
العراق
البلد العربي
الذي
نخره السياسيون
١٩١٤ - ٢٠٠٣م
الدكتور
إبراهيم السامرائي
المعتز للنشر والتوزيع



العراق البلد العربي
الذي نخره السياسيون
١٩١٤-٢٠٠٣م

٣٢٠.٩٥٦٣ رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٤/٨/٤١٣٣)

السامرائي، ابراهيم عبد الطالب

العراق البلد الذي نخره السياسيون / ابراهيم عبد الطالب السامرائي

عمان: دار المعتز ٢٠١٤

الواصفات :/ تاريخ العراق // الأحوال السياسية/

يتحمل المؤلف كامل المسؤلية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن راي دائرة المكتبة الوطنية او اي جه حكومية.

الطبعة الأولى

٢٠١٥م — ١٤٣٦هـ



دار المعتز للنشر والتوزيع

الأردن. عمان. شارع الملكة رانيا العبدالله. الجامعة الأردنية

عمارة رقم ٢٣٣ مقابل كلية الزراعة الطابق الأرضي

تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٥٣٧٣٠٢٥ ص.ب: ٩٤٠٣٤١ عمان: ١١١٩٤ الأردن

e-mail: daralmuotaz.pup@gmail.com

العراق البلد العربي الذي نخره السياسيون ١٩١٤-٢٠٠٣م

تأليف
الدكتور
ابراهيم عبد الطالب السامرائي

الطبعة الأولى
٢٠١٥م — ١٤٣٦هـ
دار المعتز للنشر والتوزيع

الإهـداء

إلى من يمارسون السياسة التي أرهقت بلدي طيلة قرن من الزمان، إن كرسي الحكم كما هو مسؤولية أمام الله والتاريخ والشعب، فأنه مغري، خصوصا عندما تحيط بالحاكم طبقة من المنتفعين والمتزلفين، الذين يزينون له (أي الحاكم) إن الدخول للحرب هي الشهرة والعنفوان والكرامة.. ولكن أين أصبحت كرامة أهل البلد المشردين في أصقاع العالم؟ .. إن ممارسة لعبة الطائفية من قبل الحاكم هي أهانه أخرى لنخر وتمزيق قوة المجتمع، ولعلها أخطر من القرارات الفردية التي أشعلت الحروب وأفقرت شعب تعداده ثلاثون مليون نسمة.

إن الحكمة، هي أن يبتعد الحاكم السياسي في بغداد من طروحات الدول الأخرى مهما بدت وقيل عن علاقات الود والصداقة، وإن السياسة الدولية والإقليمية لا تعطي هدايا مجانية لشعب العراق، وتراهم لا يبحثون عن منافع ومصالح على حساب بلدنا، وإنما يضحكون على دماء تراق يوميا في شوارع بغداد، ومن أوتي الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا، وحكمة الرسول العربي صلى الله عليه وسلم تقول "طوبى لمن ملك لسانه ووسعه بيتهُ وبكى على خطيئته".

إن أمن المواطن، ووحدة الوطن، وعيشة أبناءه في كرامة دون (الطائفية والعنصرية)، هي أعمدة الحكمة في الوقت الحاضر لاختبار الحكم والحاكم... وإن الذين لا يستطيعون تذكر التاريخ سيكونون هم الذين يكررونه.

شكر وتقدير

..... إلى كل أخواني المتواجدين معي في الغربة، حيث كانت معاونتهم لي مجدية وخصوصا إن عدد كبير من المصادر التي اعتمدت عليها لم تكن متيسرة في الأسواق، وهو ما جعلني أنجز رسالة الدكتوراه عن أفغانستان عام 2009 بوقت قياسي.

وأود أن أسجل شكري إلى زوجتي التي عاونتني في كتابي، وإعادة قراءة الأوراق وتدقيقها بصبر وأناة.

كما وأسجل شكري وتقديري لأبنائي وولديّ محمد وأحمد اللذان ساهما بقدر إمكانياتهما في توفير الظروف المناسبة للبحث عن المعلومات المفيدة بغية إنجاز كتابي الأول حول انهيار جدار عرب المشرق في عام 2008، ورسالة الدكتوراه.

وفي هذه المناسبة لا يفوتني إن اذكر معاونة الدكتور شفيق السامرائي، والدكتور عبد العزيز المفتي، والدكتور عبد الأمير خزعل، والأخ الفريق الركن المتقاعد رعد الحمداني، فلهم الشكر و التقدير.

المقدمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وبعد، فقد تم إعداد هذا الكتاب بعونه تعالى، لتوضيح سياسة حكام العراق الذين تناوبوا على حكم العراق العربي. ومع كل ما جرى لقرابة قرن من الزمان ظهرت تساؤلات عن سر ذلك اللغز في السياسة الذي نخر جسد هذه الدولة. وللإجابة عن تلكم التساؤلات نقول، إن وقوع شعب بلاد ما بين النهرين –وهم من العرب –بجوار أو بتداخل مع إمبراطورية فارسية قوية مترامية الأطراف، وقد ولّد شعور لرموز الإمبراطورية بالتفاخر والتكبر والنزاع مع الأمم الأخرى المجاورة، وخاصة الإمبراطورية البيزنطية قبل ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي.

إن قلب جزيرة العرب –وعاصمتها المملكة العربية السعودية اليوم –كانت هي مفتاح حركة الجيوش العربية الإسلامية لتحرير أرض العراق، وبلاد الشام من هيمنة الجيوش الفارسية والبيزنطية. ولعَل ذلك هو ما أراده الله سبحانه وتعالى من خلال الرسول العربي محمد (ﷺ) وهو يحمل يقين الإيمان بالله الواحد الأحد –وهو رحمةً للعالمين –لأن ينهي ديانة الذين يعتمدون على تعدد الآلهة من خلال ظهور الكواكب والشمس والقمر، رغم الادعاء الباطني بعلوّ كعب الحضارة الفارسية على مثيلتها العربية في ذلك الوقت.

تلك هي الإمبراطورية العربية التي أرسى قاعدتها رسول الله محمد (ﷺ) وقد نفذ الخلفاء الراشدين الجزء الأول منها، قبل أن تتمكن الدولتين الأموية والعباسية من حكم الجزء الثاني والأكبر من سكان المعمورة، بين 632-1258م. وعندما أفلّت شمس العرب كان جناحيّها في إسبانيا وجنوب فرنسا في الغرب، والصين في الشرق، ولكنها بدون عقدة للانتقام والتآمر على الآخرين.

إن انهيار إمبراطورية وظهور أخرى، هي الحالة الطبيعية لمسار التاريخ الذي يرجح قوة على أخرى. وهكذا جاءت الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر وهي بأوج قوتها ونهوضها العسكري على يد جيشها الانكشاري لتهدد أسوار فينا عاصمة النمسا في القرن السادس عشر، ودول العرب بضمنها بلاد ما بين النهرين –وقد دارت عدد من المعارك القاسية ضد الجيش الفارسي على أرض مواطني النهرين طمعاً بثرواته. إلا أن المفارقة المهينة للنزاع العثماني –الفارسي الذي استمر لقرنيّن من الزمان هو أنه أورث نَزعة طائفية في مجتمع النهرين، كان العرب الشيعة فيه يناصرون الفرس، فيما كان العرب السنة يناصرون الأتراك. وهي حالة جلبت الويلات والدمار والقتل. حيث أن الشاه إسماعيل الصفوي الذي قابل القائد التركي سليم الأول في معركة جالديران 1534م قد رحلا من الحياة ورحل، من بعدهما رموز الدولتين المتحاربتين، إلا أن عرب العراق وكجزء من ثقافة أجنبية ترسخت بمرور الزمن قد احتفظوا بتراث القائدين ورَعتهما القومية تحت غطاء الطائفية وكأنهم أقسموا أمام قبورهما أنهم أوفياء للعهد من سلالاتهم الحاكمة اللاحقة.

إن التوجس العثماني من خطر أطماع الدول الأوروبية بثروات ولاياتها وخاصة بريطانيا في بداية القرن العشرين له ما يبررّه، وقد فهم العرب أنهم الهدف المقصود، إلا أنهم وبسبب ضعفهم العلمي والعسكري وقلة حيلتهم جعلتهم يميلون مع الغازي الجديد لتحرير الولايات العثمانية، البصرة، بغداد، الموصل من قبضة الأتراك. وكحالة طبيعية، أن المستعمر –وأي مستعمر مثل بريطانيا –ومهما تكن لغته ولونه فإنه لن يترك فرصة لاستثمار الطائفية في العراق بعد ظهوره كدولة عام 1921م. لأن يحكم شعب بدوي تنتقل قبائل منه على مساحة أرض العراق طمعاً بالماء والكلأ، فيما وجد آخرين متشبثين بالسكن على أطراف نهري دجلة والفرات لزيارة العتبات المقدسة في كربلاء والنجف وبغداد وسامراء، وهي فرصة للمستعمر البريطاني الذي استثمرها بفطنة عالية لإخضاع الثائرين ضد سياسته.

ويبدو لمتتبعي السياسة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط، أن رائحة النفط المنبعث من منطقة مسجد سليمان في بلاد فارس عام 1908م ونفط كركوك التابعة لولاية الموصل عام 1909م، ومنطقة الخليج بما فيها محمية الكويت، قد وفرت شحنة إضافية للسياسيين لأن يستثمروا نفوذ الإمبراطورية البريطانية بوتيرة عالية لتمزيق أوصال ولايات الإمبراطورية العثمانية، وتنهي عقدة الأتراك للتشبث بإمبراطوريتها ولو ظاهرياً بعد حرب السنوات الأربع 1914-1918م. وكانت فرصة مناسبة لخصمها الدولة الفارسية لأن تمارس سياسة عدوانية ضد العراق بروح من عقدة الإمبراطورية القديمة، وهي

سياسة بريطانية مُشبَعة بروح التزلف والمكر والمصلحية لإبعاد الدولة الفارسية عن روسيا التي توقفت عن مساندتها في الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا بعد قيام ثورتها الاشتراكية عام 1917م.

أجرى ساسة بريطانيا مداولات مطوّلة حول مستقبل العراق السياسي، ويظهر أن الحاكم السياسي الجنرال ويلسون هو الذي يريد حكم البلاد مباشرة باعتبار أن العراقيين غير مؤهلين لحكم الآخرين من أبناء بلدهم، أي أن الشيعي لا يقبل بحكم السني أو العكس، وانسجمت مع رؤية ساسة لندن والمندوب السامي في بغداد برسي كوكس بعد ثورة العشرين، لأن تكون منابع النفط في محمية الكويت بعيدة عن اضطرابات الشيعة في جنوب العراق، وتدابير ذلك أن يكون ساحل الكويت اكبر بثلاث مرات من ساحل العراق لاستقبال أسطولها المحمل بنفط العرب. كما أن الخوف من فكرة ترويج الجهاد ضد المحتل، قد أجبرت ساسة بريطانيا –أن يستندوا إلى جعل العراق يخضع إلى حكم ملك عربي، ورئيس وزراء سني (بوجه عربي) ليمرروا سياسة بريطانية من خلف الستار.

فهم الملك فيصل الأول (1921–1933م) القادم من الحجاز لحكم العراق، أن بإمكانه التوفيق بين مصالح بريطانيا، ومطالب شعب العراق بالاستقلال، إلا أن مكر وخبث الساسة البريطانية قد أرهقته صحياً ونفسياً وهي تلوح له بإعطاء ولاية الموصل لتركيا كلما اختلف معهم حول بنود الاتفاقيات التي طالما كتبت بلغة إنكليزية لتكبيل العراق سياسياً وعسكرياً، كما هو الحال مع معاهدة عام 1930م التي وقعها رئيس الوزراء نوري السعيد، وعواقبها أنها ألهبت رموز قادة الجيش العراقي والمعارضة والشارع العراقي لإسقاط كل رموز الحكم الملكي.

إن بوادر صراع أوروبي بين ألمانيا وبريطانيا في أواخر الثلاثينيات قد أخذ مأخذه في عقل الساسة البريطانيين للاحتفاظ بالعراق النفطي مهما بلغت التضحيات، وقد ترجمت بريطانيا سياسة قوية في ظل وجود الملك الشاب غازي الأول –المندفع بقوة في توجهاته الوطنية والقومية –إلى ثلاث مرتكزات هي:

عدم السماح لخلايا الحزب الشيوعي –المدعوم من روسيا –من الانتشار في محافظات العراق وخاصة الجنوبية والكردية، وهي ما جعلتها تتبنى خط الإسلام عبر مرجعية النجف لمحاربة رموز الإلحاد قبل تنفيذ أحكام الإعدام بحق زعيمهِ الملقب أبو فهد أولاً. ووضع خط أحمر لا يمكن تجاوزه في وجه أي دولة تريد احتلال محمية الكويت، للاستحواذ على نفطها، وكأن الأمر موجّه للملك الشاب غازي الأول لأن يغلق إذاعته السرّية –الموجودة في قصر الزهور –التي تطالب بضم الكويت إلى العراق، وقادت بريطانيا لتقويض حكم عبد الكريم قاسم (1958–1963م) الذي طالب بها ثانياً.

أما المرتكز الثالث في سياستها فهو في مواجهة الخط العروبي القومي الذي يتبناه بعض رموز ضباط الجيش العراقي بسبب اتفاقية عام 1930م سيئة الصيت. أما مع الأقليات العرقية والقومية فقد بدت سياسة الملك غازي الأول وكأنها مرسومة لكبح طموحات الأكراد للاستقلال عن العراق، وضرب الآثوريين المتمردين في الموصل –رغم اعتراض بريطانيا –كما هي في استخدام القوة العسكرية لتحجيم أي دوّر للعشائر الشيعية في منطقة الفرات الأوسط. ولأجل ضمان حياد طهران وأنقرة في أي نزاع مُقبل تخوضهُ الإمبراطورية البريطانية ضد خصومها الأوروبيين مثل روسيا أو ألمانيا، فقد وجدت لندن أن تُخضع دول جوار العراق ومعهم أفغانستان في حلف رباعي سمّي باتفاق (سعد آباد) عام 1937م وحلف بغداد عام 1955م، وقد ضم إيران وتركيا والباكستان إضافة إلى البلد المضيف العراق، وكان ذلك بهدف تقويض الشيوعية ومنعها من الانتشار، كما هي لتقويض قومية الرئيس جمال عبد الناصر الداعية لتحرير العراق من المحتل البريطاني.

كان في عقل بعض ساسة العراق من الذين نذروا أنفسهم لخدمة المحتل البريطاني، أن الضرورة تستدعي استشارة السفارة البريطانية عن أي قرار يزعمون إصداره لخدمة (الشعب البائس) قبل أن يظهر على صفحات الصحف اليومية. كما تبيّن في التصديق على معاهدة عام 1930م التي وقعها نوري السعيد بغياب الملك فيصل الأول. فهو وغيْرهُ من الساسة المقنعين، يعملون في النهار، وخلال التجوال في أزقة بغداد يقولون لمن يسألهم (أبشر الله يلعن المحتل) أما في الليل، فإن كثيراً منهم من يغمز بحاجبيه لأحد أركان السفارة البريطانية كدليل على حسن نواياه وإخلاصه لكرسي الحكم الذي يجلس عليه، وقد جاء بتزكية من أحد رموز المحتل. إنها سياسة المخاتلة القاتلة، وكان الأخطر منها أنها جرّت البلاد وخلال الحرب العالمية الثانية إلى حركة لم يكن الكيلاني ولا الضباط الأربعة مستعدين لها عام 1941م، وأدت إلى احتلال بغداد للمرة

الثانية، دون إدراك القائمين عليها أن القوات الألمانية المعّول عليها لتحرير العراق، أو لمساندة الجيش العراقي في الحرب لازالت بعيدة عن مسرح عمليات الشرق الأوسط.

كشفت فترة العهد الجمهوري (1958-2003م) عن كثرة الانقلابات العسكرية التي قادها العسكريون الذين سيطروا على زمام الأمور وهو ما كانت تريده بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وإيران الشاه. والأخيرة هي من يقع عليها تنفيذ السياسة ضد بغداد بالإنابة عن واشنطن ولندن اللذان أعادوه إلى عرش البلاد بعد حركة رئيس وزراء إيران محمد مصدق الفاشلة عام 1953م. وكانت هزيمة رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم -الذي تقرّب من السوفيت والشيوعية- متوقعة ليس بسبب خروجه من حلف بغداد، وإنما لتجاوزه الخط الأحمر في سياسته الخارجية عندما أراد عام 1961م أن تكون محمية الكويت النفطية ضمن الوطن الأم العراق. وهي انعكاس لسياسة داخلية مملوءة بالألغاز، عندما حاول قاسم التقرب من التيار القومي والتيار الشيوعي والتيار الإسلامي، والأحزاب الكردية ليقلب على القويّ منهم في لحظة غير محسوبة لإضعافه. وهو ما انطبق بشكل جلي على مقايضة القوميين بالشيوعيين، والشيوعيين بالقوميين قبل أن يكتشف الطرفان لعبة قاسم السياسية، وهي ليست إلّا لأجل الاحتفاظ بكرسي الحكم، وقد بدت في لحظة معينة أن الطرفين يريدان إبعاد قاسم عن كرسي رئاسة الوزارة.

كان في سياسة شاه إيران المكشوفة -ولا زالت- ضد العراق هما الورقة الكردية في كردستان، وتأثير علماء الدين الشيعة من غير العرب على أبناء الطائفة الشيعية للتمرد على حاكم بغداد السني. وهذه المرّة عندما وصل حزب البعث العربي الاشتراكي -وهو حزب علماني- إلى السلطة لأول مرة عام 1963م، لتلعب السياسة الأمريكية البريطانية المشتكة دورها في كشف الرموز الشيوعية الموالية لقاسم (عبر إذاعة سرية) للانقضاض منها عبر مجموعات متطرفة بعثية من الحرس القومي لإنهاء الوجود الشيوعي قبل أن يتمكن الرئيس القومي السني عبد السلام محمد عارف من تبوأ كرسي الحكم وقد لازمته العواطف الأولى لإعلان وحدة مع مصر عبد الناصر.

استثمرت الولايات المتحدة وبريطانيا إيران الشاه لتقويض حكم الحاكم العربي القومي وذلك عبر تعاون مخابراتي إسرائيلي إيراني، وقوة إيرانية مسلحة لإرهاق جيش العراق، وهذه المرّة عبر حرب عصابات على جبال كردستان لضمان أمن إسرائيل أولاً، وتخريب أي تقارب حكومي عراقي مع الأكراد على حدود البلدين ثانياً. وقد فُسرت الأحداث فيما بعد أنها إستراتيجية إسرائيلية -أمريكية- بريطانية لمنع جيش العراق من الإسهام في معركة خطط لها جيداً لأن تقوم في الخامس من حزيران 1967م. وقادت إلى أن تكون حدود إسرائيل في كل صحراء سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية الإستراتيجية، وضفة نهر الأردن الغربية. إن النجاح الإسرائيلي في حرب 1967م قد فرض مزيداً من الضغوط على الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف لسحب وحدات الجيش العراقي التي باتت تقاتل في كردستان وعلى الجبهة الأردنية في وقت واحد. قبل أن يستثمرها الجانب الإسرائيلي لإرباك العلاقة الأردنية -الفلسطينية خلال أيلول عام 1970م، وآثارها السلبية على علاقات الأردن التي تردّت مع معظم دول عرب المشرق، ومصر عبد الناصر.

عاد حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة مرة ثانية عام 1968م عبر انقلاب عسكري ضد الرئيس عبد الرحمن عارف، ليكون أحمد حسن البكر هو رئيس الجمهورية وصدام حسين نائباً له. ويظهر من سيَر تطورات الأحداث والسياسة التي أرادها حزب البعث هذه المرة أن يضرب بقوة كل رموز المعارضة من الإسلاميين والشيوعيين والخصوم من الأكراد، والموالين لحزب البعث السوري عبر شعار (الوطن أو الموت) لتصفية الخصوم. إن وجود صدام حسين في قمة السلطة عام 1979م كان يوحي إلى أن سياسته تجاه إيران الشاه هي غيرّها التي كان عليها زعماء الدولة العراقية منذ إنشائها عام 1921م. ولعلها المرّة الأولى التي خشيّ منها شاه إيران، وقد وجد في زعامة صدام حسين من القوة والجسارة والعزيمة لأن يجعل خصمه يفكر ملياً في تحالفه المستمر مع رموز كردية عراقية، وقد وقع العراق على معاهدة صداقة وتعاون مع السوفيت عام 1972م، وأشرك جيشه في حرب تشرين الأول 1973م ضد إسرائيل، ومصادمات على الحدود المشتركة بين الجيشين العراقي والإيراني عام 1974م قبل أن يوقّع الطرفان على تقسيم مياه شط العرب مناصفة في اتفاقية الجزائر عام 1975م، وقد أزعجت حلفاء الشاه في واشنطن ولندن وإسرائيل.

إن الحرب الباردة بين حلفيّ وارشو والأطلسي لا يعني إبعاد فكرة غزو إحدى الدولتين الكبريّين لدولة أخرى، ولكنه بالضرورة يعني أن لا تدخل أي منهما في مواجهة عسكرية خشية من استخدام الأسلحة النووية. وهذا ما حصل في غزو السوفييت لجارتها الجنوبية أفغانستان في عام 1979م. وقد استثمرتها الولايات المتحدة لمحاربة القوات السوفيتية باسم الجهاد الإسلامي وهي (حرب بالنيابة). كما هي خشيت من ظهور ثورة إسلامية في إيران عام 1979م يمكن أن تقوض حكم الإمارات النفطية في الخليج، ونفوذها في دول منطقة الشرق الأوسط.

وبسبب تداخل الوضع الإقليمي والدولي، ودخول دول الخليج النفطية على خط الخوف من تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية، –وهي الضعيفة عسكرياً –، حصل الصدام على الحدود بين العراق وإيران لتمتد الحرب في عمق الأراضي الإيرانية في أيلول عام 1980م، وقد استنزفت موارد البلدين في حرب استمرت لمدة ثمان سنوات، وقادت إلى نهاية، أن سجل العراق نصراً على خصم يكبرهُ ثلاث مرات في حجم السكان، ومساحة الأرض، والموارد المالية، وهي كافية لأن يتربع العراق كقوة عسكرية على رأس دول الخليج رغم المديونية التي ترتبت عليه لدول الخليج وخاصة السعودية والكويت أثناء الحرب.

إن الزهو والتفرد بالقرارات هي سمة مميزة لحكام عرب المشرق، ومنهم الرئيس صدام حسين الذي استفزتهُ الكويت عندما عمدت بتنسيق مع وكالة المخابرات الأمريكية إلى تدمير الاقتصاد العراقي. عبر ضخ النفط إلى الأسواق العالمية بطريقة مقصودة أدت إلى انهيار أسعاره، وعدم قدرة العراق ليس لتسديد ديونه، وإنما عجزه حتى عن تسديد الفوائد.

كان غزو الكويت عام 1991م غير مبرراً، وكان على رأس الدولة العراقية أن يستدرك بصبر قليل، كيف له أن يواجه قوة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية والإعلامية، وهي تلعب على سياسة شيطنة الخصوم، بعد زوال قوة وتأثير السوفييت في المحافل الدولية عام 1991م. وهي غلطة إستراتيجية مميتة قادت إلى نهاية حكم البعث في الحرب المعادة بعد اثنا عشر سنة، أي في عام 2003م، وقد تقمص فيها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (الابن) دور المرشد الديني، وأن ما عملهُ ضد العراق، هو بتوجيه من الرب، ولكنها لم تكن إلا لتدمير جدار قوة العرب العلمية والعسكرية وإركاع أهلها، لضمان أمن إسرائيل، كما هي لنشر فوضى الطائفية بين العرب السنة والشيعة وتطرف أقليات قومية وعرقية، لهدف نهائي اسمه تدمير دين الإسلام في دول جزيرة العرب التي انطلق منها في القرن السابع الميلادي (ومركزها اليوم الكعبة المشرفة في السعودية).

نجح المسعى الصليبي لتفتيت العراق وتقطيع أوصاله عام 2003م –وإن طال انتظاره –لمعاقبة من كان وراء تفجيرات الحادي عشر من أيلول 2001م. وهي وإن لم تذكرها الإدارة الأمريكية لاعتبارات مصلحية، إلا أنها كانت موجهة ضد مجموعات العرب السنة يقيناً، وهو ما أثبتهُ سياسة الحاكم الأمريكي (بول بريمر) بعد عام 2003م، وفوضى الحكم عن طريق القتل والخطف والتهجير التي طافت شوارع بغداد، وبقية المحافظات السنية تحت مصطلحات الديمقراطية، والفيدرالية، والمناطق المتنازع عليها، وهي كما يعبر عنها رموز الكرد في كردستان العراق أنها استحقاقات قومية، (وأهمها نفط كركوك)!!، فيما يقول آخرون بالمقابل إنها استحقاقات الطائفة التي بقيت مظلومة وهي الأكثر بين سكان العراق، ولكن في المحصلة النهائية، أن بلد مثل العراق ما كان ليكون بهذه الحالة المأساوية، إلا بفضل ساسته الذين نحروهُ أولاً ثم نحروهُ من الوريد، وكان بعضهم يعتمد على المال العربي النفطي، وأموال إيرانية، وفي كلتا الحالتين ضاع من حكام العرب، وخاصة عرب المشرق التفكير الإستراتيجي لبقائهم مصانين في ديارهم. وعلى من ضيّع العراق بقصر نظر، عليه أن يواجه العواقب؟! ورياح الطائفية قادمة في الصومال، والكويت، واليمن والسودان لتصل إلى مصر، ولبنان وفلسطين، وفي عقر ديار أهل النفط في الخليج.

الفصل الأول

تطور النزاع الديني والعسكري على أرض العراق قبل ظهور الإسلام وحتى زوال الدولة العثمانية بداية القرن العشرين

المبحث الأول

تأثير دين الإسلام العربي على أديان بلاد فارس

بعد سقوط مدينة بابل على يد الفرس الاخمينين عام (539 ق. م)، استمرت الموجات الفارسية في بلاد ما بين النهرين لمدة قرنين من الزمان[1]. وعندما تمكن الاسكندر المقدوني في بلاد نهري دجلة والفرات، كانت قبلتهُ الأولى مدينة بابل عام (326 ق. م)[2]. ويذكر الكاتب ولبر دونالد في كتابه إيران ماضيها وحاضرها، أن ما جذب الاسكندر المقدوني لهذه المدينة التاريخية والسياسية هو ازدهار الحضارة وكثرة الأشجار، وخصوبة الأرض حتى تملكهُ الأمر لأن يجلب جنود الإغريق لتوطينهم بين سهول النهرين بغية حكم أهلها المتمردين على الحاكم[3]، وهو ما عارضه مستشارهُ الحكيم الذي أوجد لها تفسيراً فلسفياً مفادهُ أن امتزاج الجنود الإغريق بأهل بابل سيجعلهم بمرور الزمن يفقدون أصلهم الإغريقي[4].

تبنى أهل بلاد فارس الديانة الزرادشتية، وهو الدين القومي لهم، وكان الملفت في الجانب الديني أن العراقيين وهم يعيشون بجوار الفرس أنهم كانوا على الديانة السامية -البابلية القائمة على عبادة الإلهة الممثلة بالكواكب وقوى الطبيعة[5]، قبل تبنيهم الدين المانوي (دين الصابئة) أي كتاب الزبور للنبي داود (عليه السلام) في القرن الثالث الميلادي أولاً، والمسيحية ثانياً في عام 240م[6].

---

(1) بقيت تسمية بلاد فارس مستمرة حتى عام 1932م. أما كلمة إيران فهي كلمة اشتقت من اسم قبائل (أيبري) التي نزحت إلى الهضبة الإيرانية في حوالي سنة (200 ق. م)، كما وردت كلمة (آريا) بمعنى بلاد الإرايين (أي النبلاء) وظل الساسانيون يطلقون على بلادهم اسم (إيرانشهر) أي دولة إيران. أما كلمة فارس فهي مشتقة من اسم إحدى القبائل الإيرانية الكبيرة التي حكمت إيران في الألف الأول قبل الميلاد. أطلق العرب على بلاد إيران اسماً آخر هو (بلاد العجم) وهي لفظة أطلقت على غير العرب من الأقوام، إلا أنها اختصت بالفرس دون غيرهم من الأقوام، أما موقع بلاد فارس، فهي من الناحية الجغرافية منخفضين طبيعيين هما بحر قزوين شمالاً والخليج العربي جنوباً، وتكوّن الهضبة القسم الأعظم من بلاد إيران.
انظر: محمد وصفي أبو مغلي، إيران دراسة عامة، جامعة البصرة، البصرة، 1985، ص 16 – 17.

(2) نصير عبد الحسين الكعبي، الدولة الساسانية (دراسة في التاريخ السياسي في ضوء المصنفات العربية الإسلامية، ط1، سورية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 33.

(3) ولبر دونالد إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد المنعم محمد حسين، مراجعة إبراهيم الشواربي، مصر، مكتبة نهضة مصر، 1958، ص 26.

(4) سليم مطر، الذات الجريحة (إشكالات الهوية في العراق والعالم العربي (الشرقمتوسطي) ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000، ص242.

(5) المصدر نفسهُ، ص 250.

(6) أجمعت المصادر التاريخية (الفارسية والعربية والغربية) أن ماني ولد عام 216م في إحدى قرى ولاية بابل. وفي سن الرابعة رحل أبوهُ إلى إحدى قرى ولاية بيسان (العمارة) جنوب العراق. وهناك نشأ ماني على الدين الصابئي. وفي سن الشباب أخذ ماني يتنقل في أنحاء ولايات وادي الرافدين حتى استقر في بابل وأعلن نبوته وتكوينه للدين المانوي الذي انتشر خلال قرن من الزمن من الصين حتى إسبانيا وكانت علاقة بالملك الساساني سابور عميقة، وقد شجعه لجعل (بابل) مقر الكنيسة الأم ومركز المرجعية الدينية والحوزة العلمية لجميع الطوائف المانوية في العالم لمدة (ألف سنة) في تاريخ غير محدود ما بين (274 –

انشقت الكنيسة المانوية في بلاد فارس في القرن الخامس الميلادي وكانت رغبتها في تكوين فرع قومي مستقل عن بابل حمل اسم (المزدكية) نسبة إلى مؤسسها مزدك الفارسي، الذي أجهز على المانوية والمسيحية في بلاد الرافدين وأدت إلى هجرة الكثيرين إلى بلاد تركستان (آسيا الوسطى)[1].

1. قوة دين الإسلام العربي

في الفترة التي أعقبت ظهور الإسلام، كانت القبائل السامية العربية النازحة من الجزيرة العربية قد اندمجت مع شعب أهل الرافدين في العيش، كما تأثرت بالأديان السائدة آنذاك مثل اليهودية والصابئة والمسيحية والمانوية. ولعل المؤرخ الإسلامي ابن قتيبة يذكرنا بوجود المانوية في مكة قبل الإسلام، وشيوع كلمة الزنديق على المانوي أي بمعنى (المتحرفين عن الدين) بعد ظهور الإسلام[2].

في الجانب العسكري، لم يكن للعرب ذات القوة والحيلة والتنظيم الذي كانت عليه الإمبراطوريتان الفارسية والبيزنطية اللذان سيطرا على معظم الأراضي الواقعة بين سفوح جبال الهملايا وحتى بلاد أوروبا (الحالية) لفترة طويلة قبل ظهور دين الإسلام[3]. إلا أن هذا لم يدم طويلاً فقد تمكنت قبائل بني شيبان من أخذ الفرصة لمنازلة قوة من الإمبراطورية الفارسية في موقعة (ذي قار)[4] قبيل ظهور الإسلام مباشرة عام (630م)، حتى وصفها الرسول العظيم محمد (ﷺ) بالقول هذا أول يوم انتصف العرب فيه من العجم وبي نصروا[5]. كانت نتيجة المعركة وهي (خاطفة بارعة قد عززت الثقة بالنفوس) ودقت المسمار الأول في نعش الإمبراطورية الفارسية حتى بلغ صداها بلاد الحجاز، وكانت كخيوط الضوء الفجرية التي بشرت بنهار عربي جديد، أساسها الإيمان بالله وبرسوله محمد (ﷺ) حامل راية دين الإسلام الجديد.

بشّر الرسول محمد (ﷺ) عام 630م أتباعه القلائل بدين الإسلام (وهو المبعوث من الله رحمةً للعالمين) بزوال الامبراطوريتين الفارسية والبيزنطية على يد رجال الدين الجديد. وقد تحقق ذلك في عدة معارك ابتدأت في معركة

277م) تم صلب ماني على أحد أبواب مدينة (بيت العابات) في (الأهواز) بناءاً على قرار من الامبراطور الفارسي (بهرام الأول) لأسباب سياسية بعد أن حوّل بابل مركزاً لدين عالمي، على خلاف ما كان يريدهُ رجال الدين الزرادشتيين ويكون عبرة لمن يجرؤ أو يحاول الكفر بدين زرادشت في بلاد فارس. وفعلها الرومان عام 445م عندما أعلن البابا (ليون العظيم) تحريم نشاط المانوية. انظر: نصير عبد الحسين الكعبي، المصدر السابق، ص 83 – 85.

(1) صفاء خلوصي، الترجمة عند العرب من الجاهلية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، كلية التربية، بغداد، 1969م، (المجلد 15)، ص48 وما بعدها.

(2) سليم مطر، المصدر السابق، ص 85 – 86.

(3) Philip K. Hitti, History of the Arabs, London, 1970, P. 4

(4) ذي قار، موضع ماء في بادية السماوة (جنوب غرب العراق) تتردد عليه قبائل بني شيبان عند اشتداد القيظ وشدة العطش، لا يفارقونه لأن في تركه هلاك لمواشيهم وهلاكهم. عرف الفرس بذلك فاتخذوا يعدون أنفسهم من الجند والسلاح للهجوم على الشيبانيين. انظر: رضا جواد الهاشمي، الصراع في زمن حكم الفرثيين والساسانيين، بغداد، 1983، ص 115.

(5) رضا جواد الهاشمي، مصدر سابق، ص 117.

القادسية[1] عام 634م واحتلال مقر القائد الفارسي (كسرى) في المدائن (جنوب بغداد 30 كم)، ونهاية جدول المعارك في معركة (نهاوند) فتح الفتوح[2] عام 644م، وقد جاء انهيار الإمبراطورية الفارسية في ظل حكم الخليفة العادل عمر بن الخطاب (634 – 644م). وفي هذا يذكر ابن حزم مقدار الغضب والشرر والكيد الذي يحمله الفرس تجاه العرب، بالقول وَالأصل في أكثر خروج هذه الطوائف عن ديانة الإسلام، أن الفرس كانوا من سعة الملك، وعلو اليد على جميع الأمم، وجلال الخطر في أنفسهم حتى أنهم كانوا يسمّون أنفسهم الأحرار والأبناء، وكانوا يعدون سائر الناس عبيداً لهم، فلما امتحنوا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب المسلمين، وكان العرب أقل الأمم عند الفرس خطراً، تعاظمهم الأمر، وتضاعفت لديهم المصيبة ورأموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى[3]. إن تقويض الإمبراطورية الفارسية – التي قاتلت الإمبراطورية البيزنطية لمدة (500) عاماً – خلال فترة خمسة عشر عاماً على يد عرب يحملون ديناً جديداً، وفرض الجزية عليهم قد أغاظتهم وسببت لهم جرحاً غائراً ليس من السهل شفاؤه، والأكثر من ذلك أن الدولة الفارسية قد ذهبت بعيداً في عملية التثقيف ضد العرب وعرب العراق تحديداً، فوجهوا أفراداً وجماعات فارسية سعت لإسقاط الدولة الأموية في بلاد الشام عن طريق الفتن والاضطرابات وبث الأفكار الإلحادية والمعتقدات المجوسية وكان من بينها البيانية[4]، والمختارية[5]، والجهمية[6]، والمغيرية[7]، والكيسانية[8].

2. الدولة الأموية والعباسية

تذكر المصادر العربية خلال فترة حكم الدولة الأموية ومقرها (دمشق) أن الخليفة الوليد بن عبد الملك (743 – 744م) قد استخدم الكثير من أتباع الديانة المانوية كُتّاباً بالدواوين في العراق بدلاً من الرموز المجوسية في عملية تعريبها من اللغة الفارسية إلى العربية[9].

---

(1) كانت معركة القادسية 15 هـ (في محافظة الديوانية العراقية وأخذت نفس الاسم حالياً) هي واحدة من المعارك الكبرى التي غيرت وجه التاريخ وحددت مسيرتهُ لصالح العرب المسلمين. دخل القائد العربي (سعد بن وقاص) قصر كسرى في المدائن (جنوب العراق) فلم يجد أحداً منهم، وتبع الصحابي (هلال بن علقة) قائد الجيش رستم فقتلهُ ونادى (قتلت رستم ورب الكعبة). بلغت خسائر الفرس (40) ألف بينما خسر المسلمون (8500) شهيد تولت النساء دفنهم. وبعد انتهاء المعركة كتب (سعد) للخليفة عمر بن الخطاب (ر) كتابه (بالنصر) مع الصحابي سعد الفزاري. أنظر عبد الرحمن العاني، العداء الفارسي في عصر الرسالة الإسلامية والخلفاء الراشدين، بغداد، 1983، ص145.

(2) معركة نهاوند: 21 هـ فيها تمكن القائد العراقي (النعمان بن مقرن المزني) من الحاق هزيمة بالجيش الفارسي في معركة نهاوند (داخل أرض إيران) وأطلق عليها المؤرخون العرب (فتح الفتوح) لأنها أنهت آمال القوة الفارسية وفتحت الطريق لنشر رسالة الإسلام، استشهد القائد العراقي في المعركة. انظر: عبد الرحمن العاني، المصدر نفسه، ص 147.

(3) فاروق ناصر الراوي، الصراع العراقي ـ العيلامي، بغداد، 1983، ص 115.

(4) البيانية، أتباع بيان بن سمعان (فرقة شعوبية خارجة عن الإسلام) ادعت الحلول والتناسخ.

(5) المختارية، إتباع المختار بن أبي عبيد (ادعى نزول الوحي عليه، ثم النبوة، وأن له قرآناً خاصاً، وأن القرآن بتأويلات فاسدة.

(6) الجهمية، أتباع جهم بن صفوان الترمذي من الموالي الفرس، نفى صفات الله.

(7) المغيرية، أصحاب المغيرة بن سعيد، زعم أنهُ المهدي المنتظر.

(8) الكيسانية، أتباع كيسان وهو من الموالي، نادى بترك أركان الشريعة الإسلامية وقال بالحلول والتناسخ على غرار الفرق السالفة، وقد كفرتهُ الأمة الإسلامية. انظر البغدادي، الملل والنحل، ص27 – 145.

(9) كلف الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان (685 – 705م) صالح بن عبد الرحمن بكتابة الدواوين المكتوبة باللغة الفارسية إلى اللغة العربية، وبلغ من غضب الفرس أن اتصلوا (بصالح) وعرضوا عليه رشوة مقدارها (100) ألف درهم مقابل اعتذاره

تغيّر الحال في زمن مؤسسي الدولة العباسية وبغداد هي مقر الخلافة، حيث كانت مكافحة حركات الزندقة والمانوية والإلحاد والمجون هي من اتخذها الولاة العباسيين شعاراً[1] واعتبر الخليفة العباسي (المهدي) (775 – 785م) أول من أعلن الحرب على المانوية وجميع التيارات الفكرية التي تدعو إلى الزندقة حتى سمي (قصاب الزندقة)[2]. وفي عهد الخليفة المقتدر (908 – 932م) هبط عدد رموز المانوية في بغداد من (300) شخص إلى خمسة أشخاص فقط، بعد هروبهم إلى خرسان وكردستان وتركستان[3]، وربما يكون اليزيديون (عبدة الشيطان) في محافظة الموصل (قرية الشيخان) من بقايا المانوية الذين هربوا من اضطهاد العباسيين. أما مقدار التشابه بين المانوية والمذهب الشيعي الفارسي، فإنه يبدو كبيراً بحكم اشتراكهم مع باقي العراقيين في معارضة الحكمين الأموي والعباسي[4].

إن ما يلاحظ في جميع المصادر التاريخية التي كتبت خلال القرون الأربعة ما بين (القرن السادس عشر والقرن العشرين) أن هناك مفردتان تتكرران (الموالي[5] والعجم[1]) وهما يشيران إلى معنى واحد هو (الفرس الإيراني)، وأعيدت

عن تنفيذ هذا المشروع القومي الكبير، فلما رفض طلبهم، قالوا له قطع الله أصلك من الدنيا كما قطعت أصل الفارسية أنظر: حسن فاضل زعين، أبعاد الصراع العراقي ـ الفارسي في زمن الأمويين، بغداد، 1983، ص 153.

(1) كان من أبرز الحركات الهدامة :

أولاً: حركة سنباذ، ظهرت عام 754م، وقد ثار سنباذ غضباً على مقتل أبي مسلم الخراساني، وادعى أنه لم يمت بل تلا اسم الله الأعظم قبل أن يقتل فصار حمامة بيضاء وطار.

ثانياً: الحركة الروندية، أسسها عبد الله الراوندي، الذي يؤمن بالحلول والتناسخ ويزعمون أن ربهم الذي يطعمهم ويسقيهم هو أبو جعفر المنصور، حتى أتوا مقره في الكوفة عام 758م، فاستنكر الخليفة قولهم، وسجن عدداً منهم فثاروا عليه بقصد قتله، حتى تخلص منهم.

ثالثاً: حركة استاديس (767 – 768م) أعلن فيها نفسهُ نبي زرادشت وأن الدين المجوسي سينتصر على دين العرب.

رابعاً: حركة بابك الخرمي (817 – 837م) كانت من أخطر الحركات الفارسية التي واجهت الدولة العباسية، فقد كانت دينية في مظهرها سياسية في أهدافها، وهو ما جعلها تنتشر بين فلاحي بلاد اذربيجان وأران وجماعة من الأكراد. وفي طبرستان وجرجان، تعاون بابك الخرمي مع البيزنطيين عام 831م لضرب الدولة العباسية، وهكذا اجتمع الروم والفرس على ضرب الدولة العربية، قبل أن يتمكن المعتصم بن هارون الرشيد من هزيمتهم في معركة (عمورية) المشهورة عام 838م. أنظر عبد المنعم رشاد محمد، الصراع العراقي ـ الفارسي في العصر العباسي، بغداد 1983، ص 160 – 162.

(2) أنشأ المهدي (ديوان الزنادقة) وكان (المانوي) يجبر على المثول أمام القاضي، ثم يبصق المتهم على صورة (ماني) ويذبح طائراً ذلك لأن المانوية تحرم ذبح الحيوان، وفي حالة رفضه التوبة يحكم بالموت.وأوصى المهدي ولدهُ الهادي الاستمرار في محاربة المانوية.

(3) عبد المنعم رشاد محمد، المصدر السابق، ص 165.

(4) حسن فاضل زعين، المصدر السابق، ص 155.

(5) الموالي: وهم سكان البلاد المفتوحة الأصليين الذين اعتنقوا الإسلام وأصبحوا بموالاة قبيلة عربية أو شريف عربي. تسمية موالي تعني الفرد والجماعة التي وضعت نفسها بموالاة قبيلة عربية قوية أو قائد أو شريف عربي ذي جاه وسلطان، وقد شاع هذا الأمر خصوصاً في العراق عندما بدأت الأغلبية الساحقة من العراقيين المسيحيين (الأراميين (السريان) باعتناق الإسلام

قراءتها وتفسيرها بحيث أصبحت كلها لا تتحدث إلا عن الفرس الإيرانيين ويشير الكاتب (أحمد حسن الزيات) عن بعض خلفاء العصر العباسي في بغداد بالقول وَأطلق الخلفاء أيدي الموالي في سياسة الدولة واستبدوا بأمورها، وكالوا للعرب من الحقارة والمهانة صاعاً بصاع، وعلا صوت الشعوبية،ونتج عن ذلك دخول العناصر الفارسية والتركية والسريانية والرومية والبربرية في تكوين الدولة وتمازجهم بالتزاوج والتناسل ...[2] أن حُمّى (تفريس) سكان العراق قد شملت مؤرخين كثر، ومنهم الكاتب (فيليب حتي) في كتابه الشهير (تاريخ العرب) أن أحد الأطباء في زمن العباسيين يسمى (ماسرجوية) قام بترجمة كناس سرياني إلى العربية[3]، ويضيف تصوّروا طبيب يهودي ومن أهل البصرة، يترجم من السرياني إلى العربي، طيب من أين أتاهُ هذا الجنس الفارسيّ طبعاً السبب الوحيد لتفريس هذا الطبيب العراقي البصري، أن اسمهُ (إيراني). أما المؤرخ (جورجي زيدان)، فإنه بكل بساطة أطلق على العصر العباسي (العصر الفارسي) ويقول أن الدولة العباسية قرّبت الفرس وفيهم الموالي وأهل الذمة (أي المسيحيين واليهود)[4]. ويذكر حقيقة أساسية تكشف زيف المبالغة بدور الفرس، أن من ثلاثة عشر خليفة عباسي كانوا من أم غير عربية، ومنهم المأمون فقط أمهُ فارسية، أما بقية الأمهات فكُنّ عراقيات ومصريات وسريانيات وبربريات وأرمنيات وتركستانيات. ولعل أشهر أمهات الخلفاء العباسيين التي لعبت دوراً سياسياً متميزاً في التاريخ لم تكن فارسية، بل هي (الخيزران) أم الخليفة هارون الرشيد التي كانت من أصل (مغربي، أو يماني)[5]. وأن دخول العناصر غير العربية في إدارة الولاة وخلفاء بني العباس، قد أضحت حقيقة، لا يمكن لجورجي زيدان أن يخفيها، وخاصة الرموز الفارسية لإثارة الفتن الداخلية.

أ. إثارة الفتن

استغلت عائلة البرامكة برموزها ـ خالد ويحيى وجعفر ـ وجودها في رعاية خلفاء بني العباس، خاصة في زمنيّ المهدي وهارون الرشيد للاستئثار بالأموال والوظائف المهمة وحصرها في أتباعهم وأقاربهم من العنصر الفارسي[6]. هو ما عجل بالخليفة هارون الرشيد التخلص منهم في عام 803م بعد أن ظهرت منهم نوايا بالعصيان في إقليم خراسان من أجل الانفصال[7]. وكان الحال أيضاً مع أولاد هارون الرشيد (المأمون والأمين) حيث عمد وزير المأمون الفضل بن سهل (فارسي) إلى إثارة الحرب الأهلية ضد أخيه الأمين ووزيره (الفضل بن ربيع)، بغية نقل الخلافة من بغداد إلى ولاية (مرو) عاصمة دولة خراسان الإدارية بغية إضعاف دورها أولاً، وإجبار المأمون لمبايعة (علي الرضا) من العلويين ولياً للعهد لا

وموالاة إحدى القبائل العراقية أو أحد قادة جيوش المسلمين. انظر: جورجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، دار الهلال، ج4، 1974، ص 103.

(1) العجم: في جميع المراجع اللغوية، تعني كل من جهل اللغة العربية، وهي رديفة لكلمة أجنبي ومنذ قرون وحتى الآن ساد لدى العراقيين تسمية أعجمي بمعنى فارسي إيراني.

(2) الجاحظ، البيان والتبيين، ج3، القاهرة، 1961، ص 71.

(3) فيليب حتي، تاريخ العرب، بيروت، دار غندور، 1990، ص 319.

(4) جرجي زيدان، المؤلفات الكاملة، م12، بيروت، دار الجليل، 1983، ص 356.

(5) عبد السلام الترمانيني، أزمة التاريخ العربي، الكويت، 1982، ص 936.

(6) جورجي زيدان، المصدر السابق، ص 169.

(7) جورجي زيدان، المصدر السابق، ص 170.

حباً به وإنما كرهاً لدولة بني العباس ثانياً[1]. وفي هذا يذكر نعيم بن حازم، الذي خاطب وزير المأمون بحضور الخليفة إنك إنما تريد أن تزيل الملك عن بني العباس إلى ولد الإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) ثم تحتال عليهم فيصير الملك كسروياً[2] فغضب المأمون من دسائس وزيره وتخلص منه قبل عودته إلى مقر الخلافة في بغداد عام 818م[3].

إن زواج الخلفاء من أجنبيات (غير عربيات) قد فهم منه الجانب الإيجابي في أن يتمكن الخليفة العباسي من بسط سيطرته على بقاع شاسعة من أراضي تحت نفوذ الدولة العباسية تمتد من آسيا الوسطى شمالاً وأفريقيا في الغرب إلى الصين شرقاً. إلا أن ما غاب عن ذهن الخليفة هارون الرشيد من مشاكل هو في ولاء أولاده لأخوالهم، ومنهم الابن الثالث الخليفة المعتصم (834 – 842م) وهو من أم تركية، حيث فهم درس أخويه المأمون والأمين قبل عقدين ونصف، ليقوم بإبعاد العرب والفرس عن حاشيتهٔ وعن قيادة الجيش حيث قرب الاتراك الذين خصص لهم مدينة سامراء (شمال بغداد) معسكراً لجيشه القوي البالغ (125000) مقاتل[4]، غير أنهم سرعان ما استأثروا بالسلطة بعد وفاته، وصار ما يغيض العراقيين أن أيدي أجنبية (فارسية ـ تركية) هي من تدير أمورهم المعاشية كما هي متورطة في تشجيع الولايات البعيدة عن الانفصال، بل وتهديد مقر الخلافة بغداد على يد مؤسس الدولة الصفارية يعقوب بن الليث الصفار بين (868 – 902م) وهو من أ صول فارسية.

ب. التسلط الأجنبي

تمكنت الدولة البويهية (فارسية) (932 – 1055م) من السيطرة على مقاليد الأمور السياسية في العراق عام 946م، وبذلك كانت الدولة الأجنبية الأولى التي حكمت العراق في العصر العباسي[5]. وباتت صلاحيات الخليفة العباسي متعلقة بالأمور الدينية (كتحديد المساجد التي تقام بها صلاة يوم الجمعة وتعيين القضاة وإعلان الجهاد)[6]، حتى جرد من وزيره. ولغرض ترويضه وإهانته وهو جالس على كرسي الخلافة طلب منهٔ الخروج لاستقبال (عضد الدولة الفارسي) عند عودته إلى بغداد عام 980م[7].

---

(1) Philip K. Hitti, op. cit, 298.

(2) I bid, p. 298

(3) بايع أهالي بغداد إبراهيم المهدي خليفة في عام 817م إذا لم يعد المأمون إلى بغداد ويتخلى عن وزيره، وعندما شعر المأمون ما دبره وزيرهُ في الخفاء، ترك مرو، وتخلص من وزيره الفارسي قبل العودة إلى بغداد، ولكنهُ لم يستفد من درس وزيره إذ سرعان ما اعتمد على عائلة فارسية أخرى هي عائلة طاهر ابن الحسين الذي تعاظم نفوذه في خراسان للاستقلال في دولة أسماها الدولة الطاهرية في منتصف القرن التاسع الميلادي. انظر: محمد العيد مطمر، أيام في بلاد الأفغان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1968، ص 15. انظر: عبد المنعم رشاد محمد المصدر السابق، ص 163 – ص 164.

(4) يذكر فيليب حتي، أن حصة جندي المشاة يبلغ (240) درهماً سنوياً. وكذلك، Philip K. Hitti, op. cit, p. 327

(5) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، ط5، ج3، بيروت، 1965، ص 68.

(6) عبد المنعم رشاد، المصدر السابق، ص 167.

(7) المصدر نفسهُ، ص 169.

وبدت المعادلة التي أرادتها الدولة البويهية وهي تضع الخليفة تحت نفوذها، أنها أبقت الخلافة في بغداد باعتبارها مصدر السلطة، وعليه يقع إصدار التخويل لحكم البلاد بصورة شرعية، وعليه إصدار الألقاب الشرفية لهم[1]، كما أصبح لزاماً على الخليفة أن يتزوج (شاه بار) ابنة (عز الدولة) عام 977م، وبعد خمس سنوات تزوج من ابنة (عضد الدولة) وابنة (بهاء الدولة) فيما بعد لإنجاب أولاد بالسرعة الممكنة ليكون أحدهم ولياً للعهد[2]. إن ضعف وفساد الإدارة البويهية في آخر سنواتها قد أوحت لرموزها إلى بث الخلافات المذهبية بين أبناء الشعب وأدت إلى نشوب الفتن والصراعات الداخلية، وهي محاولة للإبقاء على نفوذها لأطول وقت ممكن قبل تسلمها إلى دولة السلاجقة وهم من (الأتراك)[3]. وقد أظهروا بأنهم ليسوا أكثر كرماً من أسلافهم البويهيين، وهمهم السيطرة والاستعباد والاستغلال، وهم ورغم طول مقامهم في بلاد فارس ـ تأثروا بالعادات والثقافة الفارسية المعادية للعرب ـ فإنهم استعانوا بخبرة أسلافهم الفرس في إدارة الدولة[4].

أسبغ الخليفة العباسي لقب السلطان على المحتل التركي الجديد لبغداد (طغرل بك) عام 1055م، إلا أن جنده وبدلاً من تأمين وتطمين أهل بغداد لإطعامهم وإسكانهم، ذهبوا إلى استباحة البيوت ونهب كل ما تقع عليه عيونهم مما دفع الخليفة إلى استدعاء وزير السلطان منبهاً إياهُ أنهُ يهم بمغادرة بغداد إذا لم يحترم جنده مواطني البلاد[5]. وكعادة من سبقهم من رجال الدولة البويهية، عمد السلطان طغرل بك إلى إجبار الخليفة العباسي الزواج من ابنته، وعندما رفض الأخير، أجبرهُ السلطان بالقوة، ولعل مقدار الإثارة في موضوع المصاهرة بالقوة، هو ما أقدم عليه السلطان (ملكشاه) من تزويج ابنته إلى الخليفة المقتدر بأمر الله عام 1086، وعندما رزق بولد، أراده السلطان أن يكون هو ولياً للعهد رغم وجود ولي عهد للخليفة[6]. إن ما يثير فينا الغرابة والدهشة هو أن شواهد التاريخ التي لم نواكبها وقد كتبت قبل أكثر من عشرة عقود من الزمن، نجدها أمامنا وإن جاءت بطرق ووسائل أخرى، فالمحتل الأمريكي لأرض الخلافة العباسية بغداد عام 2003م، قد ساهم هو الآخر بتسليمها إلى محتل آخر هو من أحفاد الدولة البويهية ولكن دون الحاجة إلى إنجاب ولي للعهد بعد أن صار قسماً منهم أصحاب سلطة وفي مواقع صنع القرار السياسي في عاصمة الدولة بغداد.

---

(1) إبراهيم الشمري، بغداد والغزو الأجنبي (الدروس والعواقب)، عمان، 2008، ص 39.

(2) Philip K. Hitti, op. cit, p. 368 – 369.

(3) إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص 39.

(4) هاني خيرو أبو غضيب، أطلس تاريخ العالم القديم والمعاصر، عمان، 2004، ص 52.

(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط1، بغداد، 1957، ص 25.

(6) عبد المنعم رشاد محمد، المصدر السابق، ص 169 – 170.

المبحث الثاني

الغطاء المذهبي والطائفي في الصراع العثماني-الفارسي

ثبت الكثير من الفلاسفة والعلماء رأيهم، أن النفس البشرية تحتاج إلى التديّن كمثل حاجة البدن إلى الغذاء ولكنهُ غذاء نفسي. إن العقائد والطقوس الدينية وهي تختلف من شعب إلى آخر، قد يعتري مجموعات من أفرادها مظاهر عدم التديّن، ولكن سرعان ما يحل النقيض - إن حلت كارثة بها أو أحد أفراد المجموعة - لينظر إلى السماء مستمداً منها الرجاء والثقة بالخلاص. فهو أي التدين لا يمكن أن يكون متماثلاً بين جميع أبناء البشر، وأن تنوع الثقافات الاجتماعية، والأخطار والمشاكل التي يواجهها الأفراد أو الشعوب تلعب دوراً في تحديد مساراتهم، لتبدوا دون قدرتهم على المحافظة على تعاليم الدين الأول مدة طويلة من الزمن، وهم مضطرون أن يغيروا فيها أو يطوّروها لكي تلائم ظروفهم الجديدة.

كان دين الإسلام في بداية أمره قريباً من الفطرة، وليس فيه مثل هذه التعقيدات العقائدية والطقوسية التي نجدها الآن سائدة في شتى أقطار العالمين العربي والإسلامي. فكل فئة من المسلمين في هذه الأقطار قد أخذت جانباً من التعاليم الإسلامية الأولى، فغالوا فيه وعقدوه بينما أهملوا منهُ الجوانب الأخرى، وقد يكون هناك ظلم عندما نريد أن يقر الجميع على اتباع عقائد وطقوس متماثلة، وقد جاء في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[1].

وهنا لاحظ الباحثون في العهد العثماني ظاهرة اجتماعية لفتت أنظارهم دون أن يعرفوا لها تعليلاً، وهي أن كثيراً من القبائل البدوية المتنقلة أخذت تعتنق مذهب التشيّع بعد دخولها إلى العراق بزمن قصير، ويذكر السيد إبراهيم فصيح الحيدري في كتابه عنوان المجد الذي ألفهُ عام 1286 هـ (1865م) أن بعض القبائل تشيعت أو ترفضت، فهو يقول مثلاً أن قبيلة (تميم) تشيعت منذ ستين سنة، والخزاعل منذ مائة وخمسين سنة، وزبيد منذ ستين سنة وكعب منذ مائة سنة، وربيعة منذ سبعين سنة[2]. إن الاعتماد على كتب التاريخ التي دونت الأحداث، خاصة بعد سقوط الدولة العباسية على يد القبائل المغولية (وهي غير مسلمة) عام 1258م، لا نجد إلا ذلك الصراع الذي شكلتهُ القبائل (البويهية والسلجوقية) ما بين (932 – 1258م) للاستحواذ على النفوذ والسلطة والثروة في عاصمة الخلافة بغداد، وكليهما تحت غطاء المحافظة على دين الإسلام.

ولعل من المفيد، وقبل الحديث إلى البدايات التاريخية للطائفية بين الشيعة والسنة، والوصول إلى المعنى والهدف، نجد أن كل طائفة تعي وتعتقد أنها على الحق والصواب وأن الطائفة الأخرى على الخطأ المطلق الذي لا يحتمل صواباً ولو كان نسبياً. وبتغذية متطرفة لرموز دينية من الطائفتين، نجد أن كليهما اتجهتا لإلغاء الأخرى (عن طريق عزلها وتهميشها)، واتخاذ الانتماء الطائفي والمذهبي معياراً للمفاضلة والأهلية لتولي المسؤوليات القيادية في العراق بغض النظر عن الكفاءة والنزاهة والأمانة والاستقامة. ويقول الرسول العظيم محمد (ص) عن خلق الله هم عيال الله وأحبهم إلى الله أكرمهم لعيالهُ

---

(1) سورة هود 118.

(2) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، تاريخ العراق الحديث (دراسة المجتمع العربي الأكبر في ضوء علم الاجتماع)، بغداد، 1962، ص 225.

وفي هذا فإن الطائفية ومعناها (الضيق) أنها تعبّر عن حالة من التخلف الحضاري واتجاه عدواني مثل حالة التمييز والاضطهاد العنصري سواءً بسواء وقد تكون أشد خطراً منها على الأمة. أما المذهبية، فهي الانتساب إلى مذهب فقهي من المذاهب الإسلامية المتعددة التي ظهرت لتلبية حاجات الأمة المتجددة ومعالجة مشاكل العصور المتعاقبة على ضوء النصوص الشرعية والمقاصد والمبادئ الكبرى للشريعة. وهي الحنفية والشافعية وابن حنبل ومالك (المالكية) وجعفر الصادق (الجعفرية) وزيد بن علي (الزيدية)؛ ومع كل هذا يبقى التعصب المذهبي الذي هو دليل الجهل وعنوانه أقل خطورة من الطائفية التي تحمل الحقد والرغبة في الإلغاء بسبب قضايا تاريخية مر بها العراق.

1. بدايات الصراع الطائفي في العراق

أ. عهد البويهيين

يمكن اعتبار التسلط البويهي على العراق – الذي بدأ في القرن الثامن الميلادي (الرابع الهجري) – هو بداية الصراع الطائفي المنظم على مستوى الدولة بين الشيعة وأهل السنة. ففي هذا القرن والذي تلاهُ تمكنت قبائل بويهية من السيطرة على مقاليد الأمور نتيجة ضعف الخلفاء العباسيين ولهوهم وانصرافهم عن إدارة الدولة التي أصبحت بيد الحاشية والخدم والخصيان الذين صار منهم وزراء وولاة وأمراء وسلاطين يُملون قراراتهم على الخليفة الذي لم يبق لهُ من الأمر سوى ذكرهُ والدعاء لهُ في خطب الجمعة[1].

كان اعتناق البويهيين للإسلام – الذي أتى به العرب الفاتحون – عن جهل، واختاروا مذهب آل البيت وتشيعوا لهم عصبيةً وتقليداً فقط وهم من أصول فارسية، وأضافوا إلى التشيع بدعاً وخرافات وأساطير وطقوساً ورسوماً ليست منهُ ولم تكن معروفة قبلهم (مثل الحلول والتناسخ)[2]، ولم يقل بها أحد ممن تشيّع للإمام علي بن أبي طالب (ر) من الصحابة أمثال سلمان الفارسي وعمار بن ياسر والمقداد وأبو ذر وقد رأوا في الإمام (علي) الصفات والشروط التي تؤهله لولاية أمر المسلمين[3]. مارس البويهيون تجاه أهل السنة في العراق سياسة الإلغاء الطائفي وأثاروا مشاعرهم[4].

ب. عهد السلاجقة

انحاز السلاجقة وهم من أصول تركية إلى أهل السنة ومارسوا الغلو لإثارة البويهيين، وقد أضافوا إلى عقيدة أهل السنة في الإمامة والخلافة مرويّات وأكاذيب ورسوماً وطقوساً، قادت إلى مواجهات دامية بين أتباع الطائفتين. وقد حركتهم أيد وأصابع خفيّة ضماناً لامتيازاتها التي حصلت عليها خلال الفرز الطائفي. لقد تحولت بغداد في عهدي البويهيين والسلاجقة إلى ساحة اقتتال طائفي متخلف، لم يكن لأهل العراق فيها مصلحة[5]. وهو ما استثمرتهُ قوى القبائل المغولية عام 1258م لأن تغزو دار الخلافة في بغداد ـ حيث الخليفة العابث اللاهي ـ تقتل المسلمين وتسبي نساءهم على

(1) محمد الألوسي، الطائفية وفقه الخلافة عند الشيعة وأهل السنة، عمان، 2002، ص 246.

(2) عبد المنعم رشاد، المصدر السابق، ص 165.

(3) حسن فاضل زعين، المصدر السابق، ص 153.

(4) المصدر نفسهُ، ص 154.

(5) محمد الألوسي، المصدر السابق، ص 246.

الهوية لا فرق بين شيعي وسني، بينما كان التفريق والتمييز فقط عند أبناء الطائفتين المتصادمتين المتقاتلتين[1]. ولعل ذلك التناغم ما يجري في الداخل أو خارج الحدود قد هيأ المقاتلون المتخلفون للغزاة من الصليبيين والإيرانيين لتدمير دار المسلمين في بغداد مرة آخرى عام 2003م[2].

2. العثمانيون والصفويون

ظهرت الدولة العثمانية على يد مؤسس القبيلة البدوية الجبلية (عثمان بك) عام 1300م[3]. ـ وهم من السلالة نفسها التي ينتمي إليها السلاجقة ـ آسيويون من البلاد التي تعرف بآسيا الوسطى. اعتنقوا الإسلام وأعطوا العسكرية في حياتهم المقام الأول[4] ليقاتلوا القبائل الوثنية باسم الدين جهاداً في سبيل الله[5]. اختار العثمانيون (المذهب الحنفي) من مذاهب أهل السنة بتعصب شديد وجعلوهُ المذهب الرسمي للدولة[6]. أما الدولة الصفوية، فهي فارسية أسسها الشاه (إسماعيل الصفوي) عام 1501م[7]. حيث استطاع عام 1508م أن يحتل العراق فصار يضطهد أهل السنة من سكان العراق وقتل بعض وجهائهم وفقهائهم. اختارت بلاد فارس المذهب الجعفري الإثني عشري وجعلتهُ المذهب الرسمي للدولة[8]. ويظهر من سير أحداث الدولتين المتنافستين على ثروات أهل العراق، أن إسماعيل الصفوي أراد من تشيعه الوقوف بقوة عسكرية ضد خصمه التركي الذي بسط قوته على مساحات واسعة من أوروبا وأفريقيا الخريطة رقم (1).

---

(1) سليم مطر، الذات الجريحة (إشكاليات الهوية في العراق والعالم العربي الشرقمتوسطي) ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000، ص 116

(2) المصدر نفسهُ، ص 117.

(3) Philip K Hitti, op. cit, PP 709 – 710.

(4) كان تطور الجيش العثماني يثير الدهشة قلما نجد مثيلاً لهُ في جيوش العالم، وذلك عندما لجأت إلى تشكيل (الجيش الأنكشاري) وهم في الغالب من أبناء البلاد المسيحية الذين جرى خطفهم وهم أطفال، وقد جرى تدريبهم على فنون القتال ليقاتلوا دفاعاً عن الإسلام وهم واثقين أنهم سينالون النصر أو الجنة. انظر: ساطع الحصري (البلاد العربية والدولة العثمانية) ص 13 – 16.

(5) علي الوردي، المصدر السابق، ص 125.

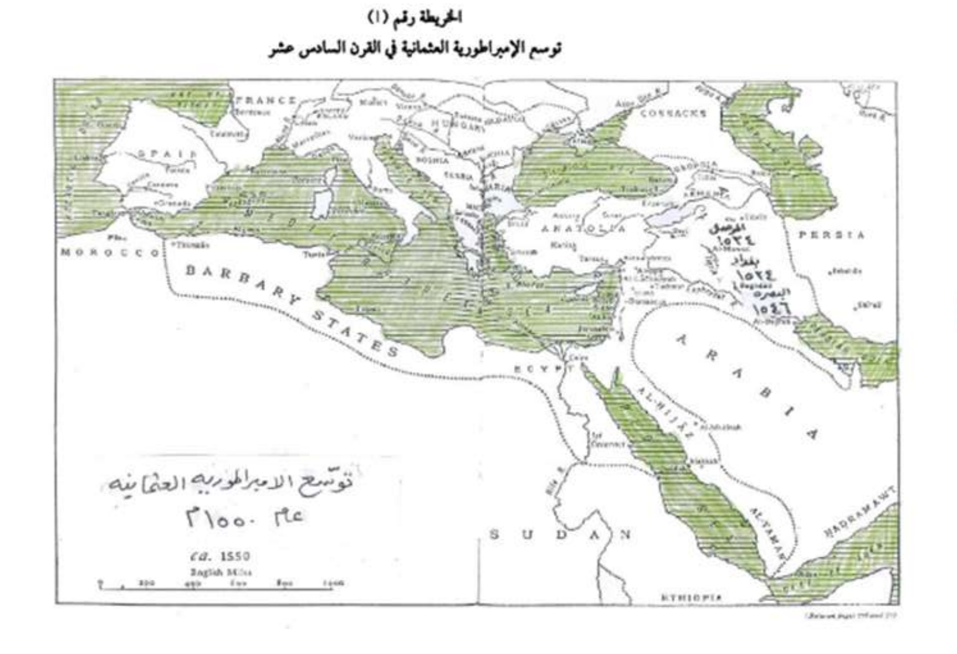
(6) محمد الألوسي، المصدر السابق، ص 248.

(7) المعروف عن سكان بلاد فارس أنهم كانوا قبل قيام الدولة الصفوية من أهل السنة في الغالب، وكان إسماعيل الصفوي نفسهُ سنياً، ومن أسرة سنية معروفة، ولسبب يجهله أعلن تشيعهُ، والتف حوله كثير من الأتباع في منطقة أذربيجان ليؤسس دولة قوية في إيران. انظر علي الوردي، مصدر سابق، ص129.

(8) علي الوردي، المصدر السابق، ص 129.

الخريطة رقم (1)

توسع الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر



إن الخطر الكبير الذي أتبعهُ العثمانيون، أنهم لم يتعصبوا للمذهب بل تعصبوا أيضاً للطائفة[1]، وهو ما قاد السلطان العثماني (سليم الأول) المعروف ببطشه وميله للغضب ـ من جراء قتل أهل السنة في العراق ـ لاستحصال فتوى باعتبار الشيعة خارجين عن الدين الإسلامي، وقام في الأشهر الأولى من حكمه بذبح أعداد كبيرة منهم داخل حدود بلاده ونواحي مدينة حلب (في سورية) حالياً[2]. تعاظمت الاتهامات والافتراءات الباطلة التي أضيفت إلى ما خلفهُ السلاجقة والبويهيون بينهما وزاد من ذلك التوتر أن الطرفين استعانا بمرتزقة متاجرين بدين الإسلام لإثارة الفتنة الطائفية على أرض العراق[3]. وكانت نتيجة المعارك الطاحنة بينهما، أن استنزفت كلاهما وهي الفرصة التي استثمرتها الدول الأوروبية الاستعمارية لإجهاض حكم الدولة العثمانية وتقويض حكم الإسلام.

3. أثر التشيع الأجنبي على عرب أهل العراق

كانت المدن العراقية قبل منتصف القرن التاسع عشر في حالة من الخراب والدمار، وهي لا تعدو عن كونها أكواخاً من الطين، وبالمعنى المفهوم هي أشبه بقرى منها بالمدن. ويذكر الدكتور محمد سلمان حسن في بحثه الذي قدمهُ إلى جامعة أكسفورد الإنجليزية، أن عدد سكان العراق في عام 1867م لا يتجاوز المليون وربع المليون نسمة، أما فئات السكان فكانت نسبهم كما يلي: القبائل البدوية (35٪)، والقبائل الريفية (41٪)، أما أهل المدن فكانوا يمثلون (24٪) من مجموع السكان[4]. وكان حال مدن العراق الواقعة على ضفاف نهر دجلة، هو كما وصفها السائح الإنكليزي (كيبل) عام 1824، بقوله أنه لم يشاهد بين مدينة بغداد والقرنة سوى مدينتين هما الكوت وشفلح تحت قبضة قبائل بني لام[5]. أما المدن على نهر الفرات، فقد جاء وصفها على يد سائح ألماني اسمهُ (نيبور) عام 1765م، بالقول أنهُ شاهد مدن السماوة والملوم والرماحية والحلة، وتجول في النجف وكربلاء، وقد وجدهما تحت نفوذ شيخ الخزاعل، وكأنها حكومة قائمة بذاتها، تجبي الضرائب وتفرض الأتاوات على القوافل والسفن والمسافرين[6]. في بغداد ـ وهي أكبر مدن العراق وعاصمة الحكومة ـ فهي وإن كانت تحتوي على أسواق عامرة نسبياً، ويسكنها كبار الموظفين وأثرياء التجار والملاكين، ولكنها لم تكن تملك أي شارع معبد، وأن الوالي مدحت باشا العثماني المعروف في العراق بـ(المصلح) عام 1870م، هو أول من عبّد فيها شارعاً سميّ (عقد الصخر) في جانب الرصافة، ولكنه بقي بدون إضاءة إلا على (الفوانيس النفطية)، وكانت عرضة للنهب والقتل والتخريب بين القبائل المتنافسة[7].

---

(1) محمد الألوسي، المصدر السابق، ص 248.

(2) علي الوردي، المصدر السابق، ص 129.

(3) خلال المعارك والحروب الطاحنة بين العثمانيين والصفويين خلال القرن التاسع عشر، ظهرت عبقريات قتالية بين الطرفين كان من الأولى أن توجه لقمع الثورات والحركات الانفصالية التي قامت في أكثر من ولاية تابعة للدولة العثمانية بتأييد ومساندة علنية من قبل الغرب الأوروبي المتربص بهم. انظر محمد الألوسي، المصدر السابق، ص 248.

(4) Bulletin of the oxford university institute of statistics, vol. 20, No 4, 1958, p. 36

(5) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي المصدر السابق، ص 120.

(6) كارستن نيبور (مشاهدات نيبور) ترجمة سعاد العمري، بغداد، 1958، ص 55 – 208.

(7) ذكر جيمس فريزر أن معركة عنيفة نشبت بين الحكومة وقبيلة (عقيل) عام 1834 وقد شهدها بنفسه، وكان النهب والقتل هما أبرز ما يمكن مشاهدته. انظر: جيمس فريزر (رحلة فريزر) ترجمة جعفر الخياط، بغداد، 1960، ص 177 – 188.

وبالإجمال، فإن مدن العراق كانت محط أنظار القبائل البدوية التي كانت تتنقل في الصحارى المتاخمة للعراق، ولعل ما شجعها عاملان أساسيان أحدهما ضعف سيطرة الولاة العثمانيين، وكثرة النزاعات القبلية، وكان جزءاً من الأخيرة هي من صنع الولاة بغية إضعاف تأثير شيخ القبيلة واستنزافها قبل قبول سلطة الوالي العثماني[1].

كان قبول التشيع عند أهل الريف أو القبائل، أو المدن مقبولاً طالما هو يغذي الروح لرضاء أهل البيت، كما هو يعطي أثراً اجتماعياً مؤثراً بين الناس الذين كانوا يعانون من وضع اقتصادي سيء، وقد بات الأبناء والأحفاد بحاجة إليه أكثر من أي مصدر كان. انتشر التشيع بين أبناء القبائل العربية التي كانت تسكن في مدينة الكوفة (قرب النجف) أولاً، لينتشر تدريجياً بين أهل السواد الذين يسكنون المنطقة الرسوبية (جنوب العراق)، وكان في بداية أمره لا يختلف عن غيره من المذاهب الإسلامية إلا في اتجاهه (السياسي)، إذ كان مذهباً ثورياً يؤيد ذرية الإمام علي بن أبي طالب وثورة ابنه الإمام الحسين في كربلاء عام (680م) ضد الخليفة الأموي يزيد بن معاوية بن أبي سفيان وذريته حول أحقية الخلافة.

لم يكن حال التشيع الطائفي يأخذ مداه في كل مناطق العراق بنفس القوة، فهو في مناطق الجزيرة، وخصوصاً الجزء الشمالي منها تجد القبائل والمدن كلها على مذهب أهل السنة، باستثناء جيوب صغيرة يسكنها بعض الغلاة كالشبك قرب الموصل والنصيرية (علوية) قرب مدينة عانة في غرب العراق[2]. أما في وسط العراق، فقد نجد أن التشيّع قد ظهر على بعض القبائل دون الأخرى، وربما وجدنا إحدى القبائل مثل تميم في محافظة ديالى تعتنق المذهبين في آن واحد، وقد انتشرت هذه الحالة إلى المدن، لنجد مدينتين متجاورتين على مذهبين أو بين محلتين من مدينة واحدة كما هو في مدينتي سامراء وبلد، وهو تعايش سلمي استمر لفترة طويلة دون معاناة[3]. أما في جنوب العراق، حيث المنطقة الرسوبية الكبرى، فنرى التشيع قد ضرب نطاقه في كل مكان، وفيها تتركز الدعاية الشيعية تركزاً شديداً، حيث عمد أهل (السنة والشيعة) على زيارة مرقدي الإمامين علي بن أبي طالب في النجف وابنه الإمام الحسين في كربلاء، وفي تفسير الكثير من دواعيها أنها عملية تصّوف[4]، حيث نجد أنه في مراسيم الزيارة في (مصر) للشيخ (البدوي) في طنطا والاحتفال بمولد السيدة زينب والسيد الحسين في القاهرة لا يختلف كثيراً عن موسم زيارة الشيعة في عاشوراء (لاستشهاد الإمام الحسين في معركة الطف) في كربلاء[5].

---

(1) علي الوردي، المصدري السابق، ص 118.

(2) سليم مطر، المصدر السابق، ص 116.

(3) نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة، بغداد، المكتبة الوطنية، 1984، ص 35.

(4) يذكر ابن خلدون في كتابه (المقدمة) أوجه التشابه الموجود بين عقائد المتصوفين وعقائد أهل الشيعة وظهر في كلام المتصوفة القول بالقطب ومعناه رأس العارفين أي أنه لا يمكن أن يساوي القطب أحد في مقامه في المعرفة حتى يقبضه الله إليه، ثم يورث مقامهُ لآخر من أهل العرفان. انظر: ابن خلدون، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد، ج3، ص 1074 – 1075.

(5) علي الوردي، المصدر السابق، ص 233.

أ. الطقوس الدينية للعرب الشيعة

للعرب الشيعة في العراق وغيرهم من دول العالم الإسلامي طقوس دينية، وهي لا زالت ذات تأثير على النفوس ومنها:

أولاً: زيارة المراقد المقدسة. ساهمت الحكومات المتعاقبة على حكم العراق ـ وهي لا تخلو من أغراض سياسية لإرضاء العرب الشيعة ـ على بذل أموال طائلة في تشييد مراقد آل البيت وطلي قبابها بالذهب الوهاج، وزخرفوا داخلها بزخرفة جميلة يندر أن تجد لها مثيلاً في باقي دول العالم الإسلامي.

يتردد الزائرون من العراقيين الشيعة، وآلاف الحجاج الإيرانيين ومثلهم من الباكستان والهند سنوياً إلى مرقدي الإمامين علي بن أبي طالب (ر) في النجف وابنه الإمام الحسين وأخيه العباس في كربلاء كما يتردد الآلاف منهم على مرقد الإمام موسى الكاظم في بغداد، والإمام العاشر علي الهادي والإمام الحادي عشر (الحسن العسكري) في مدينة سامراء قبل تفجيرهما على يد زمرة طائفية في الثاني والعشرين من شباط 2006م.

ثانياً: المواكب الحسينية. اعتاد أبناء العرب الشيعة في العراق تنظيم المواكب الحسينية لاستشهاد الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب (ر) في الأيام العشرة الأولى من شهر محرم، وهذه المواكب التي تسير في طرقات مدينة كربلاء، اعتادت على رفع الأعلام والطبول وقراءة القصائد الحزينة على وقع ضرب الظهور بالسلاسل الحديدية ولطم الصدور. وفي اليوم العاشر من عاشوراء، تخرج مواكب التطبير، حيث يلبس أصحابها الأكفان وتسيل الدماء من رؤوسهم، لتنتهي عند تمثيل واقعة معركة (الطف) التي استشهد فيها الإمام الحسين، وبذلك تبلغ العواطف ذروتها في كره بني أمية والانتقام من قتله ابن الإمام علي (ر) على يد يزيد بن معاوية بن أبي سفيان (720 – 724م) حتى بعد مرور (1200) سنة على المعركة.

ثالثاً: مجالس التعزية. ألزمت المرجعية الدينية في النجف كل الوجهاء والميسورين من العرب الشيعة إقامة مجالس للتعزية يقرأ فيها رواية مقتل الإمام الحسين لمدة عشرة أيام في شهر محرم وشهر صفر من كل عام. إن قراءة القصائد الحزينة التي يلقيها خطباء متخصصون في حق استشهاد الإمام الحسين وأولاده وإخوته وأقربائه يحس بالميل إلى البكاء، وقد يقود إلى الصياح والعويل[1]، وغالباً ما يصاحبهُ شتم وطعن وتشويه لبعض رموز الخلافة الراشدة وخاصة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (ر) باعتباره المسؤول عن انهيار الإمبراطورية الفارسية في معارك الفتوح الإسلامية. ليتسع الحديث الذي تتجاذبهُ الألسن عبر ثقافة متواصلة عن المظلومية وأحقية الخلافة للإمام علي بن أبي طالب (ر) التي سرقها معاوية بن أبي سفيان بالخديعة، وفي اجتهاد البعض من الفقهاء والعلماء المتعصبين (عرب وغير عرب) أن حكم الشيعة ما كان ليذهب إلى أطراف سنية لو استقامت دولة الخلافة على ذرية الإمام علي وأولاده من بعده.

إن الطريقة التي استشهد فيها الإمام الحسين وذريته قد قدمت مادة دسمة للخطباء والشعراء للتغني بها، وإثارة العواطف لجمهور عريض من المسلمين في العراق، إلا أن المردود في الريف والقبائل البدوية المتنقلة يبدو على غير حالة

---

(1) ذكرت السيدة درور في كتابها (بلاد الرافدين) أن امرأة مسيحية شهدت أحد المواكب الحسينية في مدينة الكاظمية في بغداد وقد روعها منظر الدماء والنياح والبكاء، فتأثرت كثيراً وسرعان ما أخذت دموعها تنهال، فرأتها امرأة من الشيعة وعظت قائلةً حمداً لله لقد اهتدت إلى الحق فأصبحت شيعية. انظر: ليدي درور (بلاد الرافدين)، ترجمة فؤاد جميل، بغداد، 1955، ص 92.

أهل المدن، فالبدو على العموم يحبون الاستماع إلى ذكر المناقب، دون ذكر المظالم والمآسي، ولعل حياتهم الصحراوية وهم يواجهون القتل والموت قد لا تشجعهم للبكاء على أحد مات أو قتل، فالبكاء في نظرهم من اختصاص النساء، والرجال شيمتهم الصبر والتحفز لحمل السلاح والأخذ بالثأر[1]. إن كرم الإمام علي وشجاعته وبلاغته وإسلامه ليست أسئلة قابلة للنقاش عند القبائل البدوية، كما هي ليست محل نقاش في عدالة وشجاعة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ـ الذي هو الآخر قتلهُ فارسي عند صلاة الفجر عام 644م ـ فهو في نظرهم نموذجاً للفارس العربي ولا يستطيعون أن يكونوا شيعة بالمعنى المعروف في العراق[2].

ب. قدسية الرموز الدينية

إن ظهور القبب الذهبية لآل البيت في العراق صار منظراً مألوفاً للمسافر وهو يطوي المسافات الطويلة لأداء الزيارة بين هذه المدن أو تلك وهي لا تبتعد عن التبرّك وطلب المراد وإزالة الذنوب التي لحقت به كما يعتقد. وكان الأخطر الذي تداولته ألسن المجتمع المتمدن، ظاهرة (الحلف باليمين) وخصوصاً بين أولئك الذين يتعاطون البيع والشراء مع أهل المدن. ويعتقد البدوي المتنقل دوماً في أطراف الصحراء وهو يبتكر طريقة أخرى للقسم إذ يقول بعد أن يتناول عوداً صغيراً من الأرض وَحق هذا العود والرب المعبودُ ولكنهُ إذا ما اتهم بجريمة قتل فإنهُ قد يعترف بجريمته دون أداء القسم[3].

أما في الريف، الذي تقطنهُ الشريحة الأكبر من أبناء المجتمع العراقي، فهم وعلى بعدهم من المدن المقدسة كربلاء والنجف، وصعوبة المواصلات ـ وجدوا أن أداء القسم أو التخلص من مرض فتك بالفرد أو العائلة ـ أن يلجأ إلى مرقد ذات أهمية ومنها: مرقد العباس بن علي في كربلاء، مرقد عبد الله بن علي (جنوب قلعة صالح) في محافظة العمارة، مرقد علي الشرقي قرب كميت، مرقد علي البَثري بن موسى الكاظم قرب قضاء بدره (على الحدود مع إيران)، ومرقد السيد محمد بن الإمام علي الهادي في ناحية الضلوعية شمال مدينة بلد[4].

اهتم خطباء الشيعة وشعراؤهم في وصف مناقب ومظالم اثنين من أهل البيت، هما الإمام علي بن أبي طالب وابنه الإمام الحسين، فالأول بما يمتاز به من شجاعة وفصاحة وعدالة وزهد، فيما يذكر عن الثاني النكبات وكيف قتل في النهاية غيلة. إلا أن ما ميّز الحالة التي ركن إليها عموم العراقيين، والشيعة على وجه الخصوص، هو الحلف والقسم في بهو مرقد العباس بن علي في كربلاء، وهم يصفونه أبو (رأس الحار)[5] أي أنهُ حاد المزاج شديد الغضب يصيب الكاذب

---

(1) علي الوردي، المصدر السابق، ص 239.

(2) سأل شيخ بدوي من بني تميم أحد أبناء الشيعة عن عقيدة الشيعة، فأجابهُ قائلاً: هي حب علي بن أبي طالب وتفضيله على جميع الناس بعد النبي محمد (ﷺ) فانتفض الشيخ البدوي قائلاً نحن كلنا شيعةً إنه علي أبو حسين راكب الميمون من هو مثلهُ. انظر: علي الوردي، المصدر السابق، ص 239.

(3) عباس العزاوي، عشائر العراق، ج1، بغداد 1962، ص 406.

(4) علي الوردي، المصدر السابق، ص 241.

(5) كان العباس في عنفوان شبابه ذات صفات بدنية عظيمة حسب مقاييس البداوة، كما أنه أبلى بلاءاً كبيراً في معركة كربلاء دفاعاً عن أخيه الحسين، فكان في الواقع حامل الراية وبطل المعركة، وهو من أطفأ ظمأ نساء الحسين وأطفاله.

بشارته دون إبطاء[1]. والواقع أن العباس لا يقتصر تأثيره على مجال القسم، بل يتعدى ذلك إلى مجالات أخرى، وكلها تدور حول العباس، كفاتحة العباس، وخطة العباس، وراية العباس، وسيف العباس، وعصا العباس، وخبز العباس وغير ذلك[2]. ولعل ما يقولهُ العرب السنة عن العباس لا يختلف في حيثياته عما يتمسك به العرب الشيعة حتى الوقت الحاضر، حيث أوضح السياسي العراقي (وعضو القيادة العراقية) سابقاً صلاح عمر العلي، أن الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ومعهُ وزير الدفاع حردان التكريتي قد سافرا مرة إلى مرقد العباس في كربلاء عام 1969 لغرض أداء القسم وعدم إعطاء الموالاة لصدام حسين (الذي كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة)، وكانت سبباً لعزل حردان من منصبه واغتياله فيما بعد في الكويت عام 1971م[3].

في المنطقة الوسطى من العراق، حيث تسكنها قبائل سنية وشيعية معاً، نجد أن هناك تقديساً واحتراماً لإمام آخر من ذرية آل البيت هو السيد محمد بن الإمام العاشر (علي الهادي) في ضواحي مدينة بلد (80 كم) شمال بغداد، ليقوم مقام العباس. والواقع أن لمرقد السيد محمد وظيفة نفسية واجتماعية مهمة بين القبائل المحيطة به، فهم يلجأون إليه لشفاء مرضاهم وقضاء حاجاتهم وحل مشاكلهم. وهم ينذرون لهُ النذور ولا يحلفون به كذباً، فهو صاحب لقب (سبع الدجيل) والويل لمن يتجرأ عليه أو يستهين به. ويذكر الكاتب أن السيد محمد لهُ كرامات متواترة حتى عند أهل السنة وأعراب البادية، وأنهم يجلونه ويخشون بطشه ولا يحلفون به كذباً، ويذكر أن أكثر الدعاية في مدينة سامراء السنية وضواحيها بأن المشاكل يجري حلها بالحضور إلى مرقد الإمام السيد محمد للقسم[4].

ج. دفن الأموات بجوار مراقد أهل البيت

إن التثقيف الديني المستمر عن دور أهل البيت (عليهم السلام) في الدفاع عن محبيهم وروادهم يوم القيامة، قد قادت ليس إلى التبرّك والتقرب إلى قبورهم ونثر النذور فحسب؛ وإنما أيضاً طلب الميّت قبل وفاته بدفنه إلى جوار الإمام علي بن أبي طالب (ر) في النجف الأشرف[5]. ويورد الكاتب الإنكليزي كارستن ينبور تاريخاً لعملية نقل الموتى إلى النجف فيشير إلى أنهُ خمّن عدد الجنائز المنقولة إلى مقبرة دار السلام عام 1765م بأنه يتجاوز الألفين سنوياً[6]. وكانت مساهمة وسائل النقل الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى قد قادت إلى نقل الأموات الشيعة من جميع أنحاء العالم. ليعززها الدكتور شاكر مصطفى في كتابه (الجبايش) ـ الذين يتمتعون بالحياة في أهوار العراق الجنوبية ـ بالقول أن سكان الأهوار يعتقدون بوجود ضمانة من الإمام علي في الحياة الآخرة، ولذا فإن الجثث تجلب من أطراف مناطق الأهوار المتناثرة مهما بلغت الصعوبات، وإذا ما تعذر ذلك لأي سبب كان فإن الجثمان يودع (كأمانة) في مدفن قريب لمدة من الزمن حتى يتم

---

(1) عندما تسأل أحداً من الشيعة في جنوب العراق عن القسم بالعباس سيقول أن النبي محمد (ص) والأئمة المعصومين الاثني عشرة لا يؤذون أحداً إذا تجرأ عليهم، أما العباس فهو غير معصوم ورأسهُ حار.

(2) شاكر مصطفى سليم (الجبايش)، ج1، المصدر السابق، ص 205.

(3) لقاء تم في عمان ـ الأردن بين الباحث والسيد صلاح عمر العلي بتاريخ 25 كانون الأول 2009.

(4) محمد علي الغروي، النجم الثاقب (محمد بن الإمام علي الهادي) بغداد، 1950، ص 40.

(5) المصدر نفسهُ، ص 41.

(6) كارستن نيبور، مشاهدات نيبور، ترجمة سعاد العمري، بغداد، 1780، ص 76 – 77.

نقله إلى أرض النجف المقدسة[1]. إن المأثرة الكبيرة في دفن الموتى في مقبرة دار السلام التي أصبحت ولا زالت أكبر مقبرة في العالم، قد أثارت رجال الدين وهم يواجهون شكاوى العوائل الفقيرة في نقل موتاها، فأصدر رجل الدين هبة الدين الشهرستاني عام 1912 فتواهُ في تحريم ذلك وأنه تخالف لشريعة الإسلام، وأيدهُ في ذلك الكثير من فقهاء الشيعة، إلا أنهُ واجه معارضة من العامة، قادت إلى محاولة لقتله باعتباره كافراً أو زنديقاً[2]. كما واجه السيد محسن الأمين نفس التهمة عندما أصدر بتحريم (المواكب الحسينية) وما يجري فيها من أمور اللطم وضرب الظهور والتطبير[3]. إن دفن الأموات بجوار المراقد المقدسة مستمدة في الواقع من نفس المبدأ الذي جعل الناس يلجأون إلى تلك المراقد في حياتهم من أجل شفاء أمراضهم وقضاء حاجاتهم، وعند الاستفسار ممن يعتقدون بذلك، يقول أن الله يجلس على عرشه العظيم يوم القيامة، ويجلس النبي محمد (ص) إلى يمينه والإمام علي بن أبي طالب على يساره، وهذان لا بد أن يشفعا للمحبين لهم والمدفونين بجوارهم[4]. ولعل ما عمق الاعتقاد بهذه الثقافة الدينية المتواترة من جيل إلى جيل أن آية الله العظمى (الخميني) قد بعث ببرقية إلى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر – وهو في منفاه في النجف – يرجوهُ الموافقة على دفن ابنه مصطفى في صحن الإمام موسى الكاظم في بغداد عام 1977 رغم صدور قرار مجلس قيادة الثورة بتحريم دفن الموتى في كل فناءات الأضرحة المقدسة، وقد وافقهُ إكراماً له[5].

ويجد الباحث أن مثل هذه الحالة التي استمرت إلى يومنا هذا لم تجد لها نظيراً في بقية دول الجوار العراقي، بل اعتبرها المذهب الوهابي[6] في السعودية مروقاً عن الدين وبدعاً لا يقرّها القرآن، وهو ما دفعهم عام 1962 إلى مهاجمة المواكب الحسينية في مدينة (تيري) الباكستانية فسقط المئات من الجرحى والقتلى، ودفعت مرجع الشيعة الأكبر السيد الحكيم إلى مخاطبة الحكومة الباكستانية لاتخاذ الإجراءات الرادعة[7]. وعلى أرض كربلاء تكررت حوادث غارات الوهابيين عام 1802، وفي مدينة الطائف 1924. وفي كل مرة يعتقدون أن قدرتهم مستمدة من القرآن لإصلاح عقائد الناس عن طريق السيف والقتل، فكانت النتيجة على الضد، وكان التطرف في استخدام القوة لتغيير العقيدة يؤدي للعكوس وإلى مزيد من تمسك الشيعة بها[8]، وانعكس ذلك على الجانب السياسي، حيث بات الإصرار على مخالفة الآخر مألوفاً، وحتى عمليات الانتقام والثأر أحياناً.

---

(1) شاكر مصطفى، الجبايش، ج1، بغداد، 1945، ص 37.

(2) علي الوردي، المصدر السابق، ص 252.

(3) المصدر نفسهُ، ص 252.

(4) أشارت مجلة العربي الكويتية إلى أن عادة الناس في مدينة السويس المصرية، دفن موتاهم في مسجد (سيدي الغريب) وغيره، وقد رجا أحد الأئمة المقيمين بهذه المساجد أن تتبنى حملة صحفية لإزالة هذه المقابر من المساجد حتى لا تتعلق أذهان الناس وإيمانهم بالخرافات. وأضاف أحد الأئمة أن تكون هذه المهمة لوزارة الأوقاف بمصر حيث أن أجهزتها قادرة على التمييز بين الأصالة والخرافة. انظر: مجلة العربي، العدد الصادر في كانون الأول عام 1963، ص 86.

(5) عبد الكريم الحسيني، حدود دولتنا بين بحار أربع، عمان، 2008، ص 190.

(6) أحمد الحسيني، الإمام الحكيم السيد محسن الطباطبائي، بغداد 1963، ص 123 – 147.

(7) علي الوردي، مصدر سابق، ص 255.

(8) مجلة آخر ساعة المصرية، العدد الصادر في 11 شباط 1959.

المبحث الثالث

النزاع العثماني ـ الفارسي على أرض العراق وتداعياته من القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر

شاء القدر أن يقع العراق بين دولة بلاد فارس ودولة الأتراك ليتنافسا على ثرواته وخيراته ومقدساته فترة طويلة من الزمن. وهو ما أحدث الانقسام بين طائفتيه الأساسيتين السنة والشيعة، وقد وجدت كلتا الدولتين من يناصرهما على أرض الميدان دون مصلحة أساسية لأبناء شعب العراق.

1. الصراع على احتلال ولاية بغداد

بدأ الصراع العثماني ـ الإيراني على أثر قيام الدولة الصفوية على يد مؤسسها إسماعيل الصفوي[1] عام 1501م. وذلك عندما انتهز فرصة الضعف والخلاف الذي دبَّ في العراق، فجمع كتائب قتالية عديدة عام 1508م واستولى على مملكة أذربيجان، وهمدان، وكردستان وديار بكر (جنوب تركيا) والعراق ليؤسس الدولة الصفوية الكبرى[2]. وفي المقابل وجد سلطان الدولة العثمانية سليم الأول (1512م) الفرصة السانحة وهو يسمع ما قام به الصفوي بأهل العراق من العرب السنة ليقوم بعملية انتقامية ضد شيعة العراق، وهو ما أجّج الموقف بين أهل العراق ليس من الطائفتين فقط وإنما بين المجموعات الإثنية الأخرى مثل الأكراد والتركمان اللذين أيدا المسعى العثماني العسكري لاعتبارات مذهبية حتى تمكن السلطان سليم الأول من هزيمة جيش الشاه إسماعيل الصفوي واحتلال عاصمته تبريز ومناطق أرض الجزيرة والموصل في معركة جالديران عام 1514م، ليمتد النفوذ العثماني عام 1534م إلى العراق بأكمله حتى سواحل الخليج الغربي الشمالية. ولكن ليس قبل تمكن الوالي العثماني (إياس باشا) من إخضاع ولاية البصرة عام 1546م[3]. تولى السلطان سليمان القانوني حكم الدولة العثمانية بعد وفاة أبيه (1520م)، وكان واقع حكمه يتسم بالهدوء والرؤيا البعيدة في العدل والعمران، دون سياسة الانتقام من الشيعة[4]. وفي الجانب العملي أصبح العراق واقعاً بين دولتين كلتاهما طامعتين ليس بخيراته فقط، وإنما لأن تكون أرضه مسرحاً لجيوش الدولتين المتقاتلتين، حيث بات على أهل البلد أن يتحمّلوا خلاف والي بغداد العثماني (الوزير يوسف باشا) ورئيس الشركة (بكر أغا الصوباشي) عام 1619، أدت إلى مقتل الأول ليستغلها

---

(1) إسماعيل الصفوي: هو إسماعيل بن جنيد بن الشيخ صفي الدين الإردبيلي ولد عام 1465 وأسس هذه الدولة بداية القرن السادس عشر. اشتهرت عائلة الصفوي بالزهد والتصوف (فسميت دولتهم بالصوفية). توفي عام 1523م. خاض أكبر المعارك مع الدولة العثمانية في عهد السلطان مراد الرابع، وإليه يعود الأمر في إجبار القبائل الفارسية على إتباع المذهب الصفوي لمواجهة قوة الأتراك الذين يدينون مذهب أهل السنة ـ خلفه ابنه الشاه طهماسب الذي احتل بغداد عام 1529م. انظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص 31.

(2) ستيفن لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، 1962، ص18 – 19.

(3) علاء موسى كاظم نورس، السياسة السوقية الإيرانية تجاه العراق في العصر الحديث، بغداد، 1983، ص211.

(4) علي الوردي، المصدر السابق، ص 130.

الشاه عباس الصفوي لاحتلال بغداد عام 1623[1] ولعلها هي السياسة التي تبنتها العائلات الحاكمة في بلاد فارس، وبعدها من حكم إيران من الملوك وحتى بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979 للتحرش بأهل العراق كلما كان العراق ضعيفاً. وليس أدلها ما حدث لبغداد بعد الغزو الأمريكي لها عام 2003م، وتنازع (إيران وأمريكا) على أرض العراق لتحقيق مصالحهما دون قدرة لرموز العراق على دفع الأذى عن أبناء شعبهم.

كانت النزعة الدينية المتمثلة بالتعصب المذهبي، هي النزعة السائدة بين الناس في ذلك الوقت، ـ دون النظر إلى المصالح الوطنية والقومية ـ وكثيراً ما رفعت الأيدي المضادة أيديها بالدعاء لنصرة هذه الدولة أو تلك، عندما جهّز السلطان العثماني مراد الرابع عام (1639م) جيشاً لاحتلال العراق، ففعل بالشيعة مثلما فعل الشاه عباس الصفوي بأهل السنة عام 1623م[2]. وعاد الشاه (طهماسب) المعروف (بقولي خان) أو (نادر شاه) ليستولي على بغداد عام 1733م على أثر خلاف واليها (أحمد بك) مع السلطان العثماني محمود الثاني (1808 – 1839م).

2. سياسة التجديد العثمانية

حاول السلطان محمود الثاني منذ عام 1826م تجديد جهاز الجيش والدولة وكانت كفاءة الوالي في العراق تقاس في الغالب على أربعة أمور هي:

أ. مقدرته على مقاتلة الدولة الفارسية أو صد غاراتها على جنوب وشمال العراق.

ب. مقدرته على تأديب القبائل المتمردة على سلطة الدولة العثمانية.

ج. مقدرته على جمع أكبر ما يمكن من المال عن طريق الضرائب والغرامات وإرسالها إلى اسطنبول.

د. مقدرته على بناء المساجد والمدارس الدينية، وهي ليست أكثر من إظهار مظاهر الورع والتقوى بدين الإسلام، والقيام بالشعائر الدينية[3].

وفي ظل مظاهر الفساد الذي كان سائداً بين الموظفين الأتراك، وهم يتفقون سراً مع اللصوص وقطاع الطرق ليقتسموا معهم ما يسرقون أو ينهبون، فقد ذكر السائح الألماني نيبور عام 1765م أن الأغنياء في البصرة لا يتظاهرون بالغنى والترف لئلا يطمع فيهم الولاة العثمانيون فيبتزون أموالهم، الأمر الذي دفعهم على أداء الصلوات الخمس علانية، إذ أن

---

(1) على أثر مقتل والي بغداد يوسف باشا، أصدرت الأستانة أمراً إلى (حافظ أحمد باشا) والي ديار بكر لأن يسير إلى بغداد والقضاء على الفتنة، وعندها استنجد (الصوباشي) بالشاه عباس الصفوي الذي استثمرها لاحتلال بغداد 1623، وقبضهم على مدبر الشركة (بكر آغا الصوباشي) وقد وضعوه في قارب مملوء بالزفت والكبريت وحرقوه في نهر دجلة. وفي عهد السلطان مراد الرابع تم طرد القوات الفارسية من كركوك والموصل عام 1638، وأجبروا الشاه صفي الدين على توقيع معاهدة زهاب عام 1639. أنظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص 32 – 33.

(2) كانت قوة الجيش العثماني تقدر بـ (50000) فارس و(50000) راجل سار بها نحو الموصل فأخضعها، وأخضع بعدها (الربيل وكركوك والسليمانية) ثم خيّم قريباً من سامراء فحاصر بغداد لمدة (40) يوماً حتى دخلها عام 1639م وصار الولاة العثمانيون يتناوبون حكم بغداد. انظر: عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص 33.

(3) علي الوردي، المصدر السابق، ص 131.

تقصيرهم في ذلك يجعلهم عرضة لأن يتهمهم الحاكم بقلة التدّين ويفرضوا الغرامات الباهظة عليهم[1]. ويستطرد بنيور ان للانكشارية امتيازات عظيمة في البصرة وهم يأخذون الإتاوات من الناس دون خوف من توقيفهم أو إيقاع العقوبة بهم[2].

شهد العراق شيئاً من التجديد أو الإصلاح، وهو لا يعدو عن كونه إصلاحاً ظاهرياً، عندما أصدر السلطان محمود الثاني أمراً بالقضاء على الانكشارية في جميع الولايات التابعة لهُ معتمداً على المدارس الحديثة لتخريج الضباط والموظفين لإدارة الجهاز الجديد[3]. وتحدثت في هذا الأمر السيدة (ديولافوا) المتزوجة من عراقي عام 1881م فذكرت، أن أحد رؤساء الدوائر (عثماني) تعهد ببناء بناية عامة فبناها مرتين ليحصل على مبلغ من المال، وأن قادة الجيش يخترعون السفرات الحربية (بحجة الاستطلاع) لقاء مبالغ من المال، حتى وصل بهم الأمر إلى أخبار الباب العالي أن الجيش العثماني الذي سار إلى العراق لإنجاز واجب قد تعثر أمرهُ، وكان ذلك لأجل الحصول على مرتبات الجنود وبيعهم الأسلحة للحصول على الأموال[4].

كان وجود الموظفين الصالحين من الأتراك قليل جداً، وأصبحوا بمرور الوقت نشازاً مع الكثرة الفاسدة. حين يحدثنا السيد محسن الأمين عن حالات الرشاوي التي أرادها الموظفون وهم يدعون إلى ممارسة شعائر الإسلام، بقوله أنه سافر من العراق إلى الشام فمر في طريقه بمدينة الرمادي، وهناك أوقفهم مأمور القوس لأخذ الرشوة معللاً ذلك بالقول لا تؤاخذوني فإن دولتنا ترسل المأمور وتقول لهُ (ارتشي وخذ أموال الناس وافعل ما تشاء) حيث أن معاشي في الشهر خمس ليرات (مجيديات) وهي لا تكفي ثمن التتباغ) أي السكائر وإذا لم أعمل معكم ومع الآخرين ماذا أعمل؟ قالوا لهُ لا نؤاخذك[5].

---

(1) كارستن نيبور، المصدر السابق، ص 22.

(2) المصدر نفسهُ، ص 17 – 19.

(3) تسلم السلطان (أورخان الأول) خلافة السلطنة العثمانية عام 1326م. واستعان على ترتيب الشؤون الداخلية بأخيه (علاء الدين) الذي صك العملة بالذهب والفضة ووضع نظاماً لجيش دائم، إذ كان الجيش يشكل وقت الحرب ويسرح بعدها، وكان علاء الدين يخشى أن تعود كل فرقة من الجند إلى قبيلتها، فأشار عليه أحد المسؤولين واسمهُ (قره خليل) بأخذ الشباب من الأسرى المسيحيين وفصلهم عن ماضيهم وتربيتهم تربية إسلامية عثمانية بحيث لا يعرفون لهم أباً إلا السلطان ولا حرفة إلا الجهاد. ولما تجمع لديه عدد كبير من هؤلاء سار بهم إلى الحاج (بكطاش) الذي دعا لهم بالنصر على أعدائهم وقال: ليكن اسمهم (يني تشاري) ومعناها الجيش الجديد. وقد حرف هذا الاسم بالعربية إلى (الانكشاري)، وقد استعانت الأمبرطورية العثمانية بهذا الجيش في جميع فتوحاتها وغزواتها إلى أن أصبح ذا شأن وأخذ يتدخل في تنصيب الخلفاء ويجمع الضرائب والإتاوات باسم ضباطه. وكان من عادة الجيش الانكشاري إذا أراد التمرد والعصيان فإنه يفعل ذلك. وفي يوم 16 حزيران 1826م حاصرهم السلطان محمود = =الثاني في معسكراتهم وأمر بقصفهم بالمدفعية فقتل أعداد منهم وفر الباقون وهكذا انتهى عهد الجيش الانكشاري الذي استمر حوالي (500) عام. انظر: هاني خيرو أبو غضيب، المصدر السابق، ص 68.

(4) السيدة ديولافوا، رحلة مدام ديولافوا، ترجمة علي البصري، بغداد، 1900، ص 83 – 84، وقد ذكرت أن القادة الأتراك يتفقون أحياناً مع شيوخ القبائل على نهب أسلحة الجيش في أماكن معينة ثم يقتسموا المنهوبات مع أولئك الشيوخ.

(5) يقول محسن الأمين أثناء تجواله ببغداد، أنه مر بالبنك الشاهنشاهي البريطاني، فرأى على بابه قطعة كتب عليها اسم البنك وأمامه (2) من الهنود، ولما مر بالبنك في وقت آخر لم يجد القطعة، وتبين أنهم كانوا يضعون القطعة نهاراً ثم يرفعونها ليلاً لكي لا يسرقها اللصوص. انظر: محسن الأمين، أعيان الشيعة، ج4، بغداد، 1920، ص 70 – 71.

3. ثورة العشائر العراقية على الأتراك والحرب الأهلية

إن استمرار التعنت والتعصب التركي في تعاملهم مع شيوخ العشائر العراقية لفترة طويلة من الزمن قد قاد إلى التصادم الفعلي بين العشائر والسلطات العثمانية في بداية القرن الثامن عشر، وبالتحديد عام 1708م، حينما تمكنت عشائر المنتفك (في الناصرية) بقيادة الشيخ (سعدون) تؤيدها العشائر في الإحساء والحويزة من عشائر زين وبني خالد وغزة ومياح من عدم الإذعان لأوامر الولاة العثمانيين. إلا أن قوة الجيش التركي كانت كافية لإخماد تمرد العشائر -الذي احتل ولاية البصرة وانتشر في شرقها وغربها - وقادت إلى مقتل الشيخ السعدون والتمثيل بجثته عام 1738م، وهي طريقة لردع رؤساء العشائر الأخرى إذا ما أقدمت على تحدي السلطة العثمانية، وقد فسرتها العشائر أنها حالة من الوهن العسكري والفساد الإداري[1]. وتجددت الانتفاضة ضد السلطات العثمانية، وهذه المرة بمشاركة عشائر بني لام وعشائر الحويزة التي تجمعت في القرنة (ملتقى نهري دجلة والفرات) إلا أن سوء تنظيمها وإدارتها جعلتها تراوح في مكانها دون أثر واضح، وكما كان هو الحال مع قبيلة شمر عام 1746 وعشيرة الخزاعل والزبيد عام 1747م[2]. الخريطة رقم (2).

---

(1) فاروق صالح العمر، التحدي العثماني، بغداد، 1988، ص 60.

(2) أ. قبيلة زبيد، سكنت بين دجلة والفرات وتتألف من عشائر البوسلطان والمعامرة والجحيش.

ب. عشيرة بني حسن، سكنت غرب الهندية بين كربلاء والكوفة وأفخاذها الرئيسية هي الثراوين وجبيل وجراح وجباس.

ج. عشيرة فتلة، سكنت على ضفاف نهري المشخاب والشامية.

د. قبيلة الخزاعل، انتشرت أفخاذها بين الكفل والديوانية والسماوة.

هـ. عشيرة الأكرع وعفج على ضفاف شط الدغارة، فيما سكنت على نهر الفرات من المسيب إلى الرمادي (عشيرة زوبع وبني تميم والجنابيين).

و. عشيرة الدليم وأفخاذها الرئيسية البوعلوان والبورديني والبونمر والبوعيسى، والمحامدة وهي ممتدة على طول نهر الفرات.

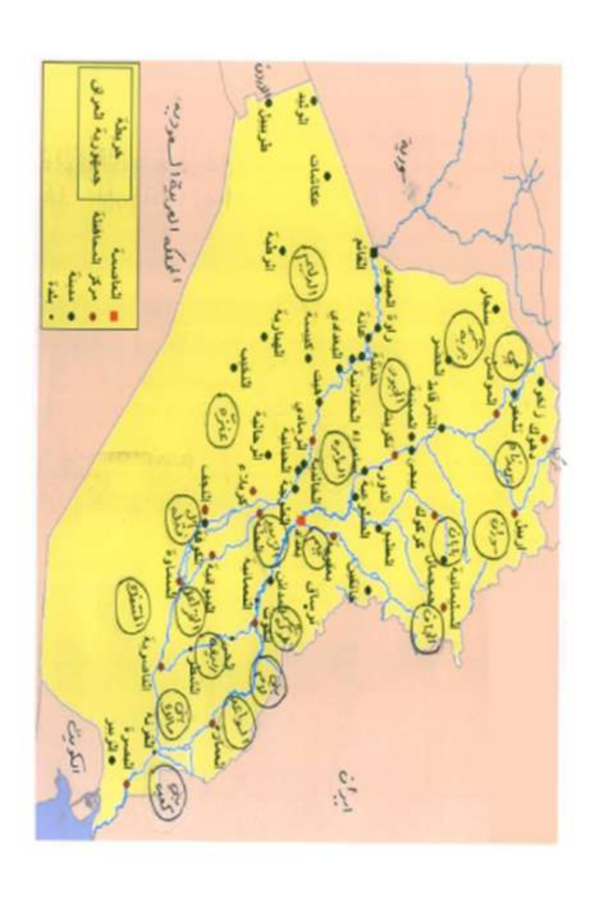
ز. قبيلة بنو كعب، والبو محمد، وبني لام، وربيعة، شمر طوكه على نهر دجلة من القرنة إلى بغداد. =

= ح. عشائر بني تميم والعزة في منطقة نهر ديالى.

ط. عشيرة العبيد وشمر جربه على امتداد نهر دجلة بين بغداد والموصل.

ي. عشائر السوامرة ومنها البوباز، البوبدري، والبودراج.

انظر: غسان عطية، المصدر السابق، ص 39 – 40.



الخريطة رقم (2)

توزيع عشائر العراق قبل الحرب العالمية الأولى 1914-1918م

إن التعسف التركي في جباية الضرائب من أبناء فلاحي العشائر، وسوقهم بالإكراه للخدمة في الجيش التركي، قد تركت آثارها السيئة على أبناء العراق، الأمر الذي حوّل التمرد إلى انتفاضة، والانتفاضة إلى ثورة ليكون هدفها ذات طابع وطني وقومي مشحوناً بوازع ديني لطرد الغزاة من أراضيهم[1]. أمر الوالي عمر باشا (1764 – 1775م) قواته للتخلص من (عبد الله الشاوي) شيخ عشيرة العبيد - الذي كان يتميز برجاحة العقل والحكمة والكرم والشجاعة - مما أثار حفيظة رجاله الذين تجمعوا في منطقة سبع الدجيل (75 كم) شمال بغداد لإعلان الثورة ضد الاتراك[2]. في بغداد، انقسمت العشائر في جانب الرصافة والكرخ على نفسها، في وقت تقلد (سليم سري أفندي) وكالة الوالي المتوفى عبد الله باشا عام 1777م وظهور آخر رجل فارسي الأصل (عجم محمد) لتولي ولاية بغداد بدلاً من التركي (إسماعيل أغا)، قادت إلى نشوب الحرب الأهلية - هي الأولى من نوعها في القرن الثامن عشر حيث استمرت لمدة خمسة أشهر - وذهب ضحيتها المئات وهروب الناس إلى أماكن أكثر أماناً، وأجبرت سليم سري أفندي إلى الاستعانة (بسليمان بك الشاوي) قائد الثورة لوقف نزيف الحرب الأهلية - وكان قرارهُ الذي عمد إليه ينطوي على إخراج المقاتلين خارج بغداد - وهو ما رفضهُ عجم محمد المتربص بسلطة الباشوية وقادت كل عشائر بغداد (الرصافة والكرخ) إلى القضاء على الفتنة وطرد الفارسي من بغداد[3]. ويجد الباحث أن الفرصة الوطنية والقومية التي تظهر على يد أحد رموز أبناء العشائر لطرد المحتل غالباً ما تقوضها الأيدي الأجنبية التي يهمها إشعال الحرب الأهلية في البلاد، وهي لا تعدو عن كونها حالة مكررة لما حدث بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، واندلاع الحرب الأهلية بين (السنة والشيعة) في منتصف 2005م لتستمر بقوة بين عاميّ (2006 – 2007م)، وسببت إلى هجرة الآلاف من منازلهم فضلاً عن الآلاف من القتلى من الطرفين (كما سيأتي بحثهُ) إلا أن الأجنبي التركي الحاكم الذي لا يهمهُ مصير أبناء العراق لم يفهم طرد عجم محمد من بغداد إلا لأنهُ أراد الفتنة الطائفية، وأن وجود الشاوي على رأس قيادة عشائرية وطنية قد يفسد إتصياع العشائر الأخرى للأتراك. وهو ما قاد والي بغداد الجديد سليمان باشا (1780 – 1802م) إلى تدبير أمر نفوذ وقوة الشاوي العشائرية المسلحة لإدارة البلاد[4]، فانسحب الأخير إلى منطقة عكركوف (20 كم) غرب بغداد لإعلان الثورة التي أيدها شيخ المنتفك (ثويني العبد الله) بعد أن انتشرت في أعالي نهر الفرات في (مدينة عانه ومنطقة الخابور) لتنتهي إلى معركة قرب مدينة الفلوجة عام 1786م، كان النصر فيها لقوة العشائر بقيادة الشيخ (أحمد بن الحاج سليمان الشاوي)[5].

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 45.

(2) علاء موسى كاظم نورس، المصدر السابق، ص 233 – 234.

(3) المصدر نفسه، ص 236.

(4) كان مأخذ الشاوي على والي بغداد سليمان باشا هو ما رآهُ وهو يعيّن مماليكه في وظائف الدولة المهمة في بغداد وخارجها. وزاد من فزع الشاوي حينما رأى أحد وهو المملوك المغمور يدير الأمور في بغداد على هواه وهو ما أغضب الوالي، وقرر الانتقام من الشاوي. انظر: علاء كاظم نورس، المصدر السابق، ص 236.

(5) إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص 63 – 64.

4. شق وحدة العشائر

إن هزيمة قوة تركية أمام قوة للعشائر العربية من العرب السنة والشيعة يعني هزيمة للإمبراطورية العثمانية، التي وجدت أن السبيل أمامها هو في اتباع سياسة (فرق تسد) التي تظهر دوماً لتحقيق المصالح العليا. وكانت هذه المرة الاعتماد على أبناء القومية الكردية (في درنة وباجلان) وتجنيدهم لمقاتلة العرب القوميين، طبعاً بغياب (العامل الطائفي) حيث أن الخصمين المتحاربيين هما من المذهب السني، فضلاً عن إثارة العداوة والحسد بين شيوخ قبائل العراق، عن طريق ترويج أخبار عن نية الشاوي زعامة كل العشائر، وقد جعلتهُ تحت نفوذ مؤيد لهُ مثل الشيخ (حمد الحمود) شيخ الخزاعلة في الحسكة، وشيخ المنتفك في (سوق الشيوخ) الشيخ ثويني العبد الله لتنتشر الثورة في منطقة الفرات الأوسط، ومدن الجنوب، وخاصة في البصرة التي استمرت تحت حكم عربي محلي لمدة ثلاثة أشهر دون أن يتعرض الأهالي إلى اعتداءات أو إخلال بالأمن[1]، ولكن التحدي الكبير للأتراك هو بوجود خصومه الثلاثة (الشاوي، والحمود، والعبد الله)، وأن لا سبيل لاستعادة مجده أمام السلطان العثماني في اسطنبول إلا بلقاء الطرفين في معركة فاصلة، فكانت في مكان يقال لـهُ (أم الحنطة) (27) كم غرب البصرة وأعطت ارجحية للقوات التركية على حساب قوة العشائر العربية، وكان ثمنها أن بعض العشائر قد مُنحت اعتمادات هبات مقابل خدمات عسكرية تقدم للوالي العثماني من عشائر البيات وعقيل ضد العشائر الثائرة[2].

بذل داود باشا والي بغداد (1817 – 1831م) جهوداً كبيرة من أجل إرضاء العشائر، ومعرفة احتياجات الشعب وطموحاته السياسية التي يعمل من أجلها، وهي لا تعدو عن غطاء لاستمالة رموز معينة من رؤساء العشائر لتكون في خط توجه الدولة العثمانية، إلا أن الاستراتجية العامة كانت ترمي إلى إضعاف المؤسسات العشائرية عن طريق الفتن، فهي من قامت بتشجيع عشيرة آل فتلة لتسكن منطقة المشخاب (الديوانية) في الفرات الأوسط عام 1870م – حيث تسكنها أفخاذ الشبل والإبراهيم من قبيلة الخزاعل – فسببت إلى صراع مستمر بين هذه العشائر دون تدخل منها[3]. كما عملت على شق صف أفخاذ فالح والسعدون وهما فخذان من عائلة شيوخ قبيلة المنتفك، الذي أدامهُ الأتراك عن طريق تأييد هذا الطرف أو ذاك بصورة خفية[4].

كانت الأراضي العشائرية قبل شمول العراق بين (1869 – 1871م) بقانون استثمار الأرض العثماني لسنة 1858 تعتبر أرضاً للدولة يؤجرها شيوخ العشائر بموجب عقد يسمى 'شرطنامه' والذي يعطي المستأجر حق (اللزمة) لقاء دفع مبلغ محدد من النقد أو حصة من الحاصلات. وبموجب نظرة الدولة العثمانية، فإنها عمدت إلى منح عطايا من الأراضي لبعض الشيوخ (محاباة لبعضهم) لغرض إضعاف التضامن العشائري[5]، وما أن يحدث ذلك حتى تظهر نزعة من شأنها أن

---

(1) إبراهيم خلف العبيدي، المصدر السابق، ص 76.

(2) إبراهيم خلف العبيدي، التحدي العثماني، بغداد، 1988، ص 76.

(3) Arab Bureau, Baghdad, Arab Tribes of the Baghdad wilayat, July, 1918, Culcutta, 1919 P. 83.

(4) Ibid, P. 84. وكذلك عبد الجبار فارس 'ستان في الفرات الأوسط' النجف، 1353 هـ ص 75

(5) Sir E. Dow son, An inquiry into land Tenure and Related Questions, Letchworth, 1931, P. 26.

تجعل من صاحب اللزمة مؤجراً للأرض، ومن الفلاح مستاجراً لها، وبذلك يهزل مفهوم المشاركة إلا في الحاصلات[1].
نفذ مدحت باشا والي بغداد (1869 – 1871م) ذلك القانون في العراق الذي قضى بتقسيم الأراضي إلى مملوكة وأميرية، ومتروكة، وأراضي (موات) أي الحرية غير المستعملة أو بالمعنى الحالي غير (المستصلحة)، وقد ناقشهُ عدد من الكتاب منهم الدكتور صالح حيدر[2]، بأن التحويل العامل لملكية التصرف في أراضي الدولة المزروعة إلى مزارعين صغار إما بإسباغ حقوق القادم عليها وتنظيمها إن وجدت، وإما بإحداث هذه الحقوق إن لم توجد كما في حالة بيع الأرض بالمزاد أو إحياء الأرض الموات. وكانت السلطة مدركة أن حالة القادم غير ممكنه إلا لمن ثبت أنه أشغالها وقام بزراعتها لمدة عشر سنين، وهو غير ممكن لحالة التربة السيئة وكثرة الترحال[3].

ومهما يكن من أمر مدحت باشا الذي عرف (بالمصلح) لمساهماته الثقافية في تأسيس المدارس، وظهور صحيفة الزوراء عام 1869م ـ التي شجعت مجموعات من الشباب العربي للانخراط في المدارس والمعاهد العسكرية في اسطنبول ـ إلا أن ما أفسدهُ من سبقوه من ولاة بغداد، قد قادت إلى مزيد من الضعف والوهن سيما وأن الدول الاستعمارية (بريطانيا، فرنسا، روسيا، باتت متربصة لتقسيم ممتلكات الامبراطورية الإسلامية[4].

كان هدف مدحت باشا من تنفيذ قانون الأرض هو تحطيم المؤسسات العشائرية (أي بتحويل أبناء العشائر إلى مزارعين يملكون أراضيهم ملكية خاصة ومحددة قانوناً، وحلول الدولة محل شيوخ العشائر باعتبارهم من يملكون سلطة منح الأراضي، وبذلك يكون أبناء العشائر مسؤولين أمام الدولة وليس أمام الشيوخ[5]. أما القروض التي تمنح للفلاحين فقد كانت تصل بفائدة عالية (5 – 10٪) شهرياً وفي كثير من الأحيان لا يمكن تسديدها فتكون النتيجة إغراق المقترض بالديون فضلاً عن الاضطراب الناشئ من ممارسة شراء الحاصل وهو (أخضر) غير ناضج في الحقل بسعر بخس لأن المزارع بحاجة إلى النقد، وحاجة العديد من التجار إلى تأسيس سلطة حكومية في المدينة الريفية بعيداً عن سلطة الموظفين الأتراك[6].

(1) C. Issawi, The Economic History of the Middle East 1800 – 1914, Chicago, 1966, P. 165.

(2) Quoting from Saleh Haider, Land Problems of Iraq (unpublished thesis), London University, 1942, P. 508.

(3) Haider, land Problems of Iraq, op. cit, P. 508.

(4) محمود العطية، الديمقراطية في العراق، مطبعة النعمان، النجف، 1960، ص 6.

(5) C. Issawi, op. cit, P. 166.

(6) صحيفة صدى بابل، بغداد، عدد 65 بتاريخ 27 شوال 1328 (تشرين الأول 1910).

المبحث الرابع

تقويض حكم الدولة العثمانية (1908 —1914م)

كانت السلطة السياسية في المدن مقسمة بين الموظفين الأتراك الكبار والوجهاء المحليين الأغنياء والعلماء. فالأولون لا يستطيعون فرض سلطتهم على العامة بدون مساعدة الآخرين، فيما كان الوجهاء يركنون إلى السلطة طلباً للعون والحماية من أجل مصالحهم المالية[1]. كان السلطان عبد الحميد الثاني (1856 –1909م) هو آخر سلاطين الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى[2]. ورغم مظاهر وهن امبراطوريته، إلا انهُ أراد التصرف باستقلالية بعيداً عن تطلعات الدول الاستعمارية، ومنها بريطانيا الداعمة لهجرة اليهود إلى فلسطين[3].

1. اليهود والمسيحيون

كانت الديانتان اليهودية والمسيحية هما الأبرز من بين الأقليات في المراكز الحضرية العراقية، خاصة في المدن الكبيرة مثل بغداد، والموصل، والبصرة. وبموجب الإحصاء الذي أجرتهُ السلطات البريطانية في عام 1920 تبين أن حجم الأقليتين اليهودية والمسيحية حوالي 90.000 و80.000 على التوالي[4]. كانت أغلبية المسيحيين تسكن في الموصل، بينما تركّز اليهود في بغداد، وحسب وصف الأكثرية المسلمة لهم فإنهم مواطنون من الدرجة الثانية اجتماعياً وسياسياً. وينقسم المسيحيون إلى طوائف متعددة: الكلدان، الكاثوليك، سريان كاثوليك، سريان أرثوذكس ومجموعات صغيرة من الأرمن والبروتستانت والروم[5].

كان فارق عيش اليهود عن المسيحيين، أن بعض الأسر اليهودية كانت تملك أراض زراعية في ضواحي بغداد والبصرة والحلة، ولكنهم بقوا مترددّين في أن يصبحوا ملاكين للأراضي خوفاً من بطش أبناء العشائر بهم. إلا أن القنصل البريطاني في بغداد عام 1910، قد أشار أنهم يحتكرون التجارة المحلية بالمعنى الحرفي للكلمة، ولا يستطيع أحد من المسلمين

(1) غسان العطية، المصدر السابق، ص 50.

(2) فرتز كروبا، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ترجمة نجدت صفوت، بيروت، 1996، ص123 – 124.

(3) رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين (السلطان الذي خسر عرشه من أجل فلسطين) بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ص 87.

(4) R. Coke, The Heart of the Middle East, London, 1925, P. 196=

= أخذ إحصاء النفوس من (الكتاب السنوي لبغداد) المعد من قبل السلطات البريطانية في 1920، كان مجموع المسلمين (السنة) 1.146.685، الشيعة 1.494.15، اليهود 87.488، النصارى 78.792، وبذلك يكون المجموع الكلي 2.849.282. انظر:

F.O. 371/1007/11232. Year 1910 by the British Consul General in Baghdad about the Jewish Community at Baghdad.

(5) F.O. 371/1007/11232. Year 1910 by the British Consul General in Baghdad about the Jewish Community at Baghdad.

أو من المسيحيين منافستهم[1] أما السفير البريطاني في الأستانة، الذي كان كثير النشاط داخل أروقة سلطات الدولة العثمانية فإنه عمل على السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين واستيطانها، ووصفهم بأنهم قوم ذو نفوذ وقوة وثراء. ولأجل إغراء السلطان العثماني عبد الحميد الثاني، فقد أشار عليه أن اليهود يشكلون حاجزاً بشرياً في وجه نفوذ محمد علي باشا[2] الطامع في سورية وبقية أجزاء بلاد الشام وحتى العراق[3]. وبدأ في توجهات الدول الاستعمارية العليا، أن كل سفير أوروبي معتمد في الدولة العثمانية بما فيهم الوزير المفوض الأمريكي (ستراوس)[4] أن يعمل على كسب الأنصار وبسط الحماية على الطوائف الدينية (اليهود والمسيحيين) والحصول على الامتيازات التي تؤهلهم التدخل في شؤون الدولة (المتآكلة)، ومنها إيجاد وطن لليهود رغم أنهم كانوا ينعمون بهدوء العيش في كل ولايات الدولة العثمانية. وهو ليس بعيداً عن مشروع يرمي إلى تقسيم ممتلكاتها وخيراتها، وتقويض حكم الإسلام فيها انتقاماً لسقوط القسطنطينية (عاصمة الكنيسة الغربية) على يد القائد التركي (محمد الفاتح) قبل خمسة قرون[5].

كانت نقاط قوة السياسة البريطانية داخل العراق تكمن في عمليات الحفر والتنقيب عن الآثار -وهي غطاء- لتواجد جواسيسها على أرض العراق منذ عام 1870م[6]. ولتعزيز تواجد بريطاني فعال، فقد عمدت الحكومة البريطانية إلى مد خطوط التلغراف من اسطنبول - إلى الفاو جنوب العراق - عبر بلاد فارس ليصل الخط إلى لندن عام (1866)[7]، وكذلك في عمليات المسح لحركة البواخر والزوارق البريطانية في نهري دجلة والفرات[8]، وهو ما أغاظ الألمان -الذين

---

(1) رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين (السلطان الذي خسر عرشه من أجل فلسطين) بيروت، 1970، ص 120 – 121.

(2) محمد علي باشا: ولد في مدينة (قولة) الساحلية في شمال اليونان 1769م، والده إبراهيم أغا كان رئيساً لحرس البلدة. توفي والديه وهو في عمر (14) سنة وكلفه عمه (توسون). كان محمد علي قائداً للكتيبة الألبانية وعددها بحدود (300) جندي، واختاره المصريون ليكون والياً على مصر بعد إقصاءه المماليك بعد معركة القلعة 17 مايس / أيار 1805م. تمكن من كسب معركة (الرشيد) ضد الحملة الإنكليزية عام 1807م. وفي عام 1832 جهز محمد علي باشا حملة بقيادة ابنه إبراهيم باشا لاحتلال سورية وتمكن منها في 29 تموز 1832. انظر: هاني خيرو أبو غضيب، المصدر السابق، ص 82.

(3) حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، القاهرة، دار المعارف، 1973، ص 13 – 14.

(4) حصول الوزير المفوض الأمريكي على بعض الامتيازات مهد حرية السفر لليهود إلى سوريا وفلسطين، وعلى ذلك أبرق (فاروق بك) السفير التركي في واشنطن إلى السلطان عبد الحميد بما يفيد عدم السماح بسفر اليهود إلى سورية وفلسطين، فاستغلها السلطان عبد الحميد للتنصل من الامتيازات التي قطعها سابقاً مع ستراوس مما أدى إلى توتر العلاقات بينهما عام 1899م. انظر: حسن علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، (1897 – 1909م) ط2، بيروت، الدار الجامعية، 1980، ص157 – 158.

(5) عبد الرزاق الحسني تاريخ العراق السياسي الحديث، مصدر سابق، ص 43.

(6) لوريمر (ج. ج) دليل الخليج، القسم التاريخي، ج4، قطر، ص 377.

(7) لوريمر، المصدر نفسه، ص 377.

(8) اقترح وكيل القنصل العام البريطاني في بغداد بتاريخ 28 آب 1906 أن تقوم الحكومة الهندية بمسح لنهري دجلة والفرات، وأن المسح سيوفر معلومات عن العشائر المجاورة. انظر: F.O 371/344/2821. Year 1907.

دخلوا متأخرين بعد توحيدهم على يد (بسمارك) عام 1870 - الذين أرادوا اختزال الزمن لصالحهم في ربط السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بمشروع سكة حديد - برلين - بغداد - الكويت عام 1902م واستثمار نفط العراق على مساحة عشرين كيلو متراً على طول خط سكة الحديد الذي يقتضيها المشروع[1]. أما فرنسا وروسيا فقد بقيتا دون قدرة سياسية وعسكرية فعالة كما هي الحال مع بريطانيا الماكرة، رغم أن الروس تميزوا بعلاقات وطيدة مع الشاه الإيراني مظفر الدين (1866 - 1907م).

إن صيانة خط المواصلات البحري بين الهند (مستعمرة بريطانيا الغنية) وموانئ الكويت والبصرة وعبادان على الخليج هو جوهر التحرك البريطاني السياسي في الأستانة، وبات استثماره مدخلاً لكي يوفر نقطة لعزل قوة الدول الاستعمارية المتنافسة على نفط المنطقة (وخاصة محمية الكويت الذي وقع أميرها الشيخ مبارك على اتفاقية عام 1899م)، أولاً، كما كانت (السياسة البريطانية) توفر الغطاء لحركة أسطولها البحري القوي لحماية مصالحها في بقع الإمبراطورية العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى ثانياً.

ولغرض التسريع في استثمار بريطانيا لمشروعها السياسي والعسكري على مساحة أرض ولايات العرب العثمانية، فقد عمدت إلى:

أ. تطوير الحركة القومية التركية (تركيا الفتاة)[2] التي تأسست عام 1889م. كان ظاهرها يوحي إلى تميُّز العنصر التركي على الآخرين، إلا أن رموزها كانوا من الطائفة اليهودية المعروفة (بالدونمة)[3] وعلى رأسهم (إمانويل قارصوه) يهودي إسباني سكن في مدينة (سالونيك) ولأجل تأليب الناس على السلطان عبد الحميد - الذي عارض بقوة إعطاء وطن لليهود في فلسطين - وخلعه، فقد ظهر فرع منها سمي (جمعية الاتحاد والترقي)[4] تحت رعاية المحفل الماسوني الإيطالي بهدف طرد السلطان عبد الحميد وإنهاء الخلافة الإسلامية، وتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية[5]. لعل درس أبناء هارون الرشيد - وزواجه من أعجميات - وخلاف أولاده الأمين والمأمون على كرسي الخلافة

---

(1) غسان العطية، المصدر السابق، ص 107.

(2) لم يكن من بين قادة حركة تركيا الفتاة أي قيادي من أصل تركي. فأنور باشا هو ابن رجل (بولندي) وجاويد (يهودي) وطلعت باشا (بلغاري) من أصل غجري اعتنق الإسلام ظاهراً. أما أحمد رضا فكان نصفه شركسياً والنصف الآخر غجرياً. وكان نسيم روسو، ونسيم مازلياح من اليهود. انظر: حسان علي حلاق، المصدر السابق، ص 311.

(3) هم من اليهود الذين أعلنوا إسلامهم ظاهرياً، أما باطنياً فإنهم يمارسون الطقوس اليهودية. ويعتقد أنهم من أتباع اليهودي (شبتاي زيفي) الذي ادعى أنهُ المسيح المنتظر عام (1666م) وقد كشفتهُ السلطات العثمانية واعتنق الإسلام وتصفهم صحيفة (التايمز اللندنية) في (12) مايس / أيار 1910 أنهم (اليهود المستترون)، فيما يصفهم العرب بأنهم طائفة ماكرة متعصبة مجردة من المبادئ الخلقية، مزعجة متكتمة للغاية مع مقدرة تجارية ومالية كبيرة. بلغ عددهم في مدينة سالونيك (80.000) والدونمة (20.000) من أصل عدد السكان البالغ (140.000) انظر: خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (1908 - 1918م) بيروت، مركز الأبحاث، 1973، ص 42 - 43.

(4) هم نخبة من مثقفين أتراك وعسكريين غادروا تركيا إلى أوروبا الاستعمارية هرباً من غضب السلطان عبد الحميد الثاني. استفادت منهم دوائر المخابرات الأوروبية للإطاحة بالسلطان. انظر: مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم نجدت فتحي صفوت، لندن، دار السلام، 1988، ص 43.

(5) حسان علي حلاق، المصدر السابق، ص 328.

في بغداد لم يستوعبه سلاطين الدولة العثمانية بعد مرور عشرة قرون، ليكون على رأس الجيش ومناصب الدولة الأخرى الحساسة قادة ومسؤولون من أصول أوروبية شرقية ويهودية.

ب. اختبار قوة الدولة العثمانية عسكرياً مع دول البلقان قبل بدء الحرب العالمية الأولى، حيث تمكن الجيش البلغاري بقيادة الجنرال (ديمتريف) من إلحاق هزيمة منكرة بالجيش العثماني في ما عرف (بحرب البلقان) (1912 – 1914م)[1]، حيث كشفت الحرب أن الإمبراطورية المسلمة التي بدأت قوية في القرن السادس عشر هي ليست من القوة في بداية القرن العشرين، وأن من يتحكم في مقدرات الدولة هي جمعية الاتحاد والترقي، التي ساهمت في اندحارها، ووصول القوات البلغارية إلى أسوار الأستانة في أسابيع معدودة[2]، وباتت الدول الاستعمارية الأوروبية مستعدة لاقتسام ولاياتها في عرب المشرق، وقد وصفها قيصر روسيا (نيقولا) بالرجل المريض منذ منتصف القرن التاسع عشر[3].

لم يكن ضعف الإمبراطورية العثمانية مجال مفاجأة لدولة مثل بريطانيا وهي تلعب دوراً محورياً – من تحت الستار أحياناً كما هو الحال مع جمعية الاتحاد والترقي – أو علنياً في معارضة ألمانيا لمد خطة سكة الحديد من أوروبا إلى سواحل الخليج العربي، ليخرج اللورد (لكيرزون) – نائب للملك في الهند – أمام مجلس اللوردات عام 1911م وهو يتكلم عن أهمية العلاقات السياسية والتجارية مع محميات دول الخليج العربي ليقول إننا نعتبر تأسيس أي قاعدة بحرية أو ميناء من قبل أي دولة في خليج (فارس) عدواناً على المصالح البريطانية، ومن واجبنا أن نقاومهُ بكل ما لدينا من الوسائل[4] إن التصريح الرسمي ليرزون إنما كان موجهاً إلى دولتي روسيا وألمانيا الطامعتين في الوصول إلى مياه الخليج[5]، ولعل من يتتبع طموحات قياصرة روسيا منذ منتصف القرن الثامن عشر يدرك مقاصد كيرزون بوضوح وقد ذهب بعيداً في رغبة بريطانيا بالقول مَن الخطأ أن يظن أن مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج، إنها ليست كذلك بل تمتد حتى تصل بغداد نفسها[6]، وهي إشارة إلى معارضة المشروع الألماني الذي يجعل بغداد إحدى المحطات التي يمر منها خط سكة الحديد إلى جنوب البلاد، وهي واحدة من الدوافع التي اهتمت بها بريطانيا قبل أن تثير العشائر العراقية على المحتل التركي المسلم.

---

(1) جعفر العسكري، المصدر السابق، ص 44 – 45.

(2) شكري محمود نديم، حرب العراق 1914 – 1918، ط5، بغداد، دار التضامن، 1963، ص 8.

(3) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص 48.

(4) عبد الرزاق الحسني، المصدر نفسهُ، ص 38 – 39.

(5) فيليب ويلارد آيرلاند، العراق، دراسة في تطوره السياسي، كتاب يبحث في نشوء الدولة العراقية وتقدمها، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، منشورات دار الكشاف، 1949، ص 18.

(6) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، المصدر السابق، ص 43.

ج. كانت العشائر العراقية من عام 1908 وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى في حالة هيجان، فقد ثارت عشيرتان – تقطنان على جوار من نهر دجلة – هما بني لام والبو محمد في (العمارة) بسبب تلاعب الموظف العثماني بأراضيهم المزروعة، وكانت سبباً في قطع المواصلات النهرية وخطوط التلغراف التركية[1].

وفي شمال العراق (الموصل) – التي وصلتها أخبار صلح أولاد صيهود مع الموظفين الأتراك – فقد بادرت عشيرة (شمر) ليس عن رفضها دفع الضرائب المستحقة عليها، وإنما لإجبار المتاجرين عبر أراضيها على دفع الأموال، وكأنها خارج سلطة الوالي العثماني عام 1911م، كما ظهرت في عشائر الدليم التي أثقلت الضرائب كاهل عشائرها، لتقوم بالإغارة على القوافل في تحدٍ واضح لسلطة الأتراك[2].

أما في منطقة الفرات الأوسط، التي كانت مسرحاً للنزاع المستمر مع الأتراك أو بين العشائر المتنافسة (بسبب ملكية الأراضي وجباية الضرائب)، فكان الأخطر في أحداثها، أن نزاعاً خطيراً نشب بين عشيرة (آل شبل) وعشيرة (الغزالات) الذي استمر من (1908 – 1911م)، وتوّجها القائد التركي إلى قيام قوة تركية بقيادة (عسكري بك) من هزيمة عشيرة آل شبل بالقوة العسكرية وتجريدها من أراضيها ومنحها إلى (حسن أغا) شيخ عشيرة بني زريج. إن مثل هذه الفتنة لا يمكن قبولها من عشيرة مصدر رزقها هو ما تحصله من مورد، وخاصة الحنطة، وقادت إلى غارات متبادلة بين العشيرتين حتى عام 1914م[3].

وفي منطقة الشامية (محافظة الديوانية حالياً) فقد نشب قتال بين عشيرتي الحميدات وآل فتلة عام 1912م بسبب نزاع على سقي الأراضي. وقادت القوات التركية إلى مساعدة عشيرة الحميدات، وأسر شيوخ آل فتلة (مزهر ومبدر الفرعون) وحسن الحاج سكر، إلا أنهُ بعد بضعة أشهر استعاد عبد الواحد الحاج سكر (أحد شيوخ آل فتلة) أراضيه. وعند نشوب الحرب العالمية الأولى، أطلقت القوات التركية سراح كل شيوخ آل فتله نظير وقوفهم معها في الحرب[4]. كانت علاقة البريطانيين مع شيوخ العشائر في ولاية البصرة هي الأكثر تأثيراً، نظراً لقرب الولاية من أراضي العشائر المزروعة، ونفوذهم المتزايد عن طريق شيخيّ المحمرة والكويت

---

(1) عمدت السلطة التركية إلى تجريد غضبان شيخ مشايخ بني لام من مقاطعته في كميت (العمارة) حين انتهى إيجاره عام 1908 فمنحت أرضهُ إلى شخص آخر منافس لهُ. أما أبناء شيخ عشيرة البو محمد الشيخ (صيهود) فقد ورثوا عند وفاة والدهم عام 1908 ديناً للدولة قدرهُ (25000) ليرة تركية، وعند تلكؤهم في الدفع ، فسخت الدولة عقدها ومنحتهُ إلى آخرين، مما أثار أولاد صيهود فأوجدوا مشاكل للأتراك، حتى أرسلت حملة عام 1911 لإخضاعهم، ولكنهم أجبروا على عقد صلح مع كريم الصيهود وإنصافه من مظلمته.

انظر: F. O. 371/1002/4234, Confidential, Turkey, Annual report, 1909.

(2) F. O 371/1249/30040, Confidential, No. 1 Mr. Marling to Sir Edward Grey, Constantinople, dated July 26, 1911.

(3) F. O. 371/1490/26070, Confidential, Summary of events in Turkish Iraq for the months of March and April 1912.

وكذلك. الياسري، البطولة في ثورة العشرين، النجف، 1967، ص 39 – 43.

(4) الياسري، المصدر السابق، ص 46.

اللذان احتفظا بصلات مع شيوخ عشائر بني لام والبو محمد وعشائر المنتفك[1]. إن استمرار النزاعات بين العشائر الغاضبة والحكومة لم يكن بعيداً عن عيون رجال المخابرات البريطانية وتسجيل أحداثها بدقة متناهية حتى يحين الوقت المناسب، وكان ما سجلتهُ أن شيخ المنتفك (سعدون باشا) أصبح محمياً من الأتراك، وأن الملاكين من العشائر الأخرى قد فقدوا أراضيهم عام 1911م مما أجبرهم على تقديم شكوى إلى الوالي التركي تقول: نحن رؤساء القبائل الواقعة بين مدينتي الدراجي والحسينات لمسافة عشرين ساعة مسير على ضفتي نهر الفرات. أننا عرب ومزارعون، ونمثل (12000) بيتاً على الأقل. وإننا رعايا عثمانيون، ولكن من جراء أعمال الابتزاز التي يقوم بها موظفو الحكومة في الناصرية خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية فقد أصبحنا عبيداً. إن رقابنا وأرواحنا وممتلكاتنا وعوائلنا ومواشينا قد وضع الشيخ سعدون يده عليها بلا جرم أو ذنب ارتكبناه ... إن سعدون وابنهُ عجمي تسلموا منا ويدعم من الحكومة، كل ما يترتب علينا دفعهُ للحكومة سنوياً من خمس وزكاة ... الخ، ومع هذا فإنهما لم يكتفيا بذلك، بل نهبونا وساموا سوء العذاب، لقد صبرنا على كل هذا الطغيان خوفاً من سلطة الحكومة، لأنه ما أن يظهر فينا زعيم حتى يبادر سعدون لقتله[2]. ولعل من حسن طالع العشائر المنتفضة أنها جاءت في وقت كان فيه النفوذ البريطاني في ذروته مع العشائر المتمردة على سلطات الدولة العثمانية المنهكة، وأن المصلحة تقتضي سجن سعدون باشا لإرضاء بقية زعماء العشائر[3].

د. كان الألمان متلهفين لاستثمار حقول نفط العراق منذ عام 1871م، حين زار خبراء ألمان ولايتي الموصل وبغداد. وفي عام 1901 زارت بعثة ألمانية أخرى العراق، فوجدت أن المنطقة عبارة عن بحيرة من النفط[4] وقادت كل من شركة النفط الإنكليزية ـ الإيرانية (وهي شركة بريطانية) وشركة نفط (شل) الهولندية، وشركة الادميرال (كولبي جستر) الأمريكية في منافسة للحصول على امتيازات النفط من الدولة العثمانية، وهو ما مكنّهم بعد هزيمة الأتراك في حرب البلقان[5]. حين تمكن الإمبراطور الألماني وليم الثاني خلال زيارته إلى اسطنبول عام 1913 أن يكون من ضمن أعضاء الوفد المرافق بعض العلماء الذين يشتغلون بالحفريات والتنقيب عن الآثار في الموصل (تماماً كما فعلهُ الإنكليز سابقاً)، وما زال الإمبراطور ضيفاً على اسطنبول. تلقى السلطان عبد الحميد تقريراً من (صلاح الدين أفندي) أحد وزرائه يقول: أن البعثة الألمانية فعلت ما فعلهُ الإنكليز (تنقب وتفتح الآبار)[6]. شعر السلطان بالخداع، ويذكر هو لو كان الإمبراطور الألماني قد جاء في اقتراح البحث عن النفط لأعطيتهُ الموافقة على أساس شروط، أما أن يكون الأمر إرسال جواسيس يبحثون عن النفط بحجة التنقيب عن الآثار القديمة، فهذا لا أقبلهُ وهو ما دفعهُ إلى

(1) F. O. 371/2135/29829, Confidential, Summary of Events in Turkish Iraq during April, 1914

(2) F. O. 371/1002/4234, Confidential, "Turkey, annual Report, 1909, From Sir G Lowther to Sir Grey, dated on January 31, 1910.

(3) غسان عطية، المصدر السابق، ص 59.

(4) غسان عطية، المصدر السابق، ص 107.

(5) حكمت سامي سليمان، قصة النفط في العراق، ط2، القدس، 1957، ص 29.

(6) رفيق شاكر النتشة، المصدر السابق، ص 136.

اللجوء إلى اليابان للبحث والتنقيب عنه[1]. دون أي من الدول الأوروبية الاستعمارية. ويجد الباحث أن الموقف التركي لم يأخذ بعداً سياسياً أو إسلامياً مناصراً لقضية العرب (فلسطين) منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. ولعل عجز العرب في الدفاع عن القدس كعاصمة لدولة فلسطينية (منشودة) قادت إلى مماحكة إعلامية بين مسؤولي (دولة إسرائيل) ودولة رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردغان) زعيم حزب العدالة والتنمية عام 2010 على خلفية المجازر الصهيونية ضد شعب مدينة (غزة) نهاية عام 2009م. رغم تفسير البعض من المتتبعين للسياسة التركية بأنها تهدف إلى تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية في دول العرب الضعيفة بعد زوال حكم صدام حسين.

كان الانقلاب الذي قادته جمعية الاتحاد والترقي ضد السلطان عبد الحميد الثاني عام 1908 قد عزز من الطابع العنصري في تبني الطورانية[2]، وتتريك العناصر غير التركية كما تبنت الاتجاه الماسوني الداعي إلى تنشيط عمل المجموعات غير المسلحة وبخاصة اليهود.

هـ عملت بريطانيا إلى ازدهار الماسونية[3] قبل الحرب العالمية الأولى لتقوم بدورها في إنشاء دولة إسرائيل، واستمرت بنشاطها في العراق حتى قيام انقلاب (14) تموز 1958[4]. ولعل هناك جمهور واسع ربما يجهل تطور الماسونية في العراق، والحقيقة أن المحافل الماسونية في البصرة قد احتفلت بوضع الحجر الأساس لبناء المحفل الماسوني الذي تأسس عام 1839م[5]. فيما احتفلت جريدة الأوقات العراقية في عام 1926 عبر مقال كتب باللغة الإنكليزية بعنوان سيلك رحمة ومودة وبعد أربعة أيام نشرت الجريدة مقالاً بالعربية بتوقيع (ماسوني) هدد فيه القساوسة المسيحيين من فضح ما كتبوا في أناجيلهم. إن الماسونية التي انتشرت وصار لها نفوذ في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، اعتبرتها ألمانيا (الهتلرية) أنها حركة تعمل لخدمة المصالح البريطانية، أما روسيا (الشيوعية) فقد حددت مفهوماً لها عندما وصفتها بالبرجوازية[6]. ويظهر من الردود لدولتين استعماريتين طامعتين بثروات الدولة العثمانية، أن الخلافات السياسية والتنافس الاقتصادي بين الدول حال دون

---

(1) صبري جريس، تاريخ الصهيونية، 1862 – 1917، ج1، بيروت، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، 1981، ص 245.

(2) الطورانية: يطلق اسم طوران على الإقليمين توركستان وتارستان في آسيا الوسطى ـ دأب الأتراك على اعتبار طوران موطنهم الذي ولدوا وترعرعوا فيه. يرى المتطرفون منهم أنهم (ترك) أولاً ومسلمون ثانياً شعارهم عدم التدّين وإهمال الجامعة الإسلامية وقولهم (نحن أتراك فكعبتنا طوران) وهو ما سبب إلى اصطدامهم بالقومية العربية والقومية الكردية. انظر: أحمد نوري النعيمي، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية 1991، ص 103 – 112.

(3) الماسونية: مأخوذة من لفظة (ماسون) التي تعني البناء أو المعمار وأضيف إليها كلمة أخرى (فري) Free (أي حر) ومن هنا جاء اسم الماسونية في أوساط العامة إذ هم يسمون الشخص الماسوني (فرمسوني) وقد يلفظ البعض (فرمصولي). الماسونيون يرجعون أصل الماسونية إلى نقابة البنائين الذين بنوا (هيكل سليمان) في عام (1012 ق. م) وفي عام 1717 انتقلت الجمعية الماسونية التي تتبنى اهدافاً جديدة تختلف عن البداية. انتشرت في معظم المدن البريطانية قبل انتشارها في القارة الأوروبية، وجاءت مبادئها الثلاثة المشهورة (الحرية، الإخاء، المساواة). ورد في الدستور الذي وضعه (جيمس اندرسن) للماسونية الحديثة عام 1723 قوله أن الماسونية القديمة كانت تلزم أعضاءها على اعتناق دين البلد الذي تعمل به. أما الآن فقد اتفقوا على اعتناق ذلك الدين الذي يتفق عليه جميع الناس. انظر: علي الوردي، ج3، مصدر سابق، ص 368 – 377.

(4) Pick and Kinght (pocket History of free Masony, London, 1963, P. 214).

(5) جريدة البلاد البغدادية في عددها الصادر في 12 كانون الأول 1925.

(6) أبو صادق (الماسونية بلا قناع)، بغداد، 1968، ص 192 – 222.

انتشارها في كل قارة أوروبا. ولعل بريطانيا (الدولة الأم) قد أرادتها لخدمة مصالحها في المنطقة العربية (عبر رموز وشخصيات سياسية) كما ظهر من خلال محاكمة بعض رموز العهد الملكي ومنهم الدكتور محمد فاضل الجمالي (وزير خارجية العراق) (الذي وقع معاهدة بورتسموث عام 1948، ورئيس وزراء العراق عام 1953. وكان ما أثار الجمهور العراقي أثناء محاكمته أن الجمالي ينتمي إلى المحفل الماسوني (وكان الناس يجهلون اسمها وأهدافها)، وكانت المفارقة أن المحكمة التي حكمت عليه بالإعدام قد أثارت حفيظة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وقد عملوا ما بوسعهم إلى إنقاذه، وقد تحقق لهم ذلك، وفهم الناس أهدافها دون أن يقرأوا عنها كتاباً[1].

كانت خاتمة المطاف في كشف النفوذ (اليهودي) في حركة الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد الثاني - الذي وقفت وراءه بريطانيا وفرنسا وروسيا هو أن الرجال الأربعة الذين انتدبوا لإبلاغ السلطان قرار خلعه من الحكم ليس فيهم واحد من أصل تركي، وباستثناء قائدهم الجنرال أسعد كان الباقون من اليهود واليونان، والأرمن وكلهم متنفذون في جمعية الاتحاد والترقي[2]. لتبدأ بعدها الصفحة العسكرية لاحتلال ولايات الدولة العثمانية.

---

(1) يذكر الدكتور علي الوردي في كتابه لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج3، أنه يحتفظ بقائمة أسماء المنتمين في العراق للحركة الماسونية، وأن جريدة العرب البغدادية الصادرة في 29 آب 1964 قد نشرت خبراً بناءً على مصادر خاصة أن عدد المحافل الماسونية في ذلك العام بلغ (18) محفلاً وأن (3 – 4) منها في ولاية البصرة.

(2) جون هاسلب، السلطان الأحمر (عبد الحميد) ترجمة فيليب عطا الله بيروت، دار الروائع الجديدة، 1974، ص 329.

الفصل الثاني

الحرب بين الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا وتحديد مستقبل العراق 1914 – 1933م

المبحث الأول: طرد القوات التركية من ولايات البصرة، بغداد، الموصل 1914 – 1918.

المبحث الثاني: مداولات الساسة البريطانيين لتقرير مستقبل العراق 1918 – 1921م.

المبحث الثالث: إدارة الملك فيصل الأول لحكم العراق 1921 – 1933م

المبحث الأول

طرد القوات التركية من ولايات البصرة، بغداد، الموصل 1914 – 1918م

شكلت مسألة جمع المعلومات وإعداد الخطط اللازمة لاحتلال البصرة (على رأس الخليج العربي) مسؤولية مشتركة بين الحكومة البريطانية وحكومة الهند. فقد عهد بالبصرة إلى حكومة الهند، في حين ترك أمر ولايتي بغداد والموصل إلى حكومة لندن[1].

في أوروبا، كان التوتر السياسي قد بلغ ذروته في عام 1914م، حيث انقسمت إلى معسكرين، الأول (ألمانيا، النمسا، إيطاليا) وتؤازره الإمبراطورية العثمانية وبلغاريا، فيما كان الثاني ممثلة فرنسا، روسيا وبريطانيا[2]. وباغتيال ولي عهد النمسا الارشيدوق (فرانسوا فردنان) على يد طالب صربي اندلعت الحرب العالمية الأولى في الثامن والعشرين من شهر تموز 1914[3]. أعلنت الدولة العثمانية النفير العام[4]، فيما حاولت لندن عبر سفيرها في اسطنبول التدخل لمنعها من دخول الحرب (ليس خوفاً عليها) وإنما لخشيتها من التفاف العالم الإسلامي حولها باعتبار السلطان العثماني هو من يمثل السلطة الدينية والسياسية لكل الولايات العربية والإسلامية[5].

1. احتلال ولاية البصرة وأنهارها الملاحية

بنيت مدينة البصرة في السنة 14 هـ عام 634م على ساحل الخليج العربي، حين كلف الخليفة عمر بن الخطاب عتبة بن غزوان لبنائها كأحد الثغور (الحصن) لاستراحة جند الجيش العربي القادم من جزيرة العرب لتحرير العراق من السيطرة الفارسية. أما مدينة الكوفة مركز خلافة الإمام علي أبي طالب عام 656م، فقد بنيت بعد مرور ستة أشهر من بناء سبعة دساكر (أي القرى الصغيرة) على أرض مدينة البصرة، لكي تخدم مسار ومهمة الجيش العربي في حركاته المقبلة.

وخلال حكم الدولة العثمانية، اعتبرت ولاية البصرة إحدى ولايات الامبرطورية الجنوبية. وقد حددت مساحتها الإدارية من أعالي منطقة علي الغربي شمالاً حيث تبدأ ولاية بغداد حتى لواء الإحساء (السعودية) وإمارة (قطر) جنوباً. ومن لواء المنتفك غرباً إلى الخفاجية (سوسنكرد) في إيران شرقاً. وتشير خريطة مرفقة أخذت من أرشيف الدولة العثمانية إلى أن حدود ولاية البصرة لا تشمل إمارة الكويت فقط وإنما تمتد إلى البحرين (مملكة البحرين) حالياً الخريطة رقم (3).

---

(1) Moberly, the Campaign in Mesopotamia, Vol. 1, 1920, pp. 69 – 70.

(2) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج4، من سنة 1914 – 1918، لبنان 2005، ص 14 – 15.

(3) علي الوردي، المصدر نفسه، ص 15. وكذلك هاني خيرو أبو غضيب، المصدر السابق، ص 89.

(4) يطلق على النفير باللغة التركية (سفر برلك). ويقول الباحث التركي المعروف الدكتور أحمد أمين في كتابه (تركيا في الحرب العالمية) أن حالة النفير العام ضربت الحياة التجارية في البلاد، وصارت دوائر الإعاشة العسكرية تضع يدها على حيوانات النقل والكثير من المواد التي اعتبرتها لازمة للجيش باسم (التكاليف الحربية) Ahmad Amin (Turkey in the war) New Haven, 1930, P. 109 – 110.

(5) هنري مورغنتو، مذكرات سفير أمريكا في الآستانة، ترجمة فؤاد صروف، القاهرة 1923، ص24 – 25.

الخريطة رقم (3)

حدود ولاية البصرة في العهد العثماني



صار للأسطول البحري البريطاني القوي القدرة على نقل القوات العسكرية من المستعمرات البريطانية وخاصة الهند إلى مناطق النزاع وقد مهدت بريطانيا لهُ ومنذ فترة طويلة لأن يكون موقع مركز التلغراف البريطانية في نقطة الفاو (على ساحل الخليج العربي مباشرة) على مقربة من الحامية العثمانية المؤلفة من فوج حدود وبطارية مدفعية (من أربعة مدافع) لمراقبة تحركات الجنود العثمانيين واستعدادهم للحرب. وتبين لبريطانيا لاحقاً أن هيئة الأركان العامة التركية في اسطنبول قد ضاعت عليها استعدادات البحرية البريطانية في الخليج العربي وفي مياه شط العرب[1].

كان الإدراك الأولي لدى حكومة الهند هو إرسال مائة من المجندين الهنود من حامية بوشهر (الإيرانية حالياً) لحماية مواقع النفط في عبادان، إلا أنهم عادوا واعتبروا الملاحة في شط العرب ذات خطورة قد لا تعجل الصدام مع الأتراك[2]. وفي شهر أيلول 1914 وجدت حكومة الهند القيام بمظاهرة قوة في رأس الخليج العربي، والحجج الرئيسية لذلك هي: أولاً، الخوف من قيام تركيا وبدعم من ألمانيا من إعلان (الجهاد) وهو ما يؤدي على إشعال ثورة مسلمة مسلحة تقود بالمحصلة إلى تمرد في إيران وأفغانستان والهند[3] (درة التاج البريطاني)، وثانياً أن طول فترة الانتظار البريطاني في الخليج العربي، قد يوفر الفرصة لألمانيا وروسيا للتعاون مع تركيا وتوحيد شيوخ الجزيرة العربية لإعلان الثورة ضد بريطانيا[4]. كانت الخطة التي أرادتها حكومة الهند إنزال فوج مختلط قرب مدينة المحمرة لغرض ظاهري هو حماية أنابيب النفط الممتدة على مسافة (216) كيلو متراً في الأراضي الإيرانية[5]. توجهت قوة من الهند إلى منطقة الخليج في الثاني من تشرين الأول 1914، وكانت وجهتها إلى عبادان، ثم غير المكان لتكون في البحرين (في الخليج العربي) بهدف تحقيق:

أ. حماية منشآت النفط في عبادان.

ب. توفير غطاء لإنزال التعزيزات العسكرية كلما دعت الحاجة لذلك.

ج. إشعار الحكام العرب في (الكويت، المحمرة، والبحرين) وعشيرة آل سعود في الجزيرة العربية بأن بريطانيا عازمة على حمايتهم ضد تركيا[6]. أعلنت بريطانيا الحرب على تركيا رسمياً في الخامس من تشرين الثاني 1914[7]، ونزلت قوتها في اليوم التالي في الفاو بنجاح بعد مقاومة تركية ضعيفة. ويذكر رئيس أركان الإمبراطورية البريطانية الجنرال (وليم روبرتسون)، أن ما تحقق في الفاو تبعهُ احتلال ولاية البصرة في الثاني والعشرين من

(1) شكري محمود نديم، العراق في عهد السيطرة العثمانية 1908 – 1914، عمان، دار دجلة للنشر والتوزيع، 2008، ص 16.

(2) غسان العطية، مصدر سابق، ص 168.

(3) W. Churchill, The Campaign in Mesopotamia, 1911 – 1918. London. 1964, abridge edition, pp. 102 – 103.

(4) Moberly, op. cit, pp. 80 – 87.

(5) W. Robertson, Soldiers and Statesman, 1914 – 1918, London 1962, Vol. II, PP 23 – 24.

(6) كان تبديل عبادان بالبحرين لنزول القوة أثرها على شيوخ العرب، حيث ما أن عرفوا بها، حتى التفوا وطلبوا مساعدة بريطانيا، انظر:

F. O. 371/2143/56422, Telegram from the Secretary of State of Mdia office to the viceroy, dated 5th October, 1914.

(7) أعلنت روسيا الحرب ضد تركيا في الثاني من تشرين الثاني 1914بحجة قصف الموانئ الروسية على البحر الأسود. وتبعتها فرنسا في الخامس من نفس الشهر. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، المصدر السابق، ص 54.

تشرين الثاني، وكذلك القرنة (ملتقى نهري دجلة والفرات) في التاسع من كانون الأول 1914، وآخرها هزيمة القوات التركية في معركة الشعيبه في نيسان 1915م[1]، ويستطرد أنه لم يكن لدى الحكومة البريطانية ولا حكومة الهند خططاً طويلة لاستخدام قوات الحملة بقيادة العميد ديلامين (W.S.Delimen) فيما وراء البصرة[2]. وبذلك يكون الخط المار من بين عبادان، البصرة، الكويت في مأمن من تدخل القوات التركية للتأثير على خط مرور النفط، وسلامة وصول قطع الأسطول البحري البريطاني بحرية كافية، كما أضافت الحملة ضماناً إضافياً لبقاء أصدقاء بريطانيا من شيوخ المحمرة والكويت وأنهت مشروع مد خط سكة حديد برلين ـ بغداد ـ الخليج والأهم في نهاية معركة الشعيبة عام 1915 أن علماء الدين الشيعة (الذين يتبعهم الملايين من أبناء العراق) أصبح لهم كلمة في الجهاد وفلسفته كما هي للسكرتير السياسي في وزارة الهند (ارثر هرتزل) ونظرية لمستقبل بلاد ما بين النهرين[3].

أ. مذكرة أرثر هرتزل 14 آذار 1915م

ذكر هرتزل في مذكرته للخارجية البريطانية أن ولايات البصرة، بغداد، الموصل (دون قسم من كردستان في شمال شرق ولاية الموصل) تؤلف وحدة جغرافية وعرقية، وأن اقتطاع أي جزء من أراضي الإمبراطورية العثمانية لهُ مبرر أخلاقي وسياسي يقوم أساسهُ على تطوير الأراضي (الري) وإعادة التنظيم الإداري التي أهملها العثمانيون منذ زمن طويل[4]. ولعل ما توصّل إليه في مذكرته، أن من يسيطر على ولاية بغداد يسيطر على التجارة مع إيران، ومن يسيطر على شط العرب يجب أن يسيطر على مشاريع الريّ شمالهُ، وأن الدولة التي تسيطر على البحر وبيدها البصرة والإسكندرية في (مصر) يكون لديها خطان مستقلان لتطوير التجارة وإخضاع الولايات العثمانية الكائنة على البحر المتوسط والخليج[5].

ويجد أرثر هرتزل البريطاني الذي عاش وسط البؤساء من الهنود وهو يتجوّل في أحيائهم الفقيرة أن مبررهُ الأخلاقي هو في سيطرة بريطانيا على المجاري العليا لنهري دجلة والفرات وامتداده حتى محافظة الرقة (في سورية) لأجل هجرة الهنود

---

(1) كانت توجيهات حكومة الهند لقيادة الحملة البريطانية بقيادة العميد (ديلامين) التوجه بصورة عمودية إلى القرنة بغية حرمان الأتراك من السيطرة على أي نقطة من أجزاء شط العرب ونهر الكارون يمكن أن يؤثر على زوارقهم البحرية. وفي منطقة الشعيبه، كان القائد التركي (سليمان بك) يجمع حولهُ أبناء= =العشائر العراقية (عربية، تركمانية، وكردية) تحت قيادة رجل الدين النجفي محمد سعيد الحبوبي لمقاتلة القوات البريطانية (باعتبارهم كفار) إلا أنهم أخفقوا في رد القوة البريطانية وانتهت بانتحار القائد التركي. انظر: ديوان الحبوبي، وزارة الثقافة والإعلام، الكويت، مطابع دار الرسالة، 1980، ص 15.

(2) W. Robertson, op. cit, p. 41.

(3) Moberly, the Campaign in Mesopotamia, op. cit pp. 139 -140.

(4) F. O 371/2144/85892

(5) هاني خيرو أبو غضيب، المصدر السابق، ص 77.

المسلمين (من البنجاب والسند) لتطوير الزراعة، وهي مكافأة ملموسة للهنود على ما قدموهُ من خدمات للمجهود الحربي البريطاني، دون الهجرة إلى مستعمرات (الرجل الأبيض)[1].

إن كسب المزيد من الأراضي على ضفاف نهري دجلة والفرات قد شجع القوة البريطانية في البصرة لأن تتقدم باتجاه العمارة على (نهر دجلة) واحتلالها في الثالث والعشرين من حزيران ومدينة الناصرية على (نهر الفرات) في الخامس والعشرين من تموز 1915[2]. وظهر أن ما انجزته القيادة العسكرية البريطانية عبارة عن خط دفاعي على شكل مثلث معكوس قاعدته القرنة شمال البصرة وطرفيه الشرقي عربستان والغربي ميناء الكويت دون تأثير محتمل ألماني تركي على خط الملاحة البحري البريطاني بين قناة السويس والهند. وقد عبرت عنه الآنسة غير ترود بيل (السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي البريطاني برسي كوكس) أن إكمال السيطرة على ذلك الجزء الحيوي من بلاد العرب العثمانية ينبغي أن يصبح في عداد أخبار السلم وليس أخبار الحرب[3].

إن هدف بريطانيا من تجزئة الإمبراطورية العثمانية المسلمة سيكون ضمن حدود مرسومة تصل إلى جوار الكويت جنوباً ومدينة عانة أو هيت في الغرب، وخط الحدود الإيراني ـ التركي في المحمرة إلى نفط (خانة) في الشرق. أما الحدود الشمالية، فهي من نقطة قرب نفط (خانة) ليسير مع تلال جبل حمرين إلى الفتحة، ثم في خط مستقيم عبر الجزيرة إلى نقطة في جهة الغرب بما في ذلك ولاية الموصل[4]. وافق الجنرال أدموند بارو (السكرتير العسكري) في وزارة الهند على حدود المنطقة التي توضع تحت السيطرة البريطانية، لكنه عارض ضم المنطقة بأكملها خشية من استعداء العرب، وبقاء الأتراك كأعداء دائمين بعد الحرب، فضلاً عن شكوك المسلمين الهنود. وعلى هذا التقييم استند نائب الملك في الهند في رسالته (السرية للغاية والشخصية) في الخامس عشر من آذار 1915، أن ولاية البصرة وتوابعها يجب أن تبقى تحت الحكم البريطاني بصورة دائمية أما بغداد، فيجب أن تتنازل تركيا عنها لتكون محمية بريطانية ـ شأنها شأن الكويت والمحمرة ـ ذات إدارة محلية[5]. إن مخاطر التوسع العسكري كما اعتقد بها نائب الملك لم تجد لها آذناً صاغية في تفكير اللورد كتشنر (المندوب السامي البريطاني في القاهرة) وقد وجد فيها خطورة كبيرة على وضع بريطانيا السياسي والتجاري في البصرة في ظل وجود حكومة غير صديقة في بغداد[6]. ويبن رؤيته بوضوح إذ لم نأخذ بلاد ما بين النهرين باكملها فسيأخذها الروس دون

---

(1) الرجل الأبيض: وصف وضعهُ الساسة البريطانيون لبلادهم باعتبارهم يتميزون ببياض بشرتهم وعيونهم الزرقاء على عكس أجناس قارتي آسيا وأفريقيا. وظهر لاحقاً المبدأ الإنكليزي القائل عبء (الرجل الأبيض)، أي أن على الرجل الأوروبي واجب أن يعلم ويثقف وينظم حياة الشعوب الأخرى.

(2) إيرلاند، المصدر السابق، ص 5.

(3) المس بيل، فصول من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بيروت 1976، ص 10.

(4) غسان العطية، المصدر السابق، ص 175

(5) تصور نائب الملك كحل مؤقت بأن يتألف مجلس من العلماء السنة والشيعة لإدارة بغداد حالما تكون تحت الاحتلال البريطاني، وتكون تحت إشراف المقيم البريطاني، وحدد نائب الملك حدود محمية بغداد لأن تكون عند نقطة شمال سامراء. انظر: مذكرة الجنرال بارو للدفاع عن بلاد الرافدين، رسالة وزارة الهند المرقمة (37/ 126)، وبرقية الملك إلى وزير الهند في 15 آذار 1915.

(6) مذكرة الجنرال بارو، المصدر نفسه.

شك إن عاجلاً أم آجلاً[1]. وعواقبها، أنها تمكن الروس من السيطرة على جزء من الخليج العربي وهو طموح القياصرة الروس منذ منتصف القرن الثامن عشر[2]، ورأى كتشنر أن من الممكن لبريطانيا أن تغض النظر عن حكومة ضعيفة في بغداد والبصرة ولكن إذا تجزأت الإمبراطورية العثمانية كلياً أو جزئياً فلا مكان لدولة أخرى في السيطرة على بلاد ما بين النهرين غير بريطانيا[3].

إن السيطرة على بلاد ما بين النهرين سيؤدي إلى صيانة مصالح النفط البريطانية في إيران وأرض العراق البرية الممتدة من الغرب والشمال نحو الخليج[4]. وكان رأي قيادة القوة البحرية ـ في مذكرتها السرية إلى لجنة الدفاع الإمبراطوري في 17 آذار 1915 ـ صريحاً بالقول أن من حقنا ومن واجبنا أن نحرص وقد ضحّينا بالكثير من أجل سلام العالم أن نحصل على تعويض[5] وبلاد الرافدين هي التي ستكون الكنز المكمّل لدرة التاج البريطاني (الهند)، لما فيها من خيرات نفطية. وفي عودة لما كتبهُ برسي كوكس الضابط السياسي الأقدم مع قوات الحملة البريطانية في برقيته لنائب الملك المؤرخة في الثالث والعشرين من تشرين الثاني 1914، والتي اقترح فيها الزحف نحو بغداد للاستفادة من ثروتها المأمولة، هي ما شجعت العديد من المقيمين البريطانيين في العراق إلى حث العقيد (سي. أي. يت) عضو مجلس العموم إلى احتلال بغداد، وإلى ضم العراق أو على الأقل جزء منه[6]. ولكن ذلك يتوقف على معرفة رأي رجال الدين (في النجف وكربلاء) والعشائر القاطنة على امتداد مسار نهر دجلة، وأن بغداد لا زالت على مسافة (400) كم، من مرمى القوات البريطانية.

ب. موقف المرجعية الشيعية ورجال العشائر من الحرب عام 1915 – 1916م

لم تتقدم القوات البريطانية على محور نهر الفرات بعد احتلال مدينة الناصرية في الخامس والعشرين من تموز 1915. باستثناء قوة نهرية صغيرة بغية السيطرة على مدينة السماوة في تشرين الأول 1915م[7].

فسر رجال العشائر خسارة معركة الشعيبة[8] التي مني بها الجيش التركي أمام خصمه البريطاني عام 1915، إنما يعود إلى عدم استعداد العشائر العراقية، بل بسبب ضعفهم العسكري وسوء إدارة الجيش التركي، أما رجال الدين

---

(1) غسان العطية، المصدر السابق، ص 177.

(2) مصطفى عبد القادر النجار، أضواء على سياسة الاتحاد السوفيتي وروسيا القيصرية في الخليج العربي والجزيرة العربية، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2002، ص 37.

(3) غسان العطية، المصدر السابق، ص 177.

(4) Cab. 42/2 N. 10, Secret, Committee of Imperial Defence, Memorandum by Lord Kitch Enar, 2 white hall Gardens, S. W, March 16, 1915.

(5) Ibid, March 17, 1915.

(6) F. O. 371/2482/19342. Letter from C.E Yate to Sir Edward Grey, February 16, 1915.

(7) J. F. Tennat, in the clouds Above Baghdad, London, 1920, P. 180.

(8) حدثت معركة الشعيبة بين (12 – 14) نيسان 1915. شاركت رجال العشائر من العرب والأكراد والتركمان في صف القوات التركية ضد القوات البريطانية الكافرة وكان عددهم يصل ما بين (11000 – 18000) مقاتل، فيما كانت القوات التركية

المجتهدين في النجف وكربلاء اللذين أصدروا فتوى الجهاد ضد الغازي الكافر، فكانت فلسفتها أنها مقتصرة على الدفاع عن الأماكن الشيعية المقدسة[1]، وهي فلسفة اجتهادية لا تبتعد عن فتاوى رجال الدين المسلمين في الهند إبان استعمارها، ونفوذ عوائل متعاونة مع المحتل البريطاني مثل العائلة القاديانية[2] لإجهاض مبدأ الجهاد.

لتظهر العلاقة بين رموز العلماء المجتهدين في النجف وكربلاء وبريطانيا قبل الحرب وخلالها وقد ساهمت في التطور السياسي للمجتهدين تجاه الغازي الجديد للبلاد. حيث خصص وقف (غازي الدين حيدر راجا أودي) مبلغ سنوي يقرب من (121.000) روبية هندية إلى مجتهدي الشيعة في كربلاء والنجف منذ عام 1849، وكان الشرط أن يوزع المبلغ بالتساوي بين (عشرين) مجتهداً نصفهم في النجف والنصف الآخر في كربلاء، ويستمر ذلك مدى الحياة[3]. إن تأثير الأماكن الشيعية المقدسة يعكس القرب الجغرافي: فكلما كانت هذه الأماكن قريبة جغرافياً كلما كان النفوذ الشيعي أقوى وسلطة الحكومة أضعف، ونفوذ المجتهدين أكبر[4]. وهذا العامل يفسر إلى حد ما النفوذ الواسع الذي يتمتع به المجتهدون في منطقة الفرات الأوسط. إن المذهب الشيعي قوة جذب للعشائر ومنها عدد كان ينتمي للمذهب السني حين استوطن أولاً، لكنهُ غير مذهبه. وإذا ما أخذنا الدولة العثمانية التي تدين بالمذهب السني، فإن هذا المذهب كان يعتبر نظيراً لاضطهاد وافد، في حين يقف المذهب الشيعي ظهيراً للوطنية المحلية[5]. إن عداء المجتهدين للسلطات العثمانية لهُ جاذبية خاصة لأن الشيعة يعتبرون الضرائب الحكومية غير شرعية، وهو ما أبرز حالة كان فيها المجتهدون غامضين في فتواهم ضد بريطانيا الغازية، في حين فسّر آخرون دعوة الجهاد تأويلاً ضيقاً إذ رأوا أنه لا يصح إلا عند مهاجمة المراكز الشيعية المقدسة[6]. ولكن ما أخلّ حقاً بفاعلية الدعوة للجهاد هي سلسلة الاضطرابات في النجف وكربلاء، والحملة التركية العنيفة ضد مواطني مدينة الحلة عام 1915م[7].

بحدود (7000) مقاتل، ومع ذلك مني الجيش التركي بهزيمة كبيرة. انظر: Moberly, the Campaign in Mesopotamia, vol, 1, pp. 217 – 218.

(1) البزركان، الوقائع الحقيقية للثورة العراقية، بغداد 1945، ص 55

(2) القاديانية: نسبة إلى قرية قاديان (إحدى قرى الهند). يزعم القاديانيون أن عددهم يزيد عن (15) مليون وينتشرون في أكثر من (120) دولة. يقولون عن أنفسهم أنهم يمثلون الإسلام الصحيح. كرمهم الإنكليز بتخصيص قطعة أرض لهم في إحدى ضواحي لندن. استخدم الحاكم الإنكليزي في الهند كبير العائلة القاديانية أحد القادياني لإجهاض الجهاد حين كلفوا (ميرزا غلام أحمد القادياني) لادعاء النبوة، وبأنه المهدي المنتظر الذي سيظهر في آخر الزمان بغية حشد المناصرين لـهُ. بعد= =(ميرزا بشير الدين محمود) الخليفة الثاني وقد استمر لمدة (52) عاماً. وبعد وفاته عام 1985، انتخب الخليفة الثالث (الحافظ ميرزا غلام أحمد) الذي أنشأ قصراً لهُ في إسبانيا للعمل على برنامجه تدمير الإسلام الذي أرادهُ الإنكليز منه، أي أن تخريب دين الإسلام من الداخل هو أجدى وأكثر إيلاماً من استخدام المدافع. انظر: محمود عيسى داود، المهدي المنتظر صناعة إسرائيلية، مطبعة مدبولي، القاهرة، سنة بلا، ص 34 – 37

(3) Cmd. 1061, Review of the Civil Administration, 1914 – 1920, P. 28 – 29.

(4) غسان العطية، المصدر السابق، ص 154.

(5) المصدر نفسهُ، ص 154.

(6) غسان العطية، المصدر السابق، ص 155.

(7) إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص 87.

إن استراتيجية حالة الحرب لا السلم هي التي كانت تمثل الحالة الطبيعية للعشائر، طالما كانت هناك غنائم في الطرفين التركي والبريطاني تراقبها عيون رجال العشائر[1]. أما تعبئة رجال العشائر فهي في أساسها كانت تعتمد على المباغتة والحركة السريعة للاختفاء، والعشائري يفخر بما غنمهُ في غزوة حيث أن الغزو لم يكن ليعتبر من قبيل السرقة، إذ تزدرى أنواع السرقات الأخرى[2]. وكان المفروض في أبناء العشائر أن يقاتلوا وفق التعبئة العسكرية التقليدية التي هي غريبة عنهم، وهذا ما يفسر إلى حد ما، ما ذكرته المصادر البريطانية عن ضعف الهجمات التي قادتها القوات التركية في معركة الشعيبة، كما يفسر النجاح النسبي للقناصة العرب الذين كانوا مصدر قلق كبير للقوات البريطانية[3]. وقد تكبدت القوة العشائرية خسائر جسيمة في الأرواح خلال اليومين الأولين من معركة الشعيبة. أما في اليوم الثالث حين بدت الهزيمة مؤكدة فإنهم انقلبوا على حلفائهم السابقين وأحرجوهم بقسوة في الانسحاب، وكان هذا التغيير مفاجأة كبرى للأتراك وقد ساهم في هزيمتهم أمام الجيش البريطاني، في حين لم يرى ابن العشيرة هذه هزيمة أو خيانة مع وجود غريزة الغزو المتأصلة فيهم.

استفادت القيادة البريطانية من دور العشائر في معركة الشعيبة، كما هي القيادة التركية التي أبعدتهم وقللت من شأنهم بل نعتتهم بأقبح الصفات وحتى الخيانة[4]. كان الانكليز على دراية بالدور الذي يكلف به شيخ العشيرة خصوصاً وأن خط مواصلاتهم إلى بغداد بات طويلاً، فهي في منطقة القرنة خوّلت الشيخ (كباشي السعد) لأن يكون حاكماً محلياً للعمل نيابة عنهم في المنطقة. وكانت قبيلة البو محمد التي تمتد من (العزير) شمال القرنة إلى العمارة على جانبي نهر دجلة قد اقتنعت بتكليف بريطانيا لشيخها (عريبي باشا المنشد) السيطرة على العشائر وقدم ولاءهُ للضابط السياسي البريطاني فور دخول القوات البريطانية مدينة العمارة عام 1915م[5]. أما الشيخ (غضبان البنية) شيخ عشيرة بن لام – على ضفة نهر دجلة اليسرى – فقد انضم إلى الأتراك ضد البريطانيين ليمتد نشاطه بعيداً إلى حدود إيران، ولكن حين سقطت مدينة العمارة بيد القوات البريطانية كتب الشيخ (فالح البنية) إلى السلطات البريطانية يقدم طاعته وطاعة أخيه لهم[6]. وفي مدينة

---

(1) Moberly, The Campaign in Mesopotamia Vol. 1

(2) غسان العطية، المصدر السابق، ص 151.

(3) جرت معركة الشعيبة بين (12 – 14) نيسان 1915. قدرت مصادر الاستخبارات البريطانية أن عدد رجال العشائر المقاتلين يقدر بـ (11000) رجل ويقدرها الاتراك (18000) رجل، ولعل الفرق يعود إلى إدخال رجال العشائر الأكراد في المجموع التركي. أما عدد القوات التركية النظامية فكانت بحدود (7000) جندي، لذا فإن العرب كانون من الناحية العددية على الورق أقوى بكثير من الأتراك بيد أن فعاليتهم كانت محدودة للغاية. ولكن ما كان يجهله العرب هو التعبئة العسكرية، وقد استمروا عليها. انظر: Moberly, The campaign in Mesopotamia vol. 1, p. 218.

(4) غسان العطية، المصدر السابق، ص 153.

(5) شطبت الحكومة البريطانية جميع ديون آل عريبي من جراء زراعتهم للأراضي الأميرية والبالغة (50.000) ليرة تركية كما خفضت إيجار المقاطعات التي تزرعها عشائر آل محمد إلى أقل من النصف. انظر: F. O. 371/3049/126993, Confidential, personalities of Iraq by the Arab Bureau, Basra Branch

(6) اتصل الشيخ فالح البنية بالقنصل البريطاني في البصرة عام 1912 لإغاثته ضد السلطات التركية التي سجنت شقيقه (غضبان) وكدليل على حسن نوايا الشيخ فالح، قدم الأخير مدفعين تركيين كانا في حوزته للقوات البريطانية F.O.

الكوت تقع أراضي قبيلة (ربيعة)، وأهم أفخاذها هي الأمارة والمياح والمقاصيص والسراي، وكان أقوى شيوخ ربيعة هو (محمد الصيهود الحبيب) المعروف بالأمير وتقطن عشيرته الضفة اليمنى من نهر دجلة، وحالما ما أن تقدمت القوات البريطانية عبر منطقته حتى اتجه الأمير إليهم عارضاً تعاونه، كما قدم (محمد الياسين) شيخ عشائر المياح خضوعه حال احتلال كوت الإمارة عام 1915م، إلا أن الشيخين انقلبا على عقبيهما حين تقدم الأتراك بعد معركة سلمان باك عام 1916م، ثم عادا لمساعدة البريطانيين مرة أخرى بعد الزحف الثاني على بغداد[1]. وكان شيخ السراي (قصاب بن عطار) قد بقي على معارضته للبريطانيين، إلا أن قريبهُ (طايح بن رمزي) قد أيدهم. وكان (عجيل السمرمد) هو زعيم قبيلة زبيد وعشائرها ـ الجحيش والمعامر والبو سلطان ـ تقطن على ضفتي نهر دجلة مقابل (سلمان باك) جنوب بغداد ثلاثون كيلو متراً، فقد بقي معارضاً للبريطانيين بعد احتلال بغداد عام 1917م حتى أواخر الحرب، إلا أن (عمران الزنبور) شيخ عشيرة بن عجيل من قبيلة زبيد بقي حليفاً قوياً للأتراك فيما كان شقيقه حليفاً لبريطانيا. وكان (عداي الجريان) شيخ البوسلطان على نهر الفرات حليفاً لبريطانيا وأقام اتصالات مضمونه معهم حين بلغوا منطقة سلمان باك جنوب بغداد وظل وفياً لهم[2].

كانت العشائر المهمة شمال شرق بغداد هما العبيّد والعزّة، ومن أفخاذ بني تميم، وكانت عشيرة البوحشمة وعشيرة البوحسان تناصب العداء أحدهما الأخرى في منطقة بلدروز في (محافظة ديالى)، فالأولى، وهي عربية سنية بقيت تناصر الإدارة التركية ضد الثانية وهي عشيرة من الطائفة الشيعية، وتمكن البوحشمة من إزاحة البوحسان من ضفة نهر دجلة اليمنى حتى مشارف خط مدينة سامراء العظيم[3].

2. التفكير باحتلال بغداد وحصار الكوت عام 1916

لم يكن الجهد الذي بذلتهُ القيادة البريطانية مع العشائر العراقية سهلاً في كسب ولائها المتحرك، ولعل أحد مصادر الجذب يكمن في تعيين الجنرال (جون نيكسون) لقيادة حملة ما بين النهرين في آذار 1915م وكسب ولاء رموزهم، كما هو لتوسيع الحملة لأسباب عسكرية وسياسية ومنها أن الانتصارات السريعة على القوات التركية أثناء احتلال العمارة والناصرية وكوت الإمارة عام 1915م قد شجعت القيادة البريطانية للتقدم مجدداً باتجاه ولاية بغداد[4]. وأن النجاح سيعتبر في نظر البريطانيين انتصاراً سياسياً ملموساً لا يضاهيه في النتائج سوى سقوط (الاستانة) مركز السلطان العثماني، وسيفعل مثل هذا الانتصار فعلهُ في إيران وأفغانستان المواليتين لألمانيا رغم عدم إعلانهما الحرب[5]. وهو ما أظهرهُ تقرير اللجنة الوزارية المؤلفة من وزارات الهند والحرب والبحرية والخارجية الخاصة بدراسة الوضع الستراتيجي في بلاد ما بين النهرين

371/3099/126993, Confidential, Personalities of Iraq, Arab Bureau, Basra Branch the Bani Lam

(1) غسان العطية، المصدر السابق، ص 159.

(2) المصدر نفسهُ، ص 160.

(3) Arab Tribes of the Baghdad willayat, July 1918, Arab Bureau, Baghdad Calcutta, 1919.

(4) Robertson, Soldiers and Statmen, 1914 - 1918

(5) F. O. 371/2778/119978. Telegrams and Correspondence relating to outbreak of war and occupation of Mesoptamia, No. 185.

في السادس عشر من تشرين الأول 1915م على رأي يقر التقدم واحتلال بغداد لأن ذلك سيرفع من سمعة بريطانيا في الشرق الأوسط، وقطع خطوط المواصلات الألمانية مع إيران كما يمكن أن يعوض به السياسيون البريطانيون إخفاقات جيوشهم في غاليبولي (على بحر مرمرة التركي) ونجاح الألمان في احتلال صربيا في يوغسلافيا[1].

نجحت القوات البريطانية بقيادة العميد طاوزند[2] من تعقب القوات التركية المنسحبة من موقع الكوت إلى مواضع دفاعية رصينة هيأها القائد التركي (نور الدين إبراهيم بك)[3] في موضع سلمان باك (30 كم) جنوب ولاية بغداد - مقر القيادة التركية - ولعل ما يميزه عن مواضع الدفاع الأخرى، أنه: اقترب من القاعدة الإدارية في بغداد، واستند في دفاعاته على مانع مائي هو نهر دجلة، ولكن المفاجأة التي راجت بين المتطوعين الهنود (المسلمين) هي أن مواضع القوات التركية المسلمة أصبحت بجوار مرقد الصحابي الجليل سلمان الفارسي (يعتبرهُ العوام حلاق النبي محمد (ص) ويطلقون عليه لقب (باك) أي الطاهر) وأن القتال هناك سيخرجهم من دين الإسلام خصوصاً وأنهم تحت أمرة قائد مسيحي هو طاوزند، ومثل ذلك نقطة ضعف أحرجت القائد البريطاني كثيراً[4] ولم تنتبه لها القيادة البريطانية.

---

(1) Robertson, op. cit, P. 82.

(2) طاوزند: ولد عام 1861م، تخرج من الكلية العسكرية الملكية (سانت هيرست) عام 1880م. تدرج في الرتب العسكرية حتى تم تسليمه قيادة الفرقة السادسة البريطانية في العراق. أسر أثناء حصار الكوت في 29 نيسان 1916. عاش خلال فترة أسره في تركيا حياة مرفهة ولم يعاملوهُ كأسير. وفي أثناء تبادل الأسرى، تم نقله إلى فرنسا، وتوفي هناك عام 1924م (بعمر 63) سنة ودفن هناك بعد أن رفضت بريطانيا دفنه على أراضيها. انظر: رسل برادون، ج2، المصدر السابق، ص 293.

(3) نور الدين إبراهيم بك: من مواليد 1874، وهو ابن المشير إبراهيم باشا والي طرابلس الغرب سابقاً، كان في عمر (41) سنة عند تعيينه قائداً. كان يتمتع بلباقة عسكرية وقائداً محنكاً إضافة إلى قسوته في إعدام أي عسكري يعمل تحت قيادته. طرد أصحاب الصحف إلى الأناضول وإلى الموصل بسبب عدم تغطيتهم معارك الجيش التركي كما يجب مع دولة مسلمة. كما نفى اليهود والنصارى إلى الموصل واعتبرهم طابوراً خامساً للإنكليز. انظر: يوسف رزق الله غنيمة، تاريخ يهود العراق، بغداد، 1942، ص 181.

(4) بعد حادثة عدد من حالات الهروب بين الجنود الهنود (المسلمين) اضطر طاوزند إلى أن يعيد إلى مدينة العمارة فوج ولاية البنجاب واستدعاء فوج آخر بدلاً عنه. كما أمر بتبديل جميع الخرائط العسكرية حيث حذف منها اسم سلمان باك ليحل محلهُ الاسم الفارسي القديم طيسفون. انظر:

Ronald Millar (Kut) London, 1969, P. 15

كان القتال في موضع سلمان باك في يومي (24، 25) تشرين الثاني 1915 مريراً[1] وقد تكبد الطرفان خسائر جسيمة بالأرواح، وكانت نهايتها، أن المعلومات الخاطئة التي استند إليها القائد البريطاني طاوزند قد أجبرتهُ إلى الانسحاب على موضع الكوت (200 كم) جنوباً بعد أن كان على مشارف ولاية بغداد[2]. ابتهج رؤساء العشائر القليلين الموجودون بإمرة الباشا غازي الداغستاني (أبو داود) وهو في مطاردة للقوات البريطانية المنسحبة باتجاه العزيزية (80 كم) جنوب بغداد. ويبدو أن ثقافة الغزو هي من أعطتهم الحماس ليس في نصرة دين الإسلام، وإنما للحصول على غنائم كبيرة تركتها القوات البريطانية على أرض المعركة. ويجد الباحث في موضوع القبائل وعشائرها أنها بوجه عام كانت تناصر المنتصر في الحرب، فيتقلب رؤساؤها وفقاً لتلك الحالة، وهو ما أفقدهم ثقة الطرفين المتحاربين، وانعكس ذلك فيما بعد على شكل الحكم عند تأسيس الدولة العراقية عام 1921م الذي اتخذ مساراً طائفياً بفعل فلسفة ساسة بريطانيا في حكم الشعوب.

قررت القيادة التركية إناطه مسؤولية الجيش السادس بالمشير (فون در فولج)[3] الألماني ليكون مسؤولاً عن الحركات العسكرية في العراق وإيران في السادس من كانون الأول 1915، وهو ما أثار امتعاض نور الدين بك الذي برر خلافهُ معهُ أنه قائد غير مسلم لقوات مجاهدة[4]. وبات على فون در فولج مواجهة القوات البريطانية التي أرادت الاستفادة والاستناد على نهر دجلة وشط الحي في موضع الكوت[5] ريثما تصله إمدادات أخرى من الهند للتقدم نحو ولاية بغداد الخريطة رقم (4).

---

(1) شكري محمود نديم، حرب العراق 1914 – 1918، المصدر السابق، ص 64 – 65.

(2) وصلت القائد البريطاني العميد طاوزند معلومات عن طريق طائرة الاستطلاع الجوي يوم (25) تشرين الثاني 1915 أن هناك حركة رتلين تركيّين من منطقة نهر ديالى باتجاه المواقع البريطانية، والحقيقة هم جنود أتراك طلب القائد التركي نور الدين إبراهيم بك عودتهم إلى المواضع السابقة. انظر: شكري محمود نديم، حرب العراق 1914 – 1918، المصدر السابق، ص 65.

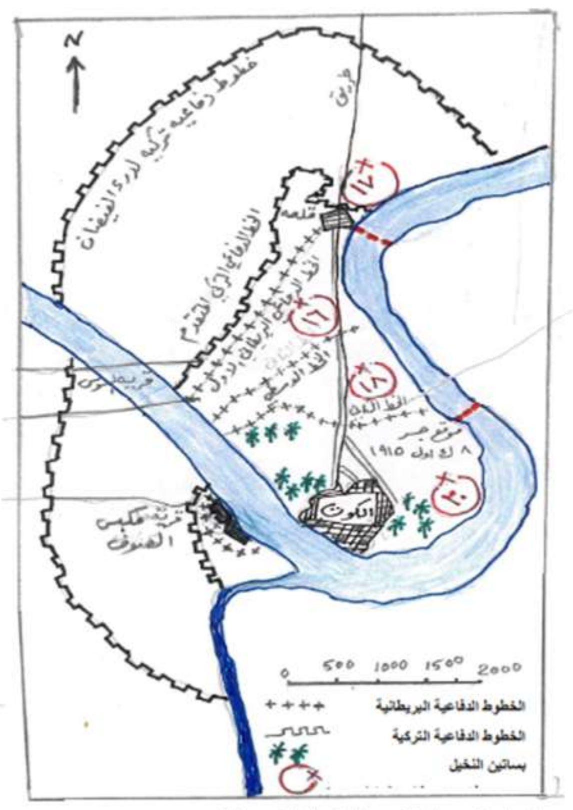
(3) فون در فولج: من مواليد 1843م. ضابط ألماني عينته القيادة التركية على رأس الجيش السادس (مقرهُ في بغداد). كان عمرهُ 72 عاماً وهو برتبة (مارشال) ويعتبر من كبار القادة في أوروبا، وهو من أراد حصار القوات البريطانية لاستنزافها حتى إجبارها على الاستسلام. توفي في 19 نيسان 1916 ودفن في بغداد. أنظر: عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج8، بغداد، 1965، ص292.

(4) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج4، المصدر السابق، ص 269.

(5) موضع الكوت: يكون الموضع داخل شبه جزيرة الكوت، وهو أحد منعطفات نهر دجلة حيث تكون مدينة الكوت في نهايته. كان الموضع في عام 1915 وإلى حين إنشاء سدة الكوت يسيطر على صدر شط الحي. يبلغ عرض مدخل العطفة (واحد ونصف كم) وعمقها (اثنين ونصف كم) وتتجه فوهة المنعطف نحو الشمال الغربي ويحيط بها نهر دجلة من جميع جهاتها الأخرى. قسم العميد طاوزند قواته إلى ثلاثة خطوط داخل الجزيرة. انظر: شكري محمود نديم، حرب العراق 1914 – 1918، المصدر السابق، ص73.

الخريطة رقم (4)

خطة دفاع القوات البريطانية في معركة الكوت عام 1916م



رسل برادون، حصار الكوت، المصدر السابق، ص306

أخبر الجنرال طاوزند وهو يدافع داخل شبه جزيرة الكوت قائده الجنرال نيكسون (مقره في البصرة) في كانون الأول 1915 بأن فرقه تركية قد طوقت قواته من ضفة نهر دجلة، وبيّن في تقريره إلى أن الأرزاق المتيسرة لديه تكفي لشهرين[1]. إن مقدار الإثارة في حصار الكوت هي بوجود جيشين يتصارعان على بقعة محدودة من الأرض مساحتها سبعة كيلو مترات مربعة، فيها من السكان المدنيين بحدود (6000) (رجال، أطفال، نساء)، وكانت وجهة نظر القائد البريطاني طاوزند إخراج المدنيين من البلدة لكي يتخلص من عبء إعاشتهم ومرضاهم[2]، وهو ما خالفهُ في ذلك برسي كوكس (الحاكم السياسي العام في العراق) بقوله: أن أكثر النساء والأطفال سيموتون في الصحراء من جراء ليالي البرد القارسة، فضلاً عن الدعاية السيئة التي ستظهر بين العرب وقد جئنا لإنقاذهم من ظلم الأتراك[3]. كانت تلك هي وجهة نظر سياسي يمكن قبولها في ظل ظروف اعتيادية، وليس تحت وطأة المحاولات العسكرية البريطانية الفاشلة لإنقاذ المحاصرين في الكوت. وتحت شبح نقص في الأرزاق، وكثرة الخسائر البشرية من جراء القصف المدفعي في شهر آذار 1916[4]. وهو ما زاد من حقد الجنرال البريطاني – الذي أسف فيما بعد لقبول رأي كوكس – على أبناء أهل الكوت عبر التقارير التي وصلته عن قيامهم بسرقة مخازن الطعام المخصصة لجنوده وشراء البنادق من الجنود وإخفاءها، وأن القرب المنفوخة وصفائح النفط الفارغة التي استخدمت من قبل الرجال للهروب عبر نهر دجلة، كان في جزء منها ليس تأمين مصدر العيش وإنما لنقل المعلومات للجانب التركي عن معنوية الضباط والجنود البريطانيون ومخازن الطعام في البلدة[5]. إن حالة التجاذب بين قوة عسكرية محاصرة وشعب جائع لا حول لهُ ولا قوة يبدو مألوفاً في معظم الصراعات العسكرية في الداخل والخارج، خصوصاً وقد عانت النساء والأطفال في مدينة الكوت من ندرة مياه الشرب، وأن أعداداً منهن قد قتلن في محاولة لملء أوعيتهن بالماء من نهر دجلة[6].

أخذ اليأس والقنوط يدب في نفوس الجنود الهنود المحاصرين منذ فجر السابع من شهر نيسان 1916م، وحالات هروب إلى صفوف الأتراك، وكان ما من خيار أمام القائد البريطاني طاوزند إلا إعدام ثلاثة من جنود فوج البنجاب (في الساعة الأخيرة قبل الاستسلام) ليكونوا عبرة لغيرهم[7]. ولعل مثل هذا الموقف المتدهور في جبهة الكوت قد أغاظ حكومة لندن ومجلس العموم الذي بقي حبيس الأخبار عن نكسة متوقعة لقواته، وأن هدف احتلال ولاية بغداد بات

(1) شكري محمود نديم، العراق في عهد السيطرة العثمانية 1908 – 1918، المصدر السابق، ص 211.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ط6، بيروت، مكتبة اليقظة العربية، 1982، ص11.

(3) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج4، المصدر السابق، ص 293.

(4) تشارلز طاوزند، حاربي في العراق، ترجمة عبد المسيح وزير، بغداد، 1923، ص 364.

(5) ذكر حاكم الكوت العسكري، أن القائد البريطاني طاوزند أمر بإطعام (600) مدني مجاناً، وبيع الحنطة بأسعار مخفضة إلى (3000) مدني آخر. ولكن في الأيام الأخيرة من الحصار كان الحاكم العسكري يعطي الفقراء من أهالي الكوت حساء من لحم البغال والحمير. انظر: تشارلز طاوزند، المصدر السابق، ص 390 – 408.

(6) استخدمت القوة البريطانية المحاصرة مضختين لسد حاجة جنودها من الماء، ولم يسمح للأهالي الاقتراب منها خشية من دس السم فيه، وأجبرت النساء للاستسقاء ليلاً.

انظر: Ronald Millar, op. cit. pp 99 – 100.

(7) تشارلز طاوزند، المصدر السابق، ص 449 – 450.

يحتاج إلى معجزة، بل لخوف دب في عقل القيادة العسكرية البريطانية أن يتمكن الجيش السادس التركي بقيادة المشير فون درفولج من استعادة ولاية البصرة ذات الأهمية الاستراتيجية لحكومة بريطانيا في نيسان 1916م[1]. وهنا يصف المشير الألماني الموقف لقيادته بالقول :موقف به مجازفة وغرابة قلّ ما يوجد مثلها في التاريخ العسكري، فقد كان يقاتل عدواً يتفوق عليه عددياً وهو قائم بتطويق قوة كبيرة في الكوت بقوة ضعيفة، وفي الوقت نفسهُ تمثل قوة كبيرة لإنقاذها على مسافة قريبة جداً منها، ونهر دجلة يفصل بين القوات التركية والبريطانية، ولا يربط بعضها ببعض سوى (عبارة) تتوقف عن العمل في كثير من الأحوال بتأثير الرياح والفيضانات، وهي ضمن مدفعية القوات المحاصرة في الكوت. أما خطوط الانسحاب التركية فتسيطر عليها القوة المحصورة ويقطعها نهر الحي، وقاعدة التموين الرئيسية التركية تبعد عن الجبهة (1670 كم) وهو خط مواصلات غير مستقر، هذا بالإضافة إلى تقدم قوة روسية من إيران يمكن أن تهدد الجناح الأيمن لقواته وهي في طريقها إلى بغداد[2]. إن الإخفاق في تكييف مبادئ الحرب مثل - تركيز القوة والمرونة والمباغتة - قد لا يأخذ مداهُ في وسائل السياسة المخادعة التي تلونت بها السياسية البريطانية، فهي خارج ساحة العمليات أرادت استخدام ورقة وخبرة وكيلها النقيب المعروف (لورنس العرب) لتدارك الأمر وفك الحصار عن قواتها في الكوت عبر رشوة يقدمها للقائد التركي خليل باشا أو نجيب باشا[3]. أو العمل عبر أحد رموزها في البصرة ـ طالب النقيب ـ لإعلان الثورة ضد الأتراك من الكوت إلى بغداد مقابل وعد بإعطاء الاستقلال والحرية للعراقيين[4]، وهو ما عمدت إليه بريطانيا كلما كان موقفها العسكري على وشك الإنهيار.

كان عامل الوقت هو الضاغط الأكبر على قوات الجنرال طاوزند الذي شعر بوطأة نقص الأرزاق لديه. وهو ما أدى بحكومة لندن إلى ممارسة الضغط على الحكومة الروسية بضرورة قيام الجنرال الروسي (بارتوف) الموجود على رأس قواته في كرمنشاه في شباط 1916 للعمل بسرعة لاحتلال بغداد بغية اختزال مدة الحرب من جهة، وتخفيف الضغط على قواتها المحاصرة في الكوت[5]. لينتهي الأمر إلى استسلام القوات البريطانية في الكوت في التاسع والعشرين من نيسان 1916 بدون قيد أو شرط[6].

---

(1) شكري محمود نديم، حرب العراق 1914 – 1918، المصدر السابق، ص 115.

(2) شكري محمود نديم،حرب العراق 1914 – 1918م، المصدر السابق، ص 101.

(3) أرسلت لندن برقية إلى الجنرال البريطاني في العراق (ليك) تخبره أن النقيب لورنس سيصلكم من القاهرة للتشاور حول إمكانية رشوة القائد التركي من أجل فك الحصار، وأن المبلغ المخصص لا يزيد عن مليون جنيه انكليزي، ورفضه القائد التركي. انظر: Russell Braddon, op. cit, p. 251.

(4) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، المصدر السابق، ص 316.

(5) رسل برادون، المصدر السابق، ص 139.

(6) اقتيدت القوة البريطانية المحاصرة إلى أقفاص الأسر في تركيا بطريقة مذلة وكانت (841) ضابطا إنكليزياً من بين مجموع الأسرى البالغ عددهم (13.300).

انظر: تحسين العسكري، الثورة العربية الكبرى، ج1، بغداد، 1936، ص 132.

وكانت الهزيمة المرة ضربة كبيرة لهيبة الإمبراطورية البريطانية التي خسرت (23000) مقاتل في محاولات عديدة لإنقاذ قوتها المحاصرة في الكوت دون جدوى[1].

3. التخطيط البريطاني والتفاخر التركي بعد معركة الكوت عام 1916م

شكلت هزيمة الجيش البريطاني في الكوت حافزاً لبلورة سياسة أكثر نفعاً تقود إلى تقويض الحكم التركي على وجه السرعة حين عمدت القيادة البريطانية إلى اعتبار منطقة الكوت جزءاً من توابع ولاية البصرة. وجهت وزارة الحربية البريطانية قيادتها في البصرة للتركيز على تقوية نفوذها، وحماية آبار النفط في منطقة عربستان (في إيران حالياً) وتثبيت الفيلق التركي الثامن عشر على محور نهر دجلة ومنع انتشاره جنوباً[2]. وخططت القيادة البريطانية (على ضوء التوجيه المركزي الصادر من لندن) للعمل على تحسين ميناء البصرة، وزيادة استيعاب المستشفيات، ومد سكة الحديد بين البصرة والناصرية والقرنة والعمارة حتى منطقة شيخ سعد وزيادة سرايا النقلية إلى (720) سيارة و(110) سيارة إسعاف، وكلها تحت قيادة الجنرال الجديد (مود)[3] الذي أصبح قائداً عاماً للحملة البريطانية عام 1916م. أما أنور باشا[4] وزير الحربية التركي - الذي وصل بغداد في التاسع عشر من أيار / مايو 1916 - فقد أبهرتهُ الانتصارات التركية التي جاءت متزامنة مع جبهة الدردنيل كما هي في جبهة العراق، وقرر مهاجمة القوات الروسية (بقيادة الجنرال بارتوف) في منطقة خانقين (ضمن محافظة ديالى العراقية). تمكن الفيلق التركي الثالث عشر بقيادة (الجنرال علي إحسان) من مطاردة الجيش الروسي حتى ولاية همدان (في إيران) في آب 1916م[5]، وهو بهذا العمل قد أضعف قدرة مناورة فرقهِ على محور نهر دجلة، وصار التفكير الاستراتيجي هو الوصول عبر إيران إلى أفغانستان (المتعاونة مع الألمان) والهند - أهم المستعمرات البريطانية وقاعدة التجنيد الأساسية لكل القوات التي تعتمد عليها بريطانيا في مواصلة الحرب - بدلاً من حكمة استثمار ما تحقق في الكوت لإدامة زخم الهجوم واسترداد ولاية البصرة وقطع مواصلات البحرية البريطانية، وهو هدف استراتيجي أكثر أهمية من مجاهل وتضاريس إيران وأفغانستان للوصول إلى الهند في ظل نقص كبير في آليات الجيش التركي.

---

(1) رسل براددون، المصدر السابق، ص 209.

(2) شكري محمود نديم، حرب العراق 1914 – 1918، المصدر السابق، ص 115.

(3) الجنرال مود: جنرال بريطاني، ولد في جبل طارق عام 1864 من أسرة بريطانية عريقة وكان أبوهُ جنرالاً في الجيش تدرج في المناصب العسكرية فشغل منصب آمر لواء، وقائد للفرقة (13) في منطقة الدردنيل والعراق، كما اشترك في حرب البوير في جنوب أفريقيا 1899 – 1902. أصبح قائد القوات= =البريطانية في العراق عام 1916، وعلى يديه جرى احتلال بغداد عام 1917. توفي عام 1917 ودفن فيها. انظر: شكري محمود نديم، حرب العراق 1914 – 1918م، المصدر السابق، ص 115 – 117.

(4) أنور باشا: ولد عام 1881، قائد عسكري عثماني وأحد قادة حركة تركيا الفتاة. شارك في الانقلاب ضد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني عام 1908، وأصبح وزيراً للحربية في الدولة العثمانية. شارك في معارك الحرب العالمية الأولى بصفة قائد الجيش الثالث ضد الروس في القوقاز ومني بهزيمة كبيرة. تصدى للحملة البريطانية في العراق في حصار الكوت عام 1916 وكسبها. قتل أثناء حرب الاستقلال التركية عام 1922 انظر: Arnold Wilson, op. cit, p. 228.

(5) شكري محمود نديم، العراق في عهد السيطرة العثمانية 1908 – 1918م، المصدر السابق، ص 221.

إن الرشوة المادية التي عرضها لورنس العرب على القائد التركي لشراء حرية القوة المحاصرة في الكوت – وهي مشروعة في الحرب – قد قللت من هيبة وسمعة السياسيين البريطانيين الذين كانوا على اتصال مستمر مع الشريف حسين أمير منطقة الحجاز منذ عام 1911م لاستمالتهم ضد الأتراك. وبات عليهم الإدراك أن يعوّلوا على الرشوة السياسية لإعلان الشريف حسين الثورة العربية في العاشر من تموز 1916م ضد الأتراك مقابل وعود سياسية دأب عليها سياسيو بريطانيا لإعطاء الاستقلال[1]، وكانت من الأهمية بمكان لفتح جبهة جديدة على الأتراك لتشتيت جهد القيادة العسكرية التركية بين إيران والحجاز، وهي نقلة نوعيّة لواجب الجنرال مود لاحتلال بغداد خصوصاً وأن الفيلق التركي الثالث عشر بات في همدان وشكل نقطة إستراتيجية مهمة للجنرال مود للتقدم ثانية وبسرعة عبر المواضع التركية في الكوت والعزيزية وسلمان باك والدخول إلى بغداد في الحادي عشر من آذار 1917م[2]، فيما كانت القوات التركية في همدان تسارع الخطى وهي في موقف غاية في الصعوبة للوصول إلى بغداد بسبب قلة موارد النقلية[3]. كانت فرقة الخيالة البريطانية تؤدي دوراً شمال مدينة الكاظمية (شمال بغداد) لتطويق أجنحة القوات التركية المنسحبة شمالاً، – وهي في معنويات متدنية –مسافة ثمانين كيلو متراً (موضع إسطبلات) (20 كم) جنوب مدينة سامراء، وهي مسافة لم تكن للقوات التركية القدرة على شن هجوم مقابل لاسترداد ما فقدتهُ.

خاطب الجنرال مود أهالي بغداد بأنهم (محررين وليس قاهرين أو أعداء)، ويظهر أن خطابه قد جاء بسبب ظروف الموقف الذي انجزت به قواته الاحتلال، كما هي لعرب الحجاز ونجد والشريف حسين لأن تكون وعود الاستقلال قد اقتربت، ولكن في عقل سياسيي بريطانيا أن ولايات بغداد والبصرة والموصل مخصصة لبريطانيا وفق اتفاقية سايكس ـ بيكو الموقعة مع فرنسا 1916 قبل التفكير بتأسيس دولة عراقية.

4. الخلاف الروسي، الأمريكي مع بريطانيا حول مستقبل العراق 1917 —1919م

على المستوى الدولي: شهد عام 1917 تطورات ذات أثر على قرارات الحكومة البريطانية في الحرب، ودعت إلى إعادة النظر في الخطط الموضوعة سلفاً لمستقبل ولايتي البصرة وبغداد وتوابعهما. وكان العاملان المؤثران في نظر ساسة بريطانيا هما في ظهور الولايات المتحدة الأمريكية في حلبة السياسة والحرب الأوروبية أولاً، وقيام الثورة في روسيا عام

---

(1) استمرت المكاتبات المتبادلة بين الشريف حسين بن علي والإنكليز، قبل بدء الحرب بثلاث سنوات، وكان طرفاها اللورد (كتشنر) معتمد بريطانيا في مصر والأمير عبد الله بن الحسين ممثل والدهُ أثناء مروره بالقاهرة لزيارة الأستانة. تعهد الإنكليز للأمير عبد الله بن الحسين إعطاءه الاستقلال لدولة عربية بعد التخلص من نير الاحتلال التركي. انظر: أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، القاهرة، مطبعة مدبولي، بلا تاريخ، ص 134.

(2) كان لسقوط بغداد عام 1917م وقع أليم على قلوب رجال الدولة التركية، وصمموا على استعادتها بأي ثمن، بل حرصوا على عدم إعلان سقوطها. أما في بريطانيا فقد طرب لها السياسيون ومجلس اللوردات، وأصبح اسم الجنرال مود مشهوراً في العالم، ورقّي من رتبة لواء إلى رتبة فريق. ووقف اللورد كيرزون في مجلس اللوردات قائلاً يُمكن القول أن الجنرال مود استطاع بضربة واحدة أو بسلسلة من الضربات أن يغيّر تاريخ العالم Arnold Wilson, op. cit, P. 228.

(3) تكامل انسحاب الفيلق الثالث عشر التركي من همدان إلى خانقين شرق بغداد 160 كم يوم 15 آذار 1917، وكانت ولاية بغداد في قبضة القوات البريطانية. شكري محمود نديم، العراق في عهد السيطرة العثمانية، 1908، 1918م، المصدر السابق، ص 228.

1917 ثانياً ـ وما تبعها من توقف لنشاط جيوشها مع دول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا)، وانتقادها للمخططات الاستعمارية الأوروبية، فضلاً عن كشف اتفاقية سايكس ـ بيكو (بين فرنسا، وبريطانيا) وقد فاجأت الشريف حسين وهو لا يزال يقاتل إلى جانبهم ضد الأتراك في حرب لم تنته بعد واحتج عليها بشدة[1]. وقادت الولايات المتحدة إلى أن تدخل قواعد جديدة في لعبة الحرب، وظهور الرئيس الأمريكي ويلسون هو يحمل مبادئه الأربعة عشرة، وكان للمبدأ الثاني عشر علاقة خاصة بمستقبل العراق، وحق الشعوب بتقرير مصيرها[2]، بما فيها مطالب الحلفاء بضم المناطق المفتوحة من الإمبراطوريتين الحليفتين المهزومتين الألمانية والتركية[3].

كانت السلطات البريطانية في القاهرة قلقة من جراء النفوذ المتزايد للدعاية التركية بين العرب، وخاصة بعد أن نشرت روسيا اتفاقيات الحلفاء السرية سايكس - بيكو. واقترح (ريجينالد وينغيت) إصدار تصريح جديد لشريف مكة يوضح بجلاء أن بريطانيا تنوي المحافظة على وعودها المقطوعة للعرب بالاستقلال، إن حكمة صاحب الجلالة لن تؤيد احتلالاً أجنبياً أو أوروبياً دائماً لفلسطين أو العراق (عدا إقليم البصرة) أو سورية بعد الحرب وأن الوجود الأجنبي مقتصراً على المساعدة والحماية[4]. أظهر مهندس الاتفاقية (الانكلو - فرنسية) سايكس في كانون الثاني 1918 وكأنه غير رأيه، وبات تواقاً للتخلي عنها. فقد رأى أن الظروف التي حتمت عقدها قد تغيرت بانسحاب روسيا الاشتراكية من الحرب ودخول الولايات المتحدة الرأسمالية فيها. إذ أن رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج لم يستحسن اتفاقية سايكس - بيكو بوصفه أنها اتفاقية سخيفة[5]. كان الحاكم السياسي برسي كوكس هو من يمثل مدرسة الهند - المنافسة لمدرسة مصر - الذي أبدى حججه القوية وهو في موقع الأحداث، ليقول أن الناس في العراق يريدون أن يحكم الإنكليز ولم يصل إلى مسامع الحكومة البريطانية رأي مخالف، ويدعم حجته بثروة البلاد الكبيرة وأن الحاجة ماسة إلى إدارة بريطانية فعالة لتطويرها[6].

---

(1) رافق مارك سايكس في رحلته إلى الحجاز المسيو بيكو في شهر أيار 1917 وكانت محادثاتهما مع الشريف حسين على جانب كبير من الأهمية. ويتضح من لقاء الكابتن (النقيب تي. أي. لورانس) مع الشريف حسين في جدة في 29 تموز 1917 أن الملك مسرور للغاية لأنه استدرج المسيو بيكو للإقرار أن فرنسا مقتنعة بنفس المركز الذي ترغب به بريطانيا العظمى في العراق، وقال أن هذا يعني احتلالاً مؤقتاً للبلاد لأسباب إستراتيجية وسياسية (مع ما يحتمل من منحة سنوية تعويضاً له وتقديراً لفضله). انظر: F.O. 371/3054/144974 مذكرة من الكابتن لورانس مؤرخة في جدة في 30 تموز 1917.

(2) قسم العراق بولاياته الثلاث، وهي البصرة وبغداد والموصل، بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو إلى ثلاثة أقسام: أدخل القسم الأول في المنطقة الحمراء ويتألف من ولاية البصرة بأكملها والقسم الأعظم من ولاية بغداد بما في ذلك المدينة. وأطلقت يد بريطانيا في هذه المنطقة. أدخل القسم الثاني في المنطقة (ب) التابعة للنفوذ البريطاني. ويحده من الجنوب خط يبدأ من مدينة خانقين قرب إيران إلى نقطة ما فوق مدينة الفلوجة دون الرمادي، ثم يمتد الخط نازلاً متجنباً وادي الفرات برمته. ويحده من الشمال خط يحاذي نهر الزاب إلى مدينة البوكمال على نهر الفرات. وأخيراً جعلت ولاية الموصل قسماً من المنطقة (أ) التابعة للنفوذ الفرنسي. انظر: غسان العطية، المصدر السابق، ص 194.

(3) غسان العطية، المصدر السابق، ص 212 – 213

(4) F. O. 371/3380/14373, From Sir Wingate Cairo, dated 22nd January 1918.

(5) غسان العطية، المصدر السابق، ص 216.

(6) Middle East Committee – War Cabinet.

ويعتقد ريجينالد وينغيت أحد رواد المدرسة المصرية، أنهُ بخروج روسيا من الحرب أضحى مركز تركيا أقوى مما كان عليه، كما أضحى العرب، وقد أدركوا هذا، ميالين للوصول إلى اتفاق مع الأتراك[1]. ويجد كوكس في مذكرة قدمها إلى لجنة الشرق الأوسط ومؤرخة في نيسان 1918 حول مستقبل (بلاد ما بين النهرين) مذكراً بتصريحات الرئيس الأمريكي ويلسون وخطاب رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج عن أهداف الحرب بقوله أنا أفهم أن المقترح الآن هو المداولة حول الخطوات المرغوبة أو خط العمل المطلوب لكي تتفق سياستنا مع المبادئ والتصريحات، إننا سنبقى على أملنا بضم ولاية البصرة وممارسة حماية مقنعة على ولاية بغداد وهو ما سيمارسهُ رئيس الولايات المتحدة في مؤتمر السلام[2] وكان الأقل الذي يرضى به كوكس هو ضم البصرة وإزالة الحكم التركي من باقي أجزاء ما بين النهرين، أما الاحتفاظ بالسيادة التركية فلن تكون مقبولة إلا كمخرج أخير[3]. وكانت حجتهُ بشأن ولاية البصرة ما يلي: "... بالنظر لتأكيداتنا للسكان والملايين من الجنيهات الاسترلينية التي أنفقناها في بناء الميناء، فإن لدينا أقوى المبررات التي تدعونا للمطالبة بضم البصرة وما يليها من البحر مع قطعة صغيرة من الأرض ضرورية لضمان أمن ولاية البصرة"[4].

ويجد كوكس - الذي تواجد في ولاية بغداد بعد احتلالها مباشرة - في إدارة ولاية بغداد، أنه ما لم تتحقق السيطرة البريطانية عليها فلا مستقبل لها، إذ سيكون من المستحيل الحصول على الأموال لتطويرها، واقترح كوكس بديلين من أنماط الإدارة. الأول: أن يتم حكمها بواسطة مندوب سامي يساعدهُ مجلس مؤلف من رؤساء دوائر الدولة الأساسيين، وأعضاء آخرون يمثلون السكان. أما سياستها الخارجية فإنها من اختصاص سياسيين بريطانيين، فهي محمية بريطانية من الناحية العملية. والثاني: يطبق في حالة ظهور سياسة غير صديقة لبريطانيا من جانب الولايات المتحدة وروسيا كمعارضة للاقتراح الأول، فإن بريطانيا ستلجأ إلى تنصيب حاكم محلي (صوري) أي عبارة عن (رأس اسمي) ولقبهُ شيء من قبيل السلطان أو الحاكم ولكنه أقل من الملك، واقترح نقيب أشراف بغداد عبد الرحمن النقيب كرأس فخري محتمل، دون التفكير بالشريف حسين أو أحد أفراد أسرته لحكم العراق[5].

وفي الوظائف المهمة، كان رأيه الاعتماد على موظفين من غير العرب، دون الأخذ بالنمط الهندي في الإدارة. وركز على الاستفادة من الجماعات اليهودية[6]، والمجموعات المتعاونة مع بريطانيا من أعيان مدينتي البصرة وبغداد،

---

(1) في تشرين أول 1917 وقعت الثورة الشيوعية في روسيا وقادت إلى انسحابها من الحرب لتوقع على معاهدة (برست ليتوفسك) بين روسيا وألمانيا. انظر: هاني خيرو أبو غضيب، المصدر السابق، ص 91

(2) غسان العطية، المصدر السابق، ص 218.

(3) Temperley, A History of the Peace Conference of Paris, 7 April 1919.

(4) غسان العطية، المصدر السابق، ص 218 – 219.

(5) غسان العطية، المصدر السابق، ص 220.

(6) أوصى كوكس بدعوة الدكتور وايزمن (الزعيم الصهيوني البارز) الذي التقاهُ في القاهرة وهو في طريقه إلى لندن لزيارة بغداد بنفسه أو إرسال ممثل عنهُ لإقناع الجالية اليهودية للعمل مع الإدارة البريطانية. انظر:
F.O. 371/3387/142404. the Future of Mesopotamia, by Sir Peercy Cox, London, April, 22, 1918.

وأصحاب الأراضي الأثرياء من العرب واليهود والشيوخ البارزين من رؤساء العشائر الساكنة[1]. وأضحى هذا الوصف والتشخيص بمثابة الأساس للسياسة البريطانية اللاحقة، وكانت آراء (غرترود بيل) متفقة مع آراء برسي كوكس إلى حد بعيد. بقولها أن العرب لا يستطيعون أن يتصوروا حكومة عربية مستقلة[2]. وهو ما اقرتهُ لجنة الشرق الأوسط - التابعة لوزارة الحرب - مذكرة كوكس وأصدرت لهُ تخويلاً للعمل بموجبها، إلا أن تنفيذ فقرات برنامجه قد أنيط في واقع الأمر إلى خلفهُ (أي. تي ويلسون)[3] الحاكم السياسي الجديد، بعد نقل كوكس إلى منصب آخر في إيران في تموز 1918م[4]. ولكن ويلسون هو الآخر أراد أن يضع بصمته على مستقبل العراق، فزادت حيرة من حولهُ ورؤسائه في وزارتي الخارجية والحرب[5]. وكان القرار أن الوزارتين يمكنهما سماع رأي الآخرين مهما بدت بعيدة عن آراء لجنة الشرق الأوسط. وقد شجعت ويلسون لأن يعيد إلى أذهان الحكومة البريطانية في لندن، أن على انكلترا ألا تنسى دورها الرائد في تعليم الأمم كيف تعيش، وحمل رايه الحضارة إلى شعوب الشرق المتخلفة، وأن ذلك يتجلى ببث المبادئ المسيحية في حكمها، وأن سياستنا يجب أن تكون أولاً في تأهيل العراق للحرية ثم إطلاقه حراً. ونعتقد أنه حتى يمتزج العراق بالمبادئ المسيحية فإنهُ سيكون غير أهل لممارسة الحرية[6]. تيقن وزير خارجية بريطانيا بلفور - صاحب وعد بلفور عام 1917 لإنشاء وطن قومي لليهود - في آب 1918م بالقول أن اتفاقية سايكس - بيكو المعقودة مع فرنسا خلال الحرب تحت ظروف معينة لم تعد عقبة في سبيل السلام، وأن الحلفاء على استعداد لتلقي اقتراحات قابلة للتنفيذ، طالما ليس هناك نية للإضرار بمصالح بريطانيا في العراق،حيث يكون من الضرورة الملحة للإمبراطورية البريطانية أن تتوصل إلى تسوية لا تعرض للخطر الإمدادات النفطية من هذه المنطقة[7]. وكان بلفور يرى في تصريحه عام 1918، أن التخلي عن اتفاقية سايكس ـ بيكو يعني توسيع السيطرة البريطانية شمالاً لتشمل ولاية الموصل (لا زالت بيد الأتراك) بأسرها، والتي كانت ضمن الاتفاق من حصة فرنسا. وفسرت آراؤه وكأنها للتخلص من آراء اللورد كتشنر (المندوب السامي البريطاني في مصر) ومارك سايكس اللذان سعيا إلى جعل ولاية الموصل منطقة عازلة بين روسيا وبريطانيا، ولكن ما أن خرجت روسيا من الحرب حتى كان الطرفان أول من غيرا رأيهما بشأن مستقبل الموصل، (بعد تشرين الأول 1917م) وإنها ينبغي أن تضاف إلى المنطقة

---

(1) F. O. 371/3387/142404. Enclosure – The Future of Mesopotamia by Sir Percy Cox, London, April 22, 1918.

(2) Burgoyne, Gertrude Bell, pp. 78 - 79

(3) أي. تي. ويلسون ولد عام (1884 – وتوفي عام 1940) تخرج من كلية سانت هيرست العسكرية عام 1903، وأرسل إلى الهند حيث انضم إلى الخدمة السياسية، ولما غزت القوات البريطانية العراق، عين مساعداً للسير برسي كوكس (الضابط السياسي الأقدم في الحملة الهندية). كان ويلسون يرى نفسهُ رجلاً مخلصاً مكرساً لحمل عبء (الرجل الأبيض) وكان طموحاً لأن يصل إلى حاكم عام ونائب الملك. كانت شخصيتهُ ومعتقداته ذات تأثير على تطور الأحداث السياسية في العراق بين 1918 – 1920. انظر: غسان العطية، المصدر السابق، ص 225 – 226.

(4) المصدر نفسهُ، ص 220.

(5) المصدر نفسهُ، ص 220.

(6) Wilson, A Clash of Loyalties, PP. 193 – 194.

(7) Temperley, A History of Peace Conference of Paris, Vol. 1, pp. 189 – 190.

الخاضعة للسيطرة البريطانية نظراً لثروتها الكامنة ولاسيما النفط[1]. بات لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا مقتنعاً بآراء توسيع مطالب بلاده الإقليمية، وأنها ستكون إبان عقد مؤتمر السلام القادم ورقة رابحة للمساومة بها[2]، وبات من المرغوب فيه الزحف إلى أبعد ما يمكن في بلاد ما بين النهرين، حيث قدم ويلسون في رسالته الصادرة في السادس عشر من تشرين الأول 1918 مقترحاً، انهُ في حالة تقدم تركيا بعرض لإيقاف العمليات العسكرية وعقد هدنة فإن على الجانب البريطاني أن يذهب إلى احتلال الموصل احتلالاً عسكرياً[3]. وعبر مارك سايكس ببرقيه إلى ويلسون بالموافقة، واحتلت مدينة الموصل بتاريخ الثامن من تشرين الثاني 1918 (بعد ثمانية أيام من عقد الهدنة مع تركيا)، وانتهت الحرب والولايات الثلاث، البصرة، بغداد، الموصل، تحت السيطرة البريطانية[4] ولكن ما جرى في الموصل بين الجيشين التركي والبريطاني، سبب إلى ظهور مشكلة اسمها (مشكلة الموصل) سيأتي ذكرها لاحقاً.

---

(1) Shane Leslie, Mark Sykes: His life and letters London, 1923, pp. 273 – 275. letter from Sykes to Lord Robert Cecil, October 13, 1917.

(2) Lord Hankey, the Supreme Command, London, 1961, Vol. 11, P. 599.

(3) شكري محمود نديم، العراق في عهد السيطرة العثمانية 1908 – 1918، المصدر السابق، ص 233.

(4) Wilson, A Clash of Loyalties. P. 18

المبحث الثاني

مداولات الساسة البريطانيين لتحديد مستقبل العراق 1918 — 1921

بقي بيان الجنرال مود لتحرير البلاد وليس استعمارها ـ عند دخوله بغداد في آذار 1917م ـ في ذهن أهالي بغداد، ليذكرونه في مجالسهم ومع نظرائهم من الحكام السياسيين، كما كان محط تقدير واعتزاز رجال الدين من الطائفتين الشيعية والسنية. وكان ما يعبر عنهُ في لهجة دينية، أن الأتراك المسلمين حرموا أبناءنا من المشاركة في بناء الحياة تحت شعار وجود السلطان (خليفة المسلمين) وكلام الله التي أوردها القرآن الكريم (بإطاعة الله والرسول وأولي الأمر منكم). ولعل سر الابتهاج الذي كامن عقول الناس، أن لهجة الكافر التي أطلقها رجال الدين على الغازي البريطاني لديار العرب المسلمين خلال الحرب العالمية الأولى، قد روضها قائد الجيوش البريطانية بعد دخوله بغداد عام 1917م، وكان أكثر عدلاً وحكماً من تبعية قهرية لشعب ما بين النهرين لأربعة قرون عثمانية[1]. إلا أن موت الجنرال مود المفاجئ بعد ستة أشهر على تصريحه الشهير قد أيقظ الإحساس لدى أهالي بغداد بالخطاب الخطأ الذي استعجل به الجنرال مود، بقولهم أنهُ مات مسموماً. وأن الحكومة البريطانية هي التي دست السم لهُ من جراء وعده بالحرية والاستقلال[2].

1. ويلسون والبيان الانكلو - فرنسي في 8 تشرين الثاني 1918م

أعد الحاكم السياسي البريطاني في العراق ويلسون تصريحاً بعد عقد الهدنة بين الجيشين البريطاني والتركي في الثلاثين من تشرين الأول 1918م دون إشعار لندن وقد خلا من أي إشارة إلى مستقبل العراق السياسي، وركز فيه على فتح الطريق إلى الأماكن المقدسة لأداء الزيارة ونقل رفاة الموتى لدفنها في النجف وكربلاء[3].

ولما أعلن التصريح الانكلو - فرنسي في الثامن من تشرين الثاني 1918 عن نيتهما احترام الشعوب التي تحررت من الاضطهاد التركي، وإنشاء حكومات وإدارات وطنية، اعتبرهُ ويلسون من أهم التصريحات الموجهة للعرب بسبب التوقيت الذي جاء فيه وقد تصاعدت فيه الحركة القومية للعرب[4]، وحاول ويلسون عن طريق مراسلاته مع لندن أن يصلح (الخطأ المميت) الناجم عن نشر التصريح الأنكلو - فرنسي. إلا أنهُ استدرك لاحقاً أن البيان ما هو إلا عبارة عن

---

(1) إيرلاند، المصدر السابق، ص 186.

(2) وصلت إلى بغداد الصحفية الأمريكية (المس اليانور إيغان) في أوائل تشرين الثاني 1917 بعد أن حصلت على إذن خاص من الجنرال مود. ووصفتها المس بيل بعد لقاءها، أن الله يعلم ما هو المقصود من مجيئها، وأنها تعرف طريقها في هذا العالم بأسلوب وديع وظريف. قدمت الصحفية المس اليانور إيغان الحليب البارد غير المغلي للجنرال مود أثناء حفلة تكريم أقامتها مدرسة اليانس اليهودية في الرابع عشر من تشرين الثاني 1917 تكريماً لهُ ... وبعد ثلاثة أيام فارق الجنرال مود الحياة ودفن في المقبرة الإنكليزية في بغداد. انظر: Arnold Wilson, op. Cit, p. 276.

(3) كان من جملة ما شملهُ تصريح ويلسون التخفيف من نفقات الحرب، وعودة الأسرى من غير الأتراك وحرية نقل البضائع. انظر: Wilson, A clash of loyalties, pp. 101 – 102.

(4) غسان العطية، المصدر السابق، ص 228.

(ألاعيب سياسية) من شأنه إزالة المخاوف المتزايدة لدى العرب في سورية نحو الحلفاء ولاسيما فرنسا، كما هو مطيّة للتأثير على وفد السلام الأمريكي في باريس (وخاصة الرئيس الأمريكي ويلسون). وليس في نية بريطانيا وفرنسا مسايرة رغبات السكان المحليين إذا ما اتضح أنهُ لا يخدم مصالحهم[1].

عمد ويلسون مع وزارة الخارجية البريطانية بجهد كبير لقطع الطريق على أي سياسي (انكليزي أو فرنسي أو امريكي) الدعوة إلى إعطاء العراقيين الحرية أو الاستقلال، أو تشكيل حكومة دون غطاء بريطاني[2]. فهو عمد في العاشر من تشرين الثاني 1918 إلى إشعار لندن بأنهُ ينوي تأسيس مجالس بلدية ومجالس محلية إقليمية وأن هناك تعاون من زعماء العشائر وملاكي الأراضي الكبار في إدارة هذه الأقاليم، والحقيقة أن جميع أعضاء المجالس معينين من قبل الضباط السياسيين البريطانيين في الأقاليم (المحافظات)[3]. ونجد أن ذهاب ويلسون إلى مثل هذا الإجراء، إنما كان يهدف لأخذ تواقيعهم وموافقتهم باعتبارهم ممثلين لشعب العراق، وأنهم راضون بالاحتلال البريطاني، ولن يتسامحوا بتدخل العرب الآخرين الغرباء عنهم في شؤونهم سواءً كان أولئك العرب من سورية أو الحجاز وهي إشارة إلى (البيت الشريفي) الذي يمثلهُ الشريف حسين بن علي وأنجاله، وتهكماً على مقترح (تي أي لورنس) بخلق ثلاث دول عربية في العراق (بعد الهدنة): العراق الأدنى، من ولاية البصرة إلى مدينة (عانة) على نهر الفرات وحتى الزاب الصغيرة تحت رئاسة عبد الله بن الشريف حسين، دولة الموصل تحت رئاسة زيد بن الشريف حسين، ودولة سورية تحت رئاسة الأمير فيصل بن الشريف حسين. كما هو انتقاصاً لمقترح آخر قدمهُ الجنرال (مكدونوخ) من المكتب العربي في مصر الذي دعا إلى إقامة دولة واحدة تضم الولايات الثلاث تحت قيادة الأمير عبد الله بن الحسين[4] ويذكر ويلسون في إشارة إلى الخطة الغامرة للاستقلال الذي لمح إليه البيان (الانكلو – فرنسي) بالقول فإذا ما أتجنا لأنفسنا أن نحيد عن هذا الدور بفعل الشعارات السياسية فإن جنودنا سيكونون قد قاتلوا وقتلوا عبثاً، وأموالنا التي أغدقت في هذه البلاد قد بددت هباءاً سواءاً بنظر العالم أو بنظر شعوب الشرق الأوسط لذا أتقدم إليكم بأن خير سبيل لنا هو أن نعلن بلاد ما بين النهرين محمية بريطانية يمنح في ظلها فوراً جميع الأجناس والطبقات أعلى درجة ممكنة من الحرية والحكم الذاتي بما يتفق مع حكومة صالحة، وهي التي تطمح لها الأمم جميعاً ولا يتمتع بها الآن إلا القليل[5] ويتضح من هذا المقطع الذي تلاهُ ويلسون أنهُ يستند في حجته إلى منطقين، الأول، أن الأغلبية العظمى من السكان لا تريد الاستقلال وترغب بالسيطرة البريطانية، والثاني، أن من واجب بريطانيا أن تتولى المسؤولية لنشر الحضارة في البلاد على يد (الرجل الأبيض). ولكن التناقض الأول الذي وضع ويلسون نفسه فيه، إذا كان العرب في العراق لن يتسامحوا بتدخل العرب الغرباء بشؤونهم، فلماذا يريدون لبريطانيا أن تتولى أمورهم وهم أجانب عرقاً وديناً؟ أما الثاني، وكما يقول أن غالبية الشعب العراقي تريد حكماً بريطانياً، فلماذا هذا القلق من البيان الانكلو ـ فرنسي والذي يفصح عن التمسك برغبات السكان المحليين؟ ويعود ويلسون بالقول، أن القبول بسياسة السيطرة البريطانية الفعالة في العراق ينطوي على تعديل جوهري للبيان (الانكلو – فرنسي) الذي سيخلق دون ريب قدراً معيناً من

---

(1) H. B. Philby, Arabian Days, London, 1948, P. 173.

(2) F. O. 371/3407/88752 from political officer, Baghdad, November 19, 1918, No. 9696

(3) غسان العطية، المصدر السابق، ص 230.

(4) F. O. 371/4148/13298 War cabinet – Eastern Committee, 39the meeting. November, 27, 1918.

(5) Wilson, A Clash of Loyalties, PP 104 – 105.

الاستياء بين ذوي التفكير السياسي (من المسلمين) في بغداد، وهم يبثون الأقاويل بعودة الحكم التركي أو حكم عربي[1] الأمر الذي ينذر شراً بشأن مستقبل أي مخطط من هذا القبيل. وإذا ما رافق السيطرة البريطانية مجيء حاكم أجنبي مُسَيّر كما هو مقترح فسيكون لدى هذه الطبقة من الناس سلاح قوي في الدعاية التي تحرض على الفتنة[2]. استعرضت اللجنة الوزارية التابعة للحكومة البريطانية الوضع السياسي في العراق على ضوء مراسلات ويلسون في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1918م، وقررت تخويله إجراء استفتاء على الشعب العراقي لمعرفة رأيه بطريقة الحكم التي يريدها[3].

2. ويلسون ونزعة الرجل الأبيض في استفتاء كانون الأول 1918م

كانت فكرة تنظيم الاستفتاء تعود إلى ويلسون نفسهُ، وقد شجعتهُ الحكومة البريطانية دون إشارة إلى الطريقة في تطبيقها، وكل ما أرادت أن تعرف منهُ الإفصاح الصادق عن رأي السكان المحليين عن:

أ. هل يؤيدون إقامة دولة عربية موحدة تحت إشراف بريطاني (تمتد من الحدود الشمالية لولاية الموصل إلى الخليج العربي؟

ب. وفي هذه الحالة، هل يرون تنصيب رئيس عربي فخري على هذه الدولة الجديدة.

ج. إذا كان الأمر كذلك فمن يفضلونه رئيساً وفي عقل ساسة بريطانيا معرفة الرأي الصحيح للسكان المحليين الذي يمكن إعلانه على العالم[4].

كان مقصد ويلسون من هذه الأسئلة الثلاثة أن يحسم الجدل الواسع لكل من (المدرسة الشريفية) التي يمثلها لورنس والتي تدعو إلى تقسيم العراق إلى ثلاثة دول يترأسها أنجال الشريف حسين بن علي، والمدرسة الهندية التي يمثلها ويلسون والتي تدعو إلى عراق موحد تحت حكم بريطاني مباشر. أوصى ويلسون[5] في تعليماته التي أرسلها إلى ضباطه السياسيين حول طريقة إجراء الاستفتاء. وبالرغم من تخليه على ذكر الإفصاح الصادق عن الرأي المحلي[6]، فقد ذهب إلى إقناع ضباطه السياسيين بتبني مشروعه (أي الحكم المباشر للعراق الموحد) وهو ما يتطلب تدخلهم الشخصي بين الأعيان والشيوخ البارزين، بعد أن حرم العامة من الناس (مزارعين وتجار صغار والعمال والموظفين والضباط السابقين) من حق التعبير عن آرائهم. وحقيقة الأمر أن من سمح لهم بالاستفتاء كانوا يسايرون الضباط السياسيين حفاظاً على مراكزهم[7].

---

(1) غسان العطية، المصدر السابق، ص 235.

(2) F. O. 882/13 from political officer, Baghdad, to secretary of state for India, dated November 20, 1918.

(3) غسان العطية، المصدر السابق، ص 235.

(4) F. O. 882/23 Arab Bureau papers, No. Mes 119/17 Enclosed telegram from secretary of state for India to political officer, Baghdad, dated 28 November, 1918. See also Wilson, A clash of Loyalties. Loyaities. pp. 110 - 111

(5) Wilson, A Clash of Loyalties, op. cit, p. 113.

(6) Ireland, Iraq, pp. 160 – 175.

(7) أبلغ ضباطه السياسيين حول السؤال الأول (أن يكونوا جزءاً من دولة عراقية) أن هذا السؤال سيبرز فقط في كردستان وولاية الموصل ودير الزور، ويجب أن يكون مفهوماً لدى من تشاورونهم أن البديل هو إقامة دولة منفصلة تضم على وجه التقريب

جاءت نتائج الاستفتاء متفقة مع آراء ويلسون، أي أنها أيدت دولة واحدة في العراق تضم الولايات الثلاث، مع أقلية واسعة العدد حبذت أميراً عربياً مع إشراف بريطاني، دون إجماع حول شخصية هذا الأمير[1]. عززت نتائج الاستفتاء من مركز ويلسون المتشدد تجاه (الخط الشريفي) الذي كان سائداً في القاهرة، واتضح معنى البيان الانكلو ـ فرنسي الذي جرى اقتصاره على مشاركة عربية في إدارة تحت هيمنة بريطانية فعلية، وهو ما كان يقصدهُ ويلسون[2]. ونال عليه ثناء حكومة صاحب الجلالة لما انجزه[3]. وثبت في العشرين من شباط 1920م اقتراحاته إلى لندن أن يحكم العراق من قبل مندوب سامي بريطاني وفي أمرته أربعة وكلاء يديرون المدن التالية: البصرة، بغداد، الفرات، الموصل، وأن منح شيء من الحكم الذاتي للأكراد في كردستان يترك إلى وقت آخر ولا يقرر في مؤتمر السلام، وإن أمكن تجنب ذلك، بيد أنه إذا منحت كردستان مركزاً قانونياً منفصلاً فسيكون هناك خمسة ألوية[4]. وإتباعاً لهذه السياسة، أبدى ويلسون تعيين ضباط عرب مختارين كمحافظين لبغداد والبصرة، والعمارة على أن يكون مع المحافظ موظف بريطاني يجري اختيارهُ كمندوب بلدية ومستشار للمحافظ (سيطرة مزدوجة للسيطرة على الموارد المالية وتعويض عدم كفاءة المحافظ في المراحل الأولى)[5].

ولاية الموصل ولا تكون تحت الحماية التركية وربما لا تكون تحت الحماية البريطانية، فهي ستكون محرومة من الاتصالات التجارية الحرة مع بلاد ما بين النهرين ومحرومة من المنافع المادية التي يتمكن الإنجليز وحدهم من الإتيان بها إلى هذه المناطق (وهي بالضرورة ستقول أنها مع وحدة العراق، وهي ما يريدها ولسن). انظر: F.O. 882/13, Secret and confidential from the office of the civil commissioner, Baghdad, November 30, 1918 to Political officers.

(1) Wilson, A Clash of Loyalties, Appendix 111, Self Determination in Mesopotamia, by miss G. L Bell, Feb. 1919.

(2) في (20) شباط 1920 حرر ويلسون مسودة جواب على برقية وزارة الهند المؤرخة في 14 منه وهي أن دولة العراق الجديدة تضم ثلاث ولايات بما فيها دير الزور، وأن لا يكون فيها أمير عربي بل إدارة يرأسها مندوب سامي بريطاني، وأن يجري ضمان الهيمنة البريطانية الفعلية عن طريق الاحتفاظ بقوات عسكرية وجوية كافية، وأخيراً أن تقدم بريطانيا خلال المراحل الأولى من الإدارة الجديدة قدراً من المعونة المالية للعراق. انظر: غسان العطية، المصدر السابق، ص 239.

(3) المصدر نفسه، ص243.

(4) F . O. 371/4148/600942, Secret, Mesopotamia: Future Constitution Draft reply to secretary of state's Telegram of February 14.1919

(5) F. O. 371/4148/60942, Secret, Mesopotamia: Future Constitution. Enclosure No. 5, Note by Revenue and Financial Secretary, Baghdad, Feb. 21, 1919.

أ. تعيين المحافظين العرب

تباينت ردود الأفعال حول تعيين المحافظين العرب بين القبول والرفض الشديد. حيث بيّن (أي. بي. هاول) سكرتير الواردات والمال أن تحديد الألوية (المحافظات) ينبغي أن يكون وفق أسس جغرافية، البصرة، وبغداد، ودجلة، (من العمارة حتى مصب نهر ديالى) والفرات الأعلى وعارض هاول في البداية تنصيب العرب عليها، معطياً مقترح القاضي (بونام ـ كارتر) بتأليف مجلس وزراء من العرب تحت إشراف مستشارين بريطانيين فكرة مقبولة، إلا أنهُ سرعان ما عدل رأيه، لأن يكون رؤساء الدوائر من البريطانيين مع مستشارين عرب (لتجنب الاختلاف الثقافي والعادات العشائرية)، ومحافظين عرب بشروط منها تدرجه في الوظائف وولاءهُ للسياسة البريطانية[1].

أيد (أي. أج لونغريك) الضابط السياسي في كركوك المشاركة العربية في الحكم، لخبرة أهلها بظروف المنطقة، إلا أن (أف. سي، سي. بلفور) الحاكم العسكري والضباط السياسي في بغداد رفض فكرة تولي العرب المراكز القيادية العليا التي من شأنها أن تجعل البريطاني تحت أمرة العربي في التنفيذ. وفي النجف رأى (ار. أي. وينغيت) الضابط السياسي أن مشاركة العرب غير مجدية، بل أنها مستحيلة في الوقت الحاضر من جراء معارضة الشيعة لمحافظ سني[2].

أما في البصرة، فقد علق الميجر (الرائد) (أي. اس ميك) وهو الضابط السياسي فيها، أنني لا أوافق على تعيين محافظ عربي في البصرة لأن الناس يرغبون برئيس عادل وغير متحيز ... وليس هناك أحد يمكن تعيينهُ ويستطيع إرضاءهم بدون مكائد ومحسوبية[3] وفي مناطق العرب السنة مثل الموصل فقد كان (س. أي لجمان) وهو ضابط برتبة عقيد في الجيش البريطاني، ولهُ صوتهُ المسموع بيّن أن لا تكون المشاركة العربية على نطاق واسع، وإنما السياسة المقنعة هي المقدر لها أن تنجح أي (بوجه عربي وسياسة بريطانية من خلف الستار)، وهو ما أيدهُ زميله الضابط السياسي في الرمادي[4]. هي سياسة مكنّت ويلسون من معارضة فكرة تعيين محافظين عرب، دون صوت بونام ـ كارتر التي وجدها لا تتفق مع آراء الحكومة البريطانية التي ترغب بإعطائهم حصة في إدارة البلاد. وهو ما أقر إقامة المجالس في الألوية والأقضية، والتي تلزم تعيينات مبكرة للعرب كمساعدين للضباط السياسيين، وأن الضرورة تحتم أن يكون منهم وزراء ومساعدين للوزراء، وتشكيل مجلس تشريعي، وهي في كل التفسيرات ليست نقيضاً لآراء ومواقف ويلسون في نهاياته الإستراتيجية[5]. حضر ويلسون اجتماعات اللجنة الوزارية للشؤون الشرقية برئاسة اللورد (كيرزن نائب الملك في الهند) في نيسان 1919 بهدف تنسيق الموقف إلى مؤتمر السلام في باريس، وفهم ويلسون أن نائب الملك متعاطف مع مقترحاته باستثناء، أن الوقت لم يتضح بعد لتعيين مندوب سامي[6]، وترك الموصل لإدارة منفصلة بسبب ظروف احتلالها[1]، والمطالبة الفرنسية بها (وفق

(1) غسان العطية، المصدر السابق، ص 240.

(2) F. O. 371/4148/60942, Secret Mesopotamia Enclosure, No. 9, dated Feb. 24, 1919.

(3) I bid, Enclosure, No. 10, dated March, 2, 1919.

(4) I bid, Enclosure, No. 13, dated March 3, 1919.

(5) كان القاضي بونام ـ كارتر مطلعاً على شؤون السودان ومصر، ويحبذ حد أدنى من المشاركة العربية دون حرمانهم، ويقول، سيكون مجانباً للحقيقة لمن افترض أنه انعكاس لموقف ويلسون.

انظر: From Carter to Wilson, dated, March 11, 1919

(6) Young, the independent Arab. pp. 285 - 286

اتفاقية سايكس - بيكو)، والأكثر أن سكان الموصل عرضة للتأثيرات القومية نظراً لقربها من تركيا وسورية[2]. ولعل من المفيد التذكير في هذا الصدد، أن رغم وجود مدرستي الهند لإنضاج المقترحات لصانع القرار البريطاني وهي حالة مبهرة - استمرت قبل قرن من الزمان - لا زال سياسيو العرب والعراقيين لم يصلوا إليها، إلا أن الغزو واحتلال ولايات ثلاثة على مساحة شاسعة قد أربكت عمل السياسيين البريطانيين وهم يخضعون إلى توجيهات وزارتي الخارجية (لندن) ووزارة الهند، عندما تمسكت الأخيرة ووزارة الحرب والمكتب العربي بصفتهم الاستشارية بحق إبداء الرأي والانتقاد، لتظهر خلافات كيرزن في وزارة الخارجية (ومونتاغو) وزير دولة لشؤون الهند حول مستقبل العراق[3].

وجد الأمير فيصل بن الشريف حسين أن الواجب يقتضي حضور مؤتمر الصلح في فرساي (فرنسا) في شباط 1919 باعتباره ممثلاً عن العرب. وفي أثناء عودته إلى دمشق استقبلهُ الأهالي استقبال المنتصرين وقبلوهُ ملكاً عليهم، ولكن سرعان ما طردهُ الفرنسيون وفقاً لبنود معاهدة سايكس / بيكو[4]. ويصف المستر (كراين) رئيس اللجنة الأمريكية إلى بلاد الشرق ما جرى بقوله لما خرجنا من باريس في صيف 1919 إلى الشرق كنا على أمل نجاة سورية وتحريرها، فلما عدنا وجدناها بيعت بيع السلع، باعها الإنكليز بنفط الموصل وتنازلت عنها فرنسا ثمناً لإطلاق يدها في سورية[5]. ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تفكر بأمور تخص فرنسا ومؤتمر السلام فلم تشأ إثارة الشكوك لدى أعضاء المؤتمر، بأن بريطانيا قد قررت ومن جانب واحد مصير الموصل والعراق[6]. أن المقارنة بين التطور السياسي في العراق وسورية والبلدين تحت السيطرة البريطانية، قد أثارا انتباه أبناء العراق عندما عرفوا بظهور إدارة وحكومة (عربية) في حين ظل العراق رازحاً تحت إدارة بريطانية ـ هندية مركزية دون مشاركة عربية. والواقع أن هذا التفاوت يرجع إلى السياسة التي وضعتها الحكومة البريطانية وحكومة الهند التي فكرت بضم قسم من العراق أو على الأقل السيطرة المباشرة عليه من قبل أحدهما أو الأخرى، ومن جهة أخرى لم يكن لبريطانيا مطامع كهذه في سورية لخلوها من النفط[7].

---

(1) تضم ولاية الموصل جزءاً كبيراً من جنوب كردستان واعترض ويلسون عندما استلم برقية من حكومة الهند بتاريخ 9 آيار 1919 بخصوص إنشاء لواء عربي في الموصل يحدهُ شريط دولة كردية ذات حكم ذاتي برئاسة شيوخ أكراد مع مستشارين سياسيين بريطانيين، حيث اعتبرها خارج مقترحاته التي وافق عليها اللورد كيرزن (نائب الملك في الهند). انظر:

F. O. 371/4149/72964. From Secretary of state to civil commissioner, Baghdad, May 9, 1919.

(2) F. O. 371/3384/180049. From Foeign office, novemver, 2, 1918 to India office

(3) F. O. 371/4149/92972. From foreign office, June 30, 1919.

(4) أمين سعيد، المصدر السابق، ص 303.

(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، المصدر السابق، ص 68.

(6) انتهز رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج زيارة كليمنصو رئيس وزراء فرنسا إلى لندن في كانون الأول 1918، وحصل منه على تنازل عن الموصل رغم الاتفاق السابق الموقع بينهم بموجب معاهدة سايكس / بيكو. وأقرت فرنسا التعديلات رسمياً في 15 شباط 1919. انظر:

Temperley, History of the Peace Conference of Paris, vol. VI, pp. 141 – 142.

(7) غسان العطية، المصدر السابق، ص 246 – 248.

كان رئيس وزراء فرنسا كلمنصو يجهل كمية النفط المكتشف في ولاية الموصل في عام 1918 (أثناء لقاء نظيره البريطاني لويد جورج)[1] وهو ما أعطى تقارباً في الآراء في سياسة فرنسا مع الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها ويلسون إزاء أنواع التغيرات في الشرق الأوسط خلال 1919 – 1920م. وذكر أحد المسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية المسيو (دوسي) في أيلول 1919 أنهُ لو تخلت بريطانيا عن بلاد ما بين النهرين فسيسر فرنسا التخلي عن سورية فتترك بذلك الإمبراطورية التركية كما هي دون مساس[2].وصار واضحاً لدى بلفور وزير الخارجية البريطاني الفارق الموجود بين موقف بلاده وفرنسا نحو سورية، ليعبر عنها لورنس بالقول ما دمنا أكثر تحرراً فنحن الذين نعزف اللحن[3] ولكن في سورية حكومة عربية وضباط عراقيون يعيشون على أراضيها وقد خدموا في الحجاز تحت قيادة الأمير فيصل بن الحسين المطرود من حكم سورية[4].

ب. ضباط الجيش العراقيون في العهد العثماني

أسس والي بغداد مدحت باشا أول مدرسة عسكرية في بغداد عام 1870م. وفي بداية الحرب العالمية الأولى كان في العراق ثلاث مدارس عسكرية، أثنتان منها في بغداد، والثالثة في مدينة السليمانية التابعة لولاية الموصل. وكانت إسطنبول هي المركز الذي استقبل طلاب المدارس العسكرية[5]. ومعظمهم من أبناء المناطق الحضرية، خاصة بغداد والموصل حيث تمتاز الأولى بوجود مدارس متوسطة ومدرسة إعدادية عسكرية، فيما وفرت تركيا للثانية قبول أبناء العرب السنة وهم على مقربة من مدينة اسطنبول[6]. ولعل ما غذا السير لتدفق الدارسين العراقيين في اسطنبول هو مستوى التقدم في العلوم بعد إدخال مواد التدريس العصرية كالرياضيات والفيزياء والتاريخ أولاً، وتحمل الحكومة العراقية نفقات مصاريف الدراسة ثانياً[7].

أتاح الدستور العثماني عام 1908 قدراً من الحرية السياسية مكنت المثقفين العرب من الانتظام في أحزاب سياسية، وجمعيات قومية. ومع أن فترة الحرية السياسية لم تدم طويلاً، إلا أنها أعطت قوة دفع لتنظيمات سياسية سرية وطنية كالجمعية القحطانية وجمعية العهد والعلم الأخضر، وتفسير ذلك أن أغلبية العراقيين في اسطنبول كانوا من الطلاب الجامعيين والرجال العسكريين الأكثر بروزاً غير أن القوانين العسكرية تحرّم انتسابهم إلى التنظيمات السياسية علناً. ولعل جمعية العهد السرية هي الأبرز التي تأسست في أواخر عام 1913 من قبل عزيز علي المصري وكان ضباط الجيش العراقيون

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، المصدر السابق، ص 68.

(2) Cited by Kedourie, England and the Middle East, P. 133 yale Papers at the National Central Archives, Washington. Interview with De Caix, September 13, 1919.

(3) Letter from colonel Lawrence to Earl Curzon, September 25, 1919, No. 296.

(4) Documents on British Fereign Policy. 1919 – 1939. 1st series, vol. IV, P. 286. No. 199

(5) كان العدد الإجمالي لطلاب المدارس العسكرية في العراق 1914م كما يلي: (700) طالب في المدرستين العسكريتين في بغداد و(138) طالب في المدرسة العسكرية في السليمانية، إضافة إلى اعتماد (500)= =طالب في مدارس الإعدادية العسكرية في بغداد لاحقاً. انظر: عبد الرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق زمن العثمانيين، بغداد، 1959، ص 248 – 252.

(6) يذكر البزركان أنه لم يكن في سنة 1909 – 1910م اي طالب (شيعي) في أي مدرسة حكومية. انظر: البزركان، الوقائع الحقيقية للثورة العراقية ص 47 – 50.

(7) عبد الرزاق الهلالي، المصدر السابق، ص 281.

هم العنصر السائد فيها، وهدفهم تأسيس إدارة لا مركزية تعطي للعرب حكماً ذاتياً أوسع كما تجعلهم على قدم المساواة مع الأتراك، إلا أنهم تحوّلوا في طموحاتهم إلى التخطيط لثورة في العراق بداية عام 1914م[1].

انتهز المقدم (كلايتون) رئيس قسم المخابرات في دائرة الحرب المصرية الموقف المتأزم قبيل الحرب لإجراء محادثات مع عزيز علي المصري حول إعلان ثورة عربية ضد تركيا من نواة مجموعة مؤلفة من خمسة عشر ألف رجل من العاملين في الجيش التركي في العراق - تجهزها بريطانيا بالمال والسلاح - غير أن بريطانيا التي لم تلزم نفسها بشيء، سرعان ما عادت حين اندلعت الحرب العالمية الأولى وكان سعي الموظفين البريطانيين في القاهرة الحصول على موافقة وزير الخارجية البريطاني لتسليم مبلغ عشرين ألف باون استرليني إلى عزيز علي لإعلان الثورة على الأتراك، وهو ما شككت به حكومة الهند التي عارضت قبول دولة مستقلة يسيطر عليها العرب في العراق[2].

كانت الخلافات بين وجهات نظر مدرستي الهند ومصر[3] حول تطور أحداث الحرب، قد أعطت لمدرسة مصر المبرر لجلب أعداد كبيرة من الضباط العراقيين في بلاد ما بين النهرين للقتال بجانب البريطانيين ضد الأتراك سيّما وأن المفاوضات بين بريطانيا والشريف حسين (شريف مكة) في آب 1915 كانت تسير بإيجابية[4]، وقد عززها هروب الضابط شريف الفاروقي - العضو النشيط في جمعية العهد السرية من أهل الموصل[5] - إلى الجانب البريطاني وكان محل شكوك

---

(1) توفيق برو، العرب والأتراك، القاهرة، 1960، ص 557 – 561.

(2) كانت حكومة الهند تهدف إلى ضم ولاية البصرة لها، وأن إعلان عزيز علي الثورة على الأتراك يعني قبول بريطانيا بحق العراقيين في تأسيس دولة مستقلة، فعارضت خطط عزيز علي ورأت أن ذلك يعقد الوضع السياسي في بلاد ما بين النهرين بالزج بعامل جديد من الخارج.

انظر: F. O. 371/2140/81700. From India Office to F. O. dated 11 December, 1914.

(3) مدرستي مصر والهند. كان للسياسة البريطانية ـ العربية في الشرق مركزان رئيسيان: أحدهما في الهند والآخر في مصر، يعتقد أصحاب المدرسة الهندية بضرورة التوغل في البلاد العربية ويجب أن يبدأ من (عدن) والخليج العربي وينتهي إلى بغداد، وهم يستندون في رؤيتهم على ما قالهُ اللورد كرزون في خطابه أمام مجلس اللوردات البريطاني عام 1912 "من الخطأ من يظن أن مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج، إنها ليست منحصرة في الخليج ولا بين بغداد والبصرة، بل تمتد حتى تصل إلى بغداد". أما أصحاب المدرسة المصرية فيرون أن تسيطر بريطانيا على مصر، وتستولي على سورية فتحمل عرب الشام على مقاومة النفوذ الفرنسي من التوسع في الشرق الأدنى، وبذلك تحفظ الطريق بين الهند والجزر البريطانية وتستحوذ على المدن الإسلامية المقدسة (مكة والمدينة والقدس) فتجعل العرب يدينون لها بالولاء. وحول استقلال العرب، فإن المدرسة المصرية ترى في ذلك حقاً في التحرر والاستقلال، أما الهندية، فلا يفكرون بغير توسيع حدود الإمبراطورية وإخضاع الآخرين للحكم المباشر. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص 49 – 50.

(4) الرسالة السرية المؤرخة في 12 تشرين الأول 1915 (من الرملة فلسطين).

– F. O. 371/2486/157740.

(5) نقل الفاروقي إلى غاليبولي (تركيا) وفر إلى البريطانيين وجيء به في تشرين الأول 1915 إلى مصر. كان الفاروقي برتبة ملازم أول بعمر (24) عاماً، واشترط على الجانب البريطاني:

أ. أن لا يعتبر أسيراً بل ضيفاً على الحكومة البريطانية.

ب. أن يرسل إلى مصر.

ج. أن يظل اسمهُ وهدفهُ طيّ الكتمان.

الجنرال البريطاني (ليك) القائد العام للقوات البريطانية في العراق عام 1916م وتردده في تكليف عزيز علي والفاروقي لإعلان الثورة على الأتراك في أي مدينة عراقية[1]. ولأجل أن يعبّر الضباط العراقيون من إخلاصهم وحبهم لوطنهم في التخلص من الاحتلال التركي، فقد لجأت مجموعة منهم في تموز 1915 إلى الجانب البريطاني مثل (مولد مخلص وعلي جودت الأيوبي وعبد الله الدليمي) وكلهم أعضاء في جمعية العهد السرية، تحت وعود منحهم دولة عربية في العراق بعد هزيمة الأتراك في الحرب[2].

كانت هزيمة البريطانيين المروّعة في الكوت عام 1916، قد أجلت التحاق أعداد أخرى من الضباط العراقيين إلى الجانب البريطاني وهو ما جعلهم في موضع الشك والريبة من الطرفين. ففي نظر التركي هو موصوفاً بالخيانة مع أنهُ تبرع بدمه لنصرتها وحجمة النصراني لأنهُ مسلم، إلا أن القيادة البريطانية وجدت مصلحتها في إيجاد ملاذ آمن للضباط تحت أمرة الجيش العربي بقيادة الأمير فيصل بن الحسين عام 1916م لمقاتلة الجيش التركي، بعد أن خلق الضباط العراقيون موقفاً صعباً للقوات البريطانية على الحدود السورية العراقية عبر الغارات والكمائن في مناطق حلب ودير الزور والبوكمال[3]. ويظهر من مخاطبة التركي - والبريطاني للعرب أنهما كانا متفقان على إطلاق صفة الكذب والخيانة وحب المال وسرعة تبدل مواقفهم عندما يكون الموقف العسكري ليس في صالح أحد الطرفين وكان تركيز التركي أن العرب خانوا عقيدتهم الإسلامية وناصروا الكفار[4].

مارس الضباط والموظفون البريطانيون المؤيدون للشريف حسين، - وغالباً ما يشار إليهم بـرواد (المدرسة الغربية)[5] - نفوذاً كبيراً ضد إدارة ويلسون - الذي عارض بشدة إجراء أي اتصال بالضباط العراقيين وهم بأي شكل لم يكونوا أقل حرصاً على توسيع النفوذ والسيطرة البريطانيتين في الشرق الأوسط، يدفعهم إلى ذلك ما كانت لديهم من

د. أن يعرف الأتراك أنهُ أسير لكي لا يضغطوا على أعضاء جمعية العهد. انظر: إفادة الملازم الأول الفاروقي. مكتب الاستخبارات العسكري، القاهرة F. O. 371/2485/157740.

(1) أشار الجنرال ليك بالقول ... يبدو لنا من وجهة النظر السياسية أن آراءهما ومخططاتهما السياسية هي بدرجة من التقدم بحيث أنها لا تصلح زاداً مأمون العاقبة لسكان الأراضي المحتلة، كما أن وجودهما في أي مدينة عراقية سيكون برأينا أمراً غير مرغوب فيه ومدعاة لعدم الارتياح. انظر: غسان العطية، المصدر السابق، ص 140، وكذلك،

F. O. 371/2768/61639. From General Lake to secretary of State for India, Basra, 30th march 1916.

(2) عقدت مجموعة من الضباط العراقيين سلسلة من الاجتماعات في مدينة الناصرية في تموز 1915 (بعد هزيمة القوات التركية في معركة الشعيبة) وقرروا:

أ. البدء بمفاوضات مع القوات البريطانية على أساس منح العراق الاستقلال.

ب. العمل على فصل الفرق العثمانية الموجودة في الناصرية وجّل عناصرها من العرب بغية استخدامها ضد الأتراك.

ج. استمرار التشاور مع زعماء العشائر العراقية لاسيما عشائر المنتفك في الناصرية لمؤازرة الفرقة العسكرية.

(3) F. O. 371/1796/9241. Confidential Dispatch, Summary of events in Turksih – Iraq for December 1912 by the acting consul – General, Baghdad

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، المصدر السابق، ص 93.

(5) Parliamentary Debates, House of Common, Vol. 95, 12 July, 1917, from mark sykes speech. Cols. 2192 - 2193

صلات حميمة مع الزعماء والأهالي العرب خلال حرب الحجاز عام 1916م[1]. إن رجالاً من أمثال كلايتون ولورنس ويونغ وبراين (وكلهم من رجال المخابرات البريطانية) أدركوا أن خدمة المصالح البريطانية إنما تتم عن طريق حسن النية التي يظهرونها ويظهرها العرب، وهي لا تتم إلا عن طريق مشاركتهم في إدارة شؤونهم ومراقبتهم عن قرب. وكان لورنس هو الأكثر انتقاداً لطروحات ويلسون في تزعمه للحكم البريطاني المباشر للعراق - دون إشراك حتى ضباطه - وهو على مقدار خبرته الواسعة التي كونها خلال معيشته الطويلة في الجزيرة العربية كان على خط تسليم الأنجال الشريف حسين إدارة ثلاث دول عربية يكون فيها الضباط العراقيون على رأس الوظائف الأساسية وخاصة عند تأسيس جيش عربي. وهو ما دعا لورنس الذي وجد قبحاً من الحاكم السياسي في هذا الموضوع، أن يفاتح اللورد كيرزن مباشرة في أيلول 1919م إلى تغيير أساسي في السياسة وإلى عودة برسي كوكس إلى منصبه السابق بقوله أن العرب ينقلبون ضدك إذا حاولت إجبارهم وهم في عنادهم كاليهود، ولكنك تستطيع أن تقودهم بلا إكراه إلى حيث تشاء[2]. وتعزز موقف لورنس - الخارج عن مجموعة رسم السياسة البريطانية ـ بوجود الضابطين براين، ويونغ والأخير خدم مع الضباط العراقيين في الحجاز وأصبح أحد مسؤولي وزارة الخارجية، وسكرتير اللجنة الوزارية للشؤون الشرقية عام 1919 -، قد وصف مواقفه بالقول: إني شخصياً ليس لديّ أوهام عن الكفاءة العربية، ومتعاطفاً كلياً مع المطامع العربية، ومن الصعب تصور بلاد تعتبر مستقلة مرحلياً وليس لديها سلطة في المجالات التشريعية أو التنفيذية أو القضائية، وعليه يجب إقامة هذه السلطة في العراق[3] وتعززت قناعتهُ فيما بعد حين أجرى محادثة مع الضابط نوري السعيد (زعيم القوميين المعتدلين) في خريف عام 1919 حول الوضع في العراق، فقد أضحى يونغ معارضاً قوياً لطروحات ويلسون، حتى بات الأخير مدركاً موقف الضباط المؤيدين للشريف حسين وهو من اشتكى في صيف عام 1919 إلى وزارة الهند من النشاط العربي القومي في العراق الذي يحرض عليه العراقيون في سورية[4]. وكان التحول المفاجئ لويلسون، هو ما جاء على لسان المس بيل (صاحبة النفوذ في القرارات المهمة) لأن تعدل قولها السابق في تشرين الثاني بحق شعب العراق أنهم بأجمعهم متفقون عملياً على نقطتين، فهم يريدوننا أن نتولى شؤونهم وهم يريدون برسي كوكس مندوباً سامياً[5]. ودفعها في أواخر عام 1919 إلى حل يرضي المدرسة الشريفية، ثم أضحت في الوقت المناسب متحمسة لترشيح الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على عرش العراق في نهاية عام 1920م[6] واعتبرها ويلسون نكسة قوية لمشروعه في إبعاد الضباط العراقيين عن المشاركة في حكم العراق[7]. وفي تطور آخر على الجبهة الداخلية، المتمثل باضطرابات العمل وخطر الحرب الأهلية المتزايدة في

---

(1) غسان العطية، المصدر السابق، ص 250.

(2) Documents on British Foreign Policy, 1919 – 1939, P. 288.

(3) Young, The Independent Arab, pp. 291 – 292.

(4) Young, The Independent Arab, op. cit, p. 298.

(5) Bell, the letters of Gertrude Bell, Vol. 11, P 463.

(6) Ireland, Iraq, p. 197.

(7) Bell, The letters of Gertrude Bell, Vol. 11, p. 502.

(ايرلنده) وتردي الوضع المالي، والمصاريف الباهظة التكاليف التي أرادتها إدارة ويلسون[1] كانت كافية لإيقاف نزعة ويلسون على مستقبل السياسة البريطانية في العراق. وهو ما أشارت إليه صحيفة التايمز اللندنية في الثامن والعاشر من تشرين الثاني 1919م: أظن أن الرأي الذي يحمله عدد من الإنكليز عن العراق، هو أن السكان المحليين سيرحبون بنا لأننا أنقذناهم من الأتراك، وأن البلاد لا تحتاج سوى إلى التطوير حتى ترد المصاريف الكبيرة المبذولة في الأرواح والأموال الإنكليزية. إن كلا هاتين الفكرتين ستتهافتان عند مناقشتهما[2] وبعد أن عدد الكاتب الحجج التي لا تعتبر الاحتلال الدائم ضماناً للمصالح الاقتصادية أنهى مقالهُ بالقول ما من أحد يساورهُ الشك بوطنية أولئك الذين يرغبون بتوسيع ممتلكاتنا الحاضرة في الشرق الأوسط ولكن حماستهم، وهي قائمة بالدرجة الأولى على مثل عليا قديمة لا يشاطرهم في الواقع أحد من الإنكليز المعاصرين، الذين صاروا يدركون أن المستعمرات التي لا يستطيع أن يستوطنها (الرجل الأبيض) بصورة دائمة إنما هي مسؤولية كبيرة لكنها ليست منفعة كبيرة تضاف إلى موجودات الإمبراطورية[3] فانضم الإعلام الإنكليزي إلى جانب دعوة رجال المخابرات الإنكليز لمشاركة الضباط العراقيين في الحكم، وكان رد ويلسون قد جاء من خلال رسالة لوالديه في التاسع والعشرين من أيلول 1919 وفيها يقول: آمل أن الافتتاحيات التي تظهر في صحيفة التايمز حول بلاد ما بين النهرين لا تحدث لكم القلق إلا النزر اليسير الذي تحدثهُ لي[4].

إن الصبغة والطبيعة العشائرية التي يتسم بها المجتمع العراقي قد جعلت منهُ عصياً في الاستسلام لعملية بناء الأمة تحت وصاية الأجنبي، وبات لا يستجيب بالقدر الكافي لأمر مؤسسات ويلسون العسكرية، ولكنه في الجانب الآخر يؤمن رابطة عائلية دينية تزيدهُ قوة وليس ضعفاً[5]. وهو ما أدركهُ لورنس العرب الخبير بمجتمع الجزيرة العربية، ومجتمع العراق هو جزء منه وكان المستوى الثقافي هو الآخر متبايناً من حيث الإدراك، وكان التقييم البريطاني لهُ، أن الشيعة العرب في وسط وجنوب العراق لهم ردود أفعال مختلفة حول سياسة المحتل، فمنهم من يتبع فتوى العلماء والمجتهدين باعتبار الغازي الجديد (كافر) وضرورة قتاله[6]. وفي مناطق سكان كربلاء والنجف، وجدوا أن الشكوك تراودهم حول مستقبل نفوذهم، فكانت الصولة الأولى لأهالي النجف في قتل الضابط البريطاني (وليم مارشال) عام 1918[7]. أما الأكراد، فهم على الرغم من وجود الجاليات اليهودية والمسيحية الساكنة بين ظهرانيهم (المرحبين بالوجود البريطاني) إلا أن طموح شيوخ

---

(1) في 18 آب 1919، أجاب مونتاغو وزير الدولة لشؤون الهند عن متوسط المصروفات الشهرية للقوات العسكرية فكانت 2.633.000 باون استرليني، عدا مصاريف الإدارة المدنية البالغة (278.000) باون استرليني من الشعب العراقي. انظر:
Parliamentary Debates, House of Commons, Dated 18.8.1919, Vol. 119 Col. 1925.

(2) The Times, September 23, 1919, October 24, 1919.

(3) The Times, November (8) and (10), 1919.

(4) Ibid, November (8) and (10), 1919.

(5) نزار توفيق سلطان الحسو، المصدر السابق، ص 45 وكذلك ايرلاند، المصدر السابق، ص 123.

(6) آيرلاند، المصدر السابق، ص 123.

(7) جواد الظاهر، الموجز في تاريخ العراق السياسي، النجف، 1965، ص 167 – 180.

الأكراد هو في الاستقلال الذاتي عن أي سلطة في بغداد[1] وهم في كل هذا لم يكن الشيعة ولا الأكراد بعيدين عن التأثر بما كانت تطلقهُ دول الجوار من دعاية ضد المحتل.

3. ترويج دعاية الجهاد (بالإنابة) ضد سياسة المحتل البريطاني 1918 – 1921م

أ. إيران

كانت حركة الجهاد الإسلامي التي أصدرها المجتهدون في العراق ضد بريطانيا خلال الحرب قد أخذت تأثيرها في إيران. وبذل الألمان خلال وجودهم في أفغانستان وإيران وتركيا جهوداً وصرفوا أموالاً طائلة لترويج دعوة الجهاد في شعوب الدول المجاورة ضد المحتل البريطاني. حتى أشاعوا أن الشعب الألماني اعتنق الإسلام، وأراد الألماني (فاسموس) القيام بدور لورنس الإنكليزي في الجزيرة العربية، ليقول لشعب إيران، أن قيصر ألمانيا اعتنق الإسلام وصار اسمهُ الحاج وليم[2]. هرع الزوار الإيرانيون لزيارة العتبات المقدسة في كربلاء والنجف، وهم في شوق انتظروه خلال أربع سنوات من زمن الحرب، وكانت الدعاية المناوئة لبريطانيا تأتي معهم إلى مدن الفرات الأوسط. وفي تقرير للاستخبارات البريطانية في آذار 1919 أن أخبار الأزمة في إيران كانت تصل العتبات المقدسة في النجف وكربلاء وسامراء عن طريق المطبوعات التي تروّج للمقاومة العراقية والإيرانية ضد بريطانيا[3].لتزرع بذرة متطورة لخلايا شبابية وسط عشائر الفرات الأوسط للانتقاص من الحاكم السياسي الساكن بين ظهرانيهم دون رابطة تجمعهم. وكان المثير في تصرف ويلسون، أنه عمد إلى تعيين الكثير من الضباط البريطانيين دون غيرهم لتولي الإدارات الأساسية تاركين للهنود وأبناء العراق المناصب الخدمية وجمع الضرائب من رؤساء العشائر (عن الأراضي التي بحوزتهم) دون إعفاء من الضرائب حتى مع من كان في نصرتهم في سنوات الحرب الأولى[4]. وفي تقرير بريطاني عن توجهات قادة الثورة في روسيا عام 1917 أن الشيوعيين دخلوا إلى العراق في زيّ زوار وطلبة إيرانيين، وصارت أخبارهم متداولة بين العلماء، وأشار التقرير إلى أن المجتهد الكبير في حوزة النجف (محمد تقي الشيرازي) أصدر فتوى مفادها أن (البلاشفة) يجب اعتبارهم أصدقاء الإسلام[5].

ب. تركيا

أبغض العراقيون تصرفات الولاة العثمانيين بداية القرن العشرين وتمنوا زوالهم، ولكنهم صاروا – بعد خداع بريطانيا للأمير فيصل بن الشريف حسين حول الاستقلال – يبغضون المحتل البريطاني ويتمنون عودة الأتراك ثانية[6].

انطلقت في ولاية الموصل (وكركوك أحد توابعها) دعاية تركية أطلق عليها (كيلورلر) أي العائدون إلى حكم العراق، وذكّروا الآخرين بما فيهم الجمال الشريف حسين، كيف تتآمر لندن وباريس في غفلة من الزمن على العرب وفق

---

(1) المصدر نفسهُ، ص 171.

(2) Sykes (History of Persia) London, Vol 2, 1958, P 443.

(3) كريستوفر سايكس، فاسموس لورنس (الألمان) ترجمة جعفر الخياط، بيروت، 1936، ص 45.

(4) إيرلاند، المصدر السابق، ص 72.

(5) Atiyyah (Iraq) – Beriut, 1973, p. 329

(6) علي الوردي، لمحات من تاريخ العراق الحديث، المصدر السابق، ص 52.

(اتفاقية سايكس / بيكو) في الوقت الذي يفاوضون مع الأمير عبد الله على منح العرب الاستقلال. وتعزز موقف الأتراك ودعايتهم بعد أن تمكن مصطفى كمال باشا (باني تركيا الحديثة) في النصف الثاني من عام 1919 بحركته لإنقاذ تركيا التي مزقتها الحرب، وكانت مدعاة لوجهاء وعلماء محافظتي كربلاء والنجف للدعاية لهُ وتضامناً مع طروحات الحجاج الإيرانيين الذين رسخوا نفس المفهوم، ولكن الرأي النهائي أن يكون الأتراك مستشارين لحاكم عربي حقيقي وليس تركي، وهي ليست أكثر من توجيهات ألمانية سابقة لكسب الحرب ضد دول الحلفاء في الحرب والسيطرة على نفط العراق بدلاً من بريطانيا.

ج. سورية

كانت الدعاية السورية هي الأكثر تأثيراً داخل العراق وخاصة المناطق المحاذية لها في ولاية الموصل وتوابعها، حيث صارت (جريدة العقاب) التي يصدرها حزب العهد تصل إلى العراق عبر المجموعات المتسللة، ومنها ما يصل إلى بلدات الفرات الأوسط لكي تحرضهم على مواجهة المحتل البريطاني[1]. بلغت ذروة الدعاية السورية بين أبناء العراق في الشمال والجنوب عندما نشبت الثورة المصرية في آذار 1919 بزعامة (سعد زغلول)، وهي تتحدث عن تعبئة عسكرية لتخريب السكك الحديدية والموانئ لمنع وصول القوات الإنكليزية إلى مصر[2]. وكانت درساً للضباط العراقيين في سورية ومجموعات أبناء العشائر في الجنوب لمواجهة حركة القوات البريطانية على سكك الحديد بين ولايات البصرة وبغداد والموصل في أي اشتباك مقبل. ويمكن القول إجمالاً أن هناك حركة شعبية مناهضة للوجود البريطاني في كل ولايات العراق.

4. تشكيل الحركة الوطنية في العراق

شملت مواجهة المحتل البريطاني على أرض العراق، تشكيل أول جبهة إسلامية عربية موحدة بين (الشيعة والسنة) في منتصف عام 1919، لنيل الاستقلال[3]. وكان الجهد المشترك يتمثل في إعلاء دين الإسلام أولاً والقومية العربية ثانياً[4]. وهو ما سهل على رموز الحركة الوطنية استقطاب معظم مكونات المجتمع العراقي لإشعال ثورة ضد المحتل، باستثناء الجالية اليهودية المنتشرة في ولايتي بغداد والموصل، (وكان ما يهمها أن تساند القوات البريطانية في إحباط أي تمرد عليها). ففي صيف عام 1919م توجه علماء السنة إلى حضور تأبين وفاة المجتهد الشيعي (محمد كاظم اليزدي) في النجف، وكانت فرصة لرجال الدين ورؤساء العشائر في الجنوب والوسط والشمال للتداول حول شجون المواطنين واستعداد البعض للخروج عن طاعة المحتل ومقدار تجاوب الآخرين إذا ما بدأت الثورة في بقعة معينة من أرض العراق. فيما رأى البعض من رجال الدين السنة وأيدّها الشيعة بإرسال مبعوث إلى مكة لمقابلة الشريف حسين بن علي لإطلاق شرعية إسلامية لمقاتلة المحتل البريطاني، وكان الشريف حسين يجد في غضب الضباط العراقيين الذين قاتلوا مع الأمير فيصل تحت

---

(1) علي الوردي، لمحات من تاريخ العراق الحديث، ص 5.

(2) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، بغداد، 1923، ص 77.

(3) ايرلاند، المصدر السابق، ص 189.

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، المصدر السابق، ص 145 – 146.

قيادة الجيش العربي، وخديعة بريطانيا في مؤتمر فرساي عام 1919م لطرد ابنه من عرش سورية سبيلاً منطقياً وشرعياً لمقاتلة القوات البريطانية تحت قيادة (عرب العراق سنة وشيعة)[1].

كان لقاء الجوامع بين الشيعة والسنة مؤثراً في شهر رمضان عام 1920م، وبدا المشهد مؤثراً وقوياً لأن تكون الصلاة في جامع للسنة ومرة أخرى في جامع للشيعة في ولاية بغداد لتنتقل الحالة إلى مدن الشيعة المقدسة في كربلاء والنجف[2]، فكان عناق (الشيخ والسيد) عناقاً أخوياً كرمز للتآخي والتواصل والمحبة والمصاهرة بين الطائفتين[3]. تعاظم شأن القادة الدينيين لإثارة النخوة بين أفراد القبائل في جنوب العراق معتمدين على مرجعية الإمام محمد تقي الشيرازي[4]. والذي يفترض منهُ البدء، أو إطلاق شرارة الثورة ضد الحكام السياسيين البريطانيين، وقد وقع الاختيار على ابنه (محمد رضا) لإثارة المشاكل ضد المحتل في بغداد والكاظمية، وكانت سبباً لاعتقاله قبل تدخل والده مع السلطات الحاكمة لإطلاق سراحه بكفالة[5]. ويذكر المحامي جواد الظاهر الذي عايش فترة أخوة الدين الإسلامي بين العرب السنة والشيعة – وهي ليست لأغراض المجاملة – أن زيارات رموز الشيعة لمناطق سنية تأخذ مداها في التقدير والمحبة، وضرب مثلاً في زيارة الوجيه الديني محمد الصدر[6] إلى مناطق الكرخ (أغلبها سنة)، وقد وجد في استقبال أهلها ويبدهم الشموع لاستقباله والعكس صحيح في أي زيارة لأيٍ من رموز السنة إلى مناطق شيعية وكان الجامع الأكبر بينهما هو في قيام أهل السنة عبر موكب كبير بتقديم التعازي بوفاة رابع الخلفاء الراشدين الإمام علي (كرم الله وجهه)، وهو ما حدث بين طرفي أحياء نهر دجلة (الأعظمية والكاظمية)، وشكلت قوة في المطالبة باستقلال العراق مع الحاكم السياسي ويلسون الذي رفض استلام مضبطة موقعة من السنة والشيعة مدعياً أن برسي كوكس سيصل إلى بغداد في خريف عام 1920م لتشكيل

---

(1) كان المبعوث هو محمد رضا الشبيبي (أحد رموز الحركة الوطنية) وقد وصل مكة في غضون شهر تقريباً. سلم الشبيبي مضبطة مبايعة الأمير فيصل على عرش العراق لوالده، وفي طريق عودته عن طريق دمشق، اجتمع الشبيبي بالأمير فيصل ليبلغهُ ترحيب العراقيين لمبايعته ملكاً على العراق. انظر جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 201، وكذلك المس بيل، المصدر السابق، ص 108.

(2) عبد الرزاق الدراجي، جعفر أبو التمن ودورهُ في الحركة الوطنية في العراق (1908 – 1945) بغداد، منشورات وزارة الثقافة، 1978، ص 86 – 87.

(3) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 208.

(4) محمد تقي الشيرازي، ولد في جنوب إيران عام 1840م. هاجر إلى العراق شاباً وأقام في كربلاء ودرس فيها مقدمات العلوم، ثم هاجر إلى سامراء ليساهم في بناء مدرسة دينية خاصة به أسماها (المدرسة العلمية للإمام الشيرازي) عام 1880. وأزيلت تماماً في أعقاب حرب الكويت عام 1991. أفتى الشيرازي بالجهاد ضد المحتل البريطاني خلال ثورة العشرين 1920م الشعبية. ساهم بتنصيب ملك عربي على عرش العراق. توفي في (17) آب عام 1920م، انظر: حسن لطيف الزبيدي، ص 433.

(5) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 209.

(6) محمد الصدر: وجيه ديني ولد عام 1882 وتوفي عام 1956م. عمل مبكراً في صفوف الحركة الوطنية في العهدين العثماني والبريطاني: ترأس جمعية حرس الاستقلال، وشارك في ثورة العشرين عام 1920. هرب إلى سورية ثم عاد إلى العراق عند تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق عام 1921. اختير في (29) كانون الثاني 1948 رئيساً للوزراء في ظروف كانت غاية في الحساسية بعد توقيع (صالح جبر) على معاهدة (بورتسموث) التي ألغاها الصدر. استقال الصدر في (23) حزيران 1948. توفي في (3) نيسان 1956م. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 440.

حكومة عراقية[1]. ولكن أي حكومة تلك التي يريدها كوكس، وقد وصلت إلى مسامع علماء الدين (السنة والشيعة) أنباء عن وصول (550) امرأة إنكليزية (زوجات الحكام السياسيين) إلى مدينة (كرند) قرب كرمنشاه (في إيران حالياً) للالتحاق بأزواجهن، وهي إشارة إلى عزم الإنكليز البقاء في العراق، وأن شكل أي حكومة عراقية سوف لا تخرج عن فلك السياسة البريطانية[2].

5. ثورة العشرين عام 1920 في الفرات الأوسط

تدارس رموز عشائر الفرات الأوسط طروحات الحاكم السياسي البريطاني ويلسون واحتمال تفجر الوضع الداخلي في اجتماع عقد في جامع الحلة في الأسبوع الأخير من شهر حزيران 1920م، وكان من بين الرموز علوان الياسري، والسيد نور، وعبد الواحد الحاج سكر لبلورة إعلان الثورة المسلحة[3].

كانت بداية الثورة في الثلاثين من شهر حزيران 1920م، وفي منطقة الرميثة أحد توابع مدينة (السماوة) في جنوب غرب بلاد ما بين النهرين، وذلك عندما استدعى الحاكم السياسي البريطاني شيخ عشيرة الظوالم الشيخ (شعلان أبو الجون)، الذي انتقد تعامل البريطانيين المتكبر والقسوة مع الموظفين المحليين وإذلالهم بطريقة لم يكن الوالي العثماني يتحكم بها[4]. إلا أن المس بيل تذكر رواية أخرى حول شعلان أبو الجون وعبرت بطريقة ملتوية أن سبب اعتقاله تعود لمستحقات عن دين زراعي للحكومة ورفض أبو الجون دفعها[5]. وأخفت حقيقة ما كان ويلسون وبقية رواد مدرسة الهند يخططون له، أن لا يسمحوا بتأسيس دولة عربية إسلامية مفتاحها العرب (السنة والشيعة)، وأرادوا من تأديب أبو الجون، أنهُ يريد دولة إسلامية بقيادة شيعية، ودولة عربية يريدها الأمير عبد الله الهاشمي[6]. وهما ضد رغبة الأكراد والتركمان واليهود والمسيحيين اللذين يشكلون نسبة لا تتعدى 25٪ من مجموع سكان العراق البالغ عددهم ثلاثة ملايين عام 1920[7].

---

(1) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 209.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 71، وكذلك مذكرات ستدرسن باشا، المصدر السابق، ص 56.

(3) على خلفية الاجتماع الكبير في جامع الحلة، ألقيت الكلمات الحماسية، وبعد الاجتماع ألقي القبض على خطيب الجامع (عبد السلام الحافظ)، وبعد يومين جرى اعتقال محمد رضا الشيرازي، ووجوه اجتماعية مثل هادي كونه، وعبد الكريم عواد، وعمر العلوان، وعثمان العلوان، ومحمد علي الطباطبائي وأحمد البير وأرسلوا إلى جزيرة (هنجام) في المحيط الهندي. وبعد مرور شهر، أطلق سراح محمد رضا= =الشيرازي - بعد توسط شاه إيران لدى السلطات البريطانية - في 28 تموز 1920 ليقضي بقية حياته في إيران. انظر: جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 209.

(4) عبد الرزاق الدراجي، المصدر السابق، ص 1014.

(5) المس بيل، المصدر السابق، ص 100 – 108.

(6) المصدر نفسهُ، ص 100 – 114.

(7) كان التقسيم الذي خرجت به الإدارة البريطانية أن نفوس العرب (3.196.188) نسمة، منهم المسلمون (2.640.700)، الأكراد (494.007)، النصارى (78.792)، التركمان (38.652)، اليهود (87.488). انظر: فيصل الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، بغداد، 1921، ص 97 – 98.

لم تكن عشيرة الظوالم لتقبل رواية القبض على شيخها، وخصوصاً بين بقية العشائر الأخرى، وأن حاكماً أجنبياً صار يتحكم بهم من جديد بعد زوال الحكم العثماني، فقررت مهاجمة السجن وإطلاق سراحه بالقوة المسلحة، وكانت بداية الشرارة في (الرميثة) ـ أحد أقضية محافظة السماوة حالياً ـ وتجمع عشائري مسلح في اليوم الثاني بقوم بقلع سكة الحديد (كما فعل ثوار الزعيم المصري سعد زغلول) ومحاصرة الحامية البريطانية لمدة ستة عشر يوماً قبل وقوع خسائر بينهم[1].

كان الغبار الذي أحدثتهُ العجلات العسكرية البريطانية، واستخدام الطيران الحربي، وبقع الدم التي سالت من شباب العشائر قرب حامية الرميثة قد هيأت الطريق (وفق تقليد عشائري) لبقية العشائر العربية لمؤازرة عشيرة الظوالم، فامتدت إلى (المشخاب) و(الشامية) في الديوانية، والكوفة والكفل[2] وكان كل حاكم بريطاني (وبتوجيه من ويلسون) يعرض الرشوة (ألف باون) على رؤساء العشائر من بني حسن في الكوفة لحصر الثورة أولاً وفتنة البقية الموالين لهم لإجهاضها ثانياً[3]. إن تحقيق الثوار نتائج على الأرض كما حدث في معركة الرارنجية[4] في أواخر تموز 1920 قد دفع وسرّع بقية العشائر الأخرى لتحقيق غنائم بالسلاح كانوا بأمس الحاجة إليها وقد شكلت محور دعاية كبرى للثورة. فيما وجدها الجانب البريطاني انتكاسة كبيرة لأنها قربت العشائر القاطنة على نهر دجلة إلى مشارف مدينة بغداد الجنوبية[5]. الأمر الذي قد يقوض كل ما عوّل عليه ساستهم في جعل العراق وخيراته ولاية مكملة للهند درة التاج البريطاني[6].

اعتبر الحاكم السياسي ويلسون، وصول الثورة إلى بغداد بمثابة خط أحمر لا يمكن القبول به، ويذكر الطبيب البريطاني ستدرسن باشا في مذكراته بالقول، كان الشيخان عداي الجريان رئيس عشيرة البوسلطان وعمران الزنبور رئيس عشيرة بني عجيل من الرؤساء الموالين لبريطانيا[7]، وكانا يشجعان القيادة البريطانية من خلف الستار ليس على استعمال القوة العسكرية فحسب بل أن يكون العمل سريعاً لإنهاء قوة العشائر المسلحة وهو ما أفشل هجوم الثوار على مدينة الحلة في الحادي والثلاثين من تموز 1920[8].

إن مرور شهر كامل على قيام الثورة الشعبية ضد الوجود البريطاني، قد أفرزت متغيرات على نظرة علماء الدين ورجال العشائر في عدم انتشارها على بقعة واسعة، وخاصة في العمارة، والموصل، والسليمانية، والأنبار للتخفيف عن كاهل الثوار في الفرات الأوسط[9]. وكان التقييم الذي فسرهُ رجال الدين وشيوخ العشائر (المحايدين) في المناطق المتباعدة،

---

(1) أيرلاند، المصدر السابق، ص 211.

(2) فريق المزهر الفرعون، الحقائق الناصعة، بغداد، 1952، ص 221 – 22.

(3) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 216.

(4) الرارنجية: تقع قرية الرارنجية على أحد فروع نهر الفرات. وتبعد عن محافظة الحلة (حالياً) (18) كيلو متراً وعن الكفل (12) كيلو متراً. انظر: ستدرسن باشا، المصدر السابق، ص 57.

(5) Lady Bell letters of Gertrde Bell, Lndon, 1947, P. 401.

(6) ستدرسن باشا، المصدر السابق، ص 55.

(7) فريق المزهر الفرعون، المصدر السابق، ص 269 – 270.

(8) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 220، وكذلك غسان العطية، المصدر السابق، ص 440.

(9) عبد الشهيد الياسري (البطولة في ثورة العشرين)، النجف، 1966، ص 193.

أن ما حدث في جنوب العراق، لا يتعدى عن كونه هياج عشائري أريد به تحقيق أهداف منها ما هو سياسي، وآخر ديني، وثالث متعلق بتقاليد العشائر وتذمرها من تصرف الحكام السياسيين البريطانيين وأن تحقيق الأهداف يختلف من منطقة إلى أخرى ومن شيخ إلى آخر[1]. وإن مثل هذا التقييم ربما أورده من هو على اتصال برجال سياسة دولة معادية لبريطانيا باعتبارها دولة محتلة وخطراً على الإسلام. إن طريقة تعبير (الحركة الكمالية) – وهي وصف لحركة كمال أتاتورك منقذ تركيا – بأن بريطانيا تشكل خطراً على الإسلام يمكن أن يأخذ به رجال العشائر لأنهم من دولة مسلمة، إلا أن مصلحة زعماء الثورة الشيوعية في روسيا قد دفعتهم لإصدار بيان في أيار 1920 مكتوب باللغة العربية يحثون العرب على الانتفاض ضد الوجود البريطاني باسم الإسلام. بقولهم أن روسيا قد ساعدت الشرق بكل ما لديها من قوة على استعادة تقاليده وحريته وأمكنته الدينية كما يشاء سكانه. والآن، وكما ساعدتكم روسيا، فإن عليكم يا أيها المسلمون في الشرق، سواءاً منكم الأتراك أو العرب، أو الهنود أو الإيرانيون، أن تساعدوها كذلك بكل ما لديكم من وسائل لعلها تستطيع أن تخرج حقوقكم إلى النور[2] ففي الموصل، حيث يدين الناس بالولاء الأول للإسلام، كان العراقيون في سورية على صلة بالقوميين الأتراك، ومع شيوخ العشائر، مثل (عجمي السعدون) الذي ظل على إخلاصه للأتراك[3]. ولعل من مفارقات التاريخ وهو ما يدركهُ القادة السياسيون الذين يتبوأون مراكز صنع القرار وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة، أن الأخيرة استخدمت نفس الأسلوب بطريقة معاكسة، عندما أسست جبهة الجهاد الإسلامي ومقرها الباكستان عام 1980 لمحاربة الشيوعية ونظامها الذين غزوا أفغانستان (1979 – 1989م) باسم الإسلام لتقويض الدولة الشيوعية. إن العامل الديني قد أخذ مأخذه في نفوس الشيوخ وأبناء العشائر لاتباع مرشديهم الدينيين، لاسيما المجتهدين والعلماء الذين أفتوا بالجهاد ضد المحتل البريطاني، لذا فليس من المستغرب أن يتجه ويلسون في اتصالاته نحو المجتهدين والعلماء لوضع حد للثورة في آب 1920. أما تقاليد العشائر، فهي وبسبب طبيعة تكوينها حيث أنها ترفض جميع أنواع السلطات المفروضة من خارج العشيرة، والرغبة في تجنب الضرائب وتمجيد القتال. إلا أن عشائر أخرى في محافظات أخرى فضلت الانتظار إلى أن ينجلي لها مدى نجاح الثورة قبل أن تلتزم بشيء. ويجد الباحث في تقييمه للثورة قبل أن تصل نيرانها محافظة ديالى (شرق بغداد)، أن ضعف العشائر الرئيسي هو افتقارها لقيادة عامة، ولم يكن توقيت الأحداث وفق خطة متماسكة لتدمير أو أسر القوة البريطانية، وكانت أغلب العشائر تقاتل في ديرتها فقط، ولم تكن لها قدرة على الحركة لمؤازرة قوة أخرى وإلحاق الهزيمة بالقوة البريطانية، والأهم في الثورة، أنها تبنّت الأسلوب العشائري في الغزو وليس الحملات العسكرية، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى مزاولة أبناء العشائر للزراعة لإعالة عوائلهم. وكانت كل نجاحات أبناء العشائر تتمثل في إرباك خطوط المواصلات البريطانية وخاصة الحديدية منها[4].

كانت المحطة الثانية للثورة في المنطقة التي يسقيها نهر ديالى شمال شرق بغداد. ففي الثامن من آب 1920 وقع هجوم على سكة الحديد التي تربط بغداد – بعقوبة – خانقين حيث كان للقوات البريطانية تواجد على الأرض الإيرانية – وسقطت مدينة بعقوبة ودلتاوه (الخالص) ومدينة شهربان في أيدي العشائر، وما أن حل يوم الخامس والعشرين من آب

(1) فريق المزهر الفرعون، المصدر السابق، ص 200 – 202.

(2) F. O. 882/Vol. 24. Arab Bureau papers, Documents SY / 20/17.

(3) غسان العطية، المصدر السابق، ص 403

(4) غسان العطية، المصدر السابق، ص 447.

حتى كانت معظم مدن شرق بغداد المحاذية لإيران بيد العشائر الثائرة (من عشائر العزة والكبيشات والعبيد وبني تميم)، إلا أن ثورة ديالى، على خلاف ثورة الفرات الأوسط كانت قصيرة الأمد، وما أن حل شهر أيلول 1920 حتى تمكنت القوة البريطانية القادمة من الهند من السيطرة على الموقف[1]. أما المحطة الثالثة للثورة فكانت في المنطقة التي يسقيها نهر الفرات غرب بغداد. ففي الثاني عشر من آب 1920 تمكن الشيخ ضاري من عشيرة (زوبع) من قتل العقيد (لجمن) (الضابط السياسي في لواء الدليم)، وقطع خطوط السكك الحديدية بين بغداد والفلوجة، إلا أن الثورة التي أريد لها أن تمتد إلى أعالي نهر الفرات، في مدن عانة وراوة وحديثة والقائم، قد أحبطت نتيجة مواقف الشيخ علي السليمان والشيخ فهد الهذال (شيخ عشيرة عنزة البدوية) من المقربين للسياسة البريطانية، وربما وجدها الشيخان أنها غير مجدية بسبب تفوق القوات البريطانية بالسلاح والعتاد والرجال خصوصاً بعد إخفاق ثورة الفرات الأوسط وديالى من قبل[2]. أما في شمال بغداد فلم يكن للثورة الشعبية ذراع قوي تعتمد عليه، حيث شنت مجموعات من عشائر سامراء وبلد غارات على خط سكة الحديد بين بغداد والموصل، ولكن سرعان ما هدأت بعد غارات للطيران البريطاني[3]. وكانت المصادمات متقطعة في كركوك وعقره وراوندوز (ومعظم عشائرها كردية) وفسرت في حينها على أنها حوادث غير مرتبطة بالثورة الجارية في بغداد والفرات الأوسط. ويبدو أن الهدف منها الحصول على حكم ذاتي بعيداً عن بغداد[4]. استعادت القوات البريطانية كل المناطق التي وقعت في أيدي العشائر في نهاية شهر تشرين الأول 1920م، لتبدأ حملة جديدة لنزع أسلحة العشائر ومعاقبة القائمين عليها بعد أن دفع الطرفان خسائر باهظة في المال والأرواح[5]، والمهم في السياسة البريطانية تجاه العراق، أنها أبعدت رموز العرب الشيعة من تولي مراكز مهمة في الدولة العراقية.

6. تحديد مستقبل السياسة البريطانية تجاه العراق

كان لثورة العشرين وقع الصاعقة على مقر الحكومة البريطانية. وقال رئيس وزرائها لويد جورج في مجلس العموم بتاريخ الثالث والعشرين من تموز 1920 إني لا أعرف السبب عن الهجمات الأخيرة[6]. فيما افترضت وزارة الحربية في رسالتها المؤرخة في الثاني والعشرين من شهر تموز الموجهة إلى وزارة الهند أن أسباب الثورة هي في الأساس محلية، وأن إدارة ويلسون قد أخطأت التقييم دون أن تقدم تحذيراً مبكراً، وهي كما وصفت لها عيون وشيوخ موالين لها[7].

---

(1) آيرلاند، المصدر السابق، ص 208. وكذلك جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 251.

(2) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 258 – 259.

(3) آيرلاند، المصدر السابق، ص 210.

(4) المصدر نفسه، ص 211.

(5) كانت الخسائر البريطانية ما بين 2 تموز و17 تشرين الأول 1920 ما مجموعة (2269) بين قتيل وجريح ومفقود، أما الإصابات التي لحقت بالعشائر الثائرة فقد قدرتها المصادر البريطانية بنحو (8450) بين قتيل وجريح ومفقود. انظر:
Parliamentary Debates, House of Commons, dated, October 25, 1920.

(6) Parliamentary Debates, House of Commons, July 22, 1920, Vol, 132, col. 624.

(7) F. O. 371/5229/10440 "Note on the causes of the outbreak in Mesopotamia by the Department of the India office Concerned, August 26, 1920.

غير أن وزارة الهند رأت الحالة معكوسة، وهي أن جهات خارجية قد ساقت مجموعة من العشائر الغاضبة للعمل، وأن سخط الشيوخ المحليين جاء بعد إلغاء حالات الإعفاء عن الضرائب المترتبة عليهم[1]. دافع الحاكم السياسي ويلسون عن نفسه، ليس بصفته المسؤول الأول عما جرى، وإنما لأنه هو من عايش الحالة التي سبقت قيام الثورة، فعبر في رسالتين إلى وزارة الهند للتقييم، كانت الرسالة الأولى، التي قال فيها ثمة تأثيرات أجنبية بدأت بالظهور، وخاصة الدعاية المستمرة من سورية وتركيا، ومصادمات في دير الزور كانت حافزاً لقادة العشائر، كما أن قنصل الولايات المتحدة الأمريكية وغيره من المواطنين الأمريكيين الذين اخذوا على عاتقهم، كما أعرف جيداً أن ينقلوا للمتطرفين مفصلاً كل ما يرد في الصحافة الإنكليزية من الأخبار التي هي ليست في صالح السياسة المحلية والسياسة الخارجية لحكومة صاحب الجلالة، لاسيما مقالات جريدة التايمز. وأننا نعلم أن مبلغ (7000) ليرة تركية ذهب قد وصلت إلى المتطرفين في كربلاء شهري أيار وحزيران ... إني لا أظن أن لدى العصاة أي شكاوي زراعية فالضرائب بسيطة والحاصلات جيدة[2]. وكانت الرسالة الثانية لويلسون بعد أن انتشرت الثورة إلى شرق وغرب بغداد (ديالى والفلوجة) وأكثرية سكانها من العرب السنة، فقال أن إدارته كانت متناغمة مع حاجات الناس أولاً، وأن نتائج الحرب التي لا يمكن تجاوزها مثل ارتفاع الأسعار وشحة البضائع قد أدت إلى التذمر، وثالثاً أن عمل السخرة الإلزامي مستهجن بمرارة عند هؤلاء السكان ليصفهم أن العرب يفضلون المجازفة بحدوث فيضان أو وقوع كارثة طبيعية على أن يقوموا بعمل شاق على سدود الفيضان. ورابعاً استياء الملاكين من فكرة أن عليهم واجبات كما لهم حقوق، وخامساً فارق العنصر (الرجل الأبيض) والذين بين الإدارة والناس له بعض الأثر، وسادساً أن نفوذ العلماء الشيعة قد استخدم ضد الإنكليز، وسابعاً أن جباية الضرائب وخاصة خراج الأرض قد سببت استياء واسع الانتشار، وكانت الكلمات الأخيرة بخصوص الضرائب قد أربكت وزارة الهند وهو يقول في رسالته الأولى أن الضرائب بسيطة، وأخيراً يكرر ويلسون بعض الأسباب الخارجية كنقاط الرئيس الأمريكي ويلسون الأربعة عشر لحق تقرير المصير ونفوذ الضباط العراقيين في سورية وتركيا وتأخر اتخاذ القرار بشأن مستقبل البلاد. واعترف على الصعيد العسكري والكلام للحاكم السياسي ويلسون، أن استخدام الطائرات الحربية لقصف المتمردين كان خطأ[3]. لم تحمل مدرسة الهند، ويلسون هو أحد روادها على ما حدث ولا على سياسته المتعصبة تجاه حرمان العرب من أي نفوذ سياسي في البلاد، لتعطي رأياً مفاده، أن الوسيلة التي تستطيع أن تقارع بها المتطرفين (وصف مدرسة الهند) هي الحصول على تأييد القوميين الموالين للإنكليز. وهؤلاء يجب أن يكونوا تحت زعامة رئيس واحد، ويوجد رئيسان محتملان هما الأمير فيصل بن الشريف حسين والسيد طالب النقيب أحد أعيان البصرة[4]. ولأجل أن تهيء مدرسة الهند تقييماً مفصلاً لما جرى في العراق، فقد كلفت الرائد (براي) Bray، ضابط الاستخبارات الأقدم في حكومة الهند، الذي توصل في تقريره الأول في أيلول، والثاني في تشرين الأول 1920 أن الثورة تشكل جزءاً من مؤامرة دولية تضم ألمانيا وروسيا الشيوعية وتركيا (كمال أتاتورك) والجمعيات المنادية بالوحدة الإسلامية، وأن البلاشفة هم العقل المدبر لهذه المؤامرة، وهدفها تدمير الامبراطورية البريطانية. واستطرد (براي) بوجهة نظر أن العشائر العراقية المستاءة ليست أكثر من أدوات لهذه المؤامرة.

---

(1) حنا بطاطو، الشيخ والفلاحون في العراق 1917 – 1958، بغداد، 1960، ص 108.

(2) F. o. 371/5228/E9849. From the Civil Commissioner, Baghdad, August, 5, 1920.

(3) F. O. 371/5229/E10109. From the Civil Commissioner, Baghdad, August, 12, 1920.

(4) The Causes of the outbreak in Mesopotamia, India office, dated, August 26, 1920.

واقترح في تقريره الثاني فصل رواد القومية العربية عن رواد القومية التركية بواسطة جمعية العهد السرية التي من أعضائها جعفر العسكري[1]. وجدت وزارة الخارجية البريطانية أن نمط التحليل لما جرى قد جاء وفق رغبات أصحاب المدرسة الهندية، وأن الوصول إلى قرار ناضج قد يكون من رموز المدرسة المصرية، حيث كتب كلايتون في السادس والعشرين من آب 1920، بالقول من النادر في رأيي أن تدفع التأثيرات الخارجية والدعاية الهدامة أبناء المشرق من الطبقات الدنيا (لاسيما الفلاحين) إلى عمل متطرف واسع، إلا إذا تهيأ المجال بوجود مظالم (حقيقية أو وهمية)[2]. وهي لا تخلو من طعن واضح برسائل الحاكم السياسي ويلسون وقناعته بوجود مظالم اقترفها الحكام السياسيين البريطانيين في (الألوية) والأقضية العراقية، دون بارقة أمل لإعطائهم نصيباً في حكم بلادهم، وذهب كلايتون على الأبعد عندما أشار بضرورة وجود حزب وطني يتولى الحكومة بشرط أن يخضع لمشورة بريطانيا وسيطرتها[3]. وفي مذكرة أخرى كتبها كورنواليس مدير المكتب العربي في مصر - وسفيراً لبريطانيا خلال حركة مايس عام 1941م - بتاريخ الثاني عشر من تشرين الأول 1920 ليقول، أن لدى العرب شكاوي صادقة، أما تعاونهم مع قوى خارجية فهو ظاهرة عابرة، ورأى أن العرب اتجهوا إلى القوميين الأتراك بعد أن اقتنعوا أن بريطانيا تعمل على استغلال بلادهم، وأن (الانتفاضة) - والقول لكورنواليس - هي نتيجة مباشرة لسياستنا وأن الذي عجل بها وشد أزرها هو التحالف مع تلك القوى التي تعمل على تفكيك امبراطوريتنا[4]. وهو ما دعا الآخرين إلى اتباع سياسة متحررة وكريمة. وهو ما يعني دعوة وزارة الخارجية البريطانية لأن تعي درس الثورة الشعبية، ولكن ليس مكافأة رموز العشائر الوطنية ومن خلفهم رجال الدين الشيعة الذين أطلقوا الجهاد ضد القوات البريطانية.

7. تشكيل الدولة العربية في العراق عام 1921

كتب برسي كوكس في مذكرته - بعد أن عين مندوب سامٍ في العراق - إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن في أواخر تموز 1920 السّبل الناجعة لإدارة الحكم في العراق. وقد خرج بقناعة أن الانفجار في (الرميثة يوم الثلاثين من حزيران 1920) لم يكن سوى أمر محلي حرض عليه المتطرفون في النجف وكربلاء، وهو ما يعني بالضرورة إلى أنهُ سيجرم المسببين عما جرى من اضطرابات وخسائر بالأرواح، دون النظر إلى نسبة السكان في العراق[5]. كما رأى أن لا انسحاب حتى وإن كان جزئياً، ودافع بقوة بشأن الأهمية السياسية للعراق في الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية باعتباره الطريق إلى الهند والمناطق النائية في بلدان الخليج العربي[6]. أما بشأن الانسحاب من ولاية الموصل، فقد بين بوضوح أن مثل هذا الرأي سيضر بوضعنا في بغداد وبهيبتنا في العراق بأسره[7]. أما الجوانب المالية للإدارة في العراق - وهي نقطة أثارت

---

(1) Causes of unrest, by Major N. Bray, Special intelligence officer attached to the political department (F. O. 371/5231/E12966).

(2) غسان العطية، المصدر السابق، ص 461.

(3) F. O. 371/5229/E10440. A minute by major Clayton, dated 26.8.1920.

(4) Remarks on Perlimantry Report on Causes of unrest in Mesopotamia, dated, 12.10.1920

(5) غسان العطية، المصدر السابق، ص 462.

(6) آيرلاند، المصدر السابق، ص 210 – 211.

(7) المصدر نفسهُ، ص 211.

انتقادات واسعة بسبب التكاليف الباهظة - فقد أوضحها كوكس بقوله، بعد إنشاء الدولة العربية يمكن تأليف قوة محلية تحل محل القوات البريطانية تموّل من خلال الضرائب المحلية[1]. وكانت التعليمات التي حملها كوكس من مبنى وزارة الخارجية تدعو إلى إنشاء دولة عربية وفق مبدأ (أن تقبل الحكومة العراقية الانتداب) الذي يترتبّ عليها: وجود ممثلين بريطانيين في كل حامية بريطانية خلال فترة الانتداب، وأن إدارة الشؤون الخارجية والمالية هما من اختصاص لندن، وأن مقدار الخلاف بين وزراء الحكومة والمستشار البريطاني يرجع في النهاية إلى المشورة التي يقدمّها المندوب السامي (برسي كوكس) نيابة عن حكومة جلالته[2]. أيد (يونغ) H.Young الموظف المسؤول في وزارة الخارجية آراء برسي كوكس، وأدلى بحجة مفادها أن هناك ضرورة ملحة لكي تسيطر بريطانيا على شؤون الشرق الأوسط، وذلك لوضع نهاية للمواقف المتناقضة بين وزارة الهند والخارجية البريطانية[3]. ولتحقيق مثل هذا الهدف، وجد اللورد (كيرزن) وزير الخارجية في الحادي عشر من أيلول 1920 أنه من الضروري لفت انتباه وزارة الهند حول عزم كوكس - الذي وصل بغداد في الحادي عشر من تشرين الأول 1920 - إلى إشراك بعض كبار العرب في الحكومة الجديدة لعزل القوميين العرب عن القوميين الأتراك والبلاشفة[4]. - الذين حرروا بيانهم في أيار 1920 لمقاتلة بريطانيا وإخراجها من أرض الإسلام - وهو ما عبر عنه علماء الدين في كربلاء والنجف - بفعل الدعاية الإيرانية - أن قادة الثورة البلشفيه (الملحدين) هم أصدقاء الإسلام.

بادر كوكس إلى تشكيل أول مجلس للوزراء بتاريخ الثالث والعشرين من تشرين الأول 1920، عندما دعا عبد الرحمن النقيب (نقيب أشراف بغداد) وهو من أشد المؤيدين للإدارة البريطانية إلى تولي منصب رئيس مجلس الوزراء[5]. وفق ترتيبات لتعيين ثمانية وزراء توحي وكأنها صادرة عن عبد الرحمن النقيب وهي محاولة لإسباغ واجهة وطنية وليست بريطانية[6]. ولإضفاء قناعة وشرعية لحكومة عراقية، فقد ألحق مستشار بريطاني مع كل وزير عراقي لكي يشير عليه بماذا عليه أن يفعل، فيما يكون المندوب السامي كوكس هو صاحب السلطة النهائية في العراق إذ أن بوسعه أن يعدل أو يرفض أي قرار يتخذهُ مجلس الوزراء[7]. ولم يعد خافياً لمن تستقر السلطة، ومجلس الوزراء العراقي مجرد واجهة لا يستطيع مناقشة

---

(1) غسان العطية، المصدر السابق، ص 463.

(2) F. O. 371/5229/E107252 "Appointment of Sir Percy Cox as High Commissioner: Instruction of His Majesty's Government, Reveised Draft, dated August 28, 1920.

(3) Appointment of H. Young (يونك) on the heels of Major N. Bray reports towards unrest in Mesopotamia. Dated, 26 July, 1920.

(4) F. O. 371/5230/E11630. From the Secretary of State for India office to Civil commissioner, Baghdad, dated, September 17, 1920.

(5) غسان العطية، المصدر السابق، ص464.

(6) تألف مجلس الوزراء من ثمانية أعضاء هم: عبد الرحمن النقيب رئيساً، والسيد طالب النقيب وزيراً للداخلية، ساسون حسقيل (يهودي) وزيراً للمالية، جعفر العسكري وزيراً للدفاع، مصطفى الألوسي وزيراً للعدلية، عزت باشا الكركوكلي وزيراً للأشغال العامة، السيد محمد مهدي الطباطبائي (شيعي) وزيراً للمعارف والصحة، عبد اللطيف المنديل وزيراً للتجارة، والسيد محمد علي فاضل وزيراً للأوقاف. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج1، ط6، المصدر السابق ص 14.

(7) Ireland, Iraq, Appendix, VI "Instructions for the Council of State".

بنود مؤتمر (سان ريمو)[1] المنعقد بين بريطانيا وفرنسا في الرابع والعشرين من نيسان 1920، يقضي بوضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني وسورية تحت الانتداب الفرنسي وهو تطبيق كامل لاتفاقية سايكس / بيكو المعقودة بينهما عام 1916[2]. كان كوكس الجالس في بغداد، وبيتهُ المطل على نهر دجلة، قد أوحت لهُ وكأن نهر التايمز في لندن يجري تحت قدميه، فيما تتناغم معهُ سكرتيرتهُ الشرقية (المس بيل) بين الحين والآخر لتغذيه بأفكارها الخصبة حول (برنامجه المطول) ليس كيف يحكم العراق، بل كيف يخدع العرب ويوابتهم الأولى العراق. لتصبح قضية وجود حاكم عربي على عرش العراق مهمة عاجلة لإكمال واجهة الحكومة العربية أولاً، ووجود عاهل يعقد مع الحكومة البريطانية معاهدة تحل محل مسودة صك الانتداب ثانيا. ولأجل الوصول إلى الهدف حدد كوكس شرطيْن لوجود العاهل: أن يكون مقبولاً من أكثرية سكان العراق، ويحظى بثقة الحكومة البريطانية ويقبل شروطها[3]. وكان لا بد من العودة إلى أهل التجربة والخبرة، ومنهم العقيد لورنس العرب (ضابط المخابرات البريطاني) الذي قضى زهرة شبابه بين عشائر الجزيرة العربية، عندما أشار لهم عام 1918 تعيين أحد أنجال شريف مكة على عرش العراق[4]. وها هو الوقت قد حان بعد ظهور حكومة عراقية عام 1920، وطرد الأمير فيصل من عرش سورية في ذات العام، وأن إعادة الاعتبار للإمبراطورية البريطانية وسمعتها في أعين العرب وروسيا والولايات المتحدة تكمن في جلوس الأمير فيصل على عرش العراق، وهو ما اقتنعت به المس بيل وكوكس الذي دونها ببرقية إلى لندن في السادس والعشرين من كانون الأول عام 1920[5]. ولكن كان على كوكس أن يزيل الاعتراض الفرنسي على ترشيح الأمير فيصل، وقد تمت بطريقة مدروسة عندما جلس كورنواليس وهو صديق لفيصل (خلال الحرب) عن خصوصية الحديث بينهما لتولية المنصب[6].

---

(1) سان ريمو: مدينة فرنسية، كانت محطة اجتماع الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى لتقسيم أسلاب الدولة العثمانية وفق اتفاقية سايكس / بيكو عام 1916. ويذكر عبد الرزاق الحسني، (ما كادت أسلاك البرق تنقل ما تم توقيعه في (5) أيار حتى ولدت شعوراً بالاحتقار والازدراء لدولتي روسيا (الشيوعية) وأمريكا (الرأسمالية)، حيث اعتبروا الدولتين بريطانيا وفرنسا رمزاً لاغتصاب حقوق العرب. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، المصدر السابق، ص 75.

(2) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 266.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، المصدر السابق، ص 7.

(4) غسان العطية، المصدر السابق، ص 466.

(5) F. O. 371/6349/E583 From the High Commissoner, Baghdad, dated December, 26, 1920.

(6) كان الحديث بين كورنواليس والأمير فيصل في لندن في كانون الثاني 1921 قد جاء بناءاً على طلب اللورد كيرزن وزير الخارجية. وقد حدد الأخير مقدماً ما سيقوله كورنواليس لضيفه في المقابلة، انهُ سيؤكد الطابع غير الرسمي للحديث (لكي لا تلزم بريطانيا نفسها بشيء) ... وكان من بين الحديث أن بريطانيا لا تستطيع أن تفرض حاكماً بعينه على العراق. ولكنها إذا ما وجدت اللائق، فعليه أن يلبي شرطين الأول، أن يقبل بالانتداب، والثاني أن يمتنع عن أي عمل عدائي ضد فرنسا في سورية. واقترح كورنواليس على فيصل أن يرشح نفسهُ وهو يتحدث معهُ بصفة شخصية عن الطريق الذي يجب أن يتبعهُ. انظر:

F.O. 371/5038/E9252. Copy of the Telegram from civil commissioner, Baghdad, to Foreign Office, dated July, 1920l

وتذكر المس بيل حول موضوع ترشيح الأمير فيصل لعرش العراق، أن أصدقائنا العرب كثيراً ما يترددون عليّ ليس فقط لطلب المشورة عما يسلكونهُ في الوقت الحاضر، بل لكي يسألون عن المستقبل بقولهم مَا تظنين ياخاتونْ وكان في عقلي حلاً عملياً واحداً فقط، أحد أنجال الشريف الذي اختارهُ هو فيصل[1] وكان على رموز ساسة الخداع كورنواليس، وكوكس وبيل ورئيس دائرتهم وزير الخارجية كيرزنْ أن يكملوا لعبة ترشيح الأمير فيصل، حيث أخبرهُ كورنواليس بأن عليه العودة إلى الحجاز أولاً، ويتفق مع والده حول مصالح بريطانيا في المنطقة ثانياً، ويصل إلى تفاهم مع الشريف حسين لترشيحه على عرش العراق وليس الأمير الأكبر عبد الله ثالثاً[2]. لما الخطة الأخيرة التي أرادها كورنواليس وهي المهمة أن يظهر فيصل بمظهر المستقل وليس أداةً تحركها الحكومة البريطانية. وفي السابع من كانون الثاني 1921، قدم كورنواليس تقريرهُ ـ بعد مقابلته الأمير فيصل ـ أن الأخير يقدّر علاقة بريطانيا الخاصة بفرنسا، وأنه ليس في حسابه إثارة المشاكل بين الدولتين[3].

تولى ونستون تشرشل[4] وزارة المستعمرات في الرابع عشر من شباط 1921. وهو ما يعني نقل جميع شؤون الشرق الأوسط إليها، وبذلك أزيلت الازدواجية في العمل بين وزارة الهند والخارجية البريطانية، لفترة طويلة. وظهر منذ البداية أن فريق المستشارين لتشرشل مثل لورنس ويونغ المجتمعين في مؤتمر القاهرة للفترة من الثاني عشر إلى الثاني والعشرين من شهر آذار 1921 لترشيح الأمير فيصل على عرش العراق[5]، قد عرفوا أن طالب النقيب وزير الداخلية قد سعى إلى خلق هالة من الدعاية لهُ في مدن جنوب العراق باعتباره ملك العراق المستقبلي[6]. وهو ما أغضب برسي كوكس الذي كان يظن أن النقيب قد فهم المغزى البريطاني، من خلال لقاءاته المتكررة مع مستشاره البريطاني المستر فيلبي (رجل المخابرات

(1) Bell, the letters of Gertrude Bell, Vol. 11, P. 581. In a letter dated December 25, 1920.

(2) F. O. 371/6349/E583/100/93. Instructions to Mr. Cornwallis from the secretary of state for foreign Affairs regarding his interview with Amir Faysal, January 7, 1921.

(3) Interview with Amir Faysal on January, 7, 1921.

(4) ونستون تشرشل: ولد في لندن عام 1874 وتوفي 1965، كان رجل دولة إنكليزي وجندي ومؤلف وخطيب مفوه. يعتبر من أهم زعماء التاريخ البريطاني الحديث. شغل منصب رئاسة الوزراء عام 1940 واستمر فيه خلال الحرب العالمية الثانية بعد استقالة تشمبرلن، استطاع رفع معنويات شعبه خلال الحرب العالمية الثانية، حيث كانت خطاباته مصدراً للإلهام. وكان أول من أشار بعلامة النصر بأصبعيه الوسطى والسبابة.

(5) تناول المؤتمر بالبحث وسائل تخفيض المصروفات والالتزامات العسكرية، وكذلك اختيار حاكم عربي وجرى هذا البحث في اللجنتين العسكرية والسياسية. تألفت اللجنة السياسية برئاسة تشرشل وعضوية برسي كوكس والرائد يونغ والمس بيل والعقيد لورنس. وحضر المؤتمر من الجانب العراقي جعفر العسكري الذي ناقش وزير المستعمرات حول تشكيل جيش عراقي جديد، وكذلك وزير المالية ساسون حسقيل وكان حضورهما لغرض الاستشارة.

Conference held in Cairo and Jerusalam. March to 30, 1921. See Appendix VI.

(6) لورد كلايتون في تقرير لهُ بتاريخ 22 آب 1920 أن حديثاً جرى له مع طالب النقيب، ذكر له أن شيوخ البو محمد وبني لام كانوا يخاطبونه بعبارة (يا صاحب الجلالة) كما تلقى عروضاً من عدد من النصارى واليهود لدعم ترشيحه. انظر:

F. O. 371/5230/E12461. Note by Captain I. N. Clayton reference Conversation with sayid Talib, August, 22, 1920.

البريطاني) الذي دعم ترشيحه بقوة، إلا أن عاملان فعلاً ضده، الأول، تأريخه الذي لم يكن يوحي بالثقة للإنكليز والثاني كره السكان المحليين لهُ وهم الذين يهدف الإنكليز إلى مهادنتهم وكسبهم[1]. صار طالب النقيب مصدر إزعاج للمندوب السامي بعد أن عرف أن الأمير فيصل هو من تم ترشيحه في مؤتمر القاهرة فعزم كوكس على التخلص منه[2].

ولعل المرشح الآخر الشيخ خزعل - الذي داهمتهُ تهديدات طالب النقيب باستخدام القوة، وشكلت غصة لبرسي كوكس والمس بيل - الذي ادعى بالعرش قد تذرع بحجة وجود تسعة أعشار السكان هم من الشيعة فيجب أن يكون الأمير شيعياً. وأشار في رسائله التي وصلت إلى نظر المس بيل، أنهُ من أهالي العراق، وقد ولد ونشأ في شط العرب، وأنه مخلص للسياسة البريطانية[3]. أما في خارج العراق، فإن ابن سعود كان على خلاف لأي خطه من شأنها أن تقوي العائلة الهاشمية المنافسة، فكتب في تشرين الأول 1920 إلى برسي كوكس مكرراً رأيه بأن المشاكل في العراق تنبع من شريف مكة وأبنائه، وقد عرض مساعدته لقمع القلاقل في العراق[4]. انعقد مجلس الوزراء برئاسة عبد الرحمن النقيب في بغداد في الحادي عشر من تموز 1921، وأصدر بناءاً على اقتراح رئيس الوزراء قراراً إجماعياً ينادي بصاحب السمو الأمير فيصل ملكاً على العراق بشرط أن تكون حكومة دستورية نيابية، ديمقراطية، مقيدة بقانون[5] وفي الثالث والعشرين من شهر آب 1921 توج الأمير فيصل ملكاً على العراق[6]. ولكن السياسة البريطانية وخداعها للشعب العراقي قد أثرت على تطور البلاد السياسي وقادت السياسيين العراقيين فيما بعد إلى المداولات السّرية بعيداً عن رقابة الشعب، بهدف الظهور وكأنه مستقل أو أشبه بما يكون أنهُ غير مقيدٌ بسلطة المحتل.

كانت المشكلة أمام الملك الجديد فيصل الأول، وهو يمارس صلاحياته الدستورية، أن يعرف أسس العلاقة مع الحكومة البريطانية، والخطوط العريضة لعلاقاته الشخصية مع المندوب السامي البريطاني بطريقة لا تمس هيبته وسمعته وكأنه أداة يحركها الإنكليز كيف ما يشاؤون. وكأن في عقله أن تكون العلاقة معهم على شكل معاهدة تحل محل

---

(1) هدد طالب النقيب في خطاب ألقاه بحفلة عشاء أقامها في منزله بتاريخ 14 نيسان 1921، وبحضور مراسل جريدة لندنية والقنصلين الفرنسي والإيراني، هدد باستخدام القوة إذا لم تلتزم الحكومة البريطانية بسياستها المعلنة في الحياد عند انتخاب الحاكم الجديد للعراق. وكان ذلك مبرراً لكوكس بتوقيف السيد طالب النقيب وإبعاده إلى سيلان (سيرلانكا حالياً) في 16 نيسان 1921م. انظر:

Report by the High commissioner on the Finances, Administration and condition of the Iraq, for the Period from 1, 1920 to March 31, 1922, pp. 6 – 7.

(2) غسان العطية، المصدر السابق، ص471-472.

(3) F. O. 371/3421/212092. From Political officer, Baghdad, December 22, 1918.

(4) F. O. 371/63514/E6185/100/93. Intellignece Report No. 11, April 15, 1921.

(5) ايرلاند، المصدر السابق، ص 261

(6) الملك فيصل بن الحسين (1885 – 1933م) ولد في مدينة الطائف وهو الابن الثالث للشريف حسين (شريف مكة). في عام 1913 كان الأمير فيصل عضواً في البرلمان العثماني ممثلاً عن مدينة جدة. وفي عام 1916 كان عضواً في الجمعية العربية للفتاة (جمعية تركية) انتخب عام 1920 ملكاً على سورية قبل أن يطردهُ الفرنسيون. كان الأمير فيصل قائداً للجيش العربي الذي قاتل القوات العثمانية في مكة والحجاز، متزوج مرتين ولديه ولدين (غازي) و(محمد)، توج ملكاً على العراق في 23 آب 1921. أنظر ايرلاند، المصدر السابق، ص 261.

الانتداب[1] لتنظيم العلاقة بين البلدين، كما شعر أن الدستور الذي ستضع مسودته الحكومة البريطانية وليس ممثلو شعب العراق، سيعطي رد فعل. هو أن المندوب السامي هو صاحب السلطة النهائية في شؤون البلاد[2]، واقترح الملك فيصل إعداد معاهدة تصون مصالح بريطانيا العظمى والعرب،وعبر لكوكس بوضوح بصرف النظر عن أفكاره الشخصية باتجاه القومية العربية، بالقول: نحن الاثنان في قارب واحد إما أن نغرق معاً أو أن نعوم معاً، وإذا أردتم لسياستكم النجاح فمن الحماقة تسفيهي بأعين الناس، وأنه من صالحكم أن تظهروا بأنني ملك حقاً[3].

---

(1) الانتداب: فرض الوصاية على العراق من قبل الإنكليز (باعتبار رموز البلد غير قادرين على إدارة الحكم - ويعوزهم الرشد) نفذ هذا الاصطلاح قرابة ثلاثة عشر عاماً (1920 – 1932). والانتداب هو جزء من اتفاقية سايكس - بيكو التي عقدت عام 1916 التي نصت على تقسيم الدولة العثمانية، وكان منها أن تكون البصرة وبغداد وحيفا وعكا من حصة بريطانيا، وأن تكون دمشق وحماة وحلب ودير الزور والموصل والإسكندرية وسواحل سورية ولبنان من حصة فرنسا. ثم عدلت الاتفاقية لتصبح (الموصل) من حصة بريطانيا مقابل إطلاق يد فرنسا على بلاد الشام وطرد الملك فيصل من سوريا (بسبب اكتشاف النفط فيها). انظر: محمد الحسيني الشيرازي،تلك الأيام (صفحات من تاريخ العراق السياسي) ط1، لبنان مؤسسة الوعي الإسلامي، 2000، ص 17.

(2) F. O. 371/6352/E8903/100/93. Telegram from the High Commissioner to the Secretary of State for the Colonies dated, July 31, 1921.

(3) Ibid, dated, August, 17, 1921.

المبحث الثالث

إدارة الملك فيصل الأول لحكم العراق

1921 – 1933م

إن مجرى الحوادث في العراق في أواخر 1920م وأوائل 1921 قد أوحت لشعب العراق، بأن الثورة الشعبية رغم أنها لم تحرز نتيجة عسكرية فعالة على أرض الواقع، إلا أنها لعبت دوراً تأثيرياً في إظهار تغييرات سياسية على مختلف الفرقاء (المحليين والبريطانيين). فقد تشكل مجلس الوزراء العربي، وأطلق سراح الوجبة الأولى من أسرى جزيرة هنجام[1]، وأعلن العفو العام عن الأكثرية ممن شاركوا في الثورة، وهكذا أخذت حركة الاستقلال (مطلب الغالبية العظمى من شعب العراق) المهزومة عسكرياً تشعر بإحساس النصر، سيّما وقد اعتلى عربي عرش العراق، وهو ما كان يرفضه الحاكم السياسي ويلسون لفترة طويلة.

1. أول سنتين من حكم الملك فيصل الأول بن الحسين

اتخذ الملك فيصل الأول خطوة مهمة لترسيخ حكمه، ومنها استرضاء مجموعات اجتماعية في دوائر الدولة بمن فيهم الذين شاركوا في الثورة، وتقديم المساعدة لإعادة (396) ضابطاً –من الذين خدموا معه في الحجاز –مع عوائلهم في الجيش العراقي الجديد[2]، ولإنجاز هدف تقوية نفوذ الملك الجديد، فقد كلف صديقه نوري السعيد[3] – وهو أحد ضباط الجيش العربي – وجعفر العسكري الذي شكل قيادة للجيش العراقي في مقر وزارة الدفاع في السادس من كانون الثاني 1921 لملء الوظائف الإدارية. وتذكر المس بيل أن برسي كوكس كان راغباً في وجود الضباط العراقيين، باعتبارهم النخبة المثقفة في المجتمع العراقي، وأن الملك فيصل هو من أعطاهم تزكية في ولاءهم للوطن، وقد حاربوا لصالح الإمبراطورية

---

(1) قال الشيخ احمد الداود (أحد الشخصيات البارزة في بغداد) محدثاً برسي كوكس بعد إطلاق سراحه من هنجام: إن السبب وراء مشاركته في الحركة الوطنية هو في الأساس تذمره الشخصي واستياءه من المعاملة التي تلقاها على يد إدارة ويلسون. انظر:

C.O. 370/5/48631. Intelligence Report, No. 20, Baghdad, September 1, 1921.

(2) صدرت الإرادة الملكية بتعيين (81) ضابطاً عراقياً من مختلف الرتب، وثبيت رتب (418) ضابط آخر. انظر: الوقائع العراقية عدد 14، و 23 في 31 تموز 1922م وكانون الأول 1922م.

(1) نوري السعيد: من مواليد بغداد عام 1888 . درس في مدارس اسطنبول العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم عام 1906 في الجيش العثماني. هو من رواد مؤسسي جمعية العهد السرية، هرب إلى مصر بعد اكتشافها. أسره الانكليز خلال الحرب العالمية الأولى في البصرة، التحق بالجيش العربي في الحجاز بعد إطلاق سراحه، وعند نهاية الحرب اصطحبه الأمير فيصل بن الشريف حسين الى باريس لحضور مؤتمر الصلح. وعاد إلى بغداد ليتولى وزارة الدفاع ست مرات ثم رئاسة الوزارة عام 1930. ظل السعيد واحداً من رجالات النخبة السياسية العراقية الذين يعتمد عليهم الانكليز في إدارة البلاد. لقي مصرعه بعد قيام ثورة 14 تموز 1958.

انظر: مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث،لندن، دار رياض الريس للكتب والنشر، 1987، ص126-141.

البريطانية ضد الأتراك. وكان الأهم في نظر كوكس أن تشكيل الجيش العراقي من شأنه أن يحافظ على الأمن في المحافظات الجنوبية بعد ثورة الفرات الأوسط، والتعويض عن الوحدات البريطانية المكلفة لحماية خطوط المواصلات، وهي استجابة لنداء وزير المستعمرات ونستون تشرشل لتخفيض نفقات القوة العسكرية نظراً للضائقة المالية التي تعاني منها بريطانيا بعد الحرب[1]. تزعزعت معنويات علماء ومجتهدي الطائفة الشيعية بعد فشل الثورة، وكان الانكليز قد أخذوا الدرس مما حدث، فصمّموا على تقليص نفوذ علماء الشيعة الذين فهّموا، أن لهم وزيراً واحداً في أول وزارة أنشأها الاحتلال عام 1920 وعمدوا لذلك إلى الضغط على الملك فيصل الأول من خلال رفضهم لمعاهدة الانتداب، وقيام مظاهرات لحزبين سياسيين- في الذكرى الأولى لتتويج الملك في آب 1923 - هما الحزب الوطني العراقي[2] وحزب النهضة العراقية[3] ومطلبهما احترام ما وعدوا به الشعب بالاستقلال[4]. وقادت إلى تأزم الموقف في مدن الفرات الأوسط وديالى استدعت لاستخدام الطائرات البريطانية لقصف أماكن تجمع العشائر وإلقاء القبض على رموز الحزبين[5]. وتعززت قناعة كوكس عام 1922 بجدية ظهور اضطرابات جديدة كلما اتخذت الحكومة قراراً دون رغبة علماء الدين في جنوب البلاد، وهذا ما يجعل خط المواصلات البحري البريطاني الذي يصل إلى أكبر مخزون للنفط في العالم تهدده مثل تلك الثورات، فقرر رسم الحدود بين العراق وإيران والكويت بصورة تسهل عزل العراق عن العالم الخارجي في حال حدوث اضطرابات وذلك عن طريق تقليص إطلالته على البحر المفتوح بمسافة تقل عن 1/ 3 مما أعطاه الكويت رغم فرق حجم المساحة والسكان بينهما[6]. - وقادت في النهاية إلى حرب عام 1991م - أما الملك الجديد فقد أراد التوفيق بين مطالب الشعب المندفع للتحرر من كل نفوذ أجنبي وبين مصالح الدولة المحتلة (بالانتداب) التي أوصلته إلى العرش. وقد وجد أن لا غنى عن جهود بريطانيا لاسيّما وأن العلاقات سيئة مع إيران في الشرق وغارات آل سعود في جهة الجنوب على مناطق عشائر المنتفك في عام 1922، والوضع المالي المتدهور داخل العراق[7].

---

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط6، المصدر السابق، ص32.

(1) قدم الحزب إجازة بالصدور منذ آب 1921 وبعد تردد أجيز بعد نشر قانون الجمعيات في تموز 1922. وكان من زعمائه جعفر أبو التمن (وطني في ثورة العشرين) ومولود مخلص (أحد الضباط المشتركين في حادثه دير الزور) ضد الانكليز. وبهجت زينل، وحمدي الباججي، وعبد الغفور البدري (حارب في الحجاز، والسيد أحمد الداود (الموظف في دائرة الأوقاف) ومحمد مهدي البصير. انظر: صحيفة لسان العرب في عددها الرقم 407 الصادرة في 27 آب 1922 .

(3) حزب النهضة: كان يرأسه (أمين الجرجفجي) وهو شيعي من أهالي بغداد وكان نشطاً في ثورة العشرين. انظر: محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، ج1، بغداد، 1960، ص 439.

(4) محمد مهدي البصير، المصدر السابق، ص409.

(5) قصفت الطائرات البريطانية عشيرة آل فتلة والأكرع في عفك، وخفاجة في الشطرة وعشيرة العزّة في ديالى. كما تم فصل متصرف لواء الحلة وقائمقامي الشامية وأبو صخير. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج2، المصدر السابق، ص22.

(6) كمال مجيد، النفط والأكراد، دراسة العلاقات العراقية الإيرانية الكويتية، ط1، لندن، دار الحكمة، 1997، ص39.

(7) علي الوردي، ج6، المصدر السابق، ص 215-216.

2. دور رئيس الوزراء (عبد المحسن السعدون) في ظل المحتل البريطاني

وجد عبد المحسن السعدون[1] الذي كلفه الملك بتشكيل الوزارة عام 1923 (وهو ما أرادهُ الانكليز)، أن وراء رفع الملصقات الجدارية – التي تحرم إجراء الانتخابات في مدن الفرات الأوسط – هم علماء الدين ومنهم (مهدي الخالصي)، فأصدر السعدون في حزيران 1923 بياناً رسمياً ذم فيه المجتهدين ذماً قبيحاً ووصفهم بالدخلاء على القضية العربية وطردهم خارج العراق[2]. فيما بدا للانكليز أن يشكل جعفر العسكري وزارة في السادس والعشرين من شهر تشرين الثاني عام 1923[3]، لتنحصر مهمة السعدون – الذي ترأس المجلس التأسيسي – في التصديق على معاهدة 1922م وتصديق القانون الأساسي (الدستور) وقانون انتخاب النواب[4].

تغيرت العلاقة بين الشيعة والسنة بانحسار الخطر المباشر من البريطاني المحتل بعد أن أدار سياسة مخادعة أساسها، وجود حكومة عراقية في الواجهة لمواجهة الأحداث، فهي عربية ولكن بسياسة انكليزية من خلف الستار وقد كبلت الملك فيصل في توجهاته القومية. ووجد علماء الدين الشيعة الذين أصدروا فتوى ضد أي معاهدة مع بريطانيا أن اعترافه بهم كان ليس أكثر من شكلياً، ولم يكن وفياً لما كان يزعمه من دعوة للاستقلال، وأنه أداة للسياسة البريطانية[5]. وبدا المشهد العراقي لمعظم الذين أبعدوا عن المناصب الأساسية في الدولة العراقية (وخاصة رموز ثورة العشرين) أن الشيوخ الكبار الذين دخلوا الحكومة ، هم الذين ينتخبون في المجالس النيابية فعضويته تعتبر بمثابة المكافأة عن خدمات يقدمها الأعضاء لا بمثابة اعتراف بقدرتهم على خدمة الأهالي في مناطقهم. ولكن الواقع الفعلي أن السياسة البريطانية عبر رموزها في الحكومة قد حافظت على الشيوخ المطيعين منهم وأضعفت المتمردين، وكانت ملكية الأراضي – شأنها في العهد التركي – هي السلاح الأمضى الذي يخلع الشيوخ عن سندات الإيجار والملكية للأراضي الزراعية، وهو ما كان يخشاه شيوخ العشائر. وبدا للملك فيصل – الذي يتمتع بالهدوء والواقعية بما في ذلك مع المعارضين لسياسته – وهو يستمع إلى المشاكل

---

(1) عبد المحسن السعدون: ولد في مدينة الناصرية عام 1879م . والده احد شيوخ المنتفك الذي منحته الدولة العثمانية لقب باشا في عام 1866م. تخرج عبد المحسن السعدون من المدرسة الحربية في اسطنبول. متزوج من امرأة تركية، ومنتمي إلى جمعية الاتحاد والترقي، وكان السعدون نائباً في البرلمان ممثلاً عن (لواء) المنتفك. أصبح رئيساً للوزاره في أيار / مايو 1923، وانتخب رئيساً للمجلس التأسيسي لتمرير معاهدة الانتداب عام 1924 . انتحر عام 1929. انظر: لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، العراق. منشورات وزارة الثقافة والفنون، 1978، ص15-ص30.

(2) أمر عبد المحسن السعدون متصرف لواء كربلاء مولود باشا مخلص بإبعاد (30) من علماء الدين خارج العراق باعتبار أن أصولهم إيرانية. كما وضع (50) آخرين تحت المراقبة. أحتجت إيران على إخراج مهدي الخالصي وولديه وشريكهما الشيخ سلمان القطيفي والشيخ علي تقي. وبعد أداء فريضة الحج في السعودية لم يعد الخالصي إلى العراق وإنما إلى ميناء بوشهر. توفي في نيسان 1925. أما الوهابين فقد هاجموا مجموعة من القبائل العراقية في جنوب السماوة، واحتجّ المندوب السامي البريطاني لدى ابن سعود. انظر: جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 302 – 309. جريدة العاصمة في عددها الصادر في 25 حزيران 1923م.

(3) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص152.

(4) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص26.

(5) محمد الحسيني الشيرازي، المصدر السابق، ص18.

والاضطرابات في المناطق الكردية ومطالبهم بالاستقلال أو الإدارة الذاتية[1]. ومطالبة تركيا المتكررة بمناطق حدود ولاية الموصل، وعندها شعر الملك أن بلداً مثل العراق هو بلد صعب المراس، وعزا ذلك إلى غياب أهم عناصر الحياة الاجتماعية تلك هي الوحدة الفكرية، فهي والحالة هذه مبعثرة القوى منقسمة على بعضها[2].

أ. مشكلة الموصل (1918–1926م)

كان علي إحسان باشا قائد الجيش السادس العثماني قد أخبر بوجوب الخروج من مدينة الموصل عشية التوقيع على شروط الهدنة بين الجيشين البريطاني – والعثماني في الثلاثين من تشرين الأول 1918[3]. ووفقاً للتقاليد العسكرية في كل جيوش العالم، رفض القائد التركي أوامر العقيد البريطاني (لجمن) للخروج من مدينة الموصل حتى جاءته الأوامر من الأستانة بالانسحاب، على أن يبقى الموظفون يزاولون أعمالهم الرسمية باسم حكومتهم العثمانية. وهو ما رفضهُ القائد البريطاني الذي دخل المدينة بقواته العسكرية، وفي عقله توجيهات من قيادته لاحتلالها بهدنة أو بدونها وتحت مختلف الظروف بحجة الأمن العسكري لقواته[4]. أثارت تركيا (الجمهورية) التي أنشأها كمال أتاتورك – على أنقاض الإمبراطورية بعد الحرب ـ ضم ولاية الموصل إليها، وهو ما رفضته بريطانيا التي وجدت فيها فضلاً عن مردودها النفطي استخدامها كورقة لإخافة الساسة العراقيين المعارضين لسياستها أي (مقايضة معاهداتها ببقاء الموصل عراقية). عقد مؤتمر في الأستانة لمعالجة الخلاف البريطاني – التركي عام 1924، حضره ممثل من العراق، ولما لم يتم التوصل إلى نتيجة أحيل موضوع الخلاف إلى عصبة الأمم[5]، وهو ما كانت تريده بريطانيا لنفوذها القوي، تحت ذريعة ما نصت عليه المادة الثالثة من معاهدة لوزان[6].

درست اللجنة الثلاثية كل المستندات التي وضعت تحت تصرفها، وتجولت لمدة ثلاثة أشهر في المناطق الشمالية تسأل المواطنين بصورة غير مباشرة عن طموحاتهم ورغباتهم، إلا أن اللجنة تصرفت وفق رغبات الدولة المنتصرة وهي: أن بريطانيا قطعت وعداً للعرب أثناء الحرب بعدم وضعهم ثانية تحت هيمنة الحكم التركي، وأن بريطانيا وفق مؤتمر (سان

---

(1) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص292.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، المصدر السابق، ص7.

(3) اشترطت المادة السادسة عشرة من شروط الهدنة، تسليم جميع المواقع الحربية في سورية والحجاز وعسير واليمن ومابين النهرين إلى أكبر قائد من دول التحالف، وانسحاب القوات العثمانية من ولاية أطنه، عدا العساكر التي تلزم لتأمين النظام بحسب المادة (الخامسة) انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، المصدر، ص157-108.

(4) شكري محمود نديم، العراق خلال الحرب العالمية الأولى 1914 – 1918، المصدر السابق، ص 115.

(5) عصبة الأمم: شكلت عصبة الأمم لجنة برئاسة السفير السويدي (د م. د ي وايرسن) وعضوية الكونت تلكي (هنكاريا)، والعقيد باولس أحد الضباط المتقاعدين (بلجيكي). ويرافقهما إيطالي وآخر سويسري وثلاثة معاونين ومساعدان، أحدهم تركي وآخر بريطاني. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، المصدر السابق ص108.

(6) معاهدة لوزان: وقعت المعاهدة للسلام بين بريطانيا وتركيا في تموز 1923 بحضور فرنسا، إيطاليا، اليابان، رومانيا، اليونان يوغسلافيا. وتم تسوية الجزء الأناضولي من تقسيم الدولة العثمانية حيث أبطلت معاهدة سيفر عام 1920 التي اعترفت تركيا بموجبها بانتداب بريطانيا على كل الولايات العثمانية السابقة. انظر: موسى كاظم، وثائق التدخل الاجنبي في الوطن العربي، ج1، دمشق، 1972، ص 102.

ريمو عام 1920) وعدت أن يكون العراق بما فيها ولاية الموصل تحت الانتداب البريطاني، وتعهد بريطانيا للملك فيصل الأول في تشرين الأول 1922 بأن لا تتنازل أو تؤجر أرض العراق إلى طرف ثالث[1]. وهي لا تعدو عن التزامات بريطانية في ظاهرها المحافظة على عهودها مع العرب، وفي باطنها الاستحواذ على ما في بطن أرض الموصل من نفط. صدر قرار عصبة الأمم في اليوم السادس عشر من شهر كانون الأول 1925 ودعا فيه إلى تحديد الحدود بين العراق وتركيا وفق خط (بروكسل)[2]. الذي وضعت علاماته الأولية عام 1924م. ولعل ما يفيدنا من السياسة البريطانية هو أنها في أعقاب حرب الكويت عام 1991، عمدت هيئة أممية (هي من صنع بريطانيا) إلى اقتطاع عشرة كيلومترات من داخل الحدود العراقية وخمسة كيلومترات من داخل الحدود الكويتية وفق (خط الدوريات)[3] عام 1993، ليأخذ خط الحدود مداه الملغوم عام 1994 وفق خرائط وصلت من الجانب الأممي دون أخذ رأي الجانب العراقي (باعتباره الطرف المهزوم في الحرب).

وبصدور القرار الأممي، الذي ألزم الطرفين العراقي والتركي إلى خط الحدود وهو نهائي، عقد المجلس الحربي الأعلى التركي اجتماعاً قبل نهاية عام 1925، لمناقشة قضية الموصل، وعلاقات تركيا بروسيا، وشدد القرار على أن ما يفهم من قرار عصبة الأمم المتحدة أنها تخدم الدول الأقوى وعلى الأخص بريطانيا .. وأننا لم نواجه إلا في القرون الوسطى بمثل هذه القرارات الجائرة الظالمة .. ونعرف كيف نستعيد بأيدينا الخاصة الموصل التركية[4]. تشبث الأتراك مراراً على خرق الحدود وإحداث الفتن في شمال العراق، وكان قصدهم من ذلك أن يستفزوا الرأي العام البريطاني بالأخطار التي تنجم من البقاء في العراق، ولم تنجح مساعيهم[5].

أما استثمار بريطانيا لقضية الموصل، فقد وجدت في القرار الأممي فرصة لتجديد المعاهدة العراقية البريطانية الأولى إلى خمسة وعشرين سنة ما لم يدخل العراق قبل تلك المدة عضواً في عصبة الأمم .. إلا أن وزير المستعمرات البريطاني (إمري) الزائر إلى بغداد أواخر عام 1925، قد وعد الملك فيصل أن يكون العراق عضواً في عصبة الأمم خلال أربع سنوات، وذهب المندوب السامي البريطاني (دوبس) إلى مراسلة الملك فيصل الأول في الرابع من كانون الثاني 1926م، بالقول إما قبول تمديد المعاهدة التي وضعتها الحكومة البريطانية أو إعطاء الموصل للأتراك[6]. وهي طريقة لإحراج الملك الذي وجد لا مناص من مجاملة المندوب السامي البريطاني[7]. فيما دقق مجلس الوزراء برئاسة عبد المحسن السعدون – شكل الوزارة في حزيران 1925م – في تبعات الموافقة على المعاهدة الثانية لعام 1926م، ووجدوا فيها غبناً، وأن إدخال التعديلات عليها ضرورة كما ناقشها المجلس في جلسته المنعقدة في التاسع والعشرين من كانون الأول 1925م، وهو ما لم

---

(1) هنري دوبس، تقريره أمام لجنة الانتداب الدائمة، الجلسة العاشرة في 8 تشرين الثاني 1924م.

(2) خط بروكسل، عندما سافرت اللجنة الأممية إلى العراق، اتخذ مجلس عصبة الأمم قراراً في 29 تشرين الأول عام 1924 جعل خط بروكسل حداً مؤقتاً يفصل العراق عن تركيا، ليصبح هذا الخط ثابتاً (بعد تحوير بسيط) وفق القرار النهائي.

(3) لجنة تدوين وتحليل أم المعارك، المجلد الأول، بغداد، 1995م، ص39.

(4) مجلة المختار الأدبي (Literary Digest) التركية الصادرة في 6 شباط 1926م.

(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، المصدر السابق، ص118.

(6) عبد الرزاق الحسني، المصدر نفسه، ص112.

(7) جريدة الاستقلال الصادرة في 5 كانون الثاني 1926.

يوافق عليها المندوب السامي دوبس[1] ولا وزير المستعمرات (أمري) في إحراج الملك أمام شعبه وحليفهم السعدون في أن تنجز حكومته الاتفاقية في موعدٍ أقصاه شهر شباط 1926م (أي قبل أن يفتتح البرلمان البريطاني جلسته)[2]. الأمر الذي دفع عبد المحسن السعدون لأن يسّخر أصوات حزبه (حزب التقدم) للتصويت - لديه أغلبية في المجلس النيابي ستون مقعداً من أصل ثمانية وثمانين مقعداً - وقرر قبول المعاهدة بدون مناقشة[3]. ليشحن الشارع العراقي ورمزه حزب الشعب (المعارض) الذي يرأسه ياسين الهاشمي، وقد اعتبرها تمديد لمعاهدة قديمة لا موجب للمناقشة حولها[4]. فيما كان رأي الطبقة المثقفة أن الحكومة البريطانية ملزمة بالاحتفاظ بولاية الموصل للعراق لتحقيق مصالحها واستغلال معادنها ولاسيما النفط الذي تتوقف عليه حياة أسطولها في البحر المتوسط. وعبروا في رأي وطني (دون مكر السياسة) أن التهديدات البريطانية ما هي إلا من قبيل المناورات لإكراه الشعب، وحمله على قبول المعاهدة، وهو رأي غالباً ما يقف له السياسيين بالضد وخاصة أصحاب الكراسي في فلسفة أن بريطانيا ربما تتنازل عن الموصل لتركيا إذا لم يقم المجلس بإبرام المعاهدة[5]، وزاد عليها المتورطون بعلاقات مشبوهة مع البريطانيين، ومنهم السعدون الذي أغضبه حزب الشعب، ليقول يا أيها السادة إذا رفضنا أن تقرّ المعاهدة خسرنا الموصل، وما دام الأمر كذلك فلا بأس إذا جاملنا المندوب السامي[6].

شنت صحف المعارضة العراقية انتقادات لاذعة لعبد المحسن السعدون وعناصر حزب التقدم واتهموهم بالخيانة لتربة الوطن، فيما لاذ هو في حفل توقيع معاهدة عام 1926م بالقول نحن في الوقت الحاضر أشبه بطفل عهد بتربيته إلى مُربٍ قدير عارف بأساليب التهذيب وفوق كل ذلك يحسُ بعاطفة شريفة نحو مربيه، وأضاف للحاضرين من قادة حزبه والمندوب السامي (دوبس) أني لم أوقع على معاهدة عام 1926م إلا اعتماداً على شرف بريطانيا وعطفها على معاونة العراق[7]. وأن ما تنشره صحيفة العراق إنما يضر بسمعة البلاد دون أن يأخذ السعدون بالأسباب التي جعلت بريطانيا تمنحه وسام الشرف من الدرجة الأولى[8]. وهو سبب إضافي لأن يكون اتهامه بالخيانة عمل غير مقرون بدوافع شخصية، وتطلب تبديله[9]. ولكن ليس قبل إنجاز شيء لحفظ ماء وجهه عندما عقد اتفاقية مع شركة النفط التركية في العراق في شهر نيسان 1926م، وبموجبها تتعهد الأخيرة لإنشاء مصنع لتكرير النفط بالقرب من خانقين (شرق بغداد) لتجهيز العراق بالنفط[10]. وفي خطوة أخرى اعتقد السعدون أنها تلبي طموحات الشارع الوطني لصيانة وحدة العراق، أن أقدم على

---

(1) جريدة الاستقلال الصادرة في 30 كانون الأول 1925م.

(2) ملفات البلاط الملكي، كتاب سري من المندوب السامي إلى الملك فيصل في 18/ 12/ 1925م.

(3) شكلت معاهدة 1922 القاعدة الأساسية لظهور معاهدة عام 1926م وحلت محلها لتشمل على ست عشرة مادة منها: انظر: هنري فوستر، نشأة المجتمع العراقي الحديث، ج1، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد، الفجر للنشر والتوزيع، 1989، ص 326.

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، المصدر السابق، ص115.

(5) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص115.

(6) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص207-ص208.

(7) ملفات البلاط، ملف ج/ 9 في 28/ 3/ 1926-1/ 6/ 1926، خطاب السعدون الذي ألقاه المندوب السامي بمناسبة عقد معاهدة عام 1926م.

(8) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص209-ص210.

(9) عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، لبنان، 1958م، ص 144-ص145.

(10) صحيفة العراق الصادرة في 17/ 5/ 1926م.

استخدام القوة العسكرية في تشرين الأول 1926م ضد نشاط المتمرد الكردي الشيخ محمود البارزاني الذي أراد الاستقلال في محافظة السليمانية وكان البديل المتيسر للسعدون أنه اعترف بحكم ذاتي للأكراد، واعترف باستخدام اللغة الكردية كلغة رسمية في المناطق الكردية، وأن يكون المواطنون الأكراد هم من يشغلون الوظائف الرسمية هناك. وهي توجهات بريطانية استعمارية لصيد سهل علامتها القضية الكردية. إلا أن ثقافة الشعب الكردي القبلية والجبلية، وقلة المتعلمين منهم وتمردهم المستمر على قوانين الدولة، قد أخرت من توجه القوى الدولية الطامعة بأرض العراق، ولكنها قادت نفس القوى الإقليمية والدولية فيما بعد إلى استثمار الورقة الكردية دوماً للخروج عن طاعة الحاكم العربي السني الذي لا يتجاوب مع طروحات أنظمة الحكم الملكية في إيران. ورؤية بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية المزهوة بقوتها السياسية والعسكرية المتنامية، وحاجتها لأن تجد قدماً لها على أرض العراق لاستثمار نفطه. ولكن كان عليها أن تتعلم من السياسيين البريطانيين كيف يديرون ويوجهون دفة الحكم في العراق في ظل انتقاد مرجعية النجف وعلماء الدين الشيعة (وأكثرهم من أصول إيرانية) دون أثر لشيء اسمهُ الجهاد ضد الكافر وقد همشتهم بريطانيا في أعقاب ثورة العشرين 1920م.

ب. اضطرابات طائفية وعرقية ودينية لإضعاف سلطة الملك فيصل الأول

شكل جعفر باشا العسكري وزارته الثانية بتاريخ الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني عام 1926م، واحتفظ هو بمنصب وزير الخارجية، فيما أسند لرشيد عالي الكيلاني وزارة الداخلية، ونوري السعيد لوزارة الدفاع[1]. غير أن حكومته واجهت مسألة تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقتين باتفاقية عام 1926م، حيث عمد المندوب السامي البريطاني إلى تأخير كل خطوة تريد اللجنة الوزارية أن تخطوها حتى نقلت المفاوضات من بغداد إلى لندن[2]. إن وجود دولة استعمارية خبيرة في المكر والخبث مثل بريطانيا يمكنها على الدوام إيقاظ كل ما هو مثير لإضعاف سلطة الحاكم العربي في الوقت المناسب. وهذه المرة، ليس الشيعة في الجنوب ولا الأكراد في الشمال، بل خلق فتنة طائفية، أثيرت من قبل المدرسين السوريين، المنتدبين في مدارس بغداد الحكومية في غير أوانها، وذلك عندما حاول المدرس السوري (أنيس النصولي) تدريس كتابه الدولة الأموية في الشام، وتحريضه الطلاب على التظاهر لتعديل مناهج وزارة المعارف في الثلاثين من كانون الثاني 1927م[3]. وكان رد فعل الملك فيصل القيام بزيارة اعتبارية لمدن الفرات الأوسط بصحبة وزير الداخلية

---

(1) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص323.

(2) كان من جملة المقترحات:

أ- تسلم العراق العاجل لشؤون الدفاع الداخلي والخارجي.

ب- إلغاء السيطرة البريطانية على الجيش.

ج- تعديل المواد المختصة بقيادة القوات المختلطة.

د- إلغاء الامتيازات التي تتمتع بها قوات صاحب الجلالة البريطانية في العراق في إعفاء معداتها من الرسوم الجمركية.

انظر: آيرلاند، المصدر السابق، ص323.

(3) توجه الطلاب المتظاهرون إلى وزارة المعارف، مما اضطر قوات الأمن إلى تفريقهم بسيارات إطفاء الحريق وخراطيم المياه. أما الأهالي في مدن الفرات الأوسط، فقد طالبوا وزارة المعارف عدم نشر مثل هذه الكتب الطائفية التي تطعن في المذاهب الإسلامية، فقررت الحكومة تسفير المدرسين السوريين إلى بلادهم، وطردت عدداً من الطلبة السوريين من العراق. انظر: جواد الظاهر، المصدر السابق، ص325.

رشيد عالي الكيلاني لتهدئة الخواطر[1]. وهي ورقة ضغط على رف في أحد غرف السفارة البريطانية الكبيرة، وأن وقت استخدامها يمكن أن يكون في غير وقت تسلم السفارة مبادرة توجيه رموز الحكم كما تريد. وأن على جعفر العسكري وحكومته التخلص من المسألة القديمة والمثيرة للجدل بين العراقيين، وهو يواجه مسألة التجنيد الإلزامي، حيث اجتهدت وزارة الدفاع بالقول، أن اعتماد الجيش العراقي على المتطوعين يستنزف ثروات الدولة[2]. وظهر أن شيوخ وعلماء الدين في الفرات الأوسط لا يحبذون التجنيد الإلزامي وقد عادت إلى الواجهة مذلة الخدمة العسكرية التي واجهها أبناءهم في الجيش العثماني[3]. ويذكر الشيخ محمد باقر الشبيبي نائب لواء (المنتفك) في تصريح له في جريدة العالم العربي الصادرة في الثاني من تموز 1927م، معارضة العراقيين لفكرة هذا القانون ما دامت الأمور على حالها ولم تتحقق رغبات الشعب بالاستقلال[4]. وفي هذه المسألة، انضم رأي الأكراد لرأي الشيعة، حيث أعرب إسماعيل الراوندوزي – نائب لواء أربيل – وقد تكلم بالنيابة عن كل الكرد رفضهم لقانون التجنيد الإلزامي[5]. وفي الوقت الذي كان النزاع القومي والطائفي ينخر في جسد شعب العراق، انتهزت مجموعة سعودية مسلحة الهجوم على مخفر عراقي في منطقة البصية – على مقربة من نجد (السعودية حالياً) في السادس من تشرين الثاني 1927م كان الضحايا ستة من رجال شركة بريطانية للتنقيب وأحد عشر من العمال المدنيين بينهم امرأة[6]، ومع أن الحكومة أرسلت القوات اللازمة لمطاردة الغزاة، إلا أن الموقف المضطرب بقي، حيث أن الإنكليز كانوا يلعبون من خلف الستار للضغط على المفاوض العراقي بغية التسليم بوجهة نظرهم في المفاوضات الدائرة في لندن[7]، حول اتفاقية عام 1926. وبعودة جعفر العسكري من لندن إلى بغداد في الثلاثين من كانون الأول 1927م، وجد أن وزيري المالية ياسين الهاشمي، والداخلية رشيد عالي الكيلاني قد قدّما استقالتيهما فاضطر جعفر العسكري الذي أتعبه المفاوضات بشأن تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية إلى رفع كتاب استقالته في الثامن من كانون الثاني 1928م[8]. ولعل الاستقالة فيها من تأنيب الضمير التي لم يكن جعفر العسكري قادراً على تحمّلها على مر الأجيال والشعب البائس – وهو يخضع لأوامر أجنبي جديد غير مسلم – الذي يتوسم خيراً من سياسييه بعد قرون عثمانية من الاضطهاد والعنف. ليصارح عبد المحسن السعدون الملك فيصل الأول الذي خلف جعفر العسكري على رئاسة الوزارة بأنه يخالف معاهدة 1926م التي عقدتها وزارته السابقة[9] وأنها لم تأت بشيء مفيد مؤثر في تحسين الحالة السياسية،

(1) في 20 كانون الثاني 1927م، زار الملك فيصل مدن الفرات الأوسط، فزار المسيب وكربلاء والنجف والكوفة، ثم عرج إلى أبو صخير والشامية والديوانية والحلة. انظر: جواد الظاهر، المصدر السابق، ص325.

(2) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص326-327.

(3) المصدر نفسه، ص 327.

(4) جريدة العالم العربي الصادرة في 2 تموز 1927م.

(5) فيليب ويلارد آيرلاند، المصدر السابق، ص320.

(6) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، المصدر السابق، ص41.

(7) في المفاوضات التي أجراها الملك فيصل ورئيس الوزراء جعفر العسكري في لندن، وجد الملك أن المندوب السامي البريطاني (هنري دوبس) كان على الدوام يشير إلى عدم كفاءة الدوائر الرسمية وتقصير الملك الشخصي نفسه، ولا يمكن بحث امتيازات أخرى بشأن استقلال العراق. انظر: فيليب ويلارد آيرلاند، المصدر السابق، ص322.

(8) الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، المصدر السابق، ص41.

(9) فيليب ويلارد آيرلاند، المصدر السابق، ص323.

والاقتصادية للشعب وكان نادماً على عرضها على المجلس[1]. ولتدارك الخطأ الذي وقع فيه، ونيته في تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية[2]، تبيّن له أن كل تصريحات البريطانيين إنما هي لتهدئة الأمور، وسياسة مراوغة، وإنهم يلعبون برؤوس الساسة الموالين لهم (وقد أدان نفسه)[3]، فقدم استقالته في العشرين من كانون الثاني عام 1929م، مبدياً بأن شرفه مرتبط بما فعله، واتفق أعضاء حزب التقدم على تأييد رئيسهم، وعدم تأييد أي رئيس وزراء يتعهد بقبول المعاهدة[4]. كانت معارضة الرأي العام لمعاهدة عام 1927م على درجة كبيرة، بحيث لم يكن من الممكن إقناع أي رئيس وزراء بتولي المسؤولية إلا بعد مرور ما يزيد على الثلاثة أشهر[5]. وقد قبلها توفيق بك السويدي[6] في الثامن والعشرين من شهر نيسان 1929م، بشروط منها أن يكون منهاج وزارته خالياً من شؤون المعاهدات والاتفاقيات[7]. ليظهر وكيل المندوب السامي (روبرت بروك

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، المصدر السابق، ص42.

(2) كانت أهم النقاط التي لم يتم التوصل على اتفاق معها مع الجانب البريطاني هي:

أ- تولي العراق المسؤولية التامة للدفاع.

ب- قيادة القوات المشتركة.

ج- سلطة قائد القوات الجوية.

د- إدارة الأحكام العرفية.

هـ- مسؤولية العراق المالية على قواته الخاصة البرية والجوية.

و- مصروفات المندوب السامي البريطاني وحاشيته.

ز- الإعفاء من الرسوم الجمركية.=

ح- إدارة السكك الحديدية.

ط- مدة الاتفاقيتين العسكرية والمالية. انظر: الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، المصدر السابق، ص42.

(3) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص316.

(4) فيليب ويلارد آيرلاند، المصدر السابق، ص323.

(5) آيرلاند، المصدر نفسه، ص324.

(6) توفيق بك السويدي: ولد في بغداد عام 1892م، درس في بغداد واسطنبول، وفي عام 1908م انتمى إلى جمعية المنتدى الأدبي في اسطنبول، كان أحد العراقيين المشاركين في المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في باريس في (18) حزيران 1913م. شكل وزارته في 28 نيسان 1929م التي استقالت بعد مدة وجيزة وذلك في (25) آب 1929م. شكل وزارته الثانية في 23 شباط 1946م، وكان أبرز ما قامت به إلغاء الأحكام العرفية والسماح بتأسيس الأحزاب السياسية. حاول تعديل معاهدة 1930م، ولكن سياسته لم تنسجم مع ما يريده الوصي عبد الإله، فاستقالت حكومته في 30 آذار 1946م. في 5 شباط 1950 شكل حكومته الثالثة التي استقالت في 12 أيلول 1950 وفي 19 تشرين أول 1963م أعلن عن اكتشاف مؤامرة للإطاحة بحكم عبد السلام عارف، وقد ورد اسمه بين المتهمين وحوكم بتهمة التآمر. توفي في بيروت في 15 تشرين الأول 1968. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص419.

(7) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص353.

بويهام)[1] بورقة على الملك فيصل الأول في الرابع عشر من أيلول في أن حكومة صاحبة الجلالة البريطانية سوف تعمل بإيجابية على دخول العراق عصبة الأمم في عام 1932م، وأنها تأمل أن تعقد اتفاقية قبل عام 1932م مع الحكومة العراقية من شأنها تنظيم العلاقات بين البلدين[2]. وهي نغمة على وتر الوطنية، كان الشعب العراقي، ورجل الشارع يلهج بها للحصول على الاستقلال ولكن عن أي استقلال يتحدثون في ظل قوة احتلال بريطانية وسياسيين يعدون الناس نهاراً بالاستقلال ويخفونها ليلاً.

3. سياسة التفاهم والرغبات الشخصية مع ساسة بريطانيا لتوقيع معاهدة 1930م

إن تعمير الموائد الغذائية وتحب الشراب في المناسبات أو بدونها هي سياسة يتفنن بها غالبية الساسة العرب ومنهم العراقيون مع الأجانب. والعراقيون من السياسيين وجدوها فرصة للتفاهم والتناغم المصلحي الشخصي مع رجال السفارة البريطانية، ورجال مخابراتهم المنتشرين في بغداد، وهي من دون شك مناقضة لرغبة ومصالح الأمة العراقية التي قبلت بالسياسيين في غفلة من الزمن. ولعل من العيب وإهانة الشرف أن من يمثل تطلعات الأمة في الاستقلال، أن يتسلل خلسةً للقاء شخصي منفرد مع نظيره الأجنبي، والأخير يفهم مغزاها بعناية، ويفهم في داخله النقيض، إن الأكثر شرفاً هو عندما يقود شخص ما أبناء بلده أثناء الحرب، وقد يكون توقيع الاتفاقيات المهينة والمذلة بحق الشرف الوطني هي أكثر إيلاماً من وقع الحرب نفسها.

أدى الرفض البريطاني لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية إلى غضب الملك فيصل الأول ورئيس وزرائه جعفر العسكري نهاية عام 1927م[3]. كما لم يسلم عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء (الحليف) الذي وقع اتفاقية معاهدة عام 1926م من تهرب المندوب السامي البريطاني (هنري دوبس) لإبداء قدر من المرونة في المفاوضات لتهدئة الرأي العام العراقي[4]. حل (كلبرت كلايتون) خلفاً لـ (دوبس) ليمهد مع السياسيين العراقيين الموالين لبريطانيا الأجواء لإنجاز معاهدة عام 1930م[5]، وهي تعرف الموقف المتأزم في بغداد وفي أطرافها، كما تعرف امتعاض قسم من مكونات المجتمع

---

(1) روبرت بروك بويهام، عمل قائداً للقوة الجوية البريطانية في العراق، واشتغل كوكيل للمندوب السامي حتى وصل القادم هـ. يونغ في (30) أيلول، ثم وصل (فرانس همفريز) مندوباً سامياً في (7) تشرين أول 1929م. انظر: فيليب ويلارد آيرلاند، المصدر السابق، ص324.

(2) كانت الرسالة البريطانية تحوي على:

أ- أن الحكومة البريطانية مستعدة لتأييد ترشيح العراق للدخول إلى عصبة الأمم في عام 1932م.

ب- أن الحكومة البريطانية ستبلغ عصبة الأمم في الجلسة التالية عدم رغبتها العمل بمعاهدة 1927م.

ج- أن الحكومة البريطانية ستبلغ عصبة الأمم عزمها الأكيد لاستقلال العراق عام 1932م.

انظر: جريدة العراق في 19 أيلول 1929م.

(3) أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922-1932م، سلسلة دراسات (217)، بغداد، دار الرشيد، 1980م، ص 114-116.

(4) سجلات البلاط الملكي، ملف مفاوضات لندن لعقد المعاهدة العراقية - البريطانية 1927م، ج9، تسلسل 282، ورسالة الملك فيصل إلى وزير المستعمرات في 26 تشرين الثاني عام 1927م، وثيقة رقم 20، 21، 22.

(5) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص357.

العراقي – علماء الدين في النجف وكربلاء، والأكراد في كردستان – من مغبة قيام ثورة مسلحة جديدة، يواجه فيها الملك فيصل الأول موقفاً ليس من صنع يده[1]. وهو ما فهمتهُ السفارة البريطانية، وفهمت معه كيف تجعل رموزها من السياسيين العراقيين يلبّون مطالبها بتهم ونشوة. فقررت في العلن أن تجري مشاورات تامة وصريحة في جميع شؤون السياسة الخارجية التي تؤثر على المصالح المشتركة: (المادة الأولى)[2]، ويتعهد الطرفان البريطاني والعراقي أن لا يتبعا في سياسة مفردة يمكن أن تخلق مشاكل للطرف الآخر، (المادة الثانية)[3]، اقترحت بريطانيا على العراق، أنه في حالة ظهور نزاع بين العراق ودولة ثالثة، يوحد المتعاقدان مساعيهما لحل الأزمة سلمياً، وفي حالة وقوع الحرب، فإن الطرفين يساند بعضهما البعض[4]. وهي بذلك كانت تقرأ الموقف الدولي المتأزم في أوروبا، وطموح الزعيم الألماني أدولف هتلر لتجاوز تداعيات الحرب العالمية الأولى وهزيمتها العسكرية والسياسية أمام النفوذ البريطاني في العراق.

ولأجل تنفيذ المادة الثالثة، فقد طلبت صاحبة الجلالة البريطانية من ملك العراق تقديم تسهيلات في الأراضي العراقية بما في ذلك استخدام السكك الحديدية، والأنهر، والموانئ والمطارات، ووسائل المواصلات، وكانت (المادة الرابعة) منها[5]، أن تؤجر القواعد الجوية بشروط مدرجة في الملحق، (المادة الخامسة)[6]، وأن تنتقل جميع المسؤوليات التي كانت مترتبة على صاحبة الجلالة البريطانية إلى جلالة ملك العراق وحده، (المادة الثامنة)[7]، وأن توضع المعاهدة موضع التنفيذ عندما يدخل العراق في عصبة الأمم، وأن مفعولها لمدة خمسة وعشرين سنة من تاريخ حصول العراق على العضوية[8]. كما أن من بنود المعاهدة والملاحق الخاصة بتأجير القواعد الجوية (الشعيبة) في البصرة، و(الحبانية) غرب العراق، أن يتم الإعفاء من الضرائب الذي تتمتع به القوات البريطانية، والأهم أن لبريطانيا الحق في نقل القوات والتجهيزات عبر العراق مقابل تقديم المساعدة العسكرية لها[9]. وهو ما أحدث مشكلة بين الطرفين خلال ثورة مايس 1941م (سنذكرها لاحقاً). وعلى هذه النقاط التي ارتكزت عليها مناقشات معاهدة عام 1930م، نجد أن عبد المحسن السعدون – الذي شكل وزارته الرابعة في أيلول 1929م – يقول أن مقترح الحكومة البريطانية يحقق شطراً من رغائب الأمة العراقية التي لا ترضى عن الاستقلال بديلاً[10]. والحقيقة أن وسام الشرف البريطاني من الدرجة الأولى الذي لازال يعتز به (دون غيره)، قد حفزه

---

(1) المصدر نفسه، ص 361.

(5) F.O. 371 E 4971/41/94 record of proceedings of the British and Iraqi delegations in Baghdad April – June 1929 third meeting in 15th April 19-1929.

(3) فيليب ويلارد آيرلاند، المصدر السابق، ص326.

(1) India office library records R/51/5/168 Article, p. 2.

(5) أحمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق، ص155.

(6) فيليب ويلارد آيرلاند، المصدر السابق، ص326.

(7) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، المصدر السابق، ص190.

(8) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص378.

(6) F.O. 1408 E 4971/41/93, the twelve meeting 5 June, 1929.

(10) اتهم البعض من نواب المعارضة حكومة السعدون بالتراجع عن مطاليب الشعب، بقول المحامي محمد زكي (نائب البصرة)، أن الأحداث والأسباب التي أدت إلى استقالة فخامة السعدون في وزارته الثالثة لا تزال ماثلة في أذهاننا، وسبق أن أيدنا السعدون حول ما سماه المطالب العراقية، والآن أسأل فخامة السعدون: أين تلك المطالب، وما الذي تحقق منها؟ ألم ترجع

مرة أخرى للعمل مع الشريك رغم الانتقادات العنيفة له التي وصلت إلى حد الخيانة، وقد قرأ رجل الشارع بنود الاتفاقية الجديدة ليعبر عنها بالمذلة والإهانة الجديدة بعد ربع قرن من احتلال العراق الذي بدأ عام 1914م. وكانت واحدة من الأسباب التي قادت الملك للعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف خفي يقود إلى زوال التأثير السياسي البريطاني الثقيل، كما أنهُ يفتح باباً للمفاوضات مع الولايات المتحدة التي بدت راغبة لمد يدها في العراق فقرر مجلس الوزراء العراقي برئاسة نوري السعيد - تقلد المنصب في 23 آذار 1930 - تفويض وزير العراق في لندن (جعفر باشا العسكري) لتوقيع المعاهدة العراقية ـ الأمريكية في التاسع من كانون الثاني 1930م، تضمنت اعتراف واشنطن بالعراق كدولة مستقلة[1].

وفي خطوة ملكية أخرى أرادها الملك للتخفيف من ثقل الاتهامات الشعبية، فقد عزم على تكليف نوري السعيد العسكري والسياسي البارع[2] لأن يكون رئيساً للوزراء. وقد ساعدتهُ معرفته اللغة الإنجليزية لأن يكون أكثر تفاهماً مع سياسيي بريطانيا[3]. الذين صرحوا مراراً بأنهم راغبين بتأسيس دولة عراقية مستقلة[4]، والحقيقة أن السفارة البريطانية والمس بيل شخصياً كانت تواقة على الدوام للاستماع إلى آراء نوري السعيد وصهره جعفر العسكري عند عودتهم إلى العراق، وكانت تجد فيه رجلاً مناسباً للحديث معه عن مستقبل العراق. ولوضع أسس المعاهدة الجديدة على أرض الواقع. شرع نوري السعيد رئيس الوزراء في نيسان عام 1930م مفاوضاته مع المندوب السامي البريطاني (فرنسيس همفريز) وكانت تدور حول محورين[5]:

أ- الاعتراف بخط وحماية المواصلات الجوية لصاحبة الجلالة البريطانية بصورة دائمة وفي جميع الأحوال.

ب- دخول العراق عضواً في عصبة الأمم عام 1932م.

سببت بنود معاهدة عام 1930 أزمة سياسية حقيقية، فقد شعر ناجي السويدي الذي شكل الوزارة بعد انتحار عبد المحسن السعدون في تشرين الثاني 1929 باستحالة التوافق مع الشروط البريطانية لعقد الاتفاقية، ففضل الاستقالة في بداية

الوزارة الحاضرة بالقضية العراقية سبع سنوات إلى الوراء؟ وكان رده أن حالة الاستقلال لا تهيأ ولا يكون ذلك بالكلام والأقوال الفارغة، فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية. كان ذلك الكلام الجارح بمثابة صدمة له، فانتحر السعدون في الثالث عشر من تشرين الثاني 1929م. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، المصدر السابق، ص173. وانظر كذلك: جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 364.

(1) طلبت الولايات المتحدة من الحكومة العراقية أن يسمح لرعاياها بأن يؤسسوا في العراق معاهد تربوية وخيرية ودينية، وجاء في أحد بنود البروتوكول، أن لا تتدخل الحكومة العراقية في الأمور المتعلقة بمنهج التدريس كجدول أوقات للدروس والنظام والأمور الإدارية في المدارس التي يؤسسها رعايا الولايات المتحدة الأمريكية في العراق. انظر: جواد الظاهر، المصدر السابق، ص369.

(2) كانت العلاقة متينة بين الملك فيصل الأول ونوري السعيد منذ إعلان الثورة العربية الكبرى في الحجاز، واشتراك نوري السعيد في الجيش العربي، ومرافقته للشريف ناصر عند وصول الجيش العربي لتحرير سوريا من العثمانيين في 1/10/1918م. ورافق نوري السعيد الأمير فيصل (الملك) إلى دمشق، ورافقه عند حضوره مؤتمر الصلح في باريس، وكان مفوضاً (نيابة عن الأمير فيصل) مع الفرنسيين. انظر: جواد الظاهر، المصدر السابق، ص375.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، المصدر السابق، ص191.

(4) المصدر نفسه، ص 191.

(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، ص192.

آذار 1930. من الجهة الأخرى، اتفق خمسة من وزراء حكومة السويدي المستقيلة معارضة تشكيل وزارة جديدة[1]. إلا أن نوري السعيد الذي أقسم اليمين عندما قبل تشكيل الوزارة، قد أخذ بتحالف جديد أساسهُ المندوب السامي البريطاني، وصداقة الملك فيصل الشخصية لهُ، لإنجاز ما كلف به. وهو خروج عن حلفائه القدامى، الذين فضلوا تشكيل جبهة معارضة داخل مجلس النواب كان أقطابها: ياسين الهاشمي، وحكمت سليمان، ورشيد عالي الكيلاني، وناجي السويدي، وعلي جودت الأيوبي، وتوفيق السويدي. وتصلب الطرفان في حزبين متنافسين هما حزب العهد العراقي (نوري السعيد) وحزب الأخاء الوطني الذي يتزعمهُ ياسين الهاشمي -الذي تحالف بدوره مع الحزب الوطني الذي يتزعمهُ جعفر أبو التمن- وأسسا جبهة وطنية من العرب السنة والشيعة لإسقاط نوري السعيد وإنهاء مفاوضات المعاهدة العراقية البريطانية عام 1930 التي حمل السعيد وزر إبرامها كاملاً.

وقع نوري السعيد وفرنسيس همفريز بالحروف الأولى على المعاهدة في الثلاثين من حزيران 1930م حتى بدون وجود الملك داخل العراق. وقررا (أي السعيد وهمفريز) أن يذاع الاتفاق في بغداد ولندن في الثامن عشر من تموز 1930م[2]، كما تبادلا مذكرات فسرت بعض أحكام المعاهدة كتعيين الممثل البريطاني في العراق لمتابعة الملحق العسكري للمعاهدة، وتبين لاحقاً أن ملحقاً سرياً أخفاه نوري السعيد عن الملك فيصل ووزرائه والبرلمان والصحافة[3]، وتمسكت به بريطانيا دون أن تنظر إلى حليفها بالشفقة -الذي عمق علاقاته الشخصية بهم- من تجريح قاسٍ وصله وصفه الشارع العراقي فيما بعد في سلة خونة الأمة.

قوبل نشر شروط المعاهدة لعام 1930م بمعارضة واسعة وقاسية، حيث نشرت جريدة البلاد مقالاً حولها بالقول، أن المعاهدة الجديدة تقدم برهاناً جديداً على أن الحكومة البريطانية لا تشارك العراقيين الوطنيين في شعورهم، وأنها نقطة سوداء في تاريخ الكفاح الوطني لهذه البلاد المغلوب على أمرها، كما أن بنودها ليست سوى قيود وضعت من دون رحمة في أعناق العراقيين لتحكم عليهم بالعبودية مدة ربع قرن[4]. كما أفضت صحيفة العالم العربي في مقال مطول لها: بما يلي "... أما أن نقيم من الآن القيامة ونقعدها وندق الطبول وننفخ بأبواق الظفر والسرور ... فهذا مما يعد سابقاً لأوانه، بل إنه يضر المصلحة العامة ضرراً عظيماً، لا سيما أن هناك مطالب عراقية خطيرة لا تزال مصطدمة بصخرة التصلب والحرص البريطانية الهائلة"[5]. وذكرت جريدة (نيويورك تايمز) الأمريكية الصادرة في السادس من تموز 1930م بصدد المعاهدة العراقية

---

(1) الوزراء الخمسة هم: ناجي السويدي، ياسين الهاشمي، عبد العزيز القصاب، ناجي شوكت، ونوري السعيد، والأخير ليس معارضاً لبنود الاتفاقية بل هو المعوّل عليه بريطانياً، وبيّن الوزراء الأربعة أن لا اتفاق مع أي شخصية وزارية تريد التفاوض. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 56.

(2) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص379.

(3) كان الملحق السري عبارة عن كتاب شخصي بعث به نوري السعيد إلى المندوب السامي البريطاني في يوم توقيعهما على المعاهدة تناول فيه قضية حرس المطارات التي أشارت إليه الفقرتان (1، 4) من الملحق العسكري للمعاهدة، وتمسكت الحكومة البريطانية به تمسكاً شديداً واعتبرته واجب التنفيذ. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج3، المصدر السابق، ص194.

(4) جريدة البلاد في 22 تموز 1930م.

(5) جريدة العالم العربي في 2 تموز 1930م.

-البريطانية بالقول، فمن الجهة الواحدة وضعت المعاهدة حداً فاصلاً لمدى الانتداب الذي اضطلعت به بريطانيا على العراق منذ أن انتهت الحرب العظمى، ومن الجهة الأخرى أبقت مستقبل هذه الدولة العربية مكتنفاً بغيوم من الغموض[1]. إلا أن نوري السعيد بدا مطمئناً لوعود السفارة البريطانية، فشرع في انتخاب مجلس جديد، والاعتماد على حزبه لإقرار المعاهدة[2]، وهو يملك سبعين مقعداً في المجلس من أصل ثمانية وثمانين مقعداً[3]. وواقع الأحزاب السياسية العراقية في تلك الحقبة أنها ذات أعمار قصيرة بدون غرس مؤسساتي، وكانت تمثل مجتمعاً سياسياً عندما تكون في المعارضة، وجماعة سلطة عندما تكون في الحكم[4]. وكسلفه عبد المحسن السعدون، كان نوري السعيد يتطلع دوماً في حديثه أمام الآخرين، أن هدف سياسته خلال السنة القادمة هو تحقيق الاستقلال للعراق، وهو هدف ضعيف أراد أن يبرر فيه تنازله المهين للبريطانيين عبر اتفاقية عام 1930م، وهو ما دفع ياسين الهاشمي (زعيم حزب الشعب) وجعفر أبو التمن[5]

---

(1) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ج2، المصدر السابق، ص195.

(2) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 381.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 119.

(4) الأحزاب السياسية التي تأسست خلال حقبة 1922 – 1932

الحزب	زعيم الحزب	تاريخ التأسيس
1. الحزب الوطني العراقي	جعفر أبو التمن	2 آب 1922
2. جمعية النهضة العراقية	امين الجرجفجي	19 آب 1922
3. الحزب الحر العراقي	محمود عبد الرحمن النقيب	3 أيلول 1922
4. حزب الأمة	ياسين الهاشمي	19 آب 1942
5. حزب الاستقلال الوطني	آصف وفائي آل قاسم اغا	11 أيلول 1942
6. جمعية الدفاع الوطني عن ولاية الموصل	أحمد فخري	25 كانون الثاني 1925
7. جمعية الدفاع الوطني في السليمانية	أحمد توفيق	19 شباط 1925
8. حزب التقدم	عبد المحسن السعدون	حزيران 1925
9. حزب الشعب	ياسين الهاشمي	20 تشرين الثاني 1925
10. حزب الجمعية الوطنية	محمد مهدي كبه	أيار 1928
11. حزب العهد العراقي	نوري السعيد	14 تشرين الأول 1930
12. حزب الأخاء الوطني	رشيد عالي الكيلاني ثم ياسين الهاشمي	20 تشرين الثاني 1930

انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 54.

(5) جعفر أبو التمن: هو الحاج محمد جعفر بن الحاج محمد حسن بن الحاج داود أبو التمن، من مواليد بغداد 1881-1945م. نشأ أبو التمن من أسرة عربية، وكان جده يتمتع في أيام العثمانيين بالوجاهة والثراء، أما تسميته أبو التمن فقد جاءت نتيجة الأرباح التي حصل عليها الحاج داود من تجارة (الشلب)، درس جعفر اللغة العربية والدين على يد مدرسين خصوصيين وكان بداية نشاطات جعفر المساهمة في تأسيس المدرسة الجعفرية لتعليم الطلاب على أصول الدين والفقه. قبل إعلان ثورة العشرين، أقر ممثلو الحركة الوطنية أن يكون جعفر أبو التمن ممثلاً لهم في منطقة الفرات الأوسط والاتصال بالمراجع الدينية، في 12 آب 1920 داهمت السلطات البريطانية بيت جعفر أبو التمن باعتباره أحد الرموز الوطنية المحرضة على ثورة العشرين،

(زعيم الحزب الوطني) للعمل سوية بهدف الإطاحة بحكومة نوري السعيد[1]. الذي واجه تمرداً كردياً جديداً اضطر الجيش العراقي من احتلال قرية (برزان) – شمال شرق البلاد – معقل الزعيم الكردي محمود البارزنجي عام 1932م، وهروبه إلى تركيا[2]. إن الأكراد ليسوا وحدهم في كردستان من يريد الانفصال عن الدولة العراقية، بل ظهر لنوري السعيد وجود تمرد آخر، كان طرفه الطائفة الآثورية (الآشوريين)[3]. الذين وجدوا في الوجود البريطاني حامياً لكيانهم، وهو ما جعل زعيمهم (شمعون مار بولص) في عام 1933م، مصراً على أن تكون له سلطاته الزمنية والدينية على أتباعه، مناشداً حكومة رشيد عالي الكيلاني تلبية مطالبهم.

4. بريطانيا ترعى مصالح الطائفة الآثورية في العراق

حصل العراق على عضوية دولة في عصبة الأمم عام 1932م بعد تنفيذ الشروط البريطانية – ومنها توقيع معاهدة عام 1930م سيئة الصيت – وفي هذا يعتبر العراق أول دولة عربية تحصل على الاستقلال حتى وإن كان شكلياً. إلا أن

ولكنه تمكن من الهرب. كان موقف جعفر أبو التمن مسانداً لترشيح ملك عربي على العراق من الحجاز الشريف حسين ولكن بشرط تشكيل حكومة عربية مستقلة، ولكنه لم يعد إلى العراق إلا بعد انتهاء مراسيم تتويج فيصل ملكاً. عين أبو التمن وزيراً للتجارة في الوزارة النقيبية الثانية عام 1922م، واستقال بعد مرور شهر احتجاجاً على المناقشات التي سبقت معاهدة الانتداب عام 1922م. كان جعفر أبو التمن أحد الرموز الأساسية في الحزب الوطني العراقي المعارض لسياسة الإنجليز. توفي بتاريخ 20 تشرين الثاني 1945م ودفن في النجف. انظر: عبد الرزاق الحسني، الدراجي، المصدر السابق، ص 472–782.

(1) أصدرت الهيئة الإدارية للحزب الوطني العراقي قراراً لإبلاغ الهيئات الدبلوماسية والمنظمات الدولية عن الحقائق السياسية التي يمر بها العراق بعد توقيع معاهدة عام 1930م، وشملت المذكرة كلاً من عصبة الأمم في جنيف، وزارة الخارجية البريطانية، وممثل الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وإيطاليا، وتركيا وإيران، وكانت النقاط الأساسية في المذكرة:

أ- أن حكومة العراق برئاسة نوري السعيد جرى تأليفها لتنفيذ سياسة خاصة مجحفة بحقوق البلاد ولم يعاضدها البرلمان خلافاً للدستور العراقي.

ب- أن الحكومة عطلت أكثر من (20) صحيفة، وساقت المحررين إلى المحاكم الجنائية ومنعت الاجتماعات العامة وانتهجت سياسة الشدة لمنع أصوات معارضيها خلافاً للقوانين.

ج- أن الحكومة الحالية عقدت معاهدة مع بريطانيا تضمنت مواد لخدمة الأغراض الاستعمارية البريطانية، ووضعت العراق تحت الحماية البريطانية لمدة لا تزيد على الربع قرن.

د- أن الحزب الوطني وأكثرية الشعب المؤيدة له يعتبر كل معاهدة أو اتفاق تجيزه الحكومة الحالية ملغاة وباطلة. انظر: جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 381–382.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 120.

(3) الآشوريين: مجموعة قبائل جبلية ينتمون للدين المسيحي، نساطرة المذهب، لغتهم مزيج من الآرامية والسريانية. حتى عام 1914م، كانت القبائل الآشورية تسكن إقليم حكاري (الأناضول التركية) وتدين بالولاء للسلطان العثماني، تخضع هذه المجموعات إلى نظام ديني قبلي هرمي يرأسهم بطريارك يلقب (مار شمعون) ومعناها السيد ويسمى بطريارك الكنيسة الشرقية النسطورية في العالم. قرية (قوجانس) = =في حكاري تركيا هي المقر الخاص للبطريارك. زعامتهم وراثية، وكان خطأهم هو بتحالفهم مع الروس في الحرب ضد الدولة العثمانية مما سبب في عمليات انتقام ضدهم. توفي شمعون مار بولص عام 1920م في بعقوبة. انظر: تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 120–123. وكذلك: جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 423.

مقدار ابتهاج الملك فيصل الأول بذلك لم يكن كان كما يفكر به نوري السعيد – باعتبار أن العراق أصبح دولة مستقلة في زمنه – الذي بات يخشى غضب الشعب والقوى الوطنية عليه. لقد شجع الاستقلال (المرهون للأجنبي) ردود أفعال وإشاعات بين الناس حول هوية العراق العربية وبين أن يكون مجرد مجتمع وطني عراقي، وقادت إلى خلافات بين السياسيين حول سياسته الداخلية والخارجية. كما جعلت من اتجاه تلك السياسة موضوع نزاع غالباً ما عبّرت عنه أحزاب مختلفة حول الهوية الوطنية للبلاد، وكانت واحدة من الأزمات التي حيّرت الملك فيصل الأول، وأتعبته صحياً وبات في حيرة كيف يتعامل مع المكر والخبث الإنكليزي وبين مطالب الشيعة في الجنوب (باستقلال العراق) وهو مطلب تعجيزي، ومطالب الأكراد في الشمال (بالحكم الذاتي) ورغبة السنة في تولي (مناصب الدولة) والشعب بعيداً عن رغائب القلة الشخصية التي تريد أن تجلس على كراسي الحكم. ولكن ما هو مطلب الجماعات الآثورية، وهي قلة هربت من سطوة الحاكم العثماني؟

اعتمدت بريطانيا على قوات (الليفي) من الآثوريين لحماية مقراتها في قاعدتي الشعيبة في البصرة والحبانية في غرب بغداد بموجب معاهدة 1930م[1]. أظهر الآثوريون تخاوفهم من نيل العراق استقلاله دون أن يحصلوا على مكاسب تاريخية ومعنوية لسلطتهم الدينية، وحدود لوطنهم من سلطة الانتداب البريطانية، وحذروا بصوت عال السلطات البريطانية أنهم سوف ينسحبون من الجيش البريطاني اعتباراً من أول شهر تموز 1932م تحت ميثاق أسموه (الميثاق الوطني الآثوري) في مدينة دهوك المتاخمة للحدود التركية[2]. وجد ولي العهد الأمير غازي بن الملك فيصل الأول، أن هناك تحدياً بالغاً من الآثوريين للدولة العراقية عندما أطلقوا مسعاهم للاعتراف بسلطة (المار شمعون) الدينية، واعتراف آخر بعدم مصادرة أسلحة مجموعاتها، وهو ما يعني دعوة مفتوحة لإنشاء دولة لهم في مدينة (دهوك)، تشكل حاجزاً مع الجمهورية التركية، وهو ما تسعى إليه بريطانيا تحت غطاء أنهم أقلية مضطهدة من الحكم التركي. ولتدارس الأمر حول مخاطر الاصطدام مع توجهات السفارة البريطانية دعا ولي العهد إلى اجتماع في حزيران 1933م ضمّ وكيل السفير البريطاني، ورئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني، وفيه طلب الأمير الشاب من آمر حامية الموصل الزعيم (بكر صدقي) إنهاء تمرد الآثوريين ومفاتحة قوة الانتداب الفرنسية في سورية لإبعاد الآثوريين عن مناطق الحدود ونزع سلاحهم. وقد أثارت

---

(1) اديث وأني، ايف بينروز، المصدر السابق، ص 162.

(2) كانت مطاليب الآثوريين تتلخص بما يلي:

أ- الاعتراف بالآثوريين شعباً ساكناً في العراق وليس طائفة دينية أو عنصرية.

ب- إيجاد وطن لهم في العراق مفتوح لكافة الآثوريين في الداخل والخارج وأن يكون مركزهم في محافظة (دهوك).

ج- تسجيل الأراضي بأسماء الآثوريين مع صرف المبالغ اللازمة لهم بصورة رسمية وتمنحه وساماً عالياً.

د- أن يمثل الآثوريين نائباً في البرلمان.

هـ- فتح مدارس لتدريس اللغة الآثورية والعربية معاً.

و- تأسيس أوقاف لرجال الدين الآثوريين.

ز- عدم مصادرة سلاح الآثوريين.

انظر: جواد الظاهر، المصدر السابق، ص402.

حفيظة (اوجلفي فوربس) وكيل السفير البريطاني بقوله: انه ليس باستطاعة الحكومة النيل منهم[1]، وذهب فوربس وكورنواليس – مستشار وزير الداخلية – بالقول أن حجز مار شمعون سيؤدي إلى قيام ثورة ضد الحكومة، وأن ذلك يمس بمعاهدة عام 1930م، ويؤدي إلى تدخل القوة الجوية البريطانية إذا لزم الأمر[2]. فيما أشار حكمت سليمان – التركماني – وزير الداخلية في رسالته إلى رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني حول تمرد الآثوريين في منطقة (سميل) شمال الموصل بالقول، أن قرية سميل تقع ما بين كثير من القرى الصغيرة المتناثرة المأهولة بالآثوريين، والتي جعلوها مركزاً لعملياتهم واجتماعاتهم، التي أغضبت أبناء العشائر المجاورة ليلتحموا معهم في معركة صباح الحادي عشر من آب 1933م، كان نهايتها سقوط (350) قتيلاً من الطرفين[3]. وبدت قناعة الملك فيصل الأول الذي عاد من لندن بصحبة وزير الخارجية نوري السعيد في أواخر شهر آب 1933، أن هناك قوة أجنبية هي التي شجعت الآثوريين على التمرد. ولكن الملك الممسك بقواعد اللعبة السياسية إبان حكمه كان مدركاً غياب البديل عنهُ، وهو ما جعله محجماً عن ذكر اسم بريطانيا بالاسم، وهي خلف تمرد الآثوريين. وكأنه بات مدركاً أن موته سيحفز قوى انفصالية وأخرى إنقلابية، ولكنه ما لبث إلا أياماً قليلة بعد سفره إلى سويسرا للعلاج مرة أخرى حتى فارق الحياة في الثامن من شهر أيلول 1933م ودفن في بغداد[4].

---

(1) أثارت تصريحات القائم بالأعمال البريطاني الأمير غازي، واستدعاه البلاط ليسأله عن مقصده بحدوث ثورة ومساندة الآثوريين بطائراتهم، واستدرك القائم بالأعمال أن الموقف البريطاني سيؤدي إلى استقالة الوزارة، وأن مقصده بالثورة إذا وقعت فإنها ستهدد سلامة الطائرات البريطانية نظراً للموقف الذي سيتخذه الآثوريون الموجودون في قوات الليفي عندما يجدون إخوانهم وأقرباءهم قائمين بثورة ضد الحكومة العراقية. انظر:

Decode (Mr. Ogilve Forbes) to (F.O) Dated 19/6/2933, No. 130 P. R.O F.O 371/16882/E3923, pp. 59-60.

(2) Ibid, p. 60.

(3) جواد الظاهر، المصدر السابق، ص 436.

(4) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص 56.

الفصل الثالث

الاضطرابات السياسية والعسكرية بين العراق وبريطانيا

1933 — 1947م

المبحث الأول: الملك الشاب غازي الأول يستقوي بضباط الجيش العراقي لتحقيق طموحاته الوطنية والقومية 1933 —1939م

المبحث الثاني: استثمار الضباط القوميين، أحداث الحرب العالمية الثانية 1939 - 1941م

المبحث الثالث: الحرب البريطانية —العراقية مايو/أيار 1941م

المبحث الرابع: حكومات عراقية بلا دور سياسي وبدون جيش يحمي البلاد 1941 —1945م

المبحث الأول

الملك الشاب غازي الأول يستقوي بضباط الجيش العراقي لتحقيق طموحاته الوطنية والقومية 1933 – 1939م

حددت اتفاقية عام 1930م –الموقعة بين بريطانيا والعراق –في ملحقها العسكري، أن يوافق جلالة ملك العراق على تقديم كل التسهيلات الممكنة لتنقل القوات البريطانية على الأرض العراقية بما فيها استعمال التلغراف اللاسلكي[1]. كما حددت الاتفاقية في مضمونها إلزام الحكومة العراقية توفير حرس خاص لحماية القواعد الجوية قاعدة (الشعيبة) في البصرة، وقاعدة (الحبانية) في غرب العراق، مقابل تعهد بريطاني لتعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المدارس العسكرية البريطانية، وتجهيزه بالأسلحة والعتاد والطائرات والسفن، وفق أحسن ما تنتجهُ المصانع البريطانية[2]. ولأجل تطوير الجيش العراقي بالسرعة الممكنة، فقد اقترحت وزارة الحرب البريطانية إرسال بعثة عسكرية استشارية إلى بغداد لمتابعة إنشاء المدارس العسكرية، وأعمال تنظيم الملاكات اللازمة للجيش العراقي وتدريبه وفق ما هو معمول به في بريطانيا[3].

تعهد الملك الشاب غازي[4] –ذو الحادي والعشرين ربيعاً –الذي توج على عرش العراق في يوم وفاة والده بمتابعة برنامجه السياسي الذي سار عليه لتحقيق استقلال كامل يفخر به شعب العراق، وهو لذلك تجدهُ يطمئن الرموز السياسية والعسكرية مثل جعفر العسكري ونوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي بأنه لن يتخلى عن مشورة الآخرين، وإيجاد طريقة مناسبة للتفاهم مع السفير البريطاني في حال ظهور خلافات حول تطبيق بنود معاهدة عام 1930م[5]. وكانت البداية أن كلف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الوزارة في التاسع من أيلول 1933م[6]، والاستماع إلى وجهة نظر عمه الأمير عبد الله (أمير شرق الأردن) بأن لا يلجأ إلى لعبة حل مجلس النواب تحت أي ظرف لأن ذلك يضعه في دوامة الصراعات الحزبية (وهو ما يزال قليل الخبرة والتجربة)، إلا أن ما خزنتهُ ذاكرة الملك الشاب، هو في الطريقة التي سارت عليها السفارة البريطانية إبان تمرد الآثوريين في أواخر عهد والده، واحتمال تدخل القوة الجوية

---

(1) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص 64.

(2) جريدة الاستقلال في 26 شباط 1934.

(3) جريدة الأهالي الصادرة في 9 أيلول 1934.

(4) الملك غازي الأول: (1933 – 1939م) ولد في مكة المكرمة في (21) آذار 1912. وفي عام 1923 غادر غازي مكة للعيش في شرق الأردن في كنف عمه عبد الله بن الحسين. وصل إلى بغداد في (5) تشرين الأول 1924 بصفته ولياً للعهد. غادر إلى لندن للدراسة في كلية هارو عام 1926. وبعد عودته إلى بغداد، التحق في تشرين الأول 1928 بالكلية العسكرية العراقية. أصبح ملكاً بعد وفاة والده عام 1933. كانت مواقفة الوطنية والقومية مثيرة لبريطانيا وخاصة منها المطالبة بضّم الكويت إلى العراق، وتقريب الضباط إليه. قتل في حادث سيارة في (4) نيسان 1939م. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 478.

(5) Majid Khadduri, op. cit, p. 36.

(6) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص 67.

البريطانية لصالح مجموعات التمرد الآثورية وقد أثارت في عقله الشكوك قبل أن يتراجعوا ويعيدوا تفسير المعنى والمقاصد من ذلك تحت تبرير أن قوات الليفي (من الآثوريين) قد يتركون عملهم في القواعد الجوية، ولكنه فهم المغزى الحقيقي من ورائها[1].

تجاهل الملك غازي رغبة السفير البريطاني (فرانسيس همفريز) F.Humphrys في إسناد الوزارة إلى نوري السعيد أو (ناجي شوكت) بعد استقالة الكيلاني في تشرين الثاني 1933م. بعد أن اصر الأخير على حل المجلس النيابي الذي أرادهُ حزب الإخاء (المؤلف من الكيلاني وياسين الهاشمي وحكمت سليمان)[2]، معطياً لنفسه الحق في الابتعاد عن جهرة السياسيين ومشاكلهم، (لا يوجد أحد منهم في عمر سنه) محبذاً أن يقترب ويقرب أصدقاءه من أصحاب المهنة العسكرية من العراقيين الذين درسوا معه في الكلية العسكرية العراقية[3].

استهل الملك الشاب هوايته المفضلة – ذات البعد السياسي – عندما حث الشباب العراقيين على تبني الحركة الكشفية والانخراط في الأندية الرياضية التي تعيد لهم التعود على النظام والطاعة. وقد لقيت استجابة كبيرة بين عموم الشباب الذين شاهدوا على الطبيعة أقرانهم في مخيمات العمل الألمانية. وكيف أنهم يتلقون تعليمات الفوهرر هتلر بروح الانضباط[4]. الأمر الذي دفع الملك غازي لأن يقول خلال افتتاح المخيم الكشفي في آذار 1934م أن الوطن تحرسه ناشئة متشبعة بروح الإخلاص وقوة الإيمان وهدف الوحدة[5]. وفسر كلامه أن الجيش العراقي يحتاج إلى مثل هؤلاء لغرض القيام بواجبه في الاستقلال والتحرر، متجاهلاً مراقبة رجال السفارة البريطانية التي تتبعت توجهاته الوطنية. وبفضل رعاية الملك غازي لحركة الفتوة، فقد شهدت العاصمة بغداد عام 1936م استعراضاً عاماً اشترك فيه حوالي (10.000) طالب باللباس العسكري وهم يحملون بنادقهم ورددوا أمام الملك غازي في ساحة الكشافة نحن الذين نضحي، أرواحنا لله والوطن والملك[6].

---

(1) فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، بغداد، مطبعة عصام، ج3، ص 216.

2 Majid Khadduri, op. cit, p. 45.

(3) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص478.

(4) ملفات البلاط، ملف (كشافة العراق) رقم 11 تسلسل 1914 (وثائق 7، 17، 19).

(5) جريدة الاستقلال الصادرة في 26 شباط 1934م.

(6) تشبث الملك غازي بالحركة الكشفية وكان متأثراً إلى حد بعيد بما سمعه وعرفه عنها في البلدان الأوروبية معتقداً أن قوة الشباب تعتمد على تربيتهم تربية صحيحة على الإخلاص والتضحية في سبيل الوطن، وتحمل مصاعب الحياة وخشونة العيش والنظام وضبط النفس والتعاون. وكان يجدها كذلك بمثابة احتياط للجيش على أساس أن الألمان والروس والإيطاليين قد استخدموهم فعلاً لهذا الغرض. وكان مما طلبه الملك غازي أن يتم تدريب وإعداد (25000) كشاف بين عمر (15 و 25) من طلاب المدارس. وكان أبرز مظاهر التوجه لإعداد الشباب عسكرياً هو تشريع نظام (الفتوة) رقم 50 لسنة 1935م، ومساعي (جمعية الجوال العربي) بصفة خاصة. وبوجود وزارة ياسين الهاشمي القومية تقرر تدريب طلاب المدارس المتوسطة والثانوية ودور المعلمين والمدارس الصناعية على استعمال السلاح وذلك بمساعدة وزارة الدفاع. انظر: جريدة الاستقلال 10 مايس/ أيار 1936م.

1. الملك غازي يشجع النزعة العروبية في جيش العراق

تبنى الملك الشاب غازي سياسة مع ضباط الجيش – لم تكن مقبولة إبان حكم والده – تقوم على الاتصال المباشر بهم وقبول الاجتماعات معهم في قصره، وفي زيارات البعض له خارج أوقات الدوام الرسمي. كان الملك يتجنب العلاقات الرسمية بين رئيس ومرؤوس، وكأنه في جلسة عائلية، ليحل لهم مشاكلهم واحتياجاتهم[1]. ويظهر من رسالة الملازم ناظم الحاج سلمان في الرابع من كانون الأول 1934م للملك بالقول أريد تقلني يا عزيزي بكل سرعة لأني لا أطيق الابتعاد أكثر من هذه المدة[2]. شعر ضباط الجيش العراقي أن وجود ضباط البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية بينهم وكأنهم مراقبين لتصرفاتهم، سيّما وقد استمر موقف بريطانيا معارضاً لأهدافهم في مشروع الدفاع الوطني والصوت العربي القومي الناهض بين ضباطه في ضرب الآثوريين عام 1933م[3]. ليطلب الملك منهم إهمال توجيهات البعثة العسكرية البريطانية [4] وهو ما أثار غضبهم أكثر من مرة في تعيين بعض الضباط في مراكز قيادية رغم معارضتهم[5]. وكان مقدار الإثارة للساسة البريطانيين هو أن الملك لم يهتم فقط بصفوف الجيش من مشاة وخيالة ومدفعية، ولكنه ذهب بعيداً للاعتناء بسلاح الجو، ومحبته لها – أنه كان طياراً ماهراً – عندما خاطب المواطنين كيف أن الشعوب وحكوماتها تعطي أهمية كبيرة لهذا السلاح للمحافظة على كيان الدولة، وتعهد بتخصيص مورد خاص لأسر العوائل التي تفقد أبناءها في حوادث الطيران، واعتبر طيارو تلك الفترة انه العهد الذهبي لسلاح الجو العراقي. ولكن على الملك أن يواجه مؤامرات السفارة البريطانية عن طريق رموزها[6].

2. لعبة تمرد العشائر على الملك غازي الأول

كان على الملك غازي – القليل الخبرة والحنكة السياسية – أن يمارس اللعبة السياسية مع الخصوم من الموالين للسياسة البريطانية ويقطع عليهم الطريق في تقريب رؤساء العشائر في الجنوب والشمال إليه كما عمل مع الضباط. إن وجود حزب الإخاء و(جماعة الأهالي) ورموزها جعفر أبو التمن وحكمت سليمان وكامل الجادرجي وآخرون قد حرضوا باستمرار رؤساء العشائر لإحداث تمرد يفضي في العادة إلى استقالة الوزارة دون قدرة لقمعها من قبل الجيش

---

(1) أفاد العقيد الطيار المتقاعد موسى علي في مقابلة مع مراسل صحيفة الثورة البغدادية بتاريخ 2 مايس 1979م.

(2) ملفات البلاط (رسائل عامة إلى الملك غازي) بدون رقم وثيقة.

(3) رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 – 1941، بغداد، جامعة بغداد – كلية الآداب، 1979، ص 125.

(4) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص73.

(5) مقابلة أجرتها صحيفة الثورة البغدادية مع تحسين قدوري في 18 كانون الثاني 1979م.

حل العقيد إبراهيم حمدي الراوي بدلاً من العقيد محمد علي جواد على رأس آمرية القوة الجوية. واشتكى الضباط من ذلك لكون الأول كان ضابط خيالة لا يملك خبرة في أمور الطيران، وأن البعثة العسكرية البريطانية هي من فرضه بحجة أن القوة الجوية في ذلك الوقت تحتاج إلى الأمور الإدارية أكثر من الفنية. فأعاده الملك إلى منصبه ليقول للعقيد محمد علي جواد أنتم الكل في الكل في السلاح الجوي ولا أريد الغرباء يتدخلون في أموركم. انظر: Iraq Annual report, 1935

(6) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص75.

الضعيف التسليح والتجهيز وهو يكابد لإخماد التمرد الكردي في الشمال[1]. وكانت إحدى الوسائل التي أحرجت الملك لحل مجلس النواب في أيلول 1934م، هي توزيع المنشورات المعادية من قبل عشائر آل فتلة في الديوانية ضد حكومة علي جودت الأيوبي[2] –أحد الضباط الذين خدموا مع والده – في شهر أيلول بعد مرور سنة على تولي الملك، كما فعل علماء الدين في النجف وكربلاء مع والده عام 1922م، وكان مطلبهم ليس في خروج البريطاني المحتل وإنما في تنصيب أحد قادة حزب الإخاء على رأس الحكومة – لتحقيق مصالح ذاتية – وقادت جميل المدفعي الذي خلف الأيوبي على رئاسة الوزارة في شباط 1935م، إلى تقديم استقالته في آذار من نفس السنة، وتدخل رجال الدين الشيعة في مناورة للتأثير عليه وإضعافه أمام مطالبهم (الذاتية) لمنع المدفعي من توجيه مدافعه ضد عشائر الفرات الأوسط المتمردة[3].

3. حيل السياسيين العراقيين لإحباط وطنية وقومية الملك غازي الأول

إذا كان الملك فيصل الأول قد وضع في موقف محرج – بعد مرور سنة على تنصيبه – على يد رجال الدين ورؤساء عشائر الفرات الأوسط، والأكراد، بحجة وضع العراق تحت الانتداب البريطاني، فإن نية الملك الشاب غازي – الذي أراد التخلص من البريطانيين بمعاونة ضباط الجيش العراقي – قد تعرض هو الآخر إلى حيل ومناورات النخبة السياسية المدفوعة من قبل السفارة البريطانية لنزع أسنانه الوطنية والقومية وتركه بعيداً عن التأثير في مجرى الأحداث التي تريدها بريطانيا وليس كما هو عازم عليها وهو ما دعا السفير البريطاني في بغداد (ارشبالد كلارك) اللعب على خلافات السياسيين العراقيين بهدف تقويض سلطة الملك ذو النزعة الوطنية والقومية[4]. وهو بذلك (أي السفير) لا يريد أن يظهر نواياه بصورة واضحة بقدر ما كان متوازناً في طروحاته لكي يثني على الملك في اختيار ياسين الهاشمي[5] على رأس الوزارة في آذار 1935م ومعه رشيد عالي الكيلاني لوزارة الداخلية، ونوري السعيد للخارجية، وطه الهاشمي (شقيق رئيس الوزراء) لمنصب رئاسة أركان الجيش، ولعلها في نظر القوميين والوطنيين العرب هي من تحظى في تقديرهم وتنسجم مع تطلعات الملك[6]. كما أنها لتلبية دعوة رجال الدين ورؤساء العشائر الذين اشتكوا من ضعف إصلاح أوضاع البلاد

---

(1) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 227.

(2) Despatch (O. Forbes) To (John Simon) dated 10 October 1934, No. 596 P.R.O.F.O 371/17871/P. 238

(3) كان من بين علماء الدين الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، والشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ جواد الجواهري، وقد حذروا الملك من استخدام القوة ضد العشائر، وهم من شجعوهم على التمرد. انظر: عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، ط1، بيروت، 1962م، ص 306.

(4) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص98.

(5) ياسين الهاشمي: (1884 – 1937). ولد في بغداد وأتم دراسته العسكرية في المدرسة الحربية في اسطنبول وتخرج منها عام 1902. تنقل الهاشمي في مناصب عسكرية مختلفة في الجيش العثماني حتى أسرهُ الإنكليز في ضواحي دمشق. بعد تشكيل الدولة العراقية عاد إلى بغداد عام 1922 وعيّن متصرفاً ثم وزيراً للأشغال والمواصلات. وفي عهد وزارته الثانية وقع انقلاب بكر صدقي عام 1936 وأدى إلى مغادرته البلاد. توفي في بيروت عام 1937. انظر سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودورهُ في الحياة السياسية العراقية 1922 – 1936، ج1، البصرة، 1975، ص 42.

(3) Times news paper, 18 March 1935.

الداخلية (على يديّ المدفعي والأيوبي)، وبمعنى آخر عدم مراعاة واستقبال علماء الدين ورؤساء العشائر عند قدومهم إلى بغداد بصفة مغايرة عن الآخرين[1]. وبقدر ما شجعت السفارة البريطانية الهاشمي على إجراء تغييرات جوهرية على مواد الدستور وضبط تصرفات الملك الذي قرّب إليه الضباط، كان عزم الملك على توسيع وتقوية ملاكات الجيش العراقي لتقويض سلطة رجال الدين ورؤساء العشائر المتمردة دوماً على الحكومة وإجباره على سحب الثقة من رئيس الوزراء[2]. إلا أنه بات مهدداً من علاقة السفارة البريطانية بمجموعة نوري السعيد وصهره جعفر العسكري (وزير الدفاع)، وتنسيق تحالفهم مع رئيس الوزراء (الهاشمي)[3]، حيث تمتع الملك بتأييد كبير في ولائه لجيش العراق الذي ازداد حجمه إلى أربعة فرق نظامية وتأسيس معمل لصنع البنادق والحراب ورصد مخصصات إضافية إلى وزارة الدفاع لتطوير القوة الجوية إلى الحد الذي يؤمن أمن البلاد من أي غزو خارجي. وفي واقع الأمر كان الملك مدركاً مقدار غضب السفارة البريطانية وهيئة المستشارين البريطانيين الذين لا يرغبون في تطوير وتسليح الجيش العراقي إلا بالقدر الذي هم يخططون له وليس الملك[4].

إن رغبة رئيس الوزراء الوطني والقومي ياسين الهاشمي في عزل الملك وتقليص نفوذه ليس بالضرورة تبنيه خط السفارة البريطانية، وإن جاء ضمن نهج وشخصية رئيس الوزراء القوية في ضبط أوضاع البلد في (تقليص نفوذ رجال الدين ورؤساء العشائر)[5]. والمراجعات المستمرة للضباط إلى دائرة البلاط الملكي لمواجهة الملك والحديث في أمور (سياسية ودفاعية) هي ليست من اختصاصهم[6]. وكانت دهشة كبار ضباط الجيش ومنهم الفريق بكر صدقي أن يصدر كتاب (سري) من رئاسة أركان الجيش يمنعه من الذهاب إلى صديقه (الملك) واعتبار ذلك خرقاً للضبط العسكري، ليستمره بكر صدقي في إثارة الملك على تصرفات رئيس الوزراء، وشقيقه طه الهاشمي، وهو يعرف أن الملك لا يتقيد بتلك الضوابط[7].

إن سياسة الأحكام العرفية التي أعلنها ياسين الهاشمي في مايس/ أيار 1936م في مناطق الفرات الأوسط، قد زادت وعجلت من أزمة جديدة أثارتها جماعة الأهالي تحت غطاء عدم إسناد منصب وزير الداخلية إلى حكمت سليمان (تركماني)، وأثارها جعفر أبو التمن مع رؤساء العشائر في الجنوب، والشمال، وأدت إلى مصادرة جريدتهم (البيان) وكانت هي الأخرى التي لقيت تعاطفاً من الملك على شكواهم ليقول في اجتماع جمعه مع عدد من الضباط (أن تكونوا حراساً للعرش) وهي إشارة مشجعة للإطاحة بحكومة الهاشمي[8]. وقد جذبت رئيس مجلس النواب (محمد زكي) للانضمام إلى جماعة الأهالي ضد قرارات الهاشمي، كما جذبت نوري السعيد – الذي يلعب بمهارة على الخصوم – لأن

---

(1) Hanna Batatu, the oil Social classes and The Revolutionary Move ments of Iraq, 1978, p. 202.

(2) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، 1919–1943م، ط1، بيروت، 1967م، ص438.

(3) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص 101 – 107.

(4) ملفات البلاط، ملف وزارة الدفاع رقم ف / 15 (وثيقة 94).

(5) سامي عبد الحافظ القيسي، المصدر السابق، ص 7.

(6) Iraq Annual report, 1935

(7) كتاب رئيس أركان الجيش إلى رئيس مرافقي الملك في 20 شباط 1936، ملفات البلاط (وثيقة 120).

(8) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، 1919 – 1943، ط1، بيروت، 1967، ص 438.

ينضم إلى السفير البريطاني الداعي للإطاحة بالحكومة والملك. وكان السعيد راغباً بتولي الأمير زيد من العائلة الهاشمية على عرش العراق[1].

إن اللقاء السري الذي جمع الملك غازي الأول وبكر صدقي للإطاحة بحكومة الهاشمي، قد نسقته السفارة البريطانية دون علم الملك[2]. ويذكر الكاتب حسن لطيف الزبيدي الذي دوّن حياة بكر صدقي، أن الأخير كان على صلة بالمخابرات البريطانية عندما كان بين عامي (1910-1920م) يعمل في المنطقة المتنازع عليها بين تركيا والعراق[3]. وفي مداولة للملك مع صدقي، عرف أن لدى الجيش العراقي ما مجموعه (800) ضابط و(19.500) جندي وسبعة وثلاثين طياراً[4]، وصار جلياً للملك بأن لجوء العشائر للتمرد لم يعد له القوة والتأثير أمام الأسلحة الحديثة التي يملكها الجيش بما فيها الطائرات المقاتلة، وهي قوة ردع كافية – وضعت الضباط في مأمن من تسخيرهم لضرب العشائر –لعشائر الفرات الأوسط، واليزيدية، والآثوريين وأكراد البارزاني في الشمال من عدم إثارة التمرد مرة أخرى لسحب الثقة من رئيس الوزراء[5]. وقادت الملك والسفارة البريطانية من دون علم الأول إلى تسخير الجيش العراقي للانقلاب على حكومته.

أ. أول انقلاب عسكري يطيح بالحكومة الدستورية عام 1936

نفذ الفريق بكر صدقي في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام 1936 أول انقلاب عسكري - في العراق والمنطقة العربية - ضد حكومة ياسين الهاشمي، وأجبر الأخير على الاستقالة لتجنب مزيداً من إراقة الدماء. وظهر من سير أحداث الانقلاب، أن بكر صدقي قد نسق موقفه مع السياسي من أصل تركماني حكمت سليمان (من جماعة الأهالي) لتسلم منصب رئاسة الوزارة دون اعتراض الملك والسفارة البريطانية على ذلك. وكان وجه الطرافة المثير في هذه القضية –وهي عقوبة للملك على ضربة الآثوريين – أن الملك غازي الأول استدعى السفير البريطاني الذي اصطحب معه وكيله الرائد يونك (Young) ومستشار السفارة النقيب هولت (Holt) باعتبارهم شهود على حديث الملك، ليقول الأخير أن حكمت سليمان حمل لي رسالة بيّن فيها أن قائد الانقلاب سيقوم بقصف بغداد بالقنابل بعد ثلاث ساعات إذا لم يتنحى ياسين الهاشمي عن السلطة[6]. وبالمقابل سأل السفير البريطاني الملك –أراد التثبت من مصداقية الملك، وثقته بالسفارة البريطانية –عن علمه بحركة بكر صدقي، فأجابه بأنه لم يصدر منه شيء وأنه فوجئ بالانقلاب شأنه شأن رجل الشارع[7]. إلا أن ستدرسن باشا (طبيب العائلة الملكية) وهو الخبير الذي أمضى فترة طويلة في معالجة السياسيين ومرافقتهم وعيناً للسفارة البريطانية، أشار في مذكراته أن حكمت سليمان كان على علاقة قوية بالسفير (أرشيبالد كلارك)

---

(1) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص 125. الأمير زيد هو الأخ الأصغر للملك فيصل (من أم تركية).

(2) المصدر نفسه، ص 115.

(3) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص

(4) جريدة الاستقلال الصادرة في 9 تموز 1936.

(5) استخدم ياسين الهاشمي الجيش لضرب انتفاضة الرمثية الأولى التي قامت في 7 مايو / أيار 1935 بقيادة الشيخ خوام الفرهود (رئيس عشيرة الأزيرج) مع جماعة من رؤساء العشائر المناصرة له. انظر: الهاشمي، مذكرات الهاشمي، المصدر السابق، ص 438.

(6) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص 136.

(2) Dispatch (A. Clark Kerr – Baghdad) to A. Eden dated 2 Nov. 1936.

وأن الملك غازي كان على علم بتفاصيل الانقلاب[1]. وقاد إلى مصرع جعفر العسكري وزير الدفاع (وصهر نوري السعيد) أثر تدخله لمنع قوات الانقلاب المتقدمة من (بعقوبة إلى بغداد) من الدخول فيها[2]. هرب نوري السعيد وياسين الهاشمي إلى خارج العراق بعد أن تلقيا تهديداً بالقتل، وشنت الصحف الموالية (لجماعة الأهالي) هجوماً على دعاة الوحدة العربية ورواد القومية العربية، وعمد حكمت سليمان (رئيس الوزراء) بتنسيق مع السفير البريطاني من استيزار ثلاثة وزراء من جماعة الأهالي لمؤازرتهم في إنجاح الانقلاب[3]، أما بكر صدقي، فقد عمد إلى إبعاد كل الضباط والعناصر المحسوبة على كتلة الضباط القوميين، وتقريب العناصر الكردية[4]. بما فيهم تنصيب الضابط فؤاد عارف (كردي أصبح مرافق للملك بعد الانقلاب) الذي أشار إلى أن توجيهات بكر صدقي له ولأتباعه أن يتصرفوا بمرونة مع مطالب الملك دون تنفيذ كل ما يطلبه، وصار الملك الذي ضحى بـ ياسين الهاشمي (العربي القومي) تحت وطأة بكر صدقي الذي حرمه حتى من مقابلة وجوه وشيوخ الفرات الأوسط[5]، أما مقابلة الضباط، فصارت في أحلام الملك الذي بات ينتظر متى يقول بكر صدقي في كلمته لإزاحته عن العرش وربما إعلان الجمهورية الكردية إذا ما استقامت مع مصالح بريطانيا العظمى[6].

ويبقى السؤال الذي راود السياسيين الهاربين خارج العراق، أو الذين بقوا في الداخل من هو المستفيد الأول من هذا الانقلاب؟ هل الملك أم بريطانيا التي كانت تتنبأ أن أوروبا مقبلة على حرب عالمية جديدة. ليقول البريطاني ستدرسن باشا عن الانقلاب (المشبوه) في (دوافعه وأغراضه)، أنه لغرض مقاومة السياسة العربية القومية التي انتهجها ياسين الهاشمي، وما قدمه للقضية وللثورة الفلسطينية عام 1936م. وكان مما هدف إليه بكر صدقي وحكمت سليمان التنازل عن قضية مياه شط العرب المتنازع عليها مع إيران لضمان موقفها مع بريطانيا خلال الحرب القادمة، والانضمام لحلف سعد آباد[7] عام 1937م (لمنع السوفييت وأحزابهم الشيوعية من الوصول إلى منابع النفط في الخليج)، واعتبر الحلف أساساً لحلف بغداد عام 1955م وقد جاءت كلها بتخطيط بريطاني[8] – أمريكي فيما بعد.

---

(1) مذكرات ستدرسن باشا، المصدر السابق، ص216–ص217.

(2) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص143.

(3) عيّن حكمت سليمان في وزارته كلاً من كامل الجادرجي وجعفر أبو التمن، ويوسف إبراهيم، ثم عادوا واستقالوا من مناصبهم في 4 حزيران 1937م بعد أن لمسوا غطرسة قائد الانقلاب.

انظر: عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية لحركة مايس التحررية لسنة 1941م، ط3، صيدا، مطبعة العرفان، 1971م، ص 36.

(4) مديرية التطوير القتالي ملف انقلاب بكر صدقي ص 21 – 22.

(5) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص 151.

(6) حاول بكر صقي معرفة ردود فعل عشائر الفرات الأوسط للتخلص من الملك، وكشفت إحدى الوثائق بعد مقتل بكر صدقي عام 1937، أنهُ كان عازماً على ذلك.

Despetch (A. clark kerr – Baghdad) to (A. Aden) dated 25/12/1947, No 508

(7) كان حلف سعد أباد الذي انعقد في إيران يضم كلاً من إيران، أفغانستان، تركيا، العراق. انظر: صبحي ناظم توفيق، تركيا والتحالفات السياسية (ميثاق سعد آباد) معاهدة الصداقة السوفيتية في وثائق المثليات في اسطنبول 1930 – 1935، ط1، بغداد، 2002، ص 12.

(8) ستدرسن باشا، المصدر السابق، ص219.

وكان اللافت للنظر في السياسة البريطانية التي تخلصت من رموز البلد القومية، وقوضت توجهات الملك الشاب المناهضة لبريطانيا، أنها كانت تخشى من أن يقوم حكمت سليمان (المدعوم من تركيا) من إعطاء امتياز في شمال العراق لتركيا يمكن أن يهدد مصالحها النفطية في الموصل وكركوك (خصوصاً وأن تركيا لازالت تطالب بولاية الموصل)، فعمدت إلى إثارة رموز عربية للتخلص منه[1]، وجاءت الفرصة لاغتياله في الموصل في شهر آب 1937م. وكانت هذه المرة مباغتة للملك غازي الذي خشي من ارتباط مجموعة الاغتيال بالحركة الشيوعية[2]، وكانت النهاية لحكومة حكمت سليمان، وصعود نجم مجموعة تكتل قومية من الضباط، كان بكر صدقي سبباً في تعاونها وتكتلها حتى وإن وجدها الآخرون أنها متعصبة لقوميتها. ولكن أثر الانقلاب وخطورته على مستقبل العراق، هو أنه فتح الشهية للعسكريين لتبوؤ المناصب السياسية، عن طريق الانقلابات العسكرية التي ليست ضرورة لاستقرار وتقدم البلد.

ب. الضباط يؤيدون الملك غازي دون الحكومة 1936 – 1939م

رد الضباط الأربعة الذين أطلق عليهم العقداء الأربعة[3] –على دعوة نوري السعيد التخلص من الملك غازي الذي عاضد انقلاب بكر صدقي، وجاءه الرد على لسان العقيد الركن صلاح الدين الصباغ نحن لم نقاوم بكر صدقي إلا لكي ننقذ عروبة العراق[4]. وتعهد نوري السعيد –الذي عاد إلى العراق في تشرين الأول 1937م وهو يحاول أن يقوم بدور الزعيم القومي –أن يستشيرهم مستقبلاً عند تأليف أي وزارة، وكان بارعاً في مسك العصا من الوسط بعد أن اتهم الضباط الأربعة رئيس الوزراء جميل المدفعي بالتفاهم مع الإنكليز على عدم تزويد الجيش العراقي بالأسلحة، فقدم استقالته مجبراً في كانون الأول 1938م[5]. عمد نوري السعيد الذي شكل وزارة جديدة في أواخر كانون الأول 1938م على محاكمة حكمت سليمان بتهمة الإطاحة بالملك غازي وقتل عدد من الساسة، ومنهم وزير الدفاع جعفر العسكري، لتصدر المحكمة في آذار 1939م حكمها بإعدام حكمت سليمان وآخرين تعاونوا مع بكر صدقي في اغتيال صهره وزير الدفاع. إلا أن السفارة البريطانية (التي نسقت معه لإنجاز الانقلاب) تدخلت بقوة لمنع ذلك[6]. عاد المحور القومي الذي مثله الضباط الأربعة والملك غازي ورئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني ليصبحوا مؤثرين على السياسة العامة للبلاد دون بقية السياسيين الآخرين[7]. وقد وجد الملك غازي الذي استعان بالخبراء الألمان لنصب الإذاعة الخاصة في مقره قصر الزهور ذات قوة جذب لإثارة المشاعر الوطنية والقومية ومخاطبة الشباب الكويتي للتمرد على شيخ المحمية

---

(1) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية لحركة مايس التحررية، المصدر السابق، ص37.

(2) مذكرات طه الهاشمي، ص217.

(3) العقداء الأربعة هم العقيد الركن صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، كامل شبيب، ومحمود سلمان.

(4) المصدر نفسه، ص 90.

(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج4، المصدر السابق، ص 53.

(6) سعاد رؤوف بشير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1932 – 1945، مراجعة الدكتور مظهر أحمد، ط1، بغداد، 1988م، ص 60.

(7) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، المصدر السابق، ص 45.

المنصّب من قبل بريطانيا والعودة إلى الوطن الأم العراق، وكذلك الحديث عن تحرير سورية من أيدي الفرنسيين[1]. وهما ما أثارتا سفيري بريطانيا وفرنسا في (بغداد ودمشق)، واعتبراه دعوة للتمرد والثورة على حكومتي البلدين. ويذكر رئيس أركان الجيش طه الهاشمي (الذي خلعه انقلاب بكر صدقي) في مذكراته بالقول قد أصبح واضحاً للعيان بأن الملك غازي إما أن يسيطر عليه أو يخلع[2] وهو -شأن كل مخلص لبلاده بعيداً عن مصالح بريطانيا- وكان عازماً على التدخل العسكري في الكويت لولا اعتذار رئيس أركان الجيش الفريق حسين فوزي وخشيته من تحرك بريطاني - إيراني - سعودي ضد الملك[3]. وكانت واحدة من أهم الأسباب التي قادت إلى مصرعه في الرابع من نيسان 1939م (على أثر اصطدام السيارة التي يقودها بعمود كهربائي) بالقرب من قصر الحارثية[4]. وأشارت أصابع الاتهام إلى بريطانيا وقد عبرت صحفها بالقول لو بقي الملك غازي على قيد الحياة لتآمر مع الألمان ضد مصالح بريطانيا وفرنسا، وأن الملك إنما كان يحاول أن يقلد دعوة هتلر لضم مقاطعة (السوديت)[5] إلى ألمانيا. ومع كل الوضوح فيما نشرته الصحف الإنجليزية وهي فرحة لمقتل الملك، إلا أن الإنكليز روّجوا للشارع العراقي، أن نوري السعيد -الذي سعى إلى إزاحة الملك غازي- هو من دبّر مقتله، وأن الألمان يريدون تخريب العلاقة بين بريطانيا والعراق لدوافع سياسية[6].

---

(1) بدأ الإنجليز في تموز 1938م يلمسون بوضوح كيف أن الملك غازي أخذ يتحاشى رؤية السفير البريطاني. ولعل ما أقلقهم أكثر أن إذاعته في قصر الزهور أصبحت محطة للدعاية لمساندة قضايا العرب الوطنية والقومية في سورية وفلسطين والمطالبة بضم الكويت إلى العراق، وعملوا بكل ما لديهم من أجل إخراج الملك من حلقة الضباط المحيطة به، واعترف السفير البريطاني بيترسون بأن حلقة الضباط المحيطة بالملك قد جعلت السيطرة عليه مستحيلة والتأثير فيه عسيراً. انظر: لمجدت فتحي صفوت، المصدر السابق، ص193.

(2) طه الهاشمي، المصدر السابق، ص220.

(3) ناجي شوكت، سيرة وذكريات، ص358.

(4) يقول العقيد عزيز ياملكي أعطت لي زيارتي لمكان الحادث انطباعاً بأن الملك غازي مات مقتولاً بواسطة الخادم الذي كان يجلس وراءه، وقد قمت بحملة تحري واسعة عن الخادم وأنا رئيس المجلس العرفي العسكري ولم أجده. ويذكر عبد الرزاق الحسني المؤرخ العراقي المعروف أن مدير الشرطة (هاشم العلوي) قد اغتيل بعد ذلك خشية كشفه بعض أسرار مقتل الملك. ولعل من الأمور الأخرى التي تؤيد وجهة نظره أن موت الملك كان مدبراً هو اختفاء الوثائق البريطانية والبرقيات المتبادلة بين السفارة البريطانية في بغداد ووزارة الخارجية البريطانية بعد مرور (40) عاماً وهو بخلاف عادة الحكومة البريطانية في نشر الوثائق السرية بعد مرور (30) عاماً. انظر: لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص274-ص276.

(5) السوديت: مقاطعة اقتطعت من ألمانيا وضُمّت إلى جيكوسلفاكيا وهي ذات أغلبية ألمانية وتمكن هتلر من استعادتها خلال الحرب العالمية الثانية.

(6) لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص 239.

المبحث الثاني

استثمار الضباط القوميين

أحداث الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945م

1. تكتل الضباط القوميين ضد سياسة بريطانيا 1939 – 1941م

تأثرت الملكة (عالية) زوجة الملك غازي كثيراً للطريقة التي قتل فيها زوجها. وفي لحظة حزينة غير مسبوقة على البلاد، سمعت أن أهالي مدينة الموصل قد أحرقوا القنصلية البريطانية وقتلوا القنصل (مونك) وأعلنت الأحكام العرفية فيها[1]. وهي بذلك – ولغرض استثمار ما حدث – دعت الهيئة الوزارية لعقد اجتماع طارئ في البلاط الملكي، ليقول فيه نوري السعيد أن منصب الوصاية صار أمراً ملحاً حيث لا يملك الملك غازي غير طفل عمره أربع سنوات هو (فيصل الثاني)، وأن الأمير عبد الله (عم الملك غازي) مشغول بشرق الأردن، وأن الأمير زيد (المتزوج من سيدة تركية مطلقة) يحول دون قيامه بالواجب، وأن الموجود من العائلة الهاشمية هو الأمير عبد الإله بن الملك علي (ملك الحجاز الذي طرد من السعودية) وهو خال الملك المغدور[2]. ولتوليف التوجيه الذي لقنته السفارة البريطانية لنوري السعيد والأمير عبد الإله، قالت الملكة عالية، أن زوجها الراحل قد أوصى بأن يتولى شقيقها عبد الإله الوصاية على ولدها الوحيد فيصل الثاني[3]، إلا أن طه الهاشمي، وكما جاء في مذكراته، قد وجد أن شهادة الملكة عالية كانت مزيفة وقد لقنت بها لضمان بقاء العرش الهاشمي بيد الأسرة الملكية[4].

اندلعت الحرب العالمية الثانية في بداية أيلول 1939م، وشكلت حدثاً كبيراً في العراق الذي وقع على معاهدة عام 1930م، ووجدها نوري السعيد رئيس الوزراء أنها ملزمة لتقديم تسهيلات للقوات البريطانية داخل أرض العراق، والوقوف إلى جانب بريطانيا في الحرب، وهي بالضرورة تلزمه إلى قطع العلاقات مع ألمانيا وحلفائها[5]. وقادت السفير البريطاني في بغداد لأن يطلب من علي جودت الأيوبي وزير الخارجية الإسراع بقطع العلاقات مع ألمانيا وإعلان الحرب ضدها[6]. إن قرار مجلس الوزراء بقطع العلاقات مع ألمانيا في الخامس من أيلول 1939م وترحيل الرعايا الألمان من العراق، قد أوجد حالة من عدم الرضا من الرموز العربية القومية[7]. حيث اعترض على القرار طه الهاشمي ووزير العدلية محمود

---

(1) جريدة الاستقلال الصادرة في 5 نيسان 1939م.

(2) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية، المصدر السابق، ص 48.

(3) المصدر نفسه، ص48.

(4) مذكرات طه الهاشمي، المصدر السابق، ص77.

(5) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص114.

(6) علي جودت الأيوبي، ذكريات (1900-1958م)، بيروت، 1967م، ص 237.

(7) احتج الوزير الألماني المفوض في بغداد (فرتز غروبا) (F. Grobba) على قرار الحكومة العراقية، عندما ألقت الشرطة العراقية القبض على الرعايا الألمان وسلمتهم إلى السلطات البريطانية في قاعدة الحبانية (غرب العراق)، واعتبروا أسرى حرب في الهند، وصادرت ممتلكاتهم. انظر:

صبحي ورشيد عالي الكيلاني (رئيس الديوان الملكي) والفريق حسين فوزي (رئيس أركان الجيش) واللواء أمين العمري قائد الفرقة الأولى[1]، وفي تفكيرهم أنهم وبعد أن تخلصوا من انقلاب بكر صدقي قبل ستين ومقتل الملك غازي (بالطريقة المريبة)، لا يمكن للوصي على العرش عبد الإله أن يثنيهم عن تحركهم باتجاه استثمار أحداث الحرب العالمية الثانية للتخلص من الوجود البريطاني وتحرير العراق وسورية، وطرد اليهود من فلسطين. وقادت إلى وصول مفتي القدس (محمد أمين الحسيني) إلى بغداد، واتصاله بالعقيد الركن صلاح الدين الصباغ لتكون نقطة تحول إيجابية في صالح وثوب الضباط الأربعة بوجه مروّجي السياسة البريطانية، بل في إبعاد نوري السعيد عن السياسة وقد أجبر على تقديم استقالة حكومته في شباط 1940م[2]. وإصرار الكتلة القومية أن يكون رشيد عالي الكيلاني على رأس الوزارة ليستمرها نوري السعيد –الذي لم يبت الوصي في استقالته –ويصدر أمراً بإحالة رئيس أركان الجيش وقائد الفرقة الأولى وزميلهم الضابط القومي عبد العزيز ياملكي على التقاعد[3]. وهو ما هيأ الأجواء ليكون الضباط الأربعة على رأس هرم القيادة العسكرية دون غيرهم[4] حتى بوجود الفريق أمين زكي على وكالة رئاسة أركان الجيش (وهو شخصية غير مؤثرة) بوجودهم. إن وجود نوري السعيد كوزير للخارجية في حكومة يرأسها رشيد عالي الكيلاني في آذار 1940م لم تكن لتعطيه القدرة على تمرير السياسة البريطانية في ظل ظروف حرب غير معروفة نتائجها، وربما يكون هو السبب الذي تبناه شعب العراق للخروج من مأزق ونداء الضمير الذي كدّرته اتفاقية عام 1930م لطرد المحتل نهائياً واستثمار موارد البلاد الغنية بظروف أكثر ملاءمة، واستجاب الكيلاني لمشورة الضباط القوميين في إلغاء الأحكام العرفية، وإطلاق سراح العديد من أصحاب الخط العروبي والقومي عما تبقى من محكومياتهم[5]. وكان ذلك مصدر قلق للسفارة البريطانية ووزارتها في لندن. إن بداية عام

1940م لم يكن مريحاً لها بعد وصول الكيلاني على رأس الحكومة ووجود مفتي القدس الحسيني وهو في مشورة مستمرة مع الضباط الأربعة[6]. كانت هزيمة القوات البريطانية في اليونان والبحر الأبيض المتوسط ويوغسلافيا أمام القوات الألمانية عام 1940 قاسية. إلا أن الهزيمة المروعة هي في خسارة حليفتها فرنسا الموقف القتالي الذي انتهى باحتلالها وظهور حكومة موالية لألمانيا[7]. وقيام الأخيرة بإرسال عملائها لاستطلاع مناطق الحدود بين العراق وسورية. وكانت نهاية عام

Elizabeth Monroe, Philb of Arabia, London, 1973, p. 221.

(1) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية، المصدر السابق، ص67.

(2) محمود الدرة، الحرب العراقية – البريطانية 1941، ط2، بيروت، دار الطليعة، 1969، ص 109.

(3) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص128.

(4) كان الأمر الجديد الذي أصدره نوري السعيد، أن يكون الفريق أمين زكي رئيساً لأركان الجيش وكالة، والضباط الأربعة: كامل شبيب قائداً للفرقة الأولى، وقاسم مقصود قائداً للفرقة الثانية، وصلاح الدين الصباغ قائداً للفرقة الثالثة، وفهمي سعيد قائداً للقوة الآلية، ومحمود سلمان قائداً للقوة الجوية. انظر: صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص 135 –ص136.

(5) جريدة البلاد الصادرة في 14 نيسان 1940م (الصفحة 4).

(6) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، المصدر السابق، ص 61.

(7) مجيد خدوري، مغازلات نوري السعيد مع قوى المحور، ترجمة محمود عبد الواحد محمود، مجلة آفاق عربية، بغداد، ع6، 1997م، ص 31–ص36.

1940م مدعاة لاضطراب جدي في لندن التي تلقت إشاعات تدور عن عزم الكيلاني إلى إعادة العلاقات مع ألمانيا وليس الذهاب كما أراد السفير البريطاني في بغداد (بازل نيوتن) لقطع بغداد علاقاتها مع إيطاليا[1]. التي توحدت في حلف عسكري ضم اليابان وإيطاليا وألمانيا في أواخر أيلول 1940م ضد دول الحلفاء (بريطانيا والاتحاد السوفييتي قبل أن تلحق بهم الولايات المتحدة الأمريكية كحليف عام 1941م)[2]. ومع هذا التدهور الكبير الذي أصاب المجهود العسكري البريطاني، والتدهور السياسي لعلاقتها مع حكومة الكيلاني، باتت بريطانيا تنظر في تحديد علاقاتها وتوجهاتها (السياسية والعسكرية) على رجال مخابراتها المنتشرين في منطقة الشرق الأوسط. ونخبة الرجال الصادقين المخلصين الموجودين في سفاراتها المنتشرة لتقديم الحجج السبل والمسالك (تعبير عسكري) للوصول إلى غاياتها، وليس الانتظار لما سيقوله رأس الحكومة في لندن وهو يعرف القليل عن مرامي وتوجهات رموز القوة في العراق. وفي حديث بين الكيلاني والسفير البريطاني في تشرين الأول 1940م حول العلاقة بين البلدين، قال الأخير وجهاً لوجه أنه لا يثق بحكومة الكيلاني، ورد الأخير أنه لا يهتم أبداً بثقة أي حكومة أجنبية ولا يأبه لاعتمادها عليه، مادام يتمتع بعطف الشعب العراقي وتأييده وثقته المتمثلة في برلمانه[3]. وكانت كافية لـ ونستون تشرشل الذي حل على رأس الحكومة البريطانية ليحزم أمره بقرار التخلص من الكيلاني والضباط الأربعة دون انتظار وصول القوات الألمانية إلى منابع النفط في الموصل وكركوك عبر البوابة السورية[4]. وفهمته السفارة البريطانية بوضوح غاية تشرشل لتعلب بورقة رموزها من السياسيين العراقيين، وقد لقنت الوصي عبد الإله للهروب من بغداد إلى الديوانية لخلق (فراغ دستوري) يجبر الكيلاني على تقديم الاستقالة[5]. وهو مطلب لخلق حالة من الانقسام بينه وبين مجموعة الضباط الأربعة اللذين توجهوا في سياستهم بالكامل نحو ألمانيا وإيطاليا للمساعدة السياسية والعسكرية.

2. طه الهاشمي لرئاسة الوزارة

كان تشكيل حكومة جديدة برئاسة طه الهاشمي[6] في أواخر شهر كانون الثاني 1941م، وفيها توفيق السويدي وزيراً للخارجية بدلاً من نوري السعيد فرصة أرادتها الخارجية البريطانية لكسب الوقت لحين وصول قوات بريطانية جديدة إلى البصرة. وفرصة للتباحث بين وزير الخارجية البريطاني (أنتوني آيدن) والسويدي في القاهرة في آذار

---

(1) سعاد رؤوف محمد. المصدر السابق، ص 100.

(2) اجتمع مجلس الوزراء العراقي في 11 حزيران 1940م جاء فيه:

أ. أن الحكومة العراقية متمسكة بمعاهدة التحالف الموقعة بينها وبين الحكومة البريطانية عام 1930م.

ب. ترى الحكومة العراقية أن العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا قد سمحت ببقاء الوزير المفوض الإيطالي جبريللي Gebrielli في بغداد رغم ترويجه الدعاية الموالية للمحور. انظر: طارق الناصري، عبد الإله الوصي على عرش العراق (1939-1958م) حياته ودوره السياسي، بغداد، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، 1990م، ص 95- ص 98.

(3) اديث و. اي ايف بينروز، العراق ـ دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 – 1975، ترجمة عبد الحميد حسيب القيسي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ج1، 1989، ص 192.

(4) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، المصدر السابق، ص 150.

(5) محمود الدرة، المصدر السابق، ص 146.

(6) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي 1919 – 1943، تقديم خلدون ساطع الحصري، بيروت، دار الطليعة، 1967، ص 334.

1941م[1]. ويظهر من سير المباحثات بين الطرفين أن السويدي قد أقرّ لنظيره أن لا أحد في مثل هكذا ظرف قادر على إبعاد الضباط الأربعة، وبات دورهم محسوماً وهم يلومون السياسة البريطانية التي نكثت وعودها بتجهيز الجيش العراقي بالأسلحة، وهناك رغبة عارمة للحصول عليها من دول المحور[2]. الأمر الذي دفع آيدن للحديث بقسوة مع السويدي وهو يقول إني أعلم بأن الجيش العراقي قد أصبح وللأسف متشرباً بروح النازية والفاشستية، وأن المبالغ التي دخلت من مصادر ألمانية وإيطالية بواسطة اليابان قد وزعت على الكثير من الناس ومن ضمنهم بعض الضباط[3]. وأن دعاية المحور وأمواله قد قلبت الجيش العراقي إلى مناوئ بل خصم لدود[4] وهو ما عبّر عنه قائد القوات البريطانية الجنرال (ويفل) في الشرق الأوسط للوزير السويدي. وشعر الضباط الأربعة أن هناك محاولة لتهميش دورهم، وربما صفقة قد يكون السويدي قد توصل إليها مع آيدن، وكان من نتائجها نقل العقيد الركن كامل شبيب من بغداد إلى الديوانية، وهي إشارة لتفريق وتمزيق وحدة المجموعة إذا ما نجحت خطة إبعاد كامل شبيب أولاً[5]. وهو ما عظم عزم الضباط الأربعة – وهم على صلة وثيقة مع مفتي القدس الحسيني – أن يأخذوا زمام المبادرة بأيديهم دون السياسيين الذين اعتبروا في عداد (المشبوهين) واحتمال التآمر على حياتهم. وزاد في ذلك أن المناقشة بينهم كانت مركزة على: المحافظة على قوة الجيش العراقي بعيداً عن التحالف مع بريطانيا لأن ذلك سيستنزفهم، وأن انتصار بريطانيا في الحرب سيعطيها مزية الانقلاب عليهم كما حدث في الحرب العالمية الأولى. ولعل جانباً من مصدر تفاؤلهم هو، إذا اشتركت روسيا واليابان في القتال إلى جانب ألمانيا ووصلت جيوشهم إلى مصر وإيران عند ذاك يمكن للبلاد العربية ومنها العراق إعلان الثورة على بريطانيا. وللبناء على افتراض نصر يحققه الألمان، كان الجانب السياسي وقد قرر الضباط الأربعة إرسال الفريق أمين زكي (رئيس أركان الجيش وكالة) لإفهام الوصي عبد الإله مطالب الضباط المجتمعين في قاعدة الهنيدي (معسكر الرشيد) تكليف رشيد عالي الكيلاني على رأس الوزارة، بدلاً من طه الهاشمي، وهو ما نقله الأخير للوصي عبد الإله.

عمدت السفارة البريطانية إلى تنسيق جهدها مع السفارة الأمريكية للحيلولة دون وصول الأسلحة التي تعاقد العراق بها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهدف آخر أساسه استخدام النفوذ الأمريكي للعب دور الوسيط المقنع لمعرفة ما يدور في عقل الكيلاني والضباط الأربعة من تدابير لإحباطها قبل تدمير وحدات الجيش العراقي في حرب هدفها النهائي منع مجموعة الضباط القوميين وحلفائهم من تسليم العراق إلى ألمانيا وهي سياسة عدوانية تبنتها الحكومات البريطانية المتعاقبة، ولم تتخل عنها وهي تغزو العراق القومي مع الحليف الأمريكي عام 2003[6]. تداخلت الأحداث السياسية والعسكرية في شهر نيسان 1941م، فقد وصل السفير البريطاني الجديد (كورنواليس) إلى قاعدة الحبانية، – سبق

---

(1) علاء جاسم محمد الحربي، سياسة بريطانيا تجاه الجيش العراقي 1940 – 1948، بغداد، مجلة آفاق عربية (العدد 3 – 4)، 1995، ص 41.

(2) فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، 1979م، ص 192 – ص 195.

(3) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة مايس 1941 التحررية، المصدر السابق، ص 150.

(4) جاسم محمد الحربي، المصدر السابق، ص 43 – 44.

(5) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 463– ص 464.

(6) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 465– ص 466.

أن طرده الكيلاني عندما كان وزيراً للداخلية عام 1935م (وكان هو مستشاراً له)[1]. وقدرها الساسة العراقيون أن لا أمل في حل الموقف المعقد سلمياً. كما طلبت السفارة البريطانية من الوصي عبد الإله عدم اللجوء إلى أربيل هرباً واقترحت عليه أن يذهب إلى البصرة حيث تتواجد القوات البريطانية في قاعدة الشعيبة لترحيله إلى الأردن ثم القدس[2]. وهي إشارة أخرى لنوايا عدوانية بريطانية قادمة، خصوصاً وقد عرفت أن مفتي القدس والكيلاني قد أرسلا رسالة نقلها (كمال عثمان حداد) مدير مكتب الحسيني إلى الزعيم الألماني (أدولف هتلر) لطلب المساعدة السياسية في استقلال العرب والمساعدة العسكرية للثورة على بريطانيا[3]. وصف السفير البريطاني تصرف الكيلاني بالشخص المغتصب للسلطة، فيما قام بإبلاغ الوصي في قاعدة الحبانية بأن التوصل إلى تسوية مع الضباط الأربعة أمر فات أوانه، واقترح عليه استدعاء مجلس الأمة إلى البصرة وإذاعة بيان إلى الشعب العراقي يهاجم قادة حركة مايس 1941 وإعلان العفو العام عن الجنود والضباط إذا ما نبذوا ولاءهم لها[4].

كان هروب الوصي خارج بغداد (وهي المرة الثانية) في الأول من نيسان 1941 ليس بهدف خلق فراغ دستوري فقط، وإنما لكي يمضي الضباط في تبني مواقف غير متوازنة وهم يعرفون أن قاعدتي الشعيبة في البصرة وقاعدة الحبانية غرب العراق أصبحتا في يد القوات البريطانية. وبدأت النبرة العسكرية تحل تدريجياً محل اللغة السياسية والدبلوماسية، لتصدر رئاسة أركان الجيش رسالة إلى قوة الدفاع عن البصرة تقول امنعوا الأمير عبد الإله من الاتصال بالخارج بحرسكم واقبضوا على المتصرف (صالح جبر) وأرسلوه مخفوراً إلى بغداد[5]. وتذكر (فريا ستارك) المستشارة في السفارة البريطانية، أن السفير كورنواليس –الذي لم يقدم أوراق اعتماده للخارجية العراقية رسمياً– كان هو المسؤول الذي بالغ في تطور الأحداث وكان بالإمكان حل المسألة سلمياً، ووصفته بعدم الكفاءة والجهل بثقافة عرب المشرق، ومنهم عرب العراق[6].

اتخذ الضباط الأربعة قراراً بتشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني وعضوية العقداء الأربعة، وأمين زكي رئيس أركان الجيش وكالة وعلي محمود الشيخ ويونس السبعاوي[7]. وعلى الصعيد العسكري كان هناك مجلس الدفاع الأعلى بنفس المجموعة العسكرية (دون السياسيين)، وقد أمر بإرسال قوة عسكرية إضافية لتعزيز حامية البصرة لقمع أي حركة عصيان[8]. ولكنه قرر السماح للقوات البريطانية للنزول في البصرة بموجب اتفاقية عام 1930م،

---

(1) نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً، بغداد، شركة المعرفة، ط2، 1989م، ص 61.

(2) جعفر عباس حميدي، وثائق بريطانية حول موقف السفارة البريطانية في بغداد من حكومة الدفاع الوطني (3-10) نيسان، 1941م، ص 47.

(3) كمال عثمان حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني 1941، صيدا، المطبعة العصرية، 1950، ص29 – 31.

(4) جفري وورنر، العراق وسورية 1941، ج1، دراسة وثائقية في الأبعاد القومية والعسكرية والسياسية لثورة نيسان، مايس في العراق خلال الحرب العالمية الثانية. ترجمة محمد مظفر الأدهمي، بغداد، 1986، ص172.

وكذلك: Churchill Winston, op. cit, p. 225.

(5) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية، المصدر السابق، ص 177 –ص178.

(2) Stark Freya, East and West, 1974, London, John Musraym, 1949, p. 164.

(7) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص 225– ص 226.

(8) عبد الجبار العمر، من وثائق حركة مايس 1941، مجلة آفاق عربية، بغداد ع3، 1979م، ص 11.

وطالب بتسريع حركتها خارج البصرة، وهو ما رفضته الحكومة البريطانية. هدد تشرشل باستعمال القوة العسكرية لضمان بقائها في البصرة، وأوضح أن حق المطالبة بتعهد من هذا القبيل لا يمكن الاعتراف به حيال حكومة هي نفسها اغتصبت الحكم نتيجة انقلاب عسكري. وفي مملكة العراق هضمت الحقوق البريطانية المنصوص عليها في المعاهدة، وطلب من سفيره كورنواليس بعدم التورط في إعطاء – أي إيضاحات يطلبها السياسيون العراقيون أو الكيلاني[1]. وقادت إلى إجراء محادثات رسمية بين وزير إيطاليا المفوض في بغداد ورشيد عالي الكيلاني بحضور مفتي القدس (الحسيني) في الثالث والعشرين من شهر نيسان 1941م. وعبر الكيلاني عن قلقه من تطور الأوضاع، وعدم تلقي العراق أي مساعدة جوية من دول المحور، فيما كان رد السفارة البريطانية بكتاب (سري) إلى كبار الموظفين البريطانيين تلفت أنظارهم بتردي الوضع، وعليهم تلقي الإشارة من السفارة نفسها[2].

---

(1) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941 – 1953م، ص 48 – ص 49.

(2) علي محمود، الشيخ علي (مذكرات)، بغداد، مطبعة التمدن، ج1، 1966م، ص 61.

المبحث الثالث

الحرب البريطانية.العراقية مايو / أيار 1941م

نالت حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني الصفة الشرعية والدستورية في البرلمان العراقي، وأصبح الشريف (شرف)[1] الوصي على عرش العراق بدلاً من الوصي الهارب (عبد الإله). وكان ذلك رداً على اتهامات ونستون تشرشل باغتصاب السلطة أو من قبله الانقلاب العسكري الذي لازم حركة الضباط الأربعة في بغداد. سخرت بريطانيا نفوذها مع دول الجوار لعزل العراق عن العالم الخارجي ومحاصرته سياسياً واقتصادياً[2]. وفهمت ألمانيا المقاصد السياسية البريطانية، فأرسلت مبعوثها (غروبا) إلى العراق للاتصال مع دولتي الجوار تركيا وإيران (المتعاطفتين مع حركة الكيلاني)، إلا أن تركيا وجارة العراق الجنوبية الغربية (السعودية) لم يوافقا على استقبال مبعوث حكومة الدفاع الوطني لشرح تطورات الموقف مع بريطانيا، حتى استثمرتها الأخيرة إلى أن (عراق الكيلاني) يريدها جمهورية، وهو ما تنكرت له الحكومات الملكية في اليمن ومصر والسودان وليبيا والمغرب، دون إرسال مبعوث لفهم (طبيعة العلاقة التي نشأت خلال الحرب)[3]. أما موقف الولايات المتحدة وهو ما تحتاجه بريطانيا بقوة، فقد أعلنت أن ما يقوم به الضباط الأربعة هي مؤامرة نازية ضد الدول الديمقراطية، وعبر عنها تشرشل برسالة بعثها إلى الرئيس الأمريكي روزفلت وخشيته من انهيار منطقة الشرق الأوسط، إذا ما سلم الضباط القوميون العراق إلى ألمانيا[4].

ولعل ما شغل بال تشرشل (باعتباره أحد أرقى العقول الإستراتيجية خلال الحرب العالمية) وهو ينظر إلى حجم المشكلة، وحاجته إلى قوة عسكرية إلى العراق، في الوقت الذي كانت جبهات الحرب الأخرى بأمس الحاجة لها. ليجد تشرشل صدىً لمشاغلهِ حول العراق من صديقه في جنوب إفريقيا (جون سمطس) (المعروف بثقل وزنه كاستراتيجي وحكيم في القارة الإفريقية) وقد نصحه بالقول إذا أخذت ألمانيا العراق خسرت بريطانيا الحرب[5] ولكن الصدى والاستجابة لم تجد طريقها إلى عقل الجنرال البريطاني ويفل (Wavel) ـ باعتباره قائداً للقوات البريطانية في الشرق الأوسط ـ الذي يرى أن الأساس هو في سلامة القوات البريطانية لكسب الحرب التي قد تطول إلى سنين، معتقداً أن مشاعر العرب وعواطفهم يمكن أخذها بسهولة دون قتال ودون تسرّع تشرشل في التصريح، أن الكيلاني عميل للألمان يتآمر مع ثلاثة من ضباط الجيش ضد بريطانيا[6]. ولعلّ الإخفاقات على مسرح العمليات الإفريقي (في ليبيا) والأوروبي

(1) الشريف شرف: أحد أمراء العائلة الهاشمية. ولد في الطائف عام 1875م وساهم في الحرب العالمية الأولى مع الملك علي والد الوصي عبد الإله. كان أحد الأمراء المقربين إلى الملك فيصل الأول حتى أتاه الأخير عام 1927 عند سفره إلى أوروبا.
انظر: جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953م، المصدر السابق، ص 46.

(2) علي محمود الشيخ علي، المصدر السابق، ص 62.

(3) نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص 52-53.

(1) Moris, James. The Hashimate Kings, London, Latimer, Trens, 1959, p. 20.

(2) Parish Tomas, op. cit, p. 577.

(6) اديث وآلي. بيتروز، ص 192.

في (اليونان ويوغسلافيا) قد أخلته بعيداً عن أهمية نفط العراق[1]، ليقول والكلام لـ ويفل انه لا يمكن الاستغناء على أكثر من كتيبة تخرج من فلسطين لتأمين الحماية لقاعدة الحبانية (غرب العراق) وبإمكان سلاح الجو البريطاني المتفوق على نظيره العراقي أن ينجز واجب احتلال بغداد[2]. ودون الذهاب في صراع واسع مع العرب[3].

1. تسارع أحداث الحرب في نيسان 1941م

إن من يتبع مجرى السياسة البريطانية تجاه الوصول إلى قرار حاسم لمسألة العراق، يجد أن موظفيها في السفارة البريطانية وبناءً على تعليمات لندن هم الذين يتحكّمون في تسريع الأحداث وتأجيلها لكسب الوقت. والمهم أن لا يكون عامل الوقت ضاغطاً عليهم بل مؤذٍ لخصمهم الذي بقي متردداً في كيفية الالتزام بمعاهدة عام 1930م ونقيضها خوض الحرب. وهي أي السياسة البريطانية غالباً ما تلعب على إمكانية إيجاد حل سلمي حتى بوصول قوة جحفل لواء مشاة إلى البصرة في منتصف شهر نيسان 1941م، أو تصعيد الموقف لاستفزاز الطرف الآخر كما هي في عمليات الاستطلاع الجوي في البصرة ودعم نشاط قوات (الليفي)[4]، والتصرف الشخصي لضابط الاستخبارات الإنكليزي (أيلنك) في إطلاق سراح عراقيَّين اثنين ارتكبا جريمة جنائية في البصرة بحجة أنهما يعملان في دائرته في نهاية شهر نيسان 1941[5]. وهي سياسة ما كان ليقدم عليها البريطاني لاستفزاز القيادة في بغداد قبل إكمال استعداداتهم للحرب. والواقع أن بريطانيا التي استثمرت الأحداث في انقلاب بكر صدقي 1936م وحتى حركة مايس 1941 قد وجدت أن الضباط القوميين هم من أرادوا تعديل السياسة مع بريطانيا، فعملت على إثارة المشاكل بوجه الجيش العراقي سواءاً عن طريق البعثة العسكرية البريطانية أو عن طريق إثارة الفتنة التي أرادها نوري السعيد في إقصاء رئيس أركان الجيش الفريق حسين فوزي وقائد الفرقة الأولى اللواء أمين العمري وزميلهم العقيد عزيز ياملكي أو إثارة النخب السياسية في مجلس النواب والأعيان (من الموالين لها) ضد طروحات ورغبات الضباط الأربعة، الذين يريدون حكم العراق بدون مجلسيّ النواب والأعيان[6].

---

(1) تمكنت القوات الألمانية بقيادة المارشال (رومل) من السيطرة على مدينة بنغازي الليبية في 3 نيسان 1941م، وبعد عشرة أيام تمكن رومل من إخراج القوات البريطانية من ليبيا باستثناء ولاية (طبرق) الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، ولكنها ما لبثت أن وقعت بيد الألمان في 15 نيسان 1941م. أما الحرب في يوغسلافيا واليونان، فقد تمكن الجيش الألماني منهما بين (6-13) نيسان واستسلمت قوات الجيش اليوغسلافي في (17) نيسان وتبعتها القوات اليونانية، ومقدونيا في 20 من شهر نيسان، وهي ما أجبرت القيادة البريطانية على سحب قواتها من اليونان وتمركزها من جديد في جزيرة (كريت) في البحر الأبيض المتوسط. انظر: جفري ورنر، المصدر السابق، ص 178.

(2) جفري ورنر، المصدر السابق، ص 206- ص207.

(2) Churchill, Second World War, Vol. 1, op. cit, p. 225.

(4) الليفي Levy قوة متطوعة من العرب والأكراد والتركمان والآثوريين لخدمة الجيش البريطاني. تشكلت عام 1915م، وإلى خوض الحرب العالمية الثانية، كان الآثوريين لوحدهم من يعمل على خدمة وحماية قاعدتي الحبانية والشعيبة. لطفي جعفر فرج، المصدر السابق، ص45-46.

(5) نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص46.

(1) From British Embassy, Baghdad, Telegram No. 631/66/69/38 December 1938, F.O 371, 23200, p. 155.

أ. استعدادات عسكرية بريطانية وعراقية متبادلة 1941م

كانت مذكرة رئاسة مجلس الوزراء العراقي في التاسع عشر من نيسان 1941م واضحة بعدم موافقة مجلس الدفاع الأعلى على نزول أي قوة بريطانية ما لم تغادر القوة الموجودة في البصرة خارج الحدود العراقية[1]. وهي ما تجاهلها السفير البريطاني كورنواليس تماماً، وذهبت القيادة البريطانية إلى عمليات نقل قوات من خارج العراق بالطائرات إلى مطار الشعيبة، ومنها إلى قاعدة الحبانية، وإجراء تحكيمات في منطقة الرطبة (على الحدود مع الأردن) ووصول بوارج حربية إلى مياه شط العرب. وفي سؤال وجهته الخارجية العراقية للسفير البريطاني عن مغزى هذا التصرف أجاب أنه يجهل كل هذه الأمور، وهو لا يزال سفيراً معتمداً في بغداد كما تقتضي المبادئ والأسس الدبلوماسية لدولتين حليفتين كما نصت معاهدة عام 1930م[2]. اتخذ مجلس الدفاع الأعلى عدداً من التدابير، منها تشكيل قيادة الجبهة الغربية بقيادة صلاح الدين الصباغ (تضم الفرقة الأولى والثالثة والقوة الآلية) وقيادة الجبهة الجنوبية بقيادة العقيد رشيد جودت (تضم الفرقة الرابعة والقوة النهرية وقيادة شط العرب)[3]. وفي اليوم التالي صدر قرار بحركة القوة الآلية إلى منطقة الحبانية ولواء المشاة الأول إلى الرمادي[4]. وفي اجتماع لمجلس الدفاع الأعلى حضره الكيلاني في الثامن والعشرين من شهر نيسان 1941م طلب العقيد الركن محمد فهمي سعيد قائد القوة الآلية بضرورة احتلال قاعدة الحبانية خلال أربع وعشرين ساعة، وإلا أصبح احتلالها متعذراً، وهي خطوة صحيحة ولكنها متأخرة جداً، وكان جواب الكيلاني عليها أن للأمور السياسية والدبلوماسية الأفضلية على الأمور العسكرية[5] وهو رأي متأخر جداً بعد أن حلت الشاحنات (230) من العوائل البريطانية إلى قاعدة الحبانية غرب العراق لنقلهم إلى لندن[6].

في (الربع ساعة الأخيرة) من الأزمة التي أرادها ونستون تشرشل حرباً (لضمان بقاء العراق تحت النفوذ البريطاني) وعمل عليها بقوة السفير البريطاني كورنواليس، اقترح رئيس الوزراء العراقي رشيد عالي الكيلاني على الوزير المفوض الإيطالي في بغداد (جبريللي) في الثامن والعشرين من شهر نيسان 1941م أن تقوم طائرات المحور (إيطالية وألمانية) بضرب الوحدات البريطانية في الخليج العربي وتدمير قاعدتي الحبانية والشعيبة باستخدام قاعدة الموصل الجوية[7]. وكان في عقل الكيلاني أن طلبه يمكن تنفيذه بسهولة، دون إدراك واسع بوجود أسبقيات لقوات المحور في أوروبا وتخطيط لإزال في طي الكتمان للتعرض ضد الاتحاد السوفيتي، وكان عليه أن يفهم أن مقدار المساعدة الألمانية المؤثرة لقلب ميزان الحال في العراق هو عندما تقترب قواتها من بلاد الشام أو حتى في إيران، وكان في عقل القيادة الألمانية كما أوضح رئيس الدائرة السياسية في وزارة الخارجية الألمانية (فيرمان) أن أي مقاومة للجيش العراقي لا تؤدي إلى هزيمة بريطانيا سيعزز ويقوي من

---

(1) وزارة الدفاع، المقر العام، المصدر السابق، ص129.

(2) نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص26.

(3) محمود الدرة، المصدر السابق، ص212.

(4) المصدر نفسه، ص 212.

(5) عثمان كمال حداد، المصدر السابق، ص110.

(6) لوكاز هير زوير، ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي، ترجمة احمد عبد الكريم مصطفى، دار المعارف بمصر 1971، ص 208-ص209.

(7) فريتز غروبا، المصدر السابق، ص 383-ص386.

سمعة بريطانيا[1]، وهكذا حملت الوثيقة البريطانية السرية وهي تحمل الرقم (147) في تموز 1941م معنونة من وزارة الحرب البريطانية إلى القائد العام في الشرق الأوسط، تشير إلى أن بريطانيا كانت تتوقع أن تصل القوات الألمانية في منتصف آب إلى القفقاس وإيران، وأن عملهم قد يأخذ شكل هجوم جوي كاسح على العراق يمهد لهجوم بري واسع على مواضع القوات البريطانية في رأس الخليج (قرب منابع النفط)[2]. وكان ونستون تشرشل يتحسب أن يتزامن الهجوم مع ثورة يفجرها الضباط الأربعة، وكان المنطق يفرض عليه إنهاء حكومة الكيلاني قبل شهر آب 1941م. الملحق رقم (1). وتحسباً لاحتمالات التهديد خلال الحرب، كانت القيادة العسكرية العراقية ترى في تسليح الجيش مهمة إستراتيجية لا بديل عنها، ودفعته إلى شراء السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية ثم من اليابان، إلا أن بريطانيا التي قيدت الحكومة بمعاهدة عام 1930م قد لعبت دوراً تخريباً بحجة أن أي عقد للأسلحة مع دولة أخرى يجب أن يمر عبر السفارة البريطانية. وعندما عاد العراق طرق باب الشراء مباشرة من الولايات المتحدة، رفضت بريطانيا دفع الثمن، وقالت أن ذلك مرهون بإنهاء الكيلاني وضباطه الأربعة وقطع العلاقات مع إيطاليا، ووقوف العراق حليفاً في الحرب مع بريطانيا[3]. وفي ذلك، وبعد مرور أكثر من عشرين سنة على انتهاء الحرب العالمية الأولى (والعراق تحت الاحتلال) لم يملك جيش العراق دبابة واحدة للدفاع عن سمعة الإمبراطورية البريطانية!!.

ب. بدء الحرب في 2 مايو/ أيار 1941م

كان لدى جيش العراق قوة هي بالإجمال وصلت إلى (80.000) مقاتل واثنان وتسعون طائرة من مناشئ بريطانية وأمريكية وإيطالية، وثلاثة كتائب مدفعية ميدان، ومثلها مقاومة للطائرات[4]. أما الجانب البريطاني، فكان لديه ما مجموعه (272) طائرة مقاتلة، و(15000) جندي في البصرة[5]، وقوة رتل (كنكول) ضمن قوة الحبانية التي شكلت بأمر من رئيس الوزراء تشرشل بهدف تنسيق عملياتها مع القوة البرية في قاعدة الحبانية ومهاجمة العاصمة بغداد من محور الغرب، حيث الثقل الرئيسي للقوات العراقية متمركزة على طول الطريق الواصل بين بغداد – الفلوجة – الرمادي[6].

كان في ذهن القائد الجوي البريطاني في الحبانية (سمارت) عدم تقديم أي تنازلات للقوات العراقية في منطقة (سن الذبان) الدفاعية بعد أن يطلب الانسحاب الفوري والكامل لكل القوة العراقية شرق الفلوجة في الأول من مايس 1941م[7]. ولغرض التمهيد للعدوان وإشعار شعب العراق بالأخطاء التي اقترفها الكيلاني ومجموعة الضباط الأربعة بحق (معاهدة الصداقة الموقعة بين البلدين في عام 1930م!!) فقد قام المهندس المقنع (بيلي) –مهندس بريطاني يعمل في مديرية

---

(1) وليد محمد سعيد الأعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية ـ البريطانية 1941، بغداد دار واسط للنشر والتوزيع، 1987، ص 66.

(2) رجاء حسين خطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره، المصدر السابق، ص 267.

(3) From war office to Miceclolc/Middle East Cipher Telegram No. 92790.

(4) محمود الدرة، المصدر السابق، ص209–ص219.

(5) البياك، الحرب البريطانية العراقية سنة 1941م، رؤية بريطانية، ترجمة وتعليق العميد خليل إبراهيم حسن، بغداد، بيت الحكمة، 1999م، ص40.

(6) خالد حبيب الراوي، العراق والدعاية النازية، مجلة آفاق عربية، بغداد ع3، 1993م، ص 84.

(7) وزارة الدفاع والمقر العام، المصدر السابق، ج3، ص130–ص131.

البرق والبريد في بغداد – بتوزيع منشورات في جانب الرصافة من بغداد عند منتصف الليل تحمل هجوماً عنيفاً على الكيلاني، وأن مناوشات قد وقعت بين القوات البريطانية والعراقية في منطقة الحبانية، ولم يكن أي اشتباك قد حصل في ساعة توزيع المنشورات[1]. (مما يبين العمل المدبر لإجهاض حركة مايس بالقوة المسلحة)، وقد اعترف بيلي بعد القبض عليه. وعند الفجر شوهدت الطائرات البريطانية تلقي المنشورات على أهالي بغداد بتوقيع السفير البريطاني كورنواليس[2] تحمل نفس الهجوم اللاذع على الحكومة وقادة الجيش (السفير لم يقدم أوراق اعتماده) ليتبعها برسالة موجهة إلى شعب العراق يقسم بشرفه وبأغلظ الأيمان أن بريطانيا لا تنوي احتلال العراق[3]. الأمر الذي أدى إلى هياج الشعب الذي رفض الطعن بقادة الحركة، وأن بريطانيا هي العدو الحقيقي للعراق[4]. ومع بداية الهجوم الجوي البريطاني الذي بدأ بثلاث وثلاثين طائرة من قاعدة الحبانية وثمانية أخرى من قاعدة الشعيبة لضرب مواقع الجيش العراقي (عند الخامسة من صباح يوم 2 مايس[5])، أرسلت السفارة البريطانية مذكرة احتجاج إلى الحكومة العراقية تحملها مسؤولية الحرب[6]. ومع الرد العراقي الجوي على الطائرات البريطانية في قاعدة الحبانية وتدمير اثنتان وعشرين طائرة وجرح أربعين جندياً[7]. قررت الحكومة العراقية إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا نكاية بالتصرف البريطاني، وإقامة علاقات مع روسيا السوفيتية[8]، وتعليمات إلى قائد الجبهة الغربية (صلاح الصباغ) إلى تجنب الاصطدام بالقوات البريطانية، ومذكرة شديدة اللهجة للسفارة البريطانية تشير إلى أن ما حصل من عدوان يتحمله الجانب البريطاني وحده[9].

ج. قصف جوي بريطاني متواصل لتدمير المطارات العراقية

استمرت الغارات الجوية البريطانية على مواضع القوات العراقية في (منطقة سن الذبان)، ومعسكر الرشيد والمطار المدني وسكك الحديد، وطريق بغداد – الفلوجة ابتداءاً من اليوم الثالث من مايس 1941، وكان هدفها تدمير رموز القوة العراقية وإجبار قادة الحكومة على الاستسلام بأي ثمن[10]. وفي اليوم التالي أغارت القاصفات البريطانية على مطاري الموصل وبغداد لتدمير ما يقارب العشرين طائرة عراقية، ومنشورات تدعو المواطنين إلى عدم تأييد الكيلاني وضباطه والتمرد عليهم[11]. وهي بذلك قد أنهت ما تم بناؤه على مدار عقدين من الزمان في ظل الألاعيب وتبادل للأدوار بين (الساسة البريطانيين والعراقيين) لحرمان البلد من حق تقرير المصير والاستقلال. وكان أخطر ما فيها أن الوصي عبد الإله

---

(1) خالد حبيب الرواي، المصدر السابق، ص84.

(2) البياك المصدر السابق، ص40.

(3) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حركة مايس السنة 1941م التحررية، المصدر السابق، ص247.

(4) المصدر نفسه، ص 247.

(5) الهيثم الأيوبي وآخرون، الموسوعة العسكرية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (4 أجزاء)، 1972م، ص 399.

(6) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية، المصدر السابق، ص 249.

(7) مذكرات ونستون تشرشل، المصدر السابق، ص 146.

(8) نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص107.

(9) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية ...، المصدر السابق، ص228.

(10) ونستون تشرشل، المصدر السابق، ص146.

(11) لوكاز هيرزوير، المصدر السابق، ص224.

(وهو جالس في القدس)، والوصي على حماية العرش الملكي في العراق، وحماية شعبه من الغدر البريطاني نجده يرسل منشوراً آخر بتوقيعه يقول فيه إن بريطانيا صديقة للعراق والعرب، وأن العربي المشهور بوفائه لا ينقض العهد ولا يبيع أصدقاءه مهما كان الثمن[1]. ولكنه لم يبين أي أصدقاء هؤلاء الذين غدروا بوالده الملك علي في الحجاز إبان انتهاء الحرب العالمية الأولى وغدروا بعمه الملك فيصل الأول في سورية، وقتلوا الملك غازي (زوج شقيقته الملكة عالية) وتآمروا مع بكر صدقي في أول انقلاب عسكري من نوعه في العراق. كما هم خبثاء في سياستهم تجاه سورية ومصر ودعوتهم لليهود لطرد شعب فلسطين من ديارهم تنفيذاً لوعد بلفور 1917م. ولكن عندما دنت ساعة الخلاص منه أي الوصي في ثورة تموز 1958م لم يأسف شعب العراق عليه، وقد علقت جثته على باب وزارة الدفاع في (باب المعظم). وكان أسفهم على الملك الشاب فيصل الثاني شديداً الذي دفن بوقار واحترام في المقبرة الملكية في الأعظمية بجوار جده الملك فيصل الأول. ويذكر السيد عثمان كمال حداد (مدير مكتب مفتي القدس) أن صلاح الدين الصباغ قائد الجبهة الغربية قد فقد أعصابه في الخامس من مايس 1941م بسبب كثافة القصف الجوي البريطاني على مواضع وحداته في سن الذبان وتجريد طريق بغداد –الفلوجة –الحبانية، مما سبب في خسائر عالية أجبرت أعداداً كثيرة من الجنود على الانسحاب بدون أوامر وأسر أكثر من (400) جندي والاستيلاء على اثنيّ عشر مدفعاً وستين رشاشة وعشر مدرعات[2]. فيما كانت خسائر أحد ألوية المشاة عبر نهر الفرات ما يقارب من (500) شهيد وأربعين أسيراً وتدمير سبعين عجلة[3].

ولتدارك الموقف السيء على الجبهة الغربية استدعى الكيلاني عثمان كمال حداد في الواحدة ليلاً ليقول له أبرق إلى برلين حالاً أن (400) طائرة بريطانية قصفت مواضع الجيش العراقي وحالتنا سيئة جداً. إلا أن عثمان كمال والقول له صحح العدد وقال أنها أربعون طائرة، ولكن أين طائراتكم، ورد عليه الكيلاني لا أعلم اسأل العقيد الركن محمود سلمان قائد القوة الجوية، وكان الأخير في وضع لا يحسد عليه، وأن معظم طائراته قد دمرت وهي جاثمة في المطارات[4]. كان تقييم الموقف العسكري كما رواه الضابط محمود الدرة، أنه بحدود اليوم التاسع من مايس، فقد الجيش العراقي 80٪ من قوته الجوية، وخروج ما يعادل فرقة مشاة كاملة من الميدان، ليترك الصباغ دفاعاته في الجانب الغربي من نهر الفرات[5]. الخريطة رقم (5).

---

(1) صحيفة القادسية في (3) مايس 2000م.

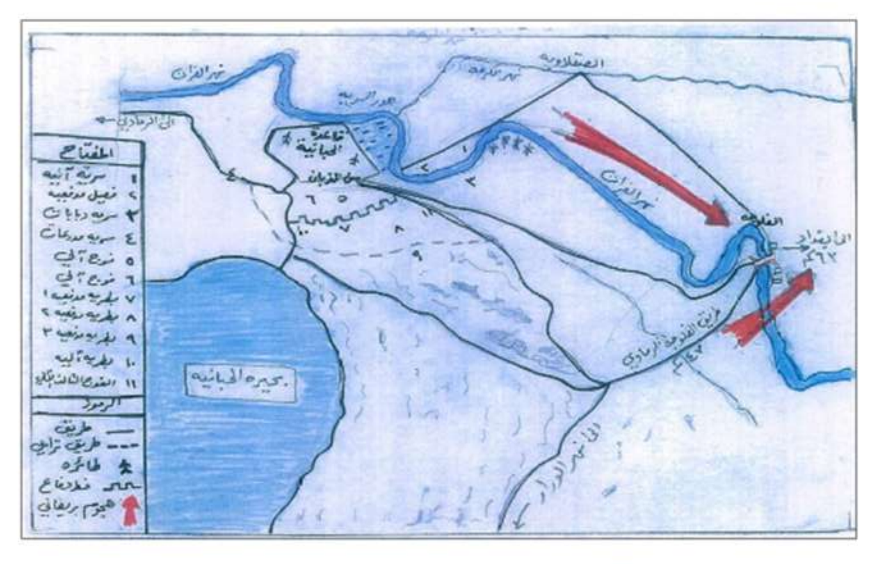
(2) عثمان كمال حداد، المصدر السابق، ص112–ص113.

(3) كرستوفر بكلي، ص160.

(4) عثمان كمال حداد، المصدر السابق، ص113.

(5) محمود الدرة، المصدر السابق، ص262.

الخريطة رقم (5)معركة الحبانية



المصدر: محمد الدرة، المصدر السابق، ص251.

في جنوب العراق، البصرة، وجه الجنرال (فريزر) إنذاراً للقوات العراقية لإخلاء منطقة الهارثة والشعيبة والتوجه إلى منطقة شمال القرنة في الثاني من مايس 1941م. وللأهمية التي توليها القيادة البريطانية العسكرية للبصرة وميناءها على الخليج، وقاعدة الشعيبة الجوية، فإنها لم تفرط بها منذ بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914-1918م، وحافظت عليها خلال الحرب العالمية الثانية، واستخدمتها بعد مرور نصف قرن من الزمان أثناء غزو العراق عام 2003م مع حليفتها القوات الأمريكية.

وتحت وطأة القصف الجوي والمدفعي والسفن البحرية المتواجدة في مياه شط العرب لمقرات ومواضع الوحدات العراقية المنسحبة إلى القرنة، أجبر قائد قوة شط العرب اللواء (أحمد رشدي) على الدفاع في مدينة العمارة. فيما اتخذ قائد الفرقة الرابعة العراقية مواضعه في الديوانية، وقوة أخرى في الناصرية والسماوة لتشكيل مفارز بقوة (120) جندياً لأغراض الكمائن والغارات وكسر السدود لمنع القوات البريطانية من الوصول إلى عمق الدفاعات العراقية. دون القدرة على خوض حرب نظامية نظراً لتفوق القوة الجوية البريطانية على نظيرتها العراقية في جنوب وغرب العراق[1]. ولعل ما يستدل على فن الحرب البريطاني خلال الحرب هو ما أدركه القائد الإيطالي الجنرال (جوليو دوهيه) خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين حين قال أن السلاح الجوي وحده سيقرر حروب المستقبل، حيث يمكن للقوة الجوية أن تتغلب على عامل الوقت والمسافة بسرعة، وتدمر أي نوع من المقاومات الأرضية وتبطل تأثير المواضع المحصنة والموانع على الأرض، كما يمكنها ضرب عاصمة الخصم وموارده وتدك مراكز صناعته ومواصلاته وشل إرادته على المقاومة وبالتالي إخضاعه وإجباره على الاستسلام[2].

إن الخبرة البريطانية في استخدام سلاحها الجوي، والمناورة بالنيران قد وفرت لهم زمام المبادأة والمبادرة في العمل، فهم من تمركز في الحبانية والشعيبة وكأنهم هم من رسّموا صورة المعركة المقبلة، عندما أبعدوا الوحدات العراقية إلى مسافة (30-40) كيلومتراً عن أقرب وحداتهم البرية، وهم في الأولى طلبوا من الصباغ أن تكون وحداته شرق الفلوجة، وفي الثانية شمال القرنة، وفي المرتين كانت وحدات الجيش العراقي تحت تأثير القصف الجوي البريطاني الثقيل لإجبار القيادات العسكرية على الاستسلام قبل حلول شهر آب (خشيةً من وصول الألمان إلى إيران والقفقاس) ومنابع النفط قربهم.

إن النجاحات التعبوية المتصاعدة على جبهتي الحبانية والشعيبة قد وفرت مجالاً رحباً لوصول لواء المشاة الحادي والعشرين الهندي يوم السادس من مايس 1941م، المعروف (بالكوركا) ومعظم عناصره من الهنود المعروفين بشدة البأس إلى البصرة[3]. وتسليم واجبات الطائرات (ولنكتون) في الشعيبة إلى الطائرات البحرية العاملة من حاملة الطائرات الملكية (هرمز) لضرب الأهداف العراقية العسكرية في الناصرية والعمارة والسماوة وشمال القرنة لفتح خطوط المواصلات إلى بغداد[4]. فيما كان الفكر الاستراتيجي هو ما عبر عنه الجنرال ويفل الذي وصل مدينة البصرة جواً في الثالث والعشرين من مايس 1941م ليطلب من الجنرال كيونان (قائد القوات البريطانية الجديد في العراق) التفكير بالأخطار الكامنة في

(1) زينب أحمد كاظم، المصدر السابق، ص76-ص79.

(2) حسن الربيعي، مجموعات المقاومة المسلحة في أفغانستان والعراق، عمان، 2008م، ص9.

(3) كريستوفر بكلي، المصدر السابق، ص 17-ص18. وكذلك: أديث، المصدر السابق، ص190-ص191.

(4) مذكرات ونستون تشرشل، المصدر السابق، ص144-ص145.

سورية، ووصفها بأنها أكثر خطورة من العراق، وهو ما يتطلب العمل من جديد على توثيق التعاون العراقي البريطاني، وكان مقصده التهديد الألماني الذي قد يصل سورية لمساندة الكيلاني في حركته[1].

د. تباين وجهة النظر العراقية والألمانية حول تطورات الموقف العسكري

أرسل رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء رسالة إلى وزير إيطاليا المفوض في بغداد في الثاني عشر من مايس 1941م وهي بمثابة رسالة موجهة إلى مستشار ألمانيا أدولف هتلر. وجاء فيها أن حكومته اتخذت موقف العداء مع بريطانيا ولم تقطع علاقتها مع إيطاليا معتمدة على سلاح الجو الألماني في الحرب وكذلك على المعونة المالية التي وعدت بها ألمانيا[2]. إن موقف اللامبالاة من محنة العراق قد تدفع الحكومة العراقية إلى موقف أقرب للمصالحة مع بريطانيا ولعله موقف أشبه ما يكون باليؤوس منه والكيلاني يسمع من رئاسة أركان الجيش ويقرأ تقارير الموقف يومياً، وهي تنذر بالفاجعة التي ستحل بحكومته.

إن الحقيقة التي كان يجهلها الكيلاني وضباطه عن حركة مايس وتداعياتها هي نفس الحقيقة التي اختلفت فيها كل من بريطانيا وألمانيا في تقييم الموقف العسكري. فالأولى كانت تنظر بحذر إلى احتمال وصول الألمان إلى القفقاس وإيران في آب والوثوب في هجوم كاسح على منابع النفط في جنوب العراق، فيما كان الاحتمال الآخر هو أن تهاجم القوات الألمانية العراق عبر سورية التي تخضع لحكومة (فيشي) العميلة لألمانيا، وبالتالي فإن بريطانيا لا تعرف أن الألمان باتوا مستعدين لمهاجمة الجيش السوفيتي في بداية حزيران 1941م. أما هيئة التخطيط الألمانية، فكان في عقلها وهي تستمع إلى تقارير الأزمة بين العراق وبريطانيا، أن حكومة الكيلاني ستتمكن من إدارة الأزمة دون انفجارها بوقت غير ملائم حتى تكون القوات الألمانية على مقربة من مسرح عمليات الشرق الأوسط ومساعدة الثوار بجهد جوي كبير. إلا أن حكومة تشرشل وقد قطعت الطريق على حكومة الكيلاني وأعلنت الحرب في الثاني من مايس 1941م، فقد وضعت الحكومة الألمانية في حرج شديد. وأن فرص المساعدة لها من دول المحور ستعتمد على طول فترة صمود الجيش العراقي في القتال، وهي تدرك طبيعة العمليات في البلقان وجزيرة كريت في نيسان 1941م. ولتدارك الموقف في العراق، اتخذ هتلر قراره لإسناد العراق رسمياً في الثالث عشر من مايس 1941م، وهو قرار متأخر وكان الهدف الأساسي منه إبقاء حركة التحرر العربية في الشرق الأوسط في حالة معنوية ومتجددة دون خذلان روادها، وبيّن في قراره إرسال مساعدات جوية إلى العراق وأن يكون التجهيز من سورية وفقاً للمعاهدة المعقودة مع الفرنسيين. وكذلك من ألمانيا مباشرة، مذكراً القيادة العامة الألمانية أن يكون واجب البعثة سرياً، وأن تحمل الطائرات الألمانية في العراق وسورية إشارات عراقية بغية الحصول على فرص لنجاح المهمة[3]، نفذت الطائرات الألمانية التي تواجدت بوقت مبكر في الموصل في الثالث عشر من مايس 1941م ثلاثة عشر واجباً موزعاً ما بين استطلاع (مسلح وقصف لقاعدة الحبانية)، وكان يوم التاسع والعشرين من مايس 1941م هو آخر واجب (استطلاع مسلح) بين بغداد والفلوجة لطائرتين ألمانيتين قبل مغادرة المجموعة خارج العراق[4]. اجتمع

---

(1) Parish Thomes, op. cit, p. 375-380.

(2) صلاح الدين الصباغ، المصدر السابق، ص 125. وكذلك: عثمان كمال حداد، المصدر السابق، ص 95.

(3) لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ص 213 – 214.

(4) جفري ورنر، المصدر السابق، ص 200 – 201.

العقيد الألماني يونك (Yongk) مع الكيلاني ورئيس الأركان وكالة وقائد القوة الجوية في بغداد في السادس عشر من مايس 1941م، ليبين لهم أن الحاجة الآنية هي في وجود سرب من طائرات (مستر شمث) (110) وسرب من طائرات (هانيكل) (111) وكل سرب مؤلف من اثني عشر طائرة، إلا أن تداعيات انهيار مقاومة الجيش العراقي قد جعل وصولها متعذراً إلى الموصل[1].

هـ- رتل كنكول[2] في الصحراء الغربية

ذكّر الجنرال ويفل قادته بضرورة المحافظة على قاعدة الحبانية بأي ثمن فهي عقدة المواصلات التي تمر منها القطعات البريطانية الواصلة من ميناء البصرة إلى شرق الأردن وفلسطين (الخاضعين للسيطرة البريطانية). والتجهيزات العسكرية القادمة عن طريق البحر الأبيض المتوسط يمكن نقلها عن طريق الجو إلى وحداتها العاملة في الشرق[3]. وهنا يتذكر وزير الدفاع العراقي ناجي شوكت الأهمية التي تمثلها قاعدة الحبانية لبريطانيا في هذه الحرب، ليقول، لو أننا جازفنا باحتلال القاعدة –وهو مقترح العقيد فهمي سعيد في الثامن والعشرين من نيسان 1941م لترددت بريطانيا في محاربتنا لاستردادها[4] سيّما وأن الجنرال ويفل كان لا يريد لهذه الحرب أن تحدث نظراً للضرورات العسكرية في جبهة شمال إفريقيا ومنطقة البلقان إلا أنه ومع عدم قناعته، فقد رضخ لأمر رئيس وزرائه وتشكيل قوة باسم قوة الحبانية (Hab Force) لمساعدة القوات البريطانية على نهر الفرات –حيث تقع قاعدة الحبانية –وسمّي قائدها الجنرال كلارك، وأن يكون ضمن القوة رتل آلي بإمرة العميد (كنكستون) سمّي برتل كنكول (King Col)، مؤلف من (2000) رجل و(500) عجلة ووحدة ميدان طبية، وسرية نقلية، وسرية هندسة، وقد طلب منه تنسيق عمله مع قوة آلية مرسلة من مصر، وأخرى بقيادة الرائد (كلوب باشا) قائد الفيلق العربي (معظمهم متطوعون عرب)[5]. في مدينة الرطبة العراقية في الرابع عشر من مايس 1941م، وذلك لتنسيق العمل والحركة عبر الطريق الصحراوي واحتمالات تعرضهم إلى غارات الطائرات الألمانية –إلى قاعدة الحبانية[6].

قرر الجنرال الجوي دي الياك (D. Albiac) –الذي حل محل الجنرال الجوي السابق سمارت –مع نظيره الجنرال البري كلارك تنسيق العمل بين القوتين لبلوغ مدينة الفلوجة وطرد وحدات الجيش العراقي المتخندقة والمستعدة

---

(1) جفري وورنر، المصدر السابق، ص200–ص201.

(2) كنكول: King Col كلمة مختصرة لكلمتين (King) وهي مختصر لاسم القائد Kingstone، وكلمة (Col) مختصر لكلمة (Column) بمعنى (رتل) وبدمج المختصرين يكون (رتل كنكول). انظر:

Webster's New world dictionary to the American Language, op. cit, p. 406.

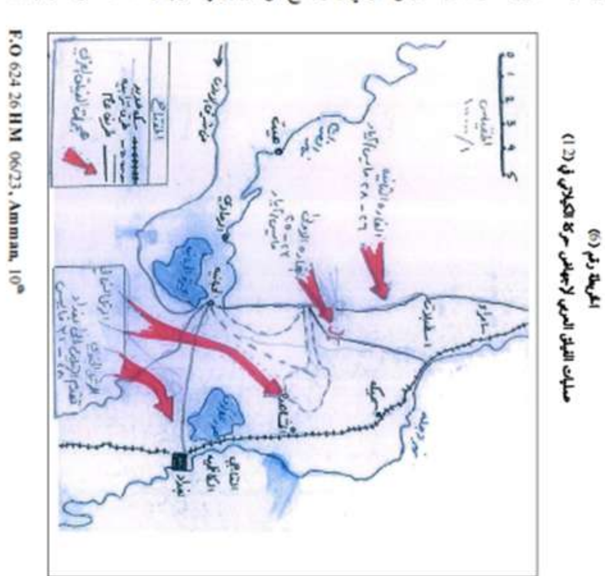
(3) Mason, David, op. cit, p. 158.

(4) محمود الدرة، المصدر السابق، ص272.

(1) Parish, Thomas, op. cit, p. 157.

(6) تمكنت طائرتان من طراز بي (115) ألمانية من مهاجمة رتل كنكول في المرحلة الأخيرة من تنقله إلى الحبانية. انظر: الياك، المصدر السابق، ص28–ص32.

للمعركة فيها ليلة السابع عشر والثامن عشر من مايس 1941م[1]. تاركاً للجنرال كلارك حرية العمل على خداع القيادة العراقية، بظهور قوة جنوب مدينة سامراء (120 كم شمال بغداد)، وكأنها قادمة من الشمال[2]. فيما يقوم الفيلق العربي الذي انقسم إلى رتلين الأول شمالي للسيطرة على سكة حديد (المشاهدة شمال بغداد 50كم) والثاني جنوبي للسيطرة على منطقة الكاظمية (20 كم شمال بغداد)، وهما بالإجمال مكلفين لمحاصرة قوة الدفاع عن بغداد، ومنع وصول أي قوة تعزيز إليها، وكانا كافيين لتشتيت جهد الجيش العراقي وهو يدافع عن جبهتين في الغرب والشمال، الخريطة رقم (6).



الخريطة رقم (6)
عمليات الفيلق العربي لأجهاض حركة الكيلاني في (12...)

F.O 624 26 HM 06/23, Amman, 10th

(1) قرر القائد صلاح الدين الصباغ على إثر سقوط مدينة الفلوجة، شن هجوم مقابل لاستعادتها، وتمكنت وحداته من تكبيد رتل كنكول أكثر من (50) قتيلاً، وكانت مقلقة للجنرال كلارك، الذي تمكن من الدخول إليها خلال يومي (24-25) مايس 1941م. انظر: واصف عبد الرحمن، ص 133-ص134.

(2) صحيفة الزمان العدد 1101 في 18 مايو / آيار 1941.

و. سقوط العاصمة بغداد في (الأول من حزيران 1941م)

كانت القوات العراقية المدافعة عن بغداد مؤلفة من ثلاثة ألوية وكتيبة مدفعية، مع عدد من الطائرات الألمانية. ولغرض إيقاف اندفاع الفيلق العربي من حدود العراق الغربية، فقد اتخذت القيادة العراقية سلسلة من تدابير الدفاع – خرسانات مسلحة، مواضع للمدفعية، خنادق للمشاة – وقرارات بديلة منها[1]:

1- الدفاع عن بغداد، بأي ثمن.
2- اتخاذ مدينة الموصل عاصمة مؤقتة بدلاً من بغداد إذا ما سقطت بيد البريطانيين.
3- انسحاب الجيش العراقي إلى كركوك والموصل، في حالة سقوط بغداد، وتنظيم المقاومة في الشمال.
4- إعادة تنظيم القيادة الجنوبية على أن تكون مدينة النجف مركزاً لها، لاستمرار القتال عن طريق معاونة رجال العشائر ورجال الدين.
5- تشكيل لجنة الأمن الداخلي في بغداد، لضمان سلامة المدنيين وممتلكاتهم، على أن يوضع فوج مشاة وعناصر الانضباط العسكري والشرطة بإمرة هذه اللجنة.

أظهرت تقارير الاستطلاع الجوي البريطانية في السابع والعشرين من مايس أن القوة العراقية متخندقة بصورة جيدة قرب مفرق قناة أبي غريب (20 كم غرب بغداد)، وهو ما فوت الفرصة على البريطانيين من إحداث خسائر كبيرة في صفوف وحدات الجيش العراقي المدافعة[2]، وصد الهجمات البرية، وهو ما تطلب من القائد البريطاني تعديل الخطة للتقدم نحو بغداد بما فيها القيام بغارات على طريق بغداد – سامراء لمسافة تقترب من ثمانين كيلومتراً شمال العاصمة بغداد.

وضعت القوات البريطانية خطة للتقدم نحو بغداد برتلين، رتل كنكول (الرتل الجنوبي) ويتألف من (750) مقاتلاً، يتقدم على الطريق العام الفلوجة – أبو غريب – بغداد. والرتل الصحراوي (الرتل الشمالي) بقيادة المقدم (فيركسون)[3] آمر كتيبة الخيالة، وكان واجبه الحركة عبر الصحراء والوصول إلى نهر دجلة شمال بغداد لبضعة كيلومترات، ومن ثم يتجه جنوباً نحو العاصمة بغداد[4]. اصطدمت القوة البريطانية المتقدمة نحو العاصمة بغداد – بقيادة العميد كنكستون – فجر يوم الثامن والعشرين من مايس[5] بأحد الدفاعات العراقية في منطقة خان ضاري (30 كم شمال بغداد) وتمكنت من إزاحتها وأسر أحد ضباط القوة المدافعة، ومعه اثنان وتسعون من الجنود[6]، وتبين من استنطاق الضابط أن الحالة المعنوية متدنية، وهو ما دفع القيادة البريطانية إلى بث الإشاعات المحبطة بين المدنيين بغية التسريع في انهيار المقاومة وإسقاط حكومة

(1) كريستوفر بكلي، المصدر السابق، ص24.

(2) محمود الدرة، المصدر السابق، ص292.

(3) فيركسون Bernard Fergusson: كان مرافقاً للجنرال (ويفل) برتبة ملازم ثان حين كان الأخير قائداً للفرقة الثانية عام 1935م. كتب عن قائده ما يستحقه حسب رأيه.
انظر: Connell, John, op. cit. p. 520-524.

(2) Ibid, p. 524.

(3) كريستوفر بكلي، المصدر السابق، ص 25-ص26.

(4) Connell, John, op. cit, p. 524,(6)

الكيلاني[1]. وبعد معارك متقطعة بين القوة المتقدمة والقطعات العراقية المتراجعة، توقف رتل فيركسون على بعد ثمانية عشر كيلومتراً شمال بغداد، فيما تمكن الرتل الجنوبي من عبور جسر أبي غريب بعد تخريبه من قبل القوة المنسحبة[2]، وبتبادل الأدوار بين الرتلين البريطانيين، تمكن الرتل وعبر هجوم ليلي قاده المقدم فيركسون أن يكون في موقع الكاظمية – على بعد سبعة كيلومترات – شمال بغداد[3]. وفي الثلاثين من شهر مايس أصبح الرتل الشمالي على بعد كيلومترين من جسر (الخر)[4]. فيما شكل الاستخدام الواسع للغارات الجوية على الوحدات العراقية المعزولة[5] ونسبة الخسائر بين المدنيين إلى تأليب سكان بغداد على حكومة الكيلاني. وقادت إلى قيام وفد عراقي الاتصال بالسفارة البريطانية لإخبار السفير كورنواليس بأن رشيد عالي الكيلاني ومعه العقداء الأربعة خرجوا من العراق إلى إيران[6]، وأن أمين العاصمة الذي تولى الإدارة من لجنة الأمن الداخلي يطلب الهدنة دون مزيد من إراقة الدماء[7]، وباحتلال بغداد، كانت خسائر القوات البريطانية خلال شهر مايس 1941م، أربعة وثلاثون قتيلاً وأربعة عشر جريحاً وثمانٍ وعشرين طائرة[8].

ولعل التقييم لما جرى والدور الذي لعبه الكيلاني والعقداء الأربعة قبل الحرب، أن هناك سمة مشتركة طابعها الغموض والتردد. ويذكر وزير الدفاع – في حكومة الدفاع الوطني – ناجي شوكت أن العقداء الأربعة مرة تراهم يعبرون عن استعدادهم للمقاومة، وتارة أخرى يعبرون عن ميلهم إلى المفاوضات، ويعلنون يوماً عن تمسكهم بالحقوق الوطنية، ثم يعودون في يوم آخر إلى رغبتهم في المساومة مع الطرف البريطاني، وقد استفحل هذا الوضع الشاذ حتى انعكس ذلك

---

(1) وصلت إشاعات مبالغ بها جداً عن اقتراب الدبابات البريطانية من العاصمة بغداد ظهر يوم 29 مايس 1941م، وهو ما أدى إلى هروب العسكريين الألمان من الموصل وكركوك، كما أدى الخبر الكاذب إلى استيلاء البريطانيين على جسر بيجي (المقصود به العبارة Ferry) التابعة لشركة نفط العراق (IPC) من أجل منع عبور رشيد عالي الكيلاني إلى الحدود العراقية – الإيرانية. كما سببت المعلومات والإشاعات التي راجت بين أهالي بغداد إلى هروب العقداء الأربعة والمتعاونين مع حكومة الكيلاني بما فيهم مفتي القدس الحسيني إلى إيران. انظر: عثمان كمال حداد، المصدر السابق، ص125، وكذلك: لوكاز هيرزوير، المصدر السابق، ص 228. وكذلك: محمود الدرة، المصدر السابق، ص349.

(2) كريستوفر بكلي، المصدر السابق، ص28.

(3) الياك، المصدر السابق، ص53.

(4) جسر الخر: يقع الجسر في بغداد بالقرب من قصر الزهور سابقا، وعلى نهر الوشاش (الواصل بين هور عقرقوف ونهر دجلة) موقعه الحالي شرق (ساحة النسور) في ناحية المنصور على طريق بغداد – الحلة. (الباحث).

(5) كريستوفر بكلي، المصدر السابق، ص27-ص29.

(6) عندما قامت الحرب بين العراق وبريطانيا، كان الاتجاه العام في إيران مماثلاً للاتجاه العام في المنطقة العربية في عدائها لبريطانيا. كما أن العلاقات الإيرانية الألمانية مماثلة للعلاقات العراقية الألمانية، وكان رشيد عالي الكيلاني مقبولاً من الإيرانيين باعتباره من عائلة الكيلاني. وبناءاً على أوامر الشاه رضا بهلوي تم استضافة جميع الهاربين في مدينة قصر شيرين، وحرصاً على حياتهم فقد نقل الكيلاني ومجموعته إلى مدينة (زنجان) خارج طهران لكي يكونوا بعيدين عن جواسيس بريطانيا. انظر نجم الدين السهروردي، المصدر السابق، ص126.

(7) واصف عبد الرحمن، المصدر السابق، ص134.

(8) الياك، المصدر السابق، ص 54.

الموقف الحائر المتذبذب على القيادة السياسية، وعلى القرارات العسكرية[1]. وكان عدم إدراك الموقف الدولي عاملاً آخر، فهم لم يفهموا أغراض ألمانيا الهتلرية الحقيقية، وعلقوا الآمال على مساعدتها العسكرية في تحرير البلاد العربية. وظهر ذلك واضحاً في موقفها المتردد من احتمالات النزاع المسلح بين الجيش العراقي والقوات البريطانية، وكان الاعتقاد (العراقي) أن الإنزال المظلي الألماني في جزيرة كريت في نيسان 1941م إنما يدل على اقتراب القوات الألمانية إلى منطقة الشرق الأوسط[2]. ويبدو أن ما كان في عقل هتلر أن لا يحرك ذراع الكماشة من جهة الشرق الأوسط إلا بعد نجاح (حملة بربروسا) ضد الروس، وحينذاك يستكمل الطوق وتصبح تركيا خاضعة للأمر الواقع، فيتم بعد ذلك تحريك قواته عن طريق الشرق الأوسط والقفقاس وإيران والعراق والمحيط الهندي ويتحقق الالتقاء بالجيش الياباني[3]. تلك هي خلاصة تفكير القيادة العليا الألمانية للتقدم نحو منطقة الشرق[4]، وثبت ذلك التفكير الاستراتيجي في منطوق أمر الحركات اليومي رقم (30) الصادر من مقر هتلر في الثالث والعشرين من شهر مايس/ أيار 1941م. وقد أشار هيرزويز بالغت ألمانيا في تقدير قدرة الجيش العراقي على القتال بشكل يفوق الواقع بكثير، وبالغ الكيلاني ومفتي القدس في تصور حجم المساعدة التي كان الألمان ينوون تقديمها[5]. أما الكاتب الإنكليزي ميرسكي وهو يعلق عن الوضع العسكري بين الطرفين بالقول: ترجع هزيمة العراق إلى سوء استعداده، وكانت هذه الحرب اضطرارية بمعنى أن تدابير بريطانيا وضعته أمام خيار واحد من اثنين: إما الاستسلام وإما الدفاع عن النفس في وضع يائس –كما لم تكن عند العراقيين خطة تفصيلية مقررة وموضوعة للعمليات العسكرية[6]. وقد يعود ذلك إلى دور الجيش حيث كانوا يدربونه على أعمال مكافحة الشغب ومعالجة الفتن العشائرية والحركات الوطنية. ويجد في هذا الكاتب موسى حبيب ليقول: أن انتفاضة الجيش كانت تجري على الارتجال بدون خطة وبدون هدف لأنه مرغم عليها، ولم تكن نتيجة لتنظيم أو إعداد[7]. وكان التخبط قد مزق صفوف الجيش، كما نخرته العناصر المترددة والانتهازية، وأدى ذلك إلى إضعاف القدرة القتالية للجيش وتثبيط عزيمته. أما الكيلاني وهو يبرر الإخفاقات، فقد ذكر في مذكراته كان جيشنا حديثاً فلم يكن عدده يتجاوز الثلاثين ألف جندي، ورغم المعاهدة (معاهدة

(1) كان القائد الشهيد صلاح الدين الصباغ يمر –في الأيام الأخيرة التي سبقت الحرب –على رئيس الوزراء المرحوم رشيد عالي الكيلاني بمقره في مجلس الوزراء، فحدثه الكيلاني عن وجوب المقاومة والصمود والاستعداد للمعركة. ثم يخرج الصباغ فيمر على وزير الدفاع ليخبره بنفس التوجيهات. وبعد أيام يمر الصباغ بالكيلاني فيحدثه عن الاعتدال والواقعية والمرونة، ثم يخرج فيمر بوزير الدفاع ويخبره بالتوجيهات الجديدة المتناقضة مع التوجيهات السابقة، وأدت هذه الحيرة إلى التشتت العسكري بين قائل بالمقاومة وقائل بالمفاوضة. انظر: المقابلة الشخصية بين وزير الدفاع ناجي شوكت مع فاضل البراك في بغداد آذار 1974م.

(2) Allan Clark, the Fall of Kreet island, London, 1964, p. 9-10.

(3) لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ص200–ص202.

(4) إلياس فرح، الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1975م، ص30. وكذلك: The fall of Kreet, op. cit, p. 51-52.

(5) لوكاز هيرزويز، المصدر السابق، ص110.

(6) ميرسكي، المصدر السابق، ص165.

(7) موسى حبيب، ثورة 14 تموز، بغداد، 1958م، ص230.

1930م) التي تلزم الإنكليز العمل على تسليح الجيش فقد تركوه أعزلاً بلا سلاح. لم يمتلك دبابة واحدة ولم تكن لديه مدافع لمقاومة الطائرات، وكانت ذخائره بالكاد تكفي لأسبوع واحد من القتال عند اندلاع الحرب[1].

وبات اللغز الكبير: أين دور العشائر العربية لمقاومة المحتل (الكافر)؟. كما فعلت في ثورة عام 1920م، رغم الدعوة التي أطلقها رجال الدين للجهاد. وظهر أن قطاعات مهمة من شعب العراق في الجنوب والشمال لم تستجب إلى نداء الجهاد وهي لم تستجب إلى نداء حكومة الكيلاني للتحالف معها، بل بالعكس من ذلك فقد عمدت بعض قبائل الأكراد وقبائل في جنوب العراق إلى مؤازرة القوات البريطانية[2]، وهي إشارات كان الواضح منها أن تنسيقاً قد جرى مسبقاً بين رجال المخابرات البريطانية ورموز عشائرية من الشيعة والأكراد، بل وحتى بعض رموز السنة في ديالى والأنبار والموصل لمنافع شخصية أولاً، وتمويه فشل ثورة العشرين ثانياً، وكونها ثورة عربية قومية لا يحبذها الأكراد ولا تحبذها مرجعية النجف ثالثاً.

(1) مذكرات رشيد عالي الكيلاني، مجلة آخر ساعة المصرية، العدد 1168، في 13/ 3/ 1957م.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص157.

المبحث الرابع

حكومات عراقية بلا دور سياسي وبدون جيش يحمي البلاد

1941 - 1945م

غادر الكيلاني وبصحبته الشريف شرف ومفتي القدس (الحسيني) بغداد متوجهين إلى مدينة خانقين ومنها إلى إيران ليلة (29) مايس 1941م، حيث لم تكن تقبل لجوءهم أي دولة مجاورة للعراق بسبب النفوذ والتأثير البريطاني على حكامها[1]. أما حركة الضباط الأربعة إلى إيران، فقد ذكر العقيد (محمود سلمان) وهو من أخبر الكيلاني أن المجموعة العسكرية قد تركت مواقعها العسكرية في صباح يوم 29 مايس، وهو ما كتبه الكيلاني بخط يده للمؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني، وأيده الكاتب العسكري محمود الدرة في كتابه الحرب البريطانية العراقية عام 1941م[2]، وقد أشار إلى أن وزارة الدفاع العراقية قد نسقت عملها بوقت مبكر مع رئاسة الوزراء لتشكيل لجنة الأمن الداخلي في العاصمة بغداد برئاسة أرشد العمري (متصرف لواء بغداد) ومدير الشرطة العام حسام الدين جمعة ومثل عن الجيش الزعيم الركن حميد نصرت وهدفها تأمين أمن المواطنين في حال فراغ العاصمة من الحكومة[3].

كان رأي أرشد العمري الذي جمع حوله الوزراء المفوضين لكل من الولايات المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية وتركيا أن يبذلوا جهدهم للتوسط مع السفير البريطاني كورنواليس لإعلان الهدنة[4] –دون إراقة المزيد من الدماء – ولكن الوزير المفوض الإيراني الذي بقي بعيداً، كان ينتظر طلباً من بريطانيا لتسليم مجموعة الكيلاني. إلا أن شاه إيران (رضا خان) الذي استقبل الكيلاني ومجموعته قد ومنحهم حق اللجوء السياسي، كان يرى في احتمالية وصول القوات الألمانية لبلاده مسألة فيها بعد نظر، وأنه لن يستجيب إلى الطلب البريطاني لطرد مجموعة الكيلاني أو طرد الخبراء الألمان من بلاده، وقد تضامن الملك الأفغاني محمد ظاهر شاه معه في بداية شهر حزيران 1941. وقادت أحداث الحرب العالمية فيما بعد إلى أسوأ العواقب لإيران دون أفغانستان، حيث أن الأخيرة رضخت لمطالب الحلفاء أثناء الحرب، أما إيران فقد جرى تقسيمها بين الجيوش البريطانية والسوفيتية عام 1941م وحتى نهاية الحرب العالمية[5].

كان التفاؤل البريطاني هو ما عبر به السفير نفسه لأرشد العمري لإعلان الهدنة، وظهر الخداع والنيّة المبيتة لتدمير البنية الاقتصادية والعسكرية العراقية تماماً، حين حلقت خمسون طائرة بريطانية في سماء بغداد في الثلاثين من شهر مايس 1941م لتدمر بعنف كل ما بقي سالماً من الأهداف رغم أوامر أرشد العمري لوسائل الدفاع الجوي العراقي بعدم مشاغلة الطائرات البريطانية وهو نفس الهدف الذي سعت لهُ إدارتي الرئيس الأمريكي بوش الابن، وتوني بلير رئيس وزراء

---

(1) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية لحركة مايس التحررية 1941م، المصدر السابق، ص353.

(2) محمود الدرة، المصدر السابق، ص394.

(3) جريدة البلاد البغدادية الصادرة في الأول من حزيران 1941م.

(4) صحيفة الزمان البغدادية الصادرة في الثاني من حزيران 1941.

(5) فريدون هويدا، سقوط الشاه، ترجمة وتعليق وتقديم أحمد عبد القادر الشاذلي، مصر، مكتبة مدبولي، 1980، ص 12 – 15.

بريطانيا خلال حرب 2003، وقد أشار الحاكم المدني (بريمر) إلى أن حل الجيش العراقي لم يكن رأي (البنتاغون) كما هو رأي وتصميم توني بلير لإنهائه تماماً وهوما صمم عليه التحالف الأمريكي ـ البريطاني خلال أحداث حرب الكويت 1991 عن سابق تدبير[1]، لتظهر حجة كورنواليس، أن رجل المخابرات البريطاني (بيلي) –الموجود في السجن بسبب توزيعه المنشورات بداية الحرب – [2] هو من يستطيع أن يرسل برقية السفارة إلى لندن لإشعارها، أي أن ما أحدثته الطائرات البريطانية المغيرة على الأهداف العراقية وسقوط المدنيين بين قتلى وجرحى هو بسبب حجز (بيلي)[3]، وقد أغاظ ذلك العمل أرشد العمري، وأغاظ ضباط الجيش غير المشتركين مع حركة الكيلاني، حيث اعتبر الضابط الكردي رفيق عارف أن المقاومة هي أجدى من قبول شروط مهينة يضعها كورنواليس، وأن شرف الجيش العراقي هو النقطة التي يجب أن تجذب معها كل قادة الوحدات العراقية دون حساب للسياسيين العراقيين المتزلفين للسفير البريطاني[4]. ويذكر الوزير المفوض الأمريكي (نابنشو) في تقرير إلى حكومته، أن تطور أحداث مايس 1941م، قد أظهر جلياً أن ليس الجيش العراقي وحده يكره بريطانيا وإنما غالبية شعب العراق، وهي إشارة لها مدلول لأن تتبع الولايات المتحدة سياسة مجدية مع شعوب منطقة الشرق الأوسط عموماً، والشعوب العربية، كما هي إشارة لأن تعزز بريطانيا نفوذها الأمني لما تبقى من سنوات الحرب[5].

1. الضباط الأكراد يرفضون فتح النار على المدنيين بعد فشل حركة مايس 1941م

عاد الوصي عبد الإله على عرش العراق في الأول من حزيران 1941م[6]. ليقول أنه صاحب السلطة العليا في البلاد وهو ما يعني أن على كل السياسيين والعسكريين الذين لم يشاركوا في حركة الكيلاني أن يخضعوا لأوامره، وكان ذلك في اتفاق مع السفير البريطاني كورنواليس، الذي حث اليهود في بغداد للتوجه إلى قصر الرحاب لتقديم الولاء والتهاني للوصي على سلامة عودته، وتزامن ذلك الحدث مع احتفال الطائفة بنزول التوراة يومي (6-7) حزيران، وعيد النبي يوشع لديهم[7]. مع السخط الشعبي في العراق الذي بلغ ذروته، - لاسيما في أوساط ضباط الجيش القوميين الذين شعروا بمرارة الخسارة في الحرب - ظهر الوصي وكأنهُ متشفياً مختالاً فخوراً، لما حدث، لتقود إلى حوادث النهب والسلب وإطلاق النار في الشوارع، وهجمات عفوية على بيوت اليهود[8] ومحلاتهم، تحوّلت فيما بعد إلى حوادث تعكس حالة من

---

(1) محمود الدرة، المصدر السابق، ص397.

(2) قناة الرأي الفضائية يوم 29/ 5/ 2010.

(3) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية ...، المصدر السابق، ص90.

(4) محمود الدرة، المصدر السابق، ص397.

(5) طارق الناصري، عبد الإله الوصي على عرش العراق 1939-1958م، المصدر السابق، ص266- ص270.

(5) Rejwan Nissim, From Mixing to participation, Social Implication of the use of Israel's Black panthers, new middle East Journal, No. 32, May, 1971, p. 22.

(7) مير بصري، الطائفة الإسرائيلية (الموسوية) في العراق في القرن العشرين، بغداد، ملحق مع كتاب يوسف رزق الله غنيمة، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق.

(8) بعد أن انتهت أعمال الشغب والقتل والنهب في نهاية يوم (5) حزيران، ذكرت المصادر الرسمية بوجود (110) قتلى، و(240) جريحاً من الجانبين (المسلمين واليهود). انظر:

الانتقام لكل ما يمت بصلة ويخضع لتوجيه السفارة البريطانية في بغداد[1]. ومع هامش المناورة الذي خوّل به رئيس أركان الجيش الجديد الفريق الركن محمد أمين العمري لإعادة الأمن والنظام، إلا أنه وبموجب دستور البلاد الذي يخوله استخدام القوة (بما فيها فتح النار)، حاول تفادي ذلك، وكان ما يشغله أن تتحول المظاهرات المسلحة إلى قوة لمهاجمة السفارة البريطانية في بغداد. وأنه ومدير الحركات العسكرية العقيد الركن نور الدين محمود (كردي) لا يريدان أن يخسرا ولاء وحب الشعب لوحدات الجيش العراقي حتى بهروب الضباط الأربعة خارج البلاد[2]. وباتت هي صفة ملازمة لضباط الجيش وباقي مكونات المجتمع العراقي، وهم يعتبرون الجيش سوراً لحماية الوطن وليس لقهر أبناء الشعب كما تتصرف به وحدات الشرطة أثناء الأزمات. ومع تدهور الحالة خلال الأيام من الأول إلى الخامس من حزيران 1941م، كانت قناعة مدير الحركات العسكرية نور الدين محمود أن يسّوي الموضوع مع أصحاب النفوذ من رجال الدين والعشائر والوزراء السابقين والنواب والأعيان لصيانة وحدة وشرف الجيش وبقاءه على ما كان عليه. وهو ما يضمن استقلال البلاد حتى بوجود المعاهدة - سيئة الصيت - البريطانية - العراقية لعام 1930م[3]، ومبالغة اليهود العراقيين مما أصابهم من أضرار وهي لا تخلو من أغراض سياسية لتهجيرهم إلى فلسطين[4].

إن التصنيف الذي ذهب إليه الباحث في نزاهة وعراقية الضباط الأكراد –وهم يشاركون أبناء شعبهم في تجنب الأزمة والفوضى التي ظهرت بعد فشل حركة مايس 1941م –قد يقود أصحاب الشأن للفوز في الإجابة، وعلى ما ظهر لاحقاً، وخصوصاً بعد ظهور الأحزاب الكردية بعد ثورة تموز 1958م، وتأثرهم بطروحات الأجندات الأجنبية التي لا تريد لأبناءها صيانة وحدة البلاد وقوتها، تحت عناوين منها حقوق الأقليات المهضومة كما عملت عليه إسرائيل، ونزعة عروبة الحاكم العربي الجالس في بغداد الذي تذرعت به إيران، ومصالح النفط وأمن إسرائيل، وقد تغنت بهما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بعد غزو العراق عام 2003.

2. حكومة جميل المدفعي (الكردي) في 3 حزيران 1941م

هو أحد خريجي المدرسة العسكرية في اسطنبول ولقب (بالمدفعي)، لأنه تخرج ضابطاً في سلاح المدفعية عام 1911م[5]. ولعل ما يميز ولاء المدفعي لوطنه أنه شارك أقرانه في الحرب ضد الجيش البريطاني في (غزة) بفلسطين، وعمل

F.O. 371/2708, from high commissioner for Palestine to the principal secretary of state for the colonies.

(1) وليد محمد سعيد الأعظمي، المصدر السابق، ص127.

(2) محمود الدرة، المصدر السابق، ص404.

(3) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية ...، المصدر السابق، ص279-280.

(4) ادعى شلومو هليل أن عدد قتلى اليهود كان (150) يهودياً وجرح (400) آخرين. انظر: شلومو هليل، بطولة يهود الدول العربية، بيروت، مركز الدراسات الفلسطينية، سلسلة المؤتمرات الصهيونية رقم (2)، ط1، 1977م، ص 586.

(5) جميل المدفعي: ولد في الموصل عام 1890م، وتخرج من المدرسة العسكرية في اسطنبول كضابط في سلاح المدفعية عام 1911م. شارك في حرب البلقان في صفوف الجيش العثماني. واشترك بمعارك ضد الجيش البريطاني في غزة (فلسطين). شارك في الثورة العربية الكبرى ضد الأتراك عام 1917م. وفي سورية عين المدفعي آمراً لموقع دمشق، ومستشاراً للأمير فيصل. قاد حركة عسكرية في منطقة تلعفر شمال غرب الموصل ضد المحتلين البريطانيين، وهرب إلى شرق الأردن ليكون في ضيافة

مستشاراً عسكرياً للأمير فيصل بن الحسين في بداية الثورة العربية الكبرى في الحجاز[1]. ولعل واحدة من مفردات حياة المدفعي أنه كان ضمن مجموعة الوصي عبد الإله الذي لجأ إلى القدس إبان حركة مايس 1941م. وهو ما جعل البريطانيين يوصون الوصي عبد الإله لتشكيل أول حكومة عراقية –بعد هروب الكيلاني خارج البلاد –في الثالث من حزيران 1941[2]، ليقر قانون الأحكام العرفية في بغداد الذي استمر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[3]. ومنح بريطانيا مطلق الحرية في أن تكون قواتها في أي بقعة عراقية خدمة للمجهود الحربي للحلفاء[4]. وقد أقر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا في التاسع من حزيران 1941م[5] دون توصية جديدة بعد زوال الأسباب.

استثمرت بريطانيا الوضع المضطرب في العراق، لتطلب من المدفعي القيام بحملة تطهير واسعة في دوائر الدولة من العناصر التي ساندت حركة رشيد عالي الكيلاني، وإلغاء عقود أكثر من مائة مدرس سوري وفلسطيني كان من أبرزهم ساطع الحصري وعمر فروخ (من رواد القومية) وطردهم إلى خارج العراق، ومنعت الاستماع لإذاعات دولتيّ المحور، وإجراء تغييرات في سلك الشرطة والسلك الدبلوماسي، ومرسوم الإدارة العرفية العسكرية الذي أجاز إصدار الأحكام غيابياً[6]. وذلك لإطفاء جذوة العنصر الوطني والقومي في البلاد. وقادت جيل المدفعي الذي غضب من كثرة تدخل البلاط الملكي والسفارة البريطانية إلى تقديم الاستقالة في الثاني من أيلول 1941م، وكان محل تنديد السفارة نفسها، عندما وصفت سياسته بأنها شجعت العناصر المتطرفة ضد بريطانيا، وخاصة ضباط الجيش الآخرين[7].

3. التركيز البريطاني على حل الجيش العراقي عام 1941م

كانت معاهدة عام 1930م الموقعة بين نوري السعيد والسفير البريطاني همفريز قد حققت كل ما رغبته بريطانيا (سياسياً وعسكرياً) من العراق. فيما تضمنت الفقرة الخامسة من الملاحق الخاصة بالمعاهدة (تعليم الضباط العراقيين الفنون العسكرية، وتقديم الأسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من أحدث طراز متيسر إلى قوات جلالة ملك العراق). إلا أن إفرازات ما حدث بعد موت الملك فيصل الأول عام 1933م، ومجيء الملك غازي بنزعته الوطنية والقومية ومحاربته للآثوريين (وهي على الضد من رغبة بريطانيا). كانت نقطة الفصل في سياسة الملك غازي والسفارة البريطانية في عدم إعطاء أذن صاغية لهم، وإهمال دور المستشارين العسكريين الإنكليز في بغداد، سيّما وأن الملك غازي قد استحوذ على قلوب مجموعة من الضباط من الذين عملوا على تطوير الجيش وتسليحه وخاصة القوة الجوية دون رغبة السفارة

الأمير عبد الله الذي عينه محافظاً للواء الكرك، ومديراً للأمن العام، ومحافظاً للواء السلط. وفي عام 1932م عينه الملك فيصل الأول محافظاً للواء المنتفك (الناصرية). شكل (7) وزارات. وأجبره الضباط الأربعة للهروب في حركة مايس 1941م. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 532–ص533.

(1) المصدر نفسه، ص 533.

(2) جعفري عباس حيدي، التطورات السياسية في العراق 1941–1953م، المصدر السابق، ص 80–ص81.

(3) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص73.

(4) جعفر عباس حيدي، المصدر السابق، ص84.

(5) خليل كنه، العراق أمسه وغده، بيروت، بلا، 1966م، ص67–ص68.

(6) Kirk, George, The middle East in War, 1939-1945, Oxford, 1964, p. 158.

(7) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج6، ص 46.

البريطانية التي اعتقدت أن الدور هو لمستشاريها أن يقدموا لبريطانيا أسماء مخلصة محسومة الولاء للتاج البريطاني، وبموجبها يتم تجهيز الجيش بالأسلحة والأعتدة وفق متطلبات مصلحتها، وليس في زيادة فرق الجيش بالطريقة التي أمست تهدد فيها الوجود البريطاني في العراق. وأمام هذه الحالة وجدت السفارة البريطانية أن ركوب ضباط الجيش للسياسة (خارج الأطر القانونية والدستورية) قد أخذ مأخذه وهو ما أرادته السفارة البريطانية من بكر صدقي (الكردي) في انقلابه عام 1936م بغية تمزيق نسيج النخبة القومية من حوله، وإرباك عمل الملك غازي في كيفية التوفيق بين بكر صدقي وياسين الهاشمي رئيس الوزراء (وهو قومي في توجهاته)، وسبب الانقلاب في مقتل وزير الدفاع جعفر العسكري (كردي) أيضا.

ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية، كان تقييم وزارتي الدفاع والخارجية في لندن أن النزعة الوطنية والقومية التي أثارها الملك غازي في جيشه سوف لا يعطيهما فرصة لأن يقاتل جيش العراق بجانب بريطانيا، إن لم يكن ضدها، وكانت كافية لغدر الملك غازي في نيسان 1939م، وتغلبة رموز القوة من الضباط لممارسة السياسة على حساب جيشهم (الغير مؤهل لخوض الحرب ضد بريطانيا) الأمر الذي هيأ الفرصة المواتية لها لمقاتحة أول رئيس وزراء – بعد فشل حركة مايس 1941م – جميل المدفعي (كردي) في حزيران 1941م باعتقال جميع من ساهم أو شارك أو تعاطف مع ضباط حركة مايس، وقد نعتهم (بالرتل الخامس) لدول المحور وطلبت بحل الجيش العراقي تماماً. إلا أن المدفعي الذي فقد موقعه في أيلول 1941م لرفضه حل الجيش العراقي، كان في ذروة بُعد نظره، وهو يرى البلاد في فوضى ما بعد الحرب، واحتمالات التعرض لعدوان خارجي إقليمي، وخاصة من جهة إيران الموالية لدول المحور. وأيدّ بذلك نوري السعيد الذي غذتهُ السفارة البريطانية – وهو على رأس الوزارة في تشرين الأول 1941م – أن الضباط المتأثرين بالروح النازية قادرون على تنفيذ انقلاب عسكري جديد لتقويض حكومته واغتيال الوصي عبد الإله، وهو ما يتطلب حل الجيش العراقي[1]. ويذكر الكاتب العسكري محمود الدرة الذي شغل منصب سكرتير مجلس الدفاع الأعلى إبان حرب مايس 1941م أن حل الجيش قد يكون الثمن الذي أراد أن يقدمه عبد الإله للبريطانيين مقابل إعادته للسلطة[2] وهو ما دفعه أي عبد الإله للتنسيق مع نوري السعيد وصالح جبر (وزير الداخلية) لإقصاء (1419) ضابطاً، وجلّهم من الضباط الأحداث والذين يمثلون العمود الفقري لجيش العراق[3]. وإحالة ثلاثة وخمسين آخرين على التقاعد، واعتقال ما مجموعه (120) منهم في معتقل الفاو (أقصى جنوب العراق)[4].

ويظهر من الصورة التي رسمتها السفارة البريطانية لتدمير الجيش العراقي أنها أعطت لكل رئيس وزراء جديد لأن يؤدي دوراً باتجاه تمزيق رمز وحدة وقوة العراق. وجاء طلبها من مزاحم الباجچي رئيس الحكومة في عام 1944م لأن يناقش تقرير الجنرال البريطاني (رنتن) رئيس البعثة العسكرية وقد تضمن تقليص الجيش العراقي من أربع فرق إلى فرقتين. إلا أن مجلس الدفاع الأعلى ووزير الدفاع (تحسين علي) قد رفضا مقترح الجنرال رنتن، ودعت السفير البريطاني كورنواليس لأن يطلب من الوصي عبد الإله التدخل بصورة مباشرة[5] فجعله فرقتين احتفظ بالثالثة لغرض التدريب[1]،

(1) محمد الدرة، المصدر السابق، ص 419.

(2) مظفر عبد الله أمين، السيطرة البريطانية على أوضاع العراق بعد فشل حركة مايس 1941م، المصدر السابق، ص28.

(3) محمود الدرة، المصدر السابق، ص414.

(4) طالب مشتاق، المصدر السابق، ص452.

(5) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ج5، ص201.

بعدما نفذ حكم الإعدام شنقاً بحق العقيد محمود سلمان في مايس 1942م، وكامل شبيب ومحمد فهمي سعيد في آب 1944م، وصلاح الدين الصباغ في تشرين الأول 1945م[2].

إن مقدار التناغم بين السياسة البريطانية والأمريكية حول تدمير الجيش العراقي (الذي اشترك في ثلاث جولات قتال ضد إسرائيل من أصل أربعة)، خلال ربع قرن من الزمن 1948 – 1973 قد أدركتها الرغبة الأمريكية في تدميره في حرب الكويت عام 1991م وإلغائه نهائياً بعد غزو العراق عام 2003م وهو ما سنعرضه لاحقاً.

في جبهات الحرب الأخرى، وبعد الإخفاقات المستمرة للقوات البريطانية تجاه القوات الألمانية على جبهتي شمال إفريقيا والبلقان خلال الفترة (1939 –1941م)، جاء التحول في الحرب في النصف الثاني من عام 1941م. حيث شهدت جبهات الحرب تطوراً غير مسبوق في موازين القوة بين قوات (الحلفاء، والمحور) وشهد شهر حزيران 1941م هجوماً ألمانياً واسعاً على القوات السوفيتية في عقر دارها[3]. كما أعلنت الولايات المتحدة الحرب في الثامن من كانون الأول 1941م على اليابان بعد تعرض أسطولها البحري لضربة مميتة في ميناء (بيرل هاربر)[4] في المحيط الهادئ، وضد ألمانيا وإيطاليا في العاشر من كانون الأول 1941[5]. وضمن حسابات الحلفاء العسكرية في إمداد الجيش السوفيتي بالأسلحة والتجهيزات اللازمة، فقد تمكن الجيشان البريطاني والسوفيتي من احتلال إيران مناصفةً، وطرد الشاه (رضا بهلوي) خارج البلاد، لتكون منابع النفط في جنوب إيران والعراق وباقي منطقة الخليج والأراضي السعودية تحت نفوذ وسيطرة بريطانيا، فيما حصل السوفييت على الجزء الشمالي من إيران بما فيها أذربيجان عام 1941م[6].

---

(1) أصدرت مديرية الحركات العسكرية بعد موافقة وزير الدفاع أمراً بإعادة تنظيم الجيش العراقي، لتكون الفرقة الأولى (فرقة سهول) والفرقة الثانية (جبلية) وتقليص أفواجها من ثلاثة إلى فوجين في كل لواء. أما الفرقة الثالثة فقد شكلت من أفواج تدريب جمعت في لوائين (بدون قوة مقاتلة). وتم إلغاء الفرقة الرابعة ومعها لواء المشاة السادس ولواء المشاة الحادي عشر ولواء المشاة السابع ولواء المشاة التاسع، ولواء المشاة الثاني، وآمرية منطقة الموصل. انظر: وزارة الدفاع والقر العام، المصدر السابق، ج3، ص173.

(2) محمود الدرة، المصدر السابق، ص 417–ص418.

(3) رياض الصمد، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1999، ص 374.

(4) بير هاربر: كان الرأي العام الأمريكي يرفض تدخل الحكومة في القضايا الخارجة عن نطاق القارة الأمريكية. أقدم الأسطول الياباني في السابع من كانون الأول 1941 على مهاجمة الأسطول الأمريكي في ميناء بيرل هاربر في المحيط الهادي، وكانت الخسائر الأمريكية باهظة (أكثر من 2000 قتيل)، وهو ما أوجد الأجواء المواتية لتقبل الرأي العام الأمريكي قرار رئيسه روزفلت القاضي بإعلان الحرب على اليابان في الثامن من كانون الأول، وبعد يومين على ألمانيا وإيطاليا. انظر: مايكل لي لانغ، المعارك المائة (قصة أكبر مائة معركة مؤثرة في التاريخ) ترجمة صادق عبد علي الركابي، مصر، مكتبة مدبولي، 2007، ص 335 – 340.

(2) Stephen Tanner, op. cit, p. 234.

(6) رياض الصمد، المصدر السابق، ص 443 – 444.

تعزز موقف بريطانيا العسكري بعد معركة (العلمين)[1] التي أوقفت زحف الجنرال الألماني (رومل) نحو مصر في تشرين الأول عام 1942م، وتدمير الأسطول الياباني في (بحر المرجان) دون الوصول إلى الهند في صيف 1942م، وخسارة الألمان معركة (ستالينغراد) مع السوفييت في كانون الأول 1942م. لتشهد فترة (1943-1945م)، قيام السفارة البريطانية لحكم البلاد بطريقة أشبه ما تكون بالحكم المباشر الذي بدأت به احتلالها الأول عام 1914-1918م، حيث عاد الكثير من المستشارين البريطانيين للعمل في الوزارات العراقية تحت أسماء شتى (مستشارين، ضباط ارتباط للعمل مع رؤساء العشائر ونساء لتنظيم النوادي الاجتماعية)[2]. وكان الدور المهم الذي اضطلع به السفير البريطاني في بغداد كورنواليس أن عين مستشار سياسي في كل المدن والقصبات المهمة لموافاة المخابرات البريطانية عن كل ما يجري في البلاد[3]. وفي هذا عبرت المفوضية الأمريكية التي كانت تراقب تحركات المستشارين السياسيين البريطانيين بالقول: أن من المستحيل عملياً لأعضاء الحكومة العراقية التملص من هيمنة ومسؤولية الموظف البريطاني الذي يعمل في أحد الأجهزة التابعة للحكومة، والكثير منهم في مناصب عليا داخل دوائر وزارة الدفاع ورئاسة أركان الجيش، وفي المحاكم العراقية، ودوائر وزارة المعارف، ودوائر وزارة الزراعة فضلاً عن استخدام القواعد الجوية والسكك الحديدية، والنقل المائي[4] - وهو عملت به الولايات المتحدة عند غزوها للعراق عام 2003 -. فيما كان الإنتاج النفطي (وهو مصدر البلاد الأساسي) قد تدنى تصديره من (4.16) مليون طن سنة 1938م إلى (1.4) مليون طن سنة 1941م، بسبب منع حركة البواخر الناقلة لسفن الحلفاء، وحصره لمنفعة الدولتين بريطانيا وفرنسا فقط. مما أدى إلى ضائقة مالية أرهقت شعب العراق في معيشته[5]، ودفعت نوري السعيد في

---

(1) معركة العلمين: في أيلول عام 1942، شن الجنرال الألماني رومل هجومه في منطقة (علم الحلفا)، ولكن الخطوط البريطانية صمدت. وبعد شهر كان الجنرال البريطاني مونتغمري يقود 200.000 جندي يعودون للجيش الثامن. ولديه 1000 دبابة وهو ضعف عدد رجال وآليات القائد الألماني. في 23 تشرين الأول عام 1942، بدأ الجيش الثامن هجومه بهجوم تضليلي على دفاعات المحور الجنوبية بينما كان الهدف الحقيقي يقع شمالاً في العلمين. لم يكن رومل حاضراً ليدير الهجوم المقابل لأنه عاد إلى ألمانيا في زيارة. وعاد رومل إلى شمال أفريقيا لقيادة العمليات، إلا أنه رفض تبديد جيشه رغم أوامر هتلر بالصمود. خسر (المحور) في العلمين (20.000) إصابة و(30.000) اسير، فيما خسرت بريطانيا 13500 جندي وضابط، ونصف دباباتهم. وهكذا قضى الانتصار البريطاني في العلمين على الآمال الألمانية في احتلال مصر والسيطرة على قناة السويس، فيما كان بمقدور بريطانيا العودة إلى غزو صقلية. انظر: مايكل لي لانغ، المصدر السابق، ص 388 – 390.

(2) أسست امرأة المخابرات البريطانية فريا ستارك نادي إخوان الحرية ونادي Z وهما في الظاهر نوادي اجتماعية لموظفي الدولة العراقية، ولكنهما في واقع الحال نوادي تجسس لجمع المعلومات عن رموز المجتمع وضباط الجيش العراقي. وتذكر الجاسوسة البريطانية التي تجيد الحديث باللغة العربية أن عدد أعضاء نادي إخوان الحرية بلغ ما يقارب (7000) عضو عام 1943م. انظر: Freya, Stark and West, op. cit, p 164.

وكذلك: جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953م، المصدر السابق، ص95.

(3) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953م، المصدر السابق، ص91-93.

(4) مظفر عبد الله أمين، المصدر السابق، ص65، نقلاً عن الوثيقة .USNA 890 G. 00/697, 13.3.1941

(5) خيري العمري، المصدر السابق، ص90.

وزارته السادسة عام 1943م إلى طلب قرض مقداره مليون ونصف المليون باون استرليني من شركتيّ (نفط الموصل ونفط البصرة) مقابل تأجيل التزامها بالحفر وتصدير النفط طيلة مدة الحرب[1].

كانت المعارضة العراقية القوية لحل الجيش العراقي – رغم تقليص حجمه – قد أخذ مأخذه في عقل السفارة البريطانية، فهي وإن راقبت رموزه عن كثب، إلا أنها ذهبت إلى الطريق غير المباشر لتعديل دستور عام 1925م وجعل سلطات الملك من القوة لإقالة رئيس الوزراء نفسه لتجنب تكرار تجربة الكيلاني مرة أخرى[2]. وفي هذا أشار توفيق السويدي (وزير الخارجية) السابق وهو يدرك المغزى من تعديل الدستور عام 1943م أن الدستور وضع مبدأ في عدم التعرض لحقوق الملك في زمن الوصاية، ولو صرفنا النظر عن التعديل لكان أوفى وأحسن[3] إلا أن نوري السعيد الذي ناصب العداء للكيلاني والضباط الأربعة، اقترح تعديل الفقرة السادسة من المادة (26) من القانون الأساسي لتكون مـن حق الملك عند الضرورة التي تقتضيها المصلحة العامة إقالة الوزراء ورئيس الوزراء دون استعماله في كل حين[4]، ونجح في التصويت على تعديل الدستور بعدد (78) نائباً من أصل (137)[5].

كانت التحديات البريطانية المباشرة أو غير المباشرة على رموز العرب الوطنية، وضباط الجيش العراقي قد أحدثت حالة من التنبه في السنتين الأخيرتين من الحرب، وأدت إلى تبني تنظيم الخلايا السرية والتخفي من أعين الجواسيس (المحليين والأجانب) في مرافق الدولة العراقية. إلا أن حجم المراقبة البريطانية قد أهملت عناصر الحزب الشيوعي – المدعوم من السوفيت – اللذين انتشروا في جنوب العراق بكثافة، كما أنهم شكلوا حزب توده الشيوعي في شمال إيران. وقد يكون أساس التغاضي البريطاني أنهم لا يريدون إغضاب حليفهم القوي (السوفيت) الذي دخل الحرب عام 1941م وعدّل ميزان القوة لصالح بريطانيا في مسارح الحرب الأخرى. وتبعه السوفيت بزيارة لوزير خارجيتها (مولوتوف) إلى لندن لتوقيع التحالف السوفيتي – الإنكليزي – في السادس والعشرين من أيار عام 1942م، وقد تعهد الطرفان في عدم إجراء مفاوضات مع ألمانيا ما لم تتخل عن سياسة العدوان[6]. وكان صداه في العراق خصوصاً وأن حمدي الباججي الذي شكل الحكومة العراقية عام 1944م قد أقام علاقات دبلوماسية مع السوفييت[7] وهي مهمّة لانتشار المد الشيوعي على أرض العراق دون اضطهاد قسري على الأقل في سنوات الحرب.

---

(1) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952م، المصدر السابق، ص317-ص318.

(2) محاضر جلسات مجلس النواب 1942-1943م، بغداد، مطبعة الحكومة، ص 376-ص377.

(3) المصدر نفسه، ص 389.

(4) محاضرات جلسات مجلس الأعيان (الجلسة الثانية والعشرين) لسنة 1942-1943م، المصدر السابق، ص 485-ص490.

(5) المصدر نفسه، ص 490.

(1) CF.J.B. Duroselle, Historie Deppllomatique. Dolly, 1962, p. 396.

(2) Khadduri, M., op. cit, p. 350.

الفصل الرابع

انقسام العالم إلى معسكرين بعد الحرب العالمية الثانية وانعكاس ذلك على أوضاع العراق 1945 – 1958م

المبحث الأول: الخشية الأمريكية ـ البريطانية من انتشار الأحزاب الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الثاني: التطورات السياسية في مصر وإيران وأثرها على الوضع في العراق 1946 – 1953م

المبحث الثالث: خطة بريطانية – أمريكية للدفاع عن دول الشرق الأوسط 1954 – 1958م

المبحث الأول

الخشية الأمريكية-البريطانية من انتشار الأحزاب الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية

كان التنافس البريطاني –الروسي للاستحواذ على مقدرات الشعب الأفغاني على أشده خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وكانت حجة الروس فيها أن هناك اضطرابات وأعمال سلب ونهب وخطف لأرتالها الإدارية من قبل مجموعات قبلية من التركمان والأوزبك على حدودها الجنوبية[1]. فيما تذرعت بريطانيا، أن مستعمرتها الهند هي في خطر من جراء توسع الروس في جمهوريات آسيا الوسطى، وأن جلّ همّها أن تكون أفغانستان دولة حاجزة (Buffer state) دون أن تصلها الجيوش الروسية[2]. الأمر الذي استثمره الملك الأفغاني آمان الله خان لإعلان بلاده مملكة مستقلة عام 1919م –دون رغبة بريطانيا –التي وجدت أن ظروف الحرب العالمية الأولى مواتية لها لاستثمار النفط في الولايات العثمانية البصرة، بغداد، الموصل دون الاستمرار بنزاع طال أمده مع الروس على ولايات أفغانستان الجبلية الخالية من الموارد.

1. الحزب الشيوعي الإيراني (حزب توده)

كان عقد حلف سعد آباد الذي مر ذكرهُ في طهران عام 1937م، هو ما أرادته بريطانيا، ليكون خطاً دفاعياً لمواجهة خطر انتشار الشيوعية وحصره داخل حدود الدولة السوفيتية وقد تشكل من كل: أفغانستان وإيران وتركيا والعراق. وقد فهمت الدولة السوفيتية المكيدة البريطانية للدرس الأفغاني قبل عقدين من الزمن. إن وجود الخبراء الألمان الذين قدّر عددهم بـ (210) في أفغانستان ودون الألف في إيران في عام 1941م (أثناء الحرب العالمية الثانية) فرصة استثمرها حلفاء الحرب (الروس والإنكليز) لتقسيم إيران بينهما تحت ذريعة عدم إذعان الملك الإيراني (رضا خان) في طرد الخبراء، وإبعاد النفوذ الألماني من الأراضي الإيرانية. فكانت الولايات الشمالية من إيران بما فيها أذربيجان من حصة القوات الروسية، أما جنوب إيران (عربستان ومسجد سليمان) الغنية بالنفط فقد أصبحتا من حصة القوات البريطانية. اضطر على أثرها رضا خان التنازل عن العرش لابنه (محمد رضا بهلوي) الذي شكل حكومة موالية للحلفاء عام 1941م[3]. وكانت المعاهدة البريطانية السوفيتية بخصوص إيران، أن وجود الجيوش على أرض إيران لا يشكل احتلالاً عسكرياً، وإنما لضرورات أملتها متطلبات الأمن العسكري، وأن الانسحاب سيكون بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب العالمية الثانية[4]. امتثلت بريطانيا لطلب إيران الانسحاب من أراضيها في آيار 1945م –بعد أن فهمت إيماءات شاه إيران الموالية لها، ورفضه الاتحاد

(1) محمد حسن العيله، لواسط آسيا الإسلامية بين الانقاض الروسي والحذر البريطاني، الدوحة، 1986، ص71.

(2) Stephen Tanner, op. cit, p. 135.

(3) فريدون هويدا، سقوط الشاه، المصدر السابق، ص 12–ص15.

(4) رياض الصمد، المصدر السابق، ص 444.

السوفيتي، الذي عمد إلى استبدال قواته العسكرية بعناصر مدنية (من حزب توده الشيوعي) الذي نظم عمله بإعلان ثورة في أذربيجان الشرقية في آب 1945م وقد استولى بجهد منظم على جميع المنشآت العامة، وإنشاء جمهورية أذربيجان المستقلة في كانون الثاني 1946م[1]. وبتأييد سوفيتي خفي –وكأنه خارج مطامع السوفيت– قام الحزب الديمقراطي الكردي بثورة في أذربيجان الغربية وإعلان جمهورية كردية –لأول مرة في تاريخ الكرد في المنطقة– في مهاباد في الخامس عشر من كانون الثاني 1946م. وسرعان ما وقعت الدولتان المنفصلتان من إيران على معاهدة تحالف مع السوفيت في نيسان 1946م – وهو ما أجبر شاه إيران تقديم شكوى ضد السوفييت في الأمم المتحدة تحت تشجيع الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد لعبت الأخيرة لعبتها السياسية عندما سحبت جيوشها في (12) آذار عام 1946م لكسب ودّ حكومة إيران الجديدة من (قوام السلطنة) في كانون الثاني 1946م، وسط غضب الرئيس الأمريكي (ترومان) الذي تأكد تماماً من نوايا التوسع للرئيس الروسي (ستالين) وطموحاته لابتلاع مزيدٍ من الأراضي لدولته باعتبارها غنائم.

ولغرض تجنب المزيد من التداعيات للأزمة، أذعنت حكومة (قوام السلطنة) لرغبات السوفييت في نيسان 1946م، في الحصول على امتيازات نفطية للسوفييت، وسحب شكوى الشاه، وإعطاء ثلاثة حقائب وزارية لحزب توده الشيوعي، واعتراف حكومة طهران بأذربيجان إقليماً مستقلاً عن إيران. وهو ما أغضب بريطانيا والولايات المتحدة –التي قدّرت لنفسها أنها القائد الجديد للعالم الحر –لتضع الدولتان ثقلهما من جديد عبر حركة قوات بريطانية إلى منطقة البصرة (على مقربة من الحدود مع إيران في الثالث من آب 1946م) مهددة بضم أجزاء من عربستان التي يسكنها العرب إلى العراق. وتغذية مظاهرات عنيفة ضد حزب توده الشيوعي قادت في النهاية إلى طرد الوزراء الشيوعيين، واعتقال عناصر حزب توده في طهران[2]. وبتحريض من السفير الأمريكي (آلن) لـ (أحمد قوام السلطنة) زحف الجيش الإيراني إلى تبريز عاصمة أذربيجان وأنهى آمال الاستقلال الذاتي الذي دعمه السوفييت سابقاً[3]. أما الاتفاق النفطي الذي تشبث به السوفييت، فقد أثرت كلتا الدولتين (الولايات المتحدة وبريطانيا) على الانتخابات الإيرانية التي جرت في كانون الثاني 1947م لإجهاض الاتفاق النفطي بـ (102) مقعد مقابل مقعدين للشيوعيين. وقد استثمرها الشاه محمد رضا بهلوي لتوقيع معاهدة تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في العشرين من حزيران 1947م. وخلال فترة وجيزة اشتد النزاع بين الدولتين العملاقتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) ليرتدي طابع السرية تارة والعلنية تارة أخرى كما حدث في كوريا[4]. لتعززه الإدارة الأمريكية عام 1947م بإعلان مبدأ ترومان (الرئيس الأمريكي) وهو أول تطبيق لسياسة الاحتواء (لقوى مدعومة من السوفيت) وبمقتضاه يتم تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لكل من تركيا واليونان خشية سقوطهما بيد الشيوعية[5].

---

(1) فريدون هويدا، سقوط الشاه، المصدر السابق، ص 15.

(2) رياض الصمد، المصدر السابق، ص446.

(3) رياض الصمد، المصدر السابق، ص447.

(4) نشبت الحرب الكورية عام 1950م، وخلالها طرح ماك آرثر القائد العام للقوات الأمريكية فكرة استخدام السلاح النووي ضد الحشود الصينية لتدميرها، بيد أن فكرته لم تجد استجابة من قبل الرئيس الأمريكي أيزنهاور خشية من رد الفعل السوفيتي. انظر: ستيفن لامبروز، الارتقاء إلى العالمية، السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1938م، ترجمة نادية محمد الحسيني، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1994م، ص13.

(5) ج. ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين 1945-1978م، طرابلس، دار المنصور، 1985م، ص72.

2. مبدأ ترومان

ما أن تلقت وزارة الخارجية الأمريكية المذكرة البريطانية بشأن اليونان وتركيا في الحادي والعشرين من شباط 1947م، حتى عكف المسؤولون الأمريكيون على مناقشة الوضع المتدهور في هاتين الدولتين، وكيفية مساعدتهما للوقوف في وجه المد الشيوعي[1]. وبسبب تردد قادة في الكونغرس عن تقديم المساعدة، عقد الرئيس ترومان اجتماعاً في البيت الأبيض في السابع والعشرين من شباط، ضم قادة الكونغرس وعدداً من مستشاري الرئيس، حيث تولى مساعد وزير الخارجية (دين اتشيسون) شرح الأوضاع الدولية الجديدة، بعد الحرب العالمية، طارحاً أن الاتحاد السوفيتي يحاول فرض أيديولوجيته (سياسته) على أكبر جزء ممكن من العالم. وأن انتصار الشيوعية في منطقة البحر المتوسط في اليونان أو تركيا أو في دولتي إيران أو العراق قد يقود سريعاً إلى انهيار الحكومات الديمقراطية في أوروبا، وهذا دون شك سينعكس على أمن الولايات المتحدة. وأضاف اتشيسون لذلك فإن المساعدات لكل من اليونان وتركيا ليست سوى محاولة واقعية وفعالة لحماية أمن الولايات المتحدة، عن طريق تدعيم قدرة الشعوب الحرة Free People على مقاومة العدوان والتخريب الشيوعيين[2].

والواقع أن تركيا وهي جارة لكل من إيران والعراق، ووفق نظرية الدومينو فإن سقوطها سيعجل بسقوط إيران التي مدت الولايات المتحدة (قدمها) فيها عبر وجود بعثة عسكرية على أراضيها عام 1946م. كما هو العراق وخاصة مناطق كردستان التي انتشرت فيها الشيوعية بقوة. إن الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الذي قدمته الولايات المتحدة قد مكّن بريطانيا الضعيفة اقتصادياً من الوقوف على قدميها. وأن مشروع مارشال قد وفر لأمريكا سياسة جديدة تقود بها العالم وتحل محل بريطانيا في المناطق التي تريد الانسحاب منها. وهي ما شجعت الرئيس الأمريكي ترومان –الذي دون مبدأه التاريخ –ليقول أمام مجلس الشيوخ في الثالث عشر من آذار 1947م إنني اعتقد أن سياستنا الخارجية يجب أن يكون من شأنها العمل على دعم الشعوب الحرة التي تقاوم ممارسات قمعية، سواءاً أكانت هذه الممارسات من قبل أقليات مسلحة أو بواسطة ضغوط خارجية. إننا يجب أن نساعد الشعوب الحرة على تقرير مصيرها بنفسها وبطريقتنا الخاصة. إن أسلوبنا في الحياة يستند إلى إرادة الأغلبية ويتميّز بالمؤسسات الديمقراطية والانتخابات الحرة وحرية التعبير والعقيدة والتحرر من الاستبداد السياسي ... إنني أعتقد أن الشعوب الحرة تتطلع إلينا اليوم لتأييدها والحفاظ على هويتها[3]، ولعل مثل هذا الأسلوب عن الديمقراطية والحرية هو ما دأب عليه الرؤساء الأمريكان الذين جلسوا على كرسي البيت الأبيض من بعده، ولا يحمل غموضاً في أنه قصد الاتحاد السوفيتي، وقسوة رئيسه (ستالين) الذي قتل ما بين (20-30) مليون قتيل، خلال

---

(1) رياض الصمد، المصدر السابق، ص 458 – 459.

(2) تضمنت المذكرة البريطانية على أنه ما لم تكن الولايات المتحدة مستعدة للمساعدة فإن بريطانيا قد تنسحب من اليونان، مع ما قد يترتب على ذلك من احتمال سقوط اليونان ومحاصرة تركيا ووقوع شرق البحر المتوسط بأكمله، وكذلك الشرق الأدنى تحت سيطرة الشيوعية السوفيتية. وحسب نظرية الدمينو (Domino Effect) ربما تكون فرنسا وإيطاليا داخل دائرة السيطرة السوفيتية. انظر:

Gaddis, John Lewis, The united states and origins of the cold war, 1941-1947 Columbia University press, New York., 1972, p. 348.

(3) Gaddis, John Lewis, op. cit, p. 351.

الحرب العالمية الثانية حيث دمرت الطائرات الألمانية الكثير من مؤسساته الصناعية، ولا يملك مليارات الدولارات التي ضختها الولايات المتحدة لقيادة العالم. وهو ودول المنظومة الاشتراكية التي تحكمها الأحزاب الشيوعية عليها تدبير إعادة بناء اقتصادياتها المدمرة دون مساعدة من أحد. ولتعقب الآثار التي يمكن أن تنجم عن سقوط تركيا واليونان في الدائرة الشيوعية، طلب ترومان من مجلس الشيوخ الموافقة على تخصيص مبلغ (300) مليون دولار كمساعدة لليونان، ومائة مليون دولار لتركيا، وطلب تفويضه في إرسال خبراء وفنيين ومدنيين وعسكريين لمساعدة اليونان على إعداد قواتها المسلحة من أجل هزيمة العصابات الشيوعية (Communist Guerrillas). وكانت الأصوات في مجلس الشيوخ تصرخ بالقول أن الولايات المتحدة لن تأخذ قيادة العالم ما لم تفعل ما طلبه الرئيس. لقد اقترنت الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي وعلى مدى أربعة وأربعين عاماً (1947-1991م) بأنماط من التفاعلات تباينت في الزمان تبعاً لتباين درجة حدة العداء المتبادل صعوداً أو تراجعاً.

ولعل ما ساعد إلى مدخلات الحرب الباردة، أن صناع القرار في هاتين الدولتين قد أصبحوا أسرى لرأي عام داعم للصراع، كان لهم دور مهم في صناعته وبلورته. ففي الولايات المتحدة، كان نزوع الرئيس ترومان نحو توظيف تراجع الدور البريطاني – لأسباب اقتصادية – في أوروبا لصالحها، فضلاً عن تعطيل التقدم السوفيتي خارج منطقة نفوذه في وسط أوروبا دعماً لمصداقية سياستها الخارجية. وهنا يشير المفكر الأمريكي (لويس ل. شنايدر) إلى ذلك عندما يقول أن الولايات المتحدة قد تعهدت على نفسها بمهمة إيقاف تقدم روسيا السوفيتية في العالم[1] ومما يدعم اجتهادنا أيضاً أن مبدأ ترومان عبر عن انحياز الإدارة الأمريكية آنذاك إلى رؤية مسبقة تجسدت لاحقاً في سياسة عنوانها (الاحتواء)، والتي كان جورج كينان –دبلوماسي أمريكي في السفارة الأمريكية في موسكو –قد دعا الإدارة الأمريكية إلى تبنيها عام 1947م[2].

وتفيد آراء أن هذه السياسة قد دفع إليها خطاب كان جوزيف ستالين قد ألقاه عام 1946م، وأكد فيه على حتمية الصراع مع القوى الرأسمالية وحتمية انتصار الشيوعية. ولا نرى أن مثل هذا الرأي مقنع، فالصراع كان أعمق من أن يدفع إليه خطاب سياسي أيديولوجي، سيما وأن عموم الدول الغربية آنذاك كانت أسيرة لإدراك مفاده أن الاتحاد السوفيتي دولة إمبريالية توسعية[3]. ولدعم سياسة الاحتواء عبر التصلب، فقد تم رفدها بمشروع (مارشال)[4] في الخامس من حزيران 1947م، الذي انطوى على تعهد الولايات المتحدة بتقديم الدعم المالي إلى الدول الأوروبية لإنعاش اقتصادياتها التي

---

(1) لويس ل. شنايدر، عالم القرن العشرين، ترجمة سعيد عبود السامرائي، بيروت، مطبوعات دار الطليعة للطباعة والنشر، 1993م، ص69.

(2) Charles W. Kegley Jr. Eugene R. Wittkopf, perspectives on American foreign Policy New York: st. Martine's press, 1983, pp. 40-46.

(3) David W. Zlegler, War, Peace and International Politics, Boston: Little Brown and Company, 1977, p. 338.

(4) مارشال، هو جنرال أمريكي، وسمي مشروع إعادة إعمار أوروبا الغربية باسم مشروع مارشال. وفي 5 حزيران 1947م وقف مارشال في جامعة هارفرد ليعلن أن الحالة في أوروبا خطرة جداً، وبسبب النقص في الدولار الذي تعانيه بريطانيا وفرنسا بشكل خاص ودول أوروبا بشكل عام، ولمنع حدوث انهيار= =اقتصادي أو اجتماعي وسياسي في أوروبا اقترح مساعدة إضافية ومجانية، دون دول أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفيتي. انظر: رياض الصمد، المصدر السابق، ص460.

أنهكتها الحرب. بيد أن رفض الاتحاد السوفيتي شمول أوروبا الشرقية بهذا المشروع، لأسباب سياسية واقتصادية أدى إلى أن يقتصر هذا المشروع على (ستة عشر دولة أوروبية غربية فقط)، استلمت ما يساوي (13.150) مليار دولار كمساعدات[1]، أسس إلى تقسيم أوروبا إلى إقليمين مختلفين، وحل لألمانيا في عام 1949م لأن يكون جزءها الغربي تحت رحمة الولايات المتحدة، وجزءها الشرقي (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) تحت رحمة الاتحاد السوفيتي، ليتبعه تقسيم عسكري جراء إنشاء منظمة معاهدة شمال الأطلسي في الرابع من نيسان عام 1949م وحلف وارشو في الرابع عشر من أيار 1955م. وعدّ أي تدخل في شؤون أحدهما من قبل الدولة العظمى الأخرى تدخلاً يرتقي إلى مستوى تهديد مصالح الأمن القومي للدولة العظمى الأخرى يستدعي مقاومته بالقوة المسلحة. ومن هنا نستطيع تفسير التدخل العسكري السوفيتي في المجر عام 1956م وفي تشيكوسلفاكيا عام 1968م. وهي أمثلة حيّة لسيطرة الأحزاب الشيوعية على دول المعسكر الشرقي.

إن تأزم العلاقات بين المعسكرين، بوجود الأسلحة النووية التدميرية لكليهما، لا يعني أن المواجهة محتملة، للخطورة الكبيرة على أوروبا، غير أن متطلبات الحرب الباردة قد حولتها إلى حرب أطلق عليها (الحرب بالإنابة) كما حدث في حرب كوريا عام 1950[2]. كما أن متطلبات مواجهة مثل هكذا حروب في مناطق شاسعة من العالم، قد قادت الاتحاد السوفيتي إلى تبني مشروع (مضاد لمشروع مارشال) عبر إنشاء هيئة ارتباط خاضعة مباشرة للنفوذ الروسي على عكس (الكومنترون) الذي كان مستقلاً نظرياً عن موسكو عام 1943م[3]. فوجهت الدعوة إلى الأحزاب الشيوعية الأوروبية (سبعة أحزاب) ومعهم الحزبين الشيوعيّين الإيطالي والفرنسي لاجتماع في موسكو في أيلول عام 1947م، أطلق عليه (الكومنفورم) أو مكتب الإعلام الشيوعي لمواجهة حالة التماسك الغربي الذي شدّته وعززته قيادة الولايات المتحدة عبر مشروع مارشال. ويظهر من سير الخلاف والانقسام الحاصل بين المعسكرين، أن هناك ردود أفعال متزامنة من هذا الطرف أو ذاك، ليجد الاتحاد السوفيتي في وجود رموز شيوعية إيطالية وفرنسية الفرصة لتشويش الرأي العام في كلتا

---

(1) الدول المقصودة بالمساعدات الأمريكية المجانية هي: بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، اللوكسمبورغ، البرتغال، إيطاليا، آيسلندا، إيرلندا، السويد، النرويج، سويسرا، النمسا، اليونان ... وتركيا.

(2) حرب كوريا في عام 1950م. أثر خسارة اليابان في الحرب العالمية الثانية عمدت الدولتان العظميان إلى تجزئة كوريا التي كانت تحت سيطرتهما إلى دولتين تتبنى كل منهما نظاماً اجتماعياً وسياسياً مختلفاً عن الآخر. ولأجل توحيد الأمة الكورية، ذهبت كوريا الشمالية إلى توظيف الحرب سبيلاً لذلك. وفي جلسة طارئة لمجلس الأمن في 25 حزيران 1950م (وبغياب المندوب السوفيتي) فقد اتخذ المجلس قراراً= =يقضي باتخاذ إجراءات عسكرية فورية ضد كوريا الشمالية وخولت الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ القرار الذي كاد يشعل نار حرب عالمية، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى (حرب بالإنابة) وقد رفض طلب الجنرال ماك آرثر استخدام السلاح النووي ضد الحشود الصينية خشية رد فعل السوفيت. انظر: صحيفة القبس الكويتية، العدد 6231 في 23/ 12/ 1989م.

(3) الكومنترون، أي الشيوعية العالمية، ولم يكن الاتحاد السوفيتي راغباً في إحيائه وقد تم حله في 22 أيار 1943م، (وكان مستقلاً نظرياً عن قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي، وحل محله الكومنفورم وهو لا يختلف عن سلفه بشيء). انظر: رياض الصمد، المصدر السابق، ص462.

الدولتين حول شرعية القيادة الأمريكية للمعسكر الغربي حيث كان وزير الدفاع الفرنسي من الحزب الشيوعي عام 1947[1]، فضلاً عن تسرب عناصر شيوعية في أجهزة أمن الدولتين لخدمة الوطن الأم (السوفييت)[2].

إلا أن الموضوع الذي أثارته عناصر شيوعية قيادية في سورية بقيادة (خالد بكداش) والعراق (يوسف سلمان الملقب فهد) ومصر (حسني العرابي) و(جوزيف روزنتال) بعد الحرب، والبلدان الثلاثة تحت حكم بريطانيا، قد أثارت عزم القيادة السوفيتية لإحداث ثغرات جوهرية في أنظمة الحكم، بعد هزيمة (حزب توده الشيوعي الإيراني) بين أكراد إيران ضغط وتأثير الولايات المتحدة، ليظهر مقدار التنسيق والتعاون بين أقطاب الشيوعية في جنوب العراق وخاصة في محافظتي (الناصرية والبصرة) ومحافظة السليمانية في شمال العراق، وهو ما كانت تخشاه بريطانيا من تسلل لعناصر قيادية شيوعية، تقود في النهاية إلى انقلابات عسكرية مدعومة من السوفييت للسيطرة على منابع النفط في العراق. وقد ثبت لدينا ذلك النشاط الشيوعي في البيان المرسل من إيران –المكتوب باللغة الفارسية – إلى بغداد. الملحق رقم (2).

3. انتشار الحزب الشيوعي في العراق

كانت النقطة المركزية في النشأة أن رجلاً أعدته المخابرات الروسية لكي يتسلل من شمال إيران إلى جنوب العراق وتحديداً إلى البصرة والناصرية عام 1922م، لبناء الخلايا الأولية للشيوعية. وكان اسم الرجل (بيوتر فاسيلي)[3]. المتحدر من الطائفة الآثورية التي رحلت من مدينة العمادية في شمال العراق إلى جورجيا أيام الحكم العثماني، وقد أبهر مستمعيه في أنه يتقن اللغة الروسية والجورجية والآثورية والفارسية والتركية والعربية، حتى تم اكتشاف أمره عام 1932م من قبل عميل يعمل في خدمة المخابرات البريطانية اسمه يعقوب / آثوري[4]، كان على صلة مع المستشرق (فليمونوف) في كرمنشاه[5]. وفي الحدود التي يمكن تأكيدها من خلال سجلات الشرطة في كانون الثاني 1934م، أن (عبد الحميد الخطيب) من أصل فارسي – ويحمل جوازي سفر أحدهما إيراني والآخر عراقي –ويعمل أستاذاً لمادة الفيزياء في مدرسة البصرة الثانوية عام 1927م بقوله ... أسست أنا هذا الحزب ونظمتهُ ونسبت المرشحين إليه، وانتشر عملنا إلى الناصرية والسماوة، وكان أكثر رفاقي نشاطاً هم: زكريا إلياس دوكا ويوسف سلمان وداود سلمان وغالي زويد، وتوجد صور هؤلاء وطلبات

---

(1) كان وزير الدفاع الفرنسي أحد أعضاء الحزب الشيوعي عام 1947م، كما أن وجود 30٪ منهم في مجلس النواب الفرنسي قد أهلهم للحصول على مزيد من المناصب الهامة التي تم تشكيلها أثر انتخابات عام 1946م. كما كان الحزب الشيوعي الفرنسي يسيطر على اتحاد عام نقابات العمال المركزي، وهو ما يؤهلهم القيام بالإضراب في أي وقت يريدون. انظر: جون فوستر دالاس، حرب أم سلام، القاهرة، العالمية للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص 139.

(2) كمال مجيد، المصدر السابق، ص94.

(3) كان فاسيلي يكسب عيشه بالعمل خياطاً، ولكنه كان يعلم مناقشيه طرق الخياطة الحديثة، واختلط مع السكان الأفقر وأظهر اهتماماً كبيراً بأوضاعهم وعرف عنه قيامه بزيارات متكررة لفلاحي الريف في الناصرية، وأنه اختار رفاقه في البصرة والناصرية من أعضاء (الحزب الوطني) وكان يومها في طليعة النخبة ضد الوجود البريطاني. انظر: حنا بطاطو، العراق (الحزب الشيوعي) الكتاب الثاني، ترجمة عفيف الرزاز، ط2، بيروت، 1996م، ص55.

(1) Basra (C.I.D) Confidential, weekly diary No. 1 for week ending 7 January 1932.

(2) Great Britain, Abstract of intelligence (Iraq), XV, No. 21 of May 1933, p. 466.

انتسابهم إلى الحزب الشيوعي في القنصلية السوفيتية في الأهواز[1]. والواقع أن المكانة التي شغلها فاسيلي في تاريخ الشيوعية العراقية أنها اعتمدت بالدرجة الأولى على (يوسف سلمان) الملقب (فهد)[2] الذي تلقى هو الآخر دروس الشيوعية على يديه (والباني الحقيقي للحزب الشيوعي العراقي وسكرتيره العام منذ عام 1941م) ولحين إعدامه شنقاً في شباط 1949م[3].

ولعل ما يقبض التفكير لدى الكثيرين، هو في السؤال، ولماذا انجذب إليه الشباب لتقبل فكرة الشيوعية، وهي دخيلة عن المجتمعات الإسلامية؟ وببساطة، فإن الفكرة الأولى لسريانها في العقل إنما تكمن في تقبلها اجتماعياً، وكانت بصورة غير مباشرة تدعو إلى تحرير المرأة، وتأثيرات البيئة عليها، ولعل الملقب (فهد) أدرك مقدار اتهامه تخريب (الدين والأخلاق) في مجتمع قبلي ريفي، إلا أنه أسند أقواله بضرورة تنمية وعي اجتماعي متكافئ بين الرجل والمرأة دون الحط من كرامتها وهي صاحبة الفضيلة والشرف. والعمل على فصل الدين عن كل الشؤون الزمنية، أي عن السياسة والتعليم والحياة العائلية[4]. وكان مكسب الشيوعية بعد مرور ست سنوات من العمل (1927–1933م) أن بلغ عدد الأعضاء ستون عضواً[5].

إن شعار يا عمال العالم اتحدوا الذي تضمنه أول بيان في العراق ويحمل شارة (المطرقة والمنجل)، قد كتبه يوسف سلمان بخط يده في كانون الأول 1932م، وقد حمّل على حكومة الملك فيصل الأول بشدة، عندما وصف أعضاء الحكومة بأنهم عصابة تعمل ضد الشعب[6] وهو ما أثار الحكومة والسفارة البريطانية التي وجدت أن كتلة العمال المضربين عن العمل في شركة بغداد للكهرباء – مملوكة للبريطانيين – من الخامس من كانون الأول 1933م وحتى الثاني من كانون الثاني 1934م[7] ما هو إلا من أعمال يوسف سلمان، الذي دهش السلطات الحكومية عند اعتقاله في الحادي والعشرين من

---

(1) وجد اسم زكريا إلياس دوكا في سجلات الشرطة برقم 488، إلا أن ملف عبد الحميد الخطيب الذي وجد برقم 7687 لم يكن أصلياً.

(2) يوسف سلمان (الملقب فهد) ولد عام 1901م في قرية كلدانية في محافظة الموصل. ورحلت عائلته إلى مدينة البصرة للحاجة الاقتصادية وهو لا يزال في سن السابعة من العمر. أرسله أبوه عام 1908م إلى (مدرسة الكنيسة السورية) في البصرة. وبعد احتلال بريطانيا للبصرة عام 1914م سجله أبوه في المدرسة التبشيرية الأمريكية في العشار (البصرة). وكان ما طرحه يوسف سلمان في انتخابات عام 1932م النيابية أنه دعا العمال إلى انتخاب نواب من طبقتهم تحت شعار يقول لا ضرائب بلا تمثيل. لم يكمل (فهد) دراسته في المدرسة الأمريكية بسبب مرض والده وحاجته إلى إعالة عائلته ليشتغل كاتباً لدى القوات البريطانية في البصرة. زار خوزستان والكويت وشرق الأردن وسورية وفلسطين خلسةً لدراسة الواقع المعاشي هناك. زار موسكو في شباط 1935 لاتباع دورة تدريبية في الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق KUTV وبقي هناك حتى عام 1937م. انتعشت الخلايا الشيوعية في البصرة والناصرية والديوانية وبغداد وكركوك والعمارة والكوت بعد عودته من موسكو. والشيوعي يوسف سلمان من سكان الناصرية. انظر: كفاح السجين الثوري، العدد (15) بتاريخ 20 شباط 1954م، ص8.

(3) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص22.

(4) حنا بطاطو، (الكتاب الثاني)، المصدر السابق، ص46–ص58.

(5) كفاح السجين الثوري (جريدة داخلية لمنظمة الحزب الشيوعي العراقي)، العدد 14، الصادرة في 14 شباط 1954م ص7.

(4) Iraq, Abstract of intelligence, Para, 1058 of 14 December, 1932.

(7) أدت مقاطعة شركة بغداد للكهرباء أنها جمعت الشيوعيين فيما بينهم للمرة الأولى، حيث اجتمع قاسم حسن ومهدي هاشم من مجموعة بغداد الأولى، ويوسف إسماعيل ونوري روفائيل وجميل توما من مجموعة بغداد الثانية، وعبد الحميد الخطيب من

شباط 1933م بأنه شيوعي خلافاً للآخرين من رفاقه[1]. ويظهر من خلال معلومات الحكومة (عبر أجهزة الأمن) أن عبد الحميد الخطيب (فارسي) هو من أوشى بالقيادة الشيوعية، وجعلته يلجأ إلى السفارة البريطانية في موسكو، لكي ترتب له العودة إلى بغداد على حساب وزارة الخارجية العراقية في تشرين الثاني 1933م. أما زكي خيري (الكردي) من مواليد بغداد 1911م، فقد كثر الحديث عنه وعن إخلاصه للمبادئ وأقل مبالاة بالخطر وهي ميزة أودعته السجن مرة بعد أخرى[2]. ويعتبر زكي هو المؤسس لصحيفة (كفاح الشعب) والتي نادت بتركيز السلطة في أيدي العمال والفلاحين، وضمان حرية الشعب والاستقلال الكامل للأكراد[3]. وقد أغضبت رئيس الوزراء القومي ياسين الهاشمي عام 1935م، الذي قرأ في صحيفة كفاح الشعب، أن الهاشمي يدعو إلى الفضيلة في النهار ويقضي لياليه مع مومس صغيرة اسمها (ماري كسبرخان)[4]. وكان الأخطر في عمل زكي خيري، أنه تمكن من إنشاء خلايا شيوعية في وحدات الجيش العراقي، التي تكاثرت بطريقة مدهشة خاصة في وحدات الفرقة الثانية في كركوك وفوج الاتصالات عام 1936[5] وهدفها التحريض إلى انقلاب عسكري تعيد الأمور إلى سلطة الفلاحين والعمال. وشكلت فيما بعد نقطة سوداء في تأريخ الجيش، عندما جرت عمليات قتل وسحل لمواطنين أبرياء في كركوك عام 1959 (أيام حكم عبد الكريم قاسم)، وأخرى مماثلة على يد مجموعات أنصار السلام (الشيوعية) في الموصل واعتبرها ياسين الهاشمي معيبة بحق الوطن، ومحدثها زكي خيري يدعو إلى انفصال الأكراد في شمال العراق لتظهر المادة (89/ آ) في قانون العقوبات البغدادي وفيها أن الانتماء إلى الشيوعية يعتبر جريمة جنائية وتهدد كل من يحمل هذه الأفكار أو ينشرها بين الجنود أو رجال الشرطة بالإعدام أو الأشغال الشاقة مدى الحياة أو السجن لمدة لا تتجاوز (خمس عشرة سنة). وقد وجدت هذه الخطوة طريقها إلى عقل قادة حزب البعث عام 1968م وقد نشرتها صحف الجمهورية والثورة، وعقوبتها الإعدام. انكبّ أعضاء الحزب الشيوعي على القراءة والتثقيف الماركسي دون إهمال وقت فراغهم، وكانوا على صلة سرية مع أقرانهم في سورية وإيران وهم يترجمون مجلة الأنباء

جماعة البصرة سراً في 27 كانون أول 1933م في منزل قاسم حسن في حي باب الشيخ الشعبي في بغداد، وكل ما فعلوه هو إعداد منشور يحتج على احتجاز الحكومة ونفيها لزعماء النقابات. انظر:

Special police report, No. SB 1535 of 27 Dec. 1933: and abstract of intelligence Para, 1286 of same date.

(1) ملف الشرطة العراقية رقم (487) حول يوسف سلمان يوسف.

(2) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص88.

(3) تبنى الحزب الشيوعي العراقي في آذار 1953م حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بما في ذلك حق الانفصال. انظر: صحيفة القاعدة السنة 11، العدد 2، الصادر في منتصف آذار 1953م.

(4) كفاح الشعب العدد 3 الصادرة في آب 1935م، ص8.

(5) تم اعتقال (400) جندي وضابط صف. وعلى العموم فإن السلطات الأمنية قد أبقت على (65) منهم قيد التحقيق وعاقبت في النهاية (22)، وحكم على رؤوس ثلاثة بالإعدام هم العرفاء: علي عامر وعبد الرحمن داود وضاحي فجر، ثم خفف حكم الإعدام بعد توسط أحد قادة (الحزب الوطني) جعفر أبو التمن إلى 14 سنة وحكم على آخرين بعقوبات تتراوح بين (3-10) سنوات. أما الرأس المحرك زكي خيري فقد حكم عليه لمدة (2.5) سنة، ومثلها على مساعديه يوسف متي وحسن عباس الكرباس. انظر: ملف الشرطة العراقية رقم (414) وقد ذكرت أن الأحكام صدرت بحقهم في 6 آذار 1938م.

والآراء العالمية World News and Views والشهرية العمالية[1] Labour Monthly ليصلوا إلى طرح أفكارهم في صحيفة أخرى أكثر اعتدالاً هي (الشرارة)، والتي تميزت عن كفاح الشعب بأنها لجأت إلى آيات القرآن الكريم في شباط 1941م، بالقول "فأما الزبد فيذهب جفاءاً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض"[2] "وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون"[3] وهي للطبقة المثقفة منهم تترجم شعارات الحزب الشيوعي بصورة غير مباشرة[4]. ولعل الأخطر في تفكير قادة الحزب الشيوعي العراقي أن صحيفة الشرارة كانت تركز على أقوال الإمام علي بن أبي طالب (رابع الخلفاء الراشدين) في صدر صفحاتها بدلاً من ذكر شعارات الحزب الشيوعي، وهي بذلك أرادت أن تعبّر عن أصول قادة الشيوعية وأنسابهم ومعظمهم من أصول شيعية، كلدانية، كردية، وجذور يهودية، لتلعب على معنى يدركه غالبية شعب العراق في الطائفية التي رسخها الأتراك والإيرانيون سابقاً، ومن بعدهما ساسة بريطانيا. إن نغمة كل شيعي شيوعي هو لكسب الغالبية العظمى من شيعة العراق، وتجديد نزعة الأكراد للانفصال عن حاكم بغداد السني خلال فترة العهد الملكي (1921-1958م) قد أوجدت صدى واسعاً، وتبرير ذلك أن المستعمر البريطاني ما هو إلا استعمار جديد كاذب كما فعل بعد ثورة العشرين في الفرات الأوسط، وأن نسبة تمثيل الشيعة في حكومة يرأسها سني هي قليلة، وأن التخلف الاقتصادي الذي يعيشه شيعة جنوب العراق وأكراد الجبل مقصوداً، وعندما أفاق علماء الدين الشيعة في النجف وكربلاء مقاصد الشيوعية للتحذير منها – لأنها ستحبط منزلتهم – كان الماء قد دب في أرض واسعة لتنتج ما بذر فيها حيث جرى ترويض (3819) عضواً لمقاصد وغايات دولة أخرى[5]، ولكنهم فشلوا في ترويض الشعب بكل أطيافه سياسياً، وشعر المستمعون وهم يستمعون إلى لباقة وفاه رموزهم إلى اعتبار الحرب العالمية الثانية – قبل الاجتياح الألماني للاتحاد السوفيتي في 22 حزيران 1941م – مجرد "حرب إمبريالية" وهم يتكلمون بلغة فخامة رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني – الموالي للألمان[6].

أما بعد التاريخ أعلاه، ولأن السوفييت كانوا طرفاً ضد الألمان، فقد أصبحت في نظرهم "حرب تحرير" دون النظر إلى طموحات العرب، وأهل العراق في التحرر من الاحتلال البريطاني[7]. وتركوا قضية الهجرة المتزايدة اليهودية إلى فلسطين دون أن تستمع موسكو إلى رأي قواعدها في عرب المشرق واعتبروا ما حصل بعد حركة مايس 1941 لليهود في بغداد هي من الأعمال الاستفزازية المدبرة ضد إخوانهم اليهود[8]. وفي إيران حيث لجأ الكيلاني والضباط الأربعة إليها بعد فشل حركة مايس 1941م، – وضعوا في مدينة زنجان في منتصف الطريق بين طهران وتبريز لتهريبهم إلى الاتحاد السوفيتي – فقد

---

(1) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص102.

(2) سورة الرعد.

(3) سورة الشعراء.

(4) صحيفة الشرارة الصادرة في أيلول 1941م.

(5) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص 107.

(6) صحيفة الشرارة الناطقة باسم الحزب الشيوعي في 20 حزيران 1941م.

(7) صحيفة نضال الشعب (صحيفة الحزب الشيوعي في سورية ولبنان) العدد 8، لشهر آب 1941م، وكذلك العدد (15) لشهر آذار 1941م، ص6-7.

(8) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص108.

أدركوا الحاجة إلى من يجهزهم بالسلاح لاستمرار الثورة الشعبية ضد الوجود البريطاني في العراق، وكان السوفيت هم الأقرب جغرافياً، وباتوا على استعداد للاعتراف بحكومة الكيلاني (في المنفى) باعتبارها حكومة شرعية[1].

واستناداً إلى عضو قيادة الحزب الشيوعي (قاسم حسن) وهو من مواليد الرمادي 1910م، وأحد قيادييه أنه مثّل الكيلاني في مفاوضات طويلة في موسكو استمرت من 1941-1944م للحصول على المساعدة العسكرية والسياسية السوفيتية، وأن ما حصل له أن زكي خيري قد بعث بتقرير في عام 1935م يحذر الشوريين من أن قاسم حسن (خائن وجاسوس) وأن عمله على كسب ثقة الشيوعيين ما هو إلا لغرض الوشاية بهم إلى رجال الشرطة[2]. وهو ما جعل الاستخبارات البريطانية تبعد نفسها بقدر عن قاسم حسن، حين عبر (المستشار الفني) في السفارة البريطانية في موسكو في رسالة إلى مدير الأمن العام العراقي في التاسع والعشرين من أيار/ مايو 1945م يحذره بعد فترة وجيزة من عودة حسن قاسم من روسيا. ولكن المؤكد أن قاسم حسن أصبح في أواخر عام 1945م الوكيل الرسمي لشركة الصناعات الكيميائية (بريطانية) حتى عام 1958م. وفي عهد عبد الكريم قاسم أصبح سفيراً للعراق في نيودلهي ثم في براغ. وبعد ثورة البعث الأولى عام 1963م ارتبط بشركة أمريكية مقرها الرئيسي في فينّا، وهو ليس أكثر من أداة بيد البريطانيين والأمريكان لأهداف محددة. وخلال انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعي في آذار 1944 أدان السكرتير العام (فهد) حركة مايس 1941 واصفاً إياها بكونها مغامرة متهورة، بل وصفتها صحيفة الحزب الرئيسية بعد عقد من الزمان بأنها فاشية ومجرمة[3]، وقد تنبه لها رواد الخط القومي خلال اجتماعات الضباط الأحرار، ورموز البلاد الوطنية، وقد تقاطعت مع طروحات (فهد) حول نظرة السوفيت إلى القضية الفلسطينية بخصوص تقسيمها بين العرب واليهود، ليجد (فهد) أن لا مناص في تعديل وجهة نظر الرئيس السوفيتي (ستالين) في كانون أول 1947 بالقول أن موقف الاتحاد السوفيتي بخصوص تقسيم فلسطين قد وفر للصحف المرتزقة ومأجوري الإمبريالية فرصة لا للتشهير بالاتحاد السوفيتي فقط، بل بالحركة الشيوعية في البلدان العربية[4]. وقد بلغت قوته العددية والتنظيمية (6961) عضواً عام 1947، مقارنة بـ ستين عضواً قبل أربعة عشر عاماً.

وليس للمرء إلا أن يحتار من مواقف الأحزاب الشيوعية العربية، والحزب الشيوعي العراقي -الذي زود موسكو بمعلومات استخباراتية عن كل ما موجود في البلاد تفيض عما قدمته كل سفاراتها في منطقة الشرق الأوسط.- وموقف موسكو الموالي لإسرائيل (1947- 1948م) في الوقت الذي كان العرب بأمس الحاجة إلى موقف ساند. وعندما حانت فرصة الإغاثة لإنقاذ شعب فلسطين من التشرد، اصطفت موسكو مع لندن وواشنطن لإنشاء دولة إسرائيل، ثم ما لبثت موسكو أن تخلّت عن معاونة إسرائيل بعد مرور سنتين فقط، في لعبة سياسية لكسب العرب، لتكون سياستها في الواقع هي السلاح الرئيسي للحكومة العراقية ضد الحزب والمتعاطفين معه[5]. إذا هذا هو وضع الأحزاب العربية التي ترتمي في

(1) المصدر نفسه، ص113.

(2) كان ما أصدره زكي خيري عبارة عن تعميم داخلي رقم (120) صادر في كانون الأول 1935م وموجود في ملف الشرطة برقم (272).

(3) صحيفة القاعدة، العدد 3 لشهر نيسان 1953م.

(2) Sami Hadawi, Palestine: Loss of a Heritage San Antonio Taxas, 1963, pp. 13- 14 and 130-131.

(5) إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص284- ص285.

أحضان الدول الأخرى، وحتى التي تعاضد المحتل، فإن المحصلة النهائية هي كمن يخرب بيته بيده ليعرض أولاده لضواري الليل، كما حصل مع حزبيّ نوري السعيد (الدستور) وحزب صالح جبر (حزب الأمة) اللذيْن استخدمتهما بريطانيا لتعبيد سياستها في العراق عام 1949م، كما استخدمت الولايات المتحدة حركة طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان 2001–2010م ومجموعات الصحوة العراقية (السنية) عام 2008م، لتتخلى عنهم متى ما قررت الاستعانة بغيرهم، وتفسيره واحد أن من استخدمتهم بريطانيا والولايات المتحدة لغاياتها ما هم إلا عرباً ومسلمين.

4. سياسة بريطانية حذرة في العراق

حاول صالح جبر رئيس الوزراء عام 1947م إجراء تعديل على معاهدة عام 1930م التي وقعها حليفه نوري السعيد. وهو لهذا شكل وفداً عسكرياً للتفاوض مع نظيره البريطاني الذي وصل بغداد، ولكن الأخير الذي رفض أن تكون المفاوضات رسمية، رفض التعهد بتجهيز الجيش العراقي بالأسلحة[1]، كما هو منصوص في المعاهدة الموقعة قبل سبعة عشر عاماً، أو أن الخيار أن تقوم بريطانيا بنقل تواجدها العسكري من قاعدة الشعيبة في البصرة إلى الكويت[2]. ولكن لم يتحقق أي منهما طالما كان الوصي عبد الإله في زيارة إلى لندن، وأجبر صالح جبر أن يؤجل المفاوضات حول المعاهدة بسبب المسار الخطير الذي اتخذته القضية الفلسطينية وقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وكانت هي النقطة التي دفعت الوفد العسكري البريطاني إلى إجراء المماطلة والتسويف في مسألة تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة والذخيرة –وهو ما كان ينقصه منذ حرب مايس 1941م –كما أن المماطلة البريطانية لم تكن بعيدة عن سياسة (لوي ذراع) لإجبار الحكومة العراقية على توقيع معاهدة برتسموث[3] في كانون الثاني 1948م. وكأن التعديل الذي ألحّت عليه الأحزاب الوطنية –الاستقلال، والجبهة الشعبية، والأحرار والحزب الشيوعي (السري) –لمعاهدة عام 1930م، قد جرى إبدالها بمعاهدة جديدة. وكان المضحك في الاتفاقية الجديدة أنها وقعت مع وزير الخارجية فاضل الجمالي[4] –من مواليد الكاظمية عام 1903م. حيث تبين خلال محاكمته بعد قيام ثورة (14) تموز 1958م انهُ ينتمي إلى الحركة الماسونية (اليهودية). وكان صدور الحكم بإعدامه، بمثابة الصدمة التي أغضبت الدول الغربية ومنها بريطانيا حتى خفض الحكم عليه. وبموجب الاتفاقية جرى تسليم إدارة مؤسسة السكك الحديدية إلى العراقيين، وإعطاء حيز لمهام القوة الجوية العراقية في قاعدتي الحبانية والشعيبة ومساعدات بمبلغ (200.000) مائتي ألف جنيه استرليني لأغراض تغطية نفقات تدريب عدد من الضباط العراقيين (ثلاث سنوات)[5] ليعبر عنها وزير الخارجية البريطاني (بيفن) أن هذه الاتفاقية متكافئة وأن مدة نفاذها خمسة عشر سنة[6]. انتاب العراقيين غضب سريع وهم يرون من يقودهم من السياسيين يوقعون عليها، وكانت سبباً إلى قيام مظاهرات دموية بين

---

(2) Report to the Chief of staff of British Army, representations with the Iraqi Authorities, 8-17 May, 1947, F.O 371/61591.

(1) P.G Garran to D.C Stapleton, 6/9/1947, F.O. 371/615994.

(3) برتسموث: ميناء بريطاني، وسميت المعاهدة أو الاتفاقية باسم المكان الذي وقعت فيه الاتفاقية لتحل محل اتفاقية عام 1930م. انظر: لونكريك، تاريخ العراق الحديث، ص566–ص567.

(4) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص277.

(5) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص 567.

(6) محمد حمدي الجعفري، انقلاب الوصي في العراق، ط1، مصر، مكتبة مدبولي، 2000م، ص58.

الشرطة والمتظاهرين في السادس عشر من كانون الثاني 1948م، أجبرت الوصي عبد الإله الذي اجتمع مع زعماء البلاد وقادة أحزاب المعارضة – دون الحزب الشيوعي – ليقول لهم أنه لن يوقع على معاهدة لا ترضي طموحات الشعب العراقي، وهي كلمات لا تعدو أكثر من امتصاص النقمة الشعبية[1]. غير أن اللفت في تنظيم المظاهرات، أن الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة كامل الجادرجي – وهو أقوى الأحزاب عدداً[2] – لم يكن له دور واضح في المظاهرات والمصادمات، فيما تعرضت مكاتب حزب الاستقلال إلى مداهمات رجال الأمن واعتقال قادييه، وغلق جريدتي الاستقلال واليقظة، أما الحزب الشيوعي (السري)، فقد نظم مظاهرة في محافظة السليمانية بشعارات كانت تهتف بحياة روسيا، لتوحي أن منظميها هم من عناصر الحزب الشيوعي المناهض للسياسة الإنكليزية[3].

وفي بغداد، كان رئيس البعثة الروسية (أركان سوفوروف) يتجول في شارع الرشيد لمعاينة الحوادث التي تركتها المظاهرات، وهو ما عرفت به السفارتين الأمريكية والبريطانية، التي رسمت صورة عن نشاطات الأحزاب المعارضة، ولكن هذه المرّة أن مظاهرات محافظة السليمانية كانت تحت قيادة الكردي (الشيوعي) بهاء الدين نوري، المولود في ناحية (قره داغ) وهو ابن السليمانية، وقوة الجذب الأساسية لمؤيدي الحزب الشيوعي حتى عام 1953م[4]. لتنتهي على نحو مفاجئ ما عرفت (بوثبة كانون الثاني) في أيار/ مايو 1948م[5] ليس بسبب تكليف رجل الدين (غير الحزبي) محمد الصدر في كانون الثاني 1948م محمد الصدر –الذي استثنى من وزارته أي وزير وقع على معاهدة بورتسموث[6] – وإنما بسبب اندلاع الحرب في فلسطين، وإعلان الأحكام العرفية، وتردي الأوضاع الاقتصادية، وقد دفعت رئيس الوزراء إلى استيراد كميات كبيرة من الحنطة لضمان قوت الشعب دون هياجه مرة أخرى. وكان الوقت مناسباً لإلغاء معاهدة بورتسموث دون تدخل البلاط والسفارة البريطانية المشغولين بالحرب ودون دور للحكومة يمكن أن ترسمه لمستقبل العراق السياسي بعد الحرب العالمية الثانية[7].

شارك العراق في حرب فلسطين بقوة عسكرية هي الأكبر من بين سبعة جيوش عربية في الخامس والعشرين من مايس/ أيار 1948م رغم طلب الحكومة البريطانية بعدم المشاركة في الحرب، وهي تعرف سلفاً نتائجها عندما اختارت الوقت بعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد يظهر من يسأل كيف خالف الوصي على العرش (عبد الإله) وصية السفارة البريطانية وهو الذي احتمى أمامهم مرتين في الهروب من بغداد عام 1941م لإسقاط حكومة الكيلاني دستورياً؟ ولا يجد المرء حيرة في الذريعة التي أدارها الوصي في عقله، والعواقب إذا لم يشارك العراق في الحرب، والوصف الذي سيختاره الشعب له؟ وقد مثل بنجاح مسرحية إلغاء معاهدة بورتسموث أمام قادة البلاد قبل ستة أشهر، وهذه المرّة وخلافاً لبقية حكمه كوصي على العرش التي استمرت من (1933–1953م) أنه هو الذي أقنع السفارة

---

(1) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص316.

(2) لونكريك، المصدر السابق، ص567.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، المصدر السابق، ص261.

(4) ملف الشرطة العراقية رقم (8025) وتقرير الرائد صالح مهدي السامرائي في حزيران 1953م.

(5) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص176.

(6) رياض الصمد، المصدر السابق، ص437.

(7) محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص63.

البريطانية برأيه وليس العكس[1]. كان وقف إطلاق النار في تموز 1948م وعودة الجيوش العربية وهي مهزومة –بعد عقد الهدنة – ومن ضمنهم جيش العراق قد أحسّوا بوطأة المؤامرة المدبرة لضياع فلسطين، وقد فهمها قادة الجيش أنها من صنع الساسة وليس الجنود الذين قاتلوا ببسالة عن مثلث جنين – نابلس - طولكرم[2]. وفي هذا يقول شاهد الحقيقة الفريق صالح صائب الجبوري رئيس أركان الجيش، أن الزعيم الركن نور الدين محمود (كردي) كان ضعيفاً ومنقاداً إلى أوامر رئيس أركان الجيش الأردني الضابط الإنكليزي (كلوب باشا)[3]، وكان كلام صائب مصيباً في نقده، حيث صار واضحاً الدور الذي لعبه كلوب باشا عسكرياً لإجهاض حركة الجيش العراقي في مايس 1941م، كما طلب منه، وعليه أن يخضع لأوامر سيدته بريطانيا في إظهار وطن قومي لليهود في فلسطين لتخليص أوروبا من مشاكلهم.

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص175.

(2) إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص282.

(3) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص23.

المبحث الثاني

التطورات السياسية في مصر وإيران وأثرها على الوضع في العراق

1946 – 1953م

اقتنع ساسة بريطانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر بضرورة تأمين حرية المواصلات البحرية بين مستعمرتهم درة التاج البريطاني الهند والولايات العثمانية المطلة على بحر العرب والخليج العربي وصولاً إلى عبادان في (إيران) والبصرة في (العراق) وذلك لديمومة نفوذها وتدخلها بالقوة العسكرية – إذا استلزم ذلك – للمحافظة على مصالحها، وخاصة بعد اكتشاف النفط في منطقة الشرق الأوسط بداية القرن العشرين[1]. كانت قناة السويس تحظى – لعقود طويلة – باهتمام بالغ من جانب البريطانيين لتقصير الطريق البحري بين البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الخليج العربي، حيث سعوا إلى السيطرة عليها منذ أن تم حفرها عام 1869م، وشراء أسهم مصر عندما عرضت للبيع عام 1875م، واحتلال مصر بالكامل عام 1882م[2].

نظرت السياسة البريطانية بأهمية بالغة إلى كل من مصر والعراق، ولأجل أن تكون سياسة البلدين (الخارجية والدفاعية) تسير بتوليف مع سياسة لندن، فقد أجبرت القاهرة على توقيع المعاهدة مع الإنكليز عام 1936م وهي لا تختلف في بنودها عن معاهدة بغداد معهم عام 1930م[3]. – كانت القاهرة مقراً للقوات البريطانية في الشرق الأوسط خلال الحرب –، وبموجبها أجبرت مصر على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا في أيلول عام 1939م، ومع إيطاليا في الخامس عشر من حزيران 1940م. وأعلنت الحرب على ألمانيا واليابان في شباط 1945م لكي تنطبق عليها الشروط التي وضعها (مؤتمر يالطا)[4] للاشتراك في مؤتمر (سان فرانسيسكو)[5]. وكان ثمن الحرب أن دفع رئيس الوزراء المصري (أحمد ماهر) حياته على يد أحد أبناء بلده[6]. وربما كان الدرس المصري ماثلاً في ذهن الكيلاني رئيس وزراء العراق وضباطه الأربعة خلال حرب مايس 1941م، في أن الخنوع للبريطاني المحتل في طلباته دون معرفة العواقب قد ينهي حياته على مذلة يكتبها التاريخ، وكان أي الكيلاني مدركاً أن فرصة نجاحه في الحرب ضئيلة جداً، في ظل ابتعاد القوات الألمانية عن مسرح

---

(1) مازن مجيد مصطفى، التنافس الاستعماري على البترول العراقي، بغداد، مجلة آفاق عربية، ع2، 1984م، ص51.

(2) محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس، أهميتها السياسية والإستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية (1914–1956م)، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968م، ص14–ص17.

(3) فؤاد حسن الوكيل، جماعة الأهالي في العراق (1932–1937م)، ط3، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1986م، ص113.

(4) مؤتمر يالطا: عقد مؤتمر يالطا بين زعماء الدول المنتصرة في الحرب (روزفلت، وستالين وتشرشل) بين 4 – 11 شباط لتقاسم النفوذ على دول العالم. انظر: رياض الصمد، المصدر السابق، ص52 – 55.

(5) مؤتمر سان فرانسيسكو: عقد المؤتمر في 25/ 4/ 1945م، وحضره (50) مندوب لصياغة ميثاق الأمم المتحدة من (111) مادة وهو ما اعتمدتهُ الولايات المتحدة في 25 حزيران 1945 في عهد الرئيس الأمريكي روزفلت. لتظهر الأمم المتحدة للعالم بتاريخ 24 تشرين الأول 1945.

(6) رياض الصمد، المصدر السابق، ص435.

العمليات في الشرق الأوسط. إن الطلب المصري الذي طرحه رئيس الوزراء (النقراشي باشا) في آب 1945م على نظيره البريطاني وزير الخارجية (بيفن) لاستقلال مصر، وجلاء الجيوش البريطانية، ووحدة وادي النيل، قد فسرتها تصريحات الوزير البريطاني لإجراء مفاوضات حول تعديل معاهدة 1936م. وكإجراء أولي قامت بريطانيا بتسليم قلعة القاهرة إلى السلطات المصرية، وإنها ستنقل مقر القيادة من القاهرة إلى قناة السويس وأن الانسحاب سيكون في النصف الأول من عام 1946م[1]. وهي لا تعدو عن تصريحات صحفية لإسكات المعارضة المصرية وخاصة حزب الوفد، والمظاهرات الطلابية التي طافت شوارع القاهرة وهي تطالب بوحدة وادي النيل بين مصر والسودان، فيما عبر حزب الأمة السوداني (بتحريض بريطاني) عن رغبته في استقلال السودان دون تدخل مصري لتعود بريطانيا إلى قناعتها الأولى –بعد مرور سنتين على إجراء المفاوضات –عام 1947م، وتقول أن تمسك مصر بمطاليبها عن وحدة وادي النيل أجبرهم على التمسك بمعاهدة عام 1936م. ولكن بريطانيا المنتصرة بالحرب والضعيفة اقتصادياً والمستقوية بعافية الولايات المتحدة الأمريكية، ما كان لها أن تذعن لشكوى مصر وجيوشها موجودة في مصر والعراق بموجب معاهدات هي في الأساس قد قيدت حركة سياسيي البلدين من التوجه إلى الاتحاد السوفيتي عدو الولايات المتحدة وبريطانيا بعد الحرب. ولعل ما يفيد القول أن الاتحاد السوفيتي وهو يتابع تصاعد الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، أن يستثمر شكوى الحكومتين اللبنانية والسورية إلى مجلس الأمن في شباط 1946م، وهما يطالبان بجلاء الجيوش الفرنسية والبريطانية عن أراضيهما، وكانت نقطة الإثارة أن رئيس وزراء بريطانيا (أتلي) –وهو من حزب العمال بعد خسارة تشرشل من حزب المحافظين – والرئيس الفرنسي شارل ديغول –العائد إلى السلطة –قد اقتنعا بالضرورة إلى قطع الطريق أمام امتداد النفوذ الشيوعي، لتخرج الجيوش الفرنسية والبريطانية من بلاد الشام ولبنان وسوريا (عدا الأردن) في نهاية عام 1946م، ولكن ليس بدون رغبة الولايات المتحدة الأمريكية[2]. وبانتهاء الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948م، وظهور دولة إسرائيل، ضمنت الأخيرة قدرتها على الصمود العسكري في أي منازلة مع العرب، وظلت حليفاً مفضلاً للغرب، واعترف الغرب طوعاً بتركيا شريكاً محترماً اندمج في البنية العسكرية لحلف شمال الأطلسي عام 1949م، فيما كانت جارة العراق الشرقية إيران الملكية هي الأخرى شريكاً للغرب له وزن في المنطقة، وليس لأي بلد عربي بما في ذلك مصر والعراق وسوريا والسعودية مكانة مشابهة في هذه الشراكة لا من حيث الاحترام ولا من حيث المهابة بين الآخرين[3].

أقدم الحاكم البريطاني في السودان (روبرت هو) على تحويل المجلس الاستشاري السوداني إلى جمعية تأسيسية تتمتع بحق السيادة على السودان في حزيران 1948م[4]. وكان يهدف بعمله إيهام الآخرين أن بريطانيا تسعى إلى منح السودان استقلاله، وأن مصر هي العقبة في منح الاستقلال. ولم يكن ذلك صحيحاً، وقد أدركه شعب مصر ليرد عبر برلمانه بإلغاء معاهدة عام 1936 وتنصيب فاروق فؤاد الأول من أسرة محمد علي باشا (الألباني) الأصل –ملكاً على مصر

---

(1) رياض الصمد، المصدر السابق، ص436.

(2) جورج قرم، انفجار المشرق العربي (من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق، 1956-2006م)، ترجمة عن الفرنسية د. محمد علي مقلد، حققه نسيب عون، بيروت، دار الفارابي، 2006م، ص141 – ص142.

(3) جورج قرم، المصدر السابق، ص48.

(4) رياض الصمد، المصدر السابق، ص489.

والسودان[1]. وكان ذلك محل ترحيب شعبي واسع، وجبر خواطر لشعب شعر بالإذلال لمدة ربع قرن من الزمان. ولم يكن القرار مزعجاً لبريطانيا فقط، وإنما تنكيس لهيبتها وسمعتها بين دول العالم الحر فقررت إرسال تعزيزات عسكرية جديدة قدرت بعشرة آلاف جندي إلى السودان وقناة السويس[2]. ليضحك عليها وزير الخارجية الأمريكي (اتشيسون) الحاضر دوماً والمراقب للسلوك البريطاني الملغوم تجاه الشعوب، ليقول بهدوء وبأدب وهو يخاطب شعب مصر وحكومتها في تشرين الأول 1951، كان على الحكومة ألا تفسخ المعاهدة مع بريطانيا من طرف واحد، واقترح مقابل ذلك إنشاء منطقة دفاع مشترك لقناة السويس يكون لمصر حصة فيها، ثم عاد ليطور مقترحه بإنشاء (قيادة حليفة في الشرق الأوسط) أطرافها الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، تركيا، ودول أخرى[3]. وهي خطوة لتغلية السير باتجاه تقليص الدور البريطاني، الذي عدته الولايات المتحدة الأمريكية أنه دور أناني يدفع شعوب العراق وإيران ومصر للارتماء في حضن الشيوعية. حتى وأن هذه الدول هي غير مشمولة بمشروع مارشال. ولإبعاد شبح الحرب عن شعب مصر، عمد الملك فاروق إلى إقالة رئيس الوزراء (النحاس باشا)، وإقالة بديله ماهر باشا، والهلالي باشا دون إعطاء حزب الوفد الحركة اللازمة[4]. مما أدى إلى انقلاب عسكري في الثالث والعشرين من تموز 1952، وعزل الملك فاروق[5]. اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية بالنظام الجديد الذي ترأسه الضابط محمد نجيب باشا حتى استلام السلطة فعلياً من قبل خلية الضباط الأحرار، برئاسة جمال عبد الناصر، الذي انتهج منذ البداية سياسة ثورية قومية ترمي إلى إزالة الوجود البريطاني عن مصر وتحرير الوطن العربي من السيطرة الأجنبية والدعوة إلى الوحدة العربية[6]. وهي بالمعنى الآخر على الضد من سياسة بريطانيا والسياسة الغربية عموماً، كما هي بالضرورة تقترب من سياسة الاتحاد السوفيتي الأمر الذي قاد إلى أزمة جديدة هي أزمة السويس عام 1956، وعدوان ثلاثي على مصر قادته بريطانيا، وفرنسا وإسرائيل دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية[7].

في إيران، التي يتجاذب بها رجال الدين أمور السياسة والدين، وهم يقتربون مع الآخرين من أصحاب اللباس الديني من الديانات الأخرى، نجد أن الملك محمد رضا شاه الذي جلس على عرش التاج الإيراني منذ عام 1941 هو الآخر كان متعاطفاً مع الملكية في مصر - دون الملكية الهاشمية في العراق - ووجد زوال الملك فاروق نذير شؤم خصوصاً وأن الاضطرابات في بلده آخذة بالاتساع عام 1951 بسبب الخلاف مع شركة النفط الأنجلو - إيرانية، وظهور تيار متصاعد

---

(1) إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص290.

(2) رياض الصمد، المصدر السابق، ص490.

(3) رياض الصمد، المصدر السابق، ص491.

(4) محمد عبد الرحمن فرج، المصدر السابق، ص18.

(5) ليلى مرسي وأحمد وهبان، حلف شمال الأطلنطي، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة (1945 -2000م)، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001م، ص95.

(6) رياض الصمد، المصدر السابق، ص560.

(7) دونالدنيف، حرب السويس، كيف أدخل ايزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط، ترجمة احمد خضير وعبدالسلام رضوان، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1990م، ص97.

في البرلمان الإيراني لتأميم النفط بسبب تدهور الوضع الاقتصادي الإيراني[1]. وقف الدكتور محمد مصدق[2] –كان زعيم المعارضة داخل مجلس النواب وتؤيده معظم مكونات المجتمع الإيراني –على منصة مجلس النواب في نيسان 1951 وهو يقول إن بترول إيران هو لإيران، ولن أفرط بقطرة منه وأنا على قيد الحياة[3]. وفعلاً إتخذ مجلس النواب قرار التأميم في الخامس عشر من آذار 1951 وصادق عليه مجلس الشيوخ في العشرين من الشهر نفسه[4]. وفجأة وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في خضم مشكلة جيدة طرفها الحليف البريطاني، وهي أي الولايات المتحدة الأمريكية قد أكدت في وقت سابق التزامها بأمن وسلامة إيران في مواجهة أي تهديد خارجي لها وتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية طبقاً لبرنامج النقطة الرابعة في خطاب الرئيس الأمريكي ترومان[5]. وهي لذلك تمتعت بأقصى درجات الصبر والهدوء إلى آخر المطاف خشية استثمار الخلاف من قبل السوفيت، وسيطرة الشيوعية على بلد نفطي[6] مهم وهي ترى المظاهرات الكبيرة تطوف شوارع طهران في الخامس والعشرين من مايس/ أيار 1951، يقودها حزب توده الشيوعي[7] تأييداً لسياسة حكومة محمد مصدق في تأميم النفط. ونوهت الحكومة الأمريكية بكلمات عبر بيان بالقول إننا نعترف بسيادة إيران وحاكميتها اعترافاً تاماً .. إلا أننا لفتنا نظر الحكومة الإيرانية إلى الخطورة التي تنجم عن إلغاء الصلات الودية بين الطرفين من جانب واحد، ذلك الإلغاء الذي تعارضه الحكومة الأمريكية[8].

---

(1) ناظم يونس الزاوي، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران 1901–1951م، رسالة دكتوراة غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1999م، ص187.

(2) محمد مصدق: هو محمد بن ميرزا الملقب بـ(محمد مصدق السلطة) ولد في 4 أيلول 1879 في طهران وتلقى ثقافته الأولية في إيران. سافر إلى أوروبا عام 1906 لتلقي العلوم السياسية والمالية في باريس، ونال شهادة الدكتورة في الحقوق من سويسرا عام 1914م. شغل مناصب حكومية في بلاده، منها معاوناً لوزارة المالية، ثم والياً لإقليم شيراز وأذربيجان. في عام 1949م شكل الجبهة الوطنية التي كان لها دور في تأميم النفط. انظر: علي البصري، محاكمة مصدق، بغداد، 1954م، ص4 وما بعدها.

(3) ميشيل سليمان، إيران في معركة التحرر الوطني والاستقلال، بيروت، 1954م، ص80.

(4) تقرير السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ 12/ 3/ 1951م.

(5) ورد في خطاب الرئيس الأمريكي ترومان أمام الكونغرس في 12 آذار 1947م (في ذروة توتر العلاقات الأمريكية – السوفيتية) لإرسال المعدات والخبراء ورؤوس الأموال لمساعدة اليونان وتركيا للحيلولة دون الاختراق الشيوعي والتسلط السوفيتي. انظر:

Barry Rubbin, The great powers in the Middle East 1941-1947, The road to the cold war, London, 1980, p. 170.

(6) مثنى حمدي توفيق الثويني، العلاقات الأمريكية – الإيرانية للمدة 1989–1999م، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ص14.

(7) حزب توده (حزب الشعب)، ظهر بشكل رسمي في 20 تشرين أول 1941م بعد اندماج الحزب الشيوعي الذي تأسس عقب الثورة البلشفية في روسيا عام 1917م مع جماعة (آراني) التي تأسست على يد الدكتور (تقي آراني) الذي يعد بمثابة الأب الروحي لحزب توده. انظر: محمد وصفي أبو مغلي، الأحزاب والتجمعات السياسية في إيران 1905–1981، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، ط2، البصرة، 1983م، ص23–ص29.

(8) تقرير السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ 21/ 5/ 1951م.

وأمام توقف الطرفين الإيراني والبريطاني عدة مرات في المفاوضات المتأرجحة، لحل الأزمة النفطية، أقدمت بريطانيا على تحريك ثلاث بوارج ومدمرة واحدة إلى مياه الخليج، وفسرته إيران أنه تلويح باستخدام القوة، واحتمال مساندتها لعناصر موالية لها للقيام بانقلاب عسكري[1]. ولعل ما زاد من قناعة محمد صدق من توافق الحليفين الأجنبيين أن الرئيس ترومان لم يوافق على إرسال الخبراء الأمريكان إلى إيران ليحلوا محل الخبراء الإنكليز في إدارة شؤون شركة النفط[2]. ولم يكن محمد مصدق صائباً في تقديره، حيث كان عليه معرفة إبدال فنيين بآخرين من أمريكا، وكأن الأخيرة تتآمر على حليفتها بريطانيا لصالح إيران. وقد دفعت مصدق في لقائه مع المبعوث الأمريكي (هاريمان) في تموز 1951، للقول بأن بريطانيا عنصر ماكر وخبيث وشرير وأنهم يغيّرون كل شيء يلمسوه[3] ولعل مصدق أراد جسّ نبض المبعوث الأمريكي الذي لم يوافقه على ما طرحه، وأكد مصدق خلال زيارته لمصر أنه مستعد للانضمام إلى قيادة الحلفاء للدفاع عن الشرق الأوسط بعد عودته من زيارة لواشنطن ولم يكن موفقاً فيها في أواخر عام 1951[4] إلا أن السوفييت الذين أوصلوا حزب توده إلى مراكز القيادة الإيرانية، لم يكونوا متأكدين من أن يكون الدكتور مصدق لن يستبدل الانكليز بالأمريكان، وهو الذي عارض في السابق منح أي امتيازات نفطية لهم[5]. وفي هذا أشارت صحيفة إطلاعات الإيرانية في الثامن من تشرين الثاني 1951 (بقلم صاحبها عباس مسعودي) الذي اصطحبه محمد مصدق إلى الولايات المتحدة أن أمريكا لا تضحي بمصالحها في سبيل إيران مع انكلترا، وأن شركات النفط الكبرى متفقه فيما بينها حول جميع حقول النفط في العالم[6]. وهو الرأي الذي يعززه الكاتب الكردي المعروف كمال مجيد في كتابة النفط والأكراد عندما يقول: إن الشركات العملاقة للبترول لا تعترف أصلاً بأن نفط الخليج ملك لشعوب المنطقة أو لحكوماتها. إن الشركات تؤمن، وبقوة السلاح، بأن النفط ملكها، لا في الخليج بل في كل العالم. وإذا حاولت أي حكومة مخالفة هذا الرأي فستنالها العقوبات القاسية عاجلاً أم آجلاً. مثلما نال رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم عقابه حين تم قتله أمام عدسة التلفزيون عام 1963. وفعلوها مع صدام حسين وحبل المشنقة على رقبته أمام عدسات تصوير خاصة عام 2006[7] إلا أن المواقف الأمريكية الجديدة في آذار 1952 حيال إيران والتي اتسمت بالمرونة والصبر في نزاعها مع بريطانيا، أرادت أن لا تخسر إيران حتى وإن خرجت بريطانيا منها، وهي لذلك غيرت طريق الحوار عن النفط، لتقول أن الحكومة الأمريكية تسعى لتوسيع نطاق كفاءة

---

(1) أرسلت بريطانيا (بعد فشل الحلول الدبلوماسية) عدة بواخر عسكرية إلى منطقة الخليج، حيث رست في موانئ عبادان والبصرة وكانت هذه البواخر هي: (موريتيوس) و(فلامنكو) و(إيوالبوس) و(جفرون جيكرز) و(جفنان) و(جيفالروس)، كما أرسلت عدداً من قواتها المظلية المرابطة في قبرص، واخترقت طائراتها الحربية الأجواء الإيرانية عدة مرات. انظر: هاكوب ق. توريانتز، نفط ودماء، ترجمة عبد الغني الخطيب، بيروت، 1962م، ص115.

(2) التقرير الأسبوعي للسفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ 1/ 7/ 1951م.

(3) Quoted in: james A. Bill, Musaddiq, Iranian Nationalism, and Oil, London, P. 263.

(4) ملفات البلاط الملكي، الملف 4959/ 311، الوثيقة، رقم 25، ص 49-50.

(5) آريا يي. يودفات، الاتحاد السوفيتي وإيران الثورية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1985م، ص54-ص55.

(6) كمال مجيد، المصدر السابق، ص70.

(7) ملفات البلاط الملكي، الملف 4960/ 311 الوثيقة رقم (10)، ص129. وكذلك تقرير السفارة العراقية في طهران بتاريخ 20/ 5/ 1952م.

الدفاع الجوي الإيراني وكأنه موجّه لتحجيم دور الطائرات البريطانية التي خرقت الأجواء الإيرانية عدة مرات، فضلاً عن مساعدة إيران زراعياً وصناعياً وصحياً وثقافياً وفق منهج النقطة الرابعة[1]. رد السوفييت عبر مذكرة وقد جاءت متزامنة مع المساعدات الأمريكية، وهي افتزازية بالقول إن حكومة إيران وضعت جيشها تحت إشراف المستشارين العسكريين الأمريكان في إيران بعد أن جددت حكومة مصدق عقودهم. وفقد الجيش الإيراني صنعته كجيش قومي لحكومة مستقلة وصاحبة سيادة[2]. وجاءت عودة محمد مصدق على رأس الحكومة –بعد استقالته –في السادس والعشرين من تموز 1952، وقد عرف هو والملك محمد رضا شاه بالانقلاب الذي قاده الضباط الأحرار في مصر في (تموز 1952) ليجدها مصدق فرصة ـ وهو ليس أقل كفاءة من المصريين الذين كبلوا بمعاهدة عام 1936 ـ لإخراج القوات البريطانية من منطقة السويس، ولكنه نسي أن كمية النفط الموجودة في بلاده هي ليست كما هي في مصر، ليطلق تهديداً واضحاً موجهاً إلى الإدارة الأمريكية بالقول "إن إسعاف إيران بما اطلبه واجب يحتمه الوضع الدولي العام عليكم، وإلا فإن إيران مضطرة إلى الاتجاه إلى الجبهة الشيوعية، وعندئذ فاللوم يقع كله عليكم"[3]. وكان هذا التصريح كافياً لأن تقترب وجهتي النظر الأمريكية والبريطانية حول تعنت محمد مصدق في حل الأزمة رغم ما بذلته الإدارة الأمريكية من جهود على مدار أكثر من سنة. وباتت القناعة لكليهما، تقول كلما طال بقاء مصدق في السلطة، إزداد خطر الانقلاب الشيوعي في إيران[4]. وصار الحديث في الشارع الإيراني أن بريطانيا تدعمهُ، وبدا مصدق عازماً على قطع الطريق على بريطانيا، وذلك عن طريق التهديد بقطع العلاقات معها، وليعارضه شاه إيران مهدداً بالتنازل عن العرش إذا ما أقدم مصدق على قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا - والأخيرة هي صاحبة الفضل عليه في تنصيبه ملكاً على إيران عام 1941م.

انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بحكومة مصدق بعد قطع الدبلوماسية مع بريطانيا في الثاني والعشرين من تشرين الأول 1952م[5]. وهي ما اعطت السفير الأمريكي هندرسون صدارة المتحدثين والطرف الوسيط في سلسلة من اللقاءات مع آية الله الكاشاني –الذي ساند حكومة مصدق حتى منتصف عام 1952 –صاحب النفوذ الكبير في الأوساط الشعبية الإيرانية، وقد اقتنع بالمقترح الأمريكي لتسوية الأزمة عن طريق تقديم مبلغ خمسين مليون دولار مقابل دفع التعويضات وهو ما رفضهُ مصدق[6]. وصل الرئيس الأمريكي ايزنهاور إلى البيت الأبيض في كانون الثاني 1953،

---

(1) اقترح الرئيس الأمريكي ترومان في النقطة الرابعة من خطابه أمام الكونكرس الأمريكي في 12 آذار 1947 في ذروة توتر العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية ـ بأن تقوم الحكومة الأمريكية بإرسال الخبراء والمعدات ورؤوس الأموال لمساعدة اليونان وتركيا للمحافظة عليهما من الاختراق الشيوعي. انظر: Barry Rubbin, the great power, op. cit, p. 170

(2) ملفات البلاط الملكي، الملف 4961/ 311، الوثيقة رقم (20).

(3) ملفات البلاط الملكي، الملف 4962/ 311، الوثيقة رقم (95)، ص211. وكذلك، تقرير السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ 4/ 8/ 1952م.

(2) W.M. Roger Louis, Musaddiq and the dilemmas of British imperialism, London, 1988, p. 73.

(5) ملفات البلاط الملكي، الملف 4962/ 311، الوثيقة رقم 4، ص11. وكذلك تقرير السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ 28/ 10/ 1952م.

(6) تقوم الشركات النفطية الأمريكية بشراء كميات من النفط الإيراني بقيمة (50) مليون دولار، شرط موافقة الحكومة الإيرانية على دفع تعويض لشركة النفط الأنجلو –إيرانية.

وكان مصدق يعتقد أن هناك إمكانية لتعديل الموقف الأمريكي لصالحه في الأزمة. ونرى في هذا التغيير أن غالبية قادة دول العالم الثالث يعتقدون أن الرئيس الأمريكي الجديد سيلغي قرارات سلفه التي صدقها الكونغرس الأمريكي، في الوقت الذي كانت مناورات التآمر على إسقاط حكومة محمد مصدق تجري في الخفاء. إن مغادرة شاه إيران لطهران في نيسان 1953، ما هي إلا حلقة من حلقات التآمر التي كانت بريطانيا تديرها بمهارة، وقد عملتها مع الوصي على عرش العراق (عبد الإله) لإحداث فراغ دستوري عندما غادر بغداد إبان حركة الكيلاني والضباط الأربعة في مايس 1 أيار 1941. وكانت كافية لتجهيز رجل الدين الإيراني كاشاني[1] (الذي أصبح عميلاً لوكالة المخابرات المركزية) رغم مطالبة حزب توده - الذي أراد مؤازرة محمد مصدق[2] - بمحاكمة الشاه وأنصاره الخونة، وهو وصف قدمه منشور موزع لحزب توده وكان في عقل محمد مصدق أن يقوم بعمل يربك بها حسابات إدارة الرئيس آيزنهاور، وقد اعتبره الأخير انقلاباً على الوجود الأمريكي في إيران، وهو ما لا تغفرهُ لهُ، لتسقطه في التاسع عشر من آب 1953 على يد وكلائها (الكاشاني) والجنرال (زاهدي)، والعقيد (نعمة الله نصيري)، وكان شاه إيران متواجداً في بغداد في السابع عشر من آب 1953. ثم في روما ينتظر نهاية حكومة مصدق، الذي اعتقله الجنرال زاهدي ليكون الأخير رئيساً للوزراء وقد أقسم لهندرسون بحفظ مصالحهم طالما كلفوه بهذه المهمة، وهي لا تخلو من رزم الدولارات[3] التي وضعت في جيوب المقلدين، كما هي درساً وخطأً أحمر لمن يعمل على حرمان العالم الغربي، والولايات المتحدة على وجه الخصوص من هذه المادة الحيوية لديمومة آلتهم العسكرية، والصناعية، ورفاهية شعوبهم، وهو ما كان مع قاتل الملك فيصل بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية في أعقاب إيقاف ضخ النفط بعد حرب تشرين الأول 1973، وهو ما نال الرئيس المصري أنور السادات -الذي حث الملك السعودي على إيقافه - قد قتل عام 1981 بطريقة مدبرة، والمقلدين دوماً من أهل البلد.

في العراق، كان الوضع الاقتصادي متردياً في عام 1948 بسبب توقف ضخ النفط. وجاء مقترح وزير المالية (علي ممتاز الدفتري) أن يتم الحصول على قرض بقيمة ستة ملايين دينار لصرف رواتب الموظفين[4]. ويعترف رئيس الوزراء مزاحم الباججي أن حكومة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد ألحّت على حكومته لإعادة فتح أنبوب النفط العراقي الواصل إلى ميناء حيفا الفلسطيني. إلا أن أياً من سياسيي العراق كان يجد حرجاً، بل خوفاً من غضب الجماهير والأحزاب

---

(1) هو أحد رجال الدين الماسونيين الذين أسهموا في الحركة الدستورية الإيرانية بعد احتلال الجزء الجنوبي من إيران من قبل بريطانيا في الحرب العالمية الثانية. آثر الكاشاني اللجوء إلى لبنان. وخلال الأزمة مع محمد مصدق عام 1952-1953م أوعزت السفارة الأمريكية إلى الشاه محمد رضا بهلوي بعودة آية الله الكاشاني ليقوم بدور مرسوم في إسقاط مصدق. وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران 1979م، رفع اسم محمد مصدق من أحد الشوارع، ووضع اسم أحد رجال الدين بدلاً منه. انظر: ميشال سليمان، المصدر السابق، ص73-ص74.

(2) إن موقف مصدق في التقرب من حزب توده، كان هو الدافع لأن يطلب السفير الأمريكي مقابلة له في 20 مايس والاستفسار منه عن حقيقة الأمر، وقد أشار عليه إلى النتائج الوخيمة التي تتولد من تشجيع الشيوعية في إيران. وقد عرف أن قراراً أصدره محمد مصدق لإطلاق سراح أعضاء من حزب توده. ملفات البلاط الملكي، الملف 4996/ 311، الوثيقة رقم (59)، ص 111. وكذلك تقرير السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ 24/ 5/ 1953م.

(3) عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، الجيزة، 1973م، ص 139.

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، المصدر السابق، ص26.

المعارضة وخاصة الحزب الشيوعي، من أن يوصف بأنه عميل لليهود او لبريطانيا. والمهم أن لا يقول الناس أن رئيس الوزراء أفاد اليهود من نفط العراق[1]. وفي الجانب الآخر فإن بريطانيا، ورغم حصولها على مساعدات أمريكية بموجب مشروع مارشال(أكثر من ثلاثين مليار دولار لبريطانيا)[2]، فقد قررت الحكومة البريطانية تخفيض قيمة الجنيه الإسترليني، وعواقبهُ هو إرباك الوضع المالي في البلاد بسبب إرتباط الدينار العراقي بالجنيه[3]. وأمام ضغط نفقات الجيش، ونقص المال، وتدني الخدمات الصحية للمواطنين، وأعمال الشغب ضد اليهود، قدم الباججي استقالته في أواخر عام 1948[4]. وكانت نقطة الإثارة، التي قادت إلى مزيد من الاتهامات لحكومة توفيق السويدي المشكلة في شباط 1950، هي في قيام وزير الداخليه صالح جبر على تشريع قانون إسقاط الجنسية عن يهود العراق الراغبين بترك العراق[5]. وغالبيتهم اتخذوا طريق العودة إلى فلسطين، وآخرون إلى أوروبا وإيران[6]. وفي هذا يذكرنا الكاتب خلدون ناجي معروف المتخصص في الدراسات اليهودية بجامعة بغداد، أن عدد اليهود في غرفة تجارة بغداد بين (1935-1950) كانوا يشكلون الأغلبية، (أي من مجموع عشرين عضواً كان هناك اثنا عشر يهودياً) وبيد هؤلاء مدخرات مالية ضخمة في المصارف، ولهم نفوذ في الدولة، وطلاب كثر في المدارس اليهودية في بغداد والمدن العراقية الأخرى[7]. ويجد الباحث في مشروع إسقاط الجنسية عن اليهود، أن السفارة البريطانية في بغداد هي من شجعت رموزها من سياسيي العراق، وخاصة وزير الداخلية صالح جبر (الموالي لهم) على تبني مثل هكذا مشروع وهو ما ينسجم مع سياستها لتقوية دولة إسرائيل أولاً، ورغبة عدد من التجار العراقيين لأن يكونوا بدلاء للتجار اليهود في غرفة تجارة بغداد ثانياً والاستفادة من عقارات اليهود الكبيرة ثالثاً، وشكلت نقطة جذب للغرب لمعاداة الحكومات العراقية المتعاقبة تحت تأثير الدعاية اليهودية وكانت غبطة السفارة البريطانية في بغداد كبيرة، وهي ترى تكليف مصطفى العمري رئيساً للوزارة في تموز 1952[8]. وفي عقل السفير (جون تروتبك) أن لديه حزبين أحدهما الاتحاد الدستوري برئاسة نوري السعيد عام 1949، والآخر حزب الأمة برئاسة صالح جبر عام 1951 يمكنهما تشكيل الأكثرية الساحقة في مجلس النواب دون مزاحمة من المعارضين للبلاط، وللسفارة البريطانية[9] وبسبب ضغط الوضع الاقتصادي الذي يعيشه المواطنون، وقيام الثورة المصرية في تموز 1952 التي أججت المشاعر الوطنية والقومية في البلاد، لم يتمكن أعضاء حزبيّ السعيد وصالح جبر من الاتفاق فيما بينهما، وقدمت ثلاثة أحزاب مذكرة إلى الوصي هي: الحزب

---

(1) حاولت الحكومة العراقية تدبير قرض من مصر بقيمة (3) ملايين جنيه في أيلول 1948م ولم تفلح. واضطرت الحكومة إلى استيفاء حصتها من شركة نفط العراق كل ثلاثة أشهر بدلاً من نهاية كل سنة. انظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، المصدر السابق، ص12.

(2) قدرت الولايات المتحدة تكاليف الدول المطلوب مساعدتها قد وصل إلى 341 مليار دولار. انظر: رياض الصمد، المصدر السابق، ص459.

(3) اديث و. أي. أيف بيتروز، المصدر السابق، ص259.

(4) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص579.

(5) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص182.

(6) موسى بن نصير، شذوذ ومآسي الطائفة الإسرائيلية، بغداد، مطبعة الكرخ، 1956م، ص39.

(7) خلدون ناجي معروف (الأقلية اليهودية في العراق)، ج1، 1921-1952م بغداد، 1974م، ص127-ص134.

(8) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص282-ص283.

(9) محمد حمدي الجعفري، المصدر السابق، ص80.

الوطني الديمقراطي، الجبهة الشعبية، حزب الاستقلال، ومذكرة رابعة من حزب الأمة لإجراء إصلاحات عامة، ومنع تجاوزات ضباط أجهزة الأمن، وإلغاء معاهدة عام 1930، وهي الجزء المهم من المذكرات، كما ألغت مصر معاهدة عام 1936[1]. كان تخوف الوصي في محله وهو يواجه حزمة من المطالب التي يتعذر تنفيذها، خصوصاً المتعلق منها بالمعاهدة، ولعلها هي السر وراء استمرار الوصي عبد الإله على كرسي الوصاية. وهو ما أدى ليس إلى إخفاقه في حل المشاكل مع الرموز السياسية بل إلى خلاف تشاجري بينه وبين طه الهاشمي رئيس حزب الجبهة الشعبية، لتدفع بقية الأحزاب، ومنهم حزب أنصار السلام (الشيوعي المحظور) للتكتل في جبهة واحدة في السابع عشر من تشرين الثاني 1952[2]، وقد وجدها الأخير فرصة لتأجيج مشاعر العاطلين والفقراء الفلاحين وطلبة المدارس للانتقام من الحكومة، والوصيّ، والسفارة البريطانية التي نفذت حكم الإعدام بزعيم الحزب الشيوعي يوسف سلمان يوسف (فهد) عام 1949 [3]. ولغرض تفويت الفرصة على الحكومة، وعدم مواجهة الانتفاضة، فقد أعلن طلاب جامعة بغداد الإضراب بإعتباره عمل (غير سياسي) وتعالت صيحات المتظاهرين يسقط الوصي عبد الإله الخائن وصيحات أخرى أخرجوا من بلدنا أيها الإمبرياليون الانكلو - أميركيون والأخيرة هي صيحات لعناصر أنصار السلام الشيوعية وقادت إلى مقتل أحد المتظاهرين وجرح اثنين وخمسين، من بينهم ثمانية وثلاثين شرطياً[4]. ليسجل يوم الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1952 تاريخ انتفاضة مكملة لوثبة كانون الثاني 1948، وكليهما لهما حقائق مادية فاعلة واحده هي وجود المحتل[5]. وقد وصل المتظاهرون باب السفارة البريطانية في اليوم التالي، وهذه المرّة بوجود تنظيم آخر عبر عن نفسه باسم رابطة الشباب القومي من كلية الحقوق، وهو الاسم الرمزي لتنظيم حزب البعث. وحقيقة الأمر أن الشيوعيين تمكنوا من السيطرة على المظاهرات الصاخبة وقادوها حيثما أرادوا، أما الأحزاب الأخرى التي لم تكن قادرة على مجاراة الشيوعيين في التعبئة الجماهيرية[6]، فقدت نفوذها في الشارع، وكان الزعيم الشيوعي (الكردي) بهاء الدين نوري، ومحمد راضي شبر (عضو اللجنة المركزية)، وحيدر حاتم (أحد المنظمين الشيوعيين) هم من يحددون على الأرض طبيعة التحرك وإيقاعه[7]. وبتوجيه مباشر من هؤلاء عصفت الحشود الغاضبة بمخفر شرطة (قنبر علي)، وهي تهتف نريد (الخبز لا الرصاص)، وكان بهاء الدين نوري حاضراً عند إحراق مكتب المعلومات الأمريكي، وحاضراً عند احتلال مخفر شرطة باب الشيخ وإحراقه، وقد فقدوا اثنا عشر من رفاقهم، مقابل شرطي واحد قضى نحبه حرقاً[8].

---

(1) جريدة الأمة العدد 1194 في تشرين الأول 1952م. وكذلك، جريدة الاستقلال العدد 1711 في 29 تشرين الأول 1952م.

(2) أبدى طه الهاشمي مخاوفه واعتراضه من دخول أنصار السلام في الجبهة وتوصل أخيراً مع الأستاذ فائق السامرائي (من حزب الاستقلال)، والأستاذ كامل الجادرجي (الحزب الوطني) إلى عدم ذكر أنصار السلام في الاتفاق، بل بصيغة وأي منظمة أخرى. انظر: رسالة كامل الجادرجي إلى محمد حديد مؤرخه في 20 تشرين الثاني 1952م.

(3) فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (1946-1958م)، بغداد، مطبعة الشعب، 1966م، ص216.

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص310-ص316.

(5) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص329.

(6) جريدة اليقظة العدد 1581 في 23 تشرين الثاني 1952م.

(7) صحيفة الشعب الصادرة في بغداد بتاريخ 24 تشرين الثاني 1952.

(8) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص 332 – 333.

جرى تكليف الفريق نور الدين محمود (كردي) لرئاسة الحكومة، وكان عليه مواجهة الاضطرابات التي أحدثها الشيوعي بهاء الدين نوري (كردي)[1]، وقد جاء تكليفه دون غيره لانعدام الثقة بالضباط العرب بعد أحداث حركة مايس 1941. واحتمالية القيام بانقلاب عسكري يطيح بالحكومة وهو ما أغاظ ذلك القوميين العرب بوصفهم نوري السعيد، إنه عاد إلى جذوره الكردية وهو ما تطلب من بريطانيا دراسة الأسباب التي أدت إلى كل هذه الاضطرابات وكان السبب هو (الانتشار الشيوعي) المدعوم من السوفيت لتقويض الحكومات الموالية لبريطانيا والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في العراق.

(1) بهاء الدين نوري، كردي سني، من مواليد 1927م. اعتقل في 13 نيسان 1953م، وحل محله عبد الكريم احمد الداود كسكرتير اللجنة المركزية للحزب وفي 19 تموز حكم عليه من قبل محكمة عسكرية بالأشغال الشاقة مدى الحياة. انظر: ملف الشرطة العراقية رقم 8025 (المعنون بهاء الدين نوري).

المبحث الثالث

الفكر الشيوعي والقومي العربي هو ما تخشاه بريطانيا وأمريكا للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط 1954 - 1958م

شكل نوري السعيد مفصلاً مهماً في السياسة العراقية، فهو الذي شكل أربعة عشر وزارة خلال أربعة عقود من زمن قيام الدولة العراقية 1921 -1958م. وبات لمن ساير حياته، أنه هرب خارج البلاد خلال انقلاب بكر صدقي عام 1936، وهرب مرة أخرى مع الوصي عبد الإله إلى القدس إبان حركة الكيلاني وضباطه الأربعة 1941. وفي كل مرة كان حديثه لمستمعيه مفعم بالحرارة وهو يوظف معاهدة 1930 التي قيّدت العراق سياسياً ودفاعياً – بأنه أراد استقلال بلاده، إلا أن القناعة لدى الجمهور الكبير من شعب العراق، هي أنه ووزير الداخلية صالح جبر قد خدما المحتل أكثر مما خدما بلدهما فهما من نفذا حكم الإعدام بالضباط الأربعة الثائرين ضد المحتل البريطاني بين 1941 -1945. وفي مجال الخدمات التي يقدمها رموز السياسة العراقية للمحتل، أنهم وفروا ملاجئ للعديد منهم، بعد أن خربوا البلاد والعباد، وصار الأمن سبباً للهجرة. وهو عمل بن ابن وزير الداخلية سعد صالح جبر الساكن في لندن لأن يكون مستعداً لأن توظفه السياسة البريطانية لخدمتها (كما سيأتي ذكره لاحقاً) ووالده الذي عمد على إسقاط قانون الجنسية عن يهود العراق، وهو إجراء بالتأكيد ليس لصالح بلده الذي وفرّ له كرسي وزارة الداخلية. إن في تاريخ الشعوب محطات وطنية وقومية، وإن العوائل الوطنية، وإن شابتها انتقادات، واعتقالات أو تشويهاً لسمعتها من قبل المحتل، فإنها ستظهر للتاريخ ناصعة يأخذها الأبناء من الآباء والأجداد كما فعلت عائلة الهاشمي (ياسين الهاشمي وطه الهاشمي)، عام 1941، وقبلها عائلة الضاري عام 1921. وفهم ساسة العراق الموالين لبريطانيا مغزى قلق لندن من ظهور التيارات القومية بعد ظهور جمال عبد الناصر عام 1952 وتأثير إذاعة صوت العرب من القاهرة على شعوب دول عرب المشرق ومنها العراق، للتخلص من النفوذ والسيطرة البريطانية. ولعل خطورة القلق البريطاني واستمراره تكمن في أن عبد الناصر أصبح حليف السوفيت وأن الخطر الشيوعي وامتداده صار يسير بخط موازٍ وفي بعض الأحيان ممزوجاً مع التيار القومي لإجهاض الوجود العسكري البريطاني وقوته التي تعد بالآلاف في مصر وفلسطين والأردن والبحرين وعموم مشيخات الخليج على الساحل الغربي من الخليج[1]. وكان الفهم العراقي أن بريطانيا صارت تعوّل على دعم الولايات المتحدة لانجاز مشاريعها (الاقتصادية والأمنية) على أرض دول منطقة الشرق الأوسط للدفاع عنها. وهو ما دفع الرئيس الأمريكي ايزنهاور إلى إرسال وزير خارجيه (جون فوستر دلاس) لزيارة دول المنطقة: تركيا، الباكستان، العراق، مصر (دون إيران محمد مصدق) في آذار 1953 وكانت موجهة بالدرجة الأساس لاحتواء النفوذ الشيوعي، خصوصاً وأن مصر (مصطفى النحاس باشا) رفض قبول مشروع الدفاع عن دول المنطقة عام 1951 قبل إلغاء المعاهدة المصرية – البريطانية عام 1936[2].

---

(1) ج. ب. ديو زيل، المصدر السابق، ص 8 – 9.

(2) نيفين عبد الخالق مصطفى، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 193، 3/ 311995، ص7.

لم يكن احتواء النفوذ الشيوعي، هو فقط ما أراده وزير الخارجية الأمريكي مع نظرائه في الدول التي زارها ولعل الإدراك والفهم المشترك هو في وجود الأسلحة النووية لدى الطرفين (السوفيتي والأمريكي)، وصعوبة استخدامها ضد الطرف الآخر نظراً لحجم الدمار الذي ستحدثه، وقد جرّبها الأمريكان على الأرض اليابانية في آب 1945 –إلا أن ذلك لم يمنع الدولتين العظميين من تطوير عملية التسليح، وتسابق مستمر لإنتاج أجيال جديدة -أرهقت الاقتصاد السوفيتي- لتكون أكثر تطوراً من التي استخدمت خلال الحرب العالمية الثانية. وهو ما يتطلب الحصول على المواد الأولية والأسواق لتصريفها، ويتطلب السيطرة على مسالك البراري والبحار، والاستئثار بمناطق النفوذ، وإقامة القواعد العسكرية وإدخال الدول الصغرى والمتوسطة في دائرتها لتقف إلى جانبها في المحافل الدولية[1]. وهذا ما يفسر لنا الفرق الواضح في القصد من زيارة دالس لبعض دول الشرق الأوسط في آذار 1953، وما قاله رئيسه آيزنهاور في نيسان 1953 للصحف عندما انتقد سباق التسلح الذي يعيشه العالم منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها بالقول إن العالم في جو دائم من الخوف والتوتر، وهذا السلام المسلح يستنزف ثروات وجهود كافة الشعوب، وهو تبذير للنشاط دون جدوى، وأضاف: إن كل بندقية تصنع وكل سفينة حربية تنزل إلى المياه وكل صاروخ يطلق سرقة صارخة لأقوات الذين يعضهم الجوع بنابه وهم محرومون من الطعام وللنساء اللواتي لا يجدن أجر يومهن ليستطعن أن يقيْن العري[2] ولم يشر آيزنهاور إلى مساعي بلده منذ بداية عام 1950 لتوريط بلدان الشرق الأوسط، بترتيبات عسكرية تستجيب لمصالحها، وكان الاعتقاد السائد شعبياً هو أن هذه القوى الاستعمارية تريد القواعد والثروة النفطية وإشراكها في صراع مع الاتحاد السوفيتي بالنيابة عنها[3].

1. توظيف خبرة نوري السعيد لتشكيل حلف عام 1955م

لم يكن نوري السعيد –ذي النشأة العثمانية –يريد من خلال إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط أن تلوك به الألسن كما فعله في توقيع اتفاقية عام 1930 مع بريطانيا، فهو أكثر احتراماً هذه المرة. ولكنه كان يدرك أن رموز اللعبة السياسية هما بريطانيا والولايات المتحدة، والأخيرة هي صاحبة النفوذ مع الدول الأخرى مثل تركيا وإيران (بعد سقوط محمد مصدق في 19 آب 1953) والباكستان، لبلورة قوس المسؤولية الدفاعي ضد السوفييت، واحتواء نفوذ الأحزاب الشيوعية في مثل هذه البلدان التي ركزت على استثمار وجود الأقليات العرقية والدينية، والتي طالما اشتكت من تفرد رموز الحكم في مقدرات وثروات بلدانها[4].

ويقدر فهم نوري السعيد –وهو رئيس وزراء العراق في عام 1954– لقوس المسؤولية الدفاعي، كانت أحزاب المعارضة العراقية (عبر رموزها القومية والشيوعية) تدرك ذلك ولكنها كانت أضعف من أن تعرض مقاومة شرسة، كما حدث في معاهدة (بورتسموث) قبل سبع سنوات، ومع ذلك كانت تنظر إلى أي حلف جديد يقدم عليه نوري السعيد ما هو إلا برتسموث آخر، ويظهر من حذاقة السعيد وقد تعهد لواشنطن ولندن ببناء سياج عازل عن الشيوعية وقومية عبد

---

(1) رياض الصمد، المصدر السابق، ص402.

(2) المصدر نفسه، ص403.

(3) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص345.

(4) إليكسي فاسيليف، روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط من الرسولية إلى البراغماتية، ترجمة المركز العربي للصحافة والنشر، موسكو، مراجعة الدكتور حمدي عبد الحافظ، القاهرة، سنة بلا، ص56-ص58.

الناصر أن يعمل على تحريك الخيوط من وراء المشهد، لينزع جنسية الشيوعيين العراقيين المحكومين ونفيهم إلى سجون متفرقة وبعيدة داخل العراق مثل سجن نقرة السلمان على الحدود السعودية وذلك قبل أكثر من ستة أشهر من التعاون المتبادل مع تركيا في شباط 1955[1]. وعلى الرغم من قرار النفي، فقد لعب السعيد على تقصير مفعوله على أعضاء الحزب المتشددين الذين لا يعلنون ندمهم، وذهب إلى إصدار سلسلة من المراسيم للعام 1954، بهدف إلغاء الحريات التي أعطيت لقادة المعارضة في تشرين الأول 1953[2]. وإغلاق صحف المعارضة. وفي هذا يذكرنا السفير الأمريكي في بغداد بالقول أن أفتتاحيات صحف بغداد (يقصد المسموح لها بالصدور) حول الاتفاق العراقي -التركي المقترح كانت مؤيدة له بالإجماع[3]. ولم تكن مهارة نوري السعيد السياسة محل شكوك -وهي بالتأكيد لضمان مركزه كسياسي بارع -وهو يحاكي الوضع المعاشي للبلاد ويومها أي في عام 1948 كان فقراء بغداد جوعى ويائسين ومحبطين ومشبعّين بمشاعر العصيان والتمرد، ولكن ارتفاع الإيقاع الاقتصادي ومشاريع التنمية قد قللت كثيراً من البطالة، ومن طروحات نقابات العمال المؤذية وهي (قوة الشيوعية) في عام 1954[4]. وزاد نوري السعيد من إيقاع واتساع الفجوة بين أنصار السلام والأحزاب الثلاثة (الشعبية، والوطني والاستقلال)، بحسب الشعارات الطنانة لقادة الشوعية في صحيفة القاعدة وهم يؤنبون الوطنيين بالديمقراطية وينعتونهم بالخيانة[5]. وهي بلا شك ما أطرّبت نوري السعيد والسفارتين الأمريكية والبريطانية لهذا الفراق الذي أجبر الحزب الشيوعي على وضع شعاره المعادي للبرجوازية والقائل بـ(جمهورية شعبية ديمقراطية) إلى حكومة وطنية ديمقراطية على الرف، ولفترة على الأقل باتت محصورة بين 1954 -1955 دون وضوح في الأيديولوجية خاصة بعد موت قائده الأب جوزيف ستالين في موسكو عام 1953، وطروحات القادة الشيوعيين لمزيد من المرونة في السلوك السوفيتي[6]. وهو ما عبّر عنه زعيم الحزب الشيوعي السوري خالد بكداش، عندما قال ليس أمامنا نحن العرب طريق غير طريق الجبهة الوطنية الواسعة (المضادة للإمبريالية) التي يجب أن توحد العمال والفلاحين والشرائح الوسطى من سكان المدن وقطاعات واسعة من البرجوازية الوطنية[7]. أما على صعيد السياسة الداخلية، فقد تسلم الملك فيصل الثاني مقاليد العرش الملكي في أيار 1953 بعد أن بلغ السن الدستوري، وتسلم معه ابن عمه الملك حسين بن طلال العرش الأردني عام 1953. ولكن الأول بقي تحت نفوذ وسيطرة خاله الوصي عبدالإله ليس فقط لقلة خبرته السياسية، وإنما لأن بريطانيا أرادت ذلك لتجنب سلوك الملك الشاب كما فعل والده الملك غازي. ولإعطاء مزيد من المرونة لرئيس الوزراء نوري السعيد في مسعاه لإجهاض الحركة الشيوعية في العراق، وقد أغلق المفوضية العراقية في موسكو عام 1954 إثرَ شهر سيفه

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص168-ص169.

(2) المرسوم رقم (17) بتاريخ 22 آب 1954 المنشور في الوقائع العراقية العدد 3455 بتاريخ 14 أيلول 1954م، وفيه أغلق نوري السعيد المفوضية العراقية في موسكو لأسباب اقتصادية، ثم قطع العلاقات الدبلوماسية مع موسكو في كانون الثاني 1955م.

(2) Waldemar J. Gallman, Iraq under General Nuri, 1964, p. 37.

(4) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص346. وكذلك، صحيفة القاعدة العدد 26 (تشرين الثاني) 1954م، ص3-ص5.

(5) صحيفة القاعدة العدد 26 (تشرين الثاني) 1954م، ص3-ص5.

(6) صحيفة الإنجاز، العدد 16 لشهر حزيران، 1953م، ص7.

(7) صحيفة القاعدة، من أجل سلام دائم ديمقراطية شعبية ...بتاريخ 20 تشرين الثاني 1953م.

ضد عناصر أنصار السلام لتحجيم تهور زعيمهم عبد الكريم أحمد داود الذي تسلم سكرتارية الحزب، عندما أمر أتباعه بالنزول إلى شوارع بغداد لإقامة الحواجز وحرق مراكز الشرطة، ولم تكن هذه التعبئة تتطابق مع الوسائل التي في حوزة الحزب، فضلاً عن سلبية أهالي العاصمة بغداد تجاه التصرف غير الديني، والسلوك الاجتماعي المنحرف (غير المنضبط) في شوارعها ووجود المئات من كوادره المدانة في السجون[1]. ليعبر عنها السفير الأمريكي- الذي بات يفهم مقاصد السياسة البريطانية وصار يتحدث بالنيابة- إن الصدامات اليومية بين الشرطة والشيوعيين التي نجمت عن ذلك التهور قد مزقت الحزب الشيوعي إلى درجة أنه صار يستحيل عليه – في أقل من سنة – أن يقوم بأي عمل منظم ضد الحكومة[2].

2. بريطانيا توظف دين الإسلام لإجهاض الشيوعية 1954 – 1955م

كان تفكير السياسيين العراقيين نوري السعيد، وتوفيق السويدي، وجميل المدفعي، وعلي جودت الأيوبي – أن سنوات الغليان الشعبي في العراق بين 1948-1952 إنما كان انعكاساً لهزيمة الجيوش العربية مع إسرائيل عام 1948، والدور البريطاني الذي هيأ لوجود وطن قومي لليهود على حساب العرب. وفي مجمل التحليل العام لتطور الأوضاع داخل العراق، أن هناك حجة ومبرراً لذلك، ولكنها وفق المنظور البريطاني لم تكن إلا جزءاً من الحقيقة، وأن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وطموح السوفييت لاستغلال ثروات الشرق الأوسط، والمنطقة العربية هي من أججت الصراع، وفتنت الشارع العراقي بما أسمته الدور الامبريالي الذي تقوده الولايات المتحدة وبريطانيا لاستعمار الشعوب ونهب خيراتها. ولعل السياسة التي تبناها ستالين ووزير خارجيته مولوتوف لاقتسام مناطق النفط مع هتلر ووزير خارجيته ريبنتروب قبل اندلاع الحرب العالمية، كان مقرراً لها أن تكون ـلولا صرعة الغضب التي لازمت هتلر –وتكسب روسيا منها امتيازات دون أن تدفع الخسائر الباهظة والمكلفة في الأرواح والمعدات. ولكنها أصيبت بخيبة أمل بعد الحرب، من جراء مبدأ ترومان، ومشروع مارشال، الذي استثنى السوفييت من المساعدة، والدور الخفي الذي لعبته (أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية) لإجهاض تأميم النفط في إيران التي قادها رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدق عام 1953 فقط، وإنما لإنهاء حزب توده الشيوعي الإيراني.

إن التوظيف البريطاني لدين الإسلام في شبه القارة الهندية قد أخذ مأخذه في القرن التاسع عشر، لاستعمال عوائل هندية تدعي أنها مسلمة لإبطال مفهوم الجهاد ضدها كما فعلت مع عائلة ميرزا غلام أحمد القادياني - وقد مر ذكرها –[3] وهو الذي ادعى في عام 1899 أنه المهدي المنتظر[4]– في ذروة مساعي الدول الاستعمارية للإطاحة بالحكم

---

(1) كانت معظم كوادر الحزب الشيوعي في السجون العراقية، فكان هنالك (312) شيوعياً، منهم (164) في سجن بغداد المركزي، و(133) في سجن الكوت، و(25) في سجن نقرة السلمان (في المنطقة الصحراوية على الحدود مع السعودية). وبعد إضرابات متعددة للسجناء نقلت أعداد منهم إلى سجن بعقوبة، الذي صار يضم في أيلول 1954م (210) شيوعيين. انظر: الرسالة رقم س/ 556 بتاريخ 30 أيلول 1954م من متصرف محافظة ديالى إلى وزير الداخلية (ملف الشرطة العراقية) رقم (414).

(1) Gallman, Iraq under General Nuri, op. cit, p. 93.

(3) محمد عيسى داود، المصدر السابق، ص33.

(4) المصدر نفسه، ص34.

العثماني الإسلامي - وقد أخبره المهدي المنتظر بعدم جواز إعلان الجهاد، لعدم رضاه على مسلمي القارة الهندية[1]. وهو تفسير أرداته بريطانيا على عموم مسلمي منطقة الشرق الأوسط، ومنها العراق للاستحواذ على مقدرات البلد المعدنية والنفطية ولكنه هو الإسلام، وهو الجهاد الذي أراده الله في كتابه الكريم ضد الإلحاد الشيوعي المدعوم من السوفييت، وصار الرأي لضابط جهاز المخابرات البريطاني (ب.ب.راي) في رسالة مؤرخة في العشرين من نيسان 1949 وموجهة إلى مدير الشرطة السرية العراقية يقول فيها لن تقتلع الشيوعية من جذورها بما يمكن أن تسميه بالطرق البوليسية وحدها.... ولن تفعل قوات الأمن من عندها إلا القليل لاجتثاث الشيوعية، ولن تستطيع أكثر من المراقبة وانتظار نموها ووجد ما أسماه المعالجة الدينية وكان أكثر تفصيلاً وتحديداً عندما أفهمه أن الشيوعية ملحدة معادية لدين الإسلام[2]. لم يكن بهجت العطية (مدير الأمن العام) قادراً على تغيير نمط الحياة الاجتماعية للناس، كونه يمثل جهة حكومية تعمل على محاربة الأفكار الشيوعية عناصره وهم ينظّمون الناس لمحاربة المستعمر البريطاني، وأن كثرة السجناء وظهور بقع دماء جديدة من خلال المصادمات معهم، سيقود إلى مزيد من التعاطف معهم. ولتوفير الوقت والجهد، فقد عمد السفير البريطاني في بغداد (جون تروتبك) في السادس من تشرين الأول 1953 إلى إقامة اتصال مباشر مع المجتهد الشيعي الأكبر الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، إذ زاره في مدرسته في النجف وناقش معه – كما ذكر الشيخ لاحقاً – مسألة العدو المشترك الذي نشر دعايته السوداء في العراق – التي لا يدعمها منطق أو برهان ومن دون الإفادة من مال أو رعاية إلى درجة أن خلايا عديدة تضم شباباً مندفعين ومتحمسين تنمو اليوم في هذه المدينة، التي هي مركز الإسلام والقدسية[3]. ويبدو من حديث السفير البريطاني أنه أراد إقناع الشيخ الكبير لأن تكون محاربة الأفكار الشيوعية بالاعتماد على إيقاظ العلماء والقادة الروحيين، وتحذير الشباب من هذه المبادئ التي تطيح وتدمر العالم. وفي عقل السفيرين البريطاني والأمريكي مادة مشروع الحلف دفاعي ضد السوفييت، وكأنهما أرادا فتوى من الشيخ، كاشف الغطاء لإظهار المشروع إلى العلن دون اضطرابات، كالتي عاشتها بغداد ومدن أخرى مثل النجف وكربلاء والسليمانية عامي 1948، 1952. والواقع الذي رافق مثل هذه الزيارة للسفير البريطاني أنهُ أراد معرفة رد المرجعية الدينية في النجف حول موضوع حساس اسمهُ (فتوى الجهاد)، وقد مضى وقت طويل على فتوى أصدرها المجتهد الكبير محمد تقي الشيرازي - عام 1917 - باعتبار البلاشفة أصدقاء للإسلام.وهو ما عمل به ابنهُ الشيخ ميرز الشيرازي خلال الحرب الشعبية التي اندلعت في منطقة الفرات الأوسط عام 1920. ووفقاً لملفات الشرطة السياسية البريطانية أن محمد الخالصي ومحمد الصدر – الذي أصبح رئيس وزراء العراق عام 1948 – هما

---

(1) وعملت على هذه النغمة أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية والإسرائيلية لإيقاظ مثل هذا الادعاء، في المغرب وسورية والشيشان، والكويت، ومصر، والعراق لإرباك عمل المسلمين – كلما دعت الحاجة لذلك – وكان الأخطر في عمل الأجهزة المخابراتية أنها أرادت تشويه صورة الحج في مكة المكرمة عام 1979، عندما ادعت مجموعة داخل الحرم المكي أنها مرسلة من الله، فقام محمد بن عبد الله القحطاني الذي ادعى انه المهدي المنتظر، وكانت نتيجة الفتنة سقوط ما يزيد عن (115) قتيلاً وإصابة (461) من الأمن السعودي. انظر: محمد عيسى داود، المصدر السابق، ص133.

(4) Letter No. SF 6/2 of 20 April 1999 from P.B Ray C/O A.H.Q Detachment R.A.F Baghdad, British forces in Iraq, to Bahjat al-Atiyyah. Director. C.I.D. Baghdad.

(3) ملف محاورة الإمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء مع السفيرين البريطاني والأمريكي في النجف عام 1954م، ص4-ص5.

أول من أقام علاقات مع ممثلي البلاشفة في العراق. ويبدو هذا الأمر مؤكداً لميرزا محمد تقي الذي عبر عن اهتمام متواصل بالأفكار البلشفية (الشيوعية) في آذار 1920، وكانت مثل هذه المناقشات تظهر إلى العلن، وهي لا تبتعد عن كونها حوارات سياسية أكثر منها دينية نظراً لدعم حركة أنصار السلام الشيوعية لثوار العشائر ضد المحتل البريطاني. وفي النجف، كانت محتويات كتاب باللغة العربية عنوانه "مبادئ البلشفية" قد أخذ بعداً في تناوله وقراءته وقد تناول مفهوم التوافق بين البلشفية والإسلام[1]. ولعل الميزان الذي نظر إليه السفيران البريطاني والأمريكي عام 1953 هو غيرهُ وقد تغيّر، وأن شيخ المرجعية في النجف يمكنه إصدار فتوى مريحة – بعد دروس الحرب العالمية الثانية – بحق الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر نفوذاً وتأثيراً اقتصادياً وعسكرياً طالما هي ليست في حرب مع العرب الشيعة في الجنوب وكان التفسير الذي ذهب إليه السفيران، هو أن إجهاض ثورة العرب الشيعة عام 1920، قد قابلهُ إجهاض آخر لثورة العرب السنة في حركة الكيلاني عام 1941. وهو مما أكدتهُ أحداث غزو العراق عام 2003، حتى بوصول القوات الأمريكية إلى مراكز الشيعة في النجف وكربلاء. وفي هذا الصدد نجد أن المس بيل قد ذكّرت الآخرين – وفي عقلها أن الجهاد ضد المحتل الأجنبي صار سياسياً وليس دينياً، عندما أشارت إلى أن ميرزا محمد أصبح رئيساً للحركة العراقية للتحرر من البريطانيين[2]. وعاملاً من أجل القضية البلشفية في كربلاء، وكانت له اتصالات مع الزعيم التركي كمال مصطفى أتاتورك حول جهود حركة الاستقلال العراقية[3]. كما أن ملفات الشرطة العراقية، تذكر أن أتاتورك أرسل في وقت لاحق من إعلان الثورة عام (1920) عشرة ضباط أتراك برئاسة المقدم أسعد الدين بك إلى كربلاء[4]، لتقود لاحقاً إلى نفي ميرزا محمد إلى إيران في حزيران 1920. وقيامه بالطواف على حسينيات طهران مدافعاً عن التفاهم مع البلاشفة وداعياً لها[5]. ولعل الواقع الذي نحن بصدده قد تغيّر بعد مرور ثلاثين سنة، أي في عام 1950، حيث كان الحزب الشيوعي يقاد من محافظة السليمانية وليس من بغداد – بعد أن دخلها الجيش الروسي خلال الحرب العالمية الأولى وترك فيها خلايا تنظيمية قبل انسحابه – وكان الأكراد مثلهم مثل الشيعة على غير استعداد للإذعان إلى قمع الحكومة المركزية وهو لا ينطبق على الشيوعيين المسيحيين الذين كانوا أقلية تخشى على نفسها من السجون. أما اليهود داخل الحزب الشيوعي فيفسر وضعهم أساساً بهجرة (120) ألفاً من أبناء الديانة اليهودية إلى فلسطين المحتلة بعد حرب مايس 1941، وظهر جلياً تراجع موقع العرب السنة عن الحزب كنتيجة –إلى حد كبير– لموقعه غير الشعبي من القضية الفلسطينية[6]. ولعل التقدم التنظيمي الذي كان في حوزة الحزب الشيوعي هو في تنظيمه

---

(1) Iraqi Police (J.F. Wilkins) File No. 283.

(2) Great Britain, Review of the Civil administration, pp. 144-145.

(3) ملف الشرطة العراقية رقم (213) حول (مصطفى كمال أتاتورك) والملف (283) حول ميرزا محمد رضا.

(4) ذكر أن أتاتورك أرسل مساعده لمقابلة ميرزا محمد في منزله في كربلاء في (17) نيسان 1920 وتم خلال الاجتماع حساب القوة التي يعتمد عليها من رجال ومال المتوفرة في (الموصل والبصرة)، كما بحثا المبادئ والقوانين البلشفية وتوافقها مع الشريعة الإسلامية، وذلك على ما يبدو من أجل إقناع الرأي العام المسلم بجواز التعاون مع البلاشفة. وحضر الاجتماع عدد من رؤساء القبائل المهمين الذين أقسموا على الوقوف في وجه البريطانيين حتى الموت. انظر: ملف الشرطة العراقية رقم 213 الخاص بنشاطات الزعيم التركي كمال أتاتورك، وملف العالم الديني ميرزا محمد رضا.

(5) المصدر نفسه.

(6) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص 369.

العسكري حيث كانت عناصره منتشرة في معسكر الرشيد جنوب بغداد ومعسكر الوشاش غرب نهر دجلة (الكرخ) ومعسكر جلولاء في ديالى. وكانت وحدات المشاة والمخابرة، والدبابات والنقل والمدفعية هي الأكثر تأثيراً"[1] كان مقدار الإقناع والتسلل وسط وحدات الجيش، هو بمقدار المرونة التي تصرف بها أحد رفاقهم حول المسيرات الحسينية (اليوم الأربعين لمقتل الإمام الحسين في 20 صفر) عبر صحيفة كفاح السجين الثوري عام 1954 وإخضاعها بالقول بضرورة تحويل المسيرات الكبيرة إلى سلاح للحركة الثورية دون تجاهل محاربة الممارسات والتقاليد الأكثر رجعية المترافقة معها[2].

ويرى المحررون في صحيفة كفاح السجين الثوري الذين بقوا خلف قضبان السجون ما كانوا يقصدون بعبارة موقفنا المعروف تجاه معتقدات الناس، هي بتجنب توجيه أي إساءة إلى الدين أو إلى معتقدات الشيعة الدينية والامتناع بشكل عام عن هذا الموضوع في العلن مهما كان الثمن[3].

3. **حلف بغداد** 1955م

عمد نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي في آب 1954 إلى حل البرلمان وحل الأحزاب، وقد بدأها بحل حزبه الاتحاد الدستوري، وهي خطوة لمواجهة تنظيم الحزب الشيوعي السري، رغم أن معظم كوادره في السجون، كما هي خطوة لتهميش دور زعماء الجبهة الوطنية والقومية[4]. كما ذهب السعيد إلى أستثمار أموال النفط لتطوير البلاد اقتصادياً وذلك عبر استدعاء الخبير البريطاني (لورد سالتر) Lord Salter الذي انتقد أداء الحكومة، مطالباً بتقرير نشره عام 1955 إلى رفع إنتاجية الأراضي المزروعة، ومشاريع تصريف المياه، والإسكان والصحة والتعليم[5]. وفي مجال السياسة الداخلية، وجد نوري السعيد بضرورة انتهاج سياسة غير مرنة تجاه الخط العروبي، معتقداً أنه يضعف المجتمع السياسي العراقي نظراً لحساسية الأكراد، وانزعاج علماء الشيعة من تنفيذ طلبات العرب السنة المهيمنين على السلطة[6]. ولكنه ذهب بقوة إلى تقوية التيار الوطني العراقي على نحو عملي لتذويب الطروحات القومية والطائفية معطياً اهتماماً كبيراً لعلاقات متوازنة مع جيران العراق، إيران وتركيا (غير العرب)[7] - دون الإشارة لمواقف عبد الناصر القومية -. ومثمناً توصل تركيا والباكستان إلى اتفاق فيما بينهما في الثاني من نيسان عام 1954، وهو يرى فيه مجالاً لتوسيعه ضد طموحات السوفييت وطموحات عبد الناصر على حد سواء[8].

تعزز موقف نوري السعيد السياسي والاقتصادي في إيجاد تفاهم ومساعدة عسكرية من الولايات المتحدة في الحادي والعشرين من نيسان 1954، وحلف التعاون المتبادل بين العراق وتركيا في شباط 1955، والاتفاق الخاص بين

---

(1) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص 372.

(2) صحيفة الكفاح السجين الثوري، السنة (1) العدد (13) بتاريخ 2 شباط 1954م، ص2.

(3) صحيفة كفاح السجين الثوري، السنة (2) العدد (3) بتاريخ 30 أيار 1954م، ص5-ص7.

(4) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص196.

(5) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية، العراق منذ عام 1958م، ترجمة مالك النبراسي، ألمانيا، منشورات الجمل، 2003م، ص76.

(6) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص197.

(7) فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958م بغداد، 1981م، ص308.

(8) صحيفة الزمان البغدادية، الصادرة في 12 كانون الثاني، 1955م.

العراق وبريطانيا في الرابع من نيسان 1955[1]. أما إيران الشاه محمد رضا بهلوي، والمختلف مع العراق على تقسيم مياه شط العرب ومناطق حدودية، والأنهار المشتركة، فقد عبرت صحف (كيهان، اطلاعات، بست إيران) عن نجاح الدبلوماسية العراقية، وهي إشارة ايجابية لرغبة الشاه الانضمام إلى الحلف[2]. وقادت نوري السعيد إلى زيارة الرئيس التركي (جلال بايار) في أيلول 1955 لتكون تركيا عضواً في الحلف بدلاً من بقائها بعيدة عن السياسة البريطانية الأمريكية، خصوصاً وأن سحب الحرب الباردة باتت قوية بين المعسكرين الغربي والشرقي. انضمت إيران إلى الميثاق العراقي التركي في تشرين الأول 1955، ثم انظمت باكستان لاحقاً[3]. ويطلب من صاحب المبادرة نوري السعيد عقد المجلس الرباعي لدول تركيا، إيران، باكستان، والدولة المضيفة العراق، لإنجاز أول إجتماع في بغداد في الحادي والعشرين من تشرين الثاني 1955 لتسمية الميثاق الموقع بينهما بـ(ميثاق بغداد)، وعرف لاحقاً (بحلف بغداد)، والعاصمة (بغداد) مقراً له، فيما بقيت الدولتان بريطانيا والولايات المتحدة بصفتهما مراقبان لتوجيه سياسة الحلف من خلف الستار[4].أمنت بريطانيا مصالحها في العراق، وباقي دول الشرق الأوسط - بعد توقيع حلف بغداد - وخاصة منابع النفط بعد مرور ربع قرن على توقيع اتفاقية عام 1930 مع العراق. ولتعزيز دور نوري السعيد مهندس الحلف، فقد قررت بريطانيا تسليم القاعدتين الجويتين (الحبانية والشعيبة) للعراق، مع حق مرور الطائرات البريطانية للتزود بالوقود من القاعدتين، والدفاع عن العراق، وتزويد جيشه بالأسلحة المتطورة[5]. وهو ما اعتبرته مجموعة الضباط الأحرار[6] برئاسة المقدم رفعت الحاج سري ليست أكثر من إغراءات يقدمها الخبير السياسي نوري السعيد لإسكات الأصوات المناهضة له التي طالت عليه منذ ربع قرن بسبب توقيع اتفاقية عام 1930.

إن عزل مصر (عبد الناصر) من المشاركة في حلف بغداد قد دفعت أفغانستان (محمد ظاهر خان)، ومصر (عبد الناصر) لمزيد من التقارب مع الاتحاد السوفيتي. ولغرض إحداث شرخ في بنية الحلف، فقد عمدت أجهزة إعلام عبد الناصر العزف على وتر العداء التاريخي بين العراق والدولة العثمانية، وأن الأخيرة لها أطماع في ولاية الموصل منذ الحرب العالمية الأولى، ولايزال شعبها ينتهز الفرصة لاستعادتها، وذلك من أجل تشجيع المجموعات القومية (وخاصة مجموعة الضباط الأحرار) لإحداث انقلاب عسكري ضد الملكية كما حدث في مصر عام 1952. –وشجعت السوفيت الذين

---

(1) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص345.

(2) كتاب السفارة العراقية في طهران المرقمة 7/ 1/ 16 إلى وزارة الخارجية العراقية في 8/ 3/ 1955م، رقم الوثيقة (15)، ص34.

(3) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية (1941-1973م)، دراسة في السياسة الخارجية للدول السائرة صوب التحديث، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، البصرة، 1984م، ص396.

(4) ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد دوره في حلف بغداد وأثره في العلاقات العراقية – العربية 1946-1958م، بغداد، 2002م، ص208-209.

(5) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص197.

(6) بدت فكرة الضباط الأحرار تأخذ بعداً تنسيقياً بعد توقيع حلف بغداد. ومع تطور الأحداث، كما حصل في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م صار الحديث عن نية المجموعة القومية المكونة من المقدم= =الركن إسماعيل العارف والرائد صالح عبد المجيد السامرائي، ورفعت الحاج سري، والمقدم الركن عبدالوهاب الأمين من حضور الاجتماعات ولم يحضره العقيد الركن عبد الكريم قاسم. انظر: جاسم كاظم العزاوي، ثورة تموز أسرارها أحداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، بغداد، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، 1990م، ص54-ص55.

لعبوا من خلف الستار لتشجيع عبد الناصر على استثارة الشعب العربي في العراق وسورية وفلسطين، والأخيرة لها شعب مشرد، بالتركيز على دور شاه إيران –العضو في الحف –الذي أقام علاقات مع إسرائيل في عام 1955. وبات الجميع يستمع لرئيس الوزراء الإسرائيلي (ديفد بن غوريون) في ذات العام بالقول "إن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه وأن على نتيجة هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل"[1]. وقد شكلت رداً على طروحات نوري السعيد وفهمها شعب العراق عندما قال أن بنود حلف بغداد لا تختلف كثيراً عن بنود الاتفاق البريطاني –المصري عام 1954. وهو لا يشكل أي تهديد لأمن العرب بموجب المفهوم المصري، رغم انتقادات شعب مصر لرئيسه عبد الناصر لذلك السبب[2]. ولعل ما أوجع ظهر نوري السعيد الذي سهر الليالي لبلورة مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط خدمة لمصالح بريطانيا –أن حليفه البريطاني قد شارك في الهجوم الثلاثي على مصر عام 1956 بسبب تأميم قناة السويس. ودفعت نوري السعيد ليس لأن يكون محرجاً أمام شعبه، وهو من استثمر الحدث عبر تقديم احتجاج رسمي ضد تحالف إسرائيل وبريطانيا وفرنسا ضد شعب مصر العربي[3]. وقطع العلاقات مع فرنسا وتعليق وقتي لحضور بريطانيا اجتماع حلف بغداد، داعياً في الوقت نفسه الملك فيصل الثاني لحضور مؤتمر القمة العربية العاجل في لبنان لدعم مصر وقيادة عبد الناصر ضد العدوان وهي ليست أكثر من امتصاص للنقمة الشعبية، وغضب الشارع العراقي على حلف بغداد[4]. ولكن العدوان قد افرز آرثاراً جليّة لأحزاب المعارضة، الاستقلال، والوطني الديمقراطي، والحزب الشيوعي (السري) بقيادة حسين الرضوي لإثارة الطلاب ونقابات العمال والقوى القومية من عناصر (حزب البعث) تحت قيادة فؤاد الركابي (شيعي من الناصرية) للخروج في مظاهرات كبيرة في بغداد والنجف في شباط 1957 مطالبين نوري السعيد بعودة الديمقراطية والحريات الدستورية وإلغاء قانون الأحكام العرفية واهم ما فيها إعلان سياسة الحياد بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي والانسحاب من حلف بغداد[5]. أما الأكراد، بقيادة مصطفى البارزاني (القاطن في روسيا)، فهو وعلى حالة ضعف تنظيمهم العسكري وانتشار الفكر الشيوعي بين ظهرانيهم، إلا أنهم وجدوا في توقيع حلف بغداد وكأنه موجه ضد طموحات الأكراد للاستقلال. وركزوا بصفة خاصة على دور شاه إيران، وانضمامه إلى الحلف بهدف تذويب القومية الكردية التي شكلت جمهورية مهاباد الكردية على أراضيه عام 1946[6]. وانتشار حزب توده الذي يضم بين صفوفه رموزاً كردية.

---

(1) أشار ضابط الموساد (موشي فرجي) في كتابه الصادر عن مركز (دايان) لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا التابع لجامعة تل أبيب بعنوان (إسرائيل والحركة الشعبية لتحرير السودان) ما فعلته إسرائيل لكي تحقق مرادها في إضعاف مصر أنها وسعت علاقاتها مع دول حوض النيل للضغط على مصر التي ترفض إعطاءها حصة من مياه النيل. وكشف النقاب أن التعاون الإسرائيلي الأثيوبي يهدف إلى تنفيذ (40) مشروعاً مائياً على نهر النيل الأزرق، وهذه المشروعات ستقوم بتخزين (80) بليون متر= =مكعب من المياه خلفها، وهي من حصة مصر والسودان. انظر: جريدة الغد الأردنية، السنة السادسة، العدد 2113، الصادرة في 13 حزيران، 2010م، ص27.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص198.

(3) المصدر نفسه، ص199.

(4) المصدر نفسه، ص199.

(5) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص81.

(6) وليام ايغلتن، جمهورية 1946 الكردية، ترجمة جرجيس فتح الله المحامي، ط1، بيروت، 1972، ص84 وما بعدها.

4. التسابق بين القوميين والشيوعيين لتقويض النظام الملكي 1956 – 1958م

لم تكن رموز الحكم العراقي الأساسية نوري السعيد والوصي عبد الإله والملك الشاب فيصل الثاني مصدر فخر وإلهام للغالبية العظمى من شعب العراق بعد العدوان الثلاثي على مصر عام 1956. وإذا ما استثنينا الملك الشاب لقلة خبرته السياسية ومحبة الشعب لوالده الراحل الملك غازي (لمواقفه الوطنية والقومية)، فإن الشعب العراقي بات يصف رئيس الوزراء نوري السعيد، وصالح جبر (وزير الداخلية) بعد حركة رشيد عالي الكيلاني عام 1941 بأوصاف خيانية وأدوات قمعية لأبناء البلد إرضاءاً للأجنبي المحتل. فيما صفقت المظاهرات الشعبية في انتفاضة عام 1952 لأحد المتظاهرين وهو يهتف علناً بسقوط الخائن عبد الإله.

خففت بنود – خاصة المتعلقة منها بحل المشاكل الحدودية بين دول الحلف – حلف بغداد عام 1955، من غلو وتكبر الشاه محمد رضا بهلوي 1941 -1979م، وهو ينظر بكره شديد للعرب وزعيمهم جمال عبد الناصر، كما هو ذات الكره للحكومات العراقية المتعاقبة التي لم توافق رغباته في التنازل عن نصف شط العرب له، وهو الذي ألغى معاهدة عام 1937 (الخاصة بالممر المائي لشط العرب) من طرف واحد[1]. ولزيادة حقده على العرب وتهميشهم فقد اعترف الشاه بهلوي بإسرائيل اعترافاً دبلوماسياً عام 1955، وعقد معها اتفاقيات اقتصادية وثقافية وإعلامية، وعمل على تزويدها بالنفط، وهي بالضد من إرادة العالمين العربي والإسلامي اللذين وجدا في الكيان الصهيوني بالكيان الغاصب لحقوق الشعب الفلسطيني[2]. إلا أن رد الجميل مطلوب من الشاه أن يسدده لأسياده (بريطانيا والولايات المتحدة) الذين أعادوه إلى السلطة عام 1953. وبات الشاه محمد رضا بهلوي التواق إلى إعادة مجد الإمبراطورية الصفوية في القرن السادس عشر –أن يتعاون مع اليهود لتمزيق شمل العرب وضرب العراق ـ ومواجهة أي مساعٍ وحدوية جدية عن طريق إثارة النزعات الطائفية والعنصرية، وهو أحد أهم الأهداف التي أرادها الغرب في تأسيس الدولة اليهودية في قلب عرب المشرق[3]. ولعل ذلك ليس من قبيل المبالغة التي يروّج لها (المتزلفون الساعون إلى كراسي الحكم من أصحاب اللكنة الأعجمية غير العربية، عندما ذهبوا إلى تأسيس المدارس اليهودية، في ظل وجود اليهودي ساسون حسقيل (وزير المالية السابق)، والمدارس الإيرانية في ظل وجود حسين أفنان (إيراني) الذي شغل منصب سكرتير مجلس الوزراء، بتزكية من المحتل البريطاني في البدايات الأولى لتأسيس الدولة العراقية[4]. وفي هذا الإطار ينبغي الإشارة إلى انضمام الكثير من اليهود وذوي التابعية الإيرانية إلى الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الوطني الديمقراطي، وأصبح بعضهم في مراكز قيادية ذات تأثير في النهج والممارسة لإنجاز أهداف تفضي في النهاية إلى تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة[5].

---

(1) شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، بغداد، 1966م، ص214.

(2) فاضل البراك، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق (دراسة مقارنة)، ط2، بغداد، 1985م، ص215.

(3) جورج قرم، المصدر السابق، ص88.

(4) فاضل البراك، المدارس اليهودية، المصدر السابق، ص217.

(5) تمكن العديد من أفراد الجالية الإيرانية من الحصول على الجنسية العراقية بوسائل مختلفة واستطاع بعضهم التسلل إلى مؤسسات ودوائر الدولة وبخاصة ذات العلاقة بالاقتصاد والمال. مثل إبراهيم سلمان فيلي وعبد الله جعفر سلمان، وعلي خان (جميعهم في حقل تجارة الحبوب)، وعبد الأمير الصراف (الصرافة) وحسين أصفهاني (مواد عطارية)، وكجزء من سياسة إيرانية، توسعت ملكياتهم التجارية والعقارية لتشمل مناطق معينة من بغداد مثل، الكاظمية، الشورجة، الكرادة، المنصور، ومحافظات

وتحت عنوان اتحاد الجنود والضباط الذي شكله الحزب الشيوعي، نجد أن عناصر التنظيم القومي قد انتظموا في تنظيم آخر تحت عنوان (حركة الضباط الأحرار) ويظهر من اسم الحركة، أنها لا تقبل بين صفوفها إلا الضباط. ولكن لا خيار للتفريق بينهما، عندما طرحوا أهدافاً وطنية منها محاربة حلف بغداد، وطرد الخبراء والعسكريين البريطانيين، وتحويل الجيش العراقي من أداة للامبريالية إلى أداة تخدم السياسة الوطنية[1]. وكان مثل هذه الشعارات، حتى وإن كتبت لخداع الآخر، أي لكشف عناصر حركة الضباط الأحرار، إلا أن اتحاد الجنود والضباط بقيادة الملازم (عطشان الازيرجاوي) (عضو لجنة مركزية) منذ عام 1949، قد خفف عنها بوجود اثنين من العرب السنة في الاتحاد هما العقيد (إبراهيم حسين امر فوج (في بغداد) والعقيد الركن (إسماعيل علي) آمر مدفعية الفرقة الأولى من (الموصل)[2]. ويظهر من خلال مؤتمر الحزب الشيوعي في أيلول 1956 أنهم شددوا على دور القوات العسكرية الوطنية في الثورة القادمة، ليديم إسماعيل اتصالاته مع العقيد الركن عبد لكريم قاسم (الذي تسلم فيما بعد رئاسة الحكومة عام 1958) وتبين أن الأخير كان على صلة (غير رسمية) مع الحزب الشيوعي منذ عام 1956، وحافظ على هذه العلاقة حتى بانضمامه إلى اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، عبر وسيطين شيوعيّين، دون علم اللجنة العليا، وقد فسرها قاسم بأنها إجراءات احترازية خشية كشفه من قبل استخبارات الحكومة[3]. ولكن مهما تكن القناعة التي أرادها عبد الكريم قاسم لنفسه، إلا أن الأمر المتعارف بين الضباط العسكريين، وخاصة أعضاء اللجنة العليا لحركة الضباط الأحرار وجميعهم درسوا في الكلية العسكرية بعد عام 1934 باستثناء قاسم، حيث اعتبروا أنفسهم خارج تأثير المدربين والمستشارين العسكريين البريطانيين. ولعلها هي التي أوجدت بين الطرفين نوعاً من التباعد النفسي إلى حد معين[4]. ودعت قاسم إلى اعتماد ما يقارب الثمانين من صغار الضباط إلى الحركة (التي تشكلت في ظل نفوذ العقيد رفعت الحاج سري) في تشرين الثاني عام 1975. وكان الأساس الذي تسير عليه اللجنة العليا برئاسة الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد –أنها تمارس حذراً كبيراً لضمان عدم كشفها، الأمر الذي دعاهم إلى ضم صغار الضباط الذين أرادهم قاسم تحت لجنة احتياط الضباط الأحرار، وأن يكون المقدم عبد الستار عبد اللطيف (بعثي) هو الناطق باسمها[5]. إن تصاعد وتيرة التفكير لإنجاز انقلاب عسكري على الملكية قد يؤدي إلى كشف خيوطها، وصارت الرغبة لدى البعض من ضباط الحركة أن يتم الاستعجال دون التأجيل، وكان ممن تمرد أو

النجف وكربلاء والبصرة. وعلى سبيل المثال، كان التاجر الإيراني (هاشم بهبهاني) يملك (10) عمارات في منطقة الكاظمية و(35) داراً سكنية، (19) محلاً تجارياً (8 في الشورجة) و(7) في محافظة كربلاء، و(4) في محافظة النجف. انظر: فاضل البراك، المدارس اليهودية، المصدر السابق، ص153-154.

(1) مخطوطة داخلية للحزب الشيوعي العراقي كتبت في العام 1954م بعنوان الجيش العراقي، ص22-ص27.

(2) صحيفة اتحاد الجنود والضباط (حرية الوطن)، السنة الأولى، العدد (2)، أواخر كانون الثاني، 1955م.

(3) كان الوسيطان هما رشيد مطلك وهو صديق شخصي قديم لقاسم، والمقدم وصفي طاهر (ابن عم الشيوعي المخضرم زكي خيري) ... كما كانت لقاءات عبد الكريم قاسم متكررة مع كمال عمر نظمي (العضو الشيوعي في اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني). انظر: تصريح كمال عمر نظمي عام 1963م أمام المحققين البعثيين، ملف الشرطة العراقية رقم ق س/119.

(4) حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار (الكتاب الثالث)، ترجمة عفيف رزاز، ط1، بيروت، 1992م، ص98.

(5) المصدر نفسه، ص98.

خرج عن إطاعة اللجنة العليا العقيد الركن عبد السلام عارف -قومي جسور ولكنه متعجل في قراراته - الذي هتف في أحد الاجتماعات ماكو زعيم إلا كريم، وهو ذات الصوت الذي ردده الشيوعيون بعد انقلاب 14 تموز 1958. ويظهر مقدار التنسيق بين قاسم وعارف كصديقين من نفس المهنة. وقد دعت الأخير للقول أنهما وقبل أسبوعين من الانقلاب قررا استبعاد زملائهما من أي دور قيادي في (الثورة)[1]. ووجد هذا الاعتقاد ما يدعمه في اعتراف أدلى به عارف أمام المحكمة العسكرية العليا في الحادي والثلاثين من كانون الأول 1958، وجاء فيه قال لي الزعيم عبد الكريم قاسم لنكن لطفاء معهم كأخوة ..... أما العمل الحاسم فبيني وبينك[2]. وهي إشارة ذكرت في ذروة الساعة الأخيرة من محاكمة عبد السلام عارف وهو في قفص الاتهام، ولعل الزعيم قاسم أراد استخدام عارف كجسر للعبور إلى السلطة دون أن يضع نفسه أمام المسؤولية إذا ما كشفت أجهزة استخبارات الحكومة محاولة الانقلاب. وكانت نقطة الإثارة في سباق الشيوعيين والقوميين للاستئثار بكراسي الحكم، منذ مطلع عام 1958 هي احتمال التدخل العسكري من قبل أحد أطراف حلف بغداد (تركيا أو إيران)، أو حتى من قبل الاتحاد الهاشمي الذي وقعهُ الملكان فيصل الثاني والملك حسين ملك الأردن في شباط 1958، لإحباط أي توجه من عبد الناصر لتثوير الناس ضد الملكية في العراق[3]. وهو ما دعا اللجنة العليا للضباط الأحرار إرسال (صديق شنشل) من جبهة الاتحاد الوطني إلى القاهرة (حيث كان عبد الناصر) هو قائد الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا عام 1958). وكانت المفارقة الكبيرة في السباق إلى كرسي الحكم -وهي ما سعى إليه كثير من الباحثين لمعرفة سر انضمام وتعاون القوميين والبعثيين (دون معرفة كلية لما جرى لصديق شنشل في زيارته للقاهرة) للإطاحة بالنظام الملكي في العراق. ولعل الحقيقة التي ظهرت وندم عليها القوميون فيما بعد، أن كلاً من الاتحاد السوفيتي وعبد الناصر أرادا تحقيق نصر فعلي على المعسكر الغربي (حلف الأطلسي) من خلال عمل يؤدي إلى انهيار حلف بغداد. وكان السوفييت يريدون وصول الحزب الشيوعي للحكم، فيما كان عبد الناصر يريد وصول القوميين إلى الحكم، وهو ما قاد عبد الناصر والسوفييت (عبر سفيرهم في القاهرة) لأن يقولا لصديق شنشل إن الجمهورية العربية المتحدة والسوفييت سيدعمون الانقلاب ضد الملكية، وأن موسكو ستقف بقوة معكم كما وقفت خلال العدوان الثلاثي على مصر عام 1956[4]. وصل خبر التخطيط للانقلاب إلى الشيوعيين وعبد الكريم قاسم عن طريق المخابرات السوفيتية، فيما وصل الخبر نفسه إلى عبد السلام عارف عن طريق المخابرات المصرية...، ولكن بدون رؤية ومعرفة اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار.

كان قرار حركة لواء المشاة العشرين من معسكر جلولاء إلى الأردن في الثالث عشر من تموز 1958[5]. هو ذروة ما كان السوفييت وعبد الناصر يعوّلان عليه، سيّما وأن عبدالسلام عارف هو آمر الفوج الثالث من اللواء، وأن اللواء بأكمله سيمر من خلال العاصمة بغداد، وقد ضمن عارف مساعدة العقيد لطيف جاسم الدراجي آمر الفوج الأول لنجاح

---

(1) وزارة الدفاع (المحاكمات) ص2179 وذكريات العقيد المهندس رجب عبد المجيد غير المنشورة، بغداد، 1963م.

(2) أحمد فوزي، المصدر السابق، ص107.

(3) ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958م في العراق، ط2، بغداد، منشورات مكتبة النهضة، 1981م، ص546.

(4) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص105.

(5) جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص166.

الانقلاب، ومعاونة شقيقة العقيد عبد الرحمن عارف الذي كان يقود فوج مقاومة الدبابات (الموالي للقصر الملكي)[1]. أذاع عبد السلام عارف البيان الأول بالساعة السادسة والنصف من صباح يوم الرابع عشر من تموز 1958، وكان عبد الكريم قاسم على رأس لوائه التاسع عشر في جلولاء على بعد مائة كيلو متر عن العاصمة بغداد[2]. إن نجاح الانقلاب بهذه السرعة وهذا الحسم إنما كان ليعبر عن توجه عام للتيار الشيوعي والتيار القومي عندما أدرك الأول لعبة عبد الكريم قاسم في كيفية استلام السلطة، وكان الثاني فرحاً لأن عارف هو من نفذ الانقلاب قولاً وفعلاً رغم خلافهم معه سابقاً حول توقيت الانقلاب[3]. أوفى عارف لصديقه قاسم الذي يتمتع برتبة أعلى منهُ لتسلم منصب رئيس الحكومة، ويضع قائد الانقلاب نفسه معاوناً له. ولعلها الخدعة التي استثمرها الشيوعيون عندما أعلن عبد الكريم قاسم في التاسع من آب 1958، بقوله لو اعتقدنا أن باستطاعة الشعب أن يزيل كابوس الظلم (الجاثم على صدره) لما تدخلنا بالقوة المسلحة، ولكن كنا نعرف أن الناس يائسين ولا من أحد يدافع عنهم[4] دون أن يقول أين كان هو عند التنفيذ، وكان الخطأ الذي ارتكبه عارف، عندما كشف عن نفسه (وضعف صبره وبصيرته) بتلك السرعة لمقابلة عبد الناصر في رسالة مثيرة أراد فيها الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة[5].

---

(1) فالح حنظل، أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق، بيروت، 1971، ص93.

(2) مجلة روز اليوسف المصرية العدد 1980 بتاريخ 23 أيار/مايو 1966م، ص28-ص29. وتصريح عارف في 31 كانون الأول أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محاكمات (5))، ص 2179.

(3) W.J. Gallaman, Iraq under General Nuri, op. cit, p. 205.

(4) العراق مبادئ ثورة 14 تموز في خطابات الزعيم، 1958م، ص 17-ص18.

(5) جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص167.

الفصل الخامس

النظام الجمهوري في العراق

1958 — 1968

(تصفية حسابات دموية وانقلابات عسكرية للوصول إلى كراسي الحكم)

المبحث الأول: عبد الكريم قاسم والصراع الأمريكي - الروسي للنفوذ في العراق 1958 — 1961م.

المبحث الثاني: علاقة عبد الكريم قاسم مع دول الجوار وأكراد العراق 1961 — 1963

المبحث الثالث: انقلاب 8 شباط 1963 (تصفية الشيوعيين - وصراع الكراسي)

المبحث الرابع: الرئيس عبد الرحمن عارف (الرئيس الوديع .قليل الحيلة والتدبير عام 1966 — 1968)

المبحث الأول

عبد الكريم قاسم[1] والصراع الأمريكي - الروسي للنفوذ في العراق 1958 — 1963م

في موجة غضب غوغائية قتلت العائلة المالكة في العراق صبيحة يوم الرابع عشر من تموز 1958. وكانت نقطة الاشمئزاز التي أغضبت جماهير واسعة من أبناء شعب العراق أن الملك الشاب فيصل الثاني كان من ضمن القتلى، وقد دفن بجوار والده الملك غازي في مقبرة الأعظمية، فيما كانت جثة الوصي عبد الإله قد أخذت نصيبها من السحل في شوارع بغداد قبل أن تعلق في باب وزارة الدفاع انتقاماً لتعليق جثث ضباط حركة مايس 1941م[2]. أما نوري السعيد الذي ألقي القبض عليه مقنعاً في اليوم التالي، فقد سحلت جثته في شوارع بغداد، ولم يعرف لهُ قبر حتى يومنا هذا[3].

أراد الاتحاد السوفيتي وبقية دول أوروبا الشرقية اعتبار ما حدث في بغداد في 14 تموز 1958 بأنها ثورة على غرار ما حدث من ثورات في العالم وآخرها ثورة مصر التحررية عام 1955م. وهي لذلك اعترفت بالحكومة الجديدة في اليوم التالي، فيما كان مفهوم (الأنظمة الثورية) الذي روّجت لهُ (الولايات المتحدة وبريطانيا) ومعهم حلف شمال الأطلسي، وحلف بغداد أن ما حصل في بغداد، هو انقلاب عسكري ضد مصالحها ولصالح الشيوعية[4].

ولغرض وضع الأساس لتطور العراق السياسي والعسكري في ظل النظام الجمهوري وجدنا أن نضع كلتا الفكرتين للتحليل والرأي لما ذهب إليه الباحثون، هل هي ثورة أم انقلاب عسكري؟ فالثورة يقودها الشعب فيتبعهُ الجيش، والانقلاب يقوده الجيش فيتبعهُ الشعب والثورة تغيير لقواعد بناء السلطة لتكون الكلمة الأخيرة فيها للشعب. أما الانقلاب فهو تغيير لأشخاص الحكم مع بقاء القوة معياراً للحكم. هذا هو الرأي الذي أفضى به البروفسور الأمريكي المعتدل (جيمس رول) في كتابه عن الثورة والانقلاب. وأضاف أن الثورة اتجاه وحركة قائمة قبل الوصول إلى الحكم بمراحل، وحين تصل إلى الحكم تقلب النظام رأساً على عقب وبموجبها تتغير القوانين وتكتب دساتير جديدة ومفاهيم نابعة من أسسها الواضحة قبل الوصول إلى الحكم. وهذا ما حصل في ثورة مصر العسكرية عام 1952، والثورة الشعبية في

---

(1) عبد الكريم قاسم: من مواليد بغداد عام 1914 (أصله من سكنة مدينة الصويرة) جنوب بغداد (50) كم. أبوهُ سني، وأمهُ فيلية كردية (شيعية) كان الزعيم الركن عبد الكريم قاسم على علاقة مع الشيوعيين منذ عام 1956، كما هو على علاقة بحركة الضباط الأحرار. عين رئيساً للوزراء بعد انقلاب 14 تموز الذي قادهُ ونفذه عبد السلام محمد عارف. (وكان تعيينهُ بحكم كونه الأقدم عسكرياً. كان قاسم متعاطفاً مع الفقراء. قتل في 9 شباط 1963 على أثر انقلاب دموي. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 487.

(2) ليث حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص 455.

(3) المصدر نفسه، ص 529.

(4) عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية ـ السوفيتية، 1944 – 1963، ط1، بغداد 1980، ص98.

روسيا 1917، حيث طور الماركسيون مفهوم (الثورة الشعبية) بقيادة نخب وطلائع من قيادات العمل (البروليتاريا)[1]، وفعلتها الثورة الفرنسية عام 1789 عبر نخب وطلائع مثقفة لتغيير نظام الحكم بالقوة. وقد أرست مفاهيم اجتماعية وقوانين لا تفرق بين مكونات المجتمع، ومؤسسات ثابتة تخدم العملية البرلمانية، ورؤساء موظفين يخضعون لإرادة الشعب دون استخدام السلاح مرة أخرى[2]. وفي كلمة للزعيم الركن عبد الكريم قاسم وهو بمنصب رئيس وزراء العراق في التاسع من آب 1958، وهو يقترب من مفهوم أن الشعب عاجز عن تلبية طموحاته، قال لو اعتقدنا أن باستطاعة الشعب أن يزيل كابوس الظلم الجاثم على صدورنا لما تدخلنا بالقوة العسكرية[3]، وهو قياس لمبادئ ثورة، ولكن ما حصل من تطورات لاحقاً لا يعبر عن هذا المفهوم، طالما كان التفكير هو إعداد البيان رقم واحد عبر وسائل الإعلام الرسمية، ليقول أن الانقلابين تمكنوا من السيطرة على مقاليد البلاد، وقد يشرحون فيه أسباب الانقلاب، قبل أن تصلهم رسائل التهاني من زمرة المستفيدين الذي يطمحون الوصول إلى كراسي الحكم، وليس لإرساء قواعد عدالة لخدمة الشعب. وهو ما عبر عنه السفير الأمريكي السابق في بغداد (والديمار ج غلمان) بالقول أن ما جرى كان ببساطة استيلاء على السلطة من قبل جماعة صغيرة محدودة، وأن جموع الناس المهَللة الجامحة التي شاركت فيها كانت لا تمثل العراقيين بل رعاعاً جمعهم المحرضون[4]. وكان يقيناً يقصد العناصر الشيوعية (المدعومة من السوفييت)، الذين سرعان ما تحولقوا حول الزعيم عبد الكريم قاسم لحرف السياسة المتفق عليها مع قائد الانقلاب عبد السلام عارف.

إن مفهوم الثورة الشعبية المعاصرة في دول الجوار، قد دفع ثمنها الشعب الإيراني في ثورة محمد مصدق الوطنية عام 1953، واستجاب لها عندما تمكن رجل الدين آية الله الخميني من إسقاط حكومة الشاه محمد رضا بهلوي (الموالية للولايات المتحدة) عام 1979. ولكنها لم ترتق إلى الثورة البرتقالية السلمية في أوكرانيا عام 2004 لتغيير نظام الحكم دون استخدام السلاح. وحركة التغيير التي أرادها زعماء الإصلاح في إيران عقب انتخابات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في حزيران 2009 احتجاجاً على ما وصف بالانتخابات المزورة. وبالإجمال، كان للأصابع الأجنبية الخفية دور في ترويض الحكام أو إزالتهم بدعاوي الخيانة، أو الحكام الديكتاتوريين وأسلحة الدمار الشامل. والإرهاب، حتى بزوال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والسوفيت عام 1991. وهي سياسة مريبة لإشغال الشعوب العربية والإسلامية بمشاكل لا حصر لها. وكانت صدمة الرئيس الأمريكي آيزنهاور لما حدث في بغداد في تموز 1958 كبيرة، معتقداً أن شرخاً وخرقاً شيوعياً قد أوصل السوفييت إلى مشارف نفط الخليج، وهو حلم القياصرة الروس منذ القرن الثامن عشر، ليقول أن هذه البلاد التي كنا نعتمد عليها كلياً في أن تكون الحصن المنيع للاستقرار والازدهار في المنطقة[5]. ولكنه تغافل عن عمق المسيرة، وما رافقها من تطورات منذ انقلاب بكر صدقي عام 1936، وحركة مايس 1941، ووثبة كانون 1948، وانتفاضة 1952، وتقارير سفيرهُ في بغداد الذي يصف مقدار الحقد والكراهية التي يكنها شعب العراق للمحتل، وخاصة بعد ضياع فلسطين عام 1948.

---

(1) جيمس رول، الثورة والانقلابات، ترجمة حمزة ياسين، ط1، لندن، 1965م، ص35.

(2) المصدر نفسه، ص36-ص37.

(3) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص116.

(4) W. J. Gallaman, Iraq, Under General Nuri, Op. Cit, PP. 205 – 206.

(5) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 80.

انتهز عبد السلام محمد عارف[1] قائد الانقلاب وهو بمنصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، الفرصة ليزور الرئيس المصري جمال عبد الناصر في دمشق في التاسع عشر من تموز 1958[2]، وزاد من غضب رئيس الوزراء قاسم الذي أحاط به الشيوعيون أن عارف وخلال تنقله من مدينة عراقية إلى أخرى، كان يرتجل الكلام في خطبه، فتعاظم الشعور القومي والثوري لدى الجماهير، وكان يصر على ذكر اسم عبد الناصر في كل خطبه مشيراً إليه على أنهُ البطل، والمحرر العظيم وشقيقنا المحبوب وأخونا الأكبر في الكفاح. وزاد من نفوذه أنهُ اقترب من حزب البعث وأن الأمة العربية شعب واحد[3]. فالتفَّ الضباط القوميون ومنهم أعضاء في حزب البعث لتعضيد عارف في طروحاته الوحدوية مع الجمهورية العربية المتحدة[4]. وبدا منذ البداية أن القارب ولكي يبحر بسلام لا يتحمل الاثنين، وأن الانسجام والتوافق في كتابة تقدير موقف عسكري لمهاجمة هدف أثناء المناورات، التي أجراها اللواء العشرين والتاسع عشر في معسكر جلولاء، هي غيرها في السياسة الداخلية والخارجية التي يريدها عبد الكريم قاسم، ليصدر الأخير في أيلول 1958 قراراً يقضي بإعفاء عبد السلام عارف من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة، وهي الخطوة الأولى لتجريده من مركز ثقله في الجيش بحجة وجود ضباط أقدم منهُ عسكرياً، وأنه خضع لطروحات قادة الفرق. ولأنهُ ولكي يأخذ مفهوم الانقلاب العسكري شكله في تموز 1958، للاستئثار بكرسي الحكم[5]، عمد قاسم في نفس الشهر (أيلول) إلى إعفاء عبد السلام عارف من جميع مناصبه، وأن وجوده في بغداد أصبح غير مضمون، وعليه الالتحاق بمنصبه الجديد سفيراً للعراق في ألمانيا[6].

1. الزعيم الأوحد شعار شيوعي للإنفراد بالسياسة الداخلية

كانت نقطة الفراق بين الشيوعيين والقوميين هي بصدور حكم الإعدام بحق عبد السلام عارف من قبل المحكمة العسكرية العليا - التي رأسها العقيد فاضل عباس المهداوي (ابن خالة الزعيم عبد الكريم قاسم) في الخامس من شباط 1958[7]. قبل تخفيض الحكم عليه لمدة عشرين سنة بتهمتين الأولى: الإعداد للانقلاب والثانية محاولة اغتيال الزعيم[1].

---

(1) عبد السلام محمد عارف، من مواليد الرمادي عام 1921، عربي سني. كان العقيد الركن عبد السلام عارف متمسكاً بعروبته، وقيمه الإسلامية. قاد انقلاب 14 تموز 1958، وكان البيان الأول للانقلاب بصوته. أتى بـ عبد الكريم قاسم ليكون رئيساً للوزراء، فيما احتفظ هو لنفسه بمنصب نائب رئيس الوزراء. أصبح رئيس الجمهورية عام 1963، وانقلب على حكم البعث في العام ذاته. قتل في حادث تحطم طائرة مروحية في البصرة عام 1966. انظر: أحمد فوزي، المصدر السابق، ص111-ص121.

(2) كان وفد عبد السلام عارف مكوّناً من كل من الدكتور عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية ومحمد صديق شنشل وزير الإرشاد، ومحمد حديد وزير المالية وعدد من كبار ضباط الجيش، وانضم إلى الوفد فائق السامرائي سفير العراق في القاهرة في 19 تموز 1958. وكان أمل الوفد الحصول على دعم الجمهورية العربية المتحدة. انظر: خليل إبراهيم حسين، موسوعة 14 تموز، ج2، بغداد، 1988، ص 136 وما بعدها.

(3) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص 129.

(4) ماريون فاروق سلوغلت، وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص 91

(5) أحمد فوزي، عبد السلام محمد عارف، سيرته ... محاكمته ... مصرعه، ط1، بغداد، مطابع الدار العربية، 1989، ص 30.

(6) المصدر نفسهُ، ص 31.

(7) جاسم كاظم العزاوي، المصدر السابق، ص 195. وكذلك ماريون فاروق سلوغلت، وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص 98.

ودفعت بالوزراء القوميين إلى الاستقالة احتجاجاً على صدور الحكم[2]، ونزاعات بين مجموعات شيوعية (تحمل الخناجر والحبال والعصي والمسدسات) ضد عناصر قومية في أحياء الأعظمية والفضل في جانب الرصافة، ومناطق سوق الجديد وسوق حمادة في منطقة الكرخ[3]، وهي لا تختلف في المضمون لما جرى بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، وقد استبدلت أدوات القتل من السلاح الأبيض إلى الأحمر باستخدام آلة (الدريل) لثقب الجماجم، أو الأسلحة كاتمة الصوت.

إن تعبير الزعيم الأوحد الذي ورد على لسان ضابط صغير (متملق) في تشرين الأول 1958، إنما أريد به تمرير سياسة شيوعية مدبرة من خلال رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم[4]، وكان هو النداء الذي يعم الجمع والحشود الشيوعية وهي على كثرتها لإظهار سطوتها وقوتها وإرعاب الآخرين من الخصوم بهتافات سبع ملايين تريد حزب الشيوعي بالحكمْ ووين تروح يا عفلقي والحبال موجودة، وهي موجهة ضد عارف وعبد الناصر، وحزب البعث، وكل القوميين العرب الآخرين[5]. كانت النقطة المثيرة هنا هي أن حزب البعث وقائده (ميشيل عفلق) المسيحي لم يكن معروفاً للجماهير قبل انقلاب تموز عام 1958 كما أن قادته المحليين كانوا بلا أسماء ولا خبرة، وأنهُ أي البعث لم يكن بحجم المعركة التي صار عليه أن يدخلها. وعدد أعضائه قد تزايد عما كان في عام 1956 ليصبحوا (300) عضو عامل و(1200) نصير منظم، و(10000) متعاطف مع الحزب غير منظمين[6]. ولتشتيت شملهم أصدر قاسم قراراً بغلق جريدة الجمهورية الناطقة بلسان حزب البعث منذ شهر تشرين الثاني 1958م. وأبعد الكثير من ضباط لواء المشاة العشرين التابع لعارف، وكان المغزى المهم، أن الفوج الثالث الذي نفذ الانقلاب أصبح بإمرة الشيوعي العقيد حسن عبود، وقيادة اللواء نفسهُ إلى العقيد الركن هاشم عبد الجبار وهو شيوعي أيضاً[7]. إن العسكري في وحدته، هو غير العسكري في قمة هرم السلطة، وهو يمارس سياسة متنوعة مع دول الجوار وبقية دول العالم. وفي هذا يذكرنا وزير الخارجية هاشم جواد من (1959 – 1963م) بالقول أن واحداً من صفات قاسم التي ميزتهُ بحدة عن عارف، وكان لها وزنها في لعبة السلطة وكسب قوى الشارع هي عدم وضوح موقفهُ الحقيقي في الأسابيع العديدة التي تلت الانقلاب، فسخر عقلهُ لأن يروي قصص مختلفة عما يريد من سياسة، فكان يقول للسنة أنهُ سني، وللشيعة أنهُ شيعي، وللأكراد (كردي فيلي) من جنوب العراق. ومع حالة الغموض التي أحاطت بنظامه حتى النهاية، إلا أنهُ كان واضحاً في تحسين حياة الفقراء ورفعها إلى مستوى الحياة الإنسانية، كان من بينها قانون الإصلاح الزراعي الذي أعلنهُ يوم الثلاثين من أيلول 1959، وحدد فيه حيازة أي فرد للأرض الزراعية بما لا يزيد عن (2000) دونم من الأرض (المروية بالأمطار) أو (1000) دونم من الأرض المروية بالوسائل الاصطناعية، تاركاً (250451) مزارعاً صغيراً ومتوسطاً دون أن يمسّهم، مقابل تعويض لـ (2803) فقط من المشايخ وملاك الأراضي الكبار

---

(1) ماريون فاروق سلوغلت، وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص 98.

(2) صحيفة الشعب الشيوعية الصادرة في 6 شباط 1958م.

(3) صحيفة البلاد الصادرة في 7 شباط 1958م.

(4) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص 119.

(5) صحيفة الاشتراكي الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي في آذار 1958م.

(6) حديث فؤاد الركابي (مسؤول حزب البعث في العراق) لصحيفة الأهرام القاهرية خلال شهر كانون الثاني 1962.

(7) شباط 1963 تصريح الزعيم الشيوعي إبراهيم حسين الجبوري في ملف الشرطة العراقية رقم ق س / 5.

الآخرين[1]. أما العمال، فقد حدد قاسم مدة العمل الليلي بسبع ساعات، والنهاري بثمان ساعات وأجبر المؤسسات الصناعية التي تضم أكثر من (100) يد عاملة على بناء مساكن لعمالها[2]. ونفذ إجراءات للتأمين الاجتماعي ضد المرض والبطالة خلال فترة حكمه، بين 1958 – 1963[3]. وبقدر ما كانت إصلاحات عبد الكريم قاسم الاجتماعية والاقتصادية مهمة لمجتمع الفقراء، فإنها قادت إلى هدم أكواخ الطين للعمال القادمين من جنوب العراق، والسكن في مدينة كاملة شرق بغداد تحتوي على (10000) منزل وطرق وأسواق ومدارس ومستوصفات صحية وحمامات عامة سميت (بمدينة الثورة)[4]. ليضمن قاسم هدفين، الأول، أنهُ وفّر لهم مستلزمات حياة إنسانية، ووفروا لهُ قوة شعبية لإجهاض أي انقلاب ضدهُ من قبل القوى القومية. ولعل قاسم قد أدرك نبض الشارع، ونبض المشجعين لسياسته، لتظهر سياسته الخطرة على مستقبل نظامه عندما عمد إلى المناورة بين القوميين والشيوعيين واضعاً أحد الطرفين ضد الآخر، منهكاً إياه أو متبنياً لهُ حسب ما تفرضهُ الظروف. وكان استمرار وجودهُ الشخصي يعتمد على عدم سماحه لأي من القوتين بأن تصبح أقوى من الأخرى أو السماح للقوتين بالاتفاق في ما بينهما[5]. وبقي قاسم يتأرجح بين الطرفين بما يكفي من المهارة والنجاح، ولكن عندما ازدادت بقع الدم المسال بين القوتين بدأ وكأنه يكافح ضد الريح التي تضعفهُ من هذا الجانب أو ذاك طلباً للنجاة كما حصل في النصف الأول من عام 1958، حين سمح قاسم في آب بتشكيل (المقاومة الشعبية) وربطها مباشرة بوزارة الدفاع (أي به شخصياً) وهدفها الظاهري الدفاع عن الجمهورية، أما الهدف الخفي، فهو تقوية وتسليح عناصر الحزب الشيوعي لإجهاض أي عمل انقلابي يقوده القوميون[6]. الذين أصبحوا في الحادي والعشرين من آب (11000) شاب وفتاة[7] بقيادة الضابط المتقاعد منذ عام 1953 العميد طه الشيخ أحمد وهو رئيساً لمكتب قاسم الشخصي للاستخبارات وأحد أعضاء الحزب الشيوعي[8]. وهنا يذكرُنا السيد محمد الحسيني الشيرازي في كتابه صفحات من تاريخ العراق السياسي: أنهُ شخصياً سمع مقولة من الشيوعيين عن المقاومة الشعبية مفادها أنهم يفضّلون الفتاة الشيوعية على مائة فتى شيوعي، لأن هذه الفتاة تستطيع أن تغوي أكثر من ألف من الشباب وتأتي بهم إلى التنظيم[9].

صار الحزب الشيوعي يشعر بثقة بالنفس، حتى في اتخاذ أدوار أمنية خطيرة مثل تفتيش ضباط الجيش العراقي وهم في طريقهم إلى معسكراتهم. وهنا عاد قاسم لإرضاء أعضاء الوزارة القوميين وضباط الجيش القوميين لتعود صحيفة

---

(1) وزارة الإصلاح الزراعي، النشرة الصادرة في شباط 1964.

(2) المادة (2) من القانون رقم 84 لعام 1958 حول إجبار مالكي المؤسسات الصناعية على بناء مساكن للعمال، الوقائع العراقية العدد 101 في 28 كانون الأول 1958.

(3) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص39.

(4) تم ما بين (1958 – 1960م) بناء 2500 منزل للفقراء من ذوي الدخل المحدود.

(5) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص 158.

(6) مذكرة مؤرخة في تموز 1958 مقدمة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم (من أجل الحفاظ على مكاسب الثورة والدفاع عن جمهوريتنا العراقية)، ص 7 – 8.

(7) تصريح للعقيد الركن شاكر علي، آمر المقاومة، أوردته صحيفة الحياة البيروتية في 22 آب 1959.

(8) ملف الشرطة العراقية رقم ق س / 119.

(9) محمد الحسيني الشيرازي، المصدر السابق، ص 216.

صوت الأحرار الشيوعية، وعلى لسان القيادي عزيز الحاج في كانون الثاني 1959 ما وصفهُ بمحاولات إعادة تأهيل المتآمرين بحجة تحقيق التوازن بين القوميين والشيوعيين[1]. أما صحيفة اتحاد الشعب الشيوعية (صحيفة اللجنة المركزية) فقد عبرت في الخامس والعشرين من كانون الثاني 1959، بضرورة مشاركة كل الأحزاب الوطنية - أي حزب الاستقلال والبعث والحزب الوطني الديمقراطي والأكراد والشيوعيين - في مسؤولية السلطة جنباً إلى جنب مع الشخصيات العسكرية الوطنية وتحت قيادة ابن الشعب الحقيقي عبد الكريم قاسم[2]. وهو مطلب جددهُ سكرتير الحزب الشيوعي سلام عادل الملقب (حسين الرضي) في شباط 1959 في خطابه أمام المؤتمر الحادي والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي[3]. وهو ليس أكثر من طرح متوازن أريد به إقناع القادة السوفييت للمضي في برنامجهم البعيد من أجل (اقتناص السلطة) عن طريق تأييد قاسم في طروحاته طالما هو متحالف معهم. وكذلك الضغط على حليفهم عبد الناصر للتخفيف من دعمه للقوميين وهو ما قاد الزعيم السوفيتي خروشوف وفي المؤتمر نفسه أي (الحادي والعشرين) بالقول: إن في الجمهورية العربية المتحدة ... من يتهم الشيوعيين خطأً بالإسهام في إضعاف وشق الجهود الوطنية في الصراع ضد الإمبريالية ... وليس هناك أناس أكثر وفاءاً وإخلاصاً لهذا الصراع من الشيوعيين، وأضاف خروشوف أن الحملة ضد الشيوعيين ... شأن رجعي[4] وأشار صراحة إلى وجود اختلاف في الإيديولوجيا مع بعض قادة الجمهورية العربية المتحدة، ولكنهم متفقون في القتال ضد الإمبريالية. ليعطي الخطاب في خصوصيته إلى أن قوة الجذب للانضمام إلى الحزب الشيوعي ليس في العاصمة بغداد وحدها، وإنما في منطقة كردستان وخاصة محافظة السليمانية، ليقول فيها الشيوعي الكردي بهاء الدين نوري الذي أصبح سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي 1946 – 1953، – وانقطعت صلته بالحزب عام 1948[5] – أنه على أثر قيام انقلاب 14 تموز عام 1958 كانت أعداد هائلة من النفعيين والوصوليين ذوي الطموحات الشخصية هم من كانوا يدقون أبواب الحزب ويلحّون في الانضمام إليه ظناً بأنه أصبح حزباً حاكماً أو على وشك ذلك[6]. وكانت ذروة المد الشيوعي أن وصلت أعداده إلى أربعين ألف عضو مسجل ومرشح[7]. وكان وجود الحزب الشيوعي قوياً في العراق، قد شكل دعماً كبيراً للحزب الشيوعي الإيراني (توده)[8] بعد سقوط حكومة مصدق عام 1953، واضطرار بعض أعضائه الهروب إلى منطقة كردستان العراق للنضال ضد الشاه[9]. فيما وجدتْ حكومة الشاه فرصة لأن يستقبل الدكتور منوجهر إقبال رئيس

---

(1) صوت الأحرار العدد 53 في 17 كانون الثاني 1959.

(2) صحيفة اتحاد الشعب العدد (1) في 25 كانون الثاني 1959.

(3) صحيفة البرافدا، واتحاد الشعب في 3 شباط 1959.

(4) صحيفة البرافدا السوفيتية، 28 كانون الثاني 1959.

(5) عبد الفتاح بوتاني، الحزب الشيوعي العراقي ومسألة الاستيلاء على الحكم في العراق 1959 – 1961 (مجلة متين) العدد (122)، دهوك آذار، 2002، ص 114.

(6) مذكرات بهاء الدين نوري، ط2، كردستان العراق، 1995، ص 176.

(7) المصدر نفسه، ص 176.

(8) محمد طه الجبوري، تاريخ الحزب الشيوعي الإيراني (توده) 1941 – 1963، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1988، ص 162. وكذلك، محمد وصفي أبو مغلي، المصدر السابق، ص 23 – 31.

(9) مذكرات بهاء الدين نوري، المصدر السابق، ص 179.

الوزراء الإيراني السفير العراقي في طهران حسين جميل في أيار 1959 ويبلغهُ أن وجود بعض التيارات المناهضة في العراق قد يكون لها رد فعل سلبي على السياسة في إيران. وأن الشيوعية لا تتفق مع الدين الإسلامي، ولا مع التقاليد السائدة بين البلدين، وأن لجوء أعضاء من حزب توده إلى العراق سيزيد من المخاوف الإيرانية حول سياسة العراق[1]. وهو ما كانت تدركهُ الجمهورية العربية المتحدة (وإقليمها الشمالي سورية) عبر رموزها في داخل العراق. وقد رأت أن الأمور في البلاد تسير نحو الأسوأ في سياسة قاسم الداخلية، المصطبغة بالصبغة الشيوعية، وباتت تنظر إلى ضرورة دعم القوى الوطنية والقومية المحلية بدون حدود وقبل فوات الأوان[2].

أ. التمرد في حامية الموصل آذار 1959م

اقتنع الزعيم الركن عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء بما وصله من معلومات من المقدم محمد يحيى الصايغ – أحد ضباط اللواء الخامس في الموصل – عن مؤامرة تقود إلى اعتقال الزعيم، وذلك بتنسيق بين رفعت الحاج سري في وزارة الدفاع، وقائد الفرقة الثانية في كركوك الزعيم الركن ناظم الطبقجلي وآمر حامية الموصل العقيد الركن عبد الوهاب الشواف[3]. ومشاركة قبيلة (شمر) التي أخذت على عاتقها نقل أسلحة ومحطة إذاعة من حدود (الإقليم السوري) في الجمهورية العربية المتحدة، – التي وعدت – بإسناد الحركة بكتيبة من المغاوير وسرب من طائرات الميغ (17) إن لزم الأمر[4]. اقتنع عبد الكريم قاسم بفكرة شيوعية لإحباط التمرد، أي كما وصفوها (استباق الأعداء قبل أن يضرب هؤلاء في الوقت الملائم لهم) فأصدر في السابع والعشرين من شباط 1959 موافقته على تجمع أنصار السلام (الشيوعيين) أو كما يعرف في الشارع قطار السلام لأن يتواجدوا في الموصل في السادس من آذار 1959، رغم تحذيرات آمر حامية الموصل للزعيم من خطورة وضع قطار خاص لهم، والإشاعات التي سرت في كل الاتجاهات تشير إلى مجزرة ستحصل[5]. وعلينا أن ندرك جدياً وصول عناصر غريبة إلى المدينة تقدر بـ (250) ألف، وهي محافظة مُحافِظة يعرف ويميز أهل الحي الغرباء دون صعوبة، وقد ساروا في الشوارع بطريقة استفزازية وهم ينشدون زعيمنا الأوحد عبد الكريم قاسمْ وماكو زعيم إلا كريم[6]. لتفسر في الشارع الموصلي بالتحدي الكبير، وقادت إلى تدفق البعثيين والقوميين بقيادة (فاضل الشكره) إلى وسط المدينة في السابع من آذار ليحرقوا مقهى (علي الحجو) مكان تجمع الشيوعيين، وساعدهم في ذلك أبناء عائلة كشمولة القومية الذين اشتبكوا بالشيوعيين في حي (مكاوي) بقيادة الشيوعي (عباس هبّالة) حتى تدخل الجيش ويفرض منع التجول بعد وقوع إصابات[7]. أذاع العقيد الركن عبد الوهاب الشواف بياناً في الساعة السابعة من صباح الثامن آذار 1959، موضحاً أن الزعيم قاسم سمح للبلاد أن تغرق في الفوضى، وللاقتصاد بالتدهور، وللثقة أن تفقد، وللمال أن

---

(1) و. د. م. ح كتاب السفارة العراقية في طهران س/ 8/ 231 في 17/ 5/ 1959.

(2) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص 185.

(3) فؤاد الركابي (أمين حزب البعث) الحل الأوحد، القاهرة، 1963، ص 28 – 29.

(4) محمود الدرة، ثورة الموصل بعد (7) سنوات (دراسات عربية (بيروت) السنة (2) العدد (6) نيسان، 1966، ص 59 – 59.

(5) تصريح مهدي حميد (عضو الحزب الشيوعي) وقائد المقاومة الشعبية في الموصل في شباط 1963 أمام الضباط البعثيين المحققين (ملف الشرطة العراقية رقم ق س / 87).

(6) صحيفة البلاد، واتحاد الشعب في 8 آذار 1959. وكذلك، رشيد بدر، مجزرة الموصل، القاهرة، 1960، ص 18.

(7) ملف الشرطة العراقية رقم ق س / 26. وكذلك، صحيفة البلاد في 13 آذار 1959.

يختبيء، وحارب القومية العربية وأطلق الإذاعة والصحافة ضد الجمهورية العربية المتحدة التي خاطرت بوجودها في سبيل نجاح ثورتنا"[1] وقد حمّل البيان توقيع الشواف القائد في الموصل على أنه زعيم الثورة"[2].

لم تجد الثورة التي أعلنها الشواف على غير تخطيط أي تجاوب خارج الموصل، ولم يتحرك رفعت الحاج سري ولا الطبقجلي لإسنادها، كما لم توف الجمهورية العربية المتحدة التزامها بإرسال المغاوير أو الإسناد الجوي[3]. والأكثر أن قائد الحركة قتل على يد جندي من فوج الهندسة (محمد يوسف كردي) وهو مصاب في المستشفى، لتنتشر موجه من العنف الدموي على يد قوات المقاومة الشعبية، وحشود من اليزيديين وعشائر البارزاني إلى المدينة استجابة لنداءات حكومة بغداد، وقد وصفت الحالة في الموصل إلى ما يشبه الحرب الأهلية. ويذكر الملازم مهدي حميد (كردي من محافظة السليمانية) واحد ضباط سلاح المدفعية "ازداد قتال الشوارع حدةً ساعة بعد أخرى، وهناك خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات"[4].

وكان للعنف والقتل وسحل الجثث وتعليق الأبرياء على أعمدة الكهرباء أن يسيطر على الموقف لثلاثة أيام أخرى، وباتت أجهزة الشرطة عاجزة تماماً أو هي أرهبت بالحبال، واختبأ ضباط الجيش خلف الأبواب لانتشار فكرة شيوعية بين الجنود بأن كل الضباط خونة"[5]. وهي ما أقرّها آمر حامية الموصل الجديد الزعيم حسن عبود إبراهيم (الشيوعي) إلى المدينة يوم العاشر من آذار 1959، ليقول كان الاضطراب في ذروته، والجيش يقتل ويسلب بمساعدة الناس الذين قدموا من ضواحي المدينة"[6]. وهي إشارة لأبناء العشائر الكردية والغرباء الذين دخلوا المدينة وكان الملازم مهدي حميد قائد المقاومة الشعبية مسؤول – وبلا أدنى شك – عن إعدام سبعة عشر شخصاً يوم الرابع عشر من آذار في وادي (الدملماجة) على بعد خمسة وعشرين كيلو متراً شرق مدينة الموصل بما فيهم أحد مشايخ عشيرة شمر البدوية وأحد الناصريين وثلاثة بعثيين وسبعة آخرين، وكانت نكبة عائلة كشمولة المعروفة في الموصل كبيرة"[7].

ومع نياح الأمهات وبكاء الأطفال والشيوخ على آبائهم، تضرع علماء الدين للعوائل المنكوبة، وتذكيرهم بقول الله وَمن قتل مظلوماً جعلنا لوليّه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنهُ كان منصوراً سورة (الإسراء/ 33)، وهي ما كان لأعضاء الحزب الشيوعي بما فيهم آمر حامية الموصل الجديد أن يفهموا معنى كلام الله، وسببت إلى تأجيج روح الانتقام بين السياسيين. أما عسكرياً، فقد بات الناس يتحسرون على محاكمات الضباط الذين ثاروا على زعيم الحكومة قاسم الذي أودع البلد في يد مجموعات شيوعية متعطشة للانتقام من رموز المدينة القومية وكانت بمشاركة من عناصر كردية تنتمي إلى

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية في 9 آذار 1959.

(2) المصدر نفسه.

(3) B. B. C. No. 801 of 10th march, 1959, PP. 16 – 17.

(4) صحيفة الجمهورية القاهرية في 9 آذار 1959م.

(5) اعترافات الزعيم حسن عبود وقد أذيعت من محطة الإذاعة والتلفزيون العراقية في 17 آذار 1963.

(6) ملف الشرطة العراقية رقم ق س / 87.

(7) قرار المحكمة العسكرية الأولى في 26 كانون الأول 1960 حول حادث وادي الدملماجة في البيان (بغداد) في 28، 29، كانون الأول 1960.

الحزب الديمقراطي الكردستاني[1]. وهي ما شجعت ليس على روح الكراهية والانتقام بين العرب والأكراد بل بين الأكراد والتركمان في محافظة كركوك (280) كيلو مترا شمال بغداد. حيث كان معروف البرزنجي (السكرتير الشيوعي الكردي) هو رئيس البلدية، ورئيس المحكمة (عوني يوسف) كردي، والشيوعي الكردي مهدي حيد قائداً لقوات المقاومة الشعبية، وقد عملوا مع الزعيم الركن داود سلمان الجنابي (شيوعي) قائد الفرقة الثانية في الرابع عشر من آذار 1959 (بدلاً من الطبقجلي)، لاستفزاز أبناء القومية التركمانية وتهديدهم إما بارتداء الملابس الكردية أو الرحيل[2]. وهي ما أشار لها رئيس الحكومة قاسم في مؤتمر صحفي في التاسع والعشرين من تموز 1959، أن الفوضويين توجهوا إلى بيوت كان قد تم وضع علامة عليها مسبقاً، فأخرجوا سكانها وأعدموهم[3]. ولم يعد النظام في كركوك إلا بعد وصول تعزيزات عسكرية إليها من بغداد في منتصف تموز، ونزع سلاح الأكراد من اللواء الرابع، وكان مجموع الضحايا قد وصل إلى اثنين وخمسين من أبناء القومية التركمانية[4]. وقادت فيما بعد إلى اهتزاز العلاقة بين الأكراد والتركمان في كركوك، لتستمر بعد زوال قاسم، واستمرت بعد زوال صدام حسين عام 2003 (كما سنرى لاحقاً).

لم يكتفِ الشيوعيون بتأكيد وجودهم في الشارع فحسب، كما جاء في وثيقة حزبية داخلية، بل أحكموا إغلاق حلقات نفوذهم حول قاسم. ولعب لهيب الحذر الذي خلقهُ انقلاب تموز 1958 لصالح الشيوعيين، وكذلك فعلت الحرب الكلامية الشرسة التي شنتها الجمهورية العربية المتحدة عليه منذ يوم الحادي عشر من آذار 1959[5]، وما بعدها، ليعود قاسم إلى سياسة الترويض بضرب الحزب الشيوعي، حيث اعتقل في الفترة من 19 تموز إلى 12 آب 1959 المئات من شيوعيّي القاعدة، وعطل فعالية قوة المقاومة الشعبية، وأغلق فروع اتحاد الشباب الديمقراطي في مدن المحافظات، وختم بالشمع الأحمر مكاتب الاتحاد العام لنقابات العمال، وسرح ما لا يقل عن (1700) ضابط احتياط، كان من بينهم كل ضباط احتياط الدورة الثالثة عشرة التي يحظى الشيوعيون بنفوذ وسيطرة واضحة فيها[6].

وجد القوميون والبعثيون فسحة مناورة كانوا بأمس الحاجة لها للتحرر من المراقبة اللصيقة لعناصر الحزب الشيوعي، وذلك عندما عززت صحيفة (الفجر الجديد) المعادية للشيوعية من رصيدها لدى القراء أكثر من صحيفة اتحاد الشعب[7]. وبالتالي تمكن نقابة المحامين من الفوز بانتخابات يوم الثامن والعشرين من آب 1959، وحصول المرشح

(1) اختلفت الآراء بشأن الضحايا، ووصلت بعضها إلى (5000) ضحية، ولكن المتفق عليه أن العدد كان في حدود المئات. ويقول الشيوعيون عنها أنها بحدود (110) و(300) جريح في الموصل نفسها. و(30) قتيلاً و(20) جريحاً بين أتباع الشواف. وذكر القوميون أن خسائرهم لا تقل عن (40) قتيلاً بين صفوفهم وصفوف حلفائهم. انظر: ملف الشرطة العراقية رقم ق س / 36، وكلها ظهرت بعد زوال عبد الكريم قاسم عام 1963.

(2) Christian Science Monitor, 27 March, 1959.

(3) رسالة مؤرخة وجهها الزعيمان التركمانيان تحسين رأفت والمقدم المتقاعد شاكر صابر إلى الزعيم عبد الكريم قاسم في تموز 1959 لتفادي اعمال الأكراد الشيوعيين في كركوك.

(4) رسالة رقم 6694 بتاريخ 20 تموز 1959 الموجهة إلى المديرية العامة للأمن في بغداد.

(5) اقتباس من تعميم داخلي للحزب الشيوعي العراقي ظهر في عام 1967 تحت عنوان محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في فترة تموز 1958 – نيسان 1965، ص 7.

(6) اتحاد الشعب في 26 و30 تموز، و3 آب 1959. وصحيفة البلاد وصوت الأحرار في 30 تموز 1959.

(7) The New York Times, 19 July, 1959.

القومي (عبد الرزاق شبيب) على (456) صوتاً، مقابل (267) صوتاً للشيوعي (عزيز شريف). وكان لهذه الانتخابات خصوصيتها لاستثناء العناصر الشيوعية من الوظائف الحكومية فيما بقيت نقابة الصحفيين ووسائل النشر تحت سيطرة الشاعر الشيوعي (محمد مهدي الجواهري) الذي فاز بالانتخابات في أيلول[1]، فإنه لم يكن لدى الشيوعيين مؤشرات ملموسة أخرى يقيسون بها مدى خسائرهم، خصوصاً وأن محاولة البعثيين لاغتيال قاسم بعد ذلك بشهر واحد قد أوقفت فجأة سياسة الترويض ضد الشيوعيين.

ب. إخفاق محاولة قتل الزعيم قاسم في تشرين الأول 1959م

فتح الزعيم الركن عبد الكريم قاسم النار على نفسه نتيجة للسياسة الانتهازية التي مارسها بين طرفي القوة البعثيين والشيوعيين عام 1959. وكادت بالإجمال تفقدهُ قوة وجوده وتأثيره على مجمل السياسة الداخلية، فضلاً عن خشية دول الجوار التي وجدت في سياسته الخارجية ما يمكنها النفوذ لمد القوى المناهضة لهُ وتقويض حكمه. أقدم قاسم في العشرين من أيلول 1959 على إعدام ثلاثة عشر من ضباط الجيش العراقي على خلفية تمرد الموصل في آذار، وكان من بينهم الزعيم الركن الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سري (مؤسس حركة الضباط الأحرار)، وهي ما أشعلت المظاهرات في المحافظات والأحياء القومية، وعززت من تصميم حزب البعث لتنفيذ هدفه في التخلص منه[2]. ويرى في هذا عدد من الضباط الأحرار (وقد عادت إلى العمل بتنظيم أكثر شدة وسرّية) ومن خلال الضابط البعثي صالح مهدي عماش عن استعدادهم لإبقاء الشيوعيين تحت المراقبة ووضعوا أنفسهم في موقع من يتسلم دفّة القيادة في حال موت قاسم[3]. وكان كلام عماش مقروءاً ومفهوماً من قبل البعثيين والشيوعيين، ليتخذ الطرفان حذرهما في قادم الأيام يوم قطعت إذاعة بغداد بث برامجها وأعلنت في السابع من تشرين الأول أن يداً آثمة أقدمت على إطلاق النار على سيارة الزعيم عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد وأصابتهُ بجروح طفيفة في الكتف والذراع[4]. وكانت اليد الآثمة هي مجموعة شبان من عناصر حزب البعث كان من بينهم صدام حسين ذو الحادية والعشرين ربيعاً الذي كان يرى أن عملية الاغتيال هي حل للمعضلة، دون قدرة للقيام بعمل حاسم نظراً لوجود عناصر شيوعية في مراكز الوظائف الأساسية للدولة[5].

كانت محاولة الاغتيال – وبقاء قاسم على قيد الحياة – قد وضعت قيادة الحزب الشيوعي في موقف حرج، وهم يرون أن الهيكلية التي تبناها قاسم في إدارة الحكم ضعيفة ولا يمكنهم أن يبقوا عيوناً ساهرة تراقب الأعداء[6]. وقد ظهر للحزب الشيوعي عبر مكتبه السياسي، وقسمه العسكري مناقشات حادة للوصول، ماذا يستطيع الحزب أن يعمل إذا ما قتل قاسم، هل يكتفي أعضاؤهُ بالنزول إلى الشوارع لتهدئة الجموع (الغاضبة أو المسرورة) والالتزام بمنع التجوّل الذي

---

(1) هلال ناجي، أضواء على نظام عبد الكريم قاسم، القاهرة، 1962، ص 30. وكذلك، اتحاد الشعب الصادرة في 9 أيلول 1959.

(2) فؤاد الركابي، المصدر السابق، ص 854 – 857.

(3) ميشيل أبو جودة مقال في صحيفة النهار اللبنانية 19 شباط 1963.

(4) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص 243.

(5) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص487.

(6) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص 245.

فرصةَ رئيس أركان الجيش اللواء الركن أحمد صالح العبدي[1]. وهو ما دفعهم إلى تطوير خطة عملهم ليس للاستيلاء على كل معسكرات الجيش (عبر ضباطهم)، بل تنطلق المجموعات المكلفة للاستيلاء على وزارة الدفاع، ومحطات الإذاعة والتلفزة لإعلان بيان مقتله، والاستيلاء على إدارة الحكم، دون إعطاء فرصة للبعثيين، لإذاعة البيان الأول كما حدث لعارف في صبيحة الرابع عشر من تموز 1958. إن التخطيط الشيوعي الذي انكشف بعد محاولة قتل الزعيم قاسم، قد أوحت للعناصر البعثية والقومية (وخاصة الضباط) أن أي تدبير قادم يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار وجود الضباط الشيوعيين في المعسكرات، ووزارة الدفاع، كما أوحت لبريطانيا والولايات المتحدة المتربصتين للتخلص منهُ أن يفهموا الصعوبة في تنفيذ انقلاب عسكري داخل العراق.

2. الدور البريطاني –الأمريكي لإضعاف حكومة قاسم 1959 – 1961م

وقع العراق مع الاتحاد السوفيتي على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني في السادس عشر من آذار 1959[2]، وذلك تقديراً لموقف السوفيت المؤيد والمعترف بحكومة الحركة الانقلابية في الرابع عشر من تموز 1958. ووضع قواتهم في مناطق القفقاس بالإنذار بعد نزول القوات الأمريكية في لبنان والبريطانية في الأردن بعد وصول عبد الكريم قاسم للسلطة. وباستثناء الباكستان وهي عضو في حلف بغداد والبعيدة جغرافياً، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على عضويّ الحلف تركيا وإيران جيران العراق من الشمال والشرق دون الأردن، الضعيفة عسكرياً لمواجهة حكومة عبد الكريم قاسم. وهو ما حدا بتركيا لأن تفصح عن نيتها التدخل في الأوضاع الداخلية للعراق بدفع من الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث جرت مباحثات بين الرئيس التركي (جلال بايار) ورئيس وزراءه (عدنان مندريس) وهيأت وزارة الدفاع خططها لتنفيذ واجب إسقاط حكومة قاسم[3]. إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية طلبت من مندريس التريث خشية من تطور النزاع مع السوفييت، وعدم إعطاء فرصة للعودة إلى مشكلة الإدعاء التركي لولاية الموصل منذ عام 1918، سيّما وأن بريطانيا شريكة الولايات المتحدة الأمريكية هي طرفاً فيها.

---

(1) طلب عدد من الضباط الأحرار من رئيس الأركان أحمد صالح العبدي استغلال وجود قاسم في المستشفى للتخلص منهُ، إلا أنهُ رفض ذلك، وفي عام 1963 كشف العبدي عن سر بقاءه وتحدث بما حدث عام 1959، بالقول أن ضباطاً شيوعيين كانوا قد سيطروا عملياً في تلك الساعة الحرجة على وزارة الدفاع. انظر: ميشيل أبو جودة ومقالتهُ في صحيفة النهار اللبنانية في 19 شباط 1963.

(2) اشتملت الاتفاقية على اثني عشرة مادة فضلاً عن ملحقين. حاول السوفييت أن يوضح للعراق أن مساعداته الاقتصادية لا تنطوي على أية شروط سياسية، وتزويد العراق بقروض تمكنهُ من شراء معدات سوفيتية لإنشاء صناعات كهربائية وميكانيكية ومعامل الحياكة والتعدين والنقل. كما نصت على قيام خبراء سوفييت للتنقيب الجيولوجي، وقرض بقيمة (125) مليون جنيه إسترليني بفائدة مقدارها (2.5) بالمائة في السنة. انظر: مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 219 – 221. وكذلك: عبد المناف شكر جاسم، المصدر السابق، ص 129 – 136.

(3) اتضح من خلال مذكرات خير الدين اركمن خلال محاكمة عدنان مندريس على أثر انقلاب 27 مايس 1960 في تركيا، من أن فطين رشدي زورلو وزير الخارجية التركية السابق، قد أكد ذلك الحديث. انظر: أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية – التركية (الواقع والمستقبل) عمان، دار زهران للنشر، 2009، ص 19.

وجدت الولايات المتحدة أن ميثاق بغداد (حلف بغداد) غير قادر على حماية الأنظمة المشاركة فيه، ولتأكيد أهمية الدور الإيراني وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية إجرائية مع إيران في الخامس من آذار 1959، تعهدت فيها باستقلال وسلامة أراضيها، وإنها أي الولايات المتحدة الأمريكية ستقدم على استخدام قواتها العسكرية لضمان أمن الشرق الأوسط[1]. وحملت قيام الرئيس الأمريكي آيزنهاور القيام بزيارة إلى طهران لتأكيد دعم حكومته لأعضاء حلف السينتو (المعاهدة المركزية) بعد خروج العراق منهُ في الرابع والعشرين من آذار عام 1959 وتقديم دعم مالي لإيران مقدارهُ ثلاثون مليون دولار سنوياً[2]. وهي وسيلة لكسب أنصار لها في داخل حكومة قاسم، فيما ذهبت صحيفة الأهالي، لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي، عبر مقال افتتاح أكدت فيه، بأن إلغاء هذا الحلف رسمياً يعني أن العراق أصبح الآن متحرراً من الناحيتين الرسمية والعملية معاً من ذلك الارتباط الاستعماري لأول مرة في تاريخه الحديث[3]. وقد وجد صداه لدى الأكراد الذين رحبوا به، عندما عبرّت صحيفة (خه بات) أي النضال، بأنه حقق أملاً كبيراً للكرد[4] طالما كان طموح شاه إيران تهميشهم في الحياة السياسية الإيرانية، وهو ما عبر عنه المؤرخ البريطاني (ديرك كينان) بالقول أنه شجع الكرد وعزز من ثقتهم بالنظام الجديد[5] لأن يشاركوا فيه، ولكن بات على شاه إيران المدعوم من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أن يخلق مشاكل مع حكومة بغداد، عندما اعترض على قرار مجلس الوزراء العراقي في الأول في آب 1958 بتسمية الخليج العربي بدلاً من الخليج الفارسي[6]. ومنافسة إيران في هجرة العراقيين إلى منطقة الخليج العربي لكي يوازي بهم الهجرة الإيرانية – وجدها عبد الكريم قاسم تحجيماً لمصالح العراق القومية في دول المنطقة[7] -. وتعليمات وزارة الداخلية العراقية المشددة في وصول الزوار الإيرانيين إلى الأماكن المقدسة في العراق (بذريعة وجود وكلاء للمخابرات الإيرانية لإحداث الشغب والتخريب في العراق)[8] هذا فضلاً عن إثارة موضوع تقسيم مياه شط العرب بين الدولتين وإلغاء معاهدة عام 1937 من طرف واحد[9]. ولمزيد من التنسيق مع بريطانيا، وصل الشاه محمد رضا بهلوي إلى لندن في نيسان 1959 للحصول ليس على المساعدات العسكرية، والأمنية اللازمة[10]. كما هو معلن للصحافة الإيرانية والأوروبية، وإنما لينفذ محاولة انقلابية ضد حكومة قاسم، عندما عهد إلى رجل جهاز السافاك الإيراني (عيسى بذمان) – نائب الملحق العسكري في السفارة الإيرانية ببغداد – تنفيذ الخطة المعروفة (طرحي سبز) أي (الخطة الخضراء)، عن طريق

---

(1) محمد جواد علي، العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية 1942 – 1987، مجموعة مؤلفين، العلاقات الدولية لإيران، ج1، بغداد، 1988، ص 203.

(2) المصدر نفسهُ، ص 204.

(3) صحيفة الأهالي الصادرة في 25 آذار 1959.

(4) صحيفة خه بات (النضال) الصادرة في (4) نيسان 1959؟

(5) Derk Kinnane, The Kurds and Kurdistan, London, 1970, p. 76.

(6) خليل علي مراد، الأوضاع الإيرانية في الخليج العربي، البصرة، 1984، ص 213.

(7) قدمت الحكومة العراقية مساعدات مالية وعسكرية للثورة العمانية، كما دعمت حركات التحرر العربية في كل من فلسطين، الجزائر، البحرين. انظر: د. ك. و محاضر اجتماعات مجلس الوزراء العراقي سجل رقم (5).

(8) إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، لندن، 1986، ص 255.

(9) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 226.

(10) تقرير السفارة العراقية في طهران في 21/ 4/ 1959.

شراء ذمم بعض رجال العهد الملكي، وإثارة بعض زعماء الشيعة العراقيين ضد قاسم[1]. ولكن لم يكن الشيعة في الجنوب على خصام مع قاسم، حيث استمرت الصحف الإيرانية الرسمية بتجريح قادة الانقلاب، وأشارت لذلك صحيفة (استخر) عندما وصفت السياسة العراقية بأنها: "... صبيانية حمقاء لا تؤدي إلى حسن التفاهم بيننا وبين حكومة الانقلاب"[2]. وكان رد قاسم عليها بالقول: أن أي جهة تتدخل عبر حدودنا تجرد من سلاحها وكونوا مطمئنين بأن أي جهة لا تجرؤ على أن تدخل حدودنا[3]. ويبدو أن عدم الرد على التصريحات الإيرانية من الحكومة العراقية يعود إلى طبيعة الأوضاع الداخلية غير المستقرة في العراق ولاسيما بعد أحداث حركة الشواف في الموصل وعمليات الخطف والقتل ضد أبناء التركمان في كركوك، ومحاولة اغتيال الزعيم نفسهُ في تشرين الأول 1959. تودّد قاسم لشاه إيران كثيراً، عندما استقبل السفير الإيراني في مكتبة بحفاوة بالغة، ليبلغهُ أنهُ يحب إيران والشعب الإيراني، وأنه على استعداد للحوار مع طهران في بداية عام 1960[4]. وهي لا تخلو من ضغط سوفيتي على شاه إيران، بالإشارة لهُ إلى أن الأوضاع الداخلية في إيران بما فيها (نفوذ حزب تودّه ومعارضة رجال الدين للشاه) يمكن أن تساهم في اضطراب الأوضاع[5] إلا أن شعار الشاه محمد رضا بهلوي المعادي للعرب، هي من حددت شرط تحسن العلاقة مع قاسم، بخط يبتعد عن حركة القومية العربية التي يقودها جمال عبد الناصر الذي دعم تمرد الشواف معنوياً.

إن تحسن العلاقة مع إيران – وهي الخطر المحدق على حكومة قاسم في الشرق – وضمان قاسم وجود قادة الفرق العسكرية الخمسة إلى جانبه إضافة إلى قائد القوة الجوية الزعيم جلال الأوقاتي (وهو شيوعي) قد مهدت الطريق لهُ باعتماد سياسة أكثر انفتاحاً على قادة الأحزاب السياسية لممارسة نشاطهم داخل المجتمع في كانون الثاني 1960. فأعطى تراخيص لعدد قليل بما فيها الحزب الوطني الديمقراطي – الذي يرأسهُ كامل الجادرجي وهو من الأحزاب التي خدمت في ظل الاحتلال البريطاني، وعناصره لا زالت تملك علاقات وطيدة مع رموز بريطانية ـ وترخيص للحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يرأسهُ الملا مصطفى البارزاني رجل قبلي، وأمين حزبه إبراهيم أحمد (المتفتح على ثقافة ماركسية) – وفي عقل قاسم أن الطرفين يمثلان وجهين مختلفين للمجتمع الكردي، وكل واحد منهم يملك طموحات يمكن أن تقود للفراق بينهما[6].

أما الحزب الشيوعي الذي قدم هو الآخر على ترخيص قانوني، فلم يحالفهُ الحظ، وتفاقم مأزقهُ بظهور حزب إسلامي رخص لهُ قاسم هو (الحزب الإسلامي) الذي تزعمهُ الرجل السني نعمان عبد الرزاق السامرائي الذي انتظم في جماعة الإخوان المسلمين كما هو الحال في سورية ومصر[7]. والواقع أن ظهور الحزب شكل إشارة خاصة إلى شعور بعض الأوساط العراقية السنية والشيعية بالحاجة إلى إعادة توجيه الحياة السياسية ليس على أسس مذهبية أو طائفية بل وفقاً

---

(1) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ثورة أيلول 1961 – 1975، ج3، أربيل، 2002، ص 133 وما بعدها.

(2) كتاب السفارة العراقية في طهران س/ 2/ 1/ 385 في 30/ 6/ 1959.

(3) صحيفة الأهالي البغدادية في 6 تموز 1959.

(4) مقتبس من منشورات وزارة الإرشاد (مبادئ ثورة 14 تموز) .. ص 19.

(5) صحيفة خه بات الكردية الصادرة في 19 كانون الثاني 1960. وكذلك صحيفة اتحاد الشعب الصادرة في 28 كانون الثاني 1960.

(6) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 220.

(7) المصدر السابق، ص 221.

لواجيات إسلامية ذات دلالات تخلو من الإلحاد والمذهب المادي للشيوعية. أما الشيعة، ورغم أن حزب الدعوة بقيادة مؤسسة الشاب محمد باقر الصدر – الذي ظهر في أواخر الخمسينات – فهو الآخر أراد أن يعبّر عن مشاعر رجال الدين في (مرجعية النجف) وغير رجال الدين لمواجهة الأفكار الهدامة التي تضعف المجتمع الإسلامي والتي يتم تغذيتها من الداخل أو في الواقع كان الطابع الديكتاتوري هو الذي صبغ نظام قاسم، وهو يستحوذ على نفوذ كل مسؤولي الدولة، وبيده مفاتيح السياسة الداخلية والخارجية التي يقنع بها لتدفعه مرة أخرى إلى اعتقال بعض أعضاء الحزب الإسلامي في تشرين الأول 1960 وغلق فروعه، وغلق صحيفته لمجرد انتقادهم بعض توجهات قاسم المخالفة للشريعة الإسلامية[1]. كما فعلها مع عناصر الحزب الشيوعي الذين وضعوا تحت مراقبة أجهزة الاستخبارات لتطال الوزيرة الشيوعية (نزيهه الدليمي) وزيرة الشؤون البلدية و(عوني يوسف) وزير الأشغال العامة في تشرين الثاني 1960، وحل أنصار السلام لتقليص نفوذ الحزب، وهي سياسة احتار لها السوفييت في كيفية ترويض الزعيم عبد الكريم قاسم، كما هي أثارت حكومتي لندن وواشنطن في كيفية التعامل مع قاسم، وعبد الناصر الذي اختلف مع السوفييت حوله.

3. العراق (المحرر) قاعدة لتأسيس هلال شيوعي عام 1959م

كانت مواقف مصر عبد الناصر والاتحاد السوفيتي خروتشوف متطابقة في الخطوات في النضال ضد المعسكر الغربي الذي تقودهُ الولايات المتحدة. إلا أن الطرفين المتوافقين، كثيراً ما أغبتهما جراح وتصرفات الأحزاب الشيوعية في إيران، ومصر وسورية والعراق، وفي ذهن السوفييت أن يقوم عبد الناصر بالنيابة عنهم لبلورة موقف تكون فيه الأحزاب الشيوعية والقومية على قدر من المسؤولية لبناء هلال شيوعي يمتد من الاتحاد السوفيتي إلى إيران، والعراق، وسورية (التي هي الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة)، يؤدي في أهدافه إلى إلحاق الهزيمة بأعضاء حلف بغداد، ومن خلفهم المشروع الامبريالي الذي ترعاهُ بريطانيا في العراق، وتقوده الولايات المتحدة في دول الشرق الأوسط[2].

لم يكن عبد الناصر – وهو المحتاج إلى الدعم العسكري والاقتصادي من السوفييت – مستعداً للتنازل عن طروحات القوميين وهم يشكون إليه الأعمال الوحشية التي مارسها أعضاء الحزب الشيوعي في الموصل قبل وبعد تمرد عبد الوهاب الشواف في آذار 1959[3]. كما أن خروتشوف هو الآخر – والمحتاج إلى وطنية وشعبية عبد الناصر للنفوذ من خلاله إلى منطقة الخليج – لم يكن مستعداً للتخلي عما يطرحهُ الشيوعيون العرب في العراق وسورية ومصر لتقويض سلطتهم وكفاحهم الذي امتد ثلاثة عقود لتحرير العراق من الهيمنة البريطانية ـ الأمريكية[4]. ولعل الموقف السوفيتي وخروشوف شخصياً، قد أظهر تململاً واضحاً ما بين عام 1957 – 1959م، وهما يعيشان ذروة العداء الدموي الحاد بين الشيوعيين والقوميين ليذكّر محمد حسنين هيكل – الرسمي وليس الصحفي – خروتشوف بما قاله عام 1957 ـ في السفارة البولندية في موسكو – أننا ندعم جمال عبد الناصر مع أننا نعرف أنهُ ليس شيوعياً وأنهُ – علاوة على ذلك – يرمي شيوعي

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 222.

(2) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص 175.

(3) الأهرام القاهرية في 28 كانون الثاني 1959.

(4) البرافدا السوفيتية في 19 شباط 1959.

بلده في السجون. وعلى العموم فإن هذه مسألة داخلية تهمهُ وتهم شعبه، ونحن ندعمهُ لأنه زعيم وطني[1]. وربما غاب عن ذهن القيادة السوفيتية أن العرب، وهم يتكلمون لغة واحدة، ومعظمهم مسلمين، ولهم تأريخ مشترك في النزاع مع القوى المحتلة لبلادهم منذ الحرب العالمية الأولى، أنهم يقتربون في طروحاتهم ضد الإمبريالية، إلا أن الحقيقة، هي أن الوحدة الفكرية في سورية ومصر والأردن هي غيرها في العراق، الذي تتنازع فيه قوى قومية عنصرية كردية وغلو في الطروحات الطائفية (بين السنة والشيعة)، وأن الجميع يتوحدون في الوصول إلى كراسي الحكم. ويذكر في هذا أن القيادة الشيوعية في الأردن وفي السودان رفضتا اتخاذ موقف معادٍ لعبد الناصر، حتى بظهور الخلاف بين السوفييت وعبد الناصر. وكان الموقف في سورية مختلفاً على يد قائد الحزب الشيوعي خالد بكداش الذي طرح برنامج مكون من ثلاث عشرة نقطة في الرابع عشر من كانون الأول 1958[2]، وكان من جملة ما يهدف إليه استعادة الحريات السياسية والإيديولوجية في سورية، وتحويل الجمهورية العربية المتحدة إلى اتحاد فيدرالي يقبل انضمام الآخرين إليه على أساس برلمان وحكومة للإقليم السوري، وبرلمان وحكومة للإقليم المصري، إضافة إلى برلمان مركزي وحكومة للدفاع الوطني والشؤون الخارجية وأن يتم ذلك بالوسائل الديمقراطية (أي على أساس الانتخابات العامة والحرة تماماً)[3]. وكانت هذه المطالب بمثابة الصدمة لعبد الناصر الذي وجه ضربه عنيفة للحزب الشيوعي السوري في الثالث والعشرين من كانونا الأول 1958 باعتقال ما يقارب الـ (200) من كوادر حزب خالد بكداش[4]. وكان عبد الناصر حذراً عندما لم يتهم إلا الشيوعيين السوريين، وأن الاعتقال جاء بعد اتهامهم برفض القومية العربية والوحدة العربية وقادت إلى عاصفة قوية لم تفرق بين شيوعيي سورية وشيوعيي الأحزاب العربية الأخرى في صحافة القوميين وإذاعاتهم[5]. وقادت خالد بكداش إلى أن يشتكي في العواصم الشيوعية للحصول على إدانة أممية لعروبة عبد الناصر، وأنهُ هو من قوض الهلال الخصيب الشيوعي، فيما اتهم عبد الناصر خلال خطابه في دمشق في آذار 1959 الشيوعيين العرب ووسمهم بعملاء لقوة أجنبية[6] وأن الحزب الشيوعي العراقي حاول انتزاع سورية من الجمهورية العربية المتحدة. وفي ذروة الأزمة التي نشبت بين عبد الناصر والسوفيت، تفوه خروتشوف أمام وفد عراقي زائر في آذار 1959 أن عبد الناصر في هجومه على الشيوعيين كان يتسلح بلغة الامبرياليين، واتهمهُ بفرض وحدة غير ناضجة على عراق غير راغب بها. وخلال مؤتمر صحفي لخروتشوف في الكرملين في التاسع عشر من آذار - كانت عيون الولايات المتحدة وبريطانيا صاغية إليه - وصف عبد الناصر بأنه متهور بعض الشيء وشاب إلى حد ما وأنهُ أخذ على عاتقه أكثر مما يسمح لهُ حجمهُ[7] لتستثمره الولايات المتحدة الأمريكية وتنشرهُ صحيفة النيويورك تايمز في العشرين من آذار على أن عبد الناصر حليف السوفييت أصبح متهوراً، ولعلها كانت واحدة من أسباب تشتيت كثير من الودّ العربي الذي اكتسبهُ السوفييت لإسناد القضية العربية. إلا أن القضية المركزية التي بقيت غائبة عن ذهن

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية في 29 كانون الثاني 1959.
(2) صحيفة الأخبار (بيروت) في 14 كانون الأول 1958.
(3) الأهرام القاهرية في 24 كانون الأول 1958.
(4) الأهرام القاهرية الصادرة في 24 كانون الأول 1958.
(5) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص 174.
(6) خطاب عبد الناصر في دمشق في 11، 13 آذار. وكذلك، الأهرام القاهرية في 12، 14 آذار 1959.
(7) البرافدا السوفيتية، وقد نشرت في 20 آذار أن ما قاله خروشوف أنه رئيس ما زال شاباً ومتحمساً.

السوفييت أن عبد الناصر الذي لم يتكلم بلغة الدين الإسلامي مع خروتشوف، كان هو العقبة الأساسية التي لم يقبلها العرب المسلمين للعيش مع أقرانهم الملحدين، وهو الاستثمار الحقيقي لقوى الغرب في تأمين مصالحها مع شعوب منطقة الشرق الأوسط كما استثمرتهُ بريطانيا سابقاً، والولايات المتحدة الأمريكية عند غزو السوفيت لأفغانستان عام 1979. (كما سيأتي ذكرهُ). ولتهدئة الأجواء بين السوفييت وعبد الناصر، تعلقت الحكومة المصرية بما قالهُ خروتشوف في العشرين من أيار / مايو 1959 أنهُ ليس لدى الجمهورية العربية المتحدة صديق أكثر إخلاصاً من الاتحاد السوفيتي، وأنه ليس لدى الاتحاد السوفيتي أي رغبة بالتدخل ليزيد عليها محمد حسنين هيكل أننا نقبل كل كلمات خروشوف ونقبل الصداقة التي يؤكدها[1]. وتأكد للطرفين أن المصالح العليا هي أكبر بكثير من طروحات قادة الأحزاب الشيوعية - التي تنظر إلى كراسيها ومصالحها الشخصية - وهناك أطراف إقليمية ودولية تتربص لما يجري في العراق قبل أن يتبادل عبد الناصر وخروتشوف الرسائل بينهما[2].

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية في 21 أيار / مايو 1959.

(2) كشف جمال عبد الناصر عن تبادل الرسائل في خطاب ألقاه في 21 شباط 1959، صحيفة الأهرام القاهرية (شباط) 1959.

المبحث الثاني

علاقة عبد الكريم قاسم مع دول الجوار وأكراد العراق 1961 — 1963م

وظفت الأحزاب الإسلامية (الشيعية والسنية)، وبدعم قوي من القوى الوطنية والقومية، جرائم وسلوك المقاومة الشعبية الشيوعية المنافي للدين الإسلامي، ليس في الموصل عقب تمرد الشواف فقط، وإنما لتجاوزات انتقلت إلى شوارع مدينة النجف المقدسة. وهكذا، فقد أصدر الشيخ (مرتضى ياسين) أحد علماء المرجعية في النجف الأشرف في الثالث من نيسان 1960 فتوى نشرتها صحيفة الفيحاء بلسان الحزب الإسلامي، قال فيها أن الانتماء إلى الحزب الشيوعي أو تقديم الدعم لهُ من أكبر الآثام التي يستنكرها الدين"[1]. وفي النجف أيضاً أعلن (ميرزا مهدي الشيرازي) أن صلاة المسلمين الذين يعتنقون الشيوعية وصومهم غير مقبولين بسبب غياب الإيمان[2]. وعاد الشيرازي فأكد أنهُ لا يسمح للمسلمين شراء اللحم من (جزار أو قصاب) يؤمن بالمبادئ الشيوعية، وأنه لا يجوز للشاب الذي يحمل هذه القناعات أن يرث أباه"[3]. ولعل مثل هذه الفتاوي الإسلامية قد أخذت طريقها إلى عقل عبد الكريم قاسم الذي تحول عن الشيوعيين وتحول العرب الشيعة عنهم. وقد سمح لهم بالاعتداء على المصلين والاستهزاء بهم ورمي فضلات الحيوانات عليهم عند الصلاة في المساجد، وهي ما أكدها الإمام الآخر محمد الحسيني الشيرازي في كتابه: صفحات من تاريخ العراق السياسي[4]. وبالإجمال هي فتوى دينية مهمة قبل أن يتخذ العنف المضاد ضد العناصر الشيوعية مأخذه في كركوك، والموصل، والرمادي، ومنطقة الأعظمية، ومناطق بغداد – الكرخ – التي سددت ضربات قوية لمكاتب اتحاد الشعب، وتصفية محرريها، والانقضاض المسلح على مسيرات الشيوعيين[5]. وفي الموصل التي عانت كثيراً من ظلم المقاومة الشعبية – قتل وسحل أبناءها في الشوارع – فقد نظمت قوى نفسها تحت اسم الحزب الإسلامي لتثأر من القتلة. ويذكر كامل الجادرجي زعيم الحزب الوطني الديمقراطي في نيسان وحزيران 1960، أن قتل الشيوعيون أصبح نوعاً من الاحتراف في الموصل، وأن تجاراً في المدينة كانوا يعرضون دفع عشرة دنانير مقابل كل شيوعي يقتل[6]. وهو ما أكد عليه السكرتير الأول للحزب الشيوعي العراقي حسين الرضي في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي بقوله أن (286) شيوعياً قتلوا في ضوء النهار على يد القتلة المجرمين، فيما قدر مصدر شيوعي آخر عدد الجرحى بحوالي (1572)، و(7510) حالة مسجلة من غارات مجموعات مناوئة على مقرات المنظمات التي يسيطر عليها الشيوعيون. وأدت إلى تبديل (3424) عائلة أماكن سكنها خشية من القتل[7].

---

(1) صحيفة الفيحاء الصادرة في 23 نيسان 1960.

(2) صحيفة الحرية الصادرة في 6 نيسان 1960.

(3) صحيفة الحرية الصادرة في 10 حزيران 1960.

(4) محمد الحسيني الشيرازي، المصدر السابق، ص 193.

(5) اتحاد الشعب الصادرة في 21، 22، 24 نيسان 1960.

(6) مقابلة أجريت مع السيد محمد ياسين الشكرة حفيد البعثي فاضل الشكرة في الأردن بتاريخ 2/ 8/ 2006.

(7) World Marxist Review, November, 1961, p. 95

1. **إيران**

إن تحسن العلاقات بين السوفييت وعبد الناصر في نهاية عام 1959، لم تكن بالضرورة ليتلوها تحسن في العلاقات بين عبد الناصر وعبد الكريم قاسم. وقد استمرت أجهزة إعلام الطرفين تجريح مسؤولي الطرفين والطعن في وطنية الانحياز إلى الأمة العربية. وهو ما مهد للعلاقات الإيرانية – العراقية أن تأخذ نصيبها في التحسن بعد تجاوزات إيرانية على حدود العراق الرسمية في أيلول وتشرين الثاني 1959[1]. وهو ما أكده الشاه محمد رضا بهلوي خلال اجتماع حلف (السنتو) في كراتشي في كانون الأول 1960 قائلاً، أن خروج العراق من منظمة حلف بغداد لن يؤثر على موقع إيران، ولن يؤثر على العلاقات الطبيعية بين العراق وإيران، بل ذهب إلى الأبعد من ذلك بقوله: إن العلاقات بين البلدين هي الآن أقوى مما كانت عليه في العهد السابق[2]. ولكن شاه إيران الذي يعمل بتنسيق مع (الإدارتين البريطانية والأمريكية) سرعان ما انقلب على حكومة العراق وقبل انتهاء عام 1960، حين بدأت مديرية الموانئ الإيرانية في الثالث والعشرين من آب 1960، تتولى الدلالة للسفن الأجنبية حتى وإن كانت ضمن المياه الإقليمية العراقية[3]. والدخول إلى مياه شط العرب متجهة إلى ميناء (خسرو آباد) بحراسة الزوارق الحربية الإيرانية دون السماح للربابنة العراقيين بقيادتها كما تقتضي الأصول المرعية المعترف بها[4]. وبلغ التجاوز الإيراني، عندما امتنعت إيران من دفع رسوم المرور في شط العرب، ورفع العلم الإيراني دون تبني القواعد الدولية برفع العلم العراقي[5]. وفي ظل هذا الخلاف على اقتسام مياه شط العرب الذي استمر منذ نهاية القرن التاسع عشر بين الدولة العثمانية والفارسية، وهو قلما نجده بين دولتين متجاورتين، لأن يُبرِّر العمل والسلوك الإيراني، وميناء المحمرة في الضفة الشرقية لشط العرب هو ضمن السيادة العثمانية، وليس لدولة بلاد فارس. وكان الأجدر بالساسة الإيرانيين الذين يعترضون بغضب عن تسمية الخليج العربي (وهم يريدونهُ فارسياً) أن يعترضوا على بدايته الذي يتكون أصلاً من مياه مصب مياه نهري دجلة والفرات العراقيين، ومياه الخليج العربي هي مياه نهري دجلة والفرات، إضافة إلى مياه نهر الكارون الإيراني. وعلى ضفاف الخليج الغربية سبع دول عربية من بينها العراق. إن استخدام القوة العسكرية الإيرانية ضد العراق والتهديد باستخدامها دوماً، أصبحت سياسة تستخدمها إيران كلما اضطربت أوضاع العراق الداخلية، وتردد حكامها لشاه إيران (المستقر والمدعوم من الولايات المتحدة). وضعف العراق

---

(1) في 22 أيلول 1959 هاجمت قوة إيرانية مسلحة تقدر بـ(100) جندي قرية (كاني ثاشا) ضمن قضاء حلبجة (محافظة السليمانية) ونهبوا مواشيهم وفي 4 تشرين الثاني 1959 ألقي القبض على (50) متسللاً إيرانياً دخلوا العراق بدون جوازات سفر. ورداً على هذا الإجراء قامت السلطات الإيرانية في منطقة (سوسنكرد) الإيرانية بخطف مدير ناحية المشرح (في العمارة) وبعض الموظفين الذين كانوا بصحبته في (8) كانون الأول 1959 أثناء قيامهم بجولة تفتيشية على الحدود. انظر: صحيفة الأخبار الصادرة في 5 تشرين الثاني 1959.

(2) موسى محمد طويرش، العلاقات العراقية ـ الإيرانية 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963 دراسة تاريخية سياسية، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997، ص 62.

(3) خالد العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، ط1، بغداد، 1980، ص 106.

(4) شاكر صابر الضابط، المصدر السابق، ص 250.

(5) مصطفى عبد القادر النجار، التجاوزات الإيرانية على العراق بعد الحرب العالمية الأولى، مجموعة مؤلفين، دراسة تاريخية، بغداد، 1981، ص 270 – 271.

يعود إلى تناحر مكونات مجتمعه القومية (الكردية) والطائفية (السنة والشيعة) للجلوس على كرسي الحكم والتي أصبحت ولا زالت أوراق ضغط وتآمر تلعب بهم قوى الغرب المتطرف وإيران جارة العراق الشرقية تحديداً، وقادت إلى أطول حرب بين العراق وإيران في الثلث الأخير من القرن العشرين (كما ستظهر لاحقاً). إن منع البواخر الإيرانية من الرسّو في مياه شط العرب ما لم تدفع الرسوم المقررة، تعدها إيران عرقلة للربابنة الإيرانيين في ممارسة عملهم في ميناء عبادان. وأنه يخالف علاقات الصداقة وحسن الجوار، ولم تفهم والكلام للخارجية الإيرانية معنى حسن الجوار مع العراق التي توصلت إلى حل مبدئي لمرور البواخر في شط العرب بداية عام 1961، ثم عادت لتتخلى عن وعودها بعد منتصف 1961 وتثير المشاكل مرة أخرى بوجه عبد الكريم قاسم[1]. الذي أعاد قراءة تقارير وزارة الخارجية العراقية حول شحة المياه من الأنهار المشتركة التي تجري معظمها من الأراضي الإيرانية إلى الأرض العراقية. وأدرك مغزى عملية تغير مياه نهر (الوند)[2] عام 1953 لأجل منع أهالي مدينة (خانقين) العراقية من الاستفادة منها، وبناء سد على نهر (كنجان جم)[3] عام 1960 لمنع مياه النهر من الدخول إلى الأراضي العراقية. وفعلتها مع نهر (قره تو) الذي ينبع من سلسلة جبال كردستان إيران، لسقي الأراضي الواقعة ضمن ناحية (قره تو) في قضاء خانقين، وهجرة عدد كبيرة من سكان قرى المنطقة إلى مناطق أخرى[4].

وهي في كل هذا تستخدم مياه شط العرب (العراقي) لمرور بواخرها إلى ميناء عبادان، وتتذرع بخيط رفيع عندما تجد نفسها في حرج أمام أي وسيط إسلامي، لتقول أن العراق يدعم المجموعات العربية في (خوستان) أي منطقة (عربستان) على الضفة الشرقية لشط العرب. وهي ادعاءات كان الطرف الإيراني قد بالغ بها إلى حد كبير، وكأنهم يوصلون رسالة مقايضة سياسية إلى حاكم العراق عبد الكريم قاسم لقبول نصف شط العرب لإيران.

أ. شاه إيران يعارض وجود الجنرال البارزاني في المنطقة الكردية

التجأ مصطفى البارزاني وبعض أتباعه إلى الاتحاد السوفيتي أثر سقوط حكومة مهاباد الكردية عام 1947 على يد قوات حكومة الشاه محمد رضا بهلوي ملك إيران. وخلال وجوده على الأراضي السوفيتية لمدة أحد عشر عاماً 1947 – 1958 منحه الرئيس السوفيتي ستالين رتبة (جنرال) تثميناً لدورهُ وخدمته للمصالح السوفيتية إبان احتلال السوفيت شمال إيران خلال الحرب العالمية الثانية.

طلب الجنرال مصطفى البارزاني – بتأييد من السوفييت – من عبد الكريم قاسم تأمين عودته إلى العراق، ورد الأخير بترحاب بالقول نُرحب بعودتكم جميعاً إلى العراق العزيز، وقد اتخذنا التدابير لإصدار العفو وتسهيل سفركم أنتم

---

(1) مصطفى عبد القادر النجار، التطورات التاريخية لقضية شط العرب، مجموعة مؤلفين، تاريخ الخليج العربي الحديث المعاصر، ط1، البصرة، 1984، ص 330.

(2) نهر الوند: ينبع من الأراضي الإيرانية، ويسير مع خط الحدود لمسافة (2.4) كم ثم يدخل الأراضي العراقية قرب مدينة خانقين، ليجري فيها مسافة (50) كم ويصب في نهر ديالى. انظر فلاح شاكر أسود، الحدود العراقية – الإيرانية، دراسة في المشاكل القائمة بين البلدين، بغداد، 1970، ص 54.

(3) نهر كنجان جم: ينبع النهر من داخل الأراضي الإيرانية وينحدر باتجاه مدينتي بدره وزرباطيه، ليشكل خط حدود لمسافة (13) كم. انظر محمد جعفر جواد السامرائي، الأنهار الحدودية في محافظة واسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1985، ص 121 – 129.

(4) فلاح شاكر أسود، المصدر السابق، ص 53.

و(ميرحاج) و(أسعد خوشي) ومن معكم من مواطنينا"[1]. لتقله السفينة السوفيتية جورجيا ومعهُ (784) من أتباعه إلى ميناء البصرة في نيسان 1959[2]، وسط ترحيب رسمي وشعبي، واستقبلهُ عبد الكريم قاسم استقبالاً ودياً[3]. ولأجل أن يستفيد قاسم منهُ سياسياً في تهدئة الأوضاع المضطربة في كردستان، والمناورة به مع عضوي حلف بغداد إيران وتركيا، فقد أجاز لهُ قاسم إصدار صحيفة (خه بات) أي (النضال) في نيسان 1959 لتكون لسان حال الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) وأجازه لحزبه في شباط 1960[4]. وهو ما اعترضت عليه الحكومتين التركية والإيرانية، وكانت خشية الرئيس التركي (كمال أتاتورك) هي مما ورد في النظام الداخلي للحزب الكردي المادة (23)، والتي تقول أننا نناضل من أجل حق الأمة الكردية في تقرير المصير، وهو ما يعني تنوير أكراد تركيا وإيران وسورية للمطالبة بحقوقهم القومية، أي الوصول إلى الانفصال[5].

إن بقاء مصطفى البارزاني لمدة أحد عشر عاماً في الاتحاد السوفيتي ما هو إلا شيوعي (كما يراه شاه إيران) وأن زيارته للقاهرة ومقابلة الرئيس جمال عبد الناصر أثناء عودته إلى العراق، قد عززت من القناعة الإيرانية إلى احتمال بلورة خلق دولة كردية تابعة لتشكل جسراً أرضياً بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي[6]. لتجد إيران - القلقة والمضطربة من تنامي حزب توده الشيوعي -، في سياسة عبد الكريم قاسم تجاه القضية الكردية ما يقلقها، وأنهُ أي البارزاني ما هو إلا ورقة ضغط سوفيتية للضغط على أكراد إيران، وهو ما ركزت عليه الصحافة الإيرانية عبر سياسة ملغومة تبناها الجنرال تيمور بختياري نائب رئيس الوزراء ورئيس جهاز أمن الدولة (السافاك) في تموز 1958 بالقول أن الأكراد أينما كانوا خارج إيران يعتبرون إيرانيين ولغتهم هي اللغة الفارسية"[7]، وأضاف، بأنه إذا طالب الأكراد في العراق وسورية بالاتحاد مع أكراد إيران، فإن مثل هذا الطلب سيكون موضع اهتمام بالغ[8]. دون ذكر أكراد تركيا المنضوية معها في حلف المعاهدة المركزية (بغداد سابقاً). ولأجل تهميش دور البارزاني على أكراد العراق، فقد ركز بختياري على عودة الأكراد باعتبارهم من أصول إيرانية بالقول أنهم نزحوا من جبالها، إلى سهول شهرزور في السليمانية، وسهول أربيل، وإلى مناطق النفط في

---

(1) خليل إبراهيم حسين، موسوعة 14 تموز، المصدر السابق، ص 182.

(2) جونثان راندل، أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة فادي حمود، ط1، بيروت، 1997، ص 82.

(3) بافيل بيفانوفيتش ديمجكه، كردستان العراق الملتهبة (استعراض صحفي لإحدى مراحل نضال الشعب الكردي)، ترجمة جرجيس فتح الله، كردستان، 1984، ص 8 – 9.

(4) عبد الفتاح علي بوتاني، الحزب الديمقراطي الكردستاني في ظل قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 1960 (مجلة متين) العدد (67)، دهوك، 1997، ص 78 – 84.

(5) قحطان أحمد سليمان، سياسة العراق الخارجية من 14 تموز 1958 -8 شباط 1963م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1978م، ص 412 – ص 413.

(6) أعطى عبد الناصر إيعازاً إلى إذاعة القاهرة لكي تقوم بالبث باللغة الكردية لمدة ساعة واحدة يومياً، وهو ما أدى إلى تنامي الشعور القومي الكردي ضد الأنظمة الثلاث العراق وإيران وتركيا الأعضاء في حلف بغداد. انظر: عبد الفتاح علي بوتاني، جمال عبد الناصر والقضية الكردية (23 تموز 1952 – 11 آذار 1970) مجلة متين، العدد 62، دهوك 1997، ص 107 – 109.

(7) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية 1941 -1973م، دراسة في السياسة الخارجية للدول السائرة صوب التحديث، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1984م، ص 420.

(8) محمود الدرة، القضية الكردية، ط2، بيروت، 1966م، ص 404.

كركوك[1]. ولعل الاستثناء الذي أراده بختياري للأكراد، أن أصولهم غير معروفة، وهي ما أثارت البارزاني القادم تواً من أرض الشيوعية، وقد أعتبر نفسهُ جندياً من جنود ثورة تموز وتحت أمرة الزعيم عبد الكريم قاسم[2] أثناء لقاء الطرفين في السابع من تشرين الأول 1958م. وأدت إلى بداية حرب إعلامية بين الأكراد والحكومة الإيرانية، حين عبرت صحيفة (خه بات) الكردية بالقول: لا شك أن شعبنا الكردي سيواصل النضال تحت قيادة طليعة الحزب الديمقراطي الكردستاني بالتضامن مع الشعوب الفارسية والأذربيجانية والعربية في إيران ضد الاستعمار الأمريكي والحكومة الإيرانية الموالية لهُ وضد مشاريعهما العدوانية ومؤامراتهما الدنيئة ضد الجمهورية العراقية[3]. وقد أغضبت الشاه واعتبرها مجالاً للسخرية منهُ، بل زعزعة للأوضاع السياسية في إقليم كردستان إيران، وباتت خشيتهُ من أن يتذرع السوفييت من جديد (تحت غطاء حماية الأكراد) لاحتلال أجزاء إيران الشمالية ثانية كما حدث عام 1941[4].

ولتفادي غضب السوفييت، عمد شاه إيران (بعد استشارة أصدقائه من رجال المخابرات الأمريكان والبريطانيين) إلى غلق حدوده الغربية المتاخمة لكردستان العراق واعتقال رموز الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران لكسر شوكة المعارضة من رجال الدين والأساتذة[5]. فيما أرسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية إلى سفيرها في طهران في الثامن من آب 1958 تحثهُ على إبلاغ الشاه محمد رضا بهلوي وبالتنسيق مع الرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك التحرك لاقتسام كردستان العراق بينهما في حال استمرت جهود عبد الناصر إقامة دولة كردية حاجزة (Buffer State) بينها وبين السوفييت[6]. ونجد في هذا الصدد، مقال كتبهُ محرر صحيفة النيويورك تايمز (سلزبيرغر) S. C. Sulzberger اشار فيه إلى وجود خطه روسية لإثارة المشاكل لنظام الشاه في إيران داخلياً وخارجياً من خلال (عملاء) غير مباشرين من قبيلتي القاشقائي والبختياري المتعاونتين مع عشائر البارزاني[7].

إن الحرب بالنيابة في ظل ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، هو المسلك الميسر، والأكثر ملاءمة لأن يقوم جهاز السافاك الإيراني (بالإنابة عن الولايات المتحدة الأمريكية) لمراقبة عناصر الحزب الكردي في مناطق (سيد كان) إلى جبال (برادوست) وهم مسلحون بمختلف أنواع الأسلحة، كما هم على اتصال مع الأكراد الإيرانيين في منطقة سردشت ومهاباد[8]. ليظهر فيما بعد تنظيم في محافظة السليمانية، أساسهُ حزب قومي اسمهُ

---

(1) مذكرات فؤاد عارف، تقديم وتعليق كمال مظهر أحمد، ج1، دهوك 1999، ص 15.

(2) مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، الكرد وثورة 14 تموز 1958م، ص 58.

(3) صحيفة خه بات الصادرة في 24 تشرين الثاني 1959.

(4) قحطان أحمد سليمان، المصدر السابق، ص 434.

(5) حكمت محكمة إيرانية على (4) من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني بالإعدام، ولكن الشاه وتحت ضغط الرأي العام في أوروبا خفف الحكم إلى السجن المؤبد. انظر: كتاب السفارة العراقية في طهران س/ 1/ 360 في 21/ 8/ 1958.

(6) وليد حمدي، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية، دراسة تاريخية وثائقية، لندن 1991، ص 266-ص267.

(7) روح الله رمضاني، المصدر السابق، ص 420 – 421.

(8) سعيد خديده علو، العلاقات العراقية – الإيرانية وأثرها على القضية الكردية (14 تموز 1958 – 8 شباط 1963) عمان، 2007، ص 158.

(كاذيك)[1] أي جمعية تحرير وإحياء اتحاد الكرد ينادي بتأسيس كردستان الكبرى. وهو في حقيقته ليس أكثر من حزب عميل لإيران كما أشار إليه الدكتور سعد ناجي جواد – المختص في الشؤون الكردية – بقوله، أن شاه إيران أراد استخدام الحزب ليس ضد حكومة قاسم الشيوعية، وإنما لشق حزب البارزاني. كما هو لإيفاء طهران بآخر المعلومات عن رموز وأتباع البارزاني وعلاقاتهم مع الكرد في كردستان إيران. ويذكر (كامل ذير نظام الدين) وهو أحد رموز حزب كاذيك بالقول: كان البارتي (حزب البارزاني) والحزب الشيوعي يعملان ضدنا أكثر من حكومة عبد الكريم قاسم، لأن الشيوعيين كانوا ضد أفكارنا بينما البارتي كان قلقاً من سرعة تطورنا واتساعنا[2]. كما اهتمت حكومة طهران بتأسيس مجموعة إذاعات باللغة الكردية في عدة مدن كردية في كردستان إيران، وبث كردي من إذاعة طهران لمزيد من التشويش على علاقة قاسم بالكرد العراقيين، وأن الشيوعيين يريدون أن يقبضوا على السلطة وهم لا يتأخرون عن أي عمل إذا أتتهم الفرصة لإزالة قاسم[3].

إن تأييد عبد الناصر لحقوق الشعب الكردي قد أملتها ظروف الخصام العنيف مع قاسم، وهي بالتأكيد ليست السياسة التي يتفق بها ناصر مع السوفييت ضد الولايات المتحدة، وبالإجمال، فإن البث الكردي من إذاعة صوت العرب في القاهرة، ما كان له أن يعطي ثماره في التعاطف مع القوميين ليغير موقف البارزاني من علاقته بالزعيم قاسم الذي استقبلهُ وهيأ لهُ الانتشار في كردستان العراق[4]. وكانت نقطة سوداء سجلتها مصر على البارزاني الذي أرسل الآلاف من الأكراد المسلحين (من العشائر البارزانية، وأبناء دهوك، زاخو، وعقره) لقهر تمرد عبد الوهاب الشواف في آذار 1959[5]. وفي تفسير البارزاني – الذي قطع علاقته مع عبد الناصر – أن الحركة الانقلابية المدعومة من جمال عبد الناصر لم تكن في مصلحة شعب العراق للقضاء على قاسم[6] في ذلك الوقت طالما السوفييت استخدموه لصيانة مصالحهم في العراق. وإرباك الشاه (الموالي للأمريكان) في كردستان إيران، كما هو (أي البارزاني) مهم للضغط على قاسم إذا ما أراد تجاهل طلبات السوفييت. إن تغذية الحكام الدكتاتوريين من قبل أجهزة المخابرات الأجنبية والمحلية ليس بالأمر الصعب طالما هم في موقع المسؤولية، وهو ما انطبق على الزعيم الأوحد عبد الكريم قاسم الذي أراد وضع كل الأحزاب (القومية والشيوعية والكردية) تحت نفوذه يحركها كما يشاء. وانطبق ذلك على الملا مصطفى البارزاني القبلي وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي هيأه السوفييت في الساعة المناسبة لمواجهة خصمهم شاه إيران الذي انزوى في ساحته يلعب دوراً بالنيابة

---

(1) كانت الأيديولوجية لحزب الكاذيك مزيجاً من مذاهب عالية (قومية، اشتراكية ليبرالية، مع طابع كاذيكي يؤمن بأن القومية حركة نشوء الأمة، وأن الدين مظهر من مظاهر القومية، وحدد الحزب (كردستان للكرد) وأن إيمان رموز الحزب هو في استقلال (كردستان الكبرى) وعداءهُ للشيوعية بسبب موقفها الإلحادي. انظر: سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سورية، بغداد، 1989م، ص45.

(2) سعيد خديده علو، المصدر السابق، ص 159.

(3) صحيفة صوت الأحرار الصادرة في 22 كانون الأول 1958.

(4) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 224.

(5) ميقان عارف عبد الرحمن البادي، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان الجنوبية (العراق)، 14 تموز 1958-8 شباط 1963م، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، 2002م، ص 73.

(6) المصدر نفسهُ، ص 73.

عن أمريكيا وبريطانيا لتقويض الحزب الشيوعي، وهي لعبة سبق أن مارسها الروس ضد بريطانيا في توظيف الشاه للاستحواذ على إمارات آسيا الوسطى عام 1900م[1]. وبموجب مفهوم الزعامة للأكراد، أراد البارزاني استغلال العلاقة الجيدة بين العراق والاتحاد السوفيتي ليطرح البارزاني على مضيفيه السوفييت في موسكو في تشرين الثاني عام 1960[2] القضية الكردية، وحقهم في الاستقلال الذاتي وحدود الإقليم لجميع المناطق التي تتكلم اللغة الكردية، خصوصاً وأن نزعة العروبة في السياسة العراقية قد تقلصت بوجود قاسم[3]. ولكن السوفييت لم يكونوا مقتنعين بما طرحهُ البارزاني خصوصاً وهم يعرفون حساسية قاسم باتجاه زعامة قبلية تنافسه على القرار السياسي.

ب. السفير البريطاني في بغداد يقلب وفاق البارزاني – قاسم في شباط 1960م

مارس عبد الكريم قاسم سياسته المعروفة بإضعاف الحزب أو التكتل أو العشيرة التي تصبح في موقع التأثير على الشارع العراقي أو خارج نفوذه وقراراته. وهذه المرة بتشجيع الصراعات الداخلية بين (الأغوات) زعماء العشائر المتنفذة وقيادة البارتي من خلال تزويد القبائل الكردية الموالية لهُ بالأموال والأسلحة[4]. ويذكر السفير البريطاني في بغداد (همفري تريفليان) الذي كان يراقب عن كثب تطور الأحداث في العراق، وعلاقات قاسم مع السوفييت والأكراد، أن قاسم وتحت ذريعة استعادة الأمن في منطقة كردستان، حث كل من (بدر الدين علي) متصرف لواء أربيل، و(إسماعيل عباوي) مدير شرطة الموصل إلى تحديد عمل البارزانيين ومضايقتهم بمساندة بعض رؤساء العشائر الكردية[5]. وكان عليه أن يستثمر الموقف التعبوي الصغير ليحولها إلى قضية يصعب حلها لزعامة رجلين عرف تفكيرهما بإمعان، وأن إشراك الصحافة في الرد سيعقد الحل بينهما، أكثر مما هو معقد مع بقية الأطراف والقوى التي اعتقد قاسم أنهُ أضعفها. ولعل ما زاد من توتر العلاقة بين قاسم والبارزاني، هي زيارة السفير البريطاني (همفري ترفليان) Humphrey Trevelyan للبارزاني في مقره ببغداد في الحادي والعشرين من شباط 1960[6]. وهو يدرك أن قاسم بات يشك في أقرب المقربين لهُ، مهما حمَّل إليه وزير خارجيته هاشم جواد من تطمينات حول اللقاء، ودفعتهُ غريزة الشك والارتياب من الغد، أنه أعلن في الحادي والثلاثين من كانون الأول 1960 أن كافة الثورات التي حدثت في العراق قبل سنة 1958 قد حركّها المستعمرون باستثناء ثورات 1920، 1936، 1941، وأضاف أننا قد حصلنا على مستمسكات كافية تدين أولئك الذين سخرهم المستعمر والطامع لضرب الجيش[7]. وفي هذا اتهام ضمني لكافة الحركات والانتفاضات الكردية بما فيها ثورات بارزان بقيادة الملا مصطفى البارزاني عام 1960م. والحقيقة أن قاسم كان يقصد بكلامه البارزاني شخصياً وتعاونه مع الاستعمار البريطاني.

---

(1) عبد الفتاح البوتاني، المصدر السابق، ص82.

(2) ذهب البارزاني إلى موسكو بدعوة رسمية من الحكومة السوفيتية للمشاركة في احتفالات ثورة (اكتوبر) بمناسبة مرور (42) سنة على الثورة البلشفية في روسيا. انظر: عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص 81.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 224.

(4) همفري تريفليان، وسام فول، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، ترجمة وتعليق خليل إبراهيم حسين الزوبعي، بغداد، 2003، ص 99.

(5) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص 132.

(6) وليد حمدي، المصدر السابق، ص 274 – 278.

(7) مقتبس عن وزارة الإرشاد، مبادئ ثورة 14 تموز، ص 516.

وإمعاناً لمن لم يفهم المغزى، ذهب قاسم إلى تفسير كلمة (كردو) التي اشتقت منها كلمة كرد كانت لقباً فارسياً يطلق على المحاربين الشجعان الذين أصبح خلفاءهم فيما بعد جزءاً من الجيش العربي الإسلامي، وأنه مستعد لاستخدام القوة ضد البارزاني إذا لزم الأمر. وفي السليمانية معقل الزعيم الكردي جلال الطالباني عضو المكتب السياسي للحزب الكردي وحزب (كاذيك) الموالي لإيران، فقد طلب منه ترويج خبر، مفادهُ أن لقاء السفير البريطاني والبارزاني قد تمخض عنه وعود للبارزاني بعدم تقسيم منطقة كردستان العراق بين إيران وتركيا، وأن من حق القومية الكردية الناضجة في العراق التمتع بحق الاستقلال الذاتي، وأن بريطانيا ونفوذها على القرار الأمريكي ستعمل على تحقيق الأماني إذا ما تغيرّ نظام قاسم[1]. وقادت الأخير للقول أن الجمهورية العراقية الخالدة قادرة على دحر أي حركة يوجهها المستعمر من خارج الحدود، وقد أصبحت جمهوريته من القوة ما لم تتمتع به أي دولة في منطقة الشرق الأوسط[2]. وبدلاً من لجوء قاسم إلى الحكمة والعقل ومغزى التصعيد!!، ذهب في تماديه، مستعيناً بالجيش لكبح جماح المتطرفين من عشائر بارزان، حتى سمع كلام الزعيم الكردي إبراهيم أحمد (سكرتير اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني) وقد نشرتهُ جريدة خه بات، - بطريقة استفزازية - بتاريخ التاسع من تشرين الأول 1960، وفيه أن الدستور والمادة الثانية منه أن العراق جزء من الأمة العربية ... هذا قول عاطفي بطبيعة الحال أكثر مما هو عملي ومنطقي، فكلمة عراق تعني تاريخياً وجغرافياً بلاد أصغر رقعة بكثير من عراق اليوم أو أنهُ مصطلح سياسي لبلاد تكونت بعد الحرب العالمية الأولى. وأضاف الزعيم الكردي أن كردستان ليست جزءاً من الوطن العربي، وأن الضرورة هي في إلغاء المادة الثانية من الدستور لتحل محلها العرب والأكراد شركاء في الوطن[3]. إن الشعار الأخير ليس أكثر من غلو، والهدف الكردي كما أفصح عنه إبراهيم أحمد هو الانفصال عن حكومة المركز ببغداد. وإذا ما أعطينا العذر لحكومة نوري السعيد في الخمسينات (كونها تحت الاحتلال البريطاني) لمحاربة المتمردين والخارجين عن القانون من أكراد الجبل، فليس هناك عذر لحكومة عبد الكريم قاسم لأن يصارع قبائل جبلية ترفع السلاح كلما اجتهد البارزاني في رأي أو غذّي من هذا الطرف الإقليمي أو ذاك الدولي، وكان عليه أن يحدد حدود إقليم كردستان (السليمانية وأربيل ودهوك) ويبارك لهم الدولة المستقلة لأنهم ليسوا جزءاً من الوطن العربي، وتحل مسألة كان العراق أحوج ما يكون لها لأن يتطور سياسياً وفق منظور أن العراق عربي، وهو جزء من أمته العربية. دون امتهان ودون الرجوع إلى استجواب إبراهيم أحمد على مقالته أمام حاكم التحقيق العسكري في وزارة الدفاع في تشرين الأول 1960. وأن الثورة كما عبر عنها قاسم في كلماته المثيرة أننا نريد أن يعرف كل شخص حدوده[4] ليقوم قاسم بعدها بتعطيل جميع الصحف والمجلات الكردية ومنها صحيفة خه بات في آذار 1961[5]. ليتجه حزب البارتي إلى العمل السري[6].

---

(1) وليد حمدي، المصدر السابق، ص 275 – 277.

(2) مقتبس عن وزارة الإرشاد، مبادئ ثورة 14 تموز، ص 521.

(3) جرجيس فتح الله، زيارة للماضي القريب، ستوكهولم، 1998، ص 841 – 842.

(4) إسماعيل العارف، المصدر السابق، ص 397.

(5) عبد الفتاح علي يحيى، المصدر السابق، ص51.

(6) سعيد خديده علو، المصدر السابق، ص212.

ومن أجل إنقاذ البلاد من خطر يهدد وحدة الوطن، طالب الأكراد عبر ثلاث مذكرات قدمت إلى قاسم، بضرورة إلغاء قانون الإصلاح الزراعي في كردستان[1] لأنهُ يمس كبار المالكين من أعضاء الحزب الكردي، والتخلي عن (سياسة فرق) التي تستخدمها الحكومة في كردستان العراق خاصة المتعلق منها عدم قبول الطلاب الكرد في الكلية العسكرية[2]. وسحب القوات العسكرية التي أرسلت إلى مناطق معينة من كردستان[3]. ولم يكن عبد الكريم قاسم مستعداً لاستقبال أي وفد كردي ولا حتى استلام أية مذكرة[4] وقد فتح عليه باباً جديداً هو المطالبة بعودة الكويت إلى الوطن الأم العراق في حزيران 1961. ولكنه في نفس الوقت كان يعتمد على جهاز استخباراته في كردستان، الذي وافاه بتقرير مفصل في آب 1961، عبر فيه أن كل ذلك التوتر سببهُ الحزب الشيوعي العراقي، ومتهماً البارزاني بميوله الشوفينية الانفصالية مقترحاً عليه حرق القرى التابعة للبارزاني من الجو والقبض عليه وعلى جماعته وإعدامهم في المناطق ذاتها[5]. وباندلاع القتال بين الجيش العراقي وقوات البيشمركة الكردية، وهو ما ركز عليه بقوة جلال الطالباني دون إبراهيم أحمد في العاشر من أيلول 1961، اتصل الأكراد بـ إيران لتزويدها بالمال والسلاح والعتاد والمعدات الطبية[6]. وتشير تقارير استخبارات عبد الكريم قاسم إلى أن جلال الطالباني هو من ترأس الوفد الكردي إلى طهران[7]، وكانت أحد الوثائق الحكومية تشير إلى أن السلطات الإيرانية في الحدود قد وزعت الأسلحة والأعتدة التي جلبت مؤخراً إلى (قلعة مريوان) الإيرانية على أهالي القرى الإيرانية المتاخمة لحدود قضائي بنجوين وحلبجة ضمن محافظة السليمانية، وصارت وسائل الإعلام الإيرانية تدعو إلى نصرة الثورة الكردية[8]. نفت إيران رسمياً تقديم مساعدة للأكراد، ونفت معها اتهامات الحكومة العراقية بإيواء القيادات الكردية على أراضيها[9]. فيما يؤكد (عبد الرحمن قاسملو) زعيم كرد إيران، أن حزبه أرسل النقود والملابس والذخائر إلى كردستان العراق التي تم شراء بعضها من الجيش الإيراني سراً[10]. إن تمرير مخطط السفير البريطاني في بغداد، لم يكن لهُ أن يقدم شيئاً، لو أمعن عبد الكريم قاسم في مغزاه، ولكن السفير الذي لم يقدم جيوشاً إلى العراق لكسر حلقة مهمة في وفاق البارزاني وقاسم، أضحى هو المنتصر، وأن قاسم بات بعيداً عن الشيوعيين والأكراد والقوميين، والبعثيين والأخيرين استثمروا الحدث لإرسال الضابط طاهر يحيى إلى البارزاني سراً في عام 1962 ليؤكد لهُ عدم قدرة حزب البعث على الوفاء بالالتزام الذي قطعه على نفسه للاعتراف بالحكم الذاتي للأكراد إذا ما قدر لهُ الإطاحة بقاسم، نظراً لوجود

---

(1) أدمون غريب، الحركة القومية الكردية، بيروت، 1973، ص 48 – 49.

(2) جلال الطالباني، المصدر السابق، ص 288 – 292.

(3) مسعود البارزاني، المصدر السابق، ص 459 – 460.

(4) دانا آدمز شمدت، رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله، ط2، أربيل 1999، ص 112.

(5) مديرية الأمن العام (كتاب سري وشخصي)، العدد 7799 في 2 آب 1961.

(6) عبد الله أحمد رسول التشدري، اندلاع ثورة أيلول المجيدة، ج2، ترجمة محمد صالح عقراوي، مراجعة وتقديم جرجيس فتح الله، أربيل 2001، ص 110.

(7) كتاب مديرية الأمن العام 12825 في 10 تشرين الأول 1961.

(8) مديرية الأمن العام العدد (4163) الصادر في 19/ 6/ 1962.

(9) قحطان أحمد سليمان، المصدر السابق، ص 440.

(10) مجلة متين الكردية العدد 100، دهوك 2000، ص 115.

جماعات سياسية أخرى تشاركه في الحكم ولا ترغب الإضرار بالقومية العربية، وأن البديل هو النظام اللامركزي بدلاً من الحكم الذاتي[1].

2. قاسم يطالب بعودة الكويت إلى الوطن الأم في حزيران 1961م.

إن الموروث الذي تركته بريطانيا للعراق بعد احتلاله خلال الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)، وتأسيس الدولة العراقية عام 1921، كان مثيراً عند ترسيم الحدود مع الدول المجاورة. شكلت مشكلة الموصل مع تركيا إحدى حلقات التآمر البريطاني على سلامة ووحدة العراق، ولا زالت تركيا تنتظر الظروف المواتية لاستعادتها. أما منطقة خوزستان (عربستان بالعربية) على ضفة شط العرب الشرقية، فقد استولت عليها إيران في أوج ضعف الدولة العثمانية (قبل الحرب العالمية الأولى) واستمرتها في سياستها الخارجية كلما أرادت التوسع على حدود العراق ومياهه، وذريعتها أن العراق لهُ علاقة مع جبهة تحرير الأهواز (الأحواز بالعربية)، وهو مستمر في مساعدتها بالمال والسلاح والذخيرة. أما الموروث الثالث الذي خلفته بريطانيا واستمر كلغم قابل للانفجار بين العراق والكويت فهو ليس مسألة ترسيم الحدود المختلف عليها منذ قرن من الزمان فقط وإنما في مطالبة ساسة العراق بضمّها باعتبارها جزءاً من أرضه، وأن صبغة التآمر البريطاني – لاعتبارات مصلحية بنفطها – هو من رسم الحدود البرية والنهرية دون الأخذ بالاعتبار حجم ونفوس البلدين[2]. ويذكر الكاتب الكردي كمال مجيد حول ترسيم الحدود مع الكويت، أن بريطانيا التي شغلتها ثورة العشرين في الفرات الأوسط عام 1920 قد هيأت الذهن البريطاني لإعطاء محميتها الكويت ساحلاً طويلاً على البحر يصل إلى (70) كم والعراق بطول (20) كم وذلك لضمان وصول أسطولها النفطي بأمان إلى الكويت[3]. ويظهر أن مسألة الكويت وعائديتها إلى العراق أصبحت محطة للتزكية الوطنية والقومية، ولم يكن عبد الكريم قاسم هو أول من طالب بها، فقد سبقهُ الملك غازي في الثلاثينيات وتبعهما صدام حسين عام 1990م. ومهما تكن طروحات السياسيين العراقيين، إلا أن قاسم، وبعد أن شكك في نوايا كل من حوله من الأحزاب بما فيها الحزب الكردي قد فهم أن إيران وتركيا شريكان لتقويض حكمه بدعم قوي من الولايات المتحدة وبريطانيا. ودعت رئيس وزراء العراق عبد الكريم قاسم إلى تقديم طلب باستعادة الكويت إلى العراق في الخامس والعشرين من حزيران 1961 أي بعد عشرة أيام من إعلان الكويت دولة مستقلة[4]. واصفاً اتفاق بريطانيا مع المحمية الكويتية عام 1899 بالاتفاق الخائن وأنه وقع بشكل مزيف من قبل قائمقام الكويت الشيخ مبارك الصباح والحكومة البريطانية مقابل (15000) روبية تدفع من قبل المندوب البريطاني في ميناء (بوشهر) الإيراني[5]. اعتقد قاسم أنهُ سيقلب مواقف كل الأحزاب المعارضة لهُ إلى تبني موقفهُ الوطني وتهميش دور البارزاني، وكان قاسم في إجرائه هذا وكأنه يركب درجات السلم المكسورة مرة أخرى وهو يدرك أن أحد أسباب الغدر البريطاني بالملك غازي بن فيصل

---

(1) اديث وأثي، أيف، بيتروز، المصدر السابق، ص 20 – 21. وكذلك، شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار (انهيار الأمال الإسرائيلية والكردية) ترجمة بدر عقيلي، ط2، 1997، ص 83.

(2) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 39.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 228. وكذلك، كمال مجيد، المصدر السابق، ص 39.

(4) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص228.

(5) F. O. 371/156846: From British Embassy, Baghdad, Sir Travelyan to Foreign Office, June, 1961, No. 635.

الأول هو مطالبته بالكويت سراً عام 1939، ليس (كويت عائلة الصباح) بقدر أهمية النفط فيها. كما أنهُ قرأ قصة انتحار رئيس وزراء إيران محمد مصدق وهو يؤمم شركة النفط الأنجلو - إيرانية عام 1953، وكيف تآمرت عليه بريطانيا والولايات المتحدة في نهاية الأمر لإعادة الشاه محمد رضا بهلوي إلى السلطة في ذات السنة. إن إرسال رسالة التهنئة لأمير محمية الكويت لإلغائه معاهدة عام 1899 عبر وسائل الإعلام، لا يعني أن مطالبته بالكويت ستكون أكثر من إعلامية دون عمل عسكري يخشى من عواقبه، وربما وهي الأكثر قناعة أنهُ أراد إنجاز صفقة مع صاحب السلطة الفعلي في الكويت (الحكومة البريطانية) ومعها جامعة الدول العربية للوصول إلى مياه البحر المفتوح أو على الأقل الحصول على جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيين المطلتين على مشارف ميناء أم قصر العراق المجاور في زاوية ضيقة وهي لا يفي لعمليات الاستيراد والتصدير للعراق[1]. إن الطموح الذي أرادهُ قاسم لنفسه أن يكون بطلاً وطنياً عراقياً في موازاة هيمنة عبد الناصر في عرب المشرق كانت ضعيفة، حيث أن معظم قوات الجيش العراقي باتت منتشرة في ذلك الوقت في كردستان العراق لمواجهة حركات التمرد للبارزاني وعلاقات سيئة مع إيران وتركيا[2].

تكمن مصلحة بريطانيا في الكويت، في أنها تأخذ 40٪ من النفط ومشتقاته بالاتفاق مع عائلة الصباح الحاكمة وقد أمنت حمايتها من التهديدات العراقية لمدة نصف قرن من الزمان. إن للشركات البريطانية حصة الأسد في مشروعات البنية الأساسية، وارتباط الدينار الكويتي بالجنيه الإسترليني، كما أن للكويت احتياطي هائل من العملة الإسترلينية في المصارف البريطانية يصل إلى ثلث الإحتياطي البريطاني[3]. إن شيطنة الخصوم لتقويضهم هي سياسة أمريكية - بريطانية بعد الحرب العالمية الثانية. وهي ولغرض إدراك تلك السياسة أوضح السفير البريطاني في بغداد همفري ترفليان بأن حاكم العراق ينوي تشجيع انقلاب عسكري في الكويت، وأن القوات البريطانية سوف ترد بقوة على الهجوم[4]. وتحت خبرة ونفوذ بريطانيا السياسي قدمت الكويت مذكرة احتجاج رسمية إلى مجلس الأمن والجامعة العربية على مطلب عبد الكريم قاسم، فيما هي أشادت بعلاقات الأخوة مع عبد الناصر زعيم الجمهورية العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية (قلب العالم الإسلامي)، وبجهود الحكومتين السورية واللبنانية على مواقفهما. حيث عبّرت صحيفة الحياة اللبنانية عن أن مزاعم قاسم هو لاستغلال نفط الكويت كتعويض عن النفط العراقي (المتعثر التصدير والواقع تحت نفوذ شركة نفط العراق IPC (المملوك لشركات غربية)[5]. أبقت بريطانيا الباب مفتوحاً لتراجع قاسم عن مطالبته بالكويت، وحرصت على تجنب إدانة العراق ولو ضمنياً[6]. وفيما هي أعطت إيجازاً للمارشال (تشارلز ايلورثي) للقيام بمهمة الدفاع عن الكويت[1]. إلا أنها

(1) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 41.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 228 – 229.

(3) عبد الرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، إخفاقات وتحديات، ط1، الكويت، 1992، ص 75.

(4) F. O. 371/156864: From H. M. G. to the ruler of Kuwait, June 28, 1961 (Tex message of Assurance)

(5) صحيفة الحياة اللبنانية الصادرة بتاريخ 30/6/ 1961.

(6) F. O. 371/156874: From Sir. Dean to Foreign Office New York, 30 June 1961 (UK mission to the UN)

ذهبت سياسياً لتعبئة إمارة قطر والبحرين للوقوف مع الكويت. أما في الأردن، فقد اقترح الملك حسين بن طلال إقامة اتحاد فيدرالي يضم العراق والكويت والأردن، وهو عين الاتحاد الهاشمي عام 1958، وقد رفضه العراق، كما رفضتهُ الكويت التي وجدت فيه مصلحة مادية للأردن[2]. فيما عبرت السعودية وعلى لسان الملك سعود في برقية إلى رؤساء الدول العربية بالقول أن ما يمس الكويت يمس المملكة العربية السعودية[3]. وهي خطوة أرادتها بريطانيا لعبور قواتها العسكرية من كينيا عبر المجال الجوي السعودي إلى البحرين والكويت[4]. ولعلها ليست مفارقة إذا ما علمنا أن الإجراءات الأمريكية والبريطانية قد اتخذت نفس مسار الخطوات مع الجامعة العربية عندما أقدم صدام حسين على احتلال الكويت عام 1991 (وهو ما سنطرحهُ للبحث في الفصول القادمة).

قبلت جامعة الدول العربية تحت رئاسة الأمين العام عبد الخالق حسونة ومساعدهُ سيد نوفل انضمام الكويت إليها بتاريخ العشرين من تموز 1961. وهو إجراء أرادته بريطانيا من أصدقائها العرب، لكي تكون الكويت مشمولة بمعاهدة الدفاع العربي المشترك، للدفاع عنها[5]. وتقويض حجة مندوب الاتحاد السوفيتي الذي استخدم حق النقض (الفيتو) تحت ذريعة وجود قوات بريطانية في الكويت[6]. وكانت دول الجوار غير العربية تركيا وإيران، قد أبدتا مساهمتهما في تحليق الطائرات البريطانية عبر أجوائهما للدفاع عن الكويت[7]. أما الولايات المتحدة الأمريكية التي بقيت تعمل من خلف الستار وكأنها محايدة، فقد أيدت انضمام الكويت إلى الأمم المتحدة، وكانت تنظر على أن أي تدخل سوفيتي في العراق سيعقد المشكلة ويعطي حاكم العراق قاسم مزيداً من التجبر، سيّما وأن أوراق اللعبة للإطاحة بقاسم هي بيد بريطانيا[8]. والأخيرة هي صاحبة مشروع إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945، وقد تأكد لها بموجب القرار المرقم 1777/ 35 المستوحى من مشروع القرار المقدم من قبل المندوب التونسي (محمد شرشور) تعهد الكويت بسحب القوات البريطانية من أراضيها مقابل أن يلتزم العراق بعدم استخدام القوة العسكرية ضد الكويت. وحق الأخيرة الاتحاد مع أي دولة عربية استناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية[9]. إنها بلا شك أزمة أثرت على التوجه والتطور السياسي في العراق لبناء مؤسسات دستورية فاعلة بدون القرارات المرتجلة التي تحكّم بها عبد الكريم قاسم، وكانت بنظر التيار العروبي في العراق، ويمثلهُ حزب البعث العربي الاشتراكي، وآخرون من القوى القومية الموالية لعبد الناصر خاصة في الجيش إدانة لقاسم ونظامه. حتى مع تعاطفهم مع فكرة ضم الكويت، إلا أن النهج الذي اتبعهُ قاسم وهو في عزلة داخلية وخارجية قد عزلت العراق عن محيطه

---

(1) Schofield Richard: Kuwait and Iraq "Historical claims and Territorial Disputes", London, 1991, P. 106.

(2) Humphry Travelyan: The Middle East in Revolution, London, 1965, P. 197.

(3) صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة بتاريخ 28/ 6/ 1961.

(4) Times news paper, London, July, 6, 1961.

(5) Mac Donald, op. cit, p. 237.

(6) El Bahma Hussein, The Legal Status of the Arabian Relations problems, University of Manchester, Press, 1968, PP. 252 – 253.

(7) عبد الله زلطة، أزمة الكويت عام 1961، صفحات من العلاقات العراقية ـ الكويتية، ط1، القاهرة، 1993، ص 166 – 167.

(8) حسن الرشيدي وآخرون، الكويت من الإمارة إلى الدولة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993، ص 517 – 518.

(9) عبد الله زلطة، المصدر السابق، ص 233 – 234.

العربي، وفتح الجرح القديم في موضوع حساس للساسة العراقيين، وقد هزّ البعض حتى من أنصار قاسم ومؤيديه. وربما ساهم في إصدار الحكومة العراقية في كانون الأول 1961 للقانون رقم (80) الذي وضعت بموجبه يدها على 99٪ من امتيازات شركة النفط العراقية IPC من دون تعويض، وصارت الشركات الغربية (الأمريكية، والبريطانية والفرنسية والهولندية) مجبرة على الاكتفاء بالحقول النفطية التي استغلتها[1]. وهي ضربة لبريطانيا والولايات المتحدة رغم أنهُ لم يصل إلى حد التأميم. وكان لها صدى في الشارع العراقي، واعتقد قاسم أنها أزالت ذكرى فشله في الكويت[2].

شدد الأكراد في شمال العراق من تحالفهم مع إيران، وبريطانيا والولايات المتحدة بطريقة مباشرة عام 1961م، وأحياناً عن طريق غير مباشر لإسقاط حكومة قاسم، فالزعيم الكردي الطامح لكرسي الحكم جلال الطالباني، ورموز وزير الداخلية السابق في العهد الملكي (سعيد قزاز) وعملاء السافاك الإيراني قد نجحوا في تحشيد عدد كبير من الإقطاعيين الأكراد مثل عباس مامند أغا البشدري، وحاجي إبراهيم جه رمه كاعزيري، ومحمود فقي محمد الهماوندي لبيع منتوج التبغ إلى إيران عام 1962 وتأسيس كتلة قوية تمهد لإضراب شامل يقوض حكم قاسم، مقابل التنازل عن نصف شط العرب لإيران[3]. إن مورد الأكراد الرئيسي للمال والسلاح كان من قيادة السافاك الإيراني التي أشرفت أيضاً على إيواء المشتركين في العصيان وتهريبهم إلى الداخل. ويذكر الكاتب الكردي كمال مجيد أن جلال الطالباني وقيادة الحزب الكردي قد تميزوا في علاقاتهم مع السافاك[4]. كما كان الطالباني في اجتماعات مستمرة مع رموز بعثية لإحداث انقلاب ضد قاسم عام 1962. وربما يجد الكثيرون حرجاً وخاصة القوميين والبعثيين البعيدين عن لعبة الاجتماعات السرية، كيف يمكن التوفيق مع جلال الطالباني ليكون حلقة وصل بين السافاك والبارزاني وحزب البعث بعد مشاركة الأكراد في تقويض انقلاب عبد الوهاب الشواف في الموصل قبل سنتين. إلا أن التقرير الذي قدمهُ (عمر شيخ موسى) وهو عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في فينا (عاصمة النمسا) في الثامن والعشرين من شهر نيسان 1984، بالقول قّام عدد من ضباط الجيش العراقي من البعثيين والقوميين بصورة رئيسية بقيادة عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر وطاهر يحيى بإجراء مفاوضات سرية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني لقلب حكم عبد الكريم قاسم بشرط الاعتراف بالحكم الذاتي للأكراد حال سيطرتهم على الحكم[5]. كما جاء في تقريره أيضاً أن النظام البعثي كان مسنوداً من قبل القوى الغربية بشدة[6] فتمكن المخططون لحلف في بريطانيا والولايات المتحدة وإيران من تصوير هدفهم لإسقاط قاسم وكأنه خلاف حول الحدود بين العراق وإيران، أو كأنه حركة ثورية غايتها رفع الحيف والظلم عن الأكراد.

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 229.

(2) المصدر نفسهُ، ص 230.

(3) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 44 – 45.

(4) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 45.

(5) ريجارد انذريك (لا جديد تحت الشمس) المذكرات الكردية (1962 – 1963)، لندن، 1964، ص 39 وكذلك: مجلة كردستان تايمز (بالإنكليزية) المجلد 1، العدد 2، 1992، ص 239.

(6) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 46.

المبحث الثالث

انقلاب 8 شباط 1963

(تصفية الشيوعيين وصراع الكراسي)

كانت خطة الانقلاب العسكري ضد الزعيم عبد الكريم قاسم قد أعدت منذ عام 1962 على يد نخبة من قياديي حزب البعث الذين مثلوا المكتب العسكري[1] بقيادة العقيد المتقاعد أحمد حسن البكر[2]. فيما كان يمثل حزب البعث المدني علي صالح السعدي (عضو قيادة قطرية)[3] وإليه يعود الفضل في تشكيل الخلايا السرية في كل أحياء بغداد للسيطرة على الشارع أثناء الأزمات مع الحزب الشيوعي خصمه الوحيد. ويذكر الكاتبان ماريون فاروق سلوغت، وبيتر سلوغلت في كتابهم حول العراق، أن السعدي تمكن من زج عناصر قيادية في أجهزة الدولة وخاصة الجيش والقوة الجوية وكانت أعداد أعضاء حزب البعث قد وصلت إلى (850) عضواً و (1500) مؤيد عام 1963[4]. هم طليعة مليشيات الحرس القومي لحماية النظام بعد الانقلاب[5]. كان كلاً من المقدم الركن صالح مهدي عماش، والمقدم الركن خالد مكي

---

(1) كان أعضاء المكتب العسكري مؤلفاً من ستة أشخاص (مدنيين وعسكريين) وهم بالإضافة إلى أحمد حسن البكر (عسكري) و(علي صالح السعدي) مدني، كان حازم جواد (من مواليد الناصرية 1936م) عين بمنصب وزير الداخلية بعد الانقلاب. طالب شبيب (من مواليد السماوة 1931) خريج الكلية العسكرية العراقية، انتمى إلى الحزب الشيوعي بين (1948-1951) ثم عاد ليكون بعثياً عام 1959. عين وزيراً للخارجية بعد الانقلاب. صالح مهدي عماش (من مواليد بغداد 1925) انضم إلى الحزب عام 1952 وهو ضابط برتبة مقدم ركن، عمل مديراً لإدارة القوة الجوية خلال تولي الزعيم الشيوعي جلال الأوقاتي قيادتها. أصبح وزيراً للدفاع بعد الانقلاب. عبد الستار عبد اللطيف (من مواليد بغداد الأعظمية 1927) انضم إلى الحزب في بداية الخمسينات، وأصبح وزيراً للمواصلات بعد الانقلاب.

انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، الصفحات 293، 283، 422، 459.

(2) أحمد حسن البكر: من مواليد محافظة صلاح الدين عام 1914. ينتمي إلى عشيرة البيكات في تكريت. انتمى لحزب البعث عام 1960. أعيد إلى الجيش بعد الانقلاب برتبة عميد وشغل منصب نائب رئيس الجمهورية بعد أن أصبح عبد السلام محمد عارف رئيساً للجمهورية. وفي عام 1968 أصبح رئيساً للجمهورية حتى عام 1979. توفي عام 1982 ودفن في بغداد. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص244.

(3) علي صالح السعدي: ولد في بغداد عام 1928م. كان أبوه وكيلاً زراعياً لعائلة الحيدري المعروفة. وبسبب زواج والده من امرأة أخرى عاش السعدي حياة تشرد لفترة من الزمن، إلا أنه كان موهوباً وخلق فرص النجاح لنفسه. انتسب السعدي إلى الحزب عام 1952م. هرب إلى سورية عام 1959م، ثم عاد إلى بغداد لإعادة تنظيم الحزب بناءاً على أوامر صدرت لهُ من القيادة القومية عام 1960م. شارك= =بانقلاب عام 1963م بفعالية، ثم طرد من الحزب في ذات السنة. انظر: حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص282.

(4) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص123.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في (19) شباط 1963م.

الهاشمي آمر كتيبة الدبابات الرابعة (أبو غريب) والمقدم الركن حردان التكريتي آمر القاعدة الجوية في كركوك، والرئيس منذر الونداوي معاون آمر سرب طائرات في قاعدة الحبانية، والعقيد الطيار عارف الكبيسي آمر السرب السادس في قاعدة الحبانية، والمقدم الركن عبد الكريم مصطفى نصرت آمر كتيبة دبابات، والعقيد الركن عبد الغني الراوي آمر اللواء الآلي الثامن (متمركز في الحبانية غرب بغداد) هم في العناصر القومية والبعثية المستمرة في الخدمة العسكرية يوم الإنقلاب في الثامن من شباط 1963[1]. فيما كان يقابلهم من الضباط الشيوعيين ثلاثة زعماء وثمانية عشر عقيداً وسبعة وعشرين برتبة مقدم[2] وكان أبرزهم الزعيم الجوي جلال الأوقاتي (قائد القوة الجوية) وعدد من قادة الفرق المتمركزة خارج العاصمة.كان تركيز قاسم الذي تلقى تحذيرات –من أعضاء لجنة بغداد (الحزب الشيوعي) –عن توجه متاوئ للإطاحة به[3] فركز جهده على بناية وزارة الدفاع – في منطقة باب المعظم شرق نهر دجلة –حيث يتواجد هو ومساعدوه طيلة أيام الأسبوع، وكان إجمالي قوة الدفاع قد وصلت إلى (2500) جندي وضابط من عناصر لوائه السابق (التاسع عشر)[4].

1. كيف نفذ الانقلاب العسكري (8 شباط 1963).

حدد المكتب العسكري ساعة الصفر لبدء الانقلاب في الثامن عشر من شهر كانون الثاني 1963[5] آخذاً بنظر الاعتبار أنه يوم عطلة رسمية (يوم جمعة)، وهو ما يعني أن جميع رؤساء أجهزة أمن قاسم خارج دوائرهم، وأن العمل الحاسم لنجاح الحركة يجب أن يكون مع ساعات الصباح الأولى بسبب فعالية أجهزة استخبارات الحكومة ليلاً[6]. ولعل من المفيد التركيز، أن المكتب العسكري الذي اجتهد أن يجري التمهيد للانقلاب أن يكون هناك إضراب للطلاب القوميين في المدرسة الثانوية الشرقية في الرابع والعشرين من كانون الأول 1962 لينتشر فيما بعد إلى جامعة بغداد، وهي خطوة فيها من الخطورة الكبيرة لكشف الغاية، وأدى إلى انتباه عناصر استخبارات حكومة قاسم التي حثت عبر تقرير شيوعي وصل قاسم في الثالث من كانون الثاني 1963 مصدره (ضباط السرية الأولى كتيبة الدبابات الرابعة) من وجود مؤامرة[7]. إلا أن قاسم اكتفى باعتقال علي صالح السعدي وصالح مهدي عماش لثقته بقوة سلطته[8]. فدفع هذا الإجراء بقية المتقلين إلى

---

(1) صحيفة الأخبار الناطقة باسم الحزب الشيوعي اللبناني (3) آذار 1963م.

(2) جلال الأوقاتي: عسكري شيوعي من مواليد بغداد 1914 عربي سني من قضاء عانة. وصل إلى رتبة زعيم ركن، وأحيل على التقاعد عام 1952 لتعاطفه مع الشيوعيين. اختير عام 1954 عضواً في مجلس السلام العلمي، انخرط قبل عام 1958 في تنظيم الضباط الأحرار. وفي عام 1959 شغل منصب قائد القوة الجوية. كان الأوقاتي يدعو أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي القيام بانقلاب ضد قاسم. اغتيل صباح يوم الانقلاب على يد مجموعة من رجال الحرس القومي. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص277.

(3) B.B.C EE/1199/A4/2-3 of 14 March, 1963.

(4) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص285. وكذلك: أحمد فوزي، المصدر السابق، ص33.

(5) جريدة الاشتراكي الناطقة بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي، آذار، 1963.

(6) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص232.

(7) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص287.

(8) المصدر نفسه، ص287.

التحرك خشية لجوء الحكومة إلى عملية تطهير أوسع لضباطها[1]. وفي الصباح الباكر ليوم الثامن من شباط عام 1963 (المصادف الرابع عشر من شهر رمضان) اغتالت مجموعة من الحرس القومي الزعيم جلال الأوقاتي قائد القوة الجوية، وشاهد الناس في بغداد لأول مرة ومنذ خمس سنوات طائرات مقاتلة تنقض على وزارة الدفاع، واشتباكات دموية بين عناصر بعثية من أهالي الأعظمية وحرس قاعدة الرشيد الجوية - مواليه لقاسم - اللذين سرعان ما انضمت إليهم عناصر من كتيبة الدبابات الرابعة، ليسقط حوالي ثلاثين من المهاجمين[2] وفي تلك الأثناء كانت سرية دبابات بقيادة المقدم الركن عبد الكريم مصطفى نصرت تخف بإتجاه الساحة خارج وزارة الدفاع (مقر الحكومة) تحرسها مجموعة من ميليشيات الحرس القومي ومجموعة أخرى لمواجهة أنصار الشيوعية التي تجمعت لمؤازرة قاسم[3]. إلا أن إذاعة البيان رقم واحد، كانت تتطلب حماية محطة البث في منطقة أبو غريب، وكانت من واجب سرية الدبابات التي وضعت بإمرة العقيد الركن عبد السلام عارف والعقيد أحمد حسن البكر[4].

شعر الشيوعيون - من أعضاء لجنة بغداد المحلية - غريزياً بالخطر الذي يحدث بحزبهم، وعبد الكريم قاسم لازال في طريقه إلى وزارة الدفاع، وحركة لمجموعات هائجة في الخارج تطالب بالسلاح وتنشد بإيقاع واحد (ماكو زعيم إلا كريم)[5]. إلا أن تحذيرات الإنقلاب السابقة، والتي لم يأبه بها قاسم، قد لا توفر للشيوعيين ملاذاً على أرض العراق، خصوصاً وقد سمع سكرتيرهم الأول (حسين الرضي) البيان الأول عند الساعة التاسعة وأربعين دقيقة، ليطلب من أتباعه عبر بيان كتبه على عجل يدعوهم فيه إلى السلاح، إسحقوا المؤامرة الرجعية الإمبريالية، وقد وصف المقبلين للإنقلاب بالعصابة الحقيرة من الضباط[6]. وكانت كافية لتحرك الآلاف من أبناء مدينة الثورة (اللذين وفر لهم قاسم المساكن) بإتجاه وزارة الدفاع لإنقاذ قاسم. ويذكر الكاتب حنا بطاطو في كتابه عن الشيوعيين والبعثيين والضباط الأحرار بالقول وهو وصف لمدير شرطة النجدة في بغداد، أن ظهور الآلاف يحملون أسخف الأسلحة معظمها العصي، يوحي أن منظرهم مأساوي كقطيع من الغنم يسرع الخطى إلى المسلخ بقيادة القيادي العسكري الشيوعي (محمد شخيتم) محاولين عرقلة تقدم دبابات المقدم الركن عبد الكريم مصطفى نصرت التي اتخذت مواضعها بعناية حول وزارة الدفاع[7]. لم يكن نداء حسين الرضي أن يغير مجرى الأحداث فقد بات معسكر الرشيد بيد الثوار، وأصبح مبنى الإذاعة في الصالحية مقراً للمجلس الوطني لقيادة الثورة بالرغم من الهجمات الشيوعية المتكررة على سرية الدبابات التي تمركزت بوقت مبكر لحماية

---

(1) حديث للفريق محسن الشيخ راضي الذي أصبح عضواً في القيادة القطرية عام 1963م.

(2) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص290.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص232.

(4) B.B.C ME/117/A/2 of 9 February 1963.

(5) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص291.

(6) تعميم شيوعي داخلي غير مؤرخ عثر عليه في أحد بيوت الحزب الشيوعي في (قاطع الرصافة) وقدمه حسين جميل من الحزب الوطني الديمقراطي في 3 آذار 1963م.

(7) حاول عبد الكريم مصطفى نصرت تهدئة المتظاهرين بوسائل مختلفة، إلا أنه لجأ في النهاية إلى استخدام الطلقات الحية ضدهم، وسقط المئات بما فيهم محمد شخيتم. انظر: تصريح لعبد الموجود عبد اللطيف مدير مركز شرطة النجدة. تصريح في صوت الجماهير يوم 26 تموز 1963. وتصريح حمدي أيوب العاني (المذاع من راديو بغداد في 11 آذار 1963).

الإذاعة[1]. إن نداء حسين الرضي الثاني – وهو شيعي بالساعة الحادية عشرة والربع ظهراً – وهو يقول إن الزعيم عبد الكريم وصالح العبدي، والمهداوي وبقية المدافعين عن استقلالنا الوطني يمسكون الآن بقوة بقيادة الجيش[2]. قد أجج جماهير منطقة الشواكة والكريمات والشاكرية والكاظمية وعقد الأكراد (الشيعة الفيليون) في جانب الكرخ، والواقع أنها مناطق شيعية وهي رغم كونها فقيرة، إلا أن العامل الطائفي قد قادها إلى الهياج لفك الحصار عن وزارة الدفاع وإنقاذ قاسم من الإنهيار، وهو ما دفع عبد الكريم مصطفى نصرت –الذي كان ينتظر وصول القوة الضاربة لواء المشاة الآلي الثامن من الحبانية –لأن يعلن وبلحظة ذكاء أن كل المقاومة قد توقفت بحدود الخامسة مساءاً –وكان إعلاناً استباقياً بعد أن استند المدافعون على قاعدة وقاتلوا بشراسة –، وهي أن لا رحمة تنتظرهم[3]. وكانت نفس القاعدة تسري في نفوس مجموعات الحرس القومي –المندفعة بقوة– إذ ما فشلوا هذه المرة، وفسرت بين أحياء بغداد، إن ما من حيٍّ سني وقف في وجه الانقلاب الذي قاده الضباط البعثيون والقوميون، وهم يتذكرون ما فعله قاسم لمجموعات المقاومة الشعبية – المتعرية من الأخلاق العربية – في الموصل عام 1959 باعتبارها معقل القوميين.

وفي لحظات حزينة لأخوة السلاح – التي فرقتهم سياسة الموالاة لهذا الطرف او ذاك، أو الاستنجاد بالأجنبي البريطاني والأمريكي – اتصل عبد الكريم قاسم هاتفياً مساء يوم الثامن من شباط بالعقيد الركن عبد السلام محمد عارف بعد أن سمع من الإذاعة نبأ تعيينه رئيساً مؤقتاً للجمهورية، محملاً إياه أن لا ينسى (الخبز والملح بينهم)[4] معتذراً – وهو يعرف أنه لا يملك من القوة ما يجعل قراره نافذاً – إن المسألة الآن مسألة مبادئ وحرية وطن، وأن المجلس الوطني لقيادة الثورة المجتمعين في مبنى الإذاعة قد طلبوا منه الاستسلام عند بوابة وزارة الدفاع دون قيد أو شرط[5]. وكرر قاسم الاتصال به في يوم التاسع من شباط والحديث لعارف أنه أي الزعيم قاسم التمس منه إنقاذ حياته والسماح له بمغادرة البلاد، إلا أن الروح المشحونة بالثأر والانتقام قد سيطرت على أخوة السلاح ولم تشفع مناداة قاسم (الذي كان صائماً في شهر رمضان) الذي وضع في محاكمة سريعة لينفذ به حكم الإعدام رمياً بالرصاص وهو في مبنى الإذاعة، ومعه العقيد فاضل عباس المهداوي (رئيس محكمة الشعب !!) والعميد طه الشيخ احمد مسؤول استخبارات قاسم[6] دون ردود مؤثرة لاستمرار قتال الشيوعيين في ميناء البصرة الذي استمر طيلة نهار يوم التاسع من شباط 1963. والواقع أن ظروف الإطاحة بقاسم وموته جسّدت بطرق عديدة المشاكل البنيوية التي واجهتها السياسة العراقية التي سببها هو نفسه. فالقدرة على تقرير مصير الحكومة تكمّن في أيدي الثوار الناجحين من ضباط الجيش تماماً مثلما اعتمدت سلطته على ضمان ولاء قائد القوة الجوية الأوقاتي وقادة فرق الجيش، وهو ما جعل العداء يتركز على شخصه بل وأنه لا يملك أي دفاع ضد انقلاب عسكري منظم جيداً[7]. وبذلك يكون حزب البعث العربي الاشتراكي قد استلم السلطة فعلياً لأول مرة في تاريخه وهو

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص234.

(2) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص294.

(3) B.B.C ME/1172/A/1 of 11 February 1963.

(4) عبد السلام عارف، قصة الساعات الحاسمة، ثورة 14 تموز تعود لأصحابها، بيروت، 1963، ص49–ص50.

(5) المصدر نفسه، ص50.

(6) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص296.

(7) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص233.

يناضل من أجلها منذ تأسيسه على يد ميشيل عفلق (المسيحي) عام 1947. وبموجب الاستشارة التي تمت مع ميشيل عفلق تم تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة، وقد تألف في البداية من إثني عشر ضابطاً بعثياً وأربعة ضباط قوميين عرب. كان من بينهم رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف (غير بعثي) وأحمد حسن البكر نائب الرئيس، ورئيس الوزراء، واحتل علي صالح السعدي وهو كردي فيلي (شيعي مستعرب) مسؤول حزب البعث منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية. وصالح مهدي عماش وزيراً للدفاع وعبد الستار عبد اللطيف وزيراً للمواصلات وحازم جواد وزير الدولة لشؤون الرئاسة، وطالب شبيب وزيراً للخارجية، وحميد خلخال وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، وجرى إضافة وزيرين من حزب البعث إلى مجلس القيادة هما الدكتور سعدون حمادي وزيراً للإصلاح الزراعي، والدكتور عزت مصطفى وزيراً للصحة[1].

إن ما خفي على مؤسس الحزب ميشيل عفلق وهو يستمع إلى حمدي عبد المجيد عضو القيادة القومية والقطرية إلى أن مجمل خسائر البعثيين في انقلاب (8) شباط قد وصل إلى ثمانين شخصاً، وأن ما لا يقل عن (5000) مواطن عراقي لقوا حتفهم خلال يومي (8-10) شباط[2]. كما فهم عفلق - وهو ما لم يعرفه الكثيرون من البعثيين بعد الانقلاب - أن قائد الحرس القومي المقدم منذر الونداوي - الذي يرتبط بعلاقة قوية مع علي صالح السعدي - أصبح لديه ميلشيات مسلحة تقدر بـ(30000) خلال فترة وجيزة وأنه يخضع لقيادة حزب البعث دون الآخرين بما فيهم رئيس الجمهورية عبد السلام عارف[3]. والحقيقة أن تقارير حزبية وصلت إليه، ورسائل شخصية أن هناك تطرف قوي ضد العناصر الشيوعية في العراق[4]. والأكثر أن عمليات الاعتقال للشيوعيين الذين امتلأت بهم السجون ودور السينما والنوادي ومقر قصر النهاية قد وصلت إلى حدود (7000) سجين، وكانت هذه الاعتقالات تنفذ بموجب قوائم موضوعة سلفاً. ولا يمكن تجنب ارتكاب الخطأ في تقدير المصدر الذي جاءت منه هذه القوائم، أو من هو الذي صاغها بتلك الدقة. ويذكر الكاتب المصري محمد حسنين هيكل (الذي كان على خلاف مع حزب البعث كما هو رئيسه عبد الناصر) أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كانت وراء الأحداث التي مهدت للانقلاب وما بعده، وأن هناك اجتماعات حددتها السفارة البوغسلافية في بيروت، تقول أن بعض البعثيين العراقيين يقيمون اتصالات خفية مع ممثلين للسلطة الأمريكية. ويبدو أن أكثرية القيادة في العراق لم تكن مدركة لما قيل أنه كان يجري، وأن محطة إذاعة سرية تبث من أرض الكويت وتسمع في العراق في يوم (8) شباط وما بعده إلى أن لدى رجال الانقلاب أسماء وعناوين الشيوعيين لغرض اعتقالهم وإعدامهم[5]. ولعل ما يفسر

---

(1) أسندت ثلاث وزارات أخرى إلى أعضاء بارزين في حركة الضباط الأحرار هم: الزعيم الركن ناجي طالب وزيراً للصناعة، والزعيم الركن محمود شيت خطاب وزيراً للبلديات، وثلاثة وزراء مؤيدين لحزب البعث هم: الدكتور عبد الكريم العلي للتخطيط والدكتور أحمد عبد الستار الجواري للتربية والدكتور مسارع الراوي للإرشاد القومي، والكردي بابا علي (ابن الشيخ محمود البرزنجي) للزراعة، والزعيم فؤاد عارف وزيراً للدولة. انظر: حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص317-ص318.

(2) علي صالح السعدي، أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، بيروت، 1964، ص70.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص235.

(4) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص305.

(5) The International Herald Tribune (Paris) 19-20 February 1977.

ذلك، هو أن عواصم دول الجوار للعراق لم تكن على وفاق مع قاسم، فالكويت، هي المحمية البريطانية التي تدر ذهباً أسوداً لبريطانيا حتى وإن سمّت نفسها دولة كما تعرضهُ اليوم، وأن بريطانيا والولايات المتحدة أصحاب فضل على عائلة الصباح في أزمة مطالبة قاسم بضمها عام 1961. وفي لبنان، وهي (ليست على حدود العراق) فإن رئيس جمهوريتها الماروني (كميل شمعون) هو من استدعى قوات المارينز الأمريكية بعد انقلاب (14) تموز 1958، وفي الأردن التي نزلت بها قوات بريطانية أيضاً، فإن الملك الأردني (حسين) وجد في مقتل ابن عمه الملك فيصل الثاني وبقية العائلة المالكة في العراق مأساة إنسانية، كان قادة انقلاب تموز مسؤولين عنها. وفي إيران، اعتبر الشاه محمد رضا بهلوي نفسه مديناً للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتان أعادتاه إلى العرش الملكي عام 1953، ودولته وتركيا لا يزالان في حلف (السنتو). وتجدر الإشارة هنا إلى أن أول لقاء أجراه الزعيم طاهر يحيى مع قيادة الحزب الكردي لقلب نظام حكم عبد الكريم قاسم كان في عام 1962 بعلم جهاز الأمن الإيراني، ليتبعها لقاء آخر ورموزه عبد السلام عارف وأحمد حسن البكر، وطاهر يحيى نفسه. وقد يكون الخبر الأخير ومصدره كردي ويعود إلى عام 1984، أنه تبرير كردي، أريد منه إفهام الآخرين، أن قادة الكرد ليس وحدهم على صلة بالسافاك والموساد والمخابرات المركزية الأمريكية والبريطانية قبل الانقلاب وبعده. ويظهر من اهتمام الدولة المصرية وأجهزة أمنها بعلاقة رموز انقلاب (8) شباط بأجهزة الاستخبارات الأجنبية، أن الجمهورية العربية المتحدة التي زودت تمرد الشواف في الموصل في آذار 1959 بجهاز الإذاعة، لم يكن لها يد في انقلاب الثامن من شباط 1963، وليس لديها إذاعة سرية لتزويد قادة البعث بأسماء القيادات الشيوعية، وأن من شغّل إذاعة الشواف عام 1959م هو الإنكليزي (بيرت وليمز) Bert Williams الذي كان يشتغل في شركة (عين زالة لاستخراج النفط في الموصل)[1].

وزاد من اهتمام مصر عبد الناصر بموضوع ميلشيات الحرس القومي التي استمرت بتمشيط البيوت وأكواخ الطين بحثاً عن الشيوعيين وإعدامهم[2]، لكي يبرر موقف مصر ويؤكد على متانة العلاقات مع السوفيت التي شابها نوع من الفتور في أعقاب فشل تمرد الشواف في الموصل، هذا فضلاً عن تولي عبد السلام عارف التواق للوحدة مع عبد الناصر رئاسة جمهورية العراق.

2. علاقة المخابرات المركزية الأمريكية مع الأكراد والشيوعيين (8 شباط – 18 تشرين الثاني 1963)

إن ما يؤلف لبناء دولة مستقرة متطورة وتتطور وفقاً لتطور العلوم، أن ترتكز على ثلاثة أعمدة: العمود الأول، وحدة القيادة، والثاني، وحدة الهدف، والثالث هو التدرج في إعطاء الصلاحيات وفقاً للمناصب. إن ما جمع المجموعة الانقلابية المؤتلفة كما إرادته الإدارة الأمريكية والبريطانية هي التخلص من قاسم أولاً، ثم تستقوي كل مجموعة لإزاحة الآخرين، وهو ما برز على وجه اليقين مع كل رؤساء جمهورية العراق الذين تناوبوا على السلطة منذ (1958-1979م).

---

(1) هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، ثورة الموصل القومية 1959، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1959، ص101.

(2) في 20 شباط 1963 اعتقل حسين الرضي (السكرتير الأول للحزب الشيوعي العراقي) وقد توفيّ تحت التعذيب. وفي 5 آذار أعلن أن حكم الإعدام قد صدر بحق (الرضي) ومعه (محمد حسين أبو العيس) عضو مكتب سياسي سابق، (وحسن عوينة) (عضو لجنة ارتباط اللجنة المركزية)، وتم تنفيذ الإعدام بحقهم في (7) آذار 1963. انظر: B.B.C ME/1196/A/6 of 11 March, 1963

شكل الانقسام بين رموزه قوة الانقلاب بعد ثلاثة أيام أي منذ الحادي عشر من شباط، عندما اختلف قائد حزب البعث السعدي مع رئيس الدولة (غير البعثي) المشير الركن عبد السلام محمد عارف، ليقول الأول بتهور واستخفاف لحازم جواد (وزير الدولة لشؤون الرئاسة) إن هذا الرجل سيثير لنا المتاعب[1]، ودعت جواد لتشكيل خط مضاد مع طالب شبيب وعارف الذي وصله خبر أن السعدي (يخطط لقتلك)[2]. وكانت أولى الخطوات التآمرية التي أخلّت بوحدة القيادة. وهي التي قادت مجلس قيادة الثورة لتكليف علي صالح السعدي بمنصب وزير الإرشاد وقد فهم مغزى إبعاده عن وزارة الداخلية[3]. وهو ما انعكس على تصرف منذر الونداوي قائد الحرس القومي وعمار علوش رئيس مكتب التحقيق الخاص في قيادة الحرس القومي المرتبطين بمسؤول البعث علي صالح السعدي، وقد أخلّت بوحدة الهدف. لم يكن للتجاوزات المفرطة ضد الشيوعيين إلا أن تثير الخلاف داخل حزب البعث نفسه، الذي ضم دوماً بين صفوفه أناساً جديرين وواعين. وتقول نشرة بعثية بعد الانقلاب وقد تساءلت لمصلحة من هذه السياسة التي فزع منها الناس؟ وهي ما دعت ميشيل عفلق إلى إرسال حمدي عبد المجيد - (عراقي) عضو القيادتين القومية والقطرية - إلى العراق لينبه الزملاء الأعضاء إلى مخاطر الارتجال في إصدار القرارات، حيث أن كل المعسكر الشيوعي يقف ضدنا. ويعرف الرفيق حمدي عبد المجيد كمسؤول في حزب البعث، أنه حذر باستمرار من سياسة سفك الدماء والتعذيب بغض النظر عن الضحايا، وأن خلافاتنا مع الشيوعيين لا يمكنها أن تبرر هذه الوسائل. لقد كان للثورة في أشهرها الأولى حقها المشروع في الدفاع عن نفسها ضد الذين وقفوا في وجهها بقوة السلاح. أما في بغداد فقد بررها علي صالح السعدي بالقول، أن عناصر غير حزبية داخل النظام قد شجعت على ممارسة هذه السياسة وهذا صحيح، ولكن كيف يمكن لحزب البعث أن يتحمل مسؤولية الثورة والحكم في بلد عربي ويسمح لعناصر يمينية التلاعب بالسياسة بهذه السهولة، وهي غير حزبية وعديمة الضمير. وأن من يحاسب في النهاية أمام الرأي العام في الوطن والخارج هو الحزب. وقد أخلّت ممارسة مثل هذه السياسة العرجاء (أوامر القتل والتعذيب) إلى ضياع العمود الثالث في بناء الدولة عبر التدرج في إعطاء الصلاحيات، وقد صدرت ليس من أصحاب المناصب[4].

إن وجود حازم جواد وطالب شبيب وهما عضوان في المجلس الوطني لقيادة الثورة قد اختارا الحفاظ على سمات الخط العروبي نظرا لنفوذ هذا الخط في سلك الضباط. فيما كان خط العسكريين البعثيين قد مثله العميد أحمد حسن البكر، - نائب رئيس الجمهورية - ومعه المقدم الركن صالح مهدي عماش - وزيرا الدفاع - ورئيس أركان الجيش العميد طاهر يحيى، وكان لكل منهم أتباع في الجيش وفي الحزب، وقد بنيت مثل تلك العلاقات ليس على أساس أيديولوجي واضح بقدر ما كان للعلاقة العشائرية. غير أن مهنتهم العسكرية جعلتهم يلتفون حول عبد السلام عارف والعقيد الركن عبد

---

(1) علي صالح السعدي، أزمة حزب البعث ...، المصدر السابق، ص62.

(2) انظر كتاب المنحرفون (الحرس القومي) الذي أصدرته الحكومة العراقية ضد تصرفات عناصر مسيئة من الحرس القومي، ص72-ص43.

(3) علي صالح السعدي، أزمة حزب البعث، المصدر السابق، ص62.

(4) وثيقة داخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أثارها مؤسس الحزب ميشيل عفلق أمام المؤتمر القطري السوري الاستثنائي (2) شباط 1964، ص2.

الغني الراوي وكلاهما ليس لهما علاقة بحزب البعث[1]. ولا يدينون بالولاء لتيار علي صالح السعدي ومنذر توفيق الونداوي. والإدارتين الأمريكية والبريطانية لا تدينان بالولاء للخط العروبي حتى وإن أيدتاهُ في بداية الانقلاب.

إن الشقاق الذي حصل بين عناصر حزب البعث والناصريين العراقيين في أيار/مايو 1963، ومع عبد الناصر نفسه، حول توجهات حزب البعث تحت شعار: وحدة، حرية، اشتراكية قد حملت دوماً تفسيرات مختلفة في عقل الساسة المصريين[2]. وهم يراقبون اشتباكات بالسلاح الناري بين الحرس القومي والقوى الناصرية في بغداد/ الكرخ والموصل بتأييد من هذا الطرف أو ذاك، وهي لا تعني حرصاً على مبادئ حزب البعث وبناء الدولة بقدر الحصول على مغانم مادية عبر الصراع على كرسي الحكم[3]. وهو ما عبرت عنهُ إذاعة (اللجنة العليا لحركة الخارج للدفاع عن الشعب العراقي) التي أنشئت في الثاني والعشرين من آذار 1963 من محطة موجودة في براغ (عاصمة تشيكوسلوفاكيا)[4] وهي تحت يد الشيوعيين الذين نجوا من الاعتقال، واختفوا عن الأنظار. وركز (جمال الحيدري) و (محمد صالح العبلي) عضوا المكتب السياسي اللذان ورثا القيادة المباشرة للحزب محاولة إنقاذ البقية الهاربة من أعضاء الحزب. ولكنها وبتوجيه عن طريق وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (عبر طرف ثالث) الاستفادة من فرصة الشقاق بين قادة الانقلاب لإعادة السيطرة على العاصمة بغداد أولاً. وهو ما حملت مجموعة من الضباط والجنود الشيوعيين في الحادي عشر من حزيران عام 1963 على محاولة السيطرة على قاعدة الرشيد الجوية ومعسكر الرشيد والسجن رقم واحد (في المعسكر) لإطلاق سراح زملائهم الشيوعيين (من ضباط الجيش)[5]. وتمكنهم من احتجاز حازم جواد وطالب شبيب ومنذر الونداوي على خلفية أنهم رموز انقلابية وليس كفريق مفاوض، ليقود فيما بعد قيام عناصر من الحرس القومي الأكثر تطرفاً للانتقام منهم، واعتقال الحيدري والعبليّ وإعدامهما في الحادي والعشرين من تموز 1963. ولم ينته هذا الوضع إلا بسقوط البعث في تشرين الثاني 1963. وفي ذلك التاريخ كانت السجون العراقية تضم بين جنباتها أكثر من (10000) شيوعي[6] من بينهم خمسة من أعضاء اللجنة المركزية من العرب السنة –من مدينة عانة إحدى أقضية محافظة الأنبار على نهر الفرات– وعدد من الضباط الذين أبرزوا أنفسهم بقوة في أي ميدان يدخلونه من ميادين الحياة[7]. وهي في عرف وتقاليد العرب السنة نقطة

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص236.

(2) المصدر نفسهُ، ص237.

(3) صحيفة الحرية (بيروت) الصادرة في 29 نيسان 1963.

(4) ضمت هذه اللجنة مديرها محمد مهدي الجواهري (الشاعر العراقي الشيوعي) ومعه عضويّ اللجنة المركزية عزيز الحاج وفرحان العطية والزعيم الشيوعي المتقاعد هاشم عبد الجبار والوزيرين السابقين الدكتور فيصل السامر والدكتورة نزيهة الدليمي.

(5) بيان مجلس قيادة الثورة في (3) تموز 1963. وتصريح المدعي العام العسكري أثناء محاكمة المشتركين في (التمرد). إذاعة صوت الجماهير في 18 تموز 1963.

(6) إدارة الأمن –الفرع الأول –عام 1967م.

(7) كان أعضاء القيادة المركزية الخمسة من مدينة عانة، من أصل (22) عضو قيادة هم: عزيز شريف مسؤول أنصار السلم، وعزيز الشيخ مسؤول منطقة الحزب الوسطى، وعبد الرحمن شريف مسؤول العلاقات مع الأحزاب الوطنية، وعامر عبد الله. أما الضباط، فكان على رأسهم الزعيم الركن جلال الأوقاتي قائد سلاح الجو والمقرب من الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، والعقيد المهندس رجب عبد المجيد عضو لجنة الاحتياط للضباط الأحرار. وكان لديهم حمدي عبد المجيد عضو القيادتين

سوداء دونت في سجلاتهم، وعلى عوائلهم دون بقية المحافظات السنية التي بقيت محافظة على علاقاتها الناصعة مع دين الإسلام. ودفعت الأحداث هؤلاء للخروج من بغداد والاختباء إما في الريف أو دول أوروبا الشرقية الشيوعية، أو في منطقة كردستان العراق لتأليب القيادة الكردية على الحصول على مطالب من قادة الانقلاب المختلفين مع الكرد على نفط كركوك، ومناطق أخرى في البلاد. الأمر الذي دفع البارزاني إلى وقف إطلاق النار كما وعد قادة الانقلاب، لتدخل الحكومة الجديدة المنقسمة على نفسها في مفاوضات مع الحزب الديمقراطي الكردي، حين تحدث أمين سر حزب البعث عن المصالحة الوطنية (بوجود وزيرين كرديين) في الحكومة، ورفع الحظر الاقتصادي عن شمال البلاد، وانسحاب وحدات من الجيش العراقي من بعض المواقع التي دخلتها بناءاً على أوامر قاسم[1]. وكان بإمكان الطرفين السعدي والبارزاني التوصل إلى حلول وسطية مقبولة للحكم الذاتي للأكراد طالما كان الحديث بين عراقيين يؤمنون بوحدة الوطن الواحد ودون تغذية من دول إقليمية أو غربية لحقن الدماء. ويظهر من سير المفاوضات بين الحكومة المركزية (بغداد) والقيادة الكردية ومقرها في قرية برزان[2]، إن الحكومة عازمة على إعطاء حكم ذاتي إداري، وهو أقصى ما تتمكن عليه حكومة البعث، وقادة الانقلاب ذوي الخلفيات الاجتماعية والحزبية المختلفة[3]. ورموز القيادة الكردية الغير محررة أيديهم من طوق وتأثير المحيط الإقليمي والدولي لإعطاء مزيد من الحقوق والتوسع الجغرافي للأكراد[4]. إن الطرق على إجراء مفاوضات رسمية كلما تنبه الأكراد إلى مطلب مع حكومة بغداد، قد أوحت لرجل الشارع والمثقف والضابط وكأن القيادة الكردية تتصرف باستقلالية أو هي بمثابة الدولة طالما (لغة الأكراد وملابسهم) تختلف عن أبناء العرب السنة والشيعة. ثم بات الحديث أن الأكراد والإيرانيين والأتراك والأفغان أنهم ينتمون إلى الجنس الآري أي (النبيل)، مثلما هو الشعب الألماني وقائدهم (هتلر). دون ذكر أن القرآن الكريم الذي يجمع كل هؤلاء مكتوب باللغة العربية، وإن لغة أهل الجنة هي العربية، وأن أنبياء وأولياء الله الصالحين قد ولدوا في أرض العرب، وأن العراق على الأقل كان مفتاح انطلاق جيوش العرب المسلمين التي حررت الجنس الآري من الأصنام والعبودية حتى أوصلت الإسلام (غير المسيّس) إلى جنوب فرنسا عام 732م. إلا أن الحديث الكردي المسيّس هو من أوجد للأكراد مطالب في ولاية كردية مترامية الأطراف يديرها الأكراد حصرياً، وتدافع عنها قوات البيشمركة المسلحة حصرياً، ونظام مالي يرتكز على ضرائب محلية، ونسبة ثابتة من ميزانية

القطرية والقومية لحزب البعث، وعلي شكر رئيس اتحاد نقابات العمال وتوفيق منير نائب رئيس حركة أنصار السلم. انظر: حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص309-312.

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص235.

(2) تقع قرية بارزان – وتعني باللغة الكردية أرض الهجرة – على بعد (80) كيلومتراً شمال مدينة أربيل الكردية (ضمن إقليم كردستان). وهي قرية جبلة وكبيرة، فيها أراضي زراعية مثمرة وهواؤها نقي وعليل نظراً لوقوعها على سفح جبل شيرين على مقربة من نهر الزاب الكبير الذي يصب في نهر دجلة. ويقول الملا مصطفى البارزاني خلال حواراته مع المستشارين الإسرائيليين أن عائلته سكنت هذه القرية منذ 1270 عاماً. انظر: شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص49.

(3) كان طالب شبيب (شيوعيا بين 1948-1951)، وحازم جواد مطرود من المعهد العالي للمعلمين لأسباب سياسية، وأتم (3) سنوات دراسة في كلية الهندسة (جامعة لندن). انظر: حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص284.

(4) يجد البارزاني وجلال الطالباني أن إيران هي النافذة الوحيدة للثورة الكردية على العالم الخارجي وشريان الحياة لها. كما هي المورّد الرئيسي للمال والسلاح من قيادة السافاك الإيراني التي أشرفت على تدريب بعض قوات البيشمركة الكردية داخل الأراضي الإيرانية. انظر: عبد الله أحمد رسول النشدري، المصدر السابق، ص110.

الدولة، والمشاركة بالمخزون النفطي (في باطن الأرض وعلى ظهرها)، وأن تكون كركوك النفطية ومناطق تسكنها عوائل كردية في محافظات الموصل وديالى وصلاح الدين ضمن ولاية كردستان العراق، دون التخلي عن المناصب الأساسية في سلطة بغداد لحماية حقوق الأكراد. وهو ما لم تقتنع به حكومة بغداد (السنية) كما لم يقبل به العرب الشيعة في الجنوب[1].

وفي مرات عديدة أريد به إحراج الحاكم السني، أن التفاوض مع الأكراد وإعطاءهم مطالب أكثر من استحقاق نسبتهم البالغة 20٪ وكأنه على حساب نسبة العرب البالغة 80٪ من مجموع سكان العراق. وأن ضعف الحالة الاقتصادية قد يدفع العرب الشيعة إلى المطالبة بحكم ذاتي لكي يتمتعوا بنفط محافظتي البصرة والعمارة الوفير، وربما تريدها محافظة ديالى أو الموصل، وهو أقل ما يقال عنه أنه تفتيت لوحدة العراق لتعود المعارك مجدداً في شمال العراق بين الجيش العراقي وقوات البيشمركة الكردية، وتمكن الأول من تحقيق نجاحات بما فيها الاستيلاء على معقل البارزاني (برزان)، وحشر التمرد الكري في المناطق الجبلية الوعرة على طول الحدود الإيرانية التركية العراقية[2]. ولكنها حرب باهظة التكاليف بالأرواح والمعدات العسكرية وهو ما تريده أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية –كما سيظهر في الفصول اللاحقة –التي أوحت إلى قادة الانقلاب بما فيهم قائد الحزب علي صالح السعدي أن ترحيلهُ من وزارة الداخلية إلى وزارة الإرشاد يعني أنهُ سيكون في وظائف الدرجة الثانية وخارج السلطة، وهو ما يتطلب منه المناورة لكي يفوز في المؤتمر القومي السادس في تشرين الأول 1963م[3].

3. علي صالح السعدي ينجح في المؤتمر القومي للحزب ويطرد في المؤتمر القطري (تشرين أول – تشرين الثاني 1963)

عزم علي صالح السعدي وهو أمين سر حزب البعث في العراق على إحراج خصومه من أصحاب التيار العروبي –طالب شبيب وحازم جواد، ومعهم الكتلة العسكرية المتكتلة حول رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف – في تبني خط آخر بتأييده للماركسية. وهو يتحدث مع كادر الحزب عن التخطيط الاشتراكي والمزارع التعاونية وسيطرة العمال على وسائل الإنتاج في أيلول 1963[4]. ولأجل تعزيز مركزه داخل الحزب، فقد انتخب ثلاثة من حلفائه من مؤيدي الفكر الماركسي هم، حمدي عبد المجيد، ومحسن الشيخ راضي، وهاني الفكيكي في القيادة القطرية الجديدة في الثالث عشر من تموز 1963، وقد تخلص من أحد خصومه طالب شبيب، دون حازم جواد[5]. ووجدها عبد السلام عارف وهو رئيس جمهورية لعبة سخيفة لأن يعزلوا وزير خارجيته طالب شبيب حتى بدون أخذ رأيه، وقد يأتي يوم آخر لإزالته عن المنصب في اجتماع تآمري آخر وهو ما أثار دهشة قيادة حزب البعث الذي ترى فيه حزباً عربياً قومياً، ينظر إلى الاشتراكية بأنها التحكم بوسائل الإنتاج بطريقة علمية، وروادها ممتلئين روحاً[6]. وربما كان السعدي في طروحاته يريد الميل إلى الاتحاد

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص235.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص236.

(3) علي صالح السعدي، أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي، المصدر السابق، ص132.

(4) تصريحات علي صالح السعدي لمراسل صحيفة بيروت في 20 أيلول 1963.

(5) حزب البعث (جناح السعدي)، أزمة الحزب، المصدر السابق، ص655.

(6) علي صالح السعدي، أزمة حزب البعث ....، المصدر السابق، ص133.

السوفيتي لإقناعه استئناف المساعدات العسكرية لجيش العراق، وأن يده نظيفة في ما حصل للشيوعيين من مجازر[1]. ولكن الأكيد في طروحات السعدي أنه أراد التوليف مع قائد الحزب في سورية (حمود الشوفي)، الذي نجح في انقلاب آذار 1963 وهو درزي من مواليد عام 1933 ومعهُ بعض رموز الاستخبارات السورية من العقداء العلويين صلاح جديد، وحافظ أسد ومحمد عمران وهي تسمية تحمل معنى مع الضباط الأربعة في حركة الكيلاني عام 1941، ولكن التسمية في عام 1963 لا تخلو من مسحه طائفية –وسيكون لها دور في مستقبل سورية لاحقاً- وهم الذين قادوا حملة تطهير ضد الضباط الناصريين، وضد القيادة الشرعية للحزب فيما بعد للفوز بمقاعد المؤتمر القومي[2]، والواقع أن رئيس الجمهورية عبد السلام عارف حاول في آب 1963 العمل على إجراء مصالحة بين عبد الناصر والبعثيين التي أثارها النزاع في بغداد حول الحرس القومي، ليقول عنها العقيد السوري محمد عمران الذي زار بغداد، أن الأمور في الجيش لم تكن تسير في صالح البعثيين وأن عارف قد تغيّر وهو يتآمر على الحزب[3]. وفي موضوع الخلاف حول دور الحرس القومي، نجد أن أعداده قد قفزت بين أيار/ مايو وحتى آب 1963 من (21000 إلى 34000) وهم في الأصل من مؤيدي وأنصار وأصدقاء الحزب، وقد ضمت المتحمسين والباحثين عن المغامرة[4]. ولعل ما أثار فزع الكثيرين ومنهم القياديين في حزب البعث نفسه، أن قائد الحرس القومي منذر توفيق الونداوي بقي يتلقى الأوامر المباشرة من علي صالح السعدي حتى بعد أن أمر المجلس الوطني لقيادة الثورة تبديل زعامته[5]. إن تصاعد سلطة السعدي والونداوي وجد نوعاً من الازدواجية العسكرية، وتصرف قيادة الحرس كما لو كانت هي السلطة العليا في البلاد، لتقود إلى حد تهوّر البعض، عندما حاولت عناصر سيئة من الحرس القومي إيقاف ضباط الجيش للتفتيش وإساءة معاملتهم، وهي ما عملت به المقاومة الشعبية الشيوعية مع ضباط الجيش في عهد عبد الكريم قاسم[6]. ونجحت في جعل نفسها مكروهة أمام الناس وفي صفوف قيادة الحزب[7]، وقادت مؤسس الحزب ميشيل عفلق بالقول بَدأت أشعر بالقلق من فرديتهم وطريقتهم الطائشة في تصريف الأمور. واكتشفتُ والقول لعفلق أنهم ليسوا من عيار قيادة بلد وشعبٍ، وتحدث عن نزوات وارتجال ونزاعات شخصية وتسابق إلى المناصب[8]. انتبه الحاضرون أثناء انعقاد المؤتمر القومي السادس في دمشق 1963 إلى سيطرة (السعدي والشوفي) على جلسات المؤتمر منذ اليوم الأول لانعقاده[9]، وكان جناح السعدي يعمل بدهاء لدفع البعثيين المعارضين إلى عدم تفويت الفرصة التي لاحت أمامهم لتسلم مناصب قيادية جديدة، فيما كان مؤسس الحزب عفلق يلعب دورين في آنٍ واحد: فهو يظهر عدم التحيّز في العلن أما في

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص238.

(2) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص469.

(3) ملاحظات الرفيق محمد عمران أمام المؤتمر القطري السوري الاستثنائي شباط 1964، ص2-ص3.

(4) سياسة الحكومة العراقية تجاه المنحرفين.

(5) وثيقة داخلية لحزب البعث، لتفسير الأزمة الداخلية وتقييم تجربة الحزب شباط 1964، ص4.

(6) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص325.

(7) المصدر نفسه، ص325.

(8) مداخلة للرفيق ميشيل عفلق في المؤتمر القطري السوري الاستثنائي (2) شباط 1964.

(9) انظر قرارات المؤتمر القومي السادس المنعقد في دمشق 28 تشرين الأول 1963.

الخفاء فكان يؤيد خصوم السعدي والشوفي[1]. ودفعته لأن يعلق داخل أروقة المؤتمر القومي بكلام فيه مسحة من العصبية لمرارة التجربة العراقية بالقول: ما هو هذا التكتل والمراوغة والمغالطة الكلامية، وما معنى أن يتحول البعثيون إلى رجال من هذا النوع وهم يمسكون بأيديهم مصائر الملايين، ويستطرد في الحديث على أي أساس وصلتم إلى القيادة، هل هو لتمهيد الطريق أمام فلان وفلان اللذين كانوا قبل سنة أعضاء في الحزب الشيوعي لكي يتآمروا على مبادئنا[2]، وكان فيما قصده، هاني الفكيكي (عضو أنصار السلام الشيوعي 1951-1954) ومحسن الشيخ راضي الموصوف بالشيوعية[3]، وبالرغم من بقاء عفلق على رأس القيادة القومية، إلا أن المؤتمر وما تمخض عنه زاد من الانقسامات داخل الحزب بل وتعمقت أكثر بانتظار من يملك قوة السلاح الحاسم.

أ. الدبابة بدل الطائرة لحسم الموقف على الأرض (11) تشرين الثاني 1963

انتخب ميشيل عفلق بالإجماع ليكون على رأس القيادة القومية في المؤتمر القومي السادس المنعقد في دمشق 1963. بالرغم من أن رئاسة المؤتمر لم تأذن له بالكلام عندما أراد التعليق في أحد المرات. وكما يقول هو (أي عفلق) أنهم أرادوه (جسراً للعبور) وهي اللعبة التي خطط لها (السعدي والشوفي) لإظهار التزامهما بديمقراطية الحزب وفق النظام الداخلي وتفويت الفرصة على المشككين بنزاهة وشرعية القيادة القطرية في كل من سورية والعراق[4]. والحقيقة، أن عفلق كان يرى من خلف المنظار أن (السعدي والشوفي) هما وراء التكتلات الحزبية وهما السبب في تمزيق وحدة الحزب، وأن الشعبين السوري والعراقي اللذين ابتهجا بنهج التغيير في شباط وآذار 1963 قد امتعضوا من الحزب في غضون أشهر بسبب تكالب القيادتين على كراسي السلطة. وظهر بوضوح مغزى تحالف السعدي والونداوي على بقاء الحرس القومي كقوة بأيديهما، وأن صدور مرسوم جمهوري في الأول من تشرين الثاني عام 1963 بتبديل الونداوي بالمقدم عبد الستار عبد اللطيف (وهو عسكري غير سياسي) يعني بمثابة الانقلاب عليهما شخصياً[5]. ولأجل تلافي ما حصل، تشبث علي صالح السعدي بقرارات المؤتمر القومي في زيادة عدد أعضاء القيادة القطرية من ثمانية إلى ستة عشر عضواً، وذلك بعقد مؤتمر استثنائي في بغداد في الحادي عشر من تشرين الثاني 1963، معتقداً أن الغلبة ستكون له ولأتباعه. إلا أن المفاجأة التي لم يكن السعدي والونداوي يعرفان بها، أن انقلاباً يقوده المقدم محمد المهداوي (آمر كتيبة الدبابات الثالثة) ومعه أربعة عشر ضابطاً مسلحاً،

---

(1) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص337.

(2) مداخلة الرفيق ميشيل عفلق، خلال انعقاد المؤتمر القومي السادس.

(3) تكتل حول السعدي حمدي عبد المجيد ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي، وقاعدة واسعة من الحرس القومي، ونقابات العمال، وعدد من الضباط البعثيين أبرزهم خالد مكي الهاشمي (معاون رئيس الأركان)، ومنذر الونداوي .... فيما تكتل حول رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف، كل من حازم جواد، والعسكريين طاهر يحيى (رئيس الأركان) وحردان التكريتي قائد سلاح الطيران، وعبد الستار عبد اللطيف وزير المواصلات والمقدم محمد المهداوي (آمر كتيبة الدبابات الثالثة) وهي قوة لها تأثير نظراً لقوة تسليحها (بالمقارنة مع الأسلحة الخفيفة التي يحملها الحرس القومي). أما البكر وصالح مهدي عماش فقد اتخذا خطاً وسطاً بين الفرقاء لئلا يكونا سبباً في فشل تجربة الحزب التي أوصلتهم إلى السلطة لأول مرة في التاريخ. انظر: حزب البعث (جناح علي صالح السعدي)، أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي، ص58-ص59.

(4) مداخلة الرفيق ميشيل عفلق (المداخلة الأولى) خلال المؤتمر، ص8-ص10.

(5) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص337.

ليطلب (المهداوي وليس الونداوي) الكلام قائلاً أخبرني فيلسوف الحزب، الرفيق ميشيل عفلق، أن عصابة استبدت بمقدرات الحزب في سورية والعراق، ولذا يجب القضاء عليهما[1]. وقادت إلى إجراء انتخابات لقيادة قطرية جديدة وسط فوهات البنادق المصوبة على مجموعة السعدي. ولأجل إنجاز الهدف للآخرين تم عزل الونداوي عن السعدي، ليظهر مع الفائزين[2]، وحجز السعدي وحمدي عبد المجيد ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وأبو طالب عبد المطلب الهاشمي (معاون قائد الحرس القومي) ليرسلوا بطائرة متوجهة إلى إسبانيا دون قتلهم. أما رئيس الجمهورية عارف ومعه شقيقه العميد عبد الرحمن عارف قائد الفرقة الخامسة، والعميد الركن إبراهيم فيصل الأنصاري قائد الفرقة الثانية (قومي) والزعيم الركن عبد الكريم فرحان قائد الفرقة الأولى، والعقيد سعيد صليبي آمر الانضباط العسكري، والزعيم الجوي حردان التكريتي قائد سلاح الجو، إضافة إلى رئيس الأركان طاهر يحيى. فقد بقوا يترقبون الموقف دون حراك وهم يرون شباباً من الحرس القومي بأسلحتهم يقيمون الحواجز في شوارع بغداد في الثالث عشر من تشرين الثاني لتفتيش واعتقال من يريدون، ويهاجمون مخافر الشرطة ومكاتب البرق والهاتف، ومقر الإذاعة نفسها. والأهم عند رئيس الجمهورية عارف أن الونداوي قد تجاسر كثيراً عندما استخدم طائرة مقاتلة، وأخرى لطيار بعثي بالإغارة على قاعدة الرشيد الجوية لتدمير خمس طائرات مقاتلة من طراز (ميغ) جاثمة على الأرض، وصاروخ آخر على مقر إقامة الرئيس عارف نفسه[3]. وهي حالة غير مسبوقة في عرف وتقاليد رؤساء الدول حتى وهي تطرب البعثات الدبلوماسية الغربية في بغداد لنقل الخبر إلى دولهم. ومثلت درجة من ضعف الولاء للوطن وثرواته التي يركضون خلفها، وقد ميّزها العارفون عندما قارنوها بحكم عبد الكريم قاسم، أن الأخير كقائد وطني لا شائبة في وطنيته أميناً على ثروات العراق، نظيف اليد، لم يسعَ لتحقيق مكسب مادي أو غير مادي لنفسه أو لعائلته. وهو ما يذكره الرئيس عبد السلام عارف له. وأن الأخير الذي لم يُبلَّغ بوصول الرئيس السوري أمين الحافظ بصحبة ميشيل عفلق، – بعد استغاثة البكر وعماش –، ولم يستقبله كما تقتضي تقاليد الرؤساء بين الدول في الرابع عشر من تشرين الثاني 1963[4]، هو نتيجة لفعاليات ميليشيات الحرس القومي وقيادته التي طلبت بإعادة السعدي ورفاقه كشرط لإنهاء المظاهر المسلحة في الشوارع[5]. تصرفت القيادة القومية بناءً على طلب قيادة فرع بغداد للحزب وكأنها الحاكم الفعلي للعراق، بدون استشارة رئيس الجمهورية الذي فقد حازم جواد وزير الداخلية، وطالب شبيب وزير الخارجية بنفيهما خارج البلاد كتسوية مع جماعة السعدي[6].

---

(1) فسر علي صالح السعدي حركة المهداوي للتأثير على الأحداث الحزبية في سورية، ولكن الحقيقة هي التخلص من السعدي والشوفي.

(2) تألفت القيادة القطرية الجديدة من كل من محمد المهداوي، حازم جواد، طالب شبيب، عبد الستار عبد اللطيف، طاهر يحيى، أحمد حسن البكر، صالح مهدي عماش، طارق عزيز، عدنان القصاب، عبد الستار الدوري، علي عريم، كريم شنتاف، فؤاد شاكر مصطفى، حسن الحاج وادي، فائق البزاز، ومنذر الونداوي. انظر: B.B.C ME /1404/A/4 of 14 Nov. 1963.

(3) B.B.C ME /1404/A/4 of 14 Nov. 1963.

(4) صحيفة الأخبار اللبنانية الصادرة في (15) تشرين الثاني 1963م.

(5) صحيفة وعي العمال العدد (32) الصادرة في (16) تشرين الثاني 1963م.

(6) المصدر نفسه.

ب. انقلاب رئيس الجمهورية عبد السلام عارف على قيادة البعث لتصحيح المسار القومي في (18) تشرين الثاني 1963م

بات من الواضح في العراق، أن تبديل رأس الدولة والجلوس على كرسي الحكم الوثير إنما يتم عبر المؤسسة العسكرية، أي عبر الانقلاب الذي تستخدم فيه الأسلحة الخفيفة والثقيلة بما فيها الدبابات على الأغلب لترجيح كفة المتنفذين الطامحين للسلطة. إن انقلاب بكر صدقي وهو الأول من نوعه قد جرى بتنسيق مع الملك غازي والسفارة البريطانية وتمكن من الإطاحة بحكومة ياسين الهاشمي عام 1963. وخلال حركة مايس 1941 هرب الوصي عبد الإله خارج العراق. أما في انقلاب تموز 1958 فقد تمكن فوج مشاة من لواء المشاة العشرين بقيادة العقيد الركن عبد السلام عارف من السيطرة على مقاليد بغداد وإنهاء الملكية. وهو ما فعله البعثيون والقوميون في انقلاب الثامن من شباط 1963م.

في مصر، وجد الرئيس جمال عبد الناصر أن نفوذه وشعبيته في سورية والعراق قد اهتزت بعد انفصال سورية عنها عام 1961، وسيطرة الشيوعية في العراق بعد اعتقال عبد السلام محمد عارف (التواق للوحدة مع عبد الناصر) عام 1958م. وفي تفكير حلفاءه السوفييت، أن عبد الناصر قد ضيّع عليهم بناء الهلال الشيوعي المنوي إنجازه من إيران والعراق وسورية للوقوف بوجه حلف بغداد المشكل أصلاً لوقف زحف السوفييت إلى مناطق الخليج النفطية. وجاءت الفرصة المواتية لأجهزة المخابرات المصرية لإقناع عبد السلام عارف في تشرين الثاني 1963 لإنجاز انقلاب ضد خصومه طالما أن مقاليد القوة العسكرية هي بيد أصدقائه من الضباط (البعثيين والناصريين وضباط عشيرته) ومنهم شقيقه العميد عبد الرحمن عارف الذي كان على رأس قيادة الفرقة الخامسة[1].

إن نجاح الانقلاب على يد عبد السلام عارف سيعوض ناصر فقدان سورية التي باتت تحت حكم الضباط العلويين في حزب البعث، وهم غير مستعدين لإعطاء مرونة لنفوذ ناصري جديد بعد ثلاث سنوات من الاتحاد. إن سجن عبد السلام عارف في زمن حكم قاسم لثلاث سنوات قد أكسبه مزيداً من النضوج والتأني والحذر في اتخاذ القرارات الخطيرة. إلا أن الحذر الذي لازمه سرعان ما تبدّد وهو يستمع من الزعيم طاهر يحيى رئيس الأركان والزعيم الجوي حردان التكريتي قائد سلاح الجو (كلاهما من مدينة تكريت) أنهم تواقين ليس لتولي مناصب عليا في الدولة، وإنما لأن قياديي حزب البعث قد أفصحوا عن أنفسهم أنهم ليسوا حزباً بالمعنى المطلوب، وإنما مجموعات اتحدت مع بعضها لأسباب أيديولوجية وبعضها لأسباب مهنية ومصلحية[2]. دون نظرة مسؤولية على وحدة البلاد وتطورها السياسي فضلاً عن تهميش دور رئيس الجمهورية في مناسبات عديدة. لتدعو الرئيس المشير الركن عبد السلام محمد عارف إلى إصدار أوامره لوحدات الجيش، وسلاح الجو الموالية له لتنفيذ انقلاب جديد ضد قيادة حزب البعث الهشة، أطلق عليه انقلاب الثامن عشر من تشرين الثاني 1963[3].

---

(1) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص341.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص239.

(3) عند فجر الثامن عشر من تشرين الثاني 1963م قامت طائرات مقاتلة من قاعدة الرشيد الجوية بقصف مقر قيادة الحرس القومي في الأعظمية. وظهور وحدات مدرعة للسيطرة على مفارق الطرق، بما فيها مبنى الإذاعة والمراسلات في منطقة أبو غريب، والبنك المركزي، ومباني الهاتف والبرق. انظر: صحيفة الحياة اللبنانية الصادرة في 19 شباط 1963.

ومع استمرار الهجمات السريعة على مقرات أخرى للحرس في أماكن متفرقة من بغداد والمدن الرئيسية، أصبحت جميع المعسكرات والقواعد الجوية في البلاد تحت سيطرة الجيش[1]. وعند غروب شمس يوم الثامن عشر من تشرين الثاني كان لواء المشاة العشرين (لواء الرئيس عارف عام 1958) قد وضع يديه على كل المنشآت والمرافق الحيوية وقد أنهت كل مقاومة للحرس القومي[2].

وكحالة طبيعية في بلد مثل العراق، الذي بدأ فيه أول انقلاب عسكري عام 1936 واعتبر المعلم الأول لمن يريد إنجاز انقلاب، اعتمد الرئيس عبد السلام عارف –الذي أصبح القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس قيادة الثورة، ورئيس الجمهورية –على شقيقه الزعيم عبد الرحمن عارف ليكون في منصب رئيس الأركان العامة بالوكالة، والعقيد سعيد صليبي من عشيرته (الجميلات) بمنصب آمر حامية بغداد والعقيد الركن هادي خماس مديراً للاستخبارات[3]، وسلطات استثنائية لهُ لمدة سنة واحدة تجدد تلقائياً إذا لزم الأمر[4]. كما حوّل الرئيس عارف لواء المشاة العشرين إلى لواء الحرس الجمهوري الذي ضم ثلاثة أفواج مشاة وكتيبة دبابات، وهو المعوّل عليه، وأداة الرئيس الأساسية للحفاظ على موقعه السياسي[5].

شكلت مصر بزعامة عبد الناصر مثالاً مغرياً للرئيس عبد السلام عارف لبناء دولة قوية مستقرة بعد ثلاثة انقلابات دموية بدأت منذ قيام النظام الجمهوري. إنها رغبة ونزعة عارف التي تحمس لها العسكريون المحيطون به دون التفكير جلياً بمكونات المجتمعين العراقي والمصري. إن تجربة الثورة المصرية التي قادها عبد الناصر عام 1952 قد سبقت تجربة عارف بعشر سنين، وهي فترة ليست بالقصيرة لتطبيق البرنامج الاشتراكي على شعب –فقير وبسيط في عيشه– تتكامل فيه الوحدة الفكرية دون الضرب على وتر الطائفية بين السنة والشيعة، والنزعة القومية للأكراد، وأخرى للتركمان في رفض هذا البرنامج أو قبوله، وربما تحتاج الحكومة العراقية إلى عشر سنوات من المفاوضات لكي تقنع ملاكي الأراضي من شيوخ العرب (شيعة وسنة) وأغوات الأكراد لبناء اشتراكي ينعدم فيه الظلم لطبقات المجتمع الفقيرة. ومع هذه الفوارق، فهناك ثمة شيء آخر يتجلى في شخصية عبد الناصر وشعبيته داخل مصر وهي كافية لتذويب أي معارضة لبرنامجه الاشتراكي الذي شارك فيه الخبراء السوفييت بقوة بغض النظر عن النوايا، هذا فضلاً عن القوة الشرائية بين الفرد العراقي والمصري نظراً لتوفر مادة النفط وهي وفيرة في العراق دون مصر. شكل الرئيس عارف ائتلافاً عسكرياً ضم العارفيين من عشيرته الجميلات (محافظة الأنبار) والعسكريين البعثيين والناصريين. وباستثناء أحمد حسن البكر الذي لم يشارك في الانقلاب[6]، وأصبح نائب رئيس الجمهورية، فإن منصب وزير الدفاع ونائب القائد العام للقوات المسلحة كان من نصيب حردان التكريتي، ومنصب رئيس الوزراء من حصة طاهر يحيى ووزارة الداخلية من حصة رشيد مصلح

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص239.

(2) B.B.C ME/1406/A/19 Nov. 1963.

(3) تم تعيين سعيد صليبي وعبد الرحمن عارف رسمياً بمنصبيهما اعتباراً من 16 كانون الأول 1963 بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (1178). انظر جريدة الوقائع العراقية العدد (896) في 28 كانون الأول 1963.

(4) قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (1) في 18 تشرين الثاني 1963.

(5) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص342.

(6) حديث أجرته صحيفة الحياة اللبنانية مع عبد الرحمن عارف في (اسطنبول) تركيا في 18 شباط 1970.

(وكلهم بالولادة من مدينة تكريت)[1]. ولكي يضمن عارف صداقة وطيدة مع عبد الناصر، فقد وزع الرئيس عارف عليهم مناصب وزارية منها وزارة الخارجية، والإرشاد، ومناصب عسكرية مرموقة مثل مدير الاستخبارات الذي حظي به العقيد الركن هادي خماس، وقائد سلاح الجو، العقيد الركن الجوي عارف عبد الرزاق الكبيسي[2]. وبالإجمال، اعتمد عارف على الانتماء القبلي لتوطيد نفوذه في القوات المسلحة[3] كما فهم قواعد اللعبة (وهو الأكثر تكتماً وميلاً إلى التخطيط) في تفكيك حزب البعث ومضاعفة الانقسامات بين أعضائه، عندما أخرج المقدم عبد الستار عبد اللطيف من وزارة المواصلات في الرابع من كانون 1963 (قبل أن يمضي شهر واحد على تعيينه) ليتبعه حردان التكريتي الذي أزاحه من منصب وزير الدفاع في السادس عشر منه، كما ألغى منصب نائب الرئيس، ليكون البكر سفيراً في وزارة الخارجية في بداية كانون الثاني 1964[4]. وهي إشارات حملت التقرب مع عبد الناصر حيث لم يخرج أحداً من مؤيديه، وكان بمثابة انقلاب صامت ضد رموز أهل تكريت في وقت مبكر، وهم دون قدرة على تحريك دبابة أو طائرة لتبديل الموقف.

إن إصدار مراسيم جمهورية في تموز 1964 من قبل الرئيس عارف لتأميم المصارف وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية الكبرى في العراق، هو اختزال للزمن وتقليص للفجوة لتوحيد قوى الشعبين المصري والعراقي، وهو ما دعا عارف إلى الإعلان عن تأسيس حزب سياسي على غرار الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر معتقداً أن ذلك تقدم يقود إلى مطابقة المؤسسات العراقية مع نظيرتها المصرية[5]. إلا أن خطوة التأميم قد حدّ من توسع شركة النفط العراقية بموجب القانون رقم (80)، وأن أطرافه أجنبية وليست محلية، ناسياً أن مصدر الدخل الأساسي للعراق يأتي عن طريق النفط[6]. وهو ما أثار الأقليات الكردية والتركمانية، وحتى بعض العرب الشيعة، في أن يكون العنصر العروبي هو القائد دوماً، وهي على حساب الأقليات على قاعدة أن الكردية هي القومية الثانية والتركمانية هي الثالثة في المجتمع العراقي، فيما وَجد العرب الشيعة، أن مستقبل هذا (الاتحاد) في ظل تركيبة المجتمع العراقي ليس بالنموذج الذي انتهت فيه الجمهورية العربية المتحدة (بين مصر وسورية بعد ثلاث سنوات)، هذا إذا ما طال التشكيك بالرغبة المصرية لتحسين اقتصادها من نفط العراق.

إن التركيز على بناء الوحدة العربية كما ذكره الدستور المؤقت بين البلدين في أيار/ مايو 1964، قد وجد صداه في رد الفعل على عملية تأميم المصارف والشركات في العراق، وقيام العديد من أصحاب رؤوس الأموال بتهريب أموالهم خارج البلاد، وإلى تراجع ملموس في الإنتاج. وبحلول خريف عام 1964 كان هناك ما لا يقل عن (20287) عاملاً عاطلاً عن العمل[7]. فيما عبرت أوساط وجمعيات إسلامية في العراق من الطائفتين السنة والشيعة عن احتجاجها على النموذج الاشتراكي المصري واعتبرت ذلك انتهاكاً للملكية الخاصة للعراقيين بل ومخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وهي لا

---

(1) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص342.

(2) ماريون فاروق سلوغلت، وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص134.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص240.

(4) المصدر نفسه، ص241.

(5) شمل التأميم (32) مؤسسة صناعية وتجارية، واتخذت الإجراءات اللازمة لتخصيص (25٪) من أرباح الشركات المؤممة للعمال والموظفين العاملين فيها. انظر: جريدة الرأي الصادرة في 15 تموز 1964.

(6) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص242.

(7) شكري صالح زكي، تقرير حول السياسة الاقتصادية في العراق، كانون الأول 1965، ص12.

تختلف عن تدابير عبد الكريم قاسم إزاء عمليات الإصلاح الزراعي المخالفة لمبدأ الملكية والشريعة الإسلامية، ليعترف عبد السلام عارف أن تأثير علماء الدين الشيعة ليس على نمط علماء الدين المصريين الذين يرون في تطبيق الاشتراكية ما ينقذهم من جوع محدّق في ظل محدودية المصادر الطبيعية لديهم[1]. وهو ما استثمرته مجموعة بعثية في الرابع من أيلول 1964 في محاولة للاستيلاء على السلطة وكشفتْ أجهزة المخابرات المصرية للرئيس عارف[2]. أما في شمال العراق، فقد توصل عارف (بناءاً على نصيحة عبد الناصر) إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مع البارزاني من دون استشارة المكتب السياسي في الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يرأسه إبراهيم أحمد وجلال الطالباني، لتعود اللعبة القديمة –الجديدة – المستمرة مع الأجنبي الإيراني والبريطاني، ويظهر أن جلال الطالباني دوماً ما يلجأ إلى تلقي الحكمة ليس من بغداد في شهري تموز وآب لارتفاع درجات الحرارة فيها، وإنما في لندن (عاصمة الضباب) لتفصح له عن الطريقة التي يلعب بها الكرد مع حكومة عارف الناصرية غير البعثية وسط برودة الأجواء.

أولاً: جلال الطالباني في مهمة جديدة مع خبير الخارجية البريطاني

لم يكن المحامي جلال الطالباني –الذي تخرج من كلية الحقوق في بغداد عام 1959 –ذات نفوذ عشائري كما هو حال مصطفى البارزاني، فهو أصلاً من أسرة دينية. ويذكر الكاتب العراقي حسن لطيف الزبيدي، أن الاثنين تقابلا لأول مرة في موسكو أواخر عام 1957 خلال انعقاد مؤتمر الشبيبة العالمي[3]. وبفضل المهارة السياسية التي أظهرها الطالباني انتخب عضواً في المكتب السياسي للقيادة الكردية، وكانت أول مشاركة قتالية له ضد القوات العراقية في عام 1962. وفي زمن تولي حزب البعث للسلطة في شباط 1963 ذهب الطالباني إلى القاهرة لتهنئة الرئيس جمال عبد الناصر بعيد الوحدة العربية مع سورية[4]. وفي هذا الصدد قد لا يجد القارئ سياسياً كردياً مثل الطالباني، الذي تعلم الدين في صباه وتأثر بالماركسية في شبابه، وقاتل جيش العراق على أرض كردستان وهو كردي متعصب لقوميته، ليذهب بعدها إلى قائد العرب القومي عبد الناصر لتهنئته بعيد الوحدة. إلا أنها الفرصة التاريخية المناسبة بين الأكراد، وهي ليست بعيدة عن تحقيق مطامحه الشخصية في التقرب من قادة الدول ليعترف به زعيماً كردياً متميزاً بين أقرانه في كردستان العراق. وفي عقله تهيئة القاعدة الشعبية له على الأقل من قبل المتعلمين الأكراد لفرض واقع جديد اسمه حقوق الأكراد المغيبين عن الحكم منذ قيام الدولة العراقية عام 1921. كما هو معني أن الانقلابات العسكرية الأربعة التي حدثت من (1936 – 1963) أساسها الطموحات الشخصية للجلوس على كراسي الحكم وليس بالضرورة خدمة شعب العراق. الأمر الذي دفعه إلى طرح مطالب الأكراد على حكومة بغداد المضطربة عام 1963 – لأول مرة – لاتباع الحكم الفيدرالي[5] في العراق، وهو الذي أفزع ليس رئيس

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص244.

(2) كانت الخطة المقررة لتنفيذ يوم (4) أيلول أن تقوم كتيبة الدبابات الرابعة في معسكر التاجي (25) كم شمال بغداد بهجمات على أهداف إستراتيجية داخل العاصمة، لتقوم (6) طائرات مقاتلة بضرب طائرة عارف المتجهة إلى القاهرة لحضور مؤتمر القمة العربي المزمع عقده في الإسكندرية. انظر: صحيفة المحرر اللبنانية (22) أيلول 1964م.

(3) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص448-449.

(4) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص86.

(5) الحكم الفيدرالي: يقابل صورة الدولة الموحدة (المركزية) صورة الدولة المركبة الاتحادية (Federal State) حيث تتعدد فيها مراكز السلطة السياسية. وتعرف الدولة الفيدرالية بأنها الدولة التي توجد فيها حكومة مركزية ومجموعة حكومات إقليمية

الدولة عبد السلام عارف، وإنما باقي مكونات الشعب العراقي (السنة والشيعة) حيث وجدوا فيه نزعة قومية للانفصال دون معرفة خصائصه، وهم بالأساس لا يفقهون مضامينه. ولعل ما زاد من تفور وقلق القوميين العرب من توجهات قومية كردية عنصرية، أن جلال الطالباني الذي طرح بعض خصائص الحكم الفيدرالي بصورة غير مباشرة، وهو ما يعني الاعتراف بالحكم الذاتي للأكراد ضمن حدود كردستان العراق الذي تحدهُ تركيا شمالاً وإيران شرقاً وسورية غرباً وجبال حمرين (شمال مدينة تكريت) جنوباً"[1]. وإسناد الحكم الذاتي إلى حكومة كردية ديمقراطية برلمانية يرأسها نائب رئيس وحكومة ومجلس وطني كردي على أن تبقى وزارات الخارجية والدفاع والمالية تحت سيطرة حكومة بغداد، وتمثيل الكرد في الحكومة الوطنية تبعاً لنسبتهم إلى مجموع سكان العراق، وتشكيل قوات مسلحة خاصة بالمنطقة الكردية، وأن 2/ 3 النفط المستخرج من أرض كردستان هو للأكراد[2].

كان مصطفى البارزاني سعيداً بما طرحه أحد أعضاء المكتب السياسي على حكومة بغداد، غير أن عدم ارتياحه كما فسره هو يرجع إلى قلة ظهوره ولقائه مع قادة الدول لشرح مضمون المطالب الكردية، أو حتى في السفر إلى بغداد لدواعي الأمن، وهو ما أعطى جلال الطالباني دوراً قوياً، وقد يكون محورياً في قادم الأيام. وقادت إلى خلاف جدي بين الاثنين في تموز 1964 حول جديّة وقف إطلاق النار مع حكومة عارف، ليهرب جلال الطالباني هو وأتباعه الـ(400) مسلح إلى إيران واعتقاله بعد عودته إلى كردستان في نيسان 1965م[3] من قبل البارزاني الذي راسل رئيس الوزراء البريطاني الملحق رقم (3). إن عنوان المصالحة بين السياسيين الأكراد هو بمقدار خضوعهم لتوجيهات الملا مصطفى البارزاني ومقاتلة جيش الحكومة العراقية المركزية، كما هي المصالحة بين السياسيين الشيعة واجبة عند الاشتراك بمراسم عزاء الإمام الحسين (ع) في عاشوراء، والاستماع إلى فتوى المرجعية الدينية في النجف. وكانت عند العرب السنة وإلى حد كبير بمقدار القرابة العشائرية والولاء للحاكم، والمكاسب الشخصية التي يجنيها من أصحاب القرار السياسي والعسكري.

حيث كل من هذين المستويين من الحكم مستقل في مجاله، وهو عادة وفق دستور مكتوب لتخصيص الصلاحيات وتنسيق تداخل الاختصاصات فضلاً عن منح المسؤولية القضائية إلى محكمة دستورية لاتخاذ قرارات ملزمة حيث تنشأ الصراعات المتعلقة بتفسير التحديد الدستوري للصلاحيات. والفيدرالية التي يتشبث بها سياسيو أكراد العراق، إنها أقاليم تتمتع بقسط من (الذاتية) أو (الاستقلالية) في (وقت لاحق)، بحيث لا تخضع لرقابة الدولة الفيدرالية، ومراكز= =اتخاذ القرار السياسي فيه تتعدد لا فقط رأسياً بل أفقياً ولو على مستوى معيّن من مستويات الترتيب التصاعدي. وأن تكون منطقة كركوك الغنية بالنفط ضمن إقليم كردستان لضمان معيشة شعب كردستان، وما يأتيهم من دول الجوار (من الأكراد) بعيداً عن هيمنة وانقلابات العرب في العراق.

(1) غانم حمد صالح، مفاهيم ومصطلحات، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، عمان، 2008م، ص62.

(2) حسن الجلبي، العراق والفيدرالية في تنازل الدول عن شخصيتها الدولية كأحد الاحتمالات للحزب الوطني الكردستاني، أربيل، مطبعة براية تي، 1996م، ص50.

(3) لقد تطورت الخلافات بين الطالباني والبارزاني إلى حد القطيعة العلنية ووضع الحدود بين الشمال والجنوب وفقاً لذلك وبدأ الطرفان يشنان حملة عنيفة ضد بعضهما البعض متهماً إياه بالخيانة. وسرعان ما اندلعت بينهما حرباً دموية وصلت ذروتها في تموز 1964 انتصر البارزاني فيها، وهروب الطالباني وإبراهيم أحمد إلى إيران. وطلب البارزاني من إيران تسليمهم، إلا أن إيران سبقته بمنحه حق اللجوء السياسي. انظر: شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص111. وكذلك: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص448-ص449.

إلا أن العلاقة بين بريطانيا الاستعمارية الطامعة بأرض العرب النفطية وكتل المجتمع العراقي الأساسية الثلاث أعلاه قد امتدت إلى بدايات الحرب العالمية الأولى وهي تراقب رموز وثقل العشائر العربية وعلماء الدين وعوائل بعينها لاستخدامهم عند الحاجة لاحقاً ومن بينها عوائل كردية مثل الطالباني والبارزاني، وأبناءهم من بعدهم. إن متابعة تطورات الديكتاتورية العسكرية في العراق، كما وصفها جلال الطالباني، قد وضعته في فرح عارم وهو يشهد تأسيس قيادة سياسية موحدة بين مصر والعراق في كانون الأول 1964 لدفع مشروع الوحدة خطوة إلى الأمام[1]. وهي ما تعطيه قوة المناورة في مفاه لإقناع شاه إيران، وحليفتها بريطانيا لإجهاضه في مهده قبل أن تتمكن الدولتان من تصليب عود العروبة ودمج الأكراد بالهوية العربية[2]. تأرجحت المفاوضات كثيراً بين مصر والعراق على خلفية الاضطرابات في شمال وجنوب العراق، وتآمر مجموعات الحكم على بعضهم البعض وتردد عبد الناصر في ربط مصير مصر ومصداقيته الشخصية بسياسة عراقية غير مستقرة، وانعكس ذلك على الرئيس عارف الذي وجد في موضوع الوحدة ورقة يمكن أن تقوض سلطته وتعطي الحزب الناصري في العراق هيمنة هو في غنى عنها[3].

اشتد القتال بين الميليشيات الكردية والجيش العراقي في نيسان 1965، وفسرته الخارجية البريطانية – صاحبة الإرث الاستعماري في العراق – على أنه شأن داخلي[4]. إلا أنها قالت أنها لا ترتاح إلى تقارب عبد السلام عارف مع عبد الناصر. وخلال لقاء جمع رجل المخابرات البريطاني (روجر آلن مع جلال الطالباني) في الثامن عشر من مايس 1965 خارج مبنى وزارة الخارجية، ليقول له الأخير: إن من الممكن للأكراد أن يتعاونوا مع العناصر العربية المعتدلة في بغداد، ولكن من الضروري إيقاف شحنات الأسلحة البريطانية للجيش العراقي، وأن الأكراد يثقون بوعود حليفهم البريطاني في إجبار بغداد على تبني مطالب الأكراد العادلة. وهي ما أثارت السفير العراقي في لندن عبد الرحمن البزاز وقد اطلع على فحوى لقاءات الطالباني في لندن من خلال صحيفة الأوبزرفر البريطانية، وظهوره على شاشة تلفاز (B.B.C) المعروف باسم (برنامج الليلة) وقد دعا فيه العراقيين للاتحاد من أجل إسقاط الدكتاتورية العسكرية في العراق. وقد سجلتها الحكومة العراقية في رسائل احتجاجية على ما قامت به الحكومة البريطانية باعتبارها من قبيل الأعمال غير الودية بين دولتين صديقتين[5]. وربما كان في ذهن (روجر آلن) أن العراق ليس دولة مستقلة وأنه لازال تحت هيمنة ونفوذ بريطانيا رغم اغتصاب عبد الكريم قاسم في حركته العسكرية عام 1958 الحكم ضد العائلة الملكية. وهي سياسة صارت تتبناها واشنطن ولندن بعد الحرب العالمية الثانية، ومفادها أن الدولتين هما من يصنّفا الخصوم لمحاربتهم وتقويضهم. وقادت شكوى السفير العراقي في لندن (البزاز) ليقول في وزارة الخارجية البريطانية في آب 1965م أن الحكومة العراقية لديها الدليل الذي يثبت المساعدات العسكرية الإيرانية للأكراد، وأن حجم هذه المساعدات قد زاد مؤخراً، وأن إيران ليس بوسعها عمل هذا ما لم

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص245.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص345.

(3) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص346.

(4) رسالة وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها في بغداد المرقمة 10114/ 83/ 65 في 8 مايو/ أيار 1965.

(5) برقية وزارة الخارجية البريطانية إلى سفارتها في بغداد الرقم 426 في 3 حزيران 1965م.

تحصل على مساعدة ودعم مباشر وغير مباشر من حلفائها في حلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد سابقاً)، وأن العراق يحتفظ بحق ما يعتقده مناسباً[1].

ولأجل أن لا تتدهور العلاقات البريطانية –العراقية في عهد عبد السلام عارف نحو الأسوأ –وهو قومي بعيداً عن الشيوعية –وتتأثر به شركات النفط الغربية العاملة في العراق، نجد أنها جاءت متزامنة مع توجه الرئيس الأمريكي (ليندون جونسون) عام 1965م، بعدم تقديم مساعدة إلى الأكراد رغم ترويج مطالبهم من قبل الحكومة الإسرائيلية في واشنطن، ورفضه استلام رسالة البارزاني[2]. توقف ألن روجر البريطاني في حديثه مع جلال الطالباني وفق حدود السياسة البريطانية المرسومة له، لأن يذهب إلى طرف ثالث له مصلحة في تقويض جيش العراق في كردستان هي إسرائيل –حيث العراق لم يوقع معها على هدنة منذ حرب عام 1948 –وأن الخبير الكردي (كاميران علي بدر خان)[3] المؤسس الأول لعلاقة الأكراد مع جهاز الأمن الإسرائيلي (الموساد) يستطيع أن يقدم مساعدة بالتعاون مع الوكالة الإيرانية للاستخبارات والأمن (السافاك)[4] في تبني المشروع الكردي الذي طرحه الزعيم العشائري محمود الحفيد بعد انتفاضة عام 1930 ضد البريطاني المحتل، وكان يقضي بـ إخلاء منطقة تبلغ مساحتها (35000) كيلومتراً مربعاً تمتد من مدينة خانقين في محافظة ديالى (شرق بغداد) وحتى مدينة (زاخو) على الحدود التركية لإقامة دولة كردية وهو ما رفضته بريطانيا في ذلك الوقت[5].

---

(1) صحيفة الأوبزرفر البريطانية الصادرة في 19 آب 1965م.

(2) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص115.

(3) كاميران علي بدر خان، أول كردي تعامل مع الوكالة اليهودية في الأربعينات، وقبل حرب عام 1948. وهو عميل إسرائيلي ولكنه لم يكن عميلاً بالمفهوم الكلاسيكي للعملاء، حيث كان يقوم بتكليف من إسرائيل مثلاً بزيارة إلى الأردن في صيف 1948 ودمشق والقاهرة للإطلاع على الأوضاع في تلك الدول عن كثب، ونقل رسائل إلى شخصيات عربية على اتصال بإسرائيل. وكاميران عمل مع الوكالة الإيرانية للاستخبارات والأمن، وفي أيلول 1958 كان خان يسكن في إيران ودار حواراً بينه وبين الشاه محمد رضا بهلوي ومع مدير السافاك الجنرال تيمور بختيار رئيس السافاك (من أصل كردي). انظر: شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص21–ص59.

(4) إن جزءاً من المخصصات الأمريكية لمساعدة الشاه بعد سقوط حكومة محمد مصدق عام 1953، هو ضمان أن يكون للشاه محمد رضا جهاز شرطة سرية كفؤة. وفي عام 1957 أشرفت الـ C.I.A على إيجاد السافاك وهي الحروف الفارسية الأولى (لمنظمة الاستخبارات والأمن في البلاد). وفي وقتها قسم الجهاز إلى عدد من الدوائر، فالدائرة (الثانية) معنية بجمع الاستخبارات الخارجية، (والسابعة) معنية بتحليل الاستخبارات الخارجية والدائرة (الثامنة) تقوم بمهمة الاستخبارات المضادة. أما الدائرة (الثالثة) فهي من تتولى الأمن الداخلي التي جعلت السافاك رمزاً للقوة والقمع. وفي عام 1957 كانت الاتصالات الأولى بين السافاك والموساد عندما اجتمع (ايسر هاريل) في روما مع الجنرال (تيمور بختيار) (أول رئيس للسافاك)، ويقال أن رئيسي الشرطة السرية قد توصلا إلى اتفاق حول المخاطر التي يمثلها عبد الناصر والسوفيت. انظر: اندرو وليسلي كوكبيرن، علاقات خطرة (القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية – الإسرائيلية)، ترجمة محمود برهوم، ط1، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992م، ص94–ص95.

(5) أندرو وليسلي كوكبيرن، المصدر السابق، ص93.

ثانياً: الموساد والسافاك لإجهاض حركة القومية العربية بعد هزيمة الشيوعية

إن اعتراف إيران بإسرائيل في آذار 1950 قد جاء بصفقة قيمتها (400.000) دولار تدفعها إسرائيل للحكومة الإيرانية لقاء جهدها بنقل الآلاف من اليهود من العراق إلى إسرائيل، ولكنه جاء بعد مرور سنة على اعتراف تركيا بها[1]. وبدا (بن غوريون) رئيس وزراء إسرائيل سعيداً في طرح فكرة (الحلف الإقليمي) الذي ينص على التعاون الاستراتيجي والاستخباري والاقتصادي بين إسرائيل وأثيوبيا (الحبشة) المسيحية، وتركيا وإيران المسلمتين[2] لإجهاض حركة القومية العربية. إن وجود الملحقية العسكرية الإسرائيلية في طهران، المتميزة في أدائها على يد رجل الاستخبارات (يعقوب نمرودي)[3]، الذي قال لصحفي إسرائيلي أنه مهندس العلاقات ذات النتائج الاقتصادية والسياسية البعيدة مع إيران الشاه بما فيها الثورة الكردية في العراق[4]. وهو ما يظهر للعرب والعراق بصفة خاصة، أن علاقات إيران وإسرائيل تقوم على أسس ثابتة، حيث يشترك الجانبان في شكوك وكراهية للأقطار العربية المجاورة لهما، وأن للجانبين علاقات قوية مع الجهاز الأمريكي الـ C.I.A، ولدى كل طرف ما يستطيع أن يقدمه للآخر وخاصة النفط الإيراني الذي أمر الشاه بشحنه لإسرائيل في عام 1954 مقابل الخبرة القيمة في مجالات الاستخبارات والدفاع والأمن الداخلي[5]. إن استثمار الشاه لعلاقة وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل عام 1965 قد وضعتهُ في مقام كبير كما يراه هو، وأن جنون الغطرسة والتفاخر بشعبه (الآري) جعلتهُ ينظر بازدراء للعرب، ومنهم العراق الذي استهوتهُ الانقلابات العسكرية المتكررة. ولعل ما زاد من غروره، أن الرئيس عبد السلام عارف قد طرد السفير الإيراني أثناء تقديم أوراق اعتماده واعتبرها استهانة لشخصه، وتجبراً من بلد ضعيف يحكمه عدد من العسكريين. قبلت إسرائيل بعجرفة الشاه وتكبره طالما هو في الاتجاه الذي تريده، وأهمهُ إذلال العرب وعبد الناصر، وقد استثمرتهُ في التخطيط لحرب قادمة ضد جيرانها من العرب (سورية ومصر والأردن) لتكون الدولة الكبرى في المساحة الجغرافية. وكان جذب الشاه وهو ديكتاتوراً) سهل الانقياد من قبل رجال الموساد، ويعقوب نمرودي شخصياً، لاستنزاف قدرات العراق العربي العسكرية في جبال كردستان. خصوصاً، وأن جنرالات إيران كانوا ينتظرون في ردهات مكتب نمرودي ليطلبوا منه التوسط لدى رئيس هيئة الأركان الإيرانية أو حتى الشاه نفسه، رغم أنه أي نمرودي حاول ما في جهده البقاء في الظل[6]. وفي يوم اجتهد الشاه الذي كان (منزعجاً) من التهديد الذي يمثلهُ العراق لهُ ولإسرائيل، اتفق مع الإسرائيليين على تبني عصيان كردي في العراق[7]. ذلك

---

(1) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص80.

(2) المصدر نفسهُ، ص80.

(3) يعقوب نمرودي: ولد في القدس عام 1927 لأسرة هاجرت من المنطقة الكردية في العراق. تم تجنيده في سن مبكرة للعمل في جهاز الاستخبارات الإسرائيلي قبل قيام دولة إسرائيل وكان (إسحاق نافون) الذي أصبح السكرتير الخاص لـ بن غوريون هو من تولى أمره. كان يتحدث العربية. وفي عام 1955 عين في طهران حيث قضى ثلاث عشرة سنة فيها. انظر: اندرو وليسلي كوكبرن، المصدر السابق، ص95.

(4) المصدر نفسه، ص95.

(5) اندرو وليسلي كوكبرن، المصدر السابق، ص 94.

(6) المصدر نفسه، ص 97.

(7) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 46.

العصيان الذي انتدب لأجله (ديفيد كمحي) أحد أكبر رجال الموساد المولود في بريطانيا، والمصاب بجرح في معركة القدس في حرب عام 1948. لكي يتعرف على حقل النفط الوحيد الموجود في منطقة كردية تحت زعامة قبلية يمثلها البارزاني، وقد أفهم بصورة تفصيلية لكتابة تقرير عن مطالب الأكراد، ودراسة بنية جهاز التمرد، ورموز الحزب الكردي، واحتمالات تغيّر وجهة نظر الدكتاتور شاه إيران، ولكن في كل الظروف كان على كمحي أن يضع الخطط البعيدة لرفع وتيرة التمرد الكردي في كردستان العراق. كان ممثل الأكراد في إيران هو (شمس الدين المفتي)، ويؤكد جميع معارفه: أنه كان أحد أفضل أصدقاء إسرائيل وأكثرهم حماساً لها، وهو ما كانت الموساد ترتاح وتطمئن لهُ عند مرافقته ديفيد كمحي لكردستان العراق في الخامس من أيار / مايو 1965 عن طريق منفذ حاج عمران الحدودي إلى (حوض راوندوز) لمعاينة قوات البيشمركة وهي تواجه وحدات من الجيش العراقي (وكان يومها الصراع العسكري على أشدهُ لانتزاع رواقم جبلية تشبث الطرفان عليها) ... وفي حديث لكمحي وهو جالس إلى جانب البارزاني، وابنهُ أدريس (مدير التخطيط العسكري) والدكتور محمود عثمان (النائب الكردي حالياً) قال، إن إسرائيل شديدة التعاطف مع القضية الكردية، ولكنها تدرك أن النضال سيكون طويلاً، وقد وضعت سياسة طويلة الأمد على هذا الصعيد.

إن التعاطف الإسرائيلي لا يرجع فقط لكون الشعبين يواجهان عدواً مشتركاً، بل لكون الأكراد سلطة شعب عريق يقاتل في وطنه من أجل تحقيق هويته المستقلة[1]. وهنا لا بد لكمحي شأنه شأن رجال الحكومات الناضجين، أن يقول كلاماً متوازناً، عندما أشار أن إسرائيل لا تكن حقداً للعرب لكن حينما يحاول العرب تدمير شعب في منطقة لا تحمل طابعاً عربياً، فإن الضرورة تحتم علينا أن نمد أيدينا لهذا الشعب ونعمل على إحباط المؤامرات العربية[2]. واستجابة لطلب البارزاني مكث الضيف أسبوعين أو ثلاثة في المنطقة، لكي يشاهد كمحي جنود الجيش العراقي من على قمة جبل (زوزك)، كما شاهد طائرة (ميغ – 21) روسية الصنع تغر على أحد أهداف البيشمركة الكردية[3]. واستهوتهُ في تلك اللحظة ليسأل عن هذه الطائرة المخيفة، ثم تحوّل في سؤاله هل هذا الطيار شيعياً أم سنياً، وقد فهم أعضاء القيادة الكردية مغزى كلام كمحي، وشددوا على أن سياسة فَرق تسدْ بين العرب أنفسهم هي المفتاح لتحقيق الأمل الكردي في كردستان يحكمها الكرد وليس الحاكم العربي في بغداد. وفي ذلك الوقت لم يكن للأكراد ذلك التعاطف في الشارعين الشيعي والسني، وأن ذلك يحتاج إلى جهد ليس للكرد القدرة على إنجازه دون جهد خارجي.

إن أعمال التخريب وحرب العصابات التي ستتكفل بها إسرائيل لتدريب مجموعات كردية، سيكون لها دور مؤثر وستجذب العقول الأمريكية والبريطانية لقضية اسمها الكردية. وستناقشها برلمانيون أوروبيون بدعم من ضغط إسرائيلي، وخاصة في وسائل الإعلام[4]. وهو ما جعل البارزاني –الذي اطمأن إلى مصلحة إسرائيل في تدمير العراق عسكرياً واقتصادياً – إلى التصريح، بالقول أنا معني بالتحالف مع إسرائيل، لقد يئست من العرب، ولست مهتماً فيما إذا تم الإعلان عن علاقتي معكم. ووعد البارزاني ضيفهُ برد الجميل لإسرائيل حال نيله الاستقلال[5]. وكان البارزاني صادقاً في رد

(1) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 126.

(2) المصدر السابق، ص 124.

(3) اندرو وليسلي كوكبرن، المصدر السابق، ص 96.

(4) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 125.

(5) المصدر نفسهُ، ص 126.

الجميل وذكرهُ بإطلاق سراح رجل الموساد (يهودا تيجر) الذي اتهم بالتجسس وحكم عليه لمدة عشر سنوات (1951 – 1961 بعد تدّخل مدير السافاك بختيار (كردي) مع عبد الكريم قاسم بعد أن نقل إليه مؤامرة لاغتياله على يد مخابرات عبد الناصر[1]. إن انتقاد البارزاني للإدارة الأمريكية التي بقيت تتجاهل مطالب الشعب الكردي، ربما أراد منها البارزاني معرفة رأي الضيف كمحي، فهو أي البارزاني لم يتوقف عن انتقاده المر واللاذع للإدارة الأمريكية، ليقول أنهم ينسون أن غالبية آبار النفط العراقية واقعة في الأراضي الكردية وأن الأكراد هم الذين سيسيطرون عليها عقب الانتصار الآتي لا محالة[2].

إلا أن ما وعد به البارزاني في نهاية عام 1965 لم يكن كما أراد نظراً لتمكن جيش العراق من السيطرة على أهم موقعين استراتيجيين في المنطقة الكردية هما قضاء (بنجوين) (وقلعة دزه)، وسقطت معهما الأسلحة من صنع إسرائيلي التي اخفاها البارزاني فترة من الزمن[3]. ولعل ما كشف المستور في العلاقة بين البارزاني والموساد الإسرائيلي أن أحد الضباط الأكراد (عزيز عقراوي) والابن الأكبر للبارزاني (عبيد الله) وقد أشار إليها الكاتب المصري محمد حسنين هيكل بالقول: إن الإسرائيليين الذين كانوا مراقبين دائمين لأبي والكلام لعبيد الله كانوا يتصلون بإسرائيل بجهاز لاسلكي بصورة دائمة، ويقومون بأعمال تجسس في العراق، وهو ما أشارت إليه صحيفة كريستيان ساينس مونيتور في الثاني عشر من كانون الأول 1974. وكان البديل الذي رأتهُ قيادة البارزاني، أن يبقى وفد دائم من الموساد يتراوح بين (3 – 4) رجال، وفي حالات معدودة، تمت مضاعفته لأغراض الدورات العسكرية لتدريب الضباط والجنود الأكراد من قوات البيشمركة[4].

لم يكن الشاه الذي وضع مقدرات بلده بيد الولايات المتحدة وبريطانيا ذا قدرة على مناهضة وجود ونفوذ الموساد في شمال العراق لاعتبارات تتعلق في أن يعمد البارزاني إلى إثارة الأكراد الإيرانيين. إلا أنهُ استند إلى وجود جلال الطالباني وإبراهيم أحمد اللذين أقاما علاقات وطيدة مع إيران وأعادا تسليح مجموعاتهما من جديد، لمواجهة أي اتفاق قد يقدم عليه البارزاني باعتباره (شيوعياً) مع السوفييت، وحليفهم عبد الناصر[5]. إلا أن طموح العرب في قومية تقودهم إلى القوة سرعان ما هوت في حدثين، الأول: إقدام عبد الناصر على إرسال قواته إلى اليمن لمحاربة الملكية عام 1962، قد أحدث شرخاً في العلاقات العربية ـ العربية، خصوصاً وأن المملكة العربية السعودية – مركز القوة الدينية – كانت تربطها بالإمام البدر في اليمن علاقات وطيدة[6]. والثانية: بدل أن يقدم الرئيس ناصر النصح للرئيس عبد السلام محمد عارف – وهو التواق لكل ما يجمع الصف العربي – نجد أن رئيس الوزراء العراقي – المتشبث بالناصرية – الزعيم الركن عارف عبد الرزاق الكبيسي قد أقدم على تنفيذ محاولة انقلابية في الخامس عشر من أيلول 1965 مستغلاً سفر رئيسه إلى مؤتمر القمة في المغرب وهي بتخطيط المخابرات المصرية، وبفشلها هرب الكبيسي إلى مصر تحديداً، وشهد عارف بعدها محاولتين فاشلتين للانقلاب عليه بين (1964 – 1965) الأولى من البعثيين والأخرى من القوميين المدعومين من عبد الناصر[7].

---

(1) المصدر نفسهُ.

(2) شلومونكديمون، المصدر السابق، ص 132.

(3) Baghdad news (in English) 1, November, 1965.

(4) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 133.

(5) شلومونكديمون، المصدر السابق، ص 110.

(6) مصطفى الدباغ، الصراعات الدولية الراهنة، ط1، لبنان، 2000م، ص134.

(7) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 324.

إن زوال العناصر الأساسية للحزب الشيوعي بعد انقلاب عام 1963 قد سجل تقدماً دينياً للمسلمين في محاربة الإلحاد في العراق، وحظي بمساعدة خارجية من أعضاء حلف السنتو. فيما كانت محاولات البعثيين والقوميين للانقلاب على رجلهم القومي عارف قد فتحت الباب على مصراعيه لأجهزة الاستخبارات الإيرانية والتركية والإسرائيلية الموجودة في كردستان العراق لتقويض حركة القومية العربية عبر بوابة الأكراد بعد تقويض الشيوعية. وهو مطلب بريطاني قبل أن يكون للولايات المتحدة تقلاً فيه. ولعل الجنرال الإيراني وهو مدير السافاك (نعمة الله نصيري)، قد أفصح عن استراتيجية إيران مرة واحدة، في القول: أن إيران الشاه راغب جداً في نشوب حروب متواصلة بين إسرائيل والعرب، بصورة تشغل الجيوش العربية ولا تدع مجالاً للالتفات إليها أو العمل ضدها، لجهة احتلال خوزستان (مناطق النفط الإيرانية)، رغم أن الإيرانيين كانوا على استعداد لمواجهة جميع الاحتمالات، بما فيها احتمال الحرب مع العراق[1]. إن التدخل الإيراني المستمر في شؤون العراق الداخلية قد عقّد المشكلة في إيجاد حلول مرضية مع الأكراد طيلة فترة حكم عبد السلام عارف، وقد أثقلهُ المشاكل الاقتصادية وتآمر دول الجوار –عبر زمرة كردية جندّها النفوذ الأجنبي.

ثالثاً: المدني (عبد الرحمن البزاز) على رأس الحكومة عام 1965م

أظهر عارف رغبةً في إجراء تغيير في إدارة الحكم –بعد انقلابين فاشلين كانا على يد العسكريين– فاختار صديقهُ المحامي والسفير والمحافظ عبد الرحمن البزاز باعتباره المنظر الكبير في القومية العربية. الذي لم يكن على علاقة بأي من الأحزاب السياسية أو ضمن تكتل الضباط المهووسين بكراسي السلطة وأعمالهم التي أبعدت البعثيين والناصريين والشيوعيين وغيرهم[2]. واعتقد عارف أن الصداقة التي تجمعه مع البزاز ستوفر لهُ راحة البال، كما هي فلسفتهُ في كون الحرس الجمهوري هو الحارس الأمين لسلطته بوجود ابن عشيرته، عشيرة (الجميلات) العميد سعيد صليبي، وأخيه اللواء عبد الرحمن عارف على رئاسة أركان الجيش، وشبكة استخبارات من الأتباع في داخل دوائر القوات المسلحة. ويظهر من تدابير الرئيس عارف، أنهُ بات يتقن اللعبة السياسية وقد وفرتها له الخبرة الطويلة في التعامل مع العسكريين، مع الزعيم الركن عبد الكريم قاسم الذي وضعهُ في السجن لثلاث سنوات، وقائد حزب البعث وآخرهم الضابط الناصري عارف الكبيسي اللذين أمن شرّهم لاستقرار الجبهة الداخلية[3].

ولتعزيز الانطباع بولادة حقبة جديدة لحكومة في أيلول 1965 برئاسة (المدني) عبد الرحمن البزاز فقد عمد الأخير إلى حل المجلس الوطني لقيادة الثورة وأحيلت السلطة التشريعية إلى وزارة العدل[4]. ووعد بوضع حد لاعتقال المناوئين السياسيين بمنح الشعب فرصة أكبر للتعبير من خلال إعادة الترخيص للأحزاب السياسية وإحياء البرلمان وإجراء الانتخابات في مشاركة واسعة للشعب الذي بقي غائباً عنها منذ انقلاب تموز 1958. وبموجب فلسفة البزاز التي رسمها في عقله لشكل الحكم دون إغضاب أصحاب رؤوس الأموال الذين طالتهم إجراءات التأميم، فقد عمد إلى إيقاف أي عملية تأميم جديدة وحث على تشكيل الشركات الخاصة. وبالرغم من أنهُ لم يلغ مصادرة الأملاك والأراضي، إلا أنهُ سعى إلى

---

(1) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 138.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 248.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 248.

(4) الوقائع العراقية العدد 948 في 9 أيار 1965.

رفع قيمة التعويضات التي تدفع لهم[1]. وتحت قاعدة تطبيق (الاشتراكية الحكيمة) عمل البزاز بكل قوة لاقتصاد مختلط وفعال يكمل بعضهُ البعض[2].

كانت مسألة مشاركة الضباط في الحياة السياسية هو الموضوع الأكثر حساسية في عقل البزاز، وهو يدرك أن مصلحة البلاد تكمن في العودة إلى حكم القانون، والمدنية السياسية. وأن واجب قادة الجيش والأجهزة الأمنية دور مهني كحماة لحدود البلاد وضبط الأمن في الداخل. وهو ما خالفه عدد من أصحاب المصالح والمكاسب الشخصية، فيما أيده المهنيون الذين يرون دورهم هو في وحدات الجيش لمواجهة الطامعين والمتآمرين على تراب العراق. سيّما وأن المعلومات المتوفرة من شمال العراق تفيد بأن الجيش الإيراني مستمر بتزويد الأكراد بالأسلحة والمستشارين[3]. وأن عدد أفراد البيشمركة الذين أكملوا تدريبهم على يد الإسرائيليين عام 1966 بلغ زهاء (14000)[4] مقاتل، وأن البارزاني الذي شكل اللجنة التنفيذية وهي أشبه بالحكومة في منطقة (حاج عمران) بات يدير المناطق الكردية وكأنهُ يخضع في إدارتها إلى حكومة (أمير عباس هويدة) رئيس الوزراء الإيراني عام 1966 وليس البزاز. وهي نقطة أثارت مزيداً من الاحتجاجات التي تناقلتها وسائل الإعلام، وقد وَضعت إيران في قفص الاتهام على تدخلهم المكشوف في كردستان العراق، وصار حديث رجل الشارع الذي استفزّ الرئيس عارف لحركة المزيد من الوحدات المسلحة إلى حوض راوندوز[5]. ولكن دون قناعة رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز الذي كان يشاور رئيسه في أن الحل مع الأكراد يكمن ليس في القتال المكلف وإنما في التفاهم معهم لتجنب المزيد من الخراب والدمار الذي استمر منذ ربع قرن.

بدأ القتال الذي حددت لهُ رئاسة أركان الجيش العراقي أربع فرق من أصل خمس، واحتمال استمرار ذلك لمدة شهر[6].

وجدت الحكومة الإيرانية، تحت حكم الشاه أن الرئيس العراقي عارف الذي طالما عرّج في خطبه المرتجلة مع الجماهير ـ وهو يتنقل بطائرة (الهليوكبتر) في أودية العراق ـ للإشادة بالدكتور محمد مصدق (رئيس وزراء إيران عام 1953) وتمجيد مواقفه الوطنية بعد تأميم النفط، فاعتبرها الشاه أنها موجهة ضدهُ شخصياً ليسقط الرئيس عبد السلام محمد عارف صريعاً بعد خمسة أيام من بدء الهجوم الواسع على قوات البارزاني، أي في الثالث عشر من نيسان 1966 في محافظة البصرة[7]. وقد يكون جهاز السافاك الإيراني هو من فجر الطائرة التي حطت في أكثر من مكان وهي في طريقها إلى البصرة، وتوقف الهجوم، ليستأنف الجيش الذي قدرت قوته بـ(40000) مقاتل بهجوم واسع في الحادي والثلاثين من شهر نيسان 1966[8]، ولكن أمر استئناف العلميات قد صدر من رئيس الجمهورية الجديد الشقيق عبد الرحمن محمد عارف الذي حظي بتعاطف كبير في ترشيحه من قبل مجلس الدفاع الوطني والحكومة إضافة إلى ضباط عشيرة (الجميلات) الذين مارسوا ضغوطاً على المجتمعين، وعلى رأسهم العميد سعيد صليبي.

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 249.

(2) برنو ويرنوز، العلاقات الدولية والتنمية الوطنية، لندن، 1978، ص 333 – 352.

(3) اديث و. آي، إيف بيتروز، المصدر السابق، ص64.

(4) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص145.

(5) اديث و. آي، إيف بيتروز، المصدر السابق، ص73.

(6) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 151.

(7) أحمد فوزي، المصدر السابق، ص 145 – 147.

(8) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 152.

المبحث الرابع

الرئيس عبد الرحمن عارف (الرئيس الوديع.قليل الحيلة والتدبير)

1968 — 1966

أعاد الرئيس الجديد عبد الرحمن محمد عارف تعيين البزاز رئيساً للوزراء في نيسان 1966 ليحكم البلاد كما كان سلفه، غير أنهُ لم يتمتع بالثقة نفسها، كما أن العلاقات السرية التي أقامها شقيقه باتت غائبة إلى حد بعيد في عهد عبد الرحمن عارف[1]. ولكنه من حيث المبدأ اعتمد على قدرة ضباط الحرس الجمهوري كضمان لاستقرار حكمه، ولكنها في كل الأوقات ليست بتلك الحميمية والمتانة (في مداراة السلوك النفسي)[2]. هذا فضلاً عن ولاء ضباط عشيرة الجميلات لهُ وهو أمر مسلم لهُ[3]. ولعل تصرفه مع مرؤوسيه تعكس صفاته، وهو يتمتع بأدب جم، وقلة الحيلة في تدبير الأمور مع منافسيه من الضباط، لتجعله ليس عاجزاً عن فرض سيطرته على خلافات الضباط الحزبية وحسب[4]، بل في تجبر وزير دفاعه اللواء الركن عبد العزيز العقيلي -الذي تحالف مع عبد السلام عارف للإطاحة بحكم البعث، ولكن بعد مصرع عارف رشح نفسه ليكون بمنصب الرئيس ولم يحصل إلا على صوته فقط - في تبني حل القضية الكردية بالقتال دون التفاهم مع البارزاني والطالباني. وقادت رئيس الوزراء البزاز إلى مواجهة مسألتين، الأولى، النفقات الباهظة لوزارة الدفاع بفعل استمرار العمليات العسكرية في كردستان العراق، وعندما أراد تقليصها ثارت عليه مجموعة ضباط وزارة الدفاع والوزير شخصياً بكلمات مهينة، وتذرعوا بالحرب المستمرة مع الأكراد[5]. والحقيقة هي الخشية من ضياع امتيازات الحرب، ولكنها صيغت على شفرة الشرف وهيبة القوات المسلحة لإحراج الرئيس عارف[6]. إن التجاذب الحاد بين رئيس الوزراء البزاز وهو مدني ووزير الدفاع العقيلي حول جدوى القتال الباهظ الثمن، قد دفعت الرئيس عارف - المعروف بدماثة خلقه وبساطته في الحديث - إلى أن يستمع من ضباط الميدان من العرب الشيعة والأكراد إلى وجهة نظرهم، سيّما

---

(1) عبد الرحمن عارف: من مواليد بغداد عام 1916، دخل الكلية العسكرية وتخرج منها عام 1937. شارك في انقلاب تموز 1958 وكان آمراً لأحد كتائب الدبابات في اللواء المدرع السادس. ثم شغل منصب آمر لواء مدرع وقائداً للفرقة الخامسة. وفي عهد شقيقه عبد السلام عارف، أصبح عبد الرحمن رئيساً لأركان الجيش بالوكالة. وبعد وفاة شقيقه أصبح رئيساً للجمهورية في نيسان 1966. توفي في الأردن ودفن فيها عام 2008. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 453.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 251.

(3) المصدر نفسه، ص246.

(4) كان ابرز ضباط العشيرة هم: العميد سعيد صليبي، العقيد صعب الحردان، المقدم عبد الرزاق النايف، المقدم الركن إبراهيم عبد الرحمن الداود، الرائد سعدون غيدان. أما الضباط الموالين لهم فكانوا بشير الطالب (من الموصل) وحميد قادر من (سامراء). انظر نوري المرسومي، المصدر السابق، ص 50.

(5) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص247.

(6) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص51.

بعد إصابات مكلفة قد وصلتْ في بنيان ألوية الجيش الرابع، والثاني، والخامس، والرابع عشر[1]. في حوض راونـدوز وأن هناك تبادل مواقع بين هذه الألوية وقوات البيشمركة الموالية (للحكومة) وقوات البارزاني التي يشرف عليها ضـباط مـن الجيشين الإيراني والإسرائيلي في كردستان لاستنزاف الطرفين، وقادت إلى مفاوضات لوقف إطلاق النار في أيـار / مـايو 1966[2]. ليستثمرها البزاز للاعتراف بالحقوق الوطنية للأكراد، وفتح باب الحوار المعمق مع أعضاء المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني[3]. وهي المسألة الثانية التي ذهب إليها البزاز وقد أعلن عن برنامج من اثني عشرة فقرة في التاسع والعشرين من حزيران 1966 يعترف فيه بالطابع الثنائي للقومية الكردية والهوية الثقافية واللغوية الخاصة للأكراد. أي صيغة الحكم الذاتي ضمن إطار الدولة العراقية الموحدة، وترخيص قانوني للحزب الديمقراطي الكردستاني كأساس لتسوية الخلاف[4]. ولكن وعلى الرغم من كون برنامج البزاز قد عوّل عليه كثيراً لحل الأزمة إلا أنهُ وبعد استلام حزب البعث السلطة للمرة الثانية عام 1968، فقد وقع تحت سلطة تعذيب لا ترحم[5]. كما لم ترحمهُ بُعد العلاقات مع عبد الناصر – وقد اعتبر الأخير أن عبد الرحمن عارف خالف شقيقهُ في استشارة مصر – عندما أوعزت المخابرات المصرية إلى اللواء الركن عارف عبد الرزاق الكبيسي اللاجئ في الأرض المصرية، إلى التسلل عبر الأراضي السورية لانقلاب جديد ضد عبد الرحمن عارف في الثلاثين من حزيران 1966، وكانت أطرافه مجموعة من كبار الضباط الناصريين مثل قائد الفرقة الرابعة في الموصل العقيد الركن يونس عطار باشي، والعقيد الركن هادي خماس المدير السابق للاستخبارات العسكرية (للسيطرة على محطتي الإذاعة في بغداد وأبو غريب)، قبل أن يتمكن العميد الركن بشير الطالب قائد الحرس الجمهوري من اعتقال قائد الانقلاب والمشتركين معه[6].

---

(1) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص52-53.

(2) اديث و. أي، إيف بيتروز، المصدر السابق، ص66.

(3) المصدر السابق، ص66-67.

(4) تم الاتفاق مع الأكراد على تعيين موظفين أكراد في المحافظات الكردية الثلاث أربيل، السليمانية، دهوك. كما تم الاتفاق على صدور صحفهم وتمثيل نسبي في الحكومة. انظر: نوري المرسومي، المصدر السابق، ص 50 – 51.

(5) تم قلع أظافر يديه ورجليه من قبل معذبيه عام 1970. وعندما عرض على طبيب انكليزي في لندن، أشار على أخيه الدكتور حسن البزاز، أن لا أمل في شفاءه حيث أن أنسجة دماغه باتت تالفة من جراء تعذيبه كهربائياً. أما مصاريف علاجه في لندن فقد تم دفعها من قبل الرئيس الليبي معمر القذافي. مقابلة مع الدكتور حسن البزاز في عمان 28 تموز 2009.

(6) كانت الحصيلة اعتقال (18) من قادة الانقلاب الفاشل. بما فيهم عارف عبد الرزاق. واستشهاد (8) وجرح (14) من جنود الحرس الجمهوري. انظر: مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 367 – 369.

أ. نشاط مريب لأجهزة الموساد والسافاك لتقويض حكم العرب القومي عبر بوابة الأكراد

اعتقد الرئيس عبد الرحمن عارف، أنه تخلص من شبح الانقلابات العسكرية التي لازمت مسيرة شقيقه ولاحقت حكمه أيضاً. وعاد الضغط الذي مثلهُ كبار الضباط عليه وهذه المرة بتهمة تقديم تنازلات للأكراد على خلفية محاولة الانقلاب الفاشلة[1]. فاضطر إلى قبول استقالة رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز في آب 1966[2]. وإخلاء سبيل قائد الانقلاب بعد مرور سنة على المحاولة[3]. وكان الحدث الأبرز لدور جهاز الموساد (بالتعاون مع جهاز C.I.A) لإحداث صدمة لجيران إسرائيل في حرب خطط لها بتمعن ضد العرب، أن طياراً عراقياً (من أصل مسيحي) يعرف باسم (منير روفا) قد هرب بطائرة (ميغ – 21) إلى إسرائيل في السادس عشر من آب 1966 الملحق رقم ( )، وكانت مثل هذه الطائرة المقاتلة بمثابة لغز في خواصها القتالية في إسرائيل، وقد وفرها روفا مجاناً لهم، ولكن ما طرحهُ في المؤتمر الصحفي القصير وقد (غذي بالمعلومات) أن سبب هروبه إلى إسرائيل هو بسبب الحملة العسكرية والقصف الجوي ضد الأكراد[4]. وهي إشارات مشجعة لخصوم الرئيس عبد الرحمن عارف على ضعفه في إدارة القوات المسلحة، كما هي الإشارات السلبية لشركات النفط الغربية[5] (الأمريكية والبريطانية) IPC العاملة في العراق، لإحداث انقلاب مالي وهي نقطة سوداء أخرى ارتسمت في الأفق، عندما رفضت الشركات النفطية من دفع رسوم إضافية إلى سورية على مرور النفط الخام عبر أراضيها إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط. وأدى ذلك إلى توقف تدفق النفط العراقي الذي يعتمد على عائداته بدرجة أساسية[6]. وكانت هي المشكلة التي واجهت رئيس الوزراء العسكري (القومي) ناجي طالب الذي كلفهُ الرئيس عارف في التاسع من آب 1966[7]. وبدت إثارة هذه المسألة الحساسة التي تمس معيشة المواطن العراقي تشغل باله، كما تمس حجم النفقات التي يحتاجها الجيش، خصوصاً وأن ما يقارب الـ (50000) مقاتل لازالوا موجودين في كردستان

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 253.

(2) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص 379.

(3) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص 369.

(4) كانت طائرة الميغ – 21 موجودة في سورية ومصر والعراق. وبسبب تخطيط إسرائيل لشن حرب على العرب، فإنها أرادت معرفة أسرار الطائرة قبل أي حرب قادمة، وحصلت عليها. انظر: شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 181.

(5) عندما تكونت شركة نفط العراق من كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا احتجت الولايات المتحدة على إبعادها عن بترول العراق، فأعطيت حصة في هذه الشركة ووزعت أسهمها كالآتي:

23.75٪ لشركة B.B.C البريطانية.

23.75٪ لشركة شل الهولندية.

23.75٪ لشركة البترول الفرنسية.

23.75٪ لشركة الشرق الأدنى الأمريكية.

5٪ أعطيت للمهندس الأرمني كولبنكيان لما قدمهُ من تعاون وثيق مع شركة البترول البريطانية التي أرادت استغلال نفط العراق. انظر: ناصر بن محمد الزمل، لماذا يكرهوننا، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص 125.

(6) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص 380.

(7) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 253.

العراق. ولعلها لا تخلو من توجيه أمريكي وبريطاني ليس لإضعاف الاقتصاد العراقي، وإنما لمعاودة نشاط الخصوم من الشيوعيين والبعثيين لمزيد من الاضطرابات، خصوصاً وأن جهد استخباراتي متميّز مارستهُ الدولتان (بريطانيا والولايات المتحدة) ضد دول الجوار لإسرائيل، سورية ومصر والأردن ودول العمق ومنها العراق لمنعه من المشاركة خلال الحرب المخطط لها سلفاً في الخامس من حزيران 1967[1]. وكان ما يعزز هذا الانطباع أن زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف إلى طهران في التاسع عشر في آذار 1967 (قبل أقل من ثلاثة أشهر على الحرب)[2] قد فسرتها أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية بأنها محاولة من رئيس ضعيف جاء لتحسين الأجواء بين بلدين مجاورين، قبل أن يفسرها شاه إيران بأنها جاءت في وقت حرج لعارف وجيشه محشور في كردستان. وأنه أي الشاه، وكما ذكر العميد الركن عبد الغني الراوي (نائب رئيس الوزراء في عهد الرحمن عارف) في مذكراته التي صدرت عام 1980، بأن رموزاً عسكرية من محافظة الأنبار (محافظة الرئيس عارف) مثل عبد الرزاق النايف، وإبراهيم الداود، والراوي نفسهُ كانوا على صلة مباشرة بالشاه ومدير السافاك الجنرال نعمة الله نصيري[3]. وهو ما عبّر عنهُ الرئيس عبد الرحمن عارف خلال إقامته في منفاه الإجباري تركيا في الثامن عشر من أيلول 1970، أنهُ أشار إلى أن شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق IPC قد أغرت عبد الرزاق النايف بالمال تحت ذريعة المزاحمة بين شركتين أمريكية وبولونية لاستثمار حقل كبريت المشراق في الموصل عام 1967. وكان للملحق العسكري بشير الطالب والسفير العراقي ناصر الحاني في لبنان دوراً في زواج العمالة والتآمر ضد الرئيس عبد الرحمن عارف[4]. لم يجد الشاه محمد رضا بهلوي صعوبة في فهم ما يفكر به عارف من صعوبات، وأن زيارة الرئيس التي تتحدث في جوهرها عن مشكلة الملاحة في شط العرب مع إيران، قد أخذها الشاه كمستمع وهو يدرك أن واجبهُ المركزي هو مشاغلة جيش العراق واستنزافه في جبال كردستان، وليس مواجهة إسرائيل -الذي لم يوقع هدنة شأنه شأن جيوش العرب التي اشتركت في حرب فلسطين عام 1948 - وهو ما أعطى الشاه محمد رضا بهلوي دوراً محورياً لحماية المصالح البريطانية والأمريكية والإسرائيلية وهو ما لم تحلم به بقية دول (حلف السنتو) ومنهم تركيا جارة العراق الشمالية، الذي وجد فيه المتبعون لحكم عارف، والمقربون أنه فرط ذكاء من الرئيس، ولكنه في كل الأحوال لا يعبر إلا عن ضعف مناوراته السياسية تجاه الخصوم، وهو يتولى رئاسة الحكومة بنفسه في شهر أيار عام 1967[5]. فاجأت حرب الخامس من

---

(1) جورج قرم، المصدر السابق، ص 203 – 204.

(2) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص380.

(3) عبد الغني الراوي، مذكرات سرية، لندن، 1980، ص 15 – 21. وأشار الراوي في مذكراته إلى وجود رموز أخرى مثل سعد صالح جبر (ابن رئس وزراء سابق عام 1948) وهلال بلاسم الياسين، ومصطفى البارزاني، وبابا علي شيخ محمود ومهدي الحكيم (أخ محمد باقر الحكيم) وطه جابر، ومطر حاوي ذياب وجبار عبد الجادر. انظر كذلك: كمال مجيد، المصدر السابق، ص50.

(4) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص 51.

(5) ضمت حكومته (4) من الضباط لإرضاء غرورهم: طاهر يحيى (متلون في الإدعاء) مرة بعثي ومرة قومي وفق هوى السلطة)، وعبد الغني الراوي (يدعي أنهُ إسلامي، ولكنه كان أحد المتعاونين مع السافاك الإيراني) وإسماعيل مصطفى عربي شيعي من أنصار وزير الدفاع السابق عبد العزيز العقيلي، وفؤاد عارف كردي من جماعة البارزاني. وكان من بين (18) وزيراً مدنياً، اثنان من العسكريين هما عبد الستار عبد اللطيف لوزارة الداخلية، وشاكر محمود شكري لوزارة الدفاع. انظر: حنا بطاطو الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص 380.

حزيران عام 1967 الرئيس عبد الرحمن عارف، وهو يستمع إلى قيام إسرائيل بتدمير سلاح الجو لثلاث دول عربية هي الأردن وسورية ومصر.- وكانت المأساة التي حصلت في غضون ستة أيام من الحرب، أن خسرت البلدان الثلاثة أراضي مهمة واستراتيجية لصالح إسرائيل، مثل سورية التي خسرت مرتفعات الجولان المطلة على المستعمرات الإسرائيلية ولا زالت موضع سجال هل تعيدها إسرائيل أم لا، ووصول قوات إسرائيلية على ضفة قناة السويس الشرقية وقد خسرت مصر كل أراضي صحراء سيناء، وكذلك الأردن الضعيف عسكرياً وقد خسر الضفة الغربية بكاملها[1].

وفي ضوء ذلك التطور العسكري (الذي مثلهُ سرعة الحسم الإسرائيلي للحرب) لم يسمح للعراق بالمشاركة الفعالة إلا باللواء الثامن (الميكانيكي) وهو أحد ألوية الفرقة المدرعة الثالثة، الذي وصل متأخراً إلى الجبهة الأردنية وتكبد خسائر أثناء تنقله من جراء الغارات الجوية الإسرائيلية[2].

وبالرغم من أن العراق لم يكن دولة مواجهة مع إسرائيل ولم يتكبد خسائر ذات قيمة، غير أن الهزيمة المرّة قد ألقت بظلالها السوداء حول جدوى تشبث العسكريين في البلدان الثلاثة بكراسي السلطة، والعراق بصفة خاصة منذ عام 1958[3]. ولكن الرئيس عارف، ولكي يثبت للآخرين ضعف مناورته السياسية وقلة تدبيره في إدارة الدولة، ذهب إلى تكليف العسكري طاهر يحيى رئيساً للوزراء في تموز 1967[4]. وكان عليه أن يتكفل وجود الجيش العراقي في الجبهة الأردنية – الذي وصل إلى (60000) جندي وضابط فيما بعد – وهو ما أوجد مخاطر أمنية على البلاد، حيث أن قسم من الوحدات في كردستان، وأخرى في الأردن، وأخرى على الحدود مع إيران. وهي لذلك تطلبت ميزانية ضخمة، وليس للعراق عملة صعبة إلا من خلال عائدات النفط، وأن الحاجة باتت ملحة لتجهيزه بالأسلحة والمعدات الحديثة. كان التعامل مع الدولة السوفيتية وهي المجهز الرئيسي للأسلحة يعني في جزء منهُ أن تكون هناك مرونة من قبل الرئيس عارف للتعامل مع الحزب الشيوعي العراقي، وممارسة فعالياته التنظيمية بترخيص قانوني. وباتت المعادلة اللحية تتمثل: أي ظهور للحزب الشيوعي يقابلها ظهور لحزب البعث، وأي تقارب مع السوفييت، يعني قيام الأكراد بعصيان مسلح في كردستان تحت ذريعة الحصول على حكم ذاتي، على أن تكون حقول نفط كركوك ضمن خارطة كردستان) وذلك لإجبار حكومة بغداد على تنفيذ مطالبهم. وضمن هذه المعادلة، شعر الأكراد أو بالأحرى جرى تلقينهم من قبل شاه إيران، أن حكومة عبد الرحمن عارف (الضعيفة عسكرياً) غير جادة في بذل مساعي جديدة لتكملة المفاوضات التي بدأها رئيس الوزراء السابق (البزاز) وعليهم ممارسة الضغط العسكري من جديد[5]. أو على الأقل التشاور مع إيران فيما يتعلق بالمفاوضات. وفي محاولة إيرانية لإرغام البارزاني على التوافق مع مطالبهم، أعلمت إيران بأنها ستغلق حدودها مع كردستان، وستعيد الوفد الإسرائيلي من هناك، وكذلك الجرحى الأكراد الموجودين في المستشفيات الإيرانية[6]. وفي القرات الأوسط

---

(1) إبراهيم عبد الطالب، انهيار جدار عرب المشرق، عمان، 2008، ص 300.

(2) بلغت خسائر اللواء الثامن الميكانيكي أثناء تنقله إلى الأردن (10) شهداء وجرح (30). انظر: جريدة الجمهورية البغدادية 3 تموز 1967.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 254.

(4) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص 381.

(5) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 254.

(6) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 172 – 173.

والأهوار، وبسبب قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وبريطانيا - بسبب العدوان الإسرائيلي - وتقويتها مع فرنسا والسوفييت - لأجل الحصول على السلاح - فقد صدر أمر للخلايا النائمة الشيوعية للظهور بقوة باسم الحركة الثورية بقيادة (عزيز الحاج)[1] القيادة المركزية في خريف عام 1967[2]. وأدت إلى ردة فعل شعبية صاخبة لدى رجال الدين المسلمين (السنة والشيعة)، ومظاهرات تدعو الحكومة إلى إنقاذ البلاد من خطر الكفر الذي تقوض نموذه بزوال قاسم عام 1963[3]. ووفق المعادلة الذهبية التي أشرنا إليها، فقد ظهر بالمقابل تنظيم حزب البعث بقوة من خلال القيادة القطرية التي رأسها أحمد حسن البكر، الذي شدد على بناء الخلايا داخل الجيش، واستمرار عملية التجنيد السري في مختلف أنحاء البلاد رغم سجن الشاب البعثي صدام حسين الذي اشترك في محاولة الانقلاب الفاشلة في أيلول 1964 ضد الرئيس عارف[4]. ويظهر من توقيت ظهور المجموعتين (البعث والشيوعي) أن الطرفين يريدان الوصول إلى السلطة بأقرب وقت ممكن عبر انقلاب عسكري جديد[5]. ويتحرر صدام حسين من السجن (بعد هروب مدبر عام 1966) كانت بمثابة نقلة نوعية لهُ في شد أزر ميلشيات الحزب للخروج إلى الشارع، ولعل ما عاضدهُ في إعادة البناء، أن الرئيس عبد الرحمن عارف قد أطلق العديد من زملائه من السجون، وقادت القيادة القطرية المؤقتة فيما بعد إلى مطالبة الرئيس عارف لتشكيل حكومة وحدة وطنية وتطهير مؤسسات الدولة من الفساد. ودعت الرئيس عارف للاجتماع بالقيادي البعثي أحمد حسن البكر، الذي ناقش معهُ استثمار حقل الرميلة الشمالي في البصرة من قبل السوفييت، وامتياز آخر لشركة إيراب (Erap) للتنقيب عن النفط في وسط وجنوب العراق في تشرين 1967. وهو ما هيأ لقيادة حزب البعث (وهو خارج السلطة) الإطلاع على معاناة حكومة عارف من جراء النفقات الباهظة التي تدفع للجيش العراقي في الجبهة الأردنية، ومعاناة فلسطينيي الداخل الذين شردوا من أراضيهم دون اهتمام عربي واضح لقضيتهم. ولعل ما أفزعت البكر في حديثه المطول مع عارف أن المخابرات العراقية تلقت تقريراً حول قدوم ثلاثة ضباط إسرائيليين إلى المناطق الكردية، ومعهم أسلحة سوفيتية (مستولى عليها من مصر وسورية أثناء الحرب)، وأن البارزاني رفض الحضور إلى بغداد للقائه للمرة الثانية، معللاً القول على لسان قائد الفرقة الأولى الذي اجتمع به في حاج عمران في تموز 1967، أن عارف نفسهُ لا يشعر بالأمان على حياته، فكيف سيحمي ضيوفه.

---

(1) صحيفة طريق الشعب (الشيوعية) الصادرة في 21 تشرين الأول 1967م.

(2) عزيز الحاج، ولد في بغداد عام 1926 وهو ابن جمال كردي شيعي (فيلي). اعتقل عام 1948 لمدة عشر سنوات. وفي عام 1958 انتخب لعضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. وبعد عام 1963 لعب الحاج دوراً في تنظيم المقاومة في الخارج ضد حكم البعث. عاد إلى العراق عام 1967 لقيادة الحزب في بغداد. مجلة الصياد اللبنانية (1 – 8) أيار 1969 مجلة الصياد اللبنانية، المصدر نفسهُ.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 257.

(4) كان من رموز حزب البعث أحمد حسن البكر هو من تعاون مع صدام حسين لإعادة تنظيمات الحزب، وكان الأخير أحد الذين اعتقلوا في أعقاب الانقلاب الفاشل عام 1964، إلا انهُ تمكن من الهروب من سجانيه عام 1966. انظر: حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص

(5) بعد سقوط حكم البعث في تشرين الأول 1963 خفت مطاردة البعثيين للكوادر والعناصر الشيوعية. وتمكنت رموز الحزب عامر عبد الله، وبهاء الدين نوري وعبد السلام الناصري من التسلل مرة أخرى إلى داخل العراق لإعادة تنظيم خلايا الحزب الشيوعي. انظر: ماريون فاروق سلوغلت، وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص 147.

ب. الضغط على الرئيس عارف (عبر البوابة الكردية) لسحب جيش العراق من الأردن بعد حرب 1967م

لم تكن هزيمة الخامس من حزيران 1967 هزيمة للعرب أمام إسرائيل فحسب، بل كانت أيضاً هزيمة لدعاة الوحدة والقومية العربية في مواجهة القوى المحافظة العربية – السعودية، تونس، المغرب – أي بصورة رئيسية هزيمة مصر الناصرية. والحال أن الأقطار العربية المصدرة للنفط وعلى رأسها السعودية لم تشأ أن تقطع الإمدادات النفطية عن البلدان الغربية – الداعمة لإسرائيل – لأن ذلك قد يشكل حالة حرب ليست راغبة في مواجهتها[1]، وهو ما اعترضت عليه بشكل أساسي سورية وبدرجة أقل الجزائر والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية. وأن ما أفرزته قمة الخرطوم في أواخر آب 1967، وهو رابع مؤتمر قمة منذ عام 1964، أنهُ ألزم الدول العربية بعدم توقيع الصلح مع دولة إسرائيل، وعدم التفاوض وعدم الاعتراف بها، وقد أغاظ قادة إسرائيل الذين توقعوا أن يأتيهم العرب مهزومين مذلولين طالبين الصلح، ولكن الاعتراف بهيمنة مصالح القوى الغربية في عرب المشرق كان بالمقابل شاملاً[2]. وكان العراق منشغلاً بدوره بهمومه مع الأكراد والإيرانيين والإسرائيليين، وما كان لرفضه أن يتخطى المواقف المبدئية لدول الاعتدال.

حافظ شاه إيران محمد رضا بهلوي على استراتيجية عليا، مفادها أن تستمر الحروب العربية الإسرائيلية، دون توقف، لكي تبقى إيران بعيدة عن مشاكلهم أولاً، واستثمارها لصالحها في العراق، ومنطقة الخليج الغنية بالنفط ثانياً وتعزيز ثقتها عند الولايات المتحدة الأمريكية ثالثاً. ويتضح من المسار الذي اتخذتهُ إيران تجاه المسألة الكردية، فهي من جهة تدعم مجموعة جلال الطالباني وصهره إبراهيم أحمد، ومن جهة ثانية، كانت محطة مهمة لجهاز الموساد الإسرائيلي، والمساعدات العسكرية والتدريبية التي تصل الملا مصطفى البارزاني عن طريق طهران – بحر قزوين – همدان – كرمنشاه – سنندج – قرية خانة – حاج عمران (في كردستان)[3]. وعلى الرغم من وجود ممثل لجهاز السافاك الإيراني مع أي وفد إسرائيلي يزور كردستان العراق، إلا أن البارزاني كثيراً ما اشتكى من التدخل الإيراني في إجباره على اتخاذ قرارات يراها هو في غير صالحه. ويذكر الجنرال (مائير عميت) مدير الموساد الإسرائيلي خلال استقباله نظيره الإيراني في تل أبيب، أن إيران تدعم الأكراد لكي يقاتلوا بغداد وليس كي يصنعوا سلاماً. لقد اتفقنا مع الأكراد على أن النقطة التي لا يجب أن يتم التفاوض عليها هي معارضة العراقيين تشكيل جيش كردي[4] لأن البارزاني لا يستطيع التنازل عن وجود البيشمركة، وإيران تقدم المساعدات للأكراد على صعيد الاتصالات والذخائر، والأغذية والمساعدات النقدية، وعلاج جرحى معارك راوندوز. وكان إرسال إسرائيل مستشفى ميداني[5] إلى كردستان بإدارة المقدم (إبراهام تدمور) آمر مدرسة الطب العسكري في

---

(1) جورج قرم، المصدر السابق، ص 207.

(2) المصدر نفسهُ، ص 208.

(3) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 50.

(4) المصدر نفسهُ، ص 50 – 51.

(5) كان الوفد الطبي الإسرائيلي في المستشفى الميداني يعالج الأمراض المزمنة، والمعدية، الطب الوقائي، قياس ضغط الدم، الحقن، التضميد، وقف النزيف، وتجبيس الكسور، وعملية إخلاء المصابين على نقالات إلى المستشفى. انظر: شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص193.

الجيش الإسرائيلي بكامل تجهيزاته، وخمس آلاف معطف شتاء، وبطانية، و(800) بندقية إلى البارزاني بين عام 1966 – 1968[1]. وكأنه لتخفيف الضغط الإيراني على البارزاني أولاً، وتمكن المرضات الحسناوات من كسب عناصر كردية جديدة لحساب جهاز الموساد دون العمل بشكل لصيق مع المجموعة الكردية المحيطة بالبارزاني ثانياً. كان محمود عثمان أول الزائرين للمستشفى الذي تفحص الأسرة الـ (40) وقال بجدية: هذه الأسرة ليست جيدة، فاندهش الأطباء (رجال الموساد) من كلامه، فقال: إن المقاتل الذي سينام على مثل هذه الأسرة لن يرغب في العودة إلى الميدان[2]. إلا أن ما أثار البارزاني هو حجز إيران لـ (800) بندقية مرسلة لهُ من إسرائيل ليقول عنهم أنهم يتبعون سياسة (فرق تسد) بينهُ وبين الطالباني وأنهم يريدون تحويلي إلى إنسان ليس حياً وليس ميتاً[3]. وفهم البارزاني من كلام مدير الموساد، أن عليه أن يتذكر دوماً أن إيران هي حجر الزاوية في التعاون الإسرائيلي الكردي، وهو ما أراد أن يغيّر موضوع من شأنه يثير مثل السافاك، واقترح على البارزاني الاحتفال بنصر إسرائيل في احتلال مدينة القدس في حرب حزيران عام 1967م على جبال كردستان.

استقبل البارزاني في إسرائيل في منتصف نيسان 1968، ومعهُ الدكتور محمود عثمان، وشمس الدين المفتي، وخمسة حراس شخصيّين مسلحين[4]. ولمعرفتهم الدقيقة بشخصية البارزاني العشائرية والديكتاتورية فقد استقبله رئيس الدولة الإسرائيلية (زلمان شوفال) بحضور مائير عميت بغية إضفاء هالة وهيبة لشخصية الضيف الذي حمل معهُ مسدساً محشواً، ليبلغهُ أن من حق الشعب الكردي إقامة دولة كردية وليس الحكم الذاتي[5]. دون إعطاء مزيداً من التفاصيل حول هذه النقطة التي يروّج لها السياسيون الأكراد عبر وسائل الأعلام، وقد تكون ليست الغاية بقدر ما تكون وسيلة ضغط على حاكم بغداد. وهم يعرفون أن هذا الموضوع غير قابل للنقاش لوجود أكراد في سورية، وتركيا، وإيران التي يهمها دوماً أن يستمر القتال بين أبناء القومية الكردية والعربية إلى حد الاستنزاف ليكون سياسيو الطرفين وكأنهم موظفون يستلمون التوجيهات من شاه إيران بطريقة أو بأخرى. حتى مع وجود البساط الأحمر في مطار طهران عند استقبال ملوك العراق السابقين أو الرئيس عبد الرحمن عارف مؤخراً في آذار 1967 ولعلها المرّة الأولى في تاريخ العلاقات بين العراق وإيران، أن شاه إيران لم يرد على أي زيارة إلى بغداد حتى بعد توقيع حلف بغداد عام 1955م.

كان مدير الموساد مائير عميت هو من رافق البارزاني عندما اجتمع مع كل الرموز التي تناوبت على زيارة كردستان سابقاً، بما فيهم (ليفي اشكول) رئيس الحكومة، و(أبا أيبان) وزير الخارجية الذين أكدوا لضيفهم دعم إسرائيل الكامل للشعب الكردي. ولكن دون الحديث عن عدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية لدعمه بعد فترة مكوثه في روسيا لأكثر من عقد من الزمان[6]. ولعل مدير الموساد عميت لم يكن مبالغاً وهو ينظر إلى مصلحة دولته عن قرب، ورجاله يحيطون البارزاني في مقره قرية بارزان ومنطقة حاج عمران، وقد حقق المستشفى الميداني سمعة ممتازة في كردستان. ولتبديد

(1) مقابلة مع دلشاد الزيباري، أحد العناصر الكردية الموالية للحكومة العراقية، عمان، 2009م.

(2) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص194.

(3) المصدر نفسه، ص 194-195.

(4) المصدر نفسه، ص195.

(5) مقابلة مع دلشاد الزيباري، التي جرت في عمان عام 2009م.

(6) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص195.

غضب البارزاني حول حجز إيران لـ (800) بندقية مرسلة لهُ من إسرائيل، عمد مائير عميت بلفتة ذكية أن يمر البارزاني في طريق عودته، إلى الساحة التي حشر فيها الكم الهائل من الدبابات والعربات المدرعة والمدفعية الثقيلة التي غنمها الجيش الإسرائيلي في أعقاب حرب 1967، وفي عقله لو أن قسماً من هذه الأسلحة بيد قوات البيشمركة الكردية الخاضعة لهُ. وقد أرادتها إسرائيل ورقة ضغط عليه لفتح جبهة في كردستان لمنع إرسال العراق وحدات جديدة إلى الجبهة الأردنية[1].

إن تحقيق إسرائيل حلمها القومي بقيام دولة إسرائيل الكبرى بعد حرب عام 1967، وقد أوصلت حدودها إلى مصر وهي في قارة أفريقيا قد بلور مفهوم (العُلو في الأرض مرتين) كما ذكرها القرآن الكريم في سورة (الإسراء:5) وهو ما أخذه البارزاني في عقله لإنشاء دولة كردستان الكبرى، سيّما وأن كلا الشعبين يعانيان من عداء قومي عربي لهما.

بات الرئيس عبد الرحمن عارف وهو القومي العربي ينتظر تطبيق الإثني عشرة نقطة التي اتفق البارزاني عليها مع عبد الرحمن البزاز، إلا أن وجود ضباط الموساد على يمين ويسار البارزاني في مقر بارزان، قد أوحوا لهُ بضرورة تنفيذ خطة عسكرية بجبهة مقدارها ثلاثون كيلو متراً طولاً ومثلها عرضاً[2] لاحتلال منطقة حوض راوندوز في الرابع والعشرين من آب عام 1967. وكانت حجتهم إبقاء خط مواصلات راوندوز - رايات - حاج عمران آمناً لقوات البيشمركة الكردية، وهي إذا ما نجحت في ذلك سيعني أن الرئيس عبد الرحمن عارف سيكون مضطراً لسحب وحداته من الأردن، كما أنها ستحرم سورية (التي باتت مهددة بعد احتلال هضبة الجولان الإستراتيجية) من أي مساعدة عراقية عسكرية عند الحاجة. كانت خشية الملا أن قوات البيشمركة غير مستعدة لتنفيذ هجوم جبهوي، وأن كل ما يستطيعون القيام به هي حرب عصابات، ولا قِبل لهم الاحتفاظ بالأرض لأن ذلك سيكون انتحاراً لهم نظراً لثقل مدفعية الجيش العراقي. إلا أن المخابرات المركزية الأمريكية المترددة في إقامة تعاون مع البارزاني بات لها رصيد قوي من المتعاونين معها في بيروت، وهم من يتمكنون من تحريك خيوط اللعبة مع نظام عارف، حيث لم يعد عبد الرزاق النايف - معاون مدير الاستخبارات وإبراهيم الداود قائد الحرس الجمهوري يعّولان على منصبيهما وهما يتمتعان بثقة الرئيس عارف والعميد سعيد صليبي، سيمّا وأن النايف (أحد أبناء أعمام صليبي)، قبل أن ينضم إليهما المقدم سعدون غيدان آمر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري قد وقع تحت تأثير إغراءات المنصب وهو لا مازال برتبة صغيرة[3].

ويذكر الكاتب الكردي كمال مجيد، والكاتب الإيراني فؤاد قاسم الأمير فيما ذكراه عن العراق في بداية عام 1968، أن هناك مجموعتين متنافستين على كرسي الحكم تحت يد الجهاز الأمني الأمريكي هما: مجموعة أحمد حسن البكر - صدام حسين - صالح مهدي عماش، ومجموعة ناصر الحاني السفير العراقي في بيروت وعبد الرزاق النايف، وإبراهيم الداود. وتم التنسيق بينهما لقيام المجموعتين بانقلاب موحد في السابع عشر من تموز 1968 ضد الرئيس عبد الرحمن عارف[4]. ويظهر أن رموزاً من المجموعتين قد وعدوا الولايات المتحدة الأمريكية لإعطاءها استثمار حقول كبريت المشراق

---

(1) اعترافات ابن الملا مصطفى البارزاني (عبيد الله البارزاني) الذي انشق عن والده عام 1974م. وكذلك: صحيفة اللوموند الفرنسية الصادرة في 22 تشرين الأول 1967م.

(2) صحيفة اللوموند الفرنسية الصادرة في 27 آب 1967م.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 257.

(4) فؤاد قاسم الأمير، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة، بغداد، مؤسسة الغد للدراسات والنشر، 2005، ص 41. وكذلك، كمال مجيد، المصدر السابق، ص 62.

في الموصل فضلاً عن عمليات التنقيب عن النفط في العراق حصراً. وقد يكون مثل هذا الكلام لا يعجب كثيرين ويعجب آخرين، إلا أن سير الأحداث اللاحقة وما رافقها من تطورات إقليمية ودولية ستعطينا الجواب الشافي، علماً أن عناصر المجموعتين هم في ذمة الله باستثناء إبراهيم عبد الرحمن الداود الذي شغل منصب وزير الدفاع في حكومة أحمد حسن البكر لمدة ثلاثة عشر يوماً فقط.

الفصل السادس

حزب البعث في السلطة للمرة الثانية

1968 - 1988م

المبحث الأول: "الوطن أو الموت" شعار البعث لتصفية الخصوم 1968 - 1970م

المبحث الثاني: توجه إقليمي ودولي لإرهاق قوة عرب المشرق (العراق) اقتصادياً وعسكرياً 1970 - 1979م

المبحث الثالث: الرئيس صدام حسين في ذروة القوة 1979 - 1988م

المبحث الأول

"الوطن أو الموت" شعار البعث لتصفية الخصوم 1968 – 1970م

علينا أن نتساءل لو أن أحداً من ضباط الرئيس عبد الرحمن عارف الثلاثة –النايف والداود وغيدان –اعترض على تنفيذ الانقلاب صبيحة السابع عشر من تموز 1968م، والأرجح ما كان للانقلاب إلا أن يكون كسابقيه من انقلابيّ 1964، 1966 الفاشلين ضد الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف. ومع نجاح الانقلاب الجديد بدأت صفحة جديدة مع عمل عسكري جديد سمع الناس بيانه الأول عند الساعة السابعة والنصف من صبيحة يوم تموزي حار فيه نُعي الحكم العارفي –الذي نقل على متن طائرة متجهة إلى لندن -. وأنهُ يتكفل بإعادة الحريات وحل القضية الكردية وفق بنود برنامج عبد الرحمن البزاز لعام 1966. ويكمل البيان الأول تأييده للمقاومة الفلسطينية وتحديد أسباب النكسة التي حلت بالعرب عام 1967م[(1)]. وهي وعود دأبت عليها الحكومات العراقية بعد كل انقلاب حتى صار رجل الشارع يتداولها بلسان لاذع. تم تعيين أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية، وعبد الرزاق النايف رئيساً للوزراء، وإبراهيم عبد الرحمن الداود وزيراً للدفاع، وسعدون غيدان قائداً للحرس الجمهوري، وصالح مهدي عماش وزيراً للداخلية، وحردان التكريتي لرئاسة أركان الجيش وقائداً لسلاح الجو[(2)]. وكان ما يلفت النظر في التشكيلة الجديدة عدم ذكر اسم صدام حسين (وهو أحد المنفذين للانقلاب)، ووجود مجلس قيادة الثورة يرأسه البكر حصريا. وكان مع التشكيلة ثلاثة وزراء أكراد كبداية مشجعة لاستمرار المفاوضات حول الحكم الذاتي[(3)]. ويذكر صلاح عمر العلي العضو القيادي في الحزب بعد الانقلاب، وعضو في (جهاز حنين) (المخابرات لاحقا)، إن صدام حسين هو من رأس الجهاز، ولديه نشرة مركّزة وضعت في يد أعضاء الجهاز بعنوان كيف نقضي على الحزب الشيوعي[(4)]. ولكن قبل ذلك عرف صدام أن الصحف البيروتية (الموالية للولايات المتحدة الأمريكية) قد رحبّت كثيراً بتولي النايف رئاسة الوزارة، وهي إشارة للعلاقة الوطيدة مع شركة أمريكية (لاستثمار حقول كبريت المشراق)، كما ذاع صيتها من وقت تورطه فيها[(5)]. والحقيقة لما حدث ما بين (17 – 30) تموز أن موجة الشائعات التي سرت في الشارع، ومعظمها صادر عن ألسن البعثيين، أن عمر الحكومة سيكون قصيرا، وهي إشارة لوجود النايف والداود، فيما كان البكر –وهو الخبير الذيساير العهد الجمهوري منذ بداية 1958– وصدام حسين

---

(1) موسى السيد علي، القضية الكردية، المصدر السابق، ص57.

(2) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 18 تموز 1968م.

(3) شلومونكديهون، المصدر السابق، ص215.

(4) كمال مجيد، المصدر السابق، ص62.

(5) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص392.

وعماش يعملون بصمت لإزاحتهما بهدوء دون إثارة الناس التي كرهت البيانات العسكرية واشمأزت من الانقلابات المتكررة، رغم ما أثير من النسيج العشائري الذي يربط معظم أعضاء مجلس قيادة الثورة[1].

إن نقطة الإثارة في الانقلابات العسكرية ما بين (1963-1968) أن معظم المشتركين فيها هم من العسكريين (باستثناء صدام حسين)، وأنهم ينتمون إلى المحافظات السنية الموصل، صلاح الدين، الأنبار، وربما يطرح سؤال لماذا كل هذه الرموز، إذا كانت الحاجة إلى خرق المؤسسة العسكرية للحاكم كافية لتقويض حكمه كما حدث في انقلاب تموز 1968م. وقد لا نبتعد كثيراً إذا فسرنا الأمر، إن وجود رموز من مدن تكريت، وسامراء، والموصل، وعانة، وحديثة، وهيت والفلوجة في الانقلاب سيضع الرئيس عبد السلام عارف، وشقيقه عبد الرحمن في ورطة كبيرة إذا ما فشل الانقلاب وأراد محاكمتهم بتهمة التآمر، حيث من الصعوبة جداً أن يعادي كل عشائر العراق السنية ويحكم على أبنائهم بالإعدام. وهي التجربة التي أخطأ فيها عبد الكريم قاسم عندما نفذ حكم الإعدام بأربعة عشر ضابطاً سنياً بعد تمرد الشواف في الموصل عام 1959م. وقد يكون من المهم في تتبع ما جرى بعد انقلاب البعث في تموز 1968، أن الفشل في الانقلاب قد لا يمكن الرئيس من عقوبتهم، كما حدث لـ عبد الرحمن عارف مع مؤامرة عارف عبد الرزاق الكبيسي في حزيران 1966م. وتكمن المفارقة العجيبة في أن نجاح مجموعة الانقلاب هو من يضعهم على سلم عقوبة الإعدام أو القتل فراداً ومجموعات حتى وإن كان بطريقة غامضة. ومغزاها ليس أكثر من حب الثروة والسلطة ثم الانفراد بالقرارات لاحقاً حين قطعت محطة الإذاعة والتلفاز برامجها الاعتيادية يوم الثلاثين من تموز 1968، ليظهر رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية أحمد حسن البكر وهو يلقي خطاباً حماسياً بالتخلص من النايف والداود[2]، وقد أسماه تصحيح مسيرة البعث وطرد الطارئين، فيما عبر الحزب الشيوعي، والأكراد، والصحف الموالية للولايات المتحدة الأمريكية بأنه انقلاب جديد نفذه البعث ضد شركائه بعد ثلاثة عشر يوماً.

1. تصفية الخصوم عن طريق العمل الأمني

إن دراسة موضوعية للصفحات السياسية التي مرت على العراق منذ قيام الدولة العراقية عام 1921م، وقيام العهد الجمهوري عام 1958، تكشف عن نقاط ضعف جسيمة في جسم المجتمع العراقي. خصوصاً ذلك الجزء الذي سيطر عليه الحزب الشيوعي في عهد قاسم عام 1959، وانتهاكاته الدموية في الموصل وكركوك وبغداد، وأخطاء أخرى ارتكبها الحرس القومي وهو يستلم السلطة لأول مرة عام 1963م. فيما كان حكم الأخوين عبد السلام وشقيقه عبد الرحمن عارف حافلاً بالانقلابات الفاشلة، ودور إقليمي لإيران الشاه -الذي نسق عمله مع الموساد الإسرائيلي- لإجهاض أي تحرر للعرب من سيطرة الطامعين. ولعله أي الشاه محمد رضا بهلوي هو من استغل القضية الكردية وقد دفع الملا مصطفى البارزاني

(1) كان المجلس مؤلفاً من احمد حسن البكر، صالح مهدي عماش، حردان التكريتي، وعبد الرزاق النايف، إبراهيم عبد الرحمن الداود، حماد شهاب (آمر موقع بغداد)، سعدون غيدان، وهو ما أعطى أرجحية لكتلة البكر العشائرية في التصويت لتمرير أي قرار. انظر: ماريون فاروق سلوغلت، وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص158.

(2) أرسل الزعيم الركن إبراهيم عبد الرحمن الداود إلى الأردن لتفقد القطعات العراقية، وهو ما سهل اعتقال عبد الرزاق النايف الذي أرسل على عجل بطائرة متجهة إلى إسبانيا، ثم تحول إلى لندن فيما بعد ليتم اغتياله هناك. انظر: تشارلز تريب، المصدر السابق، ص257-258.

لمحاربة جيش العراق خدمة لمصالحه ومصالح الدولة الإسرائيلية التي توسعت على حساب العرب عام 1967. ولاعتبارات الشرف العربي والمواطنة الحقة وتعاليم الإسلام وما جاء به القرآن العربي وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم أقسم أعضاء مجلس قيادة الثورة قسم الولاء تحت شعار الوطن أو الموت لتصفية أصحاب الوجوه المقنعة تحت واجهات الحكم الذاتي وديمقراطية أنصار السلام، لينشد الشباب نشيده الوطني، نشيد موطني للشاعر إبراهيم طوقان، وهو يقول فيه:

موطني موطني
الحسام واليراع لا الكلام والنزاع – رمزنا – رمزنا
مجدنا وعهدنا وواجب من الوفا – يهزنا – يهزنا
غاية تشرف وراية ترفرف – يا هناك في علاك –
قاهراً عداك قاهراً عداك
موطني موطني

وكان القسم الثاني لأحمد حسن البكر، أن مجلس قيادة الثورة قد تعهد بأن لا يبقى جاسوساً على أرض العراق بعد اليوم[1]، لتضع عناصر الحزب الشيوعي، وعناصر من الحزب الديمقراطي الكردستاني أمام امتحان عسير، في أن التجربة الجديدة لقيادة البعث هي ليست نفسها كما كانت عام 1963م. ولعلها وضعت شاه إيران هو الآخر في امتحان، وقد تصرف مع حكام دولة العراق منذ تأسيسه عام 1921م وكأنهم موظفون في خدمة البلاط الملكي. وهنا قد يقول القارئ أن الباحث قد أطرى على النظام الجديد منذ البداية، ولكن دعونا نسير في الاتجاه دون تدليس أو تزلف وقد عاصرنا نظام الحكم منذ يومه الأول، وأن بناء أي دولة وخاصة في دول العالم الثالث، وما يكتنفها من مضايقات محلية وإقليمية ودولية صارت في حكم الواقع لتشابك المصالح.

لم يكن أعضاء مجلس قيادة الثورة، وعلى رأسهم أحمد حسن البكر إلا وريثي عوائل عربية قومية، مسلمة دون تعقيدات في العبادة ودون التشدد في السلفية أو الصوفية. وهم في حكم مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي ليسوا ضد الإيمان، ولا يمثلون حزباً دينياً، وأن الإسلام كدين هو جوهر مصادر التشريع حيث 97٪ من أبناء المجتمع يعتنقون الإسلام. وهو ما انعكس لاحقاً على ما كتب من مواد الدستور المؤقت للبلاد عام 1968، وما فيه، أن العراق دولة عربية ودينها الرسمي الإسلام، لم يكن ليصادر حقوق الأقليات المسيحية والصابئة ومئات اليهود المنتشرين على أرض العراق. كما لا يلغي حقوق الأكراد كقومية ثانية من حيث التصنيف، والتركمان في كركوك كقومية ثالثة متعايشين ضمن خيمة واحدة اسمها العراق، ولعل ما عزز ذلك أن قيادة البعث تبنّت برنامج عبد الرحمن البزاز الخاص بالأكراد، وكانت عازمة على عدم جعله وسيلة يلعب به شاه إيران دون بقية دول الجوار التي تفهمت الوضع العراقي بما فيهم تركيا (العضو في حلف الناتو وحلف شمال الأطلسي)، والسوفييت كقطب منافس للولايات المتحدة الأمريكية. إن استلام السلطة بدون إراقة دماء، قد هوّن على مجلس قيادة الثورة في عدم تبني ذات الممارسات الدموية وأخطاء بعض عناصر الحرس القومي عام 1963م، وقد اعترفوا بنقص الخبرة والتجربة دون مزيدٍ من التفاصيل.

---

(1) صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 31 تموز 1979م.

إن وجود صدام حسين على رأس الجهاز الأمني –الناشئ حديثا –لم يكن ليعطي مجلس قيادة الثورة –الذي يرأسه البكر –مزيدا من الوقت لمناقشة تصفية الخصوم، وقد شاعت في بغداد حملة من المداهمات للدور ليلاً بحثاً عن مناوئين لحزب البعث، وعصابات السرقة وقطاع الطرق والشقاوات في المقاهي. وقد نتج عنها اعتقال أعدادٍ من الشيوعيين، والبعثيين المؤيدين لسورية وعملاء المخابرات البريطانية والإيرانية والأمريكية والإسرائيلية. وفي الأشهر الأخيرة من عام 1968، شملت الاعتقالات كل رجال الأعمال الذين انتدبوا كوكلاء لشركات أجنبية، ورموزاً من رجالات الحكم العارفي، شملت عبد الرحمن البزاز، أديب الجادرجي، والاقتصادي خير الدين حسيب[1]، وكان من بينهم المدعو زكي عبد الوهاب –مدير سابق لشركة كوكا كولا –وقد اعترف بأنه كان عميلاً للمخابرات البريطانية منذ عام 1956[2]. كما طالت وزير الخارجية ناصر الحاني –الذي عينه عبد الرزاق النايف بعد الانقلاب –وقد وجد مقتولاً في أحد شوارع بغداد[3]. وكان التبرير وراء ذلك أنه وجه انتقادات إلى حزب البعث دون ذكر دوره وعلاقته مع المخابرات المركزية الأمريكية عندما كان سفيراً للعراق في بيروت بين عامَيّ 1966-1968م. أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بإنشاء محكمة الثورة في نهاية عام 1968 لمحاكمة أعداء الشعب وكانت برئاسة المقدم (علي وتوت)[4]. وفسرت الخطوة من قبل خصوم صدام حسين، وخاصة حردان التكريتي، أن البكر لا يريد أن يظهر اسم صدام حسين بين الناس وكأنه المحرك لحملة الاغتيالات والاعتقالات. وتصرفت محكمة الثورة بحماس لمحاكمة المتورطين بتهمة التجسس لحساب إسرائيل، ولعل ما زاد الأمر تعقيدا، أن جثثهم علقت في ساحة التحرير وسط بغداد[5]. وكان (عبد المحسن جيتا) من أصل باكستاني من بينهم، وأدت إلى امتعاض الباكستان العضو في حلف السنتو. كما كانت خطوة مثيرة للجدل أججت مشاعر الغرب وإسرائيل وإيران والباكستان، والشيوعيين والأكراد على حكومة البعث التي كانت بأمس الحاجة إلى التعاطف الإقليمي والدولي لتجربتها الفتية، إلا أن صدام حسين القوي العزيمة والإرادة اعتبر ما حصل عملية لشد أزر الجبهة الداخلية، كما هي تحذيراً للقوى الإقليمية والدولية من أجل تجنب التدخل في شؤون العراق الداخلية[6]، وهي ما قادت البكر –وهو العسكري الأعلى رتبةً والأكبر سناً –لجمع أربعة مناصب قيادية بيديه، فهو: رئيس الجمهورية، والقائد العام للقوات المسلحة، وأمين سر القيادة القطرية للحزب، ورئيس مجلس قيادة الثورة[7]. وهو بهذا كله أراد أن يقول لنائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع حردان التكريتي –الذي بدل موقفه عدة مرات لأجل كرسي الحكم –أن يكون حذراً من صدام حسين الذي أصبح في تشرين الثاني 1969 نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة[8] –والواقع، أن صالح مهدي عماش الذي تقلد منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، لم يكن له خصومة مع صدام حسين، إلا بقدر تقاطع عمليات الاعتقال

---

(1) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص52.

(2) مصطفى محمود بكري ود. محمد الباجس، صدام حسين بطل قومي في زمن الهوان، ط1، القاهرة، 2006، ص116.

(3) جريدة اللوموند الفرنسية في 15 تشرين الثاني 1968م.

(4) هيئة الإذاعة البريطانية 8 شباط 1969م.

(5) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص268.

(6) ماريون فاروق سلوغلت، وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص164.

(7) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص363.

(8) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص399.

لأشخاص أمر بها صدام حسين، وهو مدير جهاز حنين ولم يعرف بها وزير الداخلية. وهي ما جعلت صدام حسين يعتقد وهو عضو قيادة قطرية أن لا فضل لأحد عليه وهو أحد فريق تنفيذ الانقلاب القلائل الذين دخلوا إلى القصر الجمهوري صبيحة السابع عشر من تموز 1968م. ولعل وصف صدام (بالنائب) قد أثارت خصومة وهم يعرفون توقد ذهنه وقساوته، وقد وصفه الإعلام الغربي والعربي أنه مرهوب الجانب[1]. والحقيقة الماثلة للعيان أو وجود صدام قرب البكر قد أوحت لكل الأطراف أن الحزب بيد صدام والجيش بيد البكر، ولا مجال للآخرين للمناورة طالما بقيا على قيد الحياة[2].

عمد الرئيس البكر والنائب صدام إلى جعل الجيش مسيساً بنموذج تنظيمي ينظمه حزب البعث. له مكتب عسكري كامل الصلاحيات في إقصاء أي ضابط لا يفهم منه ولاء لقيادة الحزب والثورة. كما يمكنه إرسال الضابط والجندي إلى محكمة الثورة إذا ما أدين أحدهما بالانتماء لتنظيم آخر، وعقوبتها الإعدام حسب التشريع الذي أقره مجلس قيادة الثورة[3]. وبموجب صلاحيات المكتب العسكري تم إقصاء رئيس أركان الجيش الزعيم الركن (إبراهيم فيصل الأنصاري) وقادة الفرق الثمانية –التي يشكلها جيش العراق عام 1969 –بضباط آخرين مشهود لهم بالكفاءة المهنية حتى وإن كانوا مستقلين. وكان من بينهم الفريق حماد شهاب التكريتي الذي حلّ محل الأنصاري، وهو لم يكن أكثر كفاءة وقدرة قيادية، وفسّر تنصيبه بالمنصب لأسباب الولاء العشائري أكثر منه الانتماء الحزبي، وهي خطوة تعززت بمرور الزمن داخل أجهزة الدولة الأمنية –دون كفاءة –وقادت إلى نفور الناس من أساليب القهر والظلم وقلة اللياقة في التصرف، وفقدان حرية الفرد الشخصية، وكانت للميسورين اقتصادياً الفرصة للخروج من العراق والعيش في بلدان الجوار، أو في أوروبا.

أ. التخلص من وزيري الدفاع والداخلية (حردان وعماش)

بعد أن تخلصت كتلة أحمد حسن البكر المؤلفة من حردان التكريتي وصالح مهدي عماش، وصدام حسين من رموز الرئيس السابق عبد الرحمن عارف الذين ساعدوهم للاستيلاء على السلطة، عمد كل واحد منهم إلى مضاعفة أتباعه الشخصيين على حساب الآخر[4]. والحقيقة أن أحمد حسن البكر وهو في مركز قوي يسمح له بالخروج منتصراً من هذه المنافسة، فهو القائد العام للقوات المسلحة، ونفوذه واسع في الجيش كونه ضابط وقادر على استعمال لغته العسكرية لإحداث روابط مع زملائه الضباط، وآراؤه المحافظة كانت تنسجم مع خلفيته العشائرية والريفية والعروبية[5]. أما صدام حسين (المدني) فقد بات نفوذه داخل الجهاز الأمني والحزبي محل اعتبار عند الوزراء، والواقع أنهم كانوا يخشون من متابعة أفراد جهازه الأمني لهم، كما هو المغذي الأساسي للبكر بالمعلومات عن الجهات المناوئة، خصوصاً بعد اعتقال وظهور عزيز الحاج عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في نيسان 1969م على جهاز التلفاز معلناً توبته[6]. وهو انتصار للتجربة البعثية الفتية، التي استثمرها صدام في إقناع البكر بإلغاء منصب نائب رئيس الوزراء في تشرين الثاني 1969م، لكي

---

(1) المصدر نفسه، ص399.

(2) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص144-145.

(3) علي محمد الشمراني، صراع الأضداد: المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، لندن، دار الحكمة، 2003م، ص25.

(4) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص130-131.

(5) المصدر نفسه، ص131.

(6) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص365.

لا يتمكن عماش أو حردان التكريتي من ترؤس جلسات مجلس الوزراء في حال غياب البكر[1]. ولعل وجود اللواء (ناظم كزار) على رأس جهاز الأمن العام عام 1969م قد فعل فعله، وهو الذي عمل تحت توجيه صدام حسين للبحث بين القبور عن الرموز المؤثرة والقادرة على التأثير في الناس لقيادتهم باتجاه العمل المعاكس لتوجيهات قيادة الحزب بغض النظر عن هوياتهم ومناصبهم[2]. إلا أن ظروف انعقاد المؤتمر القطري السابع لحزب البعث في 1969م وتبنيه للتطور الاشتراكي وإنشاء التعاونيات الزراعية (وهي مثار خلاف) قد أجبرت البكر وصدام حسين لقبول ذلك الطيف الواسع من الاتجاهات الفكرية داخل الحزب[3]، كما هي قادت (النائب) إلى إجراء تحرٍ دقيق عن العناصر التي تلتقي بعماش وحردان التكريتي، وأي شبكة داخل القوات المسلحة تدين لهما. أو ولاء العشائر السنية معتقداً أن مثل هذه الشبكات هي التي قوضت في النهاية أنظمة الحكم السابقة. عمل البكر على استمالة العشائر العربية السنية في الموصل وسامراء والرمادي بهدف منع أي تكتل أو تقارب مع عشيرة الرئيس السابق الجميلات في الكرمة والفلوجة، قد تقود إلى عودة عبد الرحمن عارف للحكم مرة أخرى. كما هو عمل عن قرب مع عشيرة البيكات والبوناصر في تكريت وشمالها لإجهاض نفوذ حردان التكريتي. ومن المفردات التي قد يجد فيها القارئ متعة لما وصلت إليه الأمور من الشك بين الأخير والبكر، أن ذهب الاثنان إلى مرقد الإمام العباس (ع) في كربلاء لأداء القسم داخل حرم الإمام، ومفاده أن لا يخون أحدهما الآخر، وهو ما أكده القيادي في حزب البعث، صلاح عمر العلي خلال إلقاء محاضرة له في منتدى الفكر العربي في عمان في تموز 2009م. أما في سامراء، فقد تعامل البكر مع الشيخ علي العليان –عضو قيادة فرع في الحزب، وأحد المفلين لانقلاب تموز 1968م– لمعرفة اتجاهات العشائر السبعة في المدينة، وقد يكون لمثل هذا الطلب سببه، خصوصاً وأن الاتجاه الاشتراكي في الحزب بات يقوده عبد الخالق السامرائي[4]. وهو الذي حظي بتأييد شعبي واسع بين تنظيمات الحزب في الداخل والخارج، ولكنه كان محل (حسد وسخط السيد النائب)، وقادت إلى هزات عنيفة داخل الحزب كما سنرى لاحقاً.

عمل الرئيس البكر الذي بات تحت رصد أجهزة صدام حسين الأمنية، على إجراء مناقشات واسعة حول القضية الفلسطينية وأحداثها في الأردن عام 1970 –مرت في مرحلة حرجة بعد حرب حزيران 1967– وهي وإن استخدمها الكثير من القادة العرب لتكون معبراً لتمرير أوراقهم مثل (سحق المعارضة والخصوم في الداخل)، إلا أن البكر وصدام، قد أثنيا على موقف القوات العراقية في الأردن بقيادة العميد الركن حسن مصطفى النقيب تجاه الفلسطينيين. وبات التوجيه المركزي أن تكون معاونتهم في الاتجاه الإيجابي في العمليات الفدائية ضد إسرائيل، وليس ضد نظام الحكم في الأردن. إلا

---

(1) A. Baram, History and ideology in the formation of Bathist Iraq, 1968-1989, London, 1991, pp 116.

(2) ماريون فاروق سلوغلت، وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص183 -184.

(3) كان مجلس قيادة الثورة عام 1969 مؤلفاً من الأعضاء: أحمد حسن البكر، صدام حسين، حردان التكريتي، صالح مهدي عماش، سعدون غيدان، حماد شهاب، عبد الخالق السامرائي، عبد الله سلوم السامرائي، طه ياسين رمضان، عزت الدوري، شفيق الكمالي، عزت مصطفى، مرتضى الحديثي. ويظهر أن المؤتمر القطري السابع، قد أعطى الفرصة للحديث عن تطبيق الاشتراكية، الذي ركز بشدة على حقوق العمال والمزارعين وإنشاء التعاونيات الزراعية، وهو ما أسماه البعض التيار اليساري الذي مثله عبد الخالق السامرائي الذي اعتبر الحزب أداة للتحول الاشتراكي ... تشارلز تريب، المصدر السابق، ص366.

(4) A. Baram, op. cit, p. 99-102.

أن ملابسات الأحداث وسرعة تطورها في أيلول 1970م في أنحاء المملكة الأردنية قد غابت عن مسامع مجلس قيادة الثورة في بغداد، ولكنها اتخذت كوسيلة موجهة إلى وزير الدفاع حردان التكريتي، بتهمة أن الأخير لم يذعن للتوجيهات المركزية نكاية بصدام حسين الطامع بالسلطة[1].

إن إقصاء حردان وعماش من منصبيهما في عام 1970[2]، قد وفرت فرصة للخصوم والمعتدلين بالكلام الكثير، فهي ضربة لمن له نفس آخر يريد الانقلاب، ويديه ممدودتان إلى أجهزة المخابرات الدولية والإقليمية، وخاصة الإيرانية. فيما بذل الخصوم ليس من أصحاب النظرة الاشتراكية فقط، وإنما من كادر الحزب الذين تم طردهم تحت حجة عدم معاونة البندقية الفلسطينية. وحقيقة القول، أن هناك نيّة مسبقة للبكر وصدام لتقريب أبناء العشيرة والمحسوبين عليهم دون إدراك العواقب. والعواقب أن الجهاز الأمني –كما يراهُ صدام حسين –هو من يتكفل مع الخارجين عن قرارات وتوجيهات الحزب، وهي (وصفة سحرية لمن لم يعد مرغوباً داخل العراق). واعتقد صدام حسين أن الجبهة الداخلية باتت آمنة أمامه بوجود كتلة في القيادة القطرية موالية له، بعد إبعاد (عبد الكريم الشيخلي) عضو القيادة القطرية[3]، وعسكريين في مجلس قيادة الثورة عام 1971 يدينون له بالولاء. وكان عليه النظر إلى علاقات العراق مع إيران الشاه المتوترة تحت نفس الشعار (الوطن أو الموت) ولكن ليس قبل تحسين علاقاته مع السوفييت مصدر السلاح المتطور لجيش العراق.

ب. صدام حسين القوة القادمة لمواجهة قوة الشاه الإيراني (للمرة الأولى في تاريخ الدولة العراقية)

استمرت الحالتان المتعاكستان للحكم بين العراق وإيران منذ ولادة الدولة العراقية عام 1921. ففي الوقت الذي شهد فيه العراق خمسة انقلابات عسكرية، وتقلبات الأكراد بقيادة الملا مصطفى البارزاني في شمال العراق منذ عام 1958، كانت إيران الشاه محمد رضا بهلوي مستقرة منذ أن طردت دول الحلفاء والده (رضا خان) إلى جنوب إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية عام 1941م. إن حالة الاستقرار الأمني في إيران قد انعكست تماما على بناء الدولة وقدرة مؤسساتها الأمنية التي وفرتها لها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بعد القضاء على حكومة محمد مصدق عام 1953. وقد عرف الشاه محمد رضا كيف يستثمرها مع الدولة الإسرائيلية التي اعترف بها عام 1950 نكاية بقومية الرئيس عبد الناصر والعرب عامةً.

(1) صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 25 كانون الأول 1970م.

(2) خلال عام 1970 نفي حردان إلى الجزائر، ولرغبته في الانتقام من صدام حسين، فإنه قرر العودة إلى الكويت لممارسة نشاطه، إلا أن صدام عاجله بالموت في آذار 1971 (على يد رجال المخابرات العراقية في العاصمة الكويت). أما عماش فقد قبل بالقدر فجأة ليقبل أن يكون سفيراً في موسكو ثم فنلندة قبل أن يتوفى فجأة هناك.

(3) أبعد الشيخلي الذي كان وزيراً للخارجية (1968–1971) إلى مندوب العراق في الأمم المتحدة علماً أنه من المشاركين في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام 1959 وحكم عليه بالإعدام شأنه شأن صدام حسين. وفي عام 1978 استدعي إلى بغداد، وحكم عليه بـ(6) سنوات بتهمة التآمر. ثم أطلق سراحه. وفي نيسان 1980 قتل برصاصة في رأسه في منطقة الأعظمية (من قبل جهاز الأمن العام) الذي يرأسه ناظم كزار. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص432.

كانت السيرة الذاتية للشاه تقول، إن إثارته للأزمات مع العراق الضعيف منذ تأسيسه يعتمد على مبدأ (السيد والعبد) وقد ورثها من أسلافه رموز العائلة القاجارية وهو يستند في حكمه على تاج الإمبراطورية الفارسية التي حكمت العراق في القرن السادس عشر، بل ليقارنها بالإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس في بداية القرن العشرين. وهي ما ولدت عقدة ليس لملوك العائلة القاجارية الفارسية، بل حتى اللذين يحكمون إيران وهم من خارج السلالة لإذلال العرب العراقيين على أرضهم. إن العمل الاستفزازي والابتزازي لإيران الشاه قد تكرر حول مسألة تقسيم المياه في شط العرب منذ معاهدة عام 1937، رغم أن لإيران ساحلاً على الخليج أكبر خمسين مرة من ساحل العراق[1]، وتكررت في شكاوى عديدة رفعها العراق عبر الطرق الدبلوماسية حول تحويل مجاري الأنهر التي مصدرها إيران لإرواء الأراضي الزراعية في محافظة ديالى الحدودية خلال عهد عبد الكريم قاسم[2]. وهو نفس الابتزاز الذي تخضع له الحكومات العراقية المتعاقبة عندما يلوح شاه إيران بالطائرات القاتلة (التي وفرتها الولايات المتحدة له بعد عام 1953) وتحشيد قواته المسلحة على الحدود للتحكم في المناطق التعبوية المهمة، بغية خلق أثر نفسي على جنود الطرفين، حين يرى الشاه وقيادته العسكرية أن يجلس الجندي الإيراني على الدوام على رواقم جبلية ليرى الجندي العراقي تحته في سهل واسع، كما هو الحال في هضبتي زين القوس وسيف سعد ضمن محافظة ديالى، وقد نصت عليهما اتفاقية الجزائر عام 1975 بإعادتهما إلى العراق، ولم تنفذها إيران حتى بدء الحرب عام 1980[3]. إن مقدار تعاون إيران مع العراق فقط عندما تكون في حاجة. وأثبتت الأحداث أن أمن عرش الشاه هو في المقام الأول. وكان الحدث الأول، هو عندما أرادت إيران محاربة الأكراد (في إيران والعراق وتركيا) فقد عملت بجهد كبير لتوقيع ميثاق سعد آباد عام 1937، وقد ضم إليه أفغانستان كدولة رابعة تحت نفوذ بريطانيا القوية عسكريا في ذلك الوقت. وفيه فقرة تشير إلى أن الدول الموقعة على بنود الميثاق أن تحل مشاكلها بدون عقبات، وهي تعني دون استفزازات إيران الشاه. أما المرة الثانية، فقد تمكن نوري السعيد رئيس وزراء العراق بدعم من بريطانيا المحتلة للعراق من إقناع تركيا والباكستان بضرورة مواجهة الخطر الشيوعي، فدخلت إيران في حلف بغداد عام 1955 لخشيته من نفوذ حزب توده الشيوعي (المدعوم من السوفييت)، وعدم تكرار تجربة رئيس وزراء إيران محمد مصدق عام 1953م.

إن كره الشاه للعرب عامة والعراق بصفة خاصة، قد وفرت لأركان حكمه (المتزلفين) لأن ينظروا إلى ملوك العراق الثلاثة فيصل الأول وغازي وفيصل الثاني بنظرة الملك الضعيف. الذي يصل إلى طهران للحصول على عطف الشاه لتبادل السفراء والتساهل مع فلاحي أبناء محافظة ديالى –المسلمين –لإرواء مزروعاتهم الصيفية، أو السماح للربابنة العراقيين لقيادة السفن الأجنبية عند دخولها إلى مياه شط العرب. إلا أن الدواء المهدئ الذي وفره حلف بغداد لحماية عرش الشاه من النفوذ الشيوعي، لم يوفره هو لحكم البعث الأول عام 1963. ولم يوفره لحكم الأخوين (عارف) وحكم البعث الثاني عام 1968 الذي يعود له الفضل في منع الانتشار الشيوعي، وإيقاف تعاونه مع حزب توده الإيراني. لم ينته عام 1968 حتى اندلع قتال عنيف بين قوات البيشمركة الكردية –المدعومة من إيران – والجيش العراقي، رغم أن قرارات

(1) فلاح شاكر أسود، المصدر السابق، ص54.

(2) E fraim Karsh, The Iran, Iraq war 1980 – 1988 (essential histories), London, 2002, p. 16.

(3) عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية الداخلية في العراق (14 تموز 1958–8 شباط 1963م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1995م، ص82.

المؤتمر القطري لحزب البعث قد أقرّت حقوق الأكراد[1]. الأمر الذي جعل أحمد حسن البكر يقترب أكثر إلى مجموعة جلال الطالباني دون البارزاني، لتفسره إيران بأنه تآمر عراقي بعثي لضرب القصائل الكردية ببعضهما البعض. كما أخذ الشاه الخطاب الاشتراكي والقومي العربي لحكومة بغداد على محمل الجد، وقد زعم أن ملجأً مناسباً قد تم توفيره لانفصاليي خوزستان (عربستان) في بغداد. وبالرغم من أنها لا تشكل تهديداً لأمن إيران بالمقارنة مع التمرد الكردي، الذي حركه الشاه لقصف منشآت النفط في كركوك في آذار 1969م. إلا ان وجودها أثار حفيظة الشاه الذي وجد تقارباً قد نشأ بين العراق والاتحاد السوفيتي[2].

ولأجل ممارسة مزيداً من الاستفزاز والابتزاز ضد العراق العربي القومي، أثارت إيران مرة أخرى موضوع تقسيم مياه شط العرب، وقيام السفن برفع العلم الإيراني بدل العلم العراقي بحراسة الزوارق الحربية الإيرانية، أجبرت العراق على إرسال وزير الدفاع حردان التكريتي إلى طهران لتهدئة الموقف، ويظهر أن الشاه الذي دوما ما يعتمد على جيشه لإرهاب العراق، قد فهمته وزارة الخارجية الإيرانية ليقوم وكيل وزارة الخارجية في التاسع عشر من نيسان 1969 بإبلاغ مجلس الأمة الإيراني، بالقول أن إيران حاولت باستمرار إقرار مشكلة (النهر الكبير) Arvand Rud ومعناه (شط العرب) –دون ذكر الاسم الصريح كما هو متداول –إلا أن الحكومة العراقية لم تظهر أي نيّة صادقة لتنفيذ التزاماتها بموجب أحكام معاهدة عام 1937 –الخاصة بالإدارة المشتركة للنهر وتقسيم العائدات –ولذلك فإن إيران تعتبر المعاهدة ملغاة. وأن حكومة إيران مستعدة للدخول في مفاوضات لتثبيت خط الحدود على أساس منتصف النهر[3]. فيما كان رد مجلس قيادة الثورة العراقي في تصريحه حاداً وهو الضعيف عسكرياً بالقول حتى لو افترضنا جدلاً بأن العراق قد خرق نصوص المعاهدة كما تزعم السلطات الإيرانية، فهل سيكون من حق إيران القيام بإلغاء المعاهدة إلغاءاً انفرادياً؟ أليس من واجبها اتباع قواعد القانون الدولي في هذا المجال بدلاً من الإلغاء المفاجئ[4]. اقتنع شاه إيران محمد رضا بهلوي أن هذا النظام لا يشبه سابقيه، وأن عنصر القيادة عندما تحضر يمكنها أن تثير لإيران المتاعب، وهو ما فتح الباب على مصراعيه لكي يستخدم الطرفان كل الأوراق الموجودة لديهما ليس للضغط على الطرف الآخر، وإنما من يتمكن الإطاحة بالآخر، وهي وإن كانت في يد إيران، إلا أن عزم صدام حسين قد بلور شعار (الوطن أو الموت) لأن يذيق الجيش الإيراني مرارة الهزيمة بمقاومة شعبية إذا ما دخل واستباح أرض العراق. ودفعت إيران في التاسع من أيار 1969 لتقديم مذكرة إلى مجلس الأمن بالقول أنه بتاريخ الخامس عشر من نيسان 1969، جرى استدعاء السفير الإيراني في بغداد من قبل وزارة الخارجية العراقية، وأكد له وكيل الوزارة، أن العراق وحده يتمتع بالحقوق في شط العرب، وطالب بأن تُنزّل السفن الإيرانية علمها في شط العرب، وتسحب إيران موظفيها البحريين الموجودين على متن هذه السفن. وإذا لم تستجب إيران لذلك، فإنه هدّد بأن الحكومة العراقية ستقوم باستعمال القوة لطرد مثل أولئك الأفراد، وفي المستقبل لن يسمح لأي باخرة متجهة إلى الموانئ الإيرانية بدخول شط العرب[5].

---

(1) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص53.

(2) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص223.

(3) إبراهيم الشمري، بغداد والغزو الأجنبي، المصدر السابق، ص107.

(4) المصدر نفسه، ص108.

(5) إبراهيم الشمري، بغداد والغزو الأجنبي، المصدر السابق، ص108.

إن استمرار إيران بالتعاون مع التمرد الكردي في كردستان - عبر جنرالات إسرائيل لإحباط قوة العراق المتنامية - دفعت الرئيس أحمد حسن البكر إلى تعبئة التأييد الشعبي لرجال الدين الشيعة وعلى رأسهم آية الله محسن الحكيم ضد نزعة الشاه تجاه وطنهم. وهم يدركون أن حزب البعث علماني ولكن في دستور الدولة المؤقت ما يعتبر الإسلام دين الدولة ومصدر التشريع الأساسي. إلا أن الحكيم رفض إدانة إيران في نزاعها مع العراق حول شط العرب، وقادت إلى إغلاق جامعة الكوفة وطرد حوالي (20.000) شخص من ذوي الأصول الإيرانية. وهو ما خلق احتجاجات حادة من قبل رجال الدين الشيعة في حزيران 1969، وصلت إلى اعتقال ابن الحكيم (مهدي الحكيم) بتهمة التجسس لإسرائيل. وهي تهمة مثيرة وخطيرة لمنع الشيعة من الالتفاف حول المرجع الشيعي الحكيم[1]. إن ثقافة فتوى التحريم للانتماء إلى حزب البعث التي أرادها الحكيم لم تجد رواجاً لها في ظل انتشار مبادئ وأفكار الحزب القومي المؤمن بالله البعيد عن الإلحاد في جنوب العراق. وفي واقع الأمر أن المراكز المرموقة التي وفرها حزب البعث للعرب الشيعة صارت مصدراً لإلهام العديد منهم، وهي ضرورة اجتماعية واقتصادية عززت من سمعة العائلة والعشيرة، كما هي ضرورة سياسية للحديث مع الآخرين على خط الوطنية دون الطائفية، وقد أفتى الكثير منهم بدراية أن اللعب على ورقة الشيعة والسنة ما هو إلا تآمر على وحدة العراق[2]. إن لغة التحدي ضد أطماع إيران الشاه قد اختفت طيلة نصف قرن من عمر الدولة العراقية 1921-1970. وفسرت إيران في شكواها لمجلس الأمن الدولي أن العراق يريد استخدام القوة العسكرية لمنع الربابنة الإيرانيين من دخول شط العرب، ولعلها كانت مقصودة لتمرير انقلاب عسكري مضاد لحزب البعث، وهو ما كشفت عنه أحداث انقلاب اللواء الركن عبد الغني الراوي عام 1970 الذي نسق جهوده مع مدير السافاك الإيراني، ليستلم منه (السلاح والذخيرة والمال) لإنجاز ذلك[3]. ولكن الدرس الذي ظهر من محاولة الانقلاب الفاشلة -وأحكام الإعدام بحق اثنين وأربعين شخصاً، بينهم ثلاثة وثلاثين ضابطاً[4] - إن إيران كشفت عن عملائها مرة واحدة بعد أن همست بآذان المتآمرين في دياجير الغرف المظلمة مدة ستين من الزمن[5]. وقد يكون مدير السافاك الإيراني محقاً في عام 1970 لأنها الورقة المهمة لتقويض النظام القومي العربي بعد ضياع ورقة الطائفية، رغم المحاضرات التي كان يلقيها الإمام الخميني في النجف عن ضرورة قيام الحكم الإسلامي. وتأكيده على الدور السياسي لرجال الدين وهو في النجف، وقد يكون مقصده شاه إيران الذي يكن له كراهية شديدة، وسامحته حكومة البكر باعتباره ضيفاً على أرض العراق، وأنه اختار طوعاً مدينة النجف الأشرف بدلاً من تركيا عام 1968م[6]. إن لعبة ترسيم الحدود المائية في شط العرب وفق مبدأ التالوك (أي منتصف النهر)

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص272.

(2) المصدر السابق، ص273.

(3) جون ك. كولي، المصدر السابق، ص202.

(4) ماريون فاروق سلوغلت، وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص183.

قضت المحكمة المشكلة برئاسة طه ياسين رمضان عضو مجلس قيادة الثورة وعضوية اللواء ناظم كزار مدير الأمن العام ومساعده علي رضا للفترة بين 21-22 كانون الثاني 1970 بإعدام المشاركين بالمؤامرة الانقلابية. انظر: شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص247.

(5) ماريون فاروق سلوغلت، وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص184.

(6) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص273.

كانت ومازالت لعبة إيرانية لإضعاف العراق[1]. وإن شاه إيران الذي سيطرت عليه عقدة التاريخ القديم في عدم حل المشكلة طيلة فترة حكمه لأربعين سنة (1941-1979م) غير مستعد للمصالحة التاريخية التي تركها الاحتلال العثماني، وقد تجاوزها الأتراك بسياسة واقعية عندما انضموا إلى حلف شمال الأطلسي، وشاركوا في حرب كوسوفو عام 1999م ضد الصرب، وتصالحوا مع أعداء الأمس أرمينيا ومع الصرب[2]. ولعل الواقع المرّ الذي عاشته العلاقات العراقية -الإيرانية كان يقتضي الذهاب إلى حل يكمن في فتح قناة للمياه بعرض ستين متراً وعمق ثلاثة عشر متراً، لتمتد من القرنة (شمال البصرة) إلى مدينة الزبير (عبر سدّين الأول في القرنة والثاني في الزبير) لتحويل مياه نهري دجلة والفرات المكونيْن لشط العرب. إن وجود هذه القناة المائية (المسماة بقناة الزبير) ستوفر ماءاً صالحاً للشرب لمدينة البصرة والزبير نظراً للمعاناة الطويلة والمستمرة لحد الآن. كما أن القناة المائية ستوفر كميات هائلة من المياه المهدورة إلى إحياء أراضٍ زراعية واسعة جنوب البصرة وغرب الزبير، هذا فضلاً عن زيادة منسوب مياه خور الزبير للبواخر ذات الحمولة الكبيرة. إن العمل بهذا المشروع سيوفر للعراق فرصة لتطوير صناعته واقتصاده بعيداً عن عقود مبالغ التسليح الهائلة، التي هدرت سابقا وهدرت معها الآلاف من أرواح شباب العراق في حروب لا طائل منها. إن ميناء الزبير الجديد سوف يعوض عن مينائي البصرة وأبو فلوس. أما مينائي عبادان والمحمرة في إيران، فإن الجانب الإيراني سيكون هو المسؤول عن الخسائر التي ستصيبه نظراً لتعامله الاستفزازية والابتزازية طيلة تسعين عاماً (1921-2010م) مع جاره العربي المسلم (العراق) الخريطة رقم (7)، وهو ما سينعكس سلباً على الخصوم من المتطرفين الشيوعيين وعلماء الدين الشيعة والأكراد -الذين فصلوا ثيابهم على المقاس الإيراني.

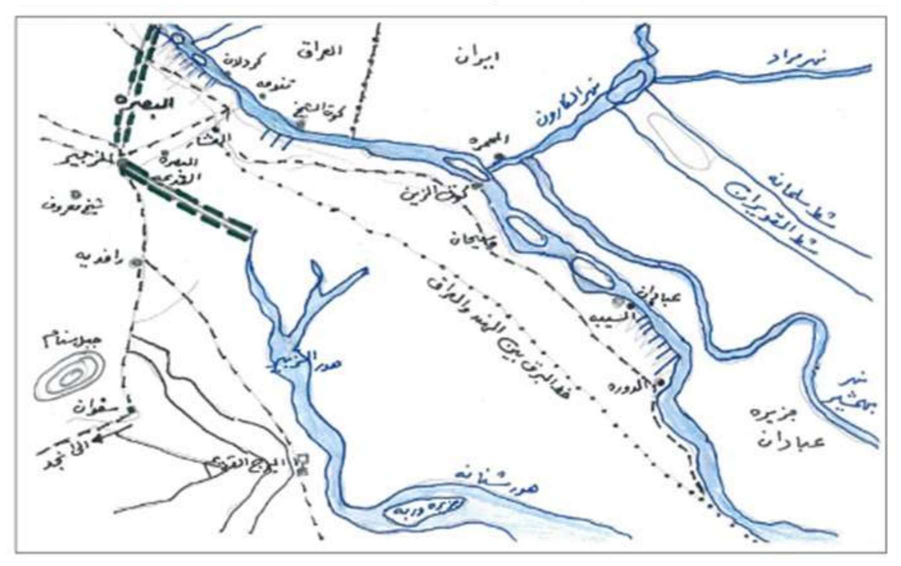
---

(1) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص247.

(2) دخلت الدولة العثمانية بقوة السلاح مدن البلقان في مكدونيا، كوسوفو، البوسنة، صربيا خلال الفترة (1371-1459م) حيث كان للصرب بقايا إمبراطورية انتهت مع سقوط آخر عاصمة (سمدرفو) عام 1459م. وفي القرن التاسع عشر ظهرت القومية الصربية واستقلت عن الدولة العثمانية عام 1878م. ولأن القومية الصربية تقوم على التاريخ، فقد كان العداء للأتراك والدولة العثمانية سمة مميزة للعلاقات حتى قامت حرب البلقان 1912-1913م، وانتهت بهزيمة جيش الدولة العثمانية. وما بين الحرب العالمية الأولى والثانية، انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، وتصالحت مع دول البلقان في مصالحة تاريخية لتطوير سياستها في ظل وجود الولايات المتحدة الأمريكية. انظر: جريدة الغد الأردنية الصادرة في 16 تموز 2010م، ص14.

الخريطة رقم (7)

تحويل مجرى الممر المائي لشط العرب إلى خور الزبير



المبحث الثاني

إرهاق قوة عرب المشرق (العراق) اقتصادياً وعسكرياً 1970 – 1979م

كان أكثر المتخوفين من النظام الجديد هم الشيوعيون الذين لا تزال ذكرياتهم حيّة عن ممارسات بعض عناصر الحرس القومي العنيفة ضدهم عام 1963م. وتجاوزاً للصورة القديمة، عرض الرئيس أحمد حسن البكر في آب 1968 عددا من المناصب الوزارية عليهم[1]. وكان رفضهم للعرض قد هيأ الأجواء لتفادي اعتراضات الاتحاد السوفيتي – المطلوب رفع العلاقات الاقتصادية والسياسية معه إلى أبعد الحدود، وهي للعبر الحقيقي لمزيد من صفقات الأسلحة لتقوية جيش العراق[2] – كما هيأ الطريق إلى ممارسة مزيد من الضغوط لإحداث انشقاقات داخل قيادات الحزب الشيوعي، واغتيال بعض رموزه النشطة، خصوصاً بعد تفكيك القيادة المركزية التي يقودها عزيز الحاج في نيسان 1969م. وقد ظهر على شاشة التلفاز ليقول لأتباعه أطلب منكم نبذ العنف والتعاون مع حزب البعث[3] ولأجل المضي في تعبيد الطريق للتعاون مع المعسكر الاشتراكي، أقدم العراق على اعتراف تاريخي بألمانيا الديمقراطية في الثلاثين من نيسان 1969 –وهو أول دولة يعترف بها –وتوقيع اتفاقية كبريت المشراق مع جمهورية بولونيا في أيار 1969م، ومعاهدة للتعاون الاقتصادي والفني مع السوفييت في تموز 1969م، قادت إلى استثمار النفط في حقل الرميلة على الحدود الكويتية ومد أنابيب لإيصاله إلى محطة الضخ في الفاو على الخليج العربي. وجاءت كلها متزامنة مع السماح للشيوعيين بنشر دوريتهم (الثقافة الجديدة)، ومرسوم جمهوري بتعيين الشيوعي عزيز شريف وزيراً للعدل[4].

إن تسديد الضربة للخصوم المحليين قد لا يأتي دوماً عن طريق استخدام السلاح[5]. كما هي مع إيران الشاه الذي وجد أن مسيرة حكم البعث قد أغرت الاتحاد السوفيتي، وهي قطب منافس لأصدقائه في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للتعاون معه. وقادت صدام حسين لأن يحمل في حقيبته ملف المفاوضات مع الأكراد إلى قرية (ناوبردان) الكردية في أربيل في الثامن من آذار 1970م، ويوقع الطرفان: صدام حسين، ومحمود عثمان (المكلف بملف الخارجية) على وثيقة الحكم الذاتي للأكراد بعد يومين[6]. وفي الحادي عشر من آذار احتفل العراق بيوم السلام، عندما ظهر الرئيس أحمد حسن البكر وإلى جانبه محمود عثمان وولدا البارزاني (مسعود وإدريس) معلنين أن الأكراد سيقفون إلى جانب العرب في حربهم ضد إسرائيل[7] الملحق رقم (6). وهي ما أربكت حسابات كلاً من إيران الشاه وإسرائيل. وفي هذا الصدد يذكر

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص364.

(2) صحيفة الجمهورية البغدادية في 4 نيسان 1969م.

(3) صحيفة الثورة البغدادية في 5 نيسان 1969م.

(4) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص416.

(5) كان ثمن حرب حوض راوندوز، أنها كلفت العراق حوالي (40000) إصابة وكميات هائلة من الأسلحة والذخائر و(2.200) مليار دينار. انظر: شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص248.

(6) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 11 آذار 1970.

(7) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص269.

الدكتور (جبرائيل ديناري) أحد رجال الموساد لما حدث، لقد كنت شاهد عيان على وصول صدام حسين إلى كردستان للاحتفال مع البارزاني لما تم إنجازه في آذار، كما كنت شاهداً على التردد والارتباك الذي ساد أوساط الأكراد العراقيين، وبات على رجال الموساد أن يعودوا إلى مكتب يعقوب نمرودي في طهران، ومعهم المستشفى الميداني، إلا أن جبرائيل أهدى التجهيزات الطبية إلى المرضين الأكراد[1]. وفي تفكيرهم أن الأكراد وزعيمهم الملا مصطفى البارزاني، قد ساهموا في تهريب ما يقارب (5000) يهودي عن طريق كردستان العراق إلى إيران بعد عام 1967م. وربما تكون المستشفى الميداني محطة لمعالجة الجرحى من الصغار والكبار اليهود وهم في طريقهم إلى منطقة حاج عمران[2].

إن لعبة شد الخصوم سياسة مُدبرة بعقلانية لإجهاض قواهم. إلا أنها خالية من استخدام السلاح في الشوارع كما كانت بين البعثيين والقوميين من جهة والشيوعيين من جهة أخرى، أو بين الأكراد الذين مثلهم جلال الطالباني والبارزاني كما أرادها عبد الكريم قاسم بين عامي (1959 -1961). وقد لا يكون من المعقول أن في اتباع هذه السياسة ستخلو من تصفيات جسدية سرية – وكأنها ستقيّد ضد مجهول – عندما اغتاظ سكرتير الحزب الشيوعي الجديد إبراهيم علاوي (مهندس شيعي)، من اتفاق آذار مع الأكراد. ليقول الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي للأكراد وكأن على حزب البعث أن يشاركه في السلطة الديمقراطية التي تغنّوا بها في عام 1959م، ولكنه كان يعرف أن عام 1970 هو ليس عام 1959 وأن سلطة البعث تحت قيادة أحمد حسن البكر وصدام هي ليست كما كانت مع علي صالح السعدي عام 1963م. شاهد الخصوم – من الشيوعيين وعناصر كردية متطرفة وشاه إيران – صدام حسين ذي الأربعة وثلاثين ربيعاً في مطار موسكو وهو يؤدي زيارة هي الأولى منذ تسلم حزب البعث السلطة عام 1968م، والأكثر، أن معظم القادة السوفييت كانوا في المطار لاستقباله وهو نائب للبكر.

وبات التحذير الذي يصدره مجلس قيادة الثورة للخصوم حازماً، وأن السوفييت صار لهم صديق جديد هو العراق الذي أممّ حصص شركات النفط الغربية، مع المحافظة على امتياز لفرنسا عام 1972. وهو لا يقل عن تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس عام 1956م. كما بات السوفييت أقل حساسيةً في ظهور جثث الشيوعيين، كما حصل في مقتل محمد أحمد الخضري – عضو لجنة بغداد الشيوعية – الذي وجد مقتولاً في بغداد دون معرفة القاعلين[3]. وكانت ذروة هذه العلاقات أن توجه كوسيجن بزيارة إلى بغداد – هي الأولى من نوعها – لافتتاح إنتاج حقل الرميلة النفطي الشمالي، وتوقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع العراق في شهر نيسان عام 1972م[4]. وكان أهم ما فيها تطوير حقول النفط في العراق والحصول على السلاح المتطور لمواجهة نفوذ الشاه الذي خولته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لأن يكون القوة الإقليمية والحارس لمصالحهما في منطقة الخليج النفطية. وبتنسيق مسبق سيطرت القوات الإيرانية على جزر الإمارات الثلاث أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى في عنق الخليج عام 1971م. دون رد فعل ظاهر لدولة الإمارات

---

(1) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص249.

(2) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص258.

(3) حنا بطاطو، الكتاب الثاني، المصدر السابق، ص416-ص417.

(4) ماريون فاروق سلوغلت، وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص199. وكذلك: إلكسي فاسيليف، المصدر السابق، ص138.

وغيرها من دول الخليج النفطية بما فيها السعودية نظراً لضعفهم العسكري بالدرجة الأساس[1]. وقادت مجلس قيادة الثورة العراقي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في كانون الأول 1971م.

أ. نكوص البارزاني عن اتفاقية آذار 1970م ... والحل

إن عدو العراق، هو بالضرورة صديق للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا –على الأقل ضمن منطقة الشرق الأوسط –وقد أدرك الطرفان أن تأميم حصصهما في شركة نفط العراق IPC وبقية الشركات الأجنبية –دون فرنسا– سيضاعف من قدرة العراق المالية والعسكرية، وبمعنى آخر أنه سيكون قادراً على مقاتلة إسرائيل في أي جولة حرب قادمة، وتهديد قدرة الشاه الذي خوله إياه الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي[2]. وجدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والموساد والسافاك أن الضرورة تقتضي بلورة أفكار جديدة لإقناع البارزاني بعدم جدوى اتفاق آذار 1970. وكان من الواضح أنهم طرقوا عليه عدداً من النقاط، منها: عدم الاستفادة من عوائد النفط، ومسألة كركوك ومناطق أخرى في الموصل وديالى خارج جغرافية إقليم كردستان[3]. وبالرغم من تعيين خمسة وزراء أكراد في الحكومة المركزية، إلا أن البارزاني المدفوع خلف أجندة أجنبية، قال: إن وزراءنا في حاجة إلى مصادقة إذا ما أرادوا تحريك كأس[4]، ولا تقدم على صعيد إقامة حكم ذاتي كردي في المناطق الثلاثة أربيل والسليمانية ودهوك. وهو ما أعطى مجلس قيادة الثورة العراقي الإشارة إلى وجود مخطط لعودة القتال بعد توقيع معاهدة الصداقة والتعاون مع السوفييت عام 1972. والواقع، أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت متحمسة على معاونة الأكراد من غنائم العرب في حرب 1967م، بما قيمته خمسة ملايين دولار وحجتها الجديدة منع السوفييت من الوصول إلى مياه الخليج عبر العراق (البعثي)، وهي سياسة مصلحية أنانية فهمها مجلس قيادة الثورة منذ وقت مبكر[5]. ولعل ما زاد من تعرية اتفاق آذار الذي شككت به الدوائر الإسرائيلية والأمريكية والإيرانية، أن أجهزة الأمن التي يرعاها صدام حسين هي من أرسلت علماء الدين إلى البارزاني لقتله في تشرين الثاني 1971م – رغم إرسال البكر مبعوث لهُ –وقد تداركه البكر ليخبرهُ أن جهات أجنبية هي المسؤولة عن ما حدث وهدفها تخريب بيان آذار[6].

الأمر الذي دفع البكر وصدام حسين، لأن يعيدوا التفكير في موضوع القضية الكردية، ورموزها الذين صفقوا لكل أغنية أمريكية وبريطانية وإيرانية وإسرائيلية، وهي تقول أن القيادة المركزية في بغداد –وحاكمها العربي –لا تطرب نفوس الأكراد ولا قيادة الملا مصطفى البارزاني، وقد استمرت هذه اللعبة على مدى أربعة عشر عاماً امتدت من (1958–1972). ويبدو التفكير الذي ساد في ذلك الوقت، أن يتم عزل الأكراد عن طريق إنشاء (ساتر ترابي) حول المحافظات الكردية الثلاث: أربيل، السليمانية، دهوك. وهو ما كان سينهي الطرب الإسرائيلي وطرب شاه إيران، وهو يرى أن أكراد

---

(1) ماريون فاروق سلوغلت، وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص196.

(2) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص53.

(3) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص250.

(4) المصدر نفسه، ص250.

(5) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص278-279.

(6) وصل الدكتور عبد الستار الجواري وزير المعارف إلى منطقة كردستان لإبلاغ البارزاني فحوى رسالة الرئيس البكر والاعتذار لما حصل. ولكن الموساد والسافاك قد أشعروه بغيرها. انظر: صحيفة الحياة اللبنانية الصادرة في تشرين الثاني 1971م.

إيران سيثيرون له المتاعب غالية الثمن، ويطالبون بحدود آمنة. ولكن دون تخلي العراق عن تعاونه الأمني مع تركيا وسورية حول استقرار الأكراد في أراضيهم. ولعل ما يعزز هذا الحل لبناء دولة سليمة، أن يجري بناء بوابة –عبر قرية التون كوبري – ودوائر لموظفين مسؤولين عن الجمارك وختم للجوازات بين دولة العراق ودولة كردستان دون الاعتراف بها رسمياً. ونعتقد أن اتخاذ مثل هذه الخطوة ستجبر شاه إيران للتوسط عند السوفييت لإلغائها، وتعهد مشروط ومكتوب لأن يكون شط العرب بأكمله عراقياً وهو الواقع ... ودون تدخل في شؤون العراق الداخلية عبر رجال الدين الشيعة.

إن تردد حكومة بغداد المستمر في اتخاذ خطوة لحل اللغز الكردي قد أشاعت جواً من عدم الاستقرار لدى المواطن العراقي. وكلفت الدولة مليارات الدولارات التي ذهبت إلى شراء السلاح، وكانت يقيناً ذا أثر على تطور الوضع السياسي والعسكري والمعاشي لشعب العراق وهو يمشي بقدميه على ثروة مائية ونفطية قل نظيرها في دول العالم الثالث. بل هي الثروة التي قد جلبت بريطانيا لاحتلاله في الحرب العالمية الأولى، وجلبت الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلاله عام 2003م. وهو ما كان ليعطي البارزاني المبرر لاستجداء رجال الموساد في شحة الأموال المتوفرة لديه، وإغراءات الشاه المالية (بنصف مليون دينار نقداً)[1]. وفي هذا يعدّ الكاتب الإسرائيلي شلومو نكديمون حول دور الموساد في العراق ودول الجوار، أن البارزاني قد نوّه له أن حقول نفط كركوك هي ملك للشعب الكردي لا يمكن التنازل عنه، وهو بذلك عرض على الولايات المتحدة الأمريكية المشاركة في النفط الكردي عام 1972م إن هي أرسلت قواتها لمساندته[2]. ودفعت البارزاني إلى الابتعاد عن استشارة القيادة السوفيتية، والاعتماد على المشورة الإسرائيلية والأمريكية. وتشير وثائق الاستخبارات الأمريكية في مجلس النواب الأمريكي، أن الرئيس الأمريكي نيكسون ومستشاره لشؤون الأمن القومي، وشاه إيران كانوا يتمنون ألا يتغلب الأكراد على حكم حزب البعث بوقت قصير، بل يستمر عملهم في أعمال تخريبية وغارات على منشآت النفط بمستوى يكفي لاستنزاف مصادر الثروة النفطية العراقية لهدف أبعد هو زرع الشكوك بين رموز القيادة البعثية وإنهاك الوضع الأمني من الداخل[3].

إن الاعتذار الذي حمله وزير المعارف عبد الستار الجواري إلى الملا مصطفى البارزاني ممثلاً عن رئيس الجمهورية البكر، حول محاولة اغتياله عام 1971، قد أظهرت البكر وهو رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة، والقائد العام للقوات المسلحة، وكأنه معزول عما يخطط له النائب مع ناظم كزار مدير الأمن العام. وشعر ابن الشارع لأول وهلة أن هناك صراعاً خفياً بين الاثنين قد لا يعلم به أعضاء القيادة الآخرون، ولكنه ظهر على السطح بصوت خافت، وهو ما جعل ناظم كزار يدرك أن التوازن العشائري بين البكر وصدام وهما من مدينة واحدة (تكريت)، قد لا تطول صدام حسين (كتصرف شخصي) بقدر ما سيصله هو منها، رغم التبرير الذي عبرت عنه صحيفة النهار البيروتية الصادرة في تشرين الأول 1973م، من أن صدام حسين ربط تلك العملية بالمنشق عن أبيه عبد الله البارزاني[4]. ويذكر مدير الموساد (تسفي زامير)، أن البارزاني طلب الاجتماع به، للتشاور حول استمرارية العلاقة مع العراق، وهو ما جعله يقول له، يبدو

---

(1) صحيفة اللوموند الفرنسية الصادرة في (25) تشرين الثاني 1972م.

(2) صحيفة الحياة اللبنانية الصادرة في 22 حزيران 1972م.

(3) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص272.

(4) صحيفة النهار البيروتية الصادرة في تشرين الأول 1973م.

أن بقية علماء الدين الآخرين كانوا يحملون أجهزة تسجيل ملغومة دون أن يعلموا أن هذه الأجهزة كانت ستنفجر حسب توقيت معين أو تنفجر عن بعد من العجلات التي كانت متوقفة في الخارج[1].

ب. قيادة الملا مصطفى البارزاني لأتباعه الكرد

اعتقد البارزاني جازما بتحليل ضيفه القادم من إسرائيل رغم علمه أنه رجل الموساد الأول في دولته، وأن تبرير البكر لم يقنعه. وأن هدف بغداد من العملية تسجيل إنجاز للجيش العراقي –في أعقاب هزيمة معركة جبل هندرين في حوض رواندوز 1966م – للتخلص من البارزاني في قلب المنطقة الكردية. وفي حديث للبارزاني مع صحيفة (الوفيجارو) الفرنسية في كانون الأول 1972م، بالقول إن ما يقوله العراقيون مجرد أكاذيب، وأنهم ذو نوايا سيئة، وأضاف ... يمكننا إجمال ستي السلام على النحو التالي: محاولة لاغتيال ابني إدريس في بغداد، محاولة لقتلي نظمها صدام حسين، طرد أربعين ألف كردي من كركوك بضمنهم (800) من أتباع البارزاني كانوا في جنوب العراق كونهم جواسيس لإيران، والتهديد بطرد الأكراد على الحدود التركية بتهمة التجسس لتركيا. بات النفط والمساعدات السياسية والعسكرية الأمريكية هي كل ما يريده البارزاني، وبات الإنتاج الزراعي الذي يعتمد عليه الشعب الكردي في معيشته مهملاً ومتراجعاً، وأنه بدل أن يسأل بغداد عن سبب ذلك بعيدا عن سياسته الدكتاتورية، فإنه بقي يصرخ بصوت عال، إذا ما كانت المساعدات الأمريكية كبيرة، فسوف يصبح بمقدور الشعب الكردي الإشراف على النفط في كركوك. وأنه سيقوم بتسليم إدارته إلى شركة نفطية أمريكية، وهو تحدٍ علني لصدام حسين الذي سارع للقول: يجب على الجميع أن يدركوا أن هذا الوطن سيبقى في إطار حدوده الجغرافية الحالية إلى أبد الآبدين[2]. وذهب صدام حسين إلى الأبعد في مناورته السياسية مع الموقف الأمريكي المؤيد للأكراد، لأن يعلن في بداية حزيران 1973م رغبة بلاده –بعد أن تعززت مع السوفييت – في الاعتراف رسمياً بالحزب الشيوعي العراقي والسماح له بنشر أفكاره في نقابات العمال واتحاد الفلاحين –الذي رأسه صدام حسين لفترة من الزمن –والمنظمات الشبابية والنسائية وفي المدارس والجامعات، وهي وإن كانت لا تخلو من رصد أمني لحجم التنظيم الشيوعي وعناصره القيادية في الداخل، إلا أنها وفرت فرصة لعناصره لمد يدها إلى حزب توده الشيوعي الإيراني[3].

ووجدها شاه إيران أن غريمهُ في العراق يتمتع بقوة البراعة والذهن المتوقد والعزيمة، ولكن الساحة السياسية العراقية قد خلت من الرموز القوية المعارضة لصدام حسين. وأن شق وحدة الحزب باتت مرهونة بشخص ناظم كزار المسؤول عن تنظيمات الأمن والشرطة والمكتب العسكري. وربما وصلته فكرة (إقليمية) أن اغتيال جميع أعضاء القيادة السياسية سيمكنه من الانتصار في الصراع الدموي على السلطة لاحقاً[4].أعد ناظم كزار مدير الأمن العام –خطة الانقلاب كما ظهرت فيما بعد –في الثلاثين من حزيران 1973م، وقد أظهرت بوضوح وجود عقول أمنية مركبة خلفها، وهي عندما تبلغ مداها

---

(1) في منتصف شهر تشرين الثاني 1971 حضر وفد من علماء الدين إلى منطقة حاج عمران (على الحدود مع إيران) حيث يقيم البارزاني، وتبين أن أحد رجال الدين يحمل جهاز تسجيل ملغوم وقد انفجر في غير وقته وسبب إلى مقتل أعضاء الوفد وجرح خفيف للبارزاني و(2) من حراسه الشخصيين. انظر: شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص263-264.

(2) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص277.

(3) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في (3) حزيران 1973.

(4) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص279.

تبدأ في اغتيال البكر العائد من بلغاريا، ومستقبليه (النائب) صدام حسين وأعضاء القيادة القطرية بما فيهم عبد الخالق السامرائي (عضو القيادتين القطرية والقومية). إن متآمرين حركتهم أصابع المخابرات الإيرانية والأمريكية أرادوا الانقلاب على سلطة الحزب والثورة، وأنه أي ناظم كزار تمكن من التخلص منهم. وهو تفكير ذو أبعاد، ليظهر أمام شعب العراق وكأنه المنقذ، ولكنه وحسب التخطيط (السري) أن يتمكن من القضاء عليهم بضربة واحدة، وكان عزمه أن وزير الدفاع حماد شهاب والداخلية سعدون غيدان –المعتقلين لديه في نفس يوم وصول البكر من بلغاريا –أن يكونا ضيفا شرف على شاشة التلفاز باعتبارهما قطبيّ الانقلاب وينهي اللعبة بإعدامهما. إن تأخر طائرة البكر لساعتين من الوصول إلى مطار بغداد قد كشفت التخطيط الذي سهر عليه ناظم كزار منذ عام 1971م، وكُشفت مجموعتي التنفيذ، وهما وفق الخطة لا يعرفان أن المجموعة الثانية ستصفي المجموعة الأولى التي ستقتل البكر وصدام وبقية أعضاء القيادة. إن هروب كزار باتجاه الحدود الإيرانية وإلقاء القبض عليه من قبل مجموعات القوات الخاصة العراقية قبل اجتياز الحدود، قد عزز الإشارة إلى الطابع الطائفي خلف عملية الانقلاب العسكري الفاشل، وأظهرت أن قوة شكيمة كزار وهو جالس أمام التلفاز ينتظر عملية التنفيذ في آخر يوم من حزيران 1973م، لم يخطر بباله تأخر طائرة الرئيس أحمد حسن البكر، ولا في الطريقة التي تصرف بها للهروب مع الأسيرين حماد شهاب الذي قتل، وسعدون غيدان المصاب بجروح باتجاه إيران. ولكن الأخيرة لم توفر له طائرة مروحية لتنقذه من حبل الإعدام، وأكثر من ثلاثين من كبار ضباط الأمن العام، وسجن آخرون بينهم عبد الخالق السامرائي[1]. وهي خطوة لا تبتعد كثيراً عن تصفية خصوم شخصيين كان صدام حسين ينظر إليها أنها فرصة مواتية لجعل السلطة بيد الأقارب من أبناء العشيرة والأصدقاء المقربين، وقد دفعت البكر لتولي وزارة الدفاع، وجهاز المخابرات بيد الشقيق غير الأخ (برزان التكريتي) والصديق (سعدون شاكر) الذي ساعد صدام حسين للهروب من السجن عام 1966[2].

وفي إجراء مقابل للملك الانقلاب الذي صممهُ (محترف) وجدت قيادة حزب البعث ضرورة التوقيع على ميثاق العمل الوطني مع عزيز شريف السكرتير الأول للحزب الشيوعي بعد عشرة أيام من إعدام كزار وكأن الأخير كان العقبة الأساسية للاتفاق وقد قتل الكثير منهم[3]. وجهود أخرى لإدخال الحزب الديمقراطي الكردي إلى الجبهة الوطنية التقدمية، وهي إشارة واضحة، لطوي صفحة محاولة اغتيال البارزاني التي نفذها كزار لوحده دون علم القيادة، ودون علم صدام حسين[4]. كان مقتل الفريق حماد شهاب وزير الدفاع ضربة قاسية لعشيرة البوناصر، ومثلت لصدام حسين الذي شارك في تشييع ابن مدينته إلى مثواه الأخير في الأول من تموز 1973م تحدياً بالغاً من حزبي –لا يحمل أكثر من شهادة ثانوية الصناعة ليغدر بمن أوصله إلى أكبر قيادة أمنية –لم يتمكن من مراقبته عن كثب. وصار الحديث بين الحزبيين ورجل الشارع إلى متى ينتهي مسلسل الانقلابات وقد مرت خمس سنوات على تسلم قيادة البعث للسلطة؟ ولكن مثل هذا الحديث قد وجد جوابه صدام حسين عندما تداول مع رؤساء أجهزة المخابرات من الدول الصديقة للعراق مثل يوغسلافيا، وكوبا، والسوفييت لأن يعكسوا الحالة الأمنية في بلدانهم إلى العراق، وبناء مجتمع أمني يرصد فيه الابن والده، والأم شقيقها

---

(1) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص216-217.

(2) نوري الموسوي، المصدر السابق، ص54.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص279-280.

(4) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص144.

والجندي آمره والسجين آمره ومن هم معه في السجن عبر تدريب مكثف لعناصر جهاز المخابرات العراقي وجهاز الاستخبارات العسكري، كان السوفييت هم مركز الثقل، كما هم في الدول المجاورة لإسرائيل مصر، وسورية دون الأردن ولبنان.

ج. حرب تشرين الأول 1973م

اندلعت الحرب بين سورية ومصر من جهة وإسرائيل من الجهة الأخرى في السادس من تشرين الأول 1973م، وكانت محل غضب وغبطة في الشارع العراقي ومجلس قيادة الثورة. ولكنها كانت محل ترحيب السوفييت الذي اطمأن إلى الوضع الأمني في العراق بعد الانقلاب الفاشل لمدير الأمن العام. وشهد النصف الأول من عام 1973م التعاقد على أسلحة متطورة إلى سورية، ومصر والعراق، منها الدبابة T-62، والطائرة المقاتلة من طراز ميغ – 23، وناقلات أشخاص مدرعة من طراز B.M.B-1 ذات المدفع عيار 73 ملم. وهم بذلك أي السوفييت عبروا عن تقديم مساعدة لحل الخلاف بين جناحي حزب البعث في العراق وسورية باعتبار أن كليهما يمثلان ساحة عمليات واحدة وعمق للآخر في أي نزاع مع إسرائيل[1]. وعلى الرغم من الحساسية الشخصية –دون النظر لرعاية المصالح العليا للعرب– بين الرئيس السوري حافظ الأسد والنائب صدام حسين، إلا أن وجود سفارتين واحدة في بغداد والأخرى في دمشق، قد هيأت لحافظ الأسد إبقاء الباب مفتوحا مع العراق الذي أرسل قبل ستة أشهر سربين من طائرات هوكر هنتر البريطانية الصنع إلى مصر –أثر زيارة قام بها رئيس أركان الجيش المصري الفريق سعد الدين الشاذلي إلى بغداد– وهي مساهمة عراقية لمصر لتحرير أرضها المحتلة. والواقع أن حافظ الأسد كان يدرك أن في حقيبته مفاوضات ولقاءات سرية بين قادة الجيشين المصري والسوري لتحرير أراضيهم المحتلة منذ عام 1967م، ولكن دون استشارة العراق المشغول في حرب كردستان منذ عام 1968، وتأزم الموقف على الحدود الإيرانية العراقية كما تذرعت الحكومة السورية[2]. ودون استشارة الأردن أحد دول الجوار لإسرائيل. كانت غبطة أهل العراق، هي، أن العرب أخذوا زمام المبادرة للمرة الأولى –في حرب هي الرابعة بين (1948–1973م)– لتحرير أراضيهم التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967م. أما الغضب في العراق –وهو ليس دولة حدودية مع إسرائيل وليس لها أراضٍ محتلة– فهو غضب القيادة العراقية في عدم إشعارها بوقت مبكر لأداء واجبها القتالي على الجبهة السورية، وقد سمعت بالحرب عن طريق الإذاعات، رغم أن سلاح الطيران العراقي في مصر قد شارك في الطلعات الأولى ضد تجمع القوات الإسرائيلية في صحراء سيناء.

إن تخطيط القيادتين المصرية (أنور السادات) وسورية (حافظ الأسد) للحرب بمعزل عن العراق، تكاد لا تخلو في بعض جوانبها من بناء أمجاد شخصية على حساب قضية العرب المركزية فلسطين. ولعل مقدار التحليل الذي أعطى خواص ونشأة قادة عرب المشرق لا يخطئ عندما يورد الضغون الشخصية بينهم، وكل واحد منهم يقول أنه هو الزعيم الذي من دونه لا تعود فلسطين. ووجد مجلس قيادة الثورة أن التاريخ لن يغفر له إذا لم يشارك في الحرب رغم تجاهل الرئيس السوري حافظ الأسد لدور العراق العسكري، وهو في الحقيقة تجاهل لدور القيادة البعثية التي يمثلها البكر وصدام حسين على وجه الخصوص، وأسبابها شخصية. أنذر مجلس قيادة الثورة قواته للحركة إلى سورية منذ اليوم الأول

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص280.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص281.

للحرب، ولكن مسافة الألف كيلومتر بين العراق وسورية وفي ظل ظروف حرب، قد لا تعطي ألويته المدرعة والميكانيكية المعسكرة في غرب العراق إمكانية إنجاز نجاحات ملموسة على أرض الواقع مهما تكن دوافع الغيرة والشرف والنخوة لمساعدة سورية ذات الموارد المحدودة. وتفوق خصمها بسلاح الجو، وطبيعة أرض المعركة المكسوة بالصخور الداكنة المتفرقة بدون أي معرفة أو استطلاع مسبق لأهمية الأهداف على مسرح العمليات. ويظهر من سير تطور الأحداث، أن شاه إيران محمد رضا بهلوي ولاعتبارات إسلامية مقنعة ظاهرية أنه أعاد العلاقات المقطوعة مع العراق منذ عام 1971، وأنه جمّد أي تراشق مدفعي أو مناوشات حدودية مع العراق وهو يرسل ثلاثة أرباع سلاحه الجوي وثلثي قواته المدرعة وخمس وحداته الجوية إلى سورية لمحاربة إسرائيل[1]. وكانت المفاجأة في الأمر، أن البارزاني قد بعث ببرقية إلى رئيس الجمهورية البكر يخبره فيها أنهم لن يعرضوا وحدة العراق للتهديد، وسجل في رسالته أنه يتضامن مع الدول العربية، وكأنه صاحب الفضل، ولا يقل عن إيران الشاه دوراً إذا ما أراد منع العراق من مساندة أشقائه في سورية عسكرياً[2].

كان أول الواصلين من الألوية المدرعة العراقية هو اللواء المدرع الثاني عشر –من الفرقة المدرعة الثالثة بقيادة المقدم الركن سليم شاكر الإمام– إلى الأطراف الجنوبية الشرقية من دمشق. حيث يلف المدينة التعتيم (رغم ضياء البدر) ولكن وصولهم كان بعد مرور ستة أيام على بدء الحرب (أي في الثاني عشر من تشرين الأول 1973). ويستدل من خلال نداءات الشرطة العسكرية السورية، أن القوات المدرعة السورية في حالة تراجع غير منظم، وكانت اللهجة الشامية (الحقوا شرفنا، الله يعطيكم العافية) هي أبلغ رسالة فهمها ضباط وجنود اللواء المدرع العراقي، عندما حدد ضباط الارتباط السوريون الاتجاه إلى محور دمشق –الكسوة– الصنمين –شيخ مسكين، للقوة المدرعة العراقية، وقد فُهم أن الجيش الإسرائيلي في طريقه إلى العاصمة دمشق (عاصمة الدولة الأموية). وبعد تنقل طويل مجهد لطاقة الدبابات والمدرعات العراقية اشتبك اللواء المدرع العراقي بقوة إسرائيلية مدرعة تحت قيادة الجنرال الإسرائيلي (لانر) على محور الكسوة – دمشق، وقد توقف جناح العدو الأيمن بعد معركة دبابات كبيرة، فيما تمكن اللواء الميكانيكي العراقي الثامن بقيادة العقيد الركن محمود وهيب الذي لم يكتمل وصول وحداته بالكامل من مهاجمة جناح العدو الأيسر (باتجاه تل الحارة) لمنع الالتفاف على جناح قوة سليم شاكر الإمام[3].

تكاملت قوات الفرقة المدرعة الثالثة بوصول اللواء المدرع السادس إلى الجبهة السورية بقيادة المقدم الركن غازي محمود العمر بتاريخ الخامس عشر من تشرين الأول. وكان واجبه استعادة السيطرة على (تل عنتر) ذات الأهمية التعبوية –بارتفاع اثنان وتسعون متراً– ويقدم رصداً جيدا لساحة المعركة المزدحمة بالهضاب والتلول والصخور، قدم اللواءان العراقيان الثاني عشر والثامن قاعدتي إسناد للواء الواصل حديثا. وبقتال ممزوج بروح العزيمة لإنقاذ شرف العرب في هذه المعركة تمكن اللواء المدرع السادس من احتلال قمة تل عنتر وسفوحه الشرقية البالغة الانحدار، إلا أن العدو تمكن بهجوم مقابل من دفع اللواء إلى الخلف وخسائر كبيرة في كتيبتي الدبابات والفوج الآلي. ولغرض إعادة تنظيم وحدات الفرقة المدرعة الثالثة خلال خمسة أيام من القتال. كلف اللواء المدرع الأربعين الأردني بقيادة العميد الركن خالد هجهوج المجالي بالهجوم على (تل الحارة) في السابع عشر من تشرين الأول، إلا أنه فوجئ بصواريخ (تاو) المقاومة للدبابات وخسائر تقدر

---

(1) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 8 تشرين الأول 1973م.

(2) صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 9 تشرين الأول 1973م.

(3) مقابلة مع الجنرال محمد فتحي أمين قائد القوات العراقية في سورية، بتاريخ 30 تموز 2009م (في عمان).

بـ اثني عشرة دبابة من طراز ستوريون (بريطانية الصنع). وهو ما وفر للعدو لأن يستخدم تل الحارة وتل عنتر وتل الشعار أماكن لضباط رصد المدفعية لمشاغلة الوحدات العراقية والأردنية بقل نيران مدفعية مرصودة، وفترات أخرى وفرت لسلاح الجو الإسرائيلي مشاغلة الأهداف وقد باتت معروفة للمدفعية والطيران المقاتل. ويبدو لمن تنفس غبار المعركة من العراقيين أنهم لا يشكّون بشجاعة الجنود والضباط السوريين إلا أن الخطأ الاستراتيجي هو في قرار القيادة السورية التي زجت بقواتها المدرعة والآلية في خرق عميق لخط آلون الدفاعي بين سورية وإسرائيل، والوصول إلى بحيرة طبريا في أول يومين من القتال. وهو ما حرمها من فرصة فرض واقع السيطرة على الأهداف الحيوية في هضبة الجولان والتشبث بها. والواقع أن ما جرى على الجبهة السورية هو أن الهجوم المقابل الإسرائيلي الذي استعاد زمام المبادأة منذ يوم التاسع من تشرين الأول 1973م، قد احتفظ بها للنهاية[1]. أما الخطأ التعبوي فهو عندما قاتلت الوحدات العراقية بشكل مفرد وهي تصل إلى الجبهة تباعاً ودون استطلاع مفصل بسبب حراجة موقف القوات السورية المتراجعة إلى ما بعد خط حرب 1967م[2]. ومع مغيب شمس الثالث عشر من تشرين الأول، كانت قوات الجنرال (رفائيل إيتان) قد احتلت قرى سورية وتقاطعات طرق مهمة تعبوية على طول طريق عام القنيطرة - دمشق[3]. ولعل ما زاد الخطأ الاستراتيجي والتعبوي مرارةً، هو القرار السياسي، والذي غالباً ما يظهر أثناء سير المعارك، وقد جرت بين الرئيس المصري أنور السادات والسوري حافظ الأسد، حيث بدت الجبهة المصرية في حاجة لتخفيف الضغط عليها بعد (ثغرة الدفرسوار) (16-23 تشرين أول) وتواجد سبعة ألوية مدرعة إسرائيلية على ضفة قناة السويس الغربية – على بعد 100 كم من القاهرة[4] – وقد أجبرت القيادة السورية على شن هجوم منسق عراقي –سوري مشترك في الثالث والعشرين من تشرين الأول، إلا أنه لم ينفذ بعد تأزم الموقف الدولي وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي لإيقاف القتال وقد وافقت عليه مصر وسورية في الرابع والعشرين من تشرين الأول 1973[5]. ويذكر الجنرال الإسرائيلي (موشيه باركوخا) الذي قاتل في هضبة الجولان السورية، أن القوات العراقية البرية كانت مؤلفة من الفرقة المدرعة الثالثة، والفرقة المدرعة السادسة، ولواء مشاة العشرين، ولواء قوات خاصة، أي بالإجمال (500) دبابة و(700) ناقلة أشخاص مدرعة و(30000) جندي وضابط[6]، إضافة إلى أربعة أسراب طائرات مقاتلة من نوع ميغ -21، وسيخوي -7. وكان المهم الذي أفصح به باركوخا أن هذه القوات لو تأخرت في الوصول إلى الجبهة بين (اثنا عشر إلى أربعة وعشرون ساعة) لتمكنت القوات الإسرائيلية من السيطرة على مواضع في عمق الأراضي السورية المؤدية إلى العاصمة دمشق[7]. كان وقف إطلاق النار في (مصر وسورية) له ما يبرره من الأسباب (الميدانية والدولية)، ولكنه في نظر مجلس قيادة الثورة العراقي غير مقبول وقد استكملت القوات

---

(1) جون ك. كولي، المصدر السابق، ص230.

(2) Henry Kissinger, years of Renewal (New York), Simon and Schuster, 1999, pp.576-587.

(3) جون ك. كولي، المصدر السابق، ص231.

(4) صحيفة الثورة البغدادية في 25 تشرين الأول 1973م.

(5) جون كولي، التحالف ضد بابل، المصدر السابق، ص213.

(6) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص281-282.

(7) جون ك. كولي، المصدر السابق، ص232.

العراقية البرية تحشدها بالكامل، وصار لها وضوح في ساحة العمليات لاسترداد أهداف حيوية في هضبة الجولان[1]. وعاد الحديث في مجلس قيادة الثورة بالغضب والغبطة (كما بدأت الحرب أول مرة) وغضبها، هو أن سورية وافقت على وقف إطلاق النار دون استشارة العراق، أما الغبطة فهو في سرعة إعادة القوات العراقية حيث بات العراق كلهُ عرضة لاحتمال أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية إيران في عمل مباغت يوصلها إلى إسقاط العاصمة بغداد –160 كم عن الحدود– قبل عودة القوات العراقية من سورية، وقد تكبدت خسائر كبيرة من جراء معارك العشرة أيام الأخيرة (12-23 تشرين الأول) 1973م[2]. وضعت حرب تشرين الأول 1973 الإدارة الأمريكية، ومهندس سياستها هنري كيسنجر في تفكير عميق، وهم يرون وقف العرب لإمدادات النفط –العراق والسعودية ودول الخليج– إلى الولايات المتحدة والعالم الغربي عموما واليابان لوقوفهم مع إسرائيل في الحرب. وهي عقوبة تمت بتشجيع من السوفييت والرئيس المصري أنور السادات الذي خرج صوته إلى العلن وهو يقول أنا لا أستطيع مقاتلة أمريكا، وطائراتها تنقل دبابات من مخازن أمريكية إلى مطار (العريش) في سيناء. وكان التقييم الذي خرج به كيسنجر مع رئيسه نيكسون، أن العرب سيقبلون في سياستهم القادمة باتجاه الشيوعية السوفيتية وهي التي رمت ثقلها وراء وقف إطلاق النار في الرابع والعشرين من تشرين الأول 1973. وحالت دون وصول القوات الإسرائيلية إلى القاهرة، على بعد 100كم، ودمشق على بعد 50كم، وهو ما توجب على واشنطن أن تعد العدة لقوات أمريكية سريعة التدخل لاحتلال آبار النفط العربية، ومعاقبة الشيوعية والإسلام والعرب مرة واحدة. وذلك عن طريق تضليل الرؤساء أو إغرائهم عن طريق الأجهزة الأمنية الأمريكية التي لها رؤساء دول في هذا العالم يعملون لصالحها –لاتخاذ قرارات غير متوازنة تفضي إلى الحروب، ولكن ليس قبل مرور ست سنوات على حرب تشرين الأول 1973م. شهد عام 1979 أحداث متتالية، هي: غزو سوفيتي لأفغانستان، وظهور ثورة في إيران بقيادة رجل الدين الخميني وهو شيعي متشدد، فيما كان الحدث الثالث، هو وصول صدام حسين إلى كرسي الحكم وخواصه، أنه رجل قومي عربي سني متشدد، والعلاقة بينهم هي ليس في الحدود المشتركة التي تربط الواحدة بالأخرى، لتصل إلى دول الخليج النفطية، وإنما في شكل الحكم الغير منسجم في البلدان الثلاثة، (شيوعي، وإسلامي متطرف، وقومي متطرف). كما سنرى لاحقاً.

د. توقيع الشاه وصدام حسين اتفاقية الجزائر (6) آذار 1975م

احترم شاه إيران وعده بعدم مشاغلة القوات العراقية وهي في سورية، إلا أنه عاد في ربيع عام 1974 للقيام بأعمال عسكرية داخل حدود العراق الشمالية بهدف الحصول على مزيد من التنازلات في شط العرب[3]. وعاضده الشيخ

---

(1) صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 25 تشرين الأول 1973م.

(2) كان لدى العراق (323) شهيدا و(137) دبابة وناقلة أشخاص مدرعة و(26) طائرة مقاتلة. انظر: إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص317.

(3) شط العرب: هو نهر ناتج عن التقاء نهري دجلة والفرات –اللذان ينبعان من الجبال التركية– في منطقة (كرمة علي) المدخل الشمالي لمدينة البصرة، فيما كان النهران يلتقيان في مدينة القرنة 375كم جنوب بغداد. يبلغ طول شط العرب 190كم من (التقائه وحتى مصبه) ويصل عرضه ما بين (200 متر –2كم) في بعض المناطق. أنشئت جامعة البصرة في منطقة التنومة على ضفته الشرقية، ليمر نهر شط العرب في قضاء أبو الخصيب، أما في الضفة المقابلة فتقع عليه المدن الإيرانية المحمرة وعبادان وخسرو آباد. حاولت السلطات الإيرانية منذ اتفاقية عام 1937 جعل خط الحدود يمر من منتصف شط العرب (التالوك)

الكردي البارزاني في ذلك. ويظهر أن تقديرات (البارزاني والشاه) لم تكن بمحلهما حيث كسبت القوات العراقية خبرة ليست بالقليلة في قتالها ضد قوات الجيش الإسرائيلي. وأن قادة الألوية العراقية الثاني عشر والثامن والفوج الأول الآلي من اللواء المدرع السادس التي اشتركت في حرب تشرين الأول هم من الشيعة والسنة والأكراد[1]، وأن تنظيم حزب البعث قد انتشر على أوسع بقعة من أرض العراق، وكان للجهاز الأمني نصيب واسع في كبح العناصر المتطرفة والمعارضة في كل مكونات المجتمع العراقي. والأكثر أن عيشة المواطن العراقي باتت ميسورة.

زادت أسعار النفط بعد حرب تشرين الأول 1973م. وحقق العراق من عائدات النفط إيرادات عالية. ففي عام 1972، كان دخل العراق (575) مليون دولار، وقفز عام 1973 إلى مليار و(840) مليون دولار، وفي عام 1974 إلى خمسة مليارات و(700) مليون، لتنتج معادلة فهمها الناس، أنه كلما تحسن الوضع المعاشي في البلاد، كلما ضعفت المعارضة[2]. ليقدم حزب البعث على إنجاز خطة تنموية في كافة المجالات ما بين 1973-1975م، حيث تحققت طفرات نوعية في مجال إيصال الكهرباء إلى القرى والأرياف البعيدة عن مراكز المدن، كما تطور التعليم العالي والبحث العلمي -عبر إرسال المزيد من الطلبة إلى جامعات أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وانتشرت الجامعات في معظم المحافظات العراقية، وتضاعف عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية ثلاثة أضعاف عما كانت عليه عام 1970م. كما أنشئت الجسور ومشاريع الري والسدود، ونفذت مشاريع زراعية وحيوانية بدعم من الدولة[3]. فساهمت في جعل المستوى المعاشي في وضع مريح لرب العائلة، ليعلم أولاده في المدارس والجامعات مجانا، كما هو الحال في مجانية المستشفيات الحكومية. ولأجل المضيّ في مشاريع التنمية، ظهر مصطلح (الثورة الانفجارية)، وقد عبر عنه وزير التخطيط جواد هاشم في آذار 1975 بالقول ما نريده أحسن التقنية وأقصى السرعة في تنفيذ طلباتنا والمقاولات معنا وذلك أكثر أهمية من السعر[4]. وكان ما عناه الوزير أن الشركات الأوروبية الغربية مشمولة في العقود، لتبلغ مثلا التجارة العراقية الأمريكية عام 1974 إلى (284) مليون دولار، ومع اليابان، وشركات ألمانية غربية ذات اختصاص بالأسلحة الكيماوية[5]. وهو لغم درس بعناية في أجهزة المخابرات الغربية لتوريط صدام حسين في أسلحة محظورة دوليا، (لاحقاً)، وقد جاءت الشركات الغربية المدعومة أمريكياً لدعم قدرة صدام حسين العسكرية، بعد أن وصل إليها أن آية الله الخميني (المنفي في النجف) قد توصل مع زعماء المعارضة في الخارج عام 1974 -الدكتور مهدي بزركان، والدكتور إبراهيم يزدي، وصادق قطب زاده -على تعاونهم

وهي أعمق نقطة في شط العرب. وفي الوقت الذي كان لإيران حدود ساحلية تعادل (50) مرة ما لدى العراق، عزم الشاه محمد رضا بهلوي إلى لوي ذراع العراق في اتفاقية الجزائر عام 1975، وقد تنازل صدام حسين (النائب) عن نصف شط العرب لإيران مقابل تعهد إيراني بالتخلي عن دعم التمرد الكردي في شمال العراق، وإعادة أراضي عراقية في محافظة ديالى للسيادة العراقية. ولم ينفذ الشاه الجزء المتعلق بسيادة العراق على أراضيه.

(1) كان آمر اللواء الثامن الميكانيكي سني، وآمر اللواء المدرع الثاني عشر (شيعي) وآمر الفوج الأول الآلي من اللواء المدرع السادس (كردي).

(2) جون ك. كولي، تواطؤ ضد بابل، المصدر السابق، ص235.

(3) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص231.

(4) ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص242-243.

(5) جون ك. كولي، المصدر السابق، ص235.

لتهريب أشرطة فيديو إلى طهران لإثارة علماء الدين ضد الشاه (المولع بالفجور والطغيان)[1]. إلا أن الموقف مع الحسيني وهو ضيف العراق، كان يتقاطع مع موقف البارزاني، الذي بات يسأل عن المساعدات المالية من إيران وإسرائيل عام 1974م. إن تخلي البارزاني عن قانون الحكم الذاتي الذي أقرته له حكومة بغداد في الحادي عشر من آذار 1974م، كان بمثابة جرس الإنذار في بغداد وطهران وتل أبيب وواشنطن في السادس عشر من آذار 1974. حين طلب البارزاني مساعدة مالية من الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى (180) مليون دولار لدعم الحكم الذاتي الكامل. أو كبديل آخر، مبلغ (360) مليون دولار لإنشاء ما أسماه البنى التحتية المناسبة لإنشاء دولة كردية مستقلة استقلالاً كاملاً[2]. وهو ما دفع الشاه إلى التشكيك بنوايا البارزاني تجاه إيران، وكان في عقله تورط جهاز المخابرات الأمريكي بعدد من المسائل في بلدان العالم الثالث، مثل حروب الهند الصينية. وكانت المسألة الفيتنامية في عقل الشاه ذات بعد وقد أضحت فيها فيتام شمالية وجنوبية بين 1956-1975م[3]. وقبلها مع حكومة محمد مصدق عام 1953. ليردد الشاه كلمات محيّرة أمام هنري كيسنجر (مستشار الأمن القومي) بالقول أن لديه تخاوف من عدوان عراقي على حدوده، وتمرد قد يقوم به أكراد إيران عليه نظرا لتوجهات الإدارة الأمريكية القوية في مساعدة أكراد العراق. وبدت المخاوف الجدية لديه عندما طلب البارزاني فجأة أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية حملة الأكراد للاستيلاء على حقول النفط في كركوك[4]. وهو ما كانت تخشاه بريطانيا –الذي أصيب به قطاع الصناعة بالذعر من جراء قيام العرب برفع أسعار النفط[5] –، وخشيتها أن ذلك سيقود إلى حرب تقودها العراق ضد إيران، وتحصل فيها الولايات المتحدة الأمريكية على المبرر لغزو حقول النفط السعودية ودول الخليج العربي وإيران والعراق[6]. أفصح شاه إيران فجأة لهنري كيسنجر خلال لقاء جمعهما في سويسرا في الثامن عشر من شباط 1975 أنه يخطط للتفاوض مع صدام حسين، فقام كيسنجر على الفور بإبلاغ الرئيس الأمريكي (جيرالد فورد)[7]. كما أبلغ السفير الإسرائيلي في واشنطن (سمحا دينتز) بالخبر ذاته في الثاني والعشرين من شباط 1975م[8]. أما البارزاني فقد وصلته الإشارة من مستشاريه الإسرائيليين، الذي سرعان ما خفت به ساقيه إلى طهران في السادس والعشرين من شباط 1975[9]. وبات البارزاني مدركاً أن هناك صفقة بين بغداد وطهران عندما لم يستقبله الشاه، وتعززت القناعة عندما أشار صدام حسين لصحيفة الأهرام القاهرية في الحادي والعشرين من شباط بالقول: أن الأكراد بدأوا يتخلون عن البارزاني،

---

(1) عبد الكريم الحسيني، حدود دولتنا بين بحار أربع، بيروت، 2006م، ص174.

(2) جون ك. كولي، المصدر السابق، ص153.

(3) رياض الصمد، المصدر السابق، ص514-ص515.

(4) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص

(5) جون ك. كولي، المصدر السابق، ص152.

(6) كلف رئيس وزراء بريطانيا إدوارد هيث رئيس اللجنة المشتركة لأجهزة الاستخبارات البريطانية (برسي كرادوك) بإعداد تقرير. وكانت الدراسة المؤلفة من (22) صفحة قد سلمت إلى هيث في كانون الأول 1973، وفيها حذر من أن التحرك الأمريكي هو الأكثر ترجيحاً للاستيلاء على مناطق إنتاج النفط. انظر: جون ك. كولي، المصدر السابق، ص151.

(7) جون كولي، التحالف ضد بابل، المصدر السابق، ص142.

(8) المصدر نفسه، ص142.

(9) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص301.

وأنه بقي وحيداً مع مستشاريه الإسرائيليين. ولكنه أحجم عن ذكر المساعدات التي تقدمها إيران إلى البارزاني، وبدت المناورة لديه وهو يفكر بصمت عن عزم العراق إقامة علاقات حسن الجوار مع إيران وحق العراق في السيادة على شط العرب[1]. وفي غايته كسر التحالف الكردي مع البارزاني. ويذكر كيسنجر أن خطوة الشاه المفاجئة قد صدمته، وكشف عن كرهه الشخصي لنية الشاه التضحية بالأكراد، وهو ما أشار إليها في رسالة بعثها إلى وزير الدفاع الإسرائيلي في التاسع من آذار 1975، بالقول، أن ما طرحه الشاه كان افتراضياً فحسب[2]. ولعل فضيحة (ووتر غيت)[3] التي استبدلت الرئيس الأمريكي نيكسون صديق الشاه بـ (جيرالد فورد)، قد ساهمت إلى حد معين إخافة شاه إيران محمد رضا بهلوي من تورط أمريكي لاحتلال آبار النفط استجابة لدعوة الكردي العراقي الملا مصطفى البارزاني. وقادتهُ إلى توقيع اتفاقية الجزائر مع صدام حسين في السادس من آذار 1975. يحصل بموجبها الشاه على نصف شط العرب مقابل إنهاء التمرد الكردي وأن يأخذ العراق (200) كم² من أراضي حدودية استولت عليها إيران بمرور الزمن، بضمنها هضبتي سيف سعد وزين القوس ضمن محافظة ديالى، ولكن إيران لم تنسحب منها حتى بدأت الحرب معها في أيلول 1980[4].

استندت الولايات المتحدة الأمريكية على رؤيا مصلحية وهي تتعامل مع شاه إيران – الذي خدم مصالحها في الشرق الأوسط على مدار خمسة وثلاثين عاماً – والتمرد الكردي الذي لولا إيران الشاه لما استمر لمدة عشرين عاماً، لتعلن تخليها عن الطرفين وفق القاعدة الذهبية التي أخذتها من بريطانيا الاستعمارية (لا تقف مع الخسران)[5] Never Back The Losser، لتترك المعارضة الإيرانية في الداخل، وعبر آية الله الخميني المقيم في النجف تأخذ مداها دون تبصير شاه إيران بما يجب عمله بعد صفقة الجزائر المفاجئة مع صدام حسين عام 1975م. وبات عزم واشنطن التخلي عن البارزاني المهزوم، يناقش في جهاز الأمن القومي في بداية عام 1975، وطروحات لرموز كردية لجعل إقليم كردستان الولاية الحادية والخمسين للولايات المتحدة الأمريكية، وهي طروحات لا تمت إلى النضج في التفكير ولا تمت إلى الواقع بشيء قدر احتفاظ البارزاني بالزعامة القبلية الكردية[6]. ولعل ما أدهشها أن قيادة بغداد – بقيادة صدام حسين – التي مثلت نزوعاً عربياً قومياً، قد تخطت عقبة الشيوعيين والناصريين، والانقلابات العسكرية، والتمرد الكردي، وتأميم النفط، وعلاقات متميزة مع السوفييت، ومشاركة شيعية في إدارة دفة الحكم، وهي ترى أن قيادة البعث قد أنفقت عام 1977 ما يعادل مليارين و(357) مليون دولار على التعليم والخدمات الاجتماعية والإسكان والصحة والمجاري، ولديها مشروع للقضاء

---

(1) صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في 21 شباط 1975م.

(2) جون كولي، المصدر السابق، ص142-143.

(3) استلم نيكسون الجمهوري رئاسة الدولة الأمريكية عام 1968 بفارق قليل عن منافسه. ولم يكن مطمئناً على فوزه. بعث عام 1972 مجموعة من الرجال للتجسس على مكتب الحزب الديمقراطي في ووتر غيت، وقبض عليهم، وبدأت مجموعة من التقارير تظهر في صحيفة الواشنطن بوست تتحدث عن هذا الأمر، وعن قضايا استخدام القانون بصورة غير شرعية وتزوير الانتخابات، وسببت إلى إقصائه من السلطة مقابل غلق ملف القضية عام 1974م.

(4) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص303.

(5) إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص309.

(6) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص301-ص302.

على الأمية في البلاد[1]. وجدت الإدارة الأمريكية أن هناك صعوبة في ترويض أعضاء مجلس قيادة الثورة -الذي يقوده أحمد حسن البكر -لبناء علاقات ودية معها، وقد سمعوا من القيادة السوفيتية أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل المتحالفتان مع إيران الشاه كثيرا ما أسمعوا موسكو نغمة تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات كردية، وسنية وشيعية، وهو ما كان الشاه يضطرب منهُ ويقلق تجاهه معتقدا أن مثل هذا الحديث يراد به تقسيم بلاده بين القوميات الفارسية، والكردية، والعربية وليس فيه مصلحة للتاج الإيراني. أما في دولتي الجوار للعراق تركيا وسورية، فقد قامت الأولى بغلق حدودها مع أكراد العراق[2]، أما الثانية التي يحكمها حزب البعث، فقد وصفت اتفاقية الجزائر بأبشع النعوت، ووصفها الرئيس السوري حافظ الأسد بأنها مؤامرة مع الإمبريالية تتمثل في تسليم أراضي عربستان إلى أيدي أجنبية وخيانة للثورة[3]. ولكنه لم يفصح من هي هذه الأيدي الأجنبية، وهي إشارة لأن لا يفقد علاقاته مع شاه إيران وقد فهمها الأخير. انهيار التمرد الكردي في كردستان، وهو ما قالهُ البارزاني خلال لقاء مع مراسل وكالة رويتر في شهر نيسان 1975، لقد انتهت المعارك، وها نحن وحدنا بدون أصدقاء، وبشائر الزمن الأسود تطل برؤوسها وتخيم علينا وأضاف لقد غادر جنودنا الميدان دون أن يهزموا، لقد هزمنا في الساحة السياسية وناشد المقاتلين الفرار لكي لا يقعوا فريسة في أيدي الجيش العراقي الذي سيطر على مناطق الشمال بما فيها المعابر الجبلية الواقعة بين العراق وإيران بدون مقاومة تذكر[4]. وهي قمة المهارة لهزيمة الخصم دون الاشتباك به.

عاد البارزاني الذي لازال في مقره كردستان يوجه أصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وقد وعدته الأولى أنهم لن يتخلوا عنه في الأزمة مع بغداد. أما إيران، فقد باعت القضية الكردية[5]. ولكنه ما لبث أن غير حديثه بمجرد أن أصبح في مزرعة (نغده) تحت رقابة السافاك الإيراني في الخامس والعشرين من نيسان 1975، وهو يقول لصحيفة (دافار) الإسرائيلية، أن الإيرانيين تحملوا في غضون سنوات القتال عبئاً يفوق طاقتهم، ولو أننا واصلنا القتال لفقدنا نساءنا وأولادنا ولما قادنا القتال إلى نتائج تذكر سوى مقتل الآلاف[6]. ولم يكن تصريح البارزاني مقنعاً لا للشعب الكردي ولا لشاه إيران، ومن خلفهم الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عندما أمر الشاه قيادة الجيش الإيراني بسحب كتيبتي مدفعية والبطاريات المضادة للطائرات من داخل الأراضي العراقية بغضون ثماني ساعات، وعددها لا يتجاوز اثنان وأربعون مدفعاً[7]. ولعل ما ربحته الولايات المتحدة من التمرد الكردي، أن أوصلت حالة البغضاء والكراهية ليس بين بغداد وطهران فحسب، بل بين مواطني دولة واحدة -هي ما أرادها حاكم بغداد -للأكراد والعرب، وهو سيظهر لاحقا في غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003م، ولكن ليس قبل معرفة كيف تعمل إيران والولايات المتحدة لإشغال العراق (قوة عرب المشرق) بدوامة المشاكل لإجهاض نهوضه.

---

(1) صحيفة الفاينتشال تايمز الصادرة في 27 تموز 1975م.

(2) صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (7) آذار 1975م.

(3) صحيفة تشرين السورية الصادرة في (8) آذار 1975م.

(4) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص315.

(5) الواشنطن بوست الصادرة في (8) آذار 1975م.

(6) The Observer (News Paper) on 26 April, 1975.

(7) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص323.

هـ- علماء الدين الشيعة يندِّدون بممارسات حكم البعث القومية

كان الحديث ولا يزال عن القومية العربية هو ما يثير شجون علماء المرجعية الدينية في النجف، وخاصة علماء الدين الذين هم من أصول غير عربية. وكانت نقطة الإثارة هي في الصراع الذي ظهر بين عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم عام 1959، هو أن الأول بقي ملتزما بالخط القومي العربي، وقد قادته إلى السجن، وصدور حكم الإعدام بحقه قبل أن يطلق سراحه عام 1961م. ويذكر الإمام محمد الحسيني الشيرازي في كتابه (تلك الأيام) أن الرئيس عارف استنجد بعلماء الدين الشيعة في حربه مع الأكراد –وهو رئيس للجمهورية –عام 1963، وكان مطلب موفده إصدار فتوى بذلك ضد الأكراد، بدواعي أنهم انفصاليون ويريدون تجزئة العراق لإنشاء دولة قومية لهم. فيما كان جواب الشيرازي للموفد، أنكم رفعتم بوجه القوميات الأخرى لواء الدعوى إلى القومية العربية، وهذا يوجب ظهور التعصب القومي عند الآخرين، فلا تستغرب عندما يثور الأكراد وهم يطالبون بحقوقهم، لأنكم السبب في ذلك[1]. ولعل كلام الموفد ورد الشيرازي، لم يكونا موضع ترحيب الغالبية العظمى من عرب العراق (شيعة وسنة)، فالموفد كان عليه إدراك أن الزعامة الكردية هي ليست الشعب الكردي المسلم الذي وإن اختلفت مع حاكم بغداد العربي، فإنه قد أخذ على غرة تحت ذريعة المطالبة بالحقوق الكردية، وهي لا تخلو من دوافع سياسية. كان الزعيم البارزاني قد استعان بجهازي الموساد الإسرائيلي والسافاك الإيراني لإضعاف قوة العراق خدمة لمصالح الدولتين إسرائيل وإيران. وكان رد الشيرازي فيه من المبالغة والتجني، وهو يعرف أن هناك قومية فارسية، وقومية تركية، وقومية جرمانية وقومية للأنكلو –سكسون، وأخرى للقومية الإسبانية، وهو ما يُظهر دوما أن كلام علماء الدين الشيعة من غير العرب فيه الكثير من التغليف لإظهار القومية العربية عنصرية وهي تنفس مبادئ الإسلام، دون قومية الأكراد والأتراك أو الأقوام الآرية، والآخرون يعتزون بها كما يعتز بها الألمان والأفغان. ولعلها ليست أكثر من شعار للوحدة والتضامن كما أرادها الشاه إسماعيل الصفوي عام 1507 –وهو يعبئ أتباعه باتجاه مذهب واحد –لمواجهة وحدة القوة العثمانية التي لوحت بالعنصر الطوراني قبل أن يكونوا مسلمين. والواقع أن علماء الدين الشيعة غالباً ما يتشبثون بحديث الرسول محمد (ص)، لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى، ولكن من قال أن العربي ليس صاحب إيمان وعقيدة بالله وهو يحتضن القرآن الذي نزل بلغته، وأوصل راية الإسلام إلى أبعد بقاع الأرض. إن تذكير الآخرين برموز الإسلام بلال الحبشي وصهيب الرومي وسلمان الفارسي وأبو ذر الغفاري، لا يعني التنكر لدورهم، بل يعني أنهم قاتلوا تحت راية الإسلام التي حملها قادة العرب، وكانوا دوما تحت إرشاد وتوجيه الرسول العربي محمد صلى الله عليه وسلم، أو الخلفاء الراشدين من بعده. ولأجل تغرير البسطاء من الناس، يذهب الشيرازي إلى حرب الخامس من حزيران 1967، ليقول وماذا أنجزه جمال عبد الناصر (القومي) للقومية العربية، وهل انتصر على إسرائيل[2]؟ وهو عجن للدين بالسياسة، وهي من جعلت رجال الدين الشيعة يمضون في طريق العنصرية عندما أرادوا فصل العرب الشيعة عن السنة، وأن نسبة السنة لا يتجاوزون 15٪ كما ذكرها الشيرازي وقد نسبها إلى الإمام محمد الصدر، دون دراية لتبدو غير مقبولة من قبل زعماء وعشائر العرب الشيعة وإن اختلفت مذاهبهم[3]. وقد أعربوا عن

---

(1) محمد الحسيني الشيرازي، المصدر السابق، ص242–ص243.

(2) محمد الحسيني الشيرازي، المصدر السابق، ص245.

(3) المصدر نفسه، ص68.

سخطهم من جراء مجابهة حقيقة ما فعله الشاه محمد رضا بهلوي وهو يتنصل من اتفاقية عام 1937 الخاصة بشط العرب من طرف واحد. ولم يكن رجل الدين محسن الحكيم ليحتج على القرار عام 1969. وهو ما يعطي الانطباع إلى أن كلام الشيرازي ليس دقيقا ولا منصفاً تجاه قومية عرب العراق. كما أنه تفادى الاقتراب من كون العرب الشيعة أحفاد قبائل (عدنان) الذين نزحوا من جزيرة العرب إلى ضفاف دجلة والفرات أيام فتوحات العرب الكبرى في القرن السابع الميلادي. إن موقف حزب البعث الذي فهم المعادلة منذ بداية الانقلاب عام 1968، قد مضى في تجاوز العقبة الكردية والإيرانية بعد اتفاقية الجزائر عام 1975. وصار الموروث الطائفي الذي تبناه علماء الدين الشيعة من غير العرب خلف الظهور، وبين ظهرانيهم عدد من أعضاء القيادة القطرية من (العرب الشيعة) مثل سعدون شاكر، ومحي عبد المحسن مشهدي (والاثنين أعضاء في مجلس قيادة الثورة) عام 1977. وعلى أرض الواقع كان وجود مليشيات الجيش الشعبي (وهم من تنظيم حزب البعث) من العرب السنة والشيعة –أسندت قيادته إلى عضو القيادة القطرية طه ياسين رمضان عام 1976 –قد أخفى العامل السلبي الذي مثله الحرس القومي عام 1963 عندما تورط في ممارسات غير منضبطة وأحيانا غير أخلاقية مع عناصر الحزب الشيوعي أو حتى مع العوائل الميسورة في المجتمع. وقد باتت قيادته أشد حرصاً في عدم الاقتراب من القيادات العسكرية، أو تهميش دورها، ولكنها بالضرورة كانت عينا لمراقبة الخصوم من الأحزاب الإسلامية، ومنها حزب الدعوة الذي تزعمه (محمد باقر الصدر)[1]، ودعوته إلى التظاهر احتجاجا على منع مجلس قيادة الثورة إحياء مناسبة عاشوراء وفاءاً (لاستشهاد الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب). وهي مناسبة سنوية تمجد تضحية الإمام الحسين ضد يزيد بن معاوية بن أبي سفيان في واقعة الطف في كربلاء عام 680م.

وتبدو الفلسفة التي تبناها حزب البعث لمنع الزوار من ممارسة طقوسهم الدينية أن لها أثراً إعلامياً –بعد انتشار القنوات الفضائية –عندما استغلتها أجهزة الإعلام المحرضة على الحروب الصليبية لتكون صورة نمطية عن الطقوس الدموية التي يمارسها المسلمون، وهم يشاهدون (بالصورة والصوت) شبابا ورجالا يضربون الصدور والظهور بالسلاسل الحديدية، ودما سالا من الرؤوس، ونساءاً موشحات بالسواد باكيات لحدث بلغ عمره أكثر من 1400 سنة. وهو حدث أصبح مثيراً للجدل، في أن أبعد تجمع قروي في هذا العالم صار يستلم خبر الطقوس الدينية الدموية لتثير فيهم روح الكراهية والانتقام للمسلم الذي يحب ويقدر تضحيات حفيد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، ولكنه لا يمارس الطقوس بنفس الطريقة المعتادة. وهو ما فتح الباب على مصراعيه لأن يقوم بابا الفاتيكان لصرف مليارات الدولارات ليس فقط من أجل التبشير بالدين المسيحي في أوطاننا وإنما مصروفات أخرى بالمليارات لمقاومة وتقويض ديانات الخصوم وهو ما يعني الإسلام حصراً.

---

(1) محمد باقر الصدر: مؤسس الحركة الإسلامية في العراق. ولد في الكاظمية ببغداد عام 1935م. توفي والدهُ وهو في سن الثالثة حيث كفلهُ شقيقهُ الأكبر إسماعيل الصدر. تخرج من حوزة النجف. وفي منتصف السبعينيات بات أحد مراجع التقليد في النجف. ساهم في تأسيس حزب الدعوة الإسلامية منذ الخمسينيات. اعتقل في آب 1974م، ودخل على أثرها المستشفى لإصابته بنوبة قلبية. أصدر بعد ذلك فتواه بتحريم انتماء طلاب العلوم الدينية إلى الأحزاب الإسلامية. اعتقل ثانية، وفرضت عليه الإقامة الجبرية، على إثر مظاهرات النجف عام 1977م، وأفتى بعد ذلك بحرمة الانتماء إلى حزب البعث الحاكم، واعتقل للمرة الثالثة عام 1979م، وأفرج عنه. واعتقل للمرة الرابعة في 5 نيسان 1980، وأعدم في التاسع منه. دفن في النجف. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص441.

إن تحريم ممارسة الطقوس الدينية – بصورتها الدموية – من قبل بعض علماء الدين السنة لا يعني الانتقاص من الإمام الحسين وأهل البيت، بقدر ما شجع عليها بعض علماء الدين الشيعة، لبلورة زعامة دينية، تستخدمها لأغراض سياسية ضد الحاكم العربي في بغداد. لتظهر المظاهرة الكبيرة التي سارت من النجف إلى كربلاء عام 1977م وهي تهتف ضد نظام حزب البعث العلماني لتنتهي بتدخل أمني وعسكري باعتقال رموزها المحركة من علماء الدين، وهي طريقة يتبعها الخصوم من الدول الغربية وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وجارة العراق الشرقية (إيران) لإحداث مزيد من الفتنة الطائفية بين أبناء الوطن الواحد. وما يتصل بها لتشكل محكمة حزبية لقضية أطلق عليها قضية (أبو كَلل)[1] أو (خان النص). وفي هذا يذكر الكاتب العراقي نوري الموسومي في كتابه بداية الانهيار، أن المعالجة لم تكن موفقة منذ البداية، وأن المحكمة الحزبية برئاسة الدكتور عزت مصطفى العاني وعضوية فليح حسن الجاسم وحسن العامري (وكلهم أعضاء قيادة قطرية) قد أسهمت بتصدع ليس وسط الشارع، وإنما شمل ذلك رئيس مجلس قيادة الثورة أحمد حسن البكر –الذي لم يكن راغبا أن تتم المعالجة بالطريقة التي تمت بها ومعه رئيس المحكمة العاني وعضو المحكمة الجاسم، فيما كان حسم المسألة بتنفيذ أحكام الإعدام بحق المشتركين هو ما أراده صدام حسين وحسن العامري[2].

وكان الأجدر أن يتم استثمار اتفاقية الجزائر عام 1975، حيث لا قدرة لشاه إيران في إثارة أوراق الضغط الكردية وعلماء الشيعة في النجف مرة أخرى –دون الغلو في معالجة طقوس دينية مضى عليها وقت طويل – لإقرار مؤسسات دستورية وانتخابات برلمانية، كان المجتمع العراقي بأمس الحاجة إليها، دون صرف الملايين من الدولارات على شراء الأسلحة، والاعتماد على الأجهزة الأمنية وهو ما يساهم في استقرار الوضع السياسي والعسكري، وفوائده في تطوير اقتصاد العراق عبر علاقات متوازنة مع الدول المتطورة لإنجاز مشاريع التنمية. ولكن ما ظهر أن مشكلة أبو كَلل، وقد اتهم بها جهاز المخابرات السوري، كما قال أحد مدراء جهاز المخابرات العراقي، وأنها وظفت سياسياً لإضعاف علاقة صدام والبكر الذي شعر وكأنه خارج قدرة التأثير في الأحداث المهمة، - وبنوبة عصبية – تخلى البكر عن منصب وزير الدفاع لصهره الضابط العقيد الركن عدنان خير الله[3] عام 1977 – هو خال أولاد صدام – لتنتشر إشاعة في الشارع مفادها أن البكر يعاني من وضع صحي غير مستقر، وهي إشارة مصدرها الجهاز الأمني الذي يشرف عليه الشقيق غير الأخ لصدام برزان التكريتي، ووجدها المراقبون ورجل الشارع، أن القادم إلى كرسي الرئاسة هو صدام حسين وليس غيره. والواقع أن

---

(1) أبو كَلل: هو رحيم أبو كَلل كان أحد المشاركين في التظاهرة التي خرجت في عاشوراء عام 1977. أما خان النص، فهو يشير إلى المكان الجغرافي بين النجف وكربلاء. انظر: نوري الموسومي، المصدر السابق، ص57.

(2) تم طرد رئيس المحكمة عزت مصطفى من القيادة القطرية وتعيينه في منطقة نائية، وطرد فليح حسن الجاسم أيضا، وتعيينه معلم في محافظة ديالى، إلا أن الأخير لقي حتفه عن طريق جهاز الأمن العراقي. انظر: نوري الموسومي، المصدر السابق، ص57. وكذلك تشارلز تريب، المصدر السابق، ص288.

(3) عدنان خير الله: دخل الكلية العسكرية عام 1958 وتخرج منها عام 1961. ساهم في انقلاب تموز 1968. أصبح وزيراً للدفاع عام 1977. ويتمتع عدنان خير الله بشعبية واسعة وسط ضباط الجيش (لهدوئه وثقافته العسكرية)، كما يعتبر هو صمام الأمان لإدامة العلاقات العربية – العربية. قتل في حادث تحطم الطائرة المروحية في نيسان 1989 قبل أن يدرك مرور سنة واحدة على انتهاء الحرب مع إيران. انظر: ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص294.

البكر الذي كان مصابا بداء السكر قد استقبل رؤساء الدول العربية لمؤتمر القمة الذي عقد في بغداد في تشرين الأول 1978[1]، - على خلفية زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس عام 1977 – قد أعطت فرصة ذهبية للنائب صدام حسين للتعرف على الرؤساء وجها لوجه بما فيهم الملك السعودي فهد، والملك الأردني حسين دون الرئيس السوري حافظ الأسد –الذي رفض حضور القمة[2] –، لبلورة أفكار تقوية الجبهة العربية المناهضة للصلح مع إسرائيل وعواقب خروج مصر من معادلة الصراع معها[3]. إن مثل هذا الشعور لشاب متحمس لا يزال في الأربعين من عمره دفعته لحشد القوات العراقية على الحدود السورية، وغلق خط نفط كركوك –ميناء بانياس السوري بهدف إجهاض قرار الرئيس السوري الذي أرسل قواته إلى لبنان عام 1976[4]. وبدت الصورة أمام الرئيس البكر أن جميع أعضاء القيادة القطرية قد شعروا أنهم ليسوا أكثر من موظفين لدى صدام حسين في النصف الثاني من عام 1978م، وهو ما أشار إليه العضو القيادي السابق صلاح عمر العلي –المحسوب على خط البكر –في محاضرة ألقاها في مركز الفكر العربي في الأردن عام 2009م. ولعلها كانت الفرصة الأخيرة للرئيس البكر لأن يتمسك بوثيقة العمل الوطني المشترك بين سورية والعراق لإعلان الاتحاد بينهما عام 1978م. حين وصل الرئيس السوري حافظ الأسد إلى بغداد في السادس والعشرين من تشرين الأول 1978م، وهو يحمل في جيبه مشروع إعادة التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل بعد خروج مصر من المعادلة، ثم عرج إلى مسألة الاتحاد[5]، - كان الأسد يحاور البكر وصدام فقط –وحلت صدام لإغراء الآخرين من أعضاء القيادة ليعزفوا على وتر الشعور القومي العربي والذي ما يزال يثير حماسة الكثير من البعثيين[6].

بهذه الطريقة اكتشف صدام حسين مقدار الولاء له، ومقدار ركوب موجة الوحدة من قبل العديد من أعضاء القيادة القطرية المحيطين به، وهم يدركون معنى أن البكر هو رئيس الاتحاد القادم والأسد نائباً، أما صدام حسين –الذي كافح منذ عام 1970 لتصفية خصومه – سيخرج خالي الوفاض[7]، ولعله فكر أن اغتياله بات قريبا إذا ما تمت الوحدة

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص288.

(2) فؤاد مطر، الحميمي، ... وصدام (القرار الصعب والخيار الأصعب)، ط1، لبنان، الدار العربية للعلوم والنشر، 2007م، ص19.

(3) فرض صدام حسين نفسه أمام الرؤساء العرب على انه رجل العراق القوي والقادم إلى الساحة بقوة جهازه الأمني والعسكري، أما دخل العراق من عوائد النفط، فلم يكن احد يدركها باستثناء صديقه عدنان الحمداني –وزير التخطيط وعضو القيادة القطرية ونائب رئيس الوزراء عام 1979م قبل إعدامه –حيث عمد صدام حسين إلى تحويل نسبة ثابتة من العوائد النفطية إلى ودائع مصرفية في الخارج لكي يستخدمها إذا ما حصل انقلاب عسكري في غفلة من الزمن، لو أراد الإطاحة بخصومه باعتباره خليفة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر القومي لقيادة العرب. انظر: تشارلز تريب، المصدر السابق، ص289.

(4) جون ك. كولي، المصدر السابق، ص239.

(5) المصدر نفسه، ص239-240.

(6) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص292.

(7) جون كولي، التحالف ضد بابل، المصدر السابق، ص222.

المصغرة بين فرعيّ حزب البعث، وهو ما عمل عليها البكر عندما زار دمشق في كانون الثاني 1979م، مقترحا على الأسد كمرحلة أولى دمج جناحي حزب البعث، وقادت الأسد إلى الاستنتاج إلى أن القوة الأساسية في العراق هي بيد صدام حسين وليس البكر ... الذي فقد ابنه (محمد) وزوجته وشقيقات زوجته بين سامراء وبغداد في حادث سيارة في حزيران 1979 –وهو الغريم لصدام حسين –وفكر البكر مليا أن عليه تقديم الاستقالة قبل فوات الأوان وتهشة صدام حسين كونه الرئيس القادم في السادس عشر من تموز 1979 قبل أن يعترض على الاستقالة محي عبد الحسين مشهدي وهو أمين سر مجلس قيادة الثورة.

المبحث الثالث

الرئيس صدام حسين[1] في (ذروة القوة) 1979 – 1989م

أصبح صدام حسين رئيسا لجمهورية العراق ابتداءاً منذ السابع عشر من تموز 1979م، وهو الرئيس الخامس بعد قيام العهد الجمهوري عام 1958، وكان له من العمر اثنان وأربعون عاما. وهو مع أقرانه السابقين الأصغر سنا ولكنه الأكثر جسارة وشجاعة على مواجهة الخصوم، والأكثر قدرة على التعبير عما يريد إبلاغه للآخرين. إلا أن التهديدات الداخلية والخارجية التي واجهته منذ عام 1979 – وهي تعود إلى شظف العيش وقساوة الحياة في صباه وشبابه في ظل زوج والدته – قد قومت فيه الصلابة والعزم، ولكن ضيعت منه قدرة الصبر، والاستعجال في القرارات الشخصية، والقرارات المصيرية المتعلقة بوطن يعيش فيه خمسة وعشرون مليونا، هم (أمانة في عنقه).

كانت علاقات العراق الخارجية عند تولي صدام حسين رئاسة الجمهورية تسير بحالة جيدة مع الأردن والمملكة العربية السعودية وتركيا أما مع سورية، فقد كان الشعور لدى صدام حسين، أن هناك موروث من العداء للقيادة الشرعية لحزب البعث، وعداء شخصي تجسد بعد سحب القوات العراقية من سورية بعد حرب تشرين الأول 1973م، وتفاهة السياسة التي جعلت حافظ الأسد يؤسس علاقات مع الخميني بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران في شباط 1979 (هي موجهة بالأساس ضد العراق الذي أنقذ دمشق من السقوط قبل ست سنوات). في إيران الثورة، انقلب الحال بعد أن كانت مستقرة في زمن الشاه أصبحت مضطربة، وبات العراق هو من يستطيع المساعدة لاستقرار أوضاعه الأمنية، ولكن آية الله الخميني قائد الثورة الذي أظهر عداءاً مبكراً لحزب البعث الحاكم في العراق أصبح صديقاً لسورية التي يحكمها حزب البعث أيضا، ومع ذلك لم يكن صدام مستعدا لتغذية أكراد إيران بقيادة عبد الرحمن قاسملو، بذات اللعبة التي لعبها الشاه محمد رضا بهلوي، وقد أحرقت أصابعه بعد أن خرج عن طوع هنري كيسنجر مهندس السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

---

(1) صدام حسين: ولد في قرية العوجة قرب تكريت عام 1937م. تربى في طفولته في بيت عمه وزوج أمه (إبراهيم الحسن) الذي أساء معاملة صدام، وأجبرهُ للعيش في بيت خاله خير الله طلفاح في بغداد عام 1947م. دخل ثانوية الكرخ عام 1955م، وشهد تعاظم المد القومي الذي قادهُ الرئيس جمال عبد الناصر. انضم إلى حزب البعث عام 1957م، وتعززت مكانتهُ إثر محاولة اغتيال فاشلة ضد عبد الكريم قاسم عام 1959م، وكان هو أحد المنفذين. هرب إلى سورية والتقى ميشيل عفلق مؤسس الحزب. ثم لجأ إلى مصر لإكمال تعليمه الثانوي عام 1961م. عاد إلى العراق بعد انقلاب البعث الأول عام 1963م، واشترك في محاولة لقلب نظام الحكم ضد الرئيس عبد السلام محمد عارف عام 1964م، دخل على إثرها السجن قبل هروبه. شارك في انقلاب تموز 1968م، وأصبح في عام 1969م نائب رئيس مجلس قيادة الثورة. وقع عام 1975م اتفاقية الجزائر مع شاه إيران. أصبح عام 1979م رئيساً للجمهورية. دخل في حرب مع إيران استمرت ثمان سنوات (1980-1988م). أمر بغزو الكويت عام 1990م وخرج منها بالقوة العسكرية عام 1991م. أزيح عن السلطة بعد غزو أمريكي – بريطاني للعراق عام 2003م. حكم بالإعدام من قبل محكمة الجنايات العليا، ونفذ الحكم فيه في آخر يوم من عام 2006م ودفن في مسقط رأسه تكريت. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص367 – ص368.

كانت القرارات التي أصدرها الرئيس صدام حسين جاهزة لمن عاضده في إجهاض انقلاب عبد الغني الراوي عام 1970، وكانت المحكمة برئاسة طه ياسين رمضان، وانقلاب ناظم كزار عام 1973م، وكانت المحكمة برئاسة عزت الدوري، وقد جاء الوقت – كما وعدهم سابقا – لتكريمهم بمناصب مرموقة، فالأول أصبح من المقربين له، لقيادة الجيش الشعبي – كظهير للقوات المسلحة، يمكن استخدامه لإجهاض أي تحرك داخلي – والثاني (الدوري) وقد عينه نائبا له. وأصبحا لما يمثلانه من إخلاص للرئيس مصدرا للإشارة اليهما. أما محي عبد الحسين مشهدي (أمين سر مجلس قيادة الثورة) فقد أبدله بالعميد الركن طارق حمد العبد الله الذي كما أشيرت إليه الروايات أنه كان ينقل ما يقوله البكر لزواره وهو سكرتيره الشخصي. إلا أن خبر سجن محي عبد الحسين مشهدي وآخرين من أعضاء القيادة، قد أوحت للمتتبعين، ورجال المخابرات أن شيئاً في الأفق يلوح لتصفية حسابات مع رموز البكر.

أ. تصفية كادر الحزب عن طريق (الشك بالولاء)

إن واحدة من البقع السوداء على جبين رؤساء الأجهزة الأمنية العربية وغير العربية، أنهم يرسمون خطوطاً على الرمال، وأحيانا يعتمدون على (السحرة) ليضعوا أي تصرف أو قول لرجال السياسة في خانة الشك بالولاء، والتآمر أحيانا. ويصل بهم الحد إلى المبالغة في التفسير، كما حدث مع محمد عايش عضو القيادة القطرية الذي طالب بإجراء انتخابات قطرية لبيان مدى صلاحية بقاء أحمد حسن البكر على رأس السلطة أو عدمه، وهو إجراء ينسجم تماما مع نصوص النظام الداخلي لحزب البعث[1]. ولعل ما قصم ظهر البعير في الأيام الممتدة من (الحادي عشر من تموز – السادس عشر منه 1979)، أن (قصاصة الورق) التي أعطاها محمد عايش إلى زملائه أعضاء القيادة الأربعة بخصوص إجراء الانتخابات، قد فسرها حسن العامري - وهو عضو قيادة وأحد أعضاء لجنة التحقيق في قضية أبو كَلل – وكأنها مؤامرة ضد صدام حسين، والحقيقة أنها لم تبتعد عن كونها (تزلفاً وتقرباً) إلى صدام، الذي انسجم معه على خط إعدام بعض رموز الشيعة في قضية أبو كَلل عام 1977م، فيما رفضها رئيس المحكمة السني عزت مصطفى، كما رفضها رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر.

اتضح سريعاً لكادر الحزب مغزى استقالة الرئيس أحمد حسن البكر من مناصبه الرسمية، وقد فسرت على أنها بسبب حزن البكر على وفاة زوجته وابنه محمد وزوج ابنته (منذر المطلك) خلال العامين السابقين. وذلك عندما بث شريط فيديو سمعه وشاهده القاصي والداني، وأعطيت نسخة منه إلى الرئيس السوري حافظ الأسد، من وجود مؤامرة، كان لسورية دوراً فيها وقد أغضبت الأسد كثيراً، وتشبث بها أمام الملك الأردني حسين عندما أراد أن يجمعهما للمصالحة فيما بعد. ويذكر الكاتب الأمريكي جون كولي في كتابه (تحالف ضد بابل) - شاهد تفاصيل مسرحية شريط الفيديو – أن اتفاقاً مبطناً تم حصره بين الرئيس صدام وشقيقه غير الأخ برزان التكريتي (رئيس المخابرات) وابن عمه علي حسن المجيد – مدير مكتبه – لإخراج المسرحية مع عضو القيادة القطرية محي عبد الحسين مشهدي، مقابل وعد بعدم إعدامه، إذا ما ذكر لهم أمام اجتماع موسع لكادر الحزب عن المتآمرين المزعومين. ويستطرد كولي أن صدام بدأ سلسلة من الاتهامات والمحاكمات لخصومه في الثامن عشر من تموز 1979 بحضور (400) من كوادر حزب البعث في قاعة الخلد في العاصمة بغداد. كانت (المحكمة الشعبية) على الطراز الشيوعي ووفقاً للنموذج (الستاليني)، حين أجبر محي عبد الحسين مشهدي

(1) صحيفة اللوموند الفرنسية الصادرة في 13 تموز 1979م.

على قراءة أوراق مكتوبة بعناية عن المؤامرة التي كان أعضاء القيادة القطرية، محمد محجوب، وعدنان الحمداني، ومحمد عايش، وغانم عبد الجليل، ومعهم عدد من أعضاء الفروع والشعب الحزبية تنفيذها. إن ذكر مشهدي لأحد الأسماء يعني عليه الخروج من القاعة لتأخذه عناصر من المخابرات تابعة لبرزان التكريتي دون عودة مرة ثانية لأهله، وتنتهي المسرحية عند بكاء وصراخ الآخرين حزنا على رفاقهم، وختامها أن يصرخ علي حسن المجيد ابن عم الرئيس أن بقاء عبد الخالق السامرائي على قيد الحياة – وهو يقبع في سجن انفرادي –سيؤدي إلى استمرار التآمر، ويجيبه الرئيس في حركة مرسومة بعناية وهو يمسك شاربه، أنها النهاية. ويذكر أحد سجانيه – بعد احتلال بغداد عام 2003 –وقد رفض ذكر إسمه أن السامرائي توقع الإفراج عنه عندما فتح باب سجنه، ولكنه استسلم للقدر عندما أخذ إلى ساحة الإعدام مع اثنين وعشرين أتوا بهم من محكمة قاعة الخلد في حي كرادة مريم دون ذنب، وذنبهم أنهم أرادوا بقاء البكر على قمة السلطة[1]. أما العناصر المنفذة فقد تم اختيارهم من تنظيمات الحزب، ولكنهم من عشائر مختلفة لاعتبارات عدم المطالبة بدمهم لاحقا.

إن حيلة ناظم كزار في المطار عام 1973 وحيلة صدام حسين في قاعة الخلد عام 1979 هما ما تريدهما قوى الغرب، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من دول النفط العربية، وقد يخيّل للمرء صدقا أن نسيج خيوط الحالتين قد وفرتها أجهزة مخابرات أجنبية لكي يكون لصوت الزعيم الأوحد دوراً في صناعة القرار. وهناك أصابع من المستشارين الجهلة لا توفر له صدق المعلومة، وإنما المعلومة للتزلف لأنانية مفرطة حتى وإن تم هدر دم الرجال ظلما وعدوانا[2]. إن صوت الرجل الواحد هو ما أرادها صدام حسين، وهي وإن أكلت ثمارها في بناء حكم قوي أساسه وفرة المال وأجهزة الأمن القوية لفترة من الزمن، ولكنه على المدى البعيد لا يبني وطناً. والإنسان في النهاية هو إنسان يغضب ويفرح، وإن غياب القيادة الجماعية لبلورة أفكار منسجمة لاتخاذ القرارات الحاسمة، ستقود إلى الانحراف في ضرب هذا الطرف أو ذاك تحت مطية الاستفزاز الكردي، والطائفية التي يجاهر بها علماء الدين الشيعة. خصوصا وأن السيد محمد باقر الصدر زعيم حزب الدعوة (المحظور في ذلك الوقت) لازال تحت الإقامة الجبرية، وليس هناك قدرة لأحد لفاتحة صدام حسين حول عواقب ذلك العمل، وقد صار العديد من عناصره في إيران بعد نجاح الثورة الإسلامية عام 1979[3].

(1) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص58.

(2) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص296.

(3) المصدر السابق، ص293.

ب. الترغيب لحرب بالإنابة عن أصدقاء أمريكا في دول الخليج النفطية

لم تتوهم الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979 في أن تجد الشريك الملائم لإنقاذ رهائن السفارة الأمريكية في طهران بعد فشل محاولة إنقاذهم[1]. ولاعتبارات القوة العسكرية والأمنية والمالية، كان الخيار المصلحي للولايات المتحدة الأمريكية ومعها دول الخليج النفطية، وخاصة المملكة السعودية، أن الرئيس صدام حسين هو صاحب القرار الأول والأخير وأن ما يقوله لوحده هو المعّول عليه وليس مجلس قيادة الثورة[2]. وفي هذا الصدد يذكر السيد نوري المرسومي الذي شغل منصب نائب وزير الثقافة والإعلام من 1989 – 1997م، أنه وفي إطار تخفيف حدة التوتر بين العراق وإيران، اتصل إبراهيم يزدي وزير خارجية إيران – بعد الثورة – بممثل العراق الدائم في الأمم المتحدة صلاح عمر العلي لحل المشاكل بالطرق السلمية، إلا أن الرئيس صدام حسين رفض مناقشة الفكرة. ولتعزيز ما ذهب إليه صلاح عمر العلي في البرنامج الذي بثه قناة الجزيرة شاهد على العصر بعد 2003م، ذكر المرسومي أنه وفي لقاء جَمعهُ مع طارق عزيز عضو القيادة القطرية ونائب رئيس الوزراء في مسكنه في نهاية مايو/ أيار 1979م، أنه شدد على وجوب تأديب النظام الإيراني[3]، الذي أراد تقويض كل مخلفات الشاه محمد رضا بهلوي باستثناء بقاء قواته في جزر الإمارات العربية المتحدة الثلاث التي احتلها الشاه عام 1971م، وعبرت عنها إيران الثورة أنها إيرانية وإلى الأبد. أما الكاتب الإيراني موسى الموسوي – المقرب من رئيس أول جمهورية في إيران أبو الحسن بني صدر عام 1979 – فقد ذكر في كتابه الثورة البائسة، أنه وبتكليف من بني صدر زار بغداد، وأشار إليه الرئيس صدام حسين، أن النظام الحاكم في إيران حتى في صورة عدائه للعراق لم يكن من مصلحته أن يجاهر به ويعلنه، وكان عليه أن يتريث حتى يصلب عوده ... وأن العراق مستعد لطيّ صفحة الماضي إذا ما تخلت إيران عن طروحاتها في التدخل في شؤون الاخرين[4]. إلا أن صوت تصدير الثورة الإسلامية إلى الآخرين وعلى وجه الخصوص العراق، كان محل توافق رموز الثورة المتشددين بما فيهم آية الله الخميني، ودعت آية الله خلخالي أحد رموز قيادة الثورة متحدياً بالقول إن إيران تعرف الطريق الصحيح للإسلام، وإن غايتنا هي هزيمة صدام حسين، وإننا نعتبره العقبة الأساسية لانتشار الإسلام في عموم المنطقة[5]. وهي إشارة واضحة إلى دول الخليج العربي بما فيها المملكة العربية السعودية، التي تخشى من عواصف قد تهب على محافظاتها الشرقية ونسبة (10-20٪) من العرب الشيعة يعيشون فيها. إلا أن الكاتب المصري المعروف محمد حسنين هيكل، يجد طريقة أخرى للتعبير عن موقف إيران والعراق عام 1979م بالقول إن الأخطار باتت منظورة ومحدقة بأصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج والجزيرة، إلا أن أطرافاً عربية تعاونت مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية لإشعال الحريق الذي وضع قوة قومية كبيرة – في عرب المشرق – مثل العراق في مواجهة مسلحة مع دولة الثورة الإسلامية الإيرانية[6]. وتحت عنوان القوة والمال والزعامة التي أرادها صدام حسين – دون

---

(1) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص59.

(2) محمد حسنين هيكل، المفاوضات العربية الإسرائيلية، الكتاب الثالث، ص168.

(3) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص58.

(4) موسى الموسوي، بيروت، بلا سنة، ص78.

(5) Efraim karsh, op. cit, p.13.

(6) محمد حسنين هيكل، المفاوضات العربية الإسرائيلية، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص169.

رأي للشعب الباسل صاحب الأمجاد – أخذ على عاتقه إعداد العدّة لتصفية حسابات التاريخ والإذلال الذي أصاب الحكومات العراقية على يد شاه إيران 1921 -1979. هذا وفي الوقت الذي وصف فيه الخميني حزب البعث بالحزب الكافر، رد صدام حسين عليه بالقول، أنه (شاه معمم)[1]. كانت أطراف مشايخ الخليج تقول أن العراق هو من يمثل إستراتيجية الجزيرة العربية – وأن كانت عراقية تماما – مثل الآشوريين والبابليين – على مجموعة من رجال العشائر السنية في الشمال الغربي ووسط العراق في مواجهتها للسياسات الإيرانية. وأن هناك تأييداً دولياً لشراء السلاح من الأسواق العالمية المفتوحة أمامه، كما فعل الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو في تزويد العراق بعدد يقدر من (60-80) طائرة ميراج F-1 وأسلحة أخرى من دول مثل البرازيل وإيطاليا للدفاع عن بوابة العرب الشرقية[2]. ولعل ما يؤكد ضلوع أجهزة عربية في عملية التحريض والدعم إلى جانب العراق، كانت هناك دول من خارج المنطقة ومن داخلها تزود إيران بما تحتاج إليه من السلاح، مثل الصين، وكوريا الشمالية، وعربية، هما سورية وليبيا[3]. وتؤكد وقائع (إيران – كونترا)[4] أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ضالعة مع الطرفين، وكانت مخابراتها تقدم المعلومات للطرفين، ولم يخجل هنري كيسنجر عندما تمنى أن لا يخرج من الحرب منهزماً، وإنما ينهزم الطرفان، وتتواصل الحرب إلى الأبد إذا كان ذلك ممكناً[5]. إن صدور القرارات الفردية، ووجود الغطاء الشرعي لها، هو ما ينقص الرئيس صدام حسين على الأقل منذ عام 1978. إنه يحكم دولة غنية، قوية عسكرياً، مستقرة سياسياً، وعلى علاقة طيبة نسبياً بمعظم الدول الغربية[6]، ولكن ما ينقصه هو (البرلمان) الذي لم يجد طريقه لتمثيل الشعب منذ سقوط النظام الملكي عام 1958. وهو ما يعكس له أن الحكومة خاضعة لمراقبة الشعب، وهو تقديم آخر للذات كونه زعيماً وطنياً[7]، وفي مسلسل ذي صلة بحياة الفلاحين – وصدام حسين غير مكترث للتصعيد الإعلامي العدائي مع إيران – أنه خفض حيازة الأراضي الزراعية إلى أربعين دونماً كحد أدنى، و(2000) دونم كحد أعلى بحسب وسيلة الري ونوع المحصول وموقع الأرض وجودتها[8]. كما ألغى مبدأ التعويض عن الأراضي المصادرة، الأمر الذي حرّر الفلاحين من دفع ديون مستحقة تصل إلى (50) مليون دينار، وأدخل التأمين الصحي للريف،

---

(1) كمال مجيد، المصدر السابق، ص71- ص72.

(2) وليامسون موراي، وروبرت هـ سكايلز جونيور، حرب العراق، تاريخ عسكري ميداني يومي، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005م، ص34.

(3) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص59.

(4) إيران كونترا: اتفاقية عقدت بموجبها إدارة الرئيس رونالد ريجن اتفاقاً مع إيران لتزويدها بالأسلحة – لحاجتها خلال الحرب مع العراق – مقابل إطلاق سراح بعض الأمريكان المحتجزين في لبنان. كان الاتفاق يقضي ببيع إيران عن طريق إسرائيل ما يقارب (3000) صاروخ (تاو) ضد الدبابات، وصواريخ (هوك) مضاد للطائرات مقابل سبيل إخلاء (5) أمريكان محتجزين في لبنان. وعلى أثرها حدث الاجتماع في باريس بين أبو الحسن بني صدر (رئيس الجمهورية) وبوش الأب عندما كان نائب الرئيس ريغن. انظر: صالح بن محمود السعدون، رؤية تاريخية جديدة (العراق) بين ثلاث استراتيجيات (جزيرة العرب، إيران، الدردنيل)، الأردن، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009م، ص137.

(5) محمد حسنين هيكل، المفاوضات العربية الإسرائيلية، المصدر السابق، ص170.

(6) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص60.

(7) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص299.

(8) قانون الإصلاح الزراعي رقم (117) للعام 1970. وكذلك صحيفة الوقائع العراقية، العدد 1884، في 30 أيار 1979م.

ومكننة الزراعة والكهرباء إلى (4200) قرية واستصلاح أرض بمساحة أربعة ملايين دونم من الأرض ووكالات حكومية لبيع المحصولات دون تدخل الوسطاء"[1]. وقد ساهمت إلى حد كبير في تأييد شرائح واسعة من المجتمع العراقي وخاصة المجتمع الريفي لسياسة الرئيس صدام حسين تجاه نوايا إيران، بل وشجعت العوائل أبناءها للانخراط في صفوف الجيش العراقي. وأن العيب، وما يمس شرف العوائل هو إذا ما تخلف أحد الأبناء عن أداء الخدمة العسكرية حتى وإن كانت العائلة ميسورة الحال وقادرة على دفع البدل النقدي[2]. ولتقليص نفوذ القوى الكردية المعادية إذا ما نشبت الحرب، عزم الرئيس صدام حسين على استدعاء جلال الطالباني خصم البارزاني –بعد وفاة الأخير في آذار 1979 –ليوسع قاعدته مع زعماء القبائل والمثقفين الكرد عبر ماكنة منطقة الحكم الذاتي[3]. فيما جاهر الخميني علناً في مناشدة الشيعة العراقيين للإطاحة بنظام البعث[4]. وعلى الرغم من شكل الاعتقالات التي طالت حزب الدعوة وجند الإمام ومنظمة الرسالة، أصدر الرئيس صدام حسين مرسوما جمهوريا بأثر رجعي عام 1980 اعتبر الانضمام إلى حزب الدعوة جريمة عقوبتها الموت، وهو ما جعل العديد منهم يلجأ إلى إيران[5]. وبدا أن توجيه الإمام الخميني لوسائل الإعلام بالتركيز على تحويل الأنظار وأن الإستراتيجية الإيرانية تنظر إلى الصراع مع العراق، إنما هو ديني بين حكومة تمثل الإسلام، وحكومة علمانية تجسد كل السلبيات التي يجب التخلص منها لتغيير خريطة المنطقة. وهي محاولة لاستمالة العرب الشيعة في جنوب العراق. كان قطع العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية عام 1979 ذات أثر سلبي باعتبار الأخيرة هي الممول الأساسي للأسلحة وهو ما ساعد على عزل إيران دوليا. وفي حقيقة الأمر بدا النظام الثوري في طهران من منظور بغداد ضعيفاً ويفتقر إلى التنظيم، وقد عكس إلى حد ما وضع العراق في أواخر الستينيات، اللذي شجع شاه إيران للضغط عليه ليحصل على التنازلات التي كسبها من اتفاقية الجزائر عام 1975 في شط العرب. وقد وجدها الرئيس صدام حسين فرصة لإزالة حالات الضعف التي سيطرت على العراق، وهو يريد ليّ ذراع النظام الإيراني، وأنها تستحق شن الحرب ضد منافس إقليمي لم يترك فرصة إلا وانتقص من كرامة وسمعة العراق بين بلدان عرب المشرق والدول الإسلامية[6].

وفي إيران التي أعلنت حالة التعبئة الجزئية لقواتها وظهور حشود غير مألوفة على طول خط الحدود المشترك البالغ (1180) كم، كان الخميني يستقبل قادة التمرد الكردي في طهران للعب على الورقة الكردية كما كان الشاه يمارسها. وزاد على ذلك أن علماء الشيعة في جنوب العراق عليهم واجب معاونة آية الله الخميني لتأسيس حكومة إسلامية في العراق بدلا من حكومة البعث الكافر ؟!! وعندما كان مجلس قيادة الثورة يذكرهم باتفاقية الجزائر عام 1975 –التي تنص على

---

(1) حنا بطاطو، الكتاب الثالث، المصدر السابق، ص410.

(2) البدل النقدي: أي أن المطلوب للخدمة العسكرية، يمكنه التدريب لمدة شهرين على استخدام السلاح، ويتوقف بعد دفع البدل النقدي الذي وصل إلى ½ مليون دينار لوزارة الدفاع في عهد الرئيس صدام حسين، فيما كان في زمن عبد الكريم قاسم (100) دينار فقط.

(3) كمال مجيد، المصدر السابق، ص60.

(4) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص302.

(5) وليام أندرسون وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل، دكتاتورية ديمقراطية أم تقسيم، ترجمة: رمزي بدر، بيروت، مؤسسة الوراق للنشر، 2005م، ص109.

(6) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص58.

عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية - كان الرئيس الإيراني يعلن على الملأ أننا لا نعتبر ذلك تدخلا لأن الإمام الخميني هو إمام العراقيين والإيرانيين. أما مطالبة العراق في أراضيه التي أخذت في غفلة من الزمن، يأتي الرد لماذا يطالب العراق ببضعة كيلومترات حدودية، إن العراق كله هو جزء من إيران[1]. ولتثبيت الأقوال الكثيرة والمتناثرة لرموز الثورة الإيرانية –التي يشم منها الاستهزاء بقدرة العراق –جاءت التصريحات على لسان الإمام الخميني بالقول، أن الجيش الإيراني سوف يزحف إلى بغداد ويطيح بالحكومة هناك. ليتبعهُ أبو الحسن بني صدر بضرورة الإطاحة بالحكومة البعثية، أما وزير الخارجية صادق قطب زادة، فقد أبدى قدراً من الدبلوماسية، بالقول أن إيران ستقدم جميع المساعدات اللازمة إلى الحركات الثورية العراقية، وكان مقصده المجموعات الإسلامية المعارضة ومنها حزب الدعوة تحت قيادة محمد باقر الصدر[2].

ج. بدء الحرب مع إيران عام 1980م

إن رجل المدفعية الإيراني الذي أمر بفتح النار على مدينة خانقين وقضاء مندلي في الرابع من أيلول عام 1980، قد صاغ البداية لحرب طويلة، ليرد عليها الطرف الآخر. وكانت كافية لمن يعرف كيف تنشب الحرب أن عليه دفع قواته إلى مواقع حدودية أو بالقرب منها.

إن إجبار طائرة مدنية عراقية –بقوة وتهديد سلاح الجو الإيراني –للهبوط في طهران في آب 1980[3]، لا يعني إلا عملاً عدائياً. وورد الفعل أن يقدم العراق مذكرة رسمية وأخريات عن الخروقات الحدودية التي بلغت (293) مذكرة للفترة من (كانون الثاني –أيلول 1980)، ومنها عمليات قصف بمدافع (175) ملم (عيار ثقيل) لمنشآت النفط الحدودية. إن عمليات ضبط النفس التي كثيرا ما رددتها دول جوار العراق لمنع الحرب، وعدم رغبتها في ذلك، لم تكن إلا لغة دبلوماسية يراد منها اندلاع الحرب وفق حسابات شخصية وأخرى تأديبية وانتقامية وطائفية التي شجعت عليها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لضمان مصالحها في دول الخليج النفطية. إن خلق شرخ واسع بين علماء الدين السنة والشيعة في العالمين العربي والإسلامي هو ما وفرته واشنطن في أفغانستان عندما شدّ بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر لشؤون الأمن القومي رحاله إلى مصر (السادات) والسعودية (الملك فهد) والباكستان (ضياء الحق) عام 1980 لبناء جبهة الجهاد الإسلامي عبر ميلشيات مسلمة بلغ عددها (35000) مقاتل لتقويض الشيوعية السوفيتية في أفغانستان، وهي لازالت تدعوا الدول المختلفة إلى عدم التهور في اتخاذ القرارات، وضرورة ضبط النفس.

ولعل ضبط النفس الشخصي لقادة البلدين –وقد تلاشى على عناوين الصحف الصادرة يوميا –لم يكن هو نفسه عند قادة الميدان –وكل واحد منهم ينظر إلى أن تدور الحرب على أراضي الطرف الآخر، وهي معادلة عسكرية بعيدة عن حسابات ما يصدر في الصحف من تصريحات للساسة. ولبلورة مفهوم حق العراق في أراضيه، شرعت الفرقة

---

(1) E fraim Karsh, op. cit, p. 12.

(2) Ibid, p. 13.

(3) تعرضت المخافر والقصبات الحدودية العراقية إلى (85) اعتداءاً شملت: زرباطية (11)، مندلي (7)، خانقين (9)، قرتو (11) كلاو (18). المناطق النفطية مثل نفط خانة ومصفى الوند (9) وكلها ضمن حدود محافظة ديالى. انظر: إبراهيم عبد الطالب، انهيار جدار عرب المشرق، المصدر السابق، ص340.

المدرعة العاشرة العراقية بقيادة العميد الركن هشام صباح الفخري لاستعادة أراضي مهمة تعبوية هما سيف سعد وزين القوس للفترة من (السابع من أيلول – السادس عشر منه) وهما من الأراضي التي تعهد الشاه محمد رضا بهلوي إعادتها إلى العراق وفق اتفاقية الجزائر عام 1975م. وهي ضمن المفهوم العراقي عمليات عسكرية محدودة عند الحدود الدولية. إلا أن الطرف الإيراني فسرها بالعدوان. - وكان عليه تقصي الحقائق حول طبيعة وشمولية الحركات التي امتنع العراق عن فتحها في جبهات أخرى – وأصدر أوامره إلى الطيران المقاتل للإغارة على وحدات الفرقة المدرعة العراقية في الثامن عشر من أيلول 1980م، لتسقط واحدة منها من طراز (F-4) وأسر طيارها الذي بقي في السجن لمدة عشر سنوات، قبل أن يطلق سراحه العراق، وكان شاهداً على أن عمليات جوية إيرانية قد وقعت قبل الثاني والعشرين من أيلول 1980، ليتبعها الجانب الإيراني بإعلان النفير العام في التاسع عشر منه[1]. وغلق مضيق هرمز بوجه السفن والبواخر المتجهة إلى ميناء أم قصر، وتعطيل الملاحة في شط العرب، وإغلاق مجالها الجوي، لتقوم مدافع إيرانية بإشعال النار في حقل نفط خانه الحدودي[2].

ولأجل أن يعرف المتتبع مجريات ما حدث في حرب طويلة استمرت ثمان سنوات، كيف كانت الموازنة بين قوات الطرفين (1979–1980) فيمكن القول أن العراق نظم فرقه العشرة التي دخلت الحرب على شكل ثلاث مقرات فيالق (تنظيم بريطاني) فيما نظمت إيران فرقها الثمانية عشرة على شكل ثلاث مقرات جيوش (تنظيم أمريكي). كان حجم القوات البرية العراقية (190.000) مقاتل، فيما كان لإيران (285.000) مقاتل. وبالنظر إلى حجم الأسلحة الثقيلة، كان ميزان سلاح الدبابات لصالح العراق بعدد (1800) دبابة، يقابلها (1735) دبابة لإيران، وقطع المدفعية لصالح إيران بـ (1000) مقابل (800) للعراق. إلا أنه بعد إسقاط شاه إيران في شباط 1979، شكل العراق فرقتين ميكانيكيتين، لتصبح لديه (920) قطعة مدفعية و(2750) دبابة، و(2500) ناقلة أشخاص مدرعة، مقابل (1735) ناقلة أشخاص مدرعة في إيران. أما سلاح الجو، فكان للعراق (350) طائرة مقاتلة من طراز ميغ 19، 21 (روسية الصنع) وسربين هوكرهنتر (بريطانية الصنع)، وسيخوي / 7 (روسية) وميراج F-1 الفرنسية. أما إيران فكان لديها ما يقارب (400) طائرة من طراز F-4، F-5 و F-14، وكان الشاه قد عقد صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية لشراء طائرات من طراز (F-16) قبل خروجه من الحكم – ولم تصل – وهي بنفس خواص طائرة MiG-29 التي لم تكن متيسرة لدى العراق إلا في نهاية الحرب[3]. ويذكر الدكتور البريطاني (افرايم كرش) أن الخبرة القتالية للجيش العراقي كانت أكثر وضوحا من خصمه، نظرا لاشتراكه في حرب تشرين الأول 1973 وحروب كردستان (رغم أنها في جانب منها كانت حرب عصابات)[4]. وبالإجمال كان ميزان القوة البرية والجوية بين الطرفين متكافئاً بعض الشيء، إلا أن لا مجال للمقارنة بين سلاح البحرية الإيراني والعراقي، فالأول يملك من الزوارق، والفرقاطات ما يفوق خصمه عشرات المرات (نظرا لساحل العراق الضيق). وهو ما يدفع دوما إلى أن تتبنى القيادة العراقية زمام المبادأة ومباغتة خصمها لكيلا تدور رحى الحرب على أرض

---

(1) راجع نصوصها في كتاب وزارة الخارجية العراقية بعنوان النزاع العراقي – الإيراني، ملف وثائقي – 1981م.

(2) إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص113.

(3) Efraim Karsh, op. cit, pp. 18-19.

(4) Ibid, p. 20.

العراق، وأن الشكوى والاستجداء على أبواب الأمم المتحدة ومجلس الأمن لا يفعان خصوصا وأن الدولتين تجاهران إعلامياً بعدائهما للغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن القول أن وضع قوات الجيش الإيراني عند بدء الحرب كانت كالآتي:

- الفرقة المدرعة (92) في منطقة خوزستان (عربستان) القاطع الجنوبي.
- الفرقة المدرعة (81) في منطقة كرمنشاة (القاطع الأوسط).
- الفرقة المدرعة (16) في منطقة بحر قزوين، وتحركت إلى منطقة الخفاجية (القاطع الأوسط).
- الفرقة المدرعة (88) في منطقة سيستان، وتحركت إلى القاطع الجنوبي.
- فرقة المشاة (28) في منطقة كردستان (القاطع الشمالي).
- فرقة المشاة (64) في منطقة الرضائية (القاطع الشمالي).
- فرقة المشاة (77) في منطقة خراسان، وتحركت إلى منطقة عمليات (القاطع الأوسط).
- فرقة الحرس الإمبراطوري الأولى (سميت بعد الثورة) فرقة المشاة (21) في القاطع الأوسط.
- فرقة مشاة احتياط في تبريز.
- لواء المشاة (84) (خرم آباد) أصبحت فرقة المشاة 84 (القاطع الأوسط).
- اللواء المدرع المستقل (37) في شيراز.
- لواء القوات الخاصة (23) في طهران.
- اللواء المظلي (55) في شيراز

شن العراق هجوماً جوياً واسعاً على عشرة قواعد جوية إيرانية في منتصف نهار الثاني والعشرين من أيلول 1980، إما بغرض تدميرها على الأرض أو تخريب مدارجها ومنع إقلاعها، وهي مهمة استباقية بغية تسهيل عمل الفرق العراقية العشرة في مهماتها صباح اليوم التالي، وقد حددها اللواء الركن عبد الجبار الأسدي معاون رئيس أركان الجيش للعمليات وفق محاور محددة تؤدي إلى أهداف حيوية في العمق الإيراني وهي:

- الفرقة الخامسة الآلية (الميكانيكية) بقيادة العميد الركن صلاح القاضي. وتحت إمرته اللواء السادس المدرع (أصبح تحت قيادة الفرقة الخامسة وهو من نظام معركة الفرقة المدرعة الثالثة) فيما كان اللواء المدرع السادس والعشرون، واللواء الآلي الخامس عشر من نظام معركة الفرقة، ومحور تقدمها البصرة – الأحواز – الخفاجية.
- الفرقة المدرعة الثالثة، بقيادة العميد الركن قدوري جابر الدوري وبإمرته اللواء المدرع الثاني عشر واللواء الميكانيكي الثامن، ومحور تقدمها، الشلامجة – المحمرة – عبادان.
- الفرقة المدرعة الثانية عشر، بقيادة العميد الركن محمد الويس وألويتها: لواء المشاة الآلي السادس والأربعين كما وضع بإمرته الفرقة اللواء المدرع العاشر بقيادة العقيد الركن محمود شكر شاهين ومحور تقدمها، خانقين – كاني ماسي – نفط خانة – نفط شاه.
- فرقة المشاة الثامنة، بقيادة العميد الركن سلمان شجاع، وألويتها: اللواء الثالث، واللواء الثاني والعشرين واللواء الثالث والعشرين، ومحور تقدمها: ميدان باويسة – سربيل زهاب – كيلان غرب.

- فرقة المشاة الرابعة، بقيادة العميد الركن عبد الستار المعيني، وألويتها: لواء المشاة الثامن عشر، ولواء المشاة الخامس، ولواء المشاة الرابع، ومحور تقدمها: سربيل زهاب –كيلان غرب.
- الفرقة المدرعة العاشرة، بقيادة العميد الركن هشام صباح الفخري وألويتها: اللواء المدرع الثاني والأربعين، واللواء المدرع السابع عشر، واللواء الآلي الرابع والعشرين، ومحور تقدمها: الزبيدات –جسم صريم –إمام زاده عباس –هضبة النادري –ديزفول.
- الفرقة المدرعة السادسة، بقيادة العميد الركن محمد رضا عبد الواحد، وألويتها: اللواء المدرع السادس عشر، واللواء المدرع الثلاثون، واللواء الآلي الخامس والعشرين، ومحور تقدمها سربيل زهاب –مضيق باي طاق.
- فرقة المشاة السابعة، بقيادة العميد الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، وألويتها: لواء المشاة التاسع والثلاثين، ولواء المشاة السابع، وقد حدد لها واجب عبور شط العرب ولم ينفذ.
- فرقة المشاة الثانية، بقيادة العميد الركن حازم برهاوي، وألويتها: لواء المشاة الثاني، ولواء المشاة التاسع عشر، ولواء المشاة الرابع ومحور تقدمها، قاطع سيف سعد –زين القوس.
- الفرقة المدرعة التاسعة، بقيادة العقيد الركن طالع خليل ارحيم الدوري، وألويتها: اللواء المدرع الثالث والأربعون، واللواء الميكانيكي الخامس والثلاثون، ومحور تقدمها: البسيتين –الحويزة –الخفاجية.
- الفرقة الآلية (الميكانيكية) الأولى: بقيادة العميد الركن سعدي طعمه عباس الجبوري، وألويتها: اللواء الميكانيكي الأول، واللواء المدرع الرابع عشر، واللواء الميكانيكي العشرين، ومحور تقدمها: العمارة –الفكة –دوسلك –الشوش.

رد الجانب الإيراني بغارات جوية واسعة على أهداف في العاصمة بغداد، وبعض مدن العراق في الرابع والعشرين من أيلول 1980. وشاهد العراقيون لأول مرة، وخاصة أبناء العاصمة بغداد طائرات تحلق فوق رؤوسهم ودفعهم المنظر الجديد لأن يتسلقوا سطوح المنازل ليس لمشاهدة الدخان الأسود المتصاعد من جراء القصف، وإنما لتعيين مكان نزول الطيارين الإيرانيين الذين أسقطت طائراتهم بفعل كفاءة صواريخ سام (2، 3) وسام (6) المحمول على عربة مدرعة، ومدافع مقاومة الطائرات من طراز (37 و 57) ملم، والرشاشات الرباعية والثنائية فوق أسطح البنايات العالية.

لم يكن الهجوم الجوي الإيراني ليحقق ضربات ذات أثر في إيقاف تدفق عشرة فرق برية داخل حدود إيران، امتدت على جبهة حدودية شملت (644) كم من حدود مشتركة طولها (1180) كم. وفي الحسابات العراقية أن مركز ثقل العمل البري العراقي هو في جنوب العراق للسيطرة على أهداف الأحواز وديزفول والخفاجية وعيلام بهدف عزل منطقة شط العرب عن إيران وتأسيس منطقة آمنة على طول الحدود الجنوبية. قبل استدارة الفرقتين المدرعة الثالثة والميكانيكية الخامسة باتجاه مينائي المحمرة وعبادان لحرمان إيران منهما تماما. ويذكر الرائد الركن عبد العزيز المفتي الذي كان أحد ضباط اللواء الميكانيكي الخامس عشر في بداية الحرب، أنه تم إغراق زورق إيراني أمام ميناء عبادان بتاريخ الحادي والعشرين من أيلول 1980 قبل التحرك على محور الشلامجة –المحمرة –عبادان بمعية الفرقة المدرعة الثالثة.

أما في القاطع الأوسط، فكان الجهد البري العراقي المؤلف من فرقتي المشاة الرابعة والثامنة والفرقة المدرعة الثانية عشرة يتوّخيان قضاء سومار، ودهلران، وقصر شيرين، ونفط شاه وسربيل زهاب بهدف الوصول وتطويق مدينة كيلان غرب، كمقدمة للوصول إلى الهدف الاستراتيجي، في محافظة كرمنشاه التي تتمركز على أطرافها الفرقة المدرعة الإيرانية

الحادية والثمانين. ولعل خطورة هذا المحور يكمن في كثرة شبكات الطرق وتشعبها بين المدن الإيرانية، وهي ما تتيح المناورة لقوات إيرانية بالتقدم على عدة محاور باتجاه العاصمة بغداد التي لا تبعد عن خط الحدود أكثر من 160 كم، فيما تبعد طهران بحدود 500 كم من خط الحدود.

أما في القاطع الشمالي، فقد كانت حسابات القيادة العراقية أن تتم السيطرة على مرتفعات ذات قيمة تعبوية بعد قضاء بنجوين في محافظة السليمانية، وتأسيس دفاعات قوية لمنع أي تقدم إيراني يستهدف حقول النفط في كركوك[1]. الخريطة رقم (8).

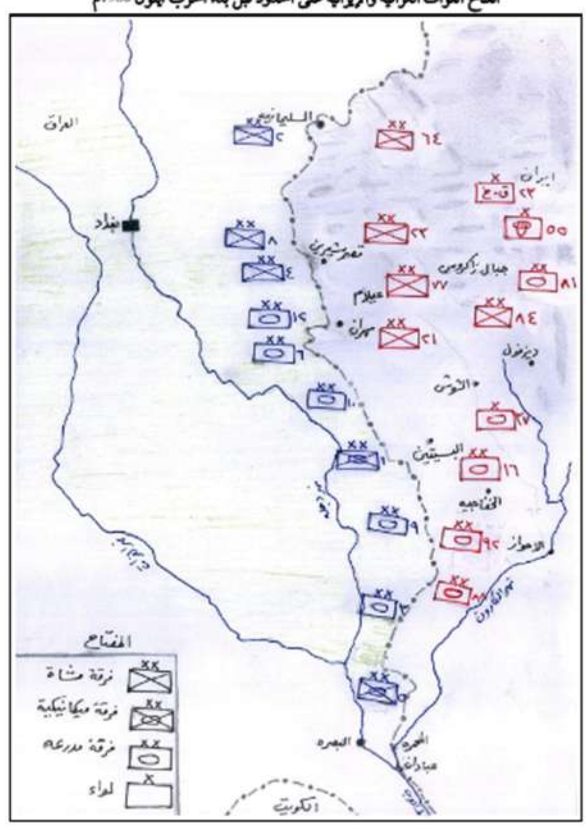
تكفل قادة الفيالق الثلاثة، الجنوبي بقيادة اللواء الركن إسماعيل تايه النعيمي، والأوسط بقيادة اللواء الركن طه الشكرجي، والشمالي بقيادة اللواء الركن محمد فتحي أمين على إنجاز الواجبات المكلفين بها صباح يوم الثالث والعشرين من أيلول 1980. ويظهر من سير العمليات العسكرية، أن هناك قوة وضعف في إرادة وتفكير وتصميم البعض من القادة وهم ينتشرون على مساحة أرض واسعة تختلف تضاريسها من قاطع إلى آخر باستثناء ما قرأه القادة في كتاب الجغرافية العسكرية – خلال دراستهم في الكلية العسكرية – عن خط الحدود المشترك، والعوارض التعبوية المهمة في العمق الإيراني.

---

(1) E fraim Karsh, op. cit, p. 26.

الخريطة رقم (8)

انفتاح القوات العراقية والإيرانية على الحدود قبل بدء الحرب أيلول 1980م



ولعل الفترة بين التي بدأت فيها العمليات المحدودة في الرابع من أيلول، والواسعة في بين الثالث والعشرين –والخامس من تشرين الأول 1980 (اثنا عشر يوما) قد أوحت إلى ظهور مناوشات إيرانية خفيفة وثقيلة في آن واحد قبل الوصول إلى الأهداف المقررة. كما أظهرت ضعف بارز في المعلومات الاستخباراتية عن قوة وحجم وقوة الوحدات الإيرانية المواجهة، وأماكن تمركزها، وشبكة الطرق المتشعبة والمحاور الأساسية لضمان عدم تداخل القطعات المتقدمة، وهو ما ظهر جليا في محور سومار –دارامان –كيلان غرب، وهناك قوات مشاة وآلية لثلاث فرق عراقية مطلوب منها الوصول إلى كيلان غرب. ولعل وجود اللواء المدرع العاشر –وهو واحد من أكثر ألوية الدبابات كفاءة وقدرة –قد حلّ الإشكال الذي ظهر في قضاء سومار الإيراني وحسم المعركة بوقت قياسي للحصول على عدد من الأسرى الإيرانيين قبل أن يواجه آمر اللواء الآلي السادس والأربعون –الذي تعثر لبعض الوقت –الملامة من قائده العميد الركن محمد الويس الذي استبدله بآخر لاحقاً.

أما في القاطع الجنوبي من ساحة العمليات، الذي يكاد يخلو من العوارض الجبلية، وكثرة الأنهار الفرعية التي شكلت عوائق عملية لعبور الفرق المدرعة (العاشرة والثالثة، والميكانيكية الخامسة). فقد أشار إليها وزير الدفاع عدنان خير الله في مؤتمره الصحفي في الخامس من تشرين الأول 1980، بالقول، أن معظم الفرق قد أنجزت الواجب: في القاطع الأوسط، دخلت القوات العراقية مدينة (قصر شيرين) الإيرانية الحدودية –50 كم، وهي في مضيق بإطباق، ومدينة (كيلان غرب) وقضاء (سومار) (المقابل لقضاء مندلي العراقي) في قبضة قواتنا[1]. وفي القاطع الجنوبي، فإن قطعاتنا –والقول لوزير الدفاع –تطوق الجانب القريب من مدينة (ديزفول) وهي في العرف العسكري كما أشار تعتبر ساقطة لأنها تحت مرمى مدفعية الفرقة المدرعة العاشرة. كذلك تقف قواتنا على أرض مدينة (الأحواز) العربية، ولنا وجود في مدينة (المحمرة) على نهر الكارون وكان يقصد أن لواء القوات الخاصة (32) له مجموعات في أحد أحياء المدينة من جهة الغرب. وهو بهذا قد وصف أن القوات العسكرية قد وصلت أهدافها ضمن توجيه القيادة السياسية، وأشار إلى فقره جلبت انتباه الصحفيين ورجال السياسة بالقول ومن المؤكد أننا لا ننوي الوصول إلى طهران[2]. وهي وإن كانت غاية صعبة المنال لبعدها (500 كم) من خط الحدود، ولكن الجانب السياسي فيه، أن أبقى الباب مفتوحا للسلام مع قائد الثورة الإمام الخميني. لم يُسلم القرار السياسي العراقي من جدل بسبب فردية التوجه المركزي، وبات عليه معرفة ماذا يجب عمله، ومعظم جيش العراق داخل الأراضي الإيرانية وبات عُرضة للغارات الجوية والقصف المدفعي المتقطع، والغارات والكمائن بانتظار أن تصل وحدات إيرانية جديدة من الحدود السوفيتية الإيرانية، مثل فرقة المشاة السابعة والسبعين، وأن وقف إطلاق النار الذي أراده العراق لم يجد له صدى في عقل الإمام الخميني والمقربين منه. وإن أوساط واسعة في المجتمع الإيراني وجدت في دخول الجيش العراقي أراضيه تحدياً بالغاً لسمعة الإمبراطورية الفارسية (البالية). كما هو سمعة الجيش الإيراني وقائد الثورة شخصياً. إن مثل هذا الموقف المتشنج والشخصي ضد صدام حسين وضد حكم البعث الذي يتبنى الإيمان بالله جازماً، قد وجد أن الخطاب الإيراني هو تحدٍ بالغ الخطورة لقومية ووطنية العراقيين الذين التفوا

---

(1) صحيفة الجمهورية البغدادية، انظر وقائع المؤتمر الصحفي في السادس من تشرين الأول 1980.

(2) صحيفة الجمهورية البغدادية، انظر وقائع المؤتمر الصحفي في السادس من تشرين الأول 1980.

حول صدام حسين وهو يتشبث بالسلام في كل مناسبة[1]. ولعل كسب ودّ العالم الإسلامي، هو ما أراده العراق –الذي يحكمه حزب علماني –لتفويت الفرصة على مروّجي تصدير الثورة الإسلامية، ليحسم صدام حسين الموقف مع الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق في زيارته لبغداد –بصفته رئيسا لمنظمة المؤتمر الإسلامي –وقبوله بوقف إطلاق النار في الثامن والعشرين من أيلول 1980. وترحيبه بجهود الرئيس الكوبي فيدل كاسترو –بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز –التي تضم دولا عربية وإسلامية ودونهما[2]. أما قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (479) في الثامن والعشرين من أيلول فكان مرحبا به في العراق لوقف القتال. إلا أن إيران رفضت كل الحلول –وهو ما انعكس على مواقف الدول وخاصة في مجال التصويت في الأمم المتحدة –إدراكاً منها أن الهجوم المقابل الإيراني، وعندما يبدأ سيلقى ترحيبا من العرب الشيعة لإسقاط حاكم بغداد[3]. وقادت القيادة العامة للقوات المسلحة، وجهاز الاستخبارات العسكرية والمخابرات التحسب له. وكانت الفرصة عندما سلم الضابط الإيراني الملازم محمد علي أكبر نفسه في التاسع من تشرين الأول 1980 –من فرقة المشاة السابعة والسبعين –إلى لواء المشاة الثامن عشر من الفرقة الرابعة في مضيق (حجين) على محور كيلان غرب –سربيل زهاب –كلار –خانقين –بعقوبة. وتعززت القناعة لدى الجانب العراقي في نوايا الفرقة القادمة من الحدود السوفيتية الإيرانية، عندما أدلى بمعلومات خلال الاستنطاق أن هناك نيّة لفرقته بالهجوم[4]. وعلى الرغم من الإشارة التي أوردها إلى موضوع الصراع بين الجيش والحرس الثوري على إدارة العمليات، إلا أن قيادة الفرقة السابعة والسبعين وبهجوم مدبرا في ليلة الثامن عشر من تشرين الثاني 1980 تمكنت من تحقيق نجاحات على مواضع لواء المشاة الآلي السادس والأربعين وكتيبة الدبابات (العشرين) على محور كيلان غرب –سربيل زهاب –ولكن سرعان ما تحول النجاح إلى هزيمة إثر الهجوم المقابل العراقي الذي أسند بكثافة نارية من مدفعية الفرقة، والإسناد الجوي القريب في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1980. ولتعزيز أمن القوات العراقية الموجودة في منطقة الأحواز وغلق طريق الإمدادات عبادان –الأحواز فقد تمكنت الفرقة المدرعة الثالثة بقيادة العميد الركن قدوري جابر الدوري واللواء المدرع السادس بقيادة العقيد الركن عبد العزيز الحديثي –أودع السجن على خلاف نشب مع قائده حول عبور نهر الكارون –إلى السيطرة على مدينة خرمشهر (المحمرة) –وهي المدينة العربية التي سيطرت عليها إيران إبان ضعف الدولة العثمانية وتواطؤ الإنكليز أثناء احتلالها في الحرب العالمية الأولى –في الرابع والعشرين من تشرين الأول 1980 بخسائر باهظة دفعها الطرفان. ويذكر الكاتب الإنجليزي (افرايم كرش) أن هناك ما لا يقل عن (7000) قتيل وجريح، ومائة دبابة وناقلة أشخاص مدرعة بفعل مهارة مقارز القاذفة المضادة للدبابات RPG-7 وهم يظهرون فجأة من خلف أستار محمية وفرتها أبنية المدينة[5]. والحقيقة أن احتلال مدينة المحمرة قد عزز من صمود أهالي مدينة البصرة للصمود دون مزيد من الهجرة، وإن كان مؤقتاً[6].

---

(1) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 27 أيلول 1980.

(2) صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 29 أيلول 1980.

(3) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص314.

(4) الاستنطاق الأولي الذي أجريَ له في مقر لواء المشاة الثامن عشر، والفرقة الرابعة بتاريخ 9/ 10/ 1980.

(5) E fraim Karsh, op. cit, p. 26.

(6) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 25 تشرين الأول 1980م.

اعتقد الرئيس صدام حسين – وهي نقطة مركزية في تفكيره – أن تشابك المصالح الدولية وحاجتهم إلى النفط المستمر من إيران والعراق ودول الخليج النفطية ستوفر ورقة ضغط لإجبار إيران على وقف إطلاق النار. وقد يكون هذا المفهوم هو من روجّته دول الخليج للرئيس صدام حسين قبل الحرب. وقادت صدام إلى حث قادته على تجنب قصف الأهداف المدنية والاقتصادية واقتصارها على الأهداف العسكرية. ومع استمرار حجم الخسائر المادية والبشرية خيّل للرئيس صدام حسين أن الحرب ليس خياره، ولكن ما الحيلة وقد استنفذ الخيارات التي بيديه، ليفضي وزير الخارجية العراقي طارق عزيز بتصريح في تشرين الثاني 1980 يقول فيه نحن لا نريد تدمير إيران ولا احتلال مدنها بصورة دائمة، وإن ما يجمعنا مع إيران أنها دولة جارة، وتربطنا معها روابط تاريخية وجغرافية ومصالح مشتركة، ولذلك فإن قرارنا هو أن لا تخطوا خطوات غير جديرة[1]. ولمح الرئيس صدام حسين بتبني إستراتيجية دفاعية بعد معركتي المحمرة، وكيلان غرب. وفهمت إيران إلى أن كبر مساحة أراضيها، توفر لها عمقاً كبيراً لأهدافها الحيوية بالمقارنة مع مساحة العراق، وأهدافها التي يمكن أن تصلها الطائرات المقاتلة الإيرانية في زمن يقل بين (خمس – عشر مرات) من الزمن الذي تحتاجه الطائرات المقاتلة العراقية. وفضلاً عن ذلك، فقد وجدت القيادة الإيرانية أن سقوط الأمطار الوفيرة في تشرين الثاني 1980، قد حالت دون تمكن القوات المدرعة والميكانيكية العراقية من إحكام قبضتها على مدينتي الأحواز وديزفول. كما وفرت لهم فرصة شن الغارات على طريق إمداد المحمرة – الأحواز بعد فشل الفوج الأول لواء المشاة الثالث والعشرين بإمرة المقدم الركن خالد العلاف من عبور ترعة بهمشير لتطويق عبادان في تشرين الثاني عام 1980، وتهديد مستمر للقواعد الأمنية التي لجأت إليها الفرقة المدرعة الثالثة في شرق نهر الكارون[2]. وحملت صنف الهندسة العسكرية على فتح طريق مُعبّد لإدامة وحدات الفرقة المدرعة العاشرة في ديزفول، وحمايتها من فيضان نهر الكارون الطبيعي أو عن طريق فتح القنوات المائية بتدبير لمنع حركة الآليات على أرض مغمورة بالمياه[3].

بدت الإشارات الإعلامية لخصوم العراق في (سورية وليبيا) في بداية عام 1981م، تشير إلى أن إيران تعد العدّة لشن هجوم واسع على وحدات الجيش العراقي لطردها من أراضي إيران الثورة[4]. وبدا ذلك التهويل الإعلامي المقصود ينطوي على تعبئة الآلاف من الحرس الثوري والمتطوعين (البسيج) من كل مراكز المدن الإيرانية إلى جبهات القتال وهو ردع غير مباشر لهز معنويات القوات العراقية التي دُفعت إلى خيار صفحة الدفاع في الجنوب والوسط. أما في الشمال فإن إجراءات الدفاع في منطقة بنجوين في كردستان هي ليست أكثر من استمرار أمن نفط كركوك، وتحريك المجموعات الكردية الموالية للحكومة العراقية للعمل في شمال إيران وكانت (دون فاعلية). وفي الوقت الذي عمد العراق لإنشاء تشكيلات جديدة من رجال المشاة لسد الثغرات بين تشكيلات الفرق، والرواقم الجبلية في محور كيلان غرب – سربيل زهاب ومنطقة سيف سعد، اتخذ القرار السياسي لإحداث تغييرات في القيادات العسكرية الميدانية وقد فهمتها وزارة الدفاع أنها

(1) E fraim karsh, op. cit, p. 27.

(2) مقابلة مع اللواء الركن خالد إبراهيم الدليمي في عمان – الأردن بتاريخ (15) تموز 2009م.

(3) المصدر نفسه.

(4) صحيفة الثورة والجمهورية البغدادية الصادرتين في 30 كانون الأول 1980.

غير سديدة ولا تخدم المصلحة العليا للبلاد[1]. ولكنها بدون مجاهرة في الكلام والبلاد في حرب. أما الجانب الإيراني، فقد شكل مجلس الدفاع الأعلى بقيادة أبو الحسن بني صدر رئيس الجمهورية لإدارة الحرب[2]. وهي فرصة للرئيس الجديد لإثبات جدارته عندما نفذ الجيش الإيراني والحرس الثوري في الخامس من كانون الثاني 1981 هجوما على مواضع الفرقة المدرعة التاسعة في سوسنكرد (الخفاجية)، وهجمات متزامنة (بتوقيت متقارب) على عارضة سيف سعد (الفرقة الثانية)، بقيادة العميد الركن حازم برهاوي، ومواضع حاكمة في (كورك) و(دانة خشك) في قاطع الفرقة الثامنة بقيادة العميد الركن عبد الرحيم طه الأحمد الذي حل بدلا من (سلمان شجاع)، ومضيق حجين في قاطع الفرقة الرابعة بقيادة العميد الركن (عبد الستار المعيني). كانت المعركة صدمة لقائد الفرقة التاسعة طالع الدوري، كما هي لقائد الفرقة الثامنة الجديد، حيث تكبدت الفرقتين خسائر كبيرة، وإعادة افتتاح جديد لمواضع لواء المشاة الثامن عشر في مضيق (حجين) ولواء المشاة الثاني والعشرين في دانة خشك. وكان الأسوأ في تشكيلات الفرقة الثامنة أن لواء المشاة الثالث، قد أجبر على الدفاع ليس في عارضة جبلية حاكمة (عارضة المهد) والواقع هي (عارضة اللحد) حيث بقيت وحداته في نزيف دموي مستمر من جراء القصف اليومي وخسائر كبيرة في معداته وجنوده بسبب ضعف المسؤولية في اتخاذ القرار، وشهداءه ينقلون على حّالات، وكل شهيد يحتاج إلى أربعة جنود لحمله مشياً على الأقدام مسافة كيلومترين، وعند حلول الظلام فقط. وكانت نهاية اللواء أن يخسّر آخر معركة له في سيف سعد في شباط 1981 قبل أن يتم إلغاءه نهائيا. ليظهر برقم جديد اسمهُ اللواء الثامن والعشرون وجنوده وضباطه الملتحقين في ظروف الحرب لا يعرفون بعضهم البعض. والواقع أن ما حصل للواء الثالث، ليس لضعف حاصل في مقره، حيث لم يكن هناك شك في كفاءة وشجاعة آمر اللواء العقيد الركن نبيل عبد القادر حسين الذي حلّ محل العقيد الركن جاسم حمدان الجاسم -الذي تميّز بدماثة الخلق - وقد فاجأته الحرب وهو ملحق عسكري في إسبانيا، كما لا يمكن إنكار شجاعة آمر اللواء الثالث والعشرين العقيد الركن دحام راضي العسل الذي اتخذ مقره تحت قنطرة طريق تؤدي إلى سربيل زهاب. وهو ورغم شدة القصف المدفعي الإيراني الذي ظل يتعرض له دون مسؤولية من قيادة الفرقة الثامنة في تعديل أماكن وحداته -في دانة خشك -التي اعتمدت على الحيوانات في الإدامة (الماء والعتاد والطعام)، كما هو الحال في إخلاء الشهداء، ومنهم آمر الفوج الثاني لواء المشاة الثاني والعشرين الرائد الركن (نزار يونس عاشور) الذي قضى نحبه على نقالة يحملها حيوان (البغل) لصعوبة وصول عجلة لإنقاذه. وهي حالة من حالات كثيرة، كان لقيادة الفرقة الثامنة الدور الأساس في إحباط معنويات الجنود والضباط الذين واجهوا الموقف بصبر وبصدور عامرة

---

(1) جرى تبديل قيادة الفرقة المدرعة الثانية عشرة، بنقل القائد العميد الركن محمد الويس إلى منصب دبلوماسي؟ وحل محله العميد الركن جواد أسعد شيته (كردي) لدوره المتميز في القاطع الجنوبي. ونقل رئيس أركان الفرقة العقيد الركن محمد جواد وبقية ضباط الركن. كما شمل التغير تولي العقيد الركن فوزي حميد العلي قيادة لواء المشاة الآلي (46) بدلاً من المقدم الركن عبد الحافظ حبيب، إلا أن الأول (العلي) هرب من دورة عسكرية في (الهند) إلى جهة مجهولة، بعد أن فرضه العميد الركن ماهر عبد الرشيد قائد الفرقة الآلية الخامسة رئيساً لأركان فرقته. وفي شباط 1981، استبدل القائد حازم برهاوي بالعقيد الركن كامل عبد اللطيف وهو أحد أعضاء المكتب العسكري.

(2) كان مجلس الدفاع الأعلى الإيراني مؤلفاً من (3) عسكريين و(3) من رجال الدين أحدهم ممثل الخميني. انظر: E fraim Karsh, op. cit, p. 33

بالإيمان للدفاع عن أرض الوطن وليس لخاطر عيون قائد الفرقة الذي ظهر عليه قلة الحيلة والصبر وهو يعض أصابع يديه حيلةً.

ج. اللواء المدرع العاشر العراقي يحتفي بيوم الجيش في 6 كانون الثاني 1981

لم يكن مجلس الدفاع الإيراني الأعلى يجهل أن السادس من كانون الثاني هو يوم عطلة رسمية في العراق. وتحتفل الدولة العراقية على مدار مرور ستين عاما على تأسيس جيشه. أرادت قيادة أبو الحسن بني صدر إحباط الناس والقيادة العراقية بهذا العيد الذي خطط لأن تبدأ عمليات الهجوم المقابل الإيراني في كيلان غرب ومرتفعات دانة خشك، وهجوم آخر تنفذه الفرقة المدرعة الإيرانية السادسة عشرة باتجاه اللواء المدرع العراقي الثالث والأربعين –أحد تشكيلات الفرقة المدرعة العراقية التاسعة. وفي هذا اليوم المشهود يصف الدكتور الإنجليزي كرش هذه المعركة بالقول، أن الفرقة المدرعة الإيرانية التي تقدمت من منطقة الخفاجية وعبرت نهر الكرخة (باتجاه الغرب) أرادت إدامة التماس مع الخطوط الدفاعية العراقية تحت إشراف رئيس الجمهورية بني صدر، قد تمكنت من إحداث خرق عميق في دفاعات الفرقة المدرعة التاسعة العراقية في منطقة الخفاجية في الخامس من كانون الثاني 1981م[1]. كان هدف الفرقة الإيرانية عزل وحدات الفرقتين العراقيتين الخامسة والتاسعة. ويذكر الصحفي المصري (حسن النجار) الذي كان يرافق اللواء الخامس عشر الميكانيكي أن وحدات الفرقة الخامسة الميكانيكية، كانوا في معنوية عالية لتنفيذ واجبات عبور أحد الموانع المائية في منطقة الأحواز لإجهاض الهجمات المقابلة الإيرانية[2]. أي الفرقة المدرعة الإيرانية السادسة عشرة، التي لم تتمكن من الوصول إلى هدفها تماما بفعل تأثير القصف المدفعي وطائرات الإسناد الجوي القريب الذي وفرته المروحية (M-24) (هند) العراقية. جاء رد فعل القيادة العامة سريعا لحركة اللواء المدرع العاشر الموجود في الاحتياط في منطقة الجفير (مؤلف من ثلاث كتائب دبابات وفوج مشاة آلي) هي: (14 رمضان، والمنصور، والوحدة) بقيادة العقيد الركن محمود شكر شاهين إلى أرض الخفاجية. أخذت المعركة بعداً زمنياً قدر بـ (48) ساعة عندما تمكن اللواء المدرع العاشر من تنفيذ إحاطة واسعة على الفرقة الإيرانية السادسة عشرة لتحدث واحدة من أكبر معارك الدبابات في الحرب، وكانت خسائر الجيش الإيراني فيها تدمير (106) دبابة من طراز M-60 (الأمريكية) وجفتن (البريطانية) والاستيلاء على (150) دبابة وناقلة أشخاص مدرعة، فيما كانت خسائر اللواء المدرع العاشر خمسين دبابة T-72. لم يجرؤ الجيش الإيراني بعدها على معاودة الهجوم بكتلة مدرعة كبيرة حتى نهاية الحرب عام 1988م. وكانت واحدة من الأسباب التي دفعت مجلس الدفاع الأعلى الإيراني لتبني مفهوم جديد في القتال: هو تعبئة (الموجات البشرية المتتالية) من قوات الحرس الثوري وقوات البسيج (المتطوعين) لإحداث خرق عميق في الدفاعات العراقية. وصولاً إلى الأهداف المطلوبة ضمن الخطة ومنها المقرات التعبوية، بغية توفير المجال للقوات المدرعة من التقدم لتقديم الإسناد لها بغية الاحتفاظ بالأهداف التعبوية وصد الهجمات المقابلة العراقية. وهي ما أثبتت جدواها تجاه الفرقة الثانية، ولواء المشاة الثاني المدافع في الهضبة التعبوية المهمة سيف سعد وأدت ليس إلى عزل قائد الفرقة حازم برهاوي، عن القيادة فقط، بل إلى أن يكون كبش فداء يغتفر أخطاء مسؤولية قائده اللواء الركن طه الشكرجي قائد الفيلق الثاني –الذي لم يكن بحالة هادئة لتدارك الموقف والتنسيق مع الفرقة المدرعة الثانية عشرة للسيطرة على مضيق (جكبورة)

---

(1) E friam Karsh, op. cit, p. 32.

(2) مجلة الفنون المصرية العدد 167 في 30 تشرين الثاني 1981

لقلب الموقف لصالحه، فصدر الأمر بإعدام آمر اللواء الثاني المقدم الركن محمد جواد –كان يشغل منصب ملحق عسكري في ألمانيا – وعدد من الجنود. وكانت نتائجه سيئة ليس على سمعة وحدات الفيلق، بل على كل من سمع من الوحدات الأخرى المجاورة (وهم بحالة معنوية سيئة). ومع استمرار الهجمات الإيرانية الناجحة في شهر نيسان 1981 على أهداف في قاطع سربيل زهاب، رغم كثرة الخسائر البشرية التي تكبدها، إلا أن سرعان ما ظهرت أمام القيادة العامة للقوات المسلحة والرئيس صدام حسين مشكلة في تسيب ضابط ذو تجربة وخبرة لقيادة الفيلق الثاني (المسؤول عن القاطع الأوسط)، وبغداد العاصمة ضمن مسؤوليته.

إن إعادة التفكير بانفتاح القطعات العراقية في العمق الإيراني كانت ضرورية لسد الفجوات بين الفرق التي انتشرت على مساحة أرض واسعة. وهي ثغرة في التفكير الاستراتيجي للقيادة العامة للقوات المسلحة، خصوصاً بعد موجة من الهجمات الناجحة للقوات الإيرانية في القطاع الأوسط. إلا أنه وبدلاً من إجراء ذلك التقييم تركت قوات الفرقة المدرعة الثالثة في شرق نهر الكارون عرضة للهجمات الإيرانية، وهو ما مكنها من شن هجوم على وحدات اللواء الميكانيكي الثامن في منتصف حزيران 1981 بإمرة العقيد الركن فيصل مشعان الفيصل وتكبده خسائر كبيرة، وكان تأثيره واضحاً على موقف الفرقتين، المدرعة العاشرة بقيادة العميد الركن الفخري والميكانيكية الأولى بقيادة العميد الركن سعدي طعمة عباس في قاطع الشوش ـ ديز فول.

د. استعادة إيران لمناطق خورستان (عربستان 1981 – 1982م)

لم تكن معالجات القيادة العامة العراقية لوضع قواتها البرية المتباعدة أكثر من أنصاف الحلول، ودون دراسة معمقة عن سبب تواجدها في عمق إيران الذي وصل إلى (130) كم، خصوصاً وقد رفضت إيران كل دعوات السلام، وقرار مجلس الأمن 479. وظهر على وجه الخصوص أن وزر الهجوم الإيراني إنما يتحمله بالأساس آمري الوحدات الفرعية (آمر فوج وآمري السرايا وآمري الفصائل الأمامية) وسببت في نسبة خسائر عالية بينهم. وتطلب لأن يكون هناك تعويض مستمر (للشهداء والجرحى)، وهي مشكلة لمدير إدارة الضباط الذي جمع أعداداً من الرتب الصغيرة من دوائر المقرات التابعة لوزارة الدفاع كمعين لديه، وهم دون شك أقل خبرة من نظرائهم.

ومع مرور الوقت، بات خصوم العراق من عرب الجنسية يشتركون مع إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على هدف مشترك أساسهُ أن لا يكون للعرب قوة عسكرية وقوة علمية باتجاه الأبحاث النووية ومنها العراق النفطي. وقادت إسرائيل – التي وجدت أن السلاح الجوي الإيراني لم يتمكن من تدمير المفاعل النووي العراقي طيلة عشرة أشهر – لتنفذ غارة جوية ناجحة بتسع طائرات F-16 على مركز المنشأة النووية جنوب بغداد في السادس من حزيران 1981 وكانت الطائرات المغيرة قادمة من غرب العراق، في الوقت الذي كانت كل أنظار جيش العراق باتجاه الشرق[1].

(1) أن مقتل خبير فرنسي واحد كان في موقع العمل وقت الغارة الإسرائيلية كان لأجل إيجاد غطاء أن فرنسا لم تكن متعاونة مع إسرائيل لرصد المفاعل الحقيقي بين مفاعلين روسي وإيطالي وهميين مجاورين.

كان الاعتقاد في دوائر الخصوم، وإيران على وجه الخصوص أن انهيار النظام في بغداد بات وشيكاً بفعل النجاحات العسكرية التي تحققت في شهري نيسان وأيار وحزيران عام 1981[1]. وقادت مراكز القوة الحاكمة في إيران بني صدر ومحمد علي رجائي ومحمد جواد باهونار وآية الله بهشتي وصادق قطب زاده إلى تبادل الاتهامات بين ما يعرف برجال الحجتية (رجال الدين) والإصلاحيين اللذين يمثلهم رئيس الجمهورية بني صدر، وقادت الأخير إلى الهروب إلى فرنسا، وإعدام قطب زاده بتهمة العمالة للولايات المتحدة الأمريكية. وفي نهاية حزيران 1981 لقي الرئيس الجديد رجائي مصرعهُ في تفجير مدمر لمكتب رئاسة الجمهورية، وانفجار آخر لرئيس الوزراء باهونار، لينتهي الصراع على كراسي الحكم للحزب الإسلامي الإيراني الذي يقوده آية الله بهشتي وهو ما كان يريدهُ قائد الثورة آية الله الخميني[2]. الذي تخلّص من بني صدر الذي لم يكن راغباً في الحرب كما يذكر الكاتب الإيراني موسى الموسوي في كتابه الثورة البائسة، ولكن بني صدر ـ القاطن في فرنسا، وخريج أحد الجامعات الفرنسية ـ لم يكن هو صاحب القرار في الوقت الذي شهر فيه الحرس الثوري[3] عن نواياه لإدارة الحرب دون الاعتماد على الجيش الإيراني ـ الذي لا زال الكثير من ولاء ضباطه لشاه إيران محمد رضا بهلوي ـ وهو ما أيدهُ رئيس الجمهورية الجديد آية الله علي خامنئي ورئيس وزرائه مير حسين موسوي، لأن يشاهدوا على الطبيعة كيف تمكنت وحدات الحرس الثوري المسندة بوحدات مدرعة ومدفعية، ووحدات من الجيش على يد وزير الدفاع (جواد فاكوري) من تحقيق نجاحات في شرق نهر الكارون وإزاحة الفرقة المدرعة الثالثة العراقية التي حاصرت مدينة عبادان من أيلول 1980 – أيلول 1981، قبل أن يجد فاكوري مصرعهُ مع ستة وتسعين ضابطاً إيرانياً اثر تحطم طائرتهم C-30 وهي في طريقها من عبادان إلى طهران لمقابلة رئيس الجمهورية علي خامنئي[4].

ويبدو أن قائد الثورة، وهذه المرة ليس الإمام الخميني وإنما الليبي معمر القذافي قد أخذهُ الحماس ليس في برقية التعزية للرئيس الإيراني علي خامنئي، وإنما لكي يسوي موضوع اختفاء موسى الصدر –زعيم حركة أمل اللبنانية –الذي اختفت آثاره في طرابلس عام 1978م، كما هو لتسوية الحسد والغيرة من شخص الرئيس صدام حسين ـ وهي لا تخلو من تصور الأخ القذافي أنه خليفة عبد الناصر دون غيره ـ عندما قرر إرسال باخرة محملة بالصواريخ إلى إيران، ليس لإجهاض قدرة العراق العسكرية بل لإجهاض صمود أبناء العراق[5].

---

(1) صحيفة التايمز اللندنية الصادرة بتاريخ 27 حزيران 1981م.

(2) موسى الموسوي، المصدر السابق، ص66.

(3) أصبح للحرس الثوري سبعة ألوية مشاة في تشرين الأول 1981 (أي ما يزيد عن (4000) مقاتل وفي تشرين الأول 1982 صادق البرلمان الإيراني على وزارة خاصة بالحرس الثوري. وظهر أن اتجاه الإمام الخميني ورئيس الجمهورية علي خامنئي ورئيس الوزراء مير حسين موسوي أن يكون الحرس الثوري هو من يقود الحرب واستمرارها انظر: Efraim karsh, op. cit, pp 34 – 40.

(4) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 9/ 9/ 1981.

(5) وصلت معلومات من داخل ليبيا عن وجود باخرة تحمل الرقم (؟) محملة بصواريخ (سكود – ب) متجهة إلى ميناء بندر خميني عبر قناة السويس. تابعتها العيون العراقية بعد خروجها من القناة كما راقبتها عيون أخرى في الإمارات العربية المتحدة. وفي 18 تشرين الأول 1981 أغار الطيارون الستة تحت قيادة المقدم الطيار قيس ربيع، والمقدم ميسر أسود والرائد فرج نايف والنقيب محمد كاظم والنقيب محمد سلمان والنقيب محمد حسين من السرب (109) العراقي في البصرة على الباخرة ليدمّروا مجمع البتروكيماويات، وأرصفة الميناء والباخرة (حاملة الصواريخ)، لتقول عنها الصحف العالمية، أن إيران= =خسرت ما

شكل مقر فيلق جديد هو الرابع في العمارة بقيادة اللواء الركن هشام صباح الفخري في تشرين الأول 1981، بغية تحسين عمليات القيادة والسيطرة في قاطع الشوش ـ ديزفول ومناطق الخفاجية والبستين حيث قدرت أجهزة الاستخبارات التعبوية والمركزية بوصول وحدات مدرعة وسبعة ألوية من الحرس الثوري والبسيج، وثلاثة ألوية من الجيش النظامي الإيراني[1]. وتحت ضغط وتهديدات الأمطار الوفيرة والبرد القارس وجد مجلس الدفاع الإيراني أن الوقت بات مناسباً لتدمير الفرقة المدرعة العاشرة بقيادة العميد الركن ثابت سلطان أحمد في قاطع الخفاجية والبستين في الفترة من التاسع والعشرين من تشرين الثاني ـ السابع من كانون الأول 1981، وفيها تحملت ألوية الفرقة: السابعة عشر المدرعة والميكانيكي الرابع والعشرين ثقل الهجوم المقابل الإيراني حيث تخلت فيها الفرقة عن دفاعاتها بضعة كيلومترات، وأعادت انفتاح اللوائين إلى الخلف. إلا أن نقطة الإثارة في هذه المعركة أن عدداً من الأسرى العراقيين في البستين قد تم إعدامهم في الميدان، وهي عودة إلى عقد التاريخ القديم للصراع، أو من خلال النزالات الفارسية العثمانية في القرن السادس عشر، وكانت مخالفة صريحة لمبادئ الإسلام، واتفاقيات جنيف لعام 1949 - الخاصة بالتعامل مع أسرى الحرب - وهي أي إيران قد قدمت مثلاً غير مقرون للعرب وتراثهم في الحروب، ولم يقم به العرب في حروبهم مع إسرائيل (1948 – 1973م) في التاريخ الحديث.

هـ معضلة الراقم (1172) في قاطع العمليات الأوسط

إن إعدام آمر اللواء الثاني من الفرقة الثانية المقدم الركن محمد جواد، وآمر فوج من الفرقة السابعة المقدم الركن أكرم المشهداني قد سببا ذعراً بين أوساط الآمرين في الميدان. وانعكست سلباً على الحالة المعنوية لضباط وجنود الفليق الثاني - المسؤول عن القاطع الأوسط ـ والمسؤول عن العاصمة بغداد. عين الفريق الركن عبد الجبار الأسدي بمنصب قائد الفليق الثاني بدلاً من طه الشكرجي، والأسدي يتمتع بثقافة واسعة وخبرة وهدوء - وهو الذي أعدّ خطة العمليات قبل الحرب - كما شمل التغيير تسلم العميد الركن طالع الدوري قيادة الفرقة المدرعة الثانية عشر بدلاً من العقيد الركن كامل عبد اللطيف الذي أحيل على التقاعد. وكان ما يعوض (الدوري) نقص ثقافته العسكرية أنهُ عضو في المكتب العسكري للحزب، وهي ثغرة قد تقود إلى عواقب سيئة بالرغم من وجود هيئة ركن تقدم المشورة لهُ. إن وجود عارضة تعبوية مهمة بين حدود مسؤولية فرقة المشاة السابعة بقيادة نزار الخزرجي، والفرقة المدرعة الثانية عشرة بقيادة الدوري، كان يتطلب تنسيقاً وتعاوناً لتعزيز صمود آمر اللواء الثاني العقيد الركن (قاسم حمو) المسؤول عن الراقم 1172 - وهو أعلى راقم في القاطع الأوسط - ولعل من حسن حظ قيادة الفرقة الثانية عشرة أن وقع ضابط استطلاع إيراني في الأسر في كانون الأول 1981، وخلال استنطاقه عثر في جيبه على مخطط مناظري يشير إلى نية الحرس الثوري إلى احتلاله. إلا أن قائد الفرقة (الدوري) لم يقتنع بما أفاد به الأسير الإيراني، واعتبر ذلك تضليلاً، ولأجل تفادي ما قد يحصل، تم إرسال سرية مغاوير لمسك قمة الراقم، وكانت الحكمة هو أن ينصاع قائد الفرقة إلى رأي رئيس أركان فرقته، وهيئة الركن في أن الهجوم القادم سيستهدف الراقم، وهو بهذا يتفادى على الأقل الرأي الفردي إذا ما حصل شيء، وقد حصل، عندما شن الحرس الثوري هجوماً

قيمتهُ (3.6) مليار دولار بهذه الضربة. انظر: إبراهيم الشمري، المراقبة التعبوية، المصدر السابق، ص 78. وكذلك صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 19 تشرين الأول 1981.

(1) Efraim Karsh, op. cit, pp. 18 - 19

ليلة الحادي عشر من كانون الأول 1981، وتمكن من احتلال الراقم 1172، ومحاصرة وحدات لواء المشاة الثاني بأمرة العقيد الركن قاسم حمو، وعزل الفرقتين السابعة والثانية عشر. وقادت قائد الفرقة الدوري إلى اعتقال آمر اللواء الثاني سعيد حمو، تحت طائلة الاتهام بالتقصير، وعقوبتها في الحرب الإعدام ليستمر السجال بين قائدي الفرقتين لمدة ثلاثة وعشرين يوماً حول طريقة إعادة الراقم بالرغم من وجود الفوج الثاني من اللواء الثاني بأمرة المقدم لطيف رستم على الراقم المجاور (1000). وسببها هو ضعف الرؤية للتعامل مع طريق إمداد الحرس الثوري (وادي شك ميدان) والهجمات المباشرة التي أدت إلى خسائر بشرية ومادية غير مبررة.

إن عمليات الإعدام السابقة، وحجز آمر اللواء لتنفيذ حكم الإعدام به قد جعل قائد الفرقة وحيداً في تحمل مسؤولية اتخاذ القرار، وهو صعب في الحرب، ولكنه أصبح أصعب من قرار الدخول إلى الحرب. حتى تدّخل قائد الفيلق الفريق الركن الاسدي في تعديل الخطة، وقد اقتضت مشاركة لواء المشاة التاسع عشر بأمره العقيد الركن عصمت صابر (أعدم بعد حرب الكويت عام 1991)، وهو واحد من أكثر رجال المظلات مهارة وشجاعة، ولواء المشاة التاسع والثلاثون بأمرة العقيد الركن زهير يونس علي، والفوج الأول من لواء المشاة الرابع بأمرة المقدم الركن محمد العزاوي، وفوج قوات خاصة بامرة المقدم الركن بارق عبد الله الحاج حنطة (بطل القادسية) ـ (أعدم مع عصمت صابر في آن واحد)، وفوج قوات خاصة آخر بأمرة المقدم الركن وعد الله مصطفى حنوش. تغلت الخطة بقطع طريق إمداد الحرس في وادي شك ميدان من قبل لواء المشاة التاسع عشر، وتقرب غير مباشر لأفواج القوات الخاصة ولواء المشاة (39) لتنتهي المعركة فيها بنجاح باهر في الخامس من كانون الثاني عام 1982[1]. وقد تكبد الحرس الثوري ووحدات من الجيش النظامي ما يقارب الـ (4500) قتيل كما ذكر الدكتور الإنكليزي كرش في عرض كتابه عن الحرب العراقية الإيرانية[2]، فيما أشار الجانب العراقي إلى استشهاد المقدم الركن محمد العزاوي وأعداد من آمري السرايا والفصائل وأكثر من (650) شهيداً، جراء سوء تقدير قائد الفرقة وكان النصر فيها كافياً لإخلاء سبيل آمر اللواء[3].

إن الخلافات الشخصية للقادة ينبغي أن تختفي في الحرب، حيث أن خسارة جندي أو ضابط في الفرقة السابعة هو خسارة للعراق كله. ولعلها هي وأخرى ما أعطت لعضو القيادة القطرية وقائد الجيش الشعبي طه ياسين رمضان للقول في شباط 1982، أن العراق مستعد للانسحاب من إيران على مراحل عندما تبدأ المفاوضات المباشرة مع إيران أو عبر وسيط دولي[4]. ولكن في ظروف وتطورات مشكلة القيادة في القاطع الأوسط، وصدور أحكام الإعدام، وترويج الإعلام غير الصديق لشروط الحرس الثوري إزاحة صدام حسين عن السلطة قبل وقف القتال. هو ما ذكرهُ السيد جواد فاكوري وزير الدفاع الإيراني قبل مصرعه في أيلول 1981، عندما أشار إلى أن إيران فقدت نخبة من مقاتليها، ولكننا مصرّون على القتال

---

(1) صحيفة القادسية العراقية الصادرة في السادس من كانون الثاني 1982.

(2) E fraim Karsh, op. cit, pp. 34 – 36.

(3) أما آمر اللواء العقيد الركن قاسم حمو، فقد أفرج عنهُ بكفالة التحقيق وتدخل قائد الفيلق الفريق الركن عبد الجبار الأسدي مع وزير الدفاع عدنان خير الله. ولكن في حصيلتها أن ممارسة القيادة ليست فقط الشجاعة في اتخاذ القرار بقدر ما هي علوم ومعرفة تفصيلية بقدراته وقدرات الخصوم، وأن الخطأ الذي ارتكب لا يقارن بخطأ الطبيب الذي أجرى جراحة لمريض في القلب، ومات خطأ في التخدير. انظر: تقرير رئاسة أركان الجيش العراقي الصادر في 7 كانون الثاني 1982.

(4) E. Fraim Karsh, op. cit, p. 35.

ولا حلول سلمية[1]. ولكن الاستمرار في الحرب لهُ ثمن اقتصادي ينبغي توفيرهُ، وثمنهُ الاقتصادي كبير بسبب تزايد نفقات العراق العسكرية مع المحافظة على معدل الاستثمار العام في البنية التحتية المدنية. وفي دولة الرفاه قلصت احتياط العراق من العملة الأجنبية من (30) مليار دولار أمريكي عام 1980 إلى (3) مليارات عام 1983 ولم يكن ممكناً التعويض عن ذلك النقص بواسطة الواردات النفطية، حيث أصبح دخل العراق من النفط من (26) مليار دولار عام 1980 إلى نحو (9) مليارات دولار عام 1982. أثر تدمير المنشآت النفطية في الفاو وإغلاق سورية لخط أنابيب بانياس في نيسان 1982. ليبلغ دين العراق الخارجي حوالي (25) مليار دولار عام 1983[2].

ومن المؤكد في ظل استمرار الحروب وتزايد ضراوتها - بعد إعدام عدد من أسرى الجيش العراقي في معركة البستين عام 1981م -، أن هناك حاجة ماسة لبناء تشكيلات إضافية للجيش العراقي، وبحلول عام 1982م أصبح للعراق ثماني عشر فرقة عسكرية، وستة ألوية مستقلة أي بحدود (320,000) مقاتل[3]. هذا فضلاً عن أن المقاتلين أجبروا على ترك وظائفهم للخدمة في الجيش، لتبدو عملياً تعطيلاً لخطط التنمية رغم ما شغلته النساء من وظائف عديدة، حسب تكيفها الجسماني[4]. أما تجار الحروب في كردستان، فقد سلمت بغداد بقدرة زعماء قبائل الجحوش الكردية[5] (جماعة جلال الطالباني) على مواجهة البارزاني، وأوعدتهم بتقديم تنازلات أكبر في ما يتعلق بالحكم الذاتي[6]. ولكنهم في الجانب الاقتصادي كانوا يتصرفون في كردستان وكأنهم من دولة أخرى، وأن على الحكومة المركزية الاستقراض من دول الخليج لدفع رواتب وسلاح وذخيرة لهم لمواجهة تمرد فصيل آخر - دون فائدة في تعزيز قدرة الدفاع عن محافظة السليمانية الكردية - كما دلت الأحداث في آخر سنتين من الحرب.

هـ- نجاحات تعبوية وإستراتيجية للجيش الإيراني في القاطع الجنوبي (نيسان/ مايو/ أيار) 1982

أذاع التلفزيون الإيراني في الحادي والعشرين من آذار 1982 - بداية السنة الإيرانية الجديدة، والعيد القومي - أن الإمام الخميني عرض (مكرمة خاصة) لطلاب المدارس بأعمار (12 - 18) سنة الالتحاق إلى قوات المتطوعين للقتال دفاعاً عن البلاد. وبموجب الحماس الديني لمثل هذه الفئات العمرية، التي استغلت في فترات حرجة من القتال، لحرق حقول الألغام العراقية بأجسادهم الطرية، تحت حث وتوجيه رجال الدين لهم بأنهم أولاد الجنة بدون حساب. كما شكلوا هم

---

(1) صحيفة الجمهورية البغدادية، الصادرة في 25 أيلول 1981.

(2) E. Kanovsky, Economic Implication for the Region and world oil, London, 1987, pp. 234 – 235.

(3) أصبح للعراق عام 1985 (23) فرقة و(9) ألوية مستقلة وأكثر من نصف مليون تحت السلاح. انظر: Efraim Karsh, op, cit, p. 37

(4) في عام 1987، أصبح للعراق (50) فرقة عسكرية، وبموجب حسابات التكلفة لكل فرقة، يكون المبلغ (15) مليار دولار، هذا بدون نفقات الصواريخ أرض ـ أرض، وصواريخ السلاح الجوي، والطائرات من طراز ميغ 25، 29، وأسعار الدبابات T-72 وقد استغلت الدول المصدرة للسلاح ظروف الحرب لمضاعفة السعر، وهو إنهاك لمخزون النفط في الدولتين.

(5) الجحوش لفظة يطلقها الأكراد (غير الموالين للحكومة) على مؤيدي سلطة بغداد.

(6) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 308.

العمود الفقري لتعبئة الموجات البشرية بهدف عزل وتدمير الفرقة المدرعة العاشرة بقيادة العميد الركن ثابت سلطان والميكانيكية الأولى بقيادة العميد الركن محمد رشيد (كردي) في منطقة ديز فول - الشوش حيث أقرّ مجلس الدفاع الأعلى الإيراني، خطة العمليات لإشراك أربعة فرق نظامية من الجيش (40 - 50) ألف مقاتل و(40) ألف من الحرس الثوري و(30) ألف من البسيج تحت قيادة رئيس هيئة الأركان الجنرال (صياد شيرازي)، وضمن توجيه رئيس الجمهورية الإمام علي خامنئي أنهُ خوّل شيرازي باستخدام ما يراهُ مناسباً من كتائب المدفعية وطائرات الإسناد الجوي القريب، والطائرات المقاتلة[1]. أما في الجانب العراقي، فقد شكل مقر قيادة الفيلق الرابع، القيادة الميدانية - بعد أن أشعرتهُ مديرية الاستخبارات العسكرية العامة بخطورة الثغرات الموجودة بين الفرقتين العاشرة والأولى - وفي مسرح العمليات الجنوبي بين العمارة والبصرة كان هناك حشد عراقي مؤلف من ثمانية فرق وعدد من الألوية المستقلة والوحدات الخاصة. منها ثلاث فرق تدافع عن مدينة المحمرة، ومثلها المدافعة في منطقة خط سكة حديد (المحمرة - الأحواز) تحت إدارة قيادة الفيلق الثالث.

بدأ الهجوم الإيراني - في الثاني والعشرين من آذار 1982 - المباغت ليلاً بموجات من قوات ألوية الحرس الثوري قدرت بـ (1000) جندي في كل موجة، وذلك لإحداث أكبر خسائر بشرية، واستنزاف (ذخيرة) المدافعين خلال الليل دون تروٍ في تمييز الأهداف. ويذكر اللواء الركن خالد أحمد إبراهيم - الذي كان آمر كتيبة دبابات في اللواء المدرع السادس عام 1982 - أن اللواء المظلي الإيراني (الخامس والخمسين) وهو من أحسن الألوية الإيرانية - واعتمدت عليه هيئة الأركان الإيرانية في الواجبات الصعبة - تمكن من خرق الدفاعات العراقية من فتحة الرقابية الكائنة بين جبل مشداخ والسن الصخري، والاندفاع باتجاه الطريق العام الفكة - الشوش، وقد تمكنت القوات المهاجمة ليس في عزل الفرقتين الأولى والعاشرة عن بعضهما وحسب؛ بل أن مناطقهما الخلفية قد طالتها مجموعات من الحرس الثوري ووحدات مدرعة، وأدت إلى شل عنصر القيادة والسيطرة على الوحدات الأمامية التي ضاع بينها التعاون والحركة المنسقة لوقف تدفق الوحدات الإيرانية. طلب الرئيس صدام حسين القائد العام للقوات المسلحة من قواته الصمود في المواضع، وهو ما يعني انتظار الهجوم المقابل المدرع، الذي أجهض هو الآخر، ليخفف من وطأة الهجوم ويطلب من قائد الفيلق الرابع اللواء الركن هشام صباح الفخري سحب فرقه إلى خط الحدود الدولية - نهر دويريج بعد ستة أيام من القتال، وتدمير ما يقارب (400) دبابة وناقلة أشخاص مدرعة وعجلة وأسر ما بين (15000 - 20.000) جندي[2].

ويظهر من سير العمليات العسكرية، أن القيادة الإيرانية كانت تركز على تدمير القوات المدرعة العراقية بأسلحة مقاومة الدبابات التي تحملها مفارز المتطوعين - دون خوض معركة مباشرة كما حصل في كانون الثاني عام 1981 -، وهو ما جعلها تعيد تنظيم مجموعاتها القتالية لمهاجمة مواضع الفرقة المدرعة السادسة بقيادة العميد الركن محمود شكر شاهين في الخفاجية، ومواضع الفرقة الميكانيكية الخامسة بقيادة العميد الركن ماهر عبد الرشيد في منطقة الأحواز - الحدود الدولية في آخر يوم من شهر نيسان 1982 - ويذكر اللواء الركن علي راجي علي آمر قاعدة الإمام علي في الناصرية، أن سلاح الجو العراقي قد جازف كثيراً في هذه المعارك عندما نفذ أكثر من (150) طلعة جوية يومياً لعزل القدمات المعقبة (قدمات القدمة ب) من تموين وحداتها الأمامية القدمة (ق)، فضلاً عن طائرات الإسناد الجوي القريب الذي أمتهُ طائرات M-24

---

(1) Efraim Karsh, op. cit, p. 35

(2) Efriam Karsh, op. cit, P. 36

لتسهيل حركة الوحدات المدرعة إلى مواضعها الجديدة في الخلف. وبدأ للقيادة الإيرانية التي عوضت خسائرها بآلاف المتطوعين، أن تستثمر نجاحاتها المتواصلة لدفع كل الفرق المدرعة العراقية خارج أراضيها وهذه المرة غرب نهر الكارون – الذي تكسو ضفافه الأشجار والحشائش العالية – حيث تتواجد الفرقة المدرعة الثالثة بقيادة العميد الركن جواد أسعد شيته (كردي، يتمتع بشجاعة ووطنية عالية) وألويتها السادس والثامن والثاني عشر. فيما كان اللواء المدرع العراقي المستقل (55) في منطقة الطاهري، شمال نهر الكارون. لم يترك صياد شيرازي الفرصة للوحدات العراقية التقاط الأنفاس، وهو يدير المعركة المتواصلة، حيث تمكنت مجموعات قنص الدبابات من الحرس والمتطوعين من الاختفاء بين الحشائش والأشجار في غرب النهر. إن إغفال معلومة في الحرب دون التحقق منها، كثيراً ما تدفع إلى المهالك، وهذا ما حصل مع القائد جواد أسعد الذي ظن أن قواته المدرعة ستعيدهم شرق النهر. وعندما حاول شن هجوم مقابل لطرد المجموعات التي عبرت نهر الكارون، كانت مجموعات أخرى من الحرس الثوري والبسيج قد تجاوزته. وصار مقرهُ تحت التهديد، وهو ما ذكرنا به بيان القيادة العامة للقوات المسلحة في الثامن من مايس / أيار 1982، عندما طلب سحب الفرقتين التاسعة والخامسة إلى الحدود الدولية، وهي إشارة غير مباشرة للتقصير الذي يتحملهُ قائد الفيلق الثالث بقيادة اللواء الركن صلاح القاضي، وقائد الفرقة الثالثة جواد أسعد شيته، وقد أصبحوا رهن التحقيق ونتيجته واضحة. فيما انتحر العقيد الركن ماجد عبد الحميد آمر اللواء الميكانيكي الخامس عشر من الفرقة الخامسة، عندما فرض عليه قائده ماهر عبد الرشيد استعادة السدة الحدودية ـ التي أصبحت بيد الحرس الثوري ـ ويعتقد أن القائد أعطى وعداً للقيادة العامة لأن تكون دفاعاته على السدة الحدودية، وقد يكون ما كان يخشى منه أن يزعل عليه الرئيس صدام حسين. أو معاتبة تصلهُ من وزير الدفاع عدنان خير الله، وهي ما استثمرها صياد شيرازي في الثالث والعشرين من شهر مايو / أيار للتعرض على ألوية الفرقة الحادية عشر بقيادة العميد الركن محمد فتحي – الذي عرف بواسطة الكتب الرسمية التي وصلته من مقر الفيلق أين يكمن الخلل في الإدارة – وقد بات مقرهُ في الأراضي العراقية، وأكثر من خمسة عشر لواء مشاة تدافع على أسوار مدينة المحمرة – على شط العرب – وهو لا يعرف أماكن انفتاحهم على الأرض. إن الخلل التعبوي الذي فات على الفرقتين الأولى والعاشرة في فتحة الرقابية – جنانه، والدوسلك – جنانه، قد طوّر الموقف بعد سلسلة من النجاحات الإيرانية إلى خلل استراتيجي، فقدت فيه الفرقة المدرعة العراقية الثالثة، التاسعة، الخامسة ليس أسلحتها وجنودها الذين عدّوا بالآلاف – بل مواضعها التي جعلت العراق يخوض غمار الحرب على الأراضي الإيرانية لفترة عشرين شهراً. وبفقدانها المواضع، وتراجعها غير المنظم، اختفى عامل المعنويات – وهو واحد من أعمدة مبادئ الحرب – وبات قائد الفيلق الثالث صلاح القاضي ينتظر مصير معركة المحمرة المؤوس منها، وهو يتنقل بين مقره ومقر فرقة المشاة الخامسة عشر – في أبو الخصيب – ليستمع من اللواء الركن نعمة فارس المحياوي – ممثل الوزير – عن آخر توجيهات وزير الدفاع بخصوص معركة المحمرة التي حاصرتها القوات الإيرانية من الشرق والشمال ـ دون قيادة عراقية كفوءة ـ وهو ما وفر الفرصة لأكثر من (5000) جندي وضابط لعبور شط العرب سباحة من ميناء المحمرة إلى جزيرة أم الرصاص وسط شط العرب – 200 متر – أما سباحة أو الطوّف على صناديق أو إطارات العجلات[1]. وقد وفرت لهم فرقة المشاة الخامسة عشرة، ولواء المشاة (104) بإمرة العقيد (جواد رومي الدايني)

(1) صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في 23 مايو / أيار 1982.

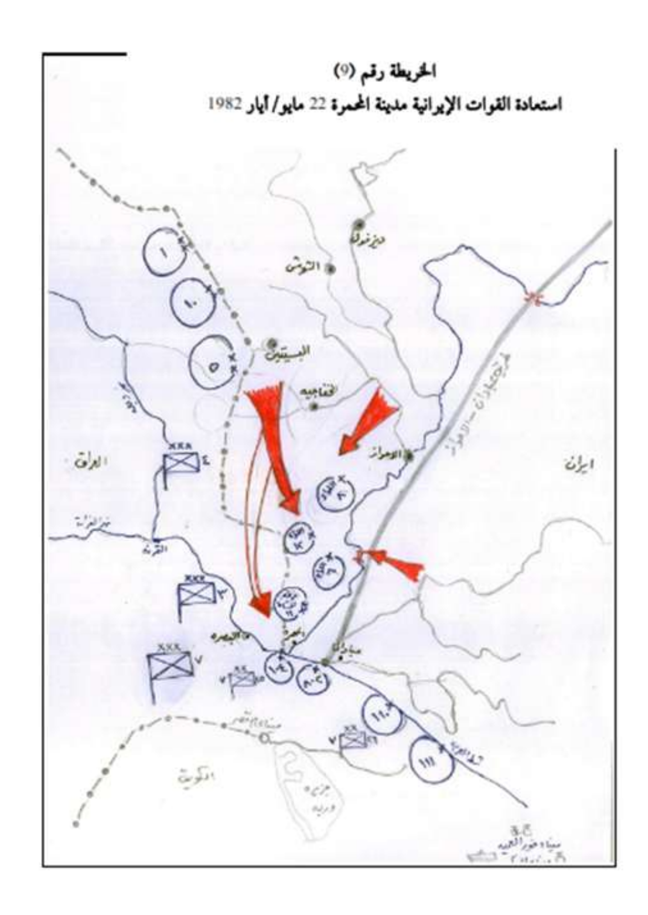
ملابس عسكرية من قطعتين لحين التحاقهم بقراتهم الخلفية[1]. وفي الثاني والعشرين من مايو / أيار 1982 أعلنت إيران عن استعادة مدينة المحمرة - صارت التسمية الإيرانية لها (خونين شهر) أي مدينة الدم - مخلفة وراءها أطناناً من التجهيزات العسكرية، و(12000) جندي وضابط عراقي اعتبروا في عداد الأسرى[2]. الخريطة رقم (9).

قرر الرئيس صدام حسين الانسحاب إلى خط الحدود الدولية في العشرين من حزيران 1982. لتبعها سلسلة طويلة من اللقاءات والتغييرات على مستوى القادة في الميدان من الضباط القادة ليحل محلهم - المحافظون على أسس مبادئ الحرب وفن الحرب - وفي عقلهم أنَّ الدفاع عن الوطن، الذي أخذ منحى دينياً عبر التثقيف المستمر للمقاتلين، وقد ارتكز: إذا كنتم تعتقدون أن الدفاع خارج أرض الوطن لا يعطي الاستشهاد شيئاً - حسب مفهوم تثقفوا عليه - ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين فإنكم اليوم على أرضكم وقد أطلق الرئيس صدام حسين رسائل السلام ووقف الحرب. إلا أن الطرف الآخر يريد استمرار الحرب، وقد أغرتهم جولة النجاحات التي حققوها مؤخراً، والمهم هو من يضحك أخيراً، وهو ما أقسم عليه القادة والآمرون الذين التقوا الرئيس صدام حسين في جلسات مستمرة.

---

(1) مقابلة مع آمر اللواء (104) اللواء جواد رومي الدايني في عمان بتاريخ 3 تموز 2008.

(2) Efraim Karsh, op. cit, p. 36



الخريطة رقم (9)

استعادة القوات الإيرانية مدينة المحمرة 22 مايو/ أيار 1982

و. خطوط الدفاع العراقية عند الحدود الدولية حزيران 1982 – 1986

أشعر الرئيس صدام حسين مجلس الوزراء خلال اجتماعه معهم في بداية شهر حزيران عام 1982، بضرورة رفع شعار كل شيء من أجل المعركة، وهو ما يعني أن كل وزارة عليها أن تقدم ما بوسعها من خدمة للدفاع عن الوطن. ووجد وزير الكهرباء أن يوفر الرافعات الكهربائية – لتصليح الأضوية العاطلة على ارتفاعات عالية –، أن تكون مراصد متنقلة إذا ما انكشفت في مكان يمكن أن تتحول بسرعة إلى مكان آخر بين أشجار النخيل في قاطع البصرة وكانت مناسبة على الأقل في وقت تهيئة خطوط الدفاع الجديدة وتنظيم انتشار الأسلحة، وتنظيف ساحات الرمي لاستخدام الأسلحة الثقيلة.

شكلت فرق المشاة أساس الدفاع الموضعي المستند على الموانع الطبيعية أو الاصطناعية أو كليهما. ومواضع عمق ضمن الموضع الدفاعي تتصل عبر خنادق مناسبة لتعزيز المواضع الأمامية، مع الاعتماد على القطعات الساترة (الحجاب والحرس) في الأمام للإبلاغ عن أي تحرك هجومي قبل الاصطدام بالموضع الدفاعي الرئيسي. وعززت خطوط الدفاع العراقية بوسائل الإسناد الناري والإداري والهندسي، ووسائل الدفاع الجوي. فيما تم زرع الألغام المختلطة (ضد الأشخاص وضد الدروع) على محاور محدودة، وأسلاك شائكة لتأخير هجمات الموجات البشرية التي اعتمدها الجيش الإيراني منذ بداية عام 1982. أشغلت أرض الحرام بالدوريات والكمائن، التي ضمنت وجودها بوجود نيران المدافع والهاونات عند الحاجة. أما القطعات المدرعة فقد اختير لها مواضع في العمق في كل قاطع، بمثابة احتياط ـ ومحاور مستطلعة بوقت مبكر ـ لأغراض الهجوم المقابل. وهو ما يعني أن الدفاع الموضعي قد أخذ بعدهُ لأن يكون (مرناً) تبعاً لتطور ظروف القتال، وقاد ذلك إلى إنجاز عدد من المقرات البديلة لقيادات الفرق، ومقرات بديلة لألوية المشاة المدافعة بغية غش وتمويه مجموعات الخرق من الحرس الثوري والمتطوعين إذا ما تم خرق أي من خطوط الدفاع، وحسب ظروف وطبيعة كل ساحة قتال.

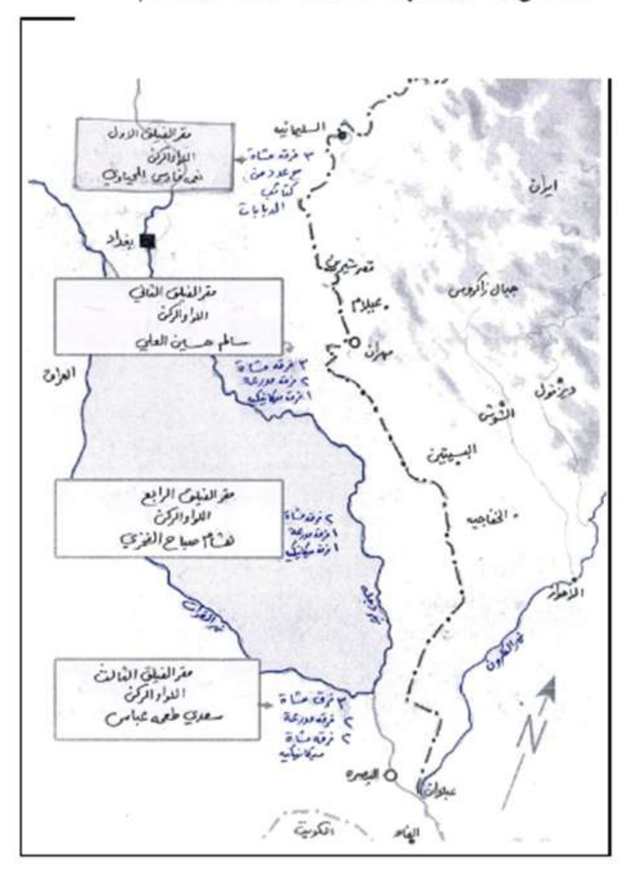
ليس هناك شك أن نجاحات شهري نيسان ومايو / أيار 1982 قد أطربت القيادة الإيرانية ـ وهو حق للآخرين لإخراج المحتل من أراضيه – ولكنه ليس بذات الحق الذي يفقد فيه الطرف الإيراني بصيرته عن كل النداءات الدولية والإسلامية والعربية لوقف الحرب عند ذلك الحد، ولم تذعن لهُ القيادة الإيرانية. ونجد أن الخطأ الاستراتيجي الكبير الذي وقعت به القيادة الإيرانية هو في استمرار تشبثها بالحرب، وهو ما أعلن عنه الإمام الخميني في الحادي والعشرين من حزيران 1982 عندما أشار إلى أن غزو العراق بات وشيكاً[1] وبعكسه كان يمكن أن يكون لإيران الثورة رصيد معنوي واعتباري وهي تستجيب لنداء منظمة المؤتمر الإسلامي التي عملت ما بوسعها لإيقاف النزيف. الخريطة رقم (10).

---

(1) صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 22 حزيران 1982. وكذلك Efraim Karsh, op. cit, p. 36

الخريطة رقم (10)

إعادة انفتاح قوات الجيش العراقي بعد الانسحاب إلى الحدود الدولية حزيران 1982م



أصبح اللواء الركن سعدي طعمة عباس قائداً للفيلق الثالث وتحت قيادته ثمانية فرق نصفها مدرعة، والفريق الركن سالم حسين العلي، قائداً للفيلق الثاني، وتحت قيادته عشر فرق ثلاث منها مدرعة واللواء الركن نعمة فارس المحياوي على رأس قيادة الفيلق الأول ولديه أربعة فرق وعدد من كتائب الدبابات. ولكن بات الجميع يخضعون إلى لجان تفتيش لمراقبة تنظيم الدفاعات والثغرات كما هم تحت نظر الأجهزة الأمنية التي باتت موجودة في غرف الحركات، ولعلي أجدُ في وجود (سعدي طعمة عباس) في القطاع الجنوبي - وهو واحد من أكثر الضباط كفاءة وشجاعة ووطنية لتحقيق إنجاز استرداد سمعة الجيش العراقي بعد الإخفاق الأخير - هو عين الصواب لمواجهة الجنرال صياد شيرازي الذي صوت في مجلس الدفاع الإيراني على الاستمرار بالحرب لحين طرد صدام حسين من العراق. وهو أسلوب طغى على تصرفات رموز القيادة الإيرانية، دون تأييد الكثير من رؤساء الدول في العالمين العربي والإسلامي لتوجهات القيادة الإيرانية. وقادت الرئيس صدام حسين والقيادة العامة للقوات المسلحة لأن تضع تصوراتها لكسب الحرب، وإنشاء تشكيلات جديدة، - لمواجهة المخفي في تطورات الحرب ـ رغم تقليص جبهات الحرب بعد الانسحاب إلى الحدود الدولية لتكون نصف مليون مقاتل في غضون السنتين القادمتين. راقبت أجهزة الاستخبارات العراقية ـ التي أصبحت تحت أمرة العميد الركن ماهر عبد الرشيد - الموجودة داخل إيران حركة ألوية الحرس الثوري والمتطوعين بين قواطع العمليات، وأنذرت بوجود حشود كبيرة في ساحة العمليات الجنوبية وخاصة في شرق البصرة[1]. ولأجل التمويه على الجهة المقصودة، فقد عمد مجلس الدفاع الأعلى الإيراني إلى مشاغلة جبهة الحرب (من خانقين والقصبات المحيطة بها شمالاً وحتى البصرة جنوباً) وهي نفس جبهة الهجوم التي بدأت بها القوات العراقية صباح الثالث والعشرين من أيلول 1980 - أي 644 كيلو متراً -. وفي تعليق للجنرال صياد شيرازي - الذي أغرتهُ النجاحات السابقة - أن الحرب مع العراق هي شغلةُ الشاغل لكي يصلي في كربلاء المقدسة والقدس[2]. وتحت عمليات رمضان، أشرك شيرازي ما مجموعه عشرة فرق من الحرس الثوري والمتطوعين، لتبدأ أول منازلة (على الحدود) لخرق الدفاعات العراقية في شرق البصرة في الثالث عشر من تموز 1982. كان الهدف الإيراني احتلال الضفة الشرقية لشط العرب (منطقتي الشلامجة والتنومة) والوصول إلى القرنة لعزل مدينة البصرة من الشمال. وقد حقق نجاحات - وهو أمر طبيعي لهجوم مدبر - بعمق عشرين كيلو متراً، إلا أن براعة توزيع قطعات الفيلق الثالث وتوقيت شن الهجوم المقابل قد أفشلت هجومه ووقوع (714) من الجنود الإيرانيين في الأسر[3]. إلا أنهُ عاد وكرر هجومه بنفس الاتجاه السابق ليلة السادس عشر من تموز، وطرد مرة أخرى، وهي ما عضدت من معنويات آمري الوحدات والتشكيلات العراقية. وعاد في ليلة العشرين من تموز، ولكن هذه المرة أراد التركيز على قاطع الشلامجة، وهزم.

---

(1) الأرض بصورة عامة في منطقة البصرة تكثر فيها الأهوار والمستنقعات، وتشكل الأجزاء الشمالية من محافظة البصرة مسطحات مائية نتيجة لالتقاء نهري دجلة والفرات قرب مدينة القرنة. تكثر بساتين النخيل على ضفتي شط العرب الذي يخترق المحافظة (البصرة) من الشمال الغربي باتجاه الجنوب الشرقي فاصلاً أرض البصرة إلى قسمين شرق البصرة، عبارة عن أرض مكشوفة، والأرض شرق خط النخيل وحتى الحدود الدولية صالح للعمليات العسكرية. تحدها من الشمال الحافات الجنوبية لهور الحويزة، وتتضمن المنطقة بحيرة الأسماك ونهر جاسم وكليهما اصطناعية لغرض الدفاع عن المدينة.

(2) Efriam Karsh, Op, Cit, p. 36.

(3) تقرير رئاسة أركان الجيش الصادر في 15 تموز 1982.

وفي المرة الرابعة وكانت في نهاية تموز، بعد أن جمع آلالاف من المتطوعين، وهزم، ويذكر المقدم الركن عبد العزيز المفتي (فريق ركن متقاعد بعد 2005) أن جنود الفوج الثاني من اللواء الميكانيكي الخامس عشر قد خاضوا معركة بالسلاح الأبيض مع الجنود الإيرانيين – ومنهم ضابطيّ الصف الشهيدين صباح عبد الحليم، وخضير فليح – قبل استعادة مواضع الفوج الثاني بهجوم مقابل عند ضياء يوم التاسع والعشرين من تموز 1982. وأثبتت مجريات الحرب أن الجنود والضباط العراقيين الذين عاينوا الخلل في الشوش وديزفول والمحمرة قبل شهرين هم أنفسهم أشد عزماً لهزيمة الوحدات الإيرانية في أربع هجمات وتكبيده خسائر جسيمة، تحت قيادة كفوءة وفرت للآمرين أكثر مرونة[1].

اضطربت القيادة الإيرانية على مجمل خسائرها من المتطوعين في حقول الألغام العراقية، دون تطهيرها. وحمّل صياد شيرازي الهزيمة التي أغرت الملالي من رجال الدين التدخل لإدارة الحرب، وهو ما جعلهُ يهدد بالاستقالة، وأن الجيش الإيراني عارض منذ البداية دخول الأراضي العراقية بهذه الطريقة[2]. كان هاشمي رفسنجاني رئيس البرلمان – من المتشددين – هو من طالب باستمرار العمليات العسكرية مهما كان الثمن، لمنع وقوف المجتمع الدولي والعالم العربي خلف بغداد. باعتقاد منهُ أن النجاح باتجاه بغداد التي لا تبعد عن الحدود سوى (160) كيلو متراً سيوفر بقعة أرض لتشكيل حكومة مؤقتة – لرموز موجودة من حزب الدعوة الإسلامي في طهران –، تعترف بها دول الخصوم لبغداد من العرب ودول الغرب.

كان الجناح المتشدد من رموز رجال الدين في مجلس الدفاع الأعلى يدفع باتجاه تحقيق إنجاز لتواجد إيراني على الأرض العراقية بغية استثماره سياسياً وكان الجناح الأقرب لهم والمتحمس لذلك هم قادة الحرس الثوري. الذي هيأ الآلاف من المتحمسين والمتطوعين، للتسلل باتجاه عوارض تعبوية في قاطع الفرقة المدرعة الثانية عشرة – بقيادة العميد الركن شوكت أحمد عطا وهو يتمتع بكفاءة علمية ودماثة خلق – في الأول من تشرين الأول عام 1982. ويظهر من سير أحداث العملية الإيرانية، أنهم حصلوا على معلومات لاسلكية مسترقة عن عملية تبديل قطعات في عارضة (سانوبا) في نفس يوم الهجوم، واستثمره صياد شيرازي للسيطرة على مضيق (حران – كيسكة – صلاح الدين) بهدف عزل قضاء مندلي العراقي عن محافظة ديالى الحدودية[3].

شكل الإخفاق الإيراني – عبر الحدود – على مدى ثلاثة أشهر خيبة لقيادة شيرازي، فعجل البرلمان الإيراني في جلسته في تشرين الأول 1982 التصويت على وزارة للحرس الثوري، وكانت كافية للإطاحة باستمرار الجيش لإدارة العمليات العسكرية، وحولتهُ في أمور كثيرة إلى تابع للحرس الثوري. وكانت نتائجه هذه المرة في شرق محافظة ميسان، حيث تمكنت وحدات من المتطوعين تحت قيادة الحرس الاستحواذ على مساحة من الكثبان الرملية الممتدة بين مخفري (الزبيدات – الطيب) في بداية شهر تشرين الثاني عام 1982. في العراق، شهد شهر تشرين الثاني 1982، ولادة الفرقة المدرعة السابعة عشرة بقيادة العميد الركن إياد فتيح الراوي، وكانت على خلفية إلغاء الفرقة المدرعة التاسعة التي لم يحالفها

---

(1) Efriam karsh, op. cit, p. 37

(2) Ibid, p. 39

(3) تحليل في القيادة العامة للقوات المسلحة، عن أسباب فقدان عوارض مهمة في قاطع الفيلق الثاني ومنها عارضة سانوبا أواخر عام 1982.

الحظ في هجمات القاطع الجنوبي، وتكبدها خسائر باهظة في أسلحتها وجنودها. ولكن في الجانب البعيد عن الحرب البرية، وتحديد قدرة إيران الاقتصادية، فقد شن الطيران العراقي غارة ناجحة على محطة انتظار ناقلات النفط في جزيرة (خرج) الإيرانية – في عنق الخليج العربي – وهي بداية صحوة للولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب عموماً، وغاية ما تريدهُ من استمرار الحرب، هو استمرار تدفق النفط عبر مضيق هرمز[1]. كما هي أقلقت دول الخليج النفطية على مصادر دخلها ورفاهية شعبها التي تشاورت حكوماتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حول عواقب الحرب عليها[2]. وفي إيران، وجدت حكومة مير حسين موسوي، أن الغرب ربما يهيء لانهيار الجبهة الداخلية الإيرانية بتنسيق مع العراق، وهو ما انعكس إجمالاً على تبني مجلس الدفاع الأعلى الإيراني خيارات فصل أجزاء من أرض العراق عبر الحرب لفرض واقع اسمهُ (للمنتصر حقوق على الخاسر)، ليبدأ في السادس من شباط 1983 هجوماً آخر وكأنه امتداد لهجوم تشرين الثاني 1982 على قاطع (الشيب) شرق ميسان، وحصل فيه الحرس الثوري والمتطوعين – المسنودين بدبابات الفرقة المدرعة السادسة عشر الإيرانية – على خرق بطول (14 × 8) كيلومترات على أرض متموجة تسهل لهُ الصمود فيها[3]. ويبدا للفرقة المدرعة الثالثة العراقية بقيادة العميد الركن حسين رشيد – وقد استردت عافيتها بعد معارك غرب الكارون عام 1982 – جاهزة لتحديد انتشار الحرس الثوري والمتطوعين لتنفذ مناورة ضرب جناح العدو، كما هو شأن اللواء المدرع العاشر في كانون الثاني 1981، وتكبيد المهاجم خسائر في الأفراد والدبابات – الذي كان أقصى ما يريدهُ هو قطع طريق العمارة – الكوت الرئيسي – ووقوع (1188) في عداد الأسرى اللذين طافوا شوارع بغداد في عرض خاص، رداً على مافعلتهُ إيران بالأسرى العراقيين بعد معارك ديزفول ـ الشوش والمحمرة[4]. ولعل تصريحات المسؤولين الإيرانيين، ومنهم رفسنجاني في خطب الجمعة توحي إلى طموح شخصي بالرئاسة وطموح يمكن تحقيقهُ على أرض العراق لإقناع الشعب الإيراني من جدوى استمرار الحرب وخسائرها البشرية والمادية. وهي لا تعدو في جزء منها أكثر من طائفية، عندما استهل مجلس الدفاع الإيراني مناقشته حول عزل مدينة العمارة الحدودية، واستهداف منطقة (الفكه) في هجوم جديد استمر لمدة أسبوع من القتال، كانت الحصيلة مزيداً من الخسائر في صفوف (الصبية) من الحرس الثوري والمتطوعين ووقوع (417) في عداد الأسرى، والاستيلاء على عدد من دباباته في العاشر والحادي عشر من حزيران 1982. في الوقت الذي بات سلاحهُ الجوي يعاني من نقص في تجهيزه وقدرته على مواجهة خصمه العراقي حتى في حالات الاشتباك الجوي، وهو ما أثر على حجم إنتاج النفط الإيراني بمرور الزمن باعتباره (مصدر العملة الأجنبية لديمومة الحرب). باتت إيران تخشى من سقوط أوراق الضغط التي لديها (سلاح الجو – تأثير علماء الدين الشيعة في ظل وجود جهاز أمني قوي) لكي تتبنى إستراتيجية جديدة لإرباك القيادة العراقية، وذلك عن طريق تعبئة جديدة هي (صبية الرواقم الجبلية) حيث وجدت أن زرع مجموعة من المتطوعين فوق قمم تلال مشرفة معزولة يجلب دوماً انتباه القيادات العراقية لتبقى في مناقشة طويلة حول طريقة استعادتها كما حدث مع العارضة التعبوية 1172 وعارضة سانوبا وكيسكا في القطاع الأوسط. وتنبه مجلس الدفاع الإيراني إلى وجود مثل هذه الرواقم في منطقة كردستان للاستفادة من الزمر الكردية العميلة من (خصوم الجحوش)، وهو ما نفذتهُ

(1) جريدة الجمهورية البغدادية الصادرة في تشرين الثاني 1982.

(2) صحيفة القبس الكويتية الصادرة في 28 كانون الأول 1982.

(3) تقرير رئاسة أركان الجيش إلى القيادة العامة للقوات المسلحة في 17 تشرين الثاني 1982.

(4) تقرير رئاسة أركان الجيش الصادر في 18 تشرين الثاني 1982.

قوة متطوعة في السادس والعشرين من شهر تموز في حاج عمران (معقل البارزاني قبل آذار 1975). وهي أي الحشود الأساسية من الحرس الثوري والجيش النظامي والمتطوعين يتحشدون في أماكن متباينة من خط الحدود الطويل لتحقيق أهداف ذات قيمة تعبوية وإستراتيجية يمكن أن تقود إلى نزاع بين الرئيس صدام حسين، وقادته، أو أن يلقى مصرعه في واحدة من هذه الاشتباكات. وهنا تجدر الإشارة إلى أن قيادة الفيلق الأول بقيادة اللواء الركن (نعمة فارس المحياوي)، قد ارتكب خطأً كبيراً عندما ذهب إلى راقم جبلي بين عدد من الرواقم اسمهُ (كردمند) - ولعل من شاهد المكان واستطلع طرق الوصول إليه سيصاب بالحيرة. والأكثر، كيف يمكن إدامة القوات عليه، وما هو أهميتهُ للتأثير على مجرى الأحداث السياسية - وقد أقنع المحياوي القيادة العامة بعملية إنزال جوي لاحتلاله - دون معارضة مدير الاستخبارات ماهر عبد الرشيد أو وزير الدفاع عدنان خير الله وقد كلفتهم سقوط (36) طائرة من طراز M – 17 ناقلة لأفراد القوات الخاصة. هذا في الوقت الذي كان الحشد الرئيسي للحرس والجيش الإيراني والمتطوعين يرصدون قاطع زرباطية - مهران وقد تمكنوا من احتلال منطقتي (الصدور والدراجي) ضمن محافظة ديالى. والواقع أن المخطط الإيراني الذي استثمر (الوقت والمكان) بيديه لشن الهجوم، كان مدركاً أن العمليات البرية بالدبابات وناقلات الأشخاص المدرعة، وألوية القوات الخاصة التي أنهكت في كردمند لن تعطي القيادة العراقية الفرصة لإعادة الأهداف المحتلة، خصوصاً بوجود ضباط رصد المدفعية على عارضة سيف سعد والعوارض الأخرى، وأمامهم ساحة منبسطة خالية من العوارض حتى مدينة مندلي العراقية الحدودية. وكان لتطور الهجوم الإيراني بين (الأول من آب –4 منه) 1983، قد أجبرت قيادة الفيلق الثاني إلى إشراك اللواء المدرع المستقل (37)، واللواء المدرع (70) ولواء المشاة (18) ووحدات مغاوير الفيلق الثاني، ثم تحركت الفرقة المدرعة الثالثة، واللواء الأول حرس جمهوري لاستعادة منطقتي الصدور والدراجي. ولأجل إفشال هذا الحشد الكبير من القوات العراقية، تمكنت وحدات إيرانية من تطويق الفوج الأول لواء المشاة (417)، وحركة قوات من الحرس الثوري الموجودة في مضيق (حران) باتجاه مندلي، وكانت الحصيلة من تعبئة صبية الرواقم الجبلية أنها كبدت الوحدات العراقية خسائر بشرية، منها استشهاد العقيد الركن محمد جوهر آمر لواء (70) المدرع وعدد من ضباط مقره، وعدد من آمري الوحدات الأخرى، وخسائر جسيمة في اللواء الأول (حرس جمهوري) واستسلام ضباط وجنود الفوج الأول لواء المشاة (417) باستثناء ثلاثة ضباط برتب صغيرة وخمسين من الجنود. وفي الثلاثين من شهر تشرين الأول 1983 تمكن الجيش الإيراني من احتلال حوض بنجوين، قبل أن تتمكن وحدات عراقية موجود على عارضة (قاية) ومضيق (تال باريس) في كردستان العراق من إيقاف تقدمه نحو ناحية (سيد صادق)، وكان على الاستخبارات العراقية إعادة النظر في الرواتب التي كانت تدفع للبيشمركة الكردية بأمرة جلال الطالباني، وإعادة النظر بالدور الذي لعبهُ جلال الطالباني في التخلي عن الدفاع عن مناطق حدودية ضمن محافظة السليمانية العراقية التي يعيش فيها، بعد أن قبض (12) مليون دولار من صدام حسين[1].

في الجانب السياسي الذي تتحرك بموجبه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق، وإيران لوقف الحرب إعلامياً، حصل لقاء بين وزيري خارجية العراق طارق عزيز والأمريكي (جورج شولتز) في باريس في شهر مايو / أيار 1983، وهو ما اعتبرته إيران موجها ضدها بعد أن تمكنت قواتها من إخراج القوات العراقية من أراضيها.

---

(1) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 97.

وكان المثير في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران التي بقيت تراوح مكانها منذ احتجاز رهائن السفارة الأمريكية عام 1979، هو وصول ثلاث سفن حربية أمريكية إلى المحيط الهندي في الثالث عشر من تشرين الأول عام 1983. وكان التفسير الإيراني لها أنها لا تخدم إيران، إلا أن سقوط (286) قتيلاً من مشاة البحرية الأمريكية في بيروت وعدد من الجنود الفرنسيين وجرح (200) في الثالث والعشرين من تشرين الأول 1983، قد صنفتها الولايات المتحدة ضمن موجة هجمات ميناء (بيرل هاربر) التي وقعت في الحرب العالمية الثانية على يد القوات الجوية اليابانية. ورغم قلة الخسائر بالمقارنة مع الحالة الأولى، إلا أن الولايات المتحدة وجهت أصابع الاتهام إلى إيران مباشرة، وهي لا تنسى مثل هذه الأعمال التي تصيب قواتها. خصوصاً وأن جهاز المخابرات الإيراني بات مسؤولاً عن تدمير مبنى قيادة القوة الجوية، ودار الإذاعة والتلفزيون ومبنى الخطوط الجوية العراقية في بغداد في حزيران 1983. وكان لهذه الحوادث أبلغ الأثر في اللعبة النفطية عندما وصلت أسعار النفط إلى سبعة دولارات للبرميل بعد أن كان أربعة وثلاثين دولاراً قبل سنتين - بعد ضخ متواصل للنفط دون الاعتماد على حصص الأوبك من دول الخليج - وقلة الإنتاج النفطي في إيران والعراق المشتبكتين بقتال دام منذ ثلاث سنوات. إن ضرب حزب توده الشيوعي الإيراني، ربما ساعد العراق الذي أفرج عن عناصر الحزب الشيوعي، في تفاهم مع السوفيت لرفع الحظر عن السلاح المورّد إلى العراق - رغم استمرار حربه في أفغانستان - وهو تقارب تمكنت فيه الدبلوماسية العراقية من إقناع الدولتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي - والأولى تخوض حرباً بالنيابة ضد الثانية - لمساعدة العراق الذي بات عليه استثمار الموقف الدولي، حين صرح وزير خارجية فرنسا كلود سيشون أن فرنسا تقف بجانب العراق - بعد حادثة مقتل عدد من جنودها في بيروت في تشرين الأول 1983 - وأعلن عن موافقة وزارة الدفاع الفرنسية على إعارة العراق خمس من طائرات (السوبر اتندار) المجهزة بصواريخ (اكزوزيت) جو - سطح لتدمير الأهداف البحرية[1]. لتكتمل الصورة في تدمير منشآت النفط الإيرانية. وحرمان حكومة آية الله علي خامنئي من مبلغ الـ سبعة دولارات للبرميل الواحد لتجهيز جيشها.

وفي خطوة عراقية لإجهاض تعبئة الموجات البشرية الإيرانية على خطوط الدفاع العراقية عند الحدود الدولية - مستفيدة من حجم سكانها البالغ ثلاثة أضعاف سكان العراق - عمدت القيادة العراقية في أواخر كانون الثاني 1984 ولأول مرة عن قيام طائرة التفوق الجوي العراقية من طراز ميغ - 25 بطلعات تحليرية فوق العاصمة طهران وديزفول والأحواز وعيلام والخفاجية ودهلران ... وهي إشارة بإمكانية ضرب أي تحشدات في هذه المدن الحدودية والعاصمة طهران. واتبعتها القيادة العامة في بغداد بإنذار إلى وجوب إخلاء إحدى عشرة مدينة إيرانية - كائنة على الحدود - بإخلاء سكانها قبل ضربها بصواريخ أرض - أرض في السابع من شباط 1984. وبدت هذه التحليرات متزامنة مع وصول طائرات ميغ - 29[2] (تعاقد العراق مع السوفيت على سربين منها)، وكأنها رد على تعنت إيران واستمرارها بالحرب ضد رغبة دول مجلس الأمن الدولي دائمة العضوية. وبدت إيران وهي تشم رائحة نفط الخليج المار عبر مضيق هرمز دون أن

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 312.

(2) وصلت دفعات من (200) دبابة 55 - T، 72 - T وصواريخ سام / 6 روسية الصنع. كما وصلت من مصر (250) دبابة T-55 وطائرات Tu-16 وبدت في بداية عام 1983 وصول دبابات T-62 وT-72 وصواريخ سكود - ب، وكان ما وصلت إليه الصفقات العسكرية مع السوفيت أن تضمنت (800) دبابة T-72 ووصول طائرات MIG-29 وهي معادلة في قدرتها القتالية للطائرة الأمريكية F-16. انظر: Efriam karsh, op. cit, p. 43

تكون لها فائدة، وأن بواخرها النفطية والتجارية باتت عرضة للضربات الجوية العراقية في أبعد نقطة من عنق الخليج، وأن كل ما لديها هو الاستمرار في الحرب لكسب أرض على محافظة البصرة لأغراض سياسية يمكن أن تساوم بها العراق ودول الخليج. وتحت اسم عمليات (خيبر) وهو ما حدث في الرابع والعشرين من شباط 1984 في هجومها على قاطع الفيلق الثالث تحت قيادة اللواء الركن ماهر عبد الرشيد، حيث شهد شرق البصرة على حافات (هور الحويزة) ومنطقة (السويب) محاصرة لواء المشاة (56) بإمرة العقيد الركن محمد إبراهيم، قادت إلى سجالات عديدة وكلمات فظّة تخدش الحياء أطلقها قائد الفيلق ماهر عبد الرشيد بحق قائد الفرقة المدرعة السادسة العميد الركن جبل نجم الدين الذي لم يكن موجوداً في مقره، واستوعبها العقيد الركن إحسان محمد رشاد (رحمهُ الله) وهو المعلم الكفوء في كلية الأركان، حتى باتت كلمات قائد الفيلق (مثيرة للجدل) وعلى لسان ضباط الجيش وهم يؤدون واجبهم للدفاع عن شرف العراق وهو شرف عندما أقدم الشهيد العقيد نعمان كاظم نورس آمر الفوج الآلي في اللواء الميكانيكي الرابع والعشرين من تطهير منطقتي الصخرة والبيضة على ضفة هور الحويزة الشرقية في الثاني عشر من آذار 1984، وتطهير نصف لسان عجيرده داخل الهور - طول 20 كم وعرض 7 - 10 متر - على يد لواء القوات الخاصة (68) واستشهاد آمر اللواء العقيد الركن جاسم دون القدرة على تطهير حقل مجنون النفطي (67) كم شمال البصرة. إن قصف مدينة ديز فول - وميناء بندر خميني ومجمع البتروكيمياويات بصواريخ أرض - أرض قد أوحت إلى إيران أنها رداً على قصف مدينة البصرة في بداية شباط 1984. باتت الإستراتيجية الإيرانية واضحة المعالم وهي تسير على إخلال التوازن على محور بغداد (العاصمة) وهي مقر الحكم، وخيار الضغط على شرق البصرة لعزلها عن باقي أقسام العراق، وهو إذا ما تحقق سيجعل قطعات الفيلق الرابع في محافظتي الكوت والعمارة في صفحة الدفاع الميؤوس منه والاستسلام طوعاً.

في إيران ولكي تتجنب ضغوطات الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لوقف القتال - إرضاءً لدول الخليج النفطية التي استنزفت الكثير من عملتها الصعبة - عمدت إلى أن تكون معركة الخامس عشر من شباط 1984 في القاطع الأوسط هي (الضربة النهائية)، حيث حشدت نصف مليون مقاتل (من الحرس والمتطوعين) على جبهة (250) كم، على أمل أن يجري تنفيذها على صفحتين، الأولى تحت عنوان عمليات (والفجر / 5) بين (15 - 24 شباط) وغرضها الوصول إلى الطريق الرئيسي الذي يربط محافظتي العمارة - الكوت، ومحاصرتها ... وهو ما يعني قطع طريق بغداد - البصرة. بإدراك أن مدنها الحدودية بالعمق، إنما هي مزدحمة بالسكان على خلاف مدن العراق، وأن أوجاع القصف العراقي لمدنهم ستكلفهم كثيراً، وهو ما دعاهم للتنسيق مع أمين عام الأمم المتحدة كولد فالدهايم ليس لإيقاف الحرب، وإنما الموافقة على عدم قصف مدن الطرف الآخر في نهاية شهر حزيران 1984 وهي ليست أكثر من ستر لتحشدات إيرانية في مدن الأحواز وديز فول لاحتلال مدينة البصرة[1]. وهو ما أقلق دول الخليج النفطية - وخاصة الكويت التي لا تبعد حقول نفطها أكثر من خمسين كيلو متراً - حيث استوعب حكامها طموحات إيران في الساحل الشرقي للخليج وهي وصية (رضا خان) لابنه (محمد رضا خان) عام 1941. وخيارهم أن العراق العربي هو من يمثل إستراتيجية جزيرة العرب، والحارس الحقيقي لبوابة العرب الشرقية، وقادت في المحصلة إلى ترويد جهاز الاستخبارات العراقي ـ الموجود في كل دول الخليج ـ بمعلومات تفصيلية عن أي معلومة تخص إيران، وهو ما كشف عنها وزير الخارجية

---

(1) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 28 حزيران 1984.

العراقي (طارق عزيز) للصحفية (حميدة نعنع)، عندما أشار إلى أن العديد من الدول العربية باتت تقدم لنا المعلومات الجيدة، بل شمل ذلك حتى الدول الإسلامية. ولكن دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، واليابان، كان الكلام عن مساعدتها للعراق مبالغ بها كثيراً[1]. ولكن دولاً عربية على خصومة مع العراق، منذ بداية الحرب، قد استمرت في تعاونها مع إيران[2]. واستثمرها العراق بفطنه لإحراجها أمام المجتمع الدولي عند ما حطت ثلاث طائرات إيرانية هاربة في المطارات العراقية في شهر أيلول 1984، وكانت واحدة للركاب، وأخرى للمعارضة الإيرانية، والثالثة طائرة مقاتلة من نوع فانتوم F-4، وركابها لم يكتموا بما لديهم من معلومات للاستخبارات العراقية وكانت عن طيب خاطر[3]. وقد هيأت القيادة العراقية لإحباط هجوم شنتهُ القوات الإيرانية في الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول 1984 على قاطع سيف سعد قامت به الفرقة الإيرانية الرابعة والثمانين (جيش نظامي). وقيام قيادة الحرس الجمهوري باحتواء الهجوم الإيراني الذي توغل مسافة أكثر من عشرين كيلو متراً داخل الأراضي العراقية قبل تراجعهم[4].

اختارت إيران حلفاءها في سورية وليبيا وكوريا الشمالية لاستلام (500) دبابة T-55 وT-62 ومدفعية ثقيلة وأسلحة مقاومة للطائرات وصواريخ ضد الدبابات ابتداءاً من عام 1982. وفي عام 1984 وصلتها الأدوات الاحتياطية للدبابات ستوريون وجفتن البريطانية. كما وصلتها أدوات احتياطية لطائرات F-4، F-5 من إسرائيل وبسبب حراجة موقفها في الحرب قامت الصين بشحن عجلات مدرعة عن طريق الجو عام 1984. أما دول مثل الأرجنتين، وجنوب أفريقيا، والباكستان وسويسرا، فقد باتت مساعداتهم لإيران من أجل كسب المال، وهي مستعدة لشحن تجهيزات عسكرية إلى العراق إذا ما طلب ذلك، ولكن بسعر مضاعف كما روّجتها لإيران[5]. كان الشعور العام في إيران ورغم الخسائر البشرية، أنهم سيكونون يوماً في كربلاء والنجف المقدستين لأداء مراسم الزيارة، ولعلها واحدة من دوافع القيادة السياسية الإيرانية التي ركبّت عليها أحلام أحياء إمبراطورية إسلامية، كان العراق قبل ظهور الإسلام جزءاً منها، وكانت بلاد فارس بعد الإسلام جزءاً من إمبراطورية عربية قاعدتها العراق. ولكن إيران بعد الثورة نظمت نفسها لتصدير الثورة الإسلامية للدول الإسلامية والعربية، وأولها العراق عبر استمرار الحرب التي مضى عليها أربع سنوات. اتخذ مجلس الدفاع الأعلى الإيراني قراراً في بداية آذار عام 1985 بالتخلي عن إستراتيجية صولة الموجات البشرية Frontal human – wave assaults التي أرهقت قوات البسيج (المتطوعين) والحرس الثوري بكثرة الخسائر في الميدان. ويذكر الدكتور كرش في حديثه عن معارك شرق البصرة في شباط 1984، أن أعداداً من الصبية بأعمار بين (12 – 18) سنة تركوا زوارقهم في هور الحويزة قبل وصولهم إلى حقل (مجنون) بسبب شدة نيران المروحيات المسلحة، والرشاشات المفتوحة على بقع الأرض اليابسة داخل الهور وكذلك الأسلاك المكهربة في القنوات المائية، لتصل الخسائر إلى ما يقارب (3000) من الصبية الذين دفنوا في مقابر جماعية[6]. أما الحرس الثوري الذي باتت لديه وزارة خاصة به، فقد نظم نفسهُ في عشرة فرق عسكرية مستندة

---

(1) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 87

(2) انظر المقابلة التي أجرتها الصحفية حميدة نعنع مع السيد طارق عزيز في 28 حزيران 1984.

(3) صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (15 – 26) أيلول 1984.

(4) Efraim Karsh, op. cit, p. 44.

(5) Ibid, p. 45.

(6) Efraim Karsh, op. cit, p. 42

بوحدات من الدبابات والمدفعية وأسلحة الدفاع الجوي وباتت قيادتهُ تفكر بالحرب النظامية[1]. وقد يسأل القارئ عن تعبئة صبية الرواقم الجبلية التي هي الأخرى أربكت حسابات القيادات العراقية في الميدان، فقد بات وجودها محصوراً في كردستان العراق (منطقة حاج عمران وبنجوين) وقد اضمحلت بعد احتلال منطقتي الصدور والدراجي في القاطع الأوسط، وعدم وجودها في شرق البصرة وهور الحويزة. ويظهر أن احتلال حقل مجنون النفطي كان في صلب تفكير القيادة السياسية الإيرانية للاستحواذ عليه - باعتباره داخل هور الحويزة - طالما استهدف العراق منشآته النفطية في جزيرة خرج. وهو ما طالبت به إيران بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003.

كانت أوامر المرشد الأعلى (الإمام الخميني) لوزارة الحرس الثوري ووزارة الدفاع أن تجري العمليات العسكرية بتنسيق بين الطرفين، إلا أن الدلائل التي ظهرت خلال أربع سنوات، كشفت عن وجود ضعف في تنسيق نيران الجيش الإيراني والحرس الثوري في الحرب النظامية، وظهرت جليّة عندما اختارت إيران هور الحويزه لمعركتها الكبيرة في الخامس عشر من آذار 1985، واحتلت لسان (عجيرده) الترابي وسط هور الحويزة الذي يشرف على حقل مجنون النفطي الشمالي، ولسان (هويدي) الذي يربط ناحية همايون ويؤدي إلى حقل مجنون الجنوبي. وكان باعتقاد مجلس الدفاع الإيراني أن الوصول إلى الشارع العام القرنة - العزير[2] سيمنع أي تعزيزات لقاطع الاختراق، وهو صحيح من الناحية النظرية كما هو صحيح أن لا مجال للمناورة بالأسلحة الثقيلة لقرب الهور من الطريق العام بصرة - عمارة. ولكن ما غاب على القيادة الإيرانية من معلومات هو أن في جنوب قاطع الاختراق تتواجد الفرقة المدرعة السادسة بقيادة العميد الركن إياد فتيح الراوي وفي شمال قاطع الاختراق تمركزت الفرقة المدرعة العاشرة بقيادة العميد الركن صبيح عمران الطرفة. أكدّت معلومات الاستخبارات العراقية وهي دقيقة بوجود ما يقارب (250) ألف مقاتل في الجانب البعيد من هور الحويزة بضمنهم اللواء المظلي (55). ودعت الرئيس صدام حسين إلى تكليف وزير الدفاع عدنان خير الله لإدارتها على أن يكون قائدا الفيلقين الثالث والرابع كمستشارين لهُ. وعزز الرتل الشمالي (بقيادة صبيح عمران طرفة) باللواء المدرع العاشر بأمرة العقيد الركن إبراهيم عبد الستار، وظهور فوج طوارئ (حرس الرئيس صدام حسين) وهي إشارة لحضوره المعركة ولواء المشاة (702) بأمرة العقيد الركن أزهر سعد الله، كاحتياط عند الحاجة.

حددت منطقة (الروطه) وكأنها الهدف المركزي لرتليّ الشمال والجنوب. ويذكر المقدم الركن رعد الحمداني - فريق ركن متقاعد حرس جمهوري - وهو بمنصب آمر كتيبة دبابات الحمزة من اللواء الأول حرس جمهوري الذي كان بإمرة العقيد الركن أحمد إبراهيم حماش - صاحب قرار شجاع - أنه وبالتعاون مع الفوج الميكانيكي السادس عشر أنجزا احتلال أهداف اللواء عند نهير مطيوي على بعد - 5 كم - وأسر أثني عشر جندياً من بينهم ضابطان برتبة ملازم ونقيب وتبيّن أنهما من اللواء المظلي (55)[3].

---

(1) Ibid, p. 47

(2) تقول مصادر يهودية قديمة إلى أن ضريح النبي (عزرا) في منطقة العزير، على الضفة اليمنى لنهر دجلة في منتصف الطريق بين القرنة والعمارة وله أتباع ويتمتع أصحاب هذا الاعتقاد بمواقع مسؤولية في إسرائيل ويشتركون في صياغة الكثير من القرارات التي تتعلق بالعراق وإيران. انظر: إبراهيم الشمري، المراقبة التعبوية للعدو المصدر السابق، ص 33.

(3) تقرير مديرية الاستخبارات العسكرية ش / 5 الصادر في 25 آذار 1985.

ويذكر مراسل صحيفة الجمهورية البغدادية الذي كان يرافق اللواء المدرع العاشر العراقي، أنهُ شاهد من أحد مراصد المدفعية كيف ساد الهرج والمرج جزءاً من منطقة الحرق التي تجاوزت الـ (60) كم. كما شاهد نيران (160) مدفعاً ثقيلاً وطائرات الإسناد الجوي القريب وهي تمطر أهدافاً لتجمعات إيرانية حول منطقة (الروطة). فيما أشار أحد تقارير طياري الموحيات المسلحة حالة الصبية والجنود الإيرانيين وهم يركضون باتجاه مياه هور الحويزة للحاق بآلاف الزوارق المحملة بالجرحى ومنهم من يرفع يديه للاستسلام عند انبلاج فجر الثامن عشر من آذار عام 1985م. أما الأسير النقيب من اللواء المظلي (55)، - وهو لا يزال في البصرة لغرض مزيد من المعلومات، فقد قال إن عمليات (بدر) وهي تسمية إيرانية، فيما هي معركة (تاج المعارك) في العراق، أنه عبر هور الحويزة ما يقارب الـ (5000) زورق، معظمها من صنع محلي وأخرى تم استيرادها من الخارج وأن عناصر اللواء المظلي الذين قاتلوا قبل أربع سنوات ليسوا هم الآن، وبات العديد من جنوده يحتاجون إلى مزيد من التدريب لصغر سنهم"[1].

استمرت المعركة لمدة ثلاثة أيام بلياليها وفيها يشير الدكتور كرش أن إيران خسرت ما يقارب (15000) من جنودها، وأكثر من (5) أطنان من التجهيزات العسكرية، بهدف مقصود يفصل فيه العراق إلى جزئين[2]. ولكن ليس قبل معانقة حميمة لرجال الرتلين الجنوبي والشمالي العراقيّين عند أكواخ قرية الروطة شرق نهر دجلة، وهي لحظة مؤثرة رسمها المقاتلون دفاعاً عن أرض العراق. وفي إيران، وبدلاً من اتباع الحكمة والتبصر بالعواقب اللاحقة، عمدت إلى قصف بغداد بالصواريخ من طراز (سكود - ب) وقد أصابت أحد أحياء بغداد ومستشفى بعد أسبوع واحد من الانتكاسة المرة التي جربها الحرس الثوري في حربه النظامية. وعندها شن العراق حملة عنيفة بسلاحه الجوي طائرات الميراج F-1 والميغ - 25 والصواريخ طالت مدن طهران، تبريز، أصفهان، بوشهر وهي ما أفزعت سكان مدن إيران بالعمق، وخاصة سكان طهران الذين لجأوا إلى الجبال القريبة تحاشياً للإصابات. وكان ذروة ذلك القصف الثقيل في الثالث من حزيران عام 1985م عندما قامت ثلاث وسبعون طائرة عراقية بمهاجمة العاصمة طهران للمرة الثالثة، وجزيرة خرج، ومجمع البتروكيمياويات في (بندر خميني) ومعسكر خانة الإيراني، وشكلت ورقة ضغط على الإمام الخميني ورئيس الجمهورية علي خامنئي من عدم جدوى الحرب التي أرهقت أطفال وصبية إيران عموماً، ولكنها أخفت عملاً انتقامياً ضد طياري سلاح الجو بعد احتلال العراق عام 2003. وعن هذه المعركة، أدركت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية في الحادي والثلاثين من آذار 1985، لإثبات أن الصراع العربي الإسرائيلي ليس الصراع الوحيد في الشرق الأوسط، وأن تورط الجيش العراقي في الحرب يقلل من الضغوط على إسرائيل. وفي هذه الحالة فالضرورة تقتضي دعم الجيش الإيراني وهو في ساعة امتحان، وأن مبيعاتها من السلاح لإيران بلغت مئات الملايين من الدولارات[3]. إلا أن مجلس الدفاع الإيراني، وقائد الحرس الثوري محسن رضائي ووزير الدفاع لم يكونوا مستعدين لمجازفة جديدة في القطاعين الأوسط والجنوبي بعد انتهاء معركة هور الحويزة، على الأقل في الأشهر المتبقية من عام 1985، باستثناء ما يحفظ ماء الوجه أمام الشعوب الإيرانية وقائد الثورة، عندما استغلوا الورقة الكردية في القطاع الشمالي - بمعاونة زمرة من الأكراد المرتدين عن وطنهم ودينهم - في منتصف تموز 1985 في منطقة سيد كان - كوشيته، ولم يكن لها مردود استراتيجي على سير الحرب. إلا بما يعزز من نظرة

---

(1) المصدر نفسهُ.

(2) Efriam Karsh, op. Cit, p. 47

(3) إبراهيم الشمري، المراقبة التعبوية، المصدر السابق، ص 35.

العرب في العراق باتجاه (جيب للتمرد) قاطن في كردستان، كان سبباً لمزيد من الآلام لأبناء العرب (السنة والشيعة) تحت ذرائع غير مقبولة منها (أن الحكم الذاتي للأكراد ناقص) وهو ما لم يجدهُ نظرائهم الكرد من حقوق في كل البلدان المجاورة على الإطلاق. ولعل التعويضات المجزية للأكراد[1] الساكنين في القرى الحدودية مع إيران (قبل ترحيلهم) عام 1974 قد خلقت مناخاً غير مريح في أوساط العرب (السنة والشيعة) وهم يجدون الكردي العراقي بدون واجبات يؤديها ويعيش في ظل حياة رغدة بالمقارنة معهم، وهم لهم قرى حدودية في العمارة وديالى لم تعوضهم حكومة البعث عن ما حل بهم من شظف العيش، وإيران تقطع مياه الأنهار عن مزروعاتهم التي جفت وماشيتهم التي عطشت، وأجبروا على النزوح قسراً. ولكن الطروحات عن تعويضات قد فات أوانها والعراق في حالة حرب ومديونية لدول الخليج النفطية، وهو ما دفع المملكة العربية السعودية لأن تقوم بعملية تصدير من نفطها لحساب العراق قبل إكمال مشروع مد أنابيب النفط العراقي إلى ميناء (ينبع) السعودي في شهر تشرين الأول 1985[2]. وكان كرم الملك السعودي فهد أن أعطى توجيهات بتجهيز ناقلات النفط التي تحمل النفط العراقي بأسبقية على غيرها في الوقت الذي كانت ليبيا وسورية تعاضدان إيران في حربها ضد العراق. وكان الأخ العقيد معمر القذافي الذي لم يكتف بإرسال صواريخه لإجهاض حركة القومية العربية في العراق ـ وهو خليفة عبد الناصر ـ بل أرسل رسالة مفتوحة إلى الملك فهد بن عبد العزيز ملك السعودية وعدد من أمراء الخليج يخبرهم أن الواجب الإسلامي – وليس العربي – يُحتم عليهم التحالف مع مسلمي إيران في هذه المجابهة بدلاً من مقاتلتهم نيابة عن أمريكا[3]. وهو ما عدّتهُ السعودية وجيرانها ليس تدخلاً واتهاماً يصدر من القذافي، بل روّجت لهُ الصحف الخليجية لاحقاً بعواهن الكلام الذي طالما يصدر من زعيم دولة تبعد آلاف الأميال عن منطقة النزاع. وتأيد كلام الصحف الخليجية عندما وجه الرئيس الليبي مبعوثيه إلى دول أوروبا بهدف حظر تزويد العراق بأي نوع من الذخيرة مقابل إمدادها بالنفط الليبي[4]. وقرض لإيران بمبلغ مليار دولار لشراء الذخيرة من بلدان أمريكا الجنوبية، تتكفل بنقلها طائرات حمل سورية إلى إيران.

أعطت إيران تسهيلات في سوق النفط الدولية، وتشجيع شركات النقل البحري العالمية على التعامل معها – دخلت إسرائيل على الخط لتحسين التجهيزات العسكرية الإيرانية – وكان من بينها شركات ألمانية غربية ويابانية، وهما من وفر معظم ملابس الغوص والقوارب وتجهيزات الجسور العائمة، وقد استخدم قسماً منها في معركة هور الحويزة، فيما نقلت القسم المتبقي من الزوارق إلى مناطق نهر الكارون وترعة بهمشير بين عبادان والفاو بداية عام 1986[5]، وهو ما أكدهُ الأسير النقيب من اللواء المظلي (55) في معركة هور الحويزة في آذار 1985 خلال استنطاقه الطويل.

---

(1) إبراهيم الشمري، المراقبة التعبوية، المصدر السابق، ص 37.

(2) صحيفة عكاظ السعودية الصادرة في 23 تشرين الأول 1985.

(3) إبراهيم الشمري، المراقبة التعبوية، المصدر السابق، ص 76.

(4) صحيفة لوبوان الفرنسية الصادرة بتاريخ 20 تشرين الأول 1985.

(5) إبراهيم الشمري، المراقبة التعبوية، المصدر السابق، ص 23 – 24.

ز. مدينة الفاو نقطة تحوّل في الحرب عام 1986

شكل مقر الفيلق السادس في قضاء قلعة صالح (جنوب العمارة) بقيادة الفريق الركن سلطان هاشم أحمد عام 1985 – وهو أحد رموز العسكرية العراقية، والقائد الميداني الذي تميّز بدماثة الخلق (المروءة والشهامة والشجاعة)، وكانت معظم المعارك تنتهي بنتيجة إيجابية على يديه. كما شكل مقر الفيلق السابع جنوب البصرة بقيادة الفريق الركن شوكت أحمد عطا ليكون مسؤولاً عن قاطع شط العرب بحدود مسؤولية من نهر أبو فلوس شمالاً وحتى رأس البيشة على ساحل الخليج العربي جنوباً وامتداده البالغ (96) كم إلى ساحل خور عبد الله. وفي العمق فإن الفيلق مسؤول عن ميناء أم قصر – ميناء العراق الوحيد المطل على الخليج العربي (50 كم غرب الفاو) – ومنطقة خور الزبير في الغرب[1].

قسم قاطع مسؤولية الفيلق السابع إلى جزئين، الجزء الشمالي لفرقة المشاة الخامسة عشرة بقيادة العميد الركن قيس محمد علي ومسؤليته (39) كم، فيما كان في الجزء الجنوبي فرقة المشاة السادسة والعشرون بقيادة العميد الركن ماجد محمد حسين ومسؤوليه (57) كم. شط العرب هو الفاصل بين الدولتين، والجيشين (الإيراني والعراقي)، ولعل وجود ثلاث جزر في وسط شط العرب. جزيرة أم الرصاص، وجزيرة أم الجبابي وجزيرة الكطعه، وكلها ضمن قاطع الفرقة الشمالي قد شكلت مسؤولية إضافية على قائد الفرقة الخامسة عشرة، كما أن عليه المحافظة على الأرض الحيوية[2] جنوب قضاء أبو الخصيب. إن نقطة الضعف على الأرض هي وجود أربعة ألوية مشاة ضمن قاطع الفيلق السابع على طول امتداد قاطع شط العرب هي: لواء المشاة ة(104) ولواء المشاة (802) في قاطع الفرقة الخامسة عشرة، ولواء المشاة (111) ولواء المشاة (110) في قاطع الفرقة السادسة والعشرين. ولعل تفسير ذلك يعود إلى أيام الحرب الأولى عندما كانت مدينة المحمرة بيد القوات العراقية، وكانت عامل اطمئنان للقوات العراقية المدافعة عن شط العرب، كما أن ثقل المعارك في شرق البصرة، وهور الحويزة، ومناطق سيف سعد والصدور والدراجي (في القاطع الأوسط) قد أوحت للقيادة العامة ومديرية الاستخبارات العسكرية إلى ضعف إمكانيات القوات الإيرانية عبور شط العرب الذي يتراوح عرضه بين (200 – 800) متر خصوصاً بعد معركة هور الحويزة في آذار 1985.

كانت الدلائل للتعرض الإيراني عبر شط العرب موجودة في استخبارات مقر الفيلق السابع[3]. وكان أبرزها استنطاق اثنين من وحدة الضفادع البشرية الإيرانية قبل أسبوع واحد من التعرض. إلا أن المشكلة كانت في تقدير مدير شعبة إيران الجديد الذي تشبث أن الهجوم الرئيسي سيكون في قاطع الفيلق السادس أي عبر هور الحويزة، وترتب على

---

(1) في غرب البصرة، يوجد شريط بساتين محاذي لشط العرب بعمق يتراوح بين 2 – 3 كم. الأرض ما بين شط العرب وخور الزبير مكشوفة بدون عوارض. الأرض في قاطع الفيلق السابع مكشوفة بدون عوارض، طينية سبخة تكثر فيها أحواض الأملاح، ولا تصلح لحركة الدبابات والعجلات إلا على الطرق الترابية الضيقة والمحدودة. عرض المنطقة ما بين الفاو وخور الزبير (40) كم وتضيق شمالاً لتصبح ما بين الأرض الحيوية (قضاء أبو الخصيب) وشمال خور الزبير حوالي (22) كم. وفيها تصبح دفاعات الفيلق في خطر.

(2) الأرض الحيوية: الأرض التي إذا ما احتلها العدو يصبح الدفاع عنها صعباً.

(3) كانت هناك عملية تحسين مراسي الزوارق، كما ظهر استطلاع جوي واستطلاع مجموعة من الضفادع البشرية، وتحسين دكات الرمي للدبابات في الضفة البعيدة. كما ظهرت مجموعة استطلاع في المحمرة يقودها رجل دين.

ذلك أن جهداً كبيراً من ألوية (المشاة والميكانيكية والدروع) قد أخلت مواضعها في ذلك القاطع دون شط العرب، وقادت القيادة العامة إلى إصدار أمر لأن يكون قائد الفيلق السابع رديفاً لقائد الفيلق السادس.

وفي الجانب الإيراني، فإن ما أغرت مجلس الدفاع الأعلى هو أنها أرادت تنفيذ تعرض مباغت بعد تنحية مدير شعبة إيران السابق العميد الركن وفيق السامرائي في العراق بآخر - أقل خبرة وتجربة - وقد هيأت أمامة وفرة من وحدات المتطوعين والزوارق (في الضفة البعيدة من هور الحويزة). كما أخفت عدداً كبيراً من الزوارق في قاطع الفاو (في ترعة نهر بهمشير في العمق). كما أن فصل الشتاء وسقوط الأمطار جنوب البصرة سيجعل حركة الدبابات وناقلات الأشخاص المدرعة مستحيلة كون تربتها طينية سبخة إسفنجية وفي وسطها (برك ملحية) التي شكلت أحواضاً لجمع الملح. ولعل قوة الإغراء الإيراني تكمن في قلة القطعات المدافعة وخاصة اللواء (111) على جبهة طولها إحدى وعشرون كيلو متراً. وأن احتلال الفاو سيقوي من موقفها باتجاه دول الخليج وخاصة الكويت التي عاضدت العراق مالياً، كما هي فرصة لإيران كي تتمكن من خلق دولة للمعارضة في ذلك الجزء، خصوصاً بوجود ميناء أم قصر - 50 كم في غرب الفاو - ووجود قاعدة جوية في الشعيبة، ومطار دولي، والأهم هو وجود حقول النفط في البصرة التي طمعت به بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى، وخلال غزوها الثاني المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003م.

حشدت أكثر من (100.000) مقاتل (خمسة فرق من الجيش النظامي) و(50.000) من الحرس الثوري والمتطوعين تحت اسم عمليات والفجر / 8. وكان الهدف هو عزل البصرة من الشمال والجنوب، كما ذكر الدكتور كرش، الذي أضاف أن اختيار يوم ممطر وساعة قبل منتصف الليل من يوم التاسع من شباط 1986 كان ملائماً للقوات الإيرانية التي شملت قاطعي الفيلق الثالث (الكشك البصري) شمالاً والفيلق السابع (ميناء الفاو) جنوباً"[1]. فشلت القوات الإيرانية في احتلال كشك البصري، والشلامجة، فيما نجحت في جزيرة أم الرصاص قاطع لواء المشاة (104) بأمرة العقيد جواد روحي الدايني في قاطع فرقة المشاة الخامسة عشرة. كما نجحت في قاطع لواء المشاة (111) قاطع الفرقة السادسة والعشرون حيث تبين في فجر التاسع من شباط أن القوات الإيرانية التي عبرت شط العرب قد تمكنت من السيطرة على مقر اللواء (111)، وهي في اندفاع كبير باتجاه مقر قيادة الفرقة السادسة والعشرين التي تخلت عنه إلى موضع بديل آخر في الساعات الحرجة. إن تشبث مدير الاستخبارات العسكرية العامة ومدير شعبة إيران بأن ما جرى في الفاو ما هو إلا هجوم ثانوي، قد عقد من الموقف التعبوي والعملياتي، في عدم إرسال القطعات المدرعة ـ الموجودة كاحتياط في قاطع الفيلق السادس - على وجه السرعة - 125 كم - لوقف تمدد القوات الإيرانية شمالاً وغرباً. وهو ما دفع القيادة العامة للقوات المسلحة إلى إرسال تشكيلات الحرس الجمهوري الموجودة في بغداد بكل المتيسر لديها من وسائط النقل[2]، بما فيها طائرات النقل العسكري والمدني لنقل لوائي القوات الخاصة الثالث حرس جمهوري بأمرة العقيد الركن (حمد الحمود)، ولواء القوات الخاصة السادس والستون بأمرة العقيد الركن (بارق عبد الله الحاج حنطة) الذي كلف لاستعادة قاطع فوج وصلت إليه أقدام جنود الجيش الإيراني في قاطع جزيرة أم الرصاص. والواقع أن آمر اللواء (بارق) الذي التقى قائد الفرقة الخامسة عشرة قيس محمد علي، كان في معنوية عالية، وقد قال بوضوح إذا ما أوصلتموني إلى الجزيرة فكونوا على يقين بعون الله

---

(1) خصصت ناقلات لدبابات للواء المدرع العاشر، ونقل لواء المشاة الرابع حرس جمهوري بالطائرات، وخصص قطار لنقل اللواء المدرع الأول حرس جموري.

(2) تقرير رئاسة أركان الجيش العراقي 10 شباط 1986.

سأتمكن من استعادتها وأرجو منك أيها القائد أن لا تقلق، وهو ما فعلهُ هو وعناصر لوائه الذين كانوا بمستوى المسؤولية في الحادي عشر من شباط. سقط مقر الفرقة السادسة والعشرين ليلة الثاني عشر من شباط 1986 في منطقة المملحة. وأفادت تقارير عن اندفاعات معادية باتجاه أم قصر وساحل خور عبد الله، فيما كانت حركة السابلة على الطرق الثلاثة المؤدية[1] إلى الفاو مزدحمة ما بين عجلات لنقل جنود المشاة وحركة الدبابات وناقلات الأشخاص المدرعة في يوم شديد المطر وأرض العمليات العسكرية الطينية لا تعطي فرصة للقادة - سعدي طعمة عباس، وهشام صباح الفخري، وماهر عبد الرشيد - الذين كلفهم الرئيس صدام حسين لاستعادة مدينة الفاو. ويذكر الكاتب الإنكليزي كرش، أن الخسائر بين الطرفين في الأربعة أيام الأولى على أرض الفاو قد بلغت (10.000) من الجانب العراقي و(30.000) من الجانب الإيراني[2] وأن ما قامت به إيران قد خدم العراق، الذي صدم دول الخليج والعالم الغربي لاعتبارات استمرار تدفق النفط عبر مضيق هرمز، وهو ما يعني أن العالم الغربي سيتدخل تحت غطاء حماية ناقلات النفط وأنظمة دول الخليج من خطر سقوط أي منهما (لاعتبارات طائفية).

بدت استغاثة آمر كتيبة استطلاع الفيلق السابع مسموعة عبر الجهاز اللاسلكي وهو في منطقة رأس البيشة (آخر بقعة في البر العراقي) على الخليج العربي، ورغم أن آمر الكتيبة تشبث بالأمل للوصول إليه وهو يقاتل بعناد وشجاعة، إلا أن ذلك لم يحصل من أي من الأرتال الثلاثة. الشمالي: كان عليه الفرقة المدرعة السادسة، والفرقة الميكانيكية الخامسة وبقايا الفرقة السادسة والعشرين. أما المحور الوسطي، فكان عليه اللواء المدرع العاشر (حرس جمهوري) وبعض وحدات اللواء الأول (حرس جمهوري)، واللواء الرابع حرس جمهوري واللواء الثالث (قوات خاصة)، إضافة للفرقتين الثانية والرابعة. فيما استوعب المحور الساحلي قوات من اللواء الأول حرس جمهوري، وقسم من وحدات اللواء الثاني حرس جمهوري. إلا أن كل الأرتال الثلاثة قد توقفت بسبب كثافة النيران وعناد ألوية الحرس الثوري للدفاع عن بقعة الفاو. الخريطة رقم (11).

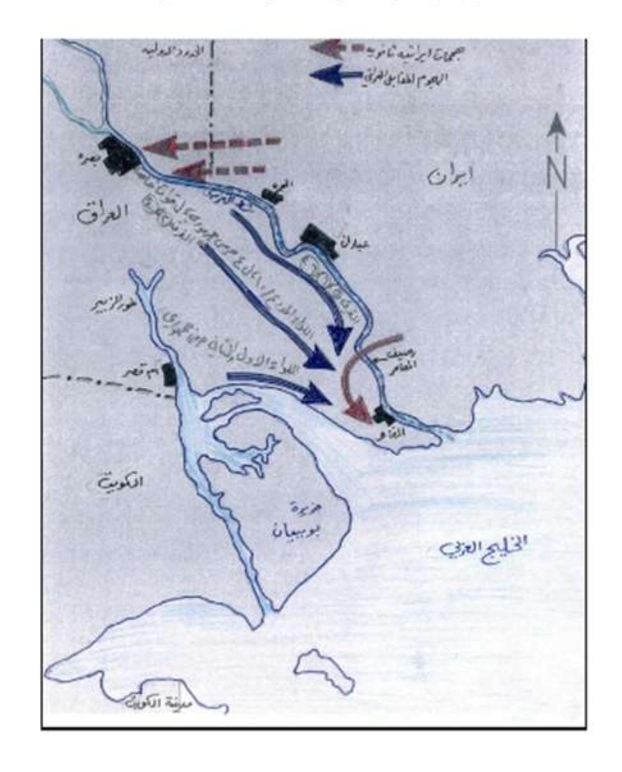
---

(1) الطريق الشمالي بموازاة شط العرب، والطريق الاستراتيجي في الوسط، والطريق الساحلي الذي يؤدي إلى خور عبد الله. خصص الطريق الاستراتيجي للألوية المدرعة، فيما تقدمت البقية على الطريقين الشمالي والساحلي.

(2) Efriam Karsh, op. Cit, p. 48

الخريطة رقم (11)

الهجوم المقابل العراقي على قاطع الاختراق في الفاو شباط 1986م



كانت رخاوة الأرض الطينية في الفاو أحد أهم الأسباب في العمليات العسكرية المضادة، فهي التي حددت حركة العجلات المدرعة على طرق محدودة، وحتى رجال المشاة. كما هي خيبت صدمة القذوفات للمدفعية والصواريخ ومع أن زوارق البحرية العراقية قد تمكنت من إغراق تسعة وعشرين هدفاً داخل مياه العراق الإقليمية، إلا أن سلاح الجو العراقي هو من قام بعمليات تجريد واسعة (بهدف عزل القطعات العابرة لشط العرب عن القطعات المعقبة). ويذكر أحد ضباط مقر فرقة المشاة الخامسة عشرة، أنهُ تلقى بلاغاً من استخبارات مقر الفيلق السابع في الرابع عشر من شباط 1986، بسقوط طائرة عراقية من طراز (MIG – 23) غرب شط العرب، وأن طيارها هبط بمظلته على الأرض العراقية. وبعد بحث متواصل عثرت مفارز استخبارات الفرقة على نقيب طيار على قيد الحياة، وظهر أن اسمهُ (سيف الدين ناصر) ولكن بعد مرور سبعة عشر عاماً (أي بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003) ظهر اسم سيف الدين ناصر في قوائم الأسرى العراقيين لدى القوات الأمريكية وهو برتبة لواء. ويظهر من سير العمليات الجوية ليوم الرابع عشر من شباط أن هناك نقيب طيار إيراني قد أسقطت طائرته أيضاً، ولكنه سقط في أراضينا وفي استنطاق لقائد الطائرة المقاتلة الإيرانية وهي من طراز F-5 برتبة نقيب – إشارة إلى أن الموجة الأولى التي عبرت شط العرب قد بلغت (50.000) وأن هناك ما يقارب (1500) أسير عراقي وقعوا في الأسر ليلة 12/ 13 شباط. أما عن خسائرهم، فقد أشار إلى أنها جسيمة كما سمع، ولكن هذه المرة لن ينسحبوا مهما كانت الخسائر. ولأجل التقليل من ضغط نيران المدفعية العراقية – والصواريخ وسلاح الجو، عمدت رئاسة الأركان الإيرانية إلى فتح جبهة جديدة في القاطع الشمالي يوم الخامس والعشرين من شباط في الاتجاه المعاكس تماماً. ولتبديد الجهد الإيراني المتشبث بقوة في الفاو، أصدرت القيادة العراقية توجيهات مهمة لقادة الفيالق العراقية السبعة تمخض عنها استعادة الفيلق الأول مواضع لواء المشاة (504) من الجيش الإيراني، وتمكن الفليق الرابع من استعادة أجزاء من منطقة الشرهاني، وجزء من مواضع الفكه ومنطقة نهر دويريج. وكان الفيلق الثاني، قد استجاب هو الآخر لاستعادة عدد من الرواقم الجبلية في قاطع حران.

ح. ضربة عراقية ناجحة في مهران أيار / مايو 1986م ... ولكن

أيقنت الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بأن الطرفين الإيراني والعراقي قد استنزفا قوتهما، وأن مطلب العراق بوقف الحرب لم يعد مطروحاً في أواخر آذار 1986 طالما أن مدينة الفاو العراقية بيد القوات الإيرانية. إن مساحة الأرض (8 × 14) كم التي احتلتها إيران على ضفة شط العرب الغربية قد أوحت لها أنها كسبت الحرب، وما عليها إلا أن تقطع طريق الإمداد من شمال البصرة لتجعل قوات الفيلقين الثالث والسابع (250.000) مقاتل في سجلات الأسرى. لم يجد الجانب العراقي من وسيلة بعد تمكن الفيلقين الأول والخامس في الشمال (كركوك والموصل) من استعادة الرواقم الجبلية في منطقة بنجوين وحاج عمران وجبل كردكو (المجاور لجبل كردمند)، إلا أن يخطط لعمل عسكري كبير يلوي به ذراع الطرف الإيراني على الأرض، ولكن ليس قبل تحميلهُ عبئاً وجهداً إضافياً، عندما استخدم ذراعهُ الجوي في تدمير مصافي النفط في أصفهان، وتدمير جسر (قطوره) الذي يربط إيران بتركيا، وجسر (القطار) الذي يربط إيران بالاتحاد السوفيتي. أما في قاطع الاختراق الفاو، فقد اقتنعت القيادة العامة للقوات المسلحة بمهمة الدفاع، وسلمت ذلك إلى قائد الفيلق الجديد الفريق الركن ماهر عبد الرشيد، الذي بات تواقاً لتحقيق أي إنجاز جديد في حرب جديدة لا تصلح معها

الحرب النظامية تماماً، وإنما بمجموعات تقدر بين فصيل وسرية (36 – 100) جندي لتقضم (عقدة) وهي تعبير عن عقد المواصلات التي تحيط بالأحواض والبرك المالحة، التي لا تسمح طبيعة الأرض الطينية اللزجة خارج الطرق الترابية من اجتيازها. وصار الحديث عن صرفيات كبيرة لأسلحة المدفعية والصواريخ وذخائر الدبابات دون فائدة بعد استعادة العقدتين (15 – 16)، بسبب أن انفجار أي قنبرة هاون أو مدفعية في أرض الفاو الطينية قد لا تؤثر على إصابة مجموعة جنود وهم على بعد عشرة أمتار. وهو ما تطلب إلى أن يبذل الجهد الهندسي للفيلق والدولة جهداً في إنشاء طرق جديدة متشعبة غايتها تستوعب انفتاح ألوية مدرعة وميكانيكية ومشاة وتكون جاهزة للهجوم المقابل العراقي في الوقت المناسب.

ولعل من المناسب والحديث في القيادة العامة عن تحرير الفاو، أن تجري عمليات توسيع قوات الحرس الجمهوري – استحداث تشكيلات جديدة مدرعة وآلية ومغاوير[1] – وتحوير ألوية مشاة ومدرعات للتدريب على ميدان مشابه لقاطع الاختراق في الفاو. وبنظرة إستراتيجية، وجدت القيادة العامة أن الظروف السائدة بعد معركة الفاو قد تعطيها الفرصة للتشبث بمدينة إيرانية بدلاً من الفاو تكون أساساً للمقايضة السياسية إذا ما فرض وقف إطلاق للنار على العراق بقرار يصدرهُ مجلس الأمن الدولي بصورة مفاجئة، وهو ما كانت تريدهُ إيران بصوت خافت بالتنسيق مع السوفييت والصين والأمين العام للأمم المتحدة ديكويلار.

في واحدة من مفردات الحرب عام 1986م، وبعد أن خسر الفيلق السابع العراقي مدينة الفاو في شباط من نفس العام، انصبّ تفكير القيادة العامة للقوات المسلحة إلى إحراج القيادة الإيرانية، وذلك عن طريق احتلال مدينة إيرانية مقابل مدينة الفاو. ولتنفيذ الغرض أعلاه، فقد جرى الإيعاز إلى اللواء المدرع السبعين – من الفرقة المدرعة السابعة عشرة – بإمرة العقيد الركن عبد الأمير خزعل الساعدي إلى تهيئة لوائه في إمام (ويس) غرب بعقوبة، والتدريب على احتلال مدينة إيرانية بمحفل لوائه المؤلف من ثلاث كتائب دبابات وفوج آلي، وقد أضيف إليه جحفل معركة خامس ليكون احتياطاً في الحالات الطارئة. ولكن ليس قبل القيام باستطلاع مفصل لهدف كبير مثل مدينة مهران الإيرانية وفيها وجد آمر اللواء المدرع (الساعدي) الذي أمضى خبرة ست سنوات في حرب فعلية وبدأها كآمر كتيبة دبابات عام 1980، أن يستثمر الموقف التعبوي ليس لإضافة فخر وعزّة لعائلته وعشيرته – وهي مطلوبة – وإنما لإضافة فخر جديد لعزّة الدفاع عن شرف الوطن في ساعة امتحان، وهو أحوج ما يحتاجه شعب العراق الذي بات ينتظر إنجازاً يعيد له معنوياته التي اهتزت بخسارة مدينة الفاو. وتشبث القوات الإيرانية بها لأغراض تأسيس دولة مؤقتة على أرضها، وهي بكل الأحوال تختلف عن مدينة مهران التي لا تتوفر فيها مواصفات المدينة المطلة على الخليج، والمطار والنفط الذي يمتزج داخل أرضها مع النفط الكويتي.

شرع آمر اللواء السبعين بهجومه صباح يوم الرابع من شهر أيار 1986، وتمكن آمر جحفل معركة الـ (40) من تطويق منطقة (الزيد) الإيراني وأسر أفراد القوة الإيرانية. وفي الوقت الذي تمكن جحفل معركة (38) من تطويق مدينة مهران ومنع أي إمداد يصل إليها، شكل جحفل معركة (39) الذي اندفع إلى عمق الأراضي الإيرانية بحدود (30) كم

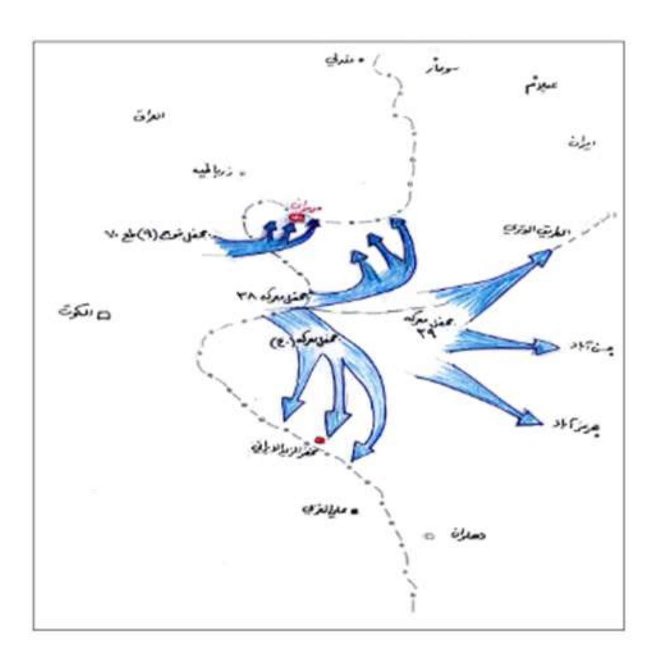
---

(1) بدأ العمل على تشكيل فرقة المدينة المنورة مدرعة من: اللواء المدرع الثاني حرس جمهوري، واللواء المدرع العاشر، ولواء المشاة الميكانيكي 14. كما بدأ العمل على تشكيل فرقة بغداد: بتشكيلات ألوية المشاة 4، 5 أولاً ثم 6، 7 وفرقة حمورابي مدرعة بتشكيلات اللواء 17 المدرع واللواء الأول، اللواء 8، واللواء 15. انظر: رعد مجيد الحمداني، المصدر السابق، ص 123 – 124.

بإمرة الملازم علي حسين بنيان آمر سرية دبابات إلى (حسن آباد) لجلب عدد من الأسرى، وقوة أخرى باتجاه هرمز آباد لضمان السيطرة على الطريق الوتري، ومنع أي تعزيزات إيرانية لشن هجوم مقابل، وهي ما أعطت الحرية لـ جحفل الفوج الآلي التاسع من تطهير المدينة ونقل (960) أسير إيراني إلى داخل الأراضي العراقية. المخطط رقم (12).

المخطط رقم (12)

معركة اللواء المدرع (70) من الفرقة المدرعة السابعة عشر لاحتلال مدينة مهران الإيرانية 4 أيار 1986م



كان ابتهاج الشعب العراقي كبيراً عبر بيان القيادة العامة الذي أكد نبأ احتلال مدينة مهران الإيرانية - ومشاهدة علم العراق فوق أحد أبنية المدينة - بيد أحد تشكيلات الجيش العراقي. ويظهر من سير الخطة التعبوية التي نفذها اللواء المدرع السبعين أنها قابلة للتطبيق على الأرض، وقد تحتاج إلى تعديل فيما بعد، خصوصاً وأن عنصر المشاة - الذي عليه الاحتفاظ بالأهداف - لم يكن له وجود، وهو ما يجب أن تدركه قيادة الفرقة المدرعة السابعة عشرة، ومقر الفيلق الثاني، ليكون خط الدفاع شرق المدينة، واعتبار الدفاع عنها كأي مدينة عراقية حدودية.

إن إخفاق الفرقة المدرعة السابعة عشر بالاحتفاظ بمدينة حدودية مثل مهران في أقل من شهرين، قد أربكت حسابات ليس فقط قيادة الفيلق الثاني بأمرة الفريق الركن (ضياء الدين توفيق) وإنما رئيس أركان الجيش العراقي الفريق أول (عبد الجواد ذنون)، الذي وجد نفسهُ في حرج شديد وهو يواجه الرئيس صدام حسين بناءاً على طلب الأخير، خصوصاً وأن تشكيلات الفرقة المدرعة السابعة عشرة قد فقدت مواضعها في قاطع قضاء (بدره) العراقي، ومعها مدينة مهران الإيرانية في بداية شهر تموز 1986. وهو ما أجبر قيادة الحرس الجمهوري التدخل مرة أخرى لاستعادة المواضع التي خسرتها الفرقة، وسببت في استشهاد العميد الركن خضر العامري آمر اللواء الرابع (حرس جمهوري) وجرح مقدم اللواء العقيد الركن خلف العبيدي، وتسعون إصابة بين شهيد وجريح، وهي نتيجة أخطاء تعبوية في الأساس لتقود إلى أخطاء إستراتيجية، كانت قيادة الأركان الإيرانية تتبع مسارها بعد أن صار لها تواجد في جنوب البصرة بقوة (150000) مقاتل. لم ينته عام 1986، حتى شنت قوات إيرانية هجوماً كبيراً على قاطع فرقة المشاة الخامسة عشرة (الفيلق السابع) وفرقة المشاة الحادية عشر (الفيلق الثالث) في ليلة الرابع والعشرين من كانون الأول 1986. لعزل البصرة من الشمال أو عزل قطعات الفيلق السابع التي زادت عن سبع فرق بينها ثلاث فرق من الحرس الجمهوري وهم في مناطق تدريبية (في منطقة الزبير). والواقع أن الهجوم الإيراني قد تكبد خسائر بشرية جديدة في جزيرة أم الرصاص قاطع لواء مشاة (104) وجزيرتي الكطعه والشاهينية قاطع لواء المشاة (802) قاطع فرقة المشاة الخامسة عشرة التي لا زالت تحت قيادة العميد الركن قيس محمد علي الذي كاد يقع في فخ العزل وهو في حماسته وسط نيران القصف والقصف المتبادل.

في إيران وإسرائيل، نجد أن الدولتين كانتا في تناغم على خط استثمار ما تحقق في الفاو في شباط 1986. فالإيراني محسن رفيق دوست قائد الحرس الثوري يقول في آذار 1986 أن إيران قد شرعت في حشد مجموعات ضخمة من القوات والعتاد في شبه جزيرة الفاو، إننا لم نصل إلى هناك لكي ننسحب بعد ذلك، لقد ذهبنا إلى هناك لنبقى وسنبقى حتى يتم تحرير العراق"[1]. ولعل الصدى من هذه التصريحات، وتصريحات هاشمي رفسنجاني رئيس البرلمان أن إيران صار لها حدود مشتركة مع الكويت. لقد ظهرت جليّة في إسرائيل حول مستقبل العراق كدولة بعد معارك الفاو، حين كتب الصحفي الإسرائيلي (يهودا ليطاني) ونشرتها صحيفة الجيروزلم بوست في أيلول 1987 إلى ما نصهُ أن العراق كان جزءاً من المملكة الإيرانية الفارسية مراراً في الخمسة آلاف سنة الأخيرة، وأن العراق كيان مصطنع وليس لهُ أي تاريخ حقيقي باعتباره كياناً مستقلاً"[2]. وهو تصريح سياسي استند إليه ليطاني لما ذهب إليه الصحفي الهندي (كراانجيا) عام 1975 في وثيقة وصف فيها

---

(1) مقابلة محسن رفيق دوست قائد الحرس الثوري الإيراني مع راديو طهران يوم 24/ 3/ 1986.

(2) إبراهيم الشمري، المراقبة التعبوية، المصدر السابق، ص 45.

دور العراق وجيشه أنهُ خنجر إسرائيل. ليلورةُ رجل الموساد ليطاني الذي ذهب في خياله الخصب أنه حالما يتم ضم العراق إلى إيران فسوف تتأسس دولة غير عربية - وهذا هو المقصود - في قلب عرب المشرق يمكن أن تهدد بوجودها وقوتها الاقتصادية جميع الدول العربية. ويحتمل أن تكون دولة إيران الكبرى حليفة لإسرائيل في هذه المنطقة، وطهران هي عاصمة هذه الدولة الجديدة. وهو ما قاد رموز إيران الثورة إلى أن يقوم التلفزيون الإيراني والإذاعة الناطقة بالعربية إعطاء أخبار الأنواء الجوية لمدينة الفاو التي أطلق عليها اسم (الفاطمية) شأنها شأن مثيلاتها في مدن إيران. وربط المدينة كهربائياً بمدينة عبادان، وإقامة مباراة كرة القدم في الملعب الرئيسي، وأي فعاليات في نشرة الأخبار المحلية الإيرانية[1]. إن مثل هذا التصور الذي روّجه اللوبي الصهيوني في عقول الرؤساء الأمريكان بوش الأب، والابن، ومن بعدهم أوباما لا زال يحمل ذات الفكرة التي كتبها ليطاني، والولايات المتحدة الأمريكية بدأت بسحب قواتها من العراق في أيلول 2010م، فيما يكون النفوذ الإيراني في العراق قد بلغ مبلغاً في العاصمة بغداد، وبقية المدن الجنوبية بمعرفة الولايات المتحدة الأمريكية الكاملة، ولكن ليس قبل أن تصفي الدولتان حساباتهما مع المقاومة العراقية (سيأتي ذكرها لاحقاً).

ط. فتوى للإمام الخميني لكسب الحرب عام 1987

إن أي فتوىً دينية للإمام الخميني بشأن الحرب، هي بالضرورة فتوى سياسية، والتي يمكن أن تتحول إلى تفكير استراتيجي مثل تأسيس حكومة مؤقتة على أرض الفاو.

إنها إستراتيجية المصالح، والولايات المتحدة يمكن أن تبدل إستراتيجيتها بعد حدث مدوي يصيب مصالحها وشعبها بالصميم كما حدث لأسطولها الذي دمرتهُ البحرية اليابانية في معركة (بير هاربر) عام 1941. إلا أن المعطيات التي أمامنا هو أن لأمريكا مصالح في دول الخليج النفطية، والحرب بين العراق وإيران - التي دخلت عامها السابع - صار لها دخان في مضيق هرمز - الذي يَمرُ منه 40٪ من النفط إلى دول العالم الحر، وهناك شكاوى من الكويت الضعيفة عسكرياً والقوية في حبك خيوط اللعبة النفطية لإثارة هذا الطرف ضد ذاك لمواجهة القوات الإيرانية. وتخشى هي من وقف تصدير نفطها بفعل التهديدات الإيرانية بعد محاولة اغتيال أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في السادس والعشرين من شهر مايو/أيار 1985[2]. وبدت اللعبة النفطية لإنهاء الحرب بالفكرة: إلى أن شدة الهجمات الجوية العراقية على محطات تحميل النفط الإيراني في جزيرة خرج وجزيرة سري (240) كم شمال مضيق هرمز قد أعطى المبرر للبحرية الإيرانية لاستهداف السفن وناقلات النفط المتجهة إلى السعودية والكويت باعتبارهما المتعاونين مع العراق. وهو ما سيدفع البحرية الأمريكية للتدخّل لضمان أمن الملاحة في مضيق هرمز. وبمرور الوقت أشعر قائد الثورة الخميني أن اقتصاد إيران - عمادهُ النفط - بات تحت ضربات سلاح الجو العراقي، وأن إخفاقات عمليات الجيش الإيراني في أواخر عام 1986، قد سببت إلى جفاء وخلافات مع الحرس الثوري الذي بات لديه قوة مساوية للجيش تقدر بـ(350000) وقوة جوية وبحرية ويستلم توجيهاته من الإمام الخميني مباشرة[3]. ولعل قائد الحرس الثوري رفيق دوست الذي استمع إلى (فتوى) أصدرها الولي الفقيه في نيسان 1986 لكسب الحرب، والاحتفال بالنصر في الحادي والعشرين من آذار 1987 - السنة الإيرانية الجديدة -

---

(1) إبراهيم الشمري، المراقبة التعبوية، المصدر السابق، ص 45.

(2) صحيفة الرأي الكويتية الصادرة في 27/ 5/ 1985.

(3) Efraim Karsh, op. cit, P. 51

هي ما أرادها رئيس البرلمان الإيراني هاشمي رفسنجاني ليقوي من نفوذه داخل مؤسسة الحكم، وهو المشرف على القوات الإيرانية (جيش وحرس)[1]. ولعل وصول خبر الفتوى - التي ألقاها الإمام على مسامع عدد محدود من قادة الجيش والحرس الثوري - قد أخذت طريقها إلى جهاز الاستخبارات العراقي وفسرت بوضوح أنها أكثر وأصعب من أمر يصدر من رئيس جهورية لوزير الدفاع، وأن محورها الإستراتيجي سيكون حول مدينة البصرة طالما أصبح لإيران قوات ضخمة في مدينة الفاو تجاوزت الـ (300000) مقاتل وهو ما يقاربه من جيش العراق والحرس الجمهوري الموجود في أطراف المدينة. كان في تفكير القيادة الإيرانية الخشية من استمرار تدمير منشآتها النفطية عبر سلاح الجو العراقي. والخشية في تفكير القيادة العراقية أن تقف الحرب - بتآمر وتواطؤ من بعض دول مجلس الأمن - والفاو لا زالت بيد القوات الإيرانية، وخصوصاً وقد سمع وزير الخارجية العراقي طارق عزيز من مندوب العراق في الأمم المتحدة عصمت كتاني - أقوال في أروقة الأمم المتحدة ومن المندوب الألماني الغربي تحديداً أن هناك حقوقاً وامتيازات للطرف المنتصر في الحرب. وهو ما دفع الطرفين المتحاربين لكسب جولة القتال القادمة، وكانت بالنسبة للعراق أن يدافع بصلابة لإيصال الخصم إلى حد اليأس، فيما كانت إيران ترى في هجومها المنتظر والواسع - إذا ما كسبته - لأن تفاوض خصمها من موقع قوة وهو أن محافظة مثل البصرة - وهي أكبر من أرض الكويت - باتت تحت سيطرة القوات الإيرانية.

اتخذت القيادة الإيرانية اسم لعملياتها العسكرية هي كربلاء / 4، وكانت هي من اختارت الوقت والمكان لبدء الهجوم الذي بدأ في ليلة التاسع من كانون الثاني 1987 ضمن قاطع الفيلق الثالث (شرق البصرة) ومستهدفاً نفس المحور السابق المحمرة - الشلامجة - التنومة - البصرة خلال اعوام 1982، 1984، 1986، ومحور موازي لهُ، ولكن يقع إلى الشمال منه، هو محور كشك البصري - بحيرة الأسماك - التنومة - البصرة. ويلاحظ أن المحورين يؤديان إلى الهدف الاستراتيجي محافظة البصرة التي هجرها الكثير من السكان بعد عمليات القصف المدفعي التي طالتها، وكثيراً ما كان طريق مستشفى البصرة العام يمثل خطورة لسقوط قنابل المدفعية على مقربة منها. تحملت الفرقتان - الحادية عشر بقيادة العميد الركن عبد الواحد شنان (الشلامجة) والفرقة الثامنة بقيادة العميد الركن إبراهيم إسماعيل محمد - وطأة صدمة الهجوم وخلفهما الفرقة المدرعة الثانية عشرة بقيادة العميد الركن رياض طه والميكانيكية الخامسة بقيادة العميد الركن حسن يوسف. وفي ضوء تطور سير المعركة أنذرت فرق الحرس الجمهوري، (بغداد، والمدينة المنورة) بعدما وصلت تقارير الموقف عن تحقيق نجاحات للقوات الإيرانية في منطقة مخفر كوت سوادي وبحيرة الأسماك، في الوقت الذي بدت فيه مقر فرقة المشاة الحادية عشرة متماسكة حتى بوجود موطئ قدم للقوات الإيرانية في مواضعها الأمامية (شلهة الأغوات). وبات القرار على شن هجوم مقابل عراقي أمراً مفروغاً منهُ، عندما حضر نائب القائد العام للقوات المسلحة عدنان خير الله إلى مقر قيادة الفيلق الثالث بقيادة الفريق الركن ماهر عبد الرشيد لإدارة العمليات في العشرين من كانون الثاني 1987. ويبدو من خلال انتشار قوات الحرس الجمهوري على حدود محافظة البصرة، أنها كانت متباعدة بعضها عن البعض، سيّما وأن سابلة الطريق مزدحمة بالقدمات القتالية والإدارية. والقتال يدور على مساحة أرض لا تتجاوز (7 × 10) كم. وهو ما جعل شن الهجوم المقابل الذي أرادهُ وزير الدفاع في الساعة الثالثة من عصر يوم العشرين من كانون الثاني 1987 غاية في الصعوبة، حيث لم تعد الاتصالات اللاسلكية متوفرة بمقرات الألوية (45) من الفرقة الحادية عشرة، واللواء (46) من الفرقة المدرعة الثانية

---

(1) Ibid, P. 51

عشرة، واللواء (429) واللواء (66) قوات خاصة. ولعل ما زاد المشهد سوءاً تدمير معظم دبابات ومدرعات اللواء المدرع المستقل (37) واستشهاد آمر اللواء العقيد الركن علي الشيخلي وعدد كبير من جنوده. وبالوقت الذي بدا فيه اللواء الميكانيكي الخامس عشر دخول المعركة، تبعثرت آلياته ودباباته نتيجة القصف الشديد بين نهري جاسم وخط الدعيج، وبدأ قائد الحرس الجمهوري اللواء الركن حسين رشيد مختاراً في كيفية إيجاد مخرج لتنفيذ أمر وزير الدفاع في الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني 1987، خصوصاً وقد بات اللواء المدرع العاشر مشتبكاً مع القوات الإيرانية، وليس لديه اتصال مع اللواء المدرع السادس (حرس جمهوري) بقيادة العقيد الركن غالب عبد الله الشيخلي. ويجد الباحث أن التحام جيشين على بقعة صغيرة، لم يوفر للقوات الإيرانية ـ الملتزمة بفتوى آية الله الخميني لكسب الحرب ـ الفرصة للنفاذ لتطويق البصرة. وكان بإمكان من شهد المعركة أن يشهد أن لا توجد بقعة أرض (2×2)م لم تسقط فيها قنبلة مدفع أو قنبرة هاون، أو صاروخ راجمة، وهو ما أثقل من حجم الخسائر بين الطرفين. ويذكر العقيد الركن محمد الفهداوي آمر لواء المشاة الخامس والأربعين بوصفه لمعركة (الحصاد الأكبر) وهي التسمية العراقية، أن عامل الوقت، أجبر القيادة العراقية على زج التشكيلات واحداً بعد الآخر بدون أي استحضارات واستطلاع للمواضع الدفاعية المطلوب الدفاع فيها لتفادي تمدد وتوسع القوات الإيرانية[1]. وقد عادت القيادة الإيرانية إلى تعبئة صولة الموجات البشرية المتتالية بعد أن تخلت عنها بعد معركة هور الحويزة في آذار 1985. وهو ما كلفها أكثر من (25000) إصابة بين قتيل وجريح خلال الثلاثة أيام الأولى من المعركة[2]. وظهر أن قيادة الجيش الإيراني لم تكن راغبة في مواصلة المعركة، إلا أن رئيس البرلمان رفسنجاني كان يشدد في مجلس الدفاع الأعلى على أن وضع صدام حسين أمام شعبه بات مترديا، وهو يتردد إلى ساحة العمليات في البصرة مرات عديدة لتدارك الهزيمة[3].

وفي محاولة إيرانية جديدة للهجوم في السابع والعشرين من كانون الثاني 1987 على قاطع فرقة المدينة المنورة (حرس جمهوري) ورغم نجاح الجيش الإيراني في قضم ثلاثة كيلومترات، إلا أن قوة الهجوم المقابل التي أدارها اللواء المدرع العاشر، قد مكنت آمر الفوج الآلي بإمرة الرائد الركن عبد الحليم كاظم وآمر سرية مغاوير اللواء وبمعركة سريعة من استعادة موضع الفوج الثاني من اللواء الحادي والثمانين، ومواضع الفوج الأول من اللواء (105) وأسر تسعة عشر جندياً - لم يهنأ الحرس الثوري لمدة 24 ساعة - حتى تمكنت قيادة الحرس الجمهوري باستعادة السدة الترابية المسماة (1000)، والتي سبق وأن احتلها الحرس الثوري قبل خمسة أيام. ولدواعي المحافظة على القوة القتالية، وعدم الوقوع في فخ حرب استنزاف، أجّلت القيادة العامة للقوات المسلحة تحرير قاطع الشلامجة إلى وقت آخر، ربما يفهم العراق دعوة موسكو لوزيري خارجيتي البلدين علي أكبر ولايتي وطارق عزيز للتباحث حول وقف إطلاق النار، وقد رحب به العراق دون إيران، وهو ما وضع إيران تحت ضغط إدانة المجتمع الدولي على تعنتها المستمر.

---

(1) مقابلة مع العقيد الركن محمد الفهداوي في الأنبار يوم 15 تموز 1989.

(2) Efraim Karsh, Op. Cit, P. 56

(3) خلال المعركة (الحصاد الأكبر) حضر الرئيس صدام حسين عدة مرات إلى البصرة ومقر الفيلق الثالث، وقد بثت أجهزة الإذاعة والتلفاز وجوده، كان حضوره بين الجنود مثار عزيمة ومعنوية وهم يشاهدونه بينهم وليس العكس كما فسرها رفسنجاني.

دخل العراق الحرب قبل سبع سنوات وقواته لا تزيد عن عشرة فرق مدرعة وميكانيكية ومشاة أي (بحدود 200.000). وفي عام 1987 أصبح لدى العراق أكثر من خمسين فرقة عسكرية أي (مليون مقاتل)، وهو أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط. ولكن بمديونية كبيرة بلغت أكثر من مائة مليار دولار لدول أجنبية مثل فرنسا والاتحاد السوفيتي، ودول عربية هي السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. وبدأ الرئيس صدام حسين الذي عزم على إنهاء احتلال مدينة الفاو. أن طلب من قائد قوات الحرس الجمهوري اللواء الركن إياد فتيح الراوي إعداد الخطة اللازمة في منتصف شهر حزيران 1987، رغم ما قام به الجيش الإيراني والحرس الثوري من توجه باتجاه كردستان العراق لتخفيف الضغط على قواته في شرق البصرة وجنوبها. وهي عودة إلى تعبئة صيته الرواقم الجبلية لاستنزاف القوات العراقية بين هذا الراقم الجبلي أو ذاك وهو ما أدركته القيادة العراقية.

أجرى الرئيس صدام حسين تغييرات أساسية في تركيبة القيادة العسكرية في النصف الثاني من عام 1987. وظهر اسم الفريق الركن نزار عبد الكريم الخزرجي بمنصب رئيس أركان الجيش بدلاً من الفريق الركن سعد الدين عزيز، وتعيين الفريق الركن حسين رشيد بمنصب معاون رئيس أركان الجيش للعمليات. وكانت المكافأة لمثل هذه التغييرات أن تمكنت الفرقة الحادية والثلاثون من استعادة جزء من حقل مجنون (السدة الشرقية) وأسر أكثر من خمسين جندياً إيرانياً. وقيام فرقة المشاة الثانية والعشرون من تحرير عارضة كيسكه في القاطع الأوسط للفترة من (11 تموز – 25 تموز) 1987[1].

كان دخول الولايات المتحدة إلى منطقة الخليج مبرمجاً باتفاق بين الرئيس الإمريكي رونالد ريغن والرئيس السوفيتي غورباتشوف في تموز 1987 لإصدار قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم (598) لإيقاف الحرب. وهو ما وافق عليه العراق، ولم ترد عليه إيران، وجاء متزامناً مع وصول عدد من القطع البحرية الأمريكية الإضافية إلى مضيق هرمز لحماية ناقلات النفط التي هددتها الزوارق الإيرانية. ومن بينها إحدى عشر ناقلة نفط كويتية رفع عليها العلم الأمريكي، وثلاث ناقلات نفط رفع عليها العلم السوفيتي، وهو ما أثار وأحرج القيادة الإيرانية في التعامل مع دولتين هما الأقوى عسكرياً في العالم[2].

ك. معارك برية عراقية فاصلة في التاريخ 1988

كان ما أوجع ظهر القيادة الإيرانية هو ظهور قوة بحرية للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ودول أوروبية في مياه الخليج العربي وتحديداً في مضيق هرمز لضمان أمن تدفق النفط. ومع استمرار العراق في ضرب منشآت النفط الإيرانية، بدت القيادة الإيرانية في وضع غير متوازن، وهو ما انعكس على قراراتها تجاه العالمين الإسلامي والعربي، وكان من بينها إشراك سورية عاصمة الدولة الأموية في الصراع، وقد كشفت عن نفسها بسقوط طائرة ميغ – 21 سورية فوق مجمع عكاشات الصناعي في غرب البلاد[3]، وهي ليست أكثر من بعثرة أوراق الأزمة بين البلدين التي أراد الأمين العام للأمم المتحدة ديكويلار إيقاف الحرب وفق القرار الدولي 598. وشكلت إدانة عربية لسورية في مؤتمر القمة العربية في عمان في

---

(1) تقرير رئاسة أركان الجيش إلى القيادة العامة للقوات المسلحة في 25 تموز 1987.

(2) Efriam karsh, op. cit, p. 58

(3) صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 29/ 7/ 1987.

الحادي عشر من تشرين الثاني 1987[1]. فيما رمت السعودية بثقلها للتشهير بالدور الإيراني في قضية الحجاج الإيرانيين الذين تمردوا في الحرم المكي وهم (قوات متطوعة) في منتصف آب 1987[2]. ويظهر في سير الأحداث اللاحقة وكأن العراق قد نسق عملياته العسكرية والجوية أحياناً مع جيرانه (الكويت) مثلاً وهو يشن هجوماً جوياً على منشآت نفطية إيرانية في الرابع من أيلول 1987 في مضيق هرمز بمدى وصل إلى (1250) كم، بعد أن أصاب صاروخ إيراني منشآت نفطية كويتية قرب العاصمة الكويتية في نفس اليوم، وكان الأسوأ في السيناريو الإيراني، هو عندما شنت أربع وستون طائرة عراقية هجوماً جوياً على قوات إيرانية متحشدة في القاطع الأوسط في الثامن من تشرين الأول 1987، فيما أغرقت البحرية الأمريكية ثلاث سفن حربية إيرانية على خلفية أعمال القرصنة والاعتداء على السفن التجارية في اليوم التالي. وكان الحدثان كافيين لأن تصدر الصحف الإيرانية وعليها عناوين بارزة أن هناك تحالف عراقي - أمريكي، وقد يكون الخبر ذو وقع سياسي لقبول القرار الدولي 598 على أساس أنها لا تتمكن من مقاتلة الولايات المتحدة الأمريكية[3]. إلا أن الواقع الذي شهدتهُ الحرب أواخر عام 1987، أن إيران لم تعد قادرة على شن هجمات واسعة بسبب قلة المتطوعين، وغير قادرة على مهاجمة ناقلات النفط خشية الرد الدولي، وغير قادرة على مواجهة القصف الجوي والصاروخي العراقي على العاصمة طهران وهروب آلاف السكان خارج العاصمة، وتدني في معنويات رجال الجيش لإدامة القتال، فضلاً عن شكوك الولاء المتبادلة بين الجيش الإيراني والحرس الثوري وهم في السنة السابعة من الحرب.

كان الشعور العام لدى سكان العراق يميل بقوة إلى إنهاء الحرب، وهي رغبة عارمة لدى رجل الشارع العراقي وكل من يحمل صفة قيادي في حزب البعث، والرئيس صدام حسين شخصياً، الذي عاين عن قرب حلول عيد الفطر، وهموم الناس على أبنائهم في أواخر شهر مايو / أيار 1987. إن استغلال الموقف الدولي لكسب الحرب، موقف لا يعاب عليه رغم علم القيادة العراقية أن القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية أرادت إضعاف الدولتين اقتصادياً وعسكرياً وإضعاف منظمة دول الأوبك المصدرة للنفط، واقتراب حكام دول الخليج النفطية من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها. والعراق النفطي أحد هذه الدول، وقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعهدات غير مكتوبة من الرئيس صدام حسين عام 1987، لأن يتعامل بواقعية مع إسرائيل - دون شن الحرب عليها وهو دولة ليس مواجهة - وتسهيل مهمة الشركات الأمريكية لإعمار ما خربته الحرب، والواقع كان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية إقناع دول الخليج لإصلاح اقتصاد العراق المدمر، خصوصاً مع إعلان وزير الخارجية العراقي طارق عزيز، أن لا مشكلة بين العراق وإسرائيل، وأن الأخيرة لا تحتل أراضٍ عراقية. وبدت العلاقات العراقية - الأمريكية عام 1987 تأخذ بعداً أمنياً بعد لقاء مديري مخابرات الدولتين - (فاضل البراك - وجيتس) في إسبانيا. وهو ما سنأتي عليه في تطورات حرب الكويت عام 1990. وهنا نجد أن على دول العالم الثالث، أن تنظر إلى مصالح الدول الكبرى المؤثرة لأنها هي التي تحتاجهم وليس العكس، وهو ما أنطبق على وعود الإدارة العراقية للإدارة الأمريكية، وتجاوز الأخيرة على خطأ إصابة القرقاطة الأمريكية (ستارك) بصاروخ عراقي في مياه الخليج كان سبباً في مقتل سبعة وثلاثين بحاراً أمريكياً في شهر مايو / أيار 1987. وهو حدث آخر، رأت فيه الإدارة الأمريكية أن لهُ، ثمناً سياسياً على العراق الالتزام به - وربما هو عدم المشاركة العسكرية ضد

---

(1) بلغ عدد الضحايا 420 قتيلاً و630 جريحاً انظر صحيفة الرياض السعودية الصادرة في 1/ 9/ 1987.

(2) صحيفة عكاظ السعودية الصادرة في 16 آب 1987.

(3) Efriam Karsh, op. cit, p. 57

إسرائيل – وقد يكون قرار الاعتراف بالدولة العبرية كدولة، ومثل هذا القرار سيكون كافياً لإجهاض أي قدرة عربية مجاورة لإسرائيل.

كان حرج القيادة الإيرانية كبيراً لعدم حسم الحرب، أو كسبها في الحادي والعشرين من آذار 1987. وزاد حرجها وهي تنظر وتسمع عن تناغم خليجي – أمريكي – عراقي لمرور النفط عبر مضيق هرمز. وهو ما دعا القيادة الإيرانية إلى تبني عملية مخادعة إستراتيجية تجذب بها قوات الجيش العراقي والحرس الجمهوري للعودة إلى قتال صبية الرواقم الجبلية في منطقة كردستان، خصوصاً بوجود ذلك التناغم بين جلال الطالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني والقيادة الإيرانية لإرهاق حاكم بغداد. وتوفير فرصة لفتوى الإمام الخميني لكي تنتعش من جديد عبر إقليم كردستان، وخاصة في منطقة محافظة السليمانية الحدودية مع إيران. شن الجيش الإيراني هجوماً – في الفترة الممتدة من (السابع عشر – الثاني والعشرين من كانون الثاني) 1988 – واسع النطاق في قاطع عمليات الفيلق الأول في المنطقة الكائنة إلى شمال شرق العراق (تغطيها الثلوج)، وتمكن من احتلال أهم عارضة جبلية تدعى (أحمد رومي)، ودفع اللوائين العراقيين (83 واللواء 603) إلى الخلف، وأسر ما يقارب الـ (1000) جندي عراقي وجرح إعداد كبيرة من جنود اللوائين.

لم يحقق الهجوم المقابل العراقي شيئاً في دفع القوات الإيرانية إلى العمق نظراً لسوء الأحوال الجوية (وهي باردة)، فضلاً عن عدم توفر الوحدات الكافية لنجاح الهجوم المقابل. إلا أن ما أفرح الشعب في ذلك الموقف قيام التصنيع العسكري بإنتاج صواريخ الحسين – 650 كم – بأعداد كبيرة، وقد ساهمت بقصف مدن طهران وأصفهان في وسيلة لتجدد حرب المدن بعد قيام إيران بقصف بغداد بصاروخين أرض – أرض في الخامس والعشرين من شباط 1988، وبذلك تحوّل الجهد الجوي لضرب مرتكزات الاقتصاد الإيراني (مركزاً على منشآته النفطية). ولتبديد الجهد العسكري العراقي في الشمال، والهدف هو سحب قطعات الجيش العراقي والحرس الجمهوري من حول البصرة، – كانت الاستخبارات العسكرية العراقية مشغولة في إعداد خطة المخادعة التعبوية والإستراتيجية لإنجاز تحرير الفاو – شن الجيش الإيراني هجوماً في القاطع الأوسط، ونتيجة لتكبده خسائر جسيمة عادت الوحدات الإيرانية إلى مواقع انطلاقها السابقة، ويظهر من خلال تخطيط رئاسة الأركان الإيرانية أنها تهدف لسحب المزيد من الوحدات العراقية لتعزيز القاطع الأوسط المسؤول عن العاصمة بغداد. إلا أنهُ وبتنسيق مع الجحوش الكردية (أي المناهضة لحكم بغداد) من تمكين الجيش الإيراني في منتصف شباط 1988، من السيطرة على منطقة خورمال – حلبجه (محافظة السليمانية)، وكان الأخطر في هذه العملية أن زمرة كردية (لا تعترف بالعراق وطناً لها) قادت القوة الإيرانية إلى مقر قائد الفرقة المدافعة الرابعة والثلاثون العميد الركن علي العلكاوي واقتادتهُ أسيراً إلى إيران. وهو ما فعلتهُ نفس الزمرة مع مقر فرقة المشاة (36) في منطقة دوكان عام 1992، وقتلت القائد العميد الركن غالب عبد الله الشيخلي الواصل تواً إلى مقره. وتفسير ذلك أن خيمة العراق لا تكفيهم، وأن خيمة الجيران الملونة بشرائط، وخيمة الولايات المتحدة بعد حرب الكويت 1991 هما المعّول عليهما للوصول إلى كرسي الحكم، ولكن حكم التاريخ ظل ناصعاً تقرأه الأجيال منذ سقوط بغداد على يد المغول عام 1258م. ومع استمرار تدهور الموقف في كردستان العراق، وسقوط عارضة شاميران (المشرفة على قضاء جلجة) عاد الموقف معقداً، عندما تمكنت الفرقة الإيرانية الرابعة والثمانين ومعها اللواء المظلي الخامس والخمسين من دفع لواء القوات الخاصة السادس والستين من جبل شاميران، وتزاحمت الأخبار في النصف الثاني من شهر شباط 1988 حول استخدام الغازات السامة في القتال. وهو ما تفتهُ تركيا التي لجأ إليها أعداد كبيرة من الأكراد بعد معارك السليمانية. والواقع أن مثل هذا الاستخدام الذي اتهم به

العراق، ما كان ليتم عشوائياً دون استخدامه بصورة مبرمجة مع قوة الهجوم المقابل لطرد القوات الإيرانية من مدينة حلبجة، وهو ما لم يتم، رغم الغارة الجوية العراقية الفاشلة على مقر جلال الطالباني في التاسع عشر من آذار 1988م.

1. خطة الخداع العراقية آذار - نيسان 1988م

لمتطلبات خطة الخداع بقسميها التعبوي والاستراتيجي، كان القرار الذي وجدهُ نائب القائد العام وزير الدفاع عدنان خير الله أن يتواجد في مقر الفيلق الأول المتقدم في محافظة السليمانية، والمقر الرئيسي في كركوك لتدارك الموقف المتأزم في حلبجة وبنجوين، وهو تحت أجهزة وسائل الإعلام التي باتت تراقبهُ على مسافة تسعين كيلو متراً بين كركوك والسليمانية. وكان ذلك إعلاماً مقنعاً بتوجيه من الاستخبارات العراقية، التي اهتمت بالأمر، وبالتحديد مدير شعبة إيران العميد الركن وفيق عجيل السامرائي، ومعهُ عدد من ضباط الشعبة لإعداد خطة المخادعة. وبدا للجنة المكلفة بإعداد خطة لخداع القيادة العسكرية الإيرانية أن يتداخل الخداع الإستراتيجي بالتعبوي لإظهار الواقعية قولاً وفعلاً، فهي من الناحية التعبوية وجدت أن أبراج المراقبة الإيرانية (لأغراض الرصد الأرضي)[1] وهي ترصد حركة العجلات العراقية باتجاه ميناء أم قصر وباتجاه محافظة البصرة، أي إعطاء دور لضابط استخبارات الفيلق في إجراء تنقلات ليلية ونهارية مكشوفة، أي أن تخرج قطعات من منطقة الفاو بعجلات مضاءة ليلاً، وتعود نهاراً على شكل مجموعات تتسرب إلى الموضع الدفاعي، على أن يرافقها تقليل في الفعاليات القتالية بشكل ملحوظ أي (تقليل الدوريات، والكمائن، والقصف المدفعي والهاونات). وهي إشارة التقطها القائد الإيراني في الفاو، لتتابعها مجموعة (العملاء) التي رصدت حركة الوحدات العسكرية بين كركوك والسليمانية وقد أفصح بعض ضباط لواء المشاة الرابع حرس جمهوري عن أنفسهم، وكذلك فعل اللواء الميكانيكي الخامس والعشرين (واللوائين مشمولان بخطة تحرير الفاو ولكن دورهما في الصفحة الثانية والثالثة) مع الاعتماد على الكلام المفتوح عبر الأجهزة اللاسلكية للتأكد من وصول اللوائين إلى محافظة السليمانية.

طلبت لجنة الخداع من قائد الحرس الجمهوري الظهور في مقر الفيلق الأول (كركوك مع وزير الدفاع) وقد عرضها التلفزيون العراقي لفترات متقطعة. وهو ما تحقق لمجلس الدفاع الأعلى الإيراني قولاً وفعلاً أن القيادة العراقية تُجهز العدّة والعدد لخوض هجوم مقابل لاستعادة عارضة (أحمد رومي) و(شاميران) وهما الأساس لاستعادة مدينتي حلبجة بنجوين. وصار اعتقاد قيادة الجيش الإيراني، ووزارة الحرس الثوري من أن المعلومات صحيحة، وبناء على ذلك صدرت الأوامر بحركة عدد من المقرات التابعة لمقر عمليات الجنوب (في الفاو) إلى الشمال، وشمل معهُ حركة اللواء المظلي (55) وعشرة أفواج مدفعية للتحرك إلى كردستان العراق، ومعهم خمسة فرق من الحرس والجيش الإيراني لمواجهة الهجوم المقابل العراقي. وهو ما كانوا يفكرون به، ولكن بعد سبع سنوات ودخول الحرب عامها الثامن، لا يمكن لمنطق سليم أن يذهب إلى تحرير رواقم جبلية لا يعطون، تأثيراً فعلياً على غاية الحرب. والواقع أن أمن محافظتي البصرة، وديالى الحدودية هما أهم بكثير في التأثير من حلبجة وبنجوين في جبال كردستان.

اجتمع الرئيس صدام مع أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة في الخامس من نيسان، وكان من جملة ما أوضحهُ في ذلك الاجتماع الحاسم أن تأثير انتزاع الفاو على المستوى الاستراتيجي كبير، ويحقق شعار لا أمل لاستمرار الحرب

---

(1) كان لدى إيران بحدود (35) برج لأغراض الرصد والمراقبة على طول قاطع شط العرب تسجل دخول وخروج العجلات والأفراد إلى المواضع الدفاعية.

بالنسبة للعدوان الإيراني ... وأن تستخدم كل أنواع المخادعة لإيهام العدو[1]. وهو إحساس ممزوج بين السياسة والحرب، والخشية من وضع القرار الدولي 598 موضع التنفيذ، كما هو الخشية في عدم تحقيق نتيجة إيجابية في الفاو التي حصنتها الجيش الإيراني بقنوات المياه التي غمرت ساحة القتال ـ لتحديد حركة الدروع ـ وحقول الألغام ضد الأشخاص والدبابات، ومواضع الدفاع في العمق لإنهاك قوة الهجوم المقابل. وهو ما شجع الرئيس الإيراني خامنئي في وقت سابق للقول أنه سيذهب إلى بغداد ليهنئ صدام حسين إذا ما تمكن من استرجاع الفاو. وكانت تمثل تحدياً لصدام شخصياً الذي انتظر الوقت المناسب.

2. خطة الدفاع الإيرانية في الفاو (شباط 1986 – نيسان 1988)

عززت هيئة الأركان الإيرانية قواتها المتواجدة في قاطع الاختراق (الفاو) على أمل أن تساهم هذه القوة في تهديد البصرة من الجنوب ليكون متزامناً مع نجاح تحققهُ القوات الإيرانية من شمالها. أو على الأقل الاحتفاظ بها لأغراض سياسية إذا ما أجبرت الدولتان المتحاربتان على قبول القرار الدولي الذي صدر في تموز 1987. ولغرض الصمود في بقعة الأرض التي احتلها وهي بمساحة (8 × 14) كم، فقد عمدت القيادة الإيرانية على إنشاء سواتر دفاعية متعاقبة: كان الساتر الأول يضم مجموعات صغيرة من المتطوعين مزّودين بأسلحة مقاومة الدبابات. وفي الساتر الثاني، الذي يبعد مسافة (300 – 400 متر) عن الأول، فإنه يضم عدة مجموعات من المتطوعين والحرس الثوري مزودين بأسلحة مقاومة الدبابات (106) ملم والهاونات 60 ملم و81 ملم. أما الساتر الثالث، الذي يبعد (كيلو متر ونصف – 3 كم) فإنهُ يضم القوة الرئيسية التي تقوم بالهجوم المقابل[2].

كان عرض المنطقة المغمورة بالمياه (100 – 700 متر)، وارتفاع المياه فيها بين (25 – 30 سنتمتر) ومن خلال التصوير الجوي العراقي الأخير، ظهر وجود (70) ملجأ للأفراد. وفي الساتر الثاني ظهر وجود (69) ملجأ ومواضع لخمسة دبابات. أما الساتر الأخير (مزدوج) فقد ظهر وجود تسع دبابات و(45) ملجأ للأفراد قسم منها ملاجئ كونكريتية. ويظهر من توزيع ألوية الحرس الثوري المبينة أدناه، أن عمليات غش وإخفاء للأسلحة والملاجئ والأفراد قد تم إعدادها بوقت مبكر دون كشفها عن طريق التصوير الجوي الذي غالباً ما كانت تنفذهُ طائرة الميغ - 25، وتظهر للقيادة العراقية أن الحجم في الفاو هو:

- (5) مقرات ميدانية موزعة اثنان منها شرق شط العرب و(3) غرب شط العرب.
- (9) ألوية حرس ثوري (يضمنها لواء مغاوير بحري) على ساحل خور عبد الله.
- لواء حرس ثوري في داخل مدينة الفاو.
- لواء حرس ثوري غرب قناة الأعمار رقم (2)
- (2) لواء حرس ثوري أمام قيادة فرقة المدينة المنورة حرس جمهوري، و(2) لواء حرس ثوري أمام قيادة فرقة بغداد حرس جمهوري.

---

(1) إبراهيم الشمري، المراقبة التعبوية ... المصدر السابق، ص 81.

(2) في حالة نية القوات الإيرانية بالهجوم، فإن قوة الساتر الثالث تكون خلف الساتر الأول قبل ساعة من ساعة الشروع بالهجوم، وذلك لتقليل تأثير المدفعية والهاونات العراقية لقرب المسافة من مواضع الوحدات العراقية.

- عدد من الدبابات لتعزيز صمود المتطوعين في السواتر الأمامية.
- (5) أفواج مدفعية بضمنها فوج ذاتي الحركة في رصيف المعامر ومنطقة المشاريع 71، 81[1].
- أقامت إيران بالتعاون مع إحدى الشركات الأجنبية جسراً يربط بين ضفتي شط العرب أطلق عليه (جسر الأنابيب)[2]. ومستشفى ميداني يتسع لـ (400) سرير فيها أربعة أبواب رئيسية لدخول عجلات الإسعاف، وثلاثة مهابط للطائرات المروحية لنقل الحالات الطارئة إلى مستشفى عبادان المركزي.

3. استعادة مدينة الفاو (عملية رمضان مبارك) 17 نيسان 1988

حدد الرئيس صدام حسين في آخر اجتماع لهُ يوم السادس عشر من نيسان 1988 - بحضور رئيس أركان الجيش، ومعاونه للعمليات ومدير الاستخبارات العسكرية العامة - أن تترك هذه المعركة بصماتها على مسار الحرب ومستقبلها. وتم تحديد ساعة (س) ساعة الشروع لقوات الصولة بالساعة (0630) أي السادسة والنصف من صباح يوم (17) نيسان، وكان من ضمن الحسابات أن يوم غد سيكون أول أيام شهر رمضان ليطلق عليها معركة رمضان مبارك' وأن تكون آخر ضربة بالقوة النارية مثل أول ضربة لإحداث فعل الصدمة، وكان آخر ما لديه من كلام توكلوا على الله دون الرجوع إلينا، أي دون مزيد من التعديلات على مسالك العمل، أو خطة العمل. أما في الميدان، فكان الفيلقان السابع والحرس الجمهوري هما المنفذان للواجب:

- الفيلق السابع: بقيادة الفريق الركن ماهر عبد الرشيد، وتحت قيادته فرقة المشاة السابعة، والميكانيكية الأولى، والمدرعة السادسة، وفرقة المشاة الثانية.
- فرقة الحرس الجمهوري: بقيادة الفريق الركن إياد فتيح خليفة الراوي، وتحت قيادته فرقة المدينة المنورة، وفرقة بغداد، وفرقة حمورابي المدرعة، والميكانيكية نبوخذ نصر.
- قوة آشور، فرقة خاصة من (80) مقاتلاً تمكنت هذه القوة من عبور شط العرب إلى الضفة البعيدة، وكدست اعتدة مختلفة في معسكر (خسرو آباد) الإيراني المتروك قبل المعركة بثلاثة أيام، وحدد واجبها بقطع الطريق بين عبادان - الفاو بعد بدء المعركة.
- مجموعة الاستطلاع البحرية (قوة خاصة). فرقة خاصة من لواء الضفادع البشرية، كانت على شكل أربعة مجاميع، قوة كل مجموعة عشرة مقاتلين تتسلل عبر شط العرب وتختفي جنوب منطقة (الكصبة) الإيرانية، أي بحدود ستة عشر كيلو متراً جنوب قوة آشور. وواجبها الأساسي إرباك عمل القوات الإيرانية من الخلف، كما طلب منها زرع مكبرات صوت في منطقة معينة من الطريق لتبث باللغة الفارسية، كلاماً على أن القوات الإيرانية انسحبت من الفاو ساحةً وقد دمرت الجسور بعد بدء المعركة بساعات. وأن الجيش العراقي تمكن من الوصول إلى جسر الأنابيب، وأن مدينة الفاو باتت في قبضتهم.

---

(1) كانت منطقة مخصصة لانفتاح صواريخ سطح ـ بحر من طراز HY2 لمواجهة القطع البحرية الإيرانية في الخليج.

(2) بني الجسر من أنابيب النفط العملاقة وغطي بطبقة كونكريتية بسمك (1) متر. تمتد أنابيب النفط في قاع شط العرب في تشكيلات متقاطعة متقابلة، لتكون في اتجاه حركة المياه لامتصاص الهزات القوية على سطح الجسر، وقد صمم لتحمل الضربات الجوية عند استخدام القنابل الشديدة الانفجار.

- دائرة القصف المقابل للمدفعية، حدد واجبها في معالجة المراصد الإيرانية (الأبراج) بقنابل الانفلاق الذاتي من الضياء الأول إلى الضياء الأخير خلال المعركة بواسطة مدافع (D-30) الروسية الدقيقة. وتخصيص كتيبة مدفعية لمعالجة رؤوس الجسور الإيرانية (عبر شط العرب) لمنع وصول أي إمدادات إيرانية إلى الفاو. ومشاغلة كتائب المدفعية الإيرانية في منطقة الفاو لضمان عدم التأثير على سير رتلي المعركة الحرس الجمهوري والفيلق السابع.
- زوارق البحرية العراقية، حدد واجب (90) زورق للعمل عن قرب مع قوة الحرس الجمهوري في خور عبد الله (وهو الجناح المكشوف) لمنع أي زورق إيراني من الاقتراب. أما الواجب الآخر، فكان تهيئة زوارق وسفن الإنزال (83، 84) لاحتمال نقل ألوية القوات الخاصة وإنزالها في أماكن ملائمة للتأثير على القوة الإيرانية المدافعة.
- الإسناد الجوي. جرى تخصيص (45) طائرة مقاتلة كوجبة أولى لتقوم بعمليات التجريد وتقديم إسناد جوي للقوات البرية اعتباراً من الساعة (0800) من صباح يوم (17) نيسان 1988.

بدأ القصف التمهيدي للمدفعية والهاونات لما يقارب من (1000) قطعة اعتباراً من الساعة (0545) أي الساعة الخامسة وخمسة وأربعون دقيقة، ولمدة (45) دقيقة على الساتر الدفاعي الإيراني الأول. وكان أشبه بالزلزال الذي أدار رؤوس المدافعين، وهو وصف الأسرى الإيرانيون للمشهد. وعلى عتبات الخوض بالمياه المالحة والألغام المبعثرة، والأسلاك الشائكة التي ابتكرها الإيرانيون كانت صيحات وحدات الصولة مرددة أغلى هتاف عند العرب (الله أكبر). وأضحى كل جندي في وضع أن يبلغ الساتر الدفاعي الثاني والثالث، وقد كسر الحاجز النفسي المرّ الذي كان عليه المقاتلون في شباط 1986. كانت التشكيلات الأمامية لواء المشاة (14) ولواء المشاة (95) ولواء المشاة (807) ولواء المشاة (426) هم رجال الصولة في جبهة الفيلق السابع. وقد تمكنت بعد مرور ست ساعات أن تكون على أهدافها، عدا لواء القوات الخاصة السادس عشر حرس جمهوري وأحد تشكيلات فرقة المشاة السابعة (الفيلق السابع) نظراً لشدة المقاومة. ولتعزيز صمود قوات الصولة العراقية قبل حلول الظلام، وجه الرئيس صدام حسين عند الساعة الثالثة عصراً بضرورة مسك الأرض المحررة بقوة من المشاة، ودفع مجموعات قتال لإدامة التماس مع القوة الإيرانية لمنعها من تعزيز موقفها أو قيامها بهجوم مقابل[1]. وفي الليل، كان التسابق على أشدهُ بين اللواء المدرع (30) من الفرقة المدرعة السادسة بأمرة العقيد الركن إبراهيم نجم السباب - أصبح قائد فرقة 49 في حرب الكويت وأعدم لتقصيره في الدفاع عن قاعدة الإمام علي (ر) في الناصرية - وبين اللواء (20) حرس جمهوري بأمرة العقيد جواد رومي الدايني باعتبار الأخير قريب جداً من مدخل المدينة. وهو ليس كذلك كما كان يظن آمر اللواء في عتمة الليل. وهو ما قاد اللواء المدرع (17) حرس جمهوري إلى دفع كتيبة دبابات القارس بأمرة المقدم الركن سالم حافظ في صباح يوم الثامن عشر من نيسان 1988 للانطلاق بسرعة إلى مدينة الفاو ورفع العلم العراقي عليها عند الساعة الثانية عشرة ظهراً. والواقع أن اللوائين المدرعين (17) و(30) كانا على جدران المدينة عند ظهر ذلك اليوم. وأجد، أن التاريخ الذي لا ينصف أحداً، وقد يكون الكلام للأجيال اللاحقة أن التخطيط والتنفيذ كانا بيد عراقية ولا فضل لأي عربي، أي عربي أو أجنبي أن يقول خلاف هذه الحقيقة، وقد تجاسر البعض من

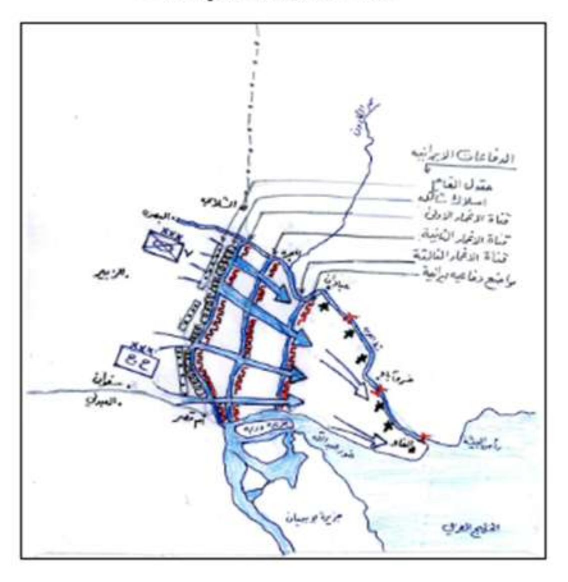
---

(1) إبراهيم الشمري، المراقبة التعبوية، المصدر السابق، ص 83.

ذوي النوازع الشخصية كويتية أو مصرية أو فلسطينية أو أردنية أو سورية للتقليل من العقل العراقي المبدع في الميدان، وتشويه صورة الإنجاز العراقي في تحرير مدينة عراقية من يد قوة الاحتلال - وهي الأولى منذ أن وجدت دولة إسرائيل في قلب عرب المشرق - وفي عمل متداخل مع أهداف الصفحة الأولى والثانية، فقد طلب الرئيس صدام حسين تنفيذ أهداف الصفحة الثالثة - دون إكمال مرحلة إعادة التنظيم للصفحة الثانية - بدفع فرقة حوراني المدرعة من ناحية الخليج - رأس البيشة - جسر الأنابيب بالساعة الثانية والنصف ليلاً عندها تمكن لواء المشاة الثالث والعشرين حرس جمهوري بإمرة العقيد الركن صالح يوسف صايل من السيطرة على جسر الأنابيب (رأس البيشة) مساء الثامن عشر من نيسان وكان بدعم وإسناد اللواء المدرع العاشر اللذان لم يعطيا فرصة للآلاف من الحرس الثوري والمتطوعين وألوية الجيش الإيراني من عبور الجسر. قبل تدخل الرئيس صدام حسين للسماح بعبوره وإشاعة روح الهزيمة للآلاف من المتطوعين الموجودين على الضفة الشرقية لشط العرب، وهي لفتة ذات بعد نفسي على المقاتلين الإيرانيين في قواطع العمليات الأخرى لأن يتخلّوا عن عنادهم. الخريطة رقم (13).

المخطط رقم (13)

تحرير مدينة الفاو من الوجود الإيراني نيسان 1988



كان بيان القيادة العامة (3147) قد وقّت إذاعتهُ على الناس بعد إعلان مدفع الإفطار للصائمين، وفيه إنجاز تحرير مدينة الفاو في خلال ستة وثلاثين ساعة، فبكت النساء وأبكين من كان حولهن على مائدة الإفطار وتمتمات تنم عن الشكر لله على نصره في أول يوم من شهر رمضان. وفي الطرقات ومن أسطح المنازل لعلع الرصاص تيمناً بهذا النصر المؤزر. أطلع مراسلو الصحف والوكالات الأجنبية على حجم الكارثة التي حلت بالجيش الإيراني وهي ذات مغزى سياسي، لتعود التسمية الصحيحة لها (مدينة الفداء وبوابة النصر العظيم) كما أطلق عليها الرئيس صدام حسين وليس (الفاطمية).

وقد جاءت متزامنة مع حدث آخر، عندما تمكنت البحرية الأمريكية في الثامن عشر من نيسان 1988 من إغراق ست زوارق إيرانية بضمنها فرقاطتين، بإدعاء أمريكي أن إيران بثت ألغاماً بحرية في مضيق هرمز، لتستثمره إيران العاجزة في الميدان في إدعاء وجود تورط وتنسيق أمريكي - عراقي لاستعادة الفاو[1].

كان القرار الاستراتيجي للرئيس صدام حسين في تحرير الفاو قد حقق شرطين أساسيين في جو المنازلة هما: اختيار الزمان والمكان للهجوم وحرية العمل للآمرين والقادة قدر الإمكان لإنجاز الهدف، وهو ما دأبت عليه القيادة الإيرانية منذ الانسحاب العراقي إلى الحدود الدولية من حزيران 1982 وحتى نيسان 1988. وتساءل عشرون ألف أسير إيراني، أين هم الآمرين الذين كانوا خلفنا، ومقراتهم التي كانوا يقولون أنها قريبة منكم، أما الجثث التي بقيت متروكة على أرض الفاو - تم دفنها وفقاً لتعاليم الإسلام - فلم يتسنى لنا معرفة أعدادها، وهي بالتأكيد لم يتمكن قادة الحرس الثوري من إخلائها وخلفهم المد المائي شط العرب. كانت تضحيات الفيلقين السابع والحرس الجمهوري لم تتجاوز الـ(1000) شهيد، إلا أن ثقل الخسائر العراقية كانت كبيرة جداً خلال وبعد احتلال الفاو (1986 – 1988) التي تجاوزت الـ(50.000) شهيد وهي مذكورة على لوحة مخطوطة على أرض الفاو التي تحمل (6.890.609) ملايين قنبلة وقنبرة وصاروخ - أي ما يقارب (7) ملايين. غنم الجيش العراقي سلاح ومعدات وذخائر تجاوز وزنها نصف مليون طن، وهي تمثل خمس ما تملكهُ إيران. وفي مشهد كان مشهدهُ وفد تونسي عسكري زار أرض الفاو للإطلاع على تفاصيل المعركة عام 1989، أشار رئيس الوفد والدهشة على وجهه، قال والله أن مجموع الشهداء في معركة واحدة هي أكثر من مجموع الجيش التونسي، ولكن استدرك لاحقاً، أن للحرية ثمنها، وهي ما يريدها الرئيس صدام حسين للعرب الذين ما زالت أرضهم محتلة منذ عام 1967. ولكن ليس قبل تكملة المشوار، وقد عادت المبادأة بيد جيش العراق[2].

4. استعادة منطقة الشلامجة (معركة توكلنا على الله الأولى) مايو / أيار 1988

تنقلت فرقة الحرس الجمهوري من منطقة الفاو باتجاه الشمال إلى قاطع الفيلق الثالث اعتباراً من التاسع عشر من نيسان 1988، وذلك بهدف تحرير منطقة الشلامجة والجزر، ومنطقة نهر جاسم وبحيرة الأسماك. وكان المشهد الجديد في المعركة الثانية المنوي إنجازها تعاون فوج الضفادع البشرية ولواء القوات الخاصة السادس عشر (حرس جمهوري).

التقى قائدي الحرس الجمهوري الفريق الركن إياد فتيح الراوي والفريق الركن صلاح عبود قائد الفيلق الثالث لبلورة الخطة العامة. وتخصيص الأهداف بينهما في العاشر من شهر مايو / أيار 1988، وفقاً لانفتاح القوات الإيرانية حيث

---

(1) Efraim Karsh, op. cit, P. 59.

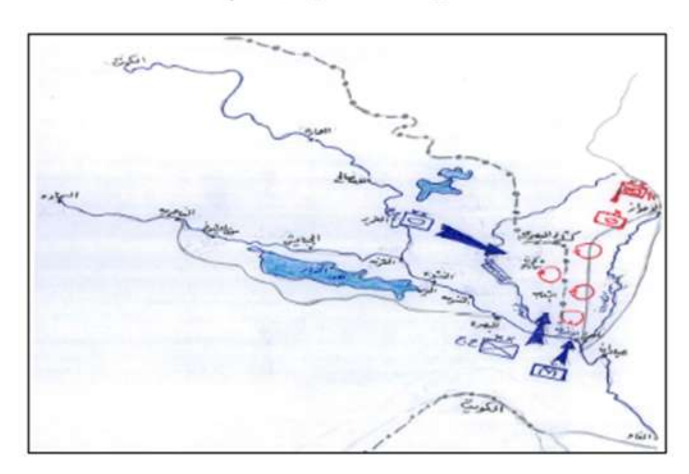
(2) تحليل عملية رمضان مبارك من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة عام 1988.

بينت استخبارات الفيلق الثالث وجود سبعة أفواج مشاه في خط نهر جاسم، وستة أفواج في الساتر الحدودي (شلهة الأغوات) وسبعة أفواج مشاة في خط الدعيج (في العمق). وفوج دبابات من الفرقة الإيرانية المدرعة (92)، بإسناد أربعة أفواج مدفعية. وهو ما يشير إلى استعداد الجيش الإيراني لشن هجوم مقابل إذا ما فقد أياً من مواضعه في شرق البصرة التي شهدت معارك عنيفة في أعوام 1982، 1984، 1987. كان الاتجاه العام للخطة العامة أن تتولى قوات الحرس الجمهوري الأهداف الصعبة، فيما يكون واجب الفيلق المعني معاونة قوات الحرس الجمهوري في إنجاز أهداف محدّدة، تبدو وكأنها ثانوية. وكان واجب قوات الحرس الجمهوري تطهير (خشم بحيرة الأسماك خارج إلى شط العرب داخل). أما الفيلق الثالث فقد أعطي مسؤولية تحرير منطقة (كوت سوادي). الخريطة رقم (14).

كان في غاية القيادة العامة للقوات المسلحة، إحداث ذعر في معنويات الجيش الإيراني والحرس الثوري، وأن قادم الأيام ستشهد مزيداً من قدرة العراق في التصنيع العسكري، وهو يشير إلى إنتاج صاروخ (العباس) أرض – أرض بمدى (900) كم، أي أنهُ قادر على ضرب العاصمة طهران دون استخدام سلاح الجو الذي أعطيت لهُ مهمة تدمير محطات ضخ النفط في جزيرة خرج وجزيرة (لاراك) عند مدخل الخليج العربي، وقد ضربتها الطائرات العراقية المقاتلة في غارة على بعد (1200) كم في منتصف شهر مايو / أيار 1988. ولكن هذه المرة لم يظهر دور أمريكي بحري في مضيق هرمز موجه ضد السفن الإيرانية، وهو إدعاء مزيّف روّجتهُ إيران سابقاً، وأن الجهد الموجه للقوات العراقية في الميدان (ضباطاً وجنوداً) هو مقدار الإنجاز على الأرض وليس على أرض الجزر النفطية الإيرانية رغم تأثيرها على اقتصاد الدولة الإيرانية.

الخريطة رقم (14)

تحرير منطقة الشلامجة مايو / أيار 1988م



بالساعة 8.30 أي الثامنة والنصف من صباح يوم الخامس والعشرين من شهر مايو/ أيار 1988، بدأت نيران القصف المدفعي والهاونات (400 قطعة) على مواضع الخط الدفاعي الإيراني في منطقة نهر جاسم. وفي غضون ساعة أخبر مقر الحرس الجمهوري باحتلال الهدف. وفي تطور مثير لسير العمليات، ظهر التعاون جلياً بين فوج الضفادع البشرية من اللواء (26) واجبات خاصة، واللواء المدرع (17) أثناء عبوره على جسر نصبتهُ كتيبة تجسير الحرس الجمهوري لجزيرة (طويلة) في شط العرب. فيما تمكنت فرقة المدينة المنورة (حرس جمهوري) من تحرير الجزء الشرقي من نهر جاسم. وعند زوال وقت العصر تمكن لواء المغاوير الثاني عشر واللواء الثاني والعشرين من تحرير جزيرة فياض وشلهة الأغوات فيما تمكنت فرقتا بغداد وحورابي من تحرير الأرض الوطنية المحصورة بين بحيرة الأسماك والسدة الحدودية.

5. استعادة حقليّ نفط مجنون[1] (معركة توكلنا على الله الثانية) حزيران 1988

احتل الجيش الإيراني حقلي نفط مجنون الشمالي وجزء من الجنوبي في معارك عام 1984. ترتبط المجموعة الشمالية لنفط مجنون بسداد ترابية تمتد إلى البر الإيراني، وسداد ترابية تصل إلى نهر دجلة أهمها سدة أو لسان عجيردة. أما المجموعة الجنوبية فتتصل بمنطقة السويب القريبة من قضاء القرنة (ملتقى نهري دجلة والفرات). وقد ظهر في هذه المعركة تطور نوعي في تعبئة الاقتحام المباشر، وعمليات إنزال جوي لقوات الحرس الجمهوري في جزر مجنون.

كان التنسيق بين قائد الحرس الجمهوري ضرورياً مع قائد الفيلق الثالث (الذي يدافع على الحافة الجنوبية للجزر) وقائد الفيلق السادس الفريق الركن سلطان هاشم أحمد الذي تدافع قواته عن الحافة الغربية للجزر - محاذية لنهر دجلة - وضعت الخطة العامة لتحرير جزر مجنون في ضوء ما توفر من معلومات استخبارية عن الوحدات الإيرانية فيها، وكانت مؤلفة: من لواء حرس ثوري (خمسة أفواج) وسرية دبابات من الفرقة (23) حرس ثوري في الحقل الجنوبي، ووجود ما يقارب خمسة عشر فوجاً في الحقل الشمالي. تسندها ثلاثة أفواج مدفعية نظامية، وخمسة أفواج مدفعية (حرس ثوري) شرق عقدة السداد (البر الإيراني). حدد هدف قوات الفيلق الثالث الاندفاع من منطقة كشك البصري (على الحدود الدولية) والالتفاف بحركة إحاطة واسعة لقطع طرق إدامة القوات الإيرانية، أي عقدة الربط بين البر الإيراني وحقول نفط مجنون الشمالية. وكان هدف الفيلق السادس الاندفاع لتحرير لسان عجيرده وعقدة الربط مع سدة الدسم. أما الحرس الجمهوري، فقد كان هدفه تحرير حقلي مجنون الشمالي والجنوبي عن طريق الاقتحام المباشر (بإسناد جوي ومدفعي إسناد جوي قريب لمنع القوات المدافعة من استخدام أسلحتها أثناء الصولة البرية التي استخدمت (1680) زورقاً، و(48) برمائية، و(138) عجلة قتال PMP – 1. ومع هذه التحضيرات الكبيرة لاستعادة (20) مليون برميل نفط (تخمين الخبراء النفطيين) قرر هاشمي رفسنجاني رئيس البرلمان (والقائد العام للقوات الإيرانية) من شن هجوم مباغت ليلة الثاني عشر من حزيران 1988 في قاطع الفيلق الثالث باتجاه وحدات فرقة المشاة التاسعة عشرة بقيادة العميد الركن مجيد محمود السامرائي في (كوت سوادي ومخفر بو بيان)

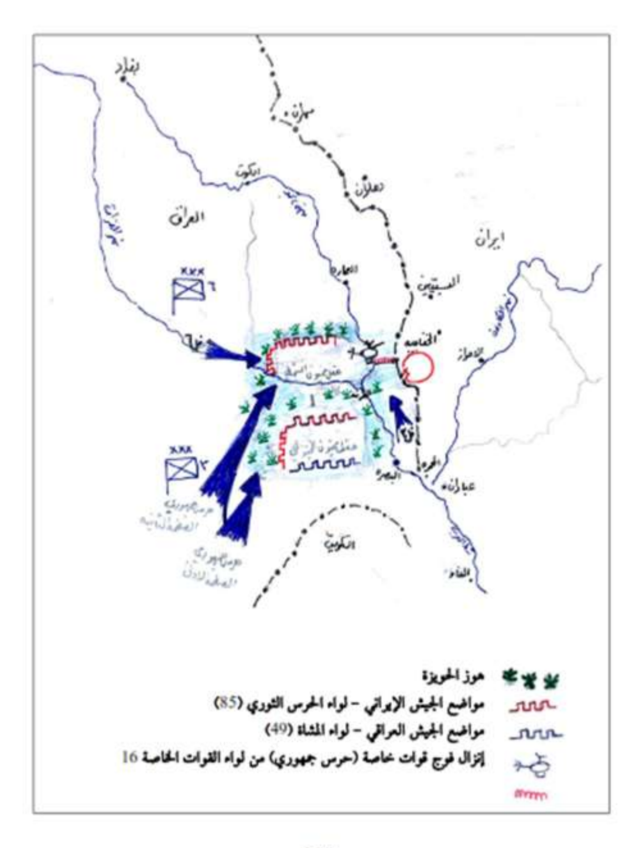
---

(1) هي عبارة عن مجموعة من الجزر الصناعية (سداد ترابية) في هور الحويزة، ويقع القسم الأعظم من حقول نفط مجنون داخل حدود الوطن. بنيت السداد الترابية لأغراض استخراج النفط وهي تنقسم إلى مجموعتين شمالية وجنوبية.

لتعاود وحدات من الحرس الجمهوري شن هجوم مقابل وفق الخطة التي اتبعتها في الخامس والعشرين من شهر مايو / أيار 1988. الخريطة رقم (15).

الخريطة رقم (15)

تحرير حقليْ مجنون النفطين حزيران 1988م



تداول الرئيس صدام حسين ووزير الدفاع عدنان خير الله وقائد الفيلق الثالث الفريق الركن صلاح عبود حول ما جرى في قاطعه، ليخلص إلى إفادة في وجود تبديل بين وحدات الفرقة، وأنه أي قائد الفيلق سيقف بنفسه على تنسيق مواضع فرقة المشاة التاسعة عشرة. ورغم العقوبة التي طالب قائد الفرقة، فإن الرئيس صدام حسين كان مزهواً في الخامس والعشرين من شهر حزيران وهو يشاهد القصف المدفعي والصاروخي لـ(400) فوهة سلاح عند الساعة الثالثة وخمسة وأربعين دقيقة تسقط على مواضع خمسة عشرة فوج حرس ثوري في حقل مجنون الشمالي، لتنجز فرقتا حورابي والمدينة المنورة أهداف الصفحة الأولى. وفي نفس اليوم أكمل لواء المشاة الميكانيكي الخامس عشر أهداف الصفحة الثانية، فيما تم إنزال فوج قوات خاصة من اللواء السادس عشر (قوات خاصة) خلف مواضع القوات الإيرانية المدافعة وأمنت الاتصال مع وحدات من الفيلق السادس في سدة الدسم. وقبل حلول الظلام، كان الموقف يشير إلى إنجاز هدف تحرير حقلي نفط مجنون الشمالي والجنوبي، وهو ما كانت تلوح به إيران للتعويض عن نفطها المدمر في جزيرة خرج ولاراك، ومنطقة خوزستان (عربستان)، وعبادان. شكلت نقطة دفع إيجابية للحكومات والشركات النفطية وخاصة الأمريكية التي كان يراودها استثمار حقول النفط بعد الحرب. ولكن للسياسة لعبتها، وهي الأكثر وهجاً من نيران المدافع والصواريخ، ذلك عندما يغفل الحاكم مصالح الدول الكبرى المؤثرة وهي ضرورية للمحافظة على مصالح بلدان العالم الثالث، ومنها العراق وكان خطأً ارتكبهُ الرئيس صدام حسين فيما بعد في غزوه للكويت عام 1991 (وهو عمل مخابراتي خطط لهُ في الخارج) كما سنرى لاحقاً.

6. استعادة منطقة الزبيدات (معركة توكلنا على الله الثالثة) تموز 1988

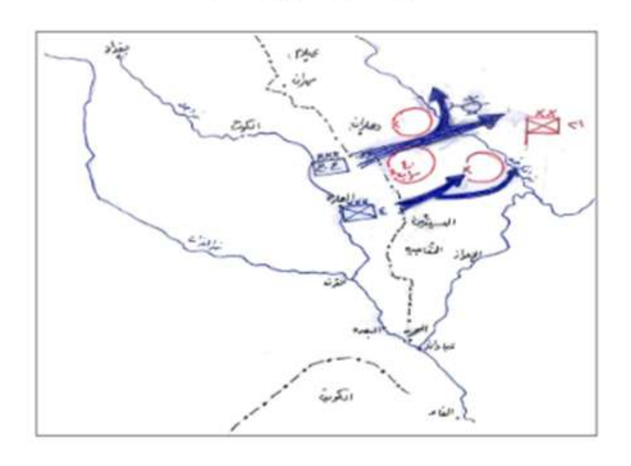
عادت نغمة وسائل الإعلام الإيرانية للقول بوجود تنسيق عراقي - أمريكي ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإجهاض الثورة. وذلك غداة إسقاط طائرة مدنية إيرانية بسلاح البحرية الأمريكية في الثالث من تموز 1988، وعلى متنها (290) مسافراً فوق مياه الخليج وهي ليست أكثر من رد على جنودها الذين قتلوا في بيروت في تشرين الأول 1983. ولكن هذه المرّة ليس بسبب بوجود هاشمي رفسنجاني على قمة هرم القيادة العسكرية الإيرانية وخلافه مع قائد الحرس الثوري (علي شمخاني) حول إدارة العمليات العسكرية في الجبهة. ولكن لأن العراق قد تمكن من تحقيق مكاسب على الأرض في غضون شهرين، كانت إيران تقاتل من أجلها ست سنوات. ويذكر الكاتب كرش، أن شمخاني قد وضع اللوم على رفسنجاني لقلة خبرته ليس العسكرية وإنما السياسية. وكان بالإمكان إقناع الإمام الخميني للقبول بوقف إطلاق النار الذي عرضتهُ الولايات المتحدة الأمريكية عليها بين 1985 – 1986 نظير إطلاق رهائنها من لبنان. ولكن للإدارة الأمريكية تقييمها الخاص لإدارة الحكم في إيران، وأن الفريق المحيط بالإمام الخميني كثيراً ما يردد كلمات الإمبريالية والشيطان الأكبر بدواعي الاصطفاف مع العراق في الحرب، وهي ما أزعجت إدارة الرئيس رونالد ريغن، الذي وجد أن شبح الخسارة في الحرب قد خيم على ساسة إيران ومنهم (البراغماتي رفسنجاني) في تموز 1988. كان قرار الرئيس صدام حسين عدم إعطاء فرصة لرفسنجاني أو شمخاني لكسب معركة، لأنها ستوحدهم وتنهي خلافهم، وهو ما دعا قائد الحرس الجمهوري اللقاء بقائد الفيلق الرابع الفريق الركن إياد خليل زكي لتحرير قاطع الزبيدات، وهو عبارة عن أرض متموجة، وسلسلة جبال حمرين هي الجزء الوعر من ساحة العمليات. ويعتبر نهر دويريج على خط الحدود الدولية مانعاً لعمل القطعات المدرعة (العبور على الجسور). ويبن الفريق الركن زكي أن أهم الطرق في هذه الساحة هو طريق الزبيدات - الشرهاني - عين الخوش، وطرق ثانوية توصل مناطق جم هندي وجم صريم وموسى الحاوي، كما أن ساحة

العمليات ذات طبيعة رملية ناعمة تؤثر على رجال المشاة والدبابات، ودرجة حرارة عالية، وكان التركيز منذ البداية على جمع أكبر ما يمكن من الأسرى، وذلك عبر الاندفاع إلى العمق الإيراني وتدمير مقرات قيادات الجيش الإيراني. الخريطة رقم (16).

كانت قوة الجيش الإيراني تتألف من فرقة المشاة الحادية والعشرين معززة بلواء مدرع، وفرقة المشاة السابعة والسبعين الميكانيكية واللواء الـ (40) سراب من الحرس الثوري. مع قوة مدفعية تقارب ستة عشر فوجاً. أصدر قائد قوات الحرس الجمهوري الفريق الركن إياد الراوي أوامرهُ للقطعات المدرعة بالتنقل على السرف إلى العمارة لحراجة وحدات التموين النقل من تأمين ناقلات للدبابات في وقت قصير. كانت الخطة العامة أن تقوم قوات الحرس الجمهوري من تنفيذ الواجب بصفحتين، الأولى تنجز فيها فرق بغداد والمدينة المنورة وبنوخذ نصر تحرير منطقة الزبيدات وحدود مسؤوليتها من مرصد القائد وحتى مخفر (عنكيزه) حتى تصل إلى جم صريم. وفي الصفحة الثانية، تنفذ نفس الفرق واجب الهجوم عند مفرق الطريق العام ونهر دويريج حتى شمال جم صريم ـ وعين الخوش وموسى الحاوي في العمق الإيراني. فتحت نيران المدفعية العراقية فوهات مدافعها (40 كتيبة) على السواتر الأمامية الإيرانية عند الساعة السادسة وخمسة وأربعين دقيقة من يوم الثاني عشر من تموز 1988، وفي غضون ساعة تمكن اللواءان (19) حرس جمهوري واللواء (11) مغاوير من احتلال الساتر الأول، فيما اندفعت الألوية (20) و(5) و(22) لاحتلال الساتر الثاني. وعند الظهر بدأ قتال الصفحة الثانية، الذي بدا فيه الحرس الثوري والجيش النظامي الإيراني بدون إرادة قتال.

الخريطة رقم (16)

تحرير منطقة الزبيدات في تموز 1988م



اندفع لواء المشاة الميكانيكي الرابع عشر (حرس جمهوري) بمسافة كيلو مترين باتجاه (دهلران)، ثم أعقبه لواء المشاة الثامن عشر (حرس جمهوري) باتجاه (عين الخوش) في الرابع عشر من تموز 1988. وذلك لإدامة التماس مع فوج قوات خاصة منقول بالمروحيات لأسر أعداد من الجنود الإيرانيين. وكانت محصلة ذلك اليوم، احتلال مقر الفرقة الإيرانية الحادية والعشرين، ومقر عمليات الغرب، واعتبر ذلك ثمناً لاحتلال مقر الفرقة العراقية الرابعة والثلاثين في كردستان عام 1987. في حين بلغ عدد الأسرى الإيرانيين (7221) أسيراً. إلا أن ما حفلت به هذه المعركة، هي قيام طائرة عراقية مقاتلة بفتح نيران مدافعها خطأً، وسببت إلى استشهاد ضابط وأحد الصحفيين العرب الذي كان يرافق القوات العراقية.

7. استعادة سيف سعد وهضبة زين القوس والراقم 1172 (معركة توكلنا على الله الرابعة) تموز 1988

قدرت القيادة العامة للقوات المسلحة، أن ما تبقى في يد الجيش الإيراني من أراضٍ وطنية هما الرواقم الجبلية في كردستان -التي تواطأت عليها زمرة كردية لا تعترف بالعراق وطنا لها -والعوارض التعبوية المهمة في سيف سعد وهضبة زين القوس والصدور والدراجي وساتوبا. ولأجل خداع القيادة الإيرانية عن القاطع الجديد المنوي مهاجمته، فقد ذهب مجلس قيادة الثورة العراقي إلى إطلاق تهديد مكشوف للقيادة الإيرانية. وفي هذا يذكر الدكتور كرش في كتابه عن الحرب العراقية الإيرانية بالقول والكلام لمجلس قيادة الثورة العراقي "سنقوم بغزو خوزستان مرة أخرى -أي مناطق ديز فول والأحواز والخفاجيه وعيلام -إذا لم تسحب إيران قواتها من كردستان -وهو أسلوب ليس للردع المباشر فقط، وإنما في جوهره أن الحرب انتهت وليس لكم إلا أن تقروا بالهزيمة"[1]. وهو ما أحرج الحزب الوطني الكردستاني (بزعامة جلال الطالباني) الذي راهن على الحرب، وتخلى عن وطنه منذ أن سحب العراق قواته إلى الحدود الدولية عام 1982. وهو درس مهم سيذكرهُ التاريخ على مر الأجيال، ومعيارهُ أن ما من شيء في حياة الإنسان أكثر شرفاً من قيادة أبناء بلدة وقت الحرب. وهي ما كانت تغري قائديّ قوات الحرس الجمهوري وقائد الفيلق الثاني اللواء الركن كامل ساجت الجنابي -أعدم بعد أحداث الكويت 1991 بتهمة الخيانة -للتداول بشأن الخطة العامة بعد فترة زمنية فاصلة من معارك توكلنا على الله الثالثة والرابعة. وبدت خلال الاستعداد لإنهاء هذه المعركة المهمة، أن تطوراً سياسياً مهماً قد ظهر في فترة انهيار القوات الإيرانية في جبهات الحرب. وهي لا تعدو عن إشارة التقطها (ديكويلار) الأمين العام للأمم المتحدة من وزير خارجية إيران (علي أكبر ولايتي) لمنع مزيد من التدهور في جبهات الحرب لقبل بلاده بقرار مجلس الأمن الدولي 598 لإنهاء الحرب بين العراق وإيران، وهو ما لم تكن إيران تلتزم به عام 1987. إلا أن العراق الذي تشبث بالسلام منذ الأسبوع الأول لبدء الحرب عام 1980، لم يكن مستعداً لقبوله قبل أن يطهر كل قطعة أرض من أرض الوطن من أي قوة إيرانية. وقادت إلى توجيه مركزي لقادة الفيلقين الحرس الجمهوري إياد الراوي وكامل الجنابي لإحداث أكبر خرق في العمق الإيراني مقروناً بأكبر عملية إنزال جوي خلف القطعات الإيرانية بغية جمع أكبر ما يمكن من الأسرى الإيرانيين تفادياً لضغوط دول مجلس الأمن الدولي. وفي الوقت الذي كان صنف الهندسة العسكرية يتحمل عبء تطهير الألغام في ساحة حركات تتحدد فيها الحركة على الطرق الرئيسية، كان صنف الهندسة الآلية الكهربائية بات هو الآخر منهمكاً في إخلاء

(1) Efraim karsh, op, cit, P. 57.

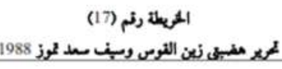
أطنان من الذخيرة الإيرانية والدبابات والعجلات المدرعة والتجهيزات العسكرية من قواطع الفيالق الثالث والسادس والرابع. وبات عليه أن يواكب ما تحمله العمليات الجديدة في القاطع الأوسط قبل التوجه النهائي إلى كردستان العراق.

اجتازت قوات الصولة من فرق الحرس الجمهوري، المدينة المنورة، بغداد، نبوخذ نصر خط الشروع بالساعة السادسة وخمسة وأربعين دقيقة - بعد قصف تمهيدي - من يوم الثاني والعشرين من شهر تموز 1988،وكان هدفها: سربيل زهاب - إمام حسن، فيما كانت أهداف فرق الفيلق الثاني: المدرعة العاشرة والميكانيكية الخامسة الاندفاع على محوري مندلي - سومار ونفط خانة - جبل دارمان. وأدت إلى سقوط مدينة قصر شيرين، جبل كمكو، الراقم 1172 بعد مرور أربع ساعات على بدء العمليات العسكرية، فيما تمكن اللواء المدرع السابع عشر من تطويق مدينة سربيل زهاب، وبات مضيق بايطاق مفتوحاً لقوات المشاة والمغاوير.

ولتطوير الموقف باتجاه قاطع كيلان غرب، فقد جرى تنسيق العمل بين الفرق الميكانيكية الخامسة واللواء المدرع الثاني حرس جمهوري للوصول إلى مضيق حجين، ومضيق كورك (وهما أقصى ما وصلت إليهما القوات العراقية بداية الحرب)، تبعها عملية إنزال جوي للواء القوات الخاصة السادس عشر ناقص فوج على المرتفعات المطلة على مدينة كيلان غرب بواسطة مائة طائرة نقل سمتية قبل غروب شمس يوم الثالث والعشرين من تموز. وهو ما تطلب دفع لواء المشاة الميكانيكي الخامس عشر لتأمين الاتصال بقائد القوات الخاصة، وكانت العملية ضرورية لتأمين سلامة اللوائين أثناء الليل. كانت حصيلة اليومين السابقَين من العمليات أسر ما يقارب (10.000) جندي وضابط إيراني، وتطلب لذلك جهداً كبيراً من القابلية لنقلهم عبر مسافة ناهضت على السبعين كيلو متراً. ودفعت ضباط طياري السمتيات إلى نقل أعداد من الأسرى من المناطق البعيدة المعزولة، والحقّ الذي لا يمكن نسيانه، هو أن أحد الأسرى الذي نقل بمروحية - كان برتبة رائد ويتكلم الإنكليزية - وقد أطلق لسانه بالقول، أن القائد العام هاشمي رفسنجاني قد زار قاطع عمليات الفرقة المدرعة الإيرانية الحادية والثمانين يوم الثامن عشر من تموز 1988 - في يوم إعلان وقف إطلاق النار - وطلب منهم أن يبذل الجميع أقصى جهدهم لكي لا يقعوا في أسر القوات العراقية. إلا أن عدد الأسرى ضمن مسؤولية قوات الحرس الجمهوري قد بلغت (12.100) ألف أسير، وقد أبهرتهم سرعة اندفاع الجيش العراقي في العمق الإيراني، وعبروا عن عمق الحالة الإنسانية التي عوملوا بها، أثناء نقلهم بالطائرات المروحية العراقية. الخريطة رقم (17).

ولكن في الجانب البعيد الذي أرادهُ سلاح الجو العراقي هو في سلسلة الغارات الجوية - في نفس يوم زيارة رفسنجاني - ضد الأهداف الإستراتيجية على مركز الصناعة الإيرانية في الأحواز وبندر خميني. فيما ذكّر الرئيس صدام حسين قائد سلاح الجو العراقي بتدمير المشروع النووي الإيراني في (بوشهر) رداً على محاولات إيران الفاشلة لتدمير مفاعل العراق النووي السابقة[1].

(1) Efriam Karsh, op. cit, p. 87.



الخريطة رقم (17)

تحرير هضبتي زين القوس وسيف سعد تموز 1988



أطلق الرئيس صدام حسين في الخامس والعشرين من تموز 1988 توجيهاً لكل فيالق الجيش العراقي بالتعرض وفقاً لما يراهُ قائد الفيلق المعني لاستعادة كل (متر) من تراب الوطن. ودفع ذلك إلى حماس فيلق المتقاعدين بقيادة الفريق الركن إسماعيل تايه النعيمي لاستثمار الموقف واستعادة مواقع محتلة سابقة، كما دفع منظمة مجاهدي خلق - المعارضة لإيران والمجهزة بالدبابات والعربات المدرعة - إلى احتلال مضيق (بايطاق)، وكرند الجبلية، وإسلام آباد (شاه آباد) بهدف احتلال محافظة كرمنشاه، قبل انسحابهم إلى الغرب. احتاجت عملية سحب قوات الحرس الجمهوري وقوات الفيلق الثاني من العمق الإيراني ثمانٍ وأربعين ساعة، قبل أن يعلن الرئيس صدام حسين عبر رسالة متلفزة في الثامن من آب 1988 موافقة العراق على الدخول في مفاوضات مباشرة مع إيران. وقد أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بذلك، وجاءت بعد أن اقتنع الإمام الخميني أن لا قدرة لإيران على مواصلة الحرب، وقوله إني أخولكم قبول هذا القرار، وكأني أتجرّع كاس السم الزعاف[1]. وهو ما كان لهُ أن يتفادى مثل هذا الموقف لو قبل قرار مجلس الأمن المرقم 479 - بعد مرور أسبوع من القتال - ويحفظ الآلاف من أرواح الطرفين لست سنوات خلت.

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 324.

الفصل السابع

بداية انهيار سلطة حكم حزب البعث في العراق

1988 —2003

المبحث الأول

مليون مقاتل عراقي للضغط على دول الخليج النفطية والولايات المتحدة الأمريكية لأسباب مالية 1989 — 1991

وصفت الحرب العراقية - الإيرانية بكونها أطول نزاع مسلح بين دولتين من دول العالم الثالث في القرن العشرين. وبدت إستراتيجية العراق المبنية على تحقيق سياسته الوطنية والقومية منسجمة مع قوة جيشه للوصول إلى العاصمة طهران لإسقاط حكم آية الله الخميني. كما لم يكن الجيش الإيراني المأخوذ بحماس الحرس الثوري والمتطوعين من الوصول إلى بغداد وهي على مسافة 160 كيلو متراً لإسقاط حكم البعث. إن أسباب نصر العراق في هذه النازلة التاريخية، إنما يعود لله أولاً، وسلاح الجو والدروع والمدفعية العراقية الذين أبلوا بلاءاً حسناً رغم منغصات (الجيب الكردي) في كردستان العراق، وهو ما كان ليحصل لأي مجموعة معارضة أن تحذو حذوها في ظروف الحرب. ولعل العرب الشيعة الذين أقسموا أن لا يقاتلوا إخوانهم العرب السنة، قد تجاوزوا فتوى محمد باقر الصدر، ومحمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى الإسلامي بعدم الانضمام إلى حزب البعث العلماني، ولكنهما نسيا أن الدفاع عن الوطن يختلف كثيراً عن الانضمام إلى حزب دنيوي، والحكيم نفسهُ يقود حزب يتخذ من طهران مقراً لهُ. وهذا ما قاد مجلس قيادة الثورة العراقي لأن يتبنى ضغطاً على علماء الدين (من أصول فارسية) ومعاقبة الرموز الكردية، ومنهم جلال الطالباني الذي كثيراً ما تحامل على حاكم بغداد العربي. وهو ما لم يكن يتصرف به حيال حاكم طهران الإيراني وأبناء قوميته الكرد الإيرانيون يعيشون تحت خط الفقر والقهر الاجتماعي والسياسي دون حقوق. وإن الحكم الذاتي الناقص كما يردّدها السياسيون الكرد في كردستان العراق كانت تحت لعبة مخابراتية أساسها الصلة والزيارات المتبادلة بين رجال الموساد والسافاك منذ بداية الستينات والسبعينات، قبل أن يدخل رجال المخابرات المركزية الأمريكية والبريطانية على خط قهر القومية العربية الذي يمثلها حزب البعث العربي الاشتراكي حتى وإن اختلفت الإدارتين الأمريكية والبريطانية خلال حرب الثمان سنوات مع إيران لأسباب مصلحية بالدرجة الأساس ومنها بقاء مضيق هرمز مفتوحاً لمرور ناقلات النفط إلى دول العالم الحر.

على المستوى الإقليمي، كان أكثر المتضررين سياسياً من انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية هي سورية حافظ الأسد الذي كان يعلّق آمالاً على نهاية خصمه صدام حسين. فيما بدت تركيا وكأنها هي أكبر المتضررين تجارياً من توقف الحرب، وقد جنت أرباحاً بالمليارات من خلال تجارتها مع البلدين النفطيين[1]. أما دول الخليج النفطية - التي أرادت تجنب الاتهامات الإيرانية لها -، فقد بدا عليها الارتياح سيما وأن الكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة السعودية قد أرهقتها مليارات الدولارات التي دفعت للعراق للاستمرار في الحرب. ودفعت الكويت ولاعتبارات الخشية من النفوذ الإيراني (الطائفي) على أرضها إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع طهران في أيلول 1988، وكذلك البحرين - التي تخشى من كثرة الجالية الإيرانية لديها - فيما ذهبت المملكة السعودية إلى وقف الحملات الإعلامية مع إيران في تشرين الأول 1988 بناءاً على طلب رئيس البرلمان الإيراني هاشمي رفسنجاني (البراغماتي)، الذي وجد عليه إعادة بناء علاقات مع

(1) Efriam Karsh, op. cit, p. 87

جيران العراق بغية استرداد الاقتصاد الإيراني عافيته. وعموده ثروة النفط من خلال التنسيق مع دول الأوبك اللذي تتربع السعودية بقوة عليها باعتبارها الدولة النفطية الأولى المصدرة للنفط (ثمانية ملايين برميل نفط يومياً)[1]. بدأت مباحثات السلام بين العراق وإيران بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة ديكويلار في الرابع والعشرين من شهر آب 1988 في جنيف، وكانت البداية صعبة بين وزيري خارجي البلدين طارق عزيز وعلي أكبر ولايتي للتوصل إلى حلول ملموسة، حتى بوجود مراقبي الأمم المتحدة في البلدين (The United Nations Iran – Iraq Military Observer Group) (UNIMOG)

وظهر ذلك النكوص في المفاوضات واضحاً في الطريقة التي ظهر بها ولايتي، وكأن وقف إطلاق النار الذي قبلت به إيران غير مرحب به في أوساط المجتمع الإيراني، وانعكس ذلك حتى على فشل تبادل (1500) أسير مريض من الطرفين في تشرين الأول 1988[2].

ومع استمرار التلكؤ في المفاوضات بين العراق وإيران، كانت الأخيرة تمضي في بناء منشآتها النفطية المدمرة. أما في العراق، فقد بات على الرئيس صدام حسين أن يفي بوعوده تجاه الإدارة الأمريكية، خاصة المتعلق منها بحل القضية الفلسطينية دون عقبات، وظهور شركات النفط الأمريكية لاستثمار جزء من نفط العراق، وكأنه مكمل لدور دول الخليج النفطية (المروّضة أصلاً) لقبول المقترحات الأمريكية السياسية والاقتصادية، خصوصاً وأن السوفييت - تحت قيادة غورباتشوف - لم يعد لهم دور مؤثر في السياسة الدولية بعد هزيمتهم في أفغانستان 1979 – 1989.

أ. الخلاف المقّنع بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية

يبدو أن الإدارة الأمريكية التي باتت تضع برامجها لمرحلة تكون فيها هي القوة الوحيدة المسيطرة في العالم، إن وجدت في منطقة الشرق الأوسط - المضطربة سياسياً وأمنياً - من أفغانستان شمالاً وحتى بحر العرب جنوباً، وفيها أهم منابع النفط هي كنز الدولة العسكرية الأولى في العالم. فهي والحالة أثبتت للعالم أنها من قوض الشيوعية، وبات عليها مراقبة الرئيس صدام حسين ودولته العربية القومية الناهضة علمياً وعسكرية وهي على رأس منطقة الخليج العربي. وكان في حسابها أن محادثات سرية قد جرت بين رئيسي جهازي المخابرات العراقي (فاضل البراك)، و(جيتس) عام 1987. وكان محورها عائدية عربستان والكويت[3]، وهو ما دفع جهاز المخابرات الأمريكي إلى أن يتواصل في اتصالاته مع مدير مباحث أمن الدولة الكويتي فهد الأحمد بين عامي 1988 – 1989، بهدف ترويض صدام حسين لترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية. ويشير الكاتب اللبناني فؤاد مطر - الذي التقى مع الرئيس صدام حسين عدة مرات قد أفصح لـهُ في الحادي عشر من أيلول 1988، أن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت منه مقايضة دبابة T-72 روسية بصفقة مدافع أمريكية من طراز (175) ملم، وهي ما رفضها الرئيس صدام - وكانت محل ارتياح السوفيت - الذي بات مدركاً أنهُ امتحان لهُ ولعلاقات معاهدة

(1) Efriam Karsh, op. cit, p. 87

(2) Ibid, P. 83

(3) ألمح البراك لنظيره إلى رغبة العراق ضم مقاطعة خوزستان (عربستان) الإيرانية، باعتبارها عربية، كما أشار البراك إلى مطالب العراق التاريخية في الكويت. وفهم البراك من (جيتس) عدم وجود التزامات أمنية مع مشيخات الخليج. انظر: نوري المرسومي، المصدر السابق، ص 61.

الصداقة مع السوفيت عام 1972[1] كما كان درس هروب الطيار العراقي منير روفا إلى إسرائيل بطائرة الميغ - 21 الروسية الصنع عام 1966 مازال ماثلاً للأذهان.

إن الأسباب الظاهرة على السطح للافتراق في العلاقة بين العراق والولايات المتحدة، إنما تكمن في الأسلحة المختلف عليها. ففي المرة الأولى دبابة T-72، ولكن في المرة الثانية هي الأسلحة الكيمياوية واتهام العراق باستخدامها ضد الأكراد في (حلبجة) ضمن كردستان العراق في آذار 1988. وبدا واضحاً أن دول الخليج النفطية وخاصة السعودية التي آزرت العراق في الحرب غير مرتاحة إلى حملة الابتزاز الأمريكية. وهو ما عبرت عنه مصر في لقاء جمع وزير الخارجية المصري الدكتور عصمت عبد المجيد والسفير الأمريكي في مصر (فرانك فيسنر) في الثالث عشر من أيلول 1988، وفيها عبر عبد المجيد أن الاتهامات الأمريكية للعراق خطيرة جداً وتتطلب أدلة دامغة ... وكان رد السفير، أن الولايات المتحدة تأمل في المحافظة على علاقات جيدة مع العراق وأن مجلس الشيوخ الأمريكي يملك أدلة في شأن استخدام العراق للأسلحة الكيماوية ضد الأكراد[2]. ولتجنب مزيد من الخلافات بين بغداد وواشنطن عقد وزير الدفاع عدنان خير الله مؤتمراً صحفياً في بغداد في الخامس عشر من أيلول 1988 أكد فيه عدم استخدام القوات العراقية أسلحة كيمياوية في عملياتها ضد العناصر الكردية المتمردة. موضحاً مسالة أساسية هي أن عمق المنطقة التي جرت فيها العمليات لا تتجاوز عشرة كيلومترات، مما يعني أن استخدام مثل هذه الأسلحة غير مجدٍ خاصة في المناطق الجبلية وقال مخاطباً رجال الصحافة الذين حضروا المؤتمر الصحفي أرى أنكم لم تحضروا إلى هنا بكمامات أو أقنعة غاز[3] واللافت أن توضيح وزير الدفاع العراقي قد جاء بعدما أكدت بعض الأوساط الرسمية التركية عدم وجود أي أثر لاستخدام الأسلحة الكيمياوية في صفوف الأكراد العراقيين ورموزهم هم الذين ساهموا في تكوين صورة ارتسمت أمام الرئيس صدام حسين في بداية عام 1989 هي: أن هناك جيشاً بمليون مقاتل تحت السلاح وهي المرة الأولى بهذه القوة منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921. ولكن أفراد هذا الجيش أصبحوا عاطلين عن العمل، وحتى من كانت لهُ صنعة قبل الالتحاق بالجيش، فقد ضاعت منهُ إما بتقادم الزمن، أو أن الصنعة أو المصنع أو التجارة قد أغلقت أو تقلصت وقد حَل محلهُ آخرون. كما وجد الرئيس صدام أن بلاده تحت ثقل مديونية تفوق (80) مليار دولار أمريكي، وأن جزءاً من هذه الديون للكويت التي لا زالت تنظر إلى عدم صدق نوايا حكم البعث لترسيم الحدود مع الكويت. وقد حان الوقت لتبني سياسة (لوي ذراع العراق) لترسيم الحدود المتنازع عليها خصوصاً وأن أسعار النفط المتدنية في ذلك الوقت كانت بسعر أحد عشر دولارً للبرميل الواحد وهو لا يعطي فرصة للعراق لسداد ديونه[4]. واجتهد صدام في جلسة عشائرية، كان الشيطان قريناً ليزين للحاضرين أن بالإمكان حل عقدة الديون بالضغط والمساومة، وحتى اللقاء مع الرئيس الأمريكي (بوش) الأب والملك السعودي (فهد) لفك عقدة القضية الفلسطينية التي مضى عليها ستة عقود. وذلك عندما أمر مجموعة من ضباط الحرس الجمهوري القيام باستطلاع خط الحدود الأردنية - الإسرائيلية في منتصف شهر نيسان عام 1989. وكان مدركاً أن مثل هذا الأمر لم ولن يكون لهُ دور فيه في ظل وجود قوة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج وأفول نفوذ السوفيت، وخصومة سورية (الأسد) الشخصية

---

(1) فؤاد مطر، الخميني ...وصدام المصدر السابق، ص 195.

(2) فؤاد مطر، المصدر السابق، ص 193.

(3) صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 16 أيلول 1988.

(4) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 325.

معاً، وعدم رغبة الأردن في التورط بها[1]. وفي حديث ثنائي ذكر لي أحد دبلوماسيي السفارة العراقية في أفغانستان - محمد سعيد - أن السفارة الأمريكية في كابل، كثيراً ما كانت تدعو دبلوماسيي السفارة العراقية في المناسبات الوطنية خصوصاً في النصف الثاني من عام 1989، لمعرفة ماذا لديهم من تعليمات مركزية من بغداد بعد انتهاء الحرب مع إيران. وهي بالتأكيد لم تكن بعيدة الصلة عن لقاء فاضل (البراك - جيتس). ولكن في بغداد العاصمة ومركز الحكم، كانت الدوائر الدبلوماسية والاستخبارية العراقية غير متيقنة لما هو موجود في عقل صدام حسين، الذي طلب من قائد الحرس الجمهوري الفريق الركن إياد الراوي استطلاع منطقة كردستان العراق بالعجلات والطائرات المروحية، في وقت كان شمال الوطن ينعم باستقرار استثنائي وقد سمح لوفود عربية وأجنبية لزيارة منطقة الفاو للإطلاع على معركة تحريرها عام 1988، وإعادة بنائها مرة أخرى بجهد متسارع بين دوائر الدولة المختلفة. ولعل ما قطع ابتهاج الشعب العراقي بوقف القتال وانتظار وصول الأسرى، ذلك الحادث الذي لم يكن بالحسبان، عندما نعى الرئيس صدام حسين - في الرابع من شهر مايو / أيار 1989 - مقتل وزير الدفاع عدنان خير الله بحادث سقوط طائرته المروحية جنوب أربيل، وهو الساعد الأيمن للرئيس - وخال أولاده - وفي سلوكه ودماثة خلقه ورزانته يمكن أن يمنع الرئيس من أي مغامرة، وخاصة مع العرب جيران العراق. إلا أن ما أثير من لغط وسط أهل البيت والعشيرة، ومدينة تكريت، قد أثارت نوعاً من الغموض حول مصرع الوزير؟! وهي اتهامات كان الهدف منها، أن في عقل الرئيس صدام حسين شيء عسكري في الأفق، يناصره ويقنعه فيها صهره حسين كامل حسن، وقد وجدها البعض أن وزير الدفاع الخارج تواً من حرب الثماني سنوات، لا يقبل بها. كان وجود السفارة الأمريكية في بغداد مدعاة لحل نغمة الإعلام الأمريكي الذي بات يشكك بمصداقية القيادة العراقية، وطموحات الرئيس صدام حسين لأن يكون قائداً وموجهاً لدول العرب فيما يريد. وهي ما كانت لتسُرّ دول الخليج النفطية - التي تربطها علاقات طويلة مع الولايات المتحدة - وصار حديث الصحف، وماذا بعد يا صدام، هل تريد أبناءنا لمحاربة إسرائيل، ولا زال بلدك في مديونية كبيرة، وأن حل المشاكل ليس بالمليون مقاتل الموجودين تحت السلاح[2]. والواقع أن الرئيس صدام حسين كان يفكر بمعزل عن استراتيجيات الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي باتت تواقة إلى إشراك

---

(1) تم إسكان مجموعة ضباط الحرس الجمهوري في أحد فنادق الدرجة الأولى في عمان - الأردن - واستقبلت المجموعة من قبل رئيس أركان الجيش الأردني فتحي أبو طالب وبعض معاونيه. شمل استطلاع المجموعة هضبة أم قيس ملتقى الحدود السورية الأردنية الفلسطينية، حتى نهاية نهر اليرموك وبحيرة طبريا، لتشمل مرتفعات الجولان المحتلة ... لتعلق امرأة أردنية في الخمسين من عمرها لأحد ضباط مجموعة الحرس (الله يعطيكم العافية (ما بدنا حرب). وما هي إلا لحظات حتى فاجأ المجموعة مصورين من الجيش الإسرائيلي يصورّون أفراد المجموعة، وهي إثبات واضح لا يمكن إنكاره وقد عرفت به واشنطن، وهو ما يريدهُ صدام حسين لممارسة ضغطه، ولكن حسابات الولايات المتحدة في توريط الدول هي غيرها لدى العرب. انظر: رعد الحمداني، المصدر السابق، ص 187.

(2) صحيفة الرأي الكويتية الصادرة في 25 كانون الأول 1989.

جيشها في حرب بعد هزيمة فيتنام 1969 – 1973م، وهي رؤية لكل الرؤساء الأمريكان لأن يسجلوا حالة معنوية لجيشهم[1]، رغم أن الاقتصاد الأمريكي كان بحالة ركود.

إن يوم (العار)، هو وصف أمريكي لما حل بأسطولهم البحري على يد اليابانيين في معركة بيرل هاربر خلال الحرب العالمية الثانية، وهو ما لم يكن الرئيس الأمريكي (ترومان) يتحمل عواقبهُ، وقد دوّن سجل جديد للعسكرية الأمريكية وبين صفحاته الكثير من نوازع الشر والانتقام، فهي أي الولايات المتحدة أول من دشن استخدام القنابل النووية ضد هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين في آب 1945 رداً على تدمير أسطولها البحري في معركة بيرل هاربر 1941[2]. وخلال الحرب الكورية عام 1950 حث الجنرال الأمريكي ماك آرثر الرئيس الأمريكي لاستخدام القنابل النووية ضدها ولم تفعل الإدارة الأمريكية، ويظهر أن سياسة العقاب الأمريكية للدول التي لا تطاوع سياستها هي سياسة ثابتة في عقول الرؤساء الأمريكان ولو بعد سنوات. وصارت الحكمة التي تداولها الباحثون أن ليس من الحكمة الركض وراء سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن الجنون بعينه أن تعادي سياستها عندما وصفها المشير أيوب خان الرئيس الباكستاني عام 1951، أنها بمثابة كيس الفحم الذي لا يبرئ يداً من التلوث. ونجدها ذات السياسة التي استخدمت البوارج الحربية في الخليج عام 1988 لإسقاط طائرة ركاب مدنية إيرانية على متنها (290) راكباً، عقاباً على مقتل جنودها من المارينز (286) في بيروت عام 1983، وحجز دبلوماسييها في طهران إبان قيام الثورة الإيرانية عام 1979. وتبدو المفارقة في الطريقة التي ذهب إليها الرئيس رونالد ريغن وهو يستمع إلى غرق الفرقاطة الأمريكية (ستارك) في مياه الخليج بصاروخ طائرة الميراج العراقية F-1 عن طريق الخطأ ومقتل (76) من بحارتها عام 1988 – وفي يومها اعتذر العراق عن ذلك الخطأ– خصوصاً وأن البحرية الأمريكية هي من استنطقت الطيار العراقي الذي قفز بمظلته في مياه الخليج – ودفع تعويضات مالية مجزية لعوائل الضحايا. وكان السكوت الأمريكي عنها مقابل ترويض سياسة صدام حسين لأن يكون منسجماً مع السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بضمنها دولة إسرائيل. استقبل الرئيس صدام حسين (جون كيلي) بوصفه مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في الثاني عشر من شهر شباط 1990 في بغداد، وتبين بعد تبادل التحيات بالقول أنتم قوة اعتدال في المنطقة وتتمنى الولايات المتحدة إقامة أوثق العلاقات مع العراق[3]. والحقيقة أن صدام حسين كان مسروراً من لقائه مع كيلي، معتقداً أن سبل التواصل والتفاهم مع الإدارة الأمريكية هي ما تحملهُ حقبة ما بعد انتهاء الحرب مع إيران. ودعتهُ المشاركة في تأسيس مجلس التعاون العربي المكون من مصر واليمن والأردن والعراق في السادس عشر من شباط 1990. ليكون حلقة وصل بينهُ وبين دول الخليج النفطية والولايات المتحدة الأمريكية – خصوصاً بوجود أثنين من أصدقاء الولايات

---

(1) كانت خسائر فيتنام الجنوبية مليون وربع جندي، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد خسرت (58.226) والجرحى 153.303 من الجنود والضباط. أما فيتنام الشمالية فإن خسائرها قد وصلت مليون ومائة ألف وجرحى بحدود (600.000) جندي وضابط ومجموع الضحايا الكلي من (2 – 4) مليون.

(2) شن سلاح الجو الياباني هجوماً مباغتاً ضد الأسطول الأمريكي الراسي في ميناء بيرل هاربر في المحيط الهادي في السابع من كانون الأول 1941. كانت خسائر الأسطول مقتل (2896) جندي وضابط و(779) جريح، وتدمير (87) قطعة بحرية.

(3) بيار سالنجر، اريك لوران، حرب الخليج (الملف السري) المفكرة المخفية لحرب الخليج (رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة)، ط1، بيروت، 1991، ص 13.

المتحدة الأمريكية مصر والأردن - رغم وجود السفيرة الأمريكية ابريل غلاسبي في بغداد[1]. إلا أن تناغم المصالح في السياسة الدولية أصبح في حكم قبضة الدولة الواحدة بعد انهيار دولة السوفيت عام 1990. وكان على الرئيس صدام حسين أن يحمل حقيبته ويزور واشنطن ليوطد علاقة جديدة أساسها اللقاء المخابراتي في عام 1987 في إسبانيا قبل الذهاب بعيداً في إطلاق صاروخ (العابد) إلى الفضاء الخارجي، أو المضيّ في بناء (المدفع العملاق)[2]، وتطوير صواريخ جديدة من فئة (الحسين) و(العباس) بمديات تصل إلى (650) كيلو متر. وقد اعتبرتها واشنطن خطوطاً حمراء لأن محصلتها ستكون ضد إسرائيل في وقت لاحق. وهو ما استثمره اللوبي الصهيوني داخل المؤسسة الأمريكية لإثارة المجتمع الدولي إعلامياً عن خطورة استمرار وجود صدام حسين في السلطة. إن الصوت اليهودي المؤثر في مركز صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية كانت على الخط الساخن لتجد في إذاعة صوت أمريكا براجمها في السادس عشر من شباط عام 1990 ما يثير صدام حسين، لأن يتحرك الرأي العام العالمي ضد الديكتاتوريين الذين يحكمون مختلف أقطار العالم، وقد حددت صدام حسين بالاسم بوصفه ديكتاتور[3]. فيما اعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية أن الحكومة العراقية هي أسوأ منتهك لحقوق الإنسان نظراً لطريقة الأحكام التي تصدر بحق المتهمين دون محاكمة، وذلك من خلال تقرير - تجاوزت صفحاته أثنتا عشرة صفحة - بُث لدول العالم في الحادي والعشرين من شباط 1990[4]. قدمت السفارة الأمريكية في بغداد اعتذاراً عن الأول، ولكنها امتنعت عن تقديم مثله عن الثاني، وقادت صدام حسين إلى زيارة الأردن في الثالث والعشرين من شباط - كان الاجتماع مخصصاً لمجلس التعاون العربي - ليقول فيه أن تراجع السوفيت سيطلق يد الولايات المتحدة الأمريكية على نطاق واسع خلال الخمس سنوات القادمة. وشدد على أن لا تقوم واشنطن بمساعدة اليهود السوفييت للهجرة إلى إسرائيل، وتساءل في كلمته عن سر بقاء دورياتها البحرية في الخليج بعد انقضاء الحرب مع إيران؟ ليضيف في حديث مشحون بنبرة غضب، أن العرب وأهل الخليج في غفلة، وستقوم الولايات المتحدة بتحديد سعر البترول بشكل يخدم

---

(1) احتلت السفيرة ابريل غلاسبي عدداً من المناصب في تونس ودمشق. كانت السفيرة عازبة وتعيش في بغداد مع أمها وكلبها، ولم تكن قد قابلت صدام حسين منذ مجيئها قبل ست سنوات.

(2) المدفع العملاق: بدأ هذا المشروع في العراق أواخر الثمانينات، وسمي بمشروع بابل. مكتشفه هو العالم الأمريكي - الكندي جيري بول المولود في كندا عام 1928. والمتخرج من جامعة تورنتو بكلوريوس هندسة الطيران. حصل على شهادة الدكتوراة وهو بعمر (23) سنة. إن قطر فوهة المدفع هي (40) سنتمتراً وطول السبطانة 21 متراً. ثم انتقل إلى جعل السبطانة بطول 36 متراً، ليحصل في عام 1965 إلى أن تصل القذيفة عمودياً مسافة 45 كيلو متراً، وأفقياً إلى أكثر من (100) كم. حصل بول على الجنسية الأمريكية عام 1972، واتجه إلى تطوير مدافع 155 ملم ليصل مداه إلى (40) كم في أوائل عام 1988. اتصلت الحكومة العراقية بالسيد جيري بول لإنتاج مدافع 155 ملم وقذائفه وهي موجودة في العراق ومصدرها النمسا وعقد سلسلة طويلة من الاجتماعات مع هيئة التصنيع العسكري العراقية. ويقول مايكل بول ابن العالم أن العراق اشترى 300 مدفع من تصميم والده. ولطموح العراق في الوصول إلى الفضاء طلب من جيري بول البقاء في بغداد لإكمال مشروع المدفع العملاق، وقد تم الاتفاق لأن يكون طول المدفع 56 متراً بوزن يصل إلى 21 طن. صرف العراق مبلغ 500 مليون دولار لهذا المشروع. وشوهد مدفعان منه في المشروع 190 في صحراء غرب جرف الصخر. انظر: فؤاد قاسم الأمير، المصدر السابق، ص 101 - 104.

(3) الواشنطن بوست الصادرة في 17 شباط 1990.

(4) تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان (20 شباط 1990).

مصالحها وليس مصالح الآخرين[1]. وهو ما أثار الرئيس المصري حسني مبارك باعتباره صديقاً للولايات المتحدة الأمريكية - تتلقى بلاده مساعدة سنوية تقدر بـ (ملياري) دولار - وفي حديث آخر جرى في القصر الهاشمي في الرابع والعشرين من شباط 1990، كانت صراحة الرئيس صدام حسين واضحة للجميع عندما هدد بشكل مبطن المملكة العربية السعودية والكويت لإلغاء ديون ثلاثين مليار دولار التي منحت للعراق خلال الحرب مع إيران، وقال إذا لم يلغوا تلك الديون ويقدموا ثلاثين مليار دولار إضافية سوف أقوم بالانتقام[2]. وبمغادرة الرئيس حسني مبارك إلى بلده غاضباً، انتهى شهر العسل بين دول مجلس التعاون العربي، ولم يعد الرؤساء يجدون حاجة لاجتماعات أخرى، وقد وُجد أصلاً لتحرير مشاكل الديون العراقية مع دول الخليج، وهو ما لم تقبله الكويت التي استمرت بضخ كميات من النفط غداة اليوم الثاني لوقف إطلاق النار مع إيران[3]. أشعرت الولايات المتحدة الأمريكية تفصيلياً بما حدث، مع توصية لاحتمال قيام صدام حسين بهجوم صاروخي على الكويت والرياض يتبعها بهجوم بري مليوني، و5000 دبابة جاهزة في العراق[4]. شكلت هذه الشكوى في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وقد وجدت أن ظرف لعبة المخابرات مع العراق ممكناً في الوقت الذي بات في وضع اقتصادي مدّمر وخراب واسع في جميع أنحاء البلاد، وضياع أمل الأجيال القادمة، وهو ما يدفع حاكم بغداد إلى انتهاج سياسة متهورة خطرة.

ب. شيطنة الخصوم سياسة أمريكية لتقويض حكم صدام حسين 1989 – 1991م

إن الفشل في عدم ترسيم الحدود المشتركة بين العراق والكويت على مدى سبعة عقود، قد رسمت في عقل العائلة الكويتية حالة من الضغائن الشخصية ضد كل رئيس عراقي، سواءً كان في العهد الملكي أو الجمهوري. ويبدو من سير الأحداث والتعنت الكويتي في تأجير جزيرتي وربة وبوبيان للعراق - بسبب قصر الساحل العراقي - أن هناك جهداً بريطانياً خلفهم، وقد تحول إلى جهد أمريكي وفق منطق القوة العسكرية والاقتصادية والنفوذ السياسي الذي استحوذت عليه بعد الحرب العالمية الثانية. إن رد المعروف لبريطانيا مطلوب من الأسرة الكويتية - التي لولاها لما بقيت الكويت - كما أن رد المعروف للولايات المتحدة الأمريكية مطلوب وهي التي رفعت أعلامها على ناقلات النفط الكويتية الـ إحدى عشرة - لضمان تدفق نفطها عبر مضيق هرمز - دون قدرة إيران على ضربها عام 1987. وهو ما عزم عليه ابن العائلة الكويتية وزير الداخلية الشيخ سالم الصباح لإرسال فهد الأحمد مدير المخابرات الكويتية لمقابلة مدير المخابرات المركزية الأمريكية (وليم وبستر) بين 12 – 18 تشرين الأول 1989، وقد جاءت على خلفية لقاء عراقي - أمريكي مماثل في اسبانيا عام 1987) لتوريط الرئيس صدام حسين في عمل غير متوازن. حين طلب وبستر من الكويت استمرار ضخ النفط من حقل الرميلة - المتخاصم عليه - لأن ذلك سيؤدي إلى تخفيض أسعار النفط، وتخفيض مدخولات العراق النفطية إلى (7) مليارات دولار في السنة، وهي أقل من الفوائد المترتبة على العراق دفعها للدول الدائنة (8 – 15) مليار دولار. على أساس الفائدة السنوية المحددة بين (10٪ – 17٪)، وكان الأهم في توجيهات مدير المخابرات المركزية الأمريكية وبستر أن

(1) بيار سالنجر، اريك لوران، المصدر السابق، ص 15 – 16.

(2) Efriam karsh, op, cit, p. 90

(3) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 98.

(4) المصدر نفسه، ص 99.

يتم الحصول على النفط من حقل الرميلة العراقي بطريقة مائلة (حتى لو كان عن طريق السرقة). وهم بكل ذلك يؤدون دوراً لجلب صدام حسين إلى الكويت (المدينة الصغيرة الغنية بالنفط). عبر سياسة شيطانية لجعل الرئيس صدام حسين ينحدر بعيداً في قراراته بعيداً عن عرب الخليج، وهو في هذا يذكر فهد الأحمد في رسالته إلى وزير الداخلية بعد عودته من واشنطن أننا اتفقنا مع الجانب الأمريكي أن نستفيد من الحالة الاقتصادية المتدهورة في العراق بغية الضغط على حكومته لرسم الحدود المشتركة بيننا. إن المخابرات المركزية أعطتنا وجهة نظرها حول طرق استخدام الضغط الملائم مؤكدة على ضرورة التعاون الواضح بيننا على شرط أن تكون هذه النشاطات منسقة بمستوى عال[1]. وكان التنسيق الذي وفرهُ الجانب الأمريكي، أن شركة النفط الأمريكية العاملة في حقل الرميلة، هي التي أخبرت الجانب العراقي بسرقة النفط عن طريق الحفر المائل، وأن الكويت تبيع النفط المسروق إلى إيران بأسعار رمزية، وهي إشارة لاستفزاز الرئيس صدام حسين الذي يجد أن الأمراء والشيوخ وأبناءهم ما كان لهم أن يعيشوا بهذه الحالة لولا دفاع أبناء العراق عنهم لمدة ثماني سنوات، لتظهر أصوات في الخليج والكويت على وجه الخصوص ينظرون باستخفاف لما طرحهُ صدام حسين وكأن قطرة دم العراقي باتت أرخص من قطرة النفط، التي يتمتع بها عدو العراق إيران، وهي أكثر من وصف الخيانة في عرف الرئيس صدام حسين.

إن طلب الرئيس مبلغ ثلاثين مليار دولار إضافية من الكويت والسعودية ما كان لهُ أن يضعها ويحملها إلى شخص ثالث ليتكلم بالنيابة عنهُ. وتعقدت المشكلة بين الرؤساء والملوك والأمراء حتى بدون المبالغ الأضافية، كما لم يعد أحد من حكام عرب المشرق يثق بالآخر. فالملك الأردني حسين أبلغ صدام حسين برفض السعودية والكويت دفع مبالغ إضافية، وأن الكويت لا تتنازل عن ديونها البالغة (14) مليار دولار. وفي كل هذا لم ينظر صدام حسين إلى مصلحة بلاده العليا، ويقوم بزيارة نوعية للعاهل السعودي، نعتقد أنها كافية لحل كل إشكالية الديون، دون الإسهاب والإسفاف الإعلامي، الذي يكرس حالة الفرقة والمنافسة بين العراق وجيرانه العرب، ويضع الكويت وتهديدات إسرائيل بتدمير سدود الري في مقام واحد. وأن الرئيس صدام حسين لا يجد فرقاً بين اليهود ومجموعة كويتية تتحكم برأس المال الكويتي لصالح الغرب هم من (عرب اليهود). ليذكّرهم صدام حسين في نيسان 1990 (بالصوت والصورة) - وهو يقلد مجموعة الضباط أنواط الشجاعة - من حرق نصف إسرائيل بالسلاح الكيمياوي المزدوج إذا ما هدد العراق أو ضرب بأي سلاح ذري سواءً كان أمريكي أو إسرائيلي[2]. لم يكن الحديث التلفزيوني، يذهب إلى تفسيرات نختلف عليها، ولا تعني أكثر من اعتماده على قوة الدبابات والعربات المدرعة و(350) طائرة مقاتلة المتبقية من الحرب. وهو ما أثار زهواً في إيران على أمل أن يختفي صدام نهائياً وبأقرب وقت، وهو مجبول على تصفيق المعجبين من ملوك ورؤساء عرب ليس لثورية صدام حسين العربية بل لأن ذلك سيدهور العلاقة مع السعودية، ودول الخليج الأخرى التي حضرت مؤتمر القمة في بغداد في الثامن والعشرين من شهر مايس / أيار 1990. وبدلاً من توخيّ الحذر والحسن في الحديث، على طريقة النخوة العربية بحضور واحد وعشرين ملك أو أمير أو رئيس دولة - لحل المشكلة المالية - وهم في بغداد (عاصمة الخلافة العباسية)، أكمل الرئيس صدام حسين حديثه الذي بدأه في القصر الهاشمي في الأردن بتاريخ الرابع والعشرين من شباط 1990،

---

(1) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 98.

(2) إبراهيم عبد الطالب، انهيار جدار عرب المشرق، المصدر السابق، ص 390.

مذكراً شيوخ دول الخليج، بالقول كلما انخفض سعر البترول دولاراً واحداً يخسر العراق مليار دولار في السنة، وعملياً إنكم تشنون حرباً اقتصادية على بلدي[1] فيما عرّج في الحديث بالقول أن الإمارات العربية المتحدة كانت تجهز إيران بالأسلحة عن طريق ميناء دبي[2]. والواقع أن حصة الكويت المخصصة لتصدير نفطها وفق خطط منظمة الأوبك للدول المصدرة للنفط، كانت مليون ونصف مليون برميل، في حين كانت تصدر أكثر من مليوني برميل نفط في اليوم[3]. ويذكر وزير الخارجية الأردني مروان القاسم انهُ أبلغ طارق عزيز في منتصف تموز 1990 إنكم على وشك أن تقعوا في الفخ ... عليكم أن تحذروا، وفي خلده أن الولايات المتحدة الأمريكية وبالتعاون مع شيوخ الخليج يريدون تحطيم قوة العراق العسكرية[4]. ولم يكن الإعلام العربي والأجنبي الذي نقل خطاب صدام حسين ليحُل المشكلة، بل عقدها، وكان بإمكان الرئيس والملك السعودي فهد لوحدهما التأثير وتجاوز الخلاف في جلسة واحدة كما حصل في محاولة الدول التي أرادت نقل سفارتها إلى القدس عام 1979[5]. بدلاً من إرسال سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء العراقي في الخامس والعشرين من شهر حزيران 1990 إلى الرياض والكويت ليطلب مساعدة للعراق بعشرة مليارات ... وقد جاءت بعد خراب العلاقات الشخصية، ودخول الولايات المتحدة على خط سري من تحت الطاولة لإذلال صدام حسين أولاً وترسيم الحدود مع الكويت ثانياً.

وفي مجال غطرسة العائلة الكويتية التي رهنت موقفها بموقف واشنطن ولندن والقاهرة، يذهب بيار سالنجر وأريك لوران في كتابهم "حرب الخليج" أن النقود تجعل الفرد متغطرساً فاقداً للرؤية، ولم يشذ عنها أمير الكويت جابر الأحمد الصباح، وهو يواصل تجبره وعناده ضد صدام حسين في عدم تخفيض إنتاج النفط[6]. فيما ذهبت واشنطن ولندن في إستراتيجيتهما الغاوية أن النفط الذي ظهر في ديار العرب كان هبة من الله، وقد استفادوا منه بمليارات الدولارات من دول العالم الحر. وأن الحاجة لإعادة الدولارات هو في إدخال البلدان المنتجة للنفط في حروب دموية تدمر كل شيء، وهي الطريقة التي يتنعش فيها سوق السلاح لترتفع أسعارهُ في البلدان النفطية المتحاربة، كما حدث في حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران، التي أفقرت شعبيهما وأجبرتهما على بيع موادهما الأولية بأسعار رخيصة[7]. وهنا يسرد لنا الكاتب العراقي نوري المرسومي - الذي كان قريباً من طارق عزيز - أن الوضع الاقتصادي الأمريكي كان بحالة ركود، وأن العجز المالي الفيدرالي قد بلغ ثلاثة تريليونات دولار. وعند انفضاح أبعاد الأزمة المالية، بدأ الحديث عن حرب سريعة خاطفة أو انتصار ساحق كواحد من علاجات الأزمة[8]. وقد بدأها الرئيس جورج بوش الأب في العشرين من شهر

(1) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 29/ 5/ 1990.

(2) صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 29/ 5/ 1990.

(3) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 99 - 100.

(4) المصدر نفسه، ص 98.

(5) اتفق العراق والسعودية على قطع العلاقات الدبلوماسية مع أي دولة تنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس بما فيها الولايات المتحدة، وكان لمثل هذا التحذير أثره على باقي الدول.

(6) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 98.

(7) المصدر نفسه، ص 28.

(8) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص 63.

كانون الأول عام 1989 في هجومه على دولة باناما وتوقيف الجنرال نوريغا ـ رئيس الجمهورية ـ بحجة ملاحقة المهربين للمخدرات. لتعطيه مردوداً معنوياً على الأقل في قيادة العالم والتحكم باقتصادياته المتنوعة[1].

جـ استثمار الفرصة لإذلال صدام حسين وتدمير جيش العراق العربي

كانت الخطوة المشجعة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، هي عندما أقدم طارق عزيز وزير الخارجية العراقي على تسليم أمين عام الجامعة العربية الشاذلي القليبي مذكرة ضد الكويت. يتهم فيها الكويت ببناء مراكز عسكرية داخل أرض العراق عبر حدودها الشمالية وسرقة حقل نفط الرميلة العراقي في الخامس عشر من شهر تموز 1990. وهو نفس التوقيت الذي حرك فيه صدام حسين قوات الحرس الجمهوري (100) ألف مقاتل مع (300) دبابة و(300) قطعة مدفعية ثقيلة إلى البصرة. ولم تكن الخطوة العراقية تختلف عن خطوة عبد الكريم قاسم عام 1963 لاستعادة الكويت، لولا تدخل بريطانيا وجامعة الدول العربية، وخاصة الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر لنصرة الكويت بنظرة قومية عربية بعد إعدام قاسم كوكبة من ضباط تمرد الموصل عام 1959. أما الرئيس المصري حسني مبارك، فقد كان مدفوعاً لنصرة الكويت لاعتبارات الزعامة العربية، والمصلحة المادية فضلاً عن صداقته للولايات المتحدة الأمريكية لأن يؤدي دوراً في معاقبة صدام حسين. كان الفارق بين صدام وقاسم هو أن الأخير لم تكن لديه القوة القتالية كما هي لدى صدام حسين. وأن الأخير كان عازماً على لوي ذراع الأسرة الكويتية لتحقيق حلم الملك غازي الأول 1933 –1939م الذي قتل غدراً، وقتل الزعيم الركن عبد الكريم قاسم (1958 – 1963م) في التاسع من شباط 1963 عبر مساعدة أمريكية – بريطانية للثوار من الجيش والشعب لإزالة أي أثر للشيوعية على أرض النفط في العراق ودول الخليج النفطية عبر إذاعة سرية نصبت في الكويت لكشف العناصر الشيوعية وإعدامهم. إن النزعة القومية لصدام حسين ليس عليها غبار، وهو يجاهر بها، رغم أن الطريقة التي سار عليها كانت تحتاج إلى بعد نظر في ظل سياسة أصبحت فيها معظم الدول العربية، وبينها دول عرب المشرق في ظل النفوذ والمصلحة الأمريكية، وقد أفلت شمس السوفييت وهي القوة التي يمكن أن تستخدم حق النقض الفيتو لصالح دول العالم الثالث المنضوية تحت نفوذها ومنها العراق الموقع على معاهدة صداقة وتعاون عام 1972.

والواقع أن السياسة الدولية والتحكم بها، قد جاءت كما وصفت رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر الشيوعي غورباتشوف – وهو عضو مكتب سياسي للحزب الشيوعي – في عام 1984، بأنه الرجل الذي يمكن التعاون معهُ، وقد تحقق لها وهو رئيس دولة عام 1990. ليكون صديقاً حميماً للولايات المتحدة الأمريكية والبريطانية ، وقد رأت تاتشر أن عليها دوراً مرسوماً لإجهاض ليس الحركة الشيوعية، وإنما حركة القومية العربية التي يمارسها صدام حسين في سياسته عندما أرسلت المخابرات البريطانية (MI-6) أحد جواسيسها من – بازوفت من أصل إيراني – إلى منشأة القعقاع العسكرية (شمال بابل) لمعرفة سر الانفجار فيها. وتقوم هي بإبلاغ أجهزة الأمن العراقية عنهُ. وكان الهدف الذي أرادتهُ تاتشر أن يصدر صدام حسين قراراً استفزازياً لإعدامه، وذلك بغية التشهير به أمام المجتمع الدولي باعتباره ديكتاتوراً لا

---

(1) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 103.

رحمة في قلبه[1]. وهو ما فعل رغم المناشدات الدولية والإقليمية لعواقب الإعدام في ظل ذلك الوقت المتأزم. واعتبرتْ دول الخليج ما عملهُ صدام حسين لا يبتعد عن الحماقة والطيش والنرجسية التي تحكم تصرفاته[2].

ويظهر من سير الخطة المخابراتية المرسومة بعناية لتوريط صدام حسين في الكويت، أن يقوم الرئيس المصري - الغاضب على صدام حسين في اجتماع القصر الهاشمي في شباط 1990 - بزيارة إلى بغداد والاجتماع بصدام حسين في الرابع والعشرين من تموز 1990، ليفهم منهُ مغزى وجود قوات الحرس الجمهوري على حدود الكويت، وقد فهم الرئيس مبارك الشطر الأول من كلمات صدام حسين، ومفادها أنه لن يدخل الكويت، وهي ليست أكثر من ورقة ضغط على الكويت، وقد يكون الرئيس مبارك قد عمد عن قصد إخفاء الشطر الثاني من حديث صدام - لشيخ الكويت جابر الأحمد الجابر ولواشنطن - لن استخدمها قبل استنفاذ جميع الإمكانيات عبر المفاوضات[3]. ولغرض استكمال لعبة المخابرات الأمريكية - الكويتية، وقد بدأتها الأولى منذ عام 1987، ووجهت بها السفيرة الأمريكية قبل ثلاث سنوات استقبل صدام حسين - لأول مرة - السفيرة الأمريكية أبرْيل غلاسبي في الخامس والعشرين من تموز 1990. وبعد حديث طويل عن العلاقات الأمريكية - العراقية بحضور وزير الخارجية طارق عزيز جاء الحديث عن الكويت بوصفها الهدف الرئيسي من اللقاء، فأشارت عليه غلاسبي أن التعليمات التي استلمتها من وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، أن لا شأن لنا في خلافكم مع الكويت، ونأمل أن تحلّوا القضيّة عبر القليبي أو الرئيس مبارك، وهو ضوء آخر لصدام للدخول إلى الكويت كما كان حديث مدير المخابرات الأمريكي جينس مع البراك عام 1987[4]. ويذكر طارق عزيز - وهو في زنزانته منذ سبع سنوات - في حديث لصحفي بريطاني في السادس من آب 2010، أنهُ أبلغ الرئيس صدام حسين، أن الدخول إلى الكويت يعني أن مواجهة عسكرية ستحدث مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن عزيز وبموجب أخلاق المهنة كان عليه مؤازرة قرارات صدام حسين[5]. وهو ما خرجت به غلاسبي من انطباع أن العراق سيقوم بعمل عسكري ضد الكويت، ولكن حدود ذلك العمل لا يتخطى جزيرتي وربة وبوبيان، وحقل الرميلة النفطي المتنازع عليه. ولإظهار برمجة عمل وكالة المخابرات المركزية لهذا الموضوع، أن شهدت أرض البصرة ومقر الفيلق السابع على أطرافها وصول وفد كلية الحرب الأمريكية في السابع والعشرين من تموز 1990، وهدفهُ في ذلك الوقت الحساس (مقنع) وكان لزيارة مواضع معركة الفاو التي حررها الجيش العراقي من قبضة القوات الإيرانية في نيسان 1988. ولعلها المفارقة في زيارة وفد عسكري أمريكي، والحديث لضابط في مقر الفيلق السابع رافق الوفد في جولته للفاو، وقد أشار إلى أن الملحق العسكري الأمريكي في بغداد الذي كان يرافق الوفد، قد بين للضابط بعد إيجاز الوفد على (منضدة رمل) حول المعركة، لماذا أنتم تضعون صواريخكم في غرب العراق باتجاه إسرائيل، وأنكم ستقومون باحتلال جزيرتي وربة وبوبيان، وهو ما يؤيد قطعاً أن مثل هذا الحديث قد

---

(1) صحيفة الغارديان البريطانية الصادرة في 18 تموز 1990.

(2) صحيفة الرأي الكويتية الصادرة في 19 تموز 1990.

(3) بيار سالينجر، واريك لوران، المصدر السابق، ص 54.

(4) صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 26 تموز 1990. وكذلك Efriam karsh, op. cit, p. 91

(5) صحيفة الغد الأردنية الصادرة في (7) آب 2010. وكذلك صحيفة الغارديان البريطانية الصادرة في (6) آب 2010.

نوقش بين السفيرة والملحق العسكري قبل يوم واحد[1]. ولكي يشاهد الوفد العسكري الأمريكي افتتاح قوات الحرس الجمهوري على الحدود المشتركة بين الكويت والعراق، غادر الوفد والملحق العسكري البصرة إلى الكويت براً، ودالتهم أنهم صوروا الدبابات والآليات ومدافعها مصوبة باتجاه الأراضي الكويتية - ويذكر الصحفي الأمريكي بوب وود ورد (Wood Ward) في كتابه القادة، أن حواراً جرى في الكونغرس الأمريكي حول صدام حسين وجيش العراق العربي، وبيّن فيه رئيس لجنة القوات المسلحة إما أن تبقى القوة العسكرية العراقية بدون صدام، أو أن يبقى صدام دون قوته العسكرية، أما أن يبقى الاثنان معاً فهذا مستحيل[2]. وهو ما يعني تدمير قوة العراق العسكرية التي قاتلت إسرائيل في ثلاث جولات من أصل أربعة على مدى نصف قرن من الزمان، وهي ليست دولة مواجهة مع إسرائيل. إن خروج العراق عن دوره العربي، يعني تخليه عن القضية الفلسطينية، وهو ما تريدهُ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعموم دول الغرب الأوروبي، ولكنهُ بالنسبة للسعودية والفلسطينيين وبقية دول عرب المشرق، يعني الكثير بعد خروج مصر (السادات) من معادلة الصراع في الشرق الأوسط. ولعل شيوخ دول الخليج والملك عبد الله بن عبد العزيز - وهو وليّ للعهد - قد فطنوا إلى هذه المسألة، وفي عقلهم مسألة جوهرية في الصراع مع إيران حول تصدير الثورة الإسلامية إلى شرق السعودية الشيعية، ودول الخليج النفطية، وتداول سياسييها حول اعتبار مملكة البحرين إحدى المحافظات الإيرانية وليست دولة مستقلة. وهو ما دعا الملك السعودي كلاً من العراق والكويت لقبول وساطته والاحتكام لمفاوضات مباشرة في مدينة جدة السعودية في الحادي والثلاثين من تموز 1990. وذلك لإطفاء حريق وسائل الإعلام العربية والأجنبية عن حرب عربية - عربية، وهي ما أدركها الزعيم الفلسطيني (ياسر عرفات) في جولاته بين بغداد والرياض والكويت، حيث بين لولي العهد الكويتي مخاطر الأزمة، واقترح عليه تعويض العراق عند لقائه بـ نائب الرئيس العراقي عزت الدوري[3]، وعرفات المعروف بحسه الثاقب يجد أن وسادة القضية الفلسطينية هي بوجود العراق القوي. وأن مسألة التعويضات المالية يمكن حلها في جلسة واحدة[4]. والحقيقة التي لا غبار عليها، أن السعودية التي أرادت حضور الرئيس صدام حسين والشيخ جابر لحل الإشكال، كانت محايدة، وتلتمس مخرجاً للطرفين دون ضغائن[5]. وهو ما جعل الملك السعودي فهد الذي جمع الدوري والشيخ سعد العبد الله على طاولة عشاء، وكانا مختلفين على مليار دولار من مجموع عشرة مليارات طلبها العراق كتعويض عن نفطه المسروق في حقل الرميلة، أن يكون جوابه، أن المليار المختلف عليه سيكون من السعودية هدية لشعب العراق دون شروط[6].

---

(1) مقابلة مع اللواء الركن (م. ج. ج) في سورية، وكان أحد الحاضرين أثناء إيجاز الوفد، والمرافق للوفد في جولته. جرت المقابلة بالساعة الثانية عشرة ظهر يوم 5 حزيران 2009.

(2) فؤاد قاسم الأمير، المصدر السابق، ص 143

(3) بيار سالنجر، واريك لورات، المصدر السابق، ص 71.

(4) لجنة تدوين وتحليل أم المعارك، المصدر السابق، ص 90.

(5) قبل موعد الاجتماع بثلاث ساعات، أعلن أمير الكويت بأنه لن يحضر الاجتماع مع صدام حسين فقرر الأخير إرسال نائبه عزت الدوري، وكان ممثل الأمير جابر ولي العهد سعد العبد الله. بيار سالنجر، اريك لوران، المصدر السابق، ص 73.

(6) لجنة تدوين وتحليل أم المعارك، المصدر السابق، ص 92.

وللتاريخ، كان علينا أن نبيّن المفارقات التي أبعدت الطرفين عن الاتفاق، وواحدة من هذه المفارقات ما أوردها الزعيم الفلسطيني عرفات الذي قابل ولي العهد الكويتي سعد العبد الله عليكم دفع مبلغ عشرة مليارات دولار. فالعراقيون خطرون، وأنت تعلم أنني من الكويت وعشت فيها عدة سنوات. حاولوا أن تحلوا المشكلة فأجاب الأمير سعد أنا ذاهب إلى جدة، وقال عرفات لا تذهب خالي الوفاض، واقترح حلاً، فأتى الأمير سعد العبد الله بحركة تدل على الضجر وقال القرار الأخير للأسف ليس بأيدينا"[1]. أما المفارقة الثانية، هي أن الأمير سعد العبد الله لم يطرح موضوع ترسيم الحدود بين البلدين إلا عندما سمع الملك السعودي يتكلم بالمليار المختلف عليه، وهنا تتذّر عزت الدوري ليجد أن نظيره يتصرف وكأنه يتصدّق عليه، وهي إشارة واضحة على عدم حضور الأمير شخصياً إلى المملكة السعودية، لكي لا يصاب بالإحراج، كما هي إشارة إلى أن الحل ليس بأيدي الكويتيين كما أشار سعد العبد الله. أما المفارقة الثالثة، وهي الأخطر، أن عثرت أجهزة الأمن العراقية في مكتب الأمير سعد العبد الله بقصر (بسمان) على نص البرقية التي بعثها الملك السعودي (فهد) لدعوة الوفدين العراقي والكويتي لحضور اجتماع جدة في الحادي والثلاثين من تموز 1990، وكان في أسفلها تأشيرة بخط الأمير الشيخ جابر يقول فيها، الشيخ سعد: تحضر الاجتماع بنفس شروطنا المتفق عليها، والأهم بالنسبة لنا مصالحنا والكلام عن الأخوة والتضامن العربي لا تصغوا إليه، كل واحد منهم لهُ مصالحهُ السعوديين يريدون إضعافنا واستغلال تنازلنا للعراقيين لكي نتنازل لهم مستقبلاً عن المنطقة المقصودة، والعراقيين يريدون تعويض حربهم من حساباتنا. لا هذا يحصل ولا ذاك. وهو رأي أصدقاؤنا في مصر وواشنطن ولندن. أصروا في مباحثاتكم نحو أقوى مما يتصورون"[2] وكان رأي الأصدقاء الذين ذكرهم الشيخ جابر الأحمد الصباح هو المعّول عليه لكي لا تنجح مفاوضات جدة. ورأي الرائد الأمريكي (مارتن ستانتن) الموجود في الكويت وقت الأزمة والعقيد البريطاني (بروس دنكن) لإخبار الأمير وبقية أعضاء العائلة الحاكمة - عدا الشيخ فهد الأحمد - للخروج من الكويت إلى مدينة الدمام السعودية في الساعة الرابعة من صباح يوم الثاني من آب 1990. وهو موعد بدء الغزو العراقي للكويت.

---

(1) بيار سالنجر، أريك لوران، المصدر السابق، ص 72.

(2) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، ط1، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992، ص331.

المبحث الثاني

الغزو العراقي للكويت في 2 آب عام 1990

لم يكن المشروع رقم (17) الخاص باحتلال الكويت في فجر الثاني من آب 1990 - واقسم عليه ضباط الحرس الجمهوري - يحمل في دلالاته نضجاً في القرار السياسي، بقدر ما هو قرار نرجسي شخصي لعاقبة عائلة آل الصباح الحاكمة للكويت. كما يمكن البوح بصوت عال، اين هو الجانب الوطني من غزو دولة عربية صغيرة اختلف العراق معها على مليار دولار. وتشبثت هي بترسيم الحدود. إن ذكر مدن الأحواز، دهلران، ديز فول، كيلان غرب في حرب الثماني سنوات مع إيران، هي غيرها عندما صار الجندي والضابط العراقي يذكر مدن الجهراء، والأحمدي والكويت والبرقان. وفي تقاليد عشائر عرب العراق، أن الصحن الذي يأكلون منه لا يمكن أن يغسلوا أيديهم فيه، وهي حالة كتبها التاريخ على صفحاته، وكان الكثير من ضباط الجيش العراقي غير مصدق لما يحدث وأن كل ما في عقل الرئيس صدام حسين الذي أمر بحشد الحرس الجمهوري على الحدود هو لممارسة مزيد من الضغوط على حاكم الكويت، أو في أسوأ الأحوال طرد عمال شركة النفط الأمريكية من حقل الرميلة النفطي المتنازع عليه، لتقود مثلاً قائد فرقة المدينة المنورة - حرس جمهوري - العميد الركن ماهر عبد اللطيف أن يتأخر ثلاث ساعات في الحركة إلى احتلال أهداف محددة لفرقته في جنوب الكويت وقد دفع ثمن تلكؤه وهو غير مصدق.

إن زهو الانتصار في حرب الثماني سنوات قد عبر عن حالة وطنية قلمّا تظهر في تاريخ العراق الحديث (بعد الحرب العالمية الأولى) رغم الخسائر البشرية والمادية، وهو أبلغ تعبير لأن يمثل العراق إستراتيجية جزيرة العرب، أو على الأقل أنهُ النموذج المشع علمياً بين دول عرب المشرق. وهي نتائج لا تعطينا التفكير للتشبث بعائديه الكويت رغم تآمر المندوب السامي البريطاني برسي كوكس في تأشير الحدود بين العراق والكويت عام 1922. والعراق بين إخوانه العرب اللذين آزروه في حرب الثماني سنوات، ليس بحاجة لإثارة الموضوع في ظل انهيار السوفيت، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم. إن الوفد الذي رأسه عزت الدوري قد فهم من عناد نظيره سعد العبد الله، أن الموضوع مدّبر وقد طبخ منذ لقاء البراك وجيمس في إسبانيا عام 1987. وكان ما ينتظر العراق وقائده هو ليس أكثر من الصبر على الشدائد، وقد صبر عليها ثمان سنوات لغرض أن يكافأ بغنائم الإنسانية التي وفرتها حضارة ستة آلاف سنة، كان الإنسان العراقي كريماً فيها. وكان الأهم أن ينظر العالمان العربي والإسلامي، والعالم الآخر، إلى أن دولة مثل العراق الغني بعقله وثرواته وتراثه يمكن أن يكون في مصاف الدول المتقدمة، وقد بذل الرئيس صدام حسين جهداً كبيراً خلال السبعينيات لإطفاء آفة الأميّة، ومحاسبة العائلة التي لا ترسل أبناءها إلى المدارس وهو في سن السادسة من العمر. ولعلها واحدة من الأسباب التي أزعجت الإدارتين الأمريكية والبريطانية في أن ينتقل العرب ومنهم العراق حامل راية الإسلام الحقيقي إلى حلبة التاريخ والتأثير في أحداثه. وجاءت الفرصة لواشنطن ولندن، حين أقامت الأولى فيديو للاتصالات بين البيت الأبيض ووزارة

الدفاع (البنتاغون) ووزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية ومقر رئيس هيئة أركان الجيوش الأمريكية لتبادل المعلومات المستجدة على حدود العراق والكويت"[1].

1. ترحيب دولتي التحالف (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) لاجتياح الكويت عسكرياً

لم تكن عدسات كاميرات ضباط كلية الحرب الأمريكية التي صورت انفتاح قوات الحرس الجمهوري على حدود الكويت قبل أسبوع واحد. في متناول قائد القوات الكويتية اللواء خالد الجابر، أو قائد سلاح الجو الكويتي العقيد الركن عبد الله الكندري، اللذان بقيا خارج أسرار طبخة مدير المخابرات فهد الأحمد ونظيره الأمريكي ويستر، وقد فاجأهم العراقيون عند الساعة الثانية والنصف من صباح الثاني من آب 1990 باحتلال المخافر الحدودية بين البلدين وذلك لضمان عدم إخبار الوحدات الكويتية في العمق والمؤلفة من لواء المشاة الميكانيكي السادس - أمام عارضة المطلاع - ولواء المغاوير (80) خلف عارضة المطلاع، وهي الأرض المهمة تعبوياً التي تشرف على كل مدينة الكويت، ويمكن الدفاع فيها بقوة. واللواء المدرع (35) على طريق السالمي، واللواء المدرع (15) في منطقة الأحمدي الساحلية (على الحدود الكويتية - السعودية)، واللواء الأميري (مدرعات مصرية) لحماية الأمير. إن قطع مسافة (160) كيلو متراً من منطقة الحدود في العبدلي إلى (رأس الأرض) المطلة على مياه الخليج العربي - أكبر نتوء لساحل العاصمة الكويت باتجاه البحر - لم تكن بتلك المشكلة التعبوية التي تأرجحت بها قوات الجيش الإيراني وهي على مسافة (160) كم من العاصمة بغداد. كانت القوات العراقية المهاجمة أربعة فرق حرس جمهوري هي: حمورابي، الفاو، المدينة المنورة، توكلنا على الله، على محاور منفصلة، وثلاث فرق أخرى معقبة هي بنوخذ نصر وعدنان، وفرقة بغداد.

تمكنت فرقة حمورابي المدرعة في صباح الثاني من آب 1990م من الولوج للسيطرة على مضيق المطلاع بالسرعة، ليس لإدامة التماس مع قوة الإنزال الجوي من اللواء (16) قوات خاصة (العراقي)، وإنما لكي لا تسمح للواء المدرع الكويتي (35) من الوصول إلى عارضة المطلاع. وعلى الرغم من الاشتباك المدرع مع اللواء الكويتي قرب استراحة الحجاج (مفرق السالمي - واحة الغانم)، إلا أن فرقة حمورابي المسنودة بفرقة توكلنا على الله المدرعة هي التي تمكنت من الوصول إلى العاصمة الكويت حيث الشوارع المزدحمة بالعجلات والناس عند الساعة الثامنة صباحاً. وهو الوقت المقرر للموظفين لأن يكونوا في دوائرهم في آخر يوم قبل يوم الجمعة، فيما آخرون لا زالوا يغطون في نوم عميق، وهم على خلاف عمل رجال الأمن والمرور، حيث تبين أن رجال الشرطة من المرور الذين تنادوا بأجهزة (هوكي توكي) لإنذار المواطنين وهم يشاهدون طابور الدبابات العراقية في شوارع حي الفردوس، ويمنعوا المدنيين وعجلاتهم من الاقتراب منها أو من الدبابات المعقبة خشية من أن تصيب أحداً المارة أو الأطفال بحادث. ودعت النخوة العربية! أحد ضباط الشرطة برتبة ملازم أول - الذي أزعجته كثرة العجلات المدنية - إلى إعادة إملاء حوض وقود عجلة آمر جحفل اللواء المدرع العراقي العقيد الركن رعد الحمداني، ويكون بمثابة الوسيط الكويتي الذي أمر مدرعتين وجنودهما بالعودة إلى ثكنة اللواء الأميري دون قتال. وكان أكثر الاشتباكات المنظورة تلك التي جرت وكانت بين جحفل معركة الفارس وسرية مدرعات حماية قصر الأمير، وتلك التي تطورت أمام وزارتيّ الدفاع والداخلية الكويتيين، قبل الوصول إلى موقع السفارة العراقية في السالمية، والتمتع بالنظر إلى أبراج المياه الثلاثة البالغة التصميم على ساحل الخليج العربي.

---

(1) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 336.

كانت نقطة الإثارة لطابور الدبابات العراقي هو ذلك الذي كان يتحرك وسط العاصمة الكويتية. الأمر الذي وفر لطاقم الدبابات العراقية المتوقفة في الشوارع من مشاهدة برنامج التلفاز الكويتي وهو ينقل وصول ولي العهد سعد العبد الله من السعودية إلى الكويت، وهو يطمئن الصحفيين إلى أنهُ غير متشائم في إيجاد حل للازمة مع الأخوان العراقيين[1]. لم توقظ الحرب العراقية - الإيرانية رؤساء الدول والملوك من نومهم، بقدر ما حصل بين العراق والكويت - المحمية البريطانية - ومع فارق التوقيت بين بغداد ودول الجوار ودول القرار (الولايات المتحدة وبريطانيا)، فقد سارعت أجهزة المخابرات - التي خلقت الأزمة - إلى إيقاظ الرئيس الأمريكي بوش من نومه، ومعهُ رئيسة الوزراء البريطانية ماركريت تاتشر، ورئيس الوزراء الياباني كايفو، ومستشار ألمانيا هلمت كول، والرئيس المصري حسني مبارك، والملك الأردني حسين وكذلك الملك السعودي فهد ـ الذي بدا غاضباً في حديثه مع الملك حسين ليس على دخول الحرس الجمهوري للكويت، وإنما على توجيه المئات من مدافع الدبابات العراقية باتجاه السعودية - والذي أمر بتوفير الملجأ لعائلة آل الصباح الهاربة. وهو رد الجميل لعائلة الصباح الذي وفرته لأسرة آل سعود في خلافهم مع أسرة آل الرشيد عام 1902. وكانت هي الفترة التي شهدت بقاء الكويت محمية بريطانية منذ أن وقع شيخها الأول مبارك السالم الصباح اتفاقية مع بريطانيا عام 1899 - مقابل حماية أسرة آل الصباح من غدر القبائل القوية في شبه جزيرة العرب. لم يكن أحد من دول العالم يعطي مسوغاً قانونياً لصدام حسين على ما فعله في الكويت حتى الدول التي آزرتهُ بالكلام مثل الأردن، واليمن، وكوبا[2]. أما في مجلس الجامعة العربية، فقد بدت المناورات السياسية على أشدها، عندما سمع ممثلو العرب من المندوبيّن السعودي والكويتي وهما يحثان الآخرين على عدم قبول أي حل عربي للأزمة، وأن مجلس الأمن هو القوة الوحيدة التي تجبر صدام حسين على الخروج[3]. تخلت الجامعة العربية عن دورها نظراً لنفوذ سورية ومصر والسعودية وبقية دول الخليج - المدفوعة بقوة الدولارات المحفوظة في حقائب اليد - في مؤتمر القمة المثير للجدل - في القاهرة في التاسع من آب 1990م. وبدا الموقف السوري أكثر تقارباً وهو الذي أبتعد عن موقف مصر والسعودية خلال دعمهم للعراق في حربه ضد إيران، وإبعادها عن مجلس التعاون العربي الذي تشكل في عام 1989، لأن تكسب رضا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في هذه الحرب. ويذكر (أوري لوبراني) منسق العمليات الإسرائيلية في لبنان، أن التحالف السوري الأمريكي لمواجهة العراق في الخليج سهل على سورية استخدام القوة العسكرية للإطاحة بالجنرال اللبناني المسيحي (ميشيل عون). ولاعتبارات مصلحية، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن الدور السوري ضد (عون) هو محاولة كريمة لإعادة توحيد لبنان[4]. أراد الرئيس المصري حسني مبارك الذي ترأس القمة، التخلص من هموم الإدانات العربية، وتعليقات المعارضة للصداقة المصرية - الأمريكية الحميمة، فعمد إلى عزل الوفد العراقي برئاسة طه ياسين رمضان عن بقية الوفود بحجة الأمن، وخلال مقابلة (مبارك لرمضان) لم يسمح لطارق عزيز حضور اللقاء. ودور مصر لا يبتعد عن إزاحة منافس على زعامة العرب بوجود صدام حسين. والحقيقة أن مبارك تلقى دعماً أمريكياً بريطانيا لعقد القمة، كما تلقى دعماً مالياً سعودياً وكويتياً لإحالة ملف

(1) أحد آمري سرايا الدبابات الذي دخل الكويت في صباح اليوم الثاني من آب 1990.

(2) إبراهيم الشمري، بغداد والغزو الأجنبي، المصدر السابق، ص 126.

(3) وثائق وزارة الخارجية العراقية خلال مداولات ممثلي العرب في الجامعة العربية بين (8 - 9) آب 1990 في القاهرة.

(4) اريك لوران، وبيار سالنجر، المصدر السابق، ص 184.

الغزو إلى مجلس الأمن الدولي لتدويل الأزمة[1]. وذلك بهدف وصول قوات أجنبية وعربية إلى أرض المملكة للدفاع عنها من غزو عراقي محتمل. وفي هذا يذكر باتريك كورن مراسل صحيفة (الاندبندت) البريطانية في الثامن من حزيران 1991، أن أزمة الكويت كانت ستنتهي لصالح العراق لو استجاب صدام حسين لنداءات رؤساء دول العالم وانسحب من الكويت، وأبقى على جزء من الأراضي المتنازع عليها في (حقل الرميلة) وهي محل مناقشة قد تفضي إلى حلول دون تدخل مجلس الأمن.

أرادت الولايات المتحدة بنفوذها الكبير على كل دول عرب المشرق بما فيها سورية، أن تظل فرص الوساطة العربية لحل الأزمة -بدون فعالية- وهي على هذا الوصف كانت واشنطن تخشى من قرار قد يصدره صدام للانسحاب من الكويت، ودعتها إلى أن تقوم بخداع السفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز الذي شاهد صوراً مصورة عن أقمار صناعية تظهر فيها مدافع لدبابات مصوبة باتجاه السعودية في الخامس من آب 1990[2]. وبدت الصورة التي حملها السفير السعودي إلى الرياض وكأنه (العراب) الذي يغري الملك بهدية عظيمة، قبل وصول وزير الدفاع الأمريكي تشيني إلى السعودية.

وهو ما يعني أن على الملك السعودي فهد قبول نزول القوات الأمريكية على أراضي المملكة السعودية قبل أن يصلها صدام[3]. والواقع أن السفير بندر والملك فهد قد استمعا مبكراً لحديث الرئيس الأمريكي بوش في الثاني من آب، الذي أدان الغزو بشدة، ودعوته للانسحاب الفوري للقوات العراقية. وفي الوقت الذي بات الغرب يصف احتلال الكويت بالعدوان الوحشي، كان وزير الدفاع الأمريكي تشيني قد وصل السعودية في السادس من آب لإقناع الملك السعودي، وهو اليوم الذي صدر فيه القرار 661 لمعاقبة بغداد[4].

أخذ الرئيس بوش الأب ينفض عن نفسه صفة التردد التي وُصم بها. وبدأ يأمر الإسرائيليين بالهدوء والتكتم، ويطلب من اليابانيين أن يلتزموا بأكثر ما يمكن من الإسهام المالي لمتطلبات الحرب. وأن على بقية زعماء العالم دور اللاعب الثانوي في ظل دور قيادي للولايات المتحدة الأمريكية. ويذكر أحد مساعدي الرئيس بوش، أنه كثيراً ما توقف عن لعب الغولف -وهو داخل الملعب- ليرد على هواتف تصله من الرئيس الصيني والرئيس الروسي، وزعماء بعض الدول

---

(1) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 418 – 433.

(2) بيار سالنجر، اريك لوران، المصدر السابق، ص 109.

(3) كانت مدافع الدبابات المصوبة باتجاه السعودية هي صور لـ (8) دبابات تعود للواء المدرع الكويتي (35) وقد ضلت طريقها في الرمال. انظر رعد مجيد الحمداني، المصدر السابق، ص 226.

(4) تم التصديق على قرار مجلس الأمن رقم 661 لعام 1990، ويطالب القرار جميع الدول الأعضاء منع جميع الخدمات والمنتجات العراقية والكويتية من دخول أراضيها. كما يمنع القرار أي نشاط يؤدي إلى تشجيع تصدير أو نقل منتجات عراقية وكويتية. وبموجب القرار تم تجميد جميع الأموال العراقية= =والكويتية وكذلك العائدات في الخارج. كما فرض القرار عقوبات اقتصادية على العراق حظراً شاملاً الواردة والصادرة ما عدا الأدوية والمواد الغذائية وأي احتياجات أخرى ذات طبيعة إنسانية. انظر: اليس بسيريني، عرض الأحداث التي وقعت في بغداد في الفترة من 1997 – 1999، (الحرب الممتدة التي لا تعرف اسماً لها، تقديم ميشيل جولي، ترجمة محمد رفعت عواد، القاهرة، 2000، ص 154 – 155.

العربية[1]. ومنهم الرئيس المصري حسني مبارك الذي تشاجر مع الزعيم الليبي معمر القذافي خلال مؤتمر القمة وقد كان يخشى من ردة فعل شعبية ليس في داخل مصر، وإنما عن طريق مليون ونصف مليون مصري يعملون في العراق، وأن طردهم مع آخرين موجودين في الأردن – تظاهر فيها(40.000) أردني تضامناً مع صدام حسين – يعني مزيداً من المتاعب لاقتصاد مصر[2].

2. التأثير المصري والروسي (كحليفين لأمريكا) لتمرير لعبة التحالف على العرب

في موقف مصري يعبّر عن قلة اللياقة والسخف والنفاق، وهي كبرى دول الأمة العربية، أن أظهر التلفزيون الحكومي المصري شخصاً شبيهاً بصدام حسين يدعو في خطاب إلى (الجهاد) ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ويصف الزعماء العرب بالفاسدين، وتعبير مقنع أن وصول القوات الأمريكية إلى أرض السعودية يدنس مكة المكرمة مسقط رأس الرسول (محمد) صلى الله عليه وسلم. وهو ما استثمرهُ مدير المخابرات المركزية الأمريكية وليم ويستر ليقول عن الخطاب، إنه دعوة للإطاحة بنظام الملك السعودي فهد. والحقيقة هي أن الإعلام المعادي المبرمج قد لعب دور الطابور الخامس داخل مصر والسعودية وسورية لإجهاض علاقة المودّة والاحترام – التي كانت على صدر صحف العراق والسعودية – بين الملك فهد والرئيس صدام حسين خلال حرب الثماني سنوات مع إيران. أقام الجنرال نورمان تشوارسكوف على الأرض السعودية مقراً، ويديه هاتف اتصال مباشر مع الجنرال كولن باول رئيس أركان الجيوش الأمريكية. ويذكر شوارسكوف إلى أن البنتاغون أقام جسراً جوياً مع السعودية، لتهبط طائرة عملاقة من طراز 141 – C في مطارات السعودية والخليج كل خمسة دقائق، بغية إرسال (450.000) طن من التجهيزات العسكرية، منها (168.000) جهاز واقي من الأسلحة الكيمياوية، لمنع صدام حسين من الاستحواذ على 20٪ من نفط العالم. وفي تصور واشنطن ولندن والقاهرة، أن مجلس أمن عربي سيكون مقرهُ بغداد، وليس للقاهرة قدرة للتأثير عليه لاحقاً. وهي ذروة التهويل الإعلامي الذي قادتهُ الصحف المصرية وإذاعة صوت العرب من القاهرة، ولكنه لم يكن صوت (أحمد سعيد) القومي أيام عبد الناصر. وفهمهُ الكثير من قادة العرب، ومنهم الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد الذي استمع إلى مبادرة الرئيس صدام حسين في الثامن عشر من آب 1990، وفيها دعوة للانسحاب من الكويت مقابل انسحاب إسرائيلي من فلسطين، وانسحاب سوري من لبنان. وربما وجد فيها الرئيس الجزائري فرصة لمقايضة سياسية، رغم أن المبادرة العراقية قد جاءت بالمعكوس عليه عربياً وإقليمياً ودولياً في ذلك الوقت – وهي ما أرادها الرئيس صدام حسين منذ البداية لإقرار حقوق الشعب الفلسطيني – لتدفع الشاذلي إلى بلورة موقف إيجابي من التدهور الحاصل في دول عرب المشرق خصوصاً وهناك رغبة في مصر وسورية لإرسال قوات إلى السعودية لمقاتلة جيش العراق العربي. ويبدو أن الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد أراد كشف المستور في العلاقة العربية مع واشنطن ولندن وقد استهلها بزيارة بغداد والاجتماع بالرئيس صدام حسين شخصياً ويفهم ما في عقله من طروحات لحل الأزمة. وقد فاجأه رغبة العراق الانسحاب من الكويت، إلا أن الملك السعودي فهد – الذي استعجل في قرار استقبال القوات الأمريكية والحليفة على أرضه – قد بررهُ للشاذلي أن الوقت بات متأخراً للوصول إلى

---

(1) بيار سالنجر، اريك لوران، المصدر السابق، ص 103.

(2) المصدر نفسهُ، ص 161.

حلول عربية، فيما أبلغهُ الرئيس الأمريكي بوش أن لا حاجة لمجيء الرئيس الجزائري إلى واشنطن[1]. وهو ذات الموقف الذي اختلف فيه زعيم تنظيم القاعدة (أسامة بن لادن) مع العائلة السعودية، وكان عرضهُ أن تنظيمه قادر على إخراج القوات العراقية من الكويت دون الحاجة إلى جيش الكفر - التي تريد تدنيس مقدسات المسلمين في مكة والمدينة المنورة[2]. وقد رفضهُ العاهل السعودي، كما فهم الرئيس الجزائري أسباب عدم عقد القمة الخماسية المقررة في الرياض في الخامس من آب 1990[3]، والدور المصري الذي أفسدها. وفهم بتحليل قدمهُ جهاز المخابرات الجزائري، أن اختصاصيين من حرب العمليات النفسية ومعهم عرب يقومون الآن بدور تحطيم معنويات القوات العراقية المتحشدة على الجانب الآخر من الحدود. وكأنهم يرتّبون استعداداتهم لحرب عالمية ثالثة، وهدفها أن لا تخسر الولايات المتحدة الحرب سياسياً كما خسرتها في فيتنام قبل عشرين عاماً[4].

كانت خطة الحرب الأمريكية (90 – 1002) مهيأة لمقاتلة الجيش الأحمر السوفيتي وقد أصبحت معّدة لمواجهة الجيش العراقي المزود بالأسلحة السوفيتية، ولكن بوجود جنود من مصر وسورية يحملون نفس مواصفات السلاح الموجود لدى العراق تحت اسم (درع الصحراء)[5]. ويذكر السفير السعودي بندر بن سلطان، أنه تحادث مطولاً مع مدير الاستخبارات السعودي تركي الفيصل (شقيق سعود الفيصل وزير الخارجية)، وكان في عقله إخافة العاهل السعودي بطريقة غير مباشرة، بالقول أن من يفطر في الكويت لا بد لهُ أن يتغدى في مكان آخر، ولكن تركي الفيصل كان يسألهُ إذا ما كانت لديه معلومات عن أي تنسيق عراقي - إيراني خشية من غزو إيراني للبحرين[6].

عاد الرئيس صدام حسين ليرتكب أخطاءه بقرارات منفردة، عندما فاتح الرئيس الإيراني (هاشمي رفسنجاني) برسالة لإطلاق سراح الأسرى بدون شروط. وهي غير مبّررة عربياً، بعد حرب ضروس استمرت لمدة ثماني سنوات، خصوصاً وأن حجة صدام أنهُ يحتاج إلى مزيد من الوحدات لينشرها في ساحة العمليات الجنوبية الواسعة. ووجدتها المملكة السعودية بالخطأ الجسيم والتعليق على هذه الخطوة، أن الاعتراف بخطأ احتلال صدام للكويت هو الأسهل والأضمن لهُ، وإن حالة العداء مع إيران لمدة اثنان وعشرون عاماً قد أنهاها صدام بجرة قلم، وأجبر على الاعتراف باتفاقية الجزائر عام 1975، بعد أن ألغاها هو في السابع عشر من أيلول 1980. وفي خطوة أخرى مذلة عمد الرئيس صدام حسين إلى إغراء المرجع الديني (الشيعي) أبو القاسم الخوئي لإصدار فتوى تدين تحالف المسلمين من غير المؤمنين ضد المسلمين،

---

(1) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، المصدر السابق، ص 449.

(2) Ahmed Rashid, Taliban, the story of the Afghan Warlords, G. B, 2001, P. 133

(3) كان من المقرر أن تعقد قمة خماسية في الرياض، يحضرها الرئيس صدام حسين، والشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، والملك الأردني حسين، والرئيس المصري حسني مبارك، والملك فهد، إلا أن الرئيس المصري الذي اجتمع بالوسيط ياسر عرفات قال فيما بعد، أنه لم يفهم من عرفات، أن العراق سينسحب من الكويت. اريك لوران، بيار سالنجر، المصدر السابق، ص 125.

(4) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 388.

(5) Final report to congress, p. 206

(6) إبراهيم عبد الطالب، انهيار جدار عرب المشرق، المصدر السابق، ص 396.

بغية أثارة العواطف الإسلامية على تواجد القوات الصليبية على أرض التراب المقدس في السعودية[1]. وكانت في نظر المحللين أنها نقطة ضعف لم يكن يحسب عواقبها، خصوصاً وأن القيادات السنية في العالم العربي والإسلامي لم تعد تتعاطف معهُ، وأن جدوى فتاوى علماء الدين في السعودية هي الأكثر رواجاً. وقد وجدوا ما عملهُ صدام حسين ضد الكويت عملاً لا يمت للإسلام بصلة فضلاً عن الأخوة العربية التي ضاعت في مؤتمر القمة العربي في مصر في التاسع من آب 1990. ولتأليب الرأي العام الدولي ضد العراق، وجدت حكومات الدول الأوروبية والأسيوية والأمريكية أن احتجاز رعاياها في بغداد - باعتبارهم ضيوفاً - هو عمل قسري وأنه أكثر إيلاماً من إعلان بغداد أن الكويت هي المحافظة التاسعة عشرة[2]. وزادت خشية الحكومات أكثر عندما تم توزيع المحتجزين على أهداف حيوية عراقية هي عرضة لقصفها من قبل قوات التحالف[3]. وبدت الأبواب توصد أمام صدام حسين لحل الأزمة، فهو لم يتمكن من عقد لقاء (لإبرام صفقة) مع الملك السعودي فهد ولا مع الرئيس الأمريكي بوش حول احتلاله الكويت. وأجبرتهُ تسارع الأحداث إلى إرسال سعدون حمادي (نائب رئيس الوزراء) إلى موسكو في العشرين من آب عام 1990 لتداول الأمر، وقد فاجأه شيفردنادزه وزير الخارجية بالقول انسحبوا من الكويت، واخلوا سبيل جميع الأجانب كمفتاح للحديث مع الرئيس الأمريكي بوش. وهي ما استثمرها الأخير إلى إعلان أن كل المحتجزين في الكويت هم (رهائن) بغية كسب المزيد من تعاطف الأمريكيين اللذين تذكروا رهائنهم في طهران عام 1979. وفي الوقت اللذي كان وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر) يلح على نظيره الروسي (شيفر نادزه) لإصدار قرار في مجلس الأمن الدولي يسمح باستخدام القوة لتنفيذ حصار على العراق، كان الروسي يتذاكر مع رئيسه غور باتشوف حول اعتراض الجنرالات الروس، بقولهم، أن للولايات المتحدة الأمريكية هدفاً واحداً هو التواجد العسكري الدائم في الشرق الأوسط، وهو ما أخر التصويت على القرار الأممي 665. وتبين أن المقصد المخابراتي الأمريكي -الكويتي يستهدف تحقيق انهيار اقتصادي في العراق، يتبعهُ انهيار سياسي وتغيير للنظام[4]. ولم يكن الرئيس السوفيتي غوربا تشوف اللذي صار يلقبه بوش بـ(غوربي) بعيداً عن المقصد الأمريكي، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية العراقي طارق عزيز في زيارته إلى موسكو في السابع من أيلول 1990، ليقول أن شيفر نادزه أصبح أقرب إلى واشنطن من علاقة السعودية بأمريكا. ولكن ولأجل التواصل اللذي أرادهُ الرئيس الروسي غوربا تشوف - نزولاً عند رغبته جنرالاته -، فقد عين الصحفي (يفغيني بريما كوف) المولد في أوكرانيا عام 1929 والعضو الاحتياط في المكتب السياسي للحزب الشيوعي وصديق قديم لصدام حسين وطارق عزيز مبعوثاً شخصياً لهُ لأن يكمل مشواره بين

---

(1) ماريون فاروق سلوغلت، بيتر سلوغلت، المصدر السابق، ص 371.

(2) فؤاد قاسم الأمير، المصدر السابق، ص 128.

(3) كان في العراق والكويت (3) ملايين من الأجانب أكثرهم من المصريين (1.5) مليون في العراق و(150.000) في الكويت، الفلسطينيون (300.000) في العراق، و(170.000) في الكويت. ويلي هؤلاء الهنود والفليبيون. الأمريكان (2500) في الكويت و(500) في العراق. بريطانيا (4000) في العراق و(500) في الكويت وجنسيات أخرى من أوربا. انظر: يسار سالنجر، اريك لوران، المصدر السابق، ص172.

(4) إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص 397.

بغداد وواشنطن وموسكو[1]. ولكن مع مضيّ الوقت بات دور بريماكوف محدوداً وقد مضى على الغزو أكثر من شهرين، وهو يقول لصدام حسين، سيدي الرئيس، إذا أصررت على موقفك - أي عدم الانسحاب - فإن الأمريكيين سيشنون الحرب عليك ولن تتدخل لمنعهم، وكان جواب صدام، الذي فهم اللعبة في الأخير، وبلا مبالاة (أعرف ذلك)[2] وعادت به عقارب الساعة إلى الوراء لمدة نصف قرن، وقد تذكر ما قرأه عن الملك غازي الأول (1933 –1939) وهو يتهيأ لاحتلال الكويت، لتقول عنه السفارة البريطانية، أما أن يُسيطر على الملك أو أن يخلع. وعكسها الرئيس صدام على نفسه، وهو يستمع إلى كلام صديقه القديم بريماكوف، وقد ضاع وقتاً طويلاً، وإن النهاية هي في خلع صدام من كرسي الحكم.

وتعززت القناعة لدى الرئيس صدام حسين، بصدور القرار الدولي رقم (678) في التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام 1990 وفيه أجاز مجلس الأمن استخدام القوة العسكرية لإخراج القوات العراقية من الكويت، وصار من الواضح أن الحرب أصبحت خياراً نهائياً، لا تفاوضياً، وعدلت التسمية الأمريكية من (درع الصحراء) للدفاع عن السعودية إلى (عاصفة الصحراء) لتحرير الكويت. وهو ما عبرت عنهُ رئيسه الوزراء البريطانية (تاتشر) خلال لقائها مع المبعوث الروسي هناك خيار آخر غير الحرب، وصدام حسين يجب أن يحاكم كمجرم حرب[3]، وهو كما أرادت تاتشر ولكن ليس في هذه الحرب، وإنما في غزو جديد قادته الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003م، وكانت بريطانيا طرفاً فيه.

3. تدمير قوة العراق العلمية والعسكرية وتركيع شعب العراق

لم يكن ابن الشارع، وعنصر القيادة في مجلس قيادة الثورة مقتنعين لما حصل في الكويت. ولتدابير الأمن الشديدة التي حددها صدام حسين بنفسه، وقد اقتصرها على مجموعة صغيرة من الحاشية مثل حسين كامل وعلي حسن المجيد، والمقربين من الحرس الجمهوري - دون علم وزير الدفاع عبد الجبار شنشل ورئيس أركان الجيش نزار الخزرجي ومعاوني رئيس الأركان العامة - ظهرت العديد من الإخفاقات في التنفيذ، وكان أشدها على النفس، أن طائرات طيران الجيش التي كلفت بعمليات إنزال جوي فوق بقع محددّة داخل العاصمة الكويت قد أضلّت طريقها، أو أنها ارتطمت بخطوط الضغط العالي المارة فوق عارضة المطلاع التعبوية، وتبين بانتهاء عملية الغزو أن تسعة وثلاثين طائرة بجنودها قد دمرت، وكانت هي الكارثة الثانية بعد معركة الإنزال الجوي العراقي على جبل (كردمند) عام 1983 خلال الحرب مع إيران وخسر فيها جيش العراق ستة وثلاثين طائرة مروحية. لم يكن الرئيس صدام حسين يملك الاستعداد الفكري لأن يستمع من الأخرين (من قادة الجيش، ومجلس قيادة الثورة) أي تلميحه تشير إلى أنه ارتكب خطأً استراتيجياً في احتلال كل الأرض الكويتية. سيما وأن وزير الخارجية طارق عزيز قد أشار لهُ، أن هذا العمل سيقود العراق إلى نزاع عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما أشار إليه رئيس أركان الجيش الفريق أول الركن نزار الخزرجي - وهو استشاره عسكرية

---

(1) كتب بريماكوف سلسلة مقالات في جريدته القديمة (برافدا) قال فيها أنه يعرف صدام حسين منذ عام 1969، وأنه رجل يملك حزماً إلى حد القسوة، وإرادة قوية إلى درجة العناد، واستعداداً للتقدم نحو أهدافه بصرف النظر عن العوائق، وإحساساً مبالغاً فيه بمعاني الشرف والكبرياء. وهي ما أثارت الرئيس الأمريكي بوش الذي قضى ساعتين مع بريماكوف لمعرفة مفاتيح شخصية صدام حسين. أما تاتشر الذي قابلها بريماكوف فلم تسمح لهُ إبداء أي رأي. انظر: محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص480 – 481.

(2) بيار سالنجر، اريك لورا، المصدر السابق، ص 178.

(3) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، المصدر السابق، ص 480 – 481.

- أن تكون الحافات الأمامية للدفاعات العراقية على عارضة المطلاع (شمال محافظة الجهراء)، وهي في جانب منها حكمة سياسية لكي لا يقع العراق تحت مظلة الدولة الغازية في نظر الولايات المتحدة الأمريكية وقوى الغرب الأوروبية. وقد تكون الرغبة الشخصية لبعض المسؤولين المقربّين من الرئيس وحاشيته، أن مقترح الخزرجي قد يفوت عليهم المكسب المادي في ميناء الشويخ والسوق الحرة وآلاف العجلات الحديثة، وهم يشاهدون العمال الأجانب من العرب والآسيويين في حالة فوضى وهروب جماعي وصل إلى (10.000 – 15.000) فرد يومياً خلال شهري آب وأيلول 1990[1].

لم تكن الولايات المتحدة وبريطانيا راغبتان في أي حل للقضية ابتداءاً من كانون الثاني 1991، وصار لمن يريد من قادة العرب التوسط، أن يضع شرطين بالاعتبار، الأول: انسحاب غير مشروط للحرس الجمهوري من الكويت، والثاني، استحقاقات نزع أسلحة العراق الكيمياوية والبيولوجية والنووية وأسلحته الصاروخية. وبدأ للملك الأردني الذي أمضى في جولاته المكوكية وقتاً طويلاً أن لا أمل يلوح في الأفق لحل القضية، وقد تعقدت القضية لإنجاز هدف إستراتيجي تنشدهُ الولايات المتحدة وبريطانيا لتدمير العراق نيابة عن إسرائيل. وأدركه الرئيس صدام حسين الذي وجد أن الحشد العسكري لـ (ثمانية وعشرين) دولة على أرض السعودية ليس لتحرير الكويت أو نشر الديمقراطية ولا حتى إزالة صدام من كرسي الرئاسة، بل الهدف هو تدمير الجيش العراقي وتحطيم البنيّة الاقتصادية والعلمية، وتجويع شعب العراق إلى (حد إفقاره) وتركيعه[2]. وهو يسير على مخزون هائل للنفط، هذه المادة، وكما عبر عنها الرئيس بوش أن طريقه حياتهم وحرية شعبه تتضرّر إذا ما أصبح أعظم احتياطي النفط في العالم تحت نفوذ صدام حسين[3].

أ. خطة الحرب الأمريكية ضد العراق بقياس أسلحة الحرب العالمية الثالثة

قال الجنرال (ميرل ماك بيك) قائد سلاح الطيران الأمريكي في تشرين الأول 1990، نحن مقبلون على حرب مع بلد من بلدان العالم الثالث، ومع ذلك فنحن نخطط لها كما لو أنها الحرب العالمية الثالثة[4]. ومع أن مثل هذه التصريحات في وقت الحرب أو الاستعداد لها يراد منها التأثير النفسي على الطرف الآخر، وقد لا يعوّل عليها كثيراً، إلا أن الجنرال (مايكل دوغان) وهو بمنصب رئيس هيئة أركان الطيران الأمريكي قد أزال جزءاً من الوهم في الخامس عشر من أيلول 1990، وذلك عندما أدلى بتصريحات لصحيفة الواشنطن بوست الواسعة الانتشار مركزاً القول: إن خيار الحرب الجوية هو الخيار العملي المتاح للولايات المتحدة، وعليها أن توجه ضربات قاصمة لكل هدف عراقي عسكري أو مدني في العراق، يعني منشآت التصنيع العسكري، والكهرباء، ومنظومة المياه الصالح للشرب، والمياه الثقيلة.

وأشار دوغان بصراحة غير مسبوقة، أن العراق يحكم من قبل رجل واحد هو صدام حسين ولا بد من التركيز عليه كهدف وقتله في بيته أو في مكتبه أو أي مركز قيادة هو موجود فيها، ذلك لأن قطع الرأس يجعل الجسد بلا حراك. وأن لا نضيّع وقتاً في ضرب الأطراف، حيث هناك (1000) طائرة أمريكية جاهزة للعمل تستطيع أن تعيد العراق إلى العصر الحجري. وكان أخطر ما أوصلهُ دوغان للصحيفة هو أن إسرائيل زودت الولايات المتحدة الأمريكية بمعلومات

---

(1) صحيفة الرياض السعودية الصادرة في 25 أيلول 1990.

(2) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 105.

(3) المصدر نفسهُ، ص 105.

(4) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، المصدر السابق، ص 487.

استخباراتية دقيقة عن كثير من الأهداف العراقية بما فيها قواعد الصواريخ في غرب العراق[1]. وكانت كافية لأن يدفع دوغان ثمن المعلومات التي أطلقها لوسائل الإعلام وقد أعفاه الرئيس بوش الأب من مهامه. ولكنها كشفت سراً عن نوايا القيادة الأمريكية الحقيقية من الحرب. وهي نوايا عبرت في جزء منها، أن الرئيس بوش لا يريد تجربة الرئيسين جونسون ونيكسون في حرب فيتنام، وقد استخدموا القوات المسلحة لأغراض سياسية. وكان الرئيس بوش في هذه معني بدولة إسرائيل، وخشية قائده الميداني الجنرال (نورمان تشوارسكوف) من فرط عقد التحالف الذي ضم قوات مسلحة من دول إسلامية، وعربية مهمة مثل سورية ومصر - حيث قدمت الأولى فرقة مدرعة، فيما قدمت الأخرى ضعفها وهو تحالف - مع الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل - لم يألفهُ العرب في تاريخهم وهم يقاتلون بعضهم البعض لكي يبقوا على كراسي الحكم. والحقيقة أن رغبة مصر (حسني مبارك) وسورية (الأسد) وبعض دول الخليج في إزالة صدام حسين من السلطة لا تقل عن رغبة الرئيس بوش، أو ماركريت تاتشر (بريطانيا)، أو إسحاق شامير (إسرائيل)، وقد يكون شيخ الكويت جابر الأحمد الصباح هو من يفوقهم رغبة بسبب غزو بلده. ولتعزيز خطوات الأنظمة العربية المؤتلفة في تحالف من مجموعة شعبية معارضة قد تباغت إحدى دول التحالف، فقد ذهب السفير السعودي في واشنطن بندر إلى دعوة قيادات المؤتمر اليهودي الأمريكي ومنهم (هنري سيجمان) في السابع من تموز 1990، إلى اجتماع حضرة (آي بارتز) أحد مستشاري إسحاق شامير، لتفادي اشتراك إسرائيل في الحرب، مقابل وعود أطلقها السفير باعتراف بلده وسورية بإسرائيل بعد الحرب!!.

أما في الجانب الآخر من أرض العرب (شمال أفريقيا) فقد حمّل قادة الجزائر والمغرب الذين اجتمعوا في الرباط في العشرين من أيلول 1990، رسالة إلى الرئيس صدام حسين مفادها ما هو الحل الواقعي للأزمة؟ لإقناع العرب الآخرين، وقد مرت عليهم تصريحات مايكل دوغان قبل خمسة أيام فقط. ومع أن ما حملهُ طارق عزيز من رد مجلس قيادة الثورة للملك حسين في التاسع والعشرين من أيلول 1990، قد فسر الموقف الذي وصلت فيه الأزمة، وفيه، أن الطرف الآخر في المواجهة هي الولايات المتحدة وليس للعرب رأي فيه، وأنهُ في حالة بدء الحرب على العراق، فإن الأخير سيرد على إسرائيل بالصواريخ، ومنشآت النفط في الخليج والسعودية. وكان ذلك استخلاص لرأي القيادة العراقية أن لا ضمانات أكيدة بعدم ضرب العراق في حالة الانسحاب من الكويت، ورفض الرئيس بوش الدخول في مفاوضات مع العراق، وكذلك السعودية. أما القيادة السوفيتية فقد طلبت الموافقة على خروج (7830) خبيراً سوفيتياً من بغداد، وهو قرار يعني أن غوربا تشوف ليس مطمئناً إلى النوايا الأمريكية، ولا يستطيع القول للعراق (انسحب من الكويت وأضمن لك السلام)[2].

لم يكن للعراق أسلحة جديدة غير التي استخدمها في حربه مع إيران، والمتطور من الدبابات في خواصها القتالية من طراز T-72، ومن الطائرات المقاتلة MIG-25، MIG - 29، وكذلك العدد القليل الباقي - من حرب الثماني سنوات مع إيران - من سرب الطائرات الفرنسية ميراج F-1. وفي سلاح الدفاع الجوي الذي تحمّل العبء الأكبر في مواجهة طائرات التحالف المتطورة، فإن ما لدى العراق من مخزون من صواريخ سام 2، 3 وسام (6) المحمولة على عربات مدرعة ذات مدى (43000) قدم باتت غير مقنعة لمواجهة سلاح الجو الأمريكي، كما هي الصواريخ (ستريلا) المحمولة

---

(1) صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 16 أيلول 1990.

(2) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، المصدر السابق، ص 479.

على الكتف ذات المدى العمودي (7100 قدم) ومدافع (57) ملم ذات المدى (18000 قدم) وعجلات الرادار -ZSU 23 ذات (7700 قدم). أما جيوش الولايات المتحدة وبريطانيا، وبقية دول التحالف، فقد اعتمدت على توليف نيران الإسناد في مواجهة الأهداف الستراتيجية والتعبوية، حيث عملت الوحدات البرية الأمريكية على الدبابة ابرامز – Abrams – M1 ذات مدى الاشتباك (2250) متر بالمقارنة مع (2100) متر للدبابة T-72 وعجلة (برادلي) Bradly الأمريكية ذات المدفع (25) ملم، وقوة مدى يصل إلى (2500) متر، ويطلق (200) طلقة في الدقيقة، إضافة إلى صواريخ تاو ضد الدبابات ذات مدى (6000) متر. ولضمان حماية الدبابات والعجلات المدرعة، فقد عمل السلاح الجوي الأمريكي على تأمين إسناد جوي قريب من طريق طائرة الاباشي (64 – AH) التي تحمل راداراً موضوعاً على شفرات المروحة، وراداراً كبيراً لمشاغلة ثمانية أهداف أرضية في وقت واحد على مسافة (6 – 8) كيلو متر. إن طائرة A-10 هي الأخرى قانصة للدبابات، ذات مدفع بعيار (30) ملم ذي سبع فوهات، وصواريخ ضد الدبابات لمسافة (15) كم غالباً ما يستخدمها الجيش الأمريكي لحماية طائرات الاباشي المدرعة من أي توغل مفاجئ لطائرة الإسناد الجوي القريب M-24 (هند) الملحق رقم (7). ولعل مثل هذه التوليفة في الإسناد الجوي التي اعتمدها الجيش الأمريكي إنما وفرتها طائرات الإنذار المبكر (Awacs) (الأواكس) الموجودة في سماء السعودية بحماية طائرات F-16، وهي ترصد برادار كبير موجود على ظهرها مسافة (800) كم، وهو ما ظهر واضحاً من خلال تدمير بعض الطائرات المقاتلة العراقية بمجرد خروجها من بوابة الملجأ، وهي في قاعدة الحرية في كركوك أو قاعدة الموصل الجوية. فضلاً عن المعلومات الدقيقة التي توفرها عن أماكن انفتاح الوحدات العراقية في ساحة العمليات الجنوبية.

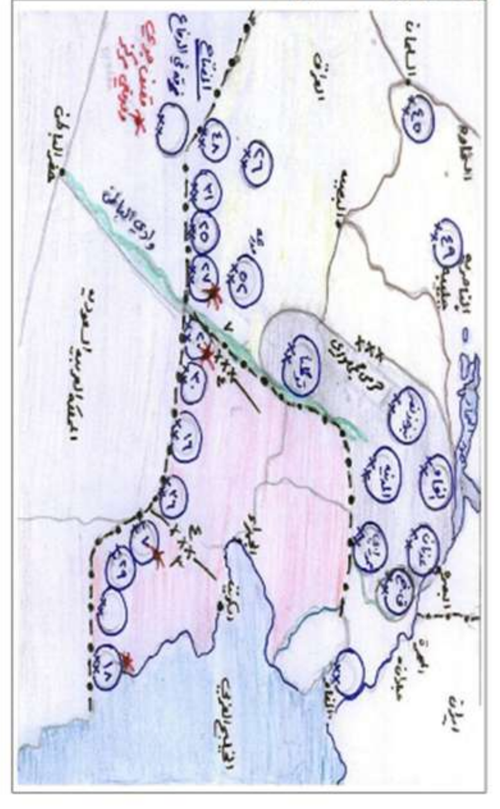
أجرى الجنرال نورمان تشوارسكوف تفاهماً مع الفريق خالد بن سلطان بن عبدالعزيز حول أحقية القيادة والسيطرة، والوقت المحتمل لبدء العمليات، ونفقات إطعام القوات المشتركة. وصار الحديث أن كل العلميات داخل السعودية هي من صلاحية الأمير السعودي خالد بن سلطان، أما خارج الحدود السعودية، فهي من اختصاص تشوارتسكوف، وهذا هو المهم من غاية خطة الحرب التي أرادها كولن باول والرئيس الأمريكي جورج بوش. ويبدو أن تشوارسكوف القائد الميداني قد شعر بخطورة المهمة الملقاة على عاتقه، وأن الحرب على العراق ليس بهدف إخراج القوات العراقية من الكويت، بقدر ما هو تدميره بالكامل. ودفعته إلى معرفة الهدف من العمليات، والموعد المقرر لبدء العمليات، والتصديق على خطة العمليات من القيادة العليا[1]. وقد حددها على أربعة مراحل: الأولى، هجوم جوي على مراكز القيادة والسيطرة للجيش العراقي وطرق مواصلاته بغية قطع الاتصالات بين بغداد ومسرح العمليات في جنوب العراق، وقصف جوي لتدمير مصانع الأسلحة التقليدية، الكيمياوية، البيولوجية، وشل أي فعالية لسلاح الجو العراقي. والثانية، هجوم جوي على مخازن الغذاء في بغداد والمحافظات ومنع وصول مواد التموين إلى القوات العراقية. والثالثة، هجوم جوي على مواضع الجيش العراقي في مواضعه، وتدمير احتياطه الاستراتيجي (الحرس الجمهوري). أما المرحلة الرابعة والأخيرة

---

(1) بعث الجنرال تشوارسكوف رئيس أركانه الجنرال روبرت جونسون إلى واشنطن في نهاية الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني 1990 لشرح تصوره لخطة العمليات.انظر:

Final report to congress, op. cit, p. 220

فهي اشتباك القوات البرية الأمريكية والحليفة في الميدان لتدمير خمسين فرقة عراقية موجودة في جبهة القتال أو بـالعمق، أي ما يقارب مليون مقاتل في عموم العراق[1] المخطط رقم (18).



المخطط رقم (18)

أماكن انفتاح فرق الجيش العراقي والحرس الجمهوري كانون الثاني 1991

(1) محمد حسنين هيكل، المصدر السابق، ص 493.

طلب تشوارسكوف من كولن باول أن تكون قيادة الفيلق السابع المتمركز في ألمانيا الغربية والمكون من ثلاث فرق مدرعة موجود - لمواجهة جيوش حلف وارشو - في ميدان السعودية بالرغم من وجود الفيلق الثامن عشر (الفرقتان المحمولتان جواً 101 و82) والفرقة المدرعة الخفيفة الفرنسية (24). ولعل مثل هذا الطلب الذي أثار استغراب كولن باول ووزارة الدفاع، والرئيس بوش قد برره تشوارسكوف أنهُ لغرض تدمير قوات الحرس الجمهوري. إلا أنه في الجانب الآخر، كان تضليلاً للقيادة السعودية وللفريق خالد بن عبد العزيز لكي لا يعرف ما هي الخطة التي ناقشها الجنرال روبرت جونسون في واشنطن، وظل يماطل بها بحجة أنه يحتاج إلى مزيد من الوقت لمعرفة رأي قائد الفيلق السابع الأمريكي. وكانت المفارقة أنهُ أصبح بمواجهة الفيلق السابق العراقي الذي كان لهُ ستة فرق وقد اقتحمت على الأطراف الشمالية الغربية من محافظة البصرة، وقد أقرتها القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية ليكون حجاباً لقوات الحرس الجمهوري، ولكن كان في حساب الرئيس بوش أن التفوق في الميدان يجب أن يكون حاسماً منذ اللحظة الأولى، سيما وأن جيمس بيكر الذي طاف كل دول التحالف، كان يذكر الرئيس بوش، أن العديد من الدول تخشى من طول فترة العمليات. وهي بلا شك ستلهب أسعار النفط في الأسواق العالمية. ولعل بيكر الذي اجتمع مع طارق عزيز في جنيف في التاسع من كانون الثاني 1991 وهو الاجتماع الوحيد بين مسؤول عراقي وأمريكي منذ بداية الأزمة هو ليس أكثر من قناع للديمقراطية الأمريكية أمام العالم، وقد أبلغ بيكر طارق عزيز بشكل مفتوح إذا ما استخدمتم الأسلحة المحرمة دولياً، فأن الولايات المتحدة ستستخدم مخزونها في الميدان. ومع كل هذه الإشارات الدولية والإقليمية وفي ساحة القتال على حتمية وقوع الحرب، نجد أن قادة الفيالق العراقية ومنهم قائد الحرس الجمهوري يقول في الخامس عشر من كانون الثاني 1991 - وهو اليوم الأخير من الإنذار - لن تقع الحرب، وأن ما تمارسه الولايات المتحدة هو للضغط على صدام لسحب قواته من الكويت وهي تنبؤات غير دقيقة محصورة بين الرئيس صدام حسين وعلي حسن المجيد وحسين كامل حسن أساسها تنبؤات الساحر التايواني[1]. وانعكست آثارها على عدم اهتمام قادة الفيالق بمسرح العمليات الصحراوي، ونصف مليون مقاتل في مواضع مكشوفة لم تجد فيها أسلحة الجيش الأمريكي المتطورة صعوبة في تمييز الأهداف العراقية عن بعد. أما الرئيس الأمريكي بوش فلم يكن لديه ذلك التفكير لمعرفة جواب السحرة، وكان وجود خصوم صدام حسين حسني مبارك وحافظ محل تندّر فريد في تاريخ العرب لمحاربة جيش العراق. وقد اقترح العاهل السعودي الملك فهد أن يقوم الرئيس الأمريكي بوش بجولة لتقديم الشكر للذين تجاوبوا معهُ في حشد قواتهم على أرض السعودية. وفي هذا لم يجد بوش حرجاً في مقابلة حافظ الأسد وشكره حتى وإن كان اللقاء على أرض سويسرا وضاعت وحدة العرب بين الرؤساء الثلاثة صدام والأسد ومبارك. ولعل ما كان يعصمهم من ذلك الفخ الغربي، هو أن الإسلام دين العرب الذي جعلهم أمة واحدة، وجعل للقومية العربية التي تنفست قيمَ الإسلام فيها روح بين القوميات الأخرى، فالأول صدام الذي يحكم حزب البعث العربي الاشتراكي يتنفس منها، وكذا الأسد الذي يحكم حزب البعث العربي، أما مبارك فهو التلميذ القومي الذي شرب من أفكار جمال عبد الناصر، وسيرتهُ التي لا يزال يتغنى بها الكثير من العرب والمسلمين. ولعلها خيبة التاريخ

(1) اتصلت القيادة العراقية بساحر تايواني خلال حرب الكويت 1991، وقد أشعرهم أن لا خطر على بقاء القيادة العراقية على كراسي الحكم برغم التدمير الذي سيصيب البلاد. وتكرر هذا الاتصال به عن طريق مسؤول محطة المخابرات العراقية في الصين (قيس اليعقوبي) قبل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. وأجاب بعد أن اتصل بجهاز المخابرات الأمريكي، أن لا خوف عليهم بعد الغزو الأخير.

التي اكتوى بها بعض ساسة العراق في العهد الملكي، لتدفع الطرفين المصري والسوري لكي يقدمان حلاً للجنرال تشوارسكوف لأن يكون واجب القوات السورية والمصرية يتحدد فقط على تحرير أرض الكويت، أي دون دخول أرض العراق لا بالعمل التعبوي ولا بالمناورة التي لم يكشف عنها تشوارسكوف لنظيريه القائدين المصري والسوري. وفي تركيا، التي زارها عضو مجلس قيادة الثورة طه ياسين رمضان في بداية الأزمة، فقد وجدت نفسها في موقف حرج، فهي من جهة عضو في حلف شمال الأطلسي، كما هي دولة إسلامية يهمها الدفاع عن المملكة السعوية. إلا أن الرئيس التركي (توركت أوزال) الذي تباحث مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، قد فهم مطلب الأخير، وهي ولاعتبارات الهيمنة العثمانية السابقة لا تريد التورط في تدمير بلد مسلم، وربما كان الغطاء، أن تركيا قد تخسر تجارتها مع العراق التي تبلغ ستة مليارات دولار سنوياً، فوعده الوزير الأمريكي بتقديم قسم منها من حكومة الكويت في المنفى. أما إيران، الجارة الشرقية للعراق، فقد اصدر الرئيس بوش تحذيراً قوياً للرئيس هاشمي رفسنجاني من مغبة التدخل فيما يجري في العراق، وكان مثل هذا التحذير كافياً لأن يسحب رفسنجاني مائة ألف مقاتل كانت على الحدود، ظناً منهُ أن مثل هذا التحالف الأمريكي - العربي سيؤدي إلى تقسيم العراق. وهو ما يدفعنا للقول، أن مثل هذا الإنذار ما كان ليصدر من بوش الأب لو كان هناك اتفاق خلف الكواليس، كما حدث في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وقد التقت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإيران بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 للإطاحة بالحكم السني في غربها أفغانستان، حركة طالبان وشرقها صدام حسين، وهو ما سنورده لاحقاً.

بدأت الحرب بالساعة الثانية والنصف من صباح يوم السابع عشر من كانون الثاني 1991، بقصف جوي تعبوي وإستراتيجي على أهداف منتخبة في بغداد عاصمة (الدولة العباسية) وأهداف أخرى في محافظات العراق. فيما أشارت وكالات الأنباء بيده حرب عاصفة الصحراء، لتشمل كل أرض العراق وليس ساحة الحركات المتعلقة بتحرير الكويت. ويومها اصطفت الدبابات المصرية والسورية من طراز T-62، وT-72 الروسية الصنع مع الأمريكية إبرامز M-1 وتشيفتن البريطانية في تسابق محموم، وفي ظاهرة عودة أسرة آل الصباح إلى الحكم، دون النظر إلى اصطفاف نفس الدبابات -روسية الصنع - العراقية والسورية في هضبة الجولان لإنقاذ دمشق عاصمة (الدولة الأموية) من السقوط قبل ثمان سنوات. وسقوط عدد من طياري العراق في عمق جزيرة سيناء في الجبهة المصرية. إنها الحرب العالمية الثالثة في كثافة الأسلحة المستخدمة، وقد تحمّل جيش العراق في ذلك الميدان الصحراوي هول ذلك القصف لأول مرة منذ تشكيله عام 1921. وذلك تنفيذاً لأمر القائد!! وقد تحمّل معها حالة الضنّك في استلام أرزاقه واكتفى صابراً على قطعة الخبز اليابس في اليوم -كما قرأنا في حصار الأتراك للإنكليز في الكوت عام 1916 - وهو يلتقط الملايين من منشورات الحرب النفسية التي أسكنتها الريح مع أكثر من ألف طن من القنابل و(400) صاروخ جوال بعيد المدى من طراز (كروز). وفي مضمون ما وصل منها إلى الأرض الهروب من ساحة المعركة. ولم تكن الجماهير العربية راضية بما يحصل، ولكنها المغلوبة على أمرها دوماً بفعل الأجهزة الأمنية، وكانت واحدة من الأمور التي لم يأخذها صدام حسين بنظر الاعتبار، وفي عقله أن ضرب إسرائيل بالصواريخ العراقية، وقد عدّت بـ(39) صاروخ سيجبر إسرائيل على الرد لتدخل الجماهير طرفاً في الحرب. وهو ما لم يكن ليحدث بعد أن ضربت السعودية بـ(36) صاروخ من طراز Scud (B)، وفي خلد إسرائيل أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومصر وسورية والسعودية يحاربون بالنيابة عنها. لا بل أن ثمانية وعشرين دولة هم من يضمنون سلامة وأمن إسرائيل، مقابل قرض أمريكي لها بثلاثة مليارات دولار وأسلحة جوية متطورة من طراز F-16 بعد

الحرب. والواقع أن الفجوة التكنولوجية بين الطائرات العراقية والأمريكية كانت كبيرة، وليس هناك ملاذ للطائرات العراقية إلا أن يتم تهريب الأكثر تطوراً وهي بحدود مائة طائرة مقاتلة إلى إيران من طراز F-1، والميغ 23، 25 باتفاق شرف لإعادتها بعد الحرب. وهي خطوة لا تنم عن تفكير ناضج لأفق نزاع مسلح مع دولة كبرى مثل الولايات المتحدة، خصوصاً وقد أفصح الجنرال دوغان عن الخطة الأمريكية قبل شهرين من إقصائه من الخدمة[1]. وهنا يذكر نائب مارشال الجو (و. ج وارتن) في تقريره عن الحرب الجوية بالقول أن الطيران العراقي لم يكن على استعداد لنوع الحرب الجوية التي واجهته، وسوف يسّجل التاريخ أن حرب الخليج كانت أول حرب جوية بالكامل تقريباً، ولم يكن في ذهن العراقيين ولا في خيالهم، ولا كانوا على استعداد له[2].

كان القصف الجوي لدول التحالف قد طال شمال العراق ووسطه وجنوبه، ليصل إلى كل منشأة صناعية، وكهربائية، ومركز اتصالات، ومقرات القيادة والسيطرة، وملاجئ الأفراد المدنيين، ومنها ملجأ العامرية في الثالث عشر من شباط 1991. وقد ذهب ضحية ذلك القصف قتل أكثر من (400) من الأطفال والنساء الذين ماتوا خنقاً وحرقاً – وقد يكون ذلك عقاباً على إغراق الفرقاطة الأمريكية ستارك عام 1987 ومقتل بحارتها الـ (76) خطأً. فيما فسّرها البعض أنها رد على صاروخ سكود الذي دمر قاعدة الظهران في السعودية وقتلت (29) من طياري الولايات المتحدة الأمريكية فيها. إلا أن مجمل ما حدث، لم يكن ليعطي القيادة العراقية القدرة على ضبط بقاء الوحدات العراقية في مواضعها الدفاعية المكشوفة بانتظار الحرب البرية. حين تزايدت حالات الهروب في صفوف قوات الحرس الجمهوري بنسبة 5٪، فيما بلغت في صفوف الجيش العراقي إلى 25٪ من قوتها القتالية. وقادت القيادة العراقية إلى خيار وحيد، هو إجبار قوات التحالف على خوض المعركة البرية قبل أوانها. وذلك عن طريق احتلال مدينة الخفجي السعودية بفرقة مدرعة وأخرى ميكانيكية في قاطع الفيلق الثالث بقيادة الفريق الركن صلاح عبود، ومثلها باتجاه مدينة (عرعر) السعودية من قبل قيادة الفيلق السابع بقيادة الفريق الركن أحمد إبراهيم حماش في نهاية كانون الثاني 1991. إلا أنهما لم يغيرا شيئاً من خطة تشوارسكوف المعتمدة، لكي يستمر القصف الجوي لـ (39) يوماً من (17 كانون الثاني – 24 شباط 1991). ومع نسبة الخسائر (650) شهيداً و(500) أسير – حصيلة الغارة العراقية على الخفجي في السعودية – إلا أن التقارير الميدانية التي رصدتها أجهزة الاستخبارات الهندية والباكستانية والروسية والإيرانية في منتصف شباط 1991، تشير إلى أن خسائر القصف الجوي للتحالف لم تؤثر على أكثر من 20٪ من حجم الموجود القتالي للوحدات العراقية. وهو ما وضعنا فيه الطيار الأمريكي الأسير المقدم (جفري فوكس) الذي أسقطت طائرته (A-10) في قاطع الفرقة السابعة والعشرون – الفيلق السابع – في الثامن عشر من شباط 1991، وقد بيّن أثناء الاستنطاق الأولي، أن العراق احتل الكويت ويجب أن يخرج منها، وأن القصف الجوي سوف يستمر إلى حد إنهاك ليس الوحدات العراقية في الميدان، وإنما تدمير كل هدف حيوي عراقي يمكن أن يخدم المجتمع العراقي في الشمال والجنوب. والواقع أن الأسير الأمريكي الذي كان يعاني من إصابة في ركبته من جراء سقوط مظلته تحت ريح قوية، أشار إلى أن الفرقة السابعة والعشرين قد عاملته معاملة إنسانية، وقال بالحرف الواحد إنهم

---

(1) هبطت في إيران (7) طائرات عراقية مقاتلة بعد (10) أيام على بدء الحرب، وصار إجمالي ما وصل إلى إيران (100) طائرة مقاتلة هاربة. ولم تعد أي من هذه الطائرات حتى كتابة هذه السطور. انظر: نوري المرسومي، المصادر السابق، ص 92.

(2) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، المصدر السابق، ص 560.

أعطوني طعاماً أكثر مما استحق ولم أكن أتوقع مثل هذه المعاملة على ضوء الإعلام الأمريكي الذي كان يروّج العكس تماماً عن معاملة العراقيين.

وفي لحظة مشهودة لفعاليات طياري المقاتلات من قوات التحالف، شاهد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، والبريطانية تاتشر، والرئيس الروسي غورباتشوف، والمغربي الحسن الثاني، حجم الدمار الذي لحق بالطريق الرئيسي المؤدي من البصرة - إلى محافظة الجهراء الكويتية - كثرة القتلى والجرحى والعجلات المحترقة - وقد تبادلوا الهواتف الساخنة فيما بينهم عن الحرب النظيفة التي أرادها الرئيس الأمريكي بوش، ورئيسة وزراء بريطانيا تاتشر في العراق. لتشجع الرئيس الروسي غورباتشوف - تحت ضغط جنرالات الجيش - إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وهو غير قادر على وقف الحرب، إلا بعودة مبعوثه بريماكوف إلى بغداد في شباط 1991 وهو يحمل مقترحاً بانسحاب عراقي من الكويت مقابل تعهد أمريكي بوقف القصف الجوي. وهو ما كان يريدهُ الرئيس صدام حسين، الذي طلب من طارق عزيز السفر عبر إيران إلى موسكو في الثامن عشر من شباط 1991، ويقبل بالعرض الروسي. ويظهر من تتبع مجرى المفاوضات بين عزيز وغوربا تشوف، أن الأخير، وإن أراد بحسن نيّة وقف القصف الجوي الأمريكي، إلا أنهُ سرعان ما يخفت صوته لطلبات الرئيس الأمريكي بوش، الذي أعطى مهلة (48) ساعة لصدام لسحب قواته، وهو ما يعني أن الجندي العراقي أمامهُ أن يحمل بندقيه فقط ويترك كل أسلحته الثقيلة في الميدان ـ وهو تفكير لهُ بعد لأن يكون صدام حسين بدون دبابة أو عربة مدرعة أو سلاح لمقاومة الطائرات، كما هو عرضة لانقلاب عسكري. وبموجب التعهد الروسي، ألقى الرئيس صدام حسين خطاباً متلفزاً وفيه قرار انسحاب القوات العراقية في الميدان، فيما فسّرها الرئيس بوش أنها خدعة عراقية، وأنهُ لا يعتبر الرد العراقي كافياً[1]. ولم يكن أحد من الزعماء العرب بما فيهم الرئيس المصري حسني مبارك قادراً على مكالمة الرئيس الأمريكي بوش لوقف القتل العشوائي بالمدنيين في البصرة وبغداد والموصل التي تبعد (550) كيلو متراً من ساحة القتال. ولا (طريق الموت) وهي التسمية التي أطلقت على طريق البصرة - الجهراء لكثرة القتلى على جانبيه. وهذا هو حال الزعماء العرب الذين سلموا مفاتيح الأمور بيد دولة كبرى لا منافس لها في بداية عام 1991، وأن كل المطلوب من العرب المشاركين بهذه الحرب أخذ نصيبهم من مليارات الدولارات التي رصدتها الدولة السعودية وحكومة المنفى الكويتية، كما أرادت مصر. فيما بقيت الدولة السورية دون تلك المساعدات[2] لاعتبارات منها أن النظام الحاكم لا يزال يحتضن القيادات الفلسطينية المتطرفة، وأن الاختبار الحقيقي للرئيس السوري حافظ الأسد قد يكون بعد انتهاء الحرب، وموقفه من طروحات الإدارة الأمريكية لحل القضية الفلسطينية. والبداية هو تحجيم دور العراق، الذي لم يوقع هدنة مع إسرائيل منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن. وقد جاء الوقت للفيلق السابع الأمريكي المعَد لمقاتلة الجيوش السوفيتية على أرض أوربا لأن يقاتل قوات الحرس الجمهوري وهي قوات النخبة المجهزة بأسلحة روسية عمادها دبابات T-72 المتطورة

---

(1) اتصل ملك المغرب الحسن الثاني بالسفير الأمريكي في الرباط، وبيّن لهُ أنه استمع إلى خطاب الرئيس صدام حسين بنفسه، وتقديرهُ أنه قبول واضح بالانسحاب. انظر: محمد حسنين هيكل، حرب الخليج،= =المصدر السابق، ص 565.

(2) أسقطت ديون (7) مليارات بذمة مصر للولايات المتحدة، وكذلك ديون (5) مليارات لدول الخليج، وحصلت مقابل اشتراكها في القتال على ضعف المبلغ لاحقاً من الدول النفطية والولايات المتحدة الأمريكية. انظر: بيار سالنجر، اريك لوران، المصدر السابق، ص 185.

وقد ظهر ذلك جلياً من خلال التركيز على فرق الحرس الجمهوري، حين شوهدت القاصفات الستراتيجية من طراز B-52 وهي تمطر مواضعه بقنابل زنة نصف طن خلال مرحلة القصف الجوي.

أعطى تشوارسكوف أوامره للبدء في الهجوم البري في الرابع والعشرين من شباط 1991، وهي المرحلة الرابعة المكملة للإجهاز على خمسين فرقة عسكرية عراقية وقد جاءت وفق تقسيم لمحاور القتال ودور العرب فيها:

أ. قوات المنطقة الشرقية. وعمادها القوات الكويتية الهاربة إلى السعودية، وقوات سعودية وخليجية (من دول مجلس التعاون الخليجي) وتشكيل من قوات المارينز (مشاة البحرية)، وهدفها الكويت العاصمة والأجزاء الشرقية.

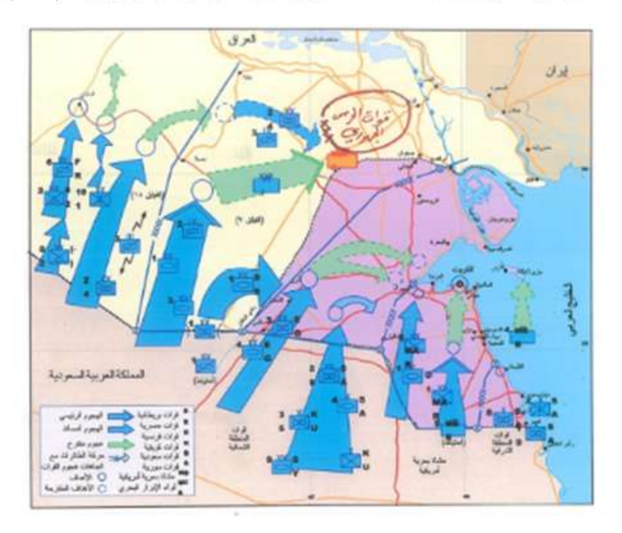
ب. قوات المنطقة الشمالية. وعمادها الفرقة المدرعة البريطانية الأولى وفرقتين مصرية وفرقة سورية للتقدم بموازاة وادي الباطن ـ معسكر (الأبرق) الكويتي ـ ثم الانحراف إلى الشمال الشرقي بهدف الاستيلاء على عارضة المطلاع التعبوية وشمالها.

ج. الفيلق السابع الأمريكي. وعمادهُ فرقتين مدرعتين وأخرى ميكانيكية لإحاطة الفيلق السابع العراقي بمناورة واسعة من الغرب، بهدف الوصول إلى ناحية البصية العراقية والانحراف شرقاً باتجاه قوات الحرس الجمهوري بين منطقتي الزبير وسفوان والاشتباك معها.

د. الفيلق الثامن عشر. وعمادهُ الفرقتان المحمولتان جواً (101) و(82) والفرقة الخفيفة الفرنسية (24) لتقوم بمناورة عميقة مستخدمةً المروحيات الناقلة للجنود بهدف الوصول إلى مدينة الناصرية وقاعدة الإمام علي الجوية فيها ومنطقة أور الأثرية. فيما تتمكن الفرقة الفرنسية الاستيلاء على قاعدة السلمان الجوية لضمان نقل المؤن للقوات المتقدمة على نهر الفرات. الخريطة رقم (19).

الخريطة رقم (19)

خطة مناورة القوات الأمريكية والحليفة لاحتلال أهداف تعبوية وعملياتية داخل الكويت والعراق في شباط عام 1991م



ويظهر من خلال زيارة وفد كلية الحرب الأمريكية إلى مدينة الفاو في الأسبوع الذي سبق غزو الكويت في تموز 1990 وتفهمهم لخطة المخادعة التي نفذتها قوات الحرس الجمهوري والجيش ضد القوات الإيرانية، أن مثل هذه الخطة قد استهوتهم. وتبيّن أن قوات المارينز (مشاة البحرية) قد أنجزوا عدداً من التمارين البرمائية في خليج عُمان والإمارات وهدفها جلب انتباه القيادة العراقية إلى أن الضربة الرئيسية لقوات التحالف ستكون باتجاه الفيلق الثالث العراقي الذي يدافع عن الساحل. ودفعت القيادة العامة للقوات المسلحة إلى جعل معظم القطعات المدرعة والميكانيكية في ذلك القاطع، وقاطع الفيلق الرابع الذي يشترك معه في حدود فاصلة. أما الفيلق السابع الذي اقتحمت فرقه إلى غرب وادي حفر الباطن لمسافة خمسة وثلاثين كيلومتراً فقد بات لديه فرقة مدرعة واحدة هي الفرقة (52)، وبات جناحه الأيمن الصحراوي مكشوفاً بدون مراقبة كافية من القوات الآلية.

ولعل ما ضمّنه الجنرال تشوارسكوف من خطة المخادعة، أن نيران إضافية من البوارج والفرقاطات الأمريكية الموجودة في مياه الخليج ستصب نيرانها الثقيلة على وحدات الفيلق الثالث. هذا فضلاً عن نيران المدفعية والصواريخ

ونيران طائرات الإسناد الجوي القريب. إن ما ظهر في عمليات المهارشة التي نفذتها وحدات خليجية ضد الوحدات العراقية، هي لتثبيت الجزء الأكبر منها دون قدرتها على المناورة البعيدة. وفيما كانت قيادة المنطقة الشمالية (بريطانية وسورية ومصرية) وهي أكثر من قوة فيلق مدرع، قد ركزت في قصفها الجوي والمدفعي والصاروخي ومنشورات الحرب النفسية على فرقتي المشاة (20) من الفيلق الرابع بقيادة العميد الركن عبد الجليل محسن الحيدري (الكتف الأيسر لوادي الباطن) وكذلك فرقة المشاة (27) من الفيلق السابع بقيادة العميد الركن إبراهيم عدوان (الكتف الأيمن لوادي الباطن). ولاعتبارات سياسية وتاريخية، اتفق عليها تشوارسكوف مع العرب، أن يكون واجب الفرق العربية الثلاث (المصرية والسورية) خرق دفاعات الفرقة (20) والوصول إلى معسكر الأبرق والانحراف شرقاً باتجاه عارضة المطلاع التعبوية شمال الكويت (دون الدخول في الأراضي العراقية). أما الفرقة البريطانية المدرعة ضمن قيادة المنطقة الشمالية، فقد أسند إليها عملية خرق دفاعات الفرقة (27) والقيام بإحاطة واسعة في الأراضي العراقية للظهور في خلف دفاعات الفيلق الرابع بقيادة الفريق الركن إياد خليل زكي. تم عزل فرق الفيلق الرابع عن وحدات الفيلق السابع، وظهر في عصر يوم الخامس والعشرين من شباط 1991 أن هناك سيلاً من الدبابات وناقلات الأشخاص المدرعة تتدفق من جهة الغرب وهي تسير على طريق مقرات الفرق. ويذكر قائد فرقة المشاة (48) من الفيلق السابع وقبل غروب الشمس، أن هناك دبابة أمريكية تقف على ملجأ مقر قيادته، (أخذ أسيراً هو وهيئة ركنه). فيما وصل تقرير آخر عن أسر قائد فرقة المشاة (27) من قبل وحدات بريطانية في ذلك اليوم. وتقرير آخر عن انقطاع المواصلات اللاسلكية مع مقر فرقة المشاة (26) في منطقة أبو (الجد)، وهو ما دعا قائد الفيلق السابع الفريق الركن حماش لإرسال أحد ضباط مقره – ليقطع مسافة (200) كم ذهاباً وإياباً – لمعرفة مصير قيادة الفرقة ووحداتها (بدون قائدها المصاب) ليوجه بانسحابها إلى مشارف منطقة البصرة.

أنجزت قيادة المنطقة الشرقية والشمالية والفيلق (18) الأمريكي أهدافهما، وباتت فيالق الجيش العراقي الثالث والرابع والسابع محصورة بين ساحل الخليج شرقاً، وهور الحمار شمالاً. وفي الوقت الذي استمر الفيلق السابع الأمريكي – المكون من ثلاث فرق مدرعة ثقيلة في إحاطته الواسعة للوصول إلى منطقة تحشد الحرس الجمهوري لمقاتلته، باتت طرق انسحاب كل الوحدات العراقية محددة بالطريق الرئيسي – المحاذي لخط أنبوب النفط المار إلى السعودية – وطرق صحراوية أخرى تؤدي إلى مقالع الحصى على أطراف منطقة الزبير جنوب مدينة البصرة. ومع خطورة الموقف العسكري الذي بات يستهدف نصف مليون مقاتل وتدمير الآلاف من دبابات ومدرعات جيش العراق، صدر أمر الانسحاب المفاجئ للفيالق الثالث والرابع والسابع ظهر يوم السادس والعشرين من شباط 1991 للدفاع في مناطق تقع في غرب مدينة البصرة. ويظهر أن الجنرال تشوارسكوف لم يكن يدرك بصورة دقيقة انفتاح بقية الفيالق الأخرى. فكان الفيلق السادس بقيادة الفريق الركن عبد الواحد شنّان آل رباط الذي كانت وحداته تدافع عن الجزر الكويتية وربة وبوبيان وفيلكة وكذلك جزيرة الفاو، بات لديه طريق للانسحاب على امتداد شط العرب إلى البصرة. والفيلق الثاني المدرع بقيادة الفريق الركن إبراهيم عبد الستار – المكون من الفرقة السابعة عشر المدرعة والميكانيكية الحادية والخمسون والفرقة المدرعة العاشرة – في مناطق انفتاحها منطقة جبل سنام (داخل حدود محافظة البصرة). ولكن المشكلة الأكثر صعوبة هو في مرور نصف مليون جندي على طرق ترابية في عجلاتهم أو مشيا على الأقدام باتجاه مدينة واحدة، وقد أثارت حالة فزع ليس بين السكان – الذين تحملوا وزر القصف الجوي – بل في كيفية تجميع الآلاف من الجنود وهم يبحثون عن طعام وشراب وملجأ يقيهم شر اليومين الأسودين السابع والعشرين – والثامن والعشرين من شباط 1991. خصوصاً وقد أعلن الرئيس الأمريكي بوش أن وقف

إطلاق النار سيكون بالساعة الثامنة - توقيت محلي - من يوم الثامن والعشرين من شباط. وهنا يتندر الشهود الذين شاهدوا يوم الكارثة في السابع والعشرين من شباط، وقد وصفوه بيوم (الكويت الأسود)، عندما تجمع الآلاف من الجنود والضباط على ضفة شط العرب الغربية ينتظرون عدداً محدوداً من الزوارق لكي تقلهم إلى منطقة (التنومة) ليضيعوا وسط أشجار النخيل خشية القصف الجوي. وهنا يذكّرنا الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل، أن الرئيس الأمريكي بوش استفسر شخصيا من قائده الميداني تشوارسكوف عن إنجاز الهدف الاستراتيجي، ومقصده تدمير فرق الجيش الخمسين، وقوات النخبة من الحرس الجمهوري، ليقول لهُ نعم، باستثناء ثلاثة إلى أربع فرق. وكانت كلمة نعم التي أطلقها تشوارسكوف لم تكن دقيقة بالمرّة، حيث تبيّن لاحقاً وجود ثلاثة وعشرين فرقة، سبعة عشرة منها تعود للجيش وستة فرق تعود للحرس الجمهوري وهي قادرة على معالجة أي توجه أمريكي لإحداث انقلاب في بغداد ضد حكم الرئيس صدام حسين. وهو ما غيّر من موازين المعادلة في نظر الإدارة الأمريكية، وقرّر الرئيس الأمريكي معالجة الموقف بحجّة الهروب الجماعي للأكراد العراقيين إلى تركيا وإيران. وكان ذلك بمعاونة وخبرة رجل المخابرات الأمريكي (بيتر و. غالبريث) الذي تواجد في كردستان العراق بمعية جلال الطالباني ومسعود البارزاني. حيث أن الأول كان يعقد لقاءات غير رسمية مع موظفي الخارجية الأمريكية في الأول من آذار 1991 لبلورة موقف جديد ضد حكم الرئيس صدام حسين، أساسه الانهيار الذي طرأ على قوة أجهزة الأمن وجيش العراق، وعليه مواصلة إقناع الإدارة الأمريكية للضغط على صدام دون إعطائه فرصة لاستعادة تنظيم جيشه.

المبحث الثالث

الرئيس الأمريكي بيل كلنتون وسياسة احتواء نظام الحكم

في بغداد 1992 — 2000م

كان تقييم الرئيس بوش الأب وأركان حكمه في الثامن والعشرين من شباط 1991 أن لا أمل لنظام حكم البعث - الذي أصبح ضعيفاً - أن يقوم بأي عمل يؤثر فيه على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. كما ليس بإمكانه مساعدة الفلسطينيين ورئيسهم ياسر عرفات الذي كثيراً ما اعتمد على دعم الرئيس صدام حسين لقضيته والأهم أن دول عرب المشرق المجاورة لإسرائيل - سورية والأردن - لم يعد بإمكانهما خوض حرب جديدة ضد إسرائيل.

1. تشجيع الشيعة والأكراد على التمرد

عملت الإدارة الأمريكية على تكرار (سيناريو) عام 1963، عندما أنشأت إذاعة سرية في الكويت للإطاحة برموز الشيوعية المؤيدة لـ عبد الكريم قاسم. ولأجل خنق نظام الحكم في بغداد ومنعه من إعادة تنظيم نفسه مع دول الجوار العربي وخاصة السعودية فقد هيأت إذاعة سرية في السعودية عام 1991 للإطاحة برموز القومية العربية ورجال حزب البعث عبر ثورات مسلحة في الشمال (الأكراد) والجنوب (الشيعة) وإرغام صدام حسين للتخلي عن السلطة[1]. وهو ما لم يكن ليتحقق في ظل وجود ثلاثة وعشرين فرقة عسكرية، وعناصر أجهزة الأمن التي وإن تناقص دورها، إلا أنها بقيت صمام أمان لأي تحرك معارض خاصة في العاصمة بغداد مركز الحكم. دخلت السفارة الروسية على خط الأزمة بطلب من الولايات المتحدة الأمريكية لعقد اجتماع عسكري بين الطرفين العراقي وقوات التحالف، وحدد مكان اجتماعه في الثالث من آذار 1991 في مدينة سفوان العراقية (على الحدود العراقية الكويتية) لحل إشكالات الأسرى، وتثبيت وقف إطلاق النار. ويظهر أن الأطراف الثلاثة (الروسي والأمريكي والعراقي) كانوا متلهفين لعقده، سيّما وأن الرئيس الروسي غوربا تشوف - بات متهماً من قبل قيادة جيشه وجهاز أمنه لما وصلت إليه حرب الكويت - أراد أن يعيد جزءاً من دور الاتحاد السوفيتي في مسائل السلم ودعم حركات التحرر العالمية ومنها العراق. قاد الفريق الركن سلطان هاشم أحمد (معاون رئيس أركان الجيش للعمليات) اجتماع سفوان العسكري، ومعهُ الفريق الركن صلاح عبود قائد الفيلق الثالث، وضباط آخرون برتب عالية من الجيش العراقي، فيما مثل الجيش الأمريكي قائدهُ الميداني تشوارسكوف، والفريق خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود، وممثلين من دول التحالف. وللحقيقة التي ينبغي ذكرها في هذا الاجتماع، أن رئيس الوفد العراقي تصرف وتحمّل شرف المسؤولية التاريخية في ذلك الظرف العصيب، وهو يطلب من العقيد الأمريكي - المسؤول عن اجتماع خيمة سفوان - أن يتم تفتيش ممثل التحالف تشوارسكوف أولاً قبل تفتيشه هو، وقد قبلها تشوارسكوف، وأن يتم تفتيش الأمير السعودي خالد بن سلطان، قبل تفتيش الفريق الركن صلاح عبود، وهو ما عبّر عن اعتبار معنوي لجيش العراق العربي بغض النظر عن المنتصر والمهزوم في هذه الحرب. وحتى في نتائج اجتماع سفوان الذي شدد على

---

(1) The International Herald Tribune, 19 – 20 February, 1991

إطلاق سراح الأسرى من الجانبين، وتثبيت وقف إطلاق النار، فقد حصل رئيس الوفد العراقي على موافقة نظيره الأمريكي لاستخدام المروحيات العسكرية تحت بند أن الحاجة ماسة لها للتنقل بين الوحدات العراقية التي باتت معزولة نظراً لتدمير الجسور، وتخريب الطرق التي تحتاج للإدامة، وهي ما اعتبرها الجنرال تشوارسكوف غلطة فيما بعد[1]. وذلك عندما بدأت مجموعات مسلحة - مسيسة وعفوية في آن واحد - لإسقاط حكم صدام حسين السني ليلة الثاني من آذار 1991، وكان مركزها البصرة (وساحة سعد) تحديداً والتي سرعان ما امتدت لتشمل تسع محافظات جنوبية، وهي تعبير عن عدم رضا الطائفة الشيعية عن الطريقة التي يدير بها الرئيس صدام حسين الحكم[2]. والواقع أن الهتافات التي صدرت من المتظاهرين المسلحين ضد صدام حسين ما كان لها أن تنجوا من دون عقاب وسط وجود فرق الحرس الجمهوري وفرق الجيش العراقي في مدينة البصرة، إلا أن طياري المروحيات المسلحة العراقية سرعان ما أخبروا القيادة العامة للقوات المسلحة التي اتخذت من جامعة البصرة مقراً لها بوجود عجلات إيرانية تحمل أرقام عبادان تحمل أسلحة وذخائر قادمة عن طريق منفذ الشلامجة لمعاونة المتظاهرين المسلحين، وساهمت في أن يأخذ الموضوع بعداً آخر في تدخل إيران لصالح المجموعات المسلحة في منطقة (الخمسة ميل والحيانية) في محافظة البصرة. كان في تفكير القيادة الإيرانية، أن مثل هذا الاضطراب سيقود مجموعة عسكرية إلى انجاز انقلاب عسكري في بغداد وقد باتت العاصمة بغداد بدون قوة باستثناء أفواج الطوارئ المكلفة لحماية رئيس الجمهورية[3]. ويذكر اللواء الركن وفيق السامرائي - مدير الاستخبارات العسكرية العامة - في كتابه "حطام البوابة الشرقية"، أن (الانتفاضة الشيعية) كانت في الواقع انتفاضة مدبرة ومخطط لها، وأن هناك أعداداً من العراقيين المبعدين في إيران قد تم تجنيدهم من قبل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية[4]. وهو ما أيدهُ الكاتب تشارلز تريب، عندما أشار إلى أن محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية قد أرسل بضعة آلاف من أفراد فيلق بدر لمساعدة الثائرين، كما وصفهم تريب[5]. وكانت موضع اتهام للرئيس الأمريكي بوش بالتخاذل والمداهنة لنظام بغداد، وقد حرضهم على استبدال صدام حسين بحاكم آخر في خطاب الثامن والعشرين من شباط 2003. ولتدارك الأمر ذهبت القيادة العراقية إلى أن تطلب من ممثلي قيادة التحالف في مدينة سفوان في العاشر من آذار 1991، الموافقة على نقل الطائرات ثابتة الجناح (أي المقاتلة) بين القواعد الجوية العراقية، وقد حضر لهذه الغاية كل من العميد الركن يعمر زكي الخيرو، والعميد الركن حسن حسين من رئاسة أركان الجيش، وممثل من قيادة الفيلق السابع - في الزبير - العقيد الركن إبراهيم عبد الطالب لمفاتحه قيادة قوات التحالف في الرياض، عاصمة المملكة السعودية. ورغم ما دار في الاجتماع الذي تحدث عن الموضوع أعلاه، إلا أن الضباط ممثل التحالف أشار بوضوح إلى عدم إمكانية حصول الموافقة خصوصاً وأن الرئيس الأمريكي بات مستاءاً من تقرير قائده الميداني تشوارسكوف حول استخدام المروحيات المسلحة من قبل الجيش العراقي، وضعف تقديرهُ حول تدمير فرق الجيش والحرس الجمهوري خلال الحرب إلا أنه في الجانب الآخر، وفي داخل أروقة

---

(1) تشوارسكوف، مذكرات الجنرال تشوارسكوف، ترجمة أحمد منصور، عمان، 1992، ص 85.

(2) هادي حسن عليوي، أحزاب المعارضة السياسية في العراق، الجذور والاستحقاقات الوطنية (1968 – 2003) بغداد، دار الكتب العلمية، 2005، ص 110.

(3) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 159.

(4) وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية، الكويت، 1997، ص 413 – 414.

(5) تشارلز تريب، المصدر السابق، ص 206.

مرجعية النجف تعلق علماء الدين في النجف وكربلاء بخطاب الرئيس الأمريكي بوش، وهي بمثابة دعوة لأن تحمل الجماهير الجائعة السلاح ضد سلطة بغداد، وقادت إلى استخدام السلاح الثقيل، والمروحيات المسلحة لمهاجمة المتجمعين، وإنهاء المظاهر المسلحة في المدينة في السابع عشر من آذار على يد قوات الحكومة. أما في كربلاء، فكان القتال ضارياً، وتراجع المسلحون من أعالي البلدة إلى مرقد الإمام الحسين (ر)، واستخدمت الأسلحة المختلفة لاستعادة المدينة في التاسع عشر من آذار 1991، فيما ظهر آية الله العظمى أبو القاسم الخوئي - المرجع الشيعي الأعلى - على شاشة التلفاز في بغداد مع الرئيس صدام حسين لتعني تفويض أي تمرد آخر في المحافظات الأخرى. وهي ما دفعت الرئيس الأمريكي بوش - الذي ظهر وكأنه كذب عليهم - لأن يدفع باتجاه تبني إجراءات عقابية ضد حكم صدام حسين، وذلك عندما بدأت مظاهرات مسلحة في كردستان العراق في الخامس من آذار 1991 شبيهة بتلك التي جرت في الجنوب. ولكنها اختلفت وفق تقرير الإدارة الأمريكية وممثلهم - الموظف في مجلس الشيوخ - بيترو غالبريث الذي تمكن عبر الصوت والصورة أن يثير الرئيس الأمريكي جورج بوش وجون ميجر رئيس وزراء بريطانيا، والرئيس التركي تركت أوزال - حول ما اسماهُ نزوح الآلاف من الأكراد إلى تركيا وإيران خوفاً من بطش الجيش العراقي. واحتمال استخدام الغازات السامة ضدهم، كما عبر عنه غالبريث، معيداً إلى الأذهان، كيف يمكن لإدارة الرئيس الأمريكي بوش أن يسمح بمجزرة أخرى - يقصد بها حلبجة عام 1988 - وقوات أمريكية لا زالت موجودة على أرض كردستان"[1]. وهنا يشير الكاتب (نبال خماش) في كتابه إمبراطورية الأكاذيب" بالقول إذا كانت الحرب العسكرية تقضي لنشر الموت في كل مكان وقتل الناس، فإن الحرب الإعلامية وظيفتها قتل الحقيقة ونشر الأكاذيب وإمداد الناس بمعلومات مزوّرة من خلال مصادر خبرية مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية للتضليل والتمويه عن الأهداف الحقيقية للسياسة الأمريكية، ومحاولة إلباس هذه الأهداف المشبعة بالسر والخراب ثوباً أخلاقياً"[2]. ومثل هذه القصص التي طالما ارتوى منها العطشى من أحزاب المعارضة، وخاصة الحزب الوطني الكردستاني الذي يقودهُ جلال الطالباني - يحمل جواز سفر سوري - ليقول لأصحابه وهو جالس في واشنطن، أن عليه الذهاب إلى كردستان العراق لقيادة المعارضة الكردية المسلحة ضد صدام حسين. وكأنه على موعد لما تقولهُ محطتي الإذاعة (سوا الأمريكية) وBBC البريطانية، لإرشاده عما يجب عملهُ، وهي تؤجج المشاعر الكردية والشيعية وحتى المعارضة السنية لتغيير الحكم في العراق. لتبدأ المعارضة المسلحة في مدينة رانية الكردية - وهي مبادرة من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني - الذي كان على ما يبدو قد أعد العدّة لاحتلال منطقة كركوك النفطية في الحادي والعشرين من آذار 1991 وهو العيد القومي للأكراد لكي يكون الاحتفال كبيراً. ولكن الأخبار التي وصلت من مدينة السليمانية، أن عمليات قتل بشعة قد حدثت ضد عناصر أمن الحكومة على يد قوات البيشمركة الكردية"[3]. وبحلول الرابع والعشرين من آذار كانت قوات الحزبين الكرديين الوطني، والديمقراطي الكردستاني هم من يتحكمون بكل أراضي كردستان"[4].

---

(1) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 115.

(2) نبال خماش، إمبراطورية الأكاذيب، مصطلحات الخداع الأمريكي بعد أحداث 11 أيلول، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004، ص 9.

(3) بيتر و. غالبريث، المصدر السابق، ص 61.

(4) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 116.

ولأجل إثارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، عمد جلال الطالباني إلى استقبال بيتر وغالبريت - المتسلل من محافظة القامشلي السورية إلى أراضي كردستان لكي يشاهد على الطبيعة هجرة آلاف العوائل الكردية، وعمليات القصف المدفعي لقوات الحرس الجمهوري وهي عمليات عسكرية لاستعادة مدينة كركوك في (28) آذار، وأربيل في (30) آذار والسليمانية في الأول من نيسان 1991 من يد قوات البيشمركة، ليقول عنها غالبريت في وسائل الإعلام أنها الكارثة الإنسانية، فيما ذهب المعلق التلفزيوني المحافظ (جورج ول) ليضعها بالمحرقة الجديدة على أرض كردستان ليأتي حديث غالبريث وول متناغماً مع حديث معارض آخر ظهر على شاشة التلفاز البريطاني، المحطة الرابعة وقد عرف نفسهُ أنه (موفق الربيعي) ليقول في الثامن من نيسان 1991، أن الشمال بيد الأكراد والجنوب بيد الشيعة، ليضرب على وتر ونغمة الرئيس الأمريكي بوش، عندما اعترف أن قائده الميداني تشوارسكوف قد ضيّع عليه التقييم الحقيقي لما تبقى لصدام من قوة عسكرية، وأنه بعد الآن لا يستطيع دعوة دول التحالف من جديد لاحتلال بغداد. ولكنهُ ذهب بتحالف جديد مع (جون ميجر) رئيس وزراء بريطانيا وإسرائيل الحليف المستمر للأكراد في منع المروحيات العراقية بالتحليق فوق مناطق كردستان، وهو تصحيح لموقف ارتكبهُ تشوارسكوف في خيمة سفوان وأجبرت الرئيس صدام حسين للانسحاب من مثلث زاخو - كركوك - العمادية، شمال خط (36)، أي أنها منطقة محظورة على الطيران العراقي، وبمفهوم آخر أن لا سيطرة لبغداد على منطقة كردستان. وبداعي لباس الأخلاق الذي تلوح به الولايات المتحدة الأمريكية إعلامياً، - وهو ليس أكثر من فئة طائفية وعرقية - وسعت مناطق حظر الطيران جنوباً ليكون جنوب خط عرض (32) بحجة حماية الشيعة في الجنوب[1]. وهو إجراء لا يخلو من ضغط اللوبي الصهيوني على إدارة الرئيس الأمريكي بوش للإيفاء بوعوده تجاه خنق صدام حسين. وهو ما ذكره الصحفي جون ك. كولي في كتابه تواطؤ ضد بابل: بأنه كان في وسع القوات الأمريكية الوصول إلى العاصمة بغداد بعد أن اقتربت من مشارف مدينة كربلاء - 107 كيلو متر - لمنع صدام من العودة للحكم مرة ثانية[2]. وفهمها الرئيس الأمريكي جورج بوش وقلق منها، خصوصاً وأنهُ كان يخشى من خسارة أصوات اليهود في الانتخابات المقررة في عام 1991، وقد استجمع كل ما في عقله لتعيين جورج بيكرت المسؤول عن خلية الشرق الأوسط في لجنة العلاقات الخارجية للكونكرس بدلاً من بيترو. وغالبريت من أجل بلورة أفكار تساهم في عملية تغيير نظام صدام حسين. وذلك بالتعاون مع مجموعات المعارضة العراقية ـ من العسكريين الموجودين في السعودية لإنجاز انقلاب عسكري تدعمهُ وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وهو ما لم يثق به جلال الطالباني الذي أشار لصديقه غالبريث، أن بوش شجعهم على الثورة، ثم أعطى الضوء الأخضر لصدام لمهاجمة كردستان، والآن يتحدث عن انقلاب عسكري بوجود قوات الحرس الجمهوري في بغداد. ويبدو أن الصديق الأمريكي للأكراد غالبريت، قد تصرف بصدق معهم، وهو يشير للطالباني إلى عودة الأكراد النازحين إلى قراهم ومدنهم، تمهيداً لإجراء انتخابات برلمانية في كردستان، لتكون محل ترحيب البرلمان الأوروبي فيما كانت جائزة الطالباني لهُ أن سلمهُ وثائق سرية جداً لجهاز المخابرات العراقي، وحزب البعث محفوظة في (847) صندوقاً بلغ وزنها أربعة عشر طناً، وقد نصحهُ غالبريت، أن عليه جمع الروايات الشخصية عن ضحايا التعذيب والناجين من الأكراد من الضربات الكيمياوية، وأن الوثائق السرية التي سينقلها إلى

(1) بيتر و. غالبريت، المصدر السابق، ص 80.

(2) جون ك. كولي، التواطؤ ضد بابل، المصدر السابق، ص 298.

واشنطن هي أدلة دامغة على جرائم النظام في بغداد، وهي وسيلة لإقناع دول الجوار العربي للتخلي عن دعم صدام نهائياً[1]. ولكن ليس قبل وقوفه في قفص الإتهام بتهمة جرائم الحرب.

2. حصار اقتصادي بهدف تركيع وإذلال شعب العراق

دمر الأرض أولاً ثم العدو عمود حكمة تبناها الرئيس الأمريكي (إبراهام لنكولن) ضد خصومه في ولايات الجنوب الأمريكي إبان الحرب الأهلية عام 1865م بهدف غلبة شعبها وهم في صراع مرير مع حاجة الإنسان للعيش والبقاء على قيد الحياة. واستخدم الحصار لتجويع الخصوم من قبل بريطانيا ضد ألمانيا في الحرب العالمية الأولى. وكذلك ضد الاتحاد السوفيتي خلال مراحل الحرب الباردة. وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرائدة في فرض الحصار على الشعوب. ويذكرنا الكاتب (هوفبارو) وزملاءهُ في كتاب Supplemental Case Histories ان واشنطن تصرفت منفردة في (55) حالة منها، وتصرفت مع آخرين في (16) حالة. وقد وصفها الرئيس الأمريكي ولسن عام 1919 بالعلاج الفظيع[2]. وفي الوقت الذي كان للعراق ـ قبل الحرب العراقية الإيرانية ـ احتياط من النقد بحدود ستة وثلاثين مليار دولار عدا الذهب[3]. أصيب اقتصاده بالشلل التام بعد سنوات الحرب. وكان قرار مجلس الأمن الدولي المرقم 661 في السادس من آب 1991 لفرض حصار على العراق، قد أزم الوضع الاقتصادي، سيّما وأن نظرة القيادة السياسية إلى تبني رؤية إستراتيجية اقتصادية كانت تفتقر إلى الخبرة، بعد أن فتحت الحدود أمام البضائع المستوردة ورفعت القيود الكمركية عنها، وهو ما شجع التجار العراقيين على مواصلة العمل بنشاط لتأمين ما يحتاجه المواطن[4]. ومع نجاح الدولة في تأمين المواد التموينية الضرورية لبطاقة المعيشة، إلا أنها تدخلت بشكل جائر تحت ذريعة الحد من التفاوت بين أصحاب الدخل المحدود عام 1992.

كان واقع سعر صرف الدولار عشية احتلال العراق يساوي (4.5) دينار عراقي، وأصبح بعد مرور سنة واحدة يساوي بين (8 – 12) دينار عراقي، وقد استفادت منهُ طبقة طفيلية كانت على علاقة ببعض رموز الحكم – الذين تخفوا وراء مكاتب تجارية بأسماء مستعارة – ومنهم الأخوة غير الأشقاء للرئيس وأبناء عمومته وأفراد من عشيرته، وصارت مواد مثل السكر والرز والدجاج وهي أساسية للعائلة العراقية ليست نادرة في السوق وإنما فوق قدرة الموظف وراتبه الذي التهمهُ التضخم النقدي، وقد بلغ سعر صرف الدولار ما يساوي (680) ديناراً. ويذكر القاضي (محي عذاب) الذي كان يشغل رئيس المحكمة الخاصة في وزارة الداخلية، ووزيرها وطبان إبراهيم الحسن (الأخ غير الشقيق لصدام)، أن قرار حكم الإعدام لخمسة عشر من التجار العراقيين قد صدر سلفاً، وأن المحاكمة التي جرت لهم ليست أكثر من صورية. وهي

---

(1) بيترو. غالبريث، المصدر السابق، ص 80.

(2) Aufbauer Schott and Elliot, Economic Sanctions Reconsidered: History and Current policy, 1999, pp. 215 – 228.

(3) التقرير الصادر عن البنك المركزي العراقي قبل بدء الحرب عام 1980م.

(4) ألقي القبض على (15) تاجراً في 25 تموز 1992. وصدر حكم الإعدام بحقهم في آب 1992. انظر: صحيفة الثورة البغدادية الصادرة يوم 2 آب 1992.

الحقيقة رغم أن القاضي صرح بذلك بعد احتلال بغداد عام 2003. ودفعت خطوة تنفيذ الإعدام التي جاءت بنوبة غضب عارمة إلى هجرة عدد كبير من التجار لمهنتهم واللجوء إلى البلدان المجاورة.

إن سوء التقدير بقرارات فردية التي مصدرها حاشية الرئيس صدام حسين قد أفزعت ابن الشارع العراقي، وموظف الدولة وسائر أبناء المجتمع، وهم يراقبون رموز الدولة العراقية الذين اتهموا مواطنين بجلب مواد من الكويت بعد مرور سبع سنوات على غزو الكويت، وخيّل للمراقبين، أن الدولة تريد كبش فداء لتزكية حاكم الكويت (علي حسن المجيد) (ابن عم الرئيس) والحاكم الفعلي للكويت، خصوصاً وقد راجت أقوال وشبهات في الشارع حول سوء تصرفه واستغلاله لمواد ثمينة داخل ميناء الشويخ، والسوق الحرة، وآلاف العجلات التي وزعت على المحسوبين والأقارب. وفي الوقت الذي كان فيه شعب العراق ينوء تحت ضغط العيش، أصبح سعر صرف الدولار الواحد ما يساوي (3000) دينار في عام 1995، وهو تضخم لم يكن لرب العائلة ولا ضابط الجيش - بدون منصب قيادي - أن يتحملهُ لتوفير لقمة العيش لعائلته، وكان على سبيل المثال كان راتب العميد في الجيش العراقي لا يساوي (25) دولاراً، وهو محل تقدير رأس القيادة، فكيف حال بقية موظفي الدولة، وقد ساد الفساد والرشوة أوساط المجتمع، وتعطلت نسبة كبيرة من مصانع القطاع العام الذي كان يستحوذ على 75٪ من النشاط الاقتصادي. وانعكس ذلك على توزيع حصص المواطنين من الطحين، وبات مستخدموه يجدون فيه شوائب مائلة إلى السّمرة بسبب خلطه بمادة الشعير، وقشور لمادة الذرة الصفراء. وكان سبباً - حسب شهادة الأطباء - لظهور أمراض الكبد بين أفراد العائلة، فضلاً عن شيّه على الصوبات النفطية لندرة المخابز العامة. إن الحرب والتدمير قد أفرغا العراق من موارده. وأن موارد النفط قد توقفت، وبات لكل مواطن حصة ست كيلو غرامات من الطحين وكيلو وربع من الرز. وهي ما دفعت الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) لإرسال ممثلهُ إلى العراق (صدر الدين أغاخان) الذي عبّر في تقرير أعدهُ في تموز 1992، أن كل شهر يمر يقرب إعداداً ضخمة من سكان العراق من شفا الكارثة، وأن الأطفال والأرامل وكبار العمر هم من تقع عليهم المعاناة[1].

إن إفقار الطبقة الوسطى - الموظفين والأطباء والمهندسين ومن هم بمستواهم التعليمي - لم يكن ليحصل بسبب فقدان فرص العمل، والدخل، بل بسبب تآكل مدخراتهم في المصارف أو في داخل بيوتهم بسبب التضخم النقدي. حيث تراجعت قيمة الدينار العراقي أمام الدولار 6000٪ وأصبحت معها العائلة العراقية فقيرة لمواجهة متطلبات الحياة، ـ وهي بالضرورة تقود إلى الهروب والفساد والرشوة والسرقات - في الوقت الذي كان متوسط دخل الفرد يتراوح بين (5000 و6000) دينار شهرياً، أي ما يعادل (2.5 - 3) دولارات أمريكية شهرياً، ووصل إلى 0.004) دولار نتيجة التأثير المتراكم للعقوبات الاقتصادية، واستمرار الحروب التي بدأت منذ عام 1980، قبل أن تتدخل الأمم المتحدة وممثلها في العراق (صدر الدين أغاخان) الذي نسّق جهوده لإنجاز برنامج أممي اسمهُ النفط مقابل الغذاء والدواء بموجب القرار المرقم (986) الصادر في الرابع عشر من نيسان 1995، والذي سمح للعراق ببيع مليار برميل من النفط كل ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لأعمال المعونة الإنسانية داخل العراق. وهو ما رفضهُ العراق تحت ذريعة أن أموال النفط ستكون في أحد المصارف الأمريكية - دون قدرة للعراق للتصرف بها - ولكنه، أي الرئيس صدام حسين بات مجبراً لقبوله بعد سنة ونصف ليصبح القرار ساري المفعول اعتباراً من العاشر من كانون الأول 1996، وقد وصلت الشحنة الأولى من المواد الغذائية في العشرين

---

(1) فؤاد قاسم الأمير، المصدر السابق، ص 178 - 179.

من آذار 1997[1]. والحق أن الوضع الإنساني في العراق لم يتحسن بما فيه الكفاية، خصوصاً وقد خضعت المواد الغذائية والصحية المورّدة إلى العراق إلى لجنة العقوبات الرقم 661، وحدد لها صلاحيات واسعة في رفض أي مادة مستوردة بحجة أنها تصلح للاستخدام المزدوج[2]. ولكن في الجانب الآخر، الذي ركزت عليه مجموعة من موظفي الأمم المتحدة أنها باشرت باستقطاع 30٪ من قيمة المبيعات النفطية المتأتية من مذكرة التفاهم لتسديد مبالغ التعويضات المترتبة عليه بموجب قرار مجلس الأمن الخاصة بالكويت وممتلكاتها المسروقة. ويذكر مصطفى المختار وهو عراقي يرأس لجنة التضامن والتحالف من أجل السلام حول رواتب موظفي الأمم المتحدة، حيث خصص لكل واحد منهم راتباً يبلغ عشرة آلاف دولار شهرياً، إضافة إلى نفقات مهنية تتراوح ما بين (200 – 300 دولار) يومياً حسب المنصب. وأن الحكومة العراقية هي التي تدفع نفقات سكن الموظف وطعامه[3]. ومع الثراء الفاحش للطبقة الطفيلية التي توسطت بين الدولة والشركات العربية والأجنبية من برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، رصدت منظمة (اليونسيف) بحسب بياناتها أن أربعة آلاف وخمسمائة طفل عراقي يموتون كل شهر من جراء نقص المناعة وتفشي الأمراض[4]. وانتشار مرض (الحمى القلاعية) في العراق (1988 – 1999) وسببت بهلاك مليون رأس ماشية[5]. وتذكر تقديرات الهلال الأحمر الفلسطيني والأردني، أن التدمير أدى إلى مقتل مائة ألف مدني، كان 60٪ منهم أطفال[6]، فيما قدر (بول فالن) عضو البرلمان البريطاني، أن القتلى المدنيين زاد عن (مائة إلى مائتي) ألف، وإصابات مختلفة لـ (300 – 700) ألف[7]. ويذكر السيد رمزي كلارك ـ وزير العدل الأمريكي الأسبق – أن هناك تدميراً لأكثر من ألف بيت وشقة سكنية، ومراكز تجارية، ومصارف وفنادق ومطاعم ومساجد وكنائس ومدارس وسيارات، وجرارات زراعية ومعاهد ومراكز بحوث ومنشآت تصفية المياه لغرض قتل الناس وتدمير الممتلكات وإحباط معنويات الناس، وفرض حالة للإطاحة بالحكومة. وهو ما دعا الإدارة الأمريكية – تحت شعور الإدانة بالإبادة الجماعية – إلى رفع الحصار القانوني على الغذاء، ولكن من الناحية العملية بقي موجوداً[8]. إنه التدمير المادي والمعنوي، والقتل البطيء للناس، بل إنهُ الاستفراد الأمريكي لمعاقبة شعب تعدادهُ خمسة وعشرون مليوناً من البشر،

---

(1) اليس بسيريني، المصدر السابق، ص 157.

(2) كان أعضاء اللجنة مؤلفين من ستة أعضاء يرأسها برتغالي، ولها حق النقض الفيتو على أي مادة يقولون أنها للاستخدام المزدوج. طلب العراق إطارات لسيارات الإسعاف (وتسلمها العراق من فرنسا) وانتظر العراق لمدة عام، ليقولوا عنها لاحقاً أن هذه المواد محظورة. وظهر أن الأدوية التي يحتاجها العراقيون في الشتاء تصل في الصيف والعكس صحيح. انظر: اليس بسيريني، المصدر السابق، ص 150.

(3) يصل دخل الموظف إلى 17000 دولار شهرياً أما أصحاب الدرجات العليا فإنهم يحصلون على راتب شهري يتراوح ما بين (20 – 30 ألف) دولار وهو دخل لا يمكن أن يحصل عليه في الغرب. فيما يحصل الموظف المحلي على مبلغ لا يتجاوز (15) دولاراً شهرياً في أحسن الأحوال.

(4) تقرير ممثل الأمين العام للأمم المتحدة الأمير صدر الدين أغاخان، ص 17.

(5) مجموعة باحثين، انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الإنسان في العراق، أعمال المؤتمر الدولي في بيت الحكمة (8 – 9 أيار) 2001، بغداد 2001، ص 75.

(6) منشورات الهلال الأحمر الأردني الصادرة في 4 آذار 1991.

(7) صحيفة الغارديان البريطانية الصادرة في الأول من آذار 1991.

(8) صحيفة الغارديان البريطانية الصادرة في 3 أيار / مايو 1997.

وإفقاره إلى حد المهانة. وتساءل رجل الشارع والمثقف والضابط - وقد وضعوا اللوم على القيادة السياسية التي لم تحسن مراقبة الموقف الدولي بعد عام 1991 - عن معنى استخدام قنبلتين نوويتين ضد اليابان عام 1945، وهل باتت الولايات المتحدة تخشى العالم المتمدن من استخدام واحدة ضد بغداد عاصمة الدولة العباسية بدلاً من هذا التدمير المتعمد؟ والواقع أن المقدم (يوهان بيرس) هو سويدي قد أشار بوضوح إلى أنه أطلع على توجيهات أمريكية رسمية تتعلق باستعمال قوات التحالف أسلحة نووية وكيمياوية في حرب الكويت 1991[1]. وكانت هي النقطة التي ركز عليها وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر خلال لقائه مع طارق عزيز - وزير الخارجية العراقي - قبل بدء الحرب. واعترف بها الأمريكي (بول روجر) محلل الشؤون الدفاعية في جامعة (براد فورد) باستخدام (4000) قذيفة يورانيوم منضب، وأن طائرات (A-10) القانصة للدبابات قد أطلقت (940) ألف طلقة عيار 30 ملم وهي منضبة، وأن الاشعاعات النووية قد انتشرت على مناطق شاسعة بين العراق والكويت لتظهر مواليد مشوهة في البصرة، ومشكلات صحية كامنة وخاصة المتعلق منها بسرطان الدم[2]. ولكن العراق لا يستطيع الآن تذكير العالم سنوياً بالجريمة التي لحقت به كما تفعلهُ اليابان سنوياً عن مأساة شعبها في هيروشيما وناكازاكي، وقد يكون تورط العرب - مصر وسورية والسعودية ودول الخليج ـ في حرب الكويت عام 1991 سبباً لتمرير، وإخفاء الجريمة الأمريكية ضد شعب العراق، بعد أن قبض البعض منهم ثمن السكوت بمليارات الدولارات[3]. وهم الأضعف أمام شعوبهم لإثارة هذا الموضوع خشية غضب الإدارة الأمريكية - التي تملك أوراق الأقليات العرقية والدينية - كما غضبت على صدام حسين وجيشه العربي. ولم يجد المواطن العراقي أمامهُ مجالاً للاختيار، إلا بين الحنين للماضي والرغبة في الانتهاء منهُ بأقصى سرعة وبأي شكل من الأشكال، ولكنه مكبل بالقيود في ساحة تسورها الأسلاك الشائكة، والذئاب البشرية تنهش جسد المواطن في الداخل، قبل أن يصلهُ يورانيوم الولايات المتحدة الأمريكية لكي يقبل بخط حدود جديد مع الكويت.

ومع وصول الرئيس الأمريكي الجديد بيل كلنتون - وهو ديمقراطي - سدة الإدارة الأمريكية (1992 - 2000م) بات الحديث مع رأس القيادة العراقية، بضرورة استثمار التغيير الذي حدث، وأن الواجب هو في فتح صفحة جديدة مع إدارة الرئيس كلنتون وإرسال رسالة تهنئة بانتخابه، قد تكون سبيلاً لإخراج دول جوار العراق من صمتهم لتسوية الأمور العالقة من جراء غزو العراق للكويت.

كان التضييق على بغداد، هي الإستراتيجية التي تبناها الرئيس بيل كلينتون ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، لاحتواء حاكم بغداد أو إزالته من الحكم عندما عزم الرئيس على بقاء مجموعة العمليات الخاصة العاشرة في كردستان بعد

(1) Mohammad Hassanein Heikal, Iillusions of triumph: An Arab View of the Gulf war, London, 1992, p. 289.

(2) Tomas Fasy, The health, effect of depleted Uranium (DU) weapons in Iraq, 2008, p. 209.

(3) في مصر، عقدت اجتماعات حاشدة وصاخبة اشترك فيها جميع الأحزاب السياسية والفنانون والمثقفون والممثلون والممثلات والكتاب. طالب الجميع بتغيير السياسة تجاه العراق واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع العراق، كما طلبت طرد السفير الأمريكي من القاهرة، وحدث نفسهُ في دمشق، حيث أشعلت النار في مقر السفارة الأمريكية أما في الأردن، فقد ألقيت كلمات حماسية داخل البرلمان الأردني ولكن التواجد الأمني في شوارع عمان ودمشق والقاهرة والرباط قد ساعد على السيطرة، وامتصاص الغضب الشعبي وعدم استمراريته. انظر: اليس بسيريني، المصدر السابق، ص 129 - 130.

انتهاء الحرب عام 1991. وقد صوّت الكونكرس الأمريكي على إقامة نظام أمني جديد في الشرق الأوسط في أيلول 1990، وهو إعادة لدرس الحرب العالمية الثانية، ليس لتقويض القوة الشيوعية، بل لتقويض الحكومات في الشرق الأوسط التي تعارض سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومنها العراق[1]. راهن صدام حسين على تفتيت قوى المعارضة المختلفة في توجهاتها وهي تتنقل بين طهران والأردن، ولبنان، وواشنطن ولندن إدراكاً منهُ، أن الأكراد في شمال العراق - الذين انفصلوا عن الحكومة المركزية - يمكن التفاوض معهم مع تنازل محدود في قضية الحكم الذاتي وحتى مع تطبيق الفيدرالية مقابل البقاء في السلطة. ويظهر أن تقديرات بغداد لإدارة الأزمة مع واشنطن ولندن قد تجاوزته بعيداً، عندما الحّت قوى المعارضة الإسلامية والعلمانية على واشنطن بوضع إستراتيجية فاعلة للخلاص من صدام. وفيها عبر محمد باقر الحكيم ـ رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق - في نشرة (العراق) الناطقة باسمه في لندن في عددها (43) بتاريخ الأول من تشرين الأول 1993، أن وزير الخارجية البريطاني أعلن عن تبرع الحكومة البريطانية بمبلغ إضافي قدرهُ أربعة ملايين جنيه إسترليني ضمن إطار برنامج المساعدات الإنسانية للعراق. في الوقت الذي كانت فيه الحكومة البريطانية تقوم بفرض الضرائب الجديدة على وقود التدفئة البيتية التي يستهلكها العجزة والفقراء البريطانيون[2]. ولكنه بكل الأحوال كرم من حزب المحافظين الذي يقودهُ (جون ميجر) للمسلمين وكرم أمريكي مضاعف للمعارض أحمد الجلبي -الـذي ترك العراق ولهُ من العمر أثنا عشر عاماً - وهو يتنقل بين طهران ولندن لجعل كل رموز المعارضة العراقية في حيرة من أمرها في بقاء صدام حسين على كراسي الحكم - كقوة ترهب المعارضة - من أجل مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وهي تثبّت مواقعها ونفوذها في دول الخليج النفطية. وبيع الأسلحة الأمريكية التي استخدمت في حرب الكويت بمليارات الدولارات لتغذية المعارضة العراقية وخاصة (حركة الوفاق الوطني) التي يقودها إياد علاوي. كان موقف الإدارة الأمريكية مع الحزبين الكرديين المعارضين تشوبها الغموض في ظل تأسيس حكومة فيدرالية في أربيل بقيادة مسعود البارزاني الـذي دخل في حرب دموية مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني في مايو / أيار 1994 وأدى إلى تقسيم المنطقة الكردية إلى منطقتين متحاربتين كانت أربيل مقراً لمسعود، فيما كانت السليمانية - على الحدود مع إيران - مقراً لجلال الطالباني، وكل منهما يبحث عن زعامة للأكراد في أعقاب حرب الكويت. أما في بغداد، فقد وجد الرئيس صدام حسين وبتقييم خاص لهُ لمجمل الأوضاع التي تحيط به، وخاصة بعد فرض ترسيم الحدود مع الكويت عام 1994، أن يقوم بعملية أخرى ضد الكويت في عام 1994 ـ دون خرق حظر الطيران في الجنوب ـ لإحراج إدارة الرئيس الأمريكي كلنتون، وربما كان في عقله التفاوض معهُ لإبرام صفقة حول الكويت والمعارضة بعد أن فقدها مع سلفه بوش بين عامي 1990 – 1991م. ولعل القرار الفردي الذي أرداهُ صدام حسين وهو غير صائب تماماً، قد أجبرت الرئيس بيل كلنتون ليس لتحذير بغداد من هذا العمل، بل طلب إخراج قوات الحرس الجمهوري من البصرة خلال ساعات، وأن لا تعبر جنوب خط العرض (33). وتدخلت الصين وروسيا لإعطاء ساعات إضافية لبغداد لنقل العدد الكبير من الآليات والدبابات خارج مدينة البصرة، والحدود المشتركة مع الكويت. وهو ما وضع القيادة السياسية في حرج كبير بعد أن توسلت لدولتين في مجلس الأمن من تقديم تنازل للولايات المتحدة الأمريكية، لموضوع حساس لا زال فيه شعب العراق تحت وطأة حصار

---

(1) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 95.

(2) قدمت الحكومة البريطانية للمعارضة العراقية منذ شهر نيسان 1991، مبلغ (65) مليون جنيه إسترليني. وكانت الديون بذمة الحكومة البريطانية قد بلغت (50) مليار جنيه إسترليني. انظر: كمال مجيد، المصدر السابق، ص 120.

اقتصادي وعلمي، وكان الأجدر بالرئيس صدام الاستجارة بهما لموضوع يمس حياة الناس في معيشتهم بدل قهره. إن القرارات الفردية المصيرية لرئيس الدولة ـ وهي غالباً ما تحتاج إلى رؤية مشتركة – قد قادت الغالبية العظمى من شعب العراق إلى الإرهاق والتعب والضجر من غلبة الحياة المعاشية، وهي بالضرورة تقوده إلى الرغبة في تبديل رأس الدولة، كما هي تؤدي إلى مزيد من الاختراقات الأمنية، وهروب أعداد نوعية مثقفة إلى خارج البلاد ليكونوا سلعة بيد أجهزة المخابرات الغربية – وهي تبحث عنهم لإشاعة مزيد من عدم الرضا على حكم الرئيس صدام حسين – وكان من بينهم حسين كامل (صهر صدام) وهو أقرب المقربين للرئيس – كاتم أسراره – وأخطرهم في آلية صنع القرار العراقي الذي هرب إلى الأردن عام 1995 هو وشقيقه صدام كامل، وشكلت مشكلة ليست لعائلة الرئيس، وإنما مع جمهور المعارضة الذين ينتظرون هروب أحد المقربين من سدة الحكم لبيان نقاط ضعف النظام، كما هي حاجة أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية وحاجة لجان التفتيش الخاصة التي أمضت خمس سنوات تبحث عن أدلة نووية أو كيمياوية لإدانة حكم الرئيس صدام حسين – وتبرير الحرب – وقد وفرها الهارب حسين كامل لخصوم والد زوجته عن غباء وقلة تأهيل وحيلة وقد أفرغتْ أجهزة المخابرات المعادية من كل ما لديه من معلومات وأسرار قبل أن يلقى حتفه عندما عاد إلى بغداد عام 1996.

3. الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتدخلان لترسيم الحدود بين العراق والكويت عام 1994

قد يعتقد المواطن الكويتي والعراقي أن أساس الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ودول التحالف هي من أجل ترسيم الحدود المختلف عليها بين العراق والكويت منذ عام 1922. وهي ليست كذلك كما تبين من سير الجهد الأمريكي الذي استخدم اليورانيوم المنضب واستنشق رذاذه الكويتي والعراقي معاً طالما أن الطرفين من العرب المسلمين.

تفجر النزاع العراقي – الكويتي ثلاث مرات بين عامي 1961 – 1990، وليس خافياً أن الأنظمة العراقية المتتالية كانت تطالب بالكويت باعتبارها جزءاً من أراضيها – وتابعة لإقليم البصرة عام 1899م – أو بأجزاء من أراضيها لأغراض دفاعية وتجارية كما هو الحال في طلب تأجير جزيرتي وربة وبوبيان لمدة تسعة وتسعين عاماً[1]. إن الواقع العملي لجمهرة أهالي العراق، أن هناك غبن تاريخي ارتكبه برسي كوكس في ترسيم الحدود مع الكويت النفطي، حيث أن طول الساحل الكويتي يصل إلى (160) كم مقابل (65) كم أعطيت للعراق. لتساهم في خلق مشكلة مركبة مع ظهور النفط على حدودهما المشتركة بداية الحرب العالمية الأولى[2]. ولعل الموقف الكويتي المسنود من بريطانيا على مدار سبعة عقود قد مهد الطريق إلى المزيد من التعنت، ليتداخل مع سوء نية هذا المسؤول الكويتي أو ذاك العراقي. وهي حالة لم تكن لتظهر في ترسيم الحدود العراقية – السعودية التي تمتد إلى مسافة (814) كم وهي تساوي أربعة أضعاف ما لدى الكويت مع العراق (242) كم، وأن السعودية والعراق هما من يمتلكان أكبر احتياطي للنفط في العالم.

إن التدخل البريطاني في قضية ترسيم الحدود بين العراق والكويت – وهي لاعتبارات نفطية مصلحية – قد أرخت بظلالها الثقيلة على التفاهم بين أسرة آل الصباح الحاكمة ورؤساء الدولة العراقية. بالرغم من توصل الطرفين إلى اتفاق عام 1963، حين اعترف الرئيس العراقي عبد السلام محمد عارف بحدود الكويت مقابل إنصافه في قضية الجزيرتين وربة وبوبيان قبل الموافقة على ترسيم الحدود البرية تلبية لمطلب الكويت. ويبدو أن دور المقيم السياسي البريطاني في

---

(1) ساطع الزغول، إشكالية الحدود العربية – العربية، عمان، مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، 1998، ص110.

(2) ساطع الزغول، المصدر نفسه، ص 106.

الكويت (جون مور) في الستينيات قد أضاف شكوكاً لدى حكومة بغداد في عهد صدام حسين عندما أشاروا عليه أن (مور) الذي ثبت لوحة الحدود وأزيلت بفعل فاعل وأصّر عليها الجانب الكويتي لتكون على بعد ألف متر جنوب مركز الكمارك العراقي (جنوب سفوان). إن أبرز ما تمخضت عنه هذه الإشكالية هو قرار مجلس الأمن رقم (687) الصادر في الثاني من نيسان عام 1990، الذي تشكلت بموجبه لجنة دولية لترسيم الحدود بين العراق والكويت، وكان القرار مدعوماً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وقد ضمت بعثة الأمم المتحدة مندوباً عن كلاً من الفريقين المتنازعين ورسامين للخرائط، أحدهما سويدي - مولود في بريطانيا - والثاني من نيوزلنده، وبرئاسة محامي دولي من اندونسيا -شغل منصب وزير الخارجية سابقاً.

اتخذت القرارات في هذه القضية المثيرة للجدل بالأغلبية بصرف النظر عن اعتراضات المندوب العراقي، الذي كان عليه أن يراسل الأمم المتحدة إذا ما وجد غبناً في الترسيم وهو ما لم يكن ليسمعهُ أحد وهو الخاسر في الحرب. ولأجل أن تعمل اللجنة الأممية المدعومة من بريطانيا بالطريقة التي تراها مناسبة، فقد اقترحت منطقة أرض منزوعة من السلاح على جانبي الحدود، لتكون خمسة كيلومترات من الكويت يقابلها عشرة كيلومترات في الجانب العراقي. وقد أطلقوا على خط وهمي شمال منطقة سفوان الحدودية (أي شمال الخط السابق مسافة 1700 متر) بخط الدوريات لعناصر الأمم المتحدة. وتبين من التقرير الأممي أن مسار (200) كيلو متر من خط الحدود، قد أثمر في حصيلة للكويت على (120) كيلو متر مربع لتشمل أجزاء من مدينة أم قصر وحوالي خمسة آبار نفط في حقل الرميلة الشمالي (المتنازع عليه)[1]. ويظهر أن الكويت التي أيدت ترسيم الحدود بموجب قرار مجلس الأمن رقم 678 ليكون ملزماً للطرفين، أدركت المنزلق الجديد في أن الترسيم الجديد للحدود لا يعدو عن كونه قنبلة زمنية. لنقول أن الكويت لم تحرم العراق من موانئه الخليجية، بل حرمت الكويت بالكامل من خور الزبير الواقع قبالة الساحل الكويتي، وهو اعتراف ضمني - جاء عبر التصريح - بالغبن الذي لحق بالعراق في ظروف ضعفه، وكان مرغماً على قبولها[2] وأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هما من أرادا ذلك لغايات مستقبلية.

4. عودة الدم في شرايين مجموعات المعارضة عام 1992م

إن انهيار المظاهر المسلحة في جنوب العراق في آذار 1991، جعل عدداً كبيراً من العراقيين في المنفى ينضمون إلى المعارضة، الأمر الذي أدى إلى تغيير تكوينها جذرياً. أصبح الاجتهاد الديني والفتاوى الصادرة من علماء الدين هي الأكثر رواجاً لمعاقبة الحكم العلماني في العراق، وقد وجد لهُ صدى في واشنطن عبر مجموعة رجال الدين الذين اصطادتهم أجهزة المخابرات الغربية (الأمريكية والبريطانية) للعمل على تغيير النظام لثلاث اعتبارات جديدة مهمة، الأولى: هو العداء الصريح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لنظام الحكم العروبي في بغداد، وفي اعتقادها أن انقلاباً عسكرياً في بغداد يمكن أن يحدث على يد مجموعات المعارضة العسكرية المتواجدة في السعودية. وثانياً: هو في تأسيس منطقة آمنة في كردستان العراق تحت سيطرة وقيادة مجموعة العمليات الخاصة العاشرة الأمريكية، وهو ما يُمكّن المعارضة من تأسيس مقرات عمل

---

(1) ساطع الزغلول، المصدر السابق، ص 106.

(2) فؤاد قاسم الأمير، المصدر السابق، ص 177.

ثابتة على الأرض العراقية. وثالثاً: هو العزلة السياسية لنظام حكم البعث عربياً وإقليمياً ودولياً من جهة والعقوبات المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية باسم الأمم المتحدة لتقويض سلطته.

كان اجتماع رموز المعارضة على أرض بيروت، هو الأول من نوعه بعد عودة الكويت لحكم أسرة آل الصباح، وكان مشهداً إعلامياً أكثر منه عملياً لاستلام الحكم في بغداد. هذا ومع أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت قد منعت أي اجتماع مع أي من رموز المعارضة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها وبمرور الوقت استدرجت إلى السياسيات العراقية المعارضة[1]. وأهمها مؤتمر فيّنا عاصمة النمسا في نيسان عام 1992، ومؤتمر صلاح الدين على الأرض العراقية في كانون الأول من نفس العام وكان بمباركة إيرانية التي شجعت المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة للمشاركة فيه[2]، ليظهر وكأنهُ رد على مباركة السعودية ودورها في مؤتمر بيروت[3]. أقرّ المؤتمرون في مؤتمر صلاح الدين أن يكون عراق المستقبل ديمقراطي، تعددي، فيدرالي، وهو ما سعت إليه الأطراف الكردية التي استضافت كل الرموز المعارضة[4]. فيما كان تحريك قوات الحرس الجمهوري في تشرين الأول 1994 إلى البصرة لمهاجمة الكويت مرة أخرى، هي من أوحت للرئيس الأمريكي كلنتون التأكيد على التوجيه السري الذي وجههُ الرئيس إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للإطاحة بصدام[5]. حيث كانت الوكالة تضع بين يديها المعارض أحمد الجلبي الذي جندته منذ زمن طويل لحسابها. وحان الوقت لاستثمار جهده نظراً لعلاقاته المتشعبة مع أطراف المعارضة وحلمه لأن يكون رئيساً للعراق الفطي، وهو المتهم بسرقة أموال بنك البتراء الأردني عام 1984. ويظهر أن دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تستجيب لطروحات حزب مثل حزب المؤتمر الوطني الذي أسسهُ الجلبي (INC) ليجمع صفوف المعارضة عام 1992، بأموال أمريكية، وقد سعى الجلبي إلى تدريب (4000) عنصر عراقي في هنكاريا تحت اسم قوة تحرير العراق (IFF)، بأموال أمريكية وهي خطوة لإغراء الرئيس الأمريكي كلنتون بجدية المعارضة وحملتها الإعلامية الدعائية ضد صدام حسين[6]. ولكن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية كانت تنظر إلى أحمد الجلبي استعجاله للجلوس على كرسي الحكم في بغداد وتهوره أحياناً لعزل صدام أو اغتياله بالتعاون مع رموز سنية كما حدث في محاولة عام 1993. وكانت سبباً إلى اعتماد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والبريطانية MI-6 على معارض آخر هو (إياد علاوي) من مواليد 1945 وينتمي إلى أحد العوائل الشيعية البارزة في بابل - علماني - وأكثر هدوءاً وسرية في تبني مشروع إزالة صدام، وقد جمع حولهُ مجموعة

---

(1) عملت إدارة الرئيس ريغن بقوة ضد إقرار مشروع قانون العقوبات الذي كان ينطوي على إيقاف المعونة الأمريكية للعراق. وفي أثناء انعقاد المؤتمر الدولي الذي انعقد في باريس في كانون الثاني 1989 حول استخدام الأسلحة الكيمياوية، لم يصدر حتى ولو مجرد لوم للعراق. انظر: علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، ترجمة عطا عبد الوهاب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، ص 58.

(2) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص 77.

(3) المصدر نفسهُ، ص 74.

(4) صحيفة خابات الكردية الصادرة في كردستان بتاريخ 28 كانون الأول 1992.

(5) جون كولي، التحالف ضد بابل، المصدر السابق، ص 290.

(6) جون كولي، التحالف ضد بابل، المصدر السابق، ص 290.

تتألف من بعثيين سابقين ورجال أمن وعسكريين، ويحظى بتقدير دول الجوار السني ودول الخليج النفطية[1]. وقد شعر علاوي في لحظة أن زعامة المعارضة التي يرأسها أحمد الجلبي – وصار العالم يستقبلها بترحاب – قد وفرت أجواء من المشاحنة بين الطالباني والبارزاني لاعتبارات الزعامة الكردية وقادت إلى قتال عنيف بين أنصارهما[2]. حتى خيل للبعض من رموز المعارضة إلى أن أحد الجنرالات العراقيين الهاربين إلى كردستان والذي يشرف على المناوشات القتالية بين قوات الحكومة المركزية وقوات جلال الطالباني قد يكون ملغوماً ويلعب لعبة مزدوجة. وقد دفعت مسعود البارزاني للاستنجاد بصدام حسين لإرسال قوات الحرس الجمهوري في آب 1996 إلى أربيل لطرد مقاتلي جلال الطالباني، وقد عبّرت أجهزة الاستخبارات العراقية بتقرير لها عن توفر أعداد من مجموعة الجلبي في مدينة أربيل. وأن المطلوب إلقاء القبض على المئات من أنصار احمد الجلبي وقوات الطالباني، والاستيلاء على آلاف الوثائق التي تكشف عن دور وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وربما تكون هي البديل عن الوثائق التي سلمها جلال الطالباني (بيتر و. غالبريث عام 1991). ويظهر أن مثل هذه الخطوة قد عززت من موقف الرئيس صدام حسين تجاه الدولة التركية التي رأت أن مصلحتها هي في إنهاء فعاليات حزب العمال الكردي العسكرية المعروف باسم PKK على الحدود العراقية ـ التركية ـ الإيرانية تحت زعامة عبد الله أوجلان[3]. فيما تذرع الفرنسيون بالنشاطات المريبة في كردستان ليسحبوا دورياتهم الجوية من منطقتي الحظر الجوي في الشمال والجنوب وهم يستلمون تقارير من بغداد عن طريق قسم رعاية المصالح الفرنسية منذ عام 1991. أما رئيس لجنة مجموعات التفتيش الخاصة عن الأسلحة النووية والكيمياوية السويدي (رولف أيكيوس) في عام 1997 وقد ابتعد عن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في طلباتها وهو يشعر أن عملية التفتيش التي استمرت من (1991 – 2000م) ما هي إلا لعبة سياسية هدفها إدانة صدام حسين[4]. وهو لا يملك مثل هذه الأسلحة، وقد أيده ضابط المخابرات الأمريكي (سكوت ريتر) الذي كشف أن تقاريره تذهب إلى أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والبريطانية[5]. وأدت إلى تحول أساسي للعديد من دول العالم تجاه حكومة بغداد، رغم تحايل رئيس لجان التفتيش الجديد الاسترالي (ريتشارد باتلر) لإثارة العراقيل أمام الحكومة العراقية بغية دفعها إلى اتخاذ قرارات غير متوازنة كتلك التي أرادها صدام حسين لمهاجمة الكويت من جديد عام 1994.

---

(1) المصدر نفسه، ص 291.

(2) أمر مسعود البارزاني قواته لمهاجمة قوات جلال الطالباني في مدينتي بنجوين ونال باريز وقتل أكثر من (200) من مقاتلي الاتحاد الوطني الكردستاني.انظر: جون كولي، التحالف ضد بابل، المصدر السابق، ص 292.

(3) صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 20 آب 1996.

(4) جون كولي، المصدر السابق، ص 294.

(5) المصدر نفسه، ص 294.

5. الاستعانة بالعشيقة مونيكا لوينسكي[1] من (أبوين يهوديين) للتأثير على سياسة كلنتون تجاه العراق عام 1998

استمرت حكومة بغداد على وتيرة التثقيف القومي العربي، سواءاً في الداخل أو عبر وسائل إعلامها، وخاصة جريدة بابل التي يشرف عليها النجل الأكبر للرئيس صدام حسين (عدي صدام حسين). وهو ما عبّر عنهُ كُتّاب أمريكان في صحيفة (نيويورك تايمز) ومنهم الكاتب (توماس فريدمان) أن العراق هو الدولة الوحيدة التي لا تزال وفيّة للمبادئ العربية رغم ما أصاب البلد من تدمير هائل في حرب الكويت عام 1991 وما بعدها على يد لجان التفتيش الخاصة[2]. وفي واشنطن، كان حدث انتقال الإدارة الأمريكية من الرئيس بوش إلى الرئيس كلنتون يعدُ بظهور فريق جديد للأمن القومي عام 1993 يعمل على أساس (احتواء العراق)، أي الحضور العسكري الأمريكي لمراقبة مناطق الحظر الجوي في شمال وجنوب العراق، ليس لحماية الأكراد والشيعة، بل لحماية الكويت والسعودية. وإبقاء العقوبات الاقتصادية على العراق، ومنع وصول السلاح لقوات صدام حسين، وتدمير الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية والصواريخ بعيدة المدى، ودعم المعارضة العراقية دون التزام أمريكي للدخول في حرب جديدة ضد العراق. وهي على النقيض من السياسة التي انتهجها سلفه الرئيس الأمريكي بوش[3]. وكان يمكن استثمار خصائص الرئيس الجديد بيل كلنتون الذي ولد عام 1946، أي بعد الحرب العالمية الثانية، وعدم رغبته تجدد الحرب ـ وهو العشيق الذي يهمهُ ممارسة الجنس مع عشيقته الشابة الموظفة في البيت الأبيض (مونيكا لوينسكي). ذو الخمسة والعشرين ربيعاً – لإحداث تغيرات في بنية الحكم السياسي، تقبل به أحزاب المعارضة العراقية في البلاد، وتدوير المسألة الكردية بخطوات ملموسة خصوصاً وأن هناك قتالاً دموياً بين قوات جلال الطالباني والبارزاني، وقبول الأخير دعم صدام حسين في آب 1996. وقد يكون الاتصال بالرئيس كلنتون عن طريق طرف ثالث مقبول في السياسة الدولية لتمرير صفحة ضعف العراق، رغم تشددة وزيره الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في تصريحاتها حول حقوق الإنسان في العراق.

قامت إيطاليا وإسبانيا واليونان بإعادة فتح سفاراتهم في بغداد، كما كانت وفود البرلمانات ورجال الأعمال الأوروبيين تزور بغداد، لأغراض تجارية، وهو ما فتح أبواباً موصدة، وجدت فيها القاهرة – بدعم شعبي – أنها أولى بعقد الصفقات التجارية مع بغداد والتخفيف عن العقوبات. وحتى إيران – التي من مصلحتها تقويض حكم صدام حسين – وجدت أن عليها استثمار شراء النفط العراقي المهرب إلى الإمارات العربية المتحدة عبر مياه الخليج العربي[4]. وتعزز

---

(1) مونيكا لوينسكي، من مواليد عام 1973، سان فرانسيسكو والدها من عائلة (اليهود الألمان) المهاجرين، وأمها يهودية من روسيا، عملت موظفة في البيت الأبيض خلال إدارة الرئيس الأمريكي كلنتون. سميت فضيحتها الجنسية بـ White water وشاع خبرها في الولايات المتحدة الأمريكية وهي المرة الأولى التي يحاكم بها رئيس أمريكي على مثل هذا العمل.

(2) Tomas Freedman, American Iraq Policy, How did it come to this, New York Times, July, 1993

(3) جون ك. كولي، تواطؤ ضد بابل، المصدر السابق، ص 304.

(4) جون كولي، التحالف ضد بابل، المصدر السابق، ص 296.

موقف الرئيس صدام حسين لدعوة شركات نفط روسية وصينية وفرنسية لعقد اتفاقيات شراكة في الإنتاج مع شركة النفط الوطنية العراقية بعد رفع الحصار. وهو ما كان على حكومة بغداد التشبث لجر الشركات الأمريكية والبريطانية والألمانية والهولندية - المقيدة بالحظر الاقتصادي - للضغط على إدارة الرئيس الأمريكي وبتسهيلات أكثر من الشركات الصينية والروسية بدلاً من تركها تفرج وتتحسر. وقد دفعت اللوبي الصهيوني ليمارس دوراً في إحراج الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، وإجباره على تغيير سياسة الاحتواء إلى سياسة أكثر عدوانية[1]. وقد جاءت متزامنة مع رسالة موقعة من ثمانية عشر موظفاً حكومياً كبيراً ممن خدموا في إدارة الرئيس جورج بوش بضمنهم دونالد رامسفيلد وبول وولفوتيز[2]، وفيها أن السياسة الحالية تجاه العراق لا تفي بالغرض، وفي المدى الطويل فإن (الإستراتيجية الوحيدة المقبولة) لا تعني إلا إزاحة صدام حسين ونظام حكمه عن السلطة. إن هذا يجب أن يكون هدف السياسة الخارجية الأمريكية[3]. وهو ما كان ليمضي بها الرئيس كلنتون، خصوصاً وقد قاطع الطلاب المناهضون للحرب في جامعة ولاية أوهايو في شهر شباط 1998، مؤتمراً ضم وزيرة الخارجية أولبرايت ومستشار الأمن القومي (صامويل برجر) ووزير الدفاع (وليام كوهين)، وهم أبرز وجوه صانعي القرار الأمريكي[4]. ويظهر أن رامسفيلد وولفيتز، كانوا يعبرون عن سخطهم إزاء وجود زمرة من (العروبيين) في وزارة الخارجية الأمريكية تتلاعب بالسياسات الخاصة بالشرق الأوسط بشكل يضر بأمن إسرائيل. وترى في الوقت نفسه أن العرب غير قادرين على تطوير مؤسسات ديمقراطية. وهو ما دعا رامسفيلد إلى إطلاق كلمة (أوروبا القديمة) على سبيل الاحتقار إلى دول فرنسا وألمانيا وبلدان أخرى أبدت عدم رغبتها في الحرب على العراق. وأنهم يريدون الركوع أمام صدام حسين لأسباب اقتصادية، وأسباب خاصة، ولكنها تركع في كل الأحوال بدافع الخوف. فيما كان وولفيتز يحث العالم الأوروبي على التغلب على مشكلة تتعلق بمصيرهم، وهي ضرورة الإطاحة بصدام حسين قبل أن يحصل الإرهابيون منه على أسلحة نووية[5]. وهو ما كان يثير إسرائيل التي اشتبكت مع جيش العراق في ثلاث جولات ابتدأت عام 1948، 1967، 1973م وهو دولة ليست مواجهة، وليس له أراضٍ محتلة. ودعت إسرائيل وجهاز مخابراتها (الموساد) لاستثمار علاقة مونيكا لوينسكي العاطفية مع الرئيس بيل كلنتون لتبني خطاً أكثر تشدداً ضد العراق قبل التنازل عن شكواها ضد الرئيس وتبرئته من التهمة أمام الكونغرس الأمريكي في الثاني عشر من شباط 1999م. وصار توقيع الرئيس الأمريكي بيل كلنتون على قانون مشروع تحرير العراق في الحادي والثلاثين من تشرين الأول 1998م، وكأنه حلقة استند عليها أحمد الجلبي في تعاونه مع الموساد وكبار موظفي الكونغرس، ورجال إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش لبلورة سياسة

---

(1) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص93.

(2) بول وولفوتيز: من مواليد نيويورك 1943 خريج جامعة جون هوبكنز، يتميز بذكاء كبير في مسائل الحرب الباردة، وكان كثيراً ما يتعرض للانتقاد بدعوى تأثيره على مفهوم الرئيس (ريجن) في وصفه الاتحاد السوفيتي بعبارة (إمبراطورية الشر). ومفهوم (محور الشر) الذي أطلقه على إيران والعراق وكوريا الشمالية وسورية هو مفهوم أخذه جورج بوش عنه. وولفوتيز من أبوين يهوديين، له روابط متينة مع الجنرال الإسرائيلي (اريل شارون)، وقد فقد العديد من أفراد عائلته على يد المجموعات النازية في بولندا. انظر: جون كولي، المصدر السابق، ص298.

(3) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص89.

(4) Foreign Policy with an Assaut rifle, Erfstadt, Germany, Area Verlag, 2004, p. 31.

(5) جون كولي، المصدر السابق، ص 298.

عدوانية أساسها الاعتماد على سبعة أحزاب معارضة هي: الوفاق الوطني العراقي (إياد علاوي) والحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البارزاني) والاتحاد الوطني الكردستاني (جلال الطالباني) والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (محمد باقر الحكيم) والحركة الملكية الدستورية (الشريف علي بن الحسين) والحركة الإسلامية في كردستان (إحسان عبد العزيز) والمؤتمر الوطني العراقي (أحمد الجلبي) الذي كان يعلن عن نفسه بأنه مظلة للمعارضة كلها. ورصد لهذه الأحزاب السبعة مبلغ (97) مليون دولار أمريكي، وإذاعة تبث من مدينة (براغ) عاصمة تشيكوسلوفاكيا سابقا، تحت اسم راديو العراق الحر لدعم حملة التهم ضد كبار أعضاء حزب البعث بارتكاب جرائم حرب، وضد الرئيس صدام حسين، وتوسيع حجم المعارضة الشعبية العراقية.

إن قانون تحرير العراق يلزم الحكومة الأمريكية بسياسة تغيير النظام وهي تخالف تماماً سياسة الاحتواء، ودعت الخارجية الأمريكية إلى تعيين سياسي أمريكي هو (فرانك ريكاردون) (F. Ricciardone) بعنوان السفير لدى المعارضة العراقية، وهو من قام بدور أساسي في تطبيع العلاقات الأمريكية –العراقية عام 1984م. ولكنه في هذه المرة احتفظ بغموض مدروس تجاه نوايا الإدارة الأمريكية نحو المعارضة، وكل ما كان يلمح به هو أن إدارة الرئيس بيل كلينتون ترحب بانقلاب عسكري يجري داخل العراق. ولكن ليس لدينا مرشح ليحل محل صدام، وهي إشارة فيها الكثير من علامات الاستفهام حول قيادة الأحزاب السبعة للمعارضة[1]. وخاصة أحمد الجلبي الذي وُعد في وقت سابق من وزارة الدفاع (البنتاغون) لكي يكون الرئيس القادم للعراق[2]. إن استفزاز الرئيس الأمريكي كلنتون والرئيس صدام حسين لاتخاذ قرارات عنيفة باتت مطلوبة في ذهن أجهزة المخابرات الإسرائيلية والبريطانية، وهي مهّمة باتت مطلوبة بعد أن أوجد رئيس لجان التفتيش الخاصة عن الأسلحة ريتشارد باتلر شرخاً في العلاقة مع العراق. وذلك عندما قرر صدام حسين في الخامس من آب 1998 قطع تعاونه مع المفتشين، وربط إعادة التعاون بإلغاء العقوبات وقطع علاقة المفتشين بالمخابرات الأمريكية. وقادت إلى إصدار الرئيس الأمريكي كلنتون أوامره في السادس عشر من كانون الأول 1998 بشن ضربات جوية واسعة النطاق ضد مواقع الأسلحة العراقية ومقرات الأجهزة الأمنية (المخابرات) والمقرات العسكرية، تحت اسم (ثعلب الصحراء) وهي إشارة لأن تكون الضربة مكملة (لعاصفة الصحراء) عام 1991م، ولكنها اتخذت تحت ذريعة عدم تعاون العراق مع مجموعات التفتيش الخاصة التي يقودها (باتلر)[3]. -وهو الذي تحركه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - كما هي تحرك مجموعات المعارضة السبعة التي وجدت أن معظم رموز المعارضة لا يحبذون الجلبي وسيطا لهم مع الإدارة الأمريكية، وخاصة حركة الوفاق الوطني التي يقودها إياد علاوي، الذي اشتكى من استئثار الجلبي بالمبالغ التي خصصتها الإدارة الأمريكية للمعارضة[4]. ويذكر الضابط عزيز قادر الصمانجي وهو من القومية التركمانية، - معارض يسكن في

---

(1) مقابلة ريكاردون مع صحيفتي ميليت وجمهوريت التركيتين في الأول من آذار 1999م.

(2) جون كولي، المصدر السابق، ص299.

(3) صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (17) كانون الأول 1998.

(4) وجه أحمد الجلبي دعوة باسم المؤتمر الوطني العراقي لحضور مجموعات المعارضة في واشنطن في 8 آذار 1999م. وقاطعها اللواء الركن حسن مصطفى النقيب (عضو المجلس الرئاسي) والعلامة محمد بحر العلوم، ودلشاد ميران (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، وحامد البياتي (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق)، والدكتور لطيف رشيد (الاتحاد الوطني

لندن -، أن الجلبي لم يعمل بما فيه الكفاية مع السفير الأمريكي لدى مجموعات المعارضة (ريكاردون) عام 1999 لاعتبار التركمان قومية ثالثة بعد العرب والأكراد ضمن مجموعة السبعة[1]. وهو ما دعا ريكاردون إلى عقد اجتماع في ضاحية وندسور - غرب لندن - في السابع من نيسان 1999، لمناقشة قانون تحرير العراق بدون دعوة الجلبي[2]. ويذهب الصالحي إلى الأبعد في خلاف رموز المعارضة مع أحمد الجلبي، عندما أقام إياد علاوي حفلة عشاء على شرف السفير الأمريكي ريكاردون ليقوم صاحب الدعوة بطرح موضوع الأموال التي استلمت من وكالة المخابرات المركزية - بحضور المدعوين من المعارضة - إلى أن الجلبي استلم مبلغ (65000) دولار كدفعة أولى من أصل (267000) كانت مخصصة لمجموعات المعارضة السبعة[3]. ومع استمرار الخلافات حول المبالغ المستلمة لمدة أكثر من ستة أشهر رفض الجلبي إعطاء وصولات لـ (340000) دولار بحجة أنه لا يمكن الحصول عليها من وكلاء داخل العراق لأسباب أمنية[4]. وقادت في المحصلة إلى قيام أحمد الجلبي بتقديم شهادة أمام الكونغرس الأمريكي في آخر أيام حكم الرئيس بيل كلنتون، وقد اتهمه بالتلكؤ في تحويل الأموال المخصصة في قانون تحرير العراق. فيما ذهبت وزيرة الخارجية أولبرايت في شهادة مضادة لها أمام الكونغرس، بالقول، أن المعارضة فشلت في توحيد صفوفها رغم جهود المنسق الأمريكي ريكاردون، وهي إشارة إلى ترحيل ملف المعارضة إلى الرئيس الأمريكي المقبل بوش الابن[5]. وهو من الحزب الجمهوري، الذي أودع ملف المعارضة العراقية إلى احد رجال المخابرات الأمريكية (بنيامين ميللر)، ليبدأ صفحة جديدة من سياسة ليس لها علاقة باحتواء العراق التي أرادها كلنتون رغم صدور قانون تحرير العراق عام 1998م.

شكل إياد علاوي (مجلس الحرب) بعيداً عن أحمد الجلبي في تشرين الثاني 2001 وهو عبارة عن تحالف بين ضباط الجيش العراقي السابقين. كان من بينهم الفريق أول الركن نزار الخزرجي - رئيس أركان الجيش السابق - واللواء الركن وفيق السامرائي - مدير الاستخبارات العسكرية العامة السابق - واللواء فوزي الشمري - الساكن في واشنطن - والعميد الركن نجيب مصطفى الصالحي - أحد ضباط الحرس الجمهوري - وكان الهدف منها إعداد الخطط الكفيلة لإحداث انقلاب عسكري في بغداد. وفي عقل (بنيامين ملر) أن هناك إمكانية للاستفادة من المنطقة الآمنة في (كردستان العراق) لدعم تمرد ينتشر في محصلته إلى مناطق الفرات الأوسط، ومحافظة الحلة في الجنوب، وتمرد آخر في أوساط السنة على يد رجال العشائر لتقويض حكم صدام حسين[6]. ويظهر من سير أعمال الممثل الأمريكي الجديد مللر - الذي عرف أين تكمن قوة المعارضة - أن مؤتمر المعارضة في لندن للفترة من (14-16) كانون الأول 2002م، وقد حضره أكثر من (400) شخصية، وفيه أن الأكراد في الشمال هو ما يمكن التعويل عليهم، وقد جاءت على ضوء تقارير مجموعة

الكردستاني) والدكتور إياد علاوي (حركة الوفاق الوطني) وإحسان عبد العزيز (الحركة الإسلامية في كردستان). انظر: صحيفة الدستور لسان حال الحركة الملكية الدستورية، لندن، آذار، 1999م.

(1) عزيز قادر الصالحي، قطار المعارضة العراقية من بيروت 1991 إلى بغداد 2003، ط1، لندن، دار الحكمة، 2009، ص357.

(2) صحيفة القبس الكويتية في 16 نيسان 1999م.

(3) عزيز قادر الصالحي، المصدر السابق، ص424.

(4) المصدر نفسه، ص456.

(5) صحيفة الحياة اللندنية في 11 شباط 2000م.

(6) هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص192.

العمليات الخاصة العاشرة الأمريكية التي استمرت في إرسال تقاريرها لمدة عشر سنوات. ودور آخر للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وقد أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون فيلق بدر –عشرة آلاف مقاتل –بديلاً لقوات تحرير العراق بإمرة الجلبي، إلا أن مندوب المجلس الأعلى السيد عبد العزيز الحكيم وبمشورة من إيران لحماية دور حليفها رفض، أن يكون فيلق بدر تحت إمرة الإدارة الأمريكية نظراً لإعداده الفكري والسياسي، كما أن المجلس غير قادر على تعبئة عناصر خارج إطار فيلق بدر من الموجودين خارج العراق بالرغم من وجود أنصار له. ولعل نقطة الالتقاء التي أرادتها الولايات المتحدة وبريطانيا والحزبين الكرديين والإسلامي، أن المؤتمر وخلال قراءة نصوص فقراته أنه أغفل التركيز على عروبة العراق ودوره في الصراع العربي –الإسرائيلي وكأنه معزول عن محيطه العربي، واعتبر الإسلام مصدر من مصادر التشريع الأساسية. وهو ما شجع أحد رجال المخابرات البريطانية للقول أن المجتمعين وقعوا على رفض الحرب كخيار لإسقاط صدام حسين، وهي الوثيقة التي أوصلها وكلاء النظام العراقي في لندن إلى الرئيس صدام حسين[1]، ليفسرها وما حصل داخل المؤتمر في عدم وجود نيّة قوية للدخول في حرب، وأن عليه غلق ملف تفتيشات اللجان الخاصة بأمر رئاسي لفتح جميع المنشآت العراقية أمامها، وهو ما عمل به (حسام الدين أمين) مدير مصلحة المراقبة الوطنية في العراق وقد شمل بذلك تفتيش مقرات الحرس الجمهوري[2]. اعتقاداً منه أن غلق المبرر للحرب يكمن في تعاونه مع الأمم المتحدة[3]. ولكن الحرب كما خطط لها المحافظون الجدد في إدارة الرئيس بوش الابن تكمن في تدمير العراق بأكمله ومخزونات العراق من الصواريخ قبل أن تبدأ[4].

---

(1) صحيفة الحياة اللندنية في 18 كانون الأول 2002م.

(2) مايكل غوردن والجنرال برنارد ترابنور (كوبرا 2) التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله، ترجمة أمين الأيوبي، ط1، لبنان، الدار العربية للعلوم والنشر، 2007م، ص182.

(3) المصدر نفسه، ص182.

(4) دمرت لجان التفتيش الخاصة 137 صاروخاً ذي مدى أكثر من (150) كم، وتدمير (19) قاذفة متحركة و(60) قاذفة ثابتة. وتدمير (30) رأس حربي للصواريخ و(9) آلاف قنبلة جوية و(36) ألف صاروخ مضاد للأهداف البرية و(10) آلاف عتاد مدفعية ونقل (208) أسطوانة من الوقود النووي المخصب إلى روسيا، مجلة القدس العربي الصادرة في لندن في 14 آذار 2002م.

الفصل الثامن

التحالف الأمريكي البريطاني لتقطيع أوصال العراق

آذار 2003م — آب 2010م

المبحث الأول: رئاسة آل بوش — الابن على خط الأب لاستمرار الحرب على العراق

المبحث الثاني: عراق ما بعد الحرب بين إدارة الاحتلال الأمريكي وطموحات المعارضة العراقية 2003 – 2004م

المبحث الثالث: إياد علاوي (العلماني) رئيساً للحكومة المؤقتة العراقية حزيران 2004م

المبحث الرابع: إبراهيم الجعفري رئيساً لحكومة عراقية انتقالية 7 نيسان 2005م

المبحث الخامس: نوري المالكي رئيساً لحكومة العراق الدائمة نيسان 2006م

المبحث السادس: الانتخابات العامة في العراق 7 آذار 2010م

المبحث الأول

رئاسة آل بوش –الابن على خط أبيه لاستمرار الحرب ضد العراق التي بدأت عام 1991م

كان باعتقاد الرئيس الأمريكي بوش الأب أن يتم انتخابه لفترة ثانية بعد إنجاز هدف تدمير بنية العراق العسكرية والعلمية خلال حرب الكويت عام 1991م. ولكن رياح الضغوط الاقتصادية على المجتمع الأمريكي –دافعي الضرائب– وتطرف الرئيس بوش في حمله العسكرية ضد العراق قد ساعدت الرئيس الديمقراطي بيل كلنتون لأن يظفر بسدة الرئاسة لفترتين امتدت من عام (1992 – 2000م) ودون رغبة في الدخول في حرب جديدة. وبالرغم من عمليات القصف الجوي والصاروخي التي طالت المؤسسات العراقية عام 1998م، إلا أن حجم التبادل التجاري بين العراق وجيرانه من العرب قد بلغت مليارات الدولارات بعد توقيع مذكرة التفاهم –النفط مقابل الغذاء عام 1996م[1]. وجاءت الفرصة لتتحسن العلاقات بين العراق ودول عرب المشرق خلال انعقاد قمة بيروت العربية في الثامن من آذار 2002م، وقد توّجت بإعلان مصالحة تاريخية مع المملكة السعودية، وأصبح العراق اقتصادياً عامل توازن لمصلحة عدد من البلدان مع مصر وسورية والأردن[2].

في واشنطن العاصمة الأمريكية، كانت المناقشات بين أركان إدارة الرئيس بوش الابن الذي أعطى لنفسه صفة الصلة بالرب وهو تلقين الكنيسة المعمدانية والإنجيليين الجدد على يد القس (بيل جراهام)[3] الذي يؤمن بالمسيحية الصهيونية لاحتلال هذا البلد أو ذاك[4] –وعتاة التشدد المدعومين من الشركات الأمريكية –العسكرية أو النفطية أو المدنية –أمثال رامسفيلد وولفيتز، وأبراهام ارميتاج، بولتون، زلماي خليل زاده، كونداليزا رايس وقد أطلق على هؤلاء بلوبي الموت (The Death Lobby)[5]. إن ما يميز عمل هؤلاء عن إدارة الرئيس الأمريكي السابق كلنتون هو الحفاظ على ديمومة الإنفاق العسكري الأمريكي[6] لتحقيق هدفين أساسيين، الأول، المحافظة على كينونة دولة اليهود في إسرائيل كما فهمها الرئيس الأمريكي بوش من القس، والثاني، هو الوصول إلى منابع النفط في آسيا الوسطى والعراق، سيّما وأن شركة

---

(1) توسعت عمليات التبادل التجاري مع سورية بحدود (3) مليارات دولار، ومع مصر (4) مليارات دولار، كما شهدت علاقات العراق التجارية مع السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر تحسناً ملحوظاً. انظر: صحيفة الثورة البغدادية الصادرة يومي (9، 10) آذار 2002م.

(2) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة يوم 10 آذار 2002م.

(3) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص141.

(4) فؤاد قاسم الأمير، المصدر السابق، ص213.

(5) جون ك. كولي، المصدر السابق، ص

(6) كانت موازنات الإنفاق العسكري في عهد الرئيس الأمريكي بوش الأب قد تجاوزت (400) مليار دولار. فيما أصبحت في عهد إبنه (546) مليار دولار وهو مبلغ يقل قليلاً عن الناتج المحلي الكلي لعموم إفريقيا عام 2006م. انظر: عبد علي المعموري ووصال نجيب العزاوي، شيخوخة أمريكا المبكرة، عمان، 2009م، ص14-ص15.

النفط (هاليبرتون)[1] هي من قدمت دعماً سخياً قدّر بـ(500) مليون دولار لإيصال بوش الابن إلى سدة الرئاسة، ومعه نائبه ديك تشيني، كما أوصلت شركة النفط (شيفرون) كوندليزا رايس إلى منصب مستشارة الأمن القومي، ورامسفيلد إلى منصب وزير الدفاع. وفي هذا تذكر كارن كفياتوفسكي –وهي مقدم متقاعد في سلاح الجو الأمريكي، وأصبحت محللة في استخبارات البنتاغون في أيار 2002م –أن ميل الرئيس بوش إلى إسرائيل كان كبيراً، كما هو ميله إلى الحرب مع العراق. كما راقبت عن قرب كيف أن موظفين رئيسيين في قسمها قد استبدلوا بموظفين ذوي توجه أيديولوجي من خارج الحكومة. وكان من بينهم المصري –الأمريكي (يوسف أبو العينين) الذي كلف بتصفح الصحف العربية ليقتبس مقتطفات منها، وهي تركز على صدام حسين كونه شيطاناً له علاقة مع عمليات إرهابية[2].

إن النظرية الإستراتيجية التي تبناها هنري كسينجر ـ وزير خارجية سابق من أصل يهودي ـ في وصف الدب الروسي الذي انكفأ إلى داخل غابته في أواخر عام 1991م، قد أملت على أمريكا أن تبحث عن عدو جديد، فلكل مرحلة عدواً موصوفاً (حقيقياً أم مختلقاً). فما بعد العدو الشيوعي، هو الإرهاب أي الإسلام حتى بدون توصيف ظاهري، ومن يعارض أمريكا يدخل في خانة تهديد الأمن القومي الأمريكي[3]. وهو توصيف فرضه الرئيس الأمريكي بوش بعد هجمات الحادي عشر من أيلول 2001م على رموز القوة العسكرية والتجارية في الولايات المتحدة الأمريكية من ليس معنا ضد الإرهاب يعد في جبهة الإرهاب[4]. ولعل ما يقربنا أكثر إلى توجه الرئيس الأمريكي بوش الابن وإدارته نحو شن الحرب ضد العراق، هو المراسل الأمريكي المعروف سيمور هرش في أيار 2003م ليقول عن الدسائس التي أدارها مدير مكتب الخطط الخاصة أبرام شولسكي التابع لوزير الدفاع رامسفيلد –في الطابق الخامس للبنتاغون –ليقول عنهم، أنهم كانوا يحررون تقاريرهم الاستخباراتية بمعزل عن تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية التي كان يرأسها جورج تنت، ووكالة استخبارات الدفاع –بالرغم من أنهم ضمّنوها في الغالب معلومات منها –بهدف التأثير على الرأي العام وعلى سياسات الحكومة لصالح الحرب ضد العراق[5].

---

(1) يقول المحلل العسكري الأمريكي في كتابه (شركات الحرب) أن البنتاغون مكّن شركة هاليبرتون عام 1991م للقيام بدراسة سرية حول كيفية توفير الدعم للعمليات العسكرية في الخارج. وفي عام 1992م تم التعاقد مع هاليبرتون لتقديم المساعدة للقوات الأمريكية في الصومال وحصلت على مبلغ (109) مليون دولار. وخلال السنوات 1995 -2000م حصلت الشركة على تعاقد مع البنتاغون بمبلغ (2.2) مليار دولار نظير خدماتها في البلقان. وحصلت نفس الشركة على عقد بناء معتقل (غوانتنامو) بمبلغ (37) مليون دولار، وبناء سفارة أمريكا في كابل بمبلغ (100) مليون دولار. وأخيراً حصلت الشركة على عقد إطفاء وتأهيل آبار النفط العراقية في خريف 2002م لآبار مجموعها (1500) بئر (قبل احتلال العراق) ولم يحترق منها سوى (9) آبار بمبلغ (7) مليارات دولار. انظر: عبد علي المعموري، ووصال نجيب العزاوي، المصدر السابق، ص26–ص27.

(2) جون ك. كولي، التواطؤ ضد بابل، المصدر السابق، ص326–ص327.

(3) فؤاد قاسم الأمير، المصدر السابق، ص 218.

(4) المصدر نفسه، ص218.

(5) In Rumsfield's Shop: a Senior Air Force Officer, p. 2.

أ. دول الشرق الأوسط طوع السياسة الأمريكية

لم يعد هناك شك في قوة الولايات المتحدة العسكرية والسياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتزعمها دول العالم الحر بوجه الاتحاد السوفيتي طيلة خمسة عقود من الحرب الباردة، هذا فضلاً عن سياسة الهيمنة الأمنية على دول مجاورة للسوفييت لمنعه من الوصول إلى مياه الخليج ومناطق النفط ومنها العراق. وبانتهاء حرب الكويت عام 1991م[1]، عمدت الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل على إنهاء حكم صدام حسين لاعتبارات أمن إسرائيل، والنفط، والإمبراطورية القوية التي على العالم أن ينحني لها طوعاً أو إرهاباً. ونجد أنه طالما النيّة الأمريكية باتت مبيتة لدى كل أطراف المجموعة المحيطة بالرئيس الأمريكي بوش، لضرب العراق، فليس هناك من يقبل بحيادية المعلومات عن العراق، أي إما أن تدين العراق، أو تُهمل. ولتدارك ما قد يكتشف من تزوير وكذب ضد الرئيس الأمريكي الذي أقسم اليمين بالحفاظ على سلامة أمن الولايات المتحدة دون تضليل الأمة الأمريكية، فقد بدا على وزير الدفاع رامسفيلد أن يفند مصدر المعلومات بطرق ملتوية أساسها أن الوكيل لدى استخبارات الدفاع أحمد الجلبي وهو زعيم حزب المؤتمر الوطني، حاول عن طريق الخداع تارة والمال تارة أخرى، أو الوعد بمنصب مهم أن يعرض إفادات عدة عناصر (ملفقة). حيث بين له المهندس المدني عدنان إحسان سعيد الحيدري الذي فر من العراق عام 2001م، أنه زار عشرين من المنشآت السرية العراقية المخصصة لإنتاج الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية وأشار إلى وجود أحدهما تحت مبنى أحد المستشفيات في بغداد[2]، وهي ما شكلت مصدراً لادعاء وزير الخارجية كولن باول خلال تقديم مطالعته أمام مجلس الأمن الدولي في الخامس من شباط 2003م، والواقع أن مدير أمن حزب المؤتمر الوطني (آراس حبيب) كردي فيلي هو من دوّنها في تقرير، وليس فيه من الحقيقة شيء.

أما إلصاق تهمة الإرهاب بالعراق، فقد تمكن آراس حبيب (بتدبير من الجلبي) أن يعرض الضابط صباح خداده في الجيش العراقي وهو برتبة رائد هارب أمام صحفي من صحيفة (نيويورك تايمز)، ليقول أن عملية الحادي عشر من أيلول 2001م قد جرت على يد أشخاص دربهم صدام، وأن لدى العراق برنامج لتدريب الإرهابيين على فن اختطاف الطائرات[3]. وقد ساهمت عن قصد إلى تبني مجلس الأمن الدولي في نهاية 2002م قرارين، الأول برقم (1248) والثاني برقم (1441) وفيهما أجبر العراق على قبول عودة لجان التفتيش الخاصة برئاسة الدكتور السويدي (هانز بليكس) والدكتور محمد البرادعي (مصري الجنسية) –وهو بمنصب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية –ليس لتفتيش كل المستشفيات في بغداد، وإنما لتسجيل أهداف حيوية بجهاز GPS بغية تدميرها في الحرب المقبلة لا محالة. ودفعت المسؤول السابق في الاستخبارات الأمريكية (شتراوس) إلى الاستقالة، وقد بيّن لاحقاً، أن الثلاثي بوش –رامسفليد –وولفيتز (المساعد الأول لرامسفيلد) أنهم كانوا يستخدمون الاستخبارات والوكالات الأخرى فقط في حال اتفقت مع برنامج عملهم، وأشار أنهم استحضروا أشخاصاً ليكتبوا لهم التقارير الكاذبة[4]. ولعلها هي حزمة الضوء التي اعتمد عليها صناع

(1) فؤاد قاسم الأمير، المصدر السابق، ص225.

(2) سيمور هرش، المصدر السابق، ص210.

(3) مايكل غوردون والجنرال برنارد ترإينور، المصدر السابق، ص204–ص205.

(4) سيمور هرش، المصدر السابق، ص 211.

قرار الحرب وأساسها أن آراس حبيب مدير أمن حزب المؤتمر الوطني العراقي بتوجيه من رئيس حزبه الجلبي –بلور علاقة مع جهازي المخابرات الإيراني والإسرائيلي لتزويده بالمعلومات عن أسلحة الدمار الشامل وعلاقة تنظيم القاعدة بالعراق، ليحولها (أبرام شولسكي) إلى معلومات استخبارية، يعرضها رامسفيلد على الرئيس الأمريكي بوش والأخيرين قطعاً لم يقدما معلومات كاذبة لشعبهم، بقدر ما عمل الجلبي وآراس حبيب من دمار لشعب العراق، وتقطيع أوصاله في حرب جلبت الكوارث له (كما سنرى لاحقاً).

ويظهر من حجم المعارضة للحرب –وقد عاشها الشعب الأمريكي لمدة ثماني سنوات في عهد الرئيس كلنتون –أن رامسفيلد الذي يعتمد على معلومات وولفيتز (من أبوين يهوديين) يطرح مشروع القرن الأمريكي الجديد من منظور أهمية دور العراق، ليقول وحسب ما جاء في محضر اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي في الرابع عشر من أيلول 2001م (بعد خمسة أيام من (11) أيلول) إننا كلما رفعنا منظار الغواصة فوق سطح الماء، وأدرنا البصر على عرض البحر حولنا لا نجد هدفاً أنسب من العراق[1] وهي محاولة لإقناع كبار العسكريين بالحرب، وهنا نجد شهادة للجنرال دافيد ماكيرنان –الذي قاد القوات البرية الأمريكية في الحرب –أن اجتماعاً ضم رامسفيلد ورئيس هيئة الأركان وقائد المنطقة المركزية الجنرال (تومي فرانكس)، وقد أشار الوزير بيديه على خريطة تملأ جداراً لقاعة الاجتماعات السرية، تؤكد أن قوات وقواعد الولايات المتحدة الأمريكية تحيط بالعراق تبدأ من الخليج –إلى باكستان –أفغانستان –أوزبكستان – قيرغزستيان –تركيا –إسرائيل –الأردن –مصر –السعودية، ومعنى ذلك أن العراق نقطة في مركز دائرة واسعة، وهذه فرصة تاريخية للسيطرة على مركز الدائرة، ثم تصفية ما تبقى من مقاومة في إيران وسورية دون الحاجة لاستعمال السلاح[2]. ولأجل أن يظهر الوزير –وهو ينشد الحرب –متوازناً في طروحاته، أشار إلى أن محيط الدائرة الأوسع المحيطة بالعراق تشمل كل مواقع إنتاج النفط العربي والإيراني وبحر قزوين، وعليه فإن الجائزة الإستراتيجية والاقتصادية تستحيل مقاومتها[3]. وهي ما أثارت شهوة بريطانيا الاستعمارية التي تنفست رائحة النفط في العراق وإيران في بداية الحرب العالمية الأولى –بقيت على علاقة لصيقة بالولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى لتقاسم المغانم –وهي تسمع عن طريق رجال مخابراتها في واشنطن طروحات (فرانك كارلوجي) العضو البارز في مجلس سياسات الدفاع –من المقربين جداً إلى رامسفيلد –إلى أن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية غاية في البساطة نحن نريد في المنطقة أنظمة موالية لنا، لا تقاوم إرادتنا، ونريد ثروات هذه المنطقة بلا منازع، ونريد ضماناً نهائياً لأمن إسرائيل لأنها الصديق الوحيد الذي يمكننا الاعتماد عليه في المنطقة[4]. ويذهب كارلوجي بعيداً بالقول لا بد من تغيير النظام في العراق بالسلاح، وبعده طهران، وسورية، والسعودية ومصر، وفي الغالب فإن ذلك ممكن بغير استعمال السلاح، حيث أن هذه الدول محسوبة علينا وتحمّلنا أعباء مكلفة بغير فائدة. ولعلها بدت في عقل رئيس الوزراء البريطاني توني بلير أنها الإمبراطورية الجديدة مهما تركت الولايات المتحدة الأمريكية من فتات لها من استعمار خمسة دول أربعة منها عربية –وهي عودة إلى نهايات العهد العثماني الإسلامي في العراق وجزيرة العرب –وهو ما دعت بريطانيا إلى استقبال الوكيل أحمد الجلبي في مكتب موظف

(1) فؤاد قاسم الأمير، المصدر السابق، ص225.

(2) فؤاد قاسم الأمير، المصدر السابق، ص225.

(3) المصدر نفسه، ص225.

(4) الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في (16) أيلول 2001.

استخبارات وزارة الخارجية البريطانية، الذي عبر بعد الاجتماع مع الجلبي، أن ما وفره الأخير عبارة عن معلومات غير موزونة، وقد فهمها توني بلير -الذي يصلح كضابط استخبارات، وليس رئيس وزراء -وهو يخلق القصص الكاذبة عن صدام حسين وشعبه لإثارة الرأي العام البريطاني. وكان أروع؟! ما ابتكره عقل رئيس وزراء بريطانيا بلير -الذي أراد أن يتقمص دور المنقذ كما فعل رئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل خلال الحرب العالمية الثانية -أن العراق قادر على تدمير بريطانيا بالأسلحة الكيمياوية والبيولوجية خلال (45) دقيقة ... نعم خلال (45) دقيقة، وهي القصة التي روجها توني بلير في مجلس العموم البريطاني لإخافة المجتمع البريطاني ودفعه لقبول الحرب ضد العراق[1]. وهو ما ثبت زيف ادعاءاته من خلال استجوابه من قبل لجنة داخلية برئاسة المحامي جون شيلكوت خلال شهر حزيران 2010 عن سبب اشتراك بريطانيا في الحرب ضد العراق. وبات الأمر في الفترة التي سبقت الحرب على العراق، أن مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (جورج تينت) كان قلقاً وموقفه متأرجحاً، وقد أجبرته المسؤولية التاريخية لأن يمنع رئيسه بوش من عدم الإشارة إلى دولة (النيجر) وزج اسم صدام حسين لمحاولة شراء كميات من اليورانيوم، وهو ما نفاه العالم العراقي (جعفر ضياء جعفر) من مواليد 1945م ومختص بالفيزياء النووية، عندما جرى استنطاقه -في دولة الإمارات العربية المتحدة -بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، بقوله إن صدام حسين أصدر تعليماته الواضحة لكل رموز الدولة العراقية (أعطوهم كل شيء). وعندما ألح رجال المخابرات الأمريكية والبريطانية عليه، هل أنت متأكد، أجاب إنني أعرف جميع العلماء المرتبطين بالقضية النووية وهم يثرثرون ولا توجد أسلحة دمار شامل، وقد كذبها أحمد الجلبي الطامع بكرسي الرئاسة، ولكن أجهزة المخابرات الفرنسية والروسية والألمانية كانت على دراية بما قاله جعفر ضياء، وعلى دراية إلى ما قاله (كولن باول) من أقاويل حول وجود أسلحة بيولوجية في عربات قطار لم تكن صحيحة، وقد انعكست على سياسة الدول الثلاثة في عدم تبنيها للحرب ضد العراق[2]. وخاصة موقف فرنسا (جاك شيراك) الذي أراد الاستماع إلى وجهة نظر (هانز بليكس) رئيس لجان التفتيش الخاصة بدل الاعتماد على معلومات الجلبي والموساد اللذان يغذيان مكتب الخطط الخاصة المرتبط بوزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد. وزاد من تصلب الرئيس الفرنسي جاك شيراك والتهديد باستخدام حق النقض الفيتو (VETO) على أي مشروع قرار للحرب، لأن يوسل رسالة إلى الرئيس صدام حسين في بداية عام 2003م يقول فيها كن على يقين أيها الرئيس صدام حسين، أن الأمريكان سيهاجمون العراق، وأن هدفهم الأول هو أنت فاحذر[3].

وفي بغداد، كان التفكير لدى القيادة العراقية -وهي تتصرف على وتر ماذا يقول القائد الواحد -أن الدور السعودي ربما يجذب الآخرين من العرب لتسوية الخلافات مع العراق، وأن مسألة رفع الحصار الاقتصادي عنه هي مسألة وقت، ولكن الشعور داخل أروقة وزارة الخارجية العراقية، أن العرب مستعدون للتضحية بالعراق السياسي عندما ترفع الإدارة الأمريكية العصا الغليظة، وأن ما جرى من تحسن تجاري مع بغداد، مرده إلى أن سياسة الرئيس الأمريكي كلنتون لم تكن توحي في أهدافها أكثر من احتواء صدام حسين داخل أسوار مسيجة.

---

(1) Muge Gurosy Sokmen, World Tribunal on Iraq, fourth session. The UN and its conduct during the invasion and occupation of Iraq, USA, 2008, pp 213-214.

وكذلك. فؤاد قاسم الأمير، المصدر السابق، ص 238.

(2) سيمور م. هرش، المصدر السابق، ص238-239.

(3) رعد مجيد الحمداني، المصدر السابق، ص268.

فهمت دول جوار العراق، بما فيهم تركيا وإيران، ودول مجلس الأمن الدولي، سياسة الرئيس الأمريكي بوش الابن وهو على سدة الرئاسة الأمريكية –فاز بفارق قليل من الأصوات مع خصمه آل غور –وقد قدم دعمهُ ووعدهُ للوبي الصهيوني بقوة، تحت قسم نطقهُ لهم بالقضاء على صدام حسين إذا ما تم انتخابه[1]. وتحت بند العقود التجارية التي أبرمها العراق مع دول جوار العراق، وفرنسا والصين وروسيا وجد الرئيس الأمريكي بوش، أنها انتهاك للحصار الاقتصادي. وفي ترجمة لأقوال رموز الإدارة الأمريكية من المحافظين مثل كولن باول وزير الخارجية، ورامسفيلد وزير الدفاع ومعاونه وولفيتز وسكرتيرة مجلس الأمن القومي كونداليزا رايس، ونائب الرئيس ديك تشيني، أن الدول المتعاملة مع صدام حسين تجارياً وعبر تهريب كميات من النفط إلى تركيا وإيران والإمارات العربية المتحدة قد وفّرت له عملة صعبة، وأنه على قدرة على تقديم دعم مالي للانتفاضة الفلسطينية في آذار 2002م وشهدائها وهو ما أثار حفيظة الجيش الإسرائيلي، ليقول الجنرال (عاموس جلعاد) في تشرين الأول 2002م، أن حرباً عراقية –أمريكية تطيح صدام حسين، ستخلق تغييراً دراماتيكياً في الشرق الأوسط لأن صدام هو رمز وقدوة لطغاة من أمثال عرفات وغيره[2]. وظن جلعاد أيضا أن المشكلة المباشرة بالنسبة لإسرائيل هو الإرهاب الفلسطيني، المتمثل في الانتفاضة الثانية التي كانت جارية حينها في الأراضي الفلسطينية[3] –وهو ما اشتكت منه إسرائيل –وذهب جلعاد إلى أن صدام حسين يريد إثارة المشاكل الأمنية في دول الخليج النفطية التي قاتلته في حرب الكويت عام 1991م ومنها السعودية. وكانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تشير إلى المحاولة العراقية لتصفية الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش أثناء زيارته للكويت عام 1993م وهو في حالة ضعف[4]. ويجب القول أن عرب المشرق وهم ضعفاء عسكرياً وأمنياً، كثيراً ما يتغامزون في سياستهم المقنعة لإرضاء ساسة الولايات المتحدة الأمريكية، فتراهم يتصرفون في وجهين، الأول، من تحت الطاولة لغزو العراق وإنهاء حكم صدام حسين، والثانية إعلامياً في معارضة أي عمل عسكري ضد العراق، وهو ما ذهب إليه مؤتمر القمة العربية في مصر في الأول من آذار 2003م ومؤتمر الدوحة الذي جمع رؤساء الدول الإسلامية في الخامس من آذار[5]. وكان الغريب في عقد القمتين أن الرئيس صدام حسين لم يستفد من تجربة حرب الكويت 1991م، ولا من فرصة المصالحة وتهدئة الموقف خلال حكم الرئيس بيل كلنتون التي استمرت ثمان سنوات، عندما اعتمد على نائبه عزت الدوري لكي يمثله أمام الزعماء

---

(1) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 15 آذار 2002.

(2) جون ك. كيلي، المصدر السابق، ص333.

(3) علق جلعاد بحسرة، عن الإرهاب –من الناحية المالية –هو استثمار للعائلات الفقيرة التي تحصل عليها تلقائياً عندما يقوم طفل (مفجر إرهابي) تفجير نفسه، فهي تحصل على (25) ألف دولار من العراق، و5000 دولار من السعودية، و 5000 دولار من السلطة الفلسطينية، ويتم الإشادة بهم علناً. انظر:

Maj-Gen Amos Gilad "A new Palestinians Agenda Iraq? Jerusalem Issue Brief, Vol. 2, No, 10 October 29, pp. 1,4.

(4) صحيفة القبس الكويتية الصادرة في 23 نيسان 1993.

(5) صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في الثاني من آذار والسادس من آذار 2003م.

العرب والمسلمين –وهو المقيد بخطاب عنيف كتب في بغداد ضد عائلة آل الصباح – لإجبار الآخرين على تزكية بغداد لما حدث في الكويت عام 1990 -1991م[1].

وفي إيران وتركيا المجاورتين للعراق، فقد كانت علاقة العراق مع الأولى تتأرجح بين المد والجزر منذ أن وضعت حرب الثماني سنوات أوزارها. فتارة يلاحظ نوع من الغزل خلف الكواليس من خلال زيارات، وتارةً يتبادلان الاتهامات حتى بات من يصف العلاقات بأنها صيف وشتاء على سطح واحد[2]. ويبدو أن زيارة وزير الخارجية العراقية طارق عزيز إلى طهران في أيلول 1991م، هي مقدمة لتطبيع العلاقات، وإزالة آثار التوتر ومنها المطالبة بعودة الطائرات العراقية المدنية والعسكرية إلى العراق، والانتهاء من موضوع أسرى الحرب وكأنها عودة بالعلاقات إلى زمن الملك فيصل الأول، وغازي الأول (1933 – 1939)، وإيران لا تعطي أذناً صاغية لطروحات المسؤولين العراقيين كلما شعرت أن بغداد في حالة ضعف. وهو ما كان ليحدث حتى في زيارة (محمد سعيد الصحاف) وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى طهران في بداية عام 1998م، وفي ذهن الدولة الإيرانية أن العراق عسكرياً هو ليس كما كان عام 1988م، وأنه يعاني من ضعف في علاقاته مع دول الخليج النفطية بما فيها السعودية بعد غزو الكويت عام 1990م[3]. ولأجل أن تتفادى طهران ضربة أمريكية بعد بغداد في أيلول 2002م، تبدلت لهجة إيران لتتهم العراق، بأنه قدم أكبر خدمة لإسرائيل عبر غزو قواته للكويت وإشعال حرب مدمرة مع إيران. ولكن إيران لها أيضا لهجة دبلوماسية على لسان وزير خارجيتها (كمال خرازي)، بالقول أن طهران تعارض أي تدخل أجنبي في شؤون المنطقة، وهي تعارض الإطاحة بنظام صدام حسين لأن تغيير النظم السياسية شأن داخلي[4].

أما الموقف التركي، فلم يكن بتلك الحساسية التي تراها طهران لبغداد، ولعل إيران التي لا تخفي أطماعها في مناطق جنوب العراق لاعتبارات وجود النفط في البصرة والعمارة ووجود العرب الشيعة اللذين طالما تتشبث بهم إيران لاعتبارات طائفية، فضلاً عن أماكن العتبات المقدسة في كربلاء والنجف ... وهي أي طهران تتجاذب مع أنقرة في موضوع النفط في الموصل، وقد جاء قرار عصبة الأمم مخالفاً لوجهة النظر التركية، ودفعت الرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك للقول أمام مجلس النواب عام 1925م إننا نريد كل ولاية الموصل السابقة على جانبيّ نهر دجلة والفرات، وسواءاً كانت تحت الانتداب أو لم تكن إننا لن نتخلى عن وجهة النظر هذه وربما ننتظر زمناً نستطيع أن نكون فيه أقوياء ونضع أيدينا على الموصل[5] والواقع أن مشكلة الموصل هي في الأساس مشكلة اقتصادية، حيث ساهم وجود النفط في تلك المنطقة بدور بارز في تقرير مصيرها لصالح العراق –الذي كان تحت الانتداب البريطاني –ولكن المصالح الدولية وهي تتحين فرص ضعف الدول، قد ظهر واضحاً في تصريح وزير الخارجية التركي (بشار باكيش) في كانون الأول 2003م

---

(1) إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص149.

(2) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص94.

(3) عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ط1، بيروت، دار النهار، 1997م، ص232.

(4) بشير عبد الفتاح، العلاقات الإيرانية –الأمريكية بعد أيلول 2001م (ما بين التوتر والظاهرة والتقارب الخفي)، مجلة شؤون داخلية، العدد (34)، لندن، 2003م، ص40.

(5) محمد نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية (العرب والأتراك في عالم متغير)، ميشال نوفل وآخرون، ج1، ط1، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1993م، ص131.

بالقول، إن المعاهدات التاريخية والروابط العرقية تمنح تركيا الحق في أن يكون لها كلمة مسموعة في مستقبل المناطق الغنية بالنفط في شمال العراق في حال بدء الحرب[1]. وأشار إلى أنه بحثها مع الولايات المتحدة الأمريكية، دون رغبة تركية في تغيير صدام حسين الذي حافظ على علاقات اقتصادية متطورة مع أنقرة طيلة حرب الثماني سنوات، والاستفادة المالية من مرور أنابيب النفط العراقية عبر أراضيها وتجارة الترانزيت، فضلاً عن وقوف بغداد مع أنقرة في محاربة حزب العمال الكردستاني PKK على الحدود المشتركة[2]. وعلى الرغم من وجود تركيا عضواً فعالاً في حلف شمال الأطلسي إلا أن أنقرة أقرت أن أي عمل ضد العراق يجب أن يتم من خلال صدور قرار عن الأمم المتحدة[3]، يجيز الحرب على العراق، وفي الواقع، كان الحديث التركي يدور حول صفقة أمريكية – تركية تحصل بموجبها الأخيرة على ست مليارات دولار، وعشرين مليار دولار قروضاً طويلة الأجل، وإلغاء الديون الأمريكية بذمة تركيا[4]. إلا أن البرلمان التركي –الذي صوت للتعاون مع الولايات المتحدة –رفض بأغلبية ضئيلة السماح بتواجد عسكري أمريكي على أراضيها لمهاجمة العراق، وهو موقف تاريخي، عبرت فيه أنقرة، أنها لا تريد تدمير العراق عبر البوابة التركية، كما فعلت مصر وسورية ودول خليجية في حرب الكويت عام 1991م. ولكن للولايات المتحدة الأمريكية –وهي القطب الأوحد عام 2003م – إستراتيجيتها ومبرراتها للحرب وقد أرادها الرئيس بوش لبناء الديمقراطية في العراق؟ دون النظر إلى أطماع إيران وتركيا، أو مطالب القومية الكردية في كردستان العراق التي تناغمت مع تصميم واشنطن على خوض الحرب ضد صدام حسين.

ب. الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تعيدان قراءة احتلال بغداد عام 1917م (لإنجاز حرب وقائية عام 2003م)

يقول الكاتب الأمريكي هنري فوستر في كتابه العراق الحديث الذي تم تأليفه عام 1935م، عن حالة بغداد قبل دخول الجنرال البريطاني (مود) أرضها كان الأتراك والعرب وغيرهم ممن يؤيدون الإمبراطورية العثمانية قد غادروا بغداد قبل دخول الإنكليز إليها، وبذلك أصبحت المدينة بدون حكومة، فانتشرت الفوضى وكانت فترة سلب ونهب، كما وقع في البصرة والأماكن الأخرى، إلا أن السرعة التي احتل بها الجنرال مود بغداد عام 1917م جعلت مدة الفوضى فيها قصيرة جداً[5]. وربما الذي لم يشر له فوستر أن عناصر الجيش التركي قد تركت مواضعها في بغداد قبل أيام من وصول الجيش الإنكليزي، إلا أن ذلك لا يقلل من العقلية الاستعمارية الأوروبية التي باتت تتحكم في عقول السياسيين والعسكريين، للاستعجال في احتلال بغداد وتخليص مواطنيها من طول فترة الفوضى!. وهو ما يعزز منهج الإدارة الأمريكية لشن الحرب الوقائية أو حق الضربة الأولى ضد العراق، وهو ليس من اختراع الولايات المتحدة الأمريكية أو

---

(1) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص97.

(2) ربط رجب طيب أوردكان – زعيم حزب العدالة والتنمية – تعاون بلاده مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب باستجابة الأخيرة لطلب تقديم المساعدات الاقتصادية إلى أنقرة.

(3) منذر سليمان، المساومة على غنائم الحرب، 7 آذار 2003م، العدد 616.

(4) نهى علي أمير أمين، الموقف التركي من الأزمة العراقية (المحاذير والتطلعات)، شؤون خليجية، العدد 33، لندن، 2003م، ص99.

(5) هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج1، بغداد 1989، ص 235.

بريطانيا، بل هو طريق الإمبراطوريات[1] رغم مرور أكثر من ثمانية عقود على احتلال بغداد على يد الإمبراطورية البريطانية.

إن مبدأ الحرب الوقائية Preemptive هو أحد استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية التي أقرها مجلس الأمن القومي الأمريكي كما نشرتها صحيفة النيويورك تايمز في العشرين من أيلول 2002م، وقد تناول شن الحرب ضد أي دولة أو قوة في أي مكان من العالم يمكن أن يكون قوة تهديد لأمن الولايات المتحدة أو منشآتها خارج حدودها أو تهديد أمن أصدقائها أو حلفائها[2]. وهي أي الولايات المتحدة الأمريكية التي تذرعت بالهجمات الإرهابية ضد رموز قوتها العسكرية والتجارية في الحادي عشر من أيلول 2001م قد أشارت بأصابع الاتهام ضد أفغانستان الإسلامية التي تؤوي رموز تنظيم القاعدة، ولكنها لم تجد الأدلة الكافية لإدانة العراق عام 2003م، إلا اللهم إذا ما استثنينا أن حركة طالبان هي حركة سنية متشددة، وأن في العراق حاكم سني أمضى في الحكم خمسة وثلاثين عاماً، يقود حزب عربي علماني هدفه توحيد أمة العرب، كما أراد الزعيم الألماني أدولف هتلر توحيد أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. وفي هذا أفصحت الصحيفة الأمريكية Atlanta-Journal Constitution في التاسع والعشرين من أيلول 2002م حول نوايا الولايات المتحدة لتقول أن القصة الرسمية الأمريكية حول العراق ليس لها معنى، إن الموضوع ليس حول أسلحة الدمار الشامل أو علاقة صدام بالإرهاب، أو قرارات الأمم المتحدة. إن هذه الحرب التي يعد لها الرئيس الأمريكي بوش ومجموعة المستشارين من (اليهود)، في نيتها إعلان ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كإمبراطورية على النطاق العالمي، وتكون هي المسؤولة الوحيدة والقوة الأساسية كشرطي للعالم. وهو ينبغي اغتنام الفرصة للسيطرة العالمية حتى وإن تصرفت الدولة الأمريكية كقوة إمبريالية. وأن الخطوة المهمة هي في احتلال الشرق الأدنى ولكن بوجود نهري دجلة والفرات التي تسمح لبناء الإمبراطورية[3]. دون إعطاء دور للقوى الطامعة أو الطامحة مثل ألمانيا واليابان وروسيا والصين من توسيع دورها الاقتصادي، الذي يفضي على الأغلب إلى علاقات سياسية وعسكرية.

إن استعمال القوة في ميثاق الأمم المتحدة الذي وقعت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية يسمح باستخدام القوة العسكرية في حالتين، الأولى، حق الدولة بالدفاع عن نفسها عسكرياً عند مهاجمتها، وثانياً، ضمن صلاحيات مجلس الأمن الدولي التي يراها مناسبة للحفاظ على الأمن والسلم العالمي، وهو ما لم تقتنع به دول مجلس الأمن – فرنسا، روسيا، الصين لإدانة العراق. ونجد مثل ذلك في تمرير الولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار في الأول من آذار 2003م. حيث جاهرت دول مجلس الأمن الدولي الثلاثة بالوقوف ضد الحرب، بالقول أن لا شرعية للضربة الاستباقية، حيث عدم وجود دليل واضح أن العراق سيهاجم الولايات المتحدة أو حتى مهاجمة دول الجوار، وقد أقرّ

---

(1) يقول الكاتب جوزيف شومبيتر سنة 1919، أن روما ادّعت على الدوام أن مصالحها في خطر في جميع مناطق العالم المعروف في ذلك الزمان. وأن العدو يهاجمها، إذاً المصلحة لم تكن رومانية بالكامل، فهي مصلحة لحليف روما، وكان من واجب روما محاربة النوايا العدوانية. انظر: فؤاد قاسم الأمير، المصدر السابق، ص254–255.

(2) المصدر نفسه، ص 255.

(3) International Herald Tribune, 25 Feb. 2002.

القانون الدولي مهاجمة الآخرين مستنداً على قاعدة هو أن تقتل الذي يستعد لقتلك[1]. ويظهر أن حادثة الباخرة (كارولين) التي هاجمتها قوة بريطانية في المياه الإقليمية الأمريكية عام 1837م، وعلق عليها وزير الخارجية الأمريكي (دانيال ويبستر) أن مثل هكذا أعمال استباقية لا يمكن اعتبارها شرعية أو دفاعاً عن النفس[2]. ولكن الرئيس الأمريكي بوش الابن وهو يغالط القانون الأمريكي، استدرك بالقول إذا انتظرنا أن يكون التهديد واضحاً فسننتظر مدة طويلة. فيما أشار ريشارد بيرل –منظر مجموعة المحافظين الجدد– أن ائتلاف من عدد من الدول الديمقراطية يكون أكثر شرعية من الأمم المتحدة[3]. أما أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان، فقد أشار في تشرين الأول 2002م إذا حاولت دولة أن تتخلى عن الشرعية التي تمثلها الأمم المتحدة وتشعر أنها تستخدم القوة العسكرية لوحدها وبصورة استباقية وقائية فعند ذاك سيكون العالم أكثر عرضة للخطر[4]. ولكن واشنطن ولندن لا يعطيان أذناً صاغية للمؤسسات الدولية، وأن نوازع الشر ضد العرب المسلمين هي فرصة للتنكيل بهم، ليس لضمان أمن إسرائيل، بل وبناء إمبراطورية القرن الحادي والعشرين.

تبادل الجنرال الأمريكي فرانكس –المكلف بوضع خطة الغزو لاحتلال بغداد– مع حليفه البريطاني الجنرال (مايكل بويس) في منتصف كانون الثاني 2003م التخطيط الأولي للخطة. وبيّن له أن الواجب الملائم للفرقة البريطانية الأولى (مدرعة) هو في احتلال ميناء (أم قصر) على ساحل الخليج العربي، ومطار البصرة الدولي بأسبقية أولى، ثم الشقق الجوية (جلبية) في الناصرية و(السلمان) في محافظة المثنى. أما الأسبقية الثانية فهي المحافظة على آبار النفط في حقل الرميلة المتاخم للكويت ومحطات الضخ والأنابيب النفطية التي تصل ميناء (البكر) وميناء (العميّة) على الخليج. اقتنع القائد البريطاني مايكل بالواجب –نظراً لماضي الإمبراطورية البريطانية وخبرتها في احتلال البصرة بداية الحرب العالمية الأولى 1914م، وبغداد عام 1917، وأن تكون منطقة التحشد الرئيسية في محمية الكويت التي حافظت عليها ووقعت معها معاهدة عام 1899م.

كانت القوات الأمريكية المكلفة بغزو العراق في آذار 2003م، مكونة من فرقة المشاة الثالثة بقيادة الجنرال (بلاونت)، وحدد واجبها التقدم غرب نهر الفرات ثم الاستدارة شرقاً عبر جسر (القائد) على نهر الفرات والاندفاع إلى منطقة الرضوانية جنوب مطار صدام (مطار بغداد لاحقاً) لمهاجمة بغداد من الغرب. فرقة المارينز الأولى بقيادة الجنرال (ماتيس)، وحدد واجبها التقدم غرب نهر دجلة، وعبور جسر النعمانية في منطقة محافظة الكوت لتكون شرق نهر دجلة، لمهاجمة بغداد من الشرق. أما قوة الطراوة التعبوية، بقيادة العميد (ريتش ناتوسكي) وهي قوة مستقلة من المارينز، فقد حدد واجبها التقدم بين نهري دجلة والفرات لتأمين أجنحة فرقة المارينز والفرقة الثالثة. فيما حدد واجب الفرقة الرابعة بقيادة الجنرال (اوديرنو)، إلى مهاجمة الفيلقين العراقيين الأول والخامس انطلاقاً من الأراضي التركية. إلا أن تعثر الاتفاق مع تركيا، أجبر القيادة الأمريكية إلى نقلها عن طريق الكويت بعد مرور أسبوعين على بدء الحرب.

---

(1) وضع قانون الضربة الاستباقية الأمريكي هوجو كروتيوس Grotius في كتابه المسمى قانون الحرب والسلم عام 1625م. وتطبيقها في حالة توقع قيام الجهة المعادية بعمل ضد خصمها المفترض.

(2) كانت الباخرة كارولين الأمريكية تنقل معدات إلى الثوار الكنديين ضد بريطانيا عام 1837م. ورد البريطانيون بأن الأمر شرعي وقانوني إذا كان دفاعاً عن النفس.

(3) فؤاد قاسم الأمير، المصدر السابق، ص261.

(4) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 22/ 10/ 2002م.

الفرقة المدرعة البريطانية الأولى تحت قيادة الجنرال (روبن بريم) وحدد واجبها تأمين جنوب العراق (البصرة، الناصرية، العمارة) بمعاونة القوات الأمريكية. مجموعات العمليات الخاصة الأمريكية الخامسة في الأردن، والعاشرة في كردستان العراق، وقوة الدلتا في السعودية، مع وحدات بريطانية وأسترالية لتأمين معلومات استخبارية جارية للقوات البرية وحماية الجسور من التخريب، واصطياد منصات الصواريخ العراقية في مناطق غرب العراق وجنوبه لضمان أمن إسرائيل. واتخذ الجنرال ماكيرنان قائد القوات البرية معسكر الدوحة الكويتي مقراً له، -ويرتبط بقائد القيادة المركزية الجنرال فرانكس الذي اتخذ من قاعدة (السيلية) في (قطر) مقراً لإدارة الحرب -. واتخذت قيادة العمليات الجوية بإمرة الجنرال في سلاح الجو (باز موزلي)، مقرهُ في إحدى القواعد الجوية السعودية لتدمير (437) هدفاً في العراق. اتخذ الجنرال البحري (كيم كيتنغ) مقره في البحرين لإدارة العمليات البحرية، بسبب وجود مقر الأسطول الخامس الأمريكي على أراضيها[1].

كان وجود هذا الحشد الهائل من فرق الجيش الأمريكي والفرقة البريطانية على أرض الكويت (1000) دبابة و(3000) عجلة قتال مدرعة مسنودة بقوة (1200) طائرة قتال، وإسناد عشرات السفن الحربية في مياه الخليج، وقد وفر لها القدرة على المناورة الواسعة، ونقل القطعات المحمولة جواً عن طريق الفرقة (82) وفرقة الصولة الجوية (101) بعد أن أمن سلاح الجو الأمريكي والبريطاني سيادة جوية على كل أجواء العراق. في الوقت الذي كانت فيه القوات العراقية الموزعة على خمسة فيالق، مفتوحة على أرض البصرة كما هي على أرض كردستان العراق والموصل (أي على مسافة 1100 كم) وهي ثغرة اقترفتها القيادة العامة للقوات المسلحة - رأس القيادة ممثلة بالرئيس صدام حسين - دون الاستفادة من تجربة حرب الكويت عام 1991، وعقلية إدارة حرب الثماني سنوات مع إيران التي استندت على مواضع دفاعية ثابتة للمشاة، وقوة هجوم مقابل بالدبابات والمدرعات لاستعادة المواضع الساقطة، وهو أسلوب قتال تخلت عنه الدولتان بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بفعل تطور الحركة الجوية لنقل القطعات وتدمير الساكن من المواضع بسلاح الجو بعد الحرب العالمية الثانية. وهو من الناحية المهنية تطبيق عملي لعقيدة الجنرال الإيطالي (جوليو دوهيه) الذي اقترب من المبدأ القائل أن أهم ما في الحرب هو إخضاع الخصم دون الاشتباك معهُ في معركة[2]، ليجد أن السلاح الجوي وحدهُ سيقرر حروب المستقبل، حيث يمكن للقوة الجوية أن تتغلب على الوقت والمسافة بسرعة وتدمر أي نوع من المقاومات الأرضية وتبطل تأثير المواضع المحصنة كما يمكنها ضرب عاصمة الخصم وموارده وتدك مراكز صناعته ومواصلاته وشل إرادته على المقاومة وإجباره على الاستسلام. أما على البر، فقد كانت آراء الجنرال الألماني كودريان - مستوحاة من أفكار المنظر العسكري ليدل هارت - لمستقبل الدروع، واستخدام قابلية الحركة والقوة النارية والصدمة، وكأنها متواصلة مع أفكار الجنرال دوهيه في استخدام سلاح الجو ضد الخصم ليكون الإخراج توليفاً نارياً كثيفاً ومتواصلاً دون الحاجة إلى مواضع دفاعية بالمعنى العملي لحرب المواضع[3] التي عملت بها فيالق المواجهة فالفيلق الثالث العراقي في البصرة بقيادة الفريق الركن نوري داود مشعل العبيدي وتحت قيادته خمسة فرق، عملت على حفر المواضع الثابتة، وشبه الثابتة للقوات المدرعة، وكذا الحال لفيلق الحرس الجمهوري الثاني بقيادة الفريق رعد مجيد الحمداني ومقرهُ في مدينة (الصويرة) وتحت قيادته أربعة فرق، أحدهما في الكوت التي تبعد عن البصرة مسافة (375) كيلو متراً، وعن الفيلق الخامس في الموصل مسافة (600) كم.

(1) John, Keegan, The Iraq War, New York, Published by Alfoed A. Knopf, 2004, pp. 221-224.

(2) حسن حيدر الربيعي، مجموعات المقاومة المسلحة في أفغانستان والعراق، عمان، 2006، ص 9.

(3) حسن الربيعي، المصدر السابق، ص 10.

وهو ما جعل المناورة بين القطعات شبه معدومة، بل مستحيلة أحياناً، من جراء ثقل القصف الجوي الأمريكي على المتحرك من الآليات العسكرية على الطرق المرصودة ليلاً ونهاراً، كما حدث لفرقة المشاة الرابعة والثلاثين وهي تنتقل من خانقين إلى الكوت لتبديل فرقة بغداد (حرس جمهوري) ليلة 29 / 30 آذار 2003.

إن القرار على تبني خطة للدفاع عن بغداد وافتتاح قوات الحرس الجمهوري والجيش للصمود إنما تخضع لتقدير موقع استراتيجي يأخذ بنظر الاعتبار الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومعنوية الشعب فضلاً عن معرفة قوات الطرفين ونقاط القوة والضعف لكليهما.

تقدير موقع استراتيجي (موجز) لقدرة العراق والولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا على خوض الحرب عام 2003

أ. الحالة السياسية (العراق)

1. الشعب العراقي ليس أكثر من ديكور متمم لنظام يدعي الديمقراطية (لا قرار له)

2. الرئيس صدام حسين رجل القرار الأول والأخير، ومجلس قيادة الثورة ليس له قرار

3. انفصال الأكراد عن الحكومة المركزية منذ 1991.

4. المرجعية الدينية في النجف لا تؤيد قرارات بغداد.

5. دول جيران العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لتبديل صدام حسين، حتى مع وجود سورية وإيران

وجود قاعدة للمعارضة العراقية نشطة ولها ارتباطات ومقرات في معظم دول الجوار العراقي.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ورغم وجود معارضة للحرب، إلا أن النخب السياسية لكليهما كانت مع الرئيس بوش ورئيس وزراء بريطانيا لشن الحرب ضد العراق.

5٪ للعراق　　　　　　95٪ للعدو

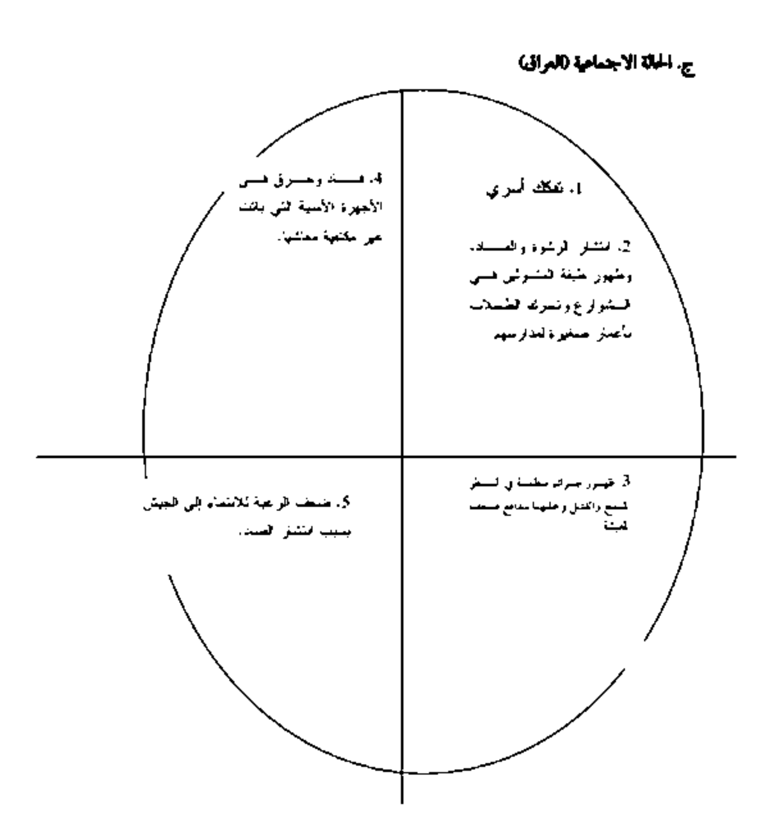
ب. الحالة الاقتصادية (العراق)

1. لا وجود للطبقة الوسطى في العراق بعد التضخم الاقتصادي الدولار يساوي 3000 دينار
2. هرب الميسورين إلى خارج العراق
3. تهريب رأس المال إلى الخارج
4. لا كفاية في الأرزاق، والطحين الموزع على المواطنين غير صحي
5. استئثار الطبقة الطفيلية بمنابع الثروة
6. معاقبة المواطن التاجر الذي يزاحم رجال السلطة
7. إعدام التجار

لا وجود لمثل هذه الحالات في صفوف المجتمعين الأمريكي والبريطاني.

صفر للعراق　　　　　　100٪ للعدو

ج. الحالة الاجتماعية (العراق)



لا وجود لمثل هذه الحالات في صفوف المجتمعين الأمريكي والبريطاني، وإن وجدت فليس هناك وجه مقارنة مع حالة العراق بعد حرب الكويت عام 1991

صفر للعراق 100٪ للعدو

د. الحالة المعنوية (العراق)

1. هناك ملل وضجر وخوف من تجدد الحرب، وقد شاهدوها في حرب 1991

3. هي ضعيفة بسبب تردي الوضع المعاشي.

2. هناك خشية للعوائل على أبنائها من القتل خصوصاً وأن القسم الأعظم منها لديها شهيد على الأقل في حربين سابقتين

4. هناك شعور بتعاظم نفوذ الطبقة الحاكمة دون رعاية للطبقة الفقيرة

يتمتع شعبا الولايات المتحدة وبريطانيا بالأمان لكونهما بعيدين عن مسرح القتال وخاصة شعب الولايات المتحدة الأمريكية الذي لم يشاهد طائرة تسقط قنابلها على واشنطن خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، باستثناء هجمات (11) أيلول 2001م.

10٪ للعراق 90٪ للعدو

هـ. الوضع العسكري (العراق)

1. نصف مليون مقاتل موزعين من البصرة إلى الموصل برؤية لا يستطيعون صد القوات من احتلال بغداد.

2. 50 طائرة مقاتلة وطيارون يعرفون مصيرهم إذا ما واجهوا الطائرات الأمريكية والبريطانية

3. دفاع جوي متهالك منذ حرب إيران وتدمير المتبقي من منظومات الدفاع الجوي قبل بدء الحرب

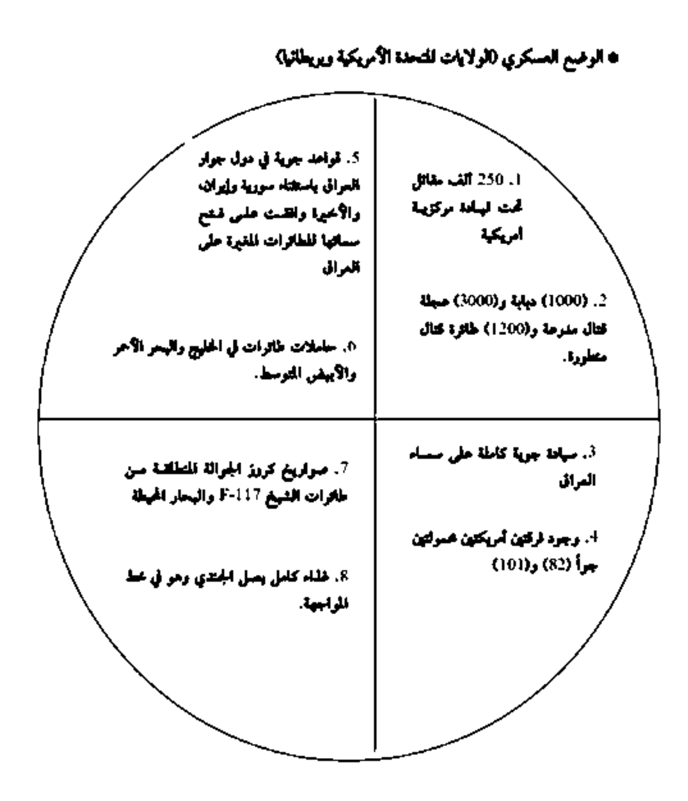
4. (1500) دبابة، و(2000) عجلة قتال مدرعة بدون إسناد جوي.

5. ضعف التنسيق بين الجيش والحرس الجمهوري

6. بيروقراطية القيادة السياسية والعسكرية.

7. تشكيلات من فدائيي صدام وجيش القدس وعناصر من حزب البعث ملحقة بقيادات الفيالق أو الفرق العسكرية

• الوضع العسكري (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا)

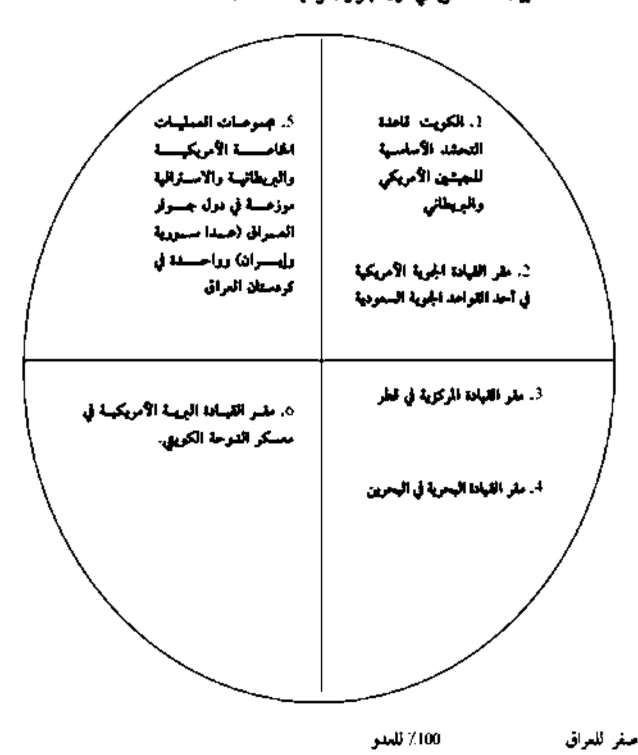


15٪ للعراق　　　　85٪ للعدو

و. التسهيلات العسكرية في دول الجوار (للعراق)

لا توجد أي تسهيلات عسكرية للعراق في دول الجوار حيث تخشى جميع الدول من غضب الولايات المتحدة الأمريكية عليها.

● أما التسهيلات العسكرية في دول الجوار (للولايات المتحدة)



صفر للعراق 100٪ للعدو

ز. الجيوب الداخلية المعادية لنظام بغداد

صفر للعراق   100٪ للعدو

1. الجيب الكردي وقوة للبيشمركة تقدر بـ (10000) مقاتل هي قوة المعارضة الشمالية كما أرادتها الولايات المتحدة الأمريكية

2. قوات تحرير العراق تحت أسرة أحمد الجلبي تقدر بـ (4000) مقاتل تدربوا في هنغاريا

3. الطرفان الكردي (المعارض) والجلبي يعملان كأدلاء لتدمير الأهداف العسكرية والمدنية والاقتصادية في العراق

4. مجموعات من فيلق بدر (المدرب في إيران) لها نشاط عسكري في جنوب وأهوار العراق

وبالحسابات التي افردناها لتقدير الموقف (الموجز) نجد أن فارق النقاط بين الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا والعراق شاسع جداً - وقد أجبر عليها العراق - وهو ما يدعونا إلى أن تكون خطة الدفاع عن العراق كله من قبل هيئة ركن ركن كفوءة وليس من صنع فكر واحد خبرته تقل كثيراً عن خبرة وزير الدفاع سلطان هاشم ورموز المعرفة والخبرة، شوكت أحمد عطا وسعدي طعمة عباس وصلاح عبود ومحمد فتحي أمين ومحمد عبد القادر عبد الرحمن والضابط المتقاعد طارق محمود شكري ... وآخرين هم في الميزان من حيث الخبرة العملية. ولاعتبارات كون المعركة مصيرية بين الصمود والاحتلال، كان لزاماً التفكير بمفردة مهمة وهي أن العاصمة بغداد هي مركز الحكم، ولا أمل للغازي أن يشكل حكومة مؤقتة لأطراف المعارضة - وهم يختبئون خلف الدبابات الأمريكية - كما لا نعتقد أن أي حكومة مهما تكن عمالتها للأمريكي أن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد لتعترف مثلاً بحكومة مؤقتة في كردستان كما حدث وانفصل الأكراد عن حكومة بغداد منذ عام 1991. أو حتى باحتلال البصرة التي احتلت مرتين الأولى - من قبل القوات البريطانية عام 1914 - والثانية في الأسبوع الأول من شهر نيسان 2003. ولعل الدرس الكبير الذي تعلمناه من حرب الكويت 1991، هو - رأي الكاتب - أن لا نعوّل على الحرب النظامية في الجزء الجنوبي من العراق، أي يمكن أن تنظم عشرة فرق مشاة نفسها من الجيش لخوض حرب عصابات، معتمدة على مفارز قنص ضد الدبابات والآليات الأمريكية والبريطانية على الطرق الممتدة من الكويت (منطقة التحشد) وحتى مشارف كربلاء والحلة، ومفارز مسلحة مكونة من رشاشات 23 ملم (Zsu23) ومعها صواريخ ستريلا المحمولة على الكتف لإسقاط الطائرات المقاتلة الأمريكية والبريطانية، كما هي لإسقاط المروحيات المسلحة الناقلة لجنود الفرقتين (82) و(101) وهما ينتقلان على محور مواصلات طولهُ (600) كم من الكويت إلى بغداد وشمالها. أما الخط الأمامي للدفاع بقوات نظامية فيمكن أن يبدأ من ميدان الرماية في (بسماية) في شرق بغداد وامتداده إلى محافظة الحلة، ومحافظة كربلاء، ومركز الأنبار الرمادي في غرب بغداد، ليكون على خطين، الأول، يبتعد عن بغداد مسافة (60 - 70 كم) لتكون فرق الجيش المدرعة والآلية مسؤولة عنهُ فيما تكون فرق الحرس الجمهوري مسؤولة عن الخط الدفاعي الثاني وهي بمسافة عن مركز العاصمة بغداد (40 - 50 كم) - وفيها ستتوفر فسحة بين الخطين الدفاعيين قدرها من (10 - 20 كم) تكون كأهداف للصواريخ والمدفعية بعيدة المدى لمشاغلة الأهداف الأمريكية التي ستتوقف فيها إذا ما تم خرق دفاعات الخط الدفاعي الأول. وهي كما نعتقد ستوفر فرصة للصمود حتى بنسبة خسائر بين المدنيين والعسكريين في المراحل الأولى من القصف الجوي المدفعي الأمريكي على خطيّ الدفاع.

وعندما بدأت الحرب بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية التي حشدت جهدها الرئيسي في الكويت - وهي الحرب الثالثة التي يخوضها العراق دون رغبة شعبه أو على الأقل دون قناعته في حرب الكويت عام 1991 - في العشرين من آذار 2003 كانت الموجة الأولى من الصواريخ الجوالة من طراز كروز مخصصة على مأوي اعتقدت وكالة الاستخبارات الأمريكية أن الرئيس صدام حسين كان يعقد اجتماعاً مع كبار مسؤوليه في مزرعة (الدورة) شرق بغداد، وهو الخبر الذي أوصلهُ الرئيس الفرنسي جاك شيراك لهُ سابقاً عبر مدير المخابرات العراقي الفريق طاهر جليل الحبوش. وتبع ذلك الهجوم غارات لطائرات وصواريخ انطلقت من ثلاث مجموعات قتالية من حاملات الطائرات في الخليج العربي واثنين منها في البحر الأبيض المتوسط، وطائرات من قواعد أرضية موجودة في قطر والبحرين والكويت والسعودية - وكلها وقعّت في مؤتمر قمة شرم الشيخ في مصر والدوحة للفترة من (1 - 5) آذار 2003 بعدم استخدام أراضيها لضرب

العراق -، لتدمير الدفاعات الجوية العراقية المتآكلة منذ حرب الثماني سنوات مع إيران. ويذكر جون ك. كولي في كتابه تواطؤ ضد بابل: أن مجموعة شهداء العراق خلال موجات القصف الأمريكي الكثيف على العاصمة بغداد، وبقية المحافظات قدّرت ما بين (7.784 – 9.596) مدنياً عراقياً وثلاثة أضعاف من الجرحى[1].

كان وجه الغرابة في هذه الحرب، أن وزير الدفاع الفريق أول الركن سلطان هاشم احمد أنهُ لا يعرف شيئاً عن خطط قيادة الحرس الجمهوري للدفاع عن بغداد، حيث كان عامل الأمن هو من سيطر على تفكير رئيس أركان الحرس الجمهوري الفريق أول الركن سيف الدين فليح الراوي، والمشرف على الحرس الجمهوري قصي صدام حسين[2]. ولكن في الجانب الآخر، ذكر الجنرال الأمريكي فرانكس أن عميلين الماتيين قد أوصلا لهُ خطة الدفاع عن بغداد وهي عبارة أن أربعة دوائر ملونة، وكانت الدائرة الداخلية الأخيرة ملونة باللون الأحمر، وقد فسّرها فرانكس وهيئة ركته، أن صدام حسين سيستخدم الأسلحة الكيمياوية والجرثومية إذا ما وصلت القوات الأمريكية قلب العاصمة بغداد، وهو ما كان يتمناه هو ورئيسه بوش ورئيس وزراء بريطانيا توني بلير ليثبتوا للعالم أن تبرير شن الحرب على العراق كان سليماً وهو الدفاع عن النفس دون أخذ موافقة مجلس الأمن الدولي على ذلك. المخطط رقم (20).

---

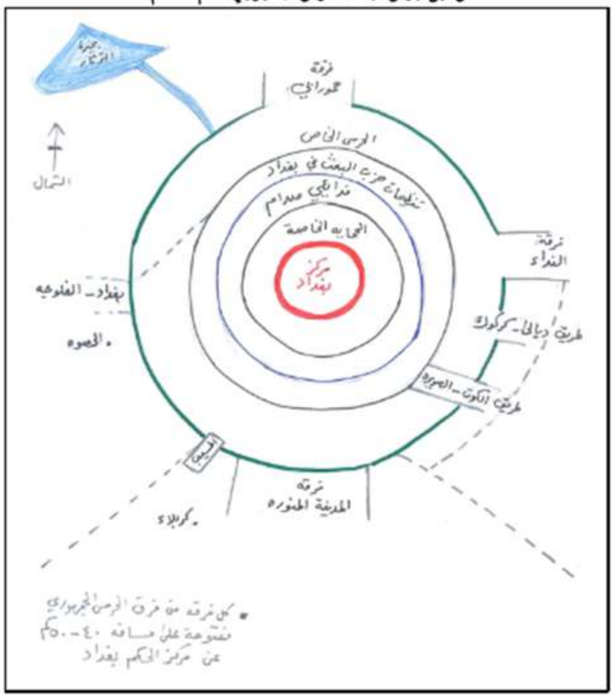
(1) جون ك. كولي، المصدر السابق، ص 336.

(2) مايكل غوردن والجنرال برنارد ترانيور، المصدر السابق، ص 187.

المخطط رقم (20)

خطة الدفاع عن بغداد

(معدّة من قبل رئيس أركان الحرس الجمهوري) عام 2003م



ظهر على مخطط الدفاع عن بغداد انفتاح فرق الحرس الجمهوري: النداء من جهة الشرق، وحمورابي من جهة الشمال والغرب، والمدينة المنورة من جهة الجنوب، وفرقة بغداد التي تم سحبها ليلة 29 / 30 آذار لتكون على محور الكوت الصويرة. ويظهر أن رئيس أركان الحرس الجمهوري الذي صمّم الخطة (المثيرة الجدل) على مسافة (40 – 50)كم من مركز العاصمة بغداد. قد أخذ بنظر الاعتبار سحب أي فرقة تتكبد خسائر على محور معلوم باتجاه قلب العاصمة بغداد. وهو افتراض نظري على الورق وقد تجاهل في خطته دور وزير الدفاع وقيادته لأن تكون المعركة مشتركة إذا ما أراد تعزيز الدفاعات في قاطع معين، وأين تجربة حرب الكويت عام 1991؟ وقد كان لسلاح الجو الأمريكي والحليف اليد الطولى في تدمير منشآت العراق العلمية والاقتصادية والعسكرية. ويظهر من تفكير القيادة السياسية العراقية أن على قوات الجيش والحرس الجمهوري الصمود لأطول فترة ممكنة لحين تدخل دول مجلس الأمن الثلاثة فرنسا والصين وروسيا لوقف القتال، وهي نظرية اعتمدها الرئيس صدام حسين، ولكن بشرط الصمود لفترة ستة أشهر على الأقل وليس أسابيع، وهي ما تجاهلها سبق الراوي في خطته المدورة الضيّقة الأفق.

جرت محاولات عسكرية بريطانية للسيطرة على ميناء أم قصر (وهو الميناء الرئيسي للعراق)، إلا أن مدة الصمود التي أبداها جنود لواء المشاة الخامس والأربعون – من الفرقة الحادية عشرة – مقرها في الناصرية – قد أوحت إلى قائد القوات الأمريكية إلى تجاوزها والتقدم جنوب غرب البصرة، فيما تمكن اللواء المدرع السابع البريطاني[1] من تأسيس تماس مع الفرقة الميكانيكية العراقية الحادية والخمسين بقيادة الجنرال خالد حاتم الهاشمي في منطقة جبل سفوان ومنطقة الزبير – 16 كم جنوب غرب البصرة، وذلك من أجل السيطرة على آبار نفط الرميلة التي تتحكم بحوالي 14٪ من نفط العالم[2]. وفي مدينة الفاو لم يكن صمود لواء المشاة العراقي (704) بنفس المطاولة مع لواء مشاة أم قصر، حيث تبين أن البريطانيين قد نقلوا بعض المدافع إلى جزيرة بوبيان الكويتية لاحتلال شبه جزيرة الفاو[3]، وهو هدف مطلوب لضمان أمن القوات البريطانية والأمريكية المتقدمة شمالاً وغرباً، خصوصاً وأن فرقة المشاة الثالثة الأمريكية بقيادة الجنرال بلاونت كانت في طريقها للاستيلاء على جسر الطريق العام الحيوي بين البصرة والناصرية لتأمين الشقة الجوية (جليبه – 19 كم) جنوب الناصرية[4].

كانت خطة الجنرال الأمريكي فرانكس أن يتم عبور جسور الناصرية الأربعة. ويذكر الكاتب البريطاني (جون كيجن) في كتابه "حرب العراق" الذي أصدره في عام 2004، أن مثل هذه المجازفة في الخطة لعبور نهر الفرات، لها أثر سياسي

---

(1) تتألف الفرقة البريطانية المشاركة في الحرب من: اللواء المدرع السابع، ولواء الصولة الجوية السادس عشر، ولواء المغاوير الثالث.
انظر: إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص 451.

(2) صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في 22 آذار 2003.

(3) John Keegan, op. cit, p. 140

(4) مايكل غوردن والجنرال برنارد ترانيور، المصدر السابق، ص 333 – 334.

تمثل في قيام أحمد الجلبي بإقناع البنتاغون، أن أهالي مدينة الناصرية[1] - وعلى ضوء المظاهرات المسلحة عام 1991 - مستعدون لاستقبال القوات الأمريكية، وأن سقوطها بدون قتال سيتيح للمحافظات الشيعية الأخرى أن تحذو حذوها، وهو ما يسّرع من سقوط بغداد[2].

3. عرب الناصرية يدافعون عن وطنهم في 23 آذار عام 2003

إذا أردت أن توقف خصمك السياسي الذي يجاهر بعدم شرعية الغزو الأمريكي والبريطاني للعراق، فما عليك إلا أن تذهب إلى العامل الديني - أسلوب يتأرجح حولهُ المسلم واليهودي والمسيحي - وهو ما لعب عليه الرئيس الأمريكي بوش لمضيفيه الفلسطينيين بعد الحرب، أن الرب أمرهُ بمقاتله الإرهاب في أفغانستان، وأمرهُ بإزالة صدام حسين من الحكم، وإقامة دولة فلسطينية وضمان أمن إسرائيل، والأخيرة ليست إلا غطاء لفعله إزالة حكميّ طالبان وصدام حسين. ويبدا الرئيس الأمريكي بوش وهو الوحيد من بين رؤساء دولة الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد إبراهام لنكولن - محرر العبيد - عام 1861 - 1865 وكأنه النبي الموكل الذي أراد تكملة رسالة النبي موسى كليم الله لبني إسرائيل، وماذا عليه أن يفعل وقد كلمهُ الرب لإعطاء حلول لمشكلة الشرق الأوسط، ومنها أمن الدولة اليهودية. ولعلها القرية التي ضحك منها الرئيس الفرنسي جاك شيراك عندما اتصل به بوش ليخبره أن يأجوج ومأجوج موجودين في مدينة بابل، وعليه الذهاب إلى هناك عسكرياً وعقلهُ يدفعهُ أنه سيتمكن من إقناع جاك شيراك حول شرعية الحرب.

وفي الواقع أن مثل هذا الكلام لم يكن أكثر من قناعة توفرت لدى بوش وبلير - دون النظر إلى معلومات أجهزة مخابراتهما حول عدم وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق - خلال مؤتمرات أحزاب المعارضة السبعة التي حاول أحمد الجلبي تزعمها في فينا وصلاح الدين عام 1992، ومؤتمر لندن الأخير عام 2003، وفيها كان القرار لمحاسبة الإسلام الأصولي الذي يمثلهُ العرب السنة، وهي إستراتيجية أمريكية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، للانتقام من الفاعلين، وقد بُنيت على قاعدة أن من مجموع تسعة عشر إرهابياً، كان خمسة عشر من المملكة السعودية الذين يعتنقون (الدين الوهابي) وقادت الرئيس بوش لأن يقول في الأمم المتحدة أن العراق هو الذي بدأ الحرب على إيران، وخمس رسائل ثناء على تجربة إيران وهو تزلف أمريكي كاذب بعد مداولات بين واشنطن وطهران، ويقيناً كان أحمد الجلبي مدركاً لها، وقد تمكن من إقناع البنتاغون بتقاريره التي أعدها آراس جيب ضابط أمن حزبه المؤتمر الوطني لأن تبدأ كل القوات الأمريكية المكلفة لإسقاط العاصمة بغداد من مدينة الناصرية العربية الشيعية. وشاركه فيها رموز المعارضة من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة، والحزبين الكرديين لأن تصحح بريطانيا غلطتها خلال احتلالها للعراق خلال الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918. وقد سلمت الحكم للعرب السنة تحت حكم العائلة الهاشمية 1921 - 1958، وهي ما أشار إليها الكاتب العراقي حسن العلوي عندما قال كان العراق البريطاني سنياً، وأصبح العراق الأمريكي شيعياً، وفلسفتها، أن على العرب السنة أن يتمسكوا بالوطنية ويتركوا الحكم للعرب الشيعة، أي عليهم التشبث بالمقاومة كما فعلها

---

(1) تقع محافظة الناصرية في جنوب غرب بغداد (440) كيلو متر وشمال غرب البصرة (100) كم.وأن نهر الفرات يشطر المدينة إلى شطرين، وفيها مقر الفرقة العراقية الحادية عشر وفرقة تابعة إلى جيش القدس، وأعداد من فدائيي صدام ورجال العشائر، وعناصر من حزب البعث.

(2) John Keegan, op. cit, p. 140

العرب الشيعة إبان ثورة العشرين 1920[1]. لم تشفع للجلبي طروحاته - وقد سافر مرات عديدة إلى طهران - لبلورة إقناع العرب الشيعة بعدم قتال القوات الغازية بعد أن وصلت مشارف قضاء سوق الشيوخ في الناصرية، وتعرض اللواء الثالث من الفرقة الثالثة الأمريكية إلى رمي كثيف من أبناء عرب سوق الشيوخ في الثاني والعشرين من آذار 2003، لتمتد المقاومة المسلحة، إلى رجال العشائر التي اصطفت إلى جانب وحدات فرقة المشاة الحادية عشرة وفدائيي صدام وعناصر حزب البعث[2]. جاءت فوضى تنقل الآلاف من العجلات وناقلات الأشخاص المدرعة والدبابات باتجاه جسور الناصرية الأربع للعبور منها، ومع حلول الظلام وتصاعد الغبار الناشئ من حركة العجلات والمدرعات، وقعت سرية الإدامة الأمريكية (507) في كمين أعد من قبل فدائيي صدام على أحد الجسور، وأدى إلى قتل ثمانية عشر من جنودها وجرح سبعة عشر آخرين، وكان من بين الأسرى الجندية الأمريكية جيسكا لينش - 19 عاماً - التي نقلها فدائيو صدام إلى أحد المستوصفات القريبة قبل إخلاءها إلى مستشفى الناصرية العام في صباح الرابع والعشرين من آذار 2003[3]. وهي ما أقلقت الجنرال فرانكس كثيراً الذي صنف المدينة بأنها من المدن الموالية وقد اختارها دون غيرها كما وصفها الجلبي، كما هو يقرأ تقارير قادته في الميدان، أن لواء المشاة الخامس والأربعون في أم قصر لا زال في قتال مع القوات البريطانية، وظهور صور عبر قنوات فضائية عربية - وأجنبية وهي تظهر جثث القتلى من جنود سرية الإدامة (507)[4]، إضافة إلى أصوات أمريكية تنتقد خطة الجنرال فرانكس للعبور من جسور الناصرية دون الاعتماد على تخطيها بوقت مبكر. ولأجل أن يتفادى القائد الأمريكي مزيداً من الانتقادات، ركز جهدهُ على حركة رتل المارينز غرب نهر دجلة وعزل الفرقتين المدرعتين العراقيتين السادسة والعاشرة في العمارة لضمان عدم تأثيرهما على الجناح الأيمن لرتل المارينز، وكذلك على رتل الفرقة الثالثة غرب نهر الفرات، آخذاً بنظر الاعتبار أن تصحيح ما وقع فيه من خطأ يتوجب قطع طريق الناصرية - الشطرة، واندفاع رتل أمريكي من المارينز على محور نهر الغراف الذي يربط محافظة الكوت على نهر دجلة بمحافظة الناصرية على نهر الفرات،وهو ما جعلهُ يحقق نجاحاً غير مسبوق في الوصول على الشطره - الفجر - الرفاعي - قلعة سكر ثم قضاء الحيّ جنوب الكوت - خمسون كيلو متراً - لمواجهة فرقة بغداد (حرس جمهوري) بقيادة الجنرال صالح إبراهيم ولكن دون تجربة حصار الكوت مع الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى 1915 – 1916[5]. الخريطة رقم (21).

---

(1) حسن العلوي، شيعة السلطة وشيعة العراق (صراع الأجناس) لندن، دار الزوراء، 2009، ص 250.

(2) مايكل غوردن الجنرال برنارد ترابنور، المصدر السابق، ص 505.

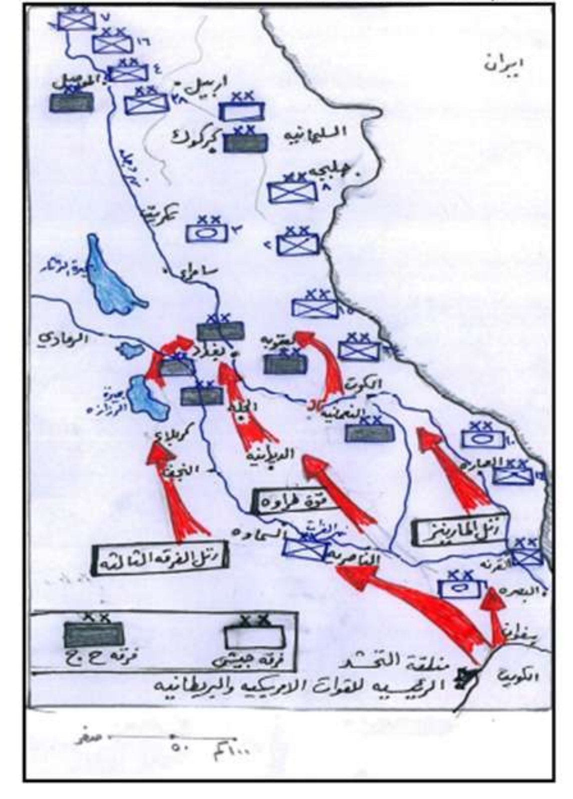
(3) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة بتاريخ 25 آذار 2003.

(4) قنوات التلفزة العربية والجزيرة وكذلك قناة CNN الأمريكية في مدينة الناصرية.

(5) تلقى الجنرال صالح إبراهيم قائد فرقة بغداد (حرس جمهوري) رسالة لاسلكية من قائد رتل المارينز الجنرال (ماتيس) يدعوهُ إلى الاستسلام، ولم يرد عليه الجنرال صالح. ولعل الجنرال الأمريكي أراد تفادي درس حصار الكوت في الحرب العالمية الأولى وأدت إلى خسارة القوات البريطانية (13300) من جنودها أخذوا أسرى إلى اسطنبول. انظر: حسن الربيعي، المصدر السابق، ص 198.

الخريطة رقم (21)

محاور الهجوم للقوات الأمريكية والبريطانية لاحتلال جنوب العراق والعاصمة بغداد آذار 2003م



4. الجنرال الأمريكي فرانكس يتجنب القتال بجوار المدن المقدسة (كربلاء والنجف)

كانت حسابات الخطة الأمريكية وقواتها تقترب من المدن المقدسة كربلاء والنجف أن يتم تجاوزهما لاعتبارات دينية – وهو ما اتفق عليه سلفاً في مؤتمرات المعارضة – وقادت قائد رتل المارينز الاندفاع إلى قضاء (الكفل)[1] – وفيه قبر أحد أنبياء بني إسرائيل كما تزعم – وقد أشارت صحيفة جيروزا لم بوست في الخامس والعشرين من آذار 2003 قولها أن الجنرال (بتر يوس) قائد الفرقة (101) صولة جوية عبر عن سروره بالقول وصلنا إلى حدود إسرائيل الشرقية، لتجعل الرئيس الأمريكي بوش في فرح وسرور وهو يرى أن الرب قد استجاب لهُ، وأن ما أخبر به توني بلير وجاك شيراك سابقاً صارت أقرب لهُ، وأن قادم الأيام ستجعلهُ والقس (بيل جراهام) يتربعان على قمة المسؤولية التاريخية. ولكن بات عليه أن يراعي حرمة مرقد الإمام علي بن أبي طالب (ر) في النجف لدى عموم المسلمين، وقد ذكرهُ وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي بضرورة عدم دخول القوات الأمريكية مرقد الإمام، وأن على فيلق (بدر) أن يكون مستعداً للدفاع عن المقدسات في النجف وكربلاء دون لجوء فدائيي صدام إليها وهما في ذروة المواجهة مع القوات الأمريكية التي بات لديها خط إدامة طويل من الكويت إلى كربلاء (500 كم)[2]. كان هبوب عواصف رملية على البلاد – غير مسبوقة منذ (50) عاماً – للفترة من (25 – 27 آذار) قد حددت حركة القوات الأمريكية، وصار متعذراً الحركة بدون استخدام أضوية العجلات نهاراً، وكانت في الوقت ذاته رحمة من الله لتفادي القصف الجوي الأمريكي المتواصل. وفي الوقت الذي هيأت فيها العواصف الرملية الفرصة لقيادة قوات الحرس الجمهوري – الفيلق الثاني – وفدائيي صدام من شن غارات كثيفة ضد الدبابات الأمريكية، إلا أن القيادة العراقية لم تستثمرها لسحب فرقة بغداد (حرس جمهوري) من الكوت إلى بغداد[3]، فيما ذهبت القيادة الأمريكية إلى نقل اللواء (173) من الفرقة (101) المحمولة جواً إلى سهل حرير في محافظة السليمانية لتحجيم أي تعزيزات قد يقوم بها الفيلقان الأول في كركوك والخامس في الموصل إلى العاصمة بغداد، وهو ما أراده الأكراد هناك[4].

يظهر من سير تنفيذ خطة الجنرال فرانكس، أن هناك جهداً مدروساً لتشتيت الجهد العسكري العراقي، ومنع أي حركة للاحتياطات من الشمال أو من العمارة في الجنوب للوصول إلى بغداد للدفاع عنها، وقد تكون الخطة التي رسمت خطوطها الأولية منذ عام 1991، قد خضعت لتدريب عبر تمارين الجيش الأمريكي (لعب الحرب) (تمارين بدون قطعات) لعبور (ثغرة كربلاء)، وقد نصحهم فيها الجنرال (أريل شارون) رئيس وزراء إسرائيل سابقاً وقائد (ثغرة الدفرسوار) عبر قناة السويس خلال حرب تشرين أول عام 1973، أن نقطة ضعف الجيش العراقي هي في المنطقة المحصورة بين اليوسفية والرضوانية (جنوب مطار صدام) وهي ما أغفلها رئيس أركان الحرس الجمهوري في خطته المدورة!! للدفاع عن العاصمة بغداد. ويذكر قائد فرقة المدينة المنورة (حرس جمهوري) الجنرال رياض حسين المكلف بالدفاع عن جبهة كربلاء – المسيب،

---

(1) صحيفة جيروزلم بوست الإسرائيلية الصادرة في 25 آذار 2003.

(2) صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 25 آذار 2003.

(3) جرى سحب الفرقة ليلة 29 / 30 آذار، وقد تكبدت هي والفرقة (34) مشاة البديلة خسائر في الأرواح والآليات بسبب القصف الجوي الأمريكي الكثيف على طرق حركة العجلات.

(4) إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص 462.

ومقرهُ في قضاء اللطيفية - ستون كيلو متراً جنوب بغداد أنهُ تلقى تقارير عديدة من الأهالي وعناصر استطلاع الفرقة بالملابس المدنية - ليلة الأول من نيسان من قيام القوات الأمريكية وهي تتحرك باتجاهات مختلفة، ومنها عناصر استطلاع أمامية بين بحيرة الرزازه في اليسار ومدينة كربلاء في اليمين، وخاصة المنطقة التي يضيق اتساعها عند الـ (1800 متر) وتبين أن خط سيرها باتجاه قضاء المسيب (غرب نهر الفرات) للوصول إلى (جسر القائد)[1]. وهو آخر جسر على نهر الفرات، يفصل بين منطقة اليوسفية ومنطقة مطار صدام الدولي (مطار بغداد لاحقاً). أما في جهة الشرق، فقد عبرت قوات المارينز جسر النعمانية شمال الكوت لتكون شرق نهر دجلة، بهدف إحاطة بغداد من جهة الشرق.

5. قرار الرئيس صدام حسين الخطير في الساعة الأخيرة

شكل محور غرب نهر الفرات للقوات الأمريكية ذات أهمية بالغة ضمن الخطة العامة. ولعل الجنرال بلا ونت قائد الفرقة الثالثة المكلف بعبور جسر القائد قد فهم تفاصيل محورهُ، ومحاولته تجنب المرور عبر عشائر الجنابيين - موالية لصدام حسين -، ولكن آثار الغبار المرتفع من جراء حركة الدبابات والعجلات المدرعة وقد أفهمت رعاة الغنم قرب المشروع (190) اتجاهات حركة فرقته. وهو ما دعت الجنرال فرانكس الذي يدير العمليات - من الدوحة عاصمة قطر - لأن يطلب من الجنرال بتريوس قائد فرقة (101) صولة جوية تأمين سد (حديثة) غرب العراق في الأول من نيسان 2003، حيث أن تدميرهُ سيؤدي إلى إغراق الطرق في أعالي نهر الفرات بالمياه، وهو ما يعرقل حركة فرقة الجنرال بلاونت. ويبدو أن وصول طائرات مروحية قادمة من جهة الأردن وقد حطت على مقربة من سد حديثة هي التي أربكت الموقف لدى القيادة العامة العراقية. ودعت الرئيس صدام حسين إلى استدعاء قادة فيلقي الجيش الجمهوري ورئيس أركان الجيش، وقائد جيش القدس إلى بغداد في منتصف نهار الثاني من نيسان 2003، ليستمع الجميع إلى قرار الرئيس صدام حسين عن طريق رسالة مكتوبة حملها وزير الدفاع سلطان هاشم أحمد وفيها يقول أن مجريات الحرب خلال الأسبوعين الماضيين ما هي إلا مخادعة إستراتيجية أمريكية، وأن الجهد الرئيسي للقوات الأمريكية سيكون في الأيام اللاحقة من اتجاه الأردن - الأنبار - غرب مدينة بغداد[2]. وكان في الرسالة دعوة تنفيذ لسحب أكبر ما يمكن من القوات في جنوب بغداد إلى غربها، وأن ينظم الدفاع عن بغداد، ويستند على حقول ألغام عميقة يشترك فيها مجهود الدولة. ويذكر الفريق الركن المتقاعد رعد مجيد الحمداني في شهادته عن ما حدث، بالقول، أن الموقف العام للقوات الأمريكية ظهيرة يوم الثاني من نيسان 2003 أنها لا تبعد عن العاصمة أكثر من خمسين كيلو متراً، وأنهُ بقرار شخصي تحمل مسؤولية إرسال اللواء الميكانيكي الرابع عشر - من فرقة المدينة المنورة - غرب نهر الفرات لسد ثغرة على محور مهم لم يكن رئيس أركان الحرس الجمهوري سيف الدين فليح مقتنعاً بأن القوات الأمريكية ستستخدمه[3]. والواقع كان قرار الرئيس صدام حسين غريباً، وإذا ما أخذنا بعد المسافة البرية عن الأردن لـ (1000) كيلو متر، فأن المنطق يقول أن القوات الأمريكية هي على أبواب بغداد، فهل الموقف يتحمل

---

(1) أطلق الأمريكان اسم (الدراق) على جسر القائد، وأحياناً يسمى جسر القائد بجسر القرة غول لوقوعه بين أفراد عشيرة القرة غول، وقد وضعت قوة حماية لهُ وتحويل بتفجيره من قبل المقدم الركن روكان العجيلي. والواقع أنه فجر عبوات تحت الجسر، ولكنه بقي صالحاً لعبور الدبابات. انظر: حسن الربيعي، المصدر السابق، ص 203.

(2) رعد مجيد الحمداني، المصدر السابق، ص 328.

(3) مقابلة مع الفريق الركن رعد مجيد الحمداني في عمان - الأردن يوم 14 تشرين الأول 2009.

أن تقطع هذه القوات المسافة الطويلة. كما أن من غير المنطق وبعد مرور أسبوعين على القتال أن يكون للقوات الأمريكية دبابات وعجلات مدرعة لا تزال موجودة في الأردن. ولعل الأرجح في قرار الرئيس صدام حسين هو ما وصله أخبار من أجهزة الأمن، أو عبر السفارة الروسية في بغداد تخبرهُ بعبور مروحيات ثقيلة حاملة للدبابات والمدرعات وهي تهبط في مطار (H-1) للسيطرة على سد حديثة وحمايته من التخريب. صمت جميع الحاضرين، وهم يستمعون إلى الحديث الهاتفي الذي كان يجريه قائد فيلق الحرس الجمهوري الثاني مع قائد فرقة المدينة المنورة، وقد أخبرهُ الأخير أن قوات أمريكية مدرعة عبرت على جسر القائد، وهناك حركة كثيفة للدبابات على ضفتي نهر الفرات. لتضع وزير الدفاع سلطان هاشم أحمد وقصي صدام حسين المشرف على الحرس الجمهوري في موقف محرج كما هو رئيس أركان الحرس الجمهوري سيف الراوي –الذي استبعد هذا المحور نهائياً – وهو ما يعني أن مطار صدام حسين الدولي أصبح في مرمى المدفعية الأمريكية، وأن الدفاع باتجاه الغرب وزرع الألغام لضمان أمن بغداد أصبح في طيّ الماضي. ويذكر العقيد الأمريكي (ماركوني) الذي كان يقود جحفل معركة، أن قوته اشتبكت مع قوة من الحرس الجمهوري، كانت مستعدة لاستعادة السيطرة على جسر القائد، إلا أن طائرات الإسناد الجوي القريب من طراز (أباشي) والمدفعية المجهزة برادار الاستمكان (Q-36) تمكنت من إحباط الهجوم العراقي[1].

6. معركة الساعة الأخيرة جنوب مطار صدام حسين يوم (5) نيسان 2003

تساءل الناس عن مستوى أداء الحرس الجمهوري في الميدان وهو المكلف بالدفاع عن بغداد، بالرغم من سماعهم للأخبار الملفقة التي تبثها إذاعة (BBC) البريطانية وإذاعة (Swa) الأمريكية عن وصول القوات الحليفة أطراف بغداد. وهو ما أجبر وزير الإعلام محمد سعيد الصحاف – بقي على مقربة من وزير الدفاع الجنرال سلطان هاشم – الذي وافاه بآخر تطورات الموقف في قواطع العمليات، وباللذات الحدث الكبير يوم الخامس من نيسان (يوم معركة مطار صدام الدولي)[2].

كان دور قصي صدام حسين وهو المشرف على الحرس الجمهوري والأمن الخاص محدوداً في ظل ظروف استمرار العمليات، إلا أنه مركزي عند القرار على إجراء المناورة بوحدات الحرس، ومتطلبات تعزيز أي من المحاور حيث يتطلب في بعض الأحيان أخذ موافقة والده، كما أنه بقي من يحسب حساب حماية والده والبحث عن العميل الذي وشى بمكان اجتماع الرئيس صدام حسين في ليلة (18/ 19) آذار واجتماع الخامس من نيسان في ضاحية المنصور، وهو ما خلق مشكلة لرئيس أركان الحرس الجمهوري سيف الراوي في البحث عنه في أحياء بغداد، وأخذ موافقته للمناورة بفرق الحرس الجمهوري وفقاً لمتطلبات المعركة السريعة[3]. والواقع أن سيف الراوي بات مكبل اليدين في اتخاذ قرار منفرد لحركة أي من فرقه، خصوصاً بعد عبور القوات الأمريكية جسر القائد.

---

(1) اشتبكت القوة الأمريكية بوحدات من فرقة المدينة المنورة تحت إسناد من اللواء (22) من فرقة بنوخذ نصر حرس جمهوري، إلا أنهما لم يتمكنا من استعادة الجسر الاستراتيجي، وقادت إلى مضاعفات خطيرة على مستوى العمليات. انظر: مايكل غوردن والجنرال برنارد تراينور، المصدر السابق، ص494.

(2) مايكل غوردن والجنرال برنارد تراينور، المصدر السابق، ص 562.

(3) رعد مجيد الحمداني، المصدر السابق، ص 332.

أراد الجنرال بلاونت قائد الفرقة الثالثة أن يستمر في تقدمه باتجاه مطار صدام الدولي بدون توقف لكي لا يعطي المجال لأي قصف مدفعي أو صاروخي عراقي لوحداته وهي تقترب من العاصمة بغداد، وعلى هذا الأساس، فقد كلف العقيد (بيركتز) آمر جحفل المعركة الأول تنفيذ الهجوم على جنوب المطار[1]، وبهذا الصدد يقول الجنرال الأمريكي المتقاعد (برنارد تراينور) أن العقيد بيركتز أراد أن يجري (استطلاع بالقوة) لمنطقة المطار ومعرفة رد فعل قوات الحرس الجمهوري هناك إلا أن ما توصل إليه الباحث من أصحاب الشأن ليس كذلك حيث كانت القوة الأمريكية في طريقها لاحتلال مطار صدام مباشرة، وذلك لنقل المحروقات جواً إلى دبابات وآليات الفرقة الثالثة. ويستطرد العقيد آمر جحفل المعركة الأول الذي بلغت قوته ما يقارب (1100) من الجنود وهم من كتيبة دبابات ابرامز (MIAI) وكتيبة ميكانيكية من نوع برادلي و(M-113) مسندة بطائرات الهليوكبتر الأباشي وطائرات (A-10) أن يستطلع الموانع وقنوات الري لمعرفة مدى استيعاب الطرق لدباباته وآلياته التي ضاعت عليه التفاصيل عن طريق طائرات الاستطلاع بطائرات بدون طيار[2].

ولمعرفة الحقيقة لما حدث فإن كتيبة الدبابات التي قادها العقيد بيركتز إلى المطار قد جاءت في الوقت الذي استمرت فيه الهندسة العسكرية للحرس الجمهوري بزرع الألغام، ونصب الحواجز الإسمنتية على الطرق التي ستسلكها القوات الأمريكية باتجاه المطار، ومنطقة (أبو غريب) بغية تجزئة القوة الأمريكية إلى وحدات صغيرة يمكن معالجتها بسهولة[3]، ومع اقتراب القوات الأمريكية إلى العاصمة بغداد من جهة الغرب قدرت قيادة فرقة المدينة المنورة حرس جمهوري شن هجوم كبير لاستعادة جسر القائد، خصوصاً وقد وصلتها معلومات عن طريق السفارة الروسية لمشاغلة ثلاثة عشر هدفاً أمريكيا، بالمدفعية والصواريخ، هم قوام اللواء الثاني من الفرقة الثالثة الأمريكية بين شمال جسر القائد وجنوبه، والمنطقة الفاصلة بين مدينة اليوسفية - ومنطقة الرضوانية[4]. وفيها تمكنت وحدات مدرعة وميكانيكية ووحدات من فدائي صدام، ووحدات من الحرس الخاص من مباغتة قوة (بيركتز) المدرعة وتكبيدها خسائر جسيمة في الأرواح والآليات، طافت بهم عجلات الحرس الجمهوري شوارع بغداد لرفع معنويات الناس الذين تجاذبتهم أخبار إذاعة سوا (Swa)، وB.B.C البريطانية. ولعل ما يعاب على قوة الهجوم العراقي - الذي صدمتْ وصول الدبابات الأمريكية إلى منطقة الرضوانية بتلك السرعة - أنهُ لم يكن منظماً بما فيه الكفاية لطرد القوة الأمريكية عبر نهر الفرات[5]. ولأجل استكمال الصورة التي ظهرت على لسان ضباط من الحرس الجمهوري حول معركة المطار، كان علينا أن نذهب إلى ما قالهُ الجنرال الأمريكي برنارد تراينور، وهو ينقل ما دار بينهُ وبين الجنرال بلاونت قائد الفرقة الأمريكية الثالثة. وقد أجاب، أنهُ، وخلال المعركة سأل آمر جحفل المعركة العقيد (بيركتز) إن كان يريد العودة بعد أن عرف عبر جهازه اللاسلكي، ونظام متابعة الأحداث على شاشة الحاسوب ما حدث للقوة المرسلة من خسائر، إلا أن بيركتز عبّر عن رأي في مواصلة التقدم مبرراً ذلك أنه لا يريد أن يفقد الهجوم زخمه ويعرض جناحيه والمؤخرة لنيران قوات الحرس الجمهوري، وفي عقله أنه لا يريد أن يتمتع العراقيون بأي قوة معنوية[6].

---

(1) مايكل غوردن، المصدر السابق، ص 528.

(2) إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص 206 – 207.

(3) المصدر نفسه، ص 207.

(4) مقابلة مع الجنرال صالح إبراهيم قائد فرقة بغداد حرس جمهوري من الأردن بتاريخ 15 آذار 2009.

(5) مقابلة مع الجنرال مجيد الدليمي قائد فيلق الحرس الجمهوري الأول في عمان - الأردن بتاريخ 20 نيسان 2008.

(6) مايكل غوردن والجنرال برنارد تراينور، المصدر السابق، ص 539.

طلب بيركتز من طواقم الدبابات زيادة السرعة، وفي غضون دقائق، أصابت نيران المهاجين خمس عشرة دبابة وعجلة أمريكية، وسقوط ما لا يقل عن خمسين قتيلاً، ثم توالت هجمات حاملي قاذفات ضد الدبابات (RPG-7) لتفجير دبابة اخرى، قبل أن تتمكن دبابات (T-72) العراقية من إصابة وتدمير عدد من الدبابات والعجلات الأمريكية وسقوط أعداد من القتلى، جرى سحب بعضهم لاحقاً بمروحية إسعاف. ويقول أحد آمري السرايا الرائد شوارتز الذي هزّهُ هول الانكسار الكبير في هذه المعركة بأنهم قتلوا (2000) من الجنود وفدائيي صدام، وتدمير دبابة واحدة وناقلة أشخاص (BMP-1) وثلاثين عجلة، وعدة منظومات دفاع جوي[1]. وتابع الجنرال الأمريكي برنارد تراينور تعليقه حول معركة المطار الدولي بالقول: ظل الجنرال بلاونت وهو على ناقلة الأشخاص (M-113) في الجانب الغربي من المطار بانتظار عودة (بيركتز)، لتقييم حجم الخسائر التي لحقت بالقوة والاستماع إلى آمر القوة مباشرة، وقد صدمهُ منظر جنوده، فكان بعضهم يبكي، والآخر يضحك، والبعض يعانق الآخر، وآخرين لا زالوا (يرجفون) من هول الصدمة التي وضعوا فيها. كما أن الرائد (شوارتز) الذي هزهُ منظر الجنود قد ذهب هو الآخر ليعتذر لهم فرداً فرداً لتسببه في إدخالهم إلى ذلك النفق المظلم، وقال لم يكن يجدر بي إرسالكم إلى هناك. وخلال معانقة أحد رجاله كتب أولسون الذي دون تفاصيل الحادثة في يومياته، الملاحظة التالية هناك شائعة فظيعة تقول أن قائد الفرقة وآمر اللواء يريدان منا أن نهجم مرة أخرى على بغداد، وأتمنى وأصلي أن يكون الخبر مجرد إشاعة، لأنني لا أريد الذهاب إلى ذلك الجحيم مرة أخرى[2]. وهو ما اعترف به الجنرال بلاونت بالقول أن الواجب لن يتكرر على نفس المحور، وإنما يكون الدخول من وسط المدينة لإسقاط مقرات نظام الحكم، أي أن تتقدم قوة على محور الطريق العام اليوسفية - ناحية الرشيد - جامع أم الطبول - حي التشريع - القصر الجمهوري، وهو ما كان يتمناه العقيد بيركتز[3].

7. إقرار الرئيس صدام حسين بالنهاية في (6) نيسان 2003

جمع الرئيس صدام حسين كبار معاونيه وبعض أعضاء القيادة القطرية المتواجدين في بغداد في السادس من نيسان 2003م في منزل صغير في ضاحية المنصور أحد ضواحي العاصمة بغداد. قرأ طارق عزيز رسالة خطها صدام من ثماني صفحات، ورغم ما فيها من مسحة يأس ووداع، إلا أن وجه صدام لم يكن كذلك وكان رابط الجأش[4]. ولعل ما لفت انتباه الحاضرين في الاجتماع هو دعوة وزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحاف مجموعة الصحفيين لمشاهدة الدبابات والعجلات الأمريكية المحترقة[5]، وهي يقيناً دون علم صدام حسين المتواري عن الأنظار (والمتخفي في بيوت عديدة). عزل صدام رئيس أركان الحرس الجمهوري الفريق أول الركن سيف الراوي في مساء السادس من نيسان عام 2003م، وقال له بالحرف الواحد لقد سلبتَ إرادة الحرس الجمهوري على القتال. لقد كنتُ فيك مخطئاً خطأ كثيراً، ولم تكن

---

(1) إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص 496.

(2) مايكل غوردن، المصدر السابق، ص 542.

(3) David Zucchion, Thunder Run (New York) Atlantic, Monthly press, 2004.

(4) مايكل غوردن والجنرال برنارد تراينور، المصدر السابق، ص 543.

(5) مايكل غوردن والجنرال برنارد تراينور، المصدر السابق، ص 543.

تقديراتك صحيحة لكل المواقف[1]. كلف الفريق أول الركن إبراهيم عبد الستار لقيادة قوات الحرس الجمهوري في ظرف عصيب، وهو يدرك أنها النهاية. فيما ذهب الجنرال بلاونت قائد الفرقة الثالثة (وهو من المعروفين بالهدوء ورباطة الجأش) إلى التفكير ملياً للاستفادة من درس هجوم يوم الخامس من نيسان، فيما كان العقيد الأمريكي بيركتز متحمساً لإنجاز مهمة جديدة، وقد تملكهُ الغضب من مزاعم محمد سعيد الصحاف بأن قواته تمكنت من طرد القوات الأمريكية من محيط منطقة المطار[2]. وبات تفكير قيادة الفرقة الثالثة والعقيد بيركتز منصباً على العمل على محور اليوسفية - ضاحية الرشيد - الأسواق المركزية في حيّ العامل - حي التشريع - القصر الجمهوري، لإسقاط مقر الحكومة العراقية وتأجيل العمل على مهاجمة مطار صدام (لضمان عدم تكرار الخطأ الذي قادهُ العقيد بيركتز يوم الخامس من نيسان) مع المحافظة على زخم الهجوم للوصول إلى القصر الجمهوري، وهو ما تطلّب السيطرة على تقاطعات الطرق، والجسور السريعة لمنع استخدامها من قبل قوات الحرس الجمهوري والأمن الخاص ويبدو أن الجنرال بلاونت أراد معرفة ردود فعل القوة العراقية الموجودة في ساحة الاحتفالات ومنطقة الجندي المجهول لفترة من الزمن والانسحاب دون المبيت وهي أشبه ما توصف أن تكون استطلاع بالقوة بالمفهوم العسكري[3].

شنت الفرقة الثالثة الأمريكية هجوماً جديداً على منطقة المطار في السادس من نيسان، ولكن هذه المرّة بجهد جوي لا يعطي فرصة لأي عجلة مدنية تتحرك على طريق المطار، وظهرت إصابات مروّعة في قرية (الفرات) شرق مطار صدام وأدت إلى مقتل أكثر من أثنين وثمانين من المدنيين، والعديد من عجلات المدنيين المتحركة على الطرق وجثث الموجودين فيها متفحمة[4]. وبالعودة إلى الجنرال برنارد ترايتور حول هجوم السادس من نيسان أن الجيش الأمريكي استخدم بطاريات مدفعية لقذائف شديدة الانفجار في صليات تتبع نمطاً زمنياً غير ثابت، وقذائف تفجر شظاياها إلى الأسفل، وتبين على الأقل من خلال الصور أن جثث جنود من الحرس الجمهوري قد تفحمت[5]، وهو ما يعطي الدليل على استخدام الجيش الأمريكي لقنابل تعبوية غير مسبوقة ولم يستخدمها في الهجوم الأول لإسكات نيران الدبابات المخفية بين المزروعات وهجمات قذائف RPG-7 التي استخدمها فدائيو صدام في الهجوم الأول، كما هي لإسكات صوت محمد سعيد الصحاف وزير الإعلام للصحافة العالمية[6]. شنت قوة من الحرس الجمهوري الخاص وفدائيو صدام وفدائيون عرب بإمرة العميد الركن برزان عبد الغفور (ابن عم الرئيس) هجوماً مقابلاً لاستعادة المنطقة المحصورة ما بين ساحة عباس بن فرناس ومدخل منطقة المطار، إلا أنهم انسحبوا لشدة القصف وكثرة والخسائر البشرية[7].

في الجانب الشرقي من بغداد، لم يكن بمقدور قائد فيلق الحرس الجمهوري الأول الفريق الركن مجيد الدليمي - الذي تابع مواقف فرقة النداء (حرس الجمهوري) في بعقوبة - أن يقدم معجزة في السابع من شهر نيسان، وقد تمكنت قوة

---

(1) رعد مجيد الحمداني، المصدر السابق، ص 342.

(2) مايكل غوردن والجنرال برنارد ترايتور، المصدر السابق، ص 544.

(3) مايكل غوردن والجنرال برنارد ترايتور، المصدر نفسهُ، ص 546 – 549.

(4) إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص 497.

(5) مايكل غوردن والجنرال برنارد ترايتور، المصدر السابق، ص 549.

(6) إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص 497.

(7) رعد مجيد الحمداني، المصدر السابق، ص 342.

من الماريتز من عبور نهر ديالى والوصول إلى قاعدة الرشيد الجوية (جنوب بغداد) وأبنية جهاز الأمن العام في قاطع الرصافة (شرق نهر دجلة)[1]. شعر الناس -على قلة حركتهم في الشوارع العامة - بالإحباط والقنوط وهم يشاهدون الشوارع وقد خلت من رجال المخابرات وعجلاتهم في مساء اليوم السابع من نيسان بانتظار ما تحمله الأخبار عن سقوط نظام الحكم في بغداد عاصمة الخلافة العباسية في التاسع من نيسان 2003م عبر مشهد دراماتيكي كان المخرج فيه ذكياً لإسقاط تمثال رئيس الدولة في ساحة الفردوس لتنقله مجموعة الصحفيين والفضائيات المختلفة المتواجدين في فندق الشيراتون المطل على الساحة نفسها، وكان من جملة الحاضرين مجموعة من قوات تحرير العراق بأمرة أحمد الجلبي (التي تدربت بوقت سابق في هنكاريا).

رافق الاحتلال حدوث فوضى بالكامل، وخصوصاً في العاصمة بغداد، حيث شاهد الناس أعمال نهب وسلب لأغلب دوائر الدولة والمرافق العامة، كما شمل تصفية حسابات بين قوى سياسية أو عشائرية أو عائلية، وفقد الأمان في الأحياء البغدادية وأصبحت البلاد تحت احتلال عسكري أجنبي غير واضح المعالم.

---

(1) إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص 497.

المبحث الثاني

عراق ما بعد الحرب (بين إدارة الاحتلال الأمريكي وطموحات المعارضة العراقية 2003 —2004م)

كان العناق وتشابك الأيدي بين رموز المعارضة العراقية ورموز رجال الخارجية والدفاع الأمريكية مثيرة، وكل واحد يراهن على النجاح في الوصول إلى بغداد، للجلوس على كرسي الحكم، فيما اعتقدت الخارجية الأمريكية، أن فترة ما بعد الحرب ستكون من مسؤوليتها لإدارة العراق بدلاً من وزارة الدفاع. ولكن ما ظهر أن الطرفين لا يملكان تصوراً واضحاً عن عمل الدولة التي استبيحت من كل الوجوه. ولم تكن الإدارة الأمريكية على ثقة لتسليم الحكم لمجموعة السبعة المعارضة.

وفي الوقت الذي انتشرت فيها أعمال السلب والنهب، وتصفية الخصوم، وحرق الوزارات ومؤسسات الدولة، وشيوع حالة حمل السلاح من قبل مجموعات مدنية للسيطرة على هذا الحي أو ذاك، أو لأغراض السطو على مصارف الدولة، أو نهب آثار البلد. وهو ما دعا كل من (مارك غروسمان) نائب وزير الخارجية و(دغولاس فيث) نائب وزير الدفاع وهما يتحدثان عن عراق ما بعد الحرب[1]. ومنها تخصيص أربعين مليون دولار لأغراض المجهودات الإنسانية، فيما ذهب غروسمان إلى تهيئة فريق لإعادة الإعمار على ثلاثة مراحل: نقل السلطة من إدارة عسكرية تتشكل بعد الحرب لضمان أمن البلاد، ونقل السلطة تدريجياً إلى سلطة عراقية انتقالية ووضع دستور دائم للبلاد، ولكنه شدد على عزل كبار موظفي الدولة من رجال حزب البعث الذين لا تستطيع السلطات الجديدة التعاون معهم[2]. أما مجموعات المعارضة العراقية السبعة التي استمرت على انقسامها، فقد باتت مستعجلة إلى تشكيل حكومة مؤقتة لكي تتولى السلطة فوراً لضمان المناصب.

لم يكن الجنرال المتقاعد (جي غارنر) الذي عيّن رئيساً لمكتب شؤون إعادة الإعمار والشؤون الإنسانية خبرة ودراية واسعة بشؤون البلد، باستثناء تعاونه مع الحزبين الكرديين خلال نزوح أعداد من الأكراد إلى تركيا وإيران عام 1991[3]. وهو من قال عنهُ بول بريمر –الحاكم المدني للعراق في مايو/ أيار 2003 أنهُ كان يعمل بولاية غامضة[4]، وهو أمر يعكس التوجيهات المتباينة التي كانت تصدر من واشنطن بشأن الإدارة العراقية الجديدة والتخويل الذي يملكهُ لمواجهة المشاكل التي نجمت عن احتلال البلاد. وكان كل ما عملهُ خلال تجربته القصيرة في بغداد، أن منظمته لشؤون الإدارة المدنية، كانت عبارة عن موظفين يحملون صفة الدرجة الأولى وهم من أصول أمريكية وبريطانية واسترالية، وكان منهم على سبيل المثال (عماد ضياء) أمريكي من أصل عراقي، وقد أمضى أسابيع قبل نشوب الحرب لتدريب أكثر من مائة

---

(1) زكي شهاب، العراق يحترق، شهادات في قلب المقاومة، لبنان، 2006، ص 124.

(2) شهادة المسؤولين في 11 شباط 2003، في مستقبل العراق، أمام الكونغرس الأمريكي.

(3) بول بريمر، المصدر السابق، 2006، ص 37.

(4) المصدر نفسهُ، ص 37.

عراقي في ولاية (فرجينيا)، إلا أن خططه في ترشيح العديد من العراقيين للوزارات العراقية قد تلاشت من جراء حجم المشاكل الخاصة في العراق[1].

رفض وزير الدفاع رامسفيلد بعض التعيينات التي أقرها جي غارنر[2]، فيما رفض كولن باول وزير الخارجية أي مسعى لتسليم إدارة البلاد إلى حزب المؤتمر الوطني العراقي برئاسة أحمد الجلبي[3]، وهو ما استثمرهُ الأكراد للذهاب مع مقترح وزارة الدفاع الأمريكية لانتخاب مجلس قيادة من ستة أشخاص - جرى انتخابهم في اجتماع ضم قادة الحزبين الكرديين جلال الطالباني ومسعود البارزاني - وبدورهم ينتخبون سبعة أعضاء آخرين من داخل العراق، ثم تقوم اللجنة باختيار ستة عشر شخصاً لكي تتألف سلطة عراقية انتقالية مؤلفة من تسعة وعشرين عضواً، وهو ما يقارب عدد الوزارات العراقية[4]. وهو ما استند إليه (هوشيار زيباري) الكردي - الذي شغل مساعد أقدم لمسعود البارزاني خلال المباحثات مع جي غارنر - ليقول عن غارنر أنهُ كان مخولاً من وزير الدفاع رامسفيلد لتشكيل حكومة مؤقتة للعراق عمادها مجلس القيادة الذين جرى اختيارهم في مؤتمر مصيف صلاح الدين في شباط 2003، وعمادهُ الحزبين الكرديين حتى بوجود أحمد الجلبي الطامع بكرسي الرئاسة.

1. مؤتمر الناصرية في مايو / أيار 2003

سارعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى تنظيم مؤتمر لدراسة مستقبل العراق، وحدد مكانه في محافظة الناصرية ليعرف باسم مؤتمر الناصرية في مايو / أيار 2003[5]. ويبدو من مكان انعقاده ـ دون مصيف صلاح الدين في كردستان العراق ـ أن هناك نزعة للعرب الشيعة لأن يكون الحكم في يد الأغلبية وليس الأكراد، خصوصاً وقد كان التنافس على أشدهُ بين الجلبي والحزبين الكرديين لاستمالة توجهات وزارة الدفاع ووزيرها رامسفيلد[6] رغم اتفاقهما على إبعاد الدين من الحياة السياسية، وإبعاد العراق عن محيطه العربي، وهو ما يعني أن لا دور للعراق في الصراع العربي الصهيوني بعد زوال حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق بعد التاسع من نيسان 2003. إن إقرار المؤتمر - الذي حضرهُ جلال الطالباني والبارزاني والجلبي، وإياد علاوي - دون حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية اللذين لم يكونا عضويّن في مجلس القيادة عام 1992 - برنامجاً من ثلاثة عشر نقطة يدعو إلى الديمقراطية والنظام الفيدرالي واحترام حكم القانون، قد شهد أخطر قرارين في تاريخ العراق، عندما أقر الحاضرون بحل تشكيلات الجيش العراقي، وهو ما كانت ترنو إليه الإدارة البريطانية للعراق بعد حركة رشيد عالي الكيلاني في مايو / أيار 1941، وكذلك اجتثاث حزب البعث من المجتمع العراقي، وهو ما يعني أن أكثر من مليون ونصف من أعضائه - من الشيعة - سيكونون في صف المعارضة، وأكثر من خمسة ملايين

---

(1) صحيفة الديلي تلغراف البريطانية في (9) نيسان 2003.

(2) صحيفة النيويورك تايمز في (24) نيسان 2003.

(3) زكي شهاب، المصدر السابق، ص 126.

(4) بول بريمر، المصدر السابق، ص 66 – 67.

(5) إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص 222.

(6) كان قادة الكرد يكلفون الضابط في سلاح البحرية (لاري ديرتا) وهو مساعد لرامسفيلد أن يكلم وزيرهُ لاستحصال تأكيد لكلام غارنر حول تشكيل حكومة مؤقتة دون علم أحمد الجلبي. انظر: مقابلة أجراها وزير الخارجية هوشيار زيباري مع وزير المالية علي عبد الأمير علاوي في أيار 2005.

من أنصاره ومؤيديه في صف الشك والريبة للتعيين في دوائر الدولة. وقد ظهرت عواقب القرارين المشبوهين لاحقاً من خلال تطور الأحداث في عامي 2005 و2006، سنأتي عليهما لاحقاً. ولعل الجانب الخلافي بين الأعضاء المؤتمرين في مؤتمر الناصرية، هو في النقطة التي أماط عنها اللثام السيد محمد باقر الحكيم، وإبراهيم الجعفري حول دور الدين الإسلامي، ورغبتهما في أن يكون شكل الحكم كما هو في إيران. ولكن الجلبي - الحليف لهما - استدرك الطرح الإسلامي ليذكرهم بكلام وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في العاشر من نيسان 2003 بالقول أن المشاركين في المؤتمر قد تم اختيارهم من قبل الجانب العسكري الأمريكي[1]. وقد فسروهُ بوضوح، أن رموز المعارضة، وخاصة الكردية لا يؤيدون أن يكون دستور البلاد القادم فيه إشارة لدور الدين الإسلامي أكثر من أن يكون أحد مصادر التشريع، وهو ما عارضه ممثل الكتلة السنية محسن عبد الحميد زعيم الحزب الإسلامي العراقي، وقد تزامن عقد المؤتمر مع سقوط عشرة قتلى وستة عشر جريحاً في محافظة الموصل (معقل القوميين العرب السنة) على يد القوات الأمريكية[2].

ولتفادي مزيد من التدهور الأمني، واضطراب رموز المعارضة من غموض الموقف الأمريكي حول تشكيل الحكومة المؤقتة، ظهر المندوب الرئاسي زلماي خليل زاده - من أصل أفغاني، وسفير أمريكا في العراق بين عامي (2006 - 2007) - ليعمل مع غارنر ورايان كروكر (السفير الأمريكي في باكستان - وسفير أمريكا في العراق بين عامي (2007 - 2008) لبلورة عقد مؤتمر في بغداد في الثامن والعشرين من أيار / مايو 2003، بحضور (300) ممثل من مختلف الجماعات الإثنية والدينية والسياسية في العراق، بما فيهم مجموعة القيادة الستة، وقد أضيف إليهم زعيم حزب الدعوة إبراهيم الجعفري (ممثل الأحزاب الإسلامية) ليصوتوا بأغلبية ساحقة على تشكيل حكومة عراقية مؤقتة[3]. وكانت الإشارة التي تلت المؤتمر أن كلتا وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكية غير متفاهمين حول إدارة العراق في الوقت الذي كان الرئيس الأمريكي بوش غاضباً من حجم التقارير التي تصله من داخل العراق، حول عمليات السلب والنهب، وانقطاع الكهرباء، وعدم توفّر الخدمات العامة، والمعاناة الإنسانية للسكان، وعمليات التصفية الجسدية لأسباب دينية وعرقية، وكلها كانت كافية لإزاحة جي غارنر من منصبه قبل مرور شهر واحد على تكليفه بمهمة إعادة إعمار البلاد[4]. وقادت توني بلير رئيس وزراء بريطانيا إلى إقناع الرئيس الأمريكي بوش بخبرة السياسيين البريطانيين لإدارة البلاد، أي التجربة التي مارسها (برسي كوكس) كمندوب سامي على العراق بعد تشكيل أول حكومة عراقية عام 1921. وقد فهمها الرئيس بوش ليعين الدبلوماسي والخبير في مكافحة الإرهاب (بول بريمر)[5] كحاكم مدني أعلى في العراق، وهو لا يختلف في صلاحياته الواسعة عن برسي كوكس. كما فهم من بلير انهُ إذا أريد للأحداث أن تسير في المستقبل بطريقة مرضيّة عليه أن يشرك

---

(1) صحيفة لوس انجلس تايمز في (10) نيسان 2003.

(2) إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص 219 - 220.

(3) صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في 29 نيسان 2003.

(4) بول بريمر، المصدر السابق، ص 37.

(5) بول بريمر: Paul Bramer، من مواليد 1941، دخل الخدمة الخارجية عام 1966 وكان أول تعيين لهُ في أفغانستان. تتلمذ على يد هنري كيسنجر بين عامي 1972 - 1976 كمساعد لوزير الخارجية. عين سفيراً في هولندا عام 1983، واكتسب خبرة خلال خدمته في قضايا مكافحة الإرهاب. وفي عام 1999 عين رئيساً للجنة القومية لمكافحة الإرهاب. انظر: علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص 159.

الأمم المتحدة لمؤازرة سلطة الائتلاف الموحد الذي يرأسهُ بول بريمر، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بالقول، أن بلاده والمملكة المتحدة ستقومان بتقديم مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي، بمشاركة الأمم المتحدة يقضي بمنح كل منهما مركز دولة احتلال في العراق[1]. وهو ما جعل الأمم المتحدة تعترف بسلطة الائتلاف المؤقتة المعروفة باسم Coalition Provisional Authority (CPA) بموجب القرار (1483) الصادر في الثاني والعشرين من مايو / أيار 2003 لبناء مؤسسات وهياكل الحكم الجديد في العراق[2]. ولغرض فض الاشتباك بين الرموز الأمريكية التي تواجدت على أرض العراق، غارنر، زلماي خليل زاده، كروكر، مارك غروسمان، دغولاس فيث، فقد عمد بريمر كما يذكر هو في لقائه الرئيس الأمريكي بوش في البيت الأبيض بصورة منفردة، ويستمع منه مباشرة عما يريدهُ في العراق. وقد يكون بريمر أول من استمع إلى وصايا الرب التي ركّز عليها بوش ولم يكن ليفصحها كلياً، وقد فهم بريمر، أن لا جيش عروبي في العراق، ولا حزب البعث، ولا دور للعرب السنة في الحكم، ولا شأن للإسلام بقدر ما تستطيع لعملية تبشير للدين المسيحي في كردستان العراق أولاً، والموصل ثانياً، وبقية المحافظات العراقية الأخرى في الجنوب. كما أضاف أن لا تشكل حكومة إسلامية على غرار حكومة إيران، رغم وجود الأخوين محمد باقر الحكيم وعبد العزيز الحكيم، والأول هو من يرأس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، ووجود إبراهيم الجعفري على رأس حزب الدعوة الإسلامي، وكلاهما لهما مقرات في طهران. كما أشار بوش لبريمر أن عليه الاعتماد على الحزبين الكرديين في كردستان العراق لتمرير قراراته بعد مضيّ فترة عشر سنوات من التعاون والتنسيق مع الجانب الأمريكي ولكن دون إغضاب العرب الشيعة التواقين للسلطة. وقبل أن يغادر بريمر البيت الأبيض فهم أن نبوءات القس (بيل جراهام) التي استمع إليها، بشأن سقوط دولة بابل كانت صحيحة كما أرادها الرب، وأنها تحت رحمة قوة أمريكية مدرعة اتخذت منها مقراً لها، ولا تنسى أن تزورها لتتأكد من ذلك، ولا عودة لقوة ذلك البلد لتهديد دولة إسرائيل، وهو ما يعني تمزيق أوصال العراق بين مجموعات متنافسة سببت للولايات المتحدة الأمريكية أرقاً طويلاً خلال ثلاث جولات حرب ضد إسرائيل خلال نصف قرن من الزمان.

2. بول بريمر الحاكم المدني للعراق والخبير في مكافحة الإرهاب أيار / مايو 2003م

وصل بريمر إلى بغداد في الثاني عشر من شهر أيار / مايو 2003. وكان أول قرار لهُ إقصاء جي غارنر من سلطته واستبدال موظفيه الكبار بآخرين. وهو ما أغاض الأكراد الذين وجدوا فيه صديقاً، واعتبروا ذلك القرار ضربة موجهة لمجلس القيادة العراقي الذي احتضنهُ مصيف صلاح الدين في كردستان عام 1992[3]. ولتوجيه الأنظار نحو قوته التي خولته إياها الولايات المتحدة والأمم المتحدة، أنه استدعى مجموعة السبعة (G-7) في السادس عشر من مايو / أيار وقد أضاف لهم ثلاثة آخرين هم عقيلة الهاشمي - سفيرة سابقة وخريجة إحدى الجامعات الفرنسية وثامر الغضبان مدير أقدم في وزارة النفط والسيد فرقد القزويني - رجل دين نسق موافقةً مع قوة الاحتلال منذ البداية -، التقى مع مجموعة منهم، وزار واشنطن بعد نيسان عام 2003 -، قائلاً، أن العراقيين الذين كانوا في الخارج لا يمثلون شعب العراق. وأكد لهم من جديد أنهُ لا ينوي الموافقة على تشكيل حكومة مؤقتة. ورداً على سؤال أثارهُ كلاً من جلال الطالباني والبارزاني حول

(1) المصدر نفسهُ، ص 156.

(2) صحيفة الواشنطن بوست الصادرة في 23 أيار 2003.

(3) صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 14 أيار / مايو 2003.

مهمة مجموعة السبعة، أشار إلى أن بإمكان مجموعة السبعة أن تعقد ما تشاء من الاجتماعات، ولكن سلطة الائتلاف التي يترأسها بريمر هي صاحبة القرار النهائي[1]. لم يكن يهم بريمر النيران المشتعلة بمخازن الوزارات، ومنها وزارة التجارة وفيها يذكر الدكتور علي عبد الأمير علاوي -يحمل الجنسية الأمريكية -وزير التجارة بعد نيسان 2003، أن مخازن وزارته قد تركها الجيش الأمريكي للنهب والسلب، كما أتت النيران إلى مستشفيات وثكنات عسكرية ومخازن للمواد الإنشائية والأسلاك الكهربائية ومواقع إسالة الماء ومعدات الحقول النفطية، حتى تدهورت أسعار النحاس والألمنيوم في أسواق الدول المجاورة تركيا وإيران بسبب المواد المسروقة التي وصلتها عن طريق تجار أكراد، ونقل القسم الآخر للكويت. وهي وإن فسرت للانتقام من حكم صدام حسين، ولكنها زرعت بذور الفوضى الإدارية لأغراض الكسب المادي وقد شارك فيها رموز حكومية كان لها في السابق خبرة ومعرفة في كيفية الوصول إليها[2]. ويبدو من سير الأحداث، أن الحاكم المدني الأمريكي بريمر، قد وجد القاعدة المادية، والرغبة لدى الكثير من العراقيين لتفكيك أسس الدولة العراقية، وأن عليه استثمار خبرته لتقطيع أوصال البلد إلى الحد الذي لا تجد فيه مكونات المجتمع العراقي القاعدة الموحدة للتفاهم. وهي إستراتيجية دأب عليها الرئيسان جورج بوش الأب، والابن، والمحافظون الجدد من أمثال وولفيتز، ورامسفيلد خلال حرب الكويت عام 1991 وفترة الحصار القاسي[3]، وهي ما عبر عنها الألماني (دينيس هاليداي) منسق برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي قدم استقالته من منصبه عام 1998، وهو يشير خلال محاضرة ألقاها في الخامس من تموز عام 2000 في نقابة الصحفيين في مصر أن الممارسات الغربية بصدد العقوبات المفروضة على العراق عنصرية غربية توجه ضد هذه الأمة وتمهد لصعود قوة مدمرة جديدة في ضوء حجم الإذلال الذي يمارس على العراقيين أسوة بما حدث في ألمانيا قبل صعود الرايخ الثالث. وأضاف هاليداي أن هذه العقوبات تدمر الأساس الإنساني، وحقوق الإنسان الأساسية التي أقيم عليها ميثاق الأمم المتحدة، وهذا ما وقفت عندهُ طويلاً تدمير الأساس الإنساني للشعب العراقي[4]. وكان ذلك من حسن حظ العرب والعراقيين الذين وقعوا تحت تضليل ديمقراطية توني بلير، والرئيس بوش في تدمير بلد القوة العلمية والعسكرية وهو الهدف الثالث من حملة الرئيس الأمريكي بوش الأب خلال حرب الكويت عام 1991. ليمضي بها (بريمر) خلال عهد

---

(1) مقابلة مع السيد نصير الجادرجي في فندق المنصور في بغداد بتاريخ 5 تموز 2003 وقد حضر لقاء بريمر الطالباني، البارزاني، الجلبي، علاوي، عادل عبد المهدي (ممثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية) بغياب السيد عبد العزيز الحكيم، إبراهيم الجعفري (الناطق باسم حزب الدعوة).

(2) روبن رافيل، المقابلة التي أجراها المعهد الأمريكي للسلام مع السفير روبين في 13 تموز 2004.

(3) كانت حياة العراقيين أشبه بالبائسة فقد أصبحت الثروة الحيوانية مهددة بالفناء عام 1997 مما جعل الفلاحين يقتادون عشرات الآلاف من الماشية والخراف والأبقار لبيعها في بغداد وضواحيها خوفاً عليها من الهلاك والجوع والعطش. تقلصت مزارع الدواجن في العراق إلى (527) مزرعة من إجمالي (8500)، كان نصيب الفرد العراقي قبل حرب الكويت 1991 يصل إلى (85) بيضة و(12.5) كيلو من اللحم سنوياً أما الآن فإن نصيب الفرد لا يتجاوز عن (19) بيضة، وكيلو ونصف من اللحم سنوياً. انظر: أحمد منصور، قصة سقوط بغداد، ط6، لبنان، الدار العربية للعلوم، 2004، ص 36.

(4) المصدر نفسه، ص 37.

الرئيس بوش الابن، وقد اتخذ أول قرار لهُ اجتثاث البعث[1] من المجتمع العراقي، الذي ترأس لجنتها أحمد الجلبي وعضوية نوري المالكي وجلال الدين الصغير (من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية). ليحصل بريمر على تزكية من الأكراد، ورموز المعارضة الشيعية، وأعداد من العرب الشيعة لذلك القرار، ومعارضة رموز من العرب السنة. وهي خطوة مدروسة لدوغلاس فيث مدير مكتب الخطط الخاصة لوزير الدفاع رامسفيلد لملاحقة الملايين من أعضاء وأنصار الحزب العروبي، وهو إن صفق لهُ البعض إلا أنهُ أحدث شرخاً عميقاً في صفوف أبناء المجتمع العراقي[2]، وبمرور الزمن أصبح وكأنهُ اجتثاث للسنة كما أرادها معظم رموز المعارضة التي وصلت بغداد بعد التاسع من نيسان 2003.

وإذا كان قرار بريمر لاجتثاث البعث فيه وجهة نظر لمجمل السياسات والتصرفات الفردية المشينة لبعض أفراده، إلا أن قمة التخطيط في واشنطن ولندن وتل أبيب والكويت وطهران هو القرار رقم (2) وفيه حل سائر وحدات الجيش العراقي والحرس الجمهوري والحرس الخاص وأجهزة الأمن والاستخبارات، وهي ضربة بالصميم لكيان الدولة، خصوصاً وأن الجيش العراقي قام بدور يكاد يكون روحانياً مقدساً في تاريخ العراق الحديث وتاريخ العرب خلال حروبه في ثلاث جولات من أصل أربعة ضد إسرائيل بين 1948 – 1973. وكان في المرة الأخيرة هو من أنقذ دمشق عاصمة الدولة الأموية من السقوط، فضلاً عن حرب الثماني سنوات مع إيران. ولكن مكتب الخطط الخاصة في وزارة الدفاع الأمريكية، قد أوجد لها تبريراً هو أن الجيش الذي نفذ ثلاثة انقلابات عسكرية ناجحة بين (1936 – 1958) قد جعلت منهُ مسيساً لحزب واحد هو حزب البعث. إن حل الجيش سيضع (400.000) مقاتل في صفوف ليس المعارضة، ولكن على الأقل نصفهم أو أقل بقليل في صفوف المواجهة ضد القوات الأمريكية. وهي قادرة بأساليبها الماكرة لأن تجعلهم يواجهون الحكومة الجديدة[3]. ويذكر بريمر – الخبير في مكافحة الإرهاب – أن زعيمي الحزبين الكرديين جلال الطالباني ومسعود البارزاني قد أفصحا بوضوح عن غبطتهما بحل الجيش العراقي، وأن الأول – الذي تبع بريمر إلى الطائرة التي كانت ستقله إلى الشمال – قال أنهُ من أحسن القرارات التي اتخذت، وسمع بريمر نفس الكلام من مسعود البارزاني وقد نسيَ الأخير أنهُ استنجد بجيش العراق عام 1996 لتنقذه من مجاميع الطالباني التي اشتبكت معهُ في قتال دموي[4]. ولعل ما أرادهُ بريمر وهو يعرف أثر القرار على معيشة الآلاف ممن دافعوا عن أرضهم خلال ثماني سنوات من الحرب مع إيران، أنهُ سيعمد إلى تشكيل قوة للدفاع عن العراق لا تتجاوز (12000) جندي وضابط من الجيش السابق[5]. إن هذا لم يكن هو الجيش الذي يريدهُ معظم العرب الشيعة والسنة، ولم يكونوا يهدفون إلى التقليل من قدرات الجيش القتالية وهم يعرفون أطماع الدول المجاورة مثل إيران وتركيا بثروات البلد. ولعل الجميع باستثناء الكرد يعتبرون الجيش جزءاً لا يتجزأ من هوية الدولة العراقية، وقد دفعت مجموعة من ضباط الجيش للقيام بمظاهرات طافت شوارع بغداد والموصل، وأدت إلى مقتل

---

(1) كانت الدرجات التي أشار إليها القرار هي: عضو قيادة فرقة وعضو قيادة شعبة وعضو قيادة فرع والقيادة القطرية. وبموجب التوصيف الذي أرادهُ بريمر أن هناك (30.000) سيكونون مشمولين بأمر الاجتثاث، وصدر أمر لاحق تم بموجبه وضع اليد على ممتلكات أعضاء حزب البعث ونقلت إلى سلطة الائتلاف المؤقتة لإدارتها. انظر بول بريمر، المصدر السابق، ص 62.

(2) Ibrahim Al–Shammary, The continued American war on Iraq, Jordan, 2006, p.186

(3) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص 253.

(4) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 133.

(5) بول بريمر، المصدر السابق، ص 78.

ضابطين من ضباط الجيش السابق وجرح آخرين في حزيران 2003. وتزايدت الشكوك بنوايا قرار حل الجيش، عندما أصدر الجنرال ميكرنان ـ حاكم بغداد العسكري - إلى نزع سلاح الميلشيات الشعبية واستثنى منها قوات البيشمركة الكردية التي استولت على أسلحة الفيلقين الأول في كركوك والخامس في الموصل، وقد بيعت الدبابات والعربات المدرعة بأثمان بخيسة، إلى إيران مثل الدبابة T-72 بـ(500) دولار. ولعل الزعامة الكردية كانت تفكر لأن تكون الميلشيا الكردية البيشمركة أقوى من جيش العراق لعقود من الزمن ريثما تحصل على محافظة كركوك النفطية - المتنازع عليها - ومناطق أخرى في محافظات ديالى والموصل وصلاح الدين، لتكون سلسلة جبال حمرين شمال شرق تكريت - مركز محافظة صلاح الدين - هي الحدودالفاصلة بين كردستان العراق وحكومة بغداد. وحصل فيها بريمر على تزكية الأكراد ورموز المعارضة من العرب الشيعة ودولة إيران، عندما أشار عبد العزيز الحكيم - أحد قادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق - إلى استدعاء ضباط عراقيين للجيش الجديد، وكان جواب بريمر أعدك يا سيد بأن يكون قائد الكتيبة الأولى شيعياً؟[1].

إن العراق بالنسبة للعرب السنة هو قطر عربي، والخلافات الطائفية هي عودة إلى القرون المظلمة، أن العراق هو دولة موحدة مركزية، وأن جيشاً قوياً هو من الضرورة بمكان لردع الغزاة الأجانب، لاسيما إن كانوا من الفرس[2]. إلا أن قواعد اللعبة السياسية الجديدة هي على وشك أن تعاد صياغتها وفقاً للهوية الطائفية، عندما بدأت الغالبية العظمى من العرب الشيعة تتصرف بمنطق الغالب والمغلوب، وهم منجذبون نحو تأثير الزعامات الدينية في مرجعية النجف وكربلاء. لتظهر المظاهرات في عدد من محافظات الجنوب العراقي تطالب بحكم إسلامي، قد شكلت بحد ذاتها مخالفة لما اتفقت عليه رموز المعارضة في مؤتمري صلاح الدين ولندن، وفهمهُ رئيس الوزراء البريطاني توني بلير والأمريكي بوش الأب، أن لا عودة للعرب الشيعة لثورة العشرين عام 1920 أو لمحاربة أي من القوات الغازية. وافهم آية الله علي السيستاني - وهو على رأس المرجعية - أن لا إعلان للجهاد ضد الغزاة، وأن درس ثورة العشرين الذي لا يزال ماثلاً في أذهانهم، قد انتهى كما تم الاتفاق مع رموز المعارضة في مؤتمر لندن الأخير. أما في بغداد مركز الحكم فقد تمكن الشاب مقتدى الصدر[3] من استقطاب جماهير واسعة من أبناء مدينة الثورة - الصدر لاحقاً - التي يقطنها مليوناً نسمة ومؤيدون له في العمارة والديوانية والبصرة وكربلاء والنجف. وقد ظهروا في صلاة الجمعة يرددون هتافات الموت لأمريكا. وكأنه يقول لرموز المعارضة في المجلس الأعلى وحزب الدعوة ـ المنسجمين بوعودهما مع الإدارة الأمريكية - أنهُ لا يعترف بمؤتمرات المعارضة، وأنه يريد حكومة إسلامية بعيداً عن طروحات واشنطن، وهو ما أزعج بول بريمر، الذي كان يلعب في مهمته مكافحة الإرهاب ضد مجموعات سنية متنفذة كانت على قرب من الرئيس السابق صدام حسين. ظهر التمرد الشيعي وهو يحمل السلاح

---

(1) بول بريمر، المصدر السابق، ص 80.

(2) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص 203.

(3) مقتدى الصدر: هو الابن الأوسط للشهيد آية الله محمد صادق الصدر. ولد في النجف الأشرف عام 1976. تمكن منذ الأسبوع الأول لسقوط حكم حزب البعث من إقامة صلاة الجمعة في الكوفة حيث كان والدهُ يقيمها. وتميزت خطبه بالحماسة ومناهضة الاحتلال. حاول أن يخط لنفسه طريقاً مستقلاً عن مرجعية النجف، وانتقدهُ السيد كاظم الحائري أحد علماء الدين البارزين. أسس جيش المهدي الذي قاتل القوات الأمريكية في النجف في نيسان وآب 2004. لهُ كتلة في البرلمان. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 442.

للسيطرة على البلدات بخلاف قوات (بدر) المنظمة وقوتها بحدود أربعة عشر ألف مقاتل وهي الذراع القاتل للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الدعوة برئاسة إبراهيم الجعفري الذي وجد هناك افتتان جماهيري لحركة الصدريين وهم يمثلون الشريحة الأكثر فقراً في سلم الحركات الإسلامية بعد سقوط النظام السابق[1]. شكل القتال الجديد صدمة لقيادة القوات الأمريكية والبريطانية وهي تقاتل مجموعات (سنية) من ضباط ومراتب الجيش السابق، ومجموعات من ميلشيا الصدر (الشيعية) في آن واحد. كان بريمر، وجهاز المخابرات الأمريكي في (المنطقة الخضراء) المحصنة هما من يعّول على تقاريرهما لاتجاه الوضع العسكري في البلاد، وحجم الخسائر الأمريكية اليومية، واحتمالات انضمام أعداد كبيرة من الشباب إلى تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين لمواجهة قد تستمر لعقود طويلة تستنزف دماء ومال الأمريكان. وصعب على بول بريمر الذي التقى الرئيس بوش في قاعدة (العديد) القطرية في الرابع من حزيران 2003، بالقول أن قوات عسكرية عراقية من فرقتي نبوخذ نصر وعدنان، قد تفرقت في القرى السنية مثل تكريت وسامراء والفلوجة وبغداد وعلينا بذل المزيد لتعقبهم[2]. وكان ذلك محل تشكيك المجموعات السنية التي أفادت للرئيس بوش، أن رموز المعارضة الذين وصلوا بغداد بعد التاسع من نيسان 2003 غير مؤهلين لإدارة الحكم، وأن هدفهم هو كرسي الحكم، وهو ما دافع عنهُ بريمر أمام رئيسه ولكنه ذهب في الاتجاه الآخر، بعد أن استلم إشارة من واشنطن لتشكيل سلطة عراقية مؤقتة بمساعدة ممثل الأمم المتحدة البرازيلي (دي ميللو) الذي وصل بغداد في الثاني من حزيران 2003[3]. ولحيرة الناس بسلطة الائتلاف المؤقتة كان الاعتقاد السائد أن دي ميللو ما هو إلا وجه أمريكي آخر يريد ترويض المعارضة المسلحة ضد الوجود الأمريكي في العراق، وأن مجموعة السبعة ليس هم من يمثلون المجتمع العراقي، وقد عينوا أنفسهم بأنفسهم، ليتم اختيار خمسة وعشرين شخصاً ليكونوا أعضاء في ما أصبح يسمى (مجلس الحكم)، وأن اختيارهم جاء وفق مبدأ التوازن الإثني والطائفي في السلطة الحاكمة، وقد أعطيت لكل من العرب السنة والأكراد ما نسبتهُ 20٪ لكل منهم من مقاعد المجلس[4]. وهي نسبة غير دقيقة، وجاءت بصيغة التخمين لتهميش دورهم في الحياة السياسية بالقول أن محافظات ديالى والموصل، وصلاح الدين، والأنبار، وغرب بغداد لا تشكل أكثر من هذه النسبة هذا فضلاً عن إشراك رموز سنية لم يكن لها دور سابقاً في بلورة مفهوم قوة للمجتمع السني مثل عدنان الباجچي، ونصير الجادرجي وغازي الياور - مهندس لم يكن معروفاً كمعارض لنظام البعث - وسمير الصميدعي، وعقيلة الهاشمي الناشطة في وزارة الخارجية، وقد اتهمها العرب السنة بمناصرتها للنظام الجديد عبر تزلفها ونفاقها، حتى قادت إلى مصرعها على يد مسلحين في العشرين من أيلول 2003[5].

اجتمع مجلس الحكم في بغداد - قصر المؤتمرات - في أول اجتماع علني لهُ في الثالث عشر من تموز 2003. وظهر أن مجموعة المجلس هي التي أعلنت عن تشكيلها لمجلس الحكم وليس سلطة الائتلاف المؤقتة بهدف أن يظهر للمجتمع العراقي أنهُ شأن عراقي صرف[6]. وهو ما عمل به دي ميللو خلال جولته في الأقطار المجاورة للعراق، وقد شدد على أن

---

(1) صحيفة التايمز اللندنية في الأول من تموز 2004.

(2) بول بريمر، المصدر السابق، ص 96.

(3) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص 246.

(4) صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في الثاني من تموز 2003.

(5) باتريك تايلر - مهاجمون يصيبون مسؤولة عراقية بجروح في غارة ببغداد، صحيفة النيويورك تايمز 21 أيلول 2003.

(6) صحيفة القدس العربي الصادرة في لندن في 14 تموز 2003.

مجلس الحكم هو بداية لعملية تشكيل مجلس للوزراء، وكتابة مسودة الدستور وإجراء انتخابات عامة في البلاد دون أن ينكر أن مجلس الحكم مسؤولاً في النهاية أمام بريمر، ولكنه أراد أن يصور مجلس الحكم على أنه جزء لا يتجزأ من العملية التي ستنهي الاحتلال[1]. وقد أيدتهُ الولايات المتحدة وبريطانيا، ـ وفي الواقع هما من أعطوهُ الفكرة الأولية ـ لكي يكون لمجلس الحكم مقعد العراق في الأمم المتحدة، وأنهُ حكومة البلاد، وتعزز ذلك بصدور القرار الأممي (1500) في الرابع عشر من آب 2003 بدون موافقة سورية وقد اتخذت خطاً بعيداً عن بقية العرب للاعتراف بشرعية مجلس الحكم العراقي[2]. إن تشكيل مجلس الحكم بصيغته الطائفية والعرقية، قد أعطت بريمر ودي ميللو التزكية لدى رموز المعارضة التواقين لكراسي الحكم، ولكنها أبقت الشارع العراقي والعربي في دوامة التحليل، أنه ليس أكثر من قناع لتعريبه، أي لكي يعترف به العرب وخاصة دول الجوار السنية[3].

بوحي من رموز المعارضة التي اجتمعت مرات عديدة، وبقيت باستمرار على تماس مع بريمر، أحاط الأخير وهو الخبير بسياسة (فرق تسد) أن يلوذ بفتوى آية الله السيستاني - الذي حافظ بدقة على مسافة رسمية عن سلطة بريمر - لكي يمرّر قراراته عن طريق وسطاء مثل موفق الربيعي، دون إعطاء مزيد من الاهتمام لشاب مثل مقتدى الصدر وأنصاره في تعويق مسعى المشروع الأمريكي لتدمير العراق. وفي الوقت الذي كان بريمر يضمر مقتاً عميقاً لمقتدى الصدر، كان يجس نبض آية الله علي السيستاني بشأن كتابة الدستور عبر خبراء عراقيين ثم يقدم للناس للموافقة عليه باستفتاء، وهو ما عرضهُ إلى انتقاد السيستاني الذي أصدر فتوى في السادس والعشرين من حزيران 2003، مفادها[4]، أن يكون هؤلاء الخبراء منتخبين أي بعد إجراء انتخابات لانتخاب جمعية دستورية. ولتعزيز موقف السيستاني أمام جماهير الشيعة الغاضبة (الغير مسيطر عليها من قبل حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق)، أشار آية الله بشير النجفي وهو أحد رموز المرجعية الدينية في النجف في بداية تموز 2003 ينبغي أن يتعلم العراقيون أن لا يصدقوا قط الوعود والشعارات التي تطلقها قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة. إن ما أصاب المسلمين من مظالم في كل مكان، يرجع إلى سياسة التكبر التي سارت عليها الولايات المتحدة والأنظمة التابعة لها[5]. اعتبرت سلطة بريمر أن هناك لعبة سياسية وقد يكون الطرف الثالث بينه وبين السيستاني هو من يتعمد لإحراج إدارة الرئيس الأمريكي بوش، وقد ذهب إلى ترجيح أن يكون ظهور مقتدى الصدر وأتباعه أحد مظاهر الخديعة والتحدي ليس لسلطة الائتلاف المؤقتة بل للمشروع الأمريكي كله في جنوب ووسط العراق. أي احتمال المواجهة مع متطرفين في خمسة عشر محافظة دون محافظات الأكراد الثلاثة أربيل، دهوك السليمانية. وهي هواجس لم يكن الرئيس الأمريكي بوش راضياً بها، ولا توني بلير رئيس وزراء بريطانيا الذي خدع شعبه بخطورة أسلحة الدمار الشامل العراقية. وفيها يعبّر الكاتب الأمريكي (كريستوفر ديكي) عن مخاوفه من تردي الوضع الأمني في العراق، عندما عبر في صحيفة نيوزويك الأمريكية الصادرة في الثامن والعشرين من تموز 2003 بأنه قد

---

(1) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص 250.

(2) صحيفة القبس الكويتية الصادرة في (15) آب 2003.

(3) Free Press, New york, 2003

(4) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص 316.

(5) صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 3 تموز 2003.

يكون أسوأ من فيتنام[1]. ويبدأ وولفيتز نائب وزير الدفاع الأمريكي يعي حقيقة أن الهزيمة العسكرية في الميدان قد تطاله - وكان أكثر المتحمسين للغزو - وأن عليه أن يبحث عن كبش فداء عندما اعترف في لقاء جمعه مع صحفيين أمريكيين في الثاني والعشرين من تموز 2003 - بعد أربعة أيام ونصف قضاها في العراق - بالقول أن بعض الافتراضات المتعلقة باحتلال الولايات المتحدة للعراق كانت خاطئة[2]. وأوجز وولفيتز تلك الأخطاء وهي: أن إقصاء صدام حسين عن السلطة سوف يؤدي إلى القضاء على التهديد البعثي، وأن وحدات كبيرة من الجيش العراقي والشرطة سوف تنضم بسرعة كبيرة للقوات الأمريكية وشركائها المدنيين في إعادة إعمار العراق، أما الافتراض الثالث، فهو لن توجد هناك مقاومة للاحتلال بعد الحرب[3]. ويأتي هذا الاعتراف الذي وصفهُ كل من (سلفين ودانا بريست) المحرّرين في صحيفة واشنطن بوست الأمريكية بأنه اعتراف باهت في الوقت الذي كان فيه مسؤولين آخرون في إدارة بوش يعترفون بأخطاء وأكاذيب روّجوا لها لا تقل فداحة عن الأخطاء والأكاذيب التي كان يتحدث بها وولفيتز[4].

لم يعد الحاكم المدني بول بريمر ولا القائد الأمريكي الأعلى في العراق الجنرال (ريكاردو سانشيز) قادرين على تهدئة الموقف مع أنصار جيش المهدي بقيادة مقتدى الصدر. ولعل وصف بعض رموز الشيعة لـ بول بريمر، أن مقتدى الصدر يعبّر أحياناً في كلماته عما أصاب فقراء الشيعة من مظالم وتهميش هو ما جعلت بريمر يغضب بقوله إني لا أهتم قيد أنمله بالمستضعفين وبما يمثلهُ الصدريون[5] وانعكس ذلك الغضب الأمريكي إلى قيام مجموعات من جيش المهدي باستعراض عسكري في أحد شوارع البصرة بحضور مقتدى الصدر في بداية شهر تشرين الأول 2003، وفيه مظهر تحدٍ لسلطة بريمر. ولمعرفة ردود فعل العرب الشيعة والتفافهم نحو التيار الصدري الذي يعطيه بعض المحللين أنهُ خط عروبي أكثر وضوحاً من الأحزاب الأخرى المؤتلفة في مجلس الحكم، فيما ذهب البعض إلى أن غاية الصدر أن يكون جيشهُ نسخة ثانية لحزب الله اللبناني بقيادة (حسن نصر الله) الذي تشكل عام 1982. ولعل عبور الصدريون الخط الأحمر في العلاقة مع دولة الغزو الولايات المتحدة الأمريكية هو الذي قاد اثنان من ممثلي آية الله علي السيستاني إلى تقريع مقتدى الصدر، عندما حاولت مجموعة من أتباعه مهاجمة حرس السيستاني بغرض حماية مرقد الإمام الحسيني في كربلاء في الرابع عشر من تشرين الأول 2003. واتهمَ البعض أن جيش المهدي يؤوي البعثيين وضباط مخابرات النظام السابق، ليقوم بول بريمر بتأليب فيلق بدر المتعاون مع القوات الأمريكية لإخراج أتباع المهدي من مبنى بلدية مدينة الصدر ومطاردتهم في البصرة بقوة كافية[6].

وربما كانت في حسابات أمين عام حزب الدعوة الإسلامي الجعفري، أن عليه استثمار ورقة الضغط الصدرية لإجبار بريمر على تشكيل حكومة مؤقتة، وإجراء انتخابات قبل كتابة الدستور ولكنه لم يكن مستعداً للبوح بها علناً، حيث الفرصة التاريخية قد لاحت لاستلام العرب الشيعة الحكم بعد مخاض طويل. اقتنع مجلس الحكم بصعوبة إجراء انتخابات نظراً

---

(1) صحيفة نيوزويك الأمريكية الصادرة في 22 تموز 2003.

(2) أحمد منصور، المصدر السابق، ص 106.

(3) كانت فرضيات وولفيتز مبنية على التزامات قدمها رموز المعارضة الشيعية والكردية خلال جلسات المعارضة. وأن الأكراد سيتصرفون كقومية وليس على أساس أنهم من السنة لمؤازرة العرب السنة. انظر: أحمد منصور، المصدر السابق، ص 107.

(4) أحمد منصور، المصدر السابق، ص 107.

(5) هاوارد لافرانجي (بروز ظاهرة الصدريين) جريدة كرسيان ساينس مونيتر في 15 تشرين الأول 2003.

(6) ديفيد اغناطيوس (إجراءات صارمة ضد عالم ديني) صحيفة الواشنطن بوست الصادرة في 31 تشرين الأول 2003.

لقلة الوقت المتبقي والمتعلق بإعادة السيادة إلى العراق في الثلاثين من حزيران عام 2004. ونصت الاتفاقية مع الحاكم المدني بريمر على خمسة أمور سياسية هي: كتابة القانون الأساسي (الدستور) الذي يضع الإطار القانوني لحكومة العراق، منها الالتزام بالفيدرالية ووجود قضاء مستقل والسيطرة المدنية على القوات العسكرية والأمنية، والتوصل إلى اتفاق بين سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم حول وضع قوات التحالف في العراق. وانتخاب جمعية وطنية انتقالية، وأن يتم انتخاب أعضاء الجمعية بواسطة نظام المؤتمرات المحلية في محافظات العراق الثماني عشرة. ووضع جدول زمني مفصل لعقد مؤتمر منتخب يقوم بكتابة دستور العراق الجديد. أما الأمر الخامس من الاتفاق فهو يتعلق بإجراء انتخابات أخرى قبل الحادي والثلاثين من كانون الأول 2005 بغية تشكيل حكومة عراقية. ولأجل أن تضع الولايات المتحدة الأمريكية بصمتها على مستقبل العراق السياسي والعسكري فقد عمد بول بريمر إلى ممارسة ضغوط على الرموز المضمونة في مجلس الحكم من الأكراد وحزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية لقبول المقترحات، خصوصاً وأن إدارة بريمر هي من انتخبت المجالس البلدية ومجالس المحافظات[1]. وقادت بريمر لاستثمارها مع المجموعة المضمونة حين وقع جلال الطالباني - كونه الرئيس الدوري لمجلس الحكم في شهر كانون الثاني 2004 - على اتفاق الخامس عشر من تشرين الثاني ليقول اتفقنا مع سلطة الائتلاف المؤقتة على نظام اتحادي فيدرالي ديمقراطي، وعلى تشكيل حكومة مؤقتة[2]. إلا أن آية الله علي السيستاني رفض نظام المؤتمرات المحلية لاختيار الجمعية الوطنية الانتقالية مشيراً إلى أن ذلك لا يضمن قيام جمعية تمثل الشعب العراقي حق التمثيل، وأن جلال الطالباني وبدفع من بريمر وقع على اتفاق الخامس عشر من تشرين الثاني، وهو يدرك خلوه من ذكر الدين الإسلامي لشعب نسبة الإسلام فيه 97٪[3].

3. بول بريمر وقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية

اختلفت مجموعة الرؤى من رموز المعارضة - بما فيهم حلفاء الأمس الأكراد والعرب الشيعة - حول وثيقة القانون الأساسي (الدستور) الذي سمي بقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية. وصار الحديث بعد اتفاق الخامس عشر من تشرين الثاني عن تأليف ثلاث لجان: الأولى، تبحث في قانون إدارة الدولة، والثانية تنظر في التاريخ العملي لإجراء الانتخابات، والأخيرة تبحث في علاقة العراق بالأمم المتحدة[4]. قدم الأكراد صيغة خاصة بهم تنطوي على رؤيا كردية لتطبيق الفيدرالية - لتكون أشبه بدولة مستقلة - في ما يتضمنه الدستور القادم، وقدمت الكتلة الليبرالية المرتبطة بعدنان الباجحي أفكارها الخاصة بالقانون الانتقالي لصيانة وحدة العراق وهكذا فعل حزب الوفاق الوطني برئاسة إياد علاوي بتقديم وثيقة مستقلة. فيما لم تقدم مجموعة (البيت الشيعي) شيئاً، حيث فضل عادي عبد المهدي[5] ممثل المجلس الأعلى

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط الصادرة في لندن بتاريخ 22 تشرين الثاني 2003.

(2) صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 2 كانون الثاني 2004.

(3) صحيفة المؤتمر الناطق باسم حزب المؤتمر الوطني الصادر في 22 تشرين الثاني 2003م.

(4) وكالة فرانس بريس (وكالة الصحافة الفرنسية) في 20 كانون الثاني 2004م.

(5) عادل عبد المهدي: من مواليد بغداد 1948، كان ناشطاً سياسياً منذ الستينات، سجن عدة مرات وحكم عليه بالإعدام. هرب إلى فرنسا عام 1969. وأكمل دراسته العليا في السياسة والاقتصاد وعاش في إيران وأصبح عضواً في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وعمل ممثلاً له في كردستان ما بين عامي= =1993 - 1996. عاد إلى العراق عام 2003 وعمل نائباً لعبد العزيز الحكيم في مجلس الحكم. أصبح وزيراً للمالية عام 2004 في حكومة إياد علاوي في 6 نيسان 2005، وانتخب نائباً لرئيس

للثورة الإسلامية في العراق الاعتماد على ما قدمه الآخرون[1] لمناقشتهم وفق رؤيا أن يكون للدين الإسلامي دور في حياة المجتمع، وحكم الأكثرية. كان النقاش حامياً في اجتماعات لجنة كتابة الدستور في كثير من الأحيان وقد كلف بها الدكتور همام حمودي من المجلس الأعلى. ومع اقتراب التاريخ المحدد (28 شباط 2004م) لوضع الإطار الانتقالي، عقد بريمر اجتماعاً حاسماً مع عدنان الباجه جي، وتبين أن قانون إدارة الدولة قد كتبته لجنة لا علاقة لها بالإسلاميين والمرجعيات[2]. ومنهم، سالم الجلبي قريب أحمد الجلبي وفيصل الاسترابادي (وصلا بغداد مع المحتل الأمريكي ولا يعرفان ماذا تغيّر في العراق خلال أربعة عقود من الزمن) حيث كانا يقومان بعملهما متأثرين بالمفاهيم الغربية، كما كانت اللغة المستعملة هي اللغة الإنكليزية. وظهر في ديباجة الدستور أن الشعب العراقي الساعي إلى استرداد حريته [3] ... كما تضمنت مسودة القانون موضوع التعددية وحقوق الجنسين وفصل السلطات والسيطرة المدنية، وكلها عبارات غير مألوفة في العراق، وكانت كل نقطة من النقاط المهمة يطّلع عليها مجلس الأمن القومي في واشنطن للموافقة عليها[4]. أما الأكراد فقد عادوا إلى صديقهم بيترو غالبريث سفير أمريكا السابق في كرواتيا بصفته المستشار الأول لمناقشة مسودة الدستور الانتقالي، وكان غالبريث معروفاً بمواقفه كداعية لحكم كردي ذاتي بعيداً عن سلطة بغداد المركزية[5]. ويتواطؤ غير معلن مرر الأكراد مطلباً مع بريمر ـ في الساعة الأخيرة من عمل لجنة كتابة الدستور ـ حيث أضافوا الفقرة (ج) إلى المادة (61) من القانون وقد أتاحت لهم أن يرفضوا الدستور الدائم إذا ما عرض على الاستفتاء وذلك في حال رفض ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات[6]. قبل العرب السنة بما عرضه الكرد حيث رأوا فيها طريقة للحد من سطوة رموز المعارضة الشيعية. كما وجدوا فيها مجالاً لرفضهم أي دستور في المستقبل لا يلبي مطالبهم[7]. وقدمت الصيغة النهائية للقانون إلى مجلس الحكم

الجمهورية ومرة أخرى تنافس مع إبراهيم الجعفري للفوز بمنصب رئيس الوزراء، وبعد الاحتكام إلى الاقتراع السري داخل الائتلاف خسر عادل عبد المهدي الترشيح بفارق صوت واحد فقط. في 22 نيسان 2006 جدد انتخابه نائباً لرئيس الجمهورية انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص 462.

(1) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص 331 – 332.

(2) كلف بريمر كل من (سالم الجلبي وفيصل الاسترابادي) لكتابة قانون إدارة الدولة، وكلاهما لم يعرفا بغداد منذ أكثر من (40) عاماً (مقابلة مع عدنان الباجه جي في بغداد بتاريخ 15 شباط 2004م).

(3) مقابلة مع عدنان الباجه جي في بغداد 8 شباط 2003م.

(4) بيترو غالبريث، المصدر السابق، ص 140.

(5) عمل بيترو غالبريث عن قرب مع الأكراد في أعقاب حرب الكويت 1991، حيث قام بإبراز لجوء الأكراد إلى تركيا (عبر الصوت والصورة) بعد انهيار انتفاضة 1991م. عمل من (1979 – 1993) مستشاراً في لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، وقام في عام 1992 بإخراج (14) طن من وثائق المخابرات العراقية والأمن وحزب البعث التي تم الاستيلاء عليها في شمال العراق حيث سلمها لة الطالباني في خطوة تعبر عن وفاء غالبريث للقضية الكردية. انظر: بيترو غالبريث، المصدر السابق، ص 141.

(6) إن الكرد يهيمنون على (3) محافظات هي أربيل، السليمانية، دهوك، وهكذا ضمنوا لهم حق نقض الدستور إذا لم تلبى مطالبهم. صحيفة التآخي الكردية الصادرة في أربيل في 20 شباط 2003م.

(7) صحيفة اتحاد الشعب الصادرة في بغداد بتاريخ 22 شباط 2003م.

فوافق عليها بالإجماع، الأمر الذي أثار الدهشة لدى رموز المرجعية وبين أعضاء البيت الشيعي[1]. الذين وجدوا أن المادة (61) والفقرة (ج) منه قد أضيفت بطريقة غير شرعية وكانت محل انتقاد شديد من قبل آية الله علي السيستاني الذي وجدها اغتصاباً لحق العراقيين الديمقراطي لاختيار دستورهم، وأنها أعطت لأقلية معينة - العرب السنة - للوقوف بوجه إرادة الأغلبية، وتجاهل هوية العراق الإسلامية[2]. ولكنه لم يذكر دور جلال الطالباني ومسعود البارزاني خشية من انفراط التحالف الذي بني في مؤتمرات المعارضة قبل نيسان 2003.

كانت الهوية الإسلامية والعربية للعراق مثار اعتراض الأكراد والأحزاب الإسلامية، حيث طالب الحزبان (الدعوة والمجلس الأعلى) ومعهم العرب السنة على اعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع، فيما اعترض الكرد على مضمون المادة (7 الفقرة ب) المكتوبة في الدستور في أن العراق جزء من الأمة العربية كما كانت الدساتير السابقة تنص عليه. ومع استمرار الخلافات والاعتراضات التي أثارها العرب الشيعة عموماً، والأحزاب الإسلامية صاحبة النفوذ على كراسي الحكم، نجد أن سلطة بريمر ومعهم الأكراد قد وقعوا على القانون في الثامن من آذار 2004م، وحددوا انتخاب جمعية وطنية انتقالية بتاريخ لا يتجاوز الحادي والثلاثين من كانون الثاني 2005م. ومعها وعد بنقل السيادة إلى حكومة عراقية في الثلاثين من حزيران 2004[3]. وهو ما دعا عبد العزيز الحكيم -وهو يترأس مجلس الحكم في كانون الثاني 2004 - بمحاولة حين أصدر تعديلاً على قانون الأحوال الشخصية في العراق يقضي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية من جديد[4]، إلا أن الموضوع كما نظر إليه الأكراد أخذ بعداً زمنياً وهم غير مستعدين للعودة إليه ثانية. حيث استثمرتها الوزيرة الكردية (نسرين برواري) بتحريض المجموعات النسوية العلمانية على القرار - باعتباره قراراً رجعياً - وهو لا يخلو من تأثير أصابع سلطة الائتلاف المؤقتة لإفشاله[5]. وفي هذا يذكر بريمر الأكراد لا تقلقوا إن هذا القانون لن يكون دستوراً إسلامياً[6]. فيما كان جلال الطالباني مستعداً لأن يعيد النظر بالمادة (61) الفقرة (ج) إذا ما سلم حزب

---

(1) البيت الشيعي: وجد العديد من أعضاء مجلس الحكم ويدفع من الإسلاميين فيه تشكيل (البيت الشيعي) معتقدين أن الأكراد والسنة قد نظموا أنفسهم على الشاكلة نفسها، كان يمثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق عادل عبد المهدي وكان دائم الحضور في الاجتماع ومعه حميد مجيد موسى (السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي، كما كان الوزراء الشيعة يحضرون اجتماعاته بانتظام. وكان وجه الغرابة في حضور الاجتماعات أن احد الجلبي الذي يجهل أسماء آل البيت متحمساً في إنشائه. وكان أعضاء البيت الشيعي عازمين على عدم تكرار ما يعتبرونها قرارات كارثية كان أجدادهم قد اتخذوها في العشرينات من القرن العشرين، وأدى إلى تسليم السلطة إلى العرب السنة، انظر: علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص 309.

(2) أخبر البيت الشيعي شركاءه في مجلس الحكم بأن لديهم تحفظات على وثيقة كانوا قد وافقوا عليها قبل بضعة أيام. رفض الكرد أي تعديل للقانون (المادة 61 الفقرة ج) إذ صرح البارزاني بأن برلمان كردستان قد صادق أصلاً على مسودة القانون ولن يتسامح مع أي تغيير فيه، وكان دور عادل عبد المهدي كبيراً في إقناع الآخرين على قبولها لضمان بقاء الكرد على جانبهم، انظر: بريمر، المصدر السابق، ص 304 – 308.

(3) صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 15 شباط 2004م.

(4) صحيفة البينة الناطقة باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في 21 كانون الثاني 2004م.

(5) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص 339.

(6) بول بريمر، المصدر السابق، ص 384.

الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية له التنازل عن مدينة كركوك[1]. وهي صيغة سارت عليها أحزاب المعارضة وكأنهم يريدون ليس تقاسم المغانم الموجودة في بلد واحد، وإنما اللجوء إلى تقسيم العراق إلى دويلات صغيرة متناحرة كردية وسنية وشيعية، وهو مطلب إسرائيلي، وكويتي وإيراني وبريطاني وأمريكي في نهاية المطاف لدولة عربية قوية مرموقة بين دول عرب المشرق.

إن وجود بريمر على سدة الحكم وهو المدفوع بتوجيهات دينية وسياسية من رئيسه المتدين بوش قد أخذ على نفسه أن ينقض القانون الأساسي إذا لم يوفر الحرية الدينية، وحرية الفرد بتغيير دينه، وأن حكم الإعدام بحق المسلم الذي يرتد عن دينه قد ذهب بزوال حكم صدام حسين[2]. والحق أن التبشير الذي أرادته الولايات المتحدة هو هدف أساسي في سياستها عندما قامت الدولة العراقية عام 1921م[3]. ودفعت السناتور (براونباك) عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية كنساس – ومن كبار رجال الدين اليمين المسيحي – بإرسال رسالة إلى بول بريمر طالباً منه كتابة مادة صريحة بالحرية الدينية في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية[4]. وأن الرئيس الأمريكي بوش (الابن) يعتبر العراق دولة على الخط الأول من عمله التبشيري[5]. ليتبعهُ (كايل فيسك) المدير التنفيذي للرابطة الوطنية للانغيلكان بالقول: إن العراق سيصبح مركزاً لنشر رسالة المسيح في إيران وليبيا وأرجاء الشرق الأوسط[6]. وأن الرئيس بوش مدركاً من أن الديمقراطية ستنتشر من العراق إلى الدول المجاورة، وأن احتلال البلد ليس فقط لثرواته النفطية ولأمن إسرائيل، بل سيتيح لنا نشر تعاليم السيد المسيح حتى في الأمم التي يمنعنا القانون فيها من ذلك[7]. وكانت هذه جزءاً من مجموعة الإجراءات التي أرادتها حكومة كردستان العراق التي تفاهمت بها مع الولايات المتحدة وإسرائيل منذ السبعينات[8]. وهي مطالب في غاياتها أن تكون

---

(1) مقابلة أجراها البروفسور نوح فلدمان (مستشار سلطة الائتلاف المؤقتة) مع مجلة Magazine Mother Jones في 16 كانون الثاني 2005.

(2) بول بريمر، المصدر السابق، ص 407.

(3) علي عبد الجليل، الحرب على العراق، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003، ص 55.

(4) حديث المغترب سالم الجلبي مع وزير التجارة علي عبد الأمير علاوي في بغداد خلال شهر تشرين الثاني 2004 وقد دونها في كتابه المنشور على الصفحة (340)

(5) صحيفة Christin Today في 22 آذار 2004.

(6) إن سلطة الائتلاف المؤقتة لم تكن تبحث بشكل علني في مسألة التبشير الذي يقوم به المبشرون وكانت تتباعد عنهم بحذر أما في السر فهي مسألة أخرى.

(7) كان الأكراد هم السباقون إلى الاتصال بالدولة الإسرائيلية وفتح قنوات معها، وبحسب محمود عثمان السياسي الكردي والعضو السابق في مجلس الحكم العراقي، الذي أجريت مقابلة معه في منزله في لندن، يقول، أن تاريخ العلاقة بين الأكراد والإسرائيليين تعود إلى الستينات، وكان عثمان مقرباً من الملا الراحل مصطفى البارزاني الذي رافقه في زيارة سرية إلى إسرائيل عام 1975 على أمل أن يساعد الإسرائيليون الأكراد في فتح حوار مع واشنطن. وأدلى (كامران قرة داغي) المعلق السياسي الكردي العراقي بالملاحظة التالية: يعتبر معظم الأكراد إسرائيل صديقة لهم، وزيارة إسرائيل أمر طبيعي لا يعاني الأكراد من حساسية حيال الإسرائيليين. انظر: زكي شهاب، المصدر السابق، ص 287. وكذلك: كمال مجيد، المصدر السابق، ص 50.

(8) شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص 290.

اللغة الكردية لغة رسمية، وتتمتع باستقلالها القضائي والمالي عن حكومة المركز في بغداد ولكن ليس قبل الاستحواذ على نفط كركوك[1].

4. الأخضر الإبراهيمي ممثل الأمم المتحدة في بغداد

كان القلق غير الظاهر يتمثل بأن بعثة الأمم المتحدة قد تنصاع لمطلب آية الله علي السيستاني في أن الانتخابات يمكن أن تنجز قبل نقل السيادة في الثلاثين من حزيران 2004م. وتصرفت سلطة الائتلاف المؤقتة في مراقبة دقيقة لبعثة الأمم المتحدة وطروحاتها بشأن الانتخابات أولاً، والاستمرار في التشكيك بمصداقية مجلس الحكم باعتباره الأساس لسلطة مؤقتة ذات سيادة ثانياً. إلا أن إستراتيجية لندن وواشنطن قد تلاقت على تسمية مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي الجزائري، الذي طلب من السيستاني وقف المظاهرات في جنوب العراق تمهيداً للخروج من الطريق المسدود الذي عقّد تشكيل حكومة عراقية[2]. لمس الإبراهيمي - عربي قومي - حجم الانقسامات الحادة والمتصاعدة بين مكونات المجتمع العراقي حين التقاهم على انفراد أو عبر مقابلات شخصية، وظهر لديه أن كل الأعضاء من العرب الشيعة في مجلس الحكم متمسكون برأي السيستاني بإمكانية إنجاز الانتخابات قبل الثلاثين من حزيران 2004، فيما كان رأي الأكراد وكتلة عدنان الباججي على النقيض[3]. كما لمس الإبراهيمي أن الجميع يكيلون المديح من طرف اللسان للانتخابات باعتبارها الأساس لجمعية تأسيسية ولكن لم يكن أحد مستعداً لخوضها خشية تسلط العرب الشيعة على زمام الأمور. وفي هذا بحثت هيئة علماء المسلمين الأمر برئاسة أمينها العام الدكتور حارث الضاري مع الإبراهيمي، بالقول، ما من عاقل يرفض الانتخابات من حيث المبدأ ولكن في الوقت نفسه لا نريد انتخابات شكلية ندفع ثمنها لاحقاً[4]. وقادت الإبراهيمي إلى عقد مؤتمر صحفي في بغداد، موجهاً كلامهُ إلى أعضاء مجلس الحكم: عليكم أن تدركوا أن الحرب الأهلية لا تحدث لأن شخصاً ما اتخذ قراراً بها ... فالحرب الأهلية إنما تنشب لأن الناس متهورون، لأن الناس أنانيون، لأن الناس يفكرون بأنفسهم أكثر مما يفكرون بوطنهم[5]. كانت لغة الابتعاد عن الحرب الأهلية هو ما ركز عليه المبعوث الأممي الأخضر الإبراهيمي في تقريره إلى الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) في الثالث والعشرين من شباط 2004[6]. ومع أهمية إجراء الانتخابات العامة، إلا أنهُ وجدها مستحيلة بحدود التاريخ المقرر لتسليم السيادة، كما تحدث عن المشاكل الطائفية والإثنية في العراق بالقول: هناك لدى جماعة العرب السنة والمجموعة العلمانية تصورات أنهم سيخسرون نفوذهم في أي ترتيبات قادمة، أما الشيعة فقد وصفهم الإبراهيمي بأنهم لا يريدون أن يحاربوا المحتل الأمريكي متخذين من درس ثورة العشرين عام 1920 التي بدأت في منطقة الفرات الأوسط ضد المحتل البريطاني سبباً لفقدان سلطتهم. وهم اليوم يتركون الأمر للعرب السنة ليقوموا بالدور الوطني دون حكم الوطن[7]. وفي شمال العراق، كان تقرير الإبراهيمي مفعماً

---

(1) زكي شهاب، المصدر السابق، ص 287.

(2) صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في 6 كانون الثاني 2004.

(3) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص 344.

(4) جريدة الشرق الأوسط (لندن) وقد أجرت لقاءاً مع أمينها الدكتور حارث الضاري في 3 أيار 2004.

(5) صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية، الصادرة في 13 شباط 2004.

(6) صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 24 شباط 2004.

(7) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص 276.

لما حققهُ الأكراد من مكاسب عديدة خلال حرب الثماني سنوات مع إيران وخروجهم من سلطة بغداد بعد حرب الكويت عام 1991 وأنهم يخشون فقدان ما حققوه. أما ممثلو المجموعات التركمانية والمسيحية والصابئة والشبك، فكل ما لديهم هو الخشية في أن تتبخر أحلام أقليات تعيش وسط أكثرية، دون العودة إلى القهر والعبودية[1]. وقاد مثل هذا التقرير الذي تحدث عن استحالة إجراء الانتخابات بسبب عامل الوقت إلى غضب أحمد الجلبي – الطامع بحكم العراق النفطي – وظهر وكأنه يتكلم بالنيابة عن العرب الشيعة، من أن الدبلوماسي الجزائري ليس فقط لأنه (عربي قومي) في توجهاته، بل أن أخباراً رشحت عن عزم الإبراهيمي ترشيح شخصية علمانية من خارج البيت الشيعي ليتهمَ الجلبي أنه على علاقة مع جماعات الحكم في العالم العربي السني. فيما تصرّف آية الله علي السيستاني على النقيض من حديث الجلبي، أو على الأقل أن كوفي عنان[2] قد أبلغه بإمكانية إجراء الانتخابات في الحادي والثلاثين من كانون الثاني 2005. وربما أراد السيستاني – الذي قبل التقرير الأممي – من عنان أن تتجاوز الأمم المتحدة المادة (61) الفقرة (ج) التي صاغها الحزبين الكرديين بتأثير من الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر. والواقع أن النفوذ الأمريكي كما هو النفوذ الإيراني صاراً موضع قلق مجموعات قومية صغيرة تنادي بإزالة الاحتلالين (الأمريكي – الإيراني)، وأن الغالبية العظمى من رموز المعارضة التي وصلت بغداد بعد التاسع من نيسان 2003 كانوا يتحدثون عن تحرير العراق من الديكتاتورية الفردية، لتقود إلى ضرورة تعويض عدد من الأمريكيين والبريطانيين الذين احتجزهم النظام السابق كدروع بشرية في حرب الكويت عام 1991 بمبلغ (400) مليون دولار، كما هو حال مطالبة بعض رموز الحكم في العراق تأييد مطالب إيران تعويضها عن حرب الخليج الأولى 1980 – 1988 بألف مليار دولار[3].

في مقر الجامعة العربية، وعلى الرغم من استياء أمينها العام عمرو موسى من الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 – وهو يمثل صوت العرب إعلامياً ـ إلا أن الجامعة العربية سرعان ما تراجعت في أيلول 2003 وأعطت مقعد العراق لمجلس الحكم لمدة سنة واحدة[4]. ولكن موسى ولغرض ترطيب الأجواء مع المقاومة السنية للاحتلال ـ باعتباره أحد الرموز القومية وتلميذ جمال عبد الناصر، فقد ذهب في حزيران 2004 بالقول: إن المقاومة العراقية ينبغي أن تتحولّ إلى معارضة ودعا إلى مؤتمر مصالحة وطنية في القاهرة لتنقية الأجواء بين المجموعات الثلاث السنة والشيعة والأكراد، ولكن الأجندات الأجنبية التي كان يحملها المؤتمرون كانت أقوى من عملية تبويس اللحى لمصالحة أمام كاميرات قناة العربية أو الجزيرة الفضائية[5]. وهو ما تدركهُ كل من إيران والولايات المتحدة، أما السعودية، فقد كان قلق العائلة الحاكمة كبيراً في بروز قوة الشيعة في العراق وتهديدها للهوية الأساسية للدولة السعودية القائمة على المذهب الوهابي[6]. وكانت محل نقاش وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل مع كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية في آذار 2003، وباتت الأخيرة على

---

(1) صحيفة طريق الشعب (الشيوعية) الصادرة في 26 شباط 2004.

(2) اعترف كوفي عنان (الأمين العام للأمم المتحدة) في أيلول عام 2010 بعدم وجود مبرر للولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق. قناة العربية الفضائية في 14 أيلول 2010 ولكنه لم يقل ذلك الكلام عندما كان في منصبه عام 2003.

(3) صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 13 أيلول 2010.

(4) صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 15 أيلول 2003.

(5) وكالة الاسيوشيتدبرس في 14 أيلول 2004.

(6) Samir Al –Rifai, young Beloved Killed in Iraq, Amman, 2007, P. 153.

إدراك تام من القلق السعودي، حين غمزت من باب خفي لـ (روبرت بلاكويل) مبعوث الأمن القومي الأمريكي (بصفته المسؤول الأول عن العراق) أن ينسق عملهُ مع الأخضر الإبراهيمي لإنجاح مهمة تشكيل حكومة علمانية في العراق[1].

5. مجلس الأمن القومي الأمريكي يبعد أحمد الجلبي من أي منصب في العراق

أقام (إبرام شولسكي) مدير الخطط الخاصة التابع لوزير الدفاع رامسفيلد علاقة وثيقة مع الجلبي، ومدير أمن حزبه (آراس حبيب) نظراً لحجم التقارير الكثيرة وهي (مفبركة) حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، وعلاقة صدام حسين بتنظيم القاعدة. وقد قادت الوزير الأمريكي رامسفيلد لأن يشاور الحاكم المدني بول بريمر أن يكون الجلبي أقرب مستشار يمكن لبريمر الاعتماد عليه نظراً لعلاقاته المتشعبة والمزدوجة مع أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية والإيرانية، ورموز المعارضة العراقية المتواجدين في بغداد[2].

إلا أن مثل هذا الإطراء الذي حصل عليه الجلبي لم يكن ليروق وزارة الخارجية الأمريكية منذ أن تولت مادلين اولبرايت الوزارة في عهد الرئيس كليتون، والوزير كولن باول - في عهد إدارة بوش الابن - الذي اشتكى مرات عديدة من تهرب الجلبي - تسليم وصولات بالمبالغ التي استلمها والمخصصة لمجموعات المعارضة السبعة وفق قانون مشروع تحرير العراق لعام 1998. فضلاً عن كونه محكوم غيابياً في الأردن لمدة اثنان وعشرون عاماً بتهمة اختلاس أموال مصرف البتراء الأردني عام 1984. ويذكر الحاكم المدني في العراق بول بريمر أن الجلبي الطامع بكرسي الحكم كثيراً ما كان يحرجهُ أمام مجموعة المعارضة السبعة، وأمام مجلس الحكم لتشكيل حكومة مؤقتة كان هو راغباً لأن يترأسها[3]. وكان وصف بريمر للجلبي قاسياً، وقد صوّرهُ بصورة الشخص (المنافق) عندما أشار في الثالث والعشرين من حزيران 2003، أن الجلبي الذي قضى عشرة أيام في واشنطن، كان يؤلب الكونكرس الأمريكي والإدارة الأمريكية على الخطط السياسية لسلطة الائتلاف المؤقتة كما حاول إقناع بقية مجموعة السبعة لمقاطعة مجلس الحكم[4].

ولكن حين اقتربت سلطة الائتلاف المؤقتة من انتهاء دورها الذي خططت لهُ إدارة بوش في نيسان 2004 كان بريمر وروبرت بلاكويل على خط واحد وواضح لإقصاء أحمد الجلبي من أي سلطة. وفي غضون سنة واحدة من الأعمال السيئة والحرقاء، تمكن بلاكويل القوي أن يذكر مجلس الأمن القومي الأمريكي بتقرير في أواخر شهر نيسان 2004 أن الجلبي قد أفرط في عملية اجتثاث البعث التي قادت إلى ظهور مجموعات مسلحة ضد القوات الأمريكية، وتسريبه وثائق تدين شخصيات عربية وغربية رفيعة المستوى حول برنامج النفط مقابل الغذاء عام 1996، وأن قسماً من هذه الوثائق وجدت في منزل شقيقه في ضاحية المنصور (بغداد) بهدف ابتزاز الشخصيات الدولية المتعاونة مع صدام حسين. ولعل الأخطر في تقرير بلاكويل ضد الجلبي هو أنه أعاد تذكيرهم بالمعلومات الزائفة عن أسلحة الدمار الشامل وخداع الأمة الأمريكية بسهولة السيطرة على العراق، وانهُ اي الجلبي اخبر مسؤول محطة المخابرات الإيرانية (اطلاعات) في بغداد، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حلت رموز (الشيفرة) السرية الإيرانية - وهو ما كان لأحد من رموز إدارة الرئيس الأمريكي بوش ليشفع له[5].

---

(1) بيترو. غالبريث، المصدر السابق، ص 162.

(2) بول بريمر، المصدر السابق ص ، وكذلك Ibrahim Al – Shammry, op. cit, p

(3) بول بريمر، المصدر السابق، ص 118.

(4) المصدر نفسهُ، ص 118.

(5) جين ماير (المتلاعب) مجلة النيويورك تايمز في 7 حزيران 2006.

المبحث الثالث

إياد علاوي رئيساً للحكومة المؤقتة العراقية في حزيران عام 2004م

طرح الممثل الأممي الأخضر الإبراهيمي فكرة أن تكون الحكومة المؤقتة عبارة عن بديل مؤقت بوظائف وواجبات محدودة، أي حكومة (تكنوقراط) غير سياسيين[1]. ويذكر الدكتور علي عبد الأمير علاوي الذي عينته سلطة (روبرت بلاكويل) وزيراً للدفاع، أنه اقترح تشكيل حكومة من اثنيّ عشر أو خمسة عشر وزيراً، تكون مهمتها إعداد الطريق لانتخابات كانون الثاني 2005م، أما معالجة الجانب الأمني، فيمكن أن يكون لمجلس أمن قومي مؤقت - يرتبط برئيس الوزراء - بتخويل كافٍ لإدارته، إلا أن بلاكويل رفض مثل هذا المقترح، معللاً أن وزراء أول حكومة عراقية يجب أن يكونوا معروفين لديها تماماً، أي من الذين يحملون جوازات سفر أمريكية أو بريطانية[2]، ولكن دون أحمد الجلبي الذي يحمل جواز سفر أمريكي المهمش أمريكياً[3]، الذي انتقد مهمة الأخضر الإبراهيمي باعتباره شخصية خلافية وليست توحيدية[4]. وهو ما أغاظ الرئيس الأمريكي بوش الابن وبلاكويل، وبريمر، وأعضاء فريق الأمن القومي، ورئيس جهاز CIA في العراق، باعتباره يعمل بالضد من السياسة المعتدلة للولايات المتحدة الأمريكية[5].

اختير إياد علاوي[6] -البعثي السابق والعلماني الذي كان ولا يزال مقرباً من أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية -رئيساً لوزراء حكومة مؤقتة. وقد تكون تطورات الوضع الأمني في مدينة الصدر والفلوجة التي أصابت مقتلاً

---

(1) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص427.

(2) المصدر نفسه، ص427.

(3) إن تهميش الجلبي قد تم على ما يرام حين جرت الإغارة على مقره من قبل قوات أمريكية في 20 أيار 2004م، وجرى تفتيش منزله بحثاً عن أدلة تدينه بأعمال مخالفة للقانون جرت في وزارة المالية. كان بول بريمر على علم بالغارة كما كان غيره من كبار الموظفين في واشنطن. إن تلك الشخصية التي محط كره شعب العراق الشديد قد جرى لف الحبل على عنقه، وغدت أيامه ليست كسائر السياسيين الآخرين الذين وصلوا بغداد بعد 9 نيسان 2003م. انظر: جين ماير، (المتلاعب)، مجلة النيويوركر الصادرة في 7 حزيران 2006م.

(4) مجلة التايمز اللندنية الصادرة في 7 حزيران 2004م.

(5) صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 9 حزيران 2004م.

(6) إياد هاشم علاوي. ولد في بغداد عام 1945م. درس الطب في جامعة بغداد عام 1970 وحصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة لندن (1972-1979). انتمى إلى حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1958م، وكان أحد أفراد الحرس القومي في انقلاب حزب البعث عام 1963م. غادر العراق إلى بيروت عام 1971م، وفي العام التالي استقر في لندن لإكمال دراسته العليا. انفصل عن حزب البعث عام 1975، وتعرض إلى محاولة اغتيال عام 1978. أسس بالتعاون مع بعض رموز البعث السابق حركة الوفاق الوطني العراقي عام 1991م. انتخب عام 1993 أميناً عاماً للحركة. شارك في معظم مؤتمرات المعارضة ضد حكم صدام حسين. عاد إلى العراق بعد نيسان 2003. انتخب رئيساً لوزراء حكومة مؤقتة عام 2004، وقاد حملة واسعة لتطهير مدينتي الصدر والفلوجة من التمرد ضد القوات الحكومية والأمريكية. وفي انتخابات 7 آذار 2010 فازت قائمته (العراقية) بأغلبية (91) مقعداً في البرلمان، فيما حصل ائتلاف دولة القانون برئاسة المالكي على (89) مقعداً، ولكنه لم يتمكن من تشكيل الوزارة لنفوذ إيران على حزبيّ الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية المتنفذين في الساحة العراقية. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص472.

لعدد من جنود الجيش الأمريكي كانت واحدة من أهم الأسباب التي قادت بلاكويل والإبراهيمي لانتخاب إياد علاوي المتمرس بالشؤون الأمنية لإنهاء أعمال المقاومة في المدينتين كما عبر عنها الليبرالي عدنان الباججي[1]. والواقع أن علاوي الذي حافظ على خط واضح في العلاقة مع الرموز الأمريكية التي وصلت بغداد بعد التاسع من نيسان 2003م قد أعطته ميزة الموازنة في تصريحاته دون التطرف، وكان يحظى بدعم وتقدير دول الجوار كالأردن والسعودية وبقية دول الخليج العربية ومصر دون إيران التي ترى فيه عقبة أمام تغلغل وتوسع المشروع الإيراني في جنوب العراق وشماله كمرحلة أولى[2]. كان على آية الله علي السيستاني أن يوافق على ترشيح علاوي - دون تحمس واضح - بعد أن أيقن أن بلاكويل رفض كل المرشحين الإسلاميين، وكان في عقله أن يعدّ العدة لإجراء انتخابات عامة في بداية 2005م، يكون للعرب الشيعة الحصة الأكبر في البرلمان المنتخب. وفي كردستان العراق، شحن الحزبين الكرديين بزعامة الطالباني والبارزاني لما يجري في العاصمة بغداد مركز الحكم، وقد أيقنوا أن ذات اللعبة السياسية ستمر عليهم كما كان الحال أيام حكم صدام حسين، خصوصاً وقد وصلت إلى أسماعهم أن وزارة الداخلية ستكون لفلاح النقيب (سني) والدفاع حازم الشعلان (شيعي) والمالية لعادل عبد المهدي (شيعي من المجلس الأعلى)[3]. ولعل ما زاد من غضبهم أن الإبراهيمي وبلاكويل قد أشارا أمام مجلس الحكم إلى توافق ضمني بترشيح عدنان الباججي - باعتباره معتدلاً ويحظى بمصداقية دولية كبيرة - لمنصب رئيس الجمهورية. وهو ما قاد أحمد الجلبي الذي غضبت عليه الإدارة الأمريكية لأن يلعب على ورقة الأكراد الذين حرموا من مناصب عليا أيضا، للاعتراض على ترشيح الباججي، باعتبار الأخير يتمتع بعلاقة صداقة مع الإبراهيمي وبلاكويل، وأدت في النهاية إلى اختيار غازي الياور - سني من قبائل شمر - ليكون رئيساً لجمهورية العراق. اذعن الأكراد لضغوط أمريكية وبريطانية، وبوعود لمناصب أخرى لما بعد الانتخابات القادمة في عام 2005م[4].

أقسم إياد علاوي اليمين بصفته رئيساً لحكومة عراقية مؤقتة في الثاني من حزيران 2004م أمام جمع غفير من مراسلي الصحف العربية والأجنبية، واعتبرت الإدارة الأمريكية ذلك إنجازاً لها في العراق، من أجل بناء الديمقراطية الجديدة التي غابت عن البلاد منذ نهاية الحكم الملكي عام 1958م. إلا أن مثل ذلك الاحتفال المحتقن بزعل العرب الشيعة والأكراد على بلاكويل – وهو داخل المنطقة الخضراء المحصنة - كان يرافقها حركة مكثفة لمجموعات مسلحة ترتدي اللباس المدني في شوارع بغداد. وكان تأثيرها السيء على جموع المواطنين وأن البعض من هذه المجاميع لم تكن لتتبع أي جهة سياسية وهدفها إخافة أحياء بغداد (السنية والشيعية) وسرقة ما تصل إليه أيديهم بقوة السلاح. غير أن المفارقة التي كان الناس يترقبها، إن هذه المجاميع تمثل جهات سياسية لتصفية الخصوم ومقاتلة القوات الأمريكية، وأجهزة أمن الحكومة الجديدة لغايات بعيدة عن مصلحة الوطن العليا[5]، وكان من بينها تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين الذي تزعمه أبو مصعب

(1) صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 25 أيار/ مايو 2004م.

(2) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص472.

(3) صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 30 أيار/ مايو 2004م.

(4) لقاء تم في عمان – الأردن – مع السيد عدنان الباججي في شباط 2005م.

(5) إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص223.

الزرقاوي[1] وقد اتخذ من مدينة الفلوجة – 50 كم غرب بغداد – مقراً له ولأتباعه لممارسة أعمال القتل والخطف والتفجير لاعتبارات طائفية داخل مكونات المجتمع العراقي المفرقة أصلاً.

كان إياد علاوي مدركاً لحجم التحديات التي تواجهه، فهو عليه أن يبدأ من الصفر لتوفير مستلزمات صمود حكومته بوجه (مقاومة العرب الشيعة) (جماعة الصدر) والعرب السنة (في الفلوجة) الآخذة بالتصاعد يوماً بعد يوم، وقد منحه قرار مجلس الأمن الدولي 1546 في أيار/مايو 2004، في أن تكون للقوة متعددة الجنسيات واجب حفظ الأمن والاستقرار في العراق[2]. إن وحدات الأمن والجيش العراقي الجديد ما هم إلا تحت رقابة قيادة الجيش الأمريكي دون صلاحيات لتنفيذ الواجبات قبل إقرارها من قبل الجنرال (ريكاردو سانشيز) قائد القوة متعددة الجنسيات. والواقع أن إستراتيجية الولايات المتحدة وبريطانيا القديمة – الجديدة – التي حملها الجنرال سانشيز قد مثلت التوجه المركزي الذي بدأت بها حرب الكويت 1991 لكيفية المحافظة على أمن إسرائيل، وكيفية استمرار تدفق النفط إلى العالم الحر. وهو ما أشارت إليه مجلة U.S news and world report في عددها الصادر في السابع والعشرين من آب 1990، من أن النزاع في الخليج ليس من أجل الكويت، إنه الفصل الأخير في حرب قديمة تدور رحاها منذ أربعة عشر قرناً بين الشرق والغرب، بين الإسلام ومنافسيه التوحيديين: المسيحية واليهودية. إنه يوم الحساب، الذي انتظرتهُ الولايات المتحدة الأمريكية منذ مدة طويلة، وأن خطأ حسابات رئيس النظام العراقي قد وفرت الفرصة لرموز المعارضة الذين تدرّبوا في أروقة الغرف المغلقة في واشنطن ولندن وطهران لكي ينفذوا إستراتيجية الغرب ليس لتدمير العراق فحسب، وهو ممثل إستراتيجية جزيرة العرب، بل من أجل دفع العرب بأكملهم لأن يكونوا تحت مطرقة إسرائيل في الغرب وإيران في الشرق لتقويض الحكم السني فيها، وعلى وجه التحديد الحكم السعودي[3]. عبر لاعبين متنفذين.

1. سياسة إياد علاوي (العلمانية)

لم يكن الجنرال الأمريكي سانشيز يدرك الفارق الثقافي والتقاليد الاجتماعية بين شعبيَ الولايات المتحدة وشعب العراق – الذي تحكمه التقاليد القبلية وتمسكه بدين الإسلام – الذي يشعر بالإهانة البالغة في تفتيش البيوت بدون حضور رب العائلة، وتفتيش النساء جسدياً، واستخدام الكلاب القذرة لشم أرجاء البيت، ولف الأكياس السوداء على رأس رب البيت وتقييد معاصمهم لمجرد الاشتباه بهم في منتصف الليل، وضوضاء الطائرات المروحية المحلقة فوق البيوت.

---

(1) أبو مصعب الزرقاوي، أردني من مواليد محافظة الزرقاء عام 1966م. واسمه الحقيقي احمد نزال فضيل الخلايلة. انضم إلى المجاهدين العرب في أفغانستان عام 1989م. عاد إلى وطنه الأردن عام 1995م حيث اعتقل لنشاطه المشبوه، ثم ما لبث وأن أطلق سراحه عام 1999م. عاد إلى أفغانستان، وفي عام 2000 أسس تنظيم (التوحيد والجهاد). وبعد الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001م، هرب إلى العراق عبر إيران واستقر في كردستان (ضمن محافظة السليمانية). أصبح مسؤول تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين. نفذ تفجير السفارة الأردنية في بغداد في آب 2003م. وتفجير ثلاث فنادق في الأردن عام 2005م واعتبر هدفاً لأجهزة مخابرات دولية منها الأردنية ليقتل في 7 حزيران 2006 في غرب بعقوبة شرق بغداد. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص403.

(2) صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في 22 مايو/أيار 2004م.

(3) بول كيندي، نعوم تشومسكي وآخرون، الإمبراطورية بعد احتلال العراق، ترجمة تركي الزميلي، الرياض، منشورات موقع الإسلام، ط1، 2003م، ص187.

ولعل ما زاد الموقف الأمني تفجيراً هو اعتقال النساء في سجن (أبو غريب) والممارسات اللاأخلاقية تجاه (الرجال والنساء) عندما أرسلت إحداهن خصلة من شعرها إلى رئيس عشيرتها مرفقة إياها برسالة تناشده المساعدة على إنقاذها هي ومن معها، مشيرةً إلى وجود طفل غير شرعي في بطنها. وقد أحرجت إياد علاوي الذي وجدها علامة شؤم وهو يفكر بسياسة جديدة لجذب المعارضة المسلحة إلى التفاهم دون رفع السلاح.

كانت سياسة إياد علاوي تتجلى في أن يقتصر اجتثاث البعث على الحد الأدنى من الدائرة القريبة لصدام حسين، وفتح الباب أمام عناصر مهمة من ضباط الجيش السابق لبناء وتطوير قوات مسلحة كفوءة. وفي رؤياه أن النظام الجديد ليس بالضرورة تكويناً مؤلفاً من عناصر نظام البعث، انهُ ائتلاف لمجموعات تتجاوز الحدود العقائدية والطائفية، ويضم عناصر من الطبقة السياسية الجديدة. وفي السياسة الخارجية، فإن العراق الجديد يرتبط بعلاقات متنوعة قوية بالولايات المتحدة وحلفائها الأمنيين في الشرق الأوسط، ومنها الأردن، مصر، الباكستان، وسيكون للعراق علاقات سليمة مع إيران ولكنها محدودة[1].

ويعتقد إياد علاوي، أن عامل الأمن وهو قلب المشكلة في العراق، فأنهُ خطط أن يكون هناك جهاز استخبارات نشيط – ليس متجبراً كالسابق – ولكنه واسعاً واقتحامياً، يشارك فيه ضباط سابقون ذوو خبرة من الجهاز السابق. ورؤساء عشائر من خلال منحهم عطاءات نقدية كبيرة لضبط الموالين لهم. وتذكر صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية التي أجرت مقابلة مع علاوي في نيسان 2004م أنه عقد عدة اجتماعات مع قادة التمرد من أجل إقناعهم المشاركة بالعملية السياسية، وعرض مناصب مهمة لهم ليست بالضرورة مهيمنة أو أنهم أصحاب قرار بقدر ما يكونون مشاركين فيه بعد إصدار عفو عام. معتقداً أن الشرط الذي أخفاه في بداية الأمر – أي عدم مشاغلة الدوريات الأمريكية وقصف قواعدهم – سيكون مفهوما وفق السياسة (الغير طائفية)، وهو ما لم يكن ليحصل عليه إياد علاوي نظراً لارتباط مجموعات متطرفة بأجندات أجنبية وإقليمية مثل تنظيم القاعدة الذي يقوده الزرقاوي، ومجموعات أخرى من جيش المهدي لا تعترف بسلطة علاوي في ظل وجود قوات محتلة للعراق.

كان نشاط عناصر التوحيد والجهاد من العرب والعراقيين بقيادة الزرقاوي ذو نفوذ قوي في مناطق العرب السنة – الذين وفروا لهم الملجأ والمأكل والمعلومات في بداية الأمر – الأمر الذي مكّن الزرقاوي من نشر أتباعه في شهر نيسان 2004، ليتواجد (50) مقاتلاً في منطقة بغداد – الكرخ بإمرة (عمر بازياني)، وفي الأنبار (60) مقاتلاً بإمرة (أبو عزام عبد الله)، وفي الموصل (400) مقاتلاً بإمرة (حسين سالم)، وفي سامراء (50) مقاتلاً بإمرة هيثم صباح البدري (الملقب هيثم السبع)، أما في الفلوجة وهي مركز ثقل تواجده قرب بغداد فقد وضع فيها ما يقارب (500) مقاتل بإمرة (أبو نورس الفلوجي)[2]. ويظهر أن الزرقاوي (المدفوع من جهات إقليمية)، والذي أراد أن يظهر اسمه في وسائل الإعلام العربية والأجنبية، عمد إلى قتل أربعة من أفراد الشركة الأمنية الأمريكية المسماة (الماء الأسود) Black Water، وتعليق جثثهم على جسر الفلوجة[3]، لتقود إلى معركة الفلوجة الأولى في نيسان 2004م، التي استخدمت فيها القوات الأمريكية قوات المارينز المدعومة من طائرات الإسناد الجوي القريب لقتل أكبر ما يمكن من مجموعات القاعدة في الفلوجة.

---

(1) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص504.

(2) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص256.

(3) Ibrahim Al-Shammary, op. cit, p. 212.

إن ما يميز المعركة التي أمر بها الجنرال الأمريكي (كيسي) بتنسيق مع إياد علاوي، أنها جاءت متزامنة مع معركة أخرى ضد جيش المهدي بقيادة مقتدى الصدر في مدينة النجف الأشرف (في منطقة المقبرة القديمة)، وأدت إلى بروز احتجاجات عنيفة من رموز الحكم مثل غازي الياور، عدنان الباججي، نوري بدران (وزير داخلية) ثم (فلاح النقيب)، كريم المحمداوي، عبد الباسط تركي (وزير حقوق الإنسان)[1]. أحدث القتال شرخاً عميقاً في العملية السياسية، وصدرت اتهامات عنيفة ضد إياد علاوي ووزير دفاعه حازم الشعلان (بريطاني الجنسية) وقادت مجموعة من القاعدة إلى خطف (نيكولاس بيرغ) الأمريكي وإعدامه بطريقة بشعة في نيسان 2004م. كان الدرس الأمريكي من معركتي الفلوجة والنجف، أن هناك خطأ أحمر ينبغي عدم السماح به لتوافق سني –شيعي، وقادت الإدارة الأمريكية إلى تعيين السفير الأمريكي نكرو بونتي –الخبير في إشعال الحروب الأهلية في أمريكا الجنوبية –سفيراً لها في بغداد، وهو لا يتوانى ضمن مفهوم (لعبة المخابرات الدولية) في قصف مناطق السنة لإتهام الشيعة، وقصف وتفجير في مناطق الشيعة لإتهام العرب السنة، وقادت إلى حرب أهلية خلال عامي 2005-2006 كما سنرى لاحقاً.

أما إياد علاوي، فقد أجبره الموقف الأمني المتأزم إلى زيارة سورية، ومصر، والأردن، من أجل إقناع الحكومة السورية على وقف تدفق العرب المقاتلين من الدخول عبر الحدود إلى الأراضي العراقية، فيما طلب علاوي معاونة عسكرية من الملك الأردني عبد الله الثاني، وأخرى من الرئيس المصري حسني مبارك وثالثة من الإمارات العربية المتحدة[2]، في الوقت الذي احتفظ الأكراد بالأسلحة والمعدات العسكرية لقوات الفيلقين الأول والخامس، وقد ذكرنا الصحفي زكي شهاب في كتابه العراق يحترق (شهادات من قلب المقاومة) بالقول، أن استحواذ الأكراد على هذه المعدات العسكرية، أصبحت تحت بند غنائم الأسلحة، لتباع الدبابة T-72 عبر تجار أكراد إلى إيران بمبلغ (500) دولار[3].

2. إياد علاوي ومشكلة الميلشيات الشيعية والسنية المسلحة في النجف والفلوجة 2004م

أراد رئيس الوزراء إياد علاوي أن تكون سياسته على مسافة واحدة من الميلشيات المسلحة المتمردة عليه سواءاً كان ذلك في النجف لمحاربة المجموعات الصدرية أو مجموعات تنظيم القاعدة في الفلوجة، وذلك إدراكاً منه أن صياغة سياستين قد لا تعطيه فرصة للفوز بالانتخابات القادمة في كانون الثاني 2005م. إن علاوي الذي لم يكن مستقلاً في قراراته –بسبب التأثير الأمريكي –لم يكن يريد ولا يؤمن بالمسلك الطائفي والعرقي بين مكونات المجتمع العراقي.

كان (ترانس كيلي) وهو من وكالة الأمن القومي الأمريكي مدركاً لحجم المخاطر التي تنمو في البلاد من جراء حمل السلاح من قبل الميلشيات خارج نطاق قوة الدولة المركزية[4]. واقترح كيلي في لقاء جمعه بالسيد علاوي في تموز

---

(1) بول بريمر، المصدر السابق، ص417-418.

(2) استجاب الملك الأردني عبد الله الثاني لنداء إياد علاوي فأرسل (150) عجلة مدرعة، واستجاب حسني مبارك بـ (50) عجلة مدرعة، وفعلت الإمارات العربية المتحدة بإرسال تجهيزات ومعدات عسكرية قيمة لمواجهة الظروف الأمنية القاسية في البلاد. انظر: عبد الكريم الحسيني، المصدر السابق، ص298.

(3) زكي شهاب، المصدر السابق، ص242.

(4) كانت هناك تسع ميلشيات لرموز موجودة في مجلس الحكم، ولكنها كانت متباينة من حيث القوة والنفوذ وهي: قوات البيشمركة الكردية في شمال العراق، فيلق بدر في بغداد والمحافظات الجنوبية، قوات تحرير العراق بإمرة الجلبي، ميلشيات حركة الوفاق الوطني، ميلشيات الحزب الشيوعي، ميلشيات= =حزب الدعوة (إبراهيم الجعفري)، ميلشيات حزب الدعوة

2004م أن تكون الخطة دمج رجال الميلشيات المؤهلين في قوات الأمن الجديدة، ودفع رواتب تقاعدية لكبار السن منهم، وتعويضات للمعوقين منهم فضلاً عن إحالة العديد منهم إلى الحياة المدنية[1]. كانت استجابة حزب الدعوة والمؤتمر الوطني والوفاق الوطني (الذي تزعمه علاوي نفسه) إيجابيا، وتشير صحيفة الواشنطن بوست الصادرة في 2 آب 2004م، أن قادة الأحزاب الثلاثة الذين أمضوا زمناً طويلاً في مناقشات مستفيضة مع بريمر قبل انتهاء دوره الموكول إليه في العراق، قد فهم أنهم كانوا يفكرون في مغزى رضا السفارة الأمريكية والبريطانية عليهم لتولي مناصب قيادية في السلطة الجديدة. ويظهر أن المشكلة التي خضعت لتلك المناقشات هي في الموازنة بين قوات البيشمركة الكردية في شمال العراق، وقوات فيلق بدر في الجنوب، بادعاء الأكراد أن قواتهم لها وزارة خاصة بها، وأنها القوة المكلفة لحماية إقليم كردستان العراق. أما ادعاء قادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، أن فيلق بدر هو جيش مقاومة حقيقي، وأن نشوءه في إيران جاء باعتباره البلد الوحيد المجاور للعراق الذي سمح بتشكيل مقاومة مسلحة على أرضه ضد حكم حزب البعث وسلطة صدام حسين[2]. ويعتقد كيلي أن مخاوفه الحقيقية ليس في البيشمركة الكردية ولا فيلق بدر –لاتفاق قادتهما في مؤتمرات المعارضة –بل في جيش المهدي الذي لم يكن موجوداً على قائمة الدمج في القوات النظامية المركزية[3].

أدلى الشيخ محمود السوداني في الثاني من آب 2004م أن هناك قوة مشتركة (أمريكية –عراقية) أطلقت النار على منزل مقتدى الصدر وهي في طريقها لتطويق المنزل[4]. والواقع أن ادعاء السوداني لم يكن دقيقاً بعد استجلاء الموقف في النجف، وأن اعتقال الشيخ (مثال الحسناوي)، وهو أحد معاوني الصدر، قد أشعل الشرارة لاندلاع المظاهرات الصاخبة في مدينة النجف. وقادت إلى عملية خطف ثمانية عشر شرطياً حكومياً وتدخل محافظ النجف (عدنان الظروفي) الذي طلب من القوات الأمريكية رسمياً التدخل لإنقاذ المدينة من قوات جيش المهدي، وقد ذكّرهم بوجود ثمانين ضابطاً إيرانياً يقومون بتدريب أتباع مقتدى الصدر على الأسلحة الثقيلة ومدافع مقاومة الطيران التي وصلتهم من إيران[5]. وفي هذا يذكر حازم الشعلان وزير الدفاع أن جيش المهدي قام بتخزين أسلحة في مرقد الإمام علي بن أبي طالب (ر)، وأنه يقبل أن يكون أفراد منتخبين من الصدريين في الجيش العراقي دون تسلل مجموعات متطرفة إليه، يمكن أن تعيق تنفيذ الواجبات، كما يتصور وزير الدفاع نفسه[6]، الذي تواجد في مدينة النجف بعد اشتداد المعارك بين القوات الأمريكية ومقاتلي جيش المهدي في منطقة المقبرة الواسعة[7].

(فرع العراق)، ميلشيات حزب الله العراقي، ميلشيات حزب الفضيلة الإسلامي. انظر: سبنسر أكرمان، (إخفاق الولايات المتحدة في نزع سلاح الميلشيات العراقية)، مقالات منشورة في صحيفة New Republic للفترة من 11–18 تموز 2004م.

(1) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص576.

(2) بول بريمر، المصدر السابق، ص425.

(3) سبنسر أكرمان، صحيفة New Republic الصادرة في 16 تموز 2004م.

(4) جريدة الشرق البغدادية (بعد الاحتلال) الصادرة في 4 آب 2004م.

(5) صحيفة النيويورك تايمز الصادرة في 3 تموز 2004م.

(6) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص500.

(7) جريدة المدى (بعد الاحتلال) الصادرة في 6 آب 2004م.

أما الأب الروحي لقيادة جيش المهدي مقتدى الصدر فقد وصف الأمريكان بالأبالسة الذين أوهموا الناس أن السيادة انتقلت من بريمر إلى سلطة الحكومة المؤقتة في الثامن والعشرين من نيسان 2004م، وأن جيشه لا يعترف بإياد علاوي رئيساً للوزراء، متهماً القوات الأمريكية أنها وراء الهجمات التي وقعت على الكنائس المسيحية، وأعمال الخطف في العاصمة بغداد[1]. وبدت مثل هذه التصريحات غير متوافقة مع تفكير آية الله علي السيستاني الذي غادر إلى لندن لإجراء فحوصات طبية، وقد فسرها الجانب الأمريكي والبريطاني ليس فقط عدم الاكتراث لزعامة الصدر الذي لا يعطي وزناً للمرجعية الدينية في النجف، وإنما لأن مقتدى الصدر لم يطلع على التفكير الاستراتيجي الإيراني المنسجم مع التفكير الاستراتيجي الأمريكي والبريطاني بعد أحداث أيلول 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية[2]. صيغ التفكير لأن يضع إستراتيجية جزيرة العرب (ممثلة بالمملكة السعودية) في مأزق وحشرها في زاوية لإجهاضها لاحقاً[3]. ويظهر أن عناصر البيت الشيعي مثل السيدة سلامة الخفاجي (عضو سابق في مجلس الحكم) قد لوحت –في ظل استمرار القتال مع جيش المهدي – بإدانة القوات الأمريكية، وهي ترى أن ذلك القتال يضعف المشروع الإيراني في العراق. فيما عبر إبراهيم الجعفري وهو نائب رئيس الجمهورية عام 2004م عن القتال الدائر باتهام مشاة البحرية الأمريكية، وأن الهجوم ضد قوات جيش المهدي ليس طريقة متحضرة لإعادة بناء البلاد[4]. وهي وإن فسّرت لكسب التيار الصدري لانتخابات كانون الثاني 2005م، إلا أنها لا تبتعد عن إستراتيجية يمثلها الحليف الإيراني، كما فهم سابقاً من طروحات الحاكم المدني بول بريمر الذي جسّد تطبيق إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وبقية دول الجوار.

وفي الواقع، إن مكانة مقتدى الصدر قد تعززت في أوساط الشيعة المختلفة لاعتبارات منها ما يتعلق بمحاربة القوات الغازية، ولكن في جزء منها تقويض لحكم إياد علاوي العلماني الذي عينه الأمم المتحدة بمنصب رئيساً لحكومة مؤقتة لم تكن إيران راغبة بها. ولكنه أي الصدر قد أدرك حدود تعبئته في مواجهة القوات الأمريكية. فهو قد خالف تعليمات المرجعية في اقتحام مقام الإمام علي (ر) في النجف لخدمة قضيته، وأنه لن يستطيع تكرار ذلك. وفي الوقت الذي عاد فيه الصدر للاستعانة بالسيستاني لحل أزمة النجف، فقد بات على قناعة أن هناك مرجعية واحدة هي التي يترأسها آية الله علي السيستاني، فيما كان الرأي أن إيران لا تريد معارك جانبية بين الأعمدة الرئيسية للقوة الشيعية في العراق، وأنها تستخدم سطوة رموزها وحلفاءها ووكلائها بقبول السلطة النهائية للسيستاني[5].

إن القوة متعددة الجنسيات، ورموز الحكومة المؤقتة –حكومة علاوي – لاسيما مكوناتها الشيعية العلمانية قد وضعت في موقف لا تحسد عليه، فهي من جهة تعترف وإن كان بتردد لسلطة السيستاني، إلا أنها من الجهة الأخرى باتت تفرك أصابعها تجاه ما تجده من تدخل غير مطلوب وفضولي يمارسه (أجنبي خارجي) في شؤون العراق. وقد غمغم أحد رموز الحكومة المؤقتة بالقول كيف يمكن أن يتاح لشخص إيراني مزاولة هذه السطوة في العراق؟ في إشارة واضحة

---

(1) صحيفة الواشنطن بوست (مقالة لـ جوان كول) في 9 آب 2004م.

(2) صحيفة الدعوة الصادرة في بغداد في 15 آب 2004م.

(3) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002م، ص164.

(4) صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 19 آب 2004م.

(5) صحيفة الشرق الأوسط اللندنية الصادرة في 23 آب 2004م.

للسيستاني[1]. إن مثل هذا الكلام كثيراً ما يطرقه ضباط القوة المتعددة الجنسيات، كما كان يتردد على ألسنة العرب (السنة والشيعة) المعاضدين للحكومة المؤقتة في وسائل الإعلام العربية، وأحياناً تنطلق ألسنة فيها مديح لدور السيستاني، ولكنه كثيراً ما يغلف بمديح باهت لا يمت إلى الحقيقة.

أما في المناطق السنية وخاصة في مدينة الفلوجة، فقد بدا الوضع مختلفا، وشهد شهرا أيلول وتشرين الأول 2004م تزايداً كبيراً في أعمال العنف، كان منها أكثر من ثلاثين تفجيراً لسيارات مفخخة، وقتل ما يزيد عن (162) جندياً أمريكياً – خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نقل السيادة[2] – بعد أن انتهت المواجهة في النجف بفضل مبادرة السيستاني. اندلعت الأزمة الأولى في مدينة سامراء – 120كم شمال بغداد – واعتبرت في شهر أيلول 2004 معقلاً من معاقل تنظيم القاعدة. وقادت القوة المتعددة الجنسيات بفرض حصار على المدينة التي لم يكن أهلها مسؤولين عما خطط لها من قبل الطرفين، وقد يكون موقعها وسط مفارق الطرق التي تؤدي إلى مدينة الضلوعية والموصل – والفلوجة – وعبر نهر دجلة إلى بعقوبة – قد أوحت إلى عناصر تنظيم القاعدة لأن تكون المدينة مثابة لشن الهجمات في الاتجاهات المختلفة[3].

كانت مجموعات تنظيم القاعدة قد تجمعت في مدينة الفلوجة بعد طردها من مدينة سامراء، إلا أن حجم المجموعات الثائرة قد تجاوز المستوى في شهر تشرين الأول عما كانت عليه المدينة في نيسان 2004م.

ويبدو من سير تطور الأحداث التي رافقت معركة الفلوجة الأولى في نيسان 2004م أن هناك تصميماً من قبل قيادة القوة متعددة الجنسيات لانزال ضربة عنيفة بأهالي المدينة اللذين كما اعتقدت القيادة الأمريكية أنهم يوفرون ملاذاً وملجأ لقوى ومجموعات خارجة عن القانون. وضع رئيس الوزراء إياد علاوي في موقف محرج نظراً لاحتمالات نسبة الخسائر المدنية المتوقع حدوثها بوجود النساء والأطفال وكبار السن. وهو ما دعا إياد علاوي إلى استدعاء (مجلس شورى الفلوجة) – وهو هيئة للتنسيق بين الجماعات المدنية والسياسية الرئيسية في المدينة – إلى بغداد لغرض إشعارهم بضرورة إخراج مجموعات تنظيم القاعدة ومن معهم من العرب الغرباء (سعوديين، تونسيين، لبنانيين، سوريين) إلى خارج المدينة.

كان اشتداد المعارك في الحي العسكري وحي الجولان بين قوات المارينز بقيادة الجنرال الأمريكي (توماس ميتز) ومجموعات أخرى مناوئة بقيادة (الزرقاوي)، والشيخ (عبد الله الجنابي) (وعمر حديد) قد أوحت لقوى المقاومة المحلية داخل المدينة لأن تكون معركة يوم السابع من شهر تشرين الثاني 2004 في الفلوجة على قدم المساواة مع المعارك الكبرى

---

(1) آية الله علي السيستاني. ولد في مدينة مشهد (إيران) عام 1930م، كان جده واسمه سيد علي عالماً من علماء الفقه في حوزة مشهد. غادر السيستاني إلى حوزة قم عام 1948 لدراسة الفقه وعقائد الإسلام الشيعي. وفي عام 1951م غادر إيران واستقر في النجف لاستكمال دراساته الدينية على يد علماء مثل الخوئي والشيخ حسين الحلي. وفي عام 1961 عاد إلى إيران حاملاً لقب المجتهد المرموق. عاد في العام التالي إلى النجف بطلب من الخوئي الذي عهد إليه عام 1987م إمامة جامع الخضرا في النجف إلى وقت إغلاقه عام 1993م. تجنب السيستاني تبني أي موقف سياسي خلال حكم حزب البعث. انظر: علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص311.

(2) أنتوني كوردسمان (التمرد المتطور في العراق وخطر الحرب الأهلية)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، 23 آذار 2006.

(3) قامت قوة مؤلفة من ثلاثة آلاف جندي من لواء المشاة الأول الأمريكي تساندها قوة من الحرس الوطني العراقي والجيش العراقي بالاستيلاء على مباني مدينة سامراء الرئيسية والمنشآت المهمة وطردت عناصر تنظيم القاعدة بعد قتال عنيف كانت حصيلته أكثر من (100) قتيل، ولكنها سرعان ما عادت مجموعات تنظيم القاعدة التي اشتبكت بعناصر الجيش الإسلامي لاحقاً.

في التاريخ[1]. وأن نسبة التعاطف والضجة الإعلامية التي كسبها المقاومون في معركة نيسان 2004م ستجعل العالم العربي وقوى التحرر العالمية وعناصر التيار الإسلامي في العالم العربي في خط الدفاع الأول عنها، وربما تتدخل دول عربية سنية للضغط على الإدارة الأمريكية لإيقاف القتال بالطريقة التي تبدو فيها نهاية المعركة وكأنها نصر للمقاومة المسلحة.

كان الاستخدام المفرط للقوة الأمريكية –التي استخدمت الطائرات المقاتلة من طراز F-16، وطائرات الأباشي – قد هيمنت على المدينة التي تم محاصرتها وقطع خدمات الماء والكهرباء عنها بشكل كامل[2]. وفي الوقت الذي منع الرجال دون سن الخامسة والأربعين من مغادرة المدينة، تمكن الفوج السادس والثلاثون (حرس وطني) من الاستيلاء على مستشفى المدينة للحيلولة دون معالجة المصابين من عناصر المقاومة المحلية. وفي صباح اليوم الثامن من تشرين الثاني 2004 تقدمت أربعة أفواج من (المارينز) وفوجيّ مدرعات لاجتياح المدينة[3]. ويذكر الجنرال الأمريكي توماس ميتز أن القيادة الأمريكية في العراق قد أعدت العدة هذه المرة مع حكومة إياد علاوي، والسياسيين الآخرين، لأن تكون وسائل الإعلام محصورة في الجانب الأمريكي وحده لتغطية المعركة[4]. وهو ما يشير إلى أن لا أمل لإغاثة المدينة، ولا أمل لأن يفتح جيش المهدي معركة أخرى ضد القوات الأمريكية لتخفيف الضغط العسكري على أهالي المدينة والمحاصرين فيها. ليشير إلى هروب كبار قادة تنظيم القاعدة من المدينة تاركين خلفهم هجرة ربع مليون نسمة من سكان الفلوجة من أصل (300.000) ألف تركوا المدينة إلى البلدات والقرى القريبة من بغداد مثل مدينة أبو غريب، والعامرية[5]. وبالرغم من تدمير نصف منازل المدينة وستين مسجداً من مجموع (200) مسجد في أنحاء المدينة، وإصابة اثنين وتسعين من رجال المارينز، إلا أن الدرس المهم الذي حققته القوات الأمريكية ليس فقط في قتل (1200) من أهالي المدينة، والأسرى واستخدام الفسفور الأبيض[6]. وإنما في وضوح الخط في أن لا يشترك الشيعة مع السنة في القتال ضد القوات الأمريكية (وهو خط أحمر)، وهو ما يفضي إلى زرع بذور الفتنة الطائفية، والحرب الأهلية بين أبناء المجتمع العراقي. وقادت فيما بعد إلى انسحاب الحزب الإسلامي من حكومة علاوي وشكل ضربة في حجر الإستراتيجية الأمريكية التي كانت تأمل في انخراط الجماعات السنية في النظام السياسي الجديد، وتبلور قلق متزايد في أوساط السنة العرب بأن نتائج الانتخابات القادمة لن تحقق لهم غايتهم، باعتقاد أن العرب الشيعة والأكراد الذين نسقوا مواقفهم مع قوى الاحتلال البريطاني –الأمريكي، سيهيمنون على مقاعد البرلمان القادم[7]. وهو ما عبّر عنه (روز نوري شاويس) (كردي) وهو نائب رئيس الجمهورية، بالقول أن الأشهر الأخيرة ستحمل تطورات إيجابية لأن تكون الانتخابات حرة وعادلة وشفافة، وكان ما قصده أن

---

(1) مجلة نيويورك تايمز الصادرة في 15 تشرين الثاني 2004م.

(2) إدورد وونغ وإريك سميث، (المقاتلون الثوار الذين هربوا من الهجوم قد يكونون الآن ناشطين في أماكن أخرى)، النيويورك تايمز في 10 تشرين الثاني، 2004.

(3) صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في تشرين الثاني 2004.

(4) صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 10 تشرين الثاني 2004م.

(5) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص506-507.

(6) صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 15 تشرين الثاني 2004م.

(7) صحيفة النيويورك تايمز الصادرة في 10 تشرين الثاني 2004م.

المناصب الأساسية للدولة العراقية ستكون بيد العرب الشيعة والأكراد بعد أن استبعدوا من حكومة إياد علاوي[1]، وهو ما أكده المعارض (الشيعي) عبد الكريم المحمداوي الملقب (بأمير الأهوار) الذي قاتل وحدات الجيش العراقي بعد حرب الكويت 1991م، بالقول –خلال حديث مع مجموعة من السياسيين –أن كل الأطراف تآمرت إلى إبعاد العرب السنة من الانتخابات المقررة في كانون الثاني 2005م[2]. فيما كان الدكتور حارث الضاري (سني) أمين عام هيئة علماء المسلمين على النقيض من توجهات الإدارة الأمريكية لإنجاز الانتخابات، وفي أحسن الأحوال كان محاورةً مع قياديي الحزب الإسلامي لتأجيل الانتخابات لمدة ستة أشهر بغية إقناع مجموعات العرب السنة بأهمية الانتخابات التي ستحدد توزيع مناصب الدولة[3].

3. إياد علاوي والسيستاني وانتخابات كانون الثاني 2005م

بات رئيس وزراء الحكومة المؤقتة إياد علاوي في موقف لا يحسد عليه بعد سلسلة من الاضطرابات الأمنية في جنوب وغرب البلاد. وربما وجد نفسه أن هناك العديد من الرموز السياسية من عمل على تشويه موقفه وهو يقاتل العرب الشيعة من أتباع جيش المهدي ومقاتلة مجموعات المقاومة المسلحة في مدينة الفلوجة (السنية). وهما كافيان لإبعاده عن الساحة السياسية. أما رجل المرجعية الدينية آية الله علي السيستاني فهو وإن كان رجل دين، إلا انه بات مقتنعاً أن الخطأ الذي وقع فيه الشيعة في كتابة الدستور أثناء وجود الحاكم المدني بول بريمر قد تعطيه رسم إستراتيجية انتخابية ملزمة لأصحاب المذهب الشيعي للفوز في الانتخابات القادمة بثقل كبير عبر رموزه، مثل السيد محمد حسين (ابن آية الله محمد سعيد الحكيم) ليقول في مؤتمر صحفي في بداية شهر تشرين الأول 2004م، أن الانتخابات ستدعم مصير الشعب العراقي لأنها ستعقد لأول مرة في التاريخ الحديث وهي إشارة لأن يتهيأ كل أبناء جنوب العراق للتصويت باعتبار ذلك واجباً دينياً[4]. أما السيد احمد الصافي (أحد مساعدي السيستاني) فقد وصف الامتناع عن التصويت بأنه خيانة عظمى، وتجاوز في وصفه للذين لا يريدون التصويت بالقول أنه سيلقى بهم في نار جهنم[5].

إن درس ثورة العشرين 1920م قد أوحت لكل رموز العرب الشيعة لأن يقوموا بعملية تثقيف ونقاش حيوي حول أهمية الانتخابات، وقادت إلى توزيع الأدوار لإنضاج قائمة واحدة هي الائتلاف العراقي الموحد. اقترح عادل عبد المهدي –وزير المالية –إنشاء تحالف موسع من شأنه أن يتوافق مع مطالب الأكراد، وكان واضحاً أنه في حالة عقد صفقة لاقتسام السلطة مع الأحزاب الرئيسية الأخرى في التحالف الموسع فإن الأكراد سيحافظون على مركزهم المميز. كانت هناك منافسة صامتة بين الأطراف المختلفة للحصول على إصغاء المرجعية لهم[6]. فالشيعة العلمانيون ودعاة إنشاء دولة قوية مركزية مثل إياد علاوي طالبوا بعدم تدخل المرجعية أو على الأقل حيادها في الانتخابات القادمة[7]. وقد حلّوا

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط الصادرة في 13 كانون الأول 2004م.

(2) صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 30 كانون الثاني 2005م.

(3) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص508.

(4) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص512.

(5) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص179.

(6) عبد الكريم الحسيني، المصدر السابق، ص298.

(7) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص 509.

السيستاني مسؤولية تطبيق المبدأ الذي يدعو إليه والقاضي بإبقاء المرجعية الدينية بعيدة عن العمل السياسي. إلا أن وجود ناشطين شيعة وغيرهم من الشخصيات السياسية كانوا يريدون قيام المرجعية للانخراط المباشر في الانتخابات لإسناد أحزاب معينة. ولاشك أن المرجعية كانت ترى في انتخابات الجمعية التأسيسية بمثابة حد فاصل في تاريخ العراق وخطوة حاسمة في الانعتاق السياسي للشيعة. وقادت سياسيين إلى استمالة إياد علاوي (الشيعي العلماني) للانضمام إلى الائتلاف الموحد، إلا أنه اعتذر ولم يظهر اهتماماً أن يكون جزءاً من تجمع سياسي يرأسه السيستاني تدعمه إيران، معتقداً أن قائمته العراقية هي قائمة علمانية وغير طائفية، وأن العديد من العرب الشيعة قد أبلغوه بقلقهم من سيطرة رجال الدين ونفوذ إيران للعب على ورقة الطائفية، والأكثر أنهم لا يحبذون النفوذ الأجنبي الذي يزداد دوره في محافظتهم الجنوبية[1]. أما الأكراد فقد كانوا على ثقة أن الائتلاف الموحد سيكتسح أصوات الشيعة، وهم على هذا التخطيط ينبغي أن يكونوا على صلة وثيقة برموز الشيعة المؤثرة مثل عبد العزيز الحكيم (رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية) لاقتسام مناصب الدولة[2].

ومع مضيّ الوقت، فتحت محافظة النجف أبوابها السياسية وليس الدينية إلى الجماعات الرئيسية لغرض تنسيق أعمالها مع مكتب آية الله علي السيستاني الذي دعا في أواسط تشرين الثاني 2004 إلى اجتماع يعقد في بيته ضم رموز المرجعية الثلاثة محمد سعيد الحكيم وإسحق فياض وبشير النجفي، كما حضره عبد العزيز الحكيم. دعا الاجتماع إلى توسيع المشاركة العامة وإلى تصحيح المشاكل الواردة في قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية. وبعد بضعة أيام عقد السيستاني اجتماعاً مع ممثل حزب العمل الإسلامي الذي مقره في كربلاء، وقد أوضح ممثلهم أن المرجعية ستدعم قائمة انتخابية واحدة إذا اتفقت الأحزاب والجماعات الشيعية عليها[3]. إن قائمة حزبية واحدة، هي جوهر اقتراح عادل عبد المهدي. أما حسين الشهرستاني وزير النفط في حكومة المالكي 2006م، فقد أشار بالقول إننا نعتبر هذا الائتلاف قد أثر تأثيراً تاريخياً على المجتمع العراقي. إن هذه هي لحظة تاريخية لميلاد عراقي ديمقراطي، عادل، جديد[4]. ويبدا التصريح وكأنه تصحيح لخطأ ارتكبه الاستعمار البريطاني في تسليم العرب السنة السلطة عام 1921م.

إن تدهور العلاقات الشيعية –السنية في التسعينيات من القرن العشرين والى العقد الذي تلاه كان متناقضاً تماماً مع المجهودات السابقة التي قامت بها رموز دينية بارزة في العالمين السني والشيعي معا والرامية إلى التقريب بين الطائفتين، وكان رجال الدين الكبار في العراق على رأس هذه الحركة[5]. لقد شعر الشيعة في أرجاء الشرق الأوسط بالغبطة عندما أصدر الشيخ (محمود شلتوت) رئيس جامعة الأزهر عام 1959 –هي تمثل الأصولية السنية في العالم –فتوى أكد فيها أن طائفة الاثني عشرية هي طائفة صحيحة دينياً[6]. وهي ما كانت لتسرّ القوى الصليبية، ومرجعيتها (الفاتيكان) الذي يصرف

---

(1) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص515.

(2) صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 8 تشرين الأول 2004م.

(3) وكالة أنباء كربلاء في 22/ 11/ 2004م.

(4) أنتوني شديد وكارل فيك، (قائمة المرشحين تظهر اتحاد الشيعة)، الواشنطن بوست 7 كانون الأول 2004م.

(5) مارتن كريمر (الإسلام متجمعاً: ظهور المؤتمرات الإسلامية)، مطبعة جامعة كولومبيا، نيويورك، 1985م، الفصل الحادي عشر (دفاعاً عن القدس).

(6) كيث زيبري (محمود شلتوت والحداثة الإسلامية)، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك، 1993م، ص23.

ملايين الدولارات ليس للتبشير بالدين المسيحي، وإنما لتقويض الديانات العدوة، ويقيناً أن من بين الديانات الثلاث المسيحية واليهودية والإسلام، أن الأخير هو المقصود[1]. إن بعض الخطباء المسلمين في خطب صلاة الجمعة الجماعية قد سعوا إلى الوقوف موقف التراضي الطائفي، ولكن البعض الآخر أخذوا يلجأون إلى أسلوب التورية في الكلام لكي يخفوا في طياته مخاوفهم وميولهم الحقيقية. ففي جمهور السنة –التي أعقبت الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م –أخذت مجموعات منهم تسرب كلمات عن تورط شيعة العراق في جريمة أو أخرى[2]. فقد صارت تطلق كلمة صفوي وبويهي وهي تعني الشيعي، إن كلتا هاتين الكلمتين تشيران إلى سلالة أجنبية وإلى إيران بشكل خاص، والمعنى الضمني لهما يشير إلى أن شيعة عرب العراق هم قريبون إلى إيران، والأخطر في تداول الكلمتين (الصفوي والبويهي) أن ولاء شيعة عرب العراق للوطن مشكوك في أمره، لا بل أنهم إيرانيون مزروعين في تربة العراق، وهي حملة مبتورة غير مقبولة خصوصا وأن عرب العراق من الشيعة الذين يمثلون بطوناً نقية في مجموعة قبائل وعشائر العراق هم من دافعوا عن بلدهم في حرب الثماني سنوات مع إيران فضلاً عن المصاهرة بين شيعة وسنة العراق[3]. إن ما يعاب على البعض من حملة الشهادات العليا من العرب الشيعة هو التخلي عن مجهودات اللقاء والمضيّ باتجاه مجهودات الفراق التي هيأتها لهم حياة الغربة وفي كنف الدول التي تكره العرب وخاصة الدولة الماكرة بريطانيا، وأتى بهم الغزو الأمريكي للعراق بعد نيسان 2003م. وقاد الوزير علي عبد الأمير علاوي الذي عينه رويرت بلاكويل وزيراً للدفاع في حزيران عام 2004م، بالقول وهو يصف الصوفيين بالمرتدين وفق المذهب الوهابي ولا يختلفون عن الشيعة إلا قليلاً، والرسالة تقول، في إشارة إلى العلماء السنة الذين يلتزمون السكون أن هؤلاء في الأغلب من الصوفيين المحكوم عليهم بالهلاك في جهنم. إن دورهم في الدين ما هو إلا احتفال يغنون فيه ويرقصون وراء حادي الإبل، ثم ينتهي الحفل بوليمة عامرة بما لذ وطاب. والحقيقة –والكلام للوزير– أن هؤلاء هم من المدمنين على الأفيون وليسوا سوى دجالين يريدون إرشاد الأمة الإسلامية إلى الطريق وهي تتلمس دربها في ليلة دامسة الظلام. إن هذا الكلام وما حوله عن حادي الإبل السعودي وغيرها قد وفرتْ مجموعة من علماء الدين الشيعة المتطرفين –لاستفزاز السعودية بحالات منها شتم عائشة زوجة الرسول العظيم محمد (ص) أم المؤمنين– ورموز الخلافة الراشدة عمر بن الخطاب وأبو بكر الصديق وعثمان بن عفان، قبل أن يصدر السيد آية الله علي خامنئي مرشد الثورة الإسلامية في إيران فتواه بتحريم ذلك في 30 أيلول 2010م. ولكنها دفعت وزير الخارجية السعودي (سعود الفيصل) للقول أمام مجلس العلاقات العامة في الكونغرس الأمريكي في وقت سابق من شهر أيلول 2005م، أن الولايات المتحدة الأمريكية سلمت العراق لإيران على طبق من ذهب وهو الذي قاتل ثمان سنوات في حرب ضروس دفاعاً عن أرضه وسيادته[4].

كان فوز الائتلاف العراقي الموحد بـ(148) مقعداً في البرلمان من أصل (275) مقعداً، وخمسة وسبعون مقعداً للأكراد، قد أعطى لإياد علاوي وقائمته (العراقية) أربعون مقعداً، وهي لا تعني شيئاً وسط ظروف قاسية قادت إلى تشرذم

(1) المبشرون الأنغليكانيون يهرعون لكسب العراق وجعله قاعدتهم في الشرق الأوسط.

Christian today, 22 March, 2004.

(2) صحيفة الشرق الأوسط الصادرة في لندن في 23 نيسان 2004م.

(3) أحمد هاشم، التمرد السني في العراق، مركز الدراسات الخاصة بالحرب البحرية، 15 آب 2006م، ص108 –ص120.

(4) الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 24 أيلول 2005م.

وتمزق العرب السنة وهم في دهشة المتفرج لما يدور حولهم[1]. ويظهر من حجم الفوز الشيعي في الانتخابات التي دعمها بقوة آية الله علي السيستاني أن الشكوك والظنون بقيت تحوم حول إياد علاوي الذي يحظى بثقة ضباط الجيش السابق وبعض رموزه الأمنية، كما هو يثق برموز الدولة الخفية –وهم كبار الضباط الأتراك –الذين يشكلون العمود الفقري للنظام العلماني، للضغط على رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردكان) لمؤازرة العرب السنة مقابل الخطر المحدق لمصالح تركيا والسعودية من وصول أحزاب دينية شيعية متحالفة مع إيران في العراق[2]. وهو ما لم يكن في حسابات القيادة التركية التي عانت خلال الحرب العالمية الأولى من جفوة العرب لهم، ومساندتهم للقوات البريطانية ضد القوات التركية التي تدين بدين الإسلام.

4. الحديث عن تقاطع استراتيجيات ثلاث في منطقة الشرق الأوسط

سار الرئيس الأمريكي بوش الابن على خط والده بوش الأب لأن تستمر الحرب على العراق لتمزيق أوصاله وترويض سياسييه في الداخل لقبول ما تفرضه الإدارة الأمريكية بقوة السلاح. إن هجمات الحادي عشر من أيلول 2001 قد وفرت الحجة لضرب الإرهاب المتخفي في الإسلام، وضرب الإسلام الأصولي ضمن إستراتيجية جديدة قوامها تقويض الأنظمة العربية في العراق وسوريا والمملكة العربية السعودية ومصر بعد الانتهاء من غزو أفغانستان 2001م[3]. ويشير فرانسيس فوكوياما في كتابه أمريكا على مفترق طرق: أن الفريق المحيط بالرئيس بوش الابن هم من اليهود وليسوا من المسيحيين أمثال بول وولفيتز ودغلاس فيث وريتشارد بيرل، الذين أرادوا أن يكون الشرق الأوسط آمناً بالنسبة لإسرائيل[4]. وأن وجود قيادة عربية مستقلة في العراق، هي من يتوجب ملاحقتها أولاً. ولعلنا نلمس التلميح الذي ذهب إليه هنري كيسنجر (يهودي) حين ادعى أن إيران ظلّت تشعر بالتهديد من العراق الذي خرج منتصراً في الحرب قبل عدة سنوات ومن أصولية طالبان في أفغانستان التي تهدد الأمن الإيراني من الشمال ... ولذا فقد أصبح التعاون بين إيران والغرب ضد الجارين ممكناً للمصلحة الإيرانية[5].

بدأت طلائع ممثلي الإستراتيجية الإيرانية من شيعة العراق المنفيين في طهران بالتوافد على بغداد (عاصمة الخلافة العباسية) بمليشياتهم وأسلحتهم تحت بصر وسمع القوات الأمريكية في نيسان 2003م، وهي التي منعها الرئيس بوش الأب في حرب الكويت عام 1991م. إن تصرفات إيران فيما يتعلق باحتلال العراق تنطلق من نظرة أنانية ومصلحية ضيقة. وهي تتعامل مع الأمريكيين على حساب العراق[6]. وهو ما يعني أن هناك تفاهماً خفياً وتحالفاً ضمنياً بين إستراتيجية إيران وإستراتيجية الولايات المتحدة في تقاسم الأدوار بالعراق. وقد أجبرت إستراتيجية جزيرة العرب

---

(1) فاضل الربيعي، احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، المصدر السابق، ص284.

(2) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص208.

(3) فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق طرق (ما بعد المحافظين الجدد)، تعريب محمد محمود التوبة، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2007م، ص29-ص30.

(4) المصدر نفسه، ص30.

(5) هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية المصدر السابق، ص164.

(6) عبد الإله بلقزيز، الاحتلال الأمريكي للعراق صوره ومصائره، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005م، ص244.

(السعودية) وممثليها في العراق لتنظيم مقاومة شعبية سنية ضد الاحتلالين الأمريكي والإيراني. ولعل ما يزيد الشكوك في هذه الإستراتيجية التي باتت مكشوفة هو ما صرح به وزير الدفاع الإيراني (شمخاني) قبيل الغزو الأمريكي للعراق بالقول أن مرور الطائرات والصواريخ الأمريكية لضرب العراق من داخل المجال الجوي الإيراني ليس عدائيا ضد إيران، فيما ذهب نائب الرئيس الإيراني خاتمي، أنه لولا مساعدة إيران لأمريكا في أفغانستان والعراق لما تمكنت أمريكا من تحقيق النصر في حربيها على نظام طالبان ونظام صدام[1]. إن تعامل التجار الإيرانيين بالعملة الإيرانية (التومان) في الأماكن المقدسة كربلاء والنجف وكذلك مدينة البصرة قد أوحت إلى وجود كل الإيرانيين الذين هجّرهم صدام حسين -إبان حرب الثمان سنوات مع إيران -بما فيهم من لا يتكلم اللغة العربية الذين منحوا الجنسية العراقية وتزوير شهادات ميلادهم باعتبارهم من مواليد النجف وكربلاء[2].

جاءت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الخليج العربي (الغني بالنفط) من أن تعود سياسات إيران المعتمدة على القوة، بعد سيطرتها على العراق بحيث تهيمن على المنطقة لما تملكه من قوة عسكرية وبشرية واقتصادية. وقد تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في حرج شديد إذا ما أقدمت إيران على احتلال البحرين -العضو في مجلس التعاون الخليجي -وهو الهدف الذي تراه إيران لمحاصرة السعودية من شرقها وجنوبها[3]. وأجبرت واشنطن إلى أن تقيّم موقف حلفاءها الشيعة في العراق سلبياً، بحيث باتت تخشى من ظهور جمهورية إسلامية تماثل الجمهورية الإيرانية، وأن الشيعة سيقعون في المدى البعيد تحت نفوذ إيران، وقيام ثلاث دويلات طائفية وعرقية على أرض العراق. ويرى جورج فريدمان أن للرياض (إستراتيجية جزيرة العرب) مصلحة في أن تتيقن من أنه ليس ثمة تهديد من جانب العراق. كما يتأكدوا من أن العراق لا يتفكك وأن الشيعة كممثلين للإستراتيجية الإيرانية لا يسمح لهم بأن يحكموا بلا ضوابط من مصالح أهل السنة (كممثلين لإستراتيجية جزيرة العرب). ومن هذا المنطلق يرى فريدمان أن السعوديين يريدون كبح الدعم للمقاومة العراقية أملاً في إعادة الاستقرار للمناطق السنية[4]. وهو رأي قد لا ينسجم معه (ماكس سنجر) مؤسس مشارك لمؤسسة (هدسون)، وهو ينصح الإدارة الأمريكية بتفكيك المملكة العربية السعودية عن طريق تقسيمها بين شرق المملكة ذي الأغلبية الشيعية، وغربها منطقة عرب الحجاز، وهو ما يعني أن في عقل رواد الإستراتيجية الأمريكية أنها كانت تخطط لأن تحتل جزيرة العرب بالتعاون مع إستراتيجية إيران الطائفية وممثليها في العراق وشرق الجزيرة العربية[5]. إن

---

(1) صالح بن محمد السعدون، المصدر السابق، ص155.

(2) فاضل الربيعي، المصدر السابق، ص144.

(3) جورج فريدمان، مستقبل العراق، البحث عن توازن تجاه إيران، المصدر السابق، ص164.

(4) المصدر نفسه، ص166-ص167.

(5) باتت إستراتيجية الولايات المتحدة تفكر وللمرة الرابعة خلال حقب التاريخ لأن تحتل جزيرة العرب عسكريا، فالأولى أيام الرومان حيث هلكت الحملة في مجاهل الصحراء، والثانية، في عهد الدولة البيزنطية -جستيان، والثالثة، في عهد سليم الأول وسليمان القانوني التركي، والرابعة، هو ما فكرت به أمريكا بعد أحداث (11) أيلول 2001م. انظر: صالح بن محمود السعدون، المصدر السابق، ص162.

رحيل صدام حسين سيكون مقدمة لانهيار النظام السعودي تحت وطأة المتطرفين بالقاعدة، وأن الضرورة تستدعي كما يريدها ستجر أن تمتد الحرب إلى الرياض، وفي أقل الأحوال إلى مناطق النفط السعودية لتدمير اقتصاده[1].

إن مستقبل العراق هو ما يطرح دوماً على الطاولة بين الطرفين الأمريكي والإيراني، فيما يرى الأخير أنه القوة الإقليمية المهيمنة. ولعل السياق الذي يجب أن تقرأ فيه المشاجرات الأمريكية –الإيرانية حول أسلحة الأخيرة النووية، هو ما أغاظ طهران التي وجدت أن الفرصة التاريخية قد بلغتها، وأن ضياع الفرصة، بسبب الوضع العسكري الأمريكي السيء في أفغانستان والعراق –قد يحرمها نهائياً من امتلاك السلاح النووي، لتصل إلى تهديد من مكنّها في العراق بالقول على لسان وزير الدفاع الإيراني السابق شمخاني بأن جنود الجيش الأمريكي بالعراق في قبضة إيران[2]. وقد أغاظت الإدارة الأمريكية، في أن تكون إيران وليس السعودية هي من يقلل من قوتها وإمكانياتها وهيبتها بين دول العالم. وقد باتت تراقب المليشيات التي دفعتها إيران للقيام بعمليات تطهير عرقي وطائفي لممثلي إستراتيجية جزيرة العرب وبشكل مفضوح من خلال إلقاء المئات من الجثث المعذبة حتى الموت في شوارع بغداد ومدن العراق الشمالية والغربية. ولكن كان على إياد علاوي الذي بقي على سدة الحكم لمدة تسعة أشهر أن يترك رئاسة الوزارة لحكومة انتقالية وفق مبدأ الاستحقاق الانتخابي.

---

(1) روبرت دريفس، إنها البداية فحسب، هل العراق رصاصة البداية في حرب إعادة تشكيل العالم؟ بحث منشور في كتاب (الإمبراطورية بعد احتلال العراق)، دراسات وأبحاث مترجمة لمجموعة من المؤلفين، بول كيندي، نعوم تشومسكي وآخرون، المصدر السابق، ص81.

(2) جورج فريدمان، المصدر السابق، ص168.

المبحث الرابع

إبراهيم الجعفري رئيساً لحكومة عراقية انتقالية 7 نيسان 2005م

كان الاعتقاد السائد في الشارع العراقي ولدى القيادة الأمريكية في العراق أن هناك دوراً إيرانياً -من وراء الستار -لضمان نجاح الائتلاف الوطني في الانتخابات. وهو ما أعطى الأكراد الممثلين في الحزبين الكرديين الطالباني والبارزاني لأن يقوما بتنسيق خطواتهما مع السيد عبد العزيز الحكيم لتقسيم مناصب الدولة، وخاصة منصب رئيس الوزراء (السلطة التنفيذية)، ورئيس الجمهورية الذي لعب عليه جلال الطالباني بمهارة سياسية ليكتب عنه التاريخ أن الكردي جلال الطالباني -الذي حرم من هذا المنصب بسبب تعصب العرب -أصبح يقود دولة العراق ونسبة مواطني القومية الكردية لا تتجاوز 20٪ من مجموع عرب العراق الذين يشكلون 80٪، وهو ما كان ليحصل لولا اللعب من تحت الستار لإبعاد العرب الشيعة عن السنة في دورة معقدة لإحياء بذور الطائفية بين مكونات المجتمع العراقي للفوز بمقعد الرئاسة.

تكفل إبراهيم الجعفري أمين عام حزب الدعوة الإسلامي -وهو مرشح لرئاسة الوزراء -لأن ينفذ الشروط السبعة[1] التي وضعها الائتلاف الموحد لإدارة العراق. وكان من بينها ما هو مثير للطرف السني، وخاصة المتعلق منها تكليف فيلق بدر لأن يكون هو الجهاز الأمني الذي يشغل كل مناصب وزارة الداخلية، واجتثاث عناصر حزب البعث الذي تحوّل نتيجة الممارسات اليومية إلى اجتثاث للعرب السنة، والإعراب عن الهوية الوطنية الإسلامية -وفق رأي المرجعية الدينية في النجف -دون النظر إلى عروبة العراق، وهو ما شكل نقاط التقاء مع الأكراد الذين تشبثوا بقوميتهم الكردية على حساب طائفتهم الدينية لتحقيق مكاسب في كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها في محافظات ديالى وصلاح الدين والموصل.

اختير جلال الطالباني رئيساً لجمهورية العراق ضمن صفقة متفق عليها مع الائتلاف الموحد في السادس من نيسان 2005م[2]. فيما اختار الطالباني الدكتور إبراهيم الجعفري لتشكيل الوزارة في السابع من نيسان، وقد جاء متزامناً مع تاريخ ولادة حزب البعث العربي الاشتراكي الذي طالما احتفل به النظام السابق خلال خمسة وثلاثين عاماً من حكمه، وكان من بين المناصب الأمنية أن يكون باقر جبر الزبيدي (فيلق بدر) بمنصب وزير الداخلية، فيما كانت وزارة الدفاع من

---

(1) برنامج الحكومة الانتقالية: (أ) الملف الأمني ويدعو إلى إبعاد نهائي لكل عناصر النظام السابق، ويطالب بإشراك منظمة بدر لأن تكون بكاملها في جهاز الأمن الجديد. (ب) هيمنة الائتلاف دون غيره من المشاركة في الحكومة على السياسة الأمنية للحكومة الانتقالية. (ج) إصلاح مؤسسات الدولة، ويعني ذلك اجتثاث عناصر البعث من الوظائف الحكومية وهو ما لم تفعله حكومة إياد علاوي. (د) تحسين مستوى الخدمات وتسريع العمل لإعادة إعمار العراق. (هـ) التزام الحكومة بمساعدة الأسر التي خسر أبناءها حياتهم في الكفاح ضد صدام حسين. (و) تحسين أحوال المعيشة في جنوب العراق. (ز) الإعراب عن= =الهوية الإسلامية للبلاد. انظر: آلن نيكماير، الائتلاف العراقي يريد إبعاد كبار الموظفين المنتمين لعهد صدام، الواشنطن بوست في 18 نيسان 2005م.

(2) بموجب الصفقة بين الأكراد والائتلاف الموحد أصبح حاجم الحسني (سني) من القائمة العراقية رئيساً للبرلمان ونائبين الأول شيعي هو حسين الشهرستاني والثاني كردي هو عارف طيفور. فيما أصبح للرئيس الطالباني نائبين، الأول سني هو غازي الياور، والثاني شيعي هو عادل عبد المهدي.

نصيب سعدون الدليمي (سني)، وشرط الجعفري عليه أن يكون مؤيداً للعملية السياسية. أما منصب وزارة الخارجية فقد أعطيت إلى الكردي هوشيار زيباري. فيما حصل احمد الجلبي على منصب نائب رئيس الوزراء - تكريماً لدوره في إغراء القيادة الأمريكية لغزو العراق عام 2003 -. ويذكر البروفسور الأمريكي (جوان كول) -وهو الخبير بالشؤون العراقية في جامعة ميتشيغان الأمريكية، أن هذه الحكومة ستكون لها علاقات جيدة جدا مع إيران ... وهذا من حيث السياسة الجيوإقليمية وهو ليس الأمر الذي كانت الولايات المتحدة تأمل به"[1]. وهو ما دفع بالحكومة الأمريكية لأن تعيّن زلماي خليل زاده -من أصل أفغاني سني -سفيراً لها في العراق بدلاً من نكروبونتي، لكي يكون على تواصل بكل رموز العملية السياسية في بغداد بما فيهم رئيس الوزراء الجديد إبراهيم الجعفري، ومنهم الجماعات السنية الرئيسية التي أبعدت عن العملية السياسية في ظروف أمنية بالغة التعقيد، وقد وصفه عادل عبد المهدي بالقول، أن زاده يتفهم الثقافة السائدة، ويعرف أنه يستطيع أن يدعو نفسه بنفسه لزيارتنا"[2].

كانت هواجس وشكوك الجعفري تجاه المحتل الأمريكي متناغمة مع قناعات حلفاءه في الائتلاف الموحد المدعومة إيرانياً، وقد تقاطعت مع رؤية السفير زلماي خليل زاده الذي كان دائب اللقاء مع المجموعات السنية. ولعل التفسير الملائم لحركة السفير النشطة هي لمعادلة العملية السياسية من خلال إقناع المجموعات السنية المسلحة الانضمام إليها، كما هو لمراقبة أداء وزراء حكومة الجعفري وخاصة أداء وزارة الداخلية ووزيرها المثير للجدل في أوساط العرب السنة بانحيازه تجاه طائفة دون أخرى. وبدت مهمة زاده التي يعمل بها بأسبقية أن يشارك العرب السنة في كتابة الدستور باعتبارها المدخل لمطالبهم، وكذلك استقبال اجتماع موسع لهم في (قصر المؤتمرات) ضم أكثر من (1000) من رموزهم، وذلك لمعرفة طروحاتهم التي لم يكتب لها الاستمرار في ظل تقاطع الرؤية ليس مع الآخرين، ولكن حتى ضمن المجموعة الواحدة"[3].

1. حزمة المعضلات التي واجهت حكومة الجعفري

أ. عدم تمثيل العرب السنة في كتابة الدستور

شكلت الجمعية الوطنية (البرلمان) لجنة من خمسة وخمسين عضواً لتقوم بكتابة مسودة الدستور في العاشر من أيار 2005"[4]. كان للائتلاف العراقي الموحد أغلبية مطلقة في هذه اللجنة ولم يكن من بين الأعضاء سوى اثنين من السنة العرب. وفي الرابع والعشرين من أيار انتخبت اللجنة رئيساً لها هو الشيخ همام حمودي (من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية)"[5]. إلا أن قضية التمثيل السني في اللجنة قد أربك عمل اللجنة الدستورية، فهو أي الدستور في كل الدول

(1) روبين رايت، الفائزون في العراق المتحالفون مع إيران هم عكس الرؤية الأمريكية. الواشنطن بوست في 14 شباط 2005م.

(2) صحيفة النيويورك تايمز الصادرة في 12 كانون الأول 2005م.

(3) كان معظم الحاضرين من عناصر النظام السابق (علماء دين، رؤساء عشائر، ضباط جيش، مهندسين، أطباء)، وتم الاتفاق بعد حضور جلال الطالباني إلى أن يكون هناك عدد من الشخصيات لتمثيل المحافظات السنية. ولكن لم تتمكن المجموعات من حضور اجتماع آخر لتقاطع طروحات هذه= =المجموعات وضعف التعاون والتنسيق، واحتمال وجود عناصر ملغومة لا تريد لهم العودة إلى قصر المؤتمرات مرة أخرى.

(4) مجموعة الأزمات الدولية 'العراق: لا تستعجلوا أمر الدستور' تقرير الشرق الأوسط، رقم (42) في 8 حزيران، 2005.

(5) صحيفة الواشنطن بوست الصادرة في 22 أيار 2005م.

(عقد اجتماعي) بين مكونات المجتمع، وليس لأي مجموعة الحق أن تنفرد بكتابة دستور يمكن أن يفصل لحساب حزب يقود السلطة[1]. كان آية الله السيستاني قد دعا زعماء الائتلاف العراقي الموحد إدخال المزيد من السنة العرب في عملية كتابة الدستور[2]، كما أن الولايات المتحدة (وهي دولة محتلة) كانت تخشى من أن الأغلبية (الشيعية والكردية) غير المتوازنة في اللجنة ستؤدي إلى تخريب الفرص للإقرار بشرعية الدستور[3]. كانت الأغلبية الشيعية غير متحمسة لقبول أعداد آخرين في عملية كتابة الدستور، ولكن بعد مفاوضات متشنجة، صار الاتفاق على إضافة ثلاثة عشر من السنة العرب إلى اللجنة ليكونوا على قدم المساواة مع الأكراد، والشرط أنهم لا يتمتعون بحق التصويت على مواده[4].

وبعد جولات أخرى من المفاوضات (بحضور مستشارين في السفارة الأمريكية) جرى الاتفاق على إضافة خمسة وعشرين عضواً إلى لجنة كتابة المسودة، عشرة منهم بصفة مستشارين لا يشاركون بالتصويت، وبهذا صار عدد الأعضاء الذين يحق لهم التصويت من السنة العرب سبعة عشر عضواً[5]. كانت مجموعة الأزمات الدولية –وهي منظمة غير حكومية تعنى بحل النزاعات – قد دعت إلى تمديد مدة كتابة الدستور إلى ستة أشهر. وقد أعقب ذلك إشارة من مكتب الأمم المتحدة في بغداد، بالقول أن التمديد قد يكون أمراً مناسباً وهي نظرة تعكس حالة العنف الدموي المتزايد في البلاد، ومع ذلك فإن كبار الساسة العراقيين، ولاسيما الشيعة منهم كانوا يصرون على الالتزام بالمدة القصيرة غير المعقولة[6]. وكانوا يعبرّون عن قلقهم من ظهور مشاكل خطيرة، الأمر الذي قد يحبط العملية الانتقالية بأسرها[7]. وفي هذا الخصت صحيفة (النيويورك تايمز) الأمريكية مسألة تمديد المدة لكتابة الدستور في مقال كتبه (الكساندر ثير) وهو أستاذ في (جامعة ستانفورد) وعمل مستشاراً قانونياً للجنة الدستورية في أفغانستان، وجاء فيه لو أن الحكومة الجديدة تمكنت من وضع دستور في أواسط الشهر (شهر آب) فإنها إذن لا تدرك أهمية الموضوع، لا يمكن كتابة دستور في بضعة أسابيع من قبل عدد قليل من الساسة يجلسون حول طاولة اجتماع، فإيجاد وثيقة تأسيسية لبناء دولة يتطلب العناء الطويل الذي يقتضيه التوصل إلى حلول وسط سياسية وإلى بناء الثقة.... فإذا وضع زعماء العراق دستوراً يبدو جيداً على الورق ولكنه لا يعكس اتفاقاً سياسياً حقيقياً فهم سيكونون قد أخفقوا تماماً[8]. كان السنة العرب يريدون التمديد لسبب أنهم لم يشتركوا في عمل لجنة

---

(1) وائل عبد اللطيف، دساتير العراق من 1889 –2005م، بغداد، 2005م، ص225.

(2) جيمز غلانز (العثيون قد ينضمون إلى لجنة كتابة الدستور في العراق)، جريدة نيويورك تايمز 30 حزيران 2005م.

(3) صحيفة الواشنطن بوست الصادرة في 30 حزيران 2005م.

(4) صحيفة البصائر، (هيئة علماء المسلمين)، الصادرة في 2 تموز 2005م.

(5) أقيل الدكتور عدنان الدليمي من منصب رئيس ديوان الوقف السني أثناء حكم الجعفري، وحل محله أحمد عبد الغفور السامرائي، وكالة الأنباء الفرنسية في 30 تموز 2005م. وكذلك: صحيفة البصائر الصادرة في الأول من حزيران 2005م.

(6) كانت أعمال العنف قد تصاعدت في مدن أعالي نهر الفرات، وفي مدينة القائم قرب الحدود السورية اشتركت طائرات F-18 في قصف مجموعات المقاومة في الأيام 7، 8، 9 أيار/ مايو 2005م. وفي بغداد تم تفجير مطعم (ابن زنبور) الذي لا يبعد أكثر من (400) متر من بوابة المنطقة الخضراء (المحصنة من قبل القوات الأمريكية)، وظهر أن (1142) مدنياً قد قتلوا منذ تسلم حكومة الجعفري زمام السلطة. وكانت مذبحة الأطفال في بغداد الجديدة بتاريخ 13 تموز 2005م هي الأسوأ.

انظر: Ibrahim Al- Shammary, op. cit, pp.264-274.

(7) Ibrahim Al- Shammary, op. cit, pp.264-274

(8) صحيفة النيويورك تايمز في 14 تموز 2005.

المسودة من الناحية الفعلية إلا لمدة أسابيع فقط[1]، وأن الشيعة والأكراد قد اتفقوا على مجموعة مبادئ لدستور العراق بعد سنوات من عملهم السياسي المشترك في واشنطن ولندن وصلاح الدين (في أربيل). إن العرب السنة أرادوا تحويل لجنة المسودة ولهم فيها حضور غير قليل قبل عرضه على البرلمان، وقد عارضه الشيعة والأكراد[2] وقادت مسألة كتابة الدستور والتمثيل فيه إلى تدخل الرئيس الأمريكي جورج بوش شخصياً وهو يتحدث مع السيد عبد العزيز الحكيم للتوصل إلى حل وسط مع السنة العرب[3]. ويعتقد الباحث أن طلب الرئيس بوش إنما يندرج ضمن إستراتيجية مفادها امتصاص غضب المقاومة المسلحة، وأن البرنامج السياسي سيفشل إذا انسحب العرب السنة من المباحثات أو قاطعوا الاستفتاء، وهو ما عمل به السفير خليل زاده خلال جولاته المستمرة مع رموز المقاومة المسلحة في غرب البلاد.

ب. إقرار دستور جديد للبلاد 2005م

واصلت اللجنة أعمالها لتقر مسودة الدستور الجديد من أجل عرضه على الاستفتاء ولعل أكثر الأمور حساسية في مسودة الدستور، هو ما تطرق إليه حول الفيدرالية واللامركزية بصفتهما نموذجين مرشدين للعراق الجديد[4]. من أجل تحويل بعض سلطات المركز إلى الأقاليم والمحافظات، أي التمتع بحكم ذاتي واسع على حساب سلطة المركز، ولعل ما أثار الشك في هذا الموضوع، أن النص استبعد حجم الأقاليم وحدودها (وهوترويج كردي)، الأمر الذي يفتح الباب أمام إقامة الإقليم الشيعي الكبير الذي أفزع العرب السنة كثيراً واعتبروه مشروعاً لتقسيم العراق[5].

أما النص الذي يتحدث عن الموارد الطبيعية ولاسيما النفط (وهو الباعث المهم لمن يريد تقسيم العراق) فقد أهملتها مسودة الدستور، ولم تستطع تعيين الجهة التي تسيطر على حقول النفط غير المكتشفة وغير المستغلة، وما أشار له هو أن إدارة الحقول النفطية القائمة يكون من اختصاص الحكومة المركزية، أما الحقول النفطية الجديدة أو توسيع القائم منها فينبغي أن تكون ضمن اختصاص الأقاليم، وهو مفتاح آخر مهم لإتباع النظام الفيدرالي في شمال وجنوب العراق[6].

لأجل أن يكون المشرعون للدستور متوازنين في طروحاتهم فقد أشاروا إلى أن الموارد الطبيعية تعود إلى (الشعب العراقي كله وإلى الأقاليم والمحافظات كلها) أي أن لمواطني الأقاليم الادعاء بهذه الحقوق[7]. إن غموض الدستور في موضع الموارد النفطية أريد منه تهميش الحكم المركزي في بغداد، دون سلطة على كل ما يكتشف من نفط في باطن أرض العراق.

اتضح على وجه اليقين الخطأ الذي ارتكبه العرب السنة عندما قاطعوا الانتخابات في كانون الثاني 2005م، وكان بمثابة الكارثة على مستقبلهم السياسي[8]. وتحدث الكثيرون من أصحاب النظرة السياسية بالقول: لو كان لهم في البرلمان

---

(1) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص609.

(2) صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 28 تموز 2005م.

(3) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق ص609.

(4) كان هو ما اتفق عليه في مؤتمر صلاح الدين في العراق عام 1992م، ومؤتمر نيويورك عام 1999م، ومؤتمر لندن في كانون الأول 2002م قد أشارت إلى مسألة الفيدرالية واللامركزية. انظر: هادي حسن عليوي، المصدر السابق، ص200.

(5) المصدر نفسه، ص379.

(6) زكي شهاب، المصدر السابق، ص226.

(7) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص620.

(8) زكي شهاب، المصدر السابق، ص293.

أربعون أو خمسون مقعداً، فإنهم بالإضافة إلى العلمانيين أو المعتدلين من الشيعة فإنهم سيشكلون كتلة كبيرة تتمكن من الاعتراض على ما ورد في مسودة الدستور الجديد من نصوص غير مرغوب فيها[1]. إن العراق بلد متعدد القوميات والشعب العربي فيه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية كما أشارت إليه المادة (7) الفقرة (ب) وهذه لا يمكن تفسيرها إلا بحرمان العراق من محيطه العربي والعرب فيه يشكلون ما نسبته 80٪، وهو عضو مؤسس لجامعة الدول العربية[2]. وتحت عنوان "الدستور العراقي" كتب (داود الشريان) في جريدة الرأي الأردنية في التاسع من أيلول 2005 بالقول: "مسودة الدستور العراقي الجديد كشفت بوضوح عن هدف الحملة الأمريكية على العراق وهو إلغاء الهوية القومية للعرب وتحويلهم إلى طوائف، فالعراق في نظر الدستور ليس عربياً وإنما جزء من العالم الإسلامي وانتماء الناس فيه للدين والطائفة وليس للقومية، واللغة العربية التي جرى تنقيطها ووضع قواعدها ونحوها وصرفها في بغداد صارت لغة من ضمن لغات وربما لهجات، والقومية في العراق لم تعد للعرب بل للأكراد وباسم الفيدرالية والديمقراطية تم شطب الهوية القومية لبلد هارون الرشيد[3].

جرى الاستفتاء على مسودة الدستور في الخامس عشر من تشرين الأول 2005م وسط جدل واسع في صفوف العرب السنة[4]. ونص القرار على أن يكون احتساب التصويت بنسبة عدد المقترعين إلى عدد المسجلين في السجل وليس بنسبة عدد مجموع المقترعين فعلياً، وهو ما أثار البعض ليقول: لا داعي للاشتراك في الاستفتاء حيث ستكون النتيجة مقررة سلفاً[5]. كان التصويت في المحافظتين السنيتين العربيتين الأنبار وصلاح الدين ضد الدستور كما هو متوقع وقد بلغ في الأولى 96٪ وفي الثانية 82٪ أما محافظة نينوى وعاصمتها الموصل، فقد وجهت أصابع الاتهام إلى عملية تزوير قامت بها الرموز المؤثرة في حزبيّ الأكراد الأمر الذي أخر إعلان النتائج النهائية من قبل المفوضية المستقلة للانتخابات وظهر أن محافظة نينوى قد صوتت ضد الدستور بنسبة 55٪ بكلمة (لا) و 45٪ بكلمة (نعم) وهذه نسبة لا تكفي لرفضه[6] وهكذا تم إقرار الدستور.

---

(1) صحيفة الواشنطن بوست الصادرة في 8 أيلول 2005م.

(2) فراس عبد الرازق السوداني، العراق.. مستقبل بدستور غامض، نقد قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تقديم الدكتور الشيخ عذاب محمود الحمش والأستاذ القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005، ص280.

(3) جريدة الرأي الأردنية الصادرة في 9 أيلول 2005م.

(4) في محافظة الأنبار (السنية) حيث كانت مشاركتها في الانتخابات السابقة ضئيلة جداً، وكان نحو 90٪ من الناخبين المؤهلين البالغ عددهم (750) ألفاً بالتسجيل للتصويت في الاستفتاء، وتكرر ذلك في محافظات أخرى تقطنها أعداد كبيرة من السنة العرب مثل صلاح الدين ونينوى وديالى، وكانت أغلب الأحزاب السنية تدعو إلى التصويت بكلمة لا. انظر: علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص621.

(5) ادريان بلومفيلد "تهديد بالمقاطعة لاقتراع العراق بسبب تغيير قواعد التصويت" الديلي تلغراف اللندنية في 5 تشرين الأول 2005.

(6) جاءت نسبة الاستفتاء على الدستور بنسبة 63٪ من عدد الناخبين المسجلين، ولم تتمكن ثلاث محافظات من جمع (2/ 3) الأصوات لرفض الدستور. كان نسبة الاقتراع في المحافظات الكردية الثلاث بنسبة 99٪ وفي كركوك 63٪ وبغداد 78٪ انظر:
Ibrahim Al- Shammary, op. cit. pp.409-410.

ج. إبراهيم الجعفري يرفض تسليم كركوك للأكراد

إن الحقيقة الماثلة للعيان هي أن كركوك محافظة عراقية شأنها شأن بقية المحافظات التي تخضع لقانون الدولة المركزية، إلا أن مخزونها النفطي في باطن الأرض الذي يختلف مع محافظة المثنى مثلاً -الواقعة على أطراف الصحراء الغربية- والفقيرة بمواردها ليست مصدر جذب للأكراد. إن إنتاج محافظة كركوك من النفط يقدر بـ15٪ من مجموع إنتاج البلاد النفطي[1]. إلا أن سر الخلاف الذي يتذرع به الأكراد دوماً هو قضية (التعريب) التي اتبعها النظام السابق في تهجير أعداد من العوائل الكردية وإعطاء الحرية للعرب الآخرين للسكن فيها[2]. إن سكانها منذ آلاف السنين هم من العرب، والأكراد والتركمان، والمسيحيين، واليهود، والصابئة، وكلهم يخضعون لقانون عراقي لا فضل لعربي على كردي ولا لمسلم على مسيحي أو يهودي[3]. ويشير الواقع أن السياسيين الأكراد قد استثمروا وضع العراق الصعب (الفوضى الأمنية، ومعارضة العرب السنة للاحتلال الأمريكي وحكومة هم بعيدين عنها) ليوقعوا على قانون إدارة الدولة، وفيه تقوم الحكومة العراقية الانتقالية باتخاذ التدابير من أجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق[4]، ونصت المادة (58) الفقرة (ج) من قانون إدارة الدولة على ما يلي: تؤجل التسوية النهائية للأراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك إلى حين استكمال الإجراءات أعلاه، وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف وإلى حين المصادقة على الدستور الدائم[5]، ويظهر أن رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري الذي جامل الأكراد على شروطهم في البداية لم يكن مستعداً لقبول الأفكار الكردية في كركوك، كما لم يكن مستعداً للاعتراف بالحاجة إلى تحركات سكانية (مبالغ بها) لتصحيح تغييرات أجراها صدام حسين على الوضع السكاني للمدينة. كانت مسألة الخلاف بين الشيعة والأكراد حول كركوك قد قربت العرب السنة من إبراهيم الجعفري بعض الشيء وهو ينظر بأفق بعيد، أن التاريخ سيتحدث أن حكومة شيعية برئاسة الجعفري عام 2005م فرطت بمدينة عراقية للأكراد الطامعين بالانفصال، والطامعين بثروتها النفطية لتعويض فقراء أكراد سوريا، وإيران، وتركيا من موارد وخيرات العراق[6]. وعاد الأكراد بحصافة دبلوماسية متوازنة بالقول أنهم يقبلون بالجالية التركمانية[7] والعربية والمسيحية من سكان كركوك القدماء بصفتهم مقيمين شرعيين، وكانوا على درجة من الإصرار لتحقيق ثلاث نقاط: الأولى، خروج كل العرب الذين سكنوا مدينة كركوك حسب توجيه صدام حسين، والثانية، عودة الأكراد المهجرين

---

(1) كمال مجيد، المصدر السابق، ص19.

(2) زكي شهاب، المصدر السابق، ص314-315.

(3) المصدر نفسه، ص315.

(4) بيترو.غالبريث، المصدر السابق، ص63.

(5) فراس عبد الرازق، المصدر السابق، ص296.

(6) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص204-205.

(7) تنحدر القبائل التركمانية الناطقة بالتركية من مناطق وسط آسيا. وهم يشكلون اليوم المجموعة العرقية الثالثة بعد العرب والأكراد. يعتقد أن عددهم يناهز (2.5) مليون نسمة، ومناطق سكنهم هي كركوك بالدرجة الأساسية، وتلعفر شمال شرق الموصل، وخانقين ومندلي في محافظة ديالى. يعتبر التركمان كركوك عاصمتهم ويطمحون إلى إقامة منطقة تركمانية مستقلة في كركوك الفيدرالية وهو ما يعارضه الأكراد. يحظى التركمان بدعم تركي متواصل وهو ما أزعج الأحزاب الكردية. انظر: زكي شهاب، المصدر السابق، ص317-318.

إلى مناطق سكناهم، أما الثالثة، فكانت إعادة المناطق المعربة من كركوك مثل قضاء طوزخورماتو (حالياً ضمن محافظة صلاح الدين) إلى ما كانت عليه سابقاً"[1]. ولكن ما ظهر لحكومة الجعفري أن الحدود الجغرافية لإقليم كردستان العراق تتجاوز محافظة كركوك، لتشمل مناطق من محافظتي الموصل وديالى ومناطق تلعفر وخانقين ومندلي وقد أطلقوا عليها اصطلاحاً (المناطق المتنازع عليها)[2]. وهو تعبير يمكن إعلانه مع الدول المجاورة لضمان الحقوق وليس بين أبناء البلد الواحد[3]. إن ما يتحدث عنه الساكنون في كركوك من العرب والتركمان حول كركوك يختلف تماماً عن الرواية الكردية، فالتركمان يتحدثون أن كركوك موطنهم التي تواجدوا فيها منذ أمد بعيد، وأن التاريخ ينصفهم في ذلك، ولذا فهم يعتبرون الأكراد (وهم من سكان الجبال) نازحين إلى مناطق السهول وبالتحديد إلى كركوك بعد اكتشاف النفط فيها[4]. وهم يُسمعون زوارهم بمرارة على ما أحدثه الأكراد من تغيير على بنية المجتمع الكركوكي بعد سقوط حكم البعث عام 2003م[5]. أما العشائر العربية القاطنة في كركوك وخاصة عشيرة (العبيد وطي) فإنهم كثيراً ما يطعنون في رواية الأكراد حول طردهم من المحافظة والمناطق المحيطة بها، وأن موظف مجلس الشيوخ الأمركي بيترو.غالبريث الذي عايش جلال الطالباني والبارازاني خلال الفترة (1991-2003م) قد علمهم المسلك الذي ينبغي على الأكراد إتباعه لنيل حقوقهم بوجود المحتل الأمريكي، وبرلمانات الغرب الأوروبي، ناصحاً باستخدام لغة الأرقام المبالغ بها والوثائق المزورة، والترويج عبر وسائل الإعلام كسبل أساسية لإحراج حكومة بغداد المركزية المنشغلة بتداعيات الأمن في البلاد، والمشاكل الحياتية التي يعانيها المواطن العراقي في كل محافظات العراق خارج مناطق كردستان[6]. ونعتقد أن موقف الأكراد قد تعزز في كركوك بعد انتخاب مجالس المحافظات عام 2005م، إذ حصلوا على نحو 60٪ من الأصوات، وبذلك حصلوا على كل المناصب الأساسية في المحافظة، ومنها الأمنية للضغط على الرموز المعارضة من العرب والتركمان والمسيحيين، وشراء ذمم البعض من ضعاف النفوس بما فيهم موظفين ومعتمدين للأمم المتحدة لإثبات تفوّق نسبة الأكراد في المحافظة على غيرهم[7].

د. حكومة الجعفري وتدهور الوضع الأمني

كان المبدأ الأساسي للائتلاف العراقي الموحد هو أن يهيمن فيلق بدر دون غيره من المشاركين في الحكومة على السياسة الأمنية للحكومة الانتقالية. وجد الجعفري أن الواجب الديني والإنساني يمليان عليه ملء دوائر الحكومة بالآلاف

---

(1) المصدر نفسه، ص318-319.

(2) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص615.

(3) المصدر نفسه، ص 615.

(4) المصدر نفسه، ص 616.

(5) حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص191.

(6) بيترو. غالبريث، المصدر السابق، ص155

(7) مجموعة الأزمات الدولية (العراق والأكراد) المعركة المحتدمة بشأن كركوك، تقرير الشرق الأوسط رقم (56) في 18 تموز 2005م. حاولت مجموعات كردية متعلمة تنتمي للحزبين الكرديين إقناع العرب والتركمان بأن حكماً كردياً لكركوك سيكون أفضل لهم من حكم مركزي عربي، واستفاد الأكراد من الانقسام في الائتلاف العراقي الموحد بشأن كركوك، فكان المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق هو الأكثر قبولاً وهو ما يدعو له عادل عبد المهدي فيما وقف التيار الصدري وحزب الدعوة على النقيض، فتركت المسألة دون حل، انظر: علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص616.

من طلاب الوظائف المرتبطين بأعضاء مجلس النواب من ممثلي الائتلاف العراقي الموحد أو من المسايرين لهم أو من أقربائهم[1]. كان الوزراء يتلقون مئات العرائض من طالبي التوظيف مشفوعة ببطاقات التوصية من البرلمانيين ورجال الدين، أو الأحزاب السياسية أو الوجهاء، وهي بمثابة تزكية للتعيين[2]. أما السياسة المعلنة للحكومة بشأن البطالة فكانت تفيد بأن الدولة بحاجة ماسة إلى الخبرة والكفاءة وأن الأسبقية يجب أن تعطى إلى ذوي المهارات والمؤهلات، وهو شعور جدير بالمسؤولية ولكنه لم يجد طريقه إلى التطبيق، واقتصر على الكلام المنمق الناعم ليس أكثر[3]. أرادت وزارة الداخلية ووزيرها باقر الزبيدي، أن تثبت للائتلاف الوطني الموحد أنها قادرة على إخماد كل أشكال المقاومة والتخريب عن طريق تشكيلات وزارة الداخلية التي فاقت بأعدادها وحدات الجيش العراقي المكلفة لحماية حدود العراق مع الدول المجاورة. وكان الموقف الأمني ينذر بالانفجار، ولا يمكن التنبؤ بتطوراته وهو بالغ الحساسية، في ظل ظروف تصفية رموز (دينية، وسياسية، وأكاديمية) من طائفة واحدة دون أخرى، وهي سبيل لتوسيع فجوة الفتنة الطائفية الآخذة بالظهور في شوارع بغداد[4].

* عملية البرق الأمنية

أطلق وزير الداخلية المهندس بيان جبر على أول العمليات الأمنية الواسعة اسم رمزي هو (عملية البرق) في أوائل حزيران 2005م وهي بمثابة عملية للانتقال من إستراتيجية الدفاع إلى إستراتيجية الهجوم ضد قوى التمرد والإرهاب وهو وصف حكومي[5] وبموجبها قسمت بغداد إلى اثني عشر قاطعاً تجوبها دوريات مشتركة من وزارته ووزارة الدفاع بإمرة الوزير (سعدون الدليمي) الذي جاء إلى الوزارة بعد مخاض عسير من المداولات، وكان في عقل الجعفري من ترشيحه على الأقل إخماد الأعمال الإرهابية في محافظته الأنبار. إن نقاط الدخول إلى بغداد والبالغة أربعة وعشرين نقطة ستكون تحت سيطرة قوات ثابتة ومتحركة، فيما تتمكن قوات آلية متحركة أخرى من شن غارات وعمليات احتجاز واسعة على الأحياء السكنية[6] مع التلويح بإعادة عقوبة الإعدام التي ألغاها الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر.

شملت الغارات الراجلة التي أرادها وزير الداخلية أحياء الدورة، وشارع حيفا، والغزالية، والعامرية والبلديات وحي الخضراء، واليرموك، وكلها أحياء مصنفة أنها سنية[7].

---

(1) سعد العبيدي، المصدر السابق، ص121.

(2) المصدر نفسه، ص121-122.

(3) محاضر مجلس الوزراء في جلسته المنعقد في 11 آيار 2005م.

(4) صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 27 تموز2005م.

(5) إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص524.

(6) حجبت تفاصيل الخطة التي حملها بيان جبر وسعدون الدليمي عن مجلس الوزراء وإن كانت خطوطها العريضة قد بحثت مع بعض الوزراء، الواشنطن بوست 7 آيار / مايو 2005.

(7) ففي حي الدورة أحد ضواحي بغداد الشرقية -التي تكسوها المزارع والبساتين الكثيفة- جرى اعتقال نحو ألف مواطن، كان من بينهم عدد من أفراد تنظيم القاعدة الإرهابي من الجنسية السعودية ومثلها في حيّ البلديات لاعتقال عدد من الفلسطينيين، وآخرين في شارع حيفا من الجالية السورية.

إن بناء الثقة مع المواطن العراقي تحتاج إلى مهارة وحصافة في وقت كان لتنظيم الجهاد في بلاد الرافدين بقيادة أبو مصعب الزرقاوي صوت مسموع في المناطق الغربية والشرقية من البلاد، وهنا نجد من يسأل عن الموضوع، ولماذا يجري احتضان هؤلاء في مناطق محددة ومعروفة؟ والحق أن رموز العرب السنة (علماء دين أو رؤساء عشائر) قد أخذوا على غرّة بإسم الجهاد تارة، والخوف من التصفية الجسدية التي طالت أبناءهم تارة أخرى، وفي مرات قليلة الاحتماء بهم بعد أن اكتشف ذوو المعتقلين من العرب السنة أن جثث أبناءهم متروكة قرب الحدود العراقية-الإيرانية في مناطق بدرة وجصان[1] . وكان الأجدر بحكومة الجعفري أن يطلب من وزيره بيان جبر امتهان المهنية والحيادية في التحقيق ويطلق سراح المئات من الشباب الذين بقيت عوائلهم تنتظرهم- وهم أبرياء- وهي طريقة مثلى لطرد الإرهابيين من غير العراقيين الذين تجاوز عددهم بالآلاف[2] . إن ضعف الإدراك والمهنية في محاسبة المواطن العراقي وفق نفس ضوابط الإرهابي القادم من خارج الحدود، قد أدت إلى مزيد من التطرف في تفجير الأسواق الشعبية بالسيارات المفخخة –وهي ما أرادها الزرقاوي وأتباعه من رجال المحاكم الشرعية من عرب المغرب العربي –والنزوح إلى أماكن أخرى داخل البلاد أو التجمع خارج البلاد لتجنيد مزيد من الإرهابيين بحجة الدفاع عن العرب السنة[3].

إن الحرب المقنعة التي تشنها الميليشيات المسلحة ووكلاؤها العاملون في وزارة الداخلية لم تعد خافية عن الناس. ففي شهر تشرين الثاني 2005م، سلطت القوات الأمريكية الضوء على معتقل في بغداد وفيه العشرات من المحتجزين وهم بحالة سيئة[4] وكان معظمهم من العرب السنة ويشكون من سوء التغذية وآثار التعذيب. لقد أثار ذلك العمل ليس عرب العراق بل تعداه إلى دول الجوار والأمم المتحدة وسلطات الاحتلال، ووسائل الإعلام العربية. ودعت هيئة علماء المسلمين لجمع أدلة جنائية مروعة عن مئات قتلوا بطريقة لا تمت للإسلام بصلة، ثم اتضح أن العدد أكبر بكثير من الذين قتلوا أو اختطفوا فاختفوا ليظهر مصطلح (فرق الموت) في شوارع وأحياء بغداد وهي إشارة إلى ميليشيات مسلحة تستخدم عجلات وزارة الداخلية العراقية التي يرأسها الوزير بيان جبر[5] . وفي ذروة التدهور الأمني الذي فرضته الميليشيات المسلحة

---

(1) روت سيدة تسكن شقة في إحدى عمارات شارع حيفا في (3) حزيران 2005م، أن شاباً قد طرح أرضاً –على الرصيف الكائن أسفل شقتها- من قبل مجموعة شباب من المنطقة. أخذوا يضربون رأسه بالطابوق ويشتمون طائفته ويتحدون بانفعال هيستيري تلك الطائفة، وبقي الشاب المضرّج بالدماء يصرخ لعله يجد من ينجده، وبقيّ (يرفس) وكأنه شاة مذبوحة حتى فارق الحياة. وبقيت السيدة تتذكر ما حدث بعد مرور سنتين وتنفجر باكية من الوحشية التي تمت بها العملية الأمر الذي دفعها إلى ترك الشقة والعراق. انظر: سعد العبيدي، المصدر السابق، ص100.

(2) إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص249.

(3) إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص250.

(4) نفى بيان جبر الزبيدي الاتهامات بالتعذيب وسوء المعاملة في سجن الجادرية وقال بشأن حالة أحد المحتجزين المعوقين أنه مسؤول عن قتل (66) شخصاً، كما نفى بشكل قاطع ما قيل من أن ميليشيا فيلق بدر قد اخترقت وزارته، انظر: Ibrahim Al-Shammry, op. cit, p 365.

(5) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص633.

(السنية والشيعية) على أحياء بغداد، جاءت مأساة (جسر الأئمة) الأليمة وذلك عندما اندفع الآلاف من الزوار الشيعة لإحياء ذكرى وفاة الإمام موسى الكاظم في الحادي والثلاثين من شهر آب 2005م[1].

وأدت إلى مقتل أكثر من 1000 زائر إما سحقاً بالأقدام أو خنقاً أو غرقى في نهر دجلة[2]. كان الدرس المستخلص المهم في مثل تلك الظروف الأمنية أن مجموعة من العرب السنة اندفعوا لإنقاذ ما يكمن إنقاذه من مواطني الشيعة وهم على وشك الغرق في نهر دجلة، وبات اسم (عثمان العبيدي) أحد هؤلاء الذي لفظ أنفاسه الأخيرة بعد إنقاذه خمسة أشخاص من الغرق. وكانت الصيحة التي سمعها المقاتلون من الشيعة والسنة أن العراق هو وطن الجميع، وأن ما يجمعنا على المودة والأخوة أكثر من الخلافات التي أرادها مروّجو الفتنة الطائفية، ولكن صوت المحلي الحاقد على أبناء جلدته والأجنبي المتلذذ بالقتل الطائفي لخدمة مصالحه كانا لا يزالان في علو على أي صوت لمصالحة واقعية[3].

* الطريق إلى الحرب الأهلية

تعرض الجعفري إلى ضغوطات كبيرة من قبل رموز الائتلاف العراقي الموحد بشأن حادثة جسر الأئمة على الرغم من تصريحه بأنه سيعوض ذوي الشهداء. ولتبديد الغضب الشعبي في ظل تلك الظروف الأمنية، لجأ الجعفري إلى إنزال عقوبة الإعدام بحق ثلاثة من المدانين بعمليات إرهابية سابقة[4]. ذكر الناطق باسم الحكومة الدكتور ليث كبه، أن المدانين هم من مجموعة (أنصار السنة) المرتبطة بتنظيم القاعدة، وأنهم قاموا بخطف وقتل رجال الشرطة، فيما حاول مبعوث الأمم المتحدة في بغداد (أشرف قاضي) حث الحكومة على عدم الإقدام على هذه الخطوة تقديراً منه لخطورة الموقف إلا أن جهوده لم تفلح[5]. تدهور الوضع الأمني بشكل مفزع وتطور إلى مرحلة الاقتتال الطائفي في أغلب مدن العراق خصوصاً العاصمة بغداد، وظهر الإرهابي أبو مصعب الزرقاوي ليعلن في الرابع عشر من أيلول2005م الحرب الشاملة ضد الشيعة[6] وخلال أربعة أيام كان هناك أربعة عشر سيارة مفخخة في بغداد في يوم واحد كانت حصيلتها

---

(1) عمدت المجموعات الإرهابية على إطلاق إشاعة مفادها أن انتحاريين موجودين بين الزوار في النقطة الحرجة من الجسر الذي يربط منطقة الأعظمية (السنية) بالكاظمية (الشيعية)، وبسبب الذعر والهرج والمرج بين الزوار، ازداد التدافع ليؤدي إلى مقتل أكثر من (1000) شخص، وظهرت الاتهامات= =الموجهة ضد وزير الدفاع سعدون الدليمي حول فتح الجسر، إلا أن الجعفري لم يكن على استعداد لأن يرى هذا الوزير وهو يعاقب علناً على قراره. انظر: Ibrahim Al-Shammary, op.cit, p.290.

(2) علي عبد الأمير علاوي، المصدر السابق، ص644.

(3) إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص250–251.

(4) كانت عقوبة الإعدام هي الأولى من نوعها ونفذت بحق: بيان احمد الجاف (كردي) (30 سنة) مهنته سائق تكسي، وعدي داود الدليمي (سني) (25سنة) مهنته عامل بناء، أما الثالث فكان طاهر جاسم عباس (44سنة) مهنته قصاب. انظر: Ibrahim Al-Shammary, op. cit, p. 292.

(5) جرى تنفيذ حكم الإعدام بالثلاثة المدانين في محافظة واسط (200كم) جنوب بغداد انظر: Ibrahim Al-Shammary, op. cit, p. 292.

(6) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص282.

(250) قتيلاً. وجدت أطراف متطرفة من (الشيعة والسنة) أن أجندات خارجية تدفعهم للانتقام لتشعر الأولى بدون (تروي) أن هناك مخطط يدعو له علماء السنة لمقاتلة الشيعة، فيما وجدها الثاني أن هناك مؤامرة أجنبية على أهل البلد لتمزيقه، وهم غير قادرين على ضبط حركات الزرقاوي في تنقلاته بين مدن العراق شمال وشرق بغداد. وهي بداية مكونة لشرارة الحرب الأهلية في بغداد وقد بدت ظاهرة للعيان من خلال عدد من المؤشرات الميدانية في بغداد ومنها تخزين المواد الغذائية"[1].

في ظل ظروف الفتنة الطائفية، التي صنعها المحتل الأمريكي وضع (وارن كريستوفر) نائب وزير الخارجية الأمريكية لائحة اتهام جرمية بحق صدام حسين وغيره من أعضاء قيادة حزب البعث، لتبدأ المحاكمة في التاسع عشر من تشرين الأول 2005 على خلفية مقتل (182) مواطناً من قضاء الدجيل عام 1982م. وعدّها المراقبون محاولة لتحويل انتباه الناس عن الحرب الأهلية[2]. إن اهتمام الجعفري بسير المحاكمة وتبديل القاضي الأول بآخر كردي، جاء بتوقيت كما رآه المراقبون لإثارة العرب السنة لحمل السلاح، كما هي في إشارتهم أن لا يأتوا إلى الانتخابات القادمة بكثافة كما أهملوها في كانون الثاني 2005م، ولكن النقطة الأهم في نظر القادة الأكراد أن الجعفري لم يكن مناسباً لتولي المنصب لسبب أساسي تمثل في تصلبه القوي تجاه مسألة كركوك كما اتهم بغموضه وحلوله الوسط في كثير من القضايا، وأن جلسات مجلس الوزراء يسودها الإرتباك وإنه يصلح كخطيب ديني، حيث غالباً ما يحيط نفسه بأجواء رجل عالم متفكر لا يخطو إلا خطوات حذرة ومقصودة، فضلاً عن تشبثه بحقائق الإسلام التي يؤمن بها، وكانت كلها نقاط سلبية من وجهة نظر خصومه لإبعاده عن المنصب في الانتخابات اللاحقة"[3].

---

(1) أ. لجوء المواطنين لتغيير عناوين السكن ومواقع استلام البطاقة التموينية إلى مواقع جديدة.

ب. حجم التبادل والمعروض من العقارات والأراضي السكنية لأغراض التأجير.

ج. أسعار بيع الأسلحة والعتاد وطبيعة الجهات والأشخاص المشترين لها.

د. حركة موظفي الدولة من زاوية طلبات النقل الإداري لخدماتهم من منطقة إلى أخرى.

هـ. اتجاهات العائلات في نقل طلبة المدارس من منطقة إلى أخرى.

و. مراقبة استيلاء المواطنين على الأراضي التابعة للدولة، وتشييد الأكواخ لأغراض السكن عليها وتحديد هوية وطبيعة الساكنين.

ز. عدد الدور المتروكة (الشاغرة) من قبل أصحابها.

ح. إقبال المواطنين على عملية تخزين المواد الغذائية.

ط. أسعار صرف العملة العراقية والأجنبية.

انظر: سعد العبيدي، المصدر السابق، ص353. وكذلك، الحرب الأهلية في العراق – واقع وتصورات، المصدر السابق، ص26.

(2) Ibrahim Al-Shammary, op. cit, p. 292.

(3) علي عبد الأمير، المصدر السابق، ص648.

* انتخابات (15) كانون الأول عام 2005م

أدرك العرب السنة خطأهم الفادح في انتخابات كانون الثاني 2005م، وباتت أي عملية استفزازية تصلهم لا يأخذون بها، وقد أدركوا مقدار التنسيق الذي جرى بين الأكراد والعرب الشيعة منذ التسعينات وهم يحضرون مؤتمرات المعارضة في لندن وصلاح الدين.

أصبح الائتلاف العراقي الموحد عبارة عن تحالف انتخابي تؤلفه الكيانات السياسية البالغ عددها ست وحدات تؤلف (الحركة الإسلامية الشيعية) هي: المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، ومنظمة بدر، وحزب الدعوة، وحزب الدعوة تنظيم العراق، والصدريون، وحزب الفضيلة، والمستقلون المنسجمون مع أفكار حسين الشهرستاني، المدعوم من (محمد رضا) ابن آية الله السيستاني[1].

كانت الخشية في صفوف الحركة الإسلامية الشيعية هي في انقسام الأصوات الشيعية من جراء الأداء السيء لحكومة الجعفري في توفير الأمن والخدمات الأساسية لعموم الشعب العراقي، وخاصة المحافظات الجنوبية، الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل الفرص للحصول على الأغلبية في البرلمان القادم[2]. أما العرب السنة، فقد أدرك (طارق الهاشمي)[3] رئيس الحزب الإسلامي، أن على العرب السنة توحيد جهودهم لكي يصلوا إلى العملية السياسية. جرى بناء جبهة للتوافق مبنية على ثلاث قوائم هي: الحزب الإسلامي، ومؤتمر أهل العراق بزعامة (عدنان الدليمي)، وجماعة الحوار الوطني التي يترأسها خلف عليان- تمثل عدداً من كبار الضباط في الجيش العراقي السابق والعناصر العشائرية-[4] وقال الشيخ محمود مهدي الصميدعي- أحد أعضاء رابطة علماء المسلمين- متحدثاً في تشرين الثاني 2005م أدعوكم إلى المشاركة بشكل واسع في الانتخابات القادمة حتى نستطيع إنقاذ العراق وإنقاذ مساجده ورجال الدين فيه[5]. وهي دعوة لإيجاد توازن في مناصب الدولة التي ذهبت إلى العرب الشيعة والأكراد. إلا أن مثل هكذا خطابات معقولة لم تكن تروق للمجند من دولة إقليمية (الزرقاوي) الذي أمر عناصر من تنظيم القاعدة العمل بقوة على إرباك الانتخابات، وكان تطرفه واضحاً باستهداف رموز وطنية أعلنت تأييدها للانتخابات. إن عدداً من رموز الحزب الإسلامي قد قتلوا ومن بينهم القيادي البارز (إياد العزي) وهو يدلي بحديث لجمهرة المصلين في جامع الوحدة في الفلوجة[6]، وفي حديث للشيخ محمود الصميدعي خلال

---

(1) كان هناك تنافس بين حسين الشهرستاني وعلي الدباغ للاستحواذ على أصوات المستقلين،وتمكن الشهرستاني من حسم الموضوع لصالحه، مما اضطر الدباغ إلى تشكيل قائمة انتخابية خاصة به، ولكنه لم يحصل على أي مقعد، انظر: الواشنطن بوست في7 كانون الأول 2005م.

(2) أشرف خليل (المساجد العراقية تظهر عضلاتها بشأن الانتخابات) لوس انجلس تايمز 3 كانون الأول 2005م.

(3) كان الهاشمي يتحدث أحياناً عن المقاومة الشريفة، ولكنه أرادها بعيدة عن السلفيين المتطرفين التكفيريين ونتيجة لمواقفه في نصرة العراق الموحد المستقل فقد خسر أخويه (الفريق عامر والمهندس محمود) كما خسر أخته الحاجة أسماء في عام 2006م.

(4) صحيفة الزمان البغدادية الصادرة في 5 تشرين الثاني 2005م.

(5) صحيفة الرأي الآخر العراقية الصادرة في 15 تشرين الثاني 2005م.

(6) قتل معه الشيخ حمزة عباس (مسؤول هيئة علماء المسلمين في الفلوجة) ومفتي المدينة، وذكر شهود عيان أن ما قاله إياد العزي أنا أتيت إلى الفلوجة لأخدم أبناء الفلوجة ولا نتعامل مع الأمريكان، أريد أن تستفيد الفلوجة بعد الذي جرى فيها، ولكنه لم يعلن الجهاد أمام الحاضرين.

خطبة صلاة الجمعة وقد عركه مقتل إياد العزي، إنّا نعيش مؤامرة تقوم على الكذب والتزوير، عليكم أن تكونوا على أهبة الاستعداد في هذه الأوقات الصعبة لمحاربة الكذب والتزوير من أجل الإسلام"[1]. وبدا التحالف الكردستاني هو الآخر منظماً ليخوض الانتخابات رغم دخول أحزاب إسلامية كردية إليه، وكانت الأجواء الأمنية لا تبعث على القلق كما هو الحال في بقية محافظات العراق، وقد جرت أعمال تفجيرية في مناطق بعيدة عن مراكز المدن الرئيسية الثلاث (السليمانية، أربيل، دهوك)، وكان الحضور بنسبة 80٪ من الناخبين وهو يفوق المعتاد[2].

أظهرت النتائج في بغداد تقدماً كبيراً للائتلاف العراقي الموحد، بعد مرور سنتين ونصف على احتلال العراق. فقد صوت الشيعة للائتلاف والسنة للتوافق، والكرد للتحالف الكردستاني، وظهر من مجموع مقاعد البرلمان (275) أن الائتلاف العراقي الموحد حصل على (128) مقعداً، ومقعدان إضافيان لجماعة رساليون القريبة من (التيار الصدري) وكان للعرب السنة (17) مقعداً والتحالف الكردستاني (71) مقعداً فيما كان إياد علاوي أكبر الخاسرين - وقائمته العلمانية من الطوائف المختلفة - بنسبة 40٪ من مقاعدها السابقة، ولم يحصل أحمد الجلبي نائب رئيس الوزراء على أي مقعد رغم الأموال التي صرفها على عناصر محسوبة في محافظات البصرة والناصرية والعمارة[3].

هـ- المحتل الأمريكي والأكراد لا يريدان الجعفري على رأس الوزارة

انجذبت القوى السياسية المختلفة إلى شخصية المغفور لهُ عبد العزيز الحكيم بعد الانتخابات، بصفته الشخصية المهيمنة على الائتلاف العراقي الموحد، وباتت المداولات المكثفة حول من يكون رئيس الحكومة العراقية الدائمة لأربع سنوات قادمة. كان مرشح (المجلس الأعلى) عادل عبد المهدي ولكنه يحتاج إلى الأصوات اللازمة في الانتخابات الداخلية التي يجريها الائتلاف عادة. فيما كان مرشح حزب الدعوة رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري لتشكيل الحكومة، وقد تمكن من الحصول على دعم الصدريين وجناحي حزب الدعوة ليحصل على خمسة وخمسين صوتاً من مجموع الخمسة والستين اللازمة للترشيح. وكانت بمثابة الصدمة للسفير الأمريكي وزعيميّ الأكراد[4].

اندهش الأكراد وهم يسمعون فوز الجعفري على مقرّبهم وصديقهم عادل عبد المهدي، وبتنسيق مسبق بين السفير الأمريكي والأكراد حول الموقف وجد الأول أن ما يقلقه هو وجود خصمهم التيار الصدري بجانب الجعفري،

انظر: .Ibrahim Al-Shammry, op. cit p. 407 جريدة الشرق الأوسط لندن في 22 تشرين الثاني 2005م

(1) الغارديان البريطانية في 20، كانون الأول 2005م.

(2) الغارديان البريطانية في 19 كانون الأول 2005م.

(3) جريدة المشرق البغدادية في 21 كانون الثاني 2006م.

(4) وصلت أخبار الترشيح إلى السفير الأمريكي زلماي خليل زاده بأن هناك احتمال أن يكون الجعفري على رأس الوزارة مرة أخرى فكانت بمثابة الصدمة له. وبموجب اقتراع سري جرى بتاريخ الثاني عشر من شباط 2006م فاز الجعفري بفارق صوت واحد أي (64 مقابل 63) مع ورقتين خاليتين. كان الدكتور= =عادل عبد المهدي معتمداً على كسب أصواته على (المجلس الأعلى) ومنظمة بدر (30) صوتاً و (15) صوتاً من حزب الفضيلة ومع ذلك فإن (45) صوتاً غير كافية وبات الاعتماد على المستقلين الذين لم يعرف لمن سيصوتون، انظر: صحيفة البينة الناطقة بلسان المجلس الأعلى في 13 شباط 2006م.

وعدم رغبتهم التعامل معه لتشدده الإسلامي[1]. أما الأكراد فقد وجدوا فيه ما يتقاطع مع مصالحهم في قضية ضم كركوك إلى كردستان فضلاً عن طموحه في تقليص سلطاتهم في كردستان لصالح السلطة المركزية[2]. بات الصوت الكردي الموحد في البرلمان هو الورقة الرابحة، فالجعفري لا يتمكن من تأليف حكومة إلا إذا رشحه رئيس الجمهورية المنتخب لهذه المهمة، وأن انتخاب الرئيس يتطلب موافقة الثلثين من أعضاء البرلمان (المهم لدى الأكراد أن يكون كردي رئيساً للجمهورية). تمسك الجعفري بموقفه مصمماً على أن يتغلب على المعارضة القائمة ضده،وهو ما شكل خطورة في حدوث انقسام بين حزب الدعوة والمجلس الأعلى لتجاوز الأزمة[3]. ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية عبر سفيرها في بغداد زلماي خليل زاده والحضور المفاجئ لنائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) إلى بغداد في الثامن عشر من كانون أول 2005م لإشعار السيد عبد العزيز الحكيم بوجهة النظر الأمريكية حيال المرشحين لتولي الحكومة[4]. طلب عادل عبد المهدي – الذي لم يزل نائباً لرئيس الجمهورية – من الجعفري التنحي لصالح وحدة الائتلاف، وأكدهُ زعماء من الائتلاف. وفي هذا الصدد نشرت صحيفة النيويورك تايمز مقالاً افتتاحياً لاذعاً تطالب بإبعاد الجعفري عن منصبه[5]. ولعل المقال الذي كتبهُ الأمريكي بعصبية واضحة، أراد أن يقول فيه، ولماذا هذا التشبث بكرسي الرئاسة وأبناء شعبك يُقتلون في الشوارع، وجثثهم متروكة لأيام دون دفنها. أما الأمين العام للجامعة العربية (عمرو موسى) فقد أشار في السابع عشر من شباط 2006م أن أكثر ما يهدد المنطقة هو الاختلاف الحاصل ما بين السنة والشيعة[6]. ولكن ما لم يقله (موسى) أن دوافع خارجية ممثلة بدور الاحتلال الأمريكي هي من سممت أفكار البعض في الداخل لفئة الطائفتين (السنة والشيعة) –مقابل دولارات مضمونة– بغية تقليل خسائرها في الميدان أولاً، وإجبار العرب السنة للقبول بوجود أمريكي على أرض العراق، فضلاً عن تدخل دول الجوار لمصالح أنانية بالدرجة الأساس.

شهدت الأشهر الأخيرة من عام 2005م تصاعداً في أعداد المقتولين غدراً في بغداد على وجه الخصوص، وبات من المألوف أن يشاهد المرء الخارج من بيته جثة شاب ملقاة على الرصيف لعدة أيام حتى تتعفن، تمر من قربها النساء في طريقهن إلى السوق القريب ويلعب الصغار بجوارها وهي مقطوعة الرأس والأطراف، كما شهدت أكوام القمامة جثث مغدورين، وفي مياه نهر دجلة وقرب المساجد وعلى أجسادها آثار تعذيب .... ليحصل بعدها الانفجار الطائفي وينتشر خارج حدود بغداد[7].

---

(1) إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص244.

(2) صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 15 شباط 2006م.

(3) Ibrahim al shammary, op. cit, p. 405.

(4) ادورد ونغ (الشيعة يقولون أن الولايات المتحدة تضغط على زعيم عراقي لكي يتنحى) النيويورك تايمز في 28 آذار 2006م.

(5) افتتاحية جريدة النيويورك تايمز في 2 نيسان 2006م.

(6) صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في 18 شباط 2006م.

(7) Ibrahim Al-Shammary, op. cit, p. 201

و. تفجير مرقدي الإمامين في سامراء (22 شباط 2006م) والحرب الأهلية

دمرت عناصر (مأجورة) يهمها القتل الطائفي، مرقدي الإمامين علي الهادي وابنه الحسن العسكري - وهما الإمامين العاشر والحادي عشر- في سامراء في صباح يوم الثاني والعشرين من شهر شباط 2006م[1]. يعتبر مرقدا الإمامين مزاراً لملايين الشيعة الثقاة، كما هما مقدسان ومحترمان من قبل السنة العرب، وهما الوحيدان من المراقد المقدسة المدفونين منذ (1138) سنة في مدينة سامراء[2]. ولعل المفارقة التي يمكن التنويه إليها أن خبر التدمير قد انتشر في بغداد وبقية المحافظات قبل أن تتناقلها القنوات الفضائية الأمر الذي جعل ميلشيات مسلحة تخرج إلى شوارع بغداد (خاصة في جانب الرصافة) لقتل بنوبة عنف وغضب نحو (1300) من مواطني[3] أحياء (أور وتونس والشعب) الذين عاشوا بها منذ زمن طويل[4].

إن ما كان يجري من أعمال القتل لم يكن من قبيل أعمال الشارع الذي يضرب به المثل، وإنما هو من فعل وحدات منظمة من الميلشيات المسلحة. تدخّل السفير الأمريكي -زلماي خليل زاده[5] مع قائد القوات الأمريكية الجنرال كيسي لإنقاذ المساجد من التخريب والحرق، وشوهدت دبابة أمريكية من نوع (إبرامز) تقف أمام جامع النداء في حي القاهرة لحمايته، وهي حادثة غير مسبوقة في تاريخ الإسلام وتاريخ العراق منذ نشوء الدولة عام 1921[6]. وبازدياد نوبة الغضب التي اجتاحت الشارع البغدادي. فزع الأمريكيون كثيراً من تطور أحداث القتل، ومن الظهور الوقح لقوة الميلشيات في الشوارع، وكان خليل زاده قد أوضح سلفاً أنه يريد من وزارتي الدفاع والداخلية أن تكون إدارتهما من قبل عناصر مهنية وليست طائفية، وبدا عليه الانفعال بشكل خاص بما يحدث من تغلغل الميلشيات المسلحة في وزارة الداخلية وثبت كلامه في مؤتمر صحفي في شباط 2006م بالقول أن الوزراء ولا سيما الذين لهم علاقة بالأمن ينبغي أن يكونوا رجالاً غير طائفيين، وأن يكونوا مقبولين بشكل عام، وأن لا تكون لهم صلات بالميلشيات المسلحة[7].

---

(1) حسن حيدر الربيعي ، المصدر السابق، ص298

(2) ألين نيكماير وبسام سبتي أرتفاع عدد القتلى إلى 1300 في العراق الواشنطن بوست في 28 شباط 2006م.

(3) بعد حادثة تفجير المرقدين في سامراء نزل إلى شوارع بغداد آلاف المسلحين بالبنادق والرشاشات الخفيفة، والقاذفات والعصي من الميلشيات وقد اكتسحوا غالبية مناطق الرصافة في بغداد وبعض مناطق الكرخ، واحتلوا مساجد سنية. وفي أثناء هذا الانتشار حصلت أحداث اعتداء في أكثر من مكان، إنه انتشار يوحي منطقياً وكأن المعنيين كانوا في تجمع ينتظرون الإشارة لتنفيذ أمر ما، أو أنهم محصورون أو مكبلون من جهات أخرى كانت تحول دون السماح للانتشار حتى حصل الانفجار، مكوناً شحنة انفعالية يصعب السيطرة عليها في تلك الساعات القليلة، وقد وقع السنة والشيعة في الفخ ببساطة. انظر: سعد العبيدي، المصدر السابق، ص153.

(4) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص298.

(5) ادورد وونغ وسابرينا ترنيس ألخصام الديني يظهر قوة الميلشيات في العراق صحيفة النيويورك تايمز في 25 شباط 2006م.

(6) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص298.

(7) يمكن الحصول على وقائع المؤتمر الصحفي لخليل زاده الذي انعقد في 19 شباط 2006 من موقع القوة المتعددة الجنسيات www.mnf-iraq.com وكذلك، صحيفة المشرق البغدادية في 20 شباط 2006م.

أصبحت الحرب الأهلية حقيقة ملموسة على الرغم من التفاؤل بعدم حدوثها، ففي كل يوم يقتل ما لا يقل عن مائة شخص في بغداد فقط[1]. وفي منظر مروّع لم يألفهُ العراقيون في تأريخهم الحديث، شوهدت الجثث وهي مركونة في الشوارع والمزابل وانتشال العشرات من الجثث يومياً من نهر دجلة، حيث بدت عليها مظاهر التعذيب، وأن عمليات الاختطاف التي تزايدت بشكل كبير من قبل عناصر ترتدي ملابس قوات وزارة الداخلية قد استمرت في مداهماتها ليلاً ونهاراً وهو ما أشار إليه مدير مشرحة بغداد الدكتور فاخر باقر بالقول أن قتل الرجل تم بطريقة منهجية (أيديهم مربوطة إلى الخلف وعيونهم مشدودة) وتعرض المقتولين للتعذيب، منها الصدمات الكهربائية أو الضرب بآلة فظّة، وفي كل الأحوال تم قتلهم برصاصة واحدة في رأس كل منهم. في آذار 2006 أجبر فاخر باقر على مغادرة العراق لأنهُ أفشى أسرار مقتل (7000) مواطن من قبل فرق الموت[2]. كان رئيس الوزراء مهموماً ليس بسبب القتل الطائفي، بل الخشية من احتمال فقدان (كرسي الوزارة)، وكان ما عملهُ رئيس الجمهورية جلال الطالباني وهو المشغول بقضية (كركوك) أنهُ اكتفى بإرسال رسالة إلى إبراهيم الجعفري ووزيري الدفاع والداخلية قال فيها وردتنا أخبار بوجود أشخاص يرتدون بزات رسمية ويركبون عجلات مماثلة لسيارات قوات الشرطة والجيش ينفذون أعمال قتل ومداهمات ليلية تستهدف المدنيين في منازلهم[3] وهي لا تخلو من التنصل من المسؤولية القانونية والتاريخية. فيما صرح الجنرال كيسي قائد القوات الأمريكية في العراق عندما سئل من قبل الصحفيين بعد حادثة تفجير المرقدين في سامراء، أنه رفض استبعاد نشوب حرب أهلية وقال أي شيء يمكن أن يحدث[4]. أما السفير الأمريكي زلماي زاده، فقد صرح لصحيفة لوس انجلس تايمز في السابع من آذار 2006 بقوله (أن البلاد مهددة بخطر نشوب حرب أهلية سببها المسلحون المتدينون، ولكن فرصة وقوع الحرب ستقل بمجرد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وقال أنه على الرغم من تجاوز وقوع الحرب الأهلية الناتج عن تفجير مزار شيعي كبير في مدينة سامراء العراقية في (22) شباط 2006 فإنه إذا وقع حادث آخر فإن العراق سيكون معرضاً لها بشكل حقيقي. إن الذين يحاولون إثارة حرب أهلية يجلسون متربعين ويفكرون بأشياء أخرى يمكن عملها)، وأضاف في معرض توضيحه لشكل الحرب، أنه في حال اشتعال الحرب الأهلية (فإن أفغانستان في ظل طالبان تبدو كلعبة أطفال)[5].

إن الحرب الطائفية التي كثر الحديث عنها ليست قدراً مفروضاً على العراق وبالإمكان تفاديها لو أعطى الجميع ولاءهم للعراق، والخاسر الأكبر هو شعب العراق الذي يتعرض إلى التقسيم والتشقق، ولعل مقدار الإثارة، في هذه الحرب الطائفية أنها لا تخلو من عمليات انتقام أرادتها الشركة الأمنية الأمريكية (الماء الأسود) Black Water بعد مقتل زملائهم الأربعة بطريقة بشعة ـ في الفلوجة نيسان 2004 ـ وكانت الإشارة الرصينة لما تحدث به (ماكس بوت) العضو في

(1) قال مدير مشرحة بغداد (الدكتور فاخر باقر) أن قتل الرجال تم بطريقة منهجية (أيديهم مربوطة إلى الخلف وعيونهم مشدودة) وتعرض المقتولين للتعذيب منها الصدمات الكهربائية أو الضرب بآلة فظّة، وفي كل الأحوال تم قتلهم برصاصة واحدة في رأس كل منهم. في آذار 2006 أجبر فاخر باقر على مغادرة العراق لأنهُ أفشى أسرار مقتل (7000) مواطن من قبل فرق الموت. انظر: حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 297.

(2) بورزو دارغاهي في العراق حرب أهلية غير معلنة جريدة لوس انجلس تايمز 19 تموز 2006.

(3) صحيفة العرب في 1 آذار 2006.

(4) لوس انجلس تايمز في آذار 2006م.

(5) الحرب الأهلية في العراق، المصدر السابق، ص33

العلاقات الخارجية الأمريكية لصحيفة لوس أنجلس تايمز، ونشرتهُ صحيفة الرأي الأردنية يوم التاسع والعشرين من آذار 2006، وقد وضعها تحت (عنوان كبير) كيف تنتصر القوات الأمريكية في العراق؟ وفيه أوضح كيف يمكن تحاشي نزاع مكلف وطويل في العراق، خصوصاً وأن الميلشيات الشيعية باتت تحمل السلاح للدفاع عن مكتسباتها السياسية بعد عقود طويلة من الحرمان أولاً، وهناك (تمرد) سني يستهدفها كما يستهدف أبناء الطائفة الشيعية ثانياً[1]. واستطراداً في الحديث حاول مراسل الصحيفة التعمق في أسئلته فيما يجري، ليسألهُ هل يشهد العراق حرباً أهلية؟، وكان جوابه الواقع أن ذلك يتوقف على معنى الحرب الأهلية، ومما لا شك فيه أن ثمة قتالاً متزايداً، أما في حال لم يكن العراق يعيش حرباً أهلية فالأكيد أنهُ يسير نحوها. لقد لقي ما لا يقل عن (30) ألف عراقي مصرعهم على مدار السنوات الثلاث وعدد كبير منهم قتلوا بيد إرهابيين لا يرحمون، ومن الممكن أن تظهر حمامات دم تشبه تلك التي شهدتها البلقان ورواندا والسودان وأفغانستان تزهق فيها أرواح مئات الآلاف إن لم يكن الملايين[2]. ويجد الباحث الذي تابع مجرى القتال الطائفي في أفغانستان عام 1997 و1998، كيف أرادت الولايات المتحدة الأمريكية تطبيق استراتيجيها في أن (تجعل الإرهابيين يتصارعون فيما بينهم) واستنزاف قدراتهم حتى يستجير الطرف الضعيف بحكمة وقوة الولايات المتحدة في حلها وهي لا تختلف في آثارها عما يجري في العراق بعد وصول نكروبونتي كسفير للولايات المتحدة في العراق عام 2005م[3].

فشل القادة السياسيون في اجتماع الحادي والثلاثين من شهر آذار 2006م في حل ليس خلافهم حول من بدأ الحرب الأهلية، أو المسبب لها والجثث المتروكة في الشوارع، بل كان خلافهم حول من يترأس اللجنة الوزارية التي ستتكفل بالوضع الأمني؟[4] وقال الله تعالى في محكم كتابه ((ولا تقتلوا النفس التي حرم اللهُ إلا بالحقِ ومن قتل مظلوماً جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً))[5]. وفي هذا يجد طارق الهاشمي عضو جبهة التوافق أن الوضع الأمني تردى وتجاوز حد اللامعقول، وفي ضوء ذلك ما عاد من الممكن المساومة على بقاء الحال على ما هو عليه ولا بد أن يضطلع الساسة والحكماء بفقه جديد ورؤية جديدة وبآلية جديدة لصنع القرارات، وأشار إلى أن ما تحتاجهُ هو حكومة جديدة تتحمل المسؤولية المشتركة في السلطة وتتناسب مع الوضع الراهن الذي يفرض على الجميع النظر باتجاه التغيير. أما بقاء الأمر على حاله وإدارة الملف الأمني بالمنهجية نفسها التي عرفها العراقيون حتى الآن فإن الوضع سيبقى مرشحاً لمزيد من التدهور أي المزيد من الدماء والمزيد من الأرواح التي تزهق يومياً دون وجه حق وهذا ما لا نرضاهُ على الإطلاق[6].

إن مصالح الولايات المتحدة وبريطانيا هي ليست مصالح دول العالم الثالث ومنها العراق المغلي بالحرب الأهلية، وإن توني بلير رئيس وزراء بريطانيا – الذي يتطلع للفوز بالانتخابات العامة – يتطلع إلى تحقيق نتيجة إيجابية بتشكيل حكومة عراقية ليحسن صورته لدى الناخبين. وظهر من زيارة وزير الدفاع الأمريكي (رونالد رامسفيلد) المفاجئة إلى بغداد في الحادي عشر من نيسان 2005م أنه حث الجعفري على برنامج سياسي بما فيه وضع الدستور بغية مساعدة رئيس

---

(1) صحيفة الرأي الأردنية في 29 آذار 2006م.

(2) الحرب الأهلية في العراق، المصدر السابق، ص 33.

(3) Stephen Tanner, Op. Cit, P. 272.

(4) صحيفة البصائر، الناطقة باسم هيئة علماء المسلمين الصادرة في الأول من نيسان 2006م.

(5) سورة الإسراء، الآية 33.

(6) الحرب الأهلية في العراق، المصدر السابق، ص 34.

الوزراء البريطاني (توني بلير) الذي خاطر بحياته السياسية في الحرب ضد العراق - للفوز بولاية ثالثة[1]. وفي مقابلة أجراها المراسل الصحفي زكي شهاب مع رئيس الوزراء الجعفري، قال أنهُ اعترف بتدهور الحالة الأمنية وأقرّ بأن ذلك يعود إلى العناصر المتطرفة الداخلية فضلاً عن الأجانب. وقال: يجب أن نجعل الحالة الأمنية مرشداً لنا إلى الطريقة التي نخطط بها لبناء عراقنا ومن الأهمية بمكان أن نشرك الجميع - من مدنيين وعسكريين في الجيش والشرطة والحكومة - لمساعدتنا في التضييق على هؤلاء الإرهابيين الذين يحاولون تدمير الإنجازات التي حققناها منذ سقوط النظام[2].

وفي الوقت الذي يعترف الجعفري بسوء الحالة الأمنية التي سادت البلاد - وأدت إلى نشوب الحرب الأهلية - خلال فترة حكمه لحكومة انتقالية استمرت أحد عشر شهراً، نجده يتغاضى عن بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار للعراق، ويعتقد أن الجعفري قد راهن على جذب السفارات العربية إلى بغداد - رغم تردي الوضع الأمني - بمجرد أن يفتح ويطور علاقاته مع إيران وتركيا، وهي طريقة غير مجدية وغير محبة في العلاقات الدبلوماسية العربية خصوصاً، وأن العلاقة مع تركيا (رجب طيب أردكان) قد تركزت حول متمردي حزب العمال التركي المعروف PKK، وان العراق يدعم بقاء كركوك لكل القوميات المتآخية بما فيهم القومية التركمانية دون تهجير أو تكريد انتقامي للعرب كما روّجها الأكراد لمواطنيهم في تعريب كركوك في عهد الرئيس صدام حسين. ولعل ما يعاب على سياسة الجعفري الخارجية، أنه انفرد في علاقات متميزة مع إيران على حساب بقية دول الجوار السني، فهو من استقر على حجز ومحاكمة معظم مواطني دول الجوار السني بتهمة الإرهاب، ولكنه جازف في إطلاق سراح (742) إيرانياً من السجون العراقية دون أي اتهامات لهم[3]، واعتبرها هو أنها بادرة حسن نية قبل أن يذهب في زيارة ـ باتت متكررة ـ إلى طهران لتوقيع مذكرة تبادل النفط الخام بين مدينتي عبادان والبصرة، وهي لا تخلو من بادرة حسن النية!. وربما اعتقد الجعفري أن أي تقرب من السعودية، ستضعه ليس في دائرة الاتهام الإيراني، بل أن المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية باتوا يبغضون النظام الملكي السعودي، باعتباره مذنباً في جعل الإسلام السني في العالم بأسره يعتنق مذهب الأصولية، وأنه شريك غير مدان عن ما جرى في الحادي عشر من أيلول 2001م، واعتبارها مسؤولة إلى حد ما عن الميل الحاسم نحو الشيعة والكرد في عراق ما بعد الحرب وبيئته الجديدة[4].

أما الفرق الذي لمسه المراقبون لأداء حكومتي علاوي والجعفري رغم أن الحكومة المؤقتة بقيادة علاوي بقيت لمدة ستة أشهر، والانتقالية لمدة أحد عشر شهراً، هو أن الإرهاب قد تفاقم في وقت حكومة الجعفري، وظهرت الحرب الأهلية لأول مرة منذ تشكيل الدولة العراقية عام 1921م. ولعل هناك من وزراء الحكومة الانتقالية، مثل بيان جبر الزبيدي وزير الداخلية من يقول أن هناك جهوداً منسقة قامت بها مجموعات المتمردين - وصف لمجموعات المقاومة المسلحة - لغرض تشويه سمعة أول حكومة منتخبة ديمقراطياً، فيما حكومة علاوي لم تكن كذلك، كما أن الحكومة الانتقالية وهي بقيادة إسلاميين شيعة قد أفردت حالة من القسوة والاعتقال العشوائي بحق أبناء العشائر السنية[5]. إن الحكومة الانتقالية كانت

---

(1) زكي شهاب، المصدر السابق، ص 294 – 295.

(2) المصدر نفسه، ص 325 – 326.

(3) Ibrahim Al- Shammary, op. cit, p 205.

(4) علي عبد الأمير علاوي، المرجع السابق، ص 596.

(5) آلن نيكماير (السنة يعبرون الخطوط الجانبية السياسية)، الواشنطن بوست 22 أيار 2005م.

عازمة على إلغاء ما قامت به الحكومة المؤقتة من إعادة البعثيين وخاصة في وزارتي الدفاع والداخلية، وعزل ضباط الجيش السابق ممن لم يحصلوا على تزكية من أحد رجال الدين أو المرجعية الدينية في النجف. وكان ما كان يخشى منه الإسلاميون الشيعة، أن يعمد إياد علاوي إلى تمديد أجل حكومته عن طريق تأجيل الانتخابات، وهو ما لم يعمل عليها للحفاظ على التداول السلمي للسلطة دستورياً، إلا أنه لم يعامل بالمثل في انتخابات آذار 2010م التي فاز فيها، دون حجج مقنعة من حكومة المالكي –الذي ينتمي إلى حزب الدعوة– في تسليم السلطة وفقاً لما أفرزته صناديق الاقتراع.

أما السفارة الأمريكية في بغداد، فقد بقيت تراقب حكومة الجعفري الإسلامية عن بعد، وأحياناً مواجهته بصورة مباشرة دون قناعة لقيادته، حين تيقنت أن الاقتصاد يسير ببطء شديد من دون وجود استثمارات حقيقية وفرص عمل، وكانت المسألة المالية تعاني من عدم وجود ضوابط في موازنة الدولة. كما كان سوء الرقابة على المصروفات، وفساد وتبديد بالأموال قد بلغت مستويات رهيبة. وتفاقمت مشاكل النقص في المنتجات النفطية وانقطاع الكهرباء بشكل متواصل إلى درجة أخذت تقوض بشكل كبير من مصداقية وعود حكومة الجعفري وهو يقسم اليمين لرعاية أبناء شعبه. ولعل مآخذ السفارة الأمريكية عليه، انه سمح بتغلغل الميلشيات الشيعية وخاصة أنصار مقتدى الصدر في أجهزة الأمن الرسمية، واستمرار جيش المهدي في تحدي سلطة وقوات الولايات المتحدة في الميدان. وشيوع أعمال القتل لأسباب طائفية[1].

---

(1) سلموت مور، (حوادث القتل مرتبطة بفصائل شيعية في قوة الشرطة العراقية)، صحيفة لوس انجلوس تايمز 29 تشرين الثاني 2005م.

المبحث الخامس

نوري المالكي[1] رئيساً لحكومة العراق الدائمة نيسان 2006م

أصبح المالكي رئيساً لوزراء العراق في نيسان 2006م دون أن يكون ذلك في حسابه، فهو مرشح تسوية من حزب الدعوة الإسلامي نظراً لمعارضة الأكراد والعرب السنة ومن خلفهم السفارة الأمريكية على استمرار الجعفري –من حزب الدعوة– على رأس الوزارة لفترة قادمة. ويذكر الكاتب العراقي حسن العلوي، في كتابه شيعة السلطة وشيعة العراق الصادر في لندن عام 2009م، أن جواد المالكي (اسم حركي) كان يقيم في شقة فوق مخبز في حي الصناعة بدمشق، ولقبه أبو (إسراء)، ولا شيء معروف عن إمكانياته الثقافية، ولكنه كما أفاد أنه مسؤول تنظيم حزب الدعوة الإسلامي في دمشق[2].

في العراق، لم يسمع الآخرون عنه شيء لا في الصحافة ولا في الخطابة ولا على شاشة التلفاز، إلا أن رياح الأقدار التي أتت به على رأس الوزارة أدت إلى الإعلان عن اسمه الحقيقي نوري كامل المالكي. أدى قسم اليمين الدستوري في العشرين من مايو/ أيار 2006م، وفي عقله أن البلاد بحاجة إلى حكومة فعالة منذ خمسة أشهر، إلا أن طاقم الحكم الذي رافق تشكيل حكومته بقي معتمداً على مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية ليكون الطالباني على رأس الدولة وله نائبين هما عادل عبد المهدي (شيعي) وطارق الهاشمي (سني) ونائبين لرئيس الوزراء هما برهم صالح (كردي) للشؤون الاقتصادية، والآخر سلام الزوبعي (سني) للشؤون الأمنية. إن دوراً رقابياً مزدوجاً من شأنه أن يقلل كثيراً من قلق العرب السنة الناجم عن تركهم بلا حول ولا قوة في حكومة يهيمن على مؤسساتها الأساسية وخاصة الأمنية – الشيعة والأكراد[3].

---

(1) يذكر العلوي، أن عدد أفراد حزب الدعوة الإسلامي في دمشق لم يتجاوزوا (50) فرداً كانوا يؤدون طقوسهم الدينية في الحسينية الحيدرية في حي الحجيرة القريب من السيدة زينب –وكان معه أبو مجاهد الركابي –الذي يقوم بتوزيع نشرة محدودة لحزب الدعوة. وبالإجمال فإن جواد المالكي لم يكن معروفاً لدى العراقيين طيلة وجوده في سورية بين عام 1982–2003م. فهو من مواليد قضاء الهندية (بابل) عام 1950م. درس في كلية أصول الدين وحصل على شهادة الماجستير في اللغة العربية. انتمى إلى حزب الدعوة في مطلع السبعينيات. وفي عام 1980 غادر العراق بعد اتهامه بالانتماء إلى حزب الدعوة، كان يعامله أصدقاءه باسم جواد (وهو اسم حركي). تنقل بين إيران وسورية وأشرف على جريدة الحزب (الموقف)، باعتباره مسؤول تنظيم حزب الدعوة الإسلامي في دمشق. بعد سقوط حكم صدام حسين 2003م تولى لجنة الأمن والدفاع في الجمعية الوطنية الانتقالية وعضو في لجنة كتابة الدستور، ونائب رئيس لجنة اجتثاث البعث، ورئيس اللجنة الأمنية في الجمعية الوطنية عام 2005م. اختير لمنصب رئيس الوزراء (كمرشح تسوية بعد تنحي الجعفري عن الترشيح) وهو بمثابة مخرج للأزمة السياسية. انظر: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص520. وكذلك: حسن العلوي، المصدر السابق، ص196–ص197.

(2) المصدر نفسه، ص 197.

(3) عين الأكراد بتوافق مع حكومة الجعفري وبعده المالكي جمال سليمان (كردي) مديراً لاستخبارات وزارة الدفاع، وكمال حسين (كردي) مديراً لاستخبارات وزارة الداخلية، إضافة إلى منصب رئيس أركان الجيش بابكر زيباري (الذي لم تكن ثقافته تؤهله لهذا المنصب).

كان المشهد السياسي والأمني في العراق في حزيران 2006م مرتبكاً، وهناك اتهامات بالفساد مبطنة وعلنية على أداء حكومة الجعفري ووزير داخليه بيان جبر الذي أعطى الضوء الأخر للميليشيات المسلحة التي تحركها نوازع شخصية وأخرى مرتبطة بأجندة إيرانية وإقليمية أخرى لممارسة أعمال القتل والخطف في ضواحي بغداد. إن النهب والتدمير لما تبقى من مؤسسات البلد الاقتصادية والعلمية قد قادت إلى حضور سريع لوزيري الدفاع والخارجية الأمريكية (رامسفيلد وكونداليزا رايس) إلى بغداد في السادس والعشرين من مايو/ أيار 2006م (بعد أسبوع من تولي المالكي رئاسة الحكومة)، وكان هدف الطرفان اللذان اجتمعا بالمالكي في منزل السفير الأمريكي زلماي خليل زاده على انفراد لأكثر من ساعتين هو معرفة برنامج عمله[1]. بعد أن تعرضت إدارة الرئيس بوش لحملة انتقادات لاذعة بسبب إفراطها في العمل الطائفي الذي لم يكن موجوداً في عهد صدام، وإن كان موجوداً فلا ممارسة له فضلاً عن حجم الخسائر الأمريكية في الميدان، وهروب أكثر من (200) من الجنود الأمريكان إلى كندا لتجنب عدم الخدمة في العراق وأفغانستان[2].

إن التعيينات الجديدة للعرب السنة في مجلس الرئاسة والحكومة والبرلمان (محمود المشهداني) ووجود أكثر من (140.000) جندي وضابط أمريكي في (180) قاعدة منتشرة في كل أنحاء العراق، لم تكن قادرة على تغيير المشهد الدامي الذي أعقب تفجير مرقدي الإمامين في سامراء في شباط 2006م. هذا فضلاً عن الخدمات المقدمة للمواطنين كما أشار إليها الكاتب العراقي سعيد محمد الخلقاوي في كتابه الجمهورية الثانية الصادر في آب 2008م بقوله عن حكومة الجعفري، إن المواطن العراقي بات يعاني الأمرّين، الطاقة الكهربائية، والوقود، والخدمات الصحية، والتهجير الطائفي حيث أصبح آلاف العراقيين لاجئون في بلدهم، وإن مثل هذه الأعمال الإجرامية ما كان لها أن تحدث لولا ضعف إدارة الجعفري[3].

إن حالة التنافس والكراهية بين المجلس الأعلى وحزب الدعوة الإسلامي كانت طافية على السطح قبل الغزو الأمريكي للعراق، إلا أن الموضوع أخذ بعداً آخر بعد أن أصبحا في مركز القرار، ويتفسان من رئة واحدة هي إيران، وهو ما أشار إليها الكاتب العراقي المقيم في دمشق حسن العلوي، بالقول أن كراهية المالكي لمسؤول تنظيم المجلس الأعلى في دمشق بيان جبر الزبيدي أكثر من كراهيته لنظام صدام حسين[4]، وهو ما دفع المالكي لأن يضع فجوة الطائفية الكبيرة على عاتق تصرفات وزير الداخلية السابق، وأن قبوله للزبيدي بمنصب وزير المالية في حكومته ليس اختياراً. وهو ما جعل الكُتاب الأمريكان والبريطانيون يشهرون أقلامهم ليس كرهاً بالحرب الأهلية، وإنما لضمان أمن قواتهم التي باتت تتقبل الضربات العنيفة على يد مجموعات العرب السنة المنتشرة على محاور التنقل. ليشير الكاتب (كين سيلفر ستاين) على صدر مجلة (هاربر) البريطانية بعنوان كبير وزير الحرب الأهلية، أن المسؤولين في واشنطن يعتبرون وزارة الداخلية العراقية وما فيها من رموز إيرانية مثل (أحمد المهندس) مسؤولة عما حدث وهو رأي السفير الأمريكي خليل زاده الذي تشاور مع كونداليزا رايز ورامسفيلد خلال لقاءهم المالكي سابقاً[5]. وهو ما كان يتحسب له المالكي من خلال دور جيش المهدي ومكاتب الصدر في وزارات الدولة العراقية، وهي أكثر نفوذاً من الوزير الذي يجلس في غرفته على أمتار دون اعتراض.

---

(1) صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 27 أيار/ مايو 2006م.

(2) Ibrahim Al-Shammary, op. cit, p. 229.

(3) سعيد محمد الخلقاوي، الجمهورية الثانية (بداية مرحلة جديدة في تاريخ العراق الحديث)، بغداد، 2008م، ص130.

(4) حسن العلوي، المصدر السابق، ص197.

(5) مجلة هاربر الإنكليزية في عددها الصادر في آب 2006م.

ولكن ما شدَّ المسؤولين الأمريكان في واشنطن وهم يستقبلون المالكي في زيارته لأواخر شهر تموز 2006 بعد زيارة المملكة العربية السعودية، انه يتقبل النصح وأنه مباشر في تصرفه وسلوكه وحازم في أعماله ولديه الرغبة في إعادة الثقة بين مكونات المجتمع العراقي ولكنه لم يفعل ذلك كما وصفتْ الإدارة الأمريكية[1].

1. الميلشيات المسلحة تنتهك حقوق الإنسان (تحت لسان الطائفية)

إن التحول الذي أرادهُ المالكي لكي تسير العملية السياسية في طريقها الصحيح قد اعترتها معطبات ونوازع الميلشيات المسلحة التي تحركها نوازع الأفراد الشخصية تارة والمرتبطة بأجندات خارجية تارة أخرى[2]. كما أن توسيع عمليات القتل والتهجير القسري قد ألهبت رموز الطائفتين (السنة والشيعة)، خصوصاً عندما وضحت النوايا من وجود تطهير عرقي كامل في أحياء المدن والبلدات[3]. وهي ما أشار إليها الشيخ (ريد) من الحزب الديمقراطي في تموز 2006م بالقول: إن خطب الجمعة والمواعظ التي تلقى في دور العبادة للطائفتين شكلت فتيلاً قابلاً للاشتعال وإلهاباً للمشاعر مع تبادل الكلمات التي ترمز للعدو وهي تتطاير من فم هذا الخطيب أو ذاك[4] وهي من دون شك الحرب الأهلية. فالشيعة يدينون المذهب الوهابي والتكفيريين والنواصب، وخطباء السنة يلحقون التهم بالصفويين والبويهيين والفرس المختفين بين ظهرانيهم[5]، الأمر الذي أعطى لمقتدى الصدر الحجة لأن يطلب من هيئة علماء الدين السنة وصم الزرقاوي وأتباعه بالكفار وهو ما تجاهلته الهيئة ليس لأنها تؤمن به وهي التي اشتكى علماؤها من نوازع وقساوة حكامه الشرعيين، وإنما لأن الهجمة الأمريكية ومجموعات مسلحة مجهولة الهوية – بعجلات وزارة الداخلية – على العرب السنة كانت أكبر بكثير من قدرة مجموعاتها المسلحة، واعتبر وجوده المزعج هو أهون الشرين[6]. ولعل أحد المستشارين الأمريكيين قد أشار صراحةً أني لست متأكداً هل ستكون لنا شرطة خالية من نفوذ الميلشيات، وهي تمثل تهديداً مسلحاً خطيراً للوجود العسكري الأمريكي في العراق، كما هي عامل أساسي في القتل الطائفي، وتهديد لسلطة الحكومة المركزية[7]. أما نظرة السفير الأمريكي زلماي خليل زاده فقد أشار، بأن الميلشيات هي الخطر الأكبر على استقرار العراق وطالب حكومة المالكي بتجريدها من السلاح[8]. غير أن المالكي الذي تحدّث وفق نفوذه المتواضع لمواجهة الميلشيات، أنهُ غير مقتنع بضرورة المواجهة[9]. ويعتقد الباحث أن الجيش العراقي لم يكن تحت سيطرة المالكي الفعلية بل تحركهُ القوات متعددة الجنسيات،

---

(1) الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 27 تموز 2006.

(2) كان اغتيال رجل الدين الصدري هيثم الأنصاري مدعاة لتشكيل (فرق الموت) الشيعية في 2005م، كما أن مهاجمة حسينية المصطفى في آذار 2006م من قبل قوة أمريكية وعراقية سببت إلى مقتل عدد من رموز الشيعة، وتخريب مكاتب حزب الدعوة فيها وهو نفس الحزب الذي ينتمي إليه رئيس الوزراء. انظر الواشنطن بوست في 18 آذار 2006م.

(3) Samir Al – Rifai, op. cit, p. 182.

(4) Ibid, P. 183

(5) سعيد محمد الخقاوي، المصدر السابق، ص 155 – 156.

(6) النيويورك تايمز، الصادرة في 31 تشرين الأول 2006.

(7) الواشنطن بوست في 31 تشرين الأول 2006.

(8) داميان كيف وإدورد وونغ ألميلشيات الشيعية تصطدم بقوات عراقية جريدة النيويورك تايمز في 28 آب 2006م.

(9) Samir Al-Rifai, op. Cit. P. 170.

وكانت الميلشيات المسلحة هي القوة الحقيقية. ومع إلحاح السفير الأمريكي زاده وقائد القوات الأمريكية الجنرال (كيسي) لمعالجة أمر الميلشيات[1]، قال المالكي لقد قلنا للأمريكيين أننا لا نمانع من استهداف (خلية جيش المهدي في مدينة الصدر)، ولكن طريقة تفكير القوات متعددة الجنسيات بشأن مواجهة هذه القضية ستؤدي إلى تدمير الحي بكامله وهو ما رفضه المالكي، الذي كان ينظر بتحسب لأن يتفوق على الجعفري في الانتخابات القادمة وقد انشق منه[2].

إن سفك الدماء الذي يجري في البلاد ليس الأمر الوحيد الذي يعاني منهُ العراقيون ويحزنون لهُ، ولكن التهجير الداخلي والخارجي قد أخذ مبلغهُ، وصارت شكاوى دول الجوار مسموعة في واشنطن ودوائر الأمم المتحدة، وقد وصلت أعداد اللاجئين المهجرين داخلياً نحو (1.6) مليون شخص منذ آذار 2003[3]. وبحلول شهر أيلول 2006م كان هناك ربع مليون شخص قد تركوا منازلهم بسبب الخوف أو الترهيب أو التهديد. وبحلول شهر تشرين الثاني 2006م، كان هناك نحو ألفين من المواطنين يغادرون إلى سوريا وألف إلى الأردن يومياً[4]. اصدر السيستاني بياناً وكأنه جرس إنذار لوضع حد للمجزرة الجارية وجاء فيه إنني أخاطب الشعب العراقي الكريم بطوائفه وأقوامه كافة لمواجهة المخاطر التي تواجه مستقبل البلاد[5]. إن العديد قد أبدوا أسفهم في التصويت للائتلاف العراقي الموحد في الانتخابات. إن التهكم والغضب هما ظاهرتان في أوساط السكان بسبب انعدام الأمن وفقدان القانون والسيارات المفخخة والتهجير الداخلي الذي حذر منه الأمريكان، وأن للميلشيات المسلحة الدور الأكبر في تخريب البلاد وصفع أبناءه البررة دون جرم أو ذنب مشهود[6].

بانتهاء السنة الثالثة على الغزو الأمريكي للعراق، وجهت إدانات قاسية للولايات المتحدة على سياستها في العراق. وكانت في جوهرها قد صدرت من دول الجوار وخاصة المملكة العربية السعودية، حيث وجه فيها وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل أثناء زيارته إلى واشنطن في العشرين من شهر أيلول 2005م[7]، ما يفيد أن العراق خاض حرباً

---

(1) نشبت معركة بين القوة متعددة الجنسيات وجيش المهدي في محافظة الديوانية في آب 2006 وأسفرت عن وقوع إصابات بين الطرفين، ومع ذلك لم توافق حكومة المالكي على الهجوم على جيش المهدي. واستمرت المناوشات بين فترة وأخرى طيلة عام 2006م، وهو ما أثار غضب الحكومة. انظر: ريك جرفيز العراق ينتظر نزع سلاح الميلشيات صحيفة (USA Today) في 20 تشرين الأول 2006.

(2) صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في 20 تشرين الأول 2006م.

(3) والتر نيكوس ألف عراقي يفر من العنف بحسب تقرير الأمم المتحدة الواشنطن بوست في 24 تشرين الأول 2004.

(4) Samir Al – Rifai, op. cit, P. 171.

(5) رسائل المرجعية الدينية لآية الله علي السيستاني في تشرين الثاني 2006.

(6) اعترف الجعفري بتدهور الحالة الأمنية وأقرّ بأن ذلك يعود إلى العناصر المتطرفة الداخلية فضلاً عن الأجانب. أنظر زكي شهاب، المصدر السابق.

(7) استقبل الملك عبد الله بن عبد العزيز في الرياض وفداً من الطائفة الإسماعيلية (الشيعية) في 17 أيلول 2005 وقد حملوا معهم في عريضة مطالبهم بضرورة إطلاق زملائهم الموجودين في السجون منذ أحداث نجران عام 2000م، وتسوية حقوقهم مع الآخرين، والتعويض عن ممتلكاتهم، وكانت زيارة الوفد الاسماعيلي بمثابة رد الاعتبار لهم، ولكنها أعطت إشارة لدورهم القادم بعد سقوط النظام في العراق. انظر: Samir Al-Rifai, op. cit, P. 157

طويلة مع إيران استمرت لمدة ثمان سنوات، غير أن الولايات المتحدة سلمت العراق إلى إيران على طبق من ذهب، وأن السعودية لا تقبل بالتطهير الطائفي الذي أجبر العرب السنة على ترك منازلهم قسراً. وجاءت مثل هذه الانتقادات متزامنة مع الانطباع الذي تولّد لدى وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس والقيادة الأمريكية في العراق عن دور الميلشيات المسلحة وخاصة جيش المهدي في حرف العملية السياسية عن المنهج الأمريكي الذي رسمته اجتماعات المعارضة العراقية قبل الغزو[1]، والاحتجاجات التي ترتفع دوماً في أوساط حكومة المالكي ضد أي مواجهة مع التيار الصدري في مدينة الصدر (معقل جيش المهدي) على مستقبل الحكومة، والتجديد له في الانتخابات القادمة. ساد الاعتقاد لدى مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي ناقش الوضع الأمني المتردي في العراق، أن بإمكان أطراف اللعبة الداخلية (الشيعة، الأكراد، السنة) أن يتوصلوا إلى صيغة عمل مقبولة دون النظر إلى طروحات دول الجوار[2]. وهو ما دفع نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) إلى القيام بزيارة خاصة للمملكة العربية السعودية في تشرين الثاني 2006م لبلورة إستراتيجية جديدة تضمن حضوراً فاعلاً لكل الأطراف على الساحة العراقية[3].

ظهرت إلى العلن عدد من التقسيمات التي اتخذتها مجموعات المقاومة المسلحة السنية في منتصف عام 2006م، لمواجهة الميلشيات المسلحة التي باتت تشن هجماتها على العوائل الآمنة بعد منتصف الليل أو بوقت مبكر بعد آذان الفجر، وهو ما شعرت به القوات الأمريكية، لأن يقوم عدد من مندوبيها بإجراء اتصالات ولقاءات مع مندوبي المجموعات المسلحة في داخل العراق وخارجه، ويظهر من خلال التداول الذي استمر بينهما أن وجود فيلق القدس الإيراني في العراق بقيادة الجنرال (قاسم سليماني)، هو أحد ذلك الشحن الطائفي واستمرار ظهور الجثث في شوارع بغداد ونهر دجلة دون معرفة هويتها. الأمر الذي لم يفاجئ القيادة الأمريكية بوجود كتائب ثورة العشرين، وجيش أنصار السنة، والجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية، والجيش الإسلامي، وهي بمجموعها مزيج من رموز وطنية وإسلامية هدفها طرد المحتل من أرض العراق، وتطهير أرضه من تنظيم القاعدة الإرهابي، وهي جوهر سياسة دول الجوار السني التي انسجمت مع سياسة الولايات المتحدة في العراق نهاية عام 2006م.

---

(1) حثت كونداليزا رايس زعماء العراق في أيار / مايو 2005 وهي في زيارة إلى بغداد، بضرورة إشراك العرب السنة في أي قرارات يتخذونها بولادة العراق الجديد. وكان تأكيدها منصباً على مراعاة الدستور الجديد، وشددت على أن القوة وحدها لن تحل مشكلة الوضع الأمني المقلب في العراق بل يجب استخدام وسائل أخرى، وكان ذلك بمثابة المؤشر الأول على أن واشنطن بدأت تعيد النظر جدياً في طريقة التعامل مع مجمل أعمال المقاومة والتخريب الذي يريدهُ تنظيم القاعدة الذي حصد أرواحاً أمريكية كثيرة. أنظر: زكي شهاب، المصدر السابق، ص 341.

(2) Samir Al – Rifai, op, Cit, P. 156

(3) في صيف 2005م تحدثت تقارير عن اتصالات جرت بين مسؤولين أمريكيين ومسؤولين في المقاومة العراقية لكن هذه الاتصالات لم تكن الأولى من نوعها. انظر: زكي شهاب، المصدر السابق، ص 342.

2. إستراتيجية أمريكية لإرضاء دول الجوار السني كانون الثاني 2007م

عمدت الإدارة الأمريكية إلى إجراء سلسلة من التغييرات في قياداتها الأساسية داخل العراق، وكان منها تبديل السفير زلماي خليل زاده بآخر اسمهُ (رايان كروكر)[1]، وتبديل أساسي في هرم القيادة العسكرية العليا ليكون الجنرال بتريوس بدلاً من الجنرال كيسي[2].

كانت المعضلة الرئيسية أمام الجنرال بتريوس، هي في كيفية التخلص من تنظيم القاعدة الذي انتشر في المحافظات السنية وخاصة محافظة الأنبار، وما سببهُ من نزيف يومي لقواته، وخاصة مشاة البحرية (المارينز) في بقعة مهمة هي جزء من المثلث السني. وقد فهم الأمر لاحقاً أن مواطني المثلث السني وهم - أصبح خيارهم الدفاع عن أنفسهم - يتعرضون إلى هجمات الميلشيات المسلحة المتكررة دون رادع من حكومة المالكي والقوات الأمريكية[3].

إن العرب (السنة والشيعة) هم من يشكّلون العناصر الأساسية في العراق، وأن معاونة بعضهم البعض مطلوبة لتقويم كفة الميزان داخل العراق نفسهُ. كما أن مشاركتهم في الحكم ستعطي للعراق علاقات قوية مع بقية دول العالم العربي، غير أن حالة القلق في السعودية ومصر والأردن بشكل خاص هي إذا ما أقامت الحكومة العراقية تحالفاً أعمق مع دول الجوار غير العرب، إذ أن مثل هذا التحالف سيزيد من زعزعة استقرار منطقة هي أصلاً غير مستقرة[4]. وكان التصور في واشنطن أن العراقيين الذين يدعوهم العرب بـ (بروسيا الشرق الأوسط) سيحققون الاستقرار حتى بخلاف رغبة الولايات المتحدة وليس بسببهم[5]. أقدمت القوات الأمريكية على اعتقال أربعة إيرانيين في أربيل عاصمة كردستان العراق في بداية كانون الثاني 2007 وقد تحدثوا عنهم بإيجاز لاحقاً بوصفهم أنهم عناصر من الحرس الثوري الإيراني[6]. ووسط احتجاجات رموز حكومية عراقية عن هذا الإجراء بما فيهم جلال الطالباني رئيس الجمهورية، ذهب الجنرال بتريوس إلى اعتقال رموز قيادية من جيش المهدي، وكان من بينهم الناطق الإعلامي عبد الهادي الدراجي، واعتقال إيرانيين آخرين، كانوا في بغداد بدعوة رسمية من جلال الطالباني (رئيس الجمهورية) كما أشار هو في تصريح للصحافة[7].

---

(1) رايان كروكر. ولد في واشنطن عام 1945م، وكانت معظم أفراد عائلته في سلاح الجو الأمريكي. درس في المغرب وكندا وتركيا ونال شهادة الأدب الإنكليزي من جامعة (وكمن) عام 1971م. حصل على الدكتوراه الفخرية من الجامعة نفسها عام 2001م. يعد كروكر خبيراً في المنطقة العربية. عمل قنصلاً في كرمنشاه (إيران) عام 1972م. واصل دراسة اللغة العربية في تونس عام 1978م. من 1981 ـ 1984 أصبح مديراً للشعبة السياسية في السفارة الأمريكية في لبنان. أصبح سفيراً لأمريكا في الباكستان عام 2004م. وفي عام 2007م أصبح سفيراً للولايات المتحدة في بغداد خلفاً للسفير زلماي خليل زاده. أنظر: الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 2 كانون الثاني 2007م.

(2) Samir Al- Rifai, op. Cit, P. 160

(3) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص334.

(4) زكي شهاب، المصدر السابق، ص 340.

(5) المصدر نفسهُ، ص 329.

(6) صحيفة التآخي الكردية الصادرة في (3) كانون الثاني 2007م.

(7) إبراهيم الشمري، المصدر السابق، ص296.

كانت كتائب ثورة العشرين في منطقة أبو غريب والفلوجة، ومجموعات الجيش الإسلامي في بغداد وشمالها، ومجموعات كتائب صلاح الدين، والراشدين والمجاهدين وحماس العراق، وأنصار السنة وهي من (العرب السنة) في كركوك والموصل وديالى.[1] وقد أعطت الجنرال بتريوس انطباعاً إلى أن المقاومة تكبر وأنهُ لن يتمكن من السيطرة على هذا التمرد (وهو وصف أمريكي)، وأن ما قرأهُ عن وساطة قام بها الشريف (علي بن الحسين) عام 2003م مع رموز مقاومة قيادية في محافظة ديالى كان صحيحاً[2]، وأثبتتهُ اجتماعات بين قادة المقاومة وضباط في الجيش الأمريكي عام 2005م[3]، والأهم في نظر بتريوس أنهُ اختبر صدق رموز المقاومة بوقف إطلاق النار على الدوريات الأمريكية لفترة أسبوع أو أسبوعين حسب الاتفاق. بل تعداهُ إلى التقيّد في ذلك عند ساعة معينة[4]. إن التشويه المقصود لسمعة المقاومة الوطنية - وهو ما دأبت عليه القوات الأمريكية منذ بداية الاحتلال عام 2003م - قد حل محلهُ قناعة مفادها أن الزرقاوي ومقاتليه الأجانب من الأفغان العرب ليسوا عراقيين وهم غير مرحب بهم ليس بين الشيعة والأكراد فقط، بل في أوساط العرب السنة، وأن قلب الطاولة على الزرقاوي وقهره إنما يعود لهم في قتل رموزهم وتطهير أرض العراق من تلك الجماعات الدخيلة لتقود فيما بعد إلى مقتل الزرقاوي في السابع من حزيران 2006 في بعقوبة[5].

تبنت القيادة الأمريكية في العراق بقيادة الجنرال بتريوس مقترحاً لمجلس شيوخ الأنبار لتأسيس (مجلس إنقاذ الأنبار) يكون نواته شباب العشائر لمقاتلة تنظيم القاعدة المنظمين جيداً والمنتشرين في قرى عشائرية. كلف الشيخ عبد الستار أبو ريشة[6] (أحد رموز عشيرة البوريشة) في الرابع عشر من أيلول 2006م بتجنيد أعداد من أبناء عشيرتهم المعروفين للقيام بعملية نوعيّة لطرد عناصر التنظيم وقيادته المعتمدة على (التنظيم الخيطي) لأبناء العشيرة والقرية - من بينهم والتوسع في تطهير مساحة الأنبار التي تمثل ثلث مساحة العراق[7].

---

(1) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 336.

(2) خلال صيف عام 2003م اتصل الشريف علي بن الحسين بالحاكم المدني بريمر وهو (الراغب في أن يعتلي عرش العراق) باعتباره أحد أبناء العائلة الملكية التي قتلت في العراق عام 1958م، ليخبرهُ أنهُ اتصل الجنرال (ريكاردو سانشيز) قائد القوات الأمريكية في العراق للقيام بدور الوسيط بين زعماء المقاومة العراقية والقوات متعددة الجنسيات، ولم يقبل بها الأمريكان في ذلك الوقت لأنها كانت تمس الانسحاب الأمريكي في البلدات المأهولة بالسكان، وجدولة للانسحاب مقابل تقليص الهجمات عليهم. انظر: زكي شهاب، المصدر السابق، ص 327.

(3) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص342.

(4) مقابلة مع أحد قادة فصائل المقاومة العراقية في عمان (الأردن) بتاريخ 28 كانون الثاني 2007م.

(5) زكي شهاب، المصدر السابق، ص 343.

(6) الشيخ عبد الستار أبو ريشة، ولد في 1972 في محافظة الأنبار غرب العراق. متزوج ولديه ولدان هما سطام وعلي، وكنيتهُ أبو سطام. قضى نصف حياته في الإمارات العربية المتحدة لإدارة شركة استيراد وتصدير، ولديه مزرعة خيول كبيرة غرب مدينة الرمادي. عشيرته من أكبر العشائر في غرب العراق، التي قاتلت القوات الأمريكية خلال خمس سنوات. دعا أبناء عشيرته لمقاتلة تنظيم القاعدة عندما شكل مجلس إنقاذ الأنبار ثم مجالس صحوة العراق في (14) أيلول 2006م. قتل في 14 أيلول عام 2007 على يد تنظيم القاعدة. أنظر حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 337.

(7) انظر: التقسيمات الإدارية الصادرة من وزارة التخطيط العراقية.

أ. مجالس الصحوات السنية

كانت القوات الأمريكية في مواجهة مستمرة مع مليشيات جيش المهدي في البصرة والديوانية والناصرية والكوت وداخل العاصمة بغداد في (مدينة الصدر)، وكان تقدير القيادة الأمريكية أن نسبة الخسائر التي انحدرت في آذار 2006م إلى (31) قتيلاً قد وصلت في شهر نيسان إلى (76) قتيلاً، الأمر الذي دفعهم إلى توسيع نطاق مجالس الصحوات[1]. وقادت أبو ريشة إلى عقد اجتماع موسع في السادس عشر من آب 2006م في مضيف والده (الحاج بزيع فتيخان أبو ريشة) ليعلن عن تغيير اسم مجلس (إنقاذ الأنبار) إلى (مجلس صحوة العراق)[2]. وهي نظرة بعيدة لتشكيل مجالس الصحوات في كل مناطق العرب السنة أولاً، والدخول في العملية السياسية لكسب مقاعد في البرلمان لاحقاً[3]. كانت المحطة الثانية لتأسيس مجالس الصحوات باتجاه العاصمة بغداد، فقد ظهرت في قضاء أبو غريب على يد (ثامر التميمي) أبو عزام، وصحوة أخرى في جنوب منطقة الرضوانية (غرب مطار بغداد) على يد أحد أبناء عشيرة الكرطان (ثائر طلال الكرطاني) لتقوم بتطهير مثلث (اليوسفية - اللطيفية - المحمودية) من تنظيمات القاعدة[4]. إن تقرب مليشيات مسلحة نحو العاصمة بغداد قد أثارت حكومة المالكي لسببين أساسيين، الأول، أن هذه المجاميع المسلحة مرتبطة بعقود مع القوات الأمريكية وليس مع الحكومة العراقية[5]، والثاني، أنها ظهرت في وقت كثرت فيه الإشاعات في الشارع عن وجود اتصالات قام بها وزير الدفاع الأمريكي (رامسفيلد) ووزيرة الخارجية كونداليزا رايس لصدام حسين وهو في سجنه (تحت الرقابة الأمريكية) لاحتمال إطلاق سراحه مقابل إيقاف التدهور الأمني الحاصل في البلاد[6]. وهما مسألتان مثيرتان ليس على مستقبل حكومة المالكي، وإنما مستقبل العراق السياسي، ودور إيران في المنطقة لتقود إلى مشكلة وخلاف حاد بين المالكي والجنرال بتريوس أساسه التوليف لانقلاب عسكري[7]. إلا أن الأخير وجد في كلام المالكي كلاماً مغشوشاً أساسه ليس هو، وأن

---

(1) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 336.

(2) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 337.

(3) صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 17 آب 2006م.

(4) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص338.

(5) وقعت القيادة الأمريكية عقوداً قصيرة الأجل لمدة (3) أشهر مع قيادة قوات الصحوات تلتزم بها القيادة الأمريكية بدفع مبلغ (300) دولار شهرياً لكل عنصر. أنظر حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص338.

(6) المصدر نفسه، ص 338.

(7) أثار المالكي الموضوع مع الجنرال بتريوس، وقدر الأول خطورة وجود مليشيات مسلحة سنية على مستقبل العمل السياسي، مردداً أن هذه المجاميع هي رموز النظام السابق (من البعثيين ورجال الأجهزة الأمنية). وكان الأخطر فيما ذهب إليه المالكي أن تستخدم الصحوات لإحداث انقلاب عسكري ضد الحكومة المنتخبة. كان رد المالكي على خطوة بتريوس: استدعاء (18) ألف عنصر من الطائفة الأخرى لدمجها مع قوات وزارة الداخلية والدفاع أولاً. وسبق النظر والإعلان أن الحكومة العراقية لا تقبل أكثر من 20٪ من مجالس الصحوات لدمجها مع القوات الأمنية ثانياً. وأخذ زمام المبادرة لتأسيس مجلس صحوة نينوى بقيادة شيخ عشائر شمر (الشيخ فواز الجربا) لإخراج تنظيم القاعدة من المحافظة السنية المجاورة لسورية وأن تعمل بإمرة الحكومة العراقية ثالثاً. غض النظر عن مجالس الصحوات في أحياء بغداد السنية لمحاربة المليشيات الطائفية التي تهاجمها، ومتابعة نشاط رئيس ديوان الوقف السني (أحمد عبد الغفور السامرائي) لتحصين قضاء الأعظمية (قاطع الرصافة)

الفرصة باتت موافية لإنعاش موقف الرئيس بوش أمام ضغوطات منافسيه في الحزب الديمقراطي بعد خسارة معظم مقاعد الكونغرس في انتخابات السابع من تشرين الأول 2006م[1].

بلغت مجالس الصحوات في عموم مدن العراق السنية (186) مجلساً[2]، وتولى قيادة كل مجلس إما شيخ العشيرة أو أحد عناصر المقاومة العراقية، وساد الاعتقاد لدى رؤساء العشائر العربية أن الظروف الأمنية السيئة التي شهدتها البلاد منذ بداية الغزو الأمريكي 2003م، وما رافقها من عمليات القتل والاختطاف والتهجير القسري، قد أعطتهم كلمة فيما يدور حولهم، وهي بمثابة تعويض للخطأ الاستراتيجي الأمريكي بحل الجيش الذي اقترفهُ بول بريمر في مايس / أيار 2003م. وكان في نظر كثير من العوائل البغدادية، أنها لا تريد حماية القوات الأمريكية لها بل أبناءها المنضوين في مجالس الصحوات[3]. في الموصل، كان لمجالس الصحوة فيها قصة أخرى وهي أن أهالي المدينة وأطرافها ضاقوا ذرعاً من تصرف قوات البيشمركة الكردية، وهو ما دعا أهلها إلى توفير غطاء على وجودهم ولكن في تنظيم محلي خاص بهم حتى وإن سمي نفسه (القاعدة) وبتفسير آخر الاعتماد (على أبنائهم الذين تخلوا عن نهج الزرقاوي في الذبح والخطف) لدفع أذى القوات الأمريكية والبيشمركة الكردية رغم وجود عناصر الجيش الإسلامي، وأنصار السنة ورجال الطريقة النقشبندية بين ظهرانيهم[4]، وكانت كافية لإجبار الجنرال بتريوس للتفاوض مع بعض رموز المقاومة وخاصة أنصار السنة في بلد مجاور[5]. استخدم بتريوس ورقة الصحوات لإجبار حكومة المالكي على الاعتراف أن جيش المهدي - بما لديهم من وثائق وأدلة - استلم أسلحة مهربة من خارج الحدود لقتل الجنود الأمريكان، وكانت واحدة من القضايا التي جعلته يذعن لإرادة القيادة الأمريكية في موضوع الصحوات، وجعلته يقبل بتوقيع مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة في كانون الأول 2007، وفي جوهرها، أن الولايات المتحدة مسؤولة عن صد أي اعتداء خارجي، وحماية أرض وسماء ومياه العراق، وهي ما تعني في المحصلة النهائية حماية الحكومة المنتخبة من أي انقلاب عسكري ضده[6].

أغاظت عملية بناء الصحوات مجموعات الميلشيات المسلحة الخارجة عن القانون بما فيها مجموعات العمليات الخاصة التابعة لفيلق القدس الإيراني، وقد تحدد عملها كثيراً في أحياء بغداد المختلفة وخاصة السنية، فيما أشار يوم الثالث والعشرين من آذار 2008م، أن عدد قتلى القوات الأمريكية قد وصل إلى (4000) قتيل منذ بداية الغزو[7]، واعتبر الجنرال

من الهجمات الطائفية التي طالت الأهالي على مدى الثلاث سنوات الماضية. أنظر: حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص340.

(1) المصدر نفسه، ص339.

(2) تمكنت قوات الصحوة في قضاء الأعظمية من إلقاء القبض على متسللين غرباء إليها، قبل تنفيذ هجوم انتحاري أودى بحياة قائد الصحوة العقيد رياض السامرائي و(14) من معاونيه في 7 كانون الثاني 2008. جريدة المشرق البغدادية في 8 كانون الثاني 2008م.

(3) صحيفة البصائر البغدادية، الصادرة في كانون الثاني 2007م.

(4) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص342.

(5) حصل اجتماع مع قائد مجموعة أنصار السنة (أبو وائل) في بلد مجاور للعراق لم يسمه (الكاتب) بغية إلقاء السلاح في مدينة الموصل، ولم يتوصل الطرفان إلى حل في شهر آذار 2008م. أنظر: حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 342.

(6) المصدر نفسه، ص 333.

(7) Star and Stripes news paper, (U.S.A. Army) Baghdad, issued on 23 March 2008.

بتريوس أن هذا الرقم غير قابل للقفز وفق خطته الجديدة وقد لخصها بأربع كلمات مفادها (ينبغي العيش وسط العراقيين)[1] وهي إشارة واضحة للتخلي عن استخدام القوة المفرطة مع بعض أحياء غرب وشمال بغداد، وقد ذكر لهيئة ركته مقدار الخسارة خلال ستة أشهر لإحدى كتائبه خلال عامي 2005 و2006 ودور مجالس الصحوة الذين نسقوا عملهم استخبارياً مع القوات الأمريكية[2]. وكان الدرس النوعي فيها أن القوات الأمريكية خسرت جندياً واحداً خلال ستة أشهر من ظهور الصحوات في الميدان. إلا أن ما أقلق المالكي شخصياً هو ظروف التوتر الظاهرة بين الولايات المتحدة وإيران وأنه لا يريد أي حرب على أرض العراق حتى وإن كانت بالنيابة، وأن الحكمة تقضي الجلوس على مائدة مفاوضات لتجاوز حالة الاحتقان بينهما، وقد استجابت الولايات المتحدة لطلبه لإنجاز عدة أهداف في وقت واحد.

ب. الحكومة الإيرانية وتبدل المواقف الأمريكية حيالها

ذهبت القيادة الأمريكية في تتبعها لإنجاح مشروعها السياسي والأمني والاقتصادي في العراق إلى قبول إجراء مفاوضات مع الجانب الإيراني على مستوى سفيريّ البلدين، الإيراني (حسن كاظمي قمي) والأمريكي (كروكر) في بغداد في منتصف آذار عام 2008. كان الأخير يهدف إلى معرفة ما تردّد حول تهريب الأسلحة إلى داخل العراق (وتدخل إيران في الشأن الداخلي)، وعمل المجموعات الخاصة الإيرانية التي قتلت أربعة جنود أمريكان في بداية عام 2007م في عملية نوعية مدبرة[3]. كما أراد أن يسأل ويعرف جواب كاظم حسن قمي عن تدريب مجموعات عراقية متطرفة من جيش المهدي في معسكرات حزب الله اللبناني (جنوب بيروت). إن تشابك القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979، قد دفعت الحكومة الإيرانية إلى طرح رغبتها للتوسع في المواضيع الخلافية وأهمها البرنامج النووي الإيراني المثير للجدل في الأوساط العربية المجاورة وأوروبا – حول نوايا إيران الحقيقية من ورائه[4] – وهي مستعدة للعمل على حفظ ماء وجه أمريكا في العراق إذا ما أرادت سحب قواتها من العراق مقابل عدم تدخلها في

---

(1) الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 2 نيسان عام 2007م.

(2) أطلق على مثلث اليوسفية – اللطيفية – المحمودية جنوب بغداد (مثلث الموت) لفاعلية عناصر تنظيم القاعدة. وأشار الجنرال بتريوس على أنه خسر جندياً واحداً خلال (6) أشهر بعد ظهور مجالس الصحوات (من شهر شباط وحتى أيلول 2008). انظر: حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص335.

(3) في (22) آذار عام 2007م أعلن الجيش الأمريكي اعتقال عدد من الأشخاص للاشتباه بضلوعهم في خطف وقتل خمسة جنود امريكان في كربلاء في كانون الثاني 2007م، وأشار فيما بعد الجنرال الأمريكي (برغنر) أن أحد الأشخاص المعتقلين مقرب من مقتدى الصدر، ليصل إلى اعتقال قيس الخزعلي وشقيقه ليث في البصرة والحلة. وتبين كما أشار إليها الامريكي (برغنر) أن الخزعلي قد انشق من جيش المهدي وأسس مجموعة أطلق عليها (عصائب أهل الحق) وهي تتلقى الدعم من إيران. وفي السياق ذاته، أكد الجنرال برغنر أنه تم اعتقال أحد عناصر حزب الله اللبناني (مسؤول عن تدريب عراقيين متطرفين)، وقال أنه يدعى علي موسى دقدوق الملقب بحميدي محمد جبرو اللامي، وهو قيادي في حزب الله جاء إلى العراق بإيعاز وتغطية من فيلق القدس، وأضاف أن اعتقاله جاء في (20) من آذار. انظر: إبراهيم عبد الطالب، المصدر السابق، ص532. وكذلك، Samir Al- Rifai, op. cit, p. 184 .

(4) Ameen Al- Qadary, op. cit, p. 65.

المشروع النووي الإيراني (وهو سلمي كما يعبر عنه المسؤولون الإيرانيون)[1]. لتصبح الخلافات حول دعم الميلشيات في العراق وتدفق النفط عبر مضيق هرمز، ودعم حركة حماس الفلسطينية ووجود حزب الله في جنوب لبنان، مسائل قابلة للحل كما هي قابلة للمقايضة السياسية، ولكن دون التنازل عن الاعتراف، أن إيران أصبحت قوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط[2].

ج. تثوير جيش المهدي للضغط على القوات الأمريكية في الميدان

كان الاتجاه الذي يسير عليه آية الله السيستاني، في دعمه للحكومة المركزية، هو عدم السماح لأي قوة أخرى تحمل السلاح دون أن تكون مخولة رسمياً من قبل الحكومة، أي وزارتي الدفاع والداخلية. إن الخروج عن توجيه السيستاني، ومركزية حكومة المالكي، كانت هي الصفة البارزة لمقتدى الصدر وأتباعه المسلحين لإحراج الدولة والمرجعية الدينية في النجف، وقد استمر في غاراته القتالية الغير مدروسة ضد القوات الأمريكية أيام حكومة إياد علاوي والجعفري[3] الذي تسامح معها لتحقيق غرضين: الأول، أنها ورقة ضغط على القيادة الأمريكية، والثاني، كسب تأييد مليونيّ صدري في الانتخابات القادمة.

حاول نوري المالكي رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة ثني الصدر وأتباعه عن العبث بالنظام ولزوم حفظ حقوق الناس في البصرة، وعدم التجاوز على شرعية الدولة[4]. إلا أن المالكي الذي حاول إرشادهم إلى العمل الصواب، قد فاجأته أحداث في البصرة، وقد شهدت قتالاً جديداً وجدياً بين جيش المهدي وقوات وزارة الداخلية المدعومة من قبل القوات الأمريكية، وكانت حصيلتها أكثر من خمسين قتيلاً بين الطرفين[5]. وبدلاً من إتباع الحكمة والاتزان لحقن الدماء بين أبناء البلد الواحد عمد مقتدى الصدر إلى فتح جبهات أخرى - لإحراج الحكومة - في بغداد والديوانية والكوت والحلة، وكانت الحصيلة في (30) آذار 2007م ما يلي[6]:

أ. (77) قتيلاً في محافظة واسط (الكوت).

ب. (7) قتلى في الصويرة نتيجة للقصف الجوي الأمريكي و(10) قتلى في الصويرة نتيجة لاستخدام المدفعية البريطانية.

ج. (9) قتلى في الحلة وجرح (23) آخرين.

د. (14) قتيلاً في مدينة الصدر وجرح (61) نتيجة للغارات الجوية الأمريكية.

---

(1) Ibid, p. 143.

(2) تمام البرازي ألاتجاه إلى الحوار مع النظام الإيراني مجرد بديل' مجلة الوطن العربي في 8/ 7/ 2009، ص 17.

(3) ازدادت الشكاوى ضد قوات جيش المهدي في محافظة البصرة في شباط 2008 فهم مرة يغيرون على القوات البريطانية، ومرة على مكاتب حزب الدعوة، والمجلس الأعلى، فضلاً عن عمليات تهريب النفط إلى دول مجاورة في عرض مياه الخليج العربي. أنظر: حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص340.

(4) صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 28 شباط 2007م.

(5) صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 25 شباط 2007م.

(6) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 341.

ولغرض وقف التدهور الأمني الحاصل في البصرة وتداعياته، فقد تدخل وفد يمثل الائتلاف الشيعي مؤلف من هادي العامري (المجلس الأعلى) وعلي الأديب (حزب الدعوة) لإقناع مقتدى الصدر المتواجد في إيران إلى وقف العمليات ودمج ميلشياته مع قوات وزارة الداخلية[1]. إلا أن شرط الصدر (وهوغريباً) تمثل في مغادرة رئيس الوزراء نوري المالكي البصرة قبل وقف العمليات العسكرية، وهو بهذا عبّر عن ضعفه أمام أعضاء الوفد لتهميش دور رئيس وزراء منتخب أولاً، وهدر دم أتباعه البسطاء في معارك جانبية لا فائدة منها – وهو يقاتل جيش دولة أقوى من ميلشياته وأقوى من جيش بلده ـ وهو جالس خارج حدود بلده ثانياً[2].

3. الصحوات المسلحة ليست مشروعاً لتنفيذ انقلاب عسكري بل للموازنة

إن ما يعاب على حكومة المالكي هي تلك الوساوس والظنون والريبة من ظهور الصحوات وهي مسلحة بالبندقية كلاشنكوف وقد فسرها بتأويلات غير مناسبة على الإطلاق. وبدلاً من تقييم دورها قبل أن يقيّمها الطرف الأمريكي لإزاحة كابوس معظم تنظيم القاعدة من أرض العراق، كان ينبغي أن يكون وجودها الرسمي في الأحياء التي جاءت منها، وذلك لتأمين عامل الأمن وردع المتجاوزين على بيوت الناس الآمنين، وهي أحوج ما تحتاجه الدولة للمضي في إعادة الإعمار وبناء المشاريع التي تنهي آفة البطالة، تلك الآفة التي أجبرت الآلاف على حمل السلاح، وهي مؤذية مُرّة ليس للدولة المحتلة وإنما لأبناء البلد الواحد الذي بات الصديق يغدر بصديقه لأنه من طائفة أخرى.

إن القرار على كون الصحوات عامل موازنة، هو ما أخفقت به حكومة المالكي، وقادت إلى تصفية رموز الصحوات، كما حصل في منتصف شهر تموز 2010 عندما أنهت قوة مسلحة حياة ثلاثين منهم وهم ينتظرون استلام رواتبهم في قرية (البلاسم) ضمن ناحية الرضوانية (جنوب مطار بغداد)، وتفجير آخر في مدينة القائم الحدودية مع الأردن، وقد أدى إلى استشهاد ستة وأربعين مقاتلاً، فضلاً عن عمليات التصفية المنظمة لرموز أخرى من الصحوات في مناطق العراق المختلفة، سواءً على يد تنظيم القاعدة أو مجموعة العمليات الخاصة الإيرانية المرتبطة بفيلق القدس الإيراني، أو قوة مكافحة الإرهاب العراقية. إلا أن الجانب الأمريكي عرف كيف يستثمرها وقد عادت المبادرة للقرار الأمريكي في إدارة الدولة العراقية في النصف الثاني من عام 2008، فهي من جهة تخلصت من رموز وقيادات جيش المهدي التي هربت إلى إيران[3]. فيما ظهر لها في الجانب الآخر وكأنها قلصت نفوذ تنظيم القاعدة إلى حد كبير. وإذا ما أخذنا المكاسب التي حققتها إستراتيجية الجنرال بترايوس الجديدة فهي:

أولاً: قتال سني – سني وقد تمكنت القوات الأمريكية من تسخير قوات الصحوة (السنية) لمقاتلة تنظيم القاعدة (أغلب عناصره سنية)، وساهمت في تقليص مساحة الأرض التي تتحرك عليها الميلشيات الطائفية في عمليات القتل والاختطاف، واستناداً لما أوردتهُ التقارير في الميدان فإن نسبة الخسائر الأمريكية انحسرت

---

(1) المصدر نفسه.

(2) Ameen Al- Qadary, op. cit, p. 21.

(3) أعلنت مصادر أمنية عراقية أنه تم اعتقال (44) مطلوباً من التيار الصدري خلال عمليات دهم شمال محافظة الكوت، ومعهم كميات كبيرة من الأسلحة، كما عمدت إيران أن عليها التحفظ على الشاب مقتدى الصدر لديها. انظر: جريدة الغد الأردنية الصادرة في 19 أيار/ مايو 2008م.

كثيراً، قابلها إطلاق سراح أعداد كبيرة من السنة العرب الموجودين في (معسكر كوبر) القريب من مطار بغداد الدولي[1].

ثانياً: استمرت القوات الأمريكية في ملاطفة الجانب النفسي للعرب السنة في إطلاق دفعات أخرى من السجناء خلال شهر رمضان (أيلول 2008م).

ثالثاً: قتال شيعي – شيعي. وقد شجعت القيادة الأمريكية حكومة المالكي ووحدات وزارتي الداخلية والدفاع لمقاتلة جيش المهدي وهو قتال بالنيابة، وتخلصت من بؤرة قابلة للانفجار مثّلها مقتدى الصدر وأتباعه، وصار الحديث بعد وقوع خسائر (شيعية) أن لا مجال لعودة جيش المهدي إلى الساحة مجدداً، وقد تم حلهُ.

رابعاً: تقلصت العمليات العسكرية ضد الجيش الأمريكي إلى حد كبير، وقد وصفها الجنرال بتريوس في السادس عشر من أيلول 2008م بالقول أن ذروتها وصلت إلى (180) عملية في اليوم الواحد، وتدنت إلى حوالي (25) عملية خلال استخدام الصحوات.

خامساً: أعطت أمريكا لنفسها تزكية وكأنها (الوسيط الموثوق) (Credible Broker) بين أطراف العملية السياسية، أي بين (الشيعة والسنة)، فهي لا تحابي طرفاً على حساب طرف آخر، ولكن في نظر المحللين فإن استخدام الصحوات هي الورقة الغالية لتخويف المالكي إذا ما رفض المطالب الأمريكية مستقبلاً[2].

وقادت الرئيس الأمريكي بوش (الابن) المبتهج بقائده بتريوس وهو يحط قدميه في قاعدة الأسد الجوية في محافظة الأنبار في الثالث من أيلول 2007م. ولعله لم يكن أقل بهجة في استقبال الشيخ عبد الستار أبو ريشة قائد الصحوات الذي أنقذ وجه أمريكا من هزيمة على يد تنظيم القاعدة[3]. وفي هذا يرى الدكتور حارث الضاري السكرتير العام لهيئة علماء المسلمين أن الذين ارتبطوا بمجالس الصحوات هم من تنظيم القاعدة، وأن التحول الأساسي فيها يرجع إلى الرواتب المغرية التي تدفعها القوات الأمريكية لهم[4]. أما رئيس الحكومة نوري المالكي الذي بارك لصحوة الأنبار فعلها في تطهير المحافظة والأقضية التابعة لها من عناصر القاعدة، فإنه عاد واعترض على انتشارها في عموم المحافظات السنية، وأشار للقيادة الأمريكية بصورة غير مباشرة، بأن استخبارات الحكومة قد حصلت على معلومات مفادها أن حزب البعث المنحل قد أمر أتباعه للانخراط في مجالس الصحوات، وكذا الحال بالنسبة إلى تنظيم القاعدة، ولكن المالكي نسي أن من أخرج تنظيم القاعدة من الأنبار هم من قادة ورموز الأجهزة الأمنية للنظام السابق وعناصر أساسية من حزب البعث[5].

---

(1) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص375.

(2) Ameen Al –Qadary, P. 108 – 112.

(3) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 346 – 347.

(4) المصدر نفسه، ص349.

(5) صحيفة النيويورك تايمز في 28 آب 2008م.

استثمر نوري المالكي الدعوة الأمريكية لتسليم ملف الصحوات إلى الحكومة العراقية في النصف الثاني من عام 2008م[1]. ليشير بذلك إلى جيش المهدي – دون تميّز – في مؤتمر صحفي بالقول أن العصابات الإجرامية الخارجة عن القانون تتخذ من مدينة الصدر دروعاً بشرية، ويقولون أن المدينة محاصرة حتى يستدرّوا العطف، وأكد أن سكان مدينة الصدر يستصرخون أنقذونا من العصابات ونحن سننقذهم منها، ثم أشار في تصريحه قائلاً سنقف بقوة ضد هؤلاء الذين يطردون المواطنين من الاستمرار بالدوام، وأنا لا أدري كيف يتسب هؤلاء لأسماء نحترمها ونقدسها مثل المهدي والصدر وهم يأخذون مجموعة من الموظفين المساكين يكسّرون أيديهم وأرجلهم لأنهم لم يلتزموا بالامتناع عن الدوام .... هؤلاء مع الأسف الشديد أقولها كل من يدافع عنهم فهو شريك لهم[2]. إلا أن المشاكل التي واجهت حكومة المالكي ليست محصورة بالصدر وأتباعه فهي موزعة بين إدارية واقتصادية واجتماعية وأمنية.

4. اتفاق المالكي لتنظيم الوجود العسكري الأمريكي في العراق نهاية عام 2008م

إن تنظيم الوجود الأمريكي في العراق، هو أحد أهم التحديات التي واجهت حكومة المالكي، وكان عليه أن يجد الحل المناسب بهذا الشأن للتخلص من قوات أمريكية متواجدة على أرض العراق يصل عددها بحدود (140.000)[3] عسكري، أو على الأقل تقليص أعدادها بمرور الزمن، وهي محل قبول معظم شرائح المجتمع، ولكنها ليست بالضرورة رأي دول الجوار، وخاصة إيران.

وجدت إيران، أن توقيع الاتفاقية الأمنية قد تكون موجهة ضدها بالدرجة الأساس، وهو ما أقلق الحلفاء، الذين مارسوا ضغطاً على المالكي لزيارة إيران وطمأنة مرشد الثورة الإيرانية السيد آية الله علي خامنئي بأن أرض العراق لا ولن تكون محطة للاعتداء على الجيران، وهو ما لمسه الوفد الأمريكي المفاوض والسفير الأمريكي كروكر نفسه[4]. كان الرئيس الأمريكي بوش حريصاً على إنجاز الاتفاقية الأمنية قبل نهاية تفويض الأمم المتحدة لبقاء القوات الأمريكية في نهاية عام 2008م، وانتهاء فترة ولايته، وكأنه يريد مواجهة خصومه في الحزب الديمقراطي الأمريكي بتبرير عدم تفويض الأمم المتحدة لحربه على العراق عام 2003م، وأنه ختم حكمه بتوقيع الاتفاقية الأمنية مع العراق[5]. كان الإعلام المرئي والمسموع على مختلف القنوات الفضائية (المعارضة والمرحبة للاتفاقية) قد أسهمت كثيراً في جعلها قضية مثيرة للجدل بواقع تأجيل التوقيع عليها لفترة طويلة حتى دفعت السفير الأمريكي كروكر في بغداد لأن يخرج على وكالات الأنباء ويتهم أحزاباً دينية حاكمة، مدعومة من إيران بعرقلة توقيع الاتفاقية الأمنية[6]. وصل معاون وزير الخارجية الأمريكية نكروبونتي إلى بغداد في الخامس من تشرين الأول 2008 وكان يلوّح لأعضاء الحكومة بضرورة إنجاز التوقيع على الاتفاقية

---

(1) إدراك الجنرال الأمريكي (جم هويكنز) حجم المعاناة التي واجهةً وهو يقدم (3000) ثلاثة آلاف من عناصر الصحوة لدمجهم في قوات وزارتي الداخلية والدفاع، وقد رفضت قبولهم باستثناء (400)= =عنصر منهم، وأشار إلى أن الباقين مدرجين على لائحة المطلوبين لاجتثاثهم. انظر: حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 351.

(2) جريدة الغد الأردنية في الأول من أيار 2008.

(3) حكمت موسى، الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، دراسات إستراتيجية (3)، عمان، 2009، ص16.

(4) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص336.

(5) حكمت موسى، المصدر السابق، ص53-54.

(6) صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 10 كانون الأول 2007م.

الأمنية وأن أوراق اللعبة الخفية (الأكراد والصحوات السنية) لا زالت في يد الإدارة الأمريكية، وأن بالإمكان تقويض سلطة المالكي حتى في آخر يوم من ولاية الرئيس بوش التي ستنتهي في الرابع من تشرين الثاني 2008م. أدرك المالكي وعناصر حزبه أن لا مفر من توقيع الاتفاقية رغم معارضة إيران[1]. وهو مما أعطى المبرر لأن يدخل رجال الدين على الخط لتحريم الاتفاقية التي وجدوها بالأساس موجهة لمواجهة نفوذ إيران المتنامي في الشرق الأوسط[2]، وتحول الحديث عن التوقيع إلى إثارة مواد الخلاف حول الحصانة التي يتمتع بها جنود الولايات المتحدة على أرض العراق، ووجدت الإدارة الأمريكية أن مثول جنودها المذنبين أمام المحاكم العراقية خطاً أحمر لا يمكن القبول به، وأن توقيع الاتفاقية الأمنية مرهون بخروج العراق من طائلة الفصل السابع المفروض عليه بقرارات مجلس الأمن الدولي[3]. وفي هذا ذهب رئيس

---

(1) التقى نكروبونتي مع جلال الطالباني (رئيس الجمهورية) في منتجع دوكان، وسمع منه أسباب التأخير على توقيع الاتفاقية، فيما لوّح نكروبونتي له بأهمية تطبيق المادة (140) الخاصة بتطبيع الأوضاع في كركوك. وانتقل بعدها نكروبونتي مع السفير كروكر إلى محافظة الأنبار وكأنهما يقولان أن قوات الصحوة السنية لا زالت طوع إرادتنا، وبإمكانها التمرد على سلطة وحكومة المالكي. أنظر: حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 371.

(2) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص372.

(3) نصت المادة (39) من ميثاق الأمم المتحدة على أن ((يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الإخلال به، أو إذا كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان. ويقدم في ذلك توصياته، أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين (41 و42) لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه)). إذن فإن إخضاع الدول لأحكام الفصل السابع مرهون بحالة العدوان أو الإخلال بالسلم والأمن الدولي، وبمفهوم المخالفة فإن زوال العدوان أو الإخلال بالسلم والأمن الدولي أو إزالته بقوة مجلس الأمن الدولي المادية أو المعنوية كفيل بخروج الدولة المعنية من طائلة الفصل السابع. وعند تطبيق ما تقدم على قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم (660) في 2/ 8/ 1990 في نفس يوم احتلال الكويت، وقد صدر بموجب الفصل السابع (المادتين 39 و40) معتبراً الاحتلال (عدوانا) على دولة أخرى، فالقرار أدان واقعة الغزو العراقي للكويت. وطالب العراق بسحب قواته فوراً وبدون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت فيها في الأول من آب 1990. ودعا العراق والكويت الدخول فوراً في محادثات لحل خلافاتهما، وأيد جهود الجامعة العربية بهذا الصدد وعندما رفضت حكومة العراق هذا القرار، وقبلت الكويت به، صدر أيضاً ووفق الفصل السابع القرار ذي الرقم (661) في 6/ 8/ 1990 الذي تضمن المقاطعة الاقتصادية التامة على العراق سواء بالنسبة للتجارة أو توفير الأموال، مع التأكيد بأن هذا القرار لا يمنع من تقديم المساعدة إلى الحكومة الشرعية في الكويت، وحماية الأصول التي تملكها الكويت ووكالاتها، وعدم الاعتراف بأي نظام تقيمه دولة الاحتلال (العراق)، ثم صدر القرار (665) في 25/ 8/ 1990 لاستكمال الحصار البحري والبري على العراق، وباستمرار رفض حكومة العراق القرارات آنفاً، فقد صدرت= =قرارات أخرى أهمها القرار (678) في 29/ 11/ 1990، الذي أنذر حكومة العراق بمنحها الفرصة الأخيرة، وفوض الدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لتنفيذ القرار (660) في 2/ 8/ 1990 المتضمن إخراج القوات العراقية من الكويت بالقوة العسكرية المسلحة، في حالة عدم سحب حكومة العراق لقواتها المسلحة في أو قبل يوم 15 كانون الثاني 1991 من الكويت. إذن صدور القرار (660) في 2/ 8/ 1990 استناداً لأحكام المادتين (39 و40) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة كان مشروطاً بانسحاب أو خروج القوات العراقية من الكويت (فقط) ولم يصدر أي قرار بخلاف ذلك.

وعليه فإن منطق الفقه القانوني يقضي بأن القرار صدر معلقاً على شرط، فمتى تحقق الشرط انتهى القرار وسقط مفعوله، فلو تعقلت الحكومة العراقية وسحبت قواتها من الكويت تنفيذاً للقرار (660) في 2/ 8/ 1990 إلى المواقع التي كانت متواجدة فيها

الجمهورية جلال الطالباني ليقول في التاسع والعشرين من شهر مايو / أيار 2008، أن الحكومة العراقية مضطرة وليست مختارة لتوقيع الاتفاقية الأمنية لإنقاذ العراق من تبعات الاحتلال واستعادة السيادة الكاملة، وتبعهُ وزير الخارجية هوشيار زيباري ليعزف على نفس نغمة رئيسه ليقول بضرورة توقيع الاتفاقية الأمنية لإخراج العراق من طائلة الفصل السابع[1]. ويعتقد الباحث أن كل الرموز الكردية الموجودة في الحكم قد أثاروا موضوع (الفصل السابع) لإرباك حكومة المالكي وإجبارها على التوقيع وهي لا تخلو من مساندة موعودة قدمها تكرويونتي لضم كركوك إلى كردستان لاحقاً. ولعلَّ من المفيد التذكير بسياسة الحكومة البريطانية تجاه العراق خلال الحرب العالمية الأولى، وفيها أجبر العراق على توقيع معاهدة عام 1930 ـ التي كبلت العراق دفاعياً وسياسياً – على خلفية التهديد البريطاني المستمر لسياسيّي العراق بتسليم محافظة الموصل إلى تركيا. إن سياسة (لوي الذراع) قد تبدو سياسة يمكن قبولها بين الدول لتحقيق مصالحها العليا، ولكنها مؤذية بحق أبناء الوطن الواحد عندما يستثمرها حزب محلي (يفترض أنه وطني)[2] لتحقيق مكاسب للقومية الكردية كما أرادها حزبًا جلال الطالباني ومسعود البارزاني في التعاطي مع اتفاقية تخص دولة محتلة لأرض العراق.

اقتنع رموز الحكم الأساسية في العراق – رئيس الجمهورية جلال الطالباني ونائباه عادل عبد المهدي وطارق الهاشمي، ورئيس مجلس النواب محمود المشهداني ورئيس قائمة الائتلاف الموحد السيد عبد العزيز الحكيم ورئيس الوزراء نوري المالكي – بضرورة دخول العراق في حوار مع المجتمع الدولي والمنظمة الدولية لإنهاء مهمة القوات متعددة الجنسيات في العراق تحت وعد مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج العراق من طائلة الفصل السابع[3]، وقد علّل الجانب العراقي القبول بها إلى ما يلي[4]:

أ- إن الجانب العراقي ممثلاً بالحكومة ومجلس النواب يدركان أن الأمن في البلاد لا يزال هشاً بسبب بقاء أعداد غير قليلة من قوى الإرهاب المتمثلة بعناصر القاعدة والمليشيات العنصرية والطائفية والمجاميع المسلحة بما تمتلكه من قدرات تسليحية مختلفة بما فيها المتفجرات والعبوات الناسفة، والمجندين الأجانب والعرب والمحليين واستعداد هؤلاء للإقدام على ارتكاب الأعمال الانتحارية بالسيارات المفخخة والأحزمة الناسفة.

في 1/ 8/ 1990 لاستنفذ القرار مضمونه وانتهى مفعوله، وحيث لم يحصل ذلك فإن إخراج القوات المسلحة العراقية بالقوة من الكويت في 28/ 2/ 1991 جسد ما أمر به القرار أعلاه وأنهى حالة العدوان والاحتلال وبالتالي فإن الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أصبح في حكم المعدوم لتنفيذه بإنجاز متطلباته بإخراج القوات المسلحة العراقية من الكويت، علماً بأن ميثاق الأمم المتحدة بمواده المئة وأحد عشرة مادة لا يوجد فيه نص يقضي بلزوم إصدار قرار من مجلس الأمن بإخراج الدولة المعتدية من أحكام الفصل السابع عند زوال العدوان الذي تسبب به. انظر: حكمت موسى، المصدر السابق، ص51 – 53.

(1) المصدر نفسه، ص14.

(2) اتبعت الإدارة الأمريكية مثل هذه السياسة (لوي الذراع) عام 2003، وذلك عندما اعترض آية الله علي السيستاني على فقرة في الدستور أضافها الأكراد، وبموجبها يمكن تعطيل الدستور بتصويت ثلثي أصوات ثلاث محافظات. وعندما أثار الشيعة هذا الموضوع وأرادوا تعديلها امتنع الأكراد، وكان يمكن إجراء التعديل بشرط ضم كركوك إلى كردستان كما أشار إليها الحاكم المدني بريمر في مذكراته. انظر: بول بريمر، المصدر السابق، ص384.

(3) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 371.

(4) حكمت موسى، المصدر السابق، ص 15 – 17.

ب- إن الجانب العراقي يدرك تماماً عدم قدرة القوات العراقية والأجهزة الأمنية والدفاعية بوضعها الراهن على ضبط الحدود التي ظلت على مدى السنوات المنصرمة منذ نيسان 2003 ولحد الآن مشرعة لكل من هب ودب، حتى شاعت ظاهرة المتسللين عبر الحدود، فضلاً عن تهريب الأسلحة والمتفجرات والعبوات والأحزمة الناسفة والسيارات المفخخة، وحتى المخدرات صارت تمر عبر العراق للدول الأخرى فأضحى العراق بسبب انفلات الحدود بوابة للإرهاب.

ج- إن مناهج التأهيل والتدريب للأجهزة الأمنية العراقية بقيت دون مستوى متطلبات الحاجات الأمنية والدفاعية القادرة على الردع والتصدي للأعمال الإرهابية التي شاعت في البلاد بعد الاحتلال. فضلاً عن أن مستوى التجهيز والتسليح للقوات لا يتناسب مع قدرات قوى الإرهاب المحلية، ولا مع القدرات المتنامية للدول المجاورة. ولذلك عندما استضاف المجلس السياسي للأمن الوطني وزيري الدفاع والداخلية أكد الاثنان على عدم جاهزية قواتهما على ردع ودحر الإرهاب الداخلي والتهديد الخارجي في الوقت الحاضر، وهي إشارة صريحة على ضرورة توقيع الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية لاستمرار الحاجة الماسة لدعم قواتها المسلحة للقوات العراقية[1].

د- يدرك الجانب العراقي تماماً أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق بما تمتلكه من قدرات بشرية تزيد على (140) ألف عسكري، بالإضافة إلى - عدم جاهزية القوات المسلحة العراقية - سيترك فراغاً كبيراً يصعب سده مما يشجع دولاً إقليمية في المنطقة إلى استغلاله، وهو ما أفصح عنه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد علناً، بأنه في حالة انسحاب القوات الأمريكية فإن إيران قادرة على سد الفراغ الأمني في العراق، فعادت الولايات المتحدة إلى سياسة لوي الذراع وهددت على لسان وزير الدفاع الأمريكي ورئيس الأركان بسحب قواتها فوراً من العراق في حال عدم توقيع الاتفاقية الأمنية، وتلويح وزيرة الخارجية كونداليزا رايس في عدم تبني الولايات المتحدة من خلال مجلس الأمن الدولي إخراج العراق من طائلة الفصل السابع، وحماية الأموال والأصول العراقية في الخارج ومطالبة الدول بالتعويضات، وهي يقيناً سمعتها من ألسن عراقية متنفذة في الحكم.

5. مواجهة النزعة القومية للأكراد

افترضت الأطراف الثلاثة المختلفة على الساحة العراقية (الشيعة، الأكراد، والسنة) أن كل واحد منهم صار لهُ علاقة مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد توقيع الاتفاقية الأمنية في السابع والعشرين من شهر تشرين الثاني من عام 2008م. غير أن الحقيقة، هو أن مصالح الولايات المتحدة في العراق هي فوق طروحاتهم السطحية وكان عليهم أن يتذكروا صراحة معاون وزير الدفاع الأمريكي، عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب لإخراج العراق من الكويت عام 1991م، عندما أشار لو أن الكويت مزرعة للجزر لما سقيناها[2]، وهي درس للعراق وللعرب الذين لا يعرفون غير لغة العواطف الضاحكة، كما هي لأبناء الكويت ولعائلة آل الصباح الحاكمة التي فتحت أبوابها مشرّعة أمام كل ما هو قادم من أمريكا بشرّه وخيره.

---

(1) صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 12 كانون الثاني 2007م.

(2) كمال مجيد، المصدر السابق، ص 24.

بدت السياسة التي يتبعها قادة الحزبين الكرديين جلال الطالباني ومسعود البارزاني في انسجام كامل مع السياسة الأمريكية، وهي دون تلك العلاقة مع الشيعة والسنة العرب[1]. تحرك الأكراد ليثيروا مسألة انتخاب المجالس المحلية في المحافظات ومنها كركوك (المختلف عليها) والتي يريد الأكراد تطبيق المادة (140) المكتوبة في دستور عام 2003م (وهي تشير إلى تطبيع الأوضاع في المدينة قبل إجراء الانتخابات) وفيها تمكّن الأكراد في خلسة من زمن الفوضى الأمنية التي اجتاحت البلاد - بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م - من جلب أكثر من (500.000) عائلة كردية من دول الجوار إيران وتركيا[2] لكي يضعوا حكومة المالكي في حرج شديد وهم يعرفون أن الجالية الكردية ستخرج بتفوق كبير على كل الموجودين من العرب والتركمان والمسيحيين القاطنين منذ مئات السنين في أي تصويت قادم[3]. كان تصرف المالكي (وحزب الدعوة) حيال كركوك كسلفه إبراهيم الجعفري، حيث يرى قادة حزب الدعوة أن التاريخ لن ينصفهم إذا ما فرطوا بالمحافظة الغنية بالنفط للأكراد، وهو موقف اقتربوا به كثيراً مع العرب السنة والتركمان والمسيحيين، كما هو منسجم تماماً مع الموقف التركي الذي يدعم ويحمي الجالية التركمانية بعد سقوط النظام عام 2003م كما هو داعم للعرب السنة في عدم التفريط بثروات كركوك النفطية للأكراد[4]. اتهم الأكراد نوري المالكي، بالقول أن فلسفة الصبغة الديكتاتورية هي التي تطبع صفات الحكام العرب، وأن الفرصة التاريخية المتاحة لهم ستفوتهم كلما قويت شوكة جيش حكومة بغداد[5]. وأعلن الأكراد وبوضوح أن تسعة أقضية ونواحي في محافظة ديالى بضمنها (أقضية خانقين وجلولاء وكلار) المحاذية لإيران هي مدن ضمن منطقة كردستان وليس كركوك فقط، وتم رفع العلم الكردي فوق أسطح البنايات، في تحدٍ واضح لسلطة بغداد، وأشاروا لقوات البيشمركة فتح النار على وحدات الجيش العراقي إذا اقتضى الأمر[6]. رد المالكي الذي فهم الاستفزاز الكردي ـ بإرسال وزير الدفاع عبد القادر العبيدي وهادي العامري (رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان) إلى قضاء خانقين لمعاينة الأوضاع على الأرض بدلاً من قراءة التقارير المشوشة التي وصلته من قادة الوحدات العراقية في المدينة[7]. وظهر الأخطر والأغرب - الذي لم نقرأه في تاريخ العراق الحديث منذ تأسيس الدولة عام 1921م - في النزعة الكردية المتطرفة أن رئيس مجلس النواب الكردي (عدنان المفتي) يفوه بتصريح مقصود أمام وسائل الأعلام ليقول أن القيادة الكردية تعارض توقيع عقود الأسلحة التي وقعها وزير الدفاع (عبد القادر العبيدي) مع الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) بول بريمر، المصدر السابق، ص81. وكذلك نوري المرسومي، المصدر السابق، ص176.

(2) نجم عبد الله رشيد، المصدر السابق، ص98.

(3) صدرت تعليمات من حكومة إقليم كردستان بأن تنقل جميع النساء الحوامل في محافظات الحكم الذاتي (أربيل، السليمانية، دهوك) إلى مدينة كركوك وأقضيتها ونواحيها لغرض تسجيل الولادات الجديدة ضمن محافظة كركوك، ومنح الطفل الجديد هوية مدنية صادرة من دائرة نفوس كركوك. وفي منتصف 2006م، طلب من العوائل الكردية التي لها ولادات في محافظات الحكم الذاتي تسجيل الأطفال في محافظة كركوك ولو بعد عدة أيام. أنظر: حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 367.

(4) نوري المرسومي، المصدر السابق، ص209.

(5) صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 18 تشرين الثاني 2008.

(6) زاد الأكراد من استفزازهم بالقول أن قوات البيشمركة هي ليست مليشيات جيش المهدي (في تحدٍ واستفزاز مدبر)، وقد نصح قادة حزب الدعوة المالكي عدم الانجرار وراء تصريحات الأكراد نظراً لحجم التحديات الكبيرة. أنظر: حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 368.

(7) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص368.

لتجهيزه بطائرات متطورة من طراز (F-16) ودبابات (ابرامز) M-1، في الوقت الذي يرأس البلاد - رئيس كردي هو - (جلال الطالباني)، ووزير الخارجية (هوشيار زيباري) (كردي) ونائب رئيس الوزراء (برهم صالح) كردي، ورئيس أركان الجيش (بابكر الزيباري) كردي، ومدير استخبارات وزارة الدفاع جمال سليمان (كردي) وقائد القوة الجوية الفريق الطيار الركن أنور حمد أمين (كردي) ومدير استخبارات وزارة الداخلية (كمال حسين) كردي[1]. وكان تصريح المقتي متزامناً مع اعتراض قدّمهُ أحد النواب الكويتيين حول صفقة السلاح، وكان للكويتي تبرير وقد فهمه الشارع العراقي[2].

ذهب حزب الدعوة الذي يقودهُ المالكي إلى الاعتقاد بأن السبيل لتقوية نفوذه إنما يكمن في تشكيل مجالس الإسناد من عشيرة بني مالك - وذلك بعد أن لمس عمليات الخرق في صفوف وحدات الجيش والشرطة التي قاتلت مقتدى الصدر في البصرة عام 2008م ومجالس الصحوات السنية - بغية إرهاب العناصر الخارجة عن القانون، وهو ما جعلهُ يصطدم بأقرب حلفائه من الائتلاف الشيعي (المجلس الأعلى) الذي اعتبرهُ وكأنه انقلاب يديرهُ حزب الدعوة لتقويض سلطة المجلس الأعلى في محافظات الجنوب وكسب مزيد من أصوات الناخبين في انتخابات مجالس المحافظات في شهر تشرين الأول 2008م[3]. إن الدعم الأمريكي لحكومة المالكي (الذي وقع الاتفاقية الأمنية) قد استمر بوتيرة جديدة أساسها: وضع جهاز المخابرات الذي ترأسهُ الجنرال محمد عبد الله الشهواني تحت قيادته، وضم بين ثناياه الكثير من ضباط مخابرات النظام السابق، وتسليم معسكر أشرف الخاص بتنظيم مجاهدي خلق (القوة المعارضة لإيران) إلى سلطة الحكومة، وتسليم سلطة الإشراف على مجالس الصحوة السنية للحكومة اعتباراً من الأول من تشرين الثاني 2008[4] - على أن تقوم الحكومة بدفع رواتب (54000) من عناصرها ريثما يتم دمج 20٪ منهم في القوات المسلحة -. وفي خطوة أرادها المالكي، وكأنها موجهة ضد الأكراد، فقد أحال ثلاثة وعشرين من السفراء العراقيين في الخارج على التقاعد في وقت كان وزير الخارجية هوشيار زيباري في زيارة عمل مع رئيس الجمهورية جلال الطالباني في واشنطن[5].

6- المعتقلون العرب السنة في السجون الأمريكية

عمد الجيش الأمريكي - بعد فضائح سجن أبو غريب في عام 2004 - إلى بناء سجن في أقصى جنوب العراق (البصرة) سمي بسجن (بوكا)[6]، وهو أحد ثلاثة سجون يديرها الجيش الأمريكي، إضافة إلى سجنيّ (مطار بغداد)، وسجن (سوسة) في محافظة السليمانية.

---

(1) اللواء الركن بشار أيوب، مجريات صفقة السلاح مع الولايات المتحدة عام 2008، مقابلة أجريت في عمان (الأردن) بتاريخ 25 تموز2009م.

(2) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 369.

(3) المصدر نفسه.

(4) صحيفة المشرق البغدادية في 2 و3 تشرين الثاني 2008م.

(5) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 373.

(6) يعتبر سجن بوكا في البصرة واحداً من أكبر السجون التي تديرها القوات الأمريكية في العراق. يقع السجن في منطقة فاصلة على امتداد الحدود العراقية الكويتية، وهو محاط بالأسلاك الشائكة وأبراج الحراسة، وساحات مجاورة خصصت لجمع كميات كبيرة من الحديد والمعادن الخردة. عند الاقتراب جواً من المعسكر وخاصة في فصل الصيف الحار يظهر وكأن أمامك

وفي حديث لمدير سجن بوكا (البريجادير جنرال) ديفيد كوانتوك عن نظام الاعتقال وتأهيل السجناء، أجاب، أن سجن بوكا الصحراوي يعتبر من (عجائب الدنيا السبع)، وأنهُ أدخل إصلاحات شاملة على النظام فيه منذ فضيحة أبو غريب عام 2004م[1]. وأشار إلى وجود (8000) سجان و(15000) سجين من كافة أنحاء العراق، والخطة هي إغلاق السجن بحلول منتصف عام 2009م، ونقل المتبقين إلى معسكر آخر في قاعدة جوية قرب بغداد. مرت فترة ليست بالقصيرة على احتجاز أعداد كبيرة من السجناء قبل أن تسمح لهم إدارة السجن مقابلة ذويهم وأبناءهم وزوجاتهم، وبموجب إحصاء أجرتهُ إدارة السجن تبين أن 80٪ من هؤلاء السجناء هم من أبناء الطائفة السنية[2].

استثمر الجنرال (بيتريوس) القائد الأعلى للقوات الأمريكية في العراق، ورقة المعتقلين بطريقة قانونية عقلانية[3]. فهو أراد إشعار أهالي المعتقلين من كل الطوائف أن أبناءهم في ضيافة القوات الأمريكية بعد انتشار أعمال القتال الطائفي، وعليهم أن يطمئنوا إلى سلامة أي معتقل موجود لديهم. وبينت لهم إدارة السجن في مناسبات عديدة – خصوصاً سجناء الطائفة السنية البالغ نسبتهم 80٪ – أن من تقاتلوهم من القوات الأمريكية قد حافظوا عليكم بعد غلطة سجن أبو غريب عام 2004م، وهي بمعنى آخر أن القوات الأمريكية لا تعذب سجنائها بآلة (الدريل) الثاقبة وهي إشارة إلى عمليات الإجرام التي قادها المدعو (أبو درع) في تثقيب رؤوس وأجساد المختطفين في مدينة الصدر، كما أنهم لا يبيعون السجناء

خباب من شدة الحرارة الصحراوية ويعطيك الانطباع وكأنه حصن من حصون القرون الوسطى ومتنزه متهالك في مساحة الأرض الواسعة. حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 374.

(1) إن الإجراء الذي يتحدث عنه كوانتوك هو أن نهاية عام 2008م ينتهي الأساس القانوني الذي أقرهُ مجلس الأمن الدولي الذي فوض التحالف الدولي باحتجاز أي شخص تعتبرهُ مصدر تهديد لأجل غير مسمى وخارج سيطرة المحاكم العراقية. قسم السجناء بعناية إلى مجموعات تبعاً لمدى خطورتهم وهو نظام صمّم ليس لتقليل التهديد فحسب بل وأيضاً لمكافأة السلوك الجيد. وظهر أن هناك (6) آلاف معتقل في أقل الظروف حدة، حيث وضعوا في مخيمات مفتوحة ضخمة، وفيها ساحات للأنشطة الترفيهية وملاعب لكرة القدم وخيام ضخمة مكيفة الهواء يتم استخدامها جماعياً عند القيام بالصلاة أما الآخرين من (المتشددين) الذين يعارضون أي توجه أمريكي (باعتبارها حرباً صليبية جديدة على الإسلام) فيبلغ عددهم (2000) وقد تم احتجازهم بشكل منفرد لمدة (22) ساعة في اليوم، وأن مكان احتجازهم في حاويات شحن حديدية فيها مكيفات هواء ودورة مياه مقسمين بمعدل يصل إلى (10) سجناء في كل حاوية حديدية. ومن شدة الإجراءات القسرية التي يواجهها السجناء طوال اليوم الواحد، فإن إدارة السجن حرصت على تدريس هؤلاء مواد اللغة العربية (الغير المتعلمين) والإنكليزية والرياضيات وعلماء دين= =لمناقشة دين الإسلام المعتدل، وقد وضعت حواجز من الأسلاك الشائكة بين المدرسين والدارسين لضمان أمن الطرفين. أنظر حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص 374.

(2) كان من بين المحتجزين عباس داود سلمان، وعندما سمحت سلطات الاحتلال لزيارة العوائل، حضرت زوجته (دلال هاشم) وطفليها ليلتقوا أبيهم بعد مرور سنة وشهرين. كان المشهد عاطفياً ومؤثراً، فقد تعلقت ابنته الصغرى (آمنة) به، فيما حاول ابنهُ الآخر (عبد الله) من مسك ذراعيه ليطلب من أمه البقاء مع أبيه. أما الزوجة فقد بللت خديها بدموع حارة لذلك الفراق الذي طال أمدهُ ولكنه في ظل ظروف الحرب الطائفية، كان السجن بمثابة تكريم لهُ، أنظر: صحيفة الغد الأردنية في 27 تشرين الأول 2008م.

(3) صحيفة المشرق البغدادية 17 كانون الأول 2008م.

داخل أروقة سجون الحكومة، ولا السجون السرية التي تديرها رموز دينية داخل العراق[1]. وانتهز الجنرال بيتريوس التحسن الأمني الهش الذي تحقق خلال قيادته للقوات الأمريكية خلال عامي 2007، 2008م، فطلب من معاونيه إطلاق سراح ما مجموعه (11000) محتجز خلال عام 2008م[2]. وأشار الرائد في الجيش الأمريكي (نيل فيشر) وهو المتحدث باسم عمليات الاعتقال في العراق، أنهُ إذا استمرت عمليات إطلاق سراح المعتقلين على نفس الوتيرة فإننا سنصل إلى الإفراج عن (12000) في نهاية أيلول 2008م، وأن تحسن الوضع الأمني قد دفع قيادة الجيش الأمريكي إلى إطلاق سراح (8900) معتقل بالمقارنة مع عام 2007م[3]. فيما أشارت وزيرة حقوق الإنسان في حكومة المالكي أن هناك (47.400) في سجون الحكومة والقوات الأمريكية، وأن من بين هذا العدد الكبير يوجد (23.200) لدى الأمريكان والبقية في سجون تديرها الحكومة العراقية[4]. وكان من بين ما تحدث عنه الأمريكان أن متوسط المدّة التي أمضاها السجناء لديهم وصلت إلى (330) يوماً حسب تعليمات الجيش الأمريكي، وهي ممارسة لا تخلو من دور للجنرال بتريوس لتحسين صورة الرئيس بوش أمام منافسيه، كما هي لإنعاش فوز المرشح الجمهوري (مكين) في انتخابات الرئاسة الأمريكية نهاية عام 2008م[5].

7- إدارة أوباما لملفيّ العراق وأفغانستان

ظهرت إدارة أمريكية جديدة يقودها الرئيس أوباما - حامل غصن الزيتون - وفي عقله وعقل مستشاريه أن تتجاوز أمريكا المحنة القاسية التي وضعت بها من جراء سياسة سلفه الرئيس بوش - الذي انسجم مع رئيس وزراء بريطانيا توني بلير - لخوض حربين في أفغانستان والعراق. وتحت موجة الأعمال الإرهابية التي طالت دول العرب وأوروبا وبريطانيا على وجه الخصوص في تفجيرات تموز 2007م، ظهر سوء التقدير والأخطاء التي ارتكبت من قبل (الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني بلير) في تأجيج مشاعر الإسلاميين الأصوليين، وأن الحرب على الإرهاب ما هي إلا حرباً صليبية معادية للإسلام - منذ معركة (حطين) عام 1187م -، فابتعد أوباما عن السياسة البريطانية، التي أحالت (بلير) المستقيل من منصبه إلى لجنة تحقيقية لإدانته حول عدم شرعية الحرب على العراق عام 2003م. شهد العام 2009م انسحاباً أمريكياً من المدن العراقية، وحدد الرئيس الأمريكي أوباما موعداً أقصاهُ شهر آب عام 2011م لسحب كل القوات المقاتلة من العراق، معتقداً أن مصدر التهديد الإرهابي يمكن أن يصلهُ من تنظيم القاعدة الذي نسّق جهدهُ مع حركة طالبان أفغانستان وطالبان باكستان[6].

بات الدور الأمريكي أقل تأثيراً على مجرى السياسة العراقية عام 2009م وانعكس ذلك على دور دول الاعتدال العربي، مصر والأردن والسعودية لتتحدث بخجل عما يحدث من قتال طائفي سببهُ المحتل ورموز سياسية جاءت معهُ خشية من اتهامها التدخل بالشؤون الداخلية[7]. كانت السلطة العراقية ذاتها نهباً للخلاف حول الصلاحيات

---

(1) صحيفة البصائر الصادرة في بغداد في 22 كانون الأول 2008م.

(2) حسن حيدر الربيعي، المصدر السابق، ص376.

(3) المصدر نفسه، ص376.

(4) صحيفة المشرق البغدادية في الثاني من كانون الثاني 2009م.

(5) صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 18 تشرين الثاني 2008م.

(6) صحيفة الصباح الصادرة في بغداد بتاريخ 3 تموز 2009م.

(7) زكي شهاب، المصدر السابق، ص238-239.

والاستحقاقات بين أطرافها: مجلس الوزراء، مجلس الرئاسة، مجلس النواب فضلاً عن الصراع القوي بين عناصرها الطائفية والقومية (الائتلاف الشيعي والتوافق السني والتحالف الكردستاني)[1]. لكي يصل الصراع إلى داخل تلك القوى الرئيسية، فالائتلاف الشيعي انقسم بين تيار يقودهُ المالكي، وآخر باسم (تيار الإصلاح) يقودهُ إبراهيم الجعفري[2]، وآخر يقوده (المجلس الأعلى) الذي أبقى الصفة العائلية لقيادته إذ تولاه السيد عمار الحكيم بعد رحيل والده عبد العزيز الحكيم[3]. وفي الجانب الآخر انهارت جبهة التوافق السنية لتصبح قوى سياسية متناثرة حتى بوجود الحزب الإسلامي، الذي تمكن فيه القيادي إياد السامرائي من تولي رئاسة البرلمان، إلا أنهُ خسر رئيسه ونائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي[4]. بينما أظهرت انتخابات إقليم كردستان معارضة قوية تمثلت بـ (كتلة التغيير) بقيادة (نوشيروان مصطفى)، وأخرى إسلامية لتنهي المحاصصة التاريخية بين حزبيّ البارزاني والطالباني[5].

إن السباق المحموم بين الكتل الرئيسية لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة في آذار 2010م، قد أدى بأقطاب الحكم إلى صراع شخصي أساسه الاتهامات بموالاة الحكم السابق أو التمدد الكردي خارج حدود إقليم كردستان أو الفساد الإداري الذي ضرب كل زوايا ومؤسسات الحكم (بما فيهم الوزراء). فالعلاقة بين رئيس الحكومة المركزية نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني وصلت حد القطيعة بينهما رغم تدخلات الرئيس جلال الطالباني والسفارة الأمريكية في بغداد لتلطيف الأجواء بينهما. ولعل مثل هذه الخلافات قد طالت المالكي وعادل عبد المهدي من المجلس الأعلى على خلفية جريمة سرقة مصرف الزوية في بغداد[6]، ثم إن صراعاً نشب بين المالكي وطارق الهاشمي انطلاقاً من مواقف الأخير الناقدة للمالكي وحكومته، وقد دعاه لأن يستقيل ويعترف بالفشل دون تسميته بالاسم[7].

وتميز عام 2009 بوتائر عالية للصراع بين الحكومة والبرلمان فيما كان نواب يتحدثون عن فساد وزراء مقربين من المالكي، كان الأخير يتحدث عن (فساد سياسي) داخل البرلمان وخارجه، معتبراً دعوات استجواب وزراء من حلفائه ومنهم وزير التجارة (فلاح السوداني) ممثل (حزب الدعوة تنظيم العراق) المقرب من إيران قد جاءت لأغراض سياسية ومن شأنها الإساءة لسمعة حزبه الحاكم (حزب الدعوة) رغم أن الأدلة كانت كافية في الكثير من قضايا الفساد التي طالت

---

(1) المصدر السابق، ص199.

(2) وجد رئيس الوزراء السابق إبراهيم الجعفري الفرصة سانحة ليقوم بزيارة إلى طهران يومي 19-20 تشرين الأول ليقول أن (وصمة عار ستلاحق كل من يوقع الاتفاقية) وهي إشارة إلى حزب الدعوة (جناح المالكي) كما أراد أن يقول لقادة إيران أنه يطمح لخوض انتخابات مجالس المحافظات تحت عنوان (جبهة الإصلاح). انظر: صحيفة الزمان البغدادية الصادرة في لندن في 21 تشرين الأول 2008م.

(3) صحيفة الغد الأردنية بتاريخ 15/ 9/ 2009.

(4) صحيفة المشرق البغدادية، الصادرة بتاريخ 18/ 7/ 2009.

(5) صحيفة التآخي الكردية الصادرة بتاريخ 15/ 2/ 2009.

(6) كانت هناك دعوة من رموز قيادية في حزب الدعوة تتهم عادل عبد المهدي بأنه وراء مقتل حراس مصرف الزوية وسرقة الملايين من الدولارات وهو ما جعل عبد المهدي في موقف لا يحسد عليه فعلياً. أنظر: جريدة الغد الأردنية، الصادرة في 29 كانون الثاني 2010م.

(7) صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 18 تموز 2009م.

أولئك الوزراء[1]. أما القوى الليبرالية والعلمانية خارج السلطة فهي لم تسلم من الجو السياسي المضطرب ورموزها لم يتفقوا على الترشيح ضمن قائمة واحدة لاستثمار حالة الغضب الشعبي من أداء الأحزاب الإسلامية والكردية، وإن بدا الانقسام أقل لجهة أن رئيس الوزراء العراقي الأسبق وزعيم (القائمة العراقية) إياد علاوي أوجد أرضية عمل ممكنة عبر (الحركة الوطنية العراقية) بتحالفه مع زعيم جبهة الحوار الوطني صالح المطلك، وذلك رغم تصدع قائمة علاوي الأصلية بخروج رموز منها مثل (مهدي الحافظ) وزير التخطيط السابق وعزت الشابندر والبرلماني رجل الدين العلماني إياد جمال الدين[2]. ونعتقد أن انقسام من هم خارج التوليفة الحزبية الطائفية سيضعف كثيراً من فرص أداء قوي ومؤثر في خلق نتيجة حاسمة في الانتخابات المقبلة. اعتقد المالكي، أن عامل الأمن هي ورقته الرابحة لجهة التحسن في أماكن كثيرة من مناطق البلاد، كما عرف على ما يبدو من هم الذين يخافون من صعود المالكي كزعيم قوي للبلاد، حيث كانت الدلائل القوية في شهر آب 2009م تشير إلى اكتساح منافسيه فيما لو أجريت الانتخابات في ذلك الوقت. إلا أن منافسيه المدعومين من قوة إقليمية أفقدوه ورقةَ الرابحة تلك[3]. وذلك عندما بدأت موجة من التفجيرات الضخمة في بغداد وقد وصفتها أجهزة الإعلام العالمية والعربية بالأحد الدامي والأربعاء الدامي[4]، وكلها قبل إجراء الانتخابات البرلمانية في السابع من آذار 2010م.

إن التفجيرات المنظمة الأربعة بين آب 2009م - كانون الثاني 2010م - وهي من صنع جهاز تابع إلى دولة أجنبية مجاورة - قد أوقعت نحو (1800) شخص بين قتيل وجريح، كما أظهرت مرة أخرى كيف أن الأمن ما يزال (خاصرة العراق الرخوة) رغم جهود مليون عسكري عراقي ونحو مائة ألف عسكري أمريكي، وقادت إلى مماحكة عنيفة بين مدير المخابرات العراقي الشهواني والمالكي على خلفية اتهام الأول أن إيران وحدها خلف هذه التفجيرات، وأدت إلى استقالته بعد رفض المالكي تلك الاتهامات.

---

(1) كانت لجنة النزاهة في البرلمان يترأسها ممثل حزب الفضيلة الإسلامي (صباح الساعدي)، وكان رده على اتهامات رئيس الوزراء (المالكي) بأنه يحمي المسؤولين الفاسدين، بينما رد قياديون من حزب الدعوة بأن قادة في حزب الفضيلة ضالعون في الفساد وتحديداً في مجال تهريب النفط عبر موانئ غير شرعية في محافظة البصرة. انظر: صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 15 شباط 2010.

(2) لا يعتبر المقربون من إياد علاوي خروج رموز معينة مثل إياد جمال الدين، وعزت الشابندر، ومهدي الحافظ ذات أهمية كبيرة، مشيرين إلى أن الحافظ وغيره من المتسحبين اعتادوا سرعة نزول مراكب وصعود أخرى، فالحافظ تحالف مع عدنان الباجچي ثم مع إياد علاوي، وأخيراً مع نوري المالكي. مقابلة اجريت في عمان (الأردن) مع احد مساعدي إياد علاوي في 15/ 7/ 2008م.

(3) استثمر نوري المالكي نتائج انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في 12 كانون الثاني 2009، وحازت قائمته (ائتلاف دولة القانون) على مقاعد مهمة في المحافظات، واعتبرة الأمريكان ورقتهم الرابحة لاحقاً أنظر: صحيفة الدعوة البغدادية، الصادرة في 20 كانون الثاني 2009.

(4) بدأت أول هذه التفجيرات يوم 19/ 8/ 2009 وأطلق عليه يوم الأربعاء الدامي وشملت وزارتي الخارجية والمالية. والثانية في 27/ 10/ 2009 وقد استهدفت وزارة العدل ومبنى مقر مجلس محافظة بغداد، والثالثة في 8 كانون أول 2009 (واستهدفت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومحكمة الكرخ في المنصور، ومكتب تابع إلى وزارة الداخلية في النهضة) والرابعة في 24/ 1/ 2010 وقد استهدفت منطقة فنادق بغداد في الجادرية. انظر: صحيفة القبس الكويتية في 25/ 1/ 2010م.

تراجعت شعبية الحكومة والمالكي شخصياً، بل وازداد السخط عليها بعد حملة التفجيرات الدامية، ومع نياح الأمهات على الأبناء القتلى، ظهر من ذكّر المالكي أن قوات الأمن العراقية قبل الغزو كانت (71000) شرطي، دون إرهاب أو مخدرات التي صار تداولها في شوارع بغداد أمراً مألوفاً[1]. كان رد فعل الأمريكان على ما يجري هو ليس أكثر من التفرج على مأساة القتل والتفجيرات، ولعلهم لا يخجلون عندما يرددون كلماتهم الطنانة نحن أنقذناكم من نظام ديكتاتوري، ووضعنا لكم الأسس لبناء الديمقراطية وأعطيناكم الحرية التي غابت عنكم طوال ثلاثة عقود، ونحن أصحاب معروف لمعاونتكم في إكمال الانتخابات القادمة في السابع من آذار 2010م قبل أن تنسحب قواتنا من بلدكم.

(1) ظهرت الصدمة لكثير من العراقيين أثناء قيام البرلمان باستجواب رئيس الوزراء وعدد من الوزراء والقادة الأمنيين حيث انكشف ضعف الأجهزة الأمنية والتي اتضح أنها مخترقة من قوى وأحزاب مناهضة للحكومة (وهي ليست دولة مؤسسات بل دولة أحزاب) وفقدان الثقة بينها وقبل ذلك في غياب الإستراتيجية والتنسيق مما حدا بالمالكي لإبلاغ مجلس الوزراء أنه كان يعارض تحول الجلسات إلى علنية كونها أظهرت للأعداء نقاط ضعفنا. انظر: صحيفة الغد الأردنية في 29/ 1/ 2010م.

المبحث السادس

الانتخابات العامة في العراق 7 آذار 2010م

اعتقد حزب الدعوة الإسلامي العراقي بزعامة نوري المالكي أن الانشقاقات التي اجتاحت الكتلة السنية والكردستانية، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية ستعطيه ميزة ليس في اكتساح أصوات الشارع الشيعي في جنوب العراق فحسب، وإنما سيحصل على نصيب مناسب في محافظات العرب السنة، وذهب في تفاؤل أبعد أن قسماً من الأكراد –من خارج سلطتي البارزاني والطالباني –سيعطون أصواتهم للمالكي في انتخابات السابع من آذار 2010م. ويظهر لمن تابع مجرى التطورات السياسية على الساحة العراقية، أن انتخابات مجالس المحافظات في آب 2009م قد أعطت المالكي صوتاً عالياً ليروّج له حزب الدعوة والموالين له، أنه الزعيم القوي لحكم البلاد، وهو ليس أقل حزماً من صدام حسين وإن كان بصورة غير مباشرة. كما وأن على يديه ستحافظ البلاد على هويتها الوطنية دون التفريط بأي جزء من أرض العراق بما فيها كركوك المتنازع عليها مع حزبيّ الأكراد (الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني). وآبار النفط الحدودية مع إيران والكويت.

كان هاجس الأمن هو ما عّول عليه المالكي وحزب الدعوة خلال فترة سنواته الأربع دون الاهتمام بالإعمار والخدمات التي تقدم للمواطنين وخاصة الماء والكهرباء، والأخيرة لها وصفة خاصة نظراً لجو العراق الحار خلال شهري تموز وآب، وقد اكتوى العراقيون بحرارة وصلت إلى (60) درجة مئوية.

إن مخلفات حكم العراق منذ نشوئه كدولة عام 1921م وحتى نهاية حكم صدام حسين عام 2003م قد أضافت للعرب الشيعة ولحزب الدعوة والمالكي موروثاً غير قابل للنسيان على مدى عقود من أن الأكثرية وهم من العرب الشيعة بقيت تحت حكم الأقلية من العرب السنة على مدى ثمانية عقود من الزمن. وهو مدلول قد يفسره الآخرون بصيغة طائفية، في أن لا مجال للعربي الشيعي في تسع محافظات عراقية من أصل ثمانية عشرة لأن ينتخبوا مجدداً أي سياسي عربي سني لحكم العراق في المدى المنظور. وكان ذلك ما عمل به الائتلاف الموحد الذي استند في انتخابات كانون الثاني 2005م على فتوى أصدرها وكلاء آية الله علي السيستاني وهي ملزمة للعرب الشيعة للذهاب إلى الانتخابات وإلا فإن نار جهنم أولى بأجسادهم. وقد تكون هذه الفتوى وسواها من مغريات السلطة والمال قد وفرت للمالكي لأن يكون معظم قادة فرق الجيش العشرة من حزب الدعوة، وتسليم جهاز المخابرات الذي تركه الشهواني لرجل من حزب الدعوة الذي عززه برجال جدد ينتمون إليه، هذا فضلاً عن كسب معظم رؤساء عشائر الجنوب لصالحه بدعم سخي لشيخ عشيرته صباح المالكي.

1. المالكي بين مرشح التسوية وإثبات الذات

مرشح التسوية: مصطلح سياسي قابل للتداول للتخلص من أزمة مختنقة بين أعضاء الحزب الواحد أو أكثر لضمان بقاء تداول السلطة بين رموز ذلك الحزب. وهو ما جرى لزعيم حزب الدعوة الإسلامي إبراهيم الجعفري رئيس الوزراء الذي حصل على أصوات الائتلاف الوطني الموحد (64) ضد (63) لصالح عادل عبد المهدي في جلسة سرية داخلية، إلا أن معارضة الأكراد ودولة الاحتلال الأمريكي وأطراف العرب السنة قد دفعته بعيداً عن المنصب لفترة ثانية، وأدت بحزب الدعوة إلى ترشيح نوري المالكي كمرشح تسوية بديل بدلاً عن عادل عبد المهدي مرشح المجلس الأعلى

الإسلامي. يجد المالكي لدى خصومه السياسيين أن مصطلح التسوية قد يمثل له ولحزب الدعوة الإسلامي انتقاصاً من سمعته وكرامته التي هي جزءاً من سمعة حزبه. وتشير الوقائع الميدانية في عشيرته (بني مالك) والشيخ صباح المالكي الذي بذل جهداً في تعبئة بقية العشائر في القرنة والبصرة والناصرية والسماوة، ومدن الفرات الأوسط لدعم ترشيح المالكي في انتخابات السابع من آذار 2010م. ويبدو من أهازيج رجال العشائر في لقائهم مع المالكي -كما ظهرت على شاشة التلفاز -وهم مضمونين في اصواتهم أن يضع ثقله للبقاء في السلطة، فأشار لهم بكلمات ليش هو منو قادر على اخذها حتى نعطيها[1] وهي إشارة لها معانٍ عديدة، منها أنه مطمئن إلى أن كل العرب الشيعة سيصوتون له، أي أنه ينتمي لهم أولاً، وأن السلطة التي وصلت له ولحزب الدعوة الإسلامي بعد مخاض عسير من حكم السنة الذي امتد لثمانية عقود لا يمكن التفريط به حتى وإن جاءت أصوات الناخبين ليس في صالحه ثانياً، وكان وقع هذا الكلام عند الخصوم ما يشبه الانقلاب المؤجل على الشرعية الدستورية والتداول السلمي للسلطة في دستور كان المالكي مشاركاً في كتابته عام 2005م[2].

ولكن علينا أن نعرف لماذا هذا الزهو بهذا المنصب أي منصب رئيس الوزراء لدى حزب الدعوة الإسلامي؟ والواقع أن هذا المنصب في العراق يمتلك بموجب الدستور صلاحيات عديدة، فهو بموجب المادة (77): مسؤول عن تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة، والخطط العامة، والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، إعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي، خطط التنمية، التوصية إلى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء وأصحاب الدرجات الخاصة ورئيس أركان الجيش ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات الوطني، ورؤساء الأجهزة الأمنية، والتوقيع على المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وبالإجمال فإن مثل هذه الصلاحيات الواسعة -التي اعترض عليها الكثير من الأحزاب السياسية المناوئة له- ستعطيه الأفضلية والإمكانية لكسب الكثير من المؤيدين خلال فترة حكمه القادمة التي ستمتد إلى أربع سنوات أخرى، خاصة إذا ما توفرت له كتلة برلمانية تدعمه في سن وتشريع القوانين التي من شأنها رفع مستوى الخدمات والمستوى المعاشي للمواطنين، وهي ستجيّر لشخص رئيس الوزراء وفق منظور الشعوب الشرقية ومنها الشعب العراقي الذي دائماً ما يربط الإنجازات بالشخصيات السياسية[3]. أما منصب رئيس الجمهورية، فهو منصب شرفي يمارس من خلاله الرئيس دوره كرمز وطني، وهذا متأتٍ من طبيعة نظام الحكم في العراق وهو النظام البرلماني. ولعل رئيس الوزراء المالكي الذي اغتبط كثيراً لمثل هذه الصلاحيات والامتيازات وهو بالتأكيد لم يكن يعرفها سابقاً قد دفعته إلى عدم الامتثال للتحالف مع شريكه المجلس الأعلى للثورة الإسلامية قبل الانتخابات رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها شخصيات دينية وسياسية، وتدخل إيران عبر سفيرها حسن كاظمي قمي في العراق أو زيارة رئيس البرلمان الإيراني لاريجاني إلى بغداد للغاية ذاتها قبل بدء الانتخابات البرلمانية في آذار 2010م. وفي الوقت الذي كان آلاف المتظاهرين في واشنطن ينددون بالحرب، لقرب بدء الذكرى السابعة لها والمطالبة

(1) قناة الرافدين الفضائية.

(2) قناة البابلية الفضائية.

(3) حسين علي الحمداني، مأزق تشكيل الحكومة، مقال منشور في صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في آب 2010م.

بمحاكمة الرئيس الأمريكي بوش ورئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير[1]، كانت أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة المشتظية – خلاف انتخابات عام 2005م – قد رسمت لنفسها تحالفات هي أشبه ما تمثل مكونات المجتمع العراقي السنة والشيعة والكرد، وأحزاب أخرى صغيرة، فكان العرب الشيعة ممثلين بائتلاف دولة القانون برئاسة المالكي، وكتلة الأحرار (التيار الصدري) والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وحزب الفضيلة الإسلامي. أما القائمة العراقية فقد دخلت الانتخابات وهي قائمة سنية برئاسة الدكتور إياد علاوي رغم أنه شيعي علماني، ولم يشذ الأكراد عن استعدادهم للانتخابات رغم التشظية التي أصابت قطبيّ الرحى حزبيّ الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستاني بظهور قائمة التغيير برئاسة نوشيروان مصطفى، وقائمة كردية إسلامية، وهما على غير وفاق مع البارزاني والطالباني في إدارة منطقة كردستان العراق بمحافظاتها الثلاث السليمانية وأربيل، ودهوك. كانت صدمة المالكي كبيرة وهو يستمع إلى موظفي المفوضية العليا للانتخابات عندما أعلنوا نتائج الانتخابات وهم يذكرون أن ائتلاف دولة القانون قد حصل على (89) مقعداً، والقائمة العراقية برئاسة إياد علاوي على (91) مقعداً. وزاد من عصبيته التي ظهر عليها وهو يعترض على نتائج الانتخابات خلال حديثه على شاشة التلفاز، ذلك الحشد الجماهيري الذي هتف لعلاوي والهاشمي وبقية قادة القائمة العراقية في بغداد. ولعل فقدان صبر المالكي يعود إلى عدم حصوله على أي مقعد في محافظات العرب السنة الموصل والأنبار وصلاح الدين، في حين حصل إياد علاوي على مقاعد في معظم محافظات جنوب العراق، وعدد كبير من الأصوات في كل محافظات العراق عدا الكردية ومحافظة السماوة. طالب رئيس الوزراء المالكي المفوضية العليا للانتخابات بإعادة فرز صناديق الاقتراع يدوياً للحيلولة دون انزلاق الوضع الأمني وعودة العنف[2]. فيما أشار الناطق باسم ائتلاف دولة القانون (حسن السنيد)، بالقول أن ائتلافه سيرفض أي نتيجة للانتخابات ما لم يتم اعتماد العد اليدوي بسبب ما وصفه عمليات التلاعب القطيعة بالنتائج، تبعتها مظاهرات في محافظات العرب الشيعة تأييداً للمالكي في مطالبه مبرمجة لإعادة العد والفرز اليدوي، فيما كان رد فعل إياد علاوي، أن على المتظاهرين التوقف عن هذه التصرفات ومحاولات ترهيب الشعب العراقي والتهديد باستخدام القوات المسلحة لفرض شكل سياسي معين، والتداول السلمي للسلطة[3].

وشعر رئيس المفوضية العليا للانتخابات (فرج الحيدري) بالإحباط من الطعون المقدمة قائلاً يؤسفني أن بعض المسؤولين يطالبون بإعادة العد والفرز للعراق، وهو ما يعني إعادة الانتخابات[4] وأضاف، إذا لم يستطع الشخص أن يؤمن بالتكنلوجيا الحديثة فكيف لهُ أن يؤمن بالعد اليدوي وبالورقة والقلم بيد موظف، وتبعهُ المتحدث باسم المفوضية القاضي قاسم العبودي بالقول، أن عملية العد والفرز تمت بكل شفافية، وأن إعادتها كما يريد الآخرون تستوجب إعادة نحو (300.000) موظف وهذه قضية شبه مستحيلة[5].

---

(1) في الذكرى السابعة للحرب ضد العراق، بلغت خسائر القوات الأمريكية في العراق (3485) جندياً، كما خسرت (1024) في أفغانستان. كانت هتافات المتظاهرين تقول نريد خبزاً وعملاً ووظائف ولا نريد حرباً ... انسحبوا من العراق ... نريد مدارس ورعاية صحية ولا نريد حروباً. انظر: صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 22 آذار 2010م.

(2) صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 23 آذار 2010م.

(3) صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 23 آذار 2010م.

(4) صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 23 آذار 2010.

(5) قناة العربية الفضائية في 25 آذار 2010.

شكلت الانتخابات توتراً متزايداً بين أقطاب العملية السياسية، وتهديداً خفياً لموظفي المفوضية العليا للانتخابات بالتصفية الجسدية، وعودة إلى تظاهرات نسوية غير مألوفة في محافظة النجف وهن يحملن شعارات كلا ... كلا ... لعودة البعثيين، وهي إشارة لرئيس القائمة العراقية إياد علاوي، الذي كان أحد رموز قادة حزب البعث قبل افتراقه عن الحزب أوائل السبعينيات من القرن الماضي، كما هي موجهة ضد رموز القائمة العراقية باعتبارهم من العرب السنة المقربين من حزب البعث وصدام حسين[1].

2. المالكي وعلاوي يتوددون للشيعة وإيران لحسم الانتخابات

باتت السفارة الأمريكية والقيادة العسكرية التي يمثلها الجنرال (أوديرنو) في العراق مهتمة بتنفيذ انسحاب القوات الأمريكية من العراق في نهاية آب 2010، أما السفارة التي مثلها السفير (كريستوفر هيل) قليل الخبرة والتجربة في الشأن العراقي، فقد بات منهمكاً في رد الاتهامات التي طالت الإدارة الأمريكية بشأن دعم المرشح إياد علاوي أو المالكي - كليهما لهما حسابات غير معلنة مع الإدارة الأمريكية - وهو يدرك أن كل رموز المعارضة التي عاشت في الخارج لثلاثة عقود من الزمن لا تحبذ ترك كرسي الحكم للآخرين ولا تعترف بالديمقراطية المصنوعة في الخارج. ولغرض أن يمسك السفير الأمريكي هيل العصا من الوسط، فقد صرح لأكثر من مرة، أن إدارة الرئيس الأمريكي أوباما مع حكومة شراكة وطنية تمثل القوائم الأربعة الفائزة في الانتخابات: المجلس الأعلى، وائتلاف دولة القانون، والقائمة العراقية والكرد، ولعلهُ التقييم الذي توصل إليه مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي أصابتهُ الدهشة من تفسير المحكمة الاتحادية العراقية وهي تفسر المادة (76) من الدستور بالقول أن الكتلة الأكبر التي تشكل الحكومة العراقية هي ليست الفائزة بمقاعد البرلمان وإنما التي تتشكل بعد الانتخابات، وهو تفسير لا يعدو عن كونه التفافاً على حق القائمة العراقية الفائزة في الانتخابات وعدهُ المراقبون مثيراً للجدل وغير معمولاً به في اكثر دول العالم. وقد فسرهُ آخرون أن هذه الطريقة هي آخر مسمار في نعش بناء الديمقراطية التي تشبث بها الرئيس الأمريكي السابق بوش لغزو العراق عام 2003، وهي لا تشبه حتى آلية الانتخابات التي كانت تجري إبان العهد الملكي وتحت إشراف البريطانيين لأربعة عقود من زمن الاحتلال.

شهدت العاصمة بغداد أعمال عنف شبه يومية في شهر نيسان 2010 وأدت إلى مقتل ما لا يقل عن (70) مدنياً. وصار تشبث السياسيين الفائزين بما فيهم رئيس الجمهورية الكردي جلال الطالباني السعي لإرضاء إيران المؤثرة في أحزاب السلطة، ودعت السياسيين الفائزين بالانتخابات بما فيهم رئيس الجمهورية الطالباني - الذي وجهت لهُ الدعوة لحضور مؤتمر القمة العربي في ليبيا في آذار 2010م - لأن يغيّر وجهة طيران طائرته ليحط في طهران تحت ذريعة الاحتفال بالعيد القومي لإيران والأكراد الذي يصادف في الحادي والعشرين من شهر آذار سنوياً، وهي حيله تنقصها الحكمة وبعد النظر لبناء علاقات عربية، وضرورة الحضور للدفاع عن قضية العراق المحتل وكيفية خروجه من طائله العقوبات وفق البند السابع للأمم المتحدة وبالتأكيد فإن الطالباني غير معني باستضافة العراق للقمة العربية المقبلة في آذار 2011[2].

تلقت القائمة العراقية دعوة لزيارة طهران - ولكن بدون رئيس القائمة إياد علاوي - وقد كلف بها الدكتور رافع العيساوي باعتباره المخول لإجراء المباحثات إدراكاً منها أن مستقبل البلاد مرهون بتأثير إيران على أحزاب السلطة (المجلس

---

(1) صحيفة الرأي الأردنية الصادرة في 22 آذار 2010.

(2) صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 22 آذار 2010.

الأعلى وحزب الدعوة). أما التيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر المقيم في إيران فقد حصل على (39) مقعداً. وبات لمن يريد أن يشكل حكومة أن يقنع مقتدى الصدر باعتبار قائمته (بيضة القبان) بين الكتل الفائزة، وبإدراك الزهو والفرح الذي عم مدينة الصدر، ذهب التيار الصدري إلى إجراء استفتاء داخلي لمن يصلح لمنصب رئيس الوزراء وقد تصدر التصويت إبراهيم الجعفري دون المالكي وعلاوي[1]. وكان رد فعل المالكي الذي أصيب بثورة غضب فور إعلان النتائج النهائية إلى مدّ اليد إلى الآخرين، فقام بزيارة خصومه السياسيين من الأحزاب الشيعية واحداً بعد الآخر. حيث التقى إبراهيم الجعفري -وهو الذي انشق من حزب الدعوة- وعمار الحكيم، ونائب الرئيس المنتهية ولايتهُ عادل عبد المهدي وأخيراً المكتب السياسي للتيار الصدري في بغداد.

وبات شعور المالكي أن هناك حلاً ثقيلاً، ويتطلب ليس دعم إيران وحدها، وإنما رئيس الجمهورية الذي ظهر بعد نتائج الانتخابات وكأنه مبعوث لرئيس الوزراء المالكي في جولته إلى إيران، أو من يعبّر عن مكنون في داخله أن ائتلاف دولة القانون هي الأقرب للأكراد نظراً لتفهم المالكي حقوق الأكراد في كركوك والمناطق المتنازع عليها في محافظات ديالى والموصل وصلاح الدين، وليس القائمة العراقية التي تضم قوميين عرب اعتاد المتطرفون من الأكراد وصفهم بالشوفينيين لدفاعهم عن وحدة العراق بما فيها كركوك المحافظة العراقية[2]. ونقل عن (فخري كريم) كبير مستشاري الرئيس جلال الطالباني أنهُ نقل رسالة للرئيس الطالباني إلى آية الله علي السيستاني، الذي اعتذر عن التدخل بالقول أن المرجعية الدينية في النجف تنأى بنفسها عن الخوض في الشؤون السياسية، ولكنها لا تبخل بإسداء النصح والمشورة حيثما وجدت ذلك ضرورياً من أجل دعم مسيرة العراق نحو الاستقرار والرفاهية، ولكنه عبر عن ضرورة مشاركة جميع المكونات السياسية في تشكيل الحكومة، وقد فهمها رئيس القائمة العراقية إياد علاوي الذي قادتهُ رجليه إلى النجف للقاء السيستاني وجهاً لوجه، وهو بذلك قد قطع الإشاعات التي راجت في بغداد، من أن السيستاني يدعم المالكي[3].

3. دماء عراقية رخيصة لسياسيين مختلفين يحتمون في المنطقة الخضراء

يموت الإنسان في العراق يومياً. يموت العشرات منهم يومياً ويجرح ويعوق عشرات أخرى يومياً وتخرب دور ومحلات وسيارات الناس يومياً وهي كلها بيد الله إنها إرادته سواءاً مات برصاص المجرمين القتلة والإرهابيين أم مات في السجون جراء التعذيب الذي تتحدث عنه منظمة العفو الدولية. يعتقد السياسيون المتطرفون أمثال تنظيم القاعدة، وبعض الميلشيات الشيعية (المنتمية إلى جيش المهدي، وعصائب أهل الحق المدعومة عسكرياً من إيران) أن الناس يقتلون بإرادة الله وهم من ينبغي قتلهم لأنهم يعيشون خارج إطار مذهبهم. أما السياسيون المتعدلون، فإنهم يرون أن من قتلوا ما هو إلا مكتوب على جبينهم وهو قدرهم المحتوم وبالتالي فإن الموت والحياة بيد الله.

---

(1) كان استفتاء التيار الصدري قد أسفر عن فوز الجعفري أولاً وجعفر محمد الصدر (ابن مؤسس حزب الدعوة آية الله محمد باقر الصدر) ثانياً، وقصي السهيل من التيار الصدري ثالثاً، وجاء المالكي رابعاً، وأحمد الجلبي خامساً، وعادل عبد المهدي سادساً. علماً بأنه شارك في الاستفتاء 1.800 مليون شخص، وبلغت نسبة النساء منهم 27٪. انظر: صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 8 نيسان 2010.

(2) صحيفة القبس الكويتية الصادرة في 8 نيسان 2010.

(3) صحيفة المدى البغدادية الصادرة في 9 نيسان 2010.

الإنسان في العراق لدى الجماعتين لا قيمة لهُ ولا لحياته، كل نفس ذائقة الموت، وليس هناك من سبب للحزن عليهم، إنهم أمانات الله على الأرض عاد واستعادها إليه! هكذا يدعون.

الطائفية في العراق أوجدها المحتل الأمريكي والبريطاني لإضعاف قوة المقاومة في العراق التي استنزفت قوتهم في الميدان، ولكن أهل البلد مسؤولين عنها، أي أن أيادي عراقية سياسية أو دينية هي التي نفذت الحرب الطائفية بين العرب السنة والشيعة. وكثيراً ما يردد المسؤولون الأمريكان، وغيرهم لو كان أهل البلد مخلصين لبلدهم لما نشبت الحرب الأهلية. إن عجز الخطاب القيادي هو الذي حول الطائفية إلى بركان ملتهب، يخمد أحياناً ويعود ليظهر ثانية عبر خطب صلاة الجمعة أو مقال بصحيفة أو رسالة على هاتف جوال، أو ركل رجل متهم ... متهم بأنه إرهابي من قبل مجموعة من شرطة وزارة الداخلية حتى الموت. إنها الثقافة الانتقامية التي تستفز الآخرين لتخلق الفتنة الطائفية بدل تحويلها إلى كلمات خرساء. يعتقد المراقبون أن إعادة الفرز والعد اليدوي لبطاقات الناخبين التي أرادها المالكي - ليس هو جوهر القضية، إنما ما يتبع ذلك من تصعيد يتمثل في الصراع على السلطة بين القوى الشيعية مجتمعة والقوى السنية التي باتت تعتقد أن شركاءها السابقين قلبوا ظهر المجن لهم وأن المالكي لا يريد تسليم الحكومة والتخلي عن السلطة بالأساليب السلمية، وبمعنى آخر أن القوى المهيمنة على الساحة السياسية العراقية لا تريد أن تفلت السلطة من يدها مهما كلف الأمر. إن مثل هذه الثقافة التي تحولت إلى سياسة قادت إلى إخفاء (430) معتقلاً من أهالي مدينة الموصل في سجون سرية تديرها الحكومة العراقية. وتذكر صحيفة لوس انجلس تايمز الأمريكية أن المعتقلين في السجون كانوا تحت إشراف المكتب العسكري لرئيس الوزراء، وأنهم تعرضوا للتعذيب قبل أن تتمكن وزارة حقوق الإنسان من الوصول إليهم. إن عدد السجناء المذكورين وكلهم من طائفة واحدة هو ما أشارت إليه الوزيرة (وجدان ميخائيل)، وأفاضت في طريقة كلامها، أنه ولكي لا يعذبها ضميرها، أشارت بوجود ما لا يقل عن (100) معتقل بدت عليهم آثار التعذيب، وأن أحد المعتقلين قد أشار لها بأنهُ تعرض بشكل يومي للاغتصاب، هذا فضلاً عن الصعقات الكهربائية وإجبار المعتقلين على الوقوف في أوضاع منهكة للجسم[1]. وهو لا يبتعد عن ممارسات سابقة في عام 2005 عندما اكتشفت القوات الأمريكية سجن الجادرية - وكشف السجون دائماً للقوات الأمريكية - ومعتقليه أكثر من (450) تحت إشراف ليس المكتب العسكري وإنما تحت إشراف وزير الداخلية حينها بيان جبر الزبيدي.

إن حجز الرجال والنساء بتهمة الإرهاب أشهراً وسنوات بدون دليل أو إثبات أو بدون محاكمة قد فسرت على أنها عقوبة جماعية لطائفة واحدة بهدف الترويض، كما هي ورقة ضغط وقهر لذويهم الذين لم يصوتوا لائتلاف دولة القانون في الانتخابات الأخيرة. أما الجانب السياسي منها، فهو ما كان لذويهم القوميين من أدوار في حركة الشواف عام 1959، أو حركة الكيلاني 1941، وقد تكون الحرب العراقية الإيرانية سبباً حتى بدون إعلانه على الملأ. وتبدو الحيرة والقسوة معاً ضد أبناء البلد وهم يسمعون أن حكومة المالكي أطلقت سراح (45) إيرانياً من الذين دخلوا البلاد بصورة غير مشروعة في تموز 2010 وهي المرة الثانية أثناء تولي المالكي الحكم، وقبلها فعلها الجعفري قبل أن يزور إيران وهو بمنصب رئيس الوزراء[2].

---

(1) صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 20 نيسان 2010.

(2) صحيفة القبس الكويتية الصادرة في 11 تموز 2010.

إن اللعب على وتر ضرب الإرهاب الذي غالباً ما اتهم به العرب السنة من قبل حكومة المالكي، قد أثبت بطلانه لسببين: الأول: عندما تمكنت قوة أمريكية وعراقية بالإغارة على بيت في منطقة الثرثار في التاسع عشر من نيسان 2010، تبين كما أعلن المالكي أن زعيمي تنظيم القاعدة أبو أيوب المصري[1] وأبو عمر البغدادي[2] موجودين فيه، وفسر مقتلهما أن لو كان هناك ملجأ لأبناء تنظيم القاعدة في ديار العرب السنة لما اختارا المصري والبغدادي بيتاً واحداً قرب بحيرة الثرثار للاحتماء به[3]. أما الثاني؛ وهو ما ينبغي البحث عنه لمعرفة مدلولاته، ذلك عندما شنت قوى الإرهاب في العاشر من أيار / مايو 2010 هجمات منسقة هزت أرجاء بغداد والموصل والفلوجة والحلة والبصرة قتلت أكثر من (100) مدني عراقي على الأقل وأصيب أكثر من (275) آخرين. ليشير الناطق باسم عمليات بغداد اللواء (قاسم عطا) إلى أن الهجمات التي وقعت ونفذ معظمها بأسلحة كاتمة للصوت وعبوات لاصقة كانت منسقة، وهي بالتأكيد تحتاج إلى جهد ليس أقل من جهد دولة لكي تضرب في الموصل لتقتل بيشمركة كردية وتضرب في البصرة على بعد 900 كم وفي آن واحد[4]. ولعل مثل هذا الجهد المنسق الذي تديره مجموعة متنفذة في العراق هي نفسها المسؤولة عن محاولة اغتيال إياد علاوي رئيس القائمة العراقية، كما أشار لها إعلامي في التاسع عشر من شهر حزيران، وهو يحمل بيده رسالة قال أنهُ استلمها من الجنرال الأمريكي (راي أوديرنو) القائد العام للقوات الأمريكية في العراق، وقد حذره من وجود مخطط لتصفيته[5]. ودفعت الكثير من أعضاء القائمة العراقية لاستشارة سورية وتركيا وقطر الذين عقدوا قمة بينهم حول أمور عديدة كان من بينها تشكيل حكومة عراقية وذلك عن طريق احترام نتائج الانتخابات العراقية لجهة أحقية القائمة العراقية كونها القائمة الفائزة بأكثر المقاعد. وهو ما لم يكن المالكي راغباً به. ولإيقاف الألسن المتصاعدة حول أحقية إياد علاوي بالحكومة، صار الحديث الحكومي العراقي (أن ذلك تدخل في الشؤون الداخلية)، وأن أمر تشكيل الحكومة هو شأن داخلي وليس شأناً قطرياً أو سورياً.

لا ينص دستور العراق الذي ظهر عام 2005، كما في لبنان على توزيع المناصب الرئيسية في الدولة على أسس طائفية، لكن الأراء التي استقرت منذ عام 2005 على أن يحصل السنة والأكراد على رئاسة الدولة والبرلمان، والشيعة على رئاسة الوزراء. وهو ما عبر عنهُ النائب الكردي (محمود عثمان) بالقول أن تشكيل الحكومة في انتخابات عام 2005 قد استغرق خمسة وأربعين يوماً بعد الجلسة الافتتاحية بسبب المشاكل، ولكن هذه المرة فإن جلسة البرلمان بعد مرور مائة يوم

---

(1) أبو أيوب المصري: اسمهُ محمد فؤاد حسن السيد هزاع وشهرته الشيخ شريف هزاع. من مواليد 1957 محافظة المنوفية حاصل على ليسانس الدراسات الإسلامية في السعودية عام 1985. عينهُ أسامة بن لادن مسؤولاً لتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بعد مقتل أبو مصعب الزرقاوي عام 2006.

(2) أبو عمر البغدادي عينهُ أسامة بن لادن رئيساً لمجلس شورى المجاهدين من مواليد الأنبار عام 1955. وفي عام 2006 تم استبدال المجلس إلى دولة العراق الإسلامية التي تضم حسب مؤسسيها بغداد، الأنبار، ديالى، صلاح الدين، نينوى وأجزاء من محافظتي بابل وواسط. بايعت جميع الحركات المنضوية لدولة العراق الإسلامية البغدادي أميراً. انظر: صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 20 نيسان 2010.

(3) صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 20 نيسان 2010.

(4) صحيفة الدستور الأردنية الصادرة في 11 أيار / مايو 2010.

(5) قناة العربية الفضائية خلال مؤتمر صحفي في 19/6/2010.

من الانتخابات، أي في الرابع عشر من حزيران 2010، ستكون مختلفة، وأن تسمية رئيس الوزراء هي العقبة الكبيرة لقائمتين يختلفان في الرؤية والمنهج واستقلالية القرار، وعلاقتهما مع دول الجوار العربي، وتركيا وإيران. وزاد محمود عثمان في تصريح مفتوح في بداية تموز بالقول أن مصير العراق أصبح بيد الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وهي إشارة لزيارات نائب الرئيس الأمريكي (بايدن) إلى بغداد حول تشكيل الحكومة، كما هو اهتمام إيران بها عبر زيارة علي لاريجاني إلى بغداد، والسفير الإيراني الجديد (حسن دنائي فر) الذي حل محل حسن كاظمي قمي، والأول من مواليد بغداد عام 1962 وأحد رجال الحرس الثوري الإيراني الذي يتابع الموضوع بجدية عالية مع رموز حزب الدعوة والمجلس الأعلى الإسلامي. والواقع أن السفير الجديد لا يجد نفسهُ غريباً على المشهد السياسي العراقي، ولا يحتاج إلى إذن مسبق من الخارجية العراقية لزيارة أي سياسي عراقي في الليل والنهار طالما اعتبرت إيران العراق حديقتها الخلفية لاعتبارات طائفية.

التقى الطرفان المتنافسان علاوي والمالكي في حزيران 2006 وفي عقل كل واحد منهما أن نقاط الخلاف بينهما حول أحقية تشكيل الحكومة لا زالت متباعدة، فالأول يركز على فوز قائمته بـ 91 مقعداً، فيما يرى الثاني أن تحالفه مع المجلس الأعلى الإسلامي يعطيه الحق في أن تكون قائمته هي من تمثل الكتلة الأكبر وقد أقرتها المحكمة الاتحادية التي فسرت المادة 76 من الدستور. والواقع أن الطرفين لا يثقان ببعضهما البعض، والاجتماع بينهما لا يعدو أكثر من ورقة ضغط على الأطراف الأخرى للتنازل عن سقف مطاليبها، فالمالكي يلوح بإمكانية الاتفاق مع العراقية لإجبار التيار الصدري على رفع تحفظه عليه، كما هو لإحراج عمار الحكيم الذي يدعو أن يكون مرشح منصب رئيس الوزراء من المجلس الأعلى. وهو ما دفع القائمة العراقية إلى إرسال رسالة مفتوحة إلى المحكمة الاتحادية بالقول أن مما لا يدخل ضمن اختصاص المحكمة المنصوص عليها في الأمر التشريعي رقم (30) لسنة 2005 النافذ حيث أنه لا الدستور العراقي ولا القوانين النافذة نظمت تشكيل وتسجيل الكيانات السياسية داخل مجلس النواب وحصرت ذلك في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وقانون الانتخابات والذي بموجبه تم تسجيل القوائم الانتخابية وصادقت على نتائجها المحكمة الاتحادية مما لا يجوز بعدهُ تسجيل الكيانات أو الائتلافات[1].

لم يكن رئيس الجمهورية جلال الطالباني يعمل بالقرب من القائمة العراقية كما هو مع ائتلاف دولة القانون. ويظهر أن اتفاقات من تحت الطاولة قد أقرّت أن يكون الطالباني هو الرئيس المقبل للجمهورية والمالكي لرئاسة الوزارة وإياد علاوي لرئاسة البرلمان، وهو ما رفضهُ علاوي ورموز قائمته طارق الهاشمي، رافع العيساوي، أسامة النجيفي، الذين هيأوا مشروع وطني لإدارة الدولة العراقية بمشاركة كل القوى الفائزة، ولكن مع بقاء الحق الدستوري للقائمة العراقية التي فازت بأغلبية المقاعد الملحق رقم (8). إن تشكيل الحكومة قد حطت أقدامها على ما يبدو في نفق مظلم ولكن المخيف في أمر هذه الأزمة ربما تولّد أو تفرّخ أزمات أخرى لم تكن بالحسبان. وآخرها ما صرح به رافع العيساوي نائب رئيس الوزراء في الحكومة السابقة من أن تهديدات قد وصلتهُ مباشرة عن طريق (علي الدباغ) الناطق الرسمي باسم الحكومة المنتهية

---

(1) تبين من التسجيلات الصوتية والمرئية لمحضر لجنة كتابة الدستور في مجلس النواب العراقي والتي أثبتت أن الكتلة المقصودة في المادة (76) هي الكتلة الانتخابية الفائزة بأكثر عدد من المقاعد وليس الكتلة المشكلة لاحقاً، إضافة إلى سابقة تشكيل الحكومة مرتين سابقتين من قبل الكتلة الانتخابية الفائزة بأكثر عدد من المقاعد. انظر: صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 14 حزيران 2010.

ولايتها، مفادها أن المالكي يملك ملفاً ضده بإيوائه ودعمه للإرهابيين في الفلوجة وبالتالي إحالته إلى القضاء. إن مثل هذه الاتهامات الخطيرة ابعد من أنها خلافات أو تقاطعات في وجهات النظر، إنها كراسي الحكم ليس إلاّ. ولكن السؤال هنا لماذا المالكي بقي متستراً على نائبه كل هذه المدة؟ ولماذا هذا التوقيت بالذات؟ وهل يعرف المالكي أن المتستر على مجرم يعتبر شريكاً في الجريمة؟ والمهم الذي على المالكي أن يعرفه إذا أحدهم لم يقبل التحالف معهُ أو التجديد لهُ واتهمهُ بالإرهاب، ماذا سيفعل إذا لم يحصل على منصب رئاسة الحكومة، وذهب إلى غيره؟ والمنطق يشير إلى أن المالكي سيغادر العراق بعد هذا الاتهام إذا لم يجلس على كرسي رئاسة الوزارة، وهو يتحمل ليس فقط انتقادات العرب السنة في القائمة العراقية، وإنما مقتدى الصدر المقيم في إيران منذ عام 2007 وتياره، وهو يناشد البرلمان في الرابع من تموز 2010 بدعوة المرشحين لرئاسة الوزراء ممن تمسكوا بهذا المنصب أو الترشيح لأن يقدموا مصلحة العراق ويتنازلوا لمن هو الأصلح، فإن إطالة تنصيب هذا المركز فيه مفسدة في إشارة إلى رفضه تولي المالكي المنصب مرة ثانية[1]. ليظهر مقتدى الصدر مرة أخرى وكأنه صاحب رأي مستقل خارج تأثير النفوذ الإيراني، وهو ما أكده في لقائه مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق، واجتماعه لأول مرة مع خصمه إياد علاوي في أيلول 2010. ولكنه لم يتمكن من اللقاء به في الثلاثين من أيلول للمرة الثانية، وقد منعتْ السلطات الإيرانية من السفر إلى دمشق. إلا أن (موفق الربيعي) – مستشار الأمن القومي العراقي في عهد إبراهيم الجعفري، والمالكي قبل حل مجلسه – وفي زلة لسان على ما يبدو قد أشار إلى صحيفة الشرق الأوسط أن ضابطاً إيرانياً هو من يتحكم في الملف العراقي وصاحب كلمة الفصل فيه، وعندما سئل عن اسم ذلك الضابط أجاب أنهُ (سليماني – أي قاسم سليماني)، وإن رتبته هي لواء في الحرس الثوري في مقر فيلق القدس المعني بحركات التحرر في العالم، وسليماني هو المسؤول عن الملف العراقي. وأضاف أن هذا الضابط يدافع عن مصالح إيران القومية والوطنية وليس الطائفية، وهو تصريح صريح كان يتحاشاه كل الحزبين الحاكمين الحاكمة الدعوة والمجلس الأعلى لضمان بقاء نفوذهم في مناصب الدولة الأساسية.

4. دولة بلا حكومة شرعية

إذا كانت العملية السياسية في العراق هي مجموعة التوافقات، وشراكة في المصير بين فرقاء العمل السياسي الذين تصدروا عهد ما بعد الديكتاتورية، فإن ما يحدث من تجاذبات وصراعات على خلفية تشكيل الحكومة هو بكل بساطة نقيض للعملية السياسية وتحلل صارخ عن فروضها.

انتهت سبعة أشهر على انتخابات السابع من آذار 2010، والعراق كدولة فيها من النفوس ما يقارب ثلاثين مليوناً وهم ينتظرون سياسيين يحمل معظمهم الجنسية غير العراقية مثل إيرانية وسورية وانكليزية وأمريكية وفرنسية وكندية ورومانية لتشكيل حكومة شراكة وطنية!! أو حكومة ديمقراطية! كما أرادها المحتل والغازي (الأمريكي ـ البريطاني) ـ ووفقاً لأستاذ العلوم السياسية (كريستوفر أندرسون) رئيس معهد الدراسات الأوروبية في جامعة كورنيل فإن الأزمة السياسية التي يعيشها العراق متشابهة من حيث الشكل مع تجربة هولندا عام 1977[2]. لكن الأسوأ هو عدم ظهور بوادر للتوصل إلى اتفاق بين الكيانات السياسية على تشكيل الحكومة، الأمر الذي سيؤدي إلى تحطيم الرقم القياسي الهولندي.

---

(1) صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 5 تموز 2010.

(2) استمرت الأزمة الهولندية لمدة 208 يوماً.

ويفهم من السيد (حيدر الملا) وهو ناطق إعلامي باسم كتلة الحوار الوطني، ومفوه للحديث باسم القائمة العراقية التي يرأسها الدكتور إياد علاوي في الثاني من تشرين الأول 2010 أن العراقية لن تتعامل مع أي حكومة يرأسها رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي. عندما تمكن الأخير من شق وحدة التحالف الوطني الشيعي الممثل بالمجلس الأعلى الإسلامي برئاسة عمار الحكيم، والتيار الصدري، وحزب الفضيلة، وحزب المؤتمر الوطني برئاسة أحمد الجلبي، ويعلن في الثامن من تشرين الأول 2010 من طرف واحد أن الائتلاف الوطني رشحه لرئاسة الوزارة ـ دون حضور الحكيم وحزب الفضيلة في التحكيم المغلق ـ بعد أن جرى ترشيح الدكتور عادل عبد المهدي عن الائتلاف الوطني ـ لرئاسة الحكومة ـ قبل أسبوعين فقط.

ولعل ما يثير الشفقة على رموز العملية السياسية، ومنهم التيار الصدري وزعيم الكتلة (مقيم في إيران) أنهُ كان أقوى الرافضين لتولي المالكي رئاسة الحكومة نظراً لتعامله المتطرف مع جيش المهدي في البصرة والعمارة والديوانية ومدينة الصدر عام 2008، كما يشير رموزه ومنهم النائب (بهاء الأعرجي). وفي لحظة غير مقرونة بتوافق، كان مقتدى الصدر يكن كرهاً شديداً لرئيس القائمة العراقية إياد علاوي، باعتباره هو من أصدر الأوامر لقوات الجيش العراقي المسنود من قبل القوات الأمريكية لمقاتلة جيش المهدي في النجف نيسان 2004، ولكنها السياسة والمصالح، التي جمعت الاثنين (علاوي والصدر) في دمشق برعاية الرئيس السوري بشار الأسد في بداية أيلول 2010 لإنجاز صفقة بينهما وهو ما لم توافق عليه إيران عندما عزم على إجراء لقاء ثنائي آخر في دمشق في الثلاثين من أيلول 2010م. ويظهر أن المراوغة السياسية التي اقتنع بها مقتدى الصدر ليست أكثر من ورقة ضغط على المجلس الأعلى الإسلامي لقبول المالكي كمرشح، وهي وصفة طائفية إيرانية طالما كان الحديث السابق للتيار الصدري منصباً على ترشيح عادل عبد المهدي.

أما الزعامة الكردية – الطالباني، والبارزاني – فقد بدت لهم أن الورقة الطائفية التي أنهكت العرب السنة والشيعة على مدار سبع سنوات (2003 – 2010) وباتوا مشغولين فيها، هي الفرصة التاريخية لتثبيت حقوق على الأرض في دولة ما بعد نيسان 2003 يتنفس سياسيوها هواء دول الجوار لما تطلبهُ منهم فضلاً عن مصالح المحتل الأمريكي والبريطاني.
وينبغي أن نذكر أنه لا شحّة في المعلومات التي تصلهم من اجتماعات رئيس القائمة العراقية (علاوي) أو دولة القانون (المالكي) أو المجلس الأعلى (عمار الحكيم) أو التيار الصدري الذي يستلم تعليماته من مقتدى الصدر المقيم في إيران. وهم بذلك يُخضعون كل المناقشات السياسية إلى تقييم مستمر لاتخاذ القرار المناسب، وقد وجدوهُ، أن لا قائمة قادرة على الاستغناء عنهم للمشاركة في الحكم بسبب تقاطع المصالح التي بنيت في الأساس على أسس طائفية. إن تطبيق المادة (140) التي صاغها الأكراد والشيعة في دستور 2005 قد أوحت لهم أنها مادة دستورية لان تكون كركوك (الغنية بالنفط) والممتدة جغرافياً إلى جبال حمرين شرق مدينة تكريت هي خطأً أحمر لا يمكن التنازل عنها، وتطبيقها حسب قول الزعماء الأكراد لإعادة الحق إلى نصابه ويرفع الظلم عن الكرد. وهم بذلك يجدون في تصريح المالكي عن التعداد العام للسكان في الرابع والعشرين من شهر تشرين الأول 2010 ـ أجل إلى الخامس من كانون الأول ـ وهو يشير بالقول لتجعل عملية التعداد السكاني محط رضا الجميع حتى لا يشعر اي مكون بحيف وهي فرصة بعد أن اضافوا نصف مليون نسمة من أكراد إيران وتركيا إليها، وهجّروا عربها بالترغيب تارة والترهيب تارة أخرى، لتفضي إلى تقسيم المناطق المتنازع عليها في الموصل، صلاح الدين، ديالى وإضافتها جغرافياً إلى محافظات السليمانية، أربيل، دهوك، لتظهر دولة كردستان الكبرى على حساب قوميتي العرب والتركمان والمسيحيين القاطنين في كركوك منذ آلاف السنين. وهي لعب سياسية يعرفها المالكي

ولكن لكرسي الحكم ثمنهُ، وهو نصر مؤقت على حساب المبادئ والأهداف وعمره قصير، كما أن خشية المالكي هـو في تهديم ما بناه من القوى العسكرية والأمنية والمخابراتية تحت زعامة حزب الدعوة، طالما هو موجود في مركز الحكم بغداد.

إن اللعب على ورقة الطائفية بين السنة والشيعة قد فرقت العرب كقوة في فرض إرادتهم على مجمل أوضاع البلد، وهو ما يريده حزبا الأكراد، وقادت لأن تكون الأحزاب الشيعية والسنية والكردية معبراً للتدخل الإيراني والأمريكي والسعودي إلى حد ما. هذه المعادلة الشاذة والمخطط لها من قبل إيران، قد مكنّت قادة الأكراد من أن يكونوا مقبولين لدى دول الجوار السني، وأن طرح موضوع الاستقلال عن العراق هو مجرد وهم، أو في أحسن الأحوال ورقة ضغط على حكومة المركز، في وقت صار لديهم (4-5) بلايين دولار تأتيهم من نفط الجنوب. وهكذا نعتقد ويعتقد معنا الناضجون من الساسة الأكراد، أن لغة العواطف، والتعصب القومي لرجل الشارع الكردي ستقودهم إلى مربع العهد الملكي، وعهدي قاسم وعارف، وصدام حسين دون أي نتيجة. ولكن أقول لهم أن يغيّروا من ألسنتهم لغة (الشوفينية) بمعنى إذا لم يقبل العرب جلال الطالباني رئيساً فإنهم شوفينيون. وفي الجانب الآخر فإن التاريخ سوف لن يرحم رموز العرب الشيعة الموجودين في الحكم (نوري المالكي) إذا فرط بكركوك وهي عراقية تحت غطاء الطائفية التي صيغت في الخارج بين العرب السنة والشيعة وكانت هي السبب في ضياع وحدة عرب العراق. وفي حياة أبنائه البائسة الفقيرة ليعيش أبناء القومية الكردية في رخاء ورغد على حسابهم، وربما في قادم الأيام نرى بلداً مقسماً إلى ثلاث دويلات صغيرة، من بينها دويلة كردية تضم أكراد سورية وإيران وتركيا مقابل تفتيت دولة الإمبراطورية العباسية وعاصمتها التاريخية بغداد.

والكتاب ماثل للطباعة، اجتمع السياسيون في أربيل في الثالث عشر من تشرين الأول 2010م دعماً لمبادرة مسعود البارزاني لحل الأزمة، وتمخض عنها عودة جلال الطالباني إلى رئاسة الجمهورية والمالكي لرئاسة الوزارة، أما إياد علاوي صاحب القائمة الفائزة فقد دفعوه إلى منصب جديد هو رئيس المجلس السياسي للسياسات الإستراتيجية ... وعمرهُ لن يطول بفعل السياسة الطائفية؟!

الملاحق

الملحق رقم (1)

تقدير الموقف البريطاني حول تطورات الحرب مع ألمانيا

سري للغاية

برقية مجفورة

من: وزارة الحرب صدرت الساعة 300: بتاريخ 18/ 7/ 1941

إلى القائد العام في الشرق الأوسط

القائد العام في الهند

فورية

78599: جفرة

القسم الأول

1. إلى القائد العام من رئيس الأركان الرقم 147 تقدم في أدناه تقدير الموقف عن تهديد العراق، واحتياجاتنا للدفاع عنه في حالة وصول الحرب شرقاً بالشرق الأوسط ويسرنا أن تخبرونا بتعليقاتكم.

2. على فرض أننا نمسك بمصر وفلسطين وسوريا. قد ينجم التهديد من:

أ. القفقاس وإيران (الشمال).

ب. الأناضول وسوريا.

ج. الاتجاهين.

الهجوم من القفقاس وإيران (الشمال):

3. عمل الألمان المحتمل

قد يصل الألمان إلى القفقاس في منتصف آب بعد تنظيم دفاعات حقول النفط، بضمنها القوة الجوية الضاربة لتحديد هجومهم الجوي، وقد يحاول الألمان حرماننا من مطارات العراق الشمالية بهجوم أرضي، أو الهجوم بمقياس واسع على جميع مواضعنا في رأس الخليج العربي.

4. الفترة التمهيدية:

في الجو:

يستطيع الألمان في منتصف أيلول أن يحشدوا في القفقاس (110) قاصفات ذات المدى البعيد و30 مقاتلة ذات المدى البعيد والدفاع بمقاتلاتهم عن منطقة القفقاس.

مجال الهجوم في منطقة الموصل: شديد جداً.

مجال الهجوم في منطقة بغداد: خفيف.

مجال الهجوم في منطقة البصرة: متقطع ويحتمل زرع الألغام فيها وسيحدد الجو الفعاليات بصورة خطيرة من كانون الأول وإلى مارت.

5. التقدم إلى إيران (الشمال):

في الأرض:

قبل أن يتقدم الألمان بقوة يجب عليهم أن يسيطروا على القفقاس ومنطقة بحر قزوين ويحسنوا الطرق وموانئ بحر قزوين. أن مواصلات الطرق وسكك الحديد محدودة جداً وخصوصاً في الشتاء. وعلى الرغم من عدم وجود مقاومة إيرانية، فلا يمكن أن يجري تقدم من القفقاس حتى منتصف تشرين الأول الأمر الذي يؤخر الحركات بقوات كبيرة من همدان ضد العراق.

في الجو:

في أفضل الأحوال وبضمنها التعاون الإيراني، يمكن، حسبما جاء في الفقرة 4 أعلاه توزيع القوة الضاربة الجوية على المطارات الموجودة في شمال العراق في منتصف أيلول لزيادة حجم الهجوم وخصوصاً في منطقة البصرة ـ عبادان. أن زيادة حجم الهجوم على جميع دول منطقة الخليج العربي ممكنة من مطارات (قم) إلى كرمان، إلا أن هذا الهجوم لا يحتمل أن يمتد بصورة خطيرة إلى جنوب البصرة قبل نيسان.

6. الهجوم على العراق:

في الأرض:

قد يكون الهجوم معداً لشنه بفرقتين من همدان في تشرين الأول إلا أن مثل هذا الهجوم ليس محتملاً ويحتمل أن تكون القوة القصوى للهجوم أربع فرق. ولا يحتمل شن هذا الهجوم قبل نيسان. تشير الاتصالات إمكان تقدم (4) فرق من منطقة همدان وفرقة من تبريز.

في الجو:

قد يشمل الإسناد الجوي على ست قاصفات ذات المدى البعيد، و(10) قاصفات استطلاع و120 قاصفة منقضة، و120 مقاتلة ذات المدى قصير و60 مقاتلة ذات مدى بعيد وسيكون هذا الهجوم جاهزاً في أيلول، ولكن على حساب القوة الضاربة الجوية المبينة في الفقرتين (4) و(5) أعلاه. لا تشكل المطارات عاملاً محدداً.

الهجوم عن طريق الأناضول:

7. عمل الألمان المحتمل

إذا افترضنا إذعان تركيا لألمانيا في أسوء الاحتمالات، فيحتمل أن يكون هدف الألمان الأول السيطرة على سوريا الشمالية لضمان سكة حديد حلب.

8. مقياس الهجوم

في الجو:

يحتمل أن تكون أول خطوة للألمان تأسيس قوة ضاربة استعداداً للتقدم إلى سوريا والعراق والهجوم على مطارات العراق الشمالية وستكون الحركات جاهزة في أيلول ومستمرة طوال الشتاء وذلك إذا سحب الألمان قوات من روسيا في أوساط آب.

يحتمل أن تكون القوة الجوية مؤلفة من (110) قاصفات ذات مدى بعيد و(30) مقاتلة ذات مدى بعيد، مع مقاتلات للدفاع، ولكن إذا قام الألمان بنفس الوقت بالحركات من القفقاس فإن مجموع الطائرات لا يحتمل أن يتجاوز (170) قاصفة ذات المدى البعيد.

سيكون الإسناد الجوي للتقدم الأرضي على حساب القوة الجوية الضاربة المنوه عنها في الفقرة (6) أعلاه.

وفي حالة القيام بالهجمات في آن واحد من الأناضول ومن إيران (الشمال) لا يحتمل أن يكون مجموع القوة الجوية في بدء الحركات أكثر من (500) قاصفة ومقاتلة.

في الأرض

يحتمل أن يتمكن الألمان من تخصيص (5) فرق لحدود تركيا الجنوبية في (1) تشرين الثاني، وزيادتها إلى (9) فرق في (1) كانون الأول وإيصالها إلى (14) فرقة إذا تيسرت لهم قاطرات سكك الحديد وعرباتها. وسيخصصون (3) فرق أخرى للتنقل على الطرق التركية لمهاجمة العراق دون المرور من حلب.

أن استمرارنا في الهجمات الجوية ضد حركات الألمان وتخريب طرق مواصلاتهم سيؤدي إلى اضطرارهم لتقليل قواتهم وخصوصاً في الشتاء.

سياسة الدفاع عن منطقة الخليج العربي:

إن الأهداف التي ينبغي علينا إنجازها هي:

أ. حماية حقول نفط إيران (الشمال) لأغراضنا.

ب. حرمان العدو من نفط العراق.

ج. الاحتفاظ بالموصل لأطول مدة ممكنة لقصف القفقاس ومواصلات الألمان.

د. الاحتفاظ بقاعدة البصرة لتعزيزاتنا الجوية للشرق الأوسط والاستفادة منها كنقطة انطلاق جوية على طريق الهند.

هـ. حماية الطريق الأرضي بين مصر والخليج.

وللتوصل إلى هذه الأهداف، من الضروري حماية منطقة البصرة والمواصلات وتطوير قاعدة البصرة.

9. إذا دمر مصفي نفط السويس فإن في وسع عبادان تلبية جميع طلبات الشرق الأوسط بزيادة زخم العمل على ناقلات النفط القليلة.

إذا دمرت عبادان، وحتى إذا بقيت السويس، فيحتمل أن يضعف موقعنا في الشرق الأوسط بسبب نقص الزيت ولذلك يجب تأمين دفاع جوي متقن عن عبادان وعن حقول النفط عند احتلالنا لها.

القوات الأرضية

10. الدفاع عن العراق

نشك كثيراً في إمكانية الدفاع عن منطقة الموصل ضد هجوم كاسح. ولذلك ينبغي أن تكون المنظومة الرئيسية للدفاع عن العراق مستندة إلى المنطقة الكائنة في غرب بغداد وشمالها والجبال الممتدة إلى الجنوب الشرقي من كرمنشاه.

إن هذه الخطة تؤدي إلى الاستفادة من الموانع الطبيعية الجيدة والدفاع العميق أرضاً وجواً والتي لا تتطلب استخدام قوات سيارة لا لزوم لها على طرق مواصلات طويلة للعمل في شمال هذه المنطقة، كما تمكّنا هذه الخطة من استخدام المطارات الشمالية لحين هجوم العدو.

ينبغي أن يتعهد القائد في الهند من أن خطط احتمال التنقل إلى داخل إيران (شمالاً) ولا سيما عبادان وحقول النفط جاهزة ومعدة أعداداً كاملاً.

القسم الثاني:

11. مطاليب الدفاع

على القائد العام في الهند أن يطلب احتياجاته للدفاع ضد الجو عن الموانئ وضد إلقاء الألغام من الجو وللدفاع عن عبادان ضد الجو بعد احتلالها.

القوة الجوية

12. حتى إذا قام الألمان بالهجوم في آن واحد من ليبيا والأناضول والقفقاس فإن مجموع قوتنا الجوية لا تقل عن القوة الجوية الألمانية، إلا أنه يجب استغلال قابلية الحركة لأقصى درجة ضمن الشرق الأوسط.

ستكون قواتنا الأرضية في وضع سيء بسبب قلة التشكيلات المدرعة، لذا يجب أن نهتم كثيراً بالتفوق الجوي المعقول في مناطق القتال.

14. **التعرض الجوي**

يجب أن نستهدف شن أقوى هجوم جوي على القفقاس حالما يمكن ذلك كما يجب أن نشرع حالما تنهار روسيا ويصبح الجو سيئاً بعد تشرين الثاني. سبق أن وضعت خطة مؤقتة لقيام (4) أسراب قاصفة متوسطة بالحركات من شمال العراق. ينبغي إعداد التسهيلات لحركات (5) أسراب ولكن في (1) تشرين الأول ولإعادة تسهيلات التموين الاضطراري بالبنزين لثلاثة أسراب متوسطة في هذه المنطقة ويجب تشغيل جميع القوة الجوية العامة بإدامة محدودة مع التوقع بعدم وجود خدمات نسبية على نطاق واسع.

من الضروري وجود سربين مقاتلين للحماية الفورية للقوة في الموصل وكركوك إن أمكن، وسرب آخر لبغداد وسربين سيكونان كافيين للبصرة حتى حلول الربيع، إلا إذا رسخ الألمان أقدامهم في إيران (الشمال).

يمكن استخدام قسم من القوة الضاربة في مكان آخر خلال الشتاء على أن نكون مستعدين لاستئناف التعرض ضد حقول الزيت، أو الهجوم على طرق المواصلات في القفقاس وإيران والأناضول محاولين توقيف الهجوم الألماني وإسناد حركاتنا الأرضية. إن قيام القوة الجوية بتوجيه ضربة قوية ضد مواصلات الألمان قد تعرقل هجوم الألمان المباشر عرقلة قوية على شمال العراق وقد يكون سربان مقاتلان آخران لإسناد حركاتنا الأرضية في الشمال ضروريين.

15. **الدفاع عن مركز العراق وجنوبه وعبادان**

إذا اضطررنا إلى إخلاء شمال العراق فإننا نحتاج إلى سربين ثقيلين للعمل في منطقة بغداد وقد نحتاج إلى أسراب متوسطة، لإسناد قطعاتنا الأرضية ضد هجوم العدو من همدان، على أن تعمل هذه الأسراب أما من بغداد أو من البصرة، ومن مطارات متوسطة كشيخ سعد والعمارة.

تحتاج المقاتلات وطائرات الشحن الجوي إلى أرض للنزول في شمال بغداد وعلى طول الحدود من ديالى إلى الجنوب الشرقي والأهواز، وأراضي كثيرة في إيران، يحتمل أن يكون لدينا ما يكفي منها مسبقاً أن الاحتياجات من المقاتلات هي سربان للدفاع عن منطقة بغداد، (3) أسراب عن منطقة البصرة عبادان، وسرب مقاتل واحد ذي المدى البعيد للخليج العربي للعمل في المناطق الأمامية، يحتمل أن نحتاج إلى سربين مقاتلين إضافيين لبغداد وسربين للبصرة.

16. **الدفاع عن المواصلات في البحار**

إذا حدث هجوم جوي واسع من مطارات (قم) و(كرمان) على الملاحة في الخليج العربي فسيكون من الصعب جداً مجابهته.

إن قصف المطارات ليس اقتصادياً، ويحتمل أن يكون غير فعال كما يصعب إيجاد المقاتلات المناسبة، وعلى الرغم من عدم احتمال هجوم جو ألماني إلى ما وراء جنوب البصرة في نيسان، فإن على هيأة الأركان الجوية والبحرية أن تدرس القضية بسرعة ومن الضرورة الشروع بتحسين القواعد بين الكويت ومسقط.

17. **خلاصة القوات والتسهيلات**

يجب أن نفترض في خططنا أننا قد نحتاج إلى القيام بالحركات بعد أن تتجمع القوة الجوية في العراق في نيسان 1942، والتي تتألف من (5) قاصفات ثقيلة و(6) قاصفات متوسطة و(9) مقاتلات ذات المدى القريب ومقاتلة واحدة ذات المدى البعيد واثنتين للشحن الجوي واثنين للنقل ويجب أن تشمل على التسهيلات وأراضي النزول المطلوبة لتأمين المرونة الكافية، على أن تكون جاهزة للاستعمال فوراً.

في شمالي العراق

المطلوب (5) قاصفات ثقيلة و(4) مقاتلات وواحدة للشحن الجوي وتسهيلات إملاء البنزين عند الطوارئ لثلاث قاصفات متوسطة المدى.

في منطقة بغداد

قاصفتان ثقيلتان و(6) قاصفات متوسطة و(4) مقاتلات وواحدة للشحن الجوي وواحدة للنقل.

في منطقة البصرة

(3) قاصفات متوسطة و(5) مقاتلات ذات المدى القصير ومقاتلة واحدة ذات المدى الطويل وواحدة للشحن الجوي وواحدة للنقل.

في الخليج العربي

تسهيلات للمقاتلات الخافرة

18. زيادة على أسراب القاصفات الثقيلة المطلوبة للقفقاس، والقوات التي نقترحها للعراق فإنه سيبقى في هذا الخريف (13) سرباً من القاصفات المتوسطة و(14) سرباً من القاتلات ذات المدى القصير لاستخدامها في مصر وسوريا.

إن كفاية هذه القوات تتوقف على الموقف التعبوي، إلا أن المرونة في الشرق الأوسط ضرورية للاستفادة من جميع القوات المتيسرة. ويجب استغلال مطارات سورية الآن إلى أقصى حد. إن الزيادة طلبناها للقوة الجوية للعراق في الربيع القادم قد تكون صعبة، إلا أن الظروف ربما لا تجعل اشتباكنا في الصحراء الغربية شديداً، كما أن المساعدات الأمريكية المتزايدة قد تمكننا من تقديم تقويات أكثر للقوة الجوية في الشرق الأوسط.

القوة الجوية

19. إن تأمين التسهيلات الكافية لكسح الألغام في الخليج العربي ضرورية وينبغي تأسيسها الآن كما أن التجهيزات المطلوبة لتشغيل حاميات الجو في الخليج العربي ومقترباته ضرورية أيضاً وأخيراً يجب ملاحظة ما جاء في الفقرة (16) أعلاه.

الحركة غير النظامية

20. يحتمل أن يقع إخلال بالمواصلات في الأناضول والقفقاس إلى جانب الاضطراب السياسي بنتيجة قيام الألمان بالغارات والفعاليات الهدامة، لقد أخذت الترتيبات للقفقاس بنظر الاعتبار ويجب بذلك كل محاولة لإكمال التحضيرات في الأناضول وإيران.

الإدامة

21. يصعب جداً إبقاء شط العرب مفتوحاً للملاحة تجاه إمكان زرعه بالألغام من الجو، ولو لقياس محدود من شمال إيران، وعليه من الضروري جداً إيجاد بديل له، وذلك بربط الميناء بالطريق وسكة الحديد.

يستحيل الآن تحديد القوات التي يجب الاحتفاظ بها في الوقت الحاضر في العراق وعليه يجب تحسين جميع المواقع التي يمكن استخدامها وعلينا، في الوقت الحاضر، أن نركز اهتمامنا على أم قصر التي نفضلها على الكويت، أن أي عمل تحضيري يمكن إنجازه في الكويت بدون الأضرار بأم قصر يجب البدء فيه.

22. لقد جرى تقدير القوات المطلوبة للعراق، في حالة تدهور الموقف في مصر إلى درجة خطيرة ومن المؤكد أن هذه القوات هي أكثر مما باستطاعتنا تقديمها في الوقت الحاضر، ولكن إذا لم نخطط تخطيطاً مسبقاً فإن الإدامة ستكون عاملاً محدداً لأعمالنا.

يجب التشديد على إنجاز التسهيلات للقاعدة والمواصلات بسرعة. وينبغي أن يكون هدف تخطيط الأمور الإدارية الوقتي لعشر فرق و30 سرباً جوياً، على أن لا يتدخل هذا التخطيط الطويل المدى بتأمين التسهيلات الجوية المبكرة الملخصة في الفقرة (17).

الملحق رقم (2)

بيان حزب توده الشيوعي الايراني

الجمهورية العراقية — سري — العدد ٦٠٠٠
وزارة الداخلية — التاريخ ٥/٦/١٩٦٠
مديرية الامن العامة
الى :-

الحاكم العسكري العام

الموضوع/ ارسال نشرات حزب توده الى العراق

عثرت هيئة الرقابة العسكرية في مديرية البريد المركزي ببغداد على رسائل مسجلة مرسلة من ايران الى كل من سكرتير نقابة البلديات وجريدة خدمات وجريدة اتحاد الشعب وبداخلها نشرات صغيرة صادرة من حزب تودة في ايران باللغة الفارسية بعنوان (بيان حزب توده المركزي الايراني حول الجنايات الاخيرة لمحمد رضا شاه) مؤرخة في ٦/ ٥/ ١٩٦٠ تضمنت بيان الحزب المذكور الصادر بمناسبة اعدام خمسة من اعضاء الحزب في مدينة تبريز قبل مدة قليلة ٠ وقد استعرض البيان اعمال الشاه والسلطة الايرانية في مكافحة حزب توده والقبض على اعضائه واعدامهم ثم استعرض البيان بعض الحوادث والثورات التي وقعت في العالم والتي ثار فيها الشعب ضد الطغاة وحطمهم مشيرا بان ذلك سيحدث في ايران ايضا ٠ كما اشار الحزب في بيانه المذكور بانه سيستمر في تقديم المزيد من الضحايا الى أن يزيح الطاغية الشاه وبطانته ورجال التحقيقات الجنائية الايرانية ويقضي عليهم ٠ وفي نهاية البيان يطلب الحزب من الشعب الايراني تشديد النضال والكفاح والقيام بثورة جبارة انقلابية مدبرة للخلاص من الشاه والنظام الملكي ومن الاستعمار للتفضل بالاطلاع ونقدم لسيادتكم طيها نسخة من ترجمة البيان المذكور الى اللغة العربية ويتضح من ارسالها الى بعض الجهات الحزبية ببغداد وجود علاقة لتلك الجهات مع حزب توده في ايران ٠



العقيد
عبد المجيد جليل
مدير الامن العام

صورة منه الى :-
القيادة العامة للقوات المسلحة
وزارة الداخلية — مع صورة من الترجمة
مديرية الاستخبارات العسكرية

الملحق رقم (3)

نص رسالة الملا مصطفى البارزاني إلى رئيس الوزراء البريطاني

تحية واحتراما

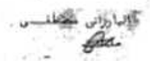
نتشرف باطلاعكم على اخر تطورات القضية الكردية في العراق والازمة الجديدة التي خلقتها الحكومة العراقيه حولها . لا يخفى على سيادتكم باننا اوقفنا القتال منذ ١٠/٢/١٩٦٤ ووضعنا فرصة واسعة امام الحكومة العراقية لتحل المسألة الكردية عن طريق المفاوضات وبالطرق السلمية ولتستجيب لحقوق الشعب الكردي القومية العادلة التي لم تتجاوز الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقيه . وهو اقل ما تتطلبه ابسط قوميه في العصر الحديث . ولكن ومع مزيد الاسف لم تبد الحكومة الاستعداد لتلبية اي حق من حقوق شعبنا مهما كان بسيطا . بل صادرت ما كان لدينا من حقوق مثبتة في الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٥٨ وسارت في اتجاه تثبيت حكم دكتاتوري عسكري شوفيني واخذت تلح علينا لحل فصائل الانصار اي بما معناه الاستسلام بدون قيد او شرط وهذا ما لا يقبل به اي كردي مخلص وهو في ذات الوقت ليس من العدالة في شيء .

ومنذ اوائل آذار ١٩٦٥ باشرت الحكومة بالقتال الفعلي ضدنا وحشدت اكثر من اربعة اخماس الجيش العراقي في كردستان لهذا الغرض واخذت تمطر القرى والمدن الكردية الآمنة بالمدافع والطائرات وقنابل النابالم المحرقة ناشرة الموت والدمار في بلادنا الجميلة . ومنذ ذلك الحين لا يكاد يمر يوم بدون حدوث معركة بين الجيش العراقي وفصائل الانصار الكردية . هذا وقد توفرت لدينا معلومات اكيدة تفيد ان الحكومة العراقيه قد ابتاعت كميات كبيرة من الغازات السامة لاستعمالها ضد السكان المدنيين بقصد ابادتهم الامر الذي يحرمه ميثاق جنيف وكافة الشرائع الدوليه .

ولا يخفى على سيادتكم ما ينطوي عليه استئناف القتال في كردستان من اخلال بالامن والاستقرار وتعريض السلام في منطقة الشرق الاوسط لاشد الاخطار .

لذا فاننا نرجو سيادتكم ان تقفوا الى جانب الشعب الكردي المظلوم وان تستعملوا نفوذكم في منع السلاح في هذه الظروف الى الحكومة العراقيه وان تستخدموا نفوذكم الواسع ومساعيكم الحميدة في رفع الظلم والعدوان عن شعبنا الذي يتطلع اليكم وهو يقدر اجمل التقدير اية مساعدة مادية او معنوية تسدى له .

وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا وتحياتنا .


البارزاني مصطفى

الملحق رقم (4)

هروب الطيار العراقي منير روفا بطائرة الميغ – 21 إلى إسرائيل في آب 1966

منير روفا طيار عراقي مسيحي من مواليد بغداد 1934م من عائلة ينحدر أصلها من الموصل قرية تلكيف لأسرة أرثوذكسية.

تمكن روفا في عام 1966م من الهروب بطائرة ميغ 21 تابعة للقوات الجوية العراقية إلى مطار إسرائيلي في عملية منظمة من قبل الموساد واشتهرت بعملية 007.

وقام الموساد بإعارة الطائرة المختطفة بصورة مؤقتة لوكالة المخابرات الأمريكية لغرض إجراء التحليلات الفنية والهندسية المتعلقة بنظريات الطيران والخاصة بتصميم الطائرة.

اعتبر الموساد هذه العملية المخابراتية واحدة من أنجح عمليات الموساد، تمكنت المخابرات الإسرائيلية أيضاً من تهريب جميع أفراد عائلة منير روفا من العراق إلى إسرائيل.

الطائرة موجودة لحد الآن في متحف القوات الجوية الإسرائيلي.









الملحق رقم (5)

ملابسات محاكمة كادر حزب البعث في قاعة الخلد في بغداد تموز 1979م



أسماء الظاهرين في الصورة أعلاه وتعود إلى عام 1978. من اليسار. الأول ميشيل عفلق والى جانبه الرئيس أحمد حسن البكر ثم عزة إبراهيم الدوري و النائب صدام حسين الذي بجانبه غير معروف... والذي يليه قاسم سلام عضو القيادة القومية فرع (اليمن) وبعده ثلاثة مجهولين... لعدم وضوح الصورة. الرابع الذي في المقدمة (سعدون غيدان) في الصدر نوري فيصل شاهر ثم محيي عبد الحسين وإلى جانبه عدنان خير الله طلفاح ثم نعيم حداد عضو القيادة القطرية ووزير الجبهة الوطنية من يمين الصورة بدر الدين مدثر عضو القيادة القومية مسؤول فرع (السودان) عبد المجيد الرافعي عضو القيادة القومية مسؤول فرع (لبنان) شبلي العيسمي (الأمين العام المساعد) محمد عايش (وزير الصناعة) الآخر مجهول، عدنان حسين الحمداني (وزير التخطيط) طه ياسين رمضان الجزراوي. حسن علي نصار العامري. الأخير... الصورة غير واضحة.

من الضروري الإشارة إلى أن من فقدتهم في الصورة هم أربعة من الحضور.. يمكن ذكر أسمائهم على كل حال، وهم : منيف الرزاز مسؤول فرع (الأردن) علي غنام مسئول فرع (العربية السعودية) محمد محجوب (وزير التربية) وغانم عبد الجليل.

الصورة أعلاه تجمع بين أعضاء الفريقين المتنافسين: التيار المعتدل والتيار المتشدد. وبنتيجة الصراع الدموي انتهى إلى انتصار التيار المتشدد. الذي استحوذ على كل شي. كل مقدرات العراق. التيار المعتدل، كان يؤمن بحرية الانتخاب الحر للقيادة الجماعية في حين كان المتشدد يؤمن بالرمز التاريخي الذي يفرض نفسه بالقوة.

الصراع على السلطة:

كان هناك صراع خفي ظهر إلى السطح. بين السيد الرئيس أحمد حسن البكر والنائب صدام حسين على خلفية ما حدث في أربعينية وفاة الإمام الحسين.... نهاية عام 1977 م. وسميت (أحداث خان النص). وطبيعة هذا الصراع في النهاية... هو بالون اختبار حقيقي لصاحب النفوذ والقوة في قيادة الدولة العراقية، مابين البكر المسن المعتدل أمام صدام

الشاب المتشدد والمتعطش للسلطة. أساس ظهور هذا الصراع إلى العلن، هو الخلاف على كيفية التعامل مع المتظاهرين الشيعة، حيث النائب صدام كان يميل إلى سحق إي تمرد كان بالقسوة المفرطة لتكون درسا رادعا وحاسماً لكل من يقف بوجه الثورة، في حين أن الرئيس البكر يرى العكس، وكان يميل إلى استمالة الشيعة لأنه يعرف أن لهم ثقل كبير في الساحة العراقية.... ومن الواجب أن يتم التعامل معهم بالحسنى.

إضافة إلى أسباب أخرى ولربما أهمها أن البكر كان مريضا، وقيل أن مرضه خبيث وخطير وليس له علاج أبداً، وهو أمر جعله أكثر ليونة. وفي سياق ذلك يقال أنه كان يرى رؤى دينية، لربما بنتيجة تأنيب الضمير على التاريخ الإجرامي الطويل، وأنه جدد ضريحا وبنى مسجدا في إحدى قرى الحلة قريبا من المدحتية.

المهم.. كان الرئيس البكر يريد التسامح وعدم القسوة مع ما حدث من أحداث في يوم الأربعين من شهر صفر. ضدّ متظاهرين شيعة من كربلاء والنجف احتفلوا بمناسبة دينية.

جرى رمي المسيرة السلمية بالرصاص من طائرات الهيليكوبتر، في طريقهم من كربلاء والنجف الى بغداد، ومن بقي حيا تمكنت قوات الأمن من إعتقاله وتقديمه إلى محكمة خاصة. عين السيد عزت مصطفى العاني عضو مجلس قيادة الثورة في حينها رئيسا للمحكمة الخاصة التي نظرت في أمر ما حدث. إضافة إلى حسن علي العامري وزير التجارة في حينها وفليح حسن الجاسم.

كان الدكتور عزت مصطفى العاني، والمحسوب على جناح الرئيس البكر، هو الشخصية الثالثة في تسلسل هرم السلطة السياسي. قد اتخذ قرار برفض أحكام الإعدام المعدة مسبقاً، وكذلك كان قرار فليح حسن الجاسم.. الذي اغتيل بعد مدة قصيرة.

حسن علي العامري وحده كان موافقاً على أحكام الإعدام. وسيكون دوره جليا في أحداث شهر تموز 1979م. إذ كان هو صاحب المعلومة الشهيرة (قصاصة الورق الصغيرة) والتي أطلقت شرارة المجزرة. على خلفية موقف أعضاء المحكمة جرى اتهام الدكتور عزت مصطفى بالتخاذل وحاول الدفاع عن نفسه بالإشارة إلى أن ما فعلته القوة الجوية العراقية من دمار وقتل يكفي. واستمر برفض التوقيع على أحكام الإعدام الثورية.

كان ذلك كافيا ليتم تجريده من كافة مناصبه الحزبية والرسمية، وجرى تعيينه طبيبا في إنحاء الرمادي، وتوفي بعد ذلك بفترة قصيرة بدون ذكر الأسباب... ويدل على انه تمكن من الضغط على أحمد حسن البكر للتخلي عن الدكتور عزت مصطفى وتركه يواجه مصيره.

ومن المعلومات القليلة الانتشار أن عزت العاني كان هو الرجل الذي يقف خلف نجاح "الثورة البيضاء" عام 1968، إذ كان يملك كلمة السر التي أوصلت البعث إلى السلطة، هو نفسه ضابط الارتباط مع المخابرات الأمريكية. وهي من الأسباب التي أدت إلى الإسراع بموته.

الدور الذي لعبه سعدون غيدان



سعدون غيدان وزير الداخلية في زمن البكر نراه في الصورة في الصف الثاني، في بدلته السوداء خلف طه الجزراوي وطارق عزيز، وهو ينظر الى طارق حمد العبد الذي أصبح مرافقا للبكر بعد اغتيال مرافقه السابق، وهو شخصية موالية لصدام.

كان وزير الداخلية عام 1973م وتعرض إلى جروح بليغة أثناء تحريره من مجموعة ناظم كزار مدير الأمن العام في محاولة انقلاب فاشلة. واستشهد في نفس الحادث وزير الدفاع حماد شهاب التكريتي. ولهذا السبب سميت الساحة التي هي ببداية شارع حيفا بإسمه إلى الآن.

خلاف "أحداث خان النص" تعمق الخلاف أكثر بسبب وثيقة العمل القومي المشترك في تشرين الثاني 1978م، التي عقدت بين العراق وسوريا بعد سنوات طويلة من القطيعة. الرئيس البكر كان متحمساً جدا لها، في حين كان نائبه صدام ينظر إلى الأمر بريبة وخشية لأنه رأى فيها سحباً للبساط من تحت أقدامه بهدوء، حيث كانت طموحاته الوصول إلى السلطة والاستئثار بها. كان عليه أن يتحرك بسرعة .... وقبل فوات الأوان وفي نفس الوقت كان متردداً. هل كان ينتظر شيئاً ما ؟

من سير الأحداث، ومن خبرته مع الرفاق، كان صدام يعلم أن الرئيس البكر لن يغادر موقعه في قيادة الدولة والحزب الحاكم إلا بعد ولادة دولة الوحدة العربية المصغرة بين العراق وسورية التي يحكمها جناحان من حزب البعث العربي الاشتراكي، تحت قيادة حافظ الأسد، خصوصا بعد أن بدأت الكثير من الخطوات باتجاه التوحيد، مثل فتح الحدود وحرية التنقل بإستخدام الهوية الشخصية وحرية العمل ونقل رؤوس الأموال والاستثمار وغيرها.

كان صدام يعتقد أن البكر يحاول استبعاده، بل ويسرع العملية لتجاوزه، وقطع طريق ما خطط له وكرس له حياته لتولي رئاسة الحكم. الحلم، بأن يكون السيد الأول في العراق. الأمل، أن يتنازل الرئيس البكر من منصبه عن رغبة شخصية لكي يحل مكانه بهدوء.

كانت القشة التي قصمت ظهر البعير في بداية شهر حزيران 1979م. في أعقاب تلويح الرئيس البكر بأنّ نظيره السوري حافظ الأسد الأكفأ لقيادة دولة الوحدة وتصريحه لتلفزيون بغداد قائلا:

"إنني واثق من قدرات أخي الرئيس الأسد وما يتمتع به من حيوية وبُعد نظر في العمل على تدعيم وحدة القطرين العراق وسوريا بما يخدم الأمة العربية وحلمها المنشود... في لم شملها ورص صفوفها".

فهم السيد النائب الرسالة وادرك أنه لا بد له من حسم أمره إذ أن نوايا الرئيس البكر أصبحت واضحة، وأي تأخير لن يكون في صالحه. وكل الدلائل كانت تشير في ذلك الوقت على عمق الخلاف بين الرئيس البكر ونائبه. وعلى الفور بدأت سلسلة من الأحداث، منها مقتل نجل الرئيس البكر (محمد) في حادث سير مفتعل مع زوجته وشقيقات زوجته على طريق بغداد تكريت، حيث

اصطدمت سيارته المسرعة بشاحنة تحمل الطابوق، مما أدى إلى موت الراكبين، وكان محمد من الأشخاص الذين يعادون صدام ويعلمون بتطلعاته.

ثم جرى اغتيال المرافق الشخصي للرئيس أحمد حسن البكر.. بعد ذلك جرى اغتيال المرافق الأقدم للرئيس أحمد حسن البكر. الحوادث المأساوية المتلاحقة أفقدت البكر صلابته وجعلته في حزن دائم خصوصا بعد وفاة زوجته التي كان يحبها حبا كبيراً، وقد ماتت بسبب قهرها على مقتل ابنها الذي كان مدير مكتب والده. محمد البكر كان يعرف صدام حسين جيدا وصدام حسين يعرف محمد جيدا وكلاهما كان يخطط لاغتيال غريمه اللدود. الفرق أن صدام، كانت له خبرة في عالم التخطيط والمؤامرات وكان يعمل في هدوء ونجح في ذلك نجاحاً مبهراً وأصبح طارق حمد العبدالله (المحسوب على جناح السيد النائب) المرافق الشخصي للرئيس. كان الرئيس لا يثق به. بل ويعتبره عين السيد النائب عليه. أغلب الظن أن خضع لمصيره في معمعة حزنه وكان يشعر في قرارة نفسه أنه هو السبب فيما يحصل له. وعلى الأغلب كانت خطوته الأخيرة للوقوف ضد نائبه من خلال الورقة السورية، متأخرة للغاية، وأصبحت القشة التي قصمت ظهر البعير عوضا عن أن تخلصه من صدام. الرئيس البكر كان يتمتع بولاء الجيش له، لأنه رجل خارج من رحم الجيش، في حين كان وجود نائب ثوري لا يرضى بأنصاف الحلول ودموي، يثير قلق ضباط الجيش. إضافة إلى أن النائب لم يكن له أي علاقة بالجيش، بل ولم يخدم الخدمة العسكرية الإلزامية.



وفي صور مبكرة (أعلاه)، يظهر الرئيس البكر بالزي العسكري الكامل مع مرافقيه وهو يلقي كلمة الاستيلاء على السلطة وعزل أعوان عبد الرحمن عارف، وهي صورة حاول صدام حسين مصادرتها فيما بعد، لكونها تظهره بدون أية رتبة.

السيد النائب كان يترأس جهاز مخابرات متميز جدا، تمكن من بنائه والإشراف عليه شخصيا، وتوصل إلى زرع الرعب في خصومه وخصوم من يقف في وجه (الثورة). كل حركات البكر، وبقية الرفاق، مراقبة بشدة. جهاز المخابرات كان دولة داخل الدولة، ومسؤولاً عن جميع الانتهاكات وتصفية المعارضين، بما فيه الحلفاء من كوادر الحزب الشيوعي العراقي.

مع ازدياد الواردات النفطية طلب البكر زيادة رواتب الضباط والجنود و الموظفين والعمال الأمر الذي قوبل برفض من السيد النائب صدام، على اعتبار أن الوقت غير مناسب، وهو أمر سنجد أسبابه لاحقا. في 9 تموز 1979م وفي

اجتماع لمجلس قيادة الثورة، وبسبب الكآبة التي يعاني منها الرئيس البكر، تحت ضغط إدراك حجم الأخطاء التي ارتكبها طلب الاستقالة من جميع مناصبه الحزبية، بحجة انه مريض. اعترض محيي عبد الحسين مشهدي، على قرار الرئيس وهو سكرتيره الشخصي إضافة إلى مناصب أخرى، وقال له: سيادة الرئيس إن صحتك بخير ولا داعي للاستقالة ! رد عليه الرئيس البكر بقسوة: وهل أنت تعرف حال صحتي أكثر مني !

والبكر اعتبر مداخلة محيي تدخلاً في حياته الشخصية، وطلب إحالته إلى التحقيق، على أمل أن يحصل على عقوبة حزبية، لأنه ناقش الرئيس. تقاليد الحزب الثوري لا تحب المناقشة مع القادة، وإنما تقوم على مبدأ (نفذ ثم ناقش)، وهو المبدأ الذي يسمح بظهور انتهاك الديمقراطية الداخلية، وبالتالي يسمح بنشوء الديكتاتوريات. والسيد النائب استغل هذه الثغرة بشكل مثالي.

قال صدام حسين لكاتب سيرته الصحافي اللبناني فؤاد مطر: (لم يكن أحمد حسن البكر في وضع صحي ميئوس منه، ولكنه كان لا يحتمل أن يأتي يوم يقرأ في أعين العراقيين وغيرهم تساؤلات عن وضعه، من نوع: ماذا ينتظر لكي يرتاح؟ وهل إنه يريد أن يكون مثل الجنرال فرانكو الذي اختار من يخلفه، لكنه رفض حتى لحظة رحيله أن يتخلى عن الحكم).

كتاب: صدام حسين / السيرة الذاتية والحزبية ص(69 ـ 70).

من الأرشيف الوطني البريطاني، نقرأ تقريرا يوضح أوضاع المرحلة.

تقرير في 12 مايس 1977 م يحمل الرقم NBR1 011

ملخص التقرير

الإشاعات تملأ بغداد عن (إعادة ترتيب البيت العراقي) في ضوء المرض الخطير الذي أصاب رئيس مجلس قيادة الثورة الأمين العام لحزب البعث أحمد حسن البكر منذ الخريف الماضي على الرغم من أن الخليفة المؤكد هو نائبه صدام الذي يدير منذ فترة طويلة شؤون الدولة و الحزب نيابة عن البكر و بمساعدة عدد من الموثوق بهم.

ووصف التقرير صدام بأنه (شجاع وذكي لكن لا يؤمَن جانبه) ويفتقد الشعبية الحزبية ويحاول أن يقلد عبدالناصر لكنه لا يملك طلته وبلاغته وقربه من الناس على الرغم من الجهود التي تبذلها الصحافة العراقية الرسمية وحتى صحافة لبنان المقربة من البعث العراقي التي تمول من أموال النفط العراقي.

وأشار إلى أن تعديل تركيبة وعضوية عدد من المؤسسات الحزبية والحكومية والتشكيلات الأخيرة في قيادات الجيش والشرطة تشير كلها إلى ترفيع أنصار صدام والموالين له وأبناء عشيرته بهدف بسط السيطرة الكاملة على شؤون الدولة رغم أن زميلي السفير السوفيتي لا يتوقع تغييرات في القيادة في هذه السنة الجارية لأنه لا يزال في الأربعين من عمره.

وأشار التقرير إلى أن المشكلة الكبيرة قد تحدث إذا مات صدام أو قُتل أو اصبح عاجزاً عن الحكم، عندها سيعود العراق إلى الفراغ وسيعود العراقيون والبعثيون إلى الاقتتال في ما بينهم كما أن الشيوعيين قد يعودون إلى السطح من دون استبعاد (ثورة شيعية) للاستيلاء على جزء من السلطة أو للحصول على حكم ذاتي في مناطقهم الغنية بالنفط، حسب تحليل السفير البريطاني.

اختفاء أموال النفط العراقي

قبل شهور قلائل شاهدت بالصدفة حواراً مع وكيل وزارة النفط العراقية أواخر السبعينيات من القرن الماضي، والذي قال بالنص: لا السيد وزير النفط تايه عبدالكريم ولا أنا... نعرف قيمة الصادرات النفطية وعندما قيل له لماذا لا تعرف ؟ أجاب بصراحة شديدة :

الأمر محصور بين اثنين صدام حسين وعدنان الحمداني وأكد بقوله (لا نعرف أين تذهب الأموال) هذا الأمر يتطابق مع تقرير للسفير الانكليزي تحصل عليه من الأرشيف الوطني البريطاني حول أموال النفط رداً على سؤال من الخارجية البريطانية (ديفيد اون) وزير الخارجية البريطاني الشاب في وزارة الزعيم العمالي (جيس كالاهان والجميع يعرف دوره في حرب تحرير الكويت.. وكيف سعى لإطلاق سراح الرهائن المحتجزين في العراق، وحجم تقدير الرئيس صدام حسين له)، حيث رغب السائل إلى الاستفهام عما يفعله العراق بالفائض المتجمع من بيع النفط، خصوصاً أن الموازنة العامة تقل بنحو 20 أو 30 في المائة عن المردود النفطي.

أجاب السفير البريطاني في بغداد (جون غراهام) بتقرير حرر في 2 فبراير 1977م يحمل الرقم NBR4011

ملخص التقرير

إن جزءاً من هذه الأموال تحول إلى حسابات حزب البعث في العراق وعواصم عربية والبعض الآخر إلى موالين للحزب في بغداد والبعض لشراء ولاء عشائر. أفاد السفير أن أحداً لا يعلم حقيقة الأموال المجمعة لدى الحزب، ومن يديرها علماً بان إشاعات تتحدث عن أن أموالاً تُنقل بحقائب مع أشخاص ثقة لتودع في حسابات في بيروت من ثم يتم تحويلها إلى الخارج، وفق سلسلة عمليات مصرفية معقدة يقودها أحياناً بعض المصرفيين ورجال الأعمال اليهود المتحدرين من أصل عراقي والمقيمين في فرنسا وبريطانيا.

اغتيال عدنان حسين الحمداني في المؤامرة المزعومة أن يكون الحمداني وصدام وحدهم من يعرف أسرار الحسابات السرية، يجعل من السهل معرفة تعرض الحمداني (لحادث) يودي بحياته، على طريق سابقيه، على الرغم من أن صدام يحاول تغطية الأمر تحت تعبير هو المدلل (مدلل الحزب) وبكل دم بارد يذرف النائب دموعه الساخنة، ليختفي الوحيد الذي يشارك صدام أسرار الطريق الذي اختفى فيه مال الدولة.

ذهب عدنان الحمداني إلى سوريا ليقل رسالة من صدام إلى حافظ أسد. قرأ الرئيس حافظ الرسالة جيدا ونظر إلى عدنان الحمداني نظرة فيها دهشة وسأله: ((هل أنت مقتنع بأننا في دمشق شاركنا في هذه المؤامرة ؟))

رد عدنان الحمداني: ((لا علم لي.. هي رسالة علي توصيلها لك))

سكت الرئيس حافظ أسد برهة من الزمن وقال: (أخشى عليك رفيق عدنان) ثم أردف قائلا... ((ابق بضعة أيام في دمشق وسترى العجب في العراق)) ضحك عدنان. وقال للرئيس حافظ: ((الذي عمل أقوم به.. أنا رئيس وزراء العراق القادم)) علي العودة إلى بغداد فورا. ولم يستمع لنصيحة الرئيس السوري.

غياب البكر عن القصر الجمهوري....

يوم 10 و 11 تموز 1968م كان محل استفهام في دائرة المحيطين بالرئيس أحمد حسن البكر، قيل.. انه اعتزل الحكم ورافق ذلك شائعات في الشارع العراقي المولع بالسياسة. قيل أن صدام حسين استدعى الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي (منيف الرزاز) وأبلغه أن الرئيس البكر (زعلان) وهو معتكف في بيته، ويبدو انه قرر الاستقالة، واختار

يوم 14 تموز لكي يعلنها في ذكرى سقوط نظام الحكم الملكي البائد. وأضاف إلى أن (صدام) قرر الاستقالة أيضا لأنه لا يستطيع ملء الفراغ في ظل غياب البكر، وهو يحتاج إلى دعم الرئيس البكر ودعمه شخصيا، وبخلاف ذلك يترتب على قيادة الحزب أن تختار ما ترى انه مناسب لقيادتها. في نفس الوقت دخلت الأجهزة الأمنية مرحلة الإنذار القصوى. وعقد الأمين العام المساعد (منيف الرزاز) اجتماعاً في منزله حاول فيه تقريب وجهات النظر، غاب عنه الكثيرون.

جهود الفرصة الأخيرة

ثم عقد اجتماع آخر في غياب البكر وصدام ترأس الجلسة المرحوم منيف الرزاز الأمين العام المساعد. واخذ ينظر إلى الرفاق وكعادته طيب القلب وكثير المجاملة. طرح على الحاضرين وجهة نظر السيد النائب وقال لهم: ((عليكم أن تكونوا بمستوى المسؤولية ولا بد من تدارك الأمر قبل أن يحدث شرخ عميق.. ابحثوا عن صيغة كفيلة بوحدة القيادة لان هذه المرحلة هي منعطف كبير وخطير)).

انقسم أعضاء القيادة إلى فريقين:

الأول برز فيه محمد عايش، حيث طلب عقد اجتماع لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية للحزب بحضور الرئيس أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين وجميع الأعضاء، انطلاقا من أنظمة الحزب، وتُناقش المشكلة فيه من جميع جوانبها بغية الوصول إلى حل لها.

الفريق الثاني الأقل عددا،كانت له وجهة نظر أخرى، والغريب أنهم كانوا من أشد المناصرين للرئيس البكر، وفي مقدمتهم طه ياسين رمضان الجزراوي وكان في الأساس (نائب ضابط) في الجيش العراقي. وعمل في دار الرئيس البكر، في زمن ما حيث تحمل مسؤولية البوابة الرئيسية.

إضافة إلى عزت إبراهيم الدوري.. وكان رأيهم.

((إذا كان الرئيس مصرا على الاستقالة فيجب العمل على إقناع نائبه صدام حسين بتولي الرئاسة مؤقتا، لحين الانتهاء من الاحتفالات بذكرى الثورة المجيدة والدعوة إلى عقد مؤتمر قطري موسع باعتباره أعلى هيئة حزبية في العراق لحسم هذه المشكلة)).

كانت تفاصيل ما يجري في الاجتماع تصل إلى السيد النائب حرفيا، الذي أدرك خطورة طروحات الفريق الأول واعتبرهم حجر عثرة في طريق طموحاته، في نفس الوقت أدرك أن الفريق الثاني سيحقق طموحه الشخصي، الأمر الذي دفعه إلى إصدار سلسلة من الأوامر السرية بتتبع كل مناصر للفريق الأول، بطريقة (سري وعلى الفور).

وتحركت أجنحة المخابرات والأمن تجمع المعلومات التي كانت ناقصة في أضابيرها السرية. الجناح الأول هو جهاز المخابرات بقيادة برزان إبراهيم الحسن، الأخ غير الشقيق لصدام حسن، والثاني وزارة الداخلية بقيادة سعدون شاكر.

ولم يجد منيف الرزاز غير طارق حنا عزيز وحسن علي العامري لتبني فكرة الحل الأخير أو الفرصة الأخيرة لإقناع الفريق الأول بتأييد الفريق الثاني. ولكن ((كان إصرار الفريق الأول لا يتزحزح)) وفشلت جهود الفرصة الأخيرة.

وقبل الاجتماع الأول الحاسم كان سيل المعلومات العارم، قد حدد كل شيء و الزمن يمضي سريعا إلى حسم خيار القائد الجديد للحزب والدولة لينذر بدمار آخر سيعصف بالعراق. لم ينتظر صدام حسين الفرصة أن تضيع منه، وكل شيء كان بمتناول يده، إذا لم تنفع المسرحية السلمية لإيصال السلطة إليه، فلا بد من الاتجاه إلى السيناريو الآخر الذي كان بالانتظار.

كان الحرس الخاص عند الأبواب ينتظر الأوامر المحددة سلفا والجميع يعرف دوره. وصدرت الأوامر.. وحاول منيف الرزاز تلافي ما يحصل لكنه تعرض للضرب والإهانة الشديدة، وأرشد ياسين، المرافق الشخصي للسيد النائب استمر في مجالسه الخاصة يردد، وهو يضحك بسخرية، انه ضرب منيف الرزاز لكمة أنسته كل تأريخ الحزب، وطلب منه التوجه إلى منزله، وأن لا يفتح فمه إطلاقا. وكما هي العادة، توفي الأمين المساعد بعد فترة زمنية قصيرة (؟) وقيل بسبب القهر.

جاء دور الرئيس البكر، الذي شعر بهزيمته وهو يرى القوات الخاصة تقتحم منزله. في عصر السادس عشر من تموز اقتحمت منزله الواقع في منطقة (أم العظام) المطلة على نهر دجلة بجانب الجسر المعلّق.. كرادة مريم، وحدات عسكرية من قوات المغاوير الخاصة يقودها برزان التكريتي، (أخ غير شقيق لصدام حسين) والعميد الركن طارق حمد العبد الله المرافق الأقدم للرئيس للبكر، و قيل بعد فترة أنه كان يعاني من مرض نفسي، كان السبب في انتحاره (؟)

أجبر البكر على ارتداء ملابسه وقيل أن القوات التي هاجمت قصر الرئيس تدفقت عليه من الباب الرئيسي القريب من بوابة القصر الجمهوري. واقتيد إلى مبنى المجلس الوطني، حيث اصطحبه صدام وبرزان إلى دار الإذاعة والتلفزيون في الصالحية، التي كان قد جرى تجهيزها لكي يعلن خطاب التنحي، حسب المسرحية المرسومة. وظهر الرئيس البكر وهو زائغ النظرات يتلفت نحو اليمين واليسار ويحاول السيطرة على أعصابه، ويغمره خوف شديد، بالكاد تخرج الكلمات من فمه وتلعثم كثيرا في نطق الحروف حتى ملامح وجهه تغيرت، واضطر أكثر من مرة إلى بلع ريقه من الخوف، إذ على الأغلب يعلم الطرق الثورية التي أنهت حياة الرفاق، والتي تنتظره أيضا، إذ أن قواعد اللعبة لا ترحم أحدا. حتى حان وقت الكلام، فقال: "ومنذ فترة ليست بالقصيرة كنت احدث رفاقي في القيادة عن حالتي الصحية التي لم تعد تسمح لي بتحمل المسؤوليات" ثم قال وهو في قمة الارتباك: ((وإنني أهنئ الأخ والرفيق صدام على تحمله شرف المسؤولية في قيادة الحزب والثورة)) وغادر البكر مبنى التلفزيون بصحبة الاثنين ولم ينطق بحرف آخر.

ولا شك أن شعور السيد النائب مزيج من الراحة والترقب الحذر، إذ كان عليه مراقبة ردود الأفعال. في حين أن الرئيس البكر كان في حالة يرثى لها، يحمل غصته في قلبه من غدر النائب له، وينتظر النهاية.

محي الدين المشهداني الشمري

من حيث أن محي الدين المشهداني الشمري، بطل الفقرة التالية، لا بد من إلقاء نظرة قصيرة عليه. محي عبد الحسين مشهدي الشمري ولد في بغداد / الكرخ محلة الجعيفر عام 1935م. درس في المدرسة الجعفرية وقبيل حصوله على الشهادة الإعدادية اختلف مع والده. كان يريد إن يدخل كلية القوة الجوية، إلا أن والده أصر على إن يدخل كلية الهندسة / قسم الكهرباء، لأنه كان من أشهر العاملين في تصليح الكهربائيات في بغداد، إلى درجة انه نال تكريم الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله بن علي ساعة ثمينة، يوم إنارة شارع الرشيد، لجهوده، حيث كانت الكهربة ظاهرة جديدة في العراق، في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، وقد خسر اثنين من أصابع يديه بفعل حادث أثناء تشغيل المولدة. وبسبب هذا الخلاف ترك محيي البيت والدراسة.

المناصب التي تقلدها

- عضو مكتب العمال المركزي في حزب البعث العربي الاشتراكي
- وزير دولة... بلا وزارة 1974 م.

وآخر مناصبه الرسمية والحزبية

- عضو مجلس قيادة الثورة
- عضو القيادة القطرية للحزب (فرع العراق)
- أمين سر مكتب العمال المركزي للحزب
- أمين سر مجلس قيادة الثورة.
- مدير مدرسة الإعداد الحزبي
- السكرتير الشخصي لرئيس الجمهورية (أحمد حسن البكر).

مجزرة الرفاق

استلم صدام حسين السلطة في 17 تموز 1979م في 22 تموز 1979م وفي قاعة الخلد عقد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي مع التأكيد على حضور جميع الكادر المتقدم دون أي استثناء كان يوما مشهوداً في تأريخ العراق. في هذا اليوم تحدد مصير العراق وتدفع نتائجه اليوم انهاراً من دماء العراقيين.

اعتلى صدام حسين خشبة مسرح القاعة تحت وابل لا ينقطع من التصفيق، وخلفه مرافقه الشخصي صباح مرزه. وقف صدام حسين برهة ينظر إلى الحاضرين وطلب منهم ترديد القسم معه، وقال (أمة عربية واحدة) وردد الباقون (ذات رسالة خالدة).

قال وهو يوزع نظراته للحاضرين بحدة ((الرفاق أعضاء المكاتب الحزبية والفروع والشعب. والمتغيب من أعضاء المكاتب والفروع والشعب المسؤول عنهم يقول لنا من هو المتغيب منهم)).

ساد الصمت في القاعة ((إذن الجميع حاضرين)) ((رفاق كنا نتمنى أن نحضر معكم احتفالات شهر تموز. وعقدنا هذا الاجتماع الاستثنائي لكي يقتصر حديثنا على الجوانب المشرقة من تأريخ حزبكم، وعلى الأخص قيمكم النبيلة في مسيرة حزبكم)) وأردف قائلا ((ولكن من المؤسف حقا أن يكون لقاؤنا بكم في هذه المناسبة لا يقتصر على الحديث في هذا الموضوع وإنما يتعداه إلى الجوانب السلبية والنقاط المظلمة في عقول الخونة والمتآمرين)).

وضع صدام يديه خلف ظهره واخذ يوزع نظراته في كل أرجاء القاعة وهو يقول : ((أنا اعرف أنها ستكون صدمة نفسية عليكم ولكن عليكم أن لا تنسوا حقيقة مركزية أن الثورة التي تريد أن تنقل الشعب من حال إلى حال وتأخذ على عاتقها دور الأمة العربية لطرد الاستعمار والاستغلال والظلم فلا بد من توقع المؤامرة عليها. بما في ذلك أناس من المنتسبين لها)).

وساد الصمت في القاعة مرة أخرى لا احد يعرف ما يحصل، والجميع لاحظ التواجد المكثف للقوات الخاصة خارج القاعة وأعضاء المخابرات العراقية بلباسهم المميز (السفاري) والكثيف داخل القاعة.

صمت صدام لثوانٍ... ثم قال:

((كانت القيادة ومن فترة لاحقة من الزمن، وعلى وجه الخصوص منذ خمسة أشهر تتابع التخريب الذي يقوم به بعض الخونة في داخل القيادة مع آخرين متواجدين الآن في صفوفكم. ورغم التنبيه والإشارات في اجتماعات القيادة وفي مناسبات شتى لكي يرعوي و(يشيل رجله) من خط التآمر والتخريب مع ذلك بذلت القيادة صبر خاص لكي تجعل المتآمرين يأخذون مداهم والذي يجعل القيادة كلها (تشوف بعيونها) وتلمس بنفسها هذا التآمر.. وهذه الخسة)).

أخذ ينظر للحضور بعمق... وهو يرصد ردود الفعل بدقة ((كان في ذهننا أن (نطول خلك) أكثر رغم خطورة التآمر وراح تسمعون)).

وابتسم وقال بهدوء.........

((ولكن استجدت ظروف للرفيق المناضل أحمد حسن البكر والتي أوضحها في خطابه لكي تجعلنا مضطرين للبدء مع أحد المتآمرين من أعضاء القيادة هو محيي عبدالحسين، الجالس بين صفوفكم لأنه هو سكرتير الرفيق أحمد حسن البكر، ولأسباب أدبية قدرنا أنه من غير الجائز أن تكون البداية به بعد الإعلان الرسمي لاستقالة الرفيق أحمد حسن البكر والأسباب أدبية وعملية. الأدبية معروفة، والعملية حتى لا يقال أو يحصل ربط مع الخط التآمري هم الجماعة المختلفين مع الخط الباقي...)).

وأسباب الاختلاف هي استقالة الرفيق أحمد حسن البكر ومشينا بالموضوع بما نمتلك من معلومات وما نمتلك من إحساس الظلام جسم مرئي وسط الضوء، أيها الرفاق، يأشر على نفسه مثلما يؤشر الضوء على نفسه ولكن بطريق آخر وبصيغ أخرى. كنا نقرأ في قلوبنا صفحات التآمر قبل حصولنا على المعلومات عنهم ومع ذلك كنا صابرين. كان بعض الرفاق يلومنا على صبرنا رغم طول الزمن، لكن كل قيم الأرض وقيم السماء معكم ومع حزبكم لكي يظهر الحق ويزهق الباطل.

وتأكيدا للمنهج الذي يمارسه حزبنا منذ الانتماء له. وأكد على تطبيقاته الحية بشكل مركز وتفصيلي منذ عدة سنوات من الآن أردنا التأكيد على حقيقة ثابتة ونهائية إن الحق البعثي لا بد أن يعطى له مثل حد السيف بشكل فاصل كحد السيف لكي يطلب منه الواجب والتنفيذ بشكل قاطع وفاصل كحد السيف وتأكيداً للقيم الديمقراطية. نريد أن نطلعكم على جانب من أحد الأشخاص المتهمين بهذه القضية. وهو (يحجي) لكم تفصيلياً كيف بدأت عملية الغدر والخيانة لتكوين تنظيم داخل الحزب خارج القيادة من أعضاء داخل القيادة وخارجها انضموا لهم وكيف تم الاتصال بالكادر الحزبي وأساليب استدراج الكادر الحزبي المتقدم، والمبالغ المالية المستلمة من النظام السوري الخائن والعميل والتي نؤكدها الآن كما كنا نؤكدها في السابق والرسائل المتبادلة والخطط المشتركة بما في ذلك التدخل عسكريا من جانب سوريا عن طريق الإسقاط المظلي بملابس عراقية.

راح تسمعون كل هذا وأرجو أن تتماسكوا وتتمالكوا أعصابكم وتضبطون نفسكم لأن الثوار مطالبين بالتماسك وقت النصر ومطلوب منهم التماسك في حالات مأساوية من هذا النوع لأنهم ثوار ومناضلون يتفضل محيي (بمجيلكم) الأمور التي أوجزتها لكم وسحب صدام الورقتين من منصة الحديث والتي فيها رؤوس أقلام لما كان يود الحديث عنه وطواها بهدوء ونهض محيي عبد الحسين من مقعده وتقدم نحو خشبة المسرح وسط دهشة الحاضرين وذهولهم.

أرجو التمعن في ملامح محيي وهو ينظر إلى صدام سرعان ما

قال صدام ((ما أريد من المؤتمر أن نغلقه دون الاستماع للآخرين)).

اعتلى محيي الخشبة واقترب من صدام وقال صدام للحاضرين: ((إن شاء الله نرسل لكم تسجيلاتهم في وقت لاحق حتى تستفيدون من الدروس)).

تنويه ((لم تصل التسجيلات إلى أي أحد قط)) وتوجه لمحيي قائلا ((اتفضل هنا محيي)) وهو يشير إلى منصة الحديث وكانت لحظات فاصلة بين الرجلين سارع صباح مرزا... ((هنا محيي)) وهو



يشير للمنصة بيده اليمنى وجلس صدام على كرسي أمام منضدة خشبية وضعت على المسرح بعد أن رمى الورقتين عليها بقوة وقدم له كأس من الماء نظر صدام إلى محيي قائلا له: ((ليس شرطا أن تقرأ الكلام الذي في الورقة خذ راحتك بالكلام)) ورد محيي..... نعم ثم قال : ((أيها الرفاق ما سأقوله الآن بمحض إرادتي دون أي ضغوط أو تأثيرات قطعا))

وقف محيي عبدالحسين أمام منصة الحديث ((أيها الرفاق ما سأقوله الآن بمحض إرادتي دون أي ضغوط أو تأثيرات قطعا شتت ويدفع من بعض العناصر أن يكون لي دور قيادي في التآمر على الحزب.

في سنة 1975 فاتحني المجرم (محمد عايش) عندما كنا في مكتب العمال المركزي معا لكي انضم إلى تنظيم سري هدفه الأساسي في البداية بلورة وتكوين رأي حزبي عام يتعاطف مع هذا التنظيم السري وقيادته من خلال التأثير عليه نفسيا وماديا في المرحلة الأولى عبر الاتصالات الفردية التي كنا نقيمها معهم)).

وكانت علائم الارتباك واضحة عليه، يبلع ريقه باستمرار و يتلعثم بالكلمات وينظر إلى سقف القاعة وكأنه يحاول قدر استطاعته تجنب نظرات من كانوا في القاعة.

ثم قال..(وطبيعي أن الصلات الفردية في اللقاء أخذت أشكالاً مختلفة مثل دعوة عشاء وتناول الكحول أو الاستدعاء بشكل شخصي للتأثير على الشخص إضافة إلى غرس الشعور في نفسه انه مغبون وهو يستحق أكثر من منصبه هذا. وكان المخطط في البداية تغيير النظام بالقوة عبر انقلاب عسكري. في البداية أخبرني المجرم محمد عايش انه كان مرتبطا) ثم صمت والتفت إلى صدام حسين وقال له (هل أذكر الأسماء ؟) فرد عليه صدام (احجي مثل ما قلته لنا في القيادة).

((نعم كان ارتباط المجرم محمد عايش في البداية مع المجرم غانم عبدالجليل. محمد عايش صعد في نهاية 1975 إلى قيادة التنظيم السري)).

صدام طلب من صباح مرزا سحب الورقة التي أمام محيي. اقترب صباح مرزة من محيي وسحب الورقة التي كانت أمامه وناولها إلى صدام. الذي قال لمحيي :

(أنت لا تحتاج إلى الورقة لأنك عندما حدثتنا في القيادة لم تكن أمامك ورقة لأن ذاكرتك قوية كما أعلم).

فرد عليه محيي... نعم

أحنى محيي رأسه بعد أن وضع كلتا يديه على المنصة وسحب نفسا عميقا ونظر إلى سقف القاعة ومرت الثواني طويلة على صدام ومحيي صامت مشتت الذهن قال له (تكلم)... فرد عليه محيي سريعا.... نعم وقال بارتباك شديد خبرت الــ.. سألت الحقيقة.... أحد المرات بالضبط محمد عايش حتى أعرف هل هذا الارتباط حديث أم لا. الحقيقة هي أكثر من مرة سألته فقال ان هذا الارتباط من زمان بس لا تلح... بعدين تعرف فيما بعد... وكان في كل مرة جوابه في هذا الاتجاه. وحين سألته عن الارتباط بالنظام السوري وعلاقته بحافظ أسد مباشرة.

تلعثم محيي كثيرا ويبدو أن ذاكرته لم تكن قوية لكي يحفظ التلقين جيدا.

((قال أنا حققت.. حققت أول لقاء... أو أول لقاء أتذكر أول لقاء حققه على أساس (بلع ريقة) وره.... وره.... يعني بـ العفو..... قبل... قبل..... صعوده..... قبل صعوده للـ للقيادة... لقيادة اللجنة هاي... لجنة التنظيم السرية... التي تمهد للانقلاب على المدى البعيد)).

صمت محيي لثواني وجر حسرة.. كانت واضحة في صوته تقلها المايك للحاضرين ((قال سويت صلة... يبدو.... أوو... رابح متصل بـ. بـ... شقيق بأخو الـ. الـ... يعقوب كوشان بأحد أشقائه... هو متصل به أثناء زياراته عام 75...... إلى الموصل... وقال من خلاله..... الـ... أصبح حركة الوصل.. أصبح حلقة الوصل... وأنا سألته ما هو اسمه قال اسمه حازم يونس من خلاله وصل الحدود ودخل سوريا..... واتصل مباشرة بالمدعو أحمد ذنون والظاهر أن أحمد ذنون هو أحد القياديين..... أحد العناصر القيادية في المنشقين)).

والأمر الأكثر غرابة أن محيي كلما يذكر اسم يركز نظره على المنصة يبدو أن هناك ورقة أخرى غير التي سحبها المرافق صباح ورقة فيها الأسماء الواجب ذكرها!

((ويبدو حسب ما اخبرني.. كان طلب من لجنة... اللجنة القيادية السرية أن تكون علاقتها ثابتة ودائمة مع النظام السوري لكي تطلب معاونته. ثم رجع إلى بغداد استمر هذا الحال عبر الاتصالات مع أحمد ذنون وإيصال رسائل وردود وكان يحصل على توجيهات وتعليمات كان يخبرني ببعض مضامينها في اللقاءات الفردية التي تجمعني معه)).

يصمت محيي واخذ يقلب القلم الذي بيده بعصبية ظاهرة وهو ينظر لسقف القاعة ثم قال وهو يتلعثم في الكلام ((استمر هذا الاتصال... هذا الاتصال.....مع النظام في سوريا أتذكر بهذه الصيغة إلى حسب ما اذكر إلى منتصف عام 76... ثم اخبرني انه بعد هذه الفترة أن صيغة العلاقة.. الـ. صيغة العلاقة.....تغيرت قلت له لماذا تغيرت... قال اتصل بي واحد من السفارة السورية اسمه العقيد حسين)).

يبدو الأمر غريبا جدا أن وزير الصناعة (محمد عايش) كان يتجول دون حراسة !!!! ويذهب إلى الموصل ويصل الحدود مع سوريا والأدهى انه يدخلها... ما هذا الهراء ! للعلم... كل كادر الحماية الشخصية لكبار الشخصيات من جهاز المخابرات خصوصا الوزارات الحساسة. وحتى لو افترضنا أن الحراسة كانت لأفراد على عدد أصابع اليد كانت المراقبة من بعيد سهلة جدا ولا اعتقد أن محمد عايش كان بهذا الغباء.

ويتميز محمد عايش بأنه الوحيد الذي وقف وجهاً لوجه مع صدام ودار حوار ساخن بين الاثنين وكانت نتيجته أن صدام قطع لسان محمد عايش لأنه تجرأ على ملامسته، بل وصل الأمر أن زوجة عايش تم اعتقالها وتعرضت إلى التعذيب والاغتصاب أمام زوجها، وقد تم نقل بقية أفراد عائلة محمد عايش إلى مكان مجهول، يقال معسكر في الصحراء.

ويسترسل محيي عبد الحسين في سرد قصة المؤامرة المزعومة بقيادة العقيد حسين الذي كان هو حلقة الوصل بين (قيادة التشكيلية السرية) والنظام في سوريا. وكان يتصل به في بغداد (يقصد محمد عايش) ويحدق في سقف القاعة... يحاول أن يتذكر جهد إمكانه. ((في أحد الأيام خابرني هاتفيا وقال لي ممكن تجي إلى نادي... العفو ليس نادي إلى مطعم صدر القناة.. المطعم في القناة اعتقد بين ثمانية والنصف أو التاسعة والحقيقة جئت إلى المطعم))

وقاطعه صدام (مساءا ؟)

والتفت إليه محيي بسرعة جدا وقال نعم مساءا... مساءا ((دخلت المطعم ونظرت ولم أجد أحداً ورجعت إلى موقف السيارات أتمشى..... فالحقيقة شفت من بعيد.. على بعد.. بعد 30 أو 40 متر باتجاه.. اتجاه المنطقة القادمة من الفحامة محمد عايش.... المجرم محمد عايش معه هذا العقيد.. ال.. العقيد حسين يسيران معا (يتمشون) تقدمت منهم... ناداني وعرفني على هذا الشخص قال لي تتمشى.. وكنا قريبين من السدة في اتجاه الفحامة وكان العقيد حسين يسأل محمد عايش وكان يجاوب عليه بالمباشر ومن ضمن الأسئلة (كيف حال التنظيم والصلات المتاحة) وكان يرد عليه (جيدة ولدينا صلات عديدة) وأكد خلال مسيرنا أن نكون حذرين وأن يكون التحرك بشكل سري أكثر)) صمت محيي.. كان التوجيه.. التوجيه بالكسب والتأثير وخصوصا الكوادر المتقدمة. وصدام حسين جالسا يدخن السيجار الكوبي ينظر إليه.

كان طارق عزيز منشغل في تدوين شيء ما، وبرهان الدين عبدالرحمن يضع كفي يديه على أنفه.. وكأنه لا يصدق أو انه كان يفكر في شيء آخر.

صاحب البدلة البيضاء في الصف الأول.... سعدون شاكر (رئيس جهاز المخابرات سابقا) وزير الداخلية في حينها.

وأتذكر أنه قال (نحن مستعدين لتوفير كل طلباتكم التي تريدونها) ثم يصف العقيد حسين ((شخص طويل القامة صاحب شوارب سود طويلة وشعره اعتيادي وعمره بحدود أربعين إلى خمسين سنة)).

((وفي الطريق سلم العقيد حسين المجرم محمد عايش مبلغ 30 ألف دينار ثم غادرنا.. ورجعنا إلى مطعم صدر القناة ويبدو انه ركن سيارته قريبا من المخيم الكشفي وكنت انظر له من بعيد ولم اعرف أرقام السيارة لا أتذكر ولكن كل ما أتذكره كانت سيارة من حجم صغير)).

ملاحظة مهمة تكشف جزءاً من الحقيقة محيي قال أنه شاهد الاثنين من اتجاه المنطقة القادمة من الفحامة، وأن سيارة العقيد حسين مركونة أمام المخيم الكشفي وهو على بعد قريب جدا من المطعم هل من المعقول أن لا يعرف سيارة صديقه الحميم محمد عايش؟

ويستمر قائلا: ((وره بالضبط.. يعني.. أما يومين أو يومين يعني صار.. صار.. صار اجتماع لي في اللجنة القيادية العليا وأتذكر الاجتماع الأول...)).

صمت محيي وسحب نفسا من الهواء.. فيها حسرة من كان على أمره مغلوب، وقال: العفو صار يوم أو يومين اجتماع اللجنة القيادية حسب ما أخبرني المجرم محمد عايش في داره بالذات وكانت اللجنة القيادية...)) والتفت إلى صدام يطلب الإذن بذكر الأسماء وتلقى الموافقة من صدام ((كانت تضم إضافة إلى المجرم محمد عايش.. المجرم غانم عبد الجليل والمجرم محمد محجوب والمجرم عدنان الحمداني.. نعم كان الاجتماع لتوزيع المبالغ النقدية.. نعم)) ثم ساد في القاعة.. هرج ولم يظهر التلفزيون العراقي.. ما حصل في القاعة لكن محيي كرر كلمة نعم أربعة مرات.. خلال أربعين ثانية قال له صدام

(بعدك ما كنت عضو معاهم) رد عليه محيي: (لا بعدي ما كنت معهم... رفيق... هذا كله نقلا عن المجرم محمد عايش) ((قال لي وزعنا المبالغ لكل واحد ويبدو المبلغ أكثر في حصة غانم عبد الجليل وباقي الفائض من المبلغ.. يبقى عنده ومحمد سلم لي مبلغ ألف دينار.. ألف دينار بالضبط على أساس أقدم منه لعدد من الكادر المتقدم وأعطيت منه... إلى بدن فاضل بحدود 300 دينار)).

وهنا رد صدام بقوة..

((كل من يرد اسمه يقوم يردد الشعار ويطلع.... لا يكون بعثي خلي يكون في السجن... كل من ورد اسمه)).

وحدث تلاسن.. ومن جديد لم يظهر شيء منه في التلفزيون عدا الصوت ورد صدام بحزم (ماكو كلام) ثم كرر بحزم: (الذي يرد اسمه يردد الشعار ويخرج).

توضيح: مبلغ 30 ألف دينار يعادل في ذلك الوقت أكثر من 90 ألف دولار مبلغ تافه لإحداث تغيير !!!؟ الشعار هو (أمة عربية واحدة... ذات رسالة خالدة).

بعد هذا الاجتماع لم تمض غير فترة زمنية قصيرة حتى تم إجبار البكر على تقديم استقالته من كافة مناصبه وإعلان تولي صدام حسين.. كامل السلطات والصلاحيات في العراق متخطياً الحزب وقيادته ومجلس قيادة الثورة وأنظمة الحزب الداخلية التي تحدد قيامهم بالانتخاب الداخلي، بما فيهم رئيس البلاد في حالة خلو منصب الرئاسة. وكما ذكرت سابقا كان صدام نفسه قد أقر بأن الخلاف في قيادة الحزب حدث بسبب تنحي الرئيس البكر، إذ طالب الفريق الآخر تطبيق لوائح مقررات الحزب في انتخاب أمين عام للحزب ورئيس للبلاد لكن الفريق الأول، الذي كان يعلم انه يحظى بأصوات أقل داخل قيادة الحزب، في حين كانت سيطرته تامة على أجهزة الأمن، لم يكن معني بتطبيق لوائح الحزب قط وكان يفضل قرار التصفية لكل معارض لمجرد الشك فقط.

أتذكر عندما قال حردان التكريتي للبكر في صباح اليوم التالي للثورة 18 تموز 1968م عندما سمع أن صدام سيكون ضمن المشاركين في صنع القرار. وسيحظى بمنصب، تقدم من البكر الذي كان متشائماً ويدخن وقال له ساخراً (أبو هيثم.. بدت رحمة الله) يعني.. من أولها.

والمعلوم أن صدام أصلا لم يخدم في الجيش العراقي قط.. والمعروف، ولذلك كان يثير حفيظة العسكريين وشكوكهم. والنتيجة...أن صدام قتل الاثنين معا، حيث قتل حردان التكريتي في مطار الكويت بالرصاص، في حين تقطعت أمعاء البكر بالسم، ليلحق بزوجته وابنه وهو يصرخ من الألم، وهم يتفرجون عليه.

ويسترسل محيي الشمري في إفادته ويقول: ((بعد فترة في احد الاجتماعات لا أستطيع تحديدها وقتها جلب محمد عايش مبلغ خمسين ألف دينار وتم توزيعها......)) ويسحب محيي نفس عميق حتى أن الصوت بدا واضحا. ((كان أكثر مبلغ من حصة غانم عبد الجليل وبعدين محمد عايش وثم محمد محجوب... عدنان الحمداني ثم أنا و كان المبلغ 5000 دينار كان أول اجتماع لي في القيادة 5000..... 5000 دينار وأنا بدوري أعطيت لبدن فاضل مبلغ بحدود 100 دينار وأعطيت طالب صويلح أيضا نفس المبلغ وأعطيت مؤيد... مؤيد عبد الله مبلغ 1500 دينار لأني طلبت منه إقامة علاقة مع سلمان داود أليباتي سكرتير اتحاد نقابات العمل حاليا وهم بدورهم يساعدون بعض المقربين منهم والحقيقة إن الكثير منهم لا يعرفون لماذا يقدم المال وكانت الحجة أنها مساعدة من الحزب أو شيء من هذا القبيل واستمرت الدعوات)).

رد صدام بسرعة :

سلمان كان مفاتح في تنظيمكم ؟

وهنا تلعثم محيي وقال بالحرف الواحد ((لا بهذه المرحلة لم يفاتح أبـو.. رفيق أبو عدي.. بالمر.. بالمراحل الاحقـ اللاحقة المرة القادمـة وأخبرنـي مؤيـد عبد الله أنه فاتحه وكان جيد......... سلمان داود)).

رد صدام : سلمان داود

رد محيي : سلمان داود

وهنا رد سلمان داود البياتي : أستاذ هذا الكلام كله غير صحيح !!!؟

فرد صدام بسرعة وقوة وحزم :

((أطلع وقول هذا الكلام في التحقيق وراح أتشوف القيادة كلها وتواجهها وتحكي لهم كلشي)).

عندها خرج سلمان ولم يكن رأسه ينظر إلى الأرض.. بل مرفوع الرأس والملاحظ أنه لم يقل سيادة الرئيس... بل أستاذ وهذا يعني الكثير في ذلك الوقت. وعند خروجه كانت رؤوس الحاضرين تستدير نحوه تنظـر إليـه بدهـشة وذهـول استمر اعتراف المشهداني: ((بالإضافة إلى ذلك كان محمد.. المجرم محمد عايش كان لديه علاقة مع عدد من الكـادر المتقدم في الحزب في الحزب... على فترات مختلفة)).

وتوقف محيي عن الكلام وهو ينظر إلى سقف القاعة ويبلع ريقه ((كان مثلا يلتقي بطاهر أحمد أمين بكثرة يأتي إلى بيته وكانت جلسـات خاصة)) ثم كانت كلامات مبهمة، وصمت تكرر وأنفاس حسـرة مريرة في صوت محيي، وهنا أدرك صدام حسين إن محيي بحاجة للمساعدة وفي عينيه شرارة قال صدام: طاهر أحمد أمين ورد إسمـه في إفـادة بعـض أعـضاء القيادة باعتراف شخصي ثم صرخ : أطلع.. اطلع (بمعنى أخرج).

وخرج (طاهر أحمد أمين) والرجل لم يدافع عن نفـسه... خـرج بهـدوء ويبدو أن الرجل استسلم إلى مصيره ولم يجد داعي للكلام.. تـرك الأمـر لـصدام قال صدام لمحيي: أكمل رد محيي: ((نعم.. العفو.. من ضمن الـذين لهـم علاقـة بمحمد عايش.. عضو فرع الـشمال.. أمجد أمجـد.. أمجـد هاشـم ورد إسمـه في الاجتماع.. أمجد.. أمجد هاشم جباري)).

فرد صدام : وين أمجد هاشم ؟

نهض أمجد ولم ينطق بأي كلمة رد صدام : انزل...... كلهم كالين عنـك (قائلين عنك) كان في الطابق العلوي من قاعة الخلد.

والرجل خرج أيضا بهدوء وساد القاعة الهرج وكعادتـه محيـي توقـف عـن الكلام ثم نظر إلى صدام وقال له:

((اخو من اخو مرتضى عبد الباقي أسمه كردي عبد الباقي كـان أيـضا مـن الجماعة المفروض يلتقي به محمد عايش بفترات مختلفة بشكل مباشر)).

رد صدام بسرعة :

((كذلك ورد إسمه في اعترافات الآخرين.. كـوم أطلـع مهمـود الـشيب..



اطلع يله)) والمعنى (أخرج.... وشيب رأسك يقودك إلى الموت) رد كردي عبد الباقي: ليش هذا حرام.. حرام رد عليه صدام: أطلع... أنعل أبو الذي حطكم (جعلكم في الحزب) خرج كردي عبد الباقي وهو يتعثر بأقدام الجالسين والذهول جعله يتخبط لعله بصمته يحاول أن يحفظ ما، تبقى من كرامته وصدام يسحب نفسا عميقا من سيجاره الغليظ، وينظر إلى ردة فعل الرفاق بكل فخر واقتدار. وللتذكير فإن مرتضى عبد الباقي شقيق كردي كان قد شغل منصب وزير خارجية العراق.

وهنا دخل محيي منحنى آخر أشد خطورة حين تكلم عن مشاركة العسكريين، الذراع العسكري للتنظيم وكان النص في قوله.. ولم يكن متردد النص الكامل بدون أي تصحيح.

قال: ((الأسماء من الكوادر المدنية غالبا ما تذكر في الاجتماعات والاستثناء العسكريين فقط وليد على أساس أن وليد يؤخذ رأيه في كل المسائل. محمد ينقل عن لسان وليد الذي لم يحضر.. قال وليد ويقترح وليد.. لم نعرف أسمائهم)).

رد صدام فورا :

((لا تتعب بها محيي.. سنذكر أسماء البقية))

رد محيي: مو أني أبو عدي بعض الأسماء... تدري قاطعه صدام: أحجي إلي تعرفه على راحتك ..... رد محيي: كان يتردد اسم ضابط كبير في الجيش. دوري (من عشيرة الدوريين).

رد عليه صدام : أنت خليت كل دوري يرتجف... ثم ضحك صدام من كل قلبه رد محيي: لأن محمد محجوب قال لي.. أنه كلش متحمس معنا.. متحمس جدا وصدام ينظر إلى عزت الدوري وهو يضحك.

يسترسل محيي عبد الحسين في الكلام محيي: عدنان الحمداني يثق ثقة كبيرة بماجد السامرائي فيرد صدام رفيق ماجد أنت تردد الشعار وتنتظر في النظارة إلى إن ننتظر الاستفسار من الآخرين.

يقول محيي: في الاجتماعات اللاحقة كلفت بالاتصال بماجد السامرائي بشكل مباشر قال صدام: اتصلت فيه؟ رد محيي: نعم اتصلت فيه بشكل مباشر وأعطيته ألف دينار صدام : ويه ربعك (مع جماعتك).

محيي: أعطيته ألف دينار والمكان يتذكره.... في مطعم الشموع محيي : كان الغرض من الاتصال بماجد استغلاله في التأثير على عدد من قيادات مكتب الطلاب المركزي وكان المطلوب التأثير على محمد دبدب وفهد الشكرة وكان وعد ماجد أنه سيلتقي بهم ويفاتحهم إلا أنه لم يستطع مفاتحتهم.. كان مجرد لقاء شخصي ولو هناك شي عنه.. كان قال لي صدام: محمد ما يكدرله (لا أحد يستطيع التأثير عليه) محيي : كان ماجد متردد في مفاتحة محمد دبدب صدام: محمد موجود هنا مو... محمد ما يكدرله (التغلب عليه) نهض محمد دبدب وكان مرتبك جدا.. وكان في حالة يرثى لها.

صدام : اجلس رفيق محمد.. خذ راحتك.

محيي : سألت ماجد ليش ما فاتحتهم. كان متردد لأسباب.. صحيح هو يلتقي بهم ولكن لم يفاتحهم كان الذهول قد أصاب محمد دبدب وأخذ يلتفت يمين وشمال.



يتوقف محيي عن الكلام، وأخذ يدقق في المنصة لحظات وصدام أنتبه إلى وضعية محمد وقال صدام: طبعا الرفاق.. أحنه ما نريد نؤثر على كلامك.. بس إن الرفاق اللذين ما وردت أسمائهم قبولا. يعني مفاتحين وقابلين وماشي يفضل من الناحية الفنية ولو هي تزكية كبيرة لرفيق يركزون عليه ولم يصلوا إليه محمد دبدب: آني اشكرك صدام: يفضل محيي أن لا تذكر أسماء تم ذكرهم ولم يفاتحوا أو وضعوا خطة للتحرك عليهم ولم تنجح محيي: نعم رفيق أبو عدي.... هناك عناصر كثيرة وجهت لهم دعوات ولم يفاتحوا صدام: من الأفضل أن تتجاوزها محيي: وأنا قلت الأمانة ولا قصدي الإضرار بأحد من الرفاق صدام: هساع أن تلفت محمد (دمرت محمد) وضحك صدام من كل قلبه.

محيي: لا.. أنا ذكرت الحقيقة محمد دبدب: سيادة الرئيس الحمد الله بعدني ما تلفت ولا مستلم الحمد لله وضجت القاعة بالضحك، لأن الرجل فعلا فقد نصف دم

صدام: مع الأسف ثم نطق بكلمة مبهمة وهو ينفض بقايا الرماد من سيجاره ونطق كلمة (أي)..... بحسرة.

محيي: سمعت من عدنان بشكل عرضي أن له علاقات جيدة مع عناصر في وزارة التخطيط من بينهم الدكتور خليل القصاب ثم أخذ محيي ينظر إلى سقف القاعة صدام: إلي يرد اسمه يابه وغير موجود في القاعة.. المتابعة من الأجهزة.. المسؤولين عن الأجهزة.. خليل القصاب دكتور في وزارة التخطيط محيي: وواحد اسمه حميد قريب من عدنان..

رد أحد الجالسين في القاعة: حميد يونس محيي: نعم

حيد يونس.. حيد يونس وواحد آخر دكتور اسمه النوري.. طرح اسمه.. هو دكتور صدام: ((حتى يكون العلم للرفاق.. الطريق الذي مشت فيه القيادة الشخص اللذي يرد اسمه لازم يكون عليه اعتراف من أكثر من شخص.. حينها يعتقل وللدللين عدنان الحمداني ومحمد محجوب خليناهم اليوم قبل ما نجي إليكم.. بعد الاعتراف عليه تحضره أمامكم أمامه وتقول له ليش تآمر علينا تكلم لنا شنو الدافع الأساسي الذي يجعلك تتآمر علينا..)).

هذه الثورة العظيمة هذا الحزب المناضل هذا العراق الجبار.. تشيله وتضعه في حضن حافظ الأسد! الذي فيه كل عيوب الشرع مثل ما يقول الكلام العامي آخر اثنين قبل أن نجيكم.. استدعيناهم وقلنا لهم......... في هذه اللحظة......... صباح مرزة قدم ورقة لصدام حسين صباح مرزة قدم ورقة لصدام حسين، والرئيس قرأ الورقة.

ويبدو أنه كان في حاجة إلى نظارة طبية.... ولهذا السبب كان حريص جدا لكي يطيل النظر فيها ليعرف تفاصيلها.... ثم قال صدام: ((لا تقولون لنا ليش سويتوا.. ليش تآمرتم فقط.. إذا عندكم وجهة نظر سياسية.. خاف إحنا على خطأ حتى تسلمكم القيادة وتتوكلون على الله. قالوا إحنا ليست لنا وجهة نظر سياسية وغير متآمرين وطبعا هذا الكلام خارج التحقيق.. خرج التحقيق وراح تشفون زملائكم وماكو مشكلة لم نستخدم أدوات التحقيق القسرية لان كلشي مكشوف وواضح.

محي: أصبحت لنا علاقة.. علاقة مع محمود جاسم.. محمود جاسم رئيس الاتحاد حاليا صدام: محمود جاسم رجب !!!! محي: نعم محمود جاسم رجب صدام: ردد الشعار واطلع وساد الهرج في القاعة صدام: محمود جاسم رجب... محي محي: أي نعم صدام: موجود محمود جاسم رجب ؟ وكان الرد من أحد الحضور.. غير موجود ضرب صدام الطاولة بكف يده اليمنى برفق ثلاث مرات وكان غاضب جدا.

صدام : شوفوا وين يكون موجود

تابع بقية القصة

الملحق رقم (6)

احتفال العراق بيوم السلام بحضور ولديّ البارزاني (ادريس ومسعود)

في 11 آذار 1970



الملحق رقم (7)

خواص الأسلحة الأمريكية والحليفة التي استخدمت في حرب الكويت عام 1991م

1 – العربات المدرعة

الاسم	النوع	مستخدمة من	طرازها الأول	الوزن (بالطن)	التسليح	سعة الجنود	المحرك بالأحصنة	ملاحظات
M1A1 Abrams	Tank	U.S.	1980	63	120mm	–	1500	1,2
Challenger II	Tank	U.K.	1983	68	120mm	–	1200	1
M2/M3 Bradley	APC	U.S.	1981	37	25mm/ATGM	6	600	5
Warrior	APC	U.K.	1986	28.2	30mm	7	550	
LAV-25	APC	U.S.	1985	14.1	25mm	6	275	6
AAV	APC	U.S.	1971	26.4	40mm	25	400	7
M113	APC	U.S.	1960	15.9	12.7mm	11	275	8
FV432	APC	U.K.	1963	16.8	7.62mm	10	240	
T-72	Tank	Iraq	1971	49	125mm	–	840	3
T-62	Tank	Iraq	1962	44	115mm	–	580	
T-55/Type 69	Tank	Iraq	1949	39.6	100mm	–	520	4
BMP-2	APC	Iraq	1982	15.7	30mm/ATGM	7	300	
BMP-1	APC	Iraq	1967	14.9	73mm/ATGM	8	300	
BTR-60	APC	Iraq	1961	11.3	14.5mm	14	180	6
YW531	APC	Iraq	1969	13.8	12.7mm	13	320	5
BRDM-2	Scout	Iraq	1963	7.7	14.5mm/ATGM	–	140	6

دبابة: Tank — العراق: Iraq — المملكة المتحدة: U.K — الولايات المتحدة: U.S

ملم: mm — استكشاف: Scout — ناقلة أفراد مدرعة: APC — صواريخ موجهة مضادة للدبابات: ATGM

النوع: APC ناقلة جنود مدرعة صُمّمت لنقل المشاة ولعبور ساحة المعركة ودعم الجنود بقوة نارية.

مستخدمة من قبل: الدولة التي استخدمت تلك العربة في هذه الحرب.

الاستخدام الأول: السنة التي وضع فيها الطراز الأول من هذه العربة في الخدمة. الطراز الذي استخدم فعلياً في هذه الحرب ربما يكون قد حُدِّث (حُسِّن) بشكل جوهري.

الوزن: وزن العربة المدرعة.

التسليح: عيار المدفع الرئيسي. ATGM: صاروخ موجه ضد الدبابات. الكثير من العربات تحمل هذه الصواريخ لتتمكن من التعامل مع الدبابات من مدى بعيد بشكل فعال. الكثير من هذه الصواريخ فعال على مسافة 3000 إلى 4000 متر. للدبابات عادة عدة رشاشات بالإضافة إلى المدفع الرئيسي.

سعتها من الجنود: حسب الجدول أعلاه.

المحرك: قوة المحرك بالأحصنة.

ملاحظات:

1. تستخدم درعاً بريطاني التصميم من نوع كوبهام، مزيج سري من الفولاذ وطبقات السيراميك ذات الفعالية العالية ضد كل من الطلقات التقليدية الخارقة للدروع والقذائف المضادة لدروع الدبابات.
2. تستخدم محرك توربين بدلاً من محرك الديزل المستخدم في معظم المركبات المدرعة. وإضافة طابع دولي على M1A1 استخدم مدفع 120 ملم ألماني التصميم.
3. طاقمها مؤلف من ثلاثة رجال لأنها تستبدل الرجل الرابع المعتاد بملقم آلي.
4. إن النوع 69 هو نسخة صينية من الـ T-55.
5. إن مدفع البرادلي الرشاش 25 ملم شديد الفعالية بالمقارنة مع المدافع الرشاشة لناقلات الأشخاص المدرعة الأخرى ويمتاز بفعاليته لمدى 2500 متر ويطلق 200 طلقة في الدقيقة. لكن حتى في مواجهة T-55 القديمة تحتاج إلى أن تكون قريبة جداً وتطلق على الجوانب أو على خلفية الدبابة لاختراق درعها. هنا يأتي دور نظام التاو. التاو يستطيع تدمير أي دبابة عراقية من مسافة 3750 متراً وحتى من المقدمة. هذا الازدواج بين المدافع السريعة ونظام الصواريخ الطويل المدى شائع على ناقلات المدرعة الحديثة.
6. لها عجلات بدلاً من الجنازير، وهذه ميزة لتركها على الطرق المعبدة وغير المعبدة.
7. برمائية تماماً. إن الـ AAV تطلق من سفن برمائية بحرية بعيدة عن الشاطئ بعدة أميال، وتطفو إلى الشاطئ ببطء بسرعة 8 ميل بالساعة. إن مدفع الـ AAV عيار 40 ملم يطلق قنابل غير سريعة. وهي ذات فعالية عالية بالنسبة للأهداف الدقيقة فإنها ليست جيدة كمدفع البرادلي 25 ملم في مواجهة الدروع.
8. تتواجد بنماذج عديدة من مركبات القيادة إلى الإسعاف.
9. صينية الصنع.

Sources: The information in these tables is adapted from the following texts: A. D. Baker III, *Combat Fleets of the World 2000-2001* (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2000); Tony Cullen and Christopher Foss, eds., *Jane's Land-based Air Defence* (Surrey, U.K. : Jane's Information Group, 1997); Chris Foss, *Jane's Modern Tanks* (Glasgow, U.K. : Harper Collins: 1995); Mark Lambert, ed., *Jane's All the World's Aircraft 1992–1993* (Surrey, U.K. : Jane's Information Group, 1992); Rene J. Francillon, *The Naval Institute Guide to World Military Aviation 1997–1998* (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 1997). Information was also taken from the following websites: www.raf.mod.uk, www.fas.org/man/index.html, www.globalsecurity.org, www.chinfo.navy.mil/navpalib/factfile, www.hqmc.usmc.mil, www.digitalfact.co.jp/missile/missile-data/index-e.htm.

2 - أنظمة المدفعية

الاسم	النوع	ذاتية الحركة	مستخدمة من	طرازها الأول	قطر الفوهة	المدى	عدد الطلقات	الوزن (بالطن)	ملاحظات
M270 MLRS	Rocket	Yes	U.S.	1983	227mm	45	12	26.4	9
M109A6 Paladin	Cannon	Yes	U.S.	1963	155mm	30	4	27.5	1
AS-90	Cannon	Yes	U.K.	1993	155mm	40	6	46.4	3
M198	Cannon	No	U.S.	1982	155mm	30	4	7.9	11
M121	Mortar	Yes	U.S.	1991	120mm	7	16	−16	10
M119	Cannon	No	U.S. /U.K.	1975	105mm	19	6	2.3	2
Astros II SS-60	Rocket	Yes	Iraq	1983	300mm	60	4	22.1	8,13
Astros II SS-40	Rocket	Yes	Iraq	1983	180mm	35	16	22.1	8,13
G5	Cannon	No	Iraq	1981	155mm	39	3	15.2	7
Type 66	Cannon	No	Iraq	1955	152mm	24	6	6.3	5,12
2S3	Cannon	Yes	Iraq	1973	152mm	24	4	30.4	5
M-46	Cannon	No	Iraq	1954	130mm	34	10	9.3	5
Astros II SS-30	Rocket	Yes	Iraq	1983	127mm	30	32	22.1	8,13
2S1	Cannon	Yes	Iraq	1974	122mm	22	5	17.3	5
D-30	Cannon	No	Iraq	1963	122mm	22	8	3.5	4
BM-21	Rocket	Yes	Iraq	1963	122mm	33	40	15.1	6,13

صاروخ: Rocket   مدفع: Cannon   هاون: Mortar

الولايات المتحدة: U.S   المملكة المتحدة: U.K   العراق: Iraq

النوع: هو النوع العام لقطعة المدفعية. تطلق المدفعية الصاروخية طلقات أطول باستخدام أنظمة دفعها الذاتي. تطلق المدافع الطلقة بواسطة شحنة متفجرة تبدأ في ماسورة المدفع، بينما طلقات المدفع نفسها يمكن أن تزود بنظام دفع صغير تأتيه الحركة في معظمها من التفجير الأولي. الهاونات مدافع خفيفة تستخدم مسارات لدفع إطلاقاتها، ولها مدى أقل مما للمدافع الثقيلة.

ذاتي الحركة: هل هذا النظام مركب على عربته الخاصة؟ تمنح هذه الميزة سرعة الحركة والأمان. ميزة الأنظمة المقطورة هي أن وزنها أقل بكثير.

استخدم من قبل: الدولة التي استخدمته في هذا النزاع.

الاستخدام الأول: السنة التي وضع فيها النموذج الأول من هذا الجهاز في الخدمة. النموذج الحقيقي الذي استعمل في هذه المعركة ربما يكون نموذجاً تم تحديثه.

القطر: قطر الذخيرة المستخدمة بالمليمتر.

المدى: المسافة التي يمكن أن يصل إليها بالكيلومتر.

عدد الإطلاقات في الدقيقة: معدل الرمي في الدقيقة الواحدة.

الوزن: الوزن الكلي للسلاح.

ملاحظات:

1. عدد الإطلاقات يحتسب ضمن ثلاث دقائق فقط، من ثم ينخفض إلى إطلاقة واحدة في الدقيقة.
2. يمكن إسقاطه من الجو أو نقله بواسطة عدد من مروحيات التحالف. عدد الإطلاقات هذا يحتسب ضمن دقيقتين فقط ومن ثم ينخفض إلى ثلاث طلقات في الدقيقة الواحدة. الـ M119 مثال نادر على التصميم الأجنبي والسلاح المستخدم الذي اشتراه جيش الولايات المتحدة.
3. عدد الإطلاقات يحتسب ضمن مدة ثلاث دقائق، من ثم ينخفض إلى طلقتين في الدقيقة. إن الـ AS-90 من المعدات البريطانية الرئيسية التي يمكن أن يقال بشكل واضح أنها متفوقة على نظيرها الأمريكي الـ M109A6.
4. عدد الطلقات هنا هو معدل الانفجار فقط للدقائق القليلة الأولى من الإطلاق. العدد هذا يحتسب لأربع طلقات في الدقيقة الواحدة فقط.
5. عدد الطلقات هو معدل الانفجار الأولي. المعدل الفعلي هو أقل.
6. كل 40 مقذوفة يمكن أن تطلق في 20 ثانية لكن تلقيم 40 لاحقة أخرى يستغرق 10 دقائق.
7. ثلاثة إطلاقات في الدقيقة محسوبة لـ 15 دقيقة، ومن ثم ينقص العدد إلى طلقتين في الدقيقة. القطعة المطورة مصنوعة في جنوب أفريقيا.
8. ما أن تطلق كل الإطلاقات الصاروخية يحتاج الأمر إلى وقت غير قصير لإعادة التلقيم. صنع البرازيل.
9. بينما يطلق الاثني عشر صاروخاً في دقيقة واحدة، فإن إعادة التلقيم تحتاج إلى تسع دقائق. مدى 45 كم يرتبط بـ MLRS-ER المحسّن الذي يحمل رؤوساً حربية أصغر. طلقات الـ M26 يصل مداها إلى 30 كم.
10. عدد الطلقات هو للدقيقة الأولى فقط. بعد ذلك ينخفض العدد إلى أربع طلقات في الدقيقة. بشكل أساسي فإن M113APC عدل ليحمل هاون 120 ملم. أيضاً يأتي على شكل هاون متطور.
11. عدد الطلقات هو لمعدل الانفجار فقط وليس محسوباً لأكثر من دقائق قليلة. يمكن أن يحمل بواسطة مروحيات مثل CH-53 أو CH-47.
12. صناعة صينية.
13. عربة على عجلات أقل حركة على الطرقات بعض الشيء لكن أسرع وأكثر تأثيراً في الطرقات.

المصادر: أنظر الجدول رقم 1.

3 - أنظمة الدفاع الجوي

الاسم	النوع	نوع الموجه	ذاتي الدفع	مستخدمة من	طرازها الأول	المدى (كلم)	الارتفاع الأقصى (بالأقدام)	ملاحظات
Patriot	High-altitude SAM	Radar	No	U.S.	1985	160	74,000	5
Starstreak	Man-portable SAM	IR	No	U.K.	1990	7	—	
Stinger	Man-portable SAM	IR	No	U.S./U.K.	1981	4.8	11,800	2
HQ-2	High-altitude SAM	Radar	No	Iraq	1967	35	84,000	10
SA-6	Medium-altitude SAM	Radar/Optical	Yes	Iraq	1965	24	43,000	7
SA-3	Medium-altitude SAM	Radar	Yes	Iraq	1961	22	37,000	8
Roland 2	Low-altitude SAM	Radar/Optical	Yes	Iraq	1981	6.3	17,000	9
SA-8	Low-altitude SAM	Radar	Yes	Iraq	1973	6.5	15,500	
SA-13	Low-altitude SAM	IR	Yes	Iraq	1975	5	10,800	6
SA-9	Low-altitude SAM	IR	Yes	Iraq	1968	4.2	10,800	
SA-16	Man-portable SAM	IR	No	Iraq	1981	5.2	10,800	
SA-14	Man-portable SAM	IR	No	Iraq	1974	4.5	9,300	11
HN-5	Man-portable SAM	IR	No	Iraq	1986	4.4	7,100	1,2
ZSU-23-4	Gun	Radar/Optical	Yes	Iraq	1966	2.5	7,700	3
ZSU-57-2	Gun	Optical	Yes	Iraq	1957	10	13,000	4
100mm	Gun	Radar/Optical	No	Iraq	1949	21	42,000	4
85mm	Gun	Radar/Optical	No	Iraq	1944	18	31,000	4
57mm	Gun	Radar/Optical	No	Iraq	1950	12	18,000	

سام ذو ارتفاع عالٍ: High-altitude SAM — رادار/بصري: Radar/Optical — بصري: Optical — مدفع: Gun

سام ذو ارتفاع متوسط: Medium-altitude SAM — أشعة دون الحمراء: Infrared — المملكة المتحدة: U.K — رادار: Radar

صاروخ سام محمول على الكتف: Man-portable SAM — سام ذو ارتفاع منخفض: Low-altitude SAM — الولايات المتحدة: U.S — العراق: Iraq

النوع: نوع شبكة الدفاع الجوي ومدى الارتفاع العام. SAM (سام): صاروخ أرض – جو. صواريخ سام المحمولة على الكتف هي أسلحة قصيرة المدى.

النوع الموجه *رادار*: يستخدم ذبذبات من بث أرضي إلى الصاروخ نفسه لتتبع الهدف. *IR*: الأشعة دون الحمراء تتقفى أثر الحرارة المنبعثة من الهدف. أوبتيكال (بصري): مجس بصري على الصاروخ أو على منظار البندقية يتعقب الهدف.

ذاتي الدفع: هل هو نظام مركّب على عربته الخاصة؟ أنظمة يمكنها أن تغير موقعها أسرع من الأنظمة المقطورة وهكذا يكونان أكثر قدرة على البقاء وأكثر تدميراً.

استُخدم من قِبل: الدولة التي استخدمت هذا النظام في هذه الحرب.

الاستخدام الأول: السنة التي وضع فيها هذا النموذج بالخدمة. إن النموذج الحقيقي المنتشر في هذه الحرب قد يكون حسّن بشكل كبير.

المدى: المسافة الأفقية التي يستطيع هذا النظام أن يصيب الهدف عبرها.

الارتفاع الأقصى: أعلى ارتفاع يمكن أن يصل إليه هذا النظام.

ملاحظات:

1. نسخة صينية محسنة من الـ SA-7.
2. محمول على الكتف أو مركّب على المركبات.
3. مركبة مجنزرة ضعيفة التدريع تستطيع إطلاق النار وهي متحركة. مزوّدة بأربع فوهات مدافع عيار 23 ملم، سريعة الإطلاق. هذا النظام برهن أنه قاتل جداً للطائرات الإسرائيلية في حرب أكتوبر عام 1973.
4. إن معدلات النيران البطيئة و/أو التوجيه الضعيف تجعل هذه الأسلحة على الأرجح غير فعالة في مواجهة معظم الطائرات.
5. مع صاروخ الـ PAC-3 يكون الباتريوت فعالاً في مواجهة الصواريخ البالستية القصيرة المدى.
6. مصممة لتخلف الـ SA-9.
7. أثبتت أنها فعالة جداً في مواجهة الطائرات الإسرائيلية في حرب أكتوبر عام 73. حيث أنها أسقطت 64 طائرة. كذلك أسقطت طائرة F-16 أمريكية فوق البوسنة في التسعينيات.
8. في حين أنه نظام قديم على الأغلب كان هذا هو الصاروخ سام الذي أسقط طائرة الـ F-117 أمريكية فوق الصرب عام 1998.
9. نظام فرنسي متطور إلى حد ما.
10. نسخة صينية من الـ SA-2.
11. صاروخ محمول على الكتف جيد، أسقط عدداً من طائرات التحالف في حرب الخليج عام 1991.

4 – المقاتلات الجوية

الاسم	النوع	مستخدمة من	طرازها الأول	المدى الجوي (كلم)	الحمولة القصوى بالباوند	السرعة	ملاحظات
F-16	Multi-role fighter	U.S.	1979	1,370	6818	Yes	
F/A-18C/D	Multi-role fighter	U.S. /Aus.	1980	510	6227	Yes	1
F/A-18E	Multi-role fighter	U.S.	2002	960	8068	Yes	2
F-15C	Air superiority fighter	U.S.	1974	1,770	10727	Yes	
F-15E	Multi-role fighter	U.S.	1988	1,770	11136	Yes	3
F-14	Multi-role fighter	U.S.	1974	1,110	6591	Yes	4
A-10	Close air support	U.S.	1976	900	7273	No	12
F-117	Stealth strike fighter	U.S.	1982	1,440	1818	No	5
AV-8B	Multi-role fighter	U.S.	1971	870	4181	No	6,14
AC-130	Close air support	U.S.	1967	2,400	19364	No	7
B-1	Long-range bomber	U.S.	1986	8,650	34091	Yes	13
B-2	Stealth long-range bomber	U.S.	1992	11,660	22727	No	5
B-52	Long-range bomber	U.S.	1955	7,720	29545	No	8
Tornado F3	Multi-role fighter	U.K.	1984	1,850	8500	Yes	11
Tornado GR4	Strike fighter	U.K.	1980	1,390	8182	Yes	
Jaguar	Strike fighter	U.K.	1973	1,300	4773	Yes	
Harrier	Multi-role fighter	U.K.	1969	650	3727	No	9,14
MiG-29	Multi-role fighter	Iraq	1985	1,050	4000	Yes	15
MiG-25	Air superiority fighter	Iraq	1972	870	2955	Yes	
MiG-23	Multi-role fighter	Iraq	1970	970	3000	Yes	
MiG-21/F-7	Multi-role fighter	Iraq	1960	740	2636	Yes	10
Mirage F1	Multi-role fighter	Iraq	1973	580	6318	Yes	16
Su-25	Close air support	Iraq	1981	750		No	

4409

أوستراليا: Aus — العراق: Iraq — المملكة المتحدة: U.K — الولايات المتحدة: U.S — مقاتلة متعددة الأدوات: Multi- role fighter

مقاتلة قاصفة: Strike fighter — إسناد جوي قريب: Close air support — قاصفة – شبح للمدى الطويل: Stealth long-range bomber — قاصفة بعيدة المدى: Long-rang bomber — مقاتلة جو متفوقة: Air superiority fighter

النوع: إن الدور الذي تلعبه هذه الطائرة، يُعرف من تصميم الطائرة وهدف القوات الجوية من استخدامها. إنها طائرة متفوقة بشكل أساسي فقط في اصطياد طائرات أخرى. تستطيع طائرات متعددة الأدوار أن تهاجم كلاً من الأهداف الأرضية وطائرات أخرى. تستعمل كطائرات دعم جوي قريب CAS المخصصة لضرب الأهداف الأرضية بالقرب من الوحدات الأرضية الصديقة. إن طائرات الـ CAS ضعيفة الأداء عند المواجهة مع طائرة معادية. الطائرات القاصفة تركز مع مهاجمة أهداف أرضية ولها إمكانية محدودة أو لا تملك امكانية قتال جو – جو.

استخدمت من قبل: الدولة التي استخدمت هذه الطائرة في هذه الحرب.

الاستخدام الأول: السنة التي وضعت فيها النسخة الأولى من هذه الطائرة في الخدمة. النسخة الفعلية التي نشرت في هذه الحرب ربما تكون قد حُدّثت (حُسّنت) بشكل كبير.

المدى الجوي: المسافة التي تستطيع الطائرة أن تصل إليها عادة مع العودة إلى القاعدة. هذا الرقم لا يتضمن إعادة التزود الجوي بالوقود، وهذا ما تفعله عادة معظم طائرات التحالف. هذه الأرقام تقريبية تعتمد إلى حدٍّ كبير على الظروف الجوية، حمولات أسلحة معينة، وحمولة الذخائر الداخلية والخارجية.

الحمولة القصوى: الوزن الكلي للأسلحة والمعدات أو الوقود الخارجي الذي يمكن أن يحمل. إن الحمولة القصوى قد تمنع الطائرة من إتمام المدى المصمّم لها.

ماخ واحد +: هل يمكن لهذه الطائرة أن تخرق جدار الصوت في الطيران؟

ملاحظات:

1. تستعمل من بحرية الولايات المتحدة، وفيلق المارينز الأمريكي والقوة الجوية الأسترالية وتنطلق من قواعد على حاملات الطائرات أو المطارات.
2. معروفة باسم السوبر هورنر. تستعمل من بحرية الولايات المتحدة من حاملات الطائرات.
3. تاريخ الاستخدام الأول يعود إلى طائرة F-15E.
4. نوعان مختلفان وضعا في الخدمة الـ F-14A والـ F-14D. إن موديل الـ D يحمل محركات وإلكترونيات محدّثة بشكل كبير. إن طائرات الـ F-14 كانت أصلاً مقاتلة جو – جو ولكنها كانت قد حُدّثت في التسعينيات مع إمكانية هجوم أرضي.
5. تحمل أسلحتها في حجرة القنابل الداخلية فقط لتموه إشارات الرادار المنخفضة.
6. تنطلق من السفن والمطارات. تشتق من الهاريير البريطانية.
7. تأتي بأنواع عديدة، تحمل خليطاً من مدافع النيران المباشرة (على سبيل المثال 20 ملم و40 ملم، 105 ملم) التي تطلق من جانب الطائرة إذ تطير جانبياً ببطء.
8. يمكنها حمل قنابل غبية، وقنابل موجهة بالليزر، وقنابل موجهة بالأقمار الصناعية، وصاروخ الكروز الـ CALCM التابع للقوة الجوية.
9. يمكن أن تنطلق من السفن ولكنها لم تستعمل في هذه الحرب.
10. الـ F-7 هو نسخة صينية من الميغ 21 وقد صُدّرت بشكل واسع إلى قوات جوية في العالم الثالث.
11. الإضافة الحالية في المعدات التي تسمح لـ F-3 التقاط موقع رادار العدو وأن تشغل صواريخ إنذار مضادة للإشعاع حولت هذه المقاتلة المتفوقة بشكل تام إلى مقاتلة متعددة الأدوار.
12. بالإضافة إلى ذخائر ما تحت الجناح فهي تحمل أيضاً مدفع جاتلنج 30 ملم ذي الفوهات السبع والقوي جداً. إن الـ A-10 مدرعة بشكل جيد ضد النيران الأرضية.
13. تقع بين الـ B-2 والـ B-52 لها قدرة على اختراق جدار الصوت التي تفتقر إليها القاذفتين الأوليين.
14. تستطيع أن تقلع وتهبط عمودياً عند الحاجة.
15. أفضل مقاتلة في الترسانة العراقية. في حرب الخليج عام 1991 فقدت خمس طائرات ميغ 29 في مواجهات مع طائرات F-15C بدون أي خسارة من الولايات المتحدة.
16. فرنسية الصنع.

المصادر: أنظر الجدول رقم 1.

5 – طائرات الدعم والاستطلاع

الاسم	النوع	مستخدمة من	طرازها الأول	المدى الجوي (بالكلم)	الحمولة القصوى (بالباوند)	التحمل	ملاحظات
U-2	Reconnaissance	U.S.	1956	4,250	-	12	4
RC-135	Reconnaissance	U.S.	1973	3,300	-	11	
Global Hawk	Reconnaissance UAV	U.S.	2002	5,500 w/24hr loiter	-	42	3
Predator	Reconnaissance UAV	U.S.	1996	750 w/14hr loiter	91	29	5
Hunter	Reconnaissance UAV	U.S.	1995	125	-	10	
P-3	Reconnaissance	U.S.	1962	4,400	4614	17	
EP-3	Reconnaissance	U.S.	1991	4,400	3182	17	
S-3	Reconnaissance	U.S.	1975	1,750	-	8.5	11
E-2	Reconnaissance/C3	U.S.	1964	770	-	7	12
E-8 JSTARS	Reconnaissance/C3	U.S.	1991	3,300	-	11	13
E-3 AWACS	Reconnaissance/C3	U.S.	1977	3,300	-	11	14
EC-130	Reconnaissance jammer/C3	U.S.	1986	2,590	-	11.5	6
RC-12	Reconnaissance	U.S.	1988	925	1818	4	15
EA-6B	Jammer	U.S.	1971	1,770	5227 of fuel	4.5	7
KC-135	Aerial tanker	U.S.	1957	1,850	90909 of fuel	—	8
KC-10	Aerial tanker	U.S.	1981	3,540	30000 of fuel	—	8
KC-130	Aerial tanker	U.S.	1962	1,850	70000 of fuel	—	8
VC-10	Aerial tanker	U.K.	1964	—	118636	—	2
C-5	Heavy lift transport	U.S.	1970	2,740	78182	—	9
C-17	Heavy lift transport	U.S. /U.K.	1993	2,220	16364	—	1
C-130	Medium lift transport	U.S. /U.K. /Aus.	1959	1,900		—	10

نظام الاستطلاع وتحديد الهدف المشترك: JSTARS أواكس: AWACS استطلاع: Reconnaissance

مشوش: Jammer صهريج جوي: Aerial tanker نقل حمولة ثقيلة: Heavy lift transport

نقل حمولة وسط: Medium lift transport الولايات المتحدة: U.S. المملكة المتحدة: U.K. أستراليا: Aus. طائرات بدون طيار: UAV

النوع: إن الدور الذي تلعبه هذه الطائرة يعرف من تصميم الطائرة وهدف القوات الجوية من استخدامها. إن طائرات الاستطلاع تمتلك توليفة من مجسات كهروبصرية، ودون حمراء ورادارا ومجموعة إشارات البحث عن العدو. إن الـ UAV تشير إلى طائرات بدون طيار. إن المشوشات تتداخل مع بعض أنواع المجسات أو الاتصالات التي تعود إلى العدو.
C3: القيادة والتحكم والاتصالات، فكر ببرج مراقبة المرور الجوي الطائر. إن طائرات عديدة من الجدول 4 يمكن ذكرها هنا. على سبيل المثال، تستطيع الـ F-14 الطيران في مهمات استطلاعية بواسطة الحجيرة الـ TARPS. إن الجدول 5 محدود بالطائرات المبنية لهدف والمركزة على مهمات مذكورة.

استُخدمت من قِبل: الدولة التي استخدمت هذه الطائرة في هذه الحرب.

الطراز الأول: السنة التي وضعت فيها النسخة الأولى من هذه الطائرة في الخدمة. إن النموذج الحقيقي والفعلي الذي استخدم في هذه الحرب ربما يكون قد حُدِّث (حُسِّن) بشكل كبير.

المدى الجوي: المسافة التي تستطيع الطائرة عادة أن تصل إليها وتعود ثانية إلى القاعدة نفسها. إن هذا الرقم لا يشمل التزوّد بالوقود في الجو الذي تقوم به بشكل متكرر معظم طائرات التحالف. هذه الأرقام تعتمد إلى حدّ كبير على الظروف الجوية، حمولات أسلحة معينة، وحمولتها من الذخائر الداخلية والخارجية.

الحمولة القصوى: الوزن الكلي للأسلحة أو الوقود الخارجي الذي يمكن حمله. هذا المستوى من حمولات الأسلحة ليس مقياساً إذ إن اعتبارات المدى هي عادة أكثر أهمية. لو أن طائرة حملت فعلياً بهذا الحمل الثقيل فسوف يكون المدى أقل إلى حدّ كبير.

التحمل: كم تستطيع هذه الطائرة أن تبقى في الجو مع كمية وقود قصوى بينما تطير بسرعة فعالية الوقود الأكبر؟ إنها موضع اهتمام أولي لطائرات الاستطلاع أو C3 أو طائرات التشويش.

ملاحظات:

1. إن رقم المدى الجوي هو لحمولة 160000. هذه الطائرة لديها قدرة مميزة على الهبوط في المناطق الوعرة.
2. إن حمولة الوقود لطائرة VC-10 هو إجمالي أقصى.
3. ارتفاع يفوق 60000 قدم وهذا خارج نطاق الكثير من أنظمة الدفاع الجوي.
4. ارتفاع يفوق 80000 قدم وهذا خارج نطاق الكثير من أنظمة الدفاع الجوي.
5. على عكس الكثير من الطائرات دون طيار فإن البريداتور يمكن أن تسلح بصاروخي هلفاير.
6. تشوش على اتصالات العدو بالإضافة إلى جمعها وتحليلها وتعمل كمقر قيادة جوي. إن اسم الـ EC-130 يشير إلى عدة طائرات تخصصية مبنية وفقاً لتصميم الـ C-130.
7. تشوش رادارات العدو ويمكنها مهاجمتها بصواريخ HARM.
8. إن أرقام الحمولة القصوى هي للوقود الذي يمكن أن يستهلك في مسافة المدى النموذجي. هذه الطائرات تستطيع بالتأكيد أن تطير لمدى أبعد لكن ذلك يقلّل كمية الوقود الذي يمكن أن تزوّد به طائرة أخرى.
9. إن رقم المدى النموذجي هو لرقم الحمولة القصوى.
10. قادرة على الهبوط في المناطق الوعرة.
11. مبنية على حاملة للطائرات التي كانت تركز على مهمات مضادة للغواصات، لكن منذ مدى طويل خرجت من هذه الخدمة.
12. طائرة محمولة على حاملة طائرات مقادة بمراوح مع قبة رادار خارجية كبيرة.
13. مبنية على هيكل بوينغ 707. وتحمل راداراً كبيراً في مقدمة هيكل الطائرة. تقوم بشكل أولي بمهمات ضرب أهداف برية مكتشفة على مدى بعيد.
14. مبنية على هيكل بوينغ 707 وتحمل قبة رادار خارجية كبيرة موضوعة على ظهر الطائرة. مهمتها الرئيسية اكتشاف طائرات العدو وتنسيق أعمال الطائرات الصديقة.
15. طائرة جناح ثابت نادرة في الجيش.

6 – المروحيات

الاسم	النوع	مستخدمة من	طرازها الأول	المدى الجوي (بالكلم)	الحمولة القصوى (بالباوند)	ملاحظات
AH-64 Apache	Attack	U.S.	1986	2002955		1
UH-60 Black Hawk	Medium transport	U.S. /Aus.	1979	3003636 or 11 troops		4
AH-1 Cobra	Attack	U.S.	1967	240545		
UH-1 Huey	Light transport	U.S.	1962	1601773 or 10 troops		
OH-58	Attack/scout	U.S.	1969	230909		
CH-53	Heavy transport	U.S.	1965	50014545 or 55 troops		
CH-46	Medium transport	U.S.	1964	1201818 or 14 troops		5
CH-47	Heavy transport	U.S. /U.K. /Aus.	1968	2101818 or 14 troops		
AH-6/MH-6	Light attack/transport	U.S.	1966	23011818 or 44 troops		2
Lynx	Attack/transport	U.K.	1977	340545 or 6 troops		
Sea King	Medium transport	U.K.	1977	450818 or 12 troops		
Sea King AEW	Airborne Early Warning	U.K.	1983	4003636 or 19 troops		3
Mi-8	Medium transport	Iraq	1966	2504000 or 24 troops		
Mi-24 Hind	Attack/transport	Iraq	1973	1602405 or 8 troops		

هجوم: Attack — نقل وسط: Medium transport — نقل خفيف: Light transport — استكشاف/هجوم: Attack/scout

نقل ثقيل: Heavy transport — نقل/هجوم خفيف: Light attack/transport — تحذير مبكر محمول جواً: Airborne Early Warning

الولايات المتحدة: U.S. — أستراليا: Aus. — المملكة المتحدة: U.K. — العراق: Iraq

النوع: يحدد دور هذه المروحيات تصميمها والهدف الذي تقرر القوات الجوية استخدامها فيه. العديد من المروحيات في هذا الجدول تعمل من كل من القواعد التي على السفن أو على الشاطئ.

استخدمت من قبل: الدولة التي استخدمت هذه المروحية في هذه الحرب.

الطراز الأول: السنة التي وضعت فيها النسخة الأولى من هذه المروحية في الخدمة. إن النموذج الفعلي المستخدم في هذه الحرب ربما يكون قد حُدِّث بشكل كبير.

المدى الأقصى: المسافة التي تستطيع المروحية اجتيازها من القاعدة وإليها. بما أن هذا الرقم لا يتضمن التزود بالوقود الجوي الذي يمكن أن تقوم به بعض مروحيات التحالف، فهذه الأرقام تقريبية، تعتمد إلى حد كبير على الظروف الجوية، وحمولات أسلحة معينة وعموماً الحمولة المنقولة.

الحمولة القصوى: الوزن الإجمالي للأسلحة أو خزانات الوقود الخارجية أو الأشخاص أو البضاعة التي يمكن أن تحمل. بالنسبة لمروحية محملة بحمولتها القصوى، يكون المدى عادة أقصر من ذلك المذكور تحت المدى الأقصى.

ملاحظات:

1. إن النموذج AH-64D هو تحديث رئيسي لنموذج A. إن D له رادار على شكل قطر كبير موضوع على شفرات المروحة التي تسمح لها أن تتعامل مع أهداف في الجو العلوي وبتتابع سريع. إن هذه المروحية هي أيضاً محمية من النيران الأرضية أكثر من معظم المروحيات.
2. تستعمل من قبل القوات الخاصة الأمريكية.
3. لها رادار خارجي كبير يتدلى إلى الأسفل عند إقلاع المروحية، تلتقط أهدافاً جوية على مدى بعيد.
4. تشكل مكونة لخدمة الجيش والبحرية والقوة الجوية وحرس السواحل.
5. تصميم قديمة جداً وخطرة للمتطيرين الذين يستعملونها بحاجة ماسة إلى الاستبدال كما يفترض بـ V-22 أوسبري المتأخرة أن تفعل.

المصادر: أنظر الجدول رقم 1.

7 – السفن البحرية

الفئة	النوع	مستخدمة من	الطراز الأول	الإزاحة (بالطن)	الطاقم	مدى الملاحة	تحمل من الطائرات	ملاحظات
Nimitz	Aircraft carrier (nuclear)	U.S.	1975	95,360	6,007		70	
Kitty Hawk	Aircraft carrier	U.S.	1961	81,990	5,627	8,000/20	71	
Ark Royal	Aircraft carrier	U.K.	1980	20,710	1,051	7,000/18	22	1
Wasp	Amphibious assault	U.S.	1989	40,530	1,147	9,500/20	38	4
Tarawa	Amphibious assault	U.S.	1976	39,970	1,067	10,000/20	26	3
Ocean	Helicopter carrier	U.K.	1999	21,580	461	8,000/15	18	2
Ticonderoga	Cruiser	U.S.	1983	9,590	387	6,000/20	2	6,7
Arleigh Burke	Destroyer	U.S.	1991	8,320	398	4,400/20	0	5,6,7
Spruance	Destroyer	U.S.	1975	9,250	393	6,000/20	2	7
Type 42	Destroyer	U.K.	1978	4,250	253	4,500/18	1	9
Perry	Frigate	U.S.	1979	3,660	214	5,000/18	2	
Type 23	Frigate	U.K.	1990	4,300	181	7,800/17	1	8
Type 22	Frigate	U.K.	1988	4,850	232	7,000/18	1	
Anzac	Frigate	Aus.	1996	3,600	163	6,000/18	1	
Darwin	Frigate	Aus.	1980	3,960	187	5,000/18	2	
Boutwell	Coast Guard Cutter	U.S.	1967	3,050	177	9,600/19	1	
Los Angeles	Attack submarine (nuclear)	U.S.	1976	7,100	141	–	–	7
Trafalgar	Attack submarine (nuclear)	U.K.	1983	5,200	130	–	–	7
Swiftsure	Attack submarine (nuclear)	U.K.	1974	4,900	120	–	–	7

نيمتز: Nimitz — كيتي هوك: Kitty Hawk — حاملة طائرات (نووية): Aircraft carrier (nuclear)

حاملة طائرات: Aircraft carrier — اقتحام برمائي: Amphibious assault — حاملة مروحيات: Helicopter carrier

طرادة: Cruiser — مدمرة: Destroyer — فرقاطة: Frigate

زورق حراسة الشاطئ: Coast Guard Cutter — غواصة هجومية (نووية): Attack submarine (nuclear)

الولايات المتحدة: U.S. — المملكة المتحدة: U.K. — أستراليا: Aus.

الفئة: تشير إلى نوع من السفن وليس ضرورياً إلى اسم سفينة معينة. على سبيل المثال إن أربع حاملات طائرات من صنف نيميتز انخرطت في حرب العراق، واحدة منها فقط سميت نيميتز.

النوع: نوع السفينة، تلك التي لها أنظمة دفع نووي كما هو مدوّن.

استُخدمت من قِبل: الدولة التي استخدمت هذه السفينة في هذه الحرب.

الطراز الأول: السنة التي وضع فيها هذا النموذج في الخدمة. إن النموذج الحقيقي المنتشر في هذه الحروب قد يكون حُدِّث بشكل كبير.

الإزاحة: وحدة قياس لوزن السفن.

الطاقم: العدد الإجمالي للطاقم.

مدى الملاحة: المسافة التي تستطيع هذه السفينة أن تقطعها دون التزود بالوقود بالأميال البحرية لسرعة معطاة بالعقد. بالنسبة للسفن النووية، ليس هناك من مدى مذكور. إن العوامل المحددة هي إرهاق الطاقم ومصادر أخرى. إن السفن العاملة بالطاقة النووية تبدل وقودها النووي فقط بعد عدة عقود من الخدمة.

تحمل من الطائرات: العدد الإجمالي للطائرات على المتن، سواء كانت ثابتة الجناح أو مروحيات.

ملاحظات:

1. يمكنها أن تتسع لـ 960 من رجال البحرية الملكية لفترات زمنية قصيرة. يمكن أن تزوَّد بطائرات الهاريير البحرية والهاريير بالرغم من أنها في هذه الحرب لم تزوَّد إلا بمروحيات فقط.
2. يمكنها أن تتسع لـ 500 رجل من قوات البحرية الملكية و26 طاقم مركب.
3. يمكن أن تتسع لـ 1900 من رجال المارينز والمروحيات والـ AV-8B.
4. يمكن أن تتسع لـ 1890 من رجال المارينز والمروحيات والـ AV-8B.
5. هذه الأرقام تصف Block I وBlock II وليس Block 2A. هناك Block 2A خدمت في هذه الحرب. إنها تختلف أساساً في كونها تمتلك إزاحة 10% والقدرة على حمل مروحيتين على متنها.
6. مجهزة بنظام دفاع جوي Aegis الفعّال جداً، والذي صُمّم لمواجهة الهجمات الجوية الكبيرة من كل من الطائرات والصواريخ.
7. قادرة على إطلاق صواريخ كروز توماهوك.
8. فرقاطة حديثة مع دفاعات جوية قصيرة المدى قادرة جداً لكن بدون قدرة مضادة للجو طويلة المدى.
9. هذه السفن تزود البحرية الملكية بقدرات السام الطويلة المدى.

الاسم	النوع	مستخدمة من	الطراز الأول	نوع الموجه	المدى (بالكلم)	الوزن الاجمالي (بالباوند)	وزن الرأس الحربي	ملاحظات
Tomahawk	Cruise missile	U.S. /U.K.	1985	GPS/radar	2,590	1455	455	9
CALCM	Cruise missile	U.S.	1980	GPS	1,100+	1818	1364	3
Storm Shadow	Cruise missile	U.K.	2003	GPS	250+	1318	455	6
ATACMS	Tactical ballistic missile	U.S.	1990	GPS/Inertial	160+	1677	545	8
AGM-130	Powered glide bomb	U.S.	1994	GPS/command	65+	1318	909	
HARM	Anti-radiation missile	U.S.	1983	Radar homing	50+	364	20	10
JSOW	Unpowered glide bomb	U.S.	1998	GPS	65	682	227	
Maverick	General purpose missile	U.S. /U.K.	1983	IR/optical	25	300	136	
CBU-97 WCMD	Anti-armor glide bomb	U.S.	2002	Inertial	19			6
JDAM	Unpowered glide bomb	U.S.	1998	GPS	15	455	409	1
LGB	Unpowered glide bomb	U.S. /U.K.	1976	Laser	9	909	909	2
GBU-37	Deep penetrator bomb	U.S.	1991	GPS	8+	909	909	7
MOAB	Unpowered large glide bomb	U.S.	2003	GPS	–	2273	2273	5
						9773	8182	
BLU-82	Unpowered large bomb	U.S.	1970	Unguided	–			4
Hellfire	Antitank missile	U.S.	1986	Radar	8	6818	5727	11
TOW	Antitank missile	U.S. /U.K.	1970	Optical	3.7	49	–6.8	12
Javelin	Antitank missile	U.S.	1996	IR	2.5	23	3.2	13
Al-Hussein	Tactical ballistic missile	Iraq	1988	Inertial	600	12	–3.6	
Scud-B	Tactical ballistic missile	Iraq	1962	Inertial	300	7045	318	
Al-Samoud	Tactical ballistic missile	Iraq	1994	Inertial	150	6400	1000	

صاروخ كروز: Cruise missile — صاروخ بالستي تكتيكي: Tactical ballistic missile — قنبلة شراعية: Powered glide bomb

صاروخ مضاد للإشعاع: Anti-radiation missile — قنبلة غير شراعية: Unpowered glide bomb

صاروخ متعدد الأغراض: General purpose missile — قنبلة شراعية مضادة للدروع: Anti-armor glide bomb — قنبلة اختراق عميق: Deep penetrator bomb

الولايات المتحدة: U.S. — المملكة المتحدة: U.K. — العراق: Iraq — نظام تحديد الهدف الشامل: G.P.S.

توجيه بالرادار: Radar homing — داخلي: Inertial — غير موجهة: Unguided — بصري: Optical

القرع: نوع التفجير.
يستخدم من قبل: الدولة التي استعملت هذه الذخيرة في هذه الحرب.
الطراز الأول: السنة التي وضعت فيها هذه الذخيرة في الخدمة. النموذج الفعلي المنتشر في هذه الحرب ربما يكون قد تغير بشكل أساسي.
نوع التوجيه: كيف توجه هذه الذخيرة؟ إذا وجدت أصلاً باستخدام الأقمار الصناعية يستخدم نظام التحديد الشامل للأقمار الصناعية لتحديد الموضع الذي يجب أن توجه إليه الذخيرة نسبياً. رادار: إنه يقتفي هدفاً أو مساراً إلى هدف بإشارة الرادار. توجيه راداري: إنه يقتفي مصدر البث أو الإرسال الراداري مرسل الشارة، أو المستقبل الشارد؛ أي يوجه نحو هدف والذخيرة تتعقب هذا الشعاع في الهدف. القيادة: شخص يوجه الذخيرة. بصري: بصري أو بحثي بصري على الذخيرة يقتفي الهدف. الصور الذاتي: إن نظام التوجيه يقتفي المكان الذي انطلقت منه الذخيرة وإلى حيث يفترض أن تذهب ويضعف حركتها بالنسبة إلى الجاذبية والزخم.
المدى: المسافة الإجمالية التي تستطيع هذه الذخيرة أن تجتازها وحدها.
الوزن الكلي: وزن النظام بكامله.
وزن الرأس الحربي: وزن الجزء الذي يتفجر.

ملاحظات:

1. تأتي بوزن 1000، 2000 باوند. كلاهما بالمحتوى نفسه. في الحقيقة إنها مجرد قنابل غبية غير موجهة وتقنية مع زعانف ومعدات توجيه بالأقمار الصناعية مربوطة عليها. رخيصة جداً (بمعايير الأسلحة الدقيقة) وعالية دقة مثل القنابل الموجهة بالليزر.
2. تأتي في سلالة من 500، 1000، و2000 باوند.
3. CALCM: صاروخ كروز تقليدي يطلق من الجو. يأتي بسلاح متعدد كلها معدلة من صواريخ كروز مطلقة من الجو في الترسانة النووية. إن الـ B-52 هي المنصة الوحيدة التي يمكن أن تطلق CALCM.
4. استعملت لأول مرة في فيتنام؛ يمكن أن تحمل فقط من C-130.
5. بطة يمكن أن تلقى من كلا الـ B-2 والـ C-130.
6. تنطلق جوياً من طائرة الأورفاير البريطانية.
7. تستعمل فقط على B-2 لتدمير أهداف محصنة بعمق مثل مراكز القيادة.
8. تنطلق من قاذفة M270 MLRS بدلاً من 12 صاروخاً قياسياً يمكن أن يحمل عليها تلقي ATACMS. المدى وحجم الرأس الحربي هنا للمجموعة 1 ATACMS المعززة. هناك نوع واسع في المدى (المجموعة IA) التي ذو رأس حربي أصغر من 350 باوند التي يمكن أن يصل إلى أهداف تبعد 300 كيلومتر.
9. يمكن أن تنطلق من غواصات تابعة للولايات المتحدة أو السفن المتحدة أو سفن سطحية أمريكية (مدمرات Burke أو Spruance أو طرادات Ticonderoga).
10. توجه نحو مرسلات رادار العدو.
11. يمكن أن تنطلق من مختلف المروحيات الهجومية أو الدرون UAV.
12. يمكن أن تنطلق من تشكيلة من منصات أرضية والمروحيات.
13. تنطلق من قاذف محمول على الكتف، على عكس نظام القاذف الذي يطلق هو من نوع أطلق وانس، الذي يسمح للأفراد الذين يطلقون بالتحرك مباشرة بعد ضرب القذيفة، وما أن يقترب الطائر من الهدف يلاحقه من الأعلى حيث يكون الدرع الأشبه أضعف ما يكون.

الملحق رقم (8)

نقاط الحوار التي أرادتها القائمة العراقية للحوار مع ائتلاف دولة القانون (المالكي)

« بسم الله الرحمن الرحيم »

من المعلوم انه لا يمكن لاية كتلة برلمانية تشكيل حكومة
وفق المعطيات الدستورية من غير أن تتحالف او تأتلف
مع كتلة او اكثر من الكتل الفائزة الاخرى ، ومن الضروري أن
تدرك الاطراف السياسية المشاركة في العملية السياسية اهمية
احترام النصوص الدستورية الخاصة بمفهوم الكتلة الاكبر واحقيتها
في تشكيل الحكومة والتأكيد على نية المشرع الدستوري بانصراف
عند صياغة المادة ٧٦ الى توصيف الكتلة الاكبر بأنها
الكتلة الفائزة الاكبر . ومما يؤكد هذا المفهوم حيثيات
لجنة كتابة الدستور وكذلك العرف الدستوري الذي نشأ
عند تكليف كتلة الائتلاف العراقي الموحد بتشكيل الحكومة
عام ٢٠٠٦ على الرغم من أن اصواته آنذاك لم تكن كافية
لتحقيق النصاب القانوني الدستوري لتشكيل الحكومة دون
التحالف مع قوى برلمانية اخرى وهذا ما تم بالفعل ونتيجة
ذلك تشكلت حكومة الشراكة الوطنية المنتهية ولايتها.

لذلك من الضروري اقناع جميع القوى السياسية
بأن تمسك العراقية بهذا المبدأ لم يكن بدافع حصولها على
حق تشكيل الحكومة بقدر ما هو الدفاع عن مبدأ احترام
النصوص الدستورية التي ستضمن للشعب العراقي تكريس
مبدأ تداول السلطة بشكل سلمي وبنفس الوقت تضمن
حقوقه الدستورية في تنافس الكتل للفوز بأعلى الاصوات
وفي ذات الوقت نضمن حماس الناخب العراقي للاندفاع
الى ممارسة حقه في الانتخابات من أجل فوز القائمة التي
يرغب بفوزها ، ونصر على المطالبة بالتمسك بهذا الحق
حتى مع عدم ضماننا القدرة على تحقيق النصاب البرلماني
لتشكيل الحكومة مع تأكيد احترامنا لحجم الكتلة التي تأتي
بعد العراقية بعدد الاصوات وابداء استعدادنا للتعاون
معها وفق معطيات سنوردها في ادناه ولا بأس بغية

التوصل الى حل هذه الاشكاليه واعطاء رسائل مصريه للقوى المتمكنه التي نرغب في مشروعها السياسي امكانيه تنفيذ فقرات مهمه في مشروعنا الوطني بالتعاون معها وعلينا ان نفهم الجميع ان اصرارنا هذا على الاجراءات الدستوريه هو لكي لا نؤسس لسابقه قد تعيد علينا نوع من انظمه الحكم الدكتاتوريه وربما اسوأها المتمثله بدكتاتوريه الطائفه بدلا من دكتاتوريه حزب معين او شخص بذاته .

فالحل اذا ما اخفقت العراقيه في الحصول على فرصة تشكيل الحكومه او حجب مثل هذه الفرصه عنها ؟

وباعتقادنا المتواضع ان حل مثل هذا الموضوع الخطير لابد ان يكون ضمن ضوابط القواعد القانونيه والشرعيه التاليه .

« درء المفاسد اولى من جلب المغانم »

وعليه اذا كان لابد من حل المشكله السياسيه الراهنه وفق معطيات هذه القاعده الشرعيه علينا استبعاد فكرة الانسحاب من العمليه السياسيه وهذا لا يمنع التلويح الجدي بها بغية الحصول على بعض المكاسب او للضغط على الجانب الاخر لدفعه الى ابداء المرونه المطلوبه في التفاوض ..

وهنا لابد من تحديد المفاسد المراد درؤها مقابل المغنم الذي سنضحي به وهي حسب الاهميه :

١- مخاطر تقسيم البلاد
٢- مخاطر تكريس الطائفيه
٣- الاضطهاد حسب الانتماء المذهبي والمناطقي او الانتماء الفكري ويدخل ضمن ذلك رفع الحيف عن الامين العام
٤- السجون والاعتقالات
٥- التعذيب والتصفيات
٦- [illegible] والاتهامات .

وهذه النقاط تشكل اغلب المناصب واهمها وليس جميعها ، أما المغانم التي يمكن أن نعطي مقابل ذلك وتلك المناصب هي رئاسة الوزراء ، ولكن مع اي من الجهات السياسية نستطيع تعطيه ذلك ولو بحدود معينة ؟ او نسبية !

باعتقادنا ان الامر يمكن تصوره ولو بشكل غير قطعي مع دولة القانون وبالطريقة الآتية :

اولاً - ايجاد تحالف برلماني كبير يتفق على برنامج سياسي ينعكس بتفصيله ما ذكر اعلاه من خلال عدم تفعيل قانون المساءلة والعدالة كخطوة اولى يعقبها العمل على تعديله او الغائه وتجميد عمل المحكمة الجنائية ايضاً كمقدمة لالغائها ومنح صلاحياتها للقضاء العراقي العادي مع تفعيل دور الادعاء العام لتحريك الشكاوى ضد مرتكبي الجرائم التي لا يجوز للمدعين بالحق الشخصي او المجني عليهم تحريكها .

ثانياً - اعادة جميع الموظفين وافراد القوات المسلحة والقوات الامنية الذين كانوا يمارسون اعمالهم بعد عام ٢٠٠٣ او الذين لم يمارسوها قبل هذا التاريخ بغية بناء مؤسسات دولة قوية ومهنية عصرية خصوصاً اولئك الذين ساهموا ببناء دوائر الدولة واعادة بناء الاجهزة الامنية وتصدوا لقوى الارهاب والميليشيات ، مع وقف جميع الاجراءات الخاصة بابعادهم او ابعاد من هم في الوظيفة حالياً ومعالجة موضوع الدوائر والاجهزة الامنية بشكل منصف بما يخدم المصلحة الوطنية العليا والاستفادة من خبراتهم التي هي ملك الشعب العراقي ومنح الحقوق التقاعدية للبعض الاخر الذي يتعذر اعادتهم للعمل والوظيفة مع تعويضهم واعتماد مبدأ [illegible]

رابعاً – اهمال الانتماء المذهبي عند التعيين في كافة مرافق الدولة من اصغر الوظائف في السلم الوظيفي وحتى اعلاها كخطوة مهمة لمنع تكريس الانقسام المذهبي.

خامساً – تفعيل دور القضاء (ادعاء عام – محاكم) في السجون ومنع التعذيب الجسدي والنفسي اثناء التحقيق.

سادساً – التفعيل الفوري للبطاقة التموينية وتحسينها وضمان وصولها للفقرا

سابعاً – الاسراع في تقديم كافة انواع الخدمات وتفضيلها على الاستثمار

ثامناً – استحداث صندوق للضمان الاجتماعي للعاطلين ودفع رواتب جزئية للعزاب منهم وتمييزهم عن غيرهم وكذلك المتزوج عن الاعزب لحين توفير فرص عمل تناسب مؤهلاتهم.

تاسعاً – اعادة النظر بشروط منح رواتب الرعاية الاجتماعية لمنع اعطائها لغير مستحقيها من الفقراء.

عاشراً – التوجه فوراً لمعالجة أزمة السكن

حادي عشر – اعادة انتشار الجيش والشرطة والامن والمخابرات الوطنية في كافة انحاء العراق بغض النظر عن الحدود المزعومة للاقاليم والمحافظات.

ثاني عشر – من الضروري ان تكون هناك دوائر اتحادية في جميع المحافظات ولها مهام اتحادية ويعين فيها موظفين دون التمسك بشرط احقية ابناء الاقليم او المحافظة بتلك الوظائف ودعماً لضمان انتشار ابناء العراق جميعاً في جميع البلاد.

مصلح خضر مصري
٢٠١٠/٥/١٨

عمر خلف الجبوري
٢٠١٠/٥/١٨

عبد الكريم العطان
٢٠١٠/٥/١٨

قائمة المصادر

أ- الكتب:

أولاً: الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم الشمري، بغداد والغزو الأجنبي (الدروس والعواقب)، عمان، 2006م.
2. إبراهيم خلف العبيدي، التحدي العثماني، بغداد، 1988.
3. إبراهيم عبد الطالب، انهيار جدار عرب المشرق، عمان، 2007م.
4. ابن خلدون، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد، ج3، سنة بلا.
5. أبو صادق (الماسونية بلا قناع)، بغداد، 1986.
6. أحمد الحسيني، الأمام الحكيم السيد محسن الطباطبائي، بغداد، 1963.
7. أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا 1922 – 1932م، سلسلة دراسات (217)، بغداد، دار الرشيد، 1980.
8. أحمد فوزي، عبد السلام محمد عارف، سيرتهُ، محاكمة، مصرعهُ، بغداد، مطابع الدار العربية، 1989.
9. أحمد منصور، قضية سقوط بغداد، ط6، لبنان، الدار العربية للعلوم، 2004م.
10. أحمد نوري النعيمي، أثر الأقلية اليهودية في سياسة الدولة العثمانية، 1991.
11. أحمد نوري النعيمي، العلاقات العراقية ـ التركية (الواقع والمستقبل)، عمان، 2009.
12. إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق، لندن، 1986.
13. إلياس فرح، الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1975.
14. أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، م1، القاهرة مطبوعات مدبولي، سنة بلا.
15. ـ التطورات التاريخية لقضية شط العرب، تاريخ الخليج العربي الحديث المعاصر، ط1، البصرة، 1984.
16. ـ الحرب الأهلية في العراق – واقع وتصورات المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط1، عمان، 2006م.
17. ـ العراق في عهد السيطرة العثمانية 1908 – 1914، عمان، 2008.
18. برنوز وبرنوز، العلاقات الدولية والتنمية الوطنية، لندن، 1987م.
19. بيار سالنجر، حرب الخليج (الملف السري)، المفكرة الخفية لحرب الخليج، (رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة) ط1، بيروت، لبنان، 1991م.
20. -، تاريخ التمدن الإسلامي، دار الهلال، ج4، 1974.
21. تحسين العسكري، الثورة العربية الكبرى، ج1، بغداد، 1936.
22. توفيق برو، العرب والاتراك، القاهرة، 1960.
23. الجاحظ، البيان والتبيين، ج3، القاهرة، 1961.

24. جاسم كاظم العزاوي، ثورة تموز، أسرارها، أحداثها، رجالها حتى نهاية عبد الكريم قاسم، بغداد، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، 1990.
25. جرجيس فتح الله، زيارة للماضي القريب، ستوكهولم، 1998.
26. جعفر العسكري، مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم نجدت فتحي صفوت، لندن، دار السلام، 1988.
27. جعفر عباس حميدي، وثائق بريطانيا حول موقف السفارة البريطانية في بغداد من حكومة الدفاع الوطني (3 – 10) نيسان، 1941.
28. جواد الظاهر، الموجز في تاريخ العراق السياسي، النجف، 1965.
29. جورجي زيدان، المؤلفات الكاملة، م12، بيروت، دار الجليل، 1983.
30. حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، بيروت، 1965.
31. حسن الجلبي، العراق والفيدرالية في تنازل الدول عن شخصيتها الدولية كأحد الاحتمالات للحزب الوطني الكردستاني، أربيل، مطبعة بولية تي، 1996.
32. حسن الرشيدي وآخرون، الكويت من الإمارة إلى الدولة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، الكويت، دار سعاد الصباح، 1993.
33. حسن العلوي، شيعة السلطة وشيعة العراق، (صراع الأجناس)، لندن، دار الزوراء، 2009م.
34. حسن حيدر الربيعي، مجموعات المقاومة المسلحة في أفغانستان والعراق، عمان، 2007م.
35. حسن صبري الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، القاهرة، دار المعارف، 1973.
36. حسن علي حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (1897 – 1909م) ط2، بيروت، الدار الجامعية، 1980.
37. حسن فاضل زعين، أبعاد الصراع العراقي ـ الفارسي في زمن الأمويين، بغداد، 1983.
38. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات السياسية والقومية والدينية، لبنان، مؤسسة العارف للمطبوعات، 2007م.
39. حكمت سامي سليمان، قصة النفط في العراق، ط2، القدس، 1957.
40. حكمت موسى، (الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية)، دراسات إستراتيجية (3)، عمان، 2009م.
41. حنا بطاطو، الشيخ والفلاحون في العراق 1917 – 1958، بغداد، 1960.
42. خالد العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون، ط1، بغداد، 1980.
43. خلدون ناجي معروف (الأقلية اليهودية في العراق)، ج1، 1921 – 1952م، بغداد، 1974.
44. خليل إبراهيم حسين، موسوعة 14 تموز، ج2، بغداد، 1988.
45. خليل علي مراد، الأوضاع الإيرانية في الخليج العربي، بصرة، 1984.
46. خليل كنه، العراق أمسهُ وغده، بيروت، بلا، 1966.

47. خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه (1908 – 1918م)، بيروت، مركز الأبحاث، 1973.
48. رجاء حسين الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دورهُ السياسي من 1921 – 1941، بغداد، جامعة بغداد ـ كلية الآداب، 1979.
49. رشيد بدر، مجزرة الموصل، القاهرة، 1960.
50. رضا جواد الهاشمي، الصراع من زمن القرنين الساسانيين، بغداد 1983.
51. رعد مجيد الحمداني، قبل أن يغادرنا التأريخ، ط1، لبنان، الدار العربية للعلوم، 2005م.
52. رفيق شاكر النتشة، السلطان عبد الحميد الثاني وفلسطين (السلطان الذي خسر عرشهُ من أجل فلسطين)، بيروت، المؤسسة العربية للعلوم، 1991.
53. رياض الصمد، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين، ط1، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1999م.
54. زكي شهاب، العراق يحترق، شهادات في قلب المقاومة، لبنان، 2006م.
55. ساطع الزغلول، إشكالية الحدود العربية – العربية، عمان، مؤسسة البلسم للنشر والتوزيع، 1998م.
56. سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودورهُ في الحياة السياسية العراقية 1922 – 1936م، ج1، البصرة، 1975.
57. سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودورهُ في السياسة العراقية 1932 – 1945م، مراجعة الدكتور كمال مظهر أحمد، ط1، بغداد، 1988.
58. سعد العبيدي، دوامات المحنة، قراءة سياسية نفسية لأربع سنوات من المحن في عراق ما بعد التغيير، ط1، لبنان، الدار العربية للعلوم، 2007م.
59. سعد ناجي جواد، الأقلية الكردية في سورية، بغداد، 1989.
60. سعيد خديده علو، العلاقات العراقية ـ الإيرانية وأثرها على القضية الكردية (14 تموز 1958 – 8 شباط 1963)، عمان، 2007.
61. سعيد محمد الخلفاوي، الجمهورية الثانية (بداية مرحلة جديدة في تاريخ العراق الحديث)، بغداد، 2008م.
62. سليم مطر، الذات الجريحة (إشكاليات الهوية في العراق والعالم العربي (الشرق متوسطي)، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2002.
63. شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران، بغداد، 1966.
64. شاكر مصطفى سليم، الجبايش، ج1، بغداد، 1945.
65. شكري محمود نديم، حرب العراق 1914 – 1918، ط5، بغداد، دار التضامن، 1963.
66. صالح بن محمود السعدون، رؤية تاريخية جديدة (العراق) بين ثلاث استراتيجيات (جزيرة العرب، إيران، الدرنيل)، الأردن، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009م.
67. صبحي ناظم توفيق، تركيا والتحالفات السياسية (ميثاق سعد آباد)، معاهدة الصداقة السوفيتية في وثائق المتلكات في اسطنبول، 1930 – 1935، بغداد، 2000.

68. صبري جريس، تاريخ الصهيونية 1862 – 1917، ج1، بيروت، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، 1981.

69. صلاح الدين الصباغ، فرسان العروبة في العراق، دمشق، 1956.

70. طارق الناصري، عبد الإله الوصي على عرش العراق (1939 – 1958) حياته ودوره السياسي، بغداد، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، 1990.

71. طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، 1919 – 1943، ط1، بيروت، 1967.

72. عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج8، بغداد، 1965.

73. عباس العزاوي، عشائر العراق، ج1، بغداد، 1962.

74. عبد الإله بلقزيز، الاحتلال الأمريكي للعراق وصوره ومصائره، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005م.

75. عبد الجليل زيد مرهون، أمن الخليج بعد الحرب الباردة، ط1، بيروت، دار النهار، 1977م.

76. عبد الرحمن العاني، العداء الفارسي في عصر الرسالة الإسلامية والخلفاء الراشدين، بغداد، 1983.

77. عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية لحركة مايس 1941 التحررية، ط3، صيدا، مطبعة العرفان، 1971م.

78. عبد الرزاق الحسني، العراق في ظل المعاهدات، لبنان، 1958.

79. عبد الرزاق الحسني، تأريخ العراق السياسي الحديث، ج2، بغداد، 1992م.

80. عبد الرزاق الحسني، تأريخ العراق السياسي الحديث، ج3، بغداد، 1957م.

81. عبد الرزاق الدراجي، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق (1908 – 1945)، بغداد، منشورات وزارة الثقافة، 1978.

82. عبد السلام الترمانيني، أزمة التاريخ العربي، الكويت، 1982.

83. عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، الجيزة، 1973.

84. عبد الشهيد الياسري (البطولة في ثورة العشرين)، النجف، 1966.

85. عبد العزيز القصاب، من ذكرياتي، ط1، بيروت، 1962.

86. عبد الكريم الحسني، حدود دولتنا بين بحار أربع، عمان، 2008م.

87. عبد المناف شكر جاسم، العلاقات العراقية ـ السوفيتية 1944 – 1963، بغداد، 1980.

88. عبد المنعم رشاد محمد، الصراع العراقي ـ الفارسي في العصر العباسي، بغداد، 1983.

89. عبد علي المعموري ووصال نجيب العزاوي، شيخوخة أمريكا المبكرة، عمان، 2009م.

90. عزيز قادر الصمانجي، قطار المعارضة العراقية من بيروت 1991 إلى بغداد 2003م، ط1، لندن، دار الحكمة، 2009م.

91. علاء موسى كاظم نورس، السياسة السّوقية الإيرانية تجاه العراق في العصر الحديث، بغداد، 1983.

92. علي البصري، محاكمة مصدق، بغداد، 1954.

93. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، تاريخ العراق الحديث (دراسة المجتمع العربي الأكبر في ضوء الاجتماع) بغداد، 1962.
94. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، 1914 – 1918م، ج4، لبنان، 2005.
95. علي جودت الأيوبي، ذكريات (1900 – 1958م)، بيروت، 1967.
96. علي صالح السعدي، أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، بيروت، 1964.
97. علي عبد الأمير علاوي، احتلال العراق (ربح الحرب وخسارة السلام)، ط1، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009م.
98. علي عبد الجليل، الحرب على العراق، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2003م.
99. علي محمد الشمراني، صراع الأضداد، المعارضة العراقية بعد حرب الخليج، لندن، دار الحكمة، 2003م.
100. علي محمود الشيخ علي (مذكرات)، بغداد، مطبعة التمدن، ج1، 1966.
101. غانم حمد صالح، مفاهيم ومصطلحات، المركز العراقي للدراسات الستراتيجية، عمان، 2008.
102. غسان عطية، العراق (نشأة الدولة) تقديم حسين جميل، ترجمة عطا عبد الوهاب، لندن، دار السلام، 1988.
103. فؤاد حسن الوكيل، جماعة الأهالي في العراق (1932 – 1937م)، ط3، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1986.
104. فؤاد قاسم الأمير، العراق بين مطرقة صدام وسندان الولايات المتحدة، بغداد، مؤسسة الغد للدراسات والنشر، 2005م.
105. فؤاد مطر، الخميني ... وصدام (القرار الصعب والخيار الأصعب)، ط1، لبنان، الدار العربية للعلوم والنشر، 2007م.
106. فاروق صالح العمر، التحدي العثماني، بغداد، 1988.
107. فاروق ناصر الراوي، الصراع العراقي ـ العيلامي، بغداد، 1983.
108. فاضل البراك، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق (دراسة مقارنة)، ط2، بغداد، 1985.
109. فاضل البراك، دور الجيش العراقي في حكومة الدفاع الوطني والحرب مع بريطانيا، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، 1979.
110. فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946 – 1958م، بغداد، مطبعة الشعب، 1966.
111. فالح حنظل، أسرار مقتل العائلة المالكة في العراق، بيروت، 1971.
112. فراس عبد الرزاق السوداني، العراق ... مستقبل بدستور غامض، نقد قانوني إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، تقديم الدكتور الشيخ عتاب محمود الحمش والأستاذ القاضي نبيل عبد الرحمن حياوي، ط2، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005م.
113. فريق المزهر الفرعون، الحقائق الناصعة، بغداد، 1952.
114. فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953 – 1958م، بغداد 1981.
115. فلاح شاكر أسود، التطورات التاريخية لقضية شط العرب، تاريخ الخليج العربي الحديث، ط1، البصرة، 1984.
116. فلاح شاكر أسود، الحدود العراقية –الإيرانية، دراسة المشاكل القائمة بين البلدين، بغداد، 1970م.

117. فيصل أرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، بغداد، 1921.
118. كمال عثمان حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني 1941، صيدا، المطبعة العصرية، 1950.
119. كمال مجيد، النفط والأكراد دراسة العلاقات العراقية –الإيرانية –الكويتية، ط1، لندن، دار الحكمة، 1997م.
120. لجنة تدوين وتحليل أم المعارك، م1، بغداد، 1992م.
121. لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون ودورهُ في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد، منشورات وزارة الثقافة والفنون، 1978.
122. ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ط2، بغداد، منشورات مكتبة النهضة، 1981.
123. ليلى مرسي وأحمد وهبان، حلف شمال الأطلنطي، العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالف والمصلحة (1945 –2000م)، الإسكندرية دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.
124. ليلى ياسين حسين الأمير، نوري السعيد ودورهُ في حلف بغداد وأثرهُ في العلاقات العراقية ـ العربية (1946 – 1958م)، بغداد، 2002.
125. مجيد خدوري، العراق، ط1، إيران، مطبعة أمير رقم 1376 –1418.
126. محسن الأمين، أعيان الشيعة، ج4، بغداد، 1920.
127. محمد الألوسي، الطائفية وفقه الخلافة عند الشيعة وأهل السنة، عمان، 2002.
128. محمد الحسيني الشيرازي، تلك الأيام (صفحات من تاريخ العراق السياسي)، ط1، لبنان، مؤسسة الوعي الإسلامي، 2000.
129. محمد العيد مطمر، أيام في بلاد الأفغان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
130. محمد جواد علي، العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية (1942 –1987م) العلاقات الدولية لإيران، ج1، بغداد، 1988.
131. محمد حسن العيلة، أواسط أسيا الإسلامية بين الانقضاض الروسي والحذر البريطاني، الدوحة، 1986.
132. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، (أوهام القوة والنصر) ط1، مصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992م.
133. محمد حسنين هيكل، كلام في السياسة من نيويورك إلى كابل، مصر، 2002م.
134. محمد حمدي الجعفري، انقلاب الوصي في العراق، ط1، مصر، مكتبة مدبولي، 2000.
135. محمد سرور حسين، الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، المغرب، مطبعة الحزم للنشر والتوزيع، 1981م.
136. محمد عبد الرحمن فرح، قناة السويس، أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية ـ البريطانية (1914 –1956م)، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968.
137. محمد علي العزوي، النجم الثاقب، محمد بن الإمام علي الهادي، بغداد، 1950.
138. محمد عيسى داود، المهدي المنتظر صناعة إسرائيلية.
139. محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، بغداد، 1923.

140. محمد نور الدين، الشرق الأوسط في السياسة الخارجية التركية (العرب والأتراك في عالم متغير)، ميشال نوفل وآخرون، ج1، ط1، بيروت، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 1993م.
141. محمد وصفي أبو مغلي، إيران، دراسة عامة، جامعة البصرة، البصرة، 1985.
142. محمود الدرة، الحرب العراقية - البريطانية 1941، ط2، بيروت، دار الطليعة، 1969.
143. محمود الدرة، القضية الكردية، ط2، بيروت، 1966م.
144. محمود العطية، الديمقراطية في العراق، النجف، مطبعة النعمان، 1960.
145. مذكرات فؤاد عارف، تقديم وتعليق كمال مظهر أحمد، ج1، دهوك، 1999م.
146. مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية، ثورة أيلول 1961 – 1975، ج3، أربيل، 2002.
147. مصطفى الدباغ، الصراعات الدولية الراهنة، ط1، لبنان، 2000م.
148. مصطفى عبد القادر النجار، أضواء على سياسة الاتحاد السوفيتي وروسيا القيصرية في الخليج العربي والجزيرة العربية، عمان، 2002.
149. مصطفى عبد القادر النجار، التجاوزات الإيرانية على العراق بعد الحرب العالمية الأولى، بغداد، 1981.
150. مصطفى محمود بكري ود. محمد الباجس، صدام حسين بطل قومي في زمن الهوان، ط1، القاهرة، 2006م.
151. مظفر عبد الله أمين، السيطرة البريطانية على أوضاع العراق بعد فشل حركة مايس 1941م.
152. موسى السيد علي، القضية الكردية في العراق من الاستشراق إلى تهديد الجغرافية السياسية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001م.
153. موسى الموسوي، الثورة البائسة، بيروت، سنة بلا.
154. موسى بن نصير، شذوذ ومآسي الطائفة الإسرائيلية، بغداد، مطبعة الكرخ، 1956م.
155. موسى حبيب، ثورة 14 تموز، بغداد، 1958.
156. موسى كاظم، وثائق التدخل الأجنبي في الوطن العربي، ج1، دمشق، 1972.
157. موسى محمد طويرش، العلاقات العراقية ـ الإيرانية (14 تموز 1958 – 8 شباط 1963) دراسة تاريخية سياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1997.
158. مير بصري، إعلام السياسة في العراق الحديث، لندن، دار رياض الريس للكتب والنشر، 1987.
159. مير بصري، الطائفة الإسرائيلية (الموسوية) في العراق في القرن العشرين، بغداد، 1965.
160. ميشيل سليمان، إيران في معركة التحرر الوطني والاستقلال، بيروت، 1954م.
161. ميفان عارف عبد الرحمن البادي، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان الجنوبية (العراق) (14 تموز 1958 – 8 شباط 1963م)، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، 2002م.
162. ناصر محمد الزمل، لماذا يكرهوننا، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان، 2004م.
163. نبال خماس، إمبراطورية الأكاذيب، مصطلحات الخداع الأمريكي بعد أحداث (11) أيلول، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004م.
164. نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً، بغداد، شركة المعرفة، ط2، 1989.

165. نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دراسة تحليلية في الإدارة والسياسية، بغداد، 1984.

166. نصير عبد الحسين الكعبي، الدولة الساسانية (دراسة في التاريخ السياسي في ضوء المصنفات العربية الإسلامية، ط1، سورية، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

167. نوري المرسومي، الانهيار بداية .... وليست نهاية، القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2006م.

168. هادي حسن عليوي، أحزاب المعارضة السياسية في العراق، الجذور والاستحقاقات الوطنية (1968-2003م)، بغداد، دار الكتب العلمية، 2005م.

169. هاني خيرو أبو غضيب، أطلس تاريخ العالم القديم والمعاصر، عمان، 2004.

170. هلال ناجي، أضوء على نظام عبد الكريم قاسم، القاهرة، 1962.

171. الهيثم الأيوبي وآخرون، الموسوعة العسكرية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972.

172. وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية، الكويت، 1997م.

173. وليامسون موراي، وروبرت هـ سكايلز جونيور، حرب العراق، تاريخ عسكري ميداني، يومي، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005م.

174. وليد محمد سعيد الاعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية - البريطانية 1941، بغداد، دار واسط للنشر والتوزيع، 1987.

175. الياسري، البطولة في ثورة العشرين، النجف، 1967.

ثانياً: الكتب باللغة الإنجليزية

A. Books

1. A. Baram, History and ideology in the formation of Bathist Iraq, 1968 – 1989, London, 1991.
1. Ahmad Amin (Turkey in the war), New haven, 19360.
2. Ahmed Rashid, Taliban, The story of Afghan warlords, G. B. 2001
3. Allan clark, the fall of Kreet island, London, 1964.
4. Ammen Al-Qadary, Iraq is the state of war widows, Amman, 2008.
5. Arab Bureau, Baghdad, Arab Tribes of the Baghdad wilayat, July, 1918, Culcutta, 1919.
6. Atiyyah (Iraq) – Beriut, 1973.
7. Aufbauer schott and Elliot, Economic Sanctions Reconsidered, History and current policy, 1999.
8. Barry Rubbin, the great powers in the Middle – East, 1941 – 1947, the road to the Cold war, London, 1980.
9. Bulletin of the oxford university institute of statistics, vol, 20, No 4, 1958.
10. C. Tssawi, The Economic History of the Middle – East 1800 – 1914, Chicago, 1966.
11. CF.J.B Duroselle, History Depllomatique Dolly, 1962.
12. Charles W. Kegley Jr. Eugene R. wittkopf, New York, 1983.
13. Churchill Second world war, Vol.
14. David W. Zlegler, war, peace and international politics, Boston: little Brown and company, 1977.
15. Derk Kinnane, the Kurds and Kurdistan, London, 1970.
16. E. fraim Karsh, the Iran – Iraq war 1980 – 1988 (Essential histories), London, 2002.
17. E. Kanovsky, Economic implication for the Region and world oil, London, 1987.
18. El Bahma Hussein, The Legal status of the Arabian Relation problems, 1968.
19. Elizabeth Monroe, philb of Arabia, London, 1973.
20. Final Report to congress, 1992.

21. Foreign policy with an Assault rifle, Erfstadt, Germany, Area Verlag, 2004.
22. Gaddis, John Lewis, the united states and origins of the cold war, 1941 – 1947, Columbia university, New York, 1972.
23. H. B. philby, Arabian Days, London, 1948.
24. Hanna Batatu, The oil social Classes and The revolutionary Movements of Iraq, 1978.
25. Henry Kissinger, years of Renewal (New York) simon and Schuster, 1999.
26. Humphry Travelyan: The Middle – East in Revolution, London, 1965.
27. Ibrahim Al-Shammry, the continued American war on Iraq, Jordan, 2006.
28. In rumsfield's shop: a senior Air force officer, Washington, 2001.
29. J. F. Tennat in the clouds above Baghdad, London, 1920.
30. John, Keegan, the Iraq war, New York, published by Alfoed A. knopf, 2004.
31. Kirk, George, the Middle – East in war, 1939 – 1945. oxford, 1969.
32. Lord Hankey, The Supreme Command, London, 1961.
33. Maberly, The Campaign in Mesopotamia, Vol, 1, 1920.
34. Moris james. The Hashimate Kings London, Latimer, 1959.
35. Muge Gurosy sokmen, world tribunal on Iraq, fourth session. The UN and its conduct during the invasion and occupation of Iraq U.S.A, 2008.
36. Philip K. Hitti, History of the Arabs, London, 1970.
37. Plck and Kinght (pocket History of free Masony) London, 1963.
38. Quoled in: James A. Bill, Musaddiq, Iranian Nationalism, and oil, London, 1960.
39. Quoting from Saleh Haider, Land problems of Iraq (unpublished thesis), London, 1942.
40. R. coke, the heart of the Middle – East, London, 1925.
41. Rejwan Nissim, From Mixing to participation, social implication of the use of Israel's Black panthers, new Middle – East, 1971.
42. Ronald Millar (Kut) London, 1969.
43. Sami Hadawi, Palestine: Loss of a Heritage San Antonio Taxas, 1963.
44. Samir Al-Rifai, Young Beloved in Iraq Killed, Amman, 2007.
45. Schofield Richard; Kuwait and Iraq Historical claims and Territorial Disputes, London, 1991.

46. Shane Leslie, Mark sykes, His life and letters, London, 1923.

47. Sir E. Dow son, An Inquiry into land tenure and Releated questions, Letchworth, 1931.

48. Stark Freya, East and west, 1947, London, John Musraym, 1949.

49. Stephen Tanner, Afghanistan, A military history from Alexander the great to fall of Taliban, New York, 2000.

50. Sykes (History of Persia) London, 1958.

51. Temperley, A History of the Peace conference of paris, 1919.

52. Tomas Freedman, American Iraq policy, How did it come to this, New York Times, July, 1993.

53. W. Churchill, the campaign in Mesopotamia, 1911 – 1918, London, 1964.

54. W. M. Roger louis, Musaddiq and the dilemmas of British imperialism, London, 1988.

55. W. Robertson, Soldiers and statesman, 1914 – 1918, London, 1962.

56. Waldemar J. Gallman, Iraq under General Nuri, 1964.

B. News paper and reports

1. Appointment of H. Young on the hells of Major N. Bray reports towards unrest in Mesopotamia, 1920.

2. Arab Tribes of the Baghdad willayat, July, 1918.

3. Basra (C.I.D) Confidential, weekly diary No. 1 for week ending 7 Jan. 1932.

4. C. O. 370/48631. Intelligence Report, No. 20 Baghdad, 1921.

5. Causes of unrest, by major N. Bray, Special intelligence officer attached to the political department (F. O. 371/5231/E 12966)

6. Cited by kedourie, England and the Middle East, papers at the National. Central Archives, Washington. Interview with De Caix, 1919.

7. Conference held in Cairo and Jerusalam, 1921.

8. David Zucchion, Thunder Run (New York) Atlantic, Monthly, press 2004.

9. Dispatch (A. Clark Kerr – Baghdad) to A. Eden, dated 2 Nov. 1936.

10. Dispatch (O. Forbes) To (John Slmon) dated (10) October, 1934, No. 596 P.R.O (F.O) 371/1787.

11. Documents on British foreign policy, 1919 – 1939.
12. Great Britain, Abstract of intelligence (Iraq), XV, No. 21 of May, 1933.
13. India office library records R/51/5/168 19/6/2933, No. 130 P.R.O (F. O) 371/16882/E 3923.
14. Iraqi police (J.F. wilkins) File No. 283.
15. Lady Bell letters of Gertrde Bell, London, 1947.
16. Letter from colonel Lawrence to Earl curzon, 1919.
17. letter No. SF of 20 April 1999 from P.B Ray C/O A.H.Q Detachment R.A.F, Baghdad, British forces in Iraq.
18. Maj – Gen Amos Gilad, A new Palestinians Agenda Iraq? Jerusalem issue brief, 10 October, 2002.
19. Parlimentary Debates, House of common, 1917, from mark Sykes Speech, Cols.
20. Parlimentary Debates, House of Common, 1919.
21. Remarks on perlimantry Report on causes of unrest in Mesopotamia, 1920.
22. Report by the High Commissioner on the finances, Admintration and Condition of the Iraq, for the period from 1, 1920 to March 31, 1922.
23. Report to the chief of staff of British Army, representation with the Iraqi Authorities (8 – 14) May 1947.
24. Star and Stripes news paper (U. S. A Army) Baghdad, issued on 23 March, 2008.
25. The international Herald Tribune (paris) 19 – 20 Feb. 1977.
26. The International Herald Tribune, 19 – 20 February 1991
27. The observers (news paper) issued on 26 April, 1975
28. The Times, sep. and Nov. 1919
29. Times News paper, 18 March, 1935.

C. Messages

1. Cab. 42/2 N. 10, secret committee of Imperial Defence, memorandum by lord Kitch Enar 2 white hall Gardens, 1915.
2. F. O. 371/1002/4234, Confidential, Turkey, 1909.

3. F. O. 371/1007/11232. Year 1910 by the British Consul General in Baghdad about the Jewish Community at Baghdad.
4. F. O. 371/1249/300401 Confidential, No. 1 Mr. marling to sir Edward Grey, Constantiople, 1911.
5. F. O. 371/1490/26070, Confidential, Summary of events in Turkish – Iraq for the months of March and April, 1912.
6. F. O. 371/156846: From British Embassy, Baghdad, sir Travelyan to foreign office, 1961.
7. F. O. 371/156864: From H. M. G. to the ruler of Kuwait, 1961.
8. F. O. 371/156874: From Sir Dean to Foreign office New York, 1961.
9. F. O. 371/1796/9241. Confidential Dispatch of events in Turkish – Iraq 1912.
10. F. O. 371/2140/81700. From India office 1914.
11. F. O. 371/2143/26422, Telegram from the secretary of state of Media office to the viceroy, 1914.
12. F. O. 371/2482/19342. Letter from C. E Yate to Sir Edward Grey, 1915.
13. F. O. 371/2708, From high commissioner for Palestine to the principle secretary state for the colonies.
14. F. O. 371/2768/61639. From General Lake to Secretary of state for India, Basra, 1916.
15. F. O. 371/2778/119978. Telegrams and correspondence relating outbreak of war and occupation of Mesoptamia No. 185.
16. F. O. 371/3049/126993, Confidential, Personalities of Iraq by the Arab Bureau, Basra Branch.
17. F. O. 371/3099/126993, confidential, personalities of Iraq, Arab Bureau, Basrach, Bani Lam.
18. F. O. 371/3380/14373, from sir wingate, Cario, 1918.
19. F. O. 371/3387/142404, Enclosure – The future of Mesopotamia by sir percy cox, London, 1918.
20. F. O. 371/3387/142404, the future of Mesopotamia, by sir percy cox, London, 1918.
21. F. O. 371/3421/212092. From political officer, Baghdad, 1918.
22. F. O. 371/344/2821, Year, 1907.
23. F. O. 371/4148/13298 war Cabint – Eastern Committee, 1918.

24. F. O. 371/4148/600942, Secret, Mesopotamia: future constitution, 1919.
25. F. O. 371/4148/60942, Secret, Mesopotamia; Future Constitution, 1919.
26. F. O. 371/5228/E 9849. From the Civil Commissioner, Baghdad, 1920.
27. F. O. 371/5229/ E 107252 "Appointment of Sir percy cox as high commissioner: instruction of his Majesty's Government, Reveised Draft, 1920.
28. F. O. 371/5229/10440, Note on the Causes of the outbreak in Mesopotamia by the department of the India office, 1920.
29. F. O. 371/5229/E 10440. A minute by major clayton, 1920.
30. F. O. 371/5230/E 12461. Note by caption I. N. Clayton reference conversation with Sayid Talib Al – Naqeeb, 1920.
31. F. O. 371/6349/ E 583 from the high commissioner, Baghdad, 1920.
32. F. O. 371/6349/ E 583/100/93. Instructions to Mr. Cornwallis from the secretary of state for foreign attairs regarding his interview with Amir Faysai, 1920.
33. F. O. 371/63514/E 6185/100/93. Intelligence Report, 1921.
34. F. O. 371/6352/ E 8903/100/93. Telegram from the High commissioner to the secretary of state for the colonies, 1921.
35. F. O. 371/E 4971/41/94 record of proceedings of the British and Iraq delegations in Baghdad, April – June 1929 third meeting in 15th April, 19 – 1929.
36. F. O. 882/23 Arab Bureau papers No. mes 119/17 Enclosed telegram from secretary of state for India to political officer, dated 28 Nov. 1918.
37. From British Embassy, Telegram No. 631/66/69/38 Dec. 1938, F. O. 371/23200.

ب- الدوريات:

1. بشير عبد الفتاح، العلاقات الإيرانية – الأمريكية بعد أيلول 2001، (ما بين التوتر والظاهرة والتقارب الخفي)، مجلة شؤون داخلية، العدد (34)، لندن، 2003م.
2. خالد حبيب الراوي، العراق والدعاية النازية، مجلة آفاق عربية، بغداد، ع3، 1993.
3. عبد الجبار العمر، من وثائق حركة مايس 1941، مجلة آفاق عربية، بغداد، ع3، 1979.
4. عبد الفتاح بوتاني، الحزب الشيوعي العراقي ومسألة الاستيلاء على الحكم في العراق 1959 – 1961 (مجلة متين) العدد (122) دهوك، 2002.
5. علاء جاسم محمد الحربي، سياسة بريطانيا تجاه الجيش العراقي 1940 – 1948، بغداد مجلة آفاق عربية، العدد (3 – 4)، 1995.
6. كتاب وزارة الخارجية العراقية – النزاع العراقي – الإيراني (ملف وثائقي – 1981م).
7. مازن مجيد مصطفى، التنافس الاستعماري على البترول العراقي، بغداد، مجلة آفاق عربية، ع3، 1984.
8. مجموعة باحثين، انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الإنسان في العراق، أعمال المؤتمر الدولي في بيت الحكمة (8– 9) أيار 2001م.
9. مجيد خدوري، مغازلات نوري السعيد مع قوى المحور، ترجمة عبد الواحد محمود، مجلة آفاق عربية، بغداد، ع6، 1997.
10. محمود الدرة، ثورة الموصل بعد (7) سنوات دراسات عربية (بيروت) السنة (2) العدد (6) نيسان، 1966.
11. مذكرات رشيد عالي الكيلاني، مجلة آخر ساعة المصرية، العدد (1168) في 13 آذار 1957.
12. منذر سليمان، المساومة على غنائم الحرب، 7 آذار 2003م، العدد (616).
13. منشورات الهلال الأحمر الأردني الصادرة في 4 آذار 1991م.
14. نهى علي أمير أمين، الموقف التركي من الأزمة العراقية (المحاذير والتطلعات)، مجلة شؤون خليجية، العدد (33)، لندن، 2003م.
15. نيفين عبد الخالق مصطفى، المشروع أوسطي والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي العدد 193، 3/ 31195).

ج- الرسائل الجامعية:

1. عبد الفتاح علي يحيى، التطورات السياسية الداخلية في العراق (14 تموز 1958 – 8 شباط 1963م)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1995م.
2. قحطان أحمد سليمان، سياسة العراق الخارجية من 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، 1978.
3. مثنى حمدي توفيق الثويني، العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية 1989 – 1999م، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1999.

4. محمد جعفر جواد السامرائي، الأنهار الحدودية في محافظة واسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1985.
5. محمد طه الجبوري، تاريخ الحزب الشيوعي الإيراني (توده) (1941 – 1963م)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1988.
6. ناظم يونس الزاوي، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران (1901 – 1951م)، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية ـ الجامعة المستنصرية، بغداد، 1999.
7. هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، ثورة الموصل القومية 1959، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1959.

د. المجلات:

1. مجلة آخر ساعة المصرية، العدد الصادر في (11) شباط 1959.
2. مجلة التايمز اللندنية الصادرة في 7 حزيران، 2004م.
3. مجلة الحياة اللبنانية الصادرة في تشرين الثاني 1971م.
4. مجلة الصياد اللبنانية (1-8) أيار 1969م.
5. مجلة العربي، العدد الصادر في كانون الأول عام 1963.
6. مجلة الفنون المصرية، العدد (167) في 30 تشرين الثاني 1981.
7. مجلة القدس العربي الصادرة في لندن في 14 تموز 2003م.
8. مجلة المختار الأدبي التركية الصادرة في (6) شباط 1926.
9. مجلة النيويورك تايمز الصادرة في 15 تشرين الثاني 2004م.
10. مجلة النيويوركر الصادرة في 7 حزيران 2006م.
11. مجلة الوطن العربي الصادرة في 8 تموز 2009، مقال كتبه (تمام البرازي) حول (الاتجاه إلى الحوار مع النظام الإيراني مجرد بديل).
12. مجلة روز يوسف المصرية العدد 1980 بتاريخ 23 أيار / مايو 1966
13. مجلة متين الكردية، العدد 100، دهوك، 2000.
14. مجلة هاربر الإنكليزية في عددها الصادر في آب 2006م.

هـ- الصحف:

1. صحيفة Christin Today الصادرة في 22 آذار 2004.
2. صحيفة اتحاد الجنود والضباط (حرية الوطن) العدد 2 الصادرة في كانون الثاني، 1955.
3. صحيفة اتحاد الشعب الصادرة في بغداد في 22 شباط 2003.
4. صحيفة اتحاد الشعب العدد 1 في 25 كانون الثاني 1959.
5. صحيفة الأحرار العدد 53 الصادرة في 17 كانون الثاني 1959.
6. صحيفة الأخبار اللبنانية الصادرة في 14 كانون الأول 1958.
7. صحيفة الأخبار الناطقة باسم الحزب الشيوعي اللبناني 3 آذار 1963.
8. صحيفة الاستقلال الصادرة في تشرين الأول 1952.
9. صحيفة الأمة الصادرة في تشرين الأول 1952.
10. صحيفة الانجاز العدد 16 حزيران 1953.
11. صحيفة الأهالي البغدادية الصادرة في 6 تموز 1959.
12. صحيفة الأهرام القاهرة الصادرة في 19 شباط 1963.
13. صحيفة الأهرام القاهرة في 9 آذار 1959.
14. صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في (2 – 6) آذار 2003.
15. صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في (21) شباط 1975.
16. صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في 18 شباط 2006.
17. صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في 21 أيار 1959.
18. صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في 24 كانون الأول 1958.
19. صحيفة الأهرام القاهرية الصادرة في 29 كانون الثاني 1959.
20. صحيفة الأهرام القاهرية، الصادرة في 28 حزيران 1961.
21. صحيفة البرافدا السوفيتية في 28 كانون الثاني 1959.
22. صحيفة البصائر البغدادية الناطقة باسم هيئة علماء المسلمين الصادرة في كانون الثاني 2007.
23. صحيفة البصائر الصادرة في 2 تموز 2005.
24. صحيفة البصائر الصادرة في الأول من نيسان 2006.
25. صحيفة البصائر الصادرة في بغداد في (22) كانون الأول 2008.
26. صحيفة البلاد البغدادية الصادرة في الأول من حزيران 1941.
27. صحيفة البلاد الصادرة في 8 آذار 1959.
28. صحيفة البيّنة الصادرة في 13 شباط 2006.
29. صحيفة البينة الناطقة باسم المجلس الأعلى الإسلامي في العراق بتاريخ 21 كانون الثاني 2004.
30. صحيفة التآخي الكردية الصادرة بتاريخ 15 شباط 2009.

31. صحيفة التآخي الكردية الصادرة في (14) أيار / مايو 2003.
32. صحيفة التآخي الكردية الصادرة في (18) تشرين الثاني 2008.
33. صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 15 أيلول 2003.
34. صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 15 شباط 2004.
35. صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 15 شباط 2006.
36. صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 2 كانون الثاني 2004.
37. صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 25 أيار / مايو 2004.
38. صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 28 تموز 2005.
39. صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 3 كانون الثاني 2007.
40. صحيفة التآخي الكردية الصادرة في 8 تشرين الأول 2004.
41. صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في (23) أيار 1982.
42. صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في (6) كانون الثاني 2004.
43. صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في 2 تموز 2003.
44. صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في 20 تشرين الأول 2006.
45. صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في 22 آذار 2003.
46. صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في 22 أيار 2004.
47. صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في تشرين الثاني 2004.
48. صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في تموز 2004.
49. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (15 – 26) أيلول 1984.
50. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (19) تشرين الأول 1981.
51. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (20) آب 1996.
52. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (22) حزيران 1982.
53. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (25) تشرين الأول 1973.
54. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (25) تشرين الأول 1973.
55. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (25) تشرين الأول 1980.
56. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (25) كانون الأول 1970.
57. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (29) أيلول 1980.
58. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (30) كانون الأول 1980.
59. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (31) تموز 1979.
60. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (5) نيسان 1969.
61. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في (7) آذار 1975.

62. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 16 أيلول 1988.
63. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 17 كانون الأول 1998.
64. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 2 آب 1992.
65. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 26 تموز 1990.
66. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 29 تموز 1987.
67. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة في 29 مايو / أيار 1990.
68. صحيفة الثورة البغدادية الصادرة يوميّ (9 – 10) آذار، 2002.
69. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة (25) أيلول 1981.
70. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في (11) آذار 1970.
71. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في (18) تموز 1968.
72. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في (25) آذار 2003.
73. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في (27) أيلول 1980.
74. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في (28) حزيران 1984.
75. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في (3) حزيران 1973.
76. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في (4) نيسان 1969.
77. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في (6) تشرين الأول 1980.
78. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في (8) تشرين الأول 1973.
79. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في (9) أيلول 1981.
80. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 22 تشرين الأول 2002.
81. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في 29 مايو / أيار 1990.
82. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة في تشرين الثاني 1982.
83. صحيفة الجمهورية البغدادية الصادرة يوم (10) آذار 2002.
84. صحيفة الجمهورية القاهرة في 9 آذار 1959
85. صحيفة الجيروزلم بوست الإسرائيلية الصادرة في (25) آذار 2003.
86. صحيفة الحرية العراقية الصادرة في 6 نيسان 1960.
87. صحيفة الحياة اللبنانية الصادرة في (22) حزيران 1972.
88. صحيفة الحياة اللبنانية الصادرة في 19 شباط 1963.
89. صحيفة الحياة اللندنية الصادرة في 11 شباط 2000.
90. صحيفة الحياة اللندنية الصادرة في 18 كانون الأول 2000.
91. صحيفة الدستور الأردنية في 11 مايو / أيار 2010.
92. صحيفة الدعوة البغدادية الصادرة في 20 كانون الثاني 2009.

93. صحيفة الدعوة الصادرة في بغداد في 15 آب 2004.
94. صحيفة الديلي تلغراف البريطانية الصادرة في (9) نيسان 2003.
95. صحيفة الرافدا السوفيتية الصادرة في 19 شباط 1959.
96. صحيفة الرأي الآخر العراقية الصادرة في 15 تشرين الثاني 2005.
97. صحيفة الرأي الأردنية الصادرة في 22 آذار 2010.
98. صحيفة الرأي الأردنية الصادرة في 9 أيلول 2005.
99. صحيفة الرأي الأردنية في 29 آذار 2006.
100. صحيفة الرأي الكويتية الصادرة في 19 تموز 1990.
101. صحيفة الرأي الكويتية الصادرة في 25 كانون الأول 1989.
102. صحيفة الرأي الكويتية الصادرة في 27 مايو / أيار 1985.
103. صحيفة الرياض السعودية الصادرة في 25 أيلول 1990.
104. صحيفة الرياض السعودية الصادرة في الأول من أيلول 1987.
105. صحيفة الزمان البغدادية الصادرة في 12 كانون الثاني 1955.
106. صحيفة الزمان البغدادية الصادرة في 5 تشرين الثاني 2005.
107. صحيفة الزمان الصادرة في 18 مايو / أيار 1941.
108. صحيفة الزمان الصادرة في الثاني من حزيران 1941.
109. صحيفة الزمان الصادرة في لندن في 21 تشرين الأول 2008.
110. صحيفة الشرارة الناطقة باسم الحزب الشيوعي العراقي الصادرة في أيلول 1941.
111. صحيفة الشرق الأوسط الصادرة في 13 كانون الأول 2004.
112. صحيفة الشرق الأوسط الصادرة في 23 نيسان 2004.
113. صحيفة الشرق الأوسط الصادرة في لندن بتاريخ 22 تشرين الثاني 2003.
114. صحيفة الشعب الصادرة في 10 آب 1958.
115. صحيفة الشعب الصادرة في بغداد بتاريخ 24 تشرين الثاني 1952.
116. صحيفة الصباح الصادرة في بغداد في 3 تموز 2009.
117. صحيفة العرب (العراقية) الصادرة في الأول من آذار 2006.
118. صحيفة الغارديان البريطانية الصادرة في 18 تموز 1990.
119. صحيفة الغارديان البريطانية الصادرة في 20 كانون الأول 2005.
120. صحيفة الغارديان البريطانية الصادرة في 3 أيار 1997.
121. صحيفة الغارديان البريطانية الصادرة في 6 آب 2010.
122. صحيفة الغارديان البريطانية الصادرة في الأول من آذار 1991.
123. صحيفة الغد الأردنية الصادرة بتاريخ 29 كانون الثاني 2010.

124. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في (16) تموز 2010.
125. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 13 أيلول 2010.
126. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 14 حزيران 2010.
127. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 19 أيار / مايو 2008.
128. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 20 نيسان 2010.
129. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 20 نيسان 2010.
130. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 22 آذار 2010.
131. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 23 آذار 2010.
132. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 23 آذار 2010.
133. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 29 كانون الثاني 2010.
134. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 7 آب 2010.
135. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في 8 نيسان 2010.
136. صحيفة الغد الأردنية الصادرة في الأول من أيار 2008.
137. صحيفة الغد الأردنية، الصادرة في 13 حزيران 2010.
138. صحيفة الفايننشال تايمز الصادرة في (27) تموز 1975.
139. صحيفة الفيحاء العراقية الصادرة في 23 نيسان 1960.
140. صحيفة القادسية الصادرة في 3 مايو / أيار 2000.
141. صحيفة القادسية العراقية الصادرة في (6) كانون الثاني 1982.
142. صحيفة القاعدة (صحيفة الحزب الشيوعي العراقي) الصادرة في نيسان 1953.
143. صحيفة القاعدة العدد 26 تشرين الثاني، 1954.
144. صحيفة القبس الكويتية الصادر في 11 تموز 2010.
145. صحيفة القبس الكويتية الصادرة في (28) كانون الأول 1982.
146. صحيفة القبس الكويتية الصادرة في 15 آب 2003.
147. صحيفة القبس الكويتية الصادرة في 16 نيسان 1999.
148. صحيفة القبس الكويتية الصادرة في 23 نيسان 1993.
149. صحيفة القبس الكويتية الصادرة في 25 كانون الثاني 2010.
150. صحيفة القبس الكويتية الصادرة في 8 نيسان 2010.
151. صحيفة القبس الكويتية، العدد 6231 في 23 كانون الأول، 1989.
152. صحيفة اللوموند الفرنسية الصادرة في (13) تموز 1979.
153. صحيفة اللوموند الفرنسية الصادرة في (15) تشرين الثاني 1968.
154. صحيفة اللوموند الفرنسية الصادرة في (22) تشرين الأول 1967.

155. صحيفة اللوموند الفرنسية الصادرة في (25) تشرين الثاني 1972.
156. صحيفة اللوموند الفرنسية الصادرة في (27) آب 1967.
157. صحيفة المؤتمر الصادرة في 22 تشرين الثاني 2003.
158. صحيفة المحرر اللبنانية الصادرة في 22 أيلول، 1964.
159. صحيفة المدى (بعد الاحتلال) الصادرة في 6 آب 2004.
160. صحيفة المدى البغدادية الصادرة في 9 نيسان 2010.
161. صحيفة المشرق الأوسط اللندنية الصادرة في 23 آب 2004.
162. صحيفة المشرق البغدادية (بعد الاحتلال) الصادرة في 4 آب 2004.
163. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة بتاريخ 18 تموز 2009.
164. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة بتاريخ 18 تموز 2009.
165. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في (10) كانون الأول 2007.
166. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في (17) كانون الأول 2008.
167. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في (2، 3) تشرين الثاني، 2008.
168. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 15 تشرين الثاني 2004.
169. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 15 شباط 2010.
170. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 17 آب 2006.
171. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 19 آب 2004.
172. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 21 كانون الثاني 2006.
173. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 22 آذار 2010.
174. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 23 آذار 2010.
175. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 27 أيار / مايو 2006.
176. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 27 تموز 2005.
177. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 28 شباط 2007.
178. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 30 كانون الثاني 2005.
179. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 5 تموز 2010.
180. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في 8 كانون الثاني 2008.
181. صحيفة المشرق البغدادية الصادرة في آب 2010.
182. صحيفة المشرق البغدادية في الثاني من كانون الثاني 2009.
183. صحيفة النهار البيروتية الصادرة في تشرين الأول 1973.
184. صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية الصادرة في 28 آب 2008.
185. صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية الصادرة في 31 تشرين الأول 2006.

186. صحيفة النيويورك تايمز الصادرة في (24) نيسان 2003.
187. صحيفة النيويورك تايمز الصادرة في 10 تشرين الثاني 2004.
188. صحيفة النيويورك تايمز الصادرة في 12 كانون الأول 2005.
189. صحيفة النيويورك تايمز الصادرة في 14 تموز 2005.
190. صحيفة النيويورك تايمز الصادرة في 3 تموز 2004.
191. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في (12) كانون الثاني 2007.
192. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في (16) أيلول 2001.
193. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في (18) تشرين الثاني 2008.
194. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في (8) آذار 1975.
195. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في (9) تشرين الأول 1973.
196. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 10 تشرين الثاني 2004.
197. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 13 شباط 2004.
198. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 16 أيلول 1990.
199. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 17 شباط 1990.
200. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 18 آذار 2006.
201. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 2 نيسان 2007.
202. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 24 أيلول 2005.
203. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 24 شباط 2004.
204. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 25 شباط 2007.
205. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 27 تموز 2006.
206. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 3 تموز 2003.
207. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 31 تشرين الأول 2006.
208. صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية الصادرة في 9 حزيران 2004.
209. صحيفة الواشنطن بوست الصادرة في (23) أيار 2003.
210. صحيفة الواشنطن بوست الصادرة في 22 أيار 2005.
211. صحيفة الواشنطن بوست الصادرة في 30 حزيران 2005.
212. صحيفة الواشنطن بوست الصادرة في 9 آب 2004.
213. صحيفة الوقائع العراقية العدد 896 في 28 كانون الأول 1963.
214. صحيفة اليقظة العدد 1581 في 23 تشرين الثاني 1952.
215. صحيفة تشرين السورية الصادرة في (8) آذار 1975.
216. صحيفة خابات (النضال) الكردية الصادرة في 4 نيسان 1959.

217. صحيفة خابات الكردية الصادرة في كردستان بتاريخ 28 كانون الأول، 1992.
218. صحيفة صوت الأحرار الصادرة في 22 كانون الأول 1958.
219. صحيفة طريق الشعب (الشيوعية) الصادرة في (21) تشرين الأول 1967.
220. صحيفة طريق الشعب الشيوعية الصادرة في 26 شباط 2004.
221. صحيفة عكاظ السعودية الصادرة في 16 آب 1987.
222. صحيفة عكاظ السعودية الصادرة في 23 تشرين الأول 1985.
223. صحيفة كفاح السجين الثوري العدد 15 الصادرة في 20 شباط 1954.
224. صحيفة كفاح الشعب العدد (3) الصادرة في آب 1935.
225. صحيفة لوس انجلس تايمز الصادرة في (10) نيسان 2003.
226. صحيفة لوس انجلس تايمز في آذار 2006.
227. صحيفة لوبوان الفرنسية الصادرة في 20 تشرين الأول 1985.
228. صحيفة نضال الشعب (صحيفة الحزب الشيوعي اللبناني والسوري) العدد 8 لشهر آب 1941.
229. صحيفة نيوزويك الأمريكية الصادرة في 22 تموز 2003.
230. صحيفة وعي العمال، العدد (32) الصادرة في 16 تشرين الثاني 1963.

و. الكتب المترجمة إلى اللغة العربية

1. ادمون غريب، الحركة القومية الكردية، بيروت، 1973.
2. اديث و.أني، ايف بنيروز، العراق، دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 – 1975م، ج2، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، 1989م.
3. آريابي. يودفات، الاتحاد السوفيتي إيراني الثورية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1985.
4. أليس بسيريني، عرض الأحداث التي وقعت في بغداد في الفترة 1997 -1999م، الحرب المشددة التي لا تعرف اسماً لها، تقديم ميشيل جولي، ترجمة محمد رفعت، ط1، القاهرة، 2004م.
5. إليكسي فاسليف، روسيا في الشرقين الأدنى والأوسط (من الرسولية إلى البراغماتية)، ترجمة المركز العربي للصحافة والنشر، مراجعة حمدي عبد الحافظ، مصر، مكتبة مدبولي، بلا سنة.
6. اندرو وليلسي كوكبيرن، علاقات خطرة (القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية -الإسرائيلية) ترجمة محمود برهم، ط1، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1992.
7. باڤيل يفانوفيتش ديمجنكه، كردستان العراق الملتهبة (استعراض لأحدى مراحل نضال الشعب الكردي) ترجمة جرجيس فتح الله، كردستان، 1984.
8. بول بريمر، عام قضيته في العراق (النضال لبناء غد مرجو)، ترجمة دار الكتاب العربي، لبنان، 2006م.
9. بول كيندي، نعوم تشومسكي وآخرون، الإمبراطورية بعد احتلال العراق، ترجمة تركي الزميلي، الرياض، منشورات موقع الإسلام، ط1، 2003م.

10. الباك، الحرب البريطانية - العراقية سنة 1941، رؤية بريطانية، ترجمة وتعليق العميد خليل إبراهيم حسن، بغداد، بيت الحكمة، 1999.
11. بيتر وغالبريث، نهاية العراق، كيف تسبب التصور الأمريكي في إشعال حرب لا نهاية لها، ترجمة إياد أحمد، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2007م.
12. تشارلز تريب، صفحات من تأريخ العراق المعاصر، ترجمة زينة جابر إدريس، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006م.
13. تشارلز طاوزند، محاربتي في العراق، ترجمة عبد المسيح وزير، بغداد، 1923.
14. تشوارسكوف، مذكرات الجنرال تشوارسكوف، ترجمة احمد منصور، عمان، 1992م.
15. ج. ب. دروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين 1945 – 1978، طرابلس، دار المتصور، 1985.
16. جفري ورنر، العراق وسورية 1941، ج1، دراسة وثائقية في الأبعاد القومية والعسكرية والسياسية لثورة (نيسان - مايس) في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، ترجمة محمد مظفر الأدهمي، بغداد، 1986.
17. جورج قرم، انفجار المشرق العربي من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق (1956-2006م)، ترجمة عن الفرنسية د. محمد علي مقلد، حققه نسيب عون، ط1، بيروت، دار الفارابي، 2006م.
18. جون فوستر دالاس، حرب لم سلام، القاهرة، العالمية للطباعة والنشر، بلا سنة.
19. جون ك. كولي، تواطؤ ضد بابل (أطماع الولايات المتحدة وإسرائيل في العراق)، ترجمة أنطوان باسيل، تدقيق لغوي مريم بري، ط4، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007م.
20. جون هاسلب، السلطان الأحمر (عبد الحميد) ترجمة فيليب عطا الله، بيروت، دار الروائع الجديدة، 1974.
21. جونثان راندل، أمة في شقاق دروب كردستان كما سلكتها، ترجمة فادي حمود، ط1، بيروت، 1997.
22. جيمس رول، الثورة والانقلابات، ترجمة حمزة ياسين، ط1، لندن، 1965.
23. جيمس فريزر (رحلة فريزر)، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، 1960.
24. حنا بطاطو، العراق (الحزب الشيوعي) الكتاب الثاني، ترجمة عفيف الرزاز، ط2، بيروت، 1996.
25. حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون، والبعثيون والضباط الأحرار (الكتاب الثالث)، ترجمة عفيف الرزاز، ط، بيروت، 1992م.
26. دانا أدمز شمدت، رحلة إلى رجال شجعان في كردستان، ترجمة وتعليق، جرجيس فتح الله، ط2، أربيل، 1999.
27. دونالدنيف، حرب السويس، كيف ادخل إيزنهاور أمريكا إلى الشرق الأوسط، ترجمة أحمد خضير وعبد السلام رضوان، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1990.
28. ديولا فوا، رحلة مدام ديولافوا، ترجمة علي البصري، بغداد، 1900.
29. روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية (1941 – 1973م) دراسة في السياسة الخارجية للدول السائرة صوب التحديث، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، البصرة، 1984.
30. ريجارد اندريك (لا جديد تحت الشمس) المذكرات الكردية (1962 – 1963) لندن، 1964.

31. ستيفن لامبروز، الارتقاء إلى العالمية، السياسة الخارجية الأمريكية منذ عام 1938، ترجمة نادية محمد الحسيني، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1994.
32. ستيفن همسلي لونكريك، (أربعة قرون من تأريخ العراق الحديث)، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، 1962م.
33. سيمور م. هيرش، القيادة الأمريكية العمياء (الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب)، ترجمة مركز التعريب والبرمجة، لبنان، الدار العربية للعلوم، 2005م.
34. شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية، ترجمة بدر عقيلي، عمان، دار الجليل للنشر، 1977م.
35. شلومو هليل، بطولة يهود الدول العربية، بيروت، مركز الدراسات الفلسطينية، سلسلة المؤتمرات الصهيونية رقم (2) ط1، 1977.
36. عبد الرضا أسيري، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، أخفاقات وتحديات، ط1، الكويت، 1992.
37. عبد الله أحمد رسول التشدري، اندلاع ثورة أيلول المجيدة، ج2، ترجمة محمد صالح عقراوي، مراجعة وتقديم جرجيس فتح الله، أربيل، 2001.
38. عبد الله زلطة، أزمة الكويت عام 1961، صفحات من العلاقات العراقية ـ الكويتية، ط1، القاهرة، 1993.
39. فرانسيس فوكو ياما، أمريكا على مفترق طرق (ما بعد المحافظين الجدد)، تعريب محمود التوبة، مكتبة العيكان، ط1، الرياض، 2007م.
40. فرتز كروبا، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، ترجمة نجدت صفوت، بيروت، 1966.
41. فريتز غروبا، ألمانيا الهتلرية، والمشرق العربي، ترجمة أحمد عبد الكريم مصطفى، القاهرة، دار المعارف بمصر، 1971.
42. فريتز غروبا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، ج3، بغداد، مطبعة عصام، 1968.
43. فريدون هويدا، سقوط الشاه، ترجمة وتعليق وتقديم أحمد عبد القادر الشاذلي، مصر، مكتبة مدبولي، 1980.
44. فيليب ويلارد آيرلاند، العراق، دراسة في تطوره، كتاب يبحث في نشوء الدولة العراقية وتقدمها، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، منشورات دار الحنش، 1949.
45. كارستن نيبور (مشاهدات ينبور)، ترجمة سعاد العمري، بغداد، 1958.
46. كريستوفر سايكس، فاسموس لورنس (الألمان) ترجمة جعفر الخياط، بيروت، 1936.
47. لويس ل. شنادير،عالم القرن العشرين، ترجمة سعيد عبود السامرائي، بيروت، مطبوعات دار الطليعة للطباعة والنشر، 1993.
48. ليدي درور (بلاد الرافدين)، ترجمة فؤاد جميل، بغداد، 1955.
49. ماريون فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية، العراق منذ عام 1958، ترجمة مالك النبراسي، ألمانيا، منشورات الجمل، 2003.
50. مايكل غوردن والجنرال برنارد تراينور، كوبرا (2) التفاصيل الخفية لغزو العراق واحتلاله، ترجمة أمين الأيوبي، ط1، لبنان، الدار العربية للعلوم والنشر، 2007م.

51. مايكل لي لانغ، المعارك المائة (قصة أكبر مائة معركة مؤثرة في التاريخ) ترجمة صادق عبد علي الركابي، مصر، مكتبة مدبولي، 2007.
52. المس بيل، فصول من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، بيروت، 1976.
53. هاكوب ق. توريانتز، نفط ودماء، ترجمة عبد الغني الخطيب، بيروت، 1962.
54. همفري تريفليان، وسام فول، العراق في مذكرات دبلوماسيين بريطانيين، ترجمة وتعليق خليل إبراهيم حسين الزوبعي، بغداد، 2003.
55. هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، ج1، بغداد، 1989م.
56. هنري كسينجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002م.
57. هنري مورغنو، مذكرات سفير أمريكا في الاستانة، ترجمة فؤاد صروف، القاهرة، 1923.
58. ولبر دونالد، إيران ماضيها وحاضرها، ترجمة عبد المنعم محمد حسين، مراجعة إبراهيم الشواربي، مصر، مكتبة نهضة مصر، 1958.
59. وليم أندرسون وغاريث ستانسفيلد، عراق المستقبل، ديكتاتورية أم تقسيم، ترجمة رمزي بدر، بيروت، مؤسسة الوراق للنشر، 2005م.
60. ويليام ايغلتن، جمهورية 1946 الكردية، ترجمة جرجيس فتح الله المحامي، ط1، بيروت، 1972.

ز- التقارير والتحليلات والمقالات:

1. احمد هاشم، التمرد السني في العراق، مركز الدراسات الخاصة بالحرب البحرية، 15 آب 2006م.
2. إدورد ونغ وسابرينا فرنيس، (الخصام الديني يظهر قوة الميلشيات في العراق)، صحيفة النيويورك تايمز في 25 شباط 2006م.
3. ادورد وونغ وإريك سميث، (المقاتلون الثوار الذين هربوا من الهجوم قد يكونون الآن ناشطين في أماكن أخرى)، نيويورك تايمز في 10 تشرين الثاني 2004م.
4. أشرف خليل، (المساجد العراقية تظهر عضلاتها بشأن الانتخابات)، صحيفة لوس انجلس تايمز، 3 كانون الأول 2005م.
5. آلن نيكماير، (السنة يعبرون الخطوط الجانبية السياسية)، الواشنطن بوست 22 أيار/ مايو 2005م.
6. آلن نيكماير، الائتلاف العراقي يريد إبعاد كبار الموظفين المنتمين لعهد صدام، الواشنطن بوست في 18 نيسان 2005م.
7. أنتوني شديد وكارل فيك، (قائمة المرشحين تظهر اتحاد الشيعة)، في الواشنطن بوست 7 كانون الأول 2004م.
8. أنتوني كوردسمان، (التمرد المتطور في العراق وخطر الحرب الأهلية)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في 23 آذار 2006م.
9. باتريك تايلر، مهاجمون يصيبون مسؤولة عراقية بجروح في غارة ببغداد، صحيفة النيويورك تايمز 21 أيلول، 2003م.

10. بورزو دارغاهي، (في العراق حرب أهلية غير معلنة)، صحيفة لوس انجلس تايمز في 19 تموز 2006م.
11. تحليل عملية رمضان مبارك (تحرير الفاو) من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة عام 1988م.
12. التقرير الأسبوعي للسفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية بتاريخ 1/ 7/ 1951.
13. تقرير السفارة العراقية في طهران إلى وزارة الخارجية بتاريخ 21/ 5/ 1921م.
14. تقرير رئاسة أركان الجيش العراقي إلى القيادة العامة للقوات المسلحة في 25 تموز 1987م.
15. تقرير رئاسة أركان الجيش العراقي في (10) شباط 1986م.
16. تقرير مديرية الاستخبارات العسكرية العامة / ش5/ الصادر في 25 آذار 1985م.
17. تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان (20 شباط 1990).
18. تقرير وزارة الخارجية العراقية خلال مداولات ممثلي العرب في الجامعة العربية بين (8-9) آب 1990م.
19. جيمس غلانز، (البعثيون قد ينضمون إلى لجنة كتابة الدستور في العراق)، صحيفة نيويورك تايمز في 30 حزيران 2005م.
20. جين ماير (المتلاعب) مجلة النيويورك تايمز في 7 حزيران 2006م.
21. داميان كيف وإدوارد وونغ، (الميلشيات الشيعية تصطدم بقوات عراقية)، صحيفة النيويورك تايمز في 28 آب 2006م.
22. ديفيد اغناطيوس (إجراءات صارمة ضد عالم ديني)، صحيفة الواشنطن بوست الصادرة في 31 تشرين الأول 2003م.
23. روبين رايت، الفائزون في العراق، المتحالفون مع إيران هم عكس الرؤية الأمريكية، الواشنطن بوست في 14 شباط 2005م.
24. سبنسر أكرمان، صحيفة New Republic الصادرة في 16 تموز 2004م.
25. سلموت مور، (حوادث القتل مرتبطة بفصائل شيعية في قوة الشرطة العراقية)، صحيفة لوس انجلس تايمز 29 تشرين الثاني 2005م.
26. شكري صالح زكي، تقرير حول السياسة الاقتصادية في العراق، كانون الأول، 1965.
27. فاضل الربيعي، احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م.
28. كيت زيبري، (محمود شلتوت والحداثة الإسلامية)، جامعة أكسفورد، 1993م.
29. مارتن كريمر، (الإسلام مجتمعاً: ظهور المؤتمرات الإسلامية)، جامعة كولومبيا، 1985م.
30. المبشرون الأنغليكانيون يهرعون لكسب العراق وجعله قاعدتهم في الشرق الأوسط، 22 آذار 2004م.
31. مجموعة الأزمات الدولية (العراق: لا تستعجلوا أمر الدستور)، تقرير الشرق الأوسط رقم (42) في 8 حزيران 2005م.
32. ملف الشرطة العراقية رقم 213 حول مصطفى كمال اتاتورك، والملف 283 حول ميرزا محمد رضا.
33. ملف الشرطة العراقية رقم 8025 وتقرير الرائد صالح مهدي السامرائي في حزيران 1953.

34. ملف الشرطة العراقية رقم ق س / 119.
35. ملف الشرطة رقم ق س / 119.
36. ملفات محاورة الإمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء مع السفيرين البريطاني والأمريكي في النجف عام 1954.
37. هاورد لافرانجي (بروز ظاهرة الصدريين)، جريدة كرشيان ساينس مونيتر في 15 تشرين الأول 2003م.
38. والتر نيكوس، (ألف عراقي يفر من العنف بحسب تقرير الأمم المتحدة)، الواشنطن بوست في 24 تشرين الأول 2004م.

ح- المقابلات والمقابلات الشخصية:

1. مقابلة أجراها البروفسور نوح فيلدمان (مستشار سلطة الائتلاف المؤقتة مع مجلة Magazine Mother Jones في 16 كانون الثاني 2005م.
2. مقابلة أجرتها الصحفية حميدة نعنع مع السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية.
3. مقابلة أجرتها صحيفة الحياة اللبنانية مع الرئيس الأسبق عبد الرحمن عارف في (أسطنبول) في 18 شباط 1970.
4. المقابلة التي أجراها المعهد الأمريكي للسلام مع السفير روبن في 13 تموز 2004م.
5. مقابلة ريكاردون مع صحيفتي مليت وجمهوريت التركيتين، في الأول من آذار 1999م.
6. مقابلة محسن رفيق دوست قائد الحرس الثوري الإيراني مع راديو طهران يوم 24 آذار 1986م.
7. مقابلة مع أحد قادة فصائل المقاومة العراقية، عمان –الأردن بتاريخ 28 كانون الثاني 2007م.
8. مقابلة مع الدكتور حسن البزاز، عمان، 28 تموز 2009م.
9. مقابلة مع السيد محمد ياسين الشكره (حفيد فاضل الشكره) في الأردن بتاريخ 2/ 8/ 2006.
10. مقابلة مع العقيد الركن محمد الفهداوي في الأنبار يوم 15 تموز 1989م.
11. مقابلة مع الفريق الركن المتقاعد رعد مجيد الحمداني، عمان - الأردن بتاريخ 14 تشرين الأول 2009م.
12. مقابلة مع الفريق الركن مجيد الدليمي قائد فيلق الحرس الجمهوري الأول - عمان - الأردن بتاريخ 20 نيسان 2008م.
13. مقابلة مع الفريق الركن محمد فتحي أمين قائد القوات العراقية في سورية في الأردن تاريخ 30 تموز 2009م.
14. مقابلة مع اللواء الركن (م. ح. ج) في سورية يوم 5 حزيران 2009م.
15. مقابلة مع اللواء الركن بشار أيوب، عمان –الأردن بتاريخ 25 تموز 2009م.
16. مقابلة مع اللواء الركن خالد إبراهيم الدليمي في عمان بتاريخ 15 تموز 2009م.
17. مقابلة مع اللواء الركن صالح إبراهيم قائد فرقة بغداد حرس جمهوري في الأردن بتاريخ 15 آذار 2009م.
18. مقابلة مع دلشاد الزيباري –أحد العناصر الكردية الموالية للحكومة العراقية، عمان، 2009م.
19. مقابلة مع عدنان الباججي في بغداد 15 شباط 2004م.
20. مقابلة من آمر اللواء (104) العميد جواد رومي الدايني في الأردن –عمان، بتاريخ 3 تموز 2008م.
21. مقابلة وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري مع وزير المالية علي عبد الأمير علاوي في أيار 2005م.

ط- أخرى:

1. قناة الرأي الفضائية يوم 29 مايو / أيار 2010.
2. قناة العربية الفضائية في 25 آذار 2010م.
3. هيئة الإذاعة البريطانية في 8 شباط 1969م.
4. الوقائع العراقية، العدد (1884) في 30 أيار 1979م.
5. الوقائع العراقية، العدد (948) في 9 أيار 1965م.
6. وكالة الاسيوشيتدبرس في 14 أيلول 2004م.
7. وكالة أنباء كربلاء في 22 تشرين الثاني 2004م.
8. وكالة فرانس بريس (وكالة الصحافة الفرنسية)، في 20 كانون الثاني 2004م.
9. B. B. C. No. 801 of 10th March, 1959.
10. B. B. C ME/117/A/2 of 9 Feb. 1963.
11. B. B. C ME/1172/A/1 of 11 Feb. 1963.
12. B. B. C ME /1196/A/6 of 11 March. 1963
13. B. B. C. EE / 1199 / A4 / 2-3 of 14 March 1963.
14. B.B. C ME/1404/A/4 of 14 Nov. 1963.
15. B.B.C ME/1406/A/19 Nov. 1963.

ي- ملفات البلاط الملكي

1. كتاب رئيس أركان الجيش إلى رئيس مرافقي الملك في 20 شباط، 1936، ملفات البلاط (وثيقة 120).
2. ملف ج/ 9 في 28/ 3/ 1926 – 1/ 6/ 1926 خطاب عبد المحسن السعدون الذي أقامة المندوب السامي بمناسبة عقد معاهدة عام 1926.
3. ملف وزارة الدفاع، رقم ف / 15 (وثيقة 94).
4. ملفات البلاط الملكي، الملف (4959/ 311) الوثيقة رقم 25.
5. ملفات البلاط الملكي، الملف (4960/ 311) الوثيقة رقم 10.
6. ملفات البلاط الملكي، الملف (4961/ 331) الوثيقة رقم 20.
7. ملفات البلاط الملكي، الملف (4962/ 311) الوثيقة رقم 95.
8. ملفات البلاط الملكي، الملف (4996/ 311) الوثيقة رقم 95.